

فتح الباري

بشرح صحيح البخاري

تأليف

الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

أشرف على تحقيق الكتاب وراجعه

شعيب الأرنؤوط عادل مرشد

حقق هذا الجزء وخرجه وعلق عليه

أحمد برهوم محمد كامل قره بللي

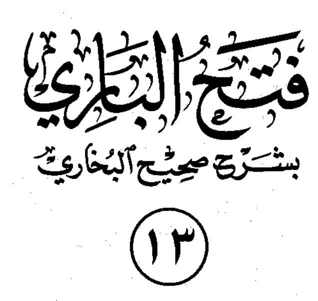
شارك في تخريج نصوصه

هيثم عبد الغفور

الجزء الثالث عشر

الرسالة العالمية

بسم الله الرحمن الرحيم


فتح الباري
بشرح صحيح البخاري
١٣

بسم الله الرحمن الرحيم



دار الرسالة العالمية

جمع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بجميع طرق الطبع و التصوير و النقل و الترجمة و التسجيل المرئي و المسموع و الحاسوبي وغيرها إلا بإذن خطي من:

شركة الرسالة العالمية م.م.

Al-Resalah Al-A'lamiah co.
Publishers

الإدارة العامة

Head Office

دمشق - الحجاز

شارع مسلم البارودي

بناء خولي و صلاحي

2625

(963)11-2212773

(963)11-2234305

الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

info@resalahonline.com

http://www.resalahonline.com

فرع بيروت

BEIRUT/LEBANON

TELEFAX: 815112- 319039- 818615

P.O. BOX:117460



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١٥٥/٨

كتاب التّفسير

الرَّحمنُ الرَّحيمُ: اسمانِ من الرَّحمة، الرَّحيمُ والرَّاحمُ بمعنًى واحدٍ، كالعَلِيم والعالِم.

قوله: «**بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب التَّفسير**» في رواية أبي ذرٍّ: «كتاب تفسير القرآن»، وأخَّرَ غيره البسملة. والتَّفسيرُ تفعيل من الفَسْر: وهو البيان، تقول: فَسَرتُ الشَّيءَ بالتَّخفيفِ أفسُره فَسْراً، وفَسَّرتُه بالتَّشديدِ أُفسِّره تفسيراً: إذا بيَّنتُه، وأصل الفَسْر: نظرُ الطَّبيب إلى الماء ليَعرِفَ العِلّة. وقيل: هو من فَسَرتُ الفرسَ: إذا رَكَضتَها محصورةً ليَنطَلِق حَصرُها. وقيل: هو مقلوب من سَفَرَ، كجَذَبَ وجَبَذَ، تقول: سَفَرَ: إذا كَشَفَ وجهه، ومنه: أسفَرَ الصبحُ: إذا أضاءَ.

واختلفوا في التَّفسير والتَّأويل، قال أبو عُبيدة[١] وطائفة: هما بمعنًى. وقيل: التَّفسير: هو بيان المراد باللَّفظِ، والتَّأويل: هو بيان المراد بالمعنى، وقيل في الفَرْق بينهما غير ذلك، وقد بَسَطتُه في أواخر كتاب التوحيد[٢].

قوله: «**الرَّحمن الرَّحيم اسمان من الرَّحْمة**» أي: مُشتَقّان من الرَّحمة، والرَّحمة لغةً: الرِّقّة والانعِطاف، وعلى هذا فوَصْفُه به تعالى مَجاز عن إنعامه على عِباده، وهي صفة فِعْل لا صفة ذات[٣]. وقيل: ليس الرَّحمن مُشتَقّاً، لقولهم: ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الفرقان:٦٠]، وأُجيبَ بأنَّهم جَهِلوا الصِّفة لا[٤] الموصوف، ولهذا لم يقولوا: ومَن الرَّحمن؟ وقيل: هو عَلَمٌ بالغَلَبة؛ لأنَّه

---

(١) في الأصلين: أبو عبيد، والمثبت من (س). وانظر: «مجاز القرآن» ١/ ٨٦.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٧٥٥٣).

(٣) ليس للمجاز مدخلٌ في صفات الله تعالى البتة، وإنما تُحمل على الحقيقة من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بما يليق بجلاله عزّ وجلّ، والقاعدة المستمرة في ذلك قوله سبحانه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾.

(٤) في (س): «والموصوف» بالواو، وهو غير سديد، والمثبت من (أ) و(ع)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي ١/ ١٠٤.

جاء غير تابع لموصوفٍ في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُواْ لِلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الفرقان:٦٠]، ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾ [الإسراء:١١٠]، ﴿يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [مريم:٨٥] وغير ذلك. وتُعقِّبَ بأنَّه لا يَلزَم من مجيئِه غير تابع أن لا يكون صفةً، لأنَّ الموصوف إذا عُلمَ جازَ حذفه وإبقاء صِفَته.

قوله: «**الرحيم والرّاحم بمعنًى واحد كالعليمِ والعالم**» هذا بالنَّظَرِ إلى أصل المعنى، وإلّا فصيغة فَعِيل من صِيَغ المبالَغة، فمعناها زائد على معنى الفاعل، وقد تَرِد صيغة فعيل بمعنى الصِّفة المشبَّهة، وفيها أيضاً زيادة لدلالتِها على الثُّبوت، بخِلَاف مُجرَّد الفاعل فإنَّه يدلّ على الحُدوث، ويحتمل أن يكون المراد أنَّ فعيلاً بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول، لأنَّه قد يَرِد بمعنى مفعول فاحتُرِزَ عنه، واختُلِفَ هل الرَّحمن الرحيم بمعنًى واحد، كالنَّدمان والنَّديم فجُمِعَ بينهما تأكيداً؟ أو بينهما مُغايرة بحَسَب المتعلِّق؟ فهو رحمن الدُّنيا ورحيم الآخِرة؛ لأنَّ رحمته في الدُّنيا تَعُمّ المؤمن والكافر، وفي الآخِرة تَخُصّ المؤمن. أو التَّغايُر بجهة أُخرى فالرَّحمن أبلَغ لأنَّه يَتناوَل جَلائل النِّعَم وأُصولها، تقول: فلان غَضبان إذا امتلَأ غَضَباً، وأُردِفَ بالرحيم ليكونَ كالتَّتِمّة ليَتناوَل ما دَقَّ. وقيل: الرحيم أبلَغ لمَا يقتضيه صيغة فعيل، والتَّحقيق أنَّ جهة المبالَغة فيهما مُختَلِفة.

وروى ابن جَرِير من طريق عطاء الخُراسانيّ: أنَّ غير الله لمَّا تَسَمَّى بالرَّحمنِ، كمُسَيلِمة، جِيءَ بلفظ الرحيم لقطع التوهُّم، فإنَّه لم يوصَف بهما أحد إلّا الله. وعن ابن المبارَك: الرَّحمن إذا سُئِلَ أعطَى، والرحيم إذا لم يُسأل يَغضَب. ومن الشّاذّ ما رويَ عن المبَرّد وثَعلَب: أنَّ الرَّحمن عِبْرانيّ والرَّحيم عربيّ، وقد ضَعَّفَه ابن الأنباريّ والزَّجّاج وغيرهما، وقد وُجِدَ في اللِّسان العِبرانيّ لكن بالخاءِ المعجَمة، والله أعلم.

١ - باب ما جاء في فاتحة الكتاب

وسُمِّيَت أمَّ الكتاب أنَّه يُبدَأُ بكتابتها في المصاحفِ، ويُبدَأُ بقراءتِها في الصلاةِ.

١٥٦/٨ **الدِّينُ: الجزاءُ في الخيرِ والشرِّ، كما تَدِينُ تُدَانُ.**

وقال مجاهدٌ: ﴿بِٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ٩]: **بالحِساب،** ﴿مَدِينِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦]: **مُحاسَبِينَ.**

قوله: «**باب ما جاء في فاتحة الكتاب**» أي: من الفَضْل، أو من التَّفسير، أو أعَمّ من ذلك، معَ التَّقييد بشرطِه في كلّ وجه.

قوله: «**وسُمّيَت أمَّ الكتاب أنَّه**» بفتح الهمزة «**يُبدَأ بكتابتها في المصاحف، ويُبدَأ بقراءتِها في الصلاة**» هو كلام أبي عُبيدة في أوَّل «مَجاز القرآن» لكن لفظه: لِسُوَرِ القرآن أسماء: منها أنَّ «الحمدُ لله» تُسمَّى أمّ الكتاب لأنَّه يُبدَأ بها في أوَّل القرآن، وتُعاد قراءتها فيُقرأ بها في كلّ ركعة قبل السّورة، ويقال لها: فاتحة الكتاب لأنَّه يُفتَتَح بها في المصاحف فتُكتَب قبل الجميع. انتهى، وبهذا تَبيَّن المراد ممَّا اختَصَرَه المصنِّف. وقال غيره: سُمّيَت أمّ الكتاب لأنَّ أمّ الشَّيء ابتداؤُه وأصله، ومنه سُمّيَت مكَّة أمّ القُرَى؛ لأنَّ الأرض دُحيَت من تحتها. وقال بعض الشُّرّاح: التَّعليل بأنَّها يُبدَأ بها يناسب تسميتَها فاتحة الكتاب لا أمّ الكتاب، والجواب أنَّه يَتَّجِه ما قال بالنَّظَرِ إلى أنَّ الأُمّ مَبدَأ الولد. وقيل: سُمّيَت أمّ القرآن لاشتِمالها على المعاني التي في القرآن من الثَّناء على الله تعالى والتَّعبُّد بالأمرِ والنَّهي والوَعد والوعيد، وعلى ما فيها من ذِكْر الذّات والصِّفات والفِعل، واشتِمالها على ذِكْر المبدَأ والمعاد والمعاش.

ونَقَلَ السُّهَيليُّ عن الحسن وابن سِيرِين ووافَقَهما بَقيُّ بن مَخلَدٍ كراهية تسمية الفاتحة أمّ الكتاب، وتَعقَّبَه السُّهَيليّ. قلت: وسيأتي في حديث الباب تسميَتُها بذلك، ويأتي في تفسير الحِجر (٤٧٠٤) حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أُمّ القرآن هي السَّبع المثاني»، ولا فرق بين تسميَتها بأُمِّ القرآن وأُمّ الكتاب، ولعلَّ الذي كَرِهَ ذلك وَقَفَ عند لفظ الأُمّ، وإذا ثَبَتَ النَّصّ طاحَ ما دونه.

وللفاتحة أسماء أُخرى جُمِعَت من آثار أُخرى: الكَنْز، والوافية[1]، والشّافية، والكافية، وسورة الحمد، والحمد لله[2]، وسورة الصلاة، وسورة الشِّفاء، والأساس، وسورة الشُّكر، وسورة الدُّعاء[3].

---

(١) تصحف في (أ) إلى: الواقية، بالقاف ولا يُعرف هذا الاسم لسورة الفاتحة، وجمهور المفسرين على أنها بالفاء ووجه تسميتها بذلك: لأنها وافية بما في القرآن من المعاني.

(٢) قوله: «والحمد لله» سقط من (ع).

(٣) وانظر في بقية أسمائها ومعانيها «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي ٢/ ٣٤٩ ط: المجمع.

قوله: «الدِّين: الجزاء في الخير والشرّ. كما تَدِين تُدان» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً قال: الدِّين: الحِساب والجزاء، يقال في المَثَل: كما تَدِين تُدَان[١]. انتهى. وقد وَرَدَ هذا في حديث مرفوع أخرجه عبد الرَّزّاق (٢٠٢٦٢) عن مَعمَر عن أيوب عن أبي قِلابةَ عن النبيّ ﷺ بهذا، وهو مُرسَل رجاله ثقات. ورواه عبد الرَّزّاق[٢] بهذا الإسناد أيضاً عن أبي قِلابةَ عن أبي الدَّرداء موقوفاً، وأبو قِلابةَ لم يُدرِكْ أبا الدَّرداء، وله شاهد موصول من حديث ابن عمر أخرجه ابن عَديّ (٦/ ٢١٦٦) وضَعَّفَه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿بِٱلدِّينِ﴾: بالحِساب. ﴿مَدِينِينَ﴾: مُحاسَبينَ» وصَلَه عبد بن حُميدٍ في «التَّفسير» من طريق منصور عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلۡ تُكَذِّبُونَ بِٱلدِّينِ﴾ [الانفطار:٩] قال: بالحِساب. ومن طريق وَرْقاء بن عمر عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿فَلَوۡلَآ إِن كُنتُمۡ غَيۡرَ مَدِينِينَ﴾ [الواقعة:٨٦] قال: غير مُحاسَبينَ. والأثر الأوَّل جاء موقوفاً عن ناس من الصَّحابة، أخرجه الحاكم (٢/ ٢٥٩) من طريق السُّدّيِّ عن مُرّة الهَمْدانيِّ عن ابن مسعود وناس من الصَّحابة في قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ قال: هو يوم الحِساب. والّذي يَجمع القولين أنَّ الجزاءَ ناشئٌ عن الحساب، فيصِحُّ أن يُسمى يوم الحساب[٣] ويوم الجزاء.

وللدِّينِ مَعانٍ أُخرى: منها العادة[٤] والعمل والحُكم والحال والخُلُق والطاعة والقَهْر والمِلّة والشَّريعة والوَرَع والسّياسة، وشواهد ذلك يَطُول ذِكْرها.

٤٤٧٤- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن شُعْبَةَ، قال: حدَّثني خُبَيبُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، عن حفصِ بنِ عاصمٍ، عن أبي سعيدِ بنِ المعلَّى، قال: كنتُ أُصَلّي في المسجدِ، فدَعاني رسولُ الله ﷺ، فلم أُجِبْه، فقلتُ: يا رسولَ الله، إنّي كنتُ أُصَلّي؟ فقال: «ألم يَقُلِ اللهُ: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ

---

(١) من قوله: «هو كلام...» إلى هنا سقط من (أ) و(ع).

(٢) لم نقع على حديث أبي الدرداء عند عبد الرزاق في «المصنف» وفي «التفسير»، وإنما أخرجه أحمد في «الزهد» ص١٤٢، وقد عزاه كذلك لأحمد: السخاويُّ في «المقاصد الحسنة».

(٣) من قوله: «والذي يجمع القولين...» إلى هنا سقط من (س)، وأثبتناه من الأصلين.

(٤) قال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» ٢/ ٣١٩: فأمّا قولهم: إن العادة يقال لها دينٌ، فإن كان صحيحاً؛ فلأن النفس إذا اعتادت شيئاً مرَّت معه وانقادت له.

﴿وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾؟ [الأنفال: ٢٤]» ثمَّ قال لي: «لأُعَلِّمَنَّكَ سورةً هي أعظَمُ السّوَرِ في القرآنِ قبلَ أن تَخْرُجَ منَ المسجدِ» ثمَّ أخَذَ بيَدي، فلمَّا أرادَ أن يَخْرُجَ قلتُ له: ألم تَقُل:/ لأُعَلِّمَنَّكَ سورةً هي أعظَمُ سورةٍ في القرآنِ؟ قال: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، هي السَّبْعُ المَثَاني، والقرآنُ العظيمُ الذي أُوتِيتُه». ١٥٧/٨

[أطرافه في: ٤٦٤٧، ٤٧٠٣، ٥٠٠٦]

قوله: «حدَّثني خُبَيبٌ» بالمعجَمة مُصغَّر «ابن عبد الرَّحمن» أي: ابن خُبَيب بن يِساف الأنصاريّ، وحفص بن عاصم، أي: ابن عمر بن الخطَّاب.

قوله: «عن أبي سعيد بن المعلَّى» بَيَّنَ في رواية أُخرى تأتي في تفسير الأنفال (٤٦٤٧) سماعَ خُبَيبٍ له من حفص، وحفصٍ له من أبي سعيد[١]، وليس لأبي سعيد هذا في «البخاريّ» سِوَى هذا الحديث. واختُلِفَ في اسمه فقيلَ: رافع، وقيل: الحارث ـ وقَوّاه ابن عبد البَرّ ووَهَّى الذي قبله ـ، وقيل: أوس، وقيل: بل أوس اسم أبيه، والمعلَّى جَدّه. وماتَ أبو سعيد سنة ثلاث أو أربع وسبعينَ من الهجرة، وأرّخَ ابن عبد البَرّ وفاته سنة أربع وسبعينَ، وفيه نظر بيَّنته في كتابي في الصَّحابة[٢].

تنبيهان يَتَعلَّقان بإسناد هذا الحديث:

أحدهما: نَسَبَ الغَزاليُّ والفَخر الرَّازيُّ وتَبِعَه البَيْضاويُّ هذه القِصّة لأبي سعيد الخُدْريِّ، وهو وهمٌ، وإنَّما هو أبو سعيد بن المعلَّى.

ثانيهما: روى الواقديُّ هذا الحديث عن محمَّد بن معاذ عن خُبَيب بن عبد الرَّحمن، بهذا الإسناد، فزاد في إسناده: عن أبي سعيد بن المعلَّى عن أُبيِّ بن كعب. والذي في «الصَّحيح» أصحّ، والواقديُّ شديد الضَّعف إذا انفَرَدَ، فكيفَ إذا خالَفَ، وشيخه مجهول، وأظنّ

---

(١) جاء الإسناد بلفظ: خبيب بن عبد الرحمن، سمعت حفص بن عاصم يحدث عن أبي سعيد بن المعلى، وهذا الأخير ليس صيغة سماع.

(٢) انظر في ترجمته «الإصابة» لابن حجر ٧/ ١٧٥.

الواقديَّ دَخَلَ عليه حديثٌ في حديث، فإنَّ مالكاً أخرج نحو الحديث المذكور من وجه آخر فيه ذِكْر أُبيٍّ بن كعب (١/ ٨٣) فقال: عن العلاء بن عبد الرَّحمن عن أبي سعيد مولى عامر: أنَّ النبيّ ﷺ نادَى أُبيَّ بن كعب، ومن الرُّواة عن مالك مَن قال: عن أبي سعيد عن أُبيٍّ بن كعب: أنَّ النبيّ ﷺ ناداه، وكذلك أخرجه الحاكم (٢/ ٢٥٨)، ووَهِمَ ابن الأثير حيثُ ظنَّ أنَّ أبا سعيد شيخ العلاء هو أبو سعيد بن المعلَّى، فإنَّ ابن المعلَّى صَحابيٌّ أنصاريٌّ من أنفسهم مَدَنيٌّ، وذلك تابعيّ مَكِّيّ من مَوالي قُرَيش.

وقد اختُلِفَ فيه على العلاء: أخرجه التِّرمذيّ (٢٨٧٥) من طريق الدَّراوَرديِّ، والنَّسائيُّ (ك١١١٤١) من طريق رَوْح بن القاسم، وأحمد (٩٣٤٥) من طريق عبد الرَّحمن بن إبراهيم، وابن خُزَيمةَ (٨٦١) من طريق حفص بن مَيسَرة، كلّهم عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: خرج النبيّ ﷺ على أُبيٍّ بن كعب، فذكر الحديث.

وأخرجه التِّرمذيّ (٣١٢٥)، وابن خُزَيمةَ (٥٠٠) من طريق عبد الحميد بن جعفر، والحاكم (١/ ٥٥٨) من طريق شُعْبة، كلاهما عن العلاء مثله، لكن قال: «عن أبي هريرة عن أُبيٍّ بن كعب[1]» ورَجَّحَ التِّرمذيّ كَوْنه من مُسنَد أبي هريرة، وقد أخرجه الحاكم (١/ ٥٥٨) أيضاً من طريق الأعرَج عن أبي هريرة: أنَّ النبيّ ﷺ نادَى أُبيَّ بن كعب، وهو ممَّا يُقوِّي ما رَجَّحَه التِّرمذيّ، وجَمَعَ البيهقيُّ بأنَّ القِصّة وَقَعَت لأُبيٍّ بن كعب ولأبي سعيد ابن المعلَّى، ويَتَعيَّن المصير إلى ذلك لاختلاف مَخرَج الحديثَين واختلاف سياقهما كما سأُبيِّنُه.

قوله: «كنت أُصَلّي في المسجد فدَعاني رسول الله ﷺ فلم أُجِبْه» زاد في تفسير الأنفال من وجه آخر عن شُعْبة: فلم آتِه حتَّى صَلَّيتُ ثمَّ أتيته، وفي رواية أبي هريرة: خرج رسول الله ﷺ على أُبيٍّ بن كعب وهو يُصَلّي فقال: «أيْ أُبيّ» فالتَفَتَ فلم يُجِبه، ثمَّ صَلَّى فخَفَّفَ، ثمَّ انصَرَفَ فقال: سَلَامٌ عليك يا رسول الله، قال: «ويحكَ، ما مَنَعَك إذ دَعَوتُك أن لا تُجيبَني؟» الحديث.

---

(١) قوله: «عن أبيّ بن كعب» سقط من (س)، وأثبتناه من (أ)، وهو الصواب الموافق لما في المصادر المذكورة، ووقع في (ع): عن أبي هريرة قال: خرج النبي ﷺ على أبي بن كعب، وهو خطأ، لأنه تكرار لما قبله.

قوله: «أَلم يَقُل الله تعالى: استَجيبوا» في حديث أبي هريرة: «أَوَليس تَجِد فيما أوحَى الله إليَّ: أن ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية؟» فقلت: بلى يا رسول الله، لا أعود إن شاء الله.

تنبيه: نَقَلَ ابن التِّين عن الدّاووديِّ أنَّ في حديث الباب تقديماً وتأخيراً، وهو قوله: «أَلم يَقُل الله: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾» قبل قول أبي سعيد: «كنت في الصلاة»، قال: فكأنَّه تأوَّلَ أنَّ مَن هو في الصلاة خارج عن هذا الخِطاب، قال: والذي تأوَّلَ القاضيان عبدُ الوهَّاب وأبو الوليد: أنَّ إجابة النبيّ ﷺ في الصلاة فرضٌ يَعصِي المرءُ بتَركِه، وأنَّه/ حُكمٌ يَختَصّ بالنبيِّ ﷺ. قلت: وما ادَّعاه الدّاووديُّ لا دليل عليه، وما جَنَحَ إليه القاضيان من المالكيَّة هو قول الشافعيَّة على اختلافٍ عندهم ـ بعد قولهم بوجوب الإجابة ـ هل تَبطُل الصلاة أم لا؟ ١٥٨/٨

قوله: «لَأُعلِّمَنَّكَ سورةً هي أعظَم السّوَر» في رواية رَوْح في تفسير الأنفال: «لَأُعلِّمَنَّكَ أعظَم سورة في القرآن»، وفي حديث أبي هريرة: «أَتُحِبُّ أن أُعَلِّمك سورة لم يَنزِل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزَّبور ولا في الفُرقان مثلها؟» قال ابن التِّين: معناه أنَّ ثوابها أعظَم من غيرها، واستُدِلَّ به على جواز تفضيل بعض القرآن على بعض، وقد مَنَعَ ذلك الأشعَريُّ وجماعة، لأنَّ المفضول ناقص عن درجة الأفضل، وأسماء الله وصفاته وكلامه لا نَقْصَ فيها، وأجابوا عن ذلك بأنَّ معنى التَّفاضُل: أنَّ ثواب بعضه أعظَم من ثواب بعض، فالتَّفضيل إنَّما هو من حيثُ المعاني لا من حيثُ الصِّفة، ويُؤيِّد التَّفضيل قولُه تعالى: ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]، وقد روى ابن أبي حاتم (١/ ٢٠١) من طريق عليّ بن أبي[1] طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ﴾ أي: في المنفَعة والرِّفق والرِّفعة، وفي هذا تَعقُّب على مَن قال: فيه تقديم وتأخير، والتَّقدير: نأتِ منها بخيرٍ، وهو كما قيل في قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَا﴾ [النمل:٨٩] لكن قوله في آية الباب: ﴿أَوۡ مِثۡلِهَآ﴾ يُرجِّح الاحتمال الأوَّل، فهو المعتمَد، والله أعلم.

قوله: «ثمَّ أخَذَ بيَدي» زاد في حديث أبي هريرة: يُحدِّثني وأنا أتباطأُ مَخافةَ أن يَبلُغ البابَ قبل أن ينقضي الحديث.

---

(١) «أبي» سقطت من (أ) و(س).

قوله: «ألم تَقُل: لَأُعلِّمَنَّكَ سورة» في حديث أبي هريرة: قلت: يا رسول الله، ما السّورة التي قد وَعَدتَني؟ قال: «كيفَ تقرأ في الصلاة؟» فقرأتُ عليه أمَّ الكتاب.

قوله: «قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هي السَّبْع المَثَاني» في رواية معاذ في تفسير الأنفال: «فقال: هي ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، السَّبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته»، وفي حديث أبي هريرة: «فقال: إنَّها السَّبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته»، وفي هذا تصريحٌ بأنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر:٨٧] هي الفاتحة.

وقد روى النَّسائيُّ (٩١٥) بإسنادٍ صحيح عن ابن عبَّاس: أنَّ السَّبع المثاني هي السَّبع الطِّوال؛ أي: السُّوَر من أوَّل البقرة إلى آخر الأعراف ثمَّ براءة، وقيل: يونس. وعلى الأوَّل فالمراد بالسَّبع: الآيُ، لأنَّ الفاتحة سبع آيات، وهو قول سعيد بن جُبَير.

واختُلِفَ في تسميتِها «مَثاني» فقيلَ: لأنَّها تُثنَّى في كلّ ركعة، أي: تُعاد، وقيل: لأنَّها يُثنَى بها على الله تعالى، وقيل: لأنَّها استُثنيَت لهذه الأُمّة لم تَنزِل على مَن قبلها، قال ابن التِّين: فيه دليل على أنَّ «بسمِ الله الرَّحمن الرحيم» ليست آية من القرآن، كذا قال، وعكس غيرُه لأنَّه أراد السّورة، ويُؤيِّده أنَّه لو أراد بقوله[1]: «الحمد لله ربّ العالمينَ» الآية لم يَقُل: هي السَّبع المثاني، لأنَّ الآية الواحدة لا يقال لها سبعٌ، فدَلَّ على أنَّه أراد بها السّورة. و«الحمد لله رَبّ العالمينَ» من أسمائها، وفيه قوّة لتأويلِ الشافعيّ في حديث أنس حيث[2] قال: كانوا يفتتحونَ الصلاة بالحمدُ لله رَبّ العالمينَ[3]، قال الشافعيُّ: أراد السّورة، وتُعقِّبَ بأنَّ هذه السّورة تُسمَّى سورةَ الحمد لله، ولا تُسمَّى الحمد لله رَبّ العالمينَ، وهذا الحديث يَرُدّ هذا التَّعقُّب.

وفيه أنَّ الأمر يقتضي الفَوْر، لأنَّه عاتَبَ الصَّحابيّ على تأخير إجابته. وفيه استعمال صيغة العموم في الأحوال كلّها، قال الخطَّابيُّ: فيه أنَّ حُكْم لفظ العموم أن يَجري على جميع

---

(١) لفظة «بقوله» سقطت من (س).

(٢) لفظة «حيث» سقطت من (س).

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٧٤٣).

مُقتَضاه، وأنَّ الخاصّ والعامّ إذا تَقابَلا كان العامُّ مُنزَّلاً على الخاصّ، لأنَّ الشّارع حَرَّمَ الكلام في الصلاة على العموم، ثمَّ استَثنَى منه إجابة دعاء النبيِّ ﷺ في الصلاة.

وفيه أنَّ إجابة المصَلّي دعاء النبيّ ﷺ لا تُفسِد الصلاة، هكذا صَرَّحَ به جماعة من الشافعيَّة وغيرهم. وفيه بحثٌ لاحتمال أن تكون إجابته واجبةً مُطلَقاً سواء كان المخاطَب مُصَلّياً أو غير مُصَلٍّ، أمَّا كَوْنه يَخرُج بالإجابة من الصلاة أو لا يَخرُج فليس في الحديث ما يَستَلزِمه، فيحتمل أن تَجِبَ الإجابةُ ولو خرج/ المجيب من الصلاة، وإلى ذلك جَنَحَ بعض الشافعيَّة، ١٥٩/٨ وهل يَختَصّ هذا الحُكم بالنِّداءِ أو يَشمَل ما هو أعُمّ حتَّى تجب إجابته إذا سَأَلَ؟ فيه بحثٌ، وقد جَزَمَ ابن حِبّان بأنَّ إجابة الصَّحابة في قِصّة ذي اليَدَينِ[1] كان كذلك.

قوله: «والقرآن العظيم الذي أُوتيته» قال الخطَّابيُّ: في قوله: «هيَ السَّبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته» دلالة على أنَّ الفاتحة هي القرآن العظيم، وأنَّ الواو ليست بالعاطِفة التي تَفصِل بين الشَّيئينِ، وإنَّما هي التي تَجيء بمعنى التَّفصيل كقوله: ﴿فَٰكِهَةٌ وَنَخۡلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن:٦٨]، وقوله: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة:٩٨]. انتهى، وفيه بحثٌ لاحتمال أن يكون قوله: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ﴾ محذوف الخبر، والتَّقدير: ما بعد الفاتحة مثلاً، فيكون وصف الفاتحة انتهى بقوله: «هيَ السَّبع المثاني» ثمَّ عَطَفَ قوله: «والقرآن العظيم» أي: ما زاد على الفاتحة، وذكر ذلك رِعايةً لنَظمِ الآية، ويكون التَّقدير: والقرآن العظيم هو الذي أوتيته زيادةً على الفاتحة.

تنبيه: يُستَنبَط من تفسير السَّبع المثاني بالفاتحة، أنَّ الفاتحة مكّيَّة، وهو قول الجمهور، خِلَافاً لمجاهدٍ، ووجه الدّلالة أنَّه سبحانه امتَنَّ على رسوله بها، وسورة الحِجْر مكّيَّة اتِّفاقاً، فيدلّ على تَقدُّم نزول الفاتحة عليها. قال الحسين بن الفَضْل: هذه هَفوةٌ من مجاهد، لأنَّ العلماء على خِلَاف قوله، وأغرَبَ بعض المتأخِّرينَ فنَسَبَ القول بذلك لأبي هريرة والزُّهْريّ وعطاء بن يَسار، وحكى القُرطُبيّ أنَّ بعضهم زَعَمَ أنَّها نزلت مرَّتَينِ[2].

---

(١) سلفت قصة ذي اليدين برقم (٤٨٢).

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١١٥.

وفيه دليل على أنَّ الفاتحة سبع آيات، ونَقَلوا فيه الإجماع، لكن جاء عن حُسَين بن عليّ الجُعْفيِّ أنَّها ستّ آيات لأنَّه لم يَعُدّ البسملة، وعن عَمْرو[١] بن عُبيد أنَّها ثمان آيات لأنَّه عَدَّها وعَدَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وقيل: لم يَعُدّها وعَدَّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وهذا أغرَبُ الأقوال[٢].

٢- بابٌ
﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾

٤٤٧٥- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ، أخبرنا مالكٌ، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا قال الإمامُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقولوا: آمِينَ، فمَن وافَقَ قولُه قولَ الملائكةِ، غُفِرَ له ما تقدَّم من ذَنْبِهِ».

قوله: «باب غير المَغْضوب عليهم ولا الضّالِّينَ» قال أهل العربيَّة: «لا» زائدة، لتأكيدِ معنى النَّفي المفهوم من «غير»، لئَلَا يُتوهَّم عَطفُ «الضّالِّينَ» على «الذينَ أنعَمت». وقيل: «لا» بمعنى «غير»، ويُؤيِّده قراءة عمر: «غير المغضوب عليهم وغير الضّالِّينَ» ذكرها أبو عُبيد وسعيد بن منصور[٣] بإسنادٍ صحيح، وهي للتَّأكيدِ أيضاً. وروى أحمد (١٩٣٨١)، وابن حِبّان (٦٢٤٦) من حديث عَديّ بن حاتم: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «المغضوبُ عليهم: اليهود، ولا الضّالِّينَ: النَّصارَى»، هكذا أورَدَه مختصراً، وهو عند التِّرمِذيّ (٢٩٥٣م و٢٩٥٤) في حديث طويل، وأخرجه ابن مَرْدويه بإسنادٍ حسن عن أبي ذرٍّ، وأخرجه أحمد (٢٠٧٣٦) من طريق عبد الله بن شَقِيق أنَّه أخبَرَه مَن سمعَ النبيّ ﷺ نحوه، وقال ابن أبي حاتم: لا أعلم بين المفسِّرينَ في ذلك اختلافاً، قال السُّهَيليُّ: وشاهد ذلك قوله تعالى في اليهود: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾[البقرة:٩٠]، وفي النَّصارَى: ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا﴾[المائدة:٧٧].

---

(١) تحرَّف في الأصلين إلى «عمر».

(٢) وعدَّ القرطبي قولي الجُعفي وابن عُبيد من الشاذِّ. «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١١٤.

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلّام في «فضائل القرآن» ٢٨٩، وسعيد بن منصور في «سننه» قسم التفسير (١٧٧). وهذه القراءة كما قال ابن كثير ١/ ٢٢٤ محمولة على أنها على وجه التفسير.

ثم أورد المصنِّف حديث أبي هريرة في موافَقة الإمام في التَّأمين، وقد تقدَّم شرحه في صفة الصلاة (٧٨٢)، وروى أحمد (١٨٨٤٢)، وأبو داود (٩٣٢)، والتِّرمذيّ (٢٨٤) من حديث وائل ابن حُجرٍ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ قرأ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فقال: «آمينَ» ومَدَّ بها صوته، وروى أبو داود (٩٣٤)، وابن ماجه (٨٥٣) نحوه من حديث أبي هريرة.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٢- سورة البقرة

١٦٠/٨

١- باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]

٤٤٧٦- حدَّثنا مسلمٌ، حدَّثنا هشامٌ، حدَّثنا قَتَادةُ، عن أنسٍ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ (ح)

وقال لي خَلِيفةُ: حدَّثنا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا سعيدٌ، عن قَتَادةَ، عن أنسٍ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يَجْتَمِعُ المؤمنونَ يومَ القيامةِ، فيقولون: لَوِ استَشْفَعْنا إلى رَبِّنا، فيأتونَ آدَمَ، فيقولون: أنتَ أبو الناسِ، خَلَقَكَ اللهُ بيدِه، وأسجَدَ لكَ ملائكتَه، وعَلَّمَكَ أسماءَ كلِّ شيءٍ، فاشفَع لنا عندَ رَبِّكَ، حتَّى يُرِيحَنا من مكاننا هذا، فيقول: لَسْتُ هناكُم - ويَذكُرُ ذَنْبَه، فيَستَحي - ائْتوا نوحاً، فإنَّه أوَّلُ رسولٍ بَعَثَه اللهُ إلى أهلِ الأرضِ، فيأتونَه فيقول: لَسْتُ هُناكُم - ويَذكُرُ سؤالَه رَبَّه ما ليس له به عِلْمٌ، فيَستَحي، فيقول -: ائْتوا خليلَ الرَّحمنِ، فيأتونَه، فيقول: لَسْتُ هناكُم، ائْتوا موسى، عبداً كَلَّمَه اللهُ وأعطاه التوْراةَ، فيأتونَه فيقول: لَسْتُ هناكُم - ويَذكُرُ قَتْلَ النَّفْسِ بغيرِ نفسٍ، فيَستَحي من رَبِّه، فيقول -: ائْتوا عيسى عبدَ الله ورسولَه، وكلمةَ الله وروحَه، فيقول: لَسْتُ هناكُم، ائْتوا محمَّداً ﷺ، عبداً غَفَرَ اللهُ له ما تقدَّم من ذَنْبِه وما تَأَخَّرَ، فيأتوني فأنْطَلِقُ، حتَّى أستَأذِنَ على رَبِّي، فيُؤْذَنَ لي، فإذا رأيتُ رَبِّي وقَعْتُ ساجِداً، فيَدَعُني ما شاءَ الله، ثمَّ يقال: ارفَع رأسَكَ، وسَل تُعْطَه، وقُل يُسْمَع، واشفَع تُشَفَّع، فأرفَعُ رأسي فأحمَدُه بتَحمِيدٍ يُعلِّمُنيه، ثمَّ أشفَعُ فيَحُدُّ لي حَدّاً، فأُدْخِلُهمُ الجنَّةَ، ثمَّ أعودُ إليه فإذا رأيتُ رَبِّي - مِثلَه - ثمَّ أشفَعُ فيَحُدُّ لي حَدّاً فأُدْخِلُهمُ الجنَّةَ، ثمَّ أعودُ الرّابعةَ، فأقولُ: ما بَقِيَ في النار إلّا مَن حَبَسَه القرآنُ، ووَجَبَ عليه الخُلود».

قال أبو عبدِ الله: إلَّا مَن حَبَسَه القرآنُ، يعني: قولَ الله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾.

قوله: «بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ - سورة البقرة» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَت البسملة لغيره. واتَّفَقوا على أنَّها مَدَنيَّة وأنَّها أوَّل سورة أُنزِلَت بها. وسيأتي[1] قول عائشة: «ما نزلت سورة البقرة والنِّساء إلّا وأنا عنده ﷺ»؛ وهي لم تَدخُل عليه[2] إلّا بالمدينة.

قوله: «باب قول الله: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَت لغيره: «باب قول الله».

قوله: «حدَّثنا مسلم» هو ابن إبراهيم، وهشام: هو الدَّستُوائيّ.

وساقَ المصنِّف حديثَ الشَّفاعة لقولِ أهل الموقِف لآدم: «وعَلَّمَك أسماءَ كلّ شيء»، واختُلِفَ في المراد بالأسماءِ، فقيلَ: أسماء ذُرِّيَّته، وقيل: أسماء الملائكة، وقيل: أسماء الأجناس دون أنواعها، وقيل: أسماء كلّ ما في الأرض، وقيل: أسماء كلّ شيء حتَّى القَصْعَة. وقد غَفَلَ المِزّيُّ في «الأطراف» فنَسَبَ هذه الطَّريق إلى كتاب الإيمان وليس لها فيه ذِكْر، وإنَّما هي في التَّفسير. وسيأتي شرح هذا الحديث مُستَوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٦٥) إن شاء الله تعالى.

قوله: «قال أبو عبد الله» هو المصنِّف.

١٦١/٨

٢- بابٌ

قال مجاهدٌ: ﴿إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٤]: أصحابِهم منَ المنافقِينَ والمشركينَ.

﴿ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٩]: اللهُ جامِعُهم.

صِبْغةٌ: دينٌ.

﴿عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]: على المؤمنينَ حَقّاً.

﴿بِقُوَّةٖ﴾ [البقرة: ٦٣]: يَعْمَلُ بما فيه.

وقال أبو العاليَةِ: ﴿مَّرَضٞ﴾ [البقرة: ١٠]: شَكٌّ.

---

(١) ضمن حديث برقم (٤٩٩٣).

(٢) كذا في الأصلين، وفي (س): «يدخل عليها».

﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾ [البقرة: ٦٦]: عِبرةٌ لمن بَقِيَ.

﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]: لا بياضَ فيها.

وقال غيرُه: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]: يُولُونكم.

﴿الْوَلَيَةُ﴾ [الكهف: ٤٤] مفتوحةٌ: مَصْدَرُ الوَلاءِ، وهي الرُّبوبِيَّة، وإذا كُسِرَتِ الواوُ فهي: الإمارة.

وقال بعضُهم: الحبوبُ التي تُؤكَلُ كلُّها فُومٌ.

وقال قَتادةُ: ﴿فَبَآءُو﴾ [البقرة: ٩٠]: فانقلَبوا.

وقال غيرُه: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾ [البقرة: ٨٩]: يَستَنصِرونَ.

﴿شَرَوْا﴾ [البقرة: ١٠٢]: باعُوا.

﴿رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]: منَ الرُّعونةِ، إذا أرادوا أن يُحمِّقوا إنساناً قالوا: راعِناً.

لا يَجْزِي: لا يُغني.

﴿خُطُوَاتِ﴾ [البقرة: ١٦٨]: منَ الخَطْوِ، والمعنى: آثارَه.

﴿ابْتَلَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٤]: اختبَرَ.

قوله: «بابٌ» كذا لهم بغير ترجمةٍ.

قوله: «قال مجاهد إلى آخر ما أوْرَدَه عنه من التَّفاسير» سَقَطَ جميع ذلك للسَّرَخْسِيِّ.

قوله: ﴿إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾: أصحابهم من المنافقينَ والمشركينَ» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ عن شَبابة عن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ قال: إلى أصحابهم، فذكره. ومِن طريق شَيْبانَ عن قَتادة قال: إلى إخوانهم من المشرِكينَ ورُؤوسهم وقادَتِهم في الشرّ. وروى الطبري[1] (١/ ١٣٠) نحوه عن ابن مسعود، ومن طريق ابن عبَّاس قال: كان رجال من اليهود إذا لَقوا الصَّحابة قالوا: إنّا على دِينكُم، وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم ـ وهم أصحابهم ـ قالوا: إنّا معكم.

---

(١) تحرف في (س) إلى الطبراني.

والنُّكْتة في تَعْدية خَلَوا بـ«إلى» معَ أنَّ أكثر ما يَتَعَدَّى بالباءِ أنَّ الذي يَتَعَدَّى بالباءِ يحتمل الانفِراد والسُّخرية، تقول: خَلَوت به إذا سَخِرتُ منه، والذي يَتَعَدَّى بـ«إلى» نَصٌّ في الانفِراد، أفادَ ذلك الطَّبَرِيُّ. ويحتمل أن يكون ضَمَّنَ «خَلَا» معنى: ذهبَ، وعلى طريقة الكوفيّينَ بأنَّ حُروف الجرّ تَتَناوَب، فـ«إلى» بمعنى الباء، أو بمعنى مَعَ.

قوله: «﴿مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾: الله جامِعهم» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ بالإسناد المذكور عن مجاهد، ووَصَلَه الطَّبَرِيُّ من وجه آخر عنه وزاد: **«في جَهَنَّم»**، ومن طريق ابن عبَّاس في **قوله:** ﴿مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ قال: مُنزِلٌ بهم النِّقمة.

تنبيه: قوله: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ جُملة من مُبتَدَأ وخَبَر، اعتَرَضَت بين جُملة: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾ وجُملة ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾.

قوله: «صِبْغة: دِين» وَصَلَه عَبْد بن حُميدٍ من طريق منصور عن مجاهد قال: قوله: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ أي: دين الله، ومن طريق ابن أبي نَجِيح عنه قال: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ أي: فِطرة الله، ومن طريق قَتَادة قال: إنَّ اليهود تَصبُغ أبناءَها يهودَ[1]، وكذلك النَّصارَى، وإنَّ صِبغة الله الإسلام، وهو دين الله الذي بَعَثَ به نوحاً ومَن كان بعده. انتهى، وقراءة الجمهور: «صِبغَةَ» بالنَّصب وهو مصدَر انتَصَبَ عن قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ على الأرجَح، وقيل: منصوب على الإغراء، أي: الزَموا، وكأنَّ لفظ صِبغة وَرَدَ بطريق المشاكَلة، لأنَّ النَّصارَى كانوا يَغمِسونَ مَن وُلِدَ منهم في ماء المعموديَّة ويَزعُمونَ أنَّهم يُطَهِّرونَهم بذلك، فقيلَ للمسلمينَ: الزَموا صِبغَةَ الله فإنَّها أطهرُ.

قوله: «﴿عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾: على المؤمنينَ حَقّاً» وصَلَه عبد بن حُميدٍ عن شَبَابةَ بالسَّنَدِ المذكور عن مجاهد، وروى ابن أبي حاتم (١/ ١٠٣) من طريق أبي العالية قال في قوله: ﴿إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ قال: يعني الخائفينَ، ومن طريق مُقاتل بن حَيّان[2] قال: يعني به المتواضعينَ.

---

(١) في (ع): يهوداً، وفي (س): تهوداً، والمثبت من (أ)، وهي كذلك في «تفسير الطبري» ١/ ٥٧٠.

(٢) تصحف في (س) إلى: حبّان، بالموحّدة.

قوله: «﴿بِقُوَّةٍ﴾ يُعْمَل بما فيه» وصَلَه عبدٌ بالسَّنَدِ المذكور، وروى ابن أبي حاتم (١/ ١٣٠) والطَّبَرِيُّ (١/ ٣٢٦) من طريق أبي العالية قال: القوّة: الطاعة، ومن طريق قَتَادة والسُّدّيِّ قال: القوّة: الجِدّ والاجتِهاد.

قوله: «وقال أبو العاليَة: ﴿مَّرَضٌ﴾: شَكٌّ» وصَلَه ابن/ أبي حاتم من طريق أبي جعفر ١٦٢/٨ الرّازيِّ عن أبي العالية في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ أي: شَكٌّ، ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مثله، ومن طريق عِكْرمة قال: الرّياء، ومن طريق قَتَادة في قوله: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾، أي: نِفاقاً، وروى الطَّبَرِيُّ من طريق قَتَادة في قوله: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ قال: ريبة وشَكٌّ في أمر الله تعالى.

قوله: «﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾: عِبْرةٌ لمن بَقيَ» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق أبي جعفر الرّازيِّ عن أبي العالية في قوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ أي: عُقوبة لمَا خَلا من ذُنوبهم ﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾ أي: عِبرة لمن بَقيَ بعدهم من الناس.

قوله: «﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾: لا بياضَ فيها» تقدَّم في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء[١].

قوله: «وقال غيره: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: يُولُونكم» هو بضمِّ أوَّله وسكون الواو، والغير المذكور هو أبو عُبيد القاسم بن سَلّامٍ، ذكره كذلك في «الغريب المصنَّف»، وكذا قال أبو عُبيدة مَعمَر بن المثنَّى في «المجاز»، ومنه قول عَمْرو بن كُلثوم:

إذا ما المُلْكُ سامَ الناسَ خَسْفاً أَبَيْنا أن نُقِرَّ الخَسفَ فينا

ويحتمل أن يكون من[٢] السَّوْم بمعنى الدَّوام، أي: يُديمونَ تَعذيبكُم، ومنه سائمة الغنم لمداوَمَتِها الرَّعيَ. وقال الطَّبَرِيُّ: معنى يَسُومونَكُم: يورِدونَكُم أو يُذيقونَكُم[٣] أو يُولُونَكُم.

---

(١) تحت الباب رقم (٣٠) من الكتاب المذكور، بعد الحديث رقم (٣٤٠٦).

(٢) لفظة «من» سقطت من (س).

(٣) تحرف في (أ) إلى: «يدفعونكم».

تنبيه: وقع هنا في تفسير (يسومونكم) المعنى على الاختيار بأَوْ، والذي في «جامع البيان» للطبري بالواو على الجمع.

قوله: «﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ مفتوحة» أي: مفتوحة الواو «مصدَر الوَلاء، وهي الرُّبوبيَّة، وإذا كُسِرَت الواو فهي الإمارة» هو معنى كلام أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾: الوَلاية بالفتح مصدَر الوَلِي[1]، وبالكسرِ مصدر وَلِيتَ[2] العَمَل والأمر تَلِيه. وذَكرَ البخاريّ هذه الكلمة وإن كانت في الكهف لا في البقرة ليُقوِّيَ تفسير يَسومُونَكُم: يُولُونَكُم.

قوله: «وقال بعضهم: الحبوب التي تُؤْكَل كلّها فُوم» هذا حكاه الفَرّاء في «مَعاني القرآن» عن عطاء وقَتَادة قال: الفُوم: كلّ حَبٍّ يُختبَز. وأخرج ابن جَرِير (١/ ٣١٠و٣١١) وابن أبي حاتم (١/ ١٢٣) من طرق عن ابن عبَّاس ومجاهد وغيرهما: أنَّ الفُوم: الحِنطة. وحكى ابن جَرِير أنَّ في قراءة ابن مسعود: الثُّوم بالمثلَّثة[3]. وبه فَسَّرَه سعيد بن جُبَير وغيره، فإن كان محفوظاً فالفاء تُبْدل من الثّاء في عِدّة أسماء، فيكون هذا منها، والله أعلم.

قوله: «وقال قَتَادةُ: ﴿فَبَآءُو﴾: فانقلَبوا» وصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريقه.

قوله: «وقال غيره: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾: يَستَنْصِرونَ» هو تفسير أبي عُبيدة، وروى مثله الطَّبَرِيُّ من طريق العَوْفِيِّ عن ابن عبَّاس، ومن طريق الضَّحّاك عن ابن عبَّاس قال: أي: يَستَظهِرونَ. وروى ابن إسحاق في «السِّيرة النبويَّة»[4] عن عاصم بن عمر بن قَتَادة عن أشياخ لهم قالوا: فينا وفي اليهود نزلت، وذلك أنّا كنَّا قد عَلَوناهم في الجاهليَّة، فكانوا يقولون: إنَّ نبيّاً سيُبعَثُ قد أظَلَّ زمانه فنَقتُلكُم معه، فلمَّا بَعَثَ اللهُ نبيّه واتَّبعناه كفروا به، فنزلت. وأخرجه الحاكم (٢/ ٢٦٣) من وجه آخر عن ابن عبَّاس مُطوَّلاً.

قوله: «﴿شَرَوْا﴾: باعُوا» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، قال في قوله: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾، أي: باعوا، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق السُّدّيِّ.

---

(١) في (ع) «الولاء»، والمثبت من (أ) و(س)، وهو الموافق لما في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة.

(٢) في (س): «وبالكسر، ووليت».

(٣) وهي قراءة شاذّة، انظر «المحتسب» لابن جنّي ١/ ٨٨.

(٤) كما في «السيرة النبوية» لابن هشام ١/ ٢١١.

قوله: «﴿رَٰعِنَا﴾: من الرُّعونة، إذا أرادوا أن يُحَمِّقوا إنساناً قالوا: راعِناً» قلت: هذا على قراءة مَن نَوَّنَ، وهي قراءة الحسن البصريّ وأبي حَيْوَةَ[1]، ووجْهُه أَنَّها صفة لمصدَرٍ محذوف، أي: لا تقولوا قولاً راعِناً، أي: قولاً ذا رُعُونة. وروى ابن أبي حاتم من طريق عبّاد بن منصور عن الحسن قال: الرّاعِن: السِّخْريّ من القول، نَهاهم الله أن يَسْخَروا من محمَّد. ويحتمل أن يُضَمِّن القول التَّسمية، أي: لا تُسمّوا نبيّكُم راعِناً. الرّاعِن: الأحمَق، والأَرْعَن مُبالَغة فيه.

وفي قراءة أُبيٍّ بن كعب: «لا تقولوا: راعونا» وهي بلفظ الجمع، وكذا في مُصحَف ابن مسعود[2]. وفيه أيضاً «ارْعَوْنا»[3].

وقرأ الجمهور: ﴿رَٰعِنَا﴾ بغير تنوين على أنَّه فِعل أمر من المراعاة، إنَّما نُهوا عن ذلك؛ لأنَّها كلمة تقتضي المساواة، وقد فَسَّرَها مجاهد: لا تقولوا: اسمَع مِنّا ونَسمَع مِنك.

وعن عطاء: كانت لغةً[4] تقولها/ الأنصار فنُهوا عنها. ١٦٣/٨

وعن السُّدّيِّ قال: كان رجل يهوديّ يقال له رِفاعة بن زيد، يأتي النبيّ ﷺ فيقول له: أرِعْني سَمْعَك واسمَعْ غير مُسْمِع، فكان المسلمونَ يَحسَبونَ أنَّ في ذلك تفخيماً للنبيِّ ﷺ، فكانوا يقولون ذلك، فنُهوا عنه. وروى أبو نُعَيم في «الدَّلائل» بسندٍ ضعيف جدّاً عن ابن عبَّاس قال: راعِنا بلسان اليهود: السَّبُّ القبيح، فسمعَ سعد بن معاذ ناساً من اليهود خاطَبوا بها النبيّ ﷺ فقال: لَئِن سمعتُها من أحد منكم لأضرِبَنَّ عُنُقه.

قوله: «لا يَجْزِي: لا يُغْني[5]» هو قول أبي عُبيدة في قوله تعالى: ﴿لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ

---

(١) وهي قراءة شاذة، انظر: «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه ١٦.
قال ابن جرير في «جامع البيان» ١/ ٤٧٢: وهذه قراءة لقُرَّاء المسلمين مخالفة، فغير جائزٍ لأحدٍ القراءة بها لشذوذها وخروجها عن قراءة المتقدمين والمتأخرين.

(٢) وهي قراءة شاذة أيضاً، وقرأ بها ابن مسعود أيضاً. قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» ١/ ٣٠٧ ط: قطر٢: وفي مصحف ابن مسعود: (راعوانا) وهي شاذة. وانظر: «مختصر في شواذ القرآن» ١٦.

(٣) نسبها له أبو حيان في «البحر المحيط» ١/ ٣٣٨، والسَّمين في «الدّر المصون» ٢/ ٥١، وهي قراءة شاذة.

(٤) في (ع): كلمة.

(٥) تصحفت في (س) إلى: «لا تجزي: لا تغني» بالتاء فيهما.

شَيْـًٔا﴾، أي: لا تُغني، وروى ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ قال: يعني: لا تُغني نفسٌ مُؤمِنةٌ عن نفسٍ كافرةٍ من المنفَعة شيئاً.

قوله: «﴿خُطُوَٰتِ﴾: من الخَطْو، والمعنَى: آثارَه» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾: هي الخُطا واحدتها[1] خُطوة، ومعناها آثار الشَّيطان، وروى ابن أبي حاتم من طريق عِكْرمة قال: خُطوات الشَّيطان: نَزَغات الشَّيطان، ومن طريق مجاهد: خُطوات الشَّيطان: خُطاه، ومن طريق القاسم بن الوليد: قلتُ لقَتَادة فقال: كلّ معصية لله فهي من خُطوات الشَّيطان، وروى سعيد بن منصور[2] عن أبي مِجْلَز قال: خُطوات الشَّيطان: النُّذور في المعاصي. كذا قال، واللَّفظ أعَمُّ من ذلك، فـ«مِنْ» في كلامه مُقدَّرة.

قوله: «﴿ٱبۡتَلَىٰٓ﴾: اختبَرَ» هو تفسير أبي عُبيدة والأكثر، وقال الفَرّاء: أمَرَه، وثَبَتَ هذا في نُسخة الصَّغَانيِّ.

٣- باب قوله تعالى:

﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]

٤٤٧٧- حدَّثني عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن منصورٍ، عن أبي وائلٍ، عن عَمْرِو ابنِ شُرَحْبِيلَ، عن عبدِ الله، قال: سألتُ النبيَّ ﷺ: أيُّ الذَّنْبِ أعظَمُ عندَ الله؟ قال: «أن تَجْعَلَ لله نِدّاً وهو خَلَقَكَ» قلتُ: إنَّ ذلك لَعظيمٌ، قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: «وأن تَقْتُلَ وَلدَكَ تَخافُ أن يَطْعَمَ مَعَكَ» قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: «أن تُزانيَ حَلِيلةَ جارِكَ».

[أطرافه في: ٤٧٦١، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٦٨٦١، ٧٥٢٠، ٧٥٣٢]

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾» الأنداد جمع نِدّ، بكسرِ النُّون: وهو النَّظير، وروى ابن أبي حاتم (١/ ٦٢) من طريق أبي العالية قال: النِّدّ: العَدْل. ومن طريق الضَّحّاك عن ابن عبَّاس قال: الأنداد: الأشباه. وسَقَطَ لفظ «باب» لأبي ذرٍّ.

---

(١) في (أ) و(ع): واحدها، والمثبت من (س)، وهو الموافق لما في «مجاز القرآن» ١/ ٦٣.

(٢) في قسم التفسير من «سننه» (٢٤٢).

ثم ذكر المصنِّف حديث ابن مسعود: «أيُّ الذَّنْب أعظَم؟»، وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد[1] إن شاء الله تعالى.

٤ - بابٌ

﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى ﴾

إلى ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]

وقال مجاهدٌ: المنُّ: صَمْغةٌ، والسَّلْوَى: الطَّير.

٤٤٧٨ - حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سفيانُ، عن عبدِ الملِكِ، عن عَمْرِو بنِ حُرَيثٍ، عن سعيدِ ابنِ زيدٍ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الكَمْأَةُ منَ المَنِّ، وماؤُها شِفاءٌ للعينِ».

[طرفاه في: ٤٦٣٩، ٥٧٠٨]

قوله: «باب ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى ﴾ إلى ﴿يَظْلِمُونَ﴾» ١٦٤/٨ كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَ له لفظ «باب»، وساقَ الباقونَ الآية.

قوله: «وقال مجاهد: المنّ: صَمْغة» أي: بفتح الصّاد المهمَلة وسكون الميم ثمَّ غَين مُعجَمة **«والسَّلْوَى: الطَّير»** وصَلَه الفِرْيابيُّ عن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد مثله، وكذا قال عبد بن حُميدٍ عن شَبَابَةَ عن وَرْقاء، وروى ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٩١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: كان المنّ يَنزِل على الشَّجَر فيأكلونَ منه ما شاؤوا. ومن طريق عِكْرمة قال: كان مِثل الرُّبّ الغَليظ. أي: بضمِّ الرّاء بعدها موحَّدة. ومن طريق السُّدِّيِّ قال: كان مِثل التَّرَنجبيل[2]. ومن طريق سعيد بن بشير عن قَتَادة قال: كان المنّ يَسقُط عليهم

---

(١) عند (٧٥٢٠) باختصار، وبأطول منه في كتاب الحدود (٦٨١١) باب إثم الزناة.

(٢) في (ع): الترنجبين ـ بالنون ـ، والمثبت من (أ) و(س)، ولعله خطأ قديم محرف عن «الزنجبيل»، فقد عزا تفسير المن بالزنجبيل أو أنه شيء يسقط على شجر الزنجبيل للسدي: الطبري في «تفسيره» ١/ ٧٠١ ط: دار هجر، وابن أبي حاتم في «تفسيره» ١/ ١١٤ و٥/ ١٥٩١، وابن كثير في «تفسيره» ١/ ١٣٤ و١٣٨، وابن الجوزي في «زاد المسير» ١/ ٨٤، وأبو حيان الأندلسي في «البحر المحيط» ١/ ٣٧٤، ومكي في «تفسيره» المسمى بـ«الهداية إلى بلوغ النهاية» ١/ ٢٧٧.

سُقوط الثَّلج أشدّ بياضاً من اللَّبَن وأحلَى من العَسَل. وهذه الأقوال كلّها لا تَنافيَ فيها. ومن طريق وَهْب بن مُنبِّه قال: المنّ: خُبْز الرِّقاق، وهذا مُغايِر لجميع ما تقدَّم، والله أعلم.

وروى ابن أبي حاتم أيضاً من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: السَّلوَى: طائر يُشبه السُّمَانَى. ومن طريق وَهْب بن مُنبِّه قال: هو السُّمَانَى. وعنه قال: هو طير سمين مِثل الحَمام. ومن طريق عِكْرمة قال: طير أكبر من العُصفور.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث سعيد بن زَيد في «الكَمْأة من المَنّ» سيأتي شرحه في كتاب الطِّبّ (٥٧٠٨)، ووَقَعَ في رواية ابن عُيَينَةَ عن عبد المَلِك بن عُمَير في حديث الباب: «من المنّ الذي أُنزِلَ على بني إسرائيل»[1]، وبه تظهر مُناسَبة ذِكْره في التَّفسير، والردّ على الخطَّابيِّ حيثُ قال: لا وجه لإدخال هذا الحديث هنا، قال: لأنَّه ليس المراد في الحديث أنَّها نوع من المَنّ المنزَّل على بني إسرائيل، فإنَّ ذاكَ شيء كان يَسقُط عليهم كالتَّرَنجَبين[2]، والمراد أنَّها شَجَرة تَنبُت بنفسِها من غير استنبات ولا مُؤنة، انتهى. وقد عُرِفَ وجه إدخاله هنا، ولو كان المراد ما ذكره الخطَّابيّ لـمَا ذكره البخاري في هذا الباب[3]، والله أعلم.

٥- بابٌ

﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ الآية [البقرة: ٥٨]

﴿رَغَدًا﴾: واسعاً كثيراً.

٤٤٧٩- حدَّثني محمَّد، حدَّثنا عبد الرحمن بن مَهْديّ، عن ابن المبارَك، عن مَعْمَرٍ، عن همّام ابن مُنبِّهٍ، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «قيل لِبَني إسرائيل: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ فدَخلوا يَزْحَفون على أَسْتاهِهم فبدّلوا، وقالوا: حِطّة حَبَّةٌ في شَعرةٍ».

---

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤٩) (١٦١)، وابن ماجه (٣٤٥٤).

(٢) في (أ) و(س): كالترنجبيل ـ باللام ـ، والمثبت من (س)، وهو الموافق لما في «أعلام الحديث» للخطابي ٣/ ١٨٠٠.
قلنا: والترنجبين قال عمر بن يوسف التركماني في «المعتمد في الأدوية المفردة» ص٥٠: هو طَلٌّ يقع من السماء، وهو ندًى شبيه بالعسل، جامد متحبب، وتأويله عسل الندى، وأكثر ما يقع بخراسان على شجر الحاج.

(٣) قوله: «لـمَا ذكره البخاري...» سقط من (أ) و(س) وأثبتناه من (ع).

قوله: «باب ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره الآية إلى قوله: ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

قوله: «﴿رَغَدًا﴾: واسعاً كثيراً» هو من تفسير أبي عُبيدةَ، قال: الرَّغَد: الكثير الذي لا يُتعِب، يقال: قد أرغَدَ فلان: إذا أصاب عَيشاً واسعاً كثيراً[1]. وعن الضَّحّاك عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥] قال: الرَّغَد: سَعة المعيشة، أخرجه الطَّبَريّ (١/ ٢٣٠)، وأخرَج من طريق السُّدّيِّ عن رجاله قال: الرَّغَد: الهَنيء، ومن طريق مجاهد قال: الرَّغَد: الذي لا حِساب فيه.

ثم ذكر المصنِّف حديث أبي هريرة في قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ وقد تقدَّم ذِكْره في قِصّة موسى من أحاديث الأنبياء (٣٤٠٣)، وأحَلتُ بشرحِه على تفسير سورة الأعراف (٤٦٤١)، وسأذكرُه هناكَ إن شاء الله تعالى.

وقوله في أوَّل هذا الإسناد: «حدَّثنا محمَّد» لم يقع منسوباً إلّا في رواية أبي عليّ بن السَّكَن عن الفِرَبْرِيِّ فقال: «محمَّد بن سَلَام» ويحتمل عندي أن يكون محمَّد بن يحيى الذُّهْليَّ، فإنَّه يَروي عن عبد الرَّحمن بن مَهديّ/ أيضاً، وأمَّا أبو علي الجَيّانيُّ فقال: الأشبَه أنَّه محمَّد بن بشَّار. ١٦٥/٨

٦- بابٌ
﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧]

وقال عِكْرمةُ: جَبْرَ ومِيكَ وسَرَافِ: عبدٌ. إيل: الله.

٤٤٨٠- حدَّثنا عبدُ الله بنُ مُنِيرٍ، سمعَ عبدَ الله بنَ بَكْرٍ، حدَّثنا حُميدٌ، عن أنسٍ، قال: سمعَ عبدُ الله بنُ سَلَامٍ بقُدوم رسولِ الله ﷺ، وهو في أرضٍ يَخْتَرِفُ، فأتى النبيَّ ﷺ، فقال: إنّي سائلُكَ عن ثلاثٍ لا يَعْلَمُهُنَّ إلّا نبيٌّ، فما أوَّلُ أشراطِ الساعةِ؟ وما أوَّلُ طعامِ أهلِ الجنَّةِ؟ وما يَنزِعُ الولدُ، إلى أبيه أو إلى أمِّه؟ قال: «أخبرَني بهنَّ جِبْريلُ آنِفاً» قال: جِبْريل؟ قال: «نعم» قال: ذاكَ عدوُّ اليهودِ منَ الملائكةِ، فقرأ هذه الآيةَ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ «أمّا أوَّلُ

(١) انظر: «مجاز القرآن» ١/ ٣٨ و٣٦٩.

أشراطِ الساعةِ: فنارٌ تَحشُرُ الناسَ منَ المشرقِ إلى المغربِ، وأمَّا أوَّلُ طعامِ أهلِ الجنَّةِ: فزيادةُ كَبِدِ حوتٍ، وإذا سَبَقَ ماءُ الرجلِ ماءَ المرأةِ نَزَعَ الولدَ، وإذا سَبَقَ ماءُ المرأةِ نَزَعَتْ» قال: أشهَدُ أن لا إلهَ إلَّا الله، وأشهَدُ أنَّكَ رسولُ الله، يا رسولَ الله، إنَّ اليهودَ قومٌ بُهتٌ، وإنَّهم إن يَعْلَموا بإسلامي قبلَ أن تسألهم يَبْهَتوني. فجاءتِ اليهودُ، فقال النبيُّ ﷺ: «أيُّ رجلٍ عبدُ الله فيكم؟». قالوا: خيرُنا وابنُ خيرِنا، وسَيِّدُنا وابنُ سَيِّدِنا، قال: «أرأيتُم إن أسلَمَ عبدُ الله بنُ سَلامٍ؟» فقالوا: أعاذَه الله من ذلك، فخرج عبدُ الله فقال: أشهَدُ أن لا إلهَ إلا الله وأنَّ محمَّداً رسولُ الله، فقالوا: شَرُّنا وابنُ شَرِّنا، وانتَقَصوه. قال: فهذا الذي كنتُ أخافُ يا رسولَ الله.

قوله: «بابٌ ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «قوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾».

قيل: سبب عَداوة اليهود لجِبْريل أنَّه أُمِرَ باستمرار النُّبوّة فيهم فنَقَلَها لغيرهم، وقيل: لكَوْنِه يَطَّلِع على أسرارهم. قلت: وأصحّ منهما ما سيأتي بعد قليل: لكَوْنِه الذي يَنزِل عليهم بالعذاب.

قوله: «وقال عِكْرِمة: جَبْرَ ومِيكَ وسَرَافِ: عبدٌ. إيْل: الله» وصَلَه الطَّبَريُّ (١/ ٤٣٧) من طريق عاصم عنه قال: جِبْرِيل عبد الله، وميكائيلُ عبد الله[1]، إيل: الله. ومن وجه آخر عن عِكْرِمة: جَبْرَ عبد، ومِيْكَ عبد، وإيْل الله. ومن طريق يزيد النَّحويّ عن عِكْرِمة عن ابن عبَّاس نحو الأوَّل وزادَ: وكلُّ اسمٍ فيه إيل فهو الله. ومن طريق عبد الله بن الحارث البصريّ أحد التابعينَ قال: إيل: الله بالعِبرانيَّة. ومن طريق عليّ بن الحسين قال: اسم جِبْرِيل عبدُ الله، وميكائيلُ عُبيد الله ـ يعني: بالتَّصغير ـ وإسرافيل عبد الرَّحمن، وكلّ اسم فيه إيل فهو مُعَبَّد لله.

وذُكِرَ عكس هذا، وهو أنَّ إيل معناه عبد، وما قبله معناه اسم لله، كما تقول: عبد الله وعبد الرَّحمن وعبد الرحيم، فلفظ عبد لا يَتغيَّر، وما بعده يَتغيَّر لفظه وإن كان المعنى واحداً، ويُؤيِّده أنَّ الاسم المضاف في لغة غير العرب غالباً يتقدَّم فيه المضاف إليه على المضاف.

---

(١) كذا في الأصلين و(س)، وهو تحريف، صوابه: عُبَيد الله مصغراً، كما في «تفسير الطبري».

وقال الطَّبَرِيُّ وغيره: في جِبْريل لُغات، فأهل الحِجاز يقولون بكسرِ الجيم بغير همز، وعلى ذلك عامّة القُرّاء، وبنو أسَد مثله لكن آخره نون، وبعض أهل نَجد وتَميم وقيْس / يقولون: جَبْرَئيلُ بفتح الجيم والرّاء بعدها همزة[1]، وهي قراءة حمزة والكِسائيّ وأبي بكر وخَلَف واختيار أبي عُبيد، وقرأ يحيى بن وثّاب وعَلقَمة مثله لكن بزيادة ألِف، وقرأ يحيى بن آدم مثله لكن بغير ياء[2]، وذُكِرَ عن الحسن وابن كثير أنَّهما قرءا كالأوَّل لكن بفتح الجيم[3]، وهذا الوَزن ليس في كلام العرب، فزَعَمَ بعضهم أنَّه اسم أعجميّ، وعن يحيى بن يَعمَرَ: جَبْرَئلّ بفتح الجيم والرّاء بعدها همزة مكسورة وتشديد اللّام. ١٦٦/٨

ثمَّ ذكر حديث أنس في قِصّة عبد الله بن سَلَام، وقد تقدَّمت قُبَيل كتاب المغازي (٣٩٣٨)، وتقدَّم مُعظَم شرحها هناكَ.

وقوله: **«ذاكَ عدوُّ اليهودِ من الملائكةِ، فقرأ هذه الآية ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾»** ظاهر السّياق أنَّ النبيّ ﷺ هو الذي قرأ الآية رَدّاً على قولِ[4] اليهود، ولا يَستلزِم ذلك نزولها حينئذٍ، وهذا هو المعتمَد، فقد روى أحمد (٢٤٨٣)، والتِّرمِذيّ (٣١١٧)، والنَّسائيُّ (ك٩٠٢٤) في سبب نزول الآية قِصّةً غير قِصّة عبد الله بن سَلَام، فأخرَجوا من طريق بُكَير بن شِهاب عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس: أقبلَتْ يهودُ إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا أبا القاسم، إنّا نسألك عن خمسة أشياء، فإن أنبأتنا بهنَّ عَرَفنا أنَّك نبيّ، واتَّبَعناك، فذكر الحديث، وفيه: أنَّهم سألوه عمّا حَرَّمَ إسرائيل على نفسه، وعن علامة النَّبي[5]، وعن الرَّعد وصوته، وكيف تُذْكِر المرأة وتُؤنِث، وعَمَّن يأتيه بالخبرِ من السماء، فأخَذَ عليهم ما

---

(١) قلنا: وبزيادة ياء بعد الهمزة. وهذه العبارة سقطت من الأصلين و(س)، وهي موجودة في الطبري، فقال هناك: جَبْرَئيل على مثال: جَبْرَعيل، بفتح الجيم والراء وبهمز، وزيادة ياء بعد الهمزة، وعلى القراءة بذلك قراءة عامة أهل الكوفة. وانظر: «السبعة» لابن مجاهد ص١٦٦، و«النشر» لابن الجزري ٢/ ٢١٩.

(٢) أي: جَبرَئل على وزن جَبرَعِل.

(٣) أي: جَبْرِيل.

(٤) في (س): «ردّاً لقول».

(٥) تحرف في (س) إلى «النبوة».

أخَذَ إسرائيل على بنيه. وفي رواية لأحمد (٢٥١٤)، والطَّبَرِيِّ من طريق شهر بن حَوشَبٍ عن ابن عبَّاس: «عليكم عَهد الله لَئِن أنا أنبَأْتُكم لَتُبايِعُنِّي؟» فأعطَوه ما شاءَ من عَهد وميثاق، فذكر الحديث، لكن ليس فيه السُّؤال عن الرَّعد. وفي رواية شَهْر بن حَوشَبٍ: لمَّا سألوه عَمَّن يأتيه من الملائكة قال: «جِبْرِيل»، قال: «ولم يَبعَث الله نبيّاً قَطُّ إلَّا وهو وليّه». فقالوا: فعندها نُفارقك، لو كان وليّك سواه من الملائكة لَبايعْناك وصَدَّقْناك. قال: «فما مَنَعَكُم أن تُصَدِّقوه؟» قالوا: إنَّه عدوّنا، فنزلت. وفي رواية بُكَير بن شِهاب: قالوا: جِبْرِيل يَنزِل بالحرب والقتل والعذاب، لو كان مِيكائيلُ الذي يَنزِل بالرَّحمة والنَّبات والقَطر، فنزلت.

وروى الطَّبَرِيُّ من طريق الشَّعبيّ: أنَّ عمر كان يأتي اليهود فيَسمَع من التوراة، فيَتَعَجَّب كيف تُصَدِّق ما في القرآن، قال: فمرَّ بهم النبيُّ ﷺ فقلت: نَشَدتُكُم بالله أتعلَمونَ أنَّه رسولُ الله؟ فقال له عالـمُهم: نعم، نَعلم أنَّه رسول الله. قال: فلِمَ لا تَتَّبعونَه؟ قالوا: إنَّ لنا عدوّاً من الملائكة وسِلْماً، وإنَّه قَرَنَ بنُبوَّته من الملائكة عدوّنا، فذكر الحديث، وأنَّه لحِقَ النبيّ ﷺ، فتلا عليه الآية. وأورَدَه من طريق قَتَادة عن عمر نحوه. وأورَدَ ابن أبي حاتم (١/ ١٨٢) والطَّبَرِيُّ أيضاً من طريق عبد الرَّحمن بن أبي ليلى: أن يهوديّاً لَقِيَ عمر فقال: إنَّ جِبْرِيل الذي يَذكُره صاحبكُم عدوّ لنا، فقال عمر: مَن كان عدوّاً لله وملائكته ورُسُله وجِبْرِيل وميكال فإنَّ الله عدوُّه[1]، فنزلت على وِفْقِ ما قال. وهذه طُرُقٌ يُقوِّي بعضُها بعضاً، ويدلُّ على أنَّ سبب نزول الآية قول اليهوديِّ المذكور لا قِصّة عبد الله بن سَلَام، وكان النبيّ ﷺ لمَّا قال له عبدُ الله ابن سَلام: إنَّ جِبْرِيل عدوّ اليهود، تلا عليه الآية مُذكِّراً له سبب نزولها، والله أعلم.

وحكى الثَّعلَبيّ عن ابن عبَّاس: أنَّ سبب عَدَاوة اليهود لجِبْرِيل أنَّ نبيّهم أخبَرَهم أنَّ بُخت نَصَّرَ سَيُخرِّبُ بيت المقدِس، فبَعَثوا رجلاً ليَقتُله فوَجَدَه شابّاً ضعيفاً، فمَنَعَه جِبْرِيل من قتله، وقال له: إن كان الله أراد هلاكَكُم على يده فلَن تُسَلَّط عليه، وإن كان غيره فعلى أي حَقّ تَقتُله؟ فتَرَكَه، فكَبُرَ بُخت نَصَّر وغَزا بيت المقدِس فقتَلَهم وخَرَّبَه، فصاروا يَكرَهونَ جِبْرِيل لذلك.

---

(١) كذا في (أ) و(ع)، وفي (س) و«تفسير ابن أبي حاتم»: عدوّ للكافرين.

وذكر أنَّ الذي خاطَبَ النبيّ ﷺ في ذلك هو عبد الله بن صُوريا.

وقوله: «أمّا أوّل أشراط الساعة فنار» يأتي شرح ذلك في أواخر كتاب الرِّقاق (٦٥٢٢) إن شاء الله تعالى.

١٦٧/٨

٧- باب قوله:

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]

٤٤٨١- حدَّثنا عَمْرو بنُ عليٍّ، حدَّثنا يحيى، حدَّثنا سفيانُ، عن حبيبٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبّاسٍ، قال: قال عمرُ ﷺ: أقرؤُنا أُبيٌّ، وأقضانا عليٌّ، وإنّا لَنَدَعُ من قولِ أُبيٍّ، وذاكَ أنَّ أُبيّاً يقول: لا أدَعُ شيئاً سمعتُه من رسولِ الله ﷺ، وقد قال الله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نَنسَأْها﴾.

[طرفه في: ٥٠٠٥]

قوله: «باب قوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾» كذا لأبي ذرٍّ: «نُنسِها» بضمِّ أوَّله وكسر السِّين بغير همز، ولغيره: «نَنْسَأْها»، والأوَّل قراءة الأكثر، واختارَها أبو عُبيدة[١]، وعليه أكثر المفسِّرينَ، والثّانية قراءة ابن كثير وأبي عَمْرو وطائفة[٢]، وسأذكرُ توجيههما، وفيها قراءة[٣] أُخرى في الشَّواذّ.

قوله: «حدَّثنا يحيى» هو القَطّان، وسفيان: هو الثَّوريّ.

قوله: «عن حبيب» هو ابن أبي ثابت، ووَرَدَ منسوباً في رواية صَدَقةَ بن الفضل عن يحيى القَطّان في فضائل القرآن (٥٠٠٥)، وفي رواية الإسماعيليّ من طريق ابن خَلّادٍ: «عن يحيى بن سعيد عن سفيان حدَّثنا حبيب».

قوله: «قال عمر: أقرؤُنا أُبيٌّ وأقضانا عليّ» كذا أخرجه موقوفاً، وقد أخرجه التِّرمذيّ (٣٧٩٠) وغيره[٤] من طريق أبي قِلابةَ عن أنس مرفوعاً في ذِكْر أُبيٍّ، وفيه ذِكْر جماعة،

---

(١) وقع في الأصلين: «عبيد» وهو خطأ. انظر: «مجاز القرآن» ١/ ٤٩ وهي قراءة بقية العشرة.

(٢) انظر: «السبعة» ١٦٨، و«النشر» ٢/ ٢٢٠.

(٣) في (س): «قراءات»، وانظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» لابن جني ١/ ١٠٣.

(٤) وأخرجه ابن ماجه (١٥٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٨٥).

وأوَّله: «أرحَم أمَّتي بأُمَّتي أبو بكر ـ وفيه ـ وأقرؤُهم لكتاب الله أُبيُّ بن كعب» الحديث وصَحَّحَه، لكن قال غيره: إنَّ الصَّواب إرساله، وأمَّا قوله: «وأقضانا عليّ» فورَدَ في حديث مرفوع أيضاً عن أنس رفعه: «أَقضَى أمَّتي عليُّ بن أبي طالب» أخرجه البَغَويّ[1]، وعند[2] عبد الرَّزّاق (٢٠٣٨٧) عن مَعمَر عن قَتَادة عن النبيّ ﷺ مُرسَلاً: «أرحَم أمَّتي بأُمَّتي أبو بكر وأقضاهم عليّ» الحديث. ورُوِّيناه موصولاً في «فوائد أبي بكر محمَّد بن العبَّاس بن نَجِيح» من حديث أبي سعيد الخُدْريِّ مثله، وروى البزَّار (١٦١٦) من حديث ابن مسعود قال: كنَّا نَتَحَدَّث أنَّ أقضَى أهل المدينة عليّ بن أبي طالب ﷺ.

قوله: «وإنّا لَنَدَعُ من قول أُبيٍّ» في رواية صَدَقة: «من لَحْنِ أُبيٍّ» واللَّحْنُ: اللُّغة، وفي رواية ابن خَلّادٍ: وإنّا لنَترُك كثيراً من قراءة أُبيٍّ.

قوله: «سمعتُه من رسول الله ﷺ» في رواية صَدَقة: أخذته من فِي رسول الله ﷺ ولا أترُكه لشيءٍ؛ لأنَّه بسماعِه من رسول الله ﷺ يَحصُل له العلم القَطْعيّ به، فإذا أخبَرَه غيره عنه بخِلَافه لم يَنتَهِض مُعارضاً له حتَّى يصل إلى درجة العلم القَطْعيّ، وقد لا يَحصُل ذلك غالباً.

تنبيه: هذا الإسناد فيه ثلاثةٌ من الصَّحابة في نَسَقٍ: ابنُ عبَّاس عن عمرَ عن أُبيِّ بن كعبٍ.

قوله: «وقد قال الله تعالى...» إلى آخره، هو مَقُول عمر مُحتَجّاً به على أُبيِّ بن كعب، ومُشيراً إلى أنَّه رُبَّما قرأ ما نُسِخَت تِلاوَته لكَونِه لم يَبلُغْه النَّسخ، واحتَجَّ عمر لجوازِ وقوع ذلك بهذه الآية. وقد أخرج ابنُ أبي حاتم (١/ ٢٠١) من وجهٍ آخر عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: خَطَبَنا عمر فقال: إنَّ الله يقول: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نَنۡسَأۡها﴾ أي: نُؤَخِّرها. وهذا يُرجِّح رواية مَن قرأ بفتح أوَّله وبالهمزِ، وأمَّا قراءة مَن قرأ بضمِّ أوَّله فمن النِّسيان، وكذلك كان سعيد بن المسيّب يقرؤُها فأنكَرَ عليه سعد بن أبي وقّاص، أخرجه النَّسائيُّ (ك١٠٩٢٩)

---

(١) لم نقف عليه عند البغوي في كتبه التي بين أيدينا، وذكر السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١٤٢) أن البغوي أخرجه في «شرح السنة» و«المصابيح»، وحديث أنس الذي عند البغوي في «شرح السنة» (٣٩٣٠) وغيره ليس فيه هذا الحرف، وإنما الذي ذكره البغوي تعليقاً بعد حديث أنس فقال: ورُوي عن معمر عن قتادة مرسلاً وفيه: «وأقضاهم علي» وهي الرواية التي وقعت عند عبد الرزاق كما أشار الحافظ إليها.

(٢) تحرف في (س) إلى: «وعن».

وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٢٤٢ و٥٢١)، وكانت قراءة سعد: «أو تَنْسها[1]» بفتح المثنّاة خِطاباً للنبيِّ ﷺ، واستُدِلَّ بقوله تعالى: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى:٦]. وروى ابن أبي حاتم من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: رُبَّما نزلَ على النبيّ ﷺ الوحي بالليلِ ونَسِيَه بالنَّهار فنَزلت.

واستُدِلَّ بالآية المذكورة على وقوع النَّسخ خِلَافاً لمن شَذَّ فمَنَعَه، وتُعقِّبَ بأنَّها قضيَّة شرطيَّة لا تَستَلزِم الوقوع، وأُجيبَ بأنَّ السِّياق وسبب/ النُّزول كان في ذلك، لأنَّها نزلت ١٦٨/٨ جواباً لمن أنكرَ ذلك.

٨- بابٌ
﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ [البقرة: ١١٦]

٤٤٨٢- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن عبدِ الله بنِ أبي حُسَين، حدَّثنا نافعُ بنُ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ، قال: «قال اللهُ تعالى: كَذَّبني ابنُ آدَمَ، ولم يكن له ذلك، وشَتَمَني ولم يكن له ذلك، فأمَّا تَكْذِيبُه إيّاي، فزَعَمَ أنّي لا أقدِرُ أن أُعِيدَه كما كان، وأمَّا شَتْمُه إيّاي فقولُه لي ولدٌ، فسُبْحاني أن أتَّخِذَ صاحبةً أو ولداً».

قوله: «**بابٌ ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾**» كذا للجميع، وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر: «قالوا» بحذفِ الواو[2]، واتَّفقوا على أنَّ الآية نزلت فيمَن زَعَمَ أنَّ لله ولداً من يهود خَيبَر ونصارَى نَجْران، ومَن قال من مُشرِكي العرب: الملائكةُ بنات الله، فرَدَّ اللهُ تعالى عليهم.

قوله: «**قال الله تعالى**» هذا من الأحاديث القُدُسيَّة.

قوله: «**وأمَّا شَتْمه إيّاي فقوله لي ولدٌ**» إنَّما سَمّاه شَتماً لمَا فيه من التَّنقيص، لأنَّ الولد إنَّما يكون عن والدة تَحمِله ثمَّ تَضَعه، ويَستَلزِم ذلك سَبْق النِّكاح، والنِّكاح يستدعي باعِثاً له على ذلك، والله سبحانه مُنزَّه[3] عن جميع ذلك، ويأتي شرحه في تفسير سورة الإخلاص (٤٩٧٤).

(١) تحرف في (س): «تنساها» بالألف، وانظر: «زاد المسير» ١/ ١٢٨.

(٢) انظر: «السبعة» ١٦٩، و«النشر» ٢/ ٢٢٠.

(٣) في (ع): غني.

٩- بابٌ

﴿واتَّخذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]

﴿مَثَابَةً﴾، يَثُوبونَ: يَرجِعونَ.

٤٤٨٣- حدَّثنا مُسدَّدٌ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، قال: قال عمرُ: وافَقْتُ اللهَ في ثلاثٍ ـ أو وافَقَني رَبِّي في ثلاثٍ ـ قلتُ: يا رسولَ الله، لَوِ اتَّخذْتَ مقامَ إبراهيمَ مُصَلًّى؟ وقلتُ: يا رسولَ الله، يَدخُلُ عليكَ البَرُّ والفاجِرُ، فلو أمَرْتَ أمَّهات المؤمنينَ بالحِجاب؟ فأنزَلَ اللهُ آيةَ الحِجاب، قال: وبَلَغَني مُعاتَبةُ النبيِّ ﷺ بعضَ نسائه، فدَخَلْتُ عليهنَّ، قلتُ: إنِ انتَهَيتُنَّ أو لَيُبَدِّلَنَّ اللهُ رسولَه ﷺ خيراً مِنكُنَّ، حتَّى أتيتُ إحدَى نسائه، قالت: يا عمرُ، أمَا في رسولِ الله ﷺ ما يَعِظُ نساءَهُ حتَّى تَعِظَهُنَّ أنتَ! فأنزَلَ اللهُ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَـٰتٍ﴾ الآيةَ [التحريم: ٥].

وقال ابنُ أبي مريمَ: أخبرنا يحيى بنُ أيوبَ، حدَّثني حُميدٌ، سمعتُ أنساً عن عمرَ.

قوله: «بابٌ ﴿واتَّخذُوا[١] مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾» كذا لهم[٢]، والجمهور على كسر الخاء من قوله: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ بصيغة الأمر، وقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء بصيغة الخبر[٣]، والمراد: مَن اتَّبَعَ إبراهيم، وهو معطوف على قوله: «جَعَلْنا» فالكلام جُملة واحدة، وقيل: على ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ فيحتاج إلى تقدير[٤] «إذ»، ويكون الكلام جُملَتينِ، وقيل: على محذوف تقديره: فثابوا، أي: رجعوا واتَّخذوا، وتوجيه قراءة الجمهور أنَّه معطوف على ما تَضَمَّنَه قوله: ﴿مَثَابَةً﴾ كأنَّه قال: ثُوبُوا واتَّخِذوا، أو معمول لمحذوفٍ، أي: وقلنا اتَّخِذوا، ويحتمل أن تكون الواو للاستئناف[٥].

---

(١) بفتح الخاء وكسرها، بالوجهين جميعاً.

(٢) أي: رواة «الصحيح».

(٣) انظر: «السبعة» ص١٧٠، و«النشر» ٢/ ٢٢٢.

(٤) زاد في (ع): «عامل» والوجه إسقاطها.

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي ١/ ١٠٤.

قوله: «﴿مَثَابَةً ﴾/ يَثوبونَ: يَرجِعونَ» قال أبو عُبيدة: قوله تعالى: ﴿مَثَابَةً ﴾ مصدَر يَثوبونَ، ١٦٩/٨ أي: يصيرونَ إليه، ومُراده بالمصدَرِ اسم المصدَر، وقال غيره: هو اسم مكان. وروى الطَّبَرِيُّ (١/ ٥٣٣) من طريق العَوْفِيِّ عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿مَثَابَةً ﴾ قال: يأتونَه ثمَّ يَرجِعونَ إلى أهليهم ثمَّ يعودونَ إليه لا يَقضُونَ منه وَطَراً. قال الفَرّاء: المثابة والمثابُ بمعنًى واحد كالمقام والمقامة. وقال البصريّونَ: الهاء للمبالَغة لـمَّا كَثُرَ من يَثُوب إليه، كما قالوا: سَيّارة لمن يُكثِر السَّير، والأَصل في مثابة: مَثوبة، فأُعِلَّ بالنَّقلِ والقلب.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث أنس عن عمر قال: وافَقت رَبّي في ثلاث، وقد تقدَّم في أوائل الصلاة (٤٠٢)، وتأتي قِصّة الحِجاب في تفسير الأحزاب (٤٧٩٠)، والتَّخيير في تفسير التَّحريم (٤٩١٦).

وقوله في الحديث: «فانتهَيت إلى إحداهُنَّ»[١] يأتي الكلام عليه في «باب غَيْرة النِّساء»[٢] من أواخر كتاب النِّكاح.

قوله: «وقال ابن أبي مريم...» إلى آخره، تقدَّم أيضاً في الصلاة، وروى أبو نُعَيم في «الدَّلائل»[٣] من حديث ابن عمر: أخَذَ النبيُّ ﷺ بيَدِ عمر فمرَّ به على المقام فقال له: «هذا مقام إبراهيم» قال: يا نبيّ الله، أَلَا تَتَّخِذه مُصَلًّى؟ فنزلت.

تكملة: قال ابن الجَوْزيّ: إنَّما طلبَ عمر الاستنان بإبراهيم عليه السلام معَ النَّهي عن النَّظَر في كتاب التوراة، لأنَّه سمعَ قولَ الله تعالى في حَقّ إبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة:١٢٤] وقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [النحل:١٢٣] فعَلِمَ أنَّ الائتِمام بإبراهيم من هذه الشَّريعة، ولِكَوْنِ البيت مُضافاً إليه، وأنَّ أثر قَدَمَيه في المقام كَرَقمِ الباني في البناء ليُذكَر به بعد موته، فرأى الصلاة عند المقام كقراءة الطائف بالبيت اسمَ مَن بناه. انتهى، وهي

---

(١) كذا ذكر هذه العبارة هنا، وهي ليست في روايات الصحيح، بل هي رواية ابن حبان (٦٨٩٦)، والطحاوي في «المشكل» (١٦٥٢)، أما عبارة الصحيح فهي: «حتى أتيت إحدى نسائه».

(٢) بل في «باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها» من كتاب النكاح، بين يدي الحديث (٥١٩١).

(٣) لم نقف عليه في «الدلائل»، وإنما هو في «الحلية» ٣/ ٣٠٢.

مُناسَبة لطيفة. ثمَّ قال: ولم تَـزَل آثار قَدَمَي إبراهيم ظاهرةً[١] في المقام معروفةً عند أهل الحَرَم، حتَّى قال أبو طالب في قصيدته المشهورة:

ومَـوطِئُ إبـراهيمَ في الـصَّخْرِ رَطْبَـةٌ   عـلى قَدَمَيـهِ حافيـاً غـيرَ ناعِـلِ

وفي «موطَّأ ابن وَهْب» عن يونس عن ابن شِهاب عن أنس قال: رأيتُ المقام فيه أصابعُ إبراهيم وأخْمَصُ قَدَمَيه، غير أنَّه أذْهَبَه مَسحُ الناس بأيديهم. وأخرج الطَّبَريُّ في «تفسيره» من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتَادة في هذه الآية: إنَّما أُمِروا أن يُصَلّوا عنده ولم يُؤمروا بمَسحِه، قال: ولقد ذَكَر لنا مَن رأى أثر عَقِبه وأصابعِه فيها، فما زالوا يَمسَحونَه حتَّى اخْلَولَقَ وانمَحا.

وكان المقام من عَهْد إبراهيم لِزْقَ البيت إلى أن أخَّرَه عمر ﷺ إلى المكان الذي هو فيه الآن، أخرجه عبد الرَّزّاق في «مُصنَّفه» بسندٍ صحيح عن عطاء وغيره (٨٩٥٥)، وعن مجاهد (٨٩٥٣) أيضاً[٢]، وأخرج البيهقيُّ[٣] عن عائشة مثله بسندٍ قويّ، ولفظه: أنَّ المقام كان في زمن النبيّ ﷺ وفي زمن أبي بكر مُلتَصِقاً بالبيت ثمَّ أخَّرَه عمر، وأخرج ابن مَرْدويه بسندٍ ضعيف عن مجاهد: أنَّ النبيّ ﷺ هو الذي حَوَّلَه، والأوَّل أصحُّ، وقد أخرج ابن أبي حاتم (١/ ٢٢٦) بسندٍ صحيح عن ابن عُيَينَةَ قال: كان المقام في سُقْعِ البيت في عَهْد رسول الله ﷺ، فحَوَّلَه عمر، فجاء سَيلٌ فذهب به، فرَدَّه عمرُ إليه، قال سفيان: لا أدري أكان لاصقاً بالبيت أم لا. انتهى، ولم تُنكِر الصَّحابة فِعلَ عمر ولا مَن جاء بعدهم، فصارَ إجماعاً، وكأن عمر رأى أنَّ إبقاءَه يَلزَم منه التَّضييق على الطائفينَ أو على المصلِّينَ فوَضَعَه في مكان يَرتَفِع به الحَرَج، وتَهيَّأ له ذلك لأنَّه الذي كان أشارَ باتِّخاذِه مُصَلًّى، وأوَّل مَن عَمِلَ عليه المقصورة الموجودة الآن.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: حاضرة.

(٢) روايتا عطاء ومجاهد عند عبد الرزاق ليستا بهذا اللفظ الذي ذكره الحافظ ابن حجر، فهذا اللفظ عن مجاهد عند ابن أبي داود في «المصاحف» (٣١٠).

(٣) في «دلائل النبوة» ٢/ ٦٣.

١٠- بابٌ

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ
رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]

القواعدُ: أساسُه، واحدتُها: قاعدةٌ. والقواعدُ من النساء، واحدتُها: قاعدٌ.

٤٤٨٤- حدَّثنا إسماعيلُ، قال: حدَّثني مالكٌ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سالمِ بنِ عبدِ الله: أنَّ عبد الله بنَ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ أخبرَ عبد الله بنَ عمرَ، عن عائشةَ رضي الله عنها زَوْجِ النبيِّ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «ألم تَرَي أن قومَكِ بَنَوُا الكعبةَ، واقتَصَروا عن قواعدِ إبراهيمَ» فقلتُ: يا رسولَ الله، ألا تَرُدُّها على قواعدِ إبراهيمَ؟ قال: «لولا حِدْثانُ قومِكِ بالكُفْرِ». ١٧٠/٨

فقال عبدُ الله بنُ عمرَ: لَئِن كانت عائشةُ سمعَت هذا من رسولِ الله ﷺ، ما أُرَى رسولَ الله ﷺ تَرَكَ استِلامَ الرُّكْنَينِ اللَّذَينِ يَلِيَانِ الحِجْرَ، إلَّا أنَّ البيتَ لم يُتَمَّمْ على قواعدِ إبراهيمَ.

قوله: «باب ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾» ساقَ إلى: ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾.

قوله: «القواعد: أساسُه، واحدتُها قاعِدة» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ قال: قواعده: أساسه. وقال الفَرّاء: يقال: القواعد: أساس البيت.

قال الطَّبَريُّ: اختلفوا في القواعد التي رَفَعَها إبراهيم وإسماعيل، أهما أحدَثاها أم كانت قبلَهما؟ ثمَّ روى (١/ ٥٤٦) بسندٍ صحيح عن ابن عبَّاس قال: كانت قواعدُ البيت قبل ذلك، ومن طريق عطاء قال: قال آدَم: أي رَبِّ لا أسمَعُ أصوات الملائكة، قال: ابنِ لي بيتاً ثمَّ احفُفْ به كما رأيتَ الملائكة تَحُفّ ببيتي الذي في السماء. فيَزعُم الناس أنَّه بناه من خمسة أجبُلٍ حتَّى بناه إبراهيم بعدُ.

وقد تقدَّم بزيادة فيه في قِصّة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسَّلام[١].

---

(١) نعم تقدم في أحاديث الأنبياء برقم (٣٣٦٨) لكن ليس فيه الزيادة التي أشار إليها الحافظ رحمه الله، وإنما تقدمت الزيادة في كتاب الحج (١٥٨٤) و(١٥٨٦).

قوله: «والقَواعدُ من النساءِ: واحدتها قاعِد» أراد الإشارة إلى أنَّ لفظ الجمع مُشتَرَك، وتظهر التَّفرِقة بالواحدِ، فمفرد(1) النِّساء اللَّواتي قَعَدنَ عن الحيض والاستمتاع: قاعِدٌ، بلا هاء، ولولا تخصيصهنَّ بذلك لَثبَتتِ الهاء، نحو: قاعِدة، من القعود المعروف.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث عائشة في بناء قُرَيش البيتَ، وقد سَبَقَ بَسطُه في كتاب الحجّ (١٥٨٣-١٥٨٦).

١١- بابٌ

﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾ [البقرة:١٣٦]

٤٤٨٥- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا عثمانُ بنُ عمرَ، أخبرنا عليُّ بنُ المبارَكِ، عن يحيى بنِ أبي كَثير، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: كان أهلُ الكتاب يَقْرَؤونَ التوْراةَ بالعِبْرانيَّةِ، ويُفسِّرونَها بالعربيَّةِ لأهلِ الإسلامِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا تُصَدِّقوا أهلَ الكتابِ ولا تُكذِّبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾».

[طرفاه في: ٧٣٦٢، ٧٥٤٢]

قوله: «باب ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾» سَقَطَ لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «كان أهلُ الكتاب» أي: اليَهود.

قوله: «لا تُصَدِّقوا أهل الكتاب ولا تُكذِّبوهم» أي: إذا كان ما يُخبرونكُم به مُحتَمَلاً، لئَلّا يكون في نفس الأمر صِدقاً فتُكذِّبوه، أو كَذِباً فتُصَدِّقوه فتَقَعوا في الحَرَج. ولم يَرِد النَّهي عن تكذيبهم فيما وَرَدَ شَرْعُنا بخِلَافه، ولا عن تصديقهم فيما وَرَدَ شَرعنا بوِفاقِه، نَبَّهَ على ذلك الشافعيّ رَحِمَه الله.

ويُؤخَذ من هذا الحديث التوَقُّف عن الخَوض في المشكِلات والجزمِ فيها بما يَقَع في الظَّنّ، وعلى هذا يُحمَل ما جاء عن السَّلَف من ذلك.

---

(1) في (أ) و(س): فجمع، وهو خطأ، والمثبت من (ع).

قوله: «وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾» زاد في الاعتصام (٧٣٦٢): وما أُنزِلَ إليكُم، وزاد الإسماعيليّ عن الحسن بن سفيان عن محمَّد بن المثنَّى/ عن عثمان بن عمر بهذا ١٧١/٨ الإسناد: وما أُنزِلَ إلينا وما أُنزِلَ إليكم وإلهُنا وإلـهُكُم واحدٌ ونحنُ له مسلمونَ[١].

١٢ - باب قولِه تعالى:
﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ﴾ الآية [البقرة: ١٤٢]

٤٤٨٦ - حدَّثنا أبو نُعَيم، سمعَ زُهَيراً، عن أبي إسحاقَ، عن البراءِ ﷺ: أنَّ رسولَ الله ﷺ صَلَّى إلى بيتِ المقدِسِ سِتّةَ عَشَرَ شَهْراً، أو سبعةَ عَشَرَ شَهْراً، وكان يُعْجِبُه أن تكونَ قِبْلَتُه قِبَلَ البيتِ، وأنَّه صَلَّى ـ أو صَلّاها ـ صلاةَ العَصْرِ، وصَلَّى معه قومٌ، فخرج رجلٌ ممَّن كان صَلَّى معه، فمرَّ على أهلِ المسجدِ وهم راكِعونَ، قال: أشهَدُ بالله لقد صَلَّيتُ معَ النبيِّ ﷺ قِبَلَ مكَّةَ، فداروا كما هم قِبَلَ البيتِ، وكان الذي ماتَ على القِبْلةِ قبلَ أن تُحوَّلَ قِبَلَ البيتِ رجالٌ قُتِلوا، لم نَدْرِ ما نقولُ فيهم، فأنزَلَ الله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: ١٤٣].

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى قوله: ﴿مُّسۡتَقِيمٖ﴾، والسُّفَهاء: جمع سَفِيه وهو خفيف العَقْل، وأصله من قولهم: ثوب سَفِيه، أي: خفيف النَّسج، واختُلِفَ في المراد بالسُّفَهاءِ؛ فقال البراء ـ في حديث الباب ـ وابن عبَّاس ومجاهد: هم اليهود، وأخرج ذلك الطَّبَريُّ (٢/ ١) عنهم بأسانيد صحيحة، وروَى من طريق السُّدّيِّ قال: هم المنافقونَ. والمراد بالسُّفَهاءِ: الكفَّار وأهل النِّفاق واليهود، أمَّا الكفَّار فقالوا لمَّا حُوِّلَت القِبْلة: رَجَعَ محمَّدٌ إلى قِبلَتنا وسَيَرجِعُ إلى ديننا، فإنَّه عَلِمَ أنّا على الحقّ، وأمَّا أهل النِّفاق فقالوا: إن كان أوّلاً على الحقّ فالذي انتَقَلَ إليه باطِل وكذلك بالعكس، وأمَّا اليهود فقالوا: خالَفَ قِبلة الأنبياء ولو كان نبيّاً لمَا خالَفَ، فلمَّا

(١) هذه الزيادة التي زادها الإسماعيلي، وكذلك الزيادة التي عند البخاري في كتاب الاعتصام، ليستا من تتمة هذه الآية من سورة البقرة، وإنما هي ملفّقة من آية البقرة هذه ومن الآية ٤٦ من العنكبوت، ولعل هذا خطأ من النساخ، والله أعلم.

كَثُرَت أقاويل هؤلاءِ السُّفَهاء أُنزِلَت هذه الآيات من قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى﴾ الآية [البقرة: ١٠٦-١٥٠]».

قوله: «سِتّة عَشَر شَهْراً أو سبعة عَشَر شَهْراً» تقدَّم الكلام عليه وعلى شرح الحديث في كتاب الإيمان (٤٠).

١٣- باب قوله تعالى:

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]

٤٤٨٧- حدَّثنا يوسفُ بنُ راشدٍ، حدَّثنا جَرِيرٌ وأبو أُسامة ـ واللَّفْظُ لجرير ـ عن الأعمَشِ، عن أبي صالحٍ ـ وقال أبو أُسامةَ: حدَّثنا أبو صالحٍ ـ عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُدْعَى نوحٌ يومَ القيامةِ، فيقول: لَبَّيكَ وسعدَيكَ يا رَبِّ، فيقول: هل بَلَّغْتَ؟ فيقول: نعم، فيقال لأُمَّتِه: هل بَلَّغكُم؟ فيقولون: ما أتانا من نَذِيرٍ، فيقول: مَن يَشهَدُ لكَ؟ فيقول: محمَّدٌ وأُمَّتُه، فيشْهَدونَ أنَّه قد بَلَّغَ ويكونَ الرسولُ عليكُم شهيداً./ فذلك قولُه جلَّ ذِكرُه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، والوَسَط: العَدْل». ١٧٢/٨

قوله: «**باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾**» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره الآية إلى ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾، وسيأتي الكلام على الآية في كتاب الاعتصام (٧٣٤٩) إن شاء الله تعالى.

قوله: «**حدَّثنا قُتَيبة**[1] **حدَّثنا جَرِير وأبو أُسامةَ، واللَّفْظ لجرير**» أي: لفظ المتن.

قوله: «**وقال أبو أُسامة: حدَّثنا أبو صالح**» يعني: قال أبو أُسامة عن الأعمَشِ: حدَّثنا أبو صالح؛ فأفادَ تصريحَ الأعمش بالتَّحديثِ، وقد أخرجه في الاعتصام من وجه آخر عن أبي أُسامة وصَرَّحَ في روايته أيضاً بالتَّحديثِ، وستأتي روايةُ أبي أُسامة مُفرَدة في الاعتصام.

(١) كذا في الأصلين و(س)، ولعله سبق قلم من الحافظ ابن حجر رحمه الله، صوابه: حدثنا يوسف بن راشد.

قوله: «**يُدْعَى نوحٌ يوم القيامة فيقول: لَبَّيكَ وسعدَيكَ يا رَبّ**[١]**، فيقول: هل بَلَّغْتَ؟ فيقول: نعم**» زاد في الاعتصام: «نعم يا رَبّ».

قوله: «**فيقول: مَن يَشهَدُ لك؟**» في الاعتصام: «فيقول: مَن شُهودُك؟».

قوله: «**فيَشهَدونَ**» في الاعتصام: «فيُجاء بكُم فتَشهَدونَ»، وقد روى هذا الحديث أبو معاوية عن الأعمَش بهذا الإسناد أتمّ من سياق غيره وأشمَل، ولفظه: «يَجيء النبيّ يوم القيامة ومعه الرجل، ويَجيء النبيّ ومعه الرجلان، ويَجيء النبيّ ومعه أكثر من ذلك، قال فيقال لهم: أبَلَّغَكُم هذا؟ فيقولون: لا، فيقال للنبيِّ: أبلَّغتَهم؟ فيقول: نعم، فيقال له: مَن يَشهَد لك؟» الحديث، أخرجه أحمد (١١٥٥٨) عنه، والنَّسائيُّ (ك١٠٩٤٠) وابن ماجه (٤٢٨٤) والإسماعيليّ من طريق أبي معاوية أيضاً.

قوله: «**فيَشهَدونَ أنَّه قد بَلَّغَ**» زاد أبو معاوية: «فيقال: وما عَلَّمَكُم؟ فيقولون: أخبرنا نبيُّنا أنَّ الرُّسُل قد بَلَّغوا فصَدَّقناه»، وقد جاء في[٢] حديث أُبيّ بن كعب تعميمُ ذلك، فأخرج ابن أبي حاتم (١/ ٢٥٠) بسندٍ جيِّد عن أبي العاليَة عن أُبيِّ بن كعب في هذه الآية قال: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ وكانوا شُهَداء على الناس يوم القيامة؛ كانوا شُهَداء على قوم نوح وقوم هودٍ وقوم صالح وقوم شُعَيب وغيرهم أنَّ رُسُلهم بَلَّغَتهم وأنَّهم كَذَّبوا رُسُلَهم، قال أبو العاليَة: وهي قراءة أُبيٍّ: «لتكونوا شُهَداءَ على الناس يومَ القيامة»، ومن حديث جابرٍ عن النبيّ ﷺ: «ما من رجلٍ من الأُمَم إلّا ودَّ أنَّه مِنّا أيَّتها الأُمّة، ما من نبيّ كَذَّبَه قومه إلّا ونحنُ شُهَداؤه يوم القيامة أن قد بَلَّغَ رسالة الله ونَصَحَ لهم»[٣].

قوله: «**فذلك قوله عزَّ وجلَّ**[٤]: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾» في الاعتصام: ثمَّ قرأ رسول الله ﷺ.

---

(١) كذا في (س)، وهو الموافق لما في نسخ «الصحيح»، ووقع في (أ) و(ع): لبيك يا رب وسعديك.

(٢) تحرف في (س) إلى: ويؤخذ من، والمثبت من الأصلين.

(٣) أخرجه الطبري ٢/ ٨، وفيه رجل مبهم.

(٤) كذا في (أ) و(س)، وفي (ع): تعالى، وفي روايات الصحيح خلا أبي ذر الهروي: جلَّ ذكره، أما رواية أبي ذر فليس فيها شيء من هذا.

قوله: «**والوَسَط: العَدْل**» هو مرفوع من نفس الخبر، وليس بمُدرَجٍ من قول بعض الرُّواة كما وَهِمَ فيه بعضهم، وسيأتي في الاعتصام بلفظ: «﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾: عَدلاً»، وأخرج الإسماعيليّ من طريق حفص بن غِيَاث عن الأعمَش بهذا السَّنَد في قوله: ﴿وَسَطًا ﴾ قال: «عَدْلاً»، كذا أورَدَه مختصراً مرفوعاً[1]، وأخرجه الطَّبَريُّ من هذا الوجه مختصراً مرفوعاً (٢/ ٧)، ومن طريق وكيع عن الأعمَش بلفظ: «والوَسَط: العَدْل» مختصراً مرفوعاً، ومن طريق أبي معاوية عن الأعمَش مثله، وكذا أخرجه التِّرمِذيّ (٢٩٦١) والنَّسائيُّ (ك١٠٩٣٩) من هذا الوجه، وأخرجه الطَّبَريُّ من طريق جعفر بن عَوْن عن الأعمَش مثله، وأخرجه عن جماعة من التابعينَ كمُجاهدٍ وعطاء وقَتَادة، ومن طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس مثله، قال الطَّبَريُّ: الوَسَط في كلام العرب: الخِيار، يقولون: فلان وسَط في قومه وواسطٌ، إذا أرادوا الرَّفع في حَسَبه. قال: والذي أرَى أنَّ معنى/ الوَسَط في الآية: الجُزء الذي بين الطَّرَفينِ، والمعنى أنَّهم وَسَطٌ لتَوَسُّطِهم في الدّين؛ فلم يَغْلوا كَغُلوِّ النَّصارَى، ولم يُقَصِّروا كتقصِير اليهود، ولكنَّهم أهل وسَط واعتدال. قلت: لا يَلزَم من كَوْن الوَسَط في الآية صالحاً لمعنى التوسُّط أن لا يكون أُريدَ به معناه الآخر كما نَصَّ عليه الحديث، فلا مُغايَرةَ بين الحديث وبين ما دَلَّ عليه معنى الآية، والله أعلم.

١٧٣/٨

١٤- باب قولِهِ:

﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ الآية [البقرة: ١٤٣]

٤٤٨٨- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن سفيانَ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: بَيْنا الناسُ يُصَلّونَ الصُّبْحَ في مسجدِ قُباءٍ، إذ جاءَ جاءٍ فقال: أنزَلَ الله على النبيِّ ﷺ قرآناً أن يَستَقبِلَ الكعبةَ، فاستَقبِلوها، فتَوَجَّهوا إلى الكعبةِ.

قوله: «**باب قولِهِ: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ الآية**»

---

(١) في (أ) و(ع): «موقوفاً»، والمثبت من (س) و«تحفة الأحوذي» ٨/ ٢٣٨ حيث نقل المباركفوري كلام الحافظ هناك بتمامه، وسياق الكلام يقتضي أن «مرفوعاً» هي الأولى كما أثبتنا، والله أعلم.

كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى قوله: ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

ثم أورد حديث ابنِ عمر في تحويل القِبْلة، أورَدَه مختصراً، وقد تقدَّم شرحه في أوائل الصلاة مُستَوفًى (٤٠٣).

١٥- باب قولِهِ:
﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الآية [البقرة: ١٤٤]

٤٤٨٩- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا مُعتَمِرٌ، عن أبيه، عن أنسٍ ﷺ، قال: لم يَبْقَ ممَّن صَلَّى القِبْلَتَينِ غيرِي.

قوله: «**باب قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ الآية**» وفي رواية كَرِيمة: إلى ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

قوله: «**عن أنس**» صَرَّحَ في رواية الإسماعيليّ وأبي نُعَيم بسماع سليمان له من أنس.

قوله: «**لم يَبْقَ ممَّن صَلَّى القِبْلتَينِ غيري**» يعني: الصلاة إلى بيت المقدِس وإلى الكعبة، وفي هذا إشارة إلى أنَّ أنساً آخرُ مَن ماتَ ممَّن صَلَّى إلى القِبلَتينِ، والظّاهر أنَّ أنساً قال ذلك وبعضُ الصَّحابة ممَّن تأخَّرَ إسلامُه موجود، ثمَّ تأخَّرَ أنس إلى أن كان آخرَ مَن ماتَ بالبَصرة من أصحاب رسول الله ﷺ، قاله عليّ بن المَدِينيّ والبزّار وغيرهما، بل قال ابن عبد البَرّ: هو آخر الصَّحابة موتاً مُطلَقاً، لم يَبقَ بعده غيرُ أبي الطُّفَيل، كذا قال، وفيه نظر، فقد ثَبَتَ لجماعةٍ ممَّن سَكَنَ البَوادي من الصَّحابة تأخُّرهم عن أنس، وكانت وفاة أنس سنةَ تسعينَ أو إحدى أو ثلاث، وهو أصحّ ما قيلَ فيها، وله مئة وثلاث سنينَ على الأصحّ أيضاً، وقيل: أكثر من ذلك، وقيل: أقلّ.

وقوله تعالى: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ هي الكعبة، وروى الحاكم (٢/ ٢٦٩) من حديث ابن عمر في قوله: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ قال: نحو مِيزَاب الكعبة، وإنَّما قال ذلك لأنَّ تلكَ الجهة قِبلةُ أهل المدينة.

١٧٤/٨

١٦- بابٌ

﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ﴾ الآية

٤٤٩٠- حدَّثنا خالدُ بنُ مَخْلَدٍ، حدَّثنا سليمانُ، حدَّثني عبدُ الله بنُ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: بينَما الناسُ في الصُّبْحِ بقُباءٍ جاءهم رجلٌ فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ قد أُنزِلَ عليه اللَّيلةَ قرآنٌ، وأُمِرَ أن يَستَقبِلَ الكعبةَ، ألَا فاستَقبِلوها، وكان وجهُ الناسِ إلى الشَّامِ، فاستَداروا بوُجُوهِهم إلى الكعبةِ.

قوله: «باب ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ﴾ الآية [البقرة: ١٤٥]» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: إلى ﴿ لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، ذكر فيه حديث ابن عمر المشار إليه قبل بابٍ (٤٤٨٨) من وجهٍ آخر.

١٧- بابٌ

﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ الآية

٤٤٩١- حدَّثنا يحيى بنُ قَزَعةَ، حدَّثنا مالكٌ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ قال: بينا الناسُ بقُباءٍ في صلاةِ الصُّبْحِ إذ جاءهم آتٍ فقال: إنَّ النبيَّ ﷺ قد أُنزِلَ عليه اللَّيلةَ قرآنٌ، وقد أُمِرَ أن يَستَقبِلَ الكعبةَ، فاستَقبِلوها، وكانت وجوهُهم إلى الشَّامِ، فاستَدارُوا إلى الكعبةِ.

قوله: «باب ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ الآية [البقرة: ١٤٦]» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره إلى آخر الآية. وساق فيه حديث ابن عمر المذكور (٤٤٨٨ و٤٤٩٠) من وجه آخر.

١٨- بابٌ

﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ الآية [البقرة:١٤٨]

٤٤٩٢- حدَّثنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا يحيى، عن سفيانَ، حدَّثني أبو إسحاقَ، قال: سمعتُ البراءَ ﷺ، قال: صَلَّينا معَ النبيِّ ﷺ نحوَ بيتِ المقدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ ـ أو سبعةَ عَشَرَ ـ شَهْراً، ثمَّ صَرَفَه نحوَ القِبْلَةِ.

قوله: «باب ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: إلى ﴿كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

قوله: «صَلَّينا معَ النبيِّ ﷺ نحو بيت المقدِس سِتّة عَشَر أو سبعة عَشَر شَهْراً ثمَّ صَرَفَه نحو القِبْلة» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «ثمَّ صُرِفوا» وهذا طَرَف من حديث البراء المشار إليه قريباً (٤٤٨٦).

١٩ - ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ الآية [البقرة:١٤٩]

شَطْرُه: تِلْقاؤُه.

٤٤٩٣- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ مسلمٍ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ دِينارٍ، قال: سمعتُ ابنَ عمرَ رضي الله عنهما، يقول: بَيْنا الناسُ في الصُّبْحِ بقُباءٍ، إذ جاءهم رجلٌ فقال: أُنزِلَ اللَّيلةَ قرآنٌ، فأُمِرَ أن يَستَقبِلَ الكعبةَ فاستَقبِلوها، فاستَدارُوا كهَيئتِهم، فتَوَجَّهوا إلى الكعبةِ، وكان وجهُ الناسِ إلى الشَّامِ. ١٧٥/٨

٤٤٩٤- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، عن مالكٍ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ قال: بينَما الناسُ في صلاةِ الصُّبْحِ بقُباءٍ إذ جاءهم آتٍ فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ قد أُنزِلَ عليه اللَّيلةَ، وقد أُمِرَ أن يَستَقبِلَ الكعبةَ فاستَقبِلوها، وكانت وجوهُهم إلى الشَّامِ فاستَداروا إلى القِبْلةِ.

قوله: «﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: إلى ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾.

قوله: «شَطْرُه: تِلْقاؤُه» قال الفَرّاء في قوله تعالى: ﴿ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة:٥٠] يريد: نحوَه، قال: وفي بعض القراءات: «تِلقاءَه»، وروى الطَّبَريُّ من طريق أبي العالية قال: ﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾: تِلقاءَه، ومن طريق قَتادة نحوَه.

ثم ذكر حديثَ ابن عمر من طريقٍ أخرى[1].

---

(١) يعني من غير الطرق التي سلفت قريباً بالأرقام (٤٤٨٨ و٤٤٩٠ و٤٤٩١).

٢٠- باب قوله:

﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]

شَعائرُ: علاماتٌ، واحدتُها شَعِيرةٌ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: الصَّفْوانُ: الحَجَرُ، ويقال: الحجارةُ المُلْسُ التي لا تُنبِتُ شيئاً، والواحدةُ صَفْوانةٌ، بمعنى: الصَّفَا، والصَّفَا للجميعِ.

٤٤٩٥- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ، أخبرنا مالكٌ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، أنَّه قال: قلتُ لعائشةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ ـ وأنا يومَئذٍ حديثُ السِّنِّ ـ: أرأيتِ قولَ الله تَبارَكَ وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فما أُرَى على أحدٍ شيئاً أن لا يَطَّوَّفَ بهما؟ فقالت عائشةُ: كَلّا، لو كانت كما تقولُ كانت: فلا جُناحَ عليه أن لا يَطَّوَّفَ بهما، إنَّما أُنزِلَت هذه الآيةُ في الأنصار، كانوا يُهِلّونَ لِمَناةَ، وكانت مَناةُ حَذْوَ قُدَيدٍ، وكانوا يَتحرَّجونَ أن يَطوفوا بينَ الصَّفا والمَرْوةِ، فلمَّا جاء الإسلامُ سألوا رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فأنزَلَ الله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

١٧٦/٨ ٤٤٩٦- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن عاصمِ بنِ سليمانَ، قال: سألتُ أنسَ ابنَ مالكٍ ﷺ عن الصَّفا والمَرْوةِ، فقال: كنَّا نرى من أمرِ الجاهليَّةِ، فلمَّا كان الإسلامُ أمسَكْنا عنهما، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾ إلى قوله: ﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ شَعائرُ: علاماتٌ، واحدتها شَعيرة» وهو قول أبي عُبيدة.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: الصَّفْوان: الحَجَر» وصَلَه الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه.

قوله: «ويقال: الحجارة المُلْس التي لا تُنْبت شيئاً، والواحدة صَفْوانة بمعنى: الصَّفا، والصَّفا

للجميعِ» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً؛ قال: الصَّفوان جَمْع[١]، ويقال للواحدة: صفوانة في معنى الصَّفا، والصَّفا للجميعِ، وهي الحجارة المُلْس التي لا تُنبت شيئاً أبداً من الأرَضينَ والرُّؤوس، وواحد الصَّفا: صَفاة، وقيل: الصَّفا اسم جِنس يُفرَّق بينه وبين مُفرَده بالتاءِ، وقيل: مُفرَد يُجمَع على فُعول[٢] وأفعال كقَفَا وأَقْفاء، فيقال فيه: صُفِيٌّ[٣] وأَصْفاء، ويجوز كسر صاد صِفِيٍّ أيضاً.

ثم ساق حديث عائشة في سبب نزول ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ وقد تقدَّم شرحه في كتاب الحجّ (١٦٤٣)، وكذا حديث أنس (١٦٤٨).

وقوله هنا: «كنَّا نَرَى من أمر الجاهليَّة» فيه سقطٌ[٤]، ووَقَعَ في رواية ابن السَّكَن: «كنَّا نَـرَى أنَّهما» وبه يستقيم الكلام.

٢١- باب قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥]

يعني: أضْداداً، واحدها نِدٌّ.

٤٤٩٧- حدَّثنا عَبْدانُ، عن أبي حمزةَ، عن الأعمَشِ، عن شَقِيقٍ، عن عبدِ الله: قال النبيُّ ﷺ كلمةً، وقلتُ أُخرَى، قال النبيُّ ﷺ: «مَن ماتَ وهو يَدْعو من دونِ الله نِدّاً دَخَلَ النارَ» وقلتُ أنا: مَن ماتَ وهو لا يَدْعو لله نِدّاً دَخَلَ الجنَّةَ.

قوله: «**باب قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ يعني أضْداداً، واحدها نِدٌّ**» قد تقدَّم تفسير الأنداد في أوائل هذه السّورة (٤٤٧٧)، وتفسير الأنداد بالأضدادِ لأبي عُبيدة، وهو تفسير باللّازِمِ.

وذكر هنا أيضاً حديث ابن مسعود: «مَن ماتَ وهو يجعل لله نِدّاً» وقد مضى شرحه في

---

(١) تحرفت في (س) إلى: إجماع.

(٢) أي: على صُفُوي، لكن سبقت الواو الياءَ بالسكون فأُبدلت الواو ياءً ثم أُدغمت الياء في الياء وكُسرت الفاء لمناسبة الياء فصارت: صُفِيٌّ، ويجوز كسر الصاد فيها.

(٣) تحرفت في (س) في الموضعين هذا والذي يليه إلى: صفا، بالألف.

(٤) في (س): «فيه حذف سقط»، والمثبت من الأصلين.

أوائل كتاب الجنائز (١٢٣٨)، ويأتي الإلمام بشيءٍ منه في الأيمان والنُّذور (٦٦٨٣).

٢٢- بابٌ

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ ﴾ الآية [البقرة: ١٨٣]

عُفِيَ: تُرِكَ.

٤٤٩٨- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عَمْرٌو، قال: سمعتُ مجاهداً، قال: سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، يقول: كان في بني إسرائيلَ القِصاصُ، ولم تكن فيهمُ الدِّيةُ، فقال الله تعالى لِهذه الأُمَّةِ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَى ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٌ ﴾ فالعَفْوُ: أن يَقْبلَ الدِّيةَ في العَمْدِ، ﴿فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖ ﴾ يَتَّبِعُ بالمعْروفِ، ويُؤَدّي بإحسانٍ، ﴿ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞ ﴾/ مما كُتِبَ على مَن كان قبلَكُم، ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ قَتَلَ بعدَ قَبُولِ الدِّيةِ. ١٧٧/٨

[طرفه في: ٦٨٨١]

٤٤٩٩- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله الأنصاريُّ، حدَّثنا حُميدٌ، أنَّ أنساً حدَّثهم، عن النبيِّ ﷺ قال: «كتابُ الله القِصَاصُ».

٤٥٠٠- حدَّثني عبدُ الله بنُ مُنِيرٍ، سمعَ عبدَ الله بنَ بَكْرٍ السَّهْميَّ، حدَّثنا حُميدٌ، عن أنسٍ: أنَّ الرُّبيِّعَ عَمَّتَه كَسَرَت ثَنِيَّةَ جاريةٍ، فطَلَبوا إليها العَفْوَ فأبَوْا، فعَرَضُوا الأرْشَ فأبَوْا، فأتَوْا رسولَ الله ﷺ وأبَوْا إلا القِصاصَ، فأمَرَ رسولُ الله ﷺ بالقِصاص، فقال أنسُ بنُ النَّضْرِ: يا رسولَ الله أتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ! لا والذي بَعَثَكَ بالحقِّ لا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُها، فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ، كتابُ الله القِصاص» فرَضِيَ القومُ فعفَوْا، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ من عِبادِ الله مَن لو أقسَمَ على الله لأَبَرَّه».

قوله: «باب ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره الآية إلى ﴿ أَلِيمٞ ﴾.

قوله: «عَمْرو» هو ابن دينار.

قوله: «كان في بني إسرائيل القِصاص» سيأتي شرحه في كتاب الدِّيات (٦٨٨١).

قوله: «حدَّثنا محمَّد بن عبد الله الأنصاريّ، حدَّثنا حُميدٌ، أنَّ أنساً حدَّثهم، عن النبيّ ﷺ قال: كتاب الله القِصاص» هكذا أورَدَه مختصراً، وساقَه في الصُّلح (٢٧٠٣) بهذا الإسناد مُطوَّلاً، وسيأتي[1] في الدِّيات أيضاً باختصار ويأتي فيه شرحه[2]. ثمَّ أورَدَه من وجه آخر عن حُميدٍ، وسيأتي شرحه في تفسير سورة المائدة (٤٦١١) إن شاء الله تعالى.

وقوله: «كتاب الله القِصاص» بالرَّفع فيهما على أنَّه مُبتَدَأ وخَبَر، وبالنصب فيهما على أنَّ الأوَّل إغراء والثّاني بَدَل، ويجوز في الثّاني الرَّفع على أنَّه مُبتَدَأ محذوف الخبر، أي: اتَّبعوا كتاب الله ففيه القِصاص.

قال الخطَّابيُّ: في قوله: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ﴾ ... إلى آخره: يحتاج إلى تفسير، لأنَّ العفو يقتضي إسقاط الطَّلَب، فما هو الاتِّباع؟ وأجابَ بأنَّ العفو في الآية محمولٌ على العفو على الدِّية، فيَتَّجِه حينئذٍ المطالَبةُ بها، ويَدخُل فيه عفوُ[3] بعض مُستَحقّي القِصاص، فإنَّه يَسقُط ويَنتَقِل حَقُّ مَن لم يَعفُ إلى الدِّية فيُطالب بحِصَّتِه.

٢٣- بابٌ
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة:١٨٣]

قوله: «باب ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾» أمَّا قوله: ﴿كُتِبَ﴾ فمعناه: فُرِض، والمراد بالمكتوب فيه: اللَّوح المحفوظ.

---

(١) باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات، قبل الحديث (٦٨٨٦).

(٢) قوله: «ويأتي فيه شرحه» سقط من (أ) و(س).

(٣) لفظة «عفو» سقطت من (س).

وأمَّا قوله: «كما» فاختُلِفَ في التَّشبيه الذي دَلَّت عليه الكاف، هل هو على الحقيقة فيكون صيام رمضان قد كتبه الله على الأمم قبلكم ولهذا قال الحسن البصري[1]: كُتِبَ على من قبلنا. أو المراد مُطلَق الصيام دون وقتِه وقَدْره؟ فيه قولان. ووَرَدَ في الأول حديثٌ مرفوع عن ابن عمر أورَدَه ابن أبي حاتم (١/ ٣٠٤) بإسنادٍ فيه مجهول، ولفظه: «صيام رمضان كَتَبَه الله على الأُمَم قبلكُم»، وبهذا قال الحسن البصريّ والسُّدّيُّ، وله شاهد آخر أخرجه التِّرمِذيّ[2] من طريق دَغْفَلٍ[3] النَّسّابة وهو من المخَضرَمينَ ولم تَثبُت له صُحْبة، ونحوه عن الشَّعبيّ وقَتَادة. والقول الثّاني: أنَّ التَّشبيه واقع على نفس الصوم، وهو قول الجمهور، وأسنَدَه ابن أبي حاتم والطَّبَريُّ عن معاذ وابن مسعود وغيرهما في الصَّحابة والتابعينَ، وزاد الضَّحّاك: «ولم يزل الصيام مشروعاً من زمن نوح».

وفي قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ إشارة إلى أنَّ مَن قبلنا كان فَرْضُ الصوم عليهم من قَبِيل الآصار والأثقال التي كُلِّفوا بها، وأمَّا هذه الأُمّة فتكليفها بالصومِ ليكونَ سبباً لاتِّقاءِ المعاصي وحائلاً بينَهم وبينَها، فعلى هذا المفعول المحذوف يُقدَّر بالمعاصي أو بالمنهيّات.

٤٥٠١ - حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن عُبيدِ الله، قال: أخبرني نافعٌ، عن ابنِ عمرَ رضي الله

---

(١) من قوله: «كتبه الله...» إلى هنا لم يرد في (س)، وأثبتناه من الأصلين.

(٢) لم يخرجه الترمذي، فدَغفَل النسّابة ـ وهو ابن حنظلة ـ لم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة إلا حديثاً واحداً أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٣٦٥): أن النبي ﷺ قُبِضَ وهو ابن خمس وستين. ثم قال الترمذي: ودغفل لا نعرف له سماعاً من النبي ﷺ.

أما حديث صيام الأمم السابقة فقد أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٣/ ٢٥٤، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٨١٩٣) من طريق قتادة، عن الحسن البصري، عن دَغفَل بن حنظلة، عن النبي ﷺ قال: «كان على النصارى صوم رمضان، فمرض مَلِكُهم فقالوا: لئن شفاه الله لنزيدن سبعة أيام، ثم كان عليهم بَعْدُ، فقال: ما نَدَعُ من هذه الثلاثة الأيام شيئاً أن نتمها ونجعل صومنا في الربيع، ففعل، فصارت خمسين يوماً».

وأخرجه الطحاوي في «أحكام القرآن» (٩١٣)، والطبراني في «الكبير» (٤٢٠٣) من طريق قتادة عن الحسن عن دغفل قوله، ولم يرفعه.

(٣) تحرفت في (س) إلى: معقل.

عنهما، قال: كان عاشُوراءُ يصومُه أهلُ الجاهليَّةِ، فلمَّا نزلَ رمضانُ قال: «مَن شاءَ صامَه، ومَن شاءَ لم يَصُمْه».

٤٥٠٢ - حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا ابنُ عُيَينَةَ، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها: كان عاشُوراءُ يُصامُ قبلَ رمضانَ، فلمَّا نزلَ رمضانُ، قال: «مَن شاءَ صامَ ومَن شاءَ أفطَرَ».

٤٥٠٣ - حدَّثني محمودٌ، أخبرنا عُبيدُ الله، عن إسرائيلَ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله قال: دَخَلَ عليه الأشعَثُ وهو يَطْعَمُ، فقال: اليومُ عاشُوراءُ، فقال: كان ١٧٨/٨ يُصامُ قبلَ أن يَنزِلَ رمضانُ، فلمَّا نزلَ رمضانُ تُرِكَ، فادْنُ فكُلْ.

٤٥٠٤ - حدَّثني محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا يحيى، حدَّثنا هشامٌ، قال: أخبرني أبي، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: كان يومُ عاشُوراءَ تصومُه قُرَيشٌ في الجاهليَّةِ، وكان النبيُّ ﷺ يصومُه، فلمَّا قَدِمَ المدينةَ صامَه وأمَرَ بصيامِه، فلمَّا نزلَ رمضانُ كان رمضانُ الفَرِيضةَ وتُرِكَ عاشُوراءُ، فكان مَن شاءَ صامَه ومَن شاءَ لم يَصُمْه.

ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث ابن عمر وقد تقدَّم في كتاب الصيام (١٨٩٢) من وجه آخر معَ شرحه.

ثانيها: حديث عائشة، أورَدَه من وجهَينِ عن عُرْوة عنها، وقد تقدَّم شرحه كذلك (٢٠٠١ و٢٠٠٢).

ثالثها: حديث ابن مسعود.

قوله: «**حدَّثني محمود**» هو ابن غَيْلان، وثَبَتَ كذلك في رواية؛ كذا قال أبو عليّ الجَيّانيّ، وقد وَقَعَ في نُسخة الأَصِيليِّ عن أبي أحمد الجُرجانيِّ: «حدَّثنا محمَّد» بَدَل محمود، وقد ذكر الكَلَاباذيُّ أنَّ البخاريّ روى عن محمود بن غَيْلان وعن محمَّد - وهو ابن يحيى الذُّهْليُّ - عن عُبيد الله بن موسى، قال أبو عليّ الجَيّانيُّ: لكن هنا الاعتماد على ما قال الجماعة: عن محمود بن غَيْلان المروَزيِّ.

قوله: «**عن عبد الله**» هو ابن مسعود.

قوله: «قال: دَخَلَ عليه الأشعَث وهو يَطْعَم» أي: يأكل، وفي رواية مسلم (١١٢٧/ ١٢٤) من وجه آخر عن إسرائيل بسندِه المذكور إلى عَلقَمة قال: دَخَلَ الأشعَث بن قيس على ابن مسعود وهو يأكل. وهو ظاهر في أنَّ عَلقَمة حَضَرَ القِصّة، ويحتمل أن يكون لم يَحضُرها وحَمَلَها عن ابن مسعود، كما دَلَّ عليه سياق رواية الباب. ولمسلمٍ أيضاً (١١٢٧/ ١٢٢) من طريق عبد الرَّحمن بن يزيد قال: دَخَلَ الأشعَث بن قيس على عبد الله وهو يَتَغَدَّى.

قوله: «فقال: اليومُ عاشُوراء» كذا وَقَعَ مختصراً، وتمامه في رواية مسلم بلفظ: «فقال ـ أي: الأشعَث ـ: يا أبا عبد الرَّحمن» وهي كُنية ابن مسعود، وأوضَحُ من ذلك رواية عبد الرَّحمن بن يزيد المذكورة: «فقال ـ أي: ابن مسعود ـ: يا أبا محمَّد» وهي كُنية الأشعَث «ادنُ إلى الغَداء، فقال: أوَليس اليومَ يومُ عاشُوراء؟».

١٧٩/٨ قوله: «كان يُصام/ قبل أن يَنزِل رمضان» في رواية عبد الرَّحمن بن يزيد: إنَّما هو يومٌ كان رسول الله ﷺ يصومه قبل أن يَنزِل شهر رمضان.

قوله: «فلمَّا نزلَ رمضان تُرِكَ» زاد مسلم في روايته: فإن كنتَ مُفطِراً فاطعَم، وللنَّسائيِّ (ك٢٨٥٦) من طريق عبد الرَّحمن بن يزيد عن عبد الله: كنَّا نصوم عاشُوراء، فلمَّا نزلَ رمضان لم نُؤْمَر به ولم نُنهَ عنه، وكنَّا نفعله، ولمسلمٍ (١١٢٨) من حديث جابر بن سَمُرة نحو هذه الرِّواية.

واستُدِلَّ بهذا الحديث على أنَّ صيام عاشُوراء كان مُفتَرَضاً قبل أن يَنزِلَ فرضُ رمضان ثمَّ نُسِخَ، وقد تقدَّم القول فيه مبسوطاً في أواخر كتاب الصيام (٢٠٠٠-٢٠٠٧).

وإيراد هذا الحديث في هذه التَّرجمة يُشعِر بأنَّ المصنِّف كان يَميل إلى ترجيح القول الثّاني، ووجهه أنَّ رمضان لو كان مشروعاً قبلنا لَصامَه النبيّ ﷺ ولم يَصُمْ عاشُوراء أوَّلاً، والظّاهر أنَّ صيامه عاشُوراء ما كان إلّا عن توقيف، ولا يَضُرّنا في هذا المقام[1] اختلافهم هل كان صومه فرضاً أو نَفلاً.

(١) في (س): في هذه المسألة، والمثبت من الأصلين.

٢٤- باب قوله:

﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ ۚ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:١٨٤]

وقال عطاءٌ: يُفطِرُ منَ المرضِ كلِّه كما قال الله تعالى.

وقال الحسنُ وإبراهيمُ في المُرْضِعِ أو الحامِلِ، إذا خافَتا على أنفُسِهما، أو ولدِهما: تُفْطِران ثمَّ تَقْضِيان.

وأمَّا الشيخُ الكبيرُ إذا لم يُطِقِ الصِّيامَ، فقد أطْعَمَ أنسٌ بعدَما كَبِرَ عاماً أو عامَينِ، كلَّ يومٍ مِسْكيناً خُبْزاً ولحماً، وأفطَرَ.

قراءةُ العامّةِ: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ وهو أكثر.

٤٥٠٥- حدَّثني إسحاقُ، أخبرنا رَوْحٌ، حدَّثنا زكريَّا بنُ إسحاقَ، حدَّثنا عَمْرو بنُ دِينارٍ، عن عطاءٍ: سمعَ ابنَ عبَّاسٍ يقول: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطوَّقونه فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ قال ابنُ عبَّاسٍ: ليست بمنسوخةٍ، هو الشيخُ الكَبِيرُ والمرأةُ الكَبِيرةُ لا يستطيعان أن يصوما، فلْيُطْعِمانِ مكانَ كلِّ يومٍ مِسْكيناً.

قوله: «باب قوله: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾» ساقَ الآية كلَّها، وانتصَبَ ﴿ أَيَّامًا ﴾ بفِعلٍ مُقدَّر يدلّ عليه سياق الكلام، كصوموا أو صاموا، وللزَّمَخشَريِّ في «إعرابه» كلامٌ مُتَعقَّب ليس هذا موضعه.

قوله: «وقال عطاء: يُفطِر من المرض كلِّه كما قال الله تعالى» وَصَلَه عبد الرَّزّاق (٧٥٦٨) عن ابن جُرَيج قال: قلت لعطاءٍ: من أيِّ وَجَع أُفطِر في رمضان؟ قال: من المرض كلِّه، قلت: يصوم، فإذا غَلَبَ عليه أفطَرَ؟ قال: نعم. وللبخاريِّ في هذا الأثر قِصّة معَ شيخه إسحاق بن راهويه ذكرتُها في ترجمة البخاريّ من «تغليق التَّعليق».

وقد اختَلَفَ السَّلَف في الحَدّ الذي إذا وَجَدَه المكلَّف جازَ له الفِطْر، والذي عليه الجمهور أنَّه المرض الذي يُبيح له التيمُّم معَ وُجود الماء، وهو ما إذا خافَ على نفسه لو تَمادَى على الصوم أو على عُضْو من أعضائه، أو زيادة في المرض الذي بَدَأ به، أو تَماديه. وعن ابن سِيرِين: متى حَصَلَ الإنسانُ في حالٍ[1] يَستَحِقّ بها اسمَ المرض فله الفِطْر، وهو نحو قول عطاء، وعن الحسن والنَّخَعيِّ: إذا لم يَقدِر على الصلاة قائماً يُفطِر.

قوله: «وقال الحسن وإبراهيم في المُرْضِع أو الحامِل إذا خافَتا على أنفُسِهما أو ولدِهما: تُفْطِران ثمَّ تَقْضيان» كذا وَقَعَ لأبي ذرٍّ وللأَصِيليِّ بلفظ: «أو الحامل»، ولغيرهما: «والحامل» بالواو وهو أظهَر.

١٨٠/٨ وأمَّا أثر الحسن فوَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق يونس بن عُبَيد[2]/ عن الحسن، هو البصريّ قال: المرضِعُ إذا خافَت على ولدها أفطَرَت وأطعَمَت، والحامل إذا خافَت على نفسها أفطَرَت وقَضَت، وهي بمَنزِلة المريض[3]. ومن طريق قَتَادة عن الحسن: تُفطِران وتَقضيان.

وأمَّا قول إبراهيم ـ وهو النَّخَعيُّ ـ فوَصَلَه عبد بن حُميدٍ أيضاً من طريق أبي مَعشَر عن النَّخَعيِّ قال: الحامل والمرضِع إذا خافَتا أفطَرَتا وقَضَتا صوماً.

قوله: «وأمَّا الشَّيخ الكبير إذا لم يُطِق الصيام، فقد أطْعَمَ أنسُ بن مالك بعدَما كَبِرَ عاماً أو عامَين، كلَّ يوم مِسْكيناً خُبْزاً ولحماً وأفطَرَ» وروى عبد بن حُميدٍ من طريق النَّضر بن أنس عن أنس أنَّه أفطَرَ في رمضان وكان قد كَبِرَ، فأطعَمَ مِسْكيناً كلَّ يوم. ورُوِّيناه في «فوائد محمَّد بن هشام بن مَلَّاس» عن مروان عن معاوية عن حُميدٍ قال: ضَعُفَ أنس عن الصوم عامَ تُوُفِّي، فسألت ابنه عمر بن أنس: أطاقَ الصوم؟ قال: لا، فلمَّا عَرَفَ أنَّه لا يُطيق القضاء، أمَرَ بجِفانٍ من خُبز ولحم فأطعَمَ العِدّة أو أكثر.

---

(١) كذا في (أ) و(ع)، وفي (س): متى حصل للإنسان حالٌ.

(٢) تحرف في (س) إلى: حُميد.

(٣) في (ع): بمنزلة المرأة الحائض، وهو خطأ، والمثبت من (س)، وهو الموافق لما في «سنن البيهقي» ٤/ ٢٣٠، و«عمدة القاري» ١٨/ ١٠٤.

تنبيه: قوله: «فقد أطعَمَ» الفاء جواب للدَّليل الدَّالّ على جواز الفِطْر، وتقدير الكلام: وأمَّا الشَّيخ الكبير إذا لم يُطِق الصيام فإنَّه يجوز له أن يُفطِر ويُطعِم، فقد أطعَمَ ... إلى آخره.

وقوله «كَبِرَ» بفتح الكاف وكسر الموحَّدة، أي: أسَنَّ، وكان أنس حينئذٍ في عَشْر المئة كما تقدَّم التَّنبيه عليه قريباً (٤٤٨٩).

قوله: «قراءة العامّة: يُطِيقونَه، وهو أكثر» يعني: من أطاقَ يُطيق، وسأذكرُ ما خالَفَ ذلك في الذي بعده.

قوله: «حدَّثني إسحاق» هو ابن راهويه، ورَوح ـ بفتح الرّاء ـ: هو ابن عُبَادة.

قوله: «سمعَ ابن عبَّاس يقول» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «يقرأ».

قوله: «يُطَوَّقونَه» بفتح الطاء وتشديد الواو مَبنيّاً للمفعولِ مُخفَّف الطاء، مِن: طُوِّقَ، بضمِّ أوَّله بوزنِ قُطِّعَ، وهذه قراءة ابن مسعود أيضاً، وقد وَقَعَ عند النَّسائيِّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن عَمْرو بن دينار: يُطَوَّقونَه: يُكلَّفونَه، وهو تفسير حسن، أي: يُكلَّفونَ إطاقتَه.

وقوله: ﴿طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ زاد في رواية النِّسائيّ (ك١٠٩٥١) «واحد».

وقوله: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ زاد في رواية النَّسائيِّ: «فزاد مِسْكيناً آخر».

قوله: «قال ابن عبَّاس: ليست بمنسوخةٍ، هو الشَّيخُ[1] الكبير والمرأة الكبيرة» إلى آخره، هذا مذهب ابن عبَّاس، وخالَفَه الأكثر، وفي[2] الحديث الذي بعده ما يدلُّ على أنَّها منسوخة. وهذه القراءة تُضعِف تأويل مَن زَعَمَ أنَّ «لا» محذوفة من القراءة المشهورة، وأنَّ المعنى: وعلى الذينَ لا يُطيقونَه فِدْية، وأنَّه كقولِ الشّاعر:

فقلتُ يمينُ الله أبرَحُ قاعِداً[3]

---

(١) في (أ) و(ع): هي للشيخ، والمثبت من (س)، وهو الموافق لما في اليونينية.

(٢) زاد هنا في (س) لفظة: «هذا» وهو خطأ.

(٣) هو صدر من بيت منسوب لامرئ القيس، وعجزه:

ولو قَطَعوا رأسِي لديكَ وأوصَالي

انظر: «اللمع في العربية» لابن جنِّي ص١٨٦.

أي: لا أبرَح قاعِداً، وَرَدَ بدلالة القَسَم على النَّفي بخِلَاف الآية، وسبب[1] هذا التَّأويل أنَّ الأكثر على أنَّ الضَّمير في قوله: ﴿يُطِيقُونَهُۥ﴾ للصيام، فيصير تقدير الكلام: وعلى الذينَ يُطيقونَ الصيام فِدْية، والفِدْية لا تجب على المطيق وإنَّما تجب على غيره، والجواب عن ذلك أنَّ في الكلام حذفاً تقديره: وعلى الذينَ يُطيقونَ الصيام إذا أفطَروا فِدْية، وكان هذا في أوَّل الأمر عند الأكثر، ثمَّ نُسِخَ وصارت الفِدْية للعاجِزِ إذا أفطَرَ، وقد تقدَّم في الصيام حديث ابن أبي ليلى قال: حدَّثنا أصحاب محمَّد، لمَّا نزلَ رمضان شَقَّ عليهم، فكان مَن أطعَمَ كلّ يوم مِسْكيناً تَرَكَ الصوم ممَّن يُطيقه، ورُخِّصَ لهم في ذلك، فنَسَخَتها: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]، وأمَّا على قراءة ابن عبَّاس فلا نسخ، لأنَّه يجعل الفِدْية على مَن تَكلَّفَ الصوم وهو لا يَقدِر عليه فيُفطِر ويُكَفِّر، وهذا الحُكم باقٍ.

وفي الحديث حُجّة لقولِ الشافعيّ ومَن وافقَه أنَّ الشَّيخ الكبير ومَن ذُكِرَ معه إذا شَقَّ عليهم الصوم فأفطَروا فعليهم الفِدْية، خِلَافاً لمالك ومَن وافقَه.

واختُلِفَ في الحامل والمرضِع ومَن أفطَرَ لكِبَرٍ ثمَّ قويَ على القضاء بعد، فقال الشافعيّ وأحمد: يَقضونَ ويُطعِمونَ، وقال الأوزاعيُّ والكوفيّونَ: لا إطعام.

٢٥- بابٌ

﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة:١٨٥]

٤٥٠٦- حدَّثنا عيّاشُ بنُ الوليدِ، حدَّثنا عبدُ الأعلى، حدَّثنا عُبيدُ الله، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما:/ أنَّه قرأَ: «فِدْيةُ طَعامِ مساكينَ» قال: هي منسوخةٌ. ١٨١/٨

٤٥٠٧- حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا بَكْرُ بنُ مُضَرَ، عن عَمْرِو بنِ الحارثِ، عن بُكَيرِ بنِ عبدِ الله، عن يَزِيدَ مولى سَلَمةَ بنِ الأكوَعِ، عن سَلَمةَ قال: لمَّا نزلت: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ كان مَن أرادَ أن يُفطِرَ ويَفْتَدِيَ، حتَّى نزلتِ الآيةُ التي بعدَها فنَسَخَتْها.

---

(١) تحرف في (س) إلى: ويثبت.

(٢) معلقاً بين يدي الحديث رقم (١٩٤٩).

قال أبو عبدِ الله: ماتَ بُكَيرٌ قبلَ يزيدَ.

قوله: «**باب ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُ﴾**» ذكر فيه حديث ابن عمر أنَّه قرأ: «فِدْيةُ طعامِ» بالإضافة و«مَسَاكِينَ» بلفظ الجمع، وهي قراءة نافع وابن ذَكْوانَ، والباقونَ بتنوينِ «فِدْية» وتوحيد «مِسْكين»، و«طعامُ» بالرَّفع على البَدَلِيَّة، وأمَّا الإضافة فهي من إضافة الشَّيء إلى نفسه، والمقصود به البيان، مِثل: خاتَمُ حديدٍ وثوبُ حَريرٍ، لأنَّ الفِدْية تكون طعاماً وغيره، ومَن جمع مَساكين فلمُقابَلة الجمع بالجمع، ومَن أفرَدَ فمعناه: فعلى كلّ واحد ممَّن يُطيق الصوم، ويُستَفاد من الإفراد أنَّ الحُكم لكلِّ يوم يُفطِر فيه إطعام مِسْكين، ولا يُفهَم ذلك من الجمع، والمراد بالطَّعام: الإطعام.

قوله: «**قال: هي منسوخة**» هو صريح في دَعوَى النَّسخ، ورَجَّحَه ابن المنذِر من جهة قوله: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة:١٨٤] قال: لأنَّها لو كانت في الشَّيخ الكبير الذي لا يُطيق الصيام لم يناسب أن يقال له: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ معَ أنَّه لا يُطيق الصيام.

قوله في حديث ابن الأكوَع: «**لمَّا نزلت: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ﴾**» إلى آخره، هذا أيضاً صريح في دَعوَى النَّسخ، وأصرَح منه ما تقدَّم من حديث ابن أبي ليلى[1]، ويُمكِن إن كانت القراءة بتشديد الواو ثابتةً أن يكون الوجهان ثابتَينِ بحَسَب مَدلول القراءتين[2]، والله أعلم.

قوله: «**قال أبو عبد الله**» هو المصنِّف، وثَبَتَ هذا الكلام في رواية المُستَمْلي وحده.

قوله: «**ماتَ بُكَيرٌ قبل يزيد**» أي: ماتَ بُكَيرُ بن عبد الله بن الأشَجّ الراوي عن يزيد وهو ابن أبي عُبيد قبل شيخه يزيد، وكانت وفاته سنة عشرينَ ومئة، وقيل: قبلها أو بعدها، وماتَ يزيد سنة ستّ أو سبع وأربعينَ ومئة.

---

(١) انظر شرح الحديث السابق.

(٢) تحرف في (س) إلى: القرائن.

٢٦- باب

﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]

٤٥٠٨ - حدَّثنا عُبيدُ الله، عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن البراءِ (ح).

وحدَّثنا أحمدُ بنُ عثمانَ، حدَّثنا شُرَيحُ بنُ مَسْلَمةَ، قال: حدَّثني إبراهيمُ بنُ يوسفَ، عن أبيه، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعتُ البراءَ ﷺ: لمَّا نزلَ صومُ رمضانَ كانوا لا يَقْرَبونَ النِّساءَ رمضانَ كلَّه، وكان رجالٌ يَخونونَ أنفُسَهم، فأنزَلَ الله: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ﴾.

قوله: «**باب ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾**» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ في رواية كَريمة الآية كلَّها.

قوله: «**لمَّا نزلَ صومُ رمضان كانوا لا يَقْرَبونَ النِّساء**» قد تقدَّم في كتاب الصيام (١٩١٥) من حديث البراء أيضاً أنَّهم كانوا لا يأكلونَ ولا يَشرَبونَ إذا ناموا، وأنَّ الآية نزلت في ذلك، وبيَّنتُ هناكَ أنَّ الآية نزلت في الأمرَينِ معاً، وظاهر سياق حديث الباب أنَّ الجِماع كان ممنوعاً في جميع اللَّيل والنَّهار، بخِلَاف الأكل/ والشُّرب، فكان مأذوناً فيه ليلاً ما لم يَحصُل النَّوم، لكن بَقيَّة الأحاديث الواردة في هذا المعنى تَدُلّ على عَدَم الفَرق، كما سأذكرُها بعدُ، فيُحمَل قوله: «كانوا لا يَقرَبونَ النِّساء» على الغالب، جمعاً بين الأخبار. ١٨٢/٨

قوله: «**وكان رجال يَخونونَ أنفُسهم**» سُمّيَ من هؤلاءِ عمر وكعب بن مالك رضي الله عنهما، فروى أحمد (٢٢١٢٤) وأبو داود (٥٠٧)، والحاكم (٢/ ٢٧٤) من طريق عبد الرَّحمن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل قال: أُحيل الصيامُ ثلاثة أحوال: فإنَّ رسول الله ﷺ قَدِمَ المدينة فجَعَلَ يصوم من كلّ شهر ثلاثة أيام، وصامَ عاشُوراء، ثمَّ إنَّ الله فرَضَ عليه الصيام وأنزَلَ عليه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾، فذكر الحديث إلى أن قال: وكانوا يأكلونَ ويَشرَبونَ ويأتونَ النِّساء ما لم يَناموا، فإذا ناموا امتَنَعوا. ثمَّ إنَّ رجلاً من الأنصار

صَلَّى العِشاء ثمَّ نامَ فأصبَحَ مجهوداً، وكان عمر أصاب من النِّساء بعدَما نامَ، فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾. وهذا الحديث مشهور عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى[1]، لكنَّه لم يَسمَع من معاذ، وقد جاء عنه فيه: حدَّثنا أصحاب محمَّد، كما تقدَّم التَّنبيه عليه قريباً، فكأنَّه سمعَه من غير معاذ أيضاً، وله شواهد: منها ما أخرجه ابن مَرْدويه من طريق كُرَيبٍ عن ابن عبَّاس قال: «بَلَغَنا»، ومن طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه، وأخرج ابن جَرِير (٢/ ١٦٥) وابن أبي حاتم (١/ ٣١٦) من طريق عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال: كان النَّاس في رمضانَ إذا صامَ الرجلُ فأمسَى فنامَ، حَرُمَ عليه الطَّعام والشَّراب والنِّساء حتَّى يُفطِر من الغَد، فرَجَعَ عمر من عند النبيِّ ﷺ وقد سَمُرَ عنده، فأراد امرأته، فقالت: إنِّي قد نِمتُ، قال: ما نِمتُ، ووَقَعَ عليها. وصَنَعَ كعب بن مالك مِثل ذلك، فنزلت. وروى ابن جَرِير من طريق ابن عبَّاس نحوه، ومن طريق أصحابه مجاهد وعطاء وعِكْرمة وغير واحد من غيرهم كالسُّدِّيِّ وقَتَادة وثابت نحو هذا الحديث، لكن لم يَزِد أحدٌ منهم في القِصَّة على تسمية عمر إلَّا ما في حديث كعب ابن مالك، والله أعلم.

٢٧- بابٌ
﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ الآية [البقرة:١٨٧]

العاكِفُ: المُقِيم.

٤٥٠٩- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو عَوَانَة، عن حُصَينٍ، عن الشَّعْبيِّ، عن عَدِيٍّ قال: أخَذَ عَدِيٌّ عِقالاً أبيضَ وعِقالاً أسوَدَ، حتَّى كان بعضُ اللَّيلِ نظرَ، فلم يَستَبِينا، فلمَّا أصبَحَ قال: يا رسولَ الله جَعَلْتُ تحتَ وِسادَتي، قال: «إنَّ وِسادَكَ إذاً لَعَرِيضٌ، أن كان الخيطُ الأبيضُ والأسوَدُ تحتَ وِسادَتِكَ!».

---

(١) انظر شرح الحديث (٤٥٠٥).

٤٥١٠- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن مُطرِّفٍ، عن الشَّعْبيِّ، عن عَدِيِّ بنِ حاتمٍ قال: قلتُ: يا رسولَ الله ما ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ أهما الخيطان؟ قال: «إنَّكَ لَعَرِيضُ القَفا إن أبصَرْتَ الخيطَينِ» ثمَّ قال: «لا، بل هو سوادُ اللَّيلِ، وبياضُ النَّهار».

٤٥١١- حدَّثنا ابنُ أبي مريمَ، حدَّثنا أبو غسّانَ محمَّدُ بنُ مُطرِّفٍ، حدَّثني أبو حازمٍ، عن سَهْلِ بنِ سعدٍ/ قال: وأُنزِلَت: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ ١٨٣/٨ ولم يُنْزَل ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ وكان رجالٌ إذا أرادوا الصَّوْمَ رَبَطَ أحدُهم في رِجْلَيه الخيطَ الأبيضَ والخيطَ الأسوَدَ، ولا يزالُ يأكلُ حتَّى يَتَبيَّن له رُؤْيَتُهما، فأنزَلَ الله بعدَه: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ فعَلموا أنَّما يعني اللَّيلَ منَ النَّهار.

قوله: «باب ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ الآية. العاكِف: المقيم» ثَبَتَ هذا التَّفسير في رواية المُستَمْلي وحده، وهو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ أي: المقيم والذي لا يُقيم.

ثم ذكر المصنِّف حديث عَديّ بن حاتم من وجهَينِ في تفسير الخَيط الأبيض والأسوَد، وحديث سَهل بن سعد في ذلك، وقد تقدَّما في الصيام معَ شرحهما (١٩١٦ و١٩١٧).

٢٨- باب قولِه:
﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ الآية [البقرة: ١٨٩]

٤٥١٢- حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ موسى، عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن البراءِ قال: كانوا إذا أحرَموا في الجاهليَّةِ أتوُا البيتَ من ظَهْرِه، فأنزَلَ الله: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾.

قوله: «باب قولِهِ: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ في رواية كَرِيمة إلى آخرها.

ثم ذكر حديث البراء في سبب نزولها، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الحج (١٨٠٣).

٢٩- باب قولِهِ:

﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة:١٩٣]

٤٥١٣- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب، حدَّثنا عُبيدُ الله، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: أتاه رجلان في فِتْنةِ ابنِ الزُّبَيرِ، فقالا: إنَّ الناسَ ضُيِّعوا وأنتَ ابنُ عمرَ وصاحبُ النبيِّ ﷺ، فما يَمْنَعُكَ أن تخرُجَ؟ فقال: يَمْنَعُني أنَّ اللهَ حَرَّمَ دَمَ أخي، فقالا: ألم يَقُلِ الله: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾. فقال: قاتَلْنا حتَّى لم تكن فِتْنةٌ، وكان الدِّينُ لله، وأنتم تريدونَ أن تُقاتلوا حتَّى تكونَ فِتْنةٌ، ويكونَ الدِّينُ لغيرِ الله.

٤٥١٤- وزادَ عثمانُ بنُ صالحٍ، عن ابنِ وَهْب، قال: أخبرني فلانٌ وحَيْوةُ بنُ شُرَيحٍ، عن بكرِ بنِ عَمرٍو المعافريِّ: أنَّ بُكَيرَ بنَ عبدِ الله حدَّثه، عن نافعٍ: أنَّ رجلاً أتى ابنَ عمرَ فقال: يا أبا عبدِ الرَّحمنِ ما حَمَلَكَ على أن تحُجَّ عاماً وتَعْتَمِرَ عاماً، وتَتْرُكَ الجهادَ في سبيلِ الله عزَّ وجلَّ؟ وقد عَلِمْتَ ما رَغَّبَ الله فيه، قال: يا ابنَ أخي/ ، بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: إيمانٍ بالله ورسولِه، والصلاةِ الخمسِ، وصيامِ رمضانَ، وأداءِ الزكاةِ، وحَجِّ البيتِ، قال: يا أبا عبدِ الرَّحمنِ ألا تَسْمَعُ ما ذكر الله في كتابه ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ إلى: ﴿أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩] ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ قال: فعَلْنا على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ وكان الإسلامُ قَليلاً، فكان الرجلُ يُفْتَنُ في دِينِه؛ إمّا قَتَلوه، وإمّا يُعذِّبوه، حتَّى كَثُرَ الإسلامُ، فلم تكن فِتْنةٌ. ١٨٤/٨

٤٥١٥- قال: فما قولُكَ في عليٍّ وعثمانَ، قال: أمَّا عثمانُ فكانَ اللهُ[1] عَفا عنه، وأمَّا أنتم فكَرِهْتُم أن يَعفُوَ عنه، وأمَّا عليٌّ فابنُ عَمِّ رسولِ الله ﷺ وخَتَنُه ـ وأشارَ بيدِه فقال ـ: هذا بيتُه حيثُ تَرَوْنَ.

قوله: «باب قوله: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾» ساقَ إلى آخر الآية.

قوله: «أتاه رجلان» تقدَّم في مناقب عثمان[2] أنَّ اسم أحدهما العلاء بن عِرار وهو بمُهمَلاتٍ،

---

(١) ضُبطت في نسخ «الصحيح» بوجهين معاً، الأول كما هو مثبت، والثاني: «فكأنَّ اللهَ».

(٢) بل في مناقب أبي بكر في أواخر شرحه على الحديث رقم (٣٦٥٤).

واسم الآخر حِبّانُ السُّلَميُّ صاحب الدُّثَينة[١]، أخرج سعيد بن منصور من طريقه ما يدلُّ على ذلك، وسيأتي في تفسير سورة الأنفال (٤٦٥١) أنَّ رجلاً اسمه حَكيم سألَ ابن عمر عن شيء من ذلك، ويأتي شرح الحديث هناكَ إن شاء الله تعالى.

وقوله: «**في فتنة ابن الزُّبَير**» في رواية سعيد بن منصور أنَّ ذلك عام نَزَل[٢] الحجّاج بابنِ الزُّبَير، فيكون المراد بفتنة ابن الزُّبَير: ما وَقَعَ في آخر أمره، وكان نزول الحجّاج ـ وهو ابن يوسف الثَّقَفيّ ـ من قِبَل عبد الملِك بن مروان، جَهَّزَه لقتال عبد الله بن الزُّبَير وهو بمكَّة في أواخر سنة ثلاث وسبعينَ، وقُتِلَ عبد الله بن الزُّبَير في آخر تلكَ السَّنة، وماتَ عبد الله بن عمر في أوَّل سنة أربع وسبعينَ كما تقدَّمت الإشارة إليه في «باب العِيدَينِ».

قوله: «**إنَّ الناس قد ضُيِّعوا**» بضمِّ المعجَمة وتشديد التَّحتانيَّة المكسورة للأكثرِ، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «صَنَعوا» بفتح المهمَلة والنّون، ويحتاج إلى تقدير شيءٍ محذوف، أي: صَنَعوا ما تَرَى من الاختلاف.

وقوله في الرِّواية الأُخرى: «**وزاد عثمان بن صالح**» هو السَّهميّ، وهو من شيوخ البخاريّ، وقد أخرج عنه في الأحكام (٧١٧٥) حديثاً غير هذا[٣].

وقوله: «**أخبرني فلان وحَيْوةُ بن شُرَيحٍ**» لم أَقِفْ على تعيين اسم فلان، وقيل: إنَّه عبد الله بن لَـهِيعة، وسيأتي سياق لفظ حَيْوةَ وحده في تفسير سورة الأنفال (٤٦٥٠).

وهذا الإسناد من ابتدائه إلى بُكَير بن عبد الله ـ وهو ابن الأشَجّ ـ مِصْريّونَ[٤]، ومنه إلى مُنتَهاه مَدَنيّونَ.

قوله: «**ما حَمَلك على أن تَحُجّ عاماً وتَعْتَمِر عاماً وتَتْرُك الجهاد في سبيل الله**» أطلقَ على قتال

---

(١) هو حبان بن جَزْء السلمي أخو خُزيمة بن جَزء من رجال «التهذيب». والدثينة كجُهينة أو كسَفينة: موضع، أو ماء لبني سَيّار بن عمرو كان يُدعى الدُّثينة فتطيروا فغيروا. قاله في «القاموس».

(٢) كذا في الأصلين، وفي (س): نزول.

(٣) وله حديث آخر غير الذي في الأحكام سلف برقم (٣٨٧٠).

(٤) تحرفت في (أ) و(س) إلى: بصريون، والتصويب من (ع).

مَن يَخرُج عن طاعة الإمام جهاداً، وسوَّى بينه وبين جهاد الكفَّار بحَسَب اعتقاده، وإن كان الصَّواب عند غيره خِلَافه، وأنَّ الذي وَرَدَ في التَّرغيب في الجهاد خاصٌّ بقتال الكفَّار، بخِلَاف قتال البُغاة، فإنَّه وإن كان مشروعاً لكنَّه لا يَصِل الثَّواب فيه إلى ثواب مَن قاتَل الكفَّار، ولا سيَّما إن كان الحامل إيثار الدُّنيا.

قوله: «**إمّا قَتَلوه وإمّا يُعذِّبونَه**» كذا فيه، الأوَّل بصيغة الماضي لكَوْنِه إذا قُتِلَ ذهبَ، والثّاني بصيغة المضارع لأنَّه يَبقَى أو يَتَجَدَّد له التَّعذيب.

قوله: «**فكَرِهْتُم أن يَعْفو**» بالتَّحتانيَّة أوَّله وبالإفرادِ: إخبار عن الله، وهو الأوجَه، وبالمثنّاة من فوق والجمع خطاباً للجماعة[1] وهو الأكثر.

قوله: «**وخَتَنه**» بفتح المعجَمة والمثنّاة من فوق ثمَّ نون، قال الأصمَعيّ: الأختان من قِبَل المرأة، والأحماء من قِبَل الزَّوج، والصِّهر يَجمعُهُما[2]. وقيل: اشتُقَّ الخَتَن مـمَّا اشتُقَّ منه الخِتان وهو التِقاء الخِتانَين.

١٨٥/٨

٣٠- باب قولِهِ:

﴿ وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [البقرة:١٩٥]

التَّهْلُكةُ والهلاكُ واحدٌ.

٤٥١٦ - حدَّثنا إسحاقُ، أخبرنا النَّضْرُ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن سليمانَ، قال: سمعتُ أبا وائلٍ، عن حُذَيفةَ ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ قال: نزلت في النَّفَقةِ.

قوله: «**باب قوله:** ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾» ساقَ إلى آخر الآية.

قوله: «**التَّهْلُكة والهلاك واحد**» هو تفسير أبي عُبيدة، وزادَ: «والهَلْك[3] والهُلْك» يعني:

---

(١) قوله: «خطاباً للجماعة» من (ع)، والسياق يقتضيه، وسقط من (أ) و(س).

(٢) كذا في (ع)، وفي (أ) و(س): جمعهما، بالماضي.

(٣) تحرفت في (س) إلى: والهلاك.

بفتح الهاء وبضمِّها واللّام ساكنة فيهما، وكلّ هذه مصادرُ هَلَكَ بلفظ الفعل الماضي، وقيل: التَّهلُكة: ما أمكَنَ التَّحرُّز منه، والهلاك بخِلَافه، وقيل: التَّهلُكة نفس الشَّيء المُهلِك، وقيل: ما تَضُرُّ عاقبتُه، والمشهور الأوَّل.

ثم ذكر المصنف حديث حُذَيفة في هذه الآية، قال: «نزلت في النَّفَقة»، أي: في تَرك النَّفَقة في سبيل الله عزَّ وجلَّ، وهذا الذي قاله حُذَيفة جاء مُفَسَّراً في حديث أبي أيوب الذي أخرجه[1] النَّسائيُّ (ك١٠٩٦٢)، وأبو داود (٢٥١٢)، والتِّرمِذيّ (٢٩٧٢)، وابن حِبّان (٤٧١١)، والحاكم (٢/ ٢٧٥) من طريق أسلَمَ بن عِمران قال: كنَّا بالقُسطَنطينيَّة، فخرج صَفٌّ عظيم من الرّوم، فحَمَلَ رجل من المسلمينَ على صَفِّ الرّوم حتَّى دَخَلَ فيهم، ثمَّ رَجَعَ مُقبلاً، فصاحَ الناس: سبحان الله، ألقَى بيَدِه إلى التَّهلُكة! فقال أبو أيوب: أيّها الناس، إنَّكُم تُؤَوِّلونَ هذه الآية على هذا التَّأويل، وإنَّما نزلت هذه الآية فينا مَعشَر الأنصار؛ إنّا لمَّا أعَزَّ الله دينَه وكَثُرَ ناصروه، قلنا بيننا سِرّاً: إنَّ أموالنا قد ضاعَت، فلو أنّا أقَمنا فيها وأصلَحنا ما ضاعَ منها، فأنزَلَ الله هذه الآية، فكانت التَّهلُكةُ الإقامةَ التي أرَدناها. وصَحَّ عن ابن عبَّاس وجماعة من التابعينَ نحو ذلك في تأويل الآية.

وروى ابن أبي حاتم (١/ ٣٣١) من طريق زيد بن أسلَمَ أنَّها كانت نزلت في ناس كانوا يَغزُونَ بغير نَفَقة، فيَلْزَم على قوله اختلاف المأمورينَ، فالذينَ قيل لهم: أنفِقوا وأحسِنوا، أصحاب الأموال، والذينَ قيل لهم: ﴿وَلَا تُلْقُوا﴾ الغُزاة بغير نَفَقة، ولا يَخفَى ما فيه. ومن طريق الضَّحّاك بن أبي جَبِيرة[2]: كان الأنصار يَتَصَدَّقونَ، فأصابتهم سَنةٌ فأمسَكوا، فنزلت. وروى ابن جَرِير[3] وابن المنذِر (١٩٩٨) بإسنادٍ صحيح عن مُدرِك بن عَوْف قال:

---

(١) زاد هنا في (أ) و(س): مسلم، والصواب حذفها كما في (ع)، فمسلم لم يخرج هذا الحديث في «صحيحه».

(٢) تحرف في (ع) إلى: «الضحاك عن ابن جُبَير» وهو خطأ، والمثبت من (أ) و(س)، وجَبِيرة بفتح الجيم وكسر الباء، ويقال له: أبو جَبِيرة بن الضحاك، له صحبة. انظر: «الإصابة» لابن حجر ٣/ ٣٨٣، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين ٢/ ١٨٧.

(٣) لم نقف عليه في المطبوع من «تفسيره»، ولعله في «تهذيب الآثار» الذي لم يطبع كاملاً، وبالجملة فهذا الأثر أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة ٥/ ٣٠٣ و١٣/ ٦، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٩/ ٤٥.

إنّي لَعندَ عمر، فقلت: إنَّ لي جاراً رَمَى بنفسِه في الحرب فقُتِلَ، فقال ناس: ألقَى بيَدِه[1] إلى التَّهلُكة، فقال عمر: كَذَبوا، لكنَّه اشتَرَى الآخِرة بالدُّنيا. وجاء عن البراء بن عازِب في الآية تأويل آخر أخرجه ابن جَرِير (٢/ ٢٠٢ و٢٠٣) وابن المنذِر وغيرهما عنه بإسنادٍ صحيح عن أبي إسحاق قال: قلت للبراءِ: أرأيت قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ هو الرجل يَحمِل على الكَتيبة فيها ألف؟ قال: لا، ولكنَّه الرجل يُذنِب فيُلقي بيَدِه فيقول: لا تَوبة لي. وعن النُّعمان بن بشير نحوه، والأوَّل أظهَر لتصدير الآية بذِكْر النَّفَقة، فهو المعتمَد في نزولها، وأمَّا قصرها عليه ففيه نظر، لأنَّ العِبرة بعمومِ اللَّفظ، على أنَّ أحمد (١٨٤٧٧) أخرج الحديث المذكور من طريق أبي بكر ـ وهو ابن عيّاش ـ عن أبي إسحاق بلفظٍ آخر قال: قلت للبراءِ: الرجل يَحمِل على المشركينَ، أهو ممَّن ألقَى بيَدِه إلى التَّهلُكة؟ قال: لا، لأنَّ الله تعالى قد بَعَثَ محمَّداً فقال: ﴿فَقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾، فإنَّما ذلك في النَّفَقة. فإن كان محفوظاً فلعلَّ للبراءِ فيه جوابينِ، والأوَّل من رواية الثَّوريّ وإسرائيل وأبي الأحوَص ونحوهم، وكلٌّ منهم أتقَنُ من أبي بكر، فكيفَ معَ اجتِماعهم وانفِراده، انتهى[2].

وأمَّا مسألة حَمْل الواحد على العَدَد الكثير من العدوّ، فصَرَّحَ الجمهور بأنَّه إن كان لفَرطِ شَجاعَته وظنّه أنَّه يُرهِب العدوّ بذلك أو يُجرِّئ المسلمينَ عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصَّحيحة/ فهو حسن، ومَتَى كان مُجرَّد تهوُّرٍ فممنوع، ولا سيَّما إن تَرتَّبَ على ذلك وَهَن في المسلمينَ، والله أعلم. ١٨٦/٨

٣١- باب قوله:

﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ ﴾ [البقرة:١٩٦]

٤٥١٧- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ الأصبَهانيِّ، قال: سمعتُ عبد الله ابنَ مَعْقِلٍ قال: قَعَدْتُ إلى كعبِ بنِ عُجْرةَ في هذا المسجدِ ـ يعني: مسجدَ الكوفة ـ فسألتُه عن

---

(١) في (أ) و(ع): بنفسه، والمثبت من (س)، وهو الموافق لما في مصادر التخريج.

(٢) من قوله: «على أن أحمد» إلى هنا لم يرد في الأصلين، وأثبتناه من (س) وحدها.

﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾ فقال: حُمِلْتُ إلى النبيِّ ﷺ، والقَمْلُ يَتَناثَرُ على وجهي، فقال: «ما كنتُ أُرَى أنَّ الجَهْدَ قد بَلَغَ بكَ هذا، أما تَجِدُ شاةً؟» قلتُ: لا، قال: «صُم ثلاثةَ أيامٍ، أو أطْعِم سِتّةَ مَساكِينَ، لكلِّ مِسْكينٍ نِصْفُ صاعٍ من طعامٍ، واحلِق رأسَك» فنزلت فيَّ خاصّةً، وهيَ لكُم عامّة.

قوله: «باب قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾» ذكر فيه حديث كعب ابن عُجْرة في سبب نزول هذه الآية، وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في كتاب الحجّ (١٨١٤-١٨١٨).

٣٢- بابٌ
﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]

٤٥١٨- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن عِمْرانَ أبي بكرٍ، حدَّثنا أبو رَجاءٍ، عن عِمْرانَ بنِ حُصَينٍ رضي الله عنهما قال: أُنزِلَت آيةُ المتْعةِ في كتاب الله، ففَعَلْناها معَ رسولِ الله ﷺ، ولم يُنْزَل قرآنٌ يُحرِّمُه، ولم يَنْهَ عنها حتَّى ماتَ، قال رجلٌ برأيِه ما شاء.

قوله: «باب ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ﴾» ذكر فيه حديث عِمران بن حُصَينٍ: «أُنزِلَت آية المتعة في كتاب الله» يعني: مُتعة الحجّ، وقد تقدَّم شرحه (١٥٧١) وأنَّ المراد بالرجلِ في قوله هنا: «قال رجل برأيِه ما شاءَ» هو عمر.

٣٣- بابٌ
﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]

٤٥١٩- حدَّثني محمَّدٌ، قال: أخبرني ابنُ عُيَينةَ، عن عَمرٍو، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: كانت عُكاظُ، ومَجَنّةُ، وذو المَجازِ أسواقاً في الجاهليّةِ، فتَأَثَّموا أن يَتَّجِروا في المواسمِ، فنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾: في مَواسمِ الحجِّ.

قوله: «باب ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾» ذكر فيه حديث ابن عبَّاس، وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في كتاب الحجّ (١٧٧٠).

٣٤- بابٌ

﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة: ١٩٩]

٤٥٢٠ - حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا محمَّدُ بنُ خازمٍ، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: كانت قُرَيشٌ ومَن دانَ دِينَها يَقِفونَ بالمزْدَلِفةِ، وكانوا يُسَمَّوْنَ الحُمْسَ، وكان سائرُ العربِ يَقِفونَ بعرَفاتٍ،/ فلمَّا جاء الإسلامُ أمَرَ الله نبيَّه ﷺ أن يأتيَ عَرَفاتٍ، ثمَّ يَقِفَ بها، ثمَّ يُفِيضَ منها، فذلك قولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾. ١٨٧/٨

٤٥٢١ - حدَّثني محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ، حدَّثنا فُضَيلُ بنُ سليمانَ، حدَّثنا موسى بنُ عُقْبَةَ، أخبرني كُرَيبٌ، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: يَطَّوَّفُ الرجلُ بالبيتِ ما كان حلالاً حتَّى يُهِلَّ بالحجِّ، فإذا رَكِبَ إلى عَرَفةَ فمَن تيسَّر له هَدِيَّةٌ منَ الإبلِ، أو البقرِ، أو الغنمِ ما تيسَّر له من ذلك أيَّ ذلك شاءَ، غيرَ إن لم يَتيَسَّر له فعليه ثلاثةُ أيامٍ في الحجِّ، وذلك قبلَ يومِ عَرَفةَ، فإن كان آخِرُ يومٍ منَ الأيامِ الثَّلاثةِ يومَ عَرَفةَ، فلا جُناحَ عليه، ثمَّ لينْطَلِق حتَّى يَقِفَ بعَرَفاتٍ من صلاةِ العَصْرِ إلى أن يكونَ الظَّلامُ، ثمَّ ليَدْفَعوا من عَرَفاتٍ إذا أفاضوا منها، حتَّى يَبْلُغوا جَمْعاً الذي يُتبَرَّرُ فيه، ثمَّ ليَذكُروا اللهَ كثيراً، أو أكثِروا التَّكْبيرَ والتَّهْلِيلَ قبلَ أن تُصْبِحوا، ثمَّ أفِيضوا فإنَّ الناسَ كانوا يُفِيضونَ، وقال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾: حتَّى تَرْموا الجمْرةَ.

قوله: «باب ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾» ذكر فيه حديث عائشة: كانت قُرَيشٌ ومَن دانَ دِينَها يَقِفونَ بالمزدَلِفة.. الحديث، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الحجّ أيضاً (١٦٦٥).

ثمَّ ذكر فيه حديث ابن عبَّاس:

قوله: «يَطَّوف الرجل بالبيتِ ما كان حلالاً» أي: المقيم بمكَّة، أو الذي دَخَلَ بعمرةٍ وتَحلَّلَ منها.

قوله: «فعليه ثلاثة أيام في الحجّ، وذلك قبل يوم عَرَفة» هو تقييد من ابن عبَّاس لمَا أُطلِقَ في الآية.

قوله: «**ثمَّ لِيَنْطَلِق**» وَقَعَ بحذفِ اللّام في رواية المُستَمْلي.

وقوله: «**من صلاة العصر إلى أن يكون الظَّلام**» أي: يَحصُل الظَّلام بغُروب الشمس، وقوله: «من صلاة العصر» يحتمل أن يريد من أوَّل وقتها، وذلك عند مَصير الظِّلّ مثله، وكان ذلك الوقت بعد ذهاب القائلة وتمام الرّاحة ليَقِف بنَشاطٍ، ويحتمل أن يريد مِن بعد صَلاتها، وهي تُصَلّى عَقِب صلاة الظُّهر جمع تقديم، ويقع الوقوف عَقِب ذلك، ففيه إشارة إلى أوَّل مشروعيَّة الوقوف، وأمَّا قوله: ويَختَلِط الظَّلام، ففيه إشارة إلى الأخذ بالأفضلِ، وإلّا فوَقت الوقوف يَمتَدّ إلى الفجر.

قوله: «**حتَّى يَبْلُغوا جَمْعاً**» بفتح الجيم وسكون الميم، وهو المزدَلِفة.

وقوله: «**يُتَبَرَّر فيه**» براءَينِ مُهمَلتَينِ، أي: يُطلَب فيه البِرّ.

وقوله: «**ثمَّ ليَذكُروا الله كثيراً، أو أكثِروا التَّكبير والتَّهليل**» هو شَكّ من الراوي.

قوله: «**ثمَّ أفيضوا فإنَّ الناسَ كانوا يُفيضونَ**» قد تقدَّم بيانه وتفصيله في حديث عائشة الذي قبله.

وقوله: «**حتَّى تَرمُوا الجَمْرة**» هو غاية لقوله: «ثمَّ أفيضوا»، ويحتمل أن يكون غاية لقوله: «أكثِروا التَّكبير والتَّهليل».

٣٥- بابٌ

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ الآيةَ [البقرة:٢٠١]

٤٥٢٢- حدَّثنا أبو مَعمَر، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، عن عبدِ العزيزِ، عن أنسٍ قال: كان النبيُّ ﷺ يقول:/ «اللهمَّ ﴿ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾». ١٨٨/٨

[طرفه في: ٦٣٨٩]

قوله: «**بابٌ ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ الآيَةَ**» ذكر فيه حديث أنس في قوله ذلك، وسيأتي بأتمّ من هذا في كتاب الدَّعوات (٦٣٨٩). وعبد العزيز الراوي عنه: هو ابن صُهَيبٍ.

٣٦- بابٌ

﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]

وقال عطاء: النَّسْل: الحَيَوان.

٤٥٢٣- حدَّثنا قَبيصةُ، حدَّثنا سفيانُ، عن ابن جُرَيج، عن ابن أبي أُبي مُلَيكة، عن عائشةَ ترفعُه قال: «أبغضُ الرِّجال إلى الله الألَدُّ الخَصِم».

وقال عبد الله: حدَّثنا سفيانُ، حدثني ابن جُريج، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عائشةَ رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ.

قوله: «باب ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾» أَلَدُّ أفعَلُ تفضيل من اللَّدَد: وهو شِدّة الخصومة، والخِصام جمع خَصْم وزن كَلب وكِلاب، والمعنى: وهو أشدّ المخاصمينَ مُخاصَمة، ويحتمل أن يكون مصدَراً، تقول: خاصَمَ خِصاماً كَقاتَلَ قِتالاً، والتَّقدير: وخِصامُه[1] أشدُّ الخِصام، أو هو أشدُّ ذوي الخصام مُخاصَمةً، وقيل: أفعَل هنا ليست للتفضيل، بل بمعنى الفاعل، أي: وهو لَدِيد الخِصام، أي: شديد المخاصَمة، فيكون من إضافة الصِّفة المشبَّهة.

قوله: «وقال عطاء: النَّسْل: الحيوان» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٢/ ٣١٨) من طريق ابن جُرَيج[2]: قلت لعطاءٍ في قوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ قال: الحَرث: الزَّرع، والنَّسل: من الناس والأنعام. وزَعَمَ مُغَلْطاي أنَّ ابن أبي حاتم أخرجه من طريق العَوْفيِّ عن عطاء، ووَهِمَ في ذلك، وإنَّما هو عند ابن أبي حاتم (٢/ ٣٦٧) وغيره، رواه عن العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس.

قوله: «عن عائشة تَرْفَعُه» أي: إلى النبيِّ ﷺ.

قوله: «الألَدُّ: الخَصِم» بفتح الخاء المعجَمة وكسر الصّاد، أي: الشَّديد اللَّدَد الكثير الخصومة، وسيأتي شرح الحديث في كتاب الأحكام (٧١٨٨).

---

(١) تحرفت في (س) إلى: وخاصَمَه.

(٢) تحرفت في (س) إلى: ابن جرير.

قوله: «**وقال عبد الله**» هو ابن الوليد العَدَنيّ، وسفيان: هو الثَّوريّ. وأورَدَه لتصريحِه برفع الحديث عن النبيّ ﷺ، وهو موصول بالإسناد في «جامع سفيان الثَّوريّ» من رواية عبد الله بن الوليد هذا، ويحتمل أن يكون عبد الله: هو الجُعْفيُّ شيخ البخاريّ، وسفيان: هو ابن عُيَينَةَ، فقد أخرج الحديث المذكور التِّرمذيّ وغيره[١] من رواية ابن عُيينة[٢]، لكن بالأوَّل جَزَمَ خَلَف والمِزّيّ، وقد تقدَّم هذا الحديث في كتاب المظالم (٢٤٥٧).

٣٧- ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ الآية [البقرة: ٢١٤]

٤٥٢٤- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ، عن ابنِ جُرَيج، قال: سمعتُ ابنَ أبي مُلَيكةَ، يقول: قال ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ [يوسف: ١١٠] خَفيفةً، ذهب بها هناكَ وتَلا: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤].

فَلَقِيتُ عُرْوةَ بنَ الزُّبَيرِ، فذَكَرْتُ له ذلك.

٤٥٢٥- فقال: قالت عائشةُ: مَعاذَ الله، والله ما وعَدَ الله رسولَه من شيءٍ قَطُّ إلا عَلِمَ أنَّه كائنٌ/ قبلَ أن يموتَ، ولكن لم يزلِ البلاءُ بالرُّسُلِ، حتَّى خافوا أن يكونَ مَن معهم يُكذِّبونَهم، فكانت تَقرَؤُها: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبوا﴾ مُثقَّلةً[٣]. ١٨٩/٨

قوله: «﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ الآية» ذكر فيه حديث ابن أبي مُلَيكةَ عن ابن عبَّاس، وحديثه عن عُرْوة عن عائشة في قوله: «﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾، وسيأتي شرحه في تفسير سورة يوسف (٤٦٩٥) إن شاء الله تعالى.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٧٦)، والنسائي في «المجتبى» (٥٤٢٣).

(٢) تحرفت في (س) إلى: علية.

(٣) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة: «كُذِبوا» خفيفة، وكلهم ضمَّ الكاف. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٣٥١-٣٥٢.

٣٨- ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة:٢٢٣]

٤٥٢٦- حدَّثني إسحاقُ، أخبرنا النَّضْرُ بنُ شُمَيلٍ، أخبرنا ابنُ عَوْنٍ، عن نافعٍ قال: كان ابنُ عمرَ رضي الله عنهما إذا قرأ القرآنَ، لم يتكلَّم حتَّى يَفْرُغَ منه، فأخَذْتُ عليه يوماً فقرأ سورةَ البقرةِ، حتَّى انتهى إلى مكانٍ قال: تَدْري فيما أُنزِلَت؟ قلتُ: لا، قال: أُنزِلَت في كذا وكذا، ثمَّ مضى.

[طرفه في: ٤٥٢٧]

٤٥٢٧- وعن عبدِ الصَّمَد، حدَّثني أَبي، حدَّثني أيوبُ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ قال: يأتيها في..

رواه محمَّدُ بنُ يحيى بنِ سعيدٍ، عن أبيه، عن عُبيدِ الله، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ.

قوله: «﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾» اختُلِفَ في معنى ﴿أَنَّىٰ﴾ فقيلَ: كيفَ، وقيل: حيث، وقيل: مَتَى، وبحَسَب هذا الاختلاف جاء الاختلاف في تأويل الآية.

قوله: «حدَّثني إسحاق» هو ابن راهويه.

قوله: «فأخَذْت عليه يوماً» أي: أمسَكت المصحَف وهو يقرأ عن ظَهر قَلْبِه، وجاء ذلك صريحاً في رواية عُبيد الله بن عمر عن نافع قال: قال لي ابن عمر: أمسِك عليَّ المصحَف يا نافع، فقرأ. أخرجه الدّارَقُطنيُّ في «غرائب مالك».

قوله: «حتَّى انتهى إلى مكان قال: تَدْري فيما أُنزِلَت؟ قلت: لا. قال: أُنزِلَت في كذا وكذا، ثمَّ مضى» هكذا أورَدَه مُبهماً لمكان الآية والتَّفسير، وسأذكُرُ ما فيه بعدُ.

قوله: «وعن عبد الصَّمَد» هو معطوف على قوله: «أخبرنا النَّضر بن شُمَيلٍ»، فهو[1] عند المصنِّف أيضاً عن إسحاق بن راهويه عن عبد الصَّمَد ـ وهو ابن عبد الوارث بن سعيد ـ، وقد أخرج أبو نُعَيم في «المستَخرَج» هذا الحديث من طريق إسحاق بن راهويه عن النَّضر ابن شُمَيلٍ بسندِه، وعن عبد الصَّمَد بسندِه.

---

(١) وقع في الأصول: وهو، بالواو، والفاء هنا أوجه، ليستقيم الكلام.

قوله: «يأتيها في» هكذا وَقَعَ في جميع النُّسَخ؛ لم يَذكُر ما بعد الظَّرف وهو المجرور، ووَقَعَ في «الجمع بين الصحيحينِ» للحُميديِّ: يأتيها في الفَرْج، وهو من عنده بحَسَب ما فَهِمَه. ثمَّ وقَفت على سَلَفِه فيه وهو البَرْقانيُّ فرأيت في نُسخة الصَّغَانيِّ: «زاد البَرْقانيُّ: يعني الفَرْج» وليس مُطابقاً لمَا في نفس الرِّواية عن ابن عمر لمَا سأذكرُه، وقد قال أبو بكر بن العربيّ في «سِراج المُريدينَ»: أورَدَ البخاريّ هذا الحديث في التَّفسير فقال: «يأتيها في» وتَرَكَ بياضاً، والمسألة مشهورة صَنَّفَ فيها محمَّد بن سَحنونٍ جُزءاً، وصَنَّفَ فيها محمد بن شعبان كتاباً، وبيَّن أنَّ حديث ابن عمر في/ إتيان المرأة في دُبُرها. ١٩٠/٨

قوله: «رواه محمَّد بن يحيى بن سعيد» أي: القَطّانُ **«عن أبيه، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر»** هكذا أعادَ الضَّمير على الذي قبله، والذي قبله قد اختَصَرَه كما تَرَى.

فأمَّا الرِّواية الأولى وهي رواية ابن عَوْن فقد أخرجها إسحاق بن رَاهويه في «مُسنَده» وفي «تفسيره» بالإسناد المذكور، وقال بَدَل قوله: «حتَّى انتهى إلى مكان»: «حتَّى انتهى إلى قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾، فقال: أتدرونَ فيما أُنزِلَت هذه الآية؟ قلت: لا. قال: نزلت في إتيان النِّساء في أدبارهنَّ»، وهكذا أورَدَه ابن جَرِير (٢/ ٣٩٤) من طريق إسماعيل ابن عُليَّة عن ابن عَوْن مثله، ومن طريق إسماعيل بن إبراهيم الكَرَابيسيِّ عن ابن عَوْن نحوه، وأخرجه أبو عُبيد[1] في «فضائل القرآن» (ص١٩٠-١٩١) عن معاذ عن ابن عَوْن فأبهَمَه، فقال: في كذا وكذا.

وأمَّا رواية عبد الصَّمَد فأخرجها ابن جَرِير (٢/ ٣٩٥) في «التَّفسير» عن أبي قِلابةَ الرَّقاشيِّ عن عبد الصَّمَد بن عبد الوارث حدَّثني أبي، فذكره بلفظ: يأتيها في الدُّبُر، وهو يُؤيِّد قول ابن العربيّ ويَرُدّ قول الحُميديِّ.

وهذا الذي استعملَه البخاريّ نوعٌ من أنواع البديع يُسمَّى الاكتِفاء، ولا بُدّ له من نُكْتة يَحسُن بسببها استعمالُه.

---

(١) تحرف في (س) إلى: عبيدة.

وأمَّا رواية محمَّد بن يحيى بن سعيد القَطّان فوَصَلَها الطبرانيُّ في «الأوسط» (٣٨٢٧) من طريق أبي بكر الأعيَن عن محمَّد بن يحيى المذكور بالسَّنَدِ المذكور إلى ابن عمر قال: «إنَّما نزلت على رسول الله ﷺ ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ رُخصةً في إتيان الدُّبُر»، قال الطبرانيُّ: لم يَروِه عن عبد الله بن عمر إلّا يحيى بن سعيد، تفرَّد به ابنه محمَّد. كذا قال، ولم يَتفرَّد به يحيى ابن سعيد، فقد رواه عبد العزيز الدَّراوَرديُّ عن عُبيد الله بن عمر أيضاً كما سأذكرُه بعد، وقد رَوَى هذا الحديث عن نافع أيضاً جماعةٌ غير من ذَكَرنا، ورواياتهم بذلك ثابتة عند ابن مَرْدويه في «تفسيره»، وفي «فوائد الأصبَهانيِّين» لأبي الشَّيخ، و«تاريخ نَيسابور» للحاكمِ و«غرائب مالك» للدّارَقُطنيِّ، وغيرها. وقد عابَ الإسماعيليّ صنيعَ البخاريّ فقال: جميع ما أخرجَ عن ابن عمر مُبهَم لا فائدة فيه، وقد رَوَيناه عن عبد العزيز - يعني: الدَّراوَرديَّ - عن مالك وعُبيد الله بن عمر وابن أبي ذِئْب، ثلاثَتهم عن نافع بالتَّفسيرِ، وعن مالك من عِدّة أوجُه، انتهى كلامه. ورواية الدَّراوَرديِّ المذكورة قد أخرجها الدّارَقُطنيُّ في «غرائب مالك» من طريقه عن الثلاثة عن نافع نحو رواية ابن عَوْن عنه، ولفظه: نزلت في رجل من الأنصار أصاب امرأته في دُبُرها، فأعظَمَ الناس في ذلك، فنزلت. قال: فقلت له: من دُبُرها في قُبُلها، فقال: لا إلّا في دُبُرها. وتابَعَ نافعاً على ذلك زيد بن أسلَمَ عن ابن عمر، وروايته عند النَّسائيِّ (ك٨٩٣٢) بإسنادٍ صحيح، وتَكلَّمَ الأزديُّ في بعض رواته، ورَدَّ عليه ابن عبد البَرّ فأصاب قال: ورواية ابن عمر لهذا المعنى صحيحة مشهورة من رواية نافع عنه فغيرُ[1] نَكِير أن يَرويها عنه زيد بن أسلَمَ. قلت: وقد رواه عن عبد الله بن عمر أيضاً ابنه عُبيد الله[2]، أخرجه النَّسائيُّ أيضاً (ك٨٩٣١)، وسعيد بن يَسار وسالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مِثل ما قال نافع، وروايتهما عنه عند النَّسائيِّ (ك٨٩٣٠) وابن جَرِير (٢/ ٣٩٣) ولفظه: عن عبد الرَّحمن بن القاسم قلت لمالك: إنَّ ناساً يَروونَ عن سالم: كَذَبَ العبدُ على

(١) تحرفت في (س) إلى: بغير.

(٢) في الأصلين و(س): عبد الله، وهو خطأ، والصواب: عُبيد الله، مصغراً كما في «سنن النسائي» و«تحفة الأشراف» (٧٣١٤).

أَبي، فقال مالك: أشهَد على يزيد[1] بن رُومان أنَّه أخبرني عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه مِثل ما قال نافع، فقلت له: إنَّ الحارث بن يعقوب يَروي عن سعيد بن يَسار عن ابن عمر أنَّه قال: أُفٍّ، أَوَيقول ذلك مسلم؟ فقال مالك: أشهَد على ربيعة لَأخبرني عن سعيد ابن يَسار عن ابن عمر مِثل ما قال نافع. وأخرجه الدّارَقُطنيُّ من طريق عبد الرَّحمن بن القاسم عن مالك، وقال: هذا محفوظ عن مالك صحيح، انتهى.

وروى الخطيب في «الرُّواة عن مالك» من طريق إسرائيل بن رَوْح قال: سألتُ مالكاً عن ذلك فقال: ما أنتم قومٌ عَرَب؟! هل يكون الحَرث إلّا موضعَ الزَّرع؟ وعلى هذه القِصّة اعتمَدَ المتأخِّرونَ من المالكيَّة، فلعلَّ مالكاً رَجَعَ عن قوله الأوَّل، أو كان يرى أنَّ العَمَل على خِلَاف حديث ابن/ عمر فلم يعمل به، وإن كانت الرِّواية فيه صحيحة على قاعِدَته. ١٩١/٨

ولم يَنفَرِد ابن عمر بسبب هذا النُّزول، فقد أخرج أبو يَعْلى (١٠٣٨)، وابن مَرْدويه، وابن جَرِير (٢/ ٣٩٥): والطَّحاويُّ (٣/ ٤٠) من طريق زيد بن أسلَمَ عن عطاء بن يَسار عن أبي سعيد الخُدْريِّ أنَّ رجلاً أصاب امرأته في دُبُرها، فأنكَرَ الناس ذلك عليه وقالوا: أثْفَرَها[2]، فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ هذه الآية. وعَلَّقَه النَّسائيُّ (ك٨٩٣٢) عن هشام بن سعد[3] عن زيد، وهذا السَّبَب في نزول هذه الآية مشهور.

وكأنَّ حديث أبي سعيد لم يَبلُغ ابن عبَّاس وبَلَغَه حديث ابن عمر فوَهَّمَه فيه، فروى أبو داود (٢١٦٤) من طريق مجاهد عن ابن عبَّاس قال: «إنَّ ابن عمر وهِمَ واللهُ يَغفِر له، إنَّما كان هذا الحيّ من الأنصار وهم أهلُ وثَن معَ هذا الحيّ من يهود وهم أهلُ كتاب، فكانوا

---

(١) تحرف في (س) إلى: زيد.

(٢) تحرفت في (س) إلى: نعيرها، وفي المطبوع من «مسند أبي يعلى»: أبعر، وفي المطبوع من «شرح المعاني»: أتعزبها، والمثبت من الأصلين، وهي كذلك في «تفسير الطبري» ونسخة من «شرح المعاني».
ومعنى أثفرها: مأخوذ من ثَفَر الدابة: وهو السير الذي في مؤخرة السرج، وأثفر الدابة: عمل لها ثفراً أو شدها به. وفي الحديث: أمر النبي ﷺ المستحاضة أن تستثفر وتُلجم إذا غلبها سيلان الدم، وهو أن تشد فرجها بخرقة عريضة تمنع سيلان الدم. وهو كناية هنا عن إتيان المرأة في دبرها.

(٣) تحرف في (س) إلى: سعيد.

يأخُذونَ بكثيرٍ من فِعلهم، وكان أهل الكتاب لا يأتونَ النِّساء إلّا على حَرْف، وذلك أسترُ ما تكون المرأة، فأخَذَ ذلك الأنصار عنهم، وكان هذا الحيّ من قُرَيش يَتَلَذَّذونَ بنسائهم مُقبِلاتٍ ومُدبراتٍ ومُستَلقياتٍ، فتزوَّجَ رجلٌ من المهاجِرينَ امرأةً من الأنصار فذهب يَفعَل فيها ذلك فامتَنَعَت، فشَرِيَ[1] أمرُهما حتَّى بَلَغَ رسولَ الله ﷺ، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ مُقبلاتٍ ومُدبراتٍ ومُستَلقياتٍ، في الفَرج»، وأخرجه أحمد (٢٧٠٣) والتِّرمِذيّ (٢٩٨٠) من وجهٍ آخر صحيح عن ابن عبَّاس قال: جاء عمر فقال: يا رسول الله، هَلكتُ، حَوَّلتُ رَحليَ البارحة، فأُنزِلَت هذه الآية ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ «أقبِلْ وأدْبر، واتَّقِ الدُّبُر والحيضة»، وهذا الذي حَمَلَ عليه ابنُ عباس الآية موافق لحديثِ جابر المذكور في الباب في سبب نزول الآية كما سأذكرهُ عند الكلام عليه.

وروى الرَّبيع في «الأُمّ» عن الشافعيّ قال: احتَمَلَت الآية مَعنيَينِ: أحدهما أن تُؤتَى المرأة حيثُ شاءَ زوجها، لأنَّ «أنَّى» بمعنى: أين شِئتُم، واحتَمَلَتْ أن يُراد بالحَرثِ موضع النَّبات، والموضع الذي يُراد به الولد هو الفَرج دون ما سواه، قال: فاختَلَفَ أصحابنا في ذلك، وأحسِبُ أنَّ كلًّا من الفريقَينِ تأوَّلَ ما وصَفتُ من احتمال الآية، قال: فطلبنا الدّلالة فوَجَدنا حديثَينِ: أحدهما ثابت، وهو حديث خُزَيمةَ بن ثابت في التَّحريم[2]. فقَوَّى عنده التَّحريم.

وروى الحاكم في «مناقب الشافعيّ» من طريق ابن عبد الحَكَم أنَّه حكى عن الشافعيّ أنَّه قال: ليس فيه شيء تصح، والقياس أنَّه حلالٌ، ومن طريقِ ابن عبد الحَكم أنَّه حكى عن الشافعي[3] مُناظَرةً جَرَت بينه وبين محمَّد بن الحسن في ذلك، وأنَّ ابن الحسن احتَجَّ عليه بأنَّ الحَرْث إنَّما يكون في الفَرْج، فقال له: فيكون ما سِوَى الفَرْج مُحرَّماً، فالتَزَمَه،

---

(١) في (أ) و(س): فسرى، والمثبت من (ع)، وهو الموافق لما في «سنن أبي داود» قال الخطابي: شَرِيَ أمرهما، أي: ارتفع وعظم، وأصله من قولك: شَرِيَ البرق: إذا لجَّ في اللمعان، واستشرى الرجل: إذا لجَّ في الأمر.

(٢) سيأتي تخريجه بعد قليل.

(٣) من قوله: «أنه قال: ليس فيه...» إلى هنا سقط من (س).

فقال: أرأيت لو وَطِئَها بين ساقَيها أو في أعكانها، أفي ذلك حَرث؟ قال: لا. قال: أفَيَحرُم؟ قال: لا. قال: فكيفَ تحتجّ بما لا تقول به؟ قال الحاكم: لعلَّ الشافعيّ كان يقول ذلك في القديم، وأمَّا في الجديد فصَرَّحَ بالتَّحريمِ. انتهى، ويحتمل أن يكون ألزَم الشافعيُّ محمَّداً بطريق المناظَرة، وإن كان لا يقول بذلك، وإنَّما انتصَرَ لأصحابه المدنيّينَ، والحُجّة عنده في التَّحريم غير المسلك الذي سَلَكَه محمَّد، كما يشير إليه كلامه في «الأُمّ».

وقال المازَرِيُّ: اختَلَفَ الناس في هذه المسألة، وتَعلَّقَ مَن قال بالحِلِّ بهذه الآية، وانفَصَلَ عنها مَن قال يَحرُم بأنَّها نزلت بالسَّبَب الوارد في حديث جابر في الردّ على اليهود، يعني: كما في حديث الباب الآتي. قال: والعموم إذا خرج على سببٍ قُصِرَ عليه عند بعض الأُصوليّينَ، وعند الأكثر: العِبرة بعمومِ اللَّفظ لا بخصوصِ السَّبَب، وهذا يقتضي أن تكون الآية حُجّة في الجواز، لكن ورَدَت أحاديث كثيرة بالمنع فتكون مُخَصِّصة لعمومِ الآية، وفي تخصيص عموم القرآن ببعضِ خَبَر الآحاد خِلَاف، انتهى.

وذهب جماعة من أئمَّة الحديث ـ كالبخاريِّ والذُّهْليِّ والبزّار والنَّسائيِّ وأبي عليّ النَّيسابوريّ ـ إلى أنَّه لا يَثبُت فيه شيء. قلت: لكن طُرقها كثيرة فمجموعها صالح للاحتجاجِ به، ويُؤيِّد القول بالتَّحريمِ أنّا لو قَدَّمنا أحاديث الإباحة لَلَزِمَ أنَّه أُبيحَ بعد أن حُرِّم، والأصل عَدمه، فمن الأحاديث الصالحة الإسناد: حديث خُزَيمةَ بن ثابت أخرجه أحمد (٢١٨٦٥)، والنَّسائيُّ (ك٨٩٣٣-٨٩٣٩)، وابن ماجه (١٩٢٤)،/ وصَحَّحَه ابن حِبّان (٤١٩٨)، وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد (٩٢٩٠)، والتِّرمذيّ (١٣٥)، وصَحَّحَه ابن حِبّان أيضاً[١]، وحديث ابن عبَّاس وقد تقدَّمت الإشارة إليه، وأخرجه التِّرمذيّ (١١٦٥)

١٩٢/٨

(١) ولفظه: «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد» وهناك رواية أخرى عن أبي هريرة بلفظ: «استحيوا من الله حق الحياء، لا تأتوا النساء في أدبارهن» عند النسائي في «الكبرى» (٨٩٦١). ورواية ثالثة بلفظ: «لا ينظر الله إلى رجل يأتي امرأته في دبرها» عند أحمد (٧٦٨٤)، وابن ماجه (١٩٢٣)، والنسائي في «الكبرى» (٨٩٦٣-٨٩٦٥)، ولفظ آخر: «ملعون من أتى امرأة في دبرها» عند أبي داود (٢١٦٢)، والنسائي (٨٩٦٦).

من وجه آخر بلفظ: «لا يَنظُر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأةً في الدُّبُر»، وصَحَّحَه ابن حِبّان أيضاً (٤٢٠٣ و٤٢٠٤)، وإذا كان ذلك صَلُحَ أن يُخَصَّص عموم الآية، ويُحمَلَ على الإتيان في غير هذا المحَلّ بناء على أنَّ معنى «أنَّى»: حيثُ، وهو المتبادِر من السِّياق، ويُغني ذلك عن حَملها على معنًى آخر غير المتبادِر، والله أعلم.

٤٥٢٨- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سفيانُ، عن ابنِ المنْكَدِرِ، سمعتُ جابراً ﷺ قال: كانتِ اليهودُ تقولُ: إذا جامعها من ورائها جاء الولدُ أحوَلَ، فنزلت: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾.

قوله: «حدَّثنا سُفْيان» هو الثَّوريُّ.

قوله: «كانت اليهود تقول: إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحْوَل، فنزلت» هذا السِّياق قد يُوهم أنَّه مُطابق لحديثِ ابن عمر، وليس كذلك، فقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق يحيى بن أبي زائدة عن سفيان الثَّوريّ بلفظ: «بارِكةً مُدبِرةً في فَرْجها ومن ورائِها»، وكذا أخرجه مسلم (١٤٣٥) من طريق سفيان بن عُيَينةَ عن ابن المنكَدِر بلفظ: «إذا أتيتَ امرأة من دُبُرها في قُبُلها»، ومن طريق أبي حازِم عن ابن المنكَدِر بلفظ: «إذا أتيت المرأة من دُبُرها فحَمَلَت»، وقوله: «فحَمَلَت» يدلّ على أنَّ مُراده أنَّ الإتيان في الفَرج لا في الدُّبُر، وهذا كلّه يُؤيِّد تأويل ابن عبَّاس الذي رَدَّ به على ابن عمر، وقد أكذَبَ اللهُ اليهودَ في زَعمهم، وأباحَ للرِّجال أن يَتَمَتَّعوا بنسائهم كيفَ شاؤوا، وإذا تَعارَضَ المجمَل والمفَسَّر قُدِّمَ المفَسَّر، وحديث جابرٍ مُفَسَّر فهو أولى أن يُعمَل به من حديث ابن عمر، والله أعلم.

وأخرج مسلم أيضاً (١٤٣٥/ ١١٩) من حديث جابر زيادةً من طريق الزُّهْريّ عن ابن المنكَدِر بلفظ: «إن شاءَ مُـجبِّيةً وإن شاءَ غير مُـجبِّية، غير أنَّ ذلك في صِمام واحِدٍ»، وهذه الزِّيادة يُشبه أن تكون من تفسير الزُّهْريّ لخُلوِّها من رواية غيره من أصحاب ابن المُنكَدِر معَ كَثرتهم. وقوله: «مُجبِّية» بجيم ثمَّ موحَّدة، أي: بارِكة، وقوله: «صِمام» بكسرِ المهمَلة والتَّخفيف: هو المنفَذ.

٣٩- بابٌ ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة:٢٣٢]

٤٥٢٩- حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ سعيدٍ، حدَّثنا أبو عامرٍ العَقَدِيُّ، حدَّثنا عبّادُ بنُ راشدٍ، حدَّثنا الحسنُ، قال: حدَّثني مَعْقِلُ بنُ يَسارٍ، قال: كانت لي أُختٌ تُخْطَبُ إليَّ. وقال إبراهيمُ، عن يونُسَ، عن الحسنِ: حدَّثني مَعْقِلُ بنُ يَسارٍ (ح) حدَّثنا أبو مَعمَر، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، حدَّثنا يونسُ، عن الحسنِ: أنَّ أُختَ مَعْقِلِ بنِ يَسارٍ طَلَّقَها زَوْجُها، فترَكَها حتَّى انقضَت عِدَّتُها، فخَطَبَها، فأبَى مَعْقِلٌ، فنزلت: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾.

[أطرافه في: ٥١٣٠، ٥٣٣٠، ٥٣٣١]

قولُه: «باب ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾» اتَّفَقَ أهل التَّفسيرِ على أنَّ المخاطَب بذلك الأولياء، ذكره ابن جَرِير وغيره. وروى ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: هي في الرجل يُطَلِّق امرأته فتَقضي عِدَّتها، فيَبدو له أن يُراجِعها وتريد المرأة ذلك، فيَمنَعُه وليّها.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث مَعقِل بن يَسار في سبب نزول الآية، لكنَّه ساقَه مختصراً، وقد أورَدَه في النِّكاح بتمامه (٥١٣٠) وسيأتي شرحه، وكذا ما جاء في تسمية أُخت مَعقِل واسم زوجها هناكَ إن شاء الله تعالى.

وقوله: «وقال إبراهيم عن يونس عن الحسن: حدَّثني مَعْقِل» أراد بهذا التَّعليق بيان تصريح الحسن بالتَّحديثِ عن مَعقِل، ورواية إبراهيم هذا ـ وهو ابن طَهْمانَ ـ وَصَلَها المؤلِّف في النِّكاح (٥١٣٠) كما سيأتي، وقد صَرَّحَ الحسن بتحديثِ مَعقِل له أيضاً في رواية عبّاد بن راشد[1] كما سيأتي أيضاً.

---

(١) هو في نفس الحديث الذي أشار إليه، وهو برقم (٥١٣٠)، ولكنه ليس من رواية عباد بن راشد، وإنما من رواية حفص بن عبد الله بن راشد أبو عمرو والد أحمد بن أبي عمرو شيخ البخاري، وهو غير عباد المذكور صاحب روايتنا هذه في هذا الباب، ولعله سبق قلم من الحافظ رحمه الله.

١٩٣/٨

٤٠ - بابٌ

﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة:٢٣٤]

﴿يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]: يَهَبنَ.

٤٥٣٠ - حدَّثني أُميَّةُ بنُ بِسْطامٍ، حدَّثنا يَزِيدُ بنُ زُرَيعٍ، عن حبيبٍ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، قال ابنُ الزُّبَيرِ: قلتُ لِعثمانَ بنِ عفّانَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ قال: قد نَسَخَتْها الآيةُ الأُخرَى، فلِمَ تَكْتُبُها، أو تَدَعُها؟! قال: يا ابنَ أخي لا أُغَيِّرُ شيئاً مِنْه من مكانه.

[طرفه في: ٤٥٣٦]

قوله: «باب ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾» ساقَ الآية إلى قوله:﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

قوله: «يَعْفونَ: يَهَبْنَ» ثَبَتَ هذا هنا في نُسخة الصَّغَانيِّ، وهو تفسير أبي عُبيدة قال: يَعفونَ: يَترُكنَ، يَهَبنَ، وهو على رأي الحُميديِّ، خِلَافاً لمحمَّدِ بن كعب، فإنَّه قال: المراد عَفو الرِّجال، وهذه اللَّفظة ونظائرها مُشتَركة بين الجمع والمذَكَّر والمؤنَّث، لكن في الرِّجال النُّون علامة الرَّفع، وفي النِّساء النُّون ضمير لهنَّ، ووَزن جمع المذَكَّر يَفْعُونَ، وجمع المؤنَّث يَفعَلنَ.

قوله: «عن حبيب» هو ابن الشَّهيدِ، كما سيأتي بعد بابينِ (٤٥٣٦).

قوله: «عن ابن أبي مُلَيكةَ» في رواية الإسماعيليّ من طريق عليّ بن المَدِينيّ عن يزيد بن زُرَيع: «حدَّثنا حبيب بنُ الشَّهيد حدَّثني عبد الله بن أبي مُلَيكةَ».

قوله: «قال ابن الزُّبَير» في رواية ابن المَدِينيّ المذكورة: عن عبد الله بن الزُّبَير، وله من وجه آخر عن يزيد بن زُرَيع بسنَدِه: أنَّ عبد الله بن الزُّبَير قال: قلت لعثمان.

قوله: «فلِمَ تَكْتُبها، أو تَدَعها؟!» كذا في الأُصول بصيغة الاستفهام الإنكاريّ، كأنَّه قال: لِـمَ تَكتُبها وقد عَرَفت أنَّها منسوخة، أو قال: لِـمَ تَدَعُها، أي: تَترُكها مكتوبة، وهو

شَكٌّ من الراوي أي اللَّفظَينِ قاله. ووَقَعَ في الرِّواية الآتية بعد بابينِ[1]: «فلِمَ تَكتُبُها؟ قال: تَدَعُها يا ابن أخي»، وفي رواية الإسماعيليّ: «لِمَ تَكتبُها وقد نَسَخَتها الآية الأُخرى»، وهو يُؤيِّد التَّقدير الذي ذكرته. وله من رواية أُخرى: قلت لعثمان: هذه الآية ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ قال: نَسَخَتها الآية الأُخرى، قلت: تَكتُبها أو تَدَعها؟ قال: يا ابن أخي لا أُغَيِّر منه شيئاً عن مكانه. وهذا السّياق أولى من الذي قبله. و«أو» للتَّخيير لا للشَّكِّ. وفي جواب عثمان هذا دليل على أنَّ ترتيب الآي توقيفيّ، وكأنَّ عبدَ الله بن الزُّبَير ظنَّ أنَّ الذي يُنسَخ حُكمه لا يُكتَب، فأجابَه عثمان بأنَّ ذلك ليس بلازِمٍ، والمتَّبَع فيه التَّوقيف.

وله فوائد: منها ثواب التِّلاوة، والامتِثال على أنَّ من السَّلَف مَن ذهب إلى أنَّها ليست منسوخة وإنَّما خُصَّ من الحول بعضه وبَقِيَ البعض وصيَّةً لها؛ إن شاءَت أقامَت، كما في الباب عن مجاهد، لكن الجمهور على خِلَافه. وهذا الموضع ممَّا وَقَعَ فيه الناسخ مُقدَّماً في ترتيب التِّلاوة على المنسوخ. وقد قيل: إنَّه لم يقع نَظِير ذلك إلّا هنا، وفي الأحزاب (٤٧٨٨) على قول مَن قال: إنَّ إحلال جميع النِّساء هو الناسخ، وسيأتي البحث فيه هناكَ إن شاء الله تعالى. وقد ظَفِرتُ بمواضع أُخرى منها في البقرة أيضاً قوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [١١٥]، فإنَّها مُحكَمة في التطوُّع مُخَصِّصة لعُمومِ قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [١٤٤] كَوْنها مُقدَّمة في التِّلاوة، ومنها في البقرة أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [١٠٦] على قول مَن قال: إنَّ سبب نزولها أنَّ اليهود طَعَنوا في تحويل القِبْلة[2]، فإنَّه يقتضي أن تكون مُقدَّمة في التِّلاوة مُتأخِّرة في النُّزول، وقد تَتبَّعت من ذلك شيئاً كثيراً ذكرته في غير هذا الموضع، ويكفي هنا الإشارة إلى هذا القَدْر.

---

(١) بل بعد أربعة أبواب، حديث رقم (٤٥٣٦).

(٢) يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وقول عثمان لعبد الله: «يا ابن أخي»، يريد في الإيمان، أو بالنِّسبة إلى السِّنّ، وزاد الكِرْمانيُّ: أو على عادة مُخاطَبة العرب ـ ويُمكِن أن يَتَّحِدَ معَ الذي قبله ـ قال: أو لأنَّهما يَجتَمِعان في قُصَيّ. قال: إلّا أنَّ عثمان وعبد الله في العَدَد إلى قُصَيّ سواء، بين كلٍّ منهما وبينه خمسة(١) آباء، فلو أراد ذلك لَقال: يا أخي.

٤٥٣١- حدَّثني إسحاقُ، حدَّثنا رَوْحٌ، حدَّثنا شِبْلٌ، عن ابنِ أبي نَجِيح، عن مجاهدٍ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قال: كانت هذه العِدّةُ تَعْتَدُّ عندَ أهلِ زَوْجِها واجبٌ، فأنزَلَ الله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] **قال: جَعَلَ الله لها تمامَ السَّنةِ سبعةَ أشهرٍ وعِشْرينَ ليلةً وصِيَّةً، إن شاءَت سَكَنَت في وصِيَّتِها، وإن شاءَت خرجت، وهو قولُ الله تعالى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ فالعِدّةُ كما هي واجبٌ عليها، زَعَمَ ذلك عن مجاهدٍ. وقال عطاءٌ: قال ابنُ عبَّاسٍ: نَسَخَت هذه الآيةُ عِدَّتَها عندَ أهلِها، فتَعْتَدُّ حيثُ شاءَت، وهو قولُ الله تعالى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾.**

قال عطاءٌ: إن شاءَتِ اعْتَدَّت عندَ أهلِه، وسَكَنَت في وصِيَّتِها، وإن شاءَت خرجت؛ لقولِ الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ﴾.

قال عطاءٌ: ثمَّ جاء المِيراثُ، فنَسَخَ السُّكْنَى، فتَعْتَدُّ حيثُ شاءَت، ولا سُكْنَى لها.

وعن محمَّدِ بنِ يوسفَ، حدَّثنا وَرْقاءُ، عن ابنِ أبي نَجِيح، عن مجاهدٍ... بهذا.

وعن ابنِ أبي نَجِيح، عن عطاءٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: نَسَخَت هذه الآية عِدَّتها في أهلِها، فتعتَدُّ حيثُ شاءَت؛ لقولِ الله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾... نحوَه.

[طرفه في: ٥٣٤٤]

٤٥٣٢- حدَّثنا حِبّانُ، حدَّثنا عبدُ الله، أخبرنا عبدُ الله بنُ عَوْنٍ، عن محمَّدِ بنِ سِيرِينَ قال:

---

(١) في (س): أربعة آباء، وهو خطأ، والمثبت من الأصلين، فعثمان: هو ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي، وعبد الله: هو ابن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي.

جَلَسْتُ إلى مَجلِسٍ فيه عُظْمٌ منَ الأنصار، وفِيهم عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي ليلى، فذَكَرْتُ حديثَ عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ في شأنِ سُبيعةَ بنت الحارثِ، فقال عبدُ الرَّحمنِ: ولكنَّ عَمَّه كان لا يقول ذلك، فقلتُ: إنّي لَجَرِيءٌ إن كَذَبتُ على رجلٍ في جانبِ الكوفةِ، ورَفَعَ صوتَه، قال: ثمَّ خَرَجْتُ فلَقِيتُ مالكَ بنَ عامرٍ، أو مالكَ بنَ عَوْفٍ، قلتُ: كيفَ كان قولُ ابنِ مسعودٍ في المتوَفَّى عنها زَوْجُها وهْيَ حامِلٌ؟ فقال: قال ابنُ مسعودٍ: أتجْعَلونَ عليها التَّغْلِيظَ، ولا تَجْعَلونَ لها الرُّخصةَ! أُنزِلَتْ سورةُ النِّساءِ القُصْرَى بعدَ الطُّولَى.

١٩٤/٨ وقال أيوبُ، عن محمَّدٍ: لَقِيتُ أبا عَطِيَّةَ مالكَ بنَ عامرٍ.

[طرفه في: ٤٩١٠]

قوله: «حدَّثني إسحاق» هو ابن راهويه، و«رَوح» هو ابن عُبادة، و«شِبْل»: هو ابن عَبَّاد، و«ابن أبي نَجِيح»: هو عبد الله.

قوله: «زَعَمَ ذلك عن مجاهد» قائل ذلك هو شِبْل، وفاعل «زَعَمَ» هو ابن أبي نَجِيح، وبهذا جَزَمَ الحُميديُّ في «جَمْعه».

١٩٥/٨ وقوله: «وقال عطاء» هو عَطف على قوله: عن مجاهد، وهو من رواية ابن أبي نَجِيح عن / عطاء، ووَهِمَ مَن زَعَمَ أنَّه مُعلَّق، وقد أيَّد[1] المصنِّف ما نَبَّهتُ عليه برواية وَرْقاء التي ذَكَرها بعد هذه.

وقوله: «عن محمَّد بن يوسُف» هو معطوف على قوله: «حدَّثنا رَوح» وقد أورَدَ أبو نُعَيم في «المستَخرَج» هذا الحديث من طريق محمَّد بن عبد المَلِك بن زَنجَوَيه عن محمَّد بن يوسف هو الفِرْيابيُّ عن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، وعن عطاء بتمامه، وقال: ذكره البخاريّ عن الفِرْيابيِّ، وهذا يدلُّ على أنَّه فهمَ أنَّ البخاريّ عَلَّقَه عن شيخه، والله أعلم.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث ابن مسعود: «أُنزِلَت سورة النِّساء القُصرَى بعد الطُّولَى»، وسيأتي شرحه في تفسير سورة الطَّلاق (٤٩١٠).

وقوله: «وقال أيوب» وَصَلَه هناكَ بتمامه.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: أبدى، وفي (أ): نبه، والمثبت من (ع).

٤١ - ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]

٤٥٣٣ - حدَّثني عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا يَزِيدُ، أخبرنا هشامٌ، عن محمَّدٍ، عن عَبِيدةَ، عن عليٍّ ﵁، قال النبيُّ ﷺ (ح)

وحدَّثني عبدُ الرَّحمنِ، حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ، قال: حدَّثنا هشامٌ، قال: حدَّثنا محمَّدٌ، عن عَبِيدةَ، عن عليٍّ ﵁، أنَّ النبيَّ ﷺ قال يومَ الخندَقِ: «حَبَسونا عن صلاةِ الوُسْطَى، حتَّى غابَتِ الشمسُ: مَلأَ الله قُبورَهم وبُيوتَهم - أو أجْوافَهم - ناراً». شَكَّ يحيى.

قوله: «﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾» هي تأنيث الأوسط، والأوسط: الأعدَل من كلّ شيء، وليس المراد به التوسُّط بين الشَّيئَينِ؛ لأنَّ فُعْلَى معناها التَّفضيل، ولا يَنبني للتَّفضيلِ إلّا ما يقبل الزّيادة والنَّقص، والوَسَط بمعنى الخيار والعَدل يقبلهما، بخِلَاف المتوسِّط فلا يقبلهما؛ فلا يُبنَى منه أفعَل تفضيل.

قوله: «**حدَّثني عبد الله بن محمَّد**» هو الجُعْفيُّ، ويزيد: هو ابن هارون، وهشام: هو ابن حسَّان، ومحمَّد: هو ابن سِيرِين، وعَبيدةُ - بفتح العين -: هو ابن عَمْرو، وعبد الرَّحمن في الطَّريق الثّانية: هو ابن بشر بن الحَكَم، ويحيى بن سعيد: هو القَطّان.

قوله: «**حَبَسونا عن صلاة الوُسْطَى**» أي: مَنَعونا عن صلاةِ الصلاة[1] الوُسطَى، أي: عن إيقاعها، زاد مسلم (٦٢٧/ ٢٠٥) من طريق شُتَير بن شَكَلٍ عن عليّ: «شَغَلونا عن الصلاة الوُسطَى صلاة العصر»، وزاد في آخره: ثمَّ صَلّاها بين المغرب والعِشاء، ولمسلمٍ (٦٢٨) عن ابن مسعود نحو حديث عليّ، وللتِّرمِذيِّ[2]، والنَّسائيِّ (ك٣٥٨) من طريق زِرّ ابن حُبَيشٍ عن عليٍّ مثله، ولمسلمٍ (٦٢٧) أيضاً من طريق أبي حسَّان الأعرَج عن عَبيدة السَّلمانيِّ عن عليّ، فذكر الحديث بلفظ: «كما حَبَسونا عن الصلاة الوُسطَى حتَّى غَرَبَت الشمس» يعني: العصر، وروى أحمد (٢٠١٢٩)، والتِّرمِذيّ (٢٩٨٣) من حديث سَمُرة

---

(١) لفظة «الصلاة» سقطت من (س).

(٢) بل هو عند ابن ماجه (٦٨٤)، وهو في الترمذي (٢٩٨٤) من طريق أبي حسان الأعرج عن علي، وليس من طريق زر بن حبيش.

رَفَعَه قال: «صلاة الوُسطَى صلاة العصر»، وروى ابن جَرِير (٢/ ٥٥٩) من حديث أبي هريرة رَفَعَه: «الصلاة الوُسطَى صلاة العصر»، ومن طريق كُهَيل بن حَرمَلة: سُئِلَ أبو هريرة عن الصلاة الوُسطَى فقال: اختَلَفنا فيها ونحنُ بفِناءِ بيت رسول الله ﷺ، وفينا أبو هاشم بن عُتبةَ فقال: أنا أعلم لكُم، فقامَ فاستأذَنَ على رسول الله ﷺ، فدخل ثمَّ خرج إلينا فقال: أخبَرَنا أنَّها صلاة العصر. ومن طريق عبد العزيز بن مروان: أنَّه أرسَلَ إلى رجل فقال: أيّ شيءٍ سمعتَ من رسول الله ﷺ في الصلاة الوُسطَى؟ فقال: أرسَلَني أبو بكر وعمر أسأله وأنا غلامٌ صغير، فقال: «هي العصر»، ومن حديث أبي مالك الأشعَريّ رَفَعَه: «الصلاة الوُسطَى صلاة العصر»، وروى التِّرمِذيّ (١٨١) وابن حِبّان (١٧٤٦) من حديث ابن مسعود مثله، وروى ابن جَرِير من طريق هشام بن عُرْوة عن أبيه قال: كان في مُصحَف عائشة: «حافظوا على الصَّلَوات والصلاة الوُسطَى وهي صلاة العصر»، وروى ابن المنذِر من طريق مِقسَم عن ابن عبَّاس قال: شَغَلَ الأحزابُ النبيَّ ﷺ يوم الخندق عن صلاة العصر حتَّى غَرَبَت الشمس فقال: «شَغَلونا عن الصلاة/ الوُسطَى». ١٩٦/٨

وأخرَج أحمد من حديث أمّ سَلَمةَ[١] وأبي أيوب[٢] وأبي سعيد[٣] وزيد بن ثابت (٢١٧٩٢) وأبي هريرة[٤] وابن عبَّاس (٢٧٤٥) من قولهم[٥]: إنَّها صلاة العصر، وقد اختَلَفَ السَّلَف في المراد بالصلاة الوُسطَى، وجَمَعَ الدِّمياطيّ في ذلك جُزءاً مشهوراً سَمّاه «كَشف الغطا عن

(١) حديث أم سلمة لم يخرجه أحمد، وإنما أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٢٠٤)، وابن أبي شيبة (٨٦٨٩)، والطبري في «التفسير» ٢/ ٥٥٥.

(٢) وكذلك حديث أبي أيوب، فقد أخرجه الطبري ٢/ ٥٥٧.

(٣) وحديث أبي سعيد الخدري أخرجه الطبري ٢/ ٥٥٥، والطحاوي ١/ ١٧٥.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢١٩٧) وسعيد بن منصور في التفسير من «السنن» (٣٩٥)، والطبري في «التفسير» ٢/ ٥٥٤ و٥٥٥، والبيهقي ١/ ٤٦٠.

(٥) وقد نسب هذا القول لهم البيهقي في «السنن الكبرى» ١/ ٤٦١ فقال: وهذا قول علي بن أبي طالب في أصح الروايتين عنه، وقول أُبي بن كعب، وأبي أيوب الأنصاري، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وإحدى الروايتين عن ابن عمر، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وعائشة رضي الله عنهم.

الصلاة الوُسطَى» فَبَلَغَ سبعة عشر[1] قولاً، أحدها الصُّبح أو الظُّهر أو العصر أو المغرِب أو جميع الصَّلَوات.

فالأوَّل: قول أبي أُمامةَ وأنس وجابر وأبي العاليَة وعُبيد بن عُمَير وعطاء وعِكْرمة ومجاهد وغيرهم، نَقَلَه ابن أبي حاتم عنهم (٢/ ٤٤٨)، وهو أحد قولَي ابن عمر وابن عبَّاس، ونَقَلَه مالك (١/ ١٣٩) والتِّرمِذيّ[2] عنهما، ونَقَلَه مالك بَلاغاً عن عليّ، والمعروف عنه خِلَافه، وروى ابن جَرِير (٢/ ٥٦٤) من طريق عَوف الأعرابيِّ عن أبي رَجَاء العُطارديِّ قال: صَلَّيت خَلف ابن عبَّاس الصُّبح، فقَنَتَ فيها ورَفَعَ يَدَيه ثمَّ قال: هذه الصلاة الوُسطَى التي أُمِرنا أن نَقوم فيها قانتينَ، وأخرجه أيضاً من وجه آخر عنه وعن ابن عمر، ومن طريق أبي العاليَة (٢/ ٥٦٥): صَلَّيت خَلف عبد الله بن قيس بالبَصرة في زمن عمر صلاة الغَداة، فقلت لهم: ما الصلاة الوُسطَى؟ قالوا: هي هذه الصلاة. وهو قول مالك والشافعيّ فيما نَصَّ عليه في «الأُمّ»، واحتَجّوا له بأنَّ فيها القُنوت، وقد قال الله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَـٰنِتِينَ﴾، وبأنَّها لا تُقصَر في السَّفَر، وبأنَّها بين صَلاتَي جَهرٍ وصَلاتَي سِرّ.

والثّاني: قول زيد بن ثابت، أخرجه أبو داود (٤١١) من حديثه قال: كان النبيّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهر بالهاجِرة، ولم تكن صلاة أشدّ على أصحاب رسول الله ﷺ منها، فنزلت: ﴿حَـٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ الآية، وجاء عن أبي سعيد وعائشة القول بأنَّها الظُّهر، أخرجه ابن المنذِر وغيره[3]، وروى مالك في «الموطَّأ» (١/ ١٣٩) عن زيد بن ثابت الجزم بأنَّها الظُّهر، وبه قال أبو حنيفة في رواية، وروى الطَّيالسيُّ (٦٦٢) من طريق زُهْرة بن مَعبَد قال: كنَّا عند زيد بن ثابت فأرسَلوا إلى أُسامة فسألوه عن الصلاة الوُسطَى فقال: هي الظُّهر، ورواه أحمد (٢١٧٩٢) من وجه آخر وزاد: كان النبيّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهر بالهَجير فلا يكون

---

(١) في (س): تسعة عشر، والمثبت من الأصلين، وقد ذكر شمس الدين الرعيني في «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» ١/ ٤٠١ أنها في كتاب الدمياطي سبعة عشر قولاً. قلنا: وقد عدَّ الحافظ هنا عشرين قولاً.

(٢) بإثر الحديث (١٨٢).

(٣) أخرج أثر عائشة هذا عبد الرزاق في «المصنف» (٢٢٠٠).

وراءَه إلّا الصَّفّ أو الصَّفّان، والناس في قائلَتهم وفي تِجارَتهم، فنزلت.

والثّالث: قول عليّ بن أبي طالب، فقد روى التِّرمِذيّ[1] والنَّسائيُّ من طريق زِرّ بن حُبَيشٍ قال: قلنا لعَبيدة: سَلْ علياً عن الصلاة الوُسطَى، فسأَلَه فقال: كنَّا نُرَى أنَّها الصُّبح، حتَّى سمعتُ رسول الله ﷺ يقول يوم الأحزاب: «شَغَلونا عن الصلاة الوُسطَى صلاة العصر» انتهى، وهذه الرِّواية تَدفَع دَعوَى مَن زَعَمَ أنَّ قوله: صلاة العصر مُدرَج من تفسير بعض الرُّواة، وهي نَصٌّ في أنَّ كَوْنها العصر من كلام النبيّ ﷺ، وأنَّ شُبهة مَن قال: إنَّها الصُّبح قويَّة، لكن كَوْنها العصر هو المعتمَد، وبه قال ابن مسعود وأبو هريرة، وهو الصَّحيح من مذهب أبي حنيفة وقول أحمد، والذي صارَ إليه مُعظَم الشافعيَّة لصِحّة الحديث فيه، قال التِّرمذيّ: هو قول أكثر علماء الصَّحابة. وقال الماوَرْديُّ: هو قول جُمهور التابعينَ. قال ابنُ عبد البَرّ: هو قول أكثر أهل الأثر، وبه قال من المالكيَّة ابنُ حبيب وابنُ العربيّ وابنُ عَطيَّة، ويُؤيِّده أيضاً ما روى مسلم (٦٣٠) عن البراء بن عازِب قال: نزلَ: حافظوا على الصَّلَوات وصلاة العصر، فقرأناها ما شاءَ الله، ثمَّ نُسِخَت فنزلت: حافظوا على الصَّلَوات والصلاة الوُسطَى، فقال رجل: فهي إذَن صلاة العصر، فقال: أخبَرتُك كيفَ نزلت.

والرّابع: نَقَلَه ابن أبي حاتم (٢/ ٤٤٨) بإسنادٍ حسن عن ابن عبَّاس قال: صلاة الوُسطَى هي المغرِب. وبه قال قَبيصة بن ذُؤَيب، أخرجه ابن جَرير (٢/ ٥٦٤)، وحُجَّتهم أنَّها مُعتَدِلة في عَدَد الرَّكَعات، وأنَّها لا تُقصَر في الأسفار، وأنَّ العَمَل مضى على المبادَرة إليها والتَّعجيل لها في أوَّل ما تَغرُب الشمس، ولأنَّ قبلها صَلَاتا سِرّ وبعدها صَلاتا جَهْر.

والخامس: وهو آخر ما جَمَعه[2] ابنُ أبي حاتم أخرجه أيضاً بإسنادٍ حسن عن نافع قال: سُئِلَ ابن عمر فقال: هي كلّهنَّ، فحافظوا عليهنَّ. وبه قال معاذ بن جبل، واحتَجَّ له بأنَّ قوله: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ يَتَناوَل الفرائض/ والنَّوافل، فعُطِفَ عليه الوُسطَى وأُريد ١٩٧/٨

(١) سلف التعليق عليه قريباً، وأنه ليس في الترمذي من هذا الطريق.

(٢) تحرفت في (س) إلى: صححه.

بها كلُّ الفرائض تأكيداً لها، واختارَ هذا القول ابن عبد البَرّ.

وأمَّا بَقيَّـة الأقوال: **فالسادس**: أنَّها الجمعة، ذكره ابن حبيب من المالكيَّة، واحتَجَّ بما اختَصَّت به من الاجتِماع والخُطبة، وصَحَّحَه القاضي حُسَين في صلاة الخوف من تعليقه، ورَجَّحَه أبو شامة[1].

السابع: الظُّهر في الأيام والجمعة يوم الجمعة.

الثّامن: العِشاء، نَقَلَه ابن التِّين والقُرطُبيّ، واحتَجَّ له بأنَّها بين صَلاتَينِ لا تُقصَران، ولأنَّها تقع عند النَّوم، فلذلك أُمِرَ بالمحافَظة عليها، واختارَه الواحديّ.

التاسع: الصُّبح والعِشاء[2]، للحديثِ الصَّحيح في أنَّهما أثقَل الصلاة على المنافقينَ، وبه قال الأبهَريُّ من المالكيَّة.

العاشر: الصُّبح والعصر لقوّة الأدلّة في أنَّ كلًّا منهما قيل إنَّه الوُسطَى، فظاهر القرآن الصُّبح، ونَصُّ السُّنّة العصر.

الحاديَ عشر: صلاة الجماعة.

الثّانيَ عشر: الوِتر، وصَنَّفَ فيه عَلَم الدّين السَّخاويّ جُزءاً، ورَجَّحَه القاضي تَقيّ الدّين الأخنائيُّ واحتَجَّ له في جُزء رأيته بخَطِّه.

الثّالث عشر: صلاة الخوف.

الرّابعَ عشر: صلاة عيد الأضحَى.

الخامس عشر: صلاة عيد الفِطْر.

السادسَ عشر: صلاة الضُّحَى.

---

(١) تحرفت في الأصلين إلى: أبو أسامة، والمثبت من (س)، وهو الصواب، وأبو شامة اسمه: عبد الرحمن ابن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، شهاب الدين المقدسي الدمشقي، كان أحد الأئمة، وبرع في فنون العلم، وقيل: بلغ رتبة الاجتهاد، وهو صاحب كتاب «الروضتين»، وله اختيارات فقهية، نقل بعضها الحافظ ابن حجر في «الفتح». وانظر: «طبقات الشافعية» للسبكي ٨/ ١٦٥.

(٢) في الأصلين: أو العشاء، والمثبت من (س)، وهو الصواب.

السابعَ عشر: واحدة من الخمس غير مُعيَّنة، قاله الرَّبيع بن خُثَيم، وسعيد بن جُبَير، وشُرَيحٌ القاضي، وهو اختيار إمام الحَرَمَين[1] من الشافعيَّة، ذكره في «النِّهاية» قال: كما أُخفيَت ليلة القَدْر.

الثّامن عشر: أنَّها الصُّبح أو العصر على التَّرديد، وهو غير القول المتقدِّم الجازِم بأنَّ كلًّا منهما يقال له: الصلاة الوُسطَى.

التاسعَ عشر: التوقُّف، فقد روى ابن جَرِير بإسنادٍ صحيح عن سعيد بن المسيّب قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ مُختَلِفينَ في الصلاة الوُسطَى هكذا، وشَبَّكَ بين أصابعه.

العِشرونَ: صلاة اللَّيل، وَجَدتُه عندي وذَهَلْتُ الآن عن مَعرِفة قائله.

وأقوَى شُبهة لمن زَعَمَ أنَّها غير العصر معَ صِحّة الحديث: حديثُ البراء الذي ذكرته عند مسلم، فإنَّه يُشعِر بأنَّها أُبهمَت بعدَما عُيِّنَت، كذا قاله القُرطُبيّ، قال: وصارَ إلى أنَّها أُبهمَت جماعةٌ من العلماء المتأخِّرينَ، قال: وهو الصَّحيح لتَعارُضِ الأدلّة وعُسر التَّرجيح.

وفي دَعوَى أنَّها أُبهمَت ثمَّ عُيِّنَت من حديث البراء نظرٌ، بل فيه أنَّها عُيِّنت ثمَّ وُصِفَت، ولهذا قال الرجل: فهي إذاً العصر، ولم يُنكِر عليه البراء، نعم جواب البراء يُشعِر بالتوَقُّفِ لمَا تطرَّقَه[2] من الاحتمال، وهذا لا يَدفَع التَّصريح بها في حديث عليّ.

ومن حُجَّتهم أيضاً ما روى مسلم (٦٢٩) وأحمد (٢٤٤٤٨) من طريق أبي يونس عن عائشة أنَّها أمَرَته أن يَكتُب لها مُصحَفاً، فلمَّا بَلَغَت: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ قال: فأملَتْ عليَّ: «وصلاة العصر» قالت: سمعتُها من رسول الله ﷺ. وروى مالك عن عَمْرو بن رافع قال: كنت أكتُب مُصحَفاً لحفصةَ فقالت: إذا بَلَغتَ هذه الآية فآذِنّي، فأمْلَت عليَّ: «حافظوا على الصَّلَوات والصلاة الوُسطَى وصلاة العصر»، وأخرجه ابن جَرِير (٢/ ٥٦٣) من وجه آخر حسن عن عَمْرو بن رافع. وروى ابنُ المنذِر من طريق

---

(١) هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجُوَيني، شيخ الشافعية، صاحب التصانيف، توفي سنة (٤٧٨هـ).

(٢) تحرفت في (س) إلى: نظر فيه.

عُبيد الله بن رافع: أَمَرَتني أمّ سَلَمَةَ أن أكتُب لها مُصحَفاً، فذكر مِثل حديث عَمْرو بن رافع سواء، ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر: أنَّ حفصة أمَرَت إنساناً[1] أن يَكتُب لها مُصحَفاً نحوه، ومن طريق نافع: أنَّ حفصة أمَرَت مَولًى لها أن يَكتُب لها مُصحَفاً، فذكر مثله وزاد: كما سمعت رسول الله ﷺ يقولها، قال نافع: «فقرأت ذلك المصحَف فوجدت فيه الواو»، فتَمَسّك قومٌ بأنَّ العَطْف يقتضي المغايرة، فتكون صلاة العصر غير الوُسطَى، وأُجيبَ بأنَّ حديث عليّ ومَن وافقَه أصحّ إسناداً وأصرَح، وبأنَّ حديث عائشة قد عورِضَ برواية عُرْوة[2] أنَّه كان في مُصحَفها: «وهيَ العصر».

فيحتمل أن تكون الواو زائدة، ويُؤيِّده ما رواه أبو عُبيد[3] بإسنادٍ صحيح عن أُبيٍّ بن كعب أنَّه كان يقرؤُها: «حافظوا على الصَّلَوات والصلاة الوُسطَى صلاة العصر» بغير واو، أو هي عاطِفة لكن عَطف صفةٍ لا عَطف ذات، وبأنَّ قوله: والصلاة الوُسطَى والعصر لم يقرأ بها أحد، ولعلَّ أصل ذلك ما في حديث البراء أنَّها نزلت أوَّلاً: والعصر، ثمَّ نزلت ثانياً بَدَلها: والصلاة الوُسطَى، فجَمَعَ الراوي بينهما، ومع وُجود/ الاحتمال لا يَنهَض الاستدلال، فكيفَ يكون مُقدَّماً على النَّصّ الصَّريح بأنَّها صلاة العصر. ١٩٨/٨

قال شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدِّين العَلائيّ: حاصل أدلّة مَن قال إنَّها غير العصر يَرجِع إلى ثلاثة أنواع: أحدها: تَنصيص بعض الصَّحابة، وهو مُعارَضٌ بمِثلِه ممَّن قال منهم إنَّها العصر، ويَتَرجَّح قول العصر بالنَّصّ الصَّريح المرفوع، وإذا اختَلَفَ الصَّحابة لم يكن قولُ بعضهم حُجّةً على غيره، فتَبقَى حُجّة المرفوع قائمة. ثانيها: مُعارَضةُ المرفوع بوُرودِ التَّأكيد على فِعْل غيرها كالحثِّ على المواظَبة على الصُّبح والعِشاء وقد تقدَّم في كتاب الصلاة (٥٦٦ و٥٧٣)، وهو مُعارَضٌ بما هو أقوَى منه وهو الوعيد الشَّديد الوارد في تَرك صلاة العصر، وقد تقدَّم أيضاً (٥٧٣). ثالثها: ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة

---

(١) تحرفت في (ع) إلى: أنساً، والمثبت من (س) وهو الصواب.

(٢) وهي عند الطبري في «التفسير» ٢/ ٥٥٥.

(٣) في «فضائل القرآن» ص٢٩٣.

«حافظوا على الصَّلَوات والصلاة الوُسطَى وصلاة العصر»، فإنَّ العَطْف يقتضي المغايرة، وهذا يَرِد عليه إثباتُ القرآن بخَبَرِ الآحاد وهو مُمتَنِع، وكَوْنه يَتنزَّلُ مَنزِلَة خَبَر الواحد مُختَلَف فيه، سَلَّمنا، لكن لا يَصلُح مُعارضاً للمنصوصِ صريحاً، وأيضاً فليس العَطْف صريحاً في اقتِضاء المغايرة لوُرودِه في نَسَق الصِّفات كقوله تعالى: ﴿ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد:٣] انتهى مُلخَّصاً.

وقد تقدَّم شرح أحوال يوم الخندق في المغازي (٤٠٩٧-٤١١٦) وما يَتَعلَّق بقَضاءِ الفائتة في المواقيت من كتاب الصلاة (٥٩٥-٥٩٨).

قوله: **«مَلَأَ الله قُبورهم وبُيوتهم ـ أو أجْوافَهم ـ ناراً، شَكَّ يحيى»** هو القَطّانُ راوي الحديث، وأشعَرَ هذا بأنَّه ساقَ المتن على لفظه، وأمَّا لفظ يزيد بن هارون فأخرجه أحمد (١٢٢١) عنه بلفظ: «مَلَأَ الله بُيوتهم وقُبورهم ناراً»، ولم يَشُكّ، وهو لفظ رَوْح بن عُبادة كما مضى في المغازي (٤١١١)، وعيسى بن يونس كما مضى في الجهاد (٢٩٣١)، ولمسلمٍ (٦٢٧/ ٢٠٢) مثله عن أبي أُسامة عن هشام، وكذا له (٦٢٧/ ٢٠٣) من رواية أبي حسَّان الأعرَج عن عَبيدة بن عَمْرو، ومن طريق شُتَير بن شَكَلٍ عن عليٍّ مثله (٦٢٧/ ٢٠٥)، وله (٦٢٧/ ٢٠٤) من رواية يحيى بن الجزّار عن عليٍّ: «قُبورهم وبُيوتهم ـ أو قال: ـ قُبورهم وبُطونهم»، ومن حديث ابن مسعود (٦٢٨): «مَلَأَ الله أجوافهم وقُبورَهم[1] ناراً، أو حَشَا الله أجوافهم وقُبورهم ناراً»، ولابنِ حِبّان من حديث حُذَيفة: «مَلَأَ الله بُيوتهم وقُبورهم ناراً أو قلوبهم[2]»، وهذه الرِّوايات التي وَقَعَ فيها الشكّ مَرجوحةٌ بالنِّسبة إلى التي لا شَكّ فيها.

وفي هذا الحديث جواز الدُّعاء على المشركينَ بمِثلِ ذلك.

قال ابن دَقيق العيد: تَرَدُّد الراوي في قوله: «مَلَأ» أو «حَشا» يُشعِر بأنَّ شرط الرِّواية بالمعنى أن يَتَّفِق[3] المعنى في اللَّفظَينِ، ومَلَأ ليس مُرادِفاً لحَشَا، فإنَّ حَشَا يقتضي التَّراكُم

---

(١) في (س): «أو قبورهم» على الشك، وهو خطأ، والمثبت من الأصلين، وكذا هو في «صحيح مسلم».

(٢) قوله: «أو قلوبهم» ليست في مطبوع «ابن حبان» (٢٨٩١)، وهي ثابتة في «موارد الظمآن» (٢٧٠) للهيثمي.

(٣) كذا في (أ) و(س)، وفي (ع): يستوي.

وكَثْرة أجزاء المحشوِّ بخِلَاف مَلأ، فلا يكون في ذلك مُتَمَسَّك لمن مَنَعَ الرِّواية بالمعنى.

وقد استُشكِلَ هذا الحديث بأنَّه تَضَمَّنَ دعاءً صَدَرَ من النبيِّ ﷺ على مَن يَستَحِقّه وهو مَن ماتَ منهم مُشرِكاً، ولم يقع أحد الشِّقَّينِ ظاهراً[1] وهو البُيوت، أمَّا القُبور فوَقَعَ في حَقّ مَن ماتَ منهم مُشرِكاً لا مَحالة. ويُجاب بأن تُحمل البيوت[2] على سُكّانها، وبه يَتَبَيَّن رُجْحان الرِّواية بلفظ: قلوبهم وأجوافهم[3].

٤٢- بابٌ

﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة:٢٣٨] أي: مُطِيعِين

٤٥٣٤- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن إسماعيلَ بن أبي خالدٍ، عن الحارثِ بنِ شُبَيلٍ، عن أبي عَمرٍو الشَّيبانيِّ، عن زيدِ بنِ أرقَمَ قال: كنَّا نَتكلَّمُ في الصلاةِ يُكلِّمُ أحدُنا أخاه في حاجَتِه، حتَّى نزلت هذه الآيةُ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ فأُمِرْنا بالسُّكوتِ.

قوله: «باب ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾، أي: مُطيعينَ» هو تفسير ابن مسعود، أخرجه ابن أبي حاتم بإسنادٍ صحيح، ونَقَلَه أيضاً عن ابن عبَّاس وجماعة من التابعينَ. وذُكر من وجه آخر عن ابن عبَّاس قال: قانتينَ، أي: مُصَلِّينَ. وعن/ مجاهد قال: من القُنوت الرُّكوع والخُشوع وطول القيام وغَضُّ البَصَر وخَفْض الجَنَاح والرَّهبة لله. وأصحّ من ذلك[4] ما دَلَّ عليه حديث الباب ـ وهو حديث زيد بن أرقَم ـ في أنَّ المراد بالقُنوتِ في الآية: السُّكوت، وقد تقدَّم شرحه في أبواب العَمَل في الصلاة من أواخر كتاب الصلاة (١٢٠٠)، والمراد به السُّكوت عن كلام الناس لا مُطلَق الصَّمت، لأنَّ الصلاة لا صَمت فيها بل جميعها قرآن وذِكْر، والله أعلم. ١٩٩/٨

(١) قوله: «ظاهراً» سقط من (س).

(٢) لفظة «البيوت» سقطت من (س).

(٣) في (س): أو أصوافهم، والمثبت من الأصلين.

(٤) قوله: «من ذلك» سقط من (أ) و(س).

٤٣- باب قولِه:

﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ الآية [البقرة:٢٣٩]

وقال ابنُ جُبَيرٍ: ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ [٢٥٥]: عِلْمُه.

يقال: ﴿بَسْطَةً﴾ [٢٤٧]: زيادةً وفَضْلاً.

﴿أَفْرِغْ﴾ [٢٥٠]: أَنْزِلْ.

﴿وَلَا يَئُودُهُۥ﴾ [٢٥٥]: لا يُثْقِلُه. آدَني: أَثْقَلَني، والآدُ والأيدُ: القوّةُ.

السِّنةُ: النُّعاسُ.

﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [٢٥٩]: لم يتغيَّرْ.

﴿فَبُهِتَ﴾ [٢٥٨]: ذهبَت حُجَّتُه.

﴿خَاوِيَةٌ﴾ [٢٥٩]: لا أَنِيسَ فيها.

عُروشُها: أبنِيَتُها.

«نُنْشِرُها» [٢٥٩]: نُخْرِجُها.

﴿إِعْصَارٌ﴾ [٢٦٦]: رِيحٌ عاصفٌ، تَهُبُّ منَ الأرضِ إلى السماءِ، كعَمودٍ فيه نارٌ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿صَلْدًا﴾ [٢٦٤]: ليس عليه شيءٌ.

وقال عِكْرمةُ: ﴿وَابِلٌ﴾ [٢٦٥]: مَطَرٌ شديدٌ، الطَّلُّ: النَّدَى، وهذا مَثَلُ عَمَلِ المؤمنِ.

﴿يَتَسَنَّهْ﴾: يتغيَّرْ.

٤٥٣٥- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ، حدَّثنا مالكٌ، عن نافعٍ: أنَّ عبد الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما كان إذا سُئِلَ عن صلاةِ الخوفِ، قال: يَتقدَّمُ الإمامُ وطائفةٌ منَ الناسِ، فيُصَلِّي بهمُ الإمامُ رَكْعةً، وتكونُ طائفةٌ منهم بينَهم وبينَ العدوِّ لم يُصَلّوا، فإذا صَلّوا الَّذِينَ معه رَكْعةً استأخَروا مكان الَّذِينَ لم يُصَلّوا، ولا يُسلِّمونَ، ويَتقدَّمُ الَّذِينَ لم يُصَلّوا فيُصَلّونَ معه رَكْعةً، ثمَّ يَنْصَرِفُ الإمامُ، وقد صَلَّى رَكْعَتَينِ، فيقومُ كلُّ واحدٍ منَ الطّائفتَينِ فيُصَلّونَ لأنفُسِهم رَكْعةً بعدَ أن

يَنْصَرِفَ الإمامُ، فيكونُ كلُّ واحدٍ منَ الطّائفتَيْنِ قد صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَإن كان خَوْفٌ هو أَشَدَّ من ذلك صَلَّوْا رجالاً قِياماً على أقدامِهم، أو رُكْباناً مُسْتَقبِلي القِبْلةِ، أو غيرَ مُسْتَقبِليها.

قال مالكٌ: قال نافعٌ: لا أُرَى عبد الله بنَ عمرَ ذكر ذلك، إلا عن رسولِ الله ﷺ.

قوله: «**باب قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ الآية**» ذكر فيه حديث ابن عمر في صلاة الخوف، وقد تقدَّم البحث فيه في أبواب صلاة الخوف (٩٤٢)، مبسوطاً.

قوله: «**وقال ابن جُبَير: كُرْسيُّه: عِلْمه**» وَصَلَه سفيان الثَّوريّ في «تفسيره» (١٢٥) في رواية أبي حُذَيفة عنه بإسنادٍ صحيح، وأخرجه عبد بن حُميدٍ وابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٠) من وجه آخر عن سعيد بن جُبَير، فزاد فيه: «عن ابن عبَّاس»، وأخرجه العُقَيليُّ من وجه آخر عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس عن النبيّ ﷺ، وهو عند الطبرانيِّ في «كتاب السُّنّة» من هذا الوجه مرفوعاً، وكذا رُوِّيناه في «فوائد أبي الحسن عليّ بن عمر الحَرْبيّ[1]» مرفوعاً، والموقوف أشبَهَ، وقال العُقَيليُّ: إنَّ رفعه خطأ، ثمَّ هذا التَّفسير غريب، وقد روى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عبَّاس أنَّ الكُرسيّ مَوضعُ القَدَمَينِ. وروى ابن المنذِر بإسنادٍ صحيح عن أبي موسى مثله، وأخرَجا عن السُّدّيِّ: أنَّ الكُرسيّ بين يَدَي العَرش، وليس ذلك مُغايِراً لمَا قبله، والله أعلم.

قوله: «**يقال: بَسْطةً، زيادةً وفَضْلاً**» هكذا ثَبَتَ لغير أبي ذرٍّ، وهو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ أي: زيادة وفضلاً وكَثْرة، وجاء عن ابن عبَّاس نحوه، وذكره ابن أبي حاتم (٢/ ٤٦٦) من طريق السُّدّيِّ عن أبي مالك عن/ ابن عبَّاس ٨/ ٢٠٠ قال في قوله: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً﴾[2] يقول: فضيلة.

---

(١) تحرف في (ع) إلى: الجبرتي، والمثبت من (أ) و(س)، وهو علي بن عمر بن محمد بن الحسن الحربي أبو الحسن المعروف بابن القزويني، توفي سنة (٤٤٢هـ)، قال الخطيب البغدادي: كتبنا عنه، وكان أحد الزهاد المذكورين، من عباد الله الصالحين، يقرئ القرآن، ويروي الحديث، ولا يخرج من بيته إلا للصلاة، وكان وافر العقل صحيح الرأي. انظر: «تاريخ بغداد» ١٢/ ٤٣.

(٢) وقع بدل هذه الآية في (أ) و(س) آية ﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]، وما أثبتناه من (ع)، يعني آية البقرة (٢٤٧) ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾، وهو كذلك في «تفسير ابن أبي حاتم».

قوله: «**أفرِغ: أنْزِل**» ثَبَتَ هذا أيضاً لغير أبي ذرٍّ، وهو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [البقرة:٢٥٠] أي: أنزِل علينا.

قوله: «**ولا يَؤُودُه: لا يُثْقِله**» هو تفسير ابن عبَّاس، أخرجه ابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٢) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، وذُكِرَ مثله عن جماعة من التابعينَ، ولِسُقوطِ ما قبله من رواية أبي ذرٍّ صارَ كأنَّه من كلام سعيد بن جُبَير لعَطفِه على تفسير الكُرسيّ، ولم أرَه منقولاً عنه.

قوله: «**آدَني: أثْقَلَني، والآدُ والأيدُ: القوّة**» هو كلام أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾، أي: لا يُثقِله، تقول: آدَني هذا الأمر: أثقَلَني، وتقول: ما آدَكَ فهو لي آيِد، أي: ما أثقَلك فهو لي مُثقِل، وقال في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ﴾ [ص:١٧] أي: ذا القوّة.

قوله: «**السِّنة: النُّعاس**» أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

قوله: «**لم يَتَسَنَّه: لم يتغيَّر**» أخرجه ابن أبي حاتم (٢/ ٥٠٤) من وجهَينِ عن ابن عبَّاس، وعن السُّدّيِّ مثله قال: لم يَحمُض التّين والعِنَب ولم يَختَمِر العَصير بل هما حُلوان كما هما، وعلى هذا فالهاء فيه أصليَّة، وقيل: هي هاء السَّكت، وقيل: أصله يَتَسَنَّن، مأخوذ من الحَمأ المسنون، أي: المُنْتِن[1]، وفي قراءة يعقوب: «لم يَتَسَنَّ» بتشديد النُّون بلا هاء، أي: لم تَمضِ عليه السُّنونَ الماضية كأنَّه ابنُ ليلةٍ.

قوله: «**فبُهِتَ: ذهبَت حُجَّته**» هو كلام أبي عُبيدة، قاله في قوله: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ﴾ قال: انقَطَعَ وذهبَت حُجَّته.

قوله: «**خاوية: لا أنيسَ فيها**» ذكره ابن أبي حاتم بنحوِه من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتادة في قوله: ﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ قال: ليس فيها أحد.

قوله: «**عُروشها: أبنِيَتها**» ثَبَتَ هذا والذي بعده لغير أبي ذرٍّ، وقد ذكره ابن أبي حاتم من طريق الضَّحّاك والسُّدّيِّ بمعناه.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: المستن، والمثبت من الأصلين.

قوله: «نُنْشِرُها[1]: نُخْرِجها» أخرجه ابن أبي حاتم من طريق السُّدّيِّ بمعناه في قوله: «كيف نُنْشِرُها» يقول: نُخرِجها، قال: فبَعَثَ الله ريحاً فحَمَلَت عِظامَه من كلّ مكان ذهب به الطَّير والسِّباع فاجتَمَعَت، فرُكِّبَ بعضها في بعض وهو يَنظُر، فصارَ عَظماً كلّه لا لحم له ولا دَم.

تنبيه: أخرج ابن أبي حاتم من حديث عليّ أنَّ هذه القِصّة وَقَعَت لعُزَير، وهو قول عِكْرمة وقَتَادة والسُّدّيِّ والضَّحّاك وغيرهم، وذكر بعضهم قِصّةً في ذلك، وأنَّ القرية بيتُ المَقْدس، وأنَّ ذلك لمَّا خَرَّبَه بُخْتُ نَصَّرَ. وقال وَهْب بن مُنبِّه ومَن تَبعَه: هي إرمياء، وساقَ ابن إسحاق قِصّةً في «المبتَدَأ».

تَكْمِلة: استَدَلَّ بهذه الآية بعض أئمَّة الأُصول على مشروعيَّة القياس؛ بأنَّها تَضَمَّنَت قياس إحياء هذه القرية وأهلها وعِمارَتها بمَا فيها من الرِّزق بعد خَرابها، على إحياء هذا المارِّ وإحياء حِمارِه بعدَ موتهما بما كان معَ المارّ من الرِّزق.

قوله: «إعْصار: ريح عاصف تَهبُّ من الأرض إلى السماء كَعَمودٍ فيه نار» ثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ عن الحَمُّويِّ وحده، وهو كلام أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة:٢٦٦] قال: الإعصار: ريح عاصف ... إلى آخره، وروى ابن أبي حاتم (٢/ ٥٢٤) عن ابن عبَّاس قال: الإعصار: ريح فيها سُموم شديدة.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: صَلْداً: ليس عليه شيء» سَقَطَ من هنا إلى آخر الباب من رواية أبي ذرٍّ، وتفسير قوله: ﴿صَلْدًا﴾ وصَلَه ابن جَرِير (٣/ ٦٧) من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه، وروى ابن أبي حاتم (٢/ ٥١٨) من وجهٍ آخر عن ابن عبَّاس قال: فتَرَكَه يابساً لا يُنبت شيئاً.

قوله: «وقال عِكْرمة: وابل: مَطَر شديد، الطَّلّ: النَّدَى، وهذا مَثَل عَمَل المؤمن» وَصَلَه عبد ابن حُميدٍ عن رَوْح بن عُبَادة عن عثمان بن غياث: سمعت عِكْرمة بهذا، وسيأتي حديث ابن

---

(١) بضم النون الأولى وبالراء، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو من السبعة، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي «نُنْشِزُها» بالزاي، وقد روى أبان عن عاصم «نَنْشُرُها» بفتح النون الأولى وضم الشين والراء. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص١٨٩.

عبَّاس معَ عمر في ذلك[١] قريباً (٤٥٣٨).

قوله: «يَتَسَنَّه: يتغيَّر» تقدَّم تفسيره عن ابن عبَّاس، وأمَّا عن عِكْرِمة فذكره ابن أبي حاتم من روايته.

٢٠١/٨

٤٤- بابٌ

﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٤٠]

٤٥٣٦- حدَّثني عبدُ الله بنُ أبي الأسوَدِ، حدَّثنا حُميدُ بنُ الأسوَدِ ويَزيدُ بنُ زُرَيعٍ، قالا: حدَّثنا حبيبُ بنُ الشَّهيدِ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ قال: قال ابنُ الزُّبَيرِ: قلتُ لِعثمانَ: هذه الآيةُ التي في البقرةِ ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ إلى قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ قد نَسَخَتْها الأُخرَى، فلِمَ تَكْتُبُها؟ قال: تَدَعُها يا ابنَ أخي، لا أُغَيِّرُ شيئاً مِنْه من مكانه.

قال حُميدٌ: أو نحوَ هذا.

قوله: «باب ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾» ذكر فيه حديث ابن الزُّبَير معَ عثمان، وقد تقدَّم قبل بابينِ[٢] (٤٥٣٠)، وسَقَطَت التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ فصارَ من الباب الذي قبله عندهم.

٤٥- بابٌ

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]

﴿فَصُرْهُنَّ﴾: قَطِّعهُنَّ.

٤٥٣٧- حدَّثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا ابنُ وَهْب، أخبرني يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي سَلَمةَ وسعيدٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «نحنُ أحقُّ بالشكِّ من إبراهيمَ إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾».

قوله: «باب ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، ﴿فَصُرْهُنَّ﴾: قَطِّعْهُنَّ» ثبَتَ

---

(١) يعني في قول ابن عباس: ضُرِبتْ مثلاً لِعَملٍ.

(٢) بل قبل أربعة أبواب.

هذا لأبي ذرٍّ وحده، وقد أخرجه ابنُ أبي حاتم (٢/ ٥١١) من وجهَين عن ابن عبَّاس، ومن طرق عن جماعة من التابعينَ، ومن وجهٍ آخر عن ابن عبَّاس قال: صُرهُنَّ، أي: أَوْثِقْهُنَّ ثمَّ اذبَحهُنَّ.

وقد اختَلَفَ نَقَلةُ القراءات في ضبط هذه اللَّفظة عن ابن عبَّاس، فقيلَ بكسرِ أوَّله كقراءة حمزة، وقيل بضمِّه كقراءة الجمهور[1]، وقيل بتشديد الرّاء معَ ضَمّ أوَّله وكسره، من صَرَّه يَصُرُّه: إذا جمعه[2]، ونَقَلَ أبو البَقَاء تثليث الرّاء في هذه القراءة، وهي شاذّة، قال عِياض: تفسير صُرْهُنَّ بقَطِّعهُنَّ غريبٌ، والمعروف أنَّ معناها أمِلهُنَّ، يقال: صارَه يَصِيرُه ويَصُورُه: إذا أمالَه، قال ابن التِّين: صُرهُنَّ بضمِّ الصّاد معناها: ضُمَّهُنَّ، وبكسرها: قَطِّعهُنَّ. قلت: ونَقَلَ أبو عليٍّ الفارسيّ أنَّهما بمعنًى واحد، وعن الفَرّاء: الضَّمّ مُشتَرَك، والكسر: القطع فقط، وعنه أيضاً: هي مقلوبة، من قوله: صَرّاه عن كذا، أي: قَطَّعَه، يقال: صُرْتُ الشَّيء فانصارَ، أي: انقَطَعَ، وهذا يَدفَع قول مَن قال: يَتَعيَّن حمْلُ تفسير ابن عبَّاس بالقطع على قراءة كسر الصّاد، وذكر صاحب «المُغْرب» أنَّ هذه اللَّفظة بالسُّريانيَّة، وقيل بالنَّبَطيَّة، لكن المنقول أوَّلاً يدلّ على أنَّها بالعربيَّة، والعلم عند الله تعالى.

ثم ذكر حديث أبي هريرة: «نحنُ أحقّ بالشكِّ من إبراهيم» وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في أحاديث الأنبياء (٣٣٧٢).

٤٦- باب قولِه: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٦]

٤٥٣٨- حدَّثنا إبراهيمُ، أخبرنا هشامٌ، عن ابنِ جُرَيج، سمعتُ عبد الله بنَ أبي مُلَيكةَ، يُحدِّثُ عن ابنِ عبَّاسٍ.

قال: وسمعتُ أخاه أبا بكرِ بنَ أبي مُلَيكةَ يُحدِّثُ، عن عُبيدِ بنِ عُمَيرٍ، قال: قال عمرُ ﷺ يوماً/ لأصحاب النبيِّ ﷺ، فيمَ تُرَوْنَ هذه الآيةَ نزلت ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ ﴾؟ ٢٠٢/٨

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص١٩٠.

(٢) ذكر ذلك عنه الزمخشري في «الكشاف» ١/ ٣١٠، والسمين الحلبي في «الدر المصون» ٢/ ٥٧٦.

قالوا: الله أعلم، فغَضِبَ عمرُ فقال: قولوا: نَعْلَمُ أو لا نَعْلَمُ، فقال ابنُ عبَّاسٍ: في نفسي منها شيءٌ يا أَمِيرَ المؤمنينَ، قال عمرُ: يا ابنَ أخي، قُلْ ولا تَحقِرْ نفسَكَ، قال ابنُ عبَّاسٍ: ضُرِبَت مثلاً لِعَمَلٍ، قال عمرُ: أيُّ عَمَلٍ؟ قال ابنُ عبَّاسٍ: لِعَمَلٍ، قال عمرُ: لِرجلٍ غنيٍّ يَعمَلُ بطاعةِ الله عزَّ وجلَّ، ثمَّ بَعَثَ الله له الشَّيطانَ فعَمِلَ بالمعاصي، حتَّى أغرَقَ أعمالَه.

قوله: «باب قوله: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾» كذا لجميعِهم.

قوله: «حدَّثنا إبراهيم» هو ابن موسى، وهشام: هو ابن يوسف.

قوله: «وسمعت أخاه» هو مَقُول ابن جُرَيج، وأبو بكر بن أبي مُلَيكةَ لا يُعرَف اسمه، وعُبيد بن عُمَير وُلِدَ في عَهْد النبيّ ﷺ، وسماعه من عمر صحيح، وقد بيَّن الإسماعيليّ والطَّبَريُّ (٣/ ٧٥-٧٦) من طريق ابن المبارَك عن ابن جُرَيج أنَّ سياق الحديث له، فإنَّه ساقَه على لفظه، ثمَّ عقَّبَه برواية ابن جُرَيج عن ابن أبي مُلَيكةَ عن ابن عبَّاس به.

قوله: «فيمَ» بكسرِ الفاء وسكون التَّحتانيَّة، أي: في أي شيء؟ و«تُرَونَ» بضمِّ أوَّله.

قوله: «حتَّى أغرَقَ أعماله» بالغَينِ المعجَمة، أي: أعماله الصالحة.

وأخرج ابنُ المنذِر هذا الحديث من وجه آخر عن ابن أبي مُلَيكةَ، وعنده بعد قوله: أيُّ عَمَل؟: «قال ابن عبَّاس: شيءٌ أُلقي في رُوعي، فقال: صَدَقْتَ يا ابن أخي»، ولابنِ جَرِير من وجه آخر عن ابن أبي مُلَيكةَ: عَنَى بها العَمَل، ابنُ آدم أفقَر ما يكون إلى جَنَّته إذا كَبرَ سِنّه وكَثُرَ عياله، وابن آدم أفقَر ما يكون إلى عَمَله يوم يُبعَث، صَدَقت يا ابن أخي. ولابنِ جَرير من وجه آخر عن ابن أبي مُلَيكةَ عن عمر قال: هذا مَثَل ضُرِبَ للإنسان يعمل صالحاً حتَّى إذا كان عند آخر عُمُره أحوَج ما يكون إلى العَمَل الصالح عَمِلَ عَمَل السّوء، ومن طريق عطاء عن ابن عبَّاس: معناه: أيَوَدُّ أحدُكُم أن يعملَ عُمرَه بعَمَلِ الخير، حتَّى إذا كان حين فَنِيَ عمرُه خَتَمَ ذلك بعمل أهل الشَّقاء فأفسَدَ ذلك!

وفي الحديث قوّة فهم ابن عبَّاس، وقُرْب مَنزِلَته من عمر، وتقديمُه له من صِغَره،

وتحريض العالم تِلميذَه على القول بحَضرة مَن هو أسَنُّ منه إذا عَرَفَ فيه الأهليَّة؛ لمَا فيه من تَنشيطِه وبَسط نفسه وترغيبه في العلم.

٤٧- بابٌ

﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة:٢٧٣]

يقال: ألحَفَ عليَّ، وألَحَّ، وأحفاني بالمسألةِ.

٤٥٣٩- حدَّثنا ابنُ أبي مريمَ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، قال: حدَّثني شَرِيكُ بنُ أبي نَمِرٍ، أنَّ عطاءَ بنَ يَسارٍ وعبد الرَّحمنِ بنَ أبي عَمْرةَ الأنصاريَّ، قالا: سمعْنا أبا هريرةَ ﷺ يقول: قال النبيُّ ﷺ: «ليس المِسْكينُ الذي تَرُدُّه التَّمْرةُ والتَّمْرَتان، ولا اللُّقْمةُ ولا اللُّقْمَتان، إنَّما المِسْكينُ الذي يَتعَفَّفُ، واقرَؤُوا إن شئتُم» يعني قولَه: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾.

قوله: «باب ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾، يقال: ألحَفَ عليَّ، وألَحَّ، وأحْفاني بالمسألةِ» زاد في نُسخة الصَّغَانيِّ:/ «﴿فَيُحْفِكُمْ﴾ [محمد:٣٧]: يُجهِدْكُم» هو تفسير أبي عُبيدة قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا۟﴾ [محمد:٣٦-٣٧] يقال: أحفاني بالمسألة وألحَفَ عليَّ وألَحَّ عليَّ بمعنًى واحد، واشتِقاق ألْحَفَ من اللِّحاف، لأنَّه يَشتَمِل على وجوه الطَّلَب في المسألة كاشتِمال اللِّحاف في التَّغطية، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ قال: إلحاحاً. انتهى. ٢٠٣/٨

وانتَصَبَ ﴿إِلْحَافًا﴾ على أنَّه مصدَر في موضع الحال، أي: لا يسألونَ في حال الإلحاف، أو مفعول لأجلِه، أي: لا يسألونَ لأجلِ الإلحاف، وهل المراد نفيُ المسألة فلا يسألونَ أصلاً، أو نفيُ السُّؤال بالإلحاف خاصّةً فلا يَنتَفي السُّؤال بغير إلحاف؟ فيه احتمال، والثَّاني أكثر في الاستعمال، ويحتمل أن يكون المراد: لو سألوا لم يسألوا إلحافاً، فلا يَستلزِم الوقوع.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث أبي هريرة: «ليس المِسْكين الذي تَرُدّه التَّمرة» الحديث، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الزكاة (١٤٧٦).

وقوله: «اقرَؤوا إن شِئتُم، يعني قوله: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾» ووَقَعَ عند

الإسماعيليّ بيان قائل «يعني»، فإنَّه أخرجه عن الحسن بن سفيان عن حُميدِ بن زَنجَوَيه عن سعيد بن أبي مريم بسندِه، وقال في آخره: قلت لسعيد بن أبي مريم: ما تقرأ؟ قال: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ الآية، فيُستَفاد منه أنَّ قائل «يعني» هو سعيد بن أبي مريم شيخ البخاريّ فيه. وقد أخرج مسلم (١٠٣٩/ ١٠٢) والإسماعيليّ هذا الحديث من طريق إسماعيل بن جعفر عن شَريك بن أبي نَمِر بلفظ: اقرؤوا إن شِئتُم ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ فدَلَّ على صِحّة ما فَسَّرَها به سعيد بن أبي مريم. وكذا أخرجه الطَّبَريُّ[1] من طريق صالح بن سُوَيدٍ عن أبي هريرة، لكنَّه لم يَرفَعه. وروى أحمد (١١٠٤٤)، وأبو داود (١٦٢٨)، والنَّسائيُّ (٢٥٩٥)، وصَحَّحَه ابن خُزَيمةَ (٢٤٤٨)، وابن حِبّان (٣٣٩٠) من طريق عبد الرَّحمن بن أبي سعيد عن أبيه مرفوعاً: «مَن سألَ وله قيمة أُوقيَّةٍ فقد ألحَفَ» وفي رواية ابن خُزَيمةَ: «فهو مُلحِفٌ» والأوقيَّة: أربعونَ دِرهَماً، ولأحمد (١٦٤١١) من حديث عطاء بن يَسار عن رجل من بني أسَد رَفَعَه: «مَن سألَ وله أوقيَّةٌ أو عِدْلها فقد سألَ إلحافاً»، ولأحمد[2] والنَّسائيِّ (ك٢٣٨٦) من حديث عَمْرو بن شُعَيب عن أبيه عن جَدّه رَفَعَه: «مَن سألَ وله أربعونَ دِرهَماً فهو مُلحِف».

٤٨- بابٌ

﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥]

المَسُّ: الجنون.

٤٥٤٠- حدَّثنا عمرُ بنُ حفصِ بنِ غِياثٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثنا مسلمٌ، عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: لمَّا نزلتِ الآياتُ من آخِرِ سورةِ البقرةِ في الرِّبا، فقرأها رسولُ الله ﷺ على الناسِ، ثمَّ حَرَّمَ التِّجارةَ في الخمرِ.

---

(١) في «تفسيره» ٥/ ٣٢ (طبعة دار هجر ـ وقد سقط من سائر طبعاته)، وصالح بن سويد هذا في عداد المجاهيل، ولم نقف له على رواية عن أبي هريرة في الكتب المعتبرة.

(٢) الحديث ليس في «المسند» من حديث عبد الله بن عمرو، وقد صححه ابن خزيمة (٢٤٤٨).

قوله: «باب ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾» إلى آخر الآية.

قوله: «المَسّ: الجنون» هو تفسير الفَرّاء، قال في قوله تعالى: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾: أي: لا يقوم في الآخِرة، قال: والمسّ: الجنون، والعرب تقول: ممسوس، أي: مجنُون. انتهى، وقال أبو عُبيدة: المسّ: اللَّمَم من الجِنّ. وروى ابن أبي حاتم (٢/ ٥٤٤) عن ابن عبَّاس قال: آكِلُ الرِّبا يُبعَث يوم القيامة مجنوناً، ومن طريق ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه: أنَّه كان يقرأ: إلّا كما يقوم الذي يَتَخَبَّطه الشَّيطان من المسّ يوم القيامة.

وقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ يحتمل أن يكون من تمام اعتراض الكفّار حيثُ قالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ أي: فَلِمَ أُحلَّ هذا وحُرِّمَ هذا؟ ويحتمل أن يكون رَدّاً عليهم ويكون اعتراضهم بحُكمِ العقْل، والردّ عليهم بحُكمِ الشَّرع الذي لا مُعقِّب لحُكمِه، وعلى الثّاني أكثر المفسِّرينَ، واستبعَدَ بعضُ الحُذّاق الأوَّل، وليس ببعيدٍ إلّا من جهة أنَّ جوابهم بقوله: «﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾ إلى/ آخره، يحتاج إلى تقدير، والأصل عَدمُه. ٨/ ٢٠٤

قوله: «فقرأها» أي: الآيات، وفي رواية شُعْبة التي بعد هذه: «في المسجد» وقد مضى ما يَتعلَّق به في المساجِد من كتاب الصلاة (٤٥٩)، واقتَضى صنيع المصنِّف في هذه التَّراجِم أنَّ المراد بالآيات: آيات الرِّبا كلّها إلى آية الدَّين.

قوله: «ثمَّ حَرَّمَ التِّجارة في الخمر» تقدَّم توجيهه في البُيوع (٢٢٢٦)، وأنَّ تحريم التِّجارة في الخمر[1] وَقَعَ بعد تحريم الخمر بمُدّةٍ، فيَحصُل به جواب مَن استَشكَلَ الحديث بأنَّ آيات الرِّبا من آخر ما نزلَ من القرآن، وتحريم الخمر تقدَّم قبل ذلك بمُدّةٍ.

٤٩ - بابٌ
﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٦]: يُذْهِبه

٤٥٤١ - حدَّثنا بِشرُ بنُ خالدٍ، أخبرنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، عن شُعْبةَ، عن سليمانَ، سمعتُ أبا الضُّحَى يُحدِّثُ، عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ، أنَّها قالت: لمَّا أُنزِلَتِ الآياتُ الأواخرُ من سورةِ

---

(١) تحرف في (س) إلى: الربا.

البقرةِ خرج رسولُ الله ﷺ، فتَلاهُنَّ في المسجدِ، فحَرَّمَ التِّجارةَ في الخمرِ.

قوله: «باب ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾: يُذْهِبه» هو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾: أي: يُذهِبه. وأخرج أحمد (٣٧٥٤)، وابن ماجه (٢٢٧٩)، وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٣٧) من حديث ابن مسعود رَفَعَه: «إنَّ الرِّبا وإن كَثُرَ، فإنَّ عاقبَتَه إلى قِلَّة».

ثم ذكر المصنف حديث عائشة المذكور قبله من وجهٍ آخر عن الأعمَش، ومُراده الإشارة إلى أنَّ هذه الآية من جُملة الآيات التي ذكرتها عائشة.

٥٠- بابٌ

﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [البقرة:٢٧٩]: فاعلموا

٤٥٤٢- حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن منصورٍ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ قالت: لمَّا أُنزلَتِ الآياتُ من آخِرِ سورةِ البقرةِ قرأهُنَّ النبيُّ ﷺ في المسجدِ، وحَرَّمَ التِّجارةَ في الخمرِ.

قوله: «باب ﴿ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾: فاعْلَموا» هو تفسير ﴿ فَأْذَنُواْ ﴾ على القراءة المشهورة بإسكان الهمزة وفتح الذّال[1]، قال أبو عُبيدة: معنى قوله: ﴿ فَأْذَنُواْ ﴾: أيقِنوا، وقرأ حمزة، وأبو بكر عن عاصم: «فآذِنوا» بالمدِّ وكسر الذّال، أي: آذِنوا غيرَكُم وأعلِموهم، والأوّل أوضَح في مُراد السّياق.

ثم ذكر المصنف حديث عائشة عن شيخٍ له آخر.

٥١- بابٌ

﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ الآية [البقرة:٢٨٠]

٤٥٤٣- وقال محمَّدُ بنُ يوسفَ، عن سفيانَ، عن منصورٍ والأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ قالت: لمَّا أُنزلَتِ الآياتُ من آخِرِ سورةِ البقرةِ، قامَ رسولُ الله ﷺ

---

(١) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي وابن عامر وعاصم في رواية حفص. انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص١٩١ و١٩٢.

فقرأهُنَّ علينا، ثمَّ حَرَّمَ التِّجارةَ في الخمرِ.

قوله: «﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾. الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيرُه بَقيَّةَ الآيةِ، وهي خَبَرٌ بمعنى/ الأمر، أي: إن كان الذي عليه دَين الرِّبا مُعسِراً فأنظِروه إلى مَيسَرَته. ٢٠٥/٨

قوله: «وقال محمَّد بن يوسُف» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «وقال لنا محمَّد بن يوسف» وهو الفِرْيابيّ، و«سفيان»: هو الثَّوريّ، وقد رُوِّيناه موصولاً في تفسير الفِرْيابيِّ بهذا الإسناد.

٥٢- بابٌ
﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٨١]

٤٥٤٤- حدَّثنا قَبِيصةُ بنُ عُقْبَةَ، حدَّثنا سفيانُ، عن عاصمٍ، عن الشَّعْبيِّ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: آخِرُ آيةٍ نزلت على النبيِّ ﷺ آيةُ الرِّبا.

قوله: «باب ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾» قرأ الجمهور بضمِّ التاء من «تُرجَعونَ» مَبنيّاً للمفعول، وقرأ أبو عَمْرو وحده بفتحها مَبنيّاً للفاعلِ[1].

قوله: «سُفْيان» هو الثَّوريّ، وعاصم: هو ابن سليمان الأحوَل.

قوله: «عن ابن عبَّاس» كذا قال عاصم عن الشَّعبيّ، وخالَفَه داودُ بن أبي هِند عن الشَّعبيّ فقال: «عن عمر» أخرجه الطَّبَريُّ (٣/ ١١٤) بلفظ: كان من آخر ما نزلَ من القرآن آيات الرِّبا، وهو مُنقَطِع؛ فإنَّ الشَّعبيّ لم يَلقَ عمر.

قوله: «آخِر آية نزلت على النبيّ ﷺ آية الرِّبا» كذا تَرجَمَ المصنِّف بقوله: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾، وأخرج هذا الحديث بهذا اللَّفظ، ولعلَّه أراد أن يجمع بين قولَي ابن عبَّاس، فإنَّه جاء عنه ذلك من هذا الوجه، وجاء عنه من وجه آخر: آخِرُ آيةٍ نزلت على النبيّ ﷺ: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ أخرجه الطَّبَريُّ من طرق عنه، وكذا أخرجه من طرق جماعةٍ من التابعينَ، وزاد عن ابن جُرَيج قال: يقولون: إنَّه مَكَثَ بعدها تسع لَيالٍ، ونحوه لابنِ أبي حاتم (٢/ ٥٥٤) عن سعيد بن جُبَير، ورويَ عن غيره أقلّ من ذلك وأكثر،

---

(١) أي: بفتح التاء ـ كما ذكر المصنف ـ وكسر الجيم. انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص١٩٣.

فقيلَ: إحدى وعشرينَ، وقيل: سبعاً، وطريق الجمع بين هذَينِ القولَينِ أنَّ هذه الآية هي خِتام الآيات المنزَلة في الرِّبا إذ هي معطوفة عليهنَّ، وأمَّا ما سيأتي في آخر سورة النِّساء من حديث البراء: آخر سورة نزلت براءة، وآخِر آيةٍ نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[1]، فيُجمَع بينه وبين قول ابن عبَّاس بأنَّ الآيتَينِ نزلتا جميعاً، فيَصدُق أنَّ كلًّا منهما آخِرٌ بالنِّسبة لمَا عَدَاهما، ويحتمل أن تكون الآخِريَّةُ في آية النِّساء مُقيَّدة بما يَتعلَّق بالمواريثِ مثلاً، بخِلَاف آية البقرة، ويحتمل عكسُه، والأوَّل أرجَح لمَا في آية البقرة من الإشارة إلى معنى الوفاة المستَلزِمة لخاتمة النُّزول، وحكى ابن عبد السَّلام أنَّ النبيّ ﷺ عاشَ بعد نزول الآية المذكورة أحداً وعشرينَ يوماً، وقيل: سبعاً، وأمَّا ما وَرَدَ في ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ أنَّها آخر سورةٍ نزلت، فسأذكرُ ما يَتعلَّق به في تفسيرها (٤٩٦٧) إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

تنبيه: المراد بالآخِريَّة في الرِّبا: تأخُّر نزول الآيات المتعلِّقة به من سورة البقرة، وأمَّا حُكم تحريم الرِّبا فنزوله سابق لذلك بمُدَّةٍ طويلة، على ما يدلُّ عليه قوله تعالى في آل عِمران في أثناء قِصّة أُحُد: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً﴾ الآية [آل عمران:١٣٠].

٥٣- باب قوله تعالى:

﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ الآية [البقرة:٢٨٤]

٤٥٤٥- حدَّثنا محمَّدٌ، حدَّثنا النُّفَيليُّ، حدَّثنا مِسْكينٌ، حدثنا شُعْبةُ، عن خالدٍ الحَذَّاءِ، عن مَرْوانَ الأصفَرِ، عن رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، وهو ابنُ عمرَ: أنَّها قد نُسِخَت ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ الآيةَ.

[طرفه في: ٤٥٤٦]

٢٠٦/٨ قوله: «باب قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ،

---

(١) حديث البراء سلف في المغازي (٤٣٦٤)، وسيأتي في تفسير المائدة (٤٦٠٥) والتوبة (٤٦٥٤)، وفي الفرائض (٦٧٤٤)، ولم يورده في النساء.

وساقَ غيره الآية إلى ﴿قَدِيرٌ﴾.

قوله: «حدَّثنا محمَّد» كذا للأكثرِ، وبه صَرَّحَ الإسماعيليّ وأبو نُعَيم وغيرهما، ووَقَعَ لأبي عليّ بن السَّكَن عن الفِرَبْريِّ عن البخاريّ: «حدَّثنا النُّفَيليّ» فأسقَطَ ذِكْر محمَّدٍ المُهمَل، والصَّواب إثباته، ولعلَّ ابن السَّكَن ظنَّ أنَّ محمَّداً هو البخاريّ فحَذَفَه، وليس كذلك لمَا ذكرته، وقد ثَبَتَ في رواية النَّسَفيِّ عن البخاريّ أيضاً، وذَكَر أبو عليّ الجَيّانيُّ أنَّه وَقَعَ محذوفاً في رواية أبي محمَّد الأَصِيليِّ عن أبي أحمد الجُرجانيِّ، وأشارَ إلى أنَّ الصَّواب إثباته. انتهى، وكلام أبي نُعَيم في «المستَخرَج» يقتضي أنَّه في روايته عن الجُرجانيِّ ثابت، واختُلِفَ فيه؛ فقال الكَلَاباذيُّ: هو ابن يحيى الذُّهْليُّ فيما أُراه، قال: وقال لي الحاكم: هو محمَّد بن إبراهيمَ البُوشَنْجيّ، قال: وهذا الحديث ممَّا أملاه البوشَنْجيُّ بنَيسابور. انتهى، وذكر الحاكم هذا الكلام في «تاريخه» عن شيخه أبي عبد الله بن الأَخْرَم: وكلام أبي نُعَيم يقتضي أنَّه محمَّد بن إدريس أبو حاتم الرّازيُّ، فإنَّه أخرجه من طريقه، ثمَّ قال: أخرجه البخاريّ عن محمَّد عن النُّفَيليِّ.

والنُّفَيليُّ بنونٍ وفاء مُصغَّر: اسمه عبد الله بن محمَّد بن عليّ ابن نُفَيل، يُكْنى أبا جعفر، وليس له في البخاريّ ولا لشيخِه مِسْكين بن بُكَير الحَرّانيِّ إلّا هذا الحديث الواحد.

قوله: «حدَّثنا شُعْبة» قال أبو عليّ الجَيّانيُّ: وَقَعَ في رواية أبي محمَّد الأَصِيليِّ عن أبي أحمد: «حدَّثنا مِسْكين وشُعْبة» وكُتِبَ بين الأسطُر: أُراه حدَّثنا شُعْبة، قال أبو عليّ: وهذا هو الصَّواب لا شَكّ فيه، ومِسْكين هذا إنَّما يَروي عن شُعْبة.

قوله: «عن مَرْوان الأصفَر» تقدَّم ذِكْره في الحجّ (١٥٥٨) وأنَّه ليس له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث الواحد وآخر في الحجّ.

قوله: «عن رجل من أصحاب النبيّ ﷺ، وهو ابن عمر» لم يَتَّضِح لي مَن هو الجازِم بأنَّه ابن عمر، فإنَّ الرِّواية الآتية بعد هذه وَقَعَت بلفظ: «أحسِبه ابن عمر»، وعندي في ثُبوت كَوْنه ابن عمر تَوَقُّف، لأنَّه ثَبَتَ أنَّ ابن عمر لم يكن اطَّلَعَ على كَوْن هذه الآية منسوخة،

فروى أحمد (٣٠٧٠) من طريق مجاهد قال: دَخَلت على ابن عبَّاس فقلت: كنت عند ابن عمر فقرأ ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ فبَكَى، فقال ابن عبَّاس: إنَّ هذه الآية لمَّا أُنزِلَت غَمَّت أصحابَ رسول الله ﷺ غَمّاً شديداً، وقالوا: يا رسول الله هَلكنا، فإنَّ قلوبنا ليست بأيدينا. فقال: «قولوا: سَمِعنا وأطَعنا»، فقالوا، فنَسَخَتها هذه الآية ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وأصله عند مسلم (١٢٦) من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس دون قِصّة ابن عمر.

وأخرج الطَّبَريُّ(١) بإسنادٍ صحيح عن الزُّهريّ أنَّه سمعَ سعيد بن مُرجانةَ يقول: كنت عند ابن عمر فتَلا هذه الآية ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ فقال: والله لَئِن واخَذَنا الله بهذا لَنَهلِكَنَّ، ثمَّ بَكَى حتَّى سُمِعَ نَشيجُه، فقُمت حتَّى أتيت ابن عبَّاس فذكرتُ له ما قال ابن عمر وما فعَلَ حين تَلاها، فقال: يَغفِر الله لأبي عبد الرَّحمن، لَعَمري لقد وجَدَ المسلمونَ حين نزلت مِثل ما وجَدَ، فأنزَلَ الله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وروى مسلم (١٢٥) من حديث أبي هريرة قال: لمَّا نزلت: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ الآية، اشتَدَّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فذكر القِصّة مُطوّلاً، وفيها: فلمَّا فعَلوا نَسَخَها الله فأنزَلَ الله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إلى آخر السّورة، ولم يَذكُر قِصّة ابن عمر. ويُمكِن أن يُجاب أنَّ ابن عمر كان أوّلاً لا يَعرِف القِصّة ثمَّ لمَّا تَحقَّقَ ذلك جَزَمَ به، فيكون مُرسَل صَحابيّ، والله أعلم.

٥٤- بابٌ

﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ﴾ [البقرة:٢٨٥]

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿إِصْرًا﴾: عَهْداً.

---

(١) كذا في (س)، وفي (ع): الطبراني، والحديث أخرجه كلاهما من طريق الزهري، فقد أخرجه الطبري في «التفسير» ٣/ ١٤٤، وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٧٦٩) من طرق عن الزهري عن سعيد بن مرجانة، فذكراه.

ويقال: ﴿غُفْرَانَكَ﴾: مَغْفِرَتَكَ ﴿فَاغْفِرْ لَنَا﴾.

٤٥٤٦ - حدَّثني إسحاقُ، أخبرنا رَوْحٌ، أخبرنا شُعْبَةُ، عن خالدٍ الحَذَّاءِ، عن مَرْوانَ الأصفَرِ، ٨/٢٠٧ عن رجلٍ من أصحاب رسولِ الله ﷺ، قال: أحسِبُه ابنَ عمرَ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ قال: نَسَخَتْها الآيةُ التي بعدَها.

قوله: «باب ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾» أي: إلى آخر السّورة.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: إصْراً: عَهْداً» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٣/ ١٥٧) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ أي: عَهداً. وأصل الإصر: الشَّيء الثَّقيل، ويُطلَق على الشَّديد، وتفسيره بالعَهدِ تفسير باللّازِم لأنَّ الوَفاء بالعَهدِ شديد. وروى الطَّبَريُّ من طريق ابن جُرَيج في قوله: ﴿إِصْرًا﴾ قال: عَهداً لا نُطيق القيام به.

قوله: «ويقال: غُفْرانك: مَغْفِرَتك، فاغفِر لنا» هو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله: «غُفرانك، أي: مَغفِرَتك» أي: اغفِر لنا، وقال الفرّاء: غُفرانك مصدَر وَقَعَ في موضع أمرٍ فنُصِبَ، وقال سيبويه: التَّقدير: اغفِرْ غُفرانك، وقيل: يحتمل أن يُقدَّر جُملة خبريَّة، أي: نَستَغفِرك غُفرانك، والله أعلم.

قوله: «نَسَخَتْها الآية التي بَعْدها» قد عُرِفَ بيانه من حديثَي ابن عبَّاس وأبي هريرة، والمراد بقوله: نَسَخَتها، أي: أزالَت ما تَضَمَّنَته من الشِّدّة، وبيَّنت أنَّه وإن وَقَعَت المحاسَبة به لكنَّها لا تقع المؤاخَذة به، أشارَ إلى ذلك الطَّبَريُّ فِراراً من إثبات دخول النَّسخ في الأخبار. وأُجيبَ بأنَّه وإن كان خَبَراً لكنَّه يَتَضَمَّن حُكماً، ومهما كان من الأخبار يَتَضَمَّن الأحكام أمكَنَ دخول النَّسخ فيه كَسائرِ الأحكام، وإنَّما الذي لا يَدخُله النَّسخ من الأخبار ما كان خَبَراً مَحضاً لا يَتَضَمَّن حُكماً، كالإخبار عمَّا مضى من أحاديث الأُمَم ونحو ذلك، ويحتمل أن يكون المراد بالنَّسخِ في الحديث: التَّخصيص، فإنَّ المتقدِّمينَ يُطلِقونَ لفظ النَّسخ عليه كثيراً، والمراد بالمحاسَبة بما يُخفي الإنسان ما يُصَمِّم عليه ويَشرَع فيه دون ما يَخطِرُ له ولا يَستَمِرّ عليه، والله أعلم.

٣- سورة آل عمران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تُقاةٌ [٢٨] وتَقيَّةٌ: واحد.

﴿صِرٌّ﴾ [١١٧]: بَرْدٌ.

﴿شَفَا حُفْرَةٍ﴾ [١٠٣]: مِثلُ شَفَا الرَّكِيَّةِ، وهو حَرْفُها.

﴿تُبَوِّئُ﴾ [١٢١]: تتَّخِذ مُعَسْكراً.

﴿رِبِّيُّونَ﴾ [١٤٦]: الجموع، واحدها: رِبِّيٌّ.

﴿تَحُسُّونَهُم﴾ [١٥٢]: تَسْتَأصِلونَهم قَتْلاً.

﴿غُزًّى﴾ [١٥٦]: واحدُها غازٍ.

﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾ [١٨١]: سَنَحْفَظ.

﴿نُزُلًا﴾ [١٩٨]: ثواباً، ويجوزُ: ومُنزَلٌ من عندِ الله، كقولِكَ: أنزَلْتُه.

قوله: ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾ المسوَّمُ: الذي له سِيماءٌ، بعلامةٍ، أو بصوفةٍ، أو بما كان، وقال مجاهدٌ: ﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾ [١٤]: المطهَّمةُ الحِسان.

قال سعيدُ بنُ جُبَيرٍ وعبدُ الله بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبزَى، المسوَّمة: الرَّاعيةُ.

وقال ابنُ جُبَيرٍ: ﴿وَحَصُورًا﴾ [٣٩]: لا يأتي النِّساءَ.

وقال عِكْرمةُ: ﴿مِّن فَوْرِهِمْ﴾ [١٢٥]: من غَضَبِهم يومَ بَدْرٍ.

وقال مجاهدٌ: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]: النُّطْفةُ تَخرُجُ ميِّتةً، ويَخرُجُ منها الحيُّ.

﴿الإبكارُ﴾ [٤١]: أوَّلُ الفجرِ، والعَشِيُّ: مَيلُ الشمس، أُراه إلى أن تَغرُبَ.

قوله: «سورة آل عِمْرانَ - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ، ولم أرَ البسملة لغيره.

قوله: «صِرٌّ: بَرْد» هو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾: الصِّرّ: شِدّة البَرد[١].

---

(١) هذه الفقرة لم ترد في (أ) و(ع)، وأثبتناها من (س).

قوله: «شَفَا حُفْرةٍ مِثْل شَفَا الرَّكِيَّة» بفتح الرّاء وكسر الكاف وتشديد التَّحتانيَّة «وهو حَرْفُها» كذا للأكثرِ بفتح المهمَلة وسكون الرّاء، وللنَّسَفيِّ بضمِّ/ الجيم والرّاء، والأوَّل أصوب، ٢٠٨/٨ والجُرُف الذي أُضيفَ إليه «شَفَا» في الآية الأُخرى غيرُ «شَفَا» هنا، وقد قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿شَفَا حُفْرَةٍ﴾: شَفَا جُرُف، مثلُ شفا الرَّكيّة وهو حَرفُها، ذكره بفتح المهملة كما للأكثر، وقول أبي عبيدة: شفا حفرة: شفا جرف[١]، يقتضي التَّسوية بينهما في الإضافة، وإلّا فمَدلول جُرُف غير مَدلول حُفرة، فإنَّ لفظ شَفا يُضاف إلى أعلى الشَّيء، ومنه قوله: ﴿شَفَا جُرُفٍ﴾، وإلى أسفَل الشَّيء، ومنه: ﴿شَفَا حُفْرَةٍ﴾، ويُطلَق شَفا أيضاً على القليل، تقول: ما بَقِيَ منه شيء غيرُ شَفا، أي: غير قليل، ويُستعمَل في القُرب، ومنه: أشفَى على كذا، أي: قَرُبَ منه.

قوله: «تُبوِّئ: تَتَّخِذ مُعَسْكَراً» هو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَـٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ أي: تَتَّخِذ لهم مَصافّ ومُعَسكَراً. وقال غيره: تُبوِّئ: تُنزِل، بَوَّأه: أنزَلَه، وأصله من المَبَاءة وهي المرجِع. والمقاعِد: جمع مَقعَد وهو مكان القعود، وقد تقدَّم شيء من ذلك في غزوة أُحُد[٢].

قوله: «﴿رِبِّيُّونَ﴾: الجموع، واحدها رِبِّيّ» هو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ قال: الرِّبِّيُّونَ: الجماعة الكثيرة، واحدها رِبِّيٌّ، وهو بكسرِ الرّاء في الواحد، والجمع قراءة الجمهور. وعن عليٍّ وجماعة: بضمِّ الرّاء وهو من تغيير النَّسَب في القراءتَينِ إن كانت النِّسبة إلى الرَّب، وعليها قراءة ابن عبَّاس: «رَبِّيُّونَ» بفتح الرّاء، وقيل: بل هو منسوب إلى الرِّبّة، أي: الجماعة، وهو بضمِّ الرّاء وبكسرها، فإن كان كذلك فلا تغيير، والله أعلم.

قوله: «﴿تَحُسُّونَهُم﴾: تَستَأصِلونَهم قَتْلاً» وَقَعَ هذا بعد قوله: «واحدها رِبِّيٌّ» وهو تفسير أبي عُبيدة أيضاً بلفظه، وزادَ: يقال: حَسَسْناهم من عند آخرهم، أي: استأصَلناهم، وقد تقدَّم بيانُ ذلك في غزوة أُحُد[٣].

قوله: «﴿غُزًّى﴾ واحدُها غازٍ» هو تفسير أبي عُبيدة أيضاً، قال في قوله: ﴿أَوْ كَانُوا

---

(١) من قوله: «مثل شفا الرَّكية...» إلى هنا سقط من (س).

(٢) في مطلع باب غزوة أُحد بين يدي الحديث رقم (٤٠٤١).

(٣) أيضاً في مطلع الباب. تنبيه: لم تَرِد هذه الفقرة والتي بعدها في (أ) و(ع)، وأثبتناهما من (س).

غُزَّى ﴾: لا يَدخُلها رفع ولا جَرّ، لأنَّ واحدها غازٍ، فخرجت مَخرَج قائل وقُوَّل. انتهى، وقرأ الجمهور: ﴿غُزَّى ﴾ بالتَّشديدِ جمع غازٍ وقياسه: غُزاة، لكن حَملوا المعتَلّ على الصَّحيح كما قال أبو عُبيدة، وقرأ الحسن وغيره: «غُزاً» بالتَّخفيفِ، فقيلَ: خَفَّفَ الزّاي كراهية التَّثقيل، وقيل: أصله غُزاة وحَذَفَ الهاء.

قوله: «﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾: **سنَحْفَظ**» هو تفسير أبي عُبيدة أيضاً، لكنَّه ذكره بضمِّ الياء التَّحتانيَّة على البناء للمجهولِ، وهي قراءة حمزة، وكذلك قرأ «وقتلُهم» بالرَّفع عَطفاً على الموصول[1]، وقراءة الجمهور بالنّونِ للمتكلِّم العظيم، و«قتلَهم» بالنَّصب على الموصول لأنَّه منصوب المحَلّ، وتفسير الكتابة بالحِفظِ تفسيرٌ باللّازِمِ، وقد كَثُرَ ذلك في كلامهم كما مضى ويأتي.

قوله: «﴿نُزُلًا ﴾: **ثواباً، ويجوز: ومُنزَلٌ من عند الله، كقولِك: أنزَلْته**» هو قول أبي عُبيدة أيضاً بنَصِّه، والنُّزُل: ما يُهيَّأ للنَّزيلِ وهو الضَّيف، ثمَّ اتُّسِعَ فيه حتَّى سُمِّيَ به الغَداء وإن لم يكن للضَّيفِ. وفي «نُزُل» قولان: أحدهما مصدَر والآخر أنَّه جمع نازِل، كقولِ الأعشَى:

أو تَنزِلونَ فإنّا مَعشَرٌ نُزُلُ

أي: نُزول، وفي نصب نُزُلاً في الآية أقوال: منها أنَّه منصوب على المصدَر المؤكَّد، لأنَّ معنى ﴿لَهُمْ جَنَّٰتٌ ﴾: نُنزِلهم جَنّاتٍ نُزُلاً، وعلى هذا يَتَخَرَّج التَّأويل الأوَّل، لأنَّ تقديره: يُنزِلهم جَنّات رِزقاً وعطاء من عند الله. ومنها أنَّه حال من الضَّمير في «فيها» أي: مُنزَلة، على أنَّ «نُزُلاً» مصدَر بمعنى المفعول، وعليه يَتَخَرَّج التَّأويل الثّاني.

قوله: «﴿وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ ﴾: **المسوَّم: الذي له سِيماءٌ بعلامةٍ، أو بصوفةٍ، أو بما كان. وقال مجاهد: الخيل المسوَّمة: المطهَّمة الحِسان. وقال سعيد بن جُبَير وعبد الله بن عبد الرَّحمن بن أبزَى: المسوَّمة: الرّاعية**» أمَّا التَّفسير الأوَّل فقال أبو عُبيدة: الخيل المسوَّمة: المعلَّمة بالسِّيماءِ، وقال أيضاً في قوله: ﴿مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوَّمين﴾ [آل عمران:١٢٥]، أي: مُعلَّمينَ. والمسوَّم: الذي له سِيماءٌ بعلامةٍ أو بصوفةٍ أو بما كان.

---

(١) وقع هنا في (س): لأنه منصوب المحل، وهو خطأ مكرَّر من السطر الذي يليه، ولا يصحُّ إعراباً.

وأمَّا قول مجاهد، فرُوِّيناه في «تفسير الثَّوريّ» رواية أبي حُذَيفة عنه بإسنادٍ صحيح، وكذا أخرجه عبد الرَّزّاق[1] عن الثَّوريّ.

وأمَّا قول ابن جُبَير، فوَصَلَه أبو حُذَيفة أيضاً بإسنادٍ صحيح إليه. وأمَّا قول/ ابن أبزَى، ٢٠٩/٨ فوَصَلَه الطَّبَريُّ (٣/ ٢٠١) من طريقه، وأورَدَ مثله عن ابن عبَّاس من طريقٍ للعَوْفيِّ عنه. وقال أبو عُبيدة أيضاً: يجوز أن يكون معنى ﴿مُسَوَّمَةً﴾: مُرْعاة، من: أَسَمتُها، فصارت سائمة.

قوله: «وقال سعيد بن جُبَير: ﴿وَحَصُورًا﴾: لا يأتي النِّساء» وَقَعَ هذا بعد ذِكْر المسوَّمة، وَصَلَه الثَّوريّ في «تفسيره» عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبَير به، وأصل الحَصْر: الحَبس والمنع، يقال لمن لا يأتي النِّساء أعَمّ من أن يكون ذلك بطَبعِه كالعِنّينِ أو بمجاهدة نفسِه، وهو الممدوح والمراد في وصف السَّيِّد يحيى عليه السلام[2].

قوله: «وقال عِكْرمة: ﴿مِّن فَوْرِهِمْ﴾: من غَضَبِهم يوم بَدْر» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٤/ ٧٩) من طريق داود بن أبي هِند عن عِكْرمة في قوله: ﴿وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا﴾ قال: فَورُهم ذلك كان يوم أُحُد، غَضِبوا ليومِ بدر بما لَقُوا، وأخرجه عبد بن حُميدٍ من وجه آخر عن عِكْرمة في قولهم: ﴿مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا﴾ قال: من وجههم هذا، وأصل الفَوْر: العَجَلة والسُّرعة، ومنه فارَت القِدْر، يُعبَّر به عن الغضب، لأنَّ الغَضبان يُسارع إلى البَطْش.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾: النُّطفة تَخرُج ميِّتة ويَخرُج منها الحيّ» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ قال: الناس الأحياء من النُّطَف الميِّتة، والنُّطَف الميِّتة من الناس الأحياء.

قوله: «الإبكار: أوَّل الفجر، والعَشِيّ: مَيْل الشمس إلى أن تَغرُب» وَقَعَ هذا أيضاً عند غير أبي ذرٍّ، وقد تقدَّم شرحه في بَدْء الخلق (٣٢٤٦)[3].

---

(١) في «التفسير» ١/ ١١٧.

(٢) هذه الفقرة والتي بعدها لم تردا في (أ) و(ع)، وأثبتناهما من (س).

(٣) هذه الفقرة لم ترد في (أ) و(ع)، وأثبتناها من (س).

١ - بابٌ

﴿ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ [آل عمران:٧] قال مجاهدٌ: الحلالُ والحرامُ، ﴿ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾: يُصدِّقُ بعضُها بعضاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ [البقرة: ٢٦]، وكقوله جلَّ ذِكرُه: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [يونس: ١٠٠]، وكقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴾ [محمد: ١٧]، ﴿زَيْغٌ ﴾: شَكٌّ.

﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾: المشْتَبِهات.

﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾: يَعْلَمونَ، و﴿ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ الآيةَ.

٤٥٤٧ - حدَّثنا عبدُ الله بنُ مَسْلَمةَ، حدَّثنا يَزيدُ بنُ إبراهيمَ التُّسْتَرِيُّ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، عن القاسمِ بنِ محمَّدٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: تلا رسولُ الله ﷺ هذه الآيةَ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ إلى قوله: ﴿ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «فإذا رأيتِ الَّذينَ يَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ منه، فهم الَّذِينَ سَمَّى اللهُ، فاحذَرُوهم».

قوله: «﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ قال مجاهد: الحلالُ والحرامُ ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾: يُصدِّق بعضُها بعضاً، كقوله: ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾، وكقوله: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾، وكقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴾» هكذا وَقَعَ فيه، وفيه تغيير، وبتحريره يستقيم الكلام. وقد أخرجه عبد بن حُميدٍ بالإسناد الذي ذكرته قريباً إلى مجاهد، قال في قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ قال: ما فيه من الحلال والحرام، وما سِوَى ذلك منه متشابه يُصدِّق بعضُه بعضاً، هو مِثل قوله: ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ إلى آخر ما ذكره.

قوله: «﴿ زَيْغٌ ﴾: شَكٌّ ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾: المشتَبِهات» هو تفسير مجاهد أيضاً، وَصَلَه عبد بن حُميدٍ بهذا الإسناد كذلك، ولفظه: وأمّا/ ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ قال: شَكٌّ ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ ﴾، المشتَبِهات، الباب الذي ضَلّوا[1] منه وبه هَلَكوا. ٨/٢١٠

---

(١) في (ع): فتنوا، والمثبت من (أ) و(س).

قوله: «﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾: يعلمونَ و﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ الآية» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من الطَّريق المذكور عن مجاهد في قوله: «والرّاسخونَ في العلمِ يعلمونَ تأويلَه ويقولون: آمَنّا به»، ومن طريق قَتَادة قال: «الرّاسخونَ في العلم كلما يَسمَعونَ يقولون: آمَنّا به كلٌّ من عندِ رَبِّنا؛ المتشابه والمحكَم، فآمَنوا بمتشابِهه وعَمِلوا بمُحكَمِه فأصابوا»، وهذا الذي ذهب إليه مجاهد من تفسير الآية يقتضي أن تكون الواو في «والرّاسخونَ» عاطِفة على معمول الاستثناء، وقد روى عبد الرَّزّاق بإسنادٍ صحيح عن ابن عبَّاس أنَّه كان يقرأ: «وما يَعلَمُ تأويلَه إلّا الله، ويقول الرّاسخونَ في العلمِ آمَنّا به» فهذا يدلُّ على أنَّ الواو للاستئناف، لأنَّ هذه الرِّواية وإن لم تَثبُت بها القراءة لكن أقلُّ دَرَجاتها أن تكون خَبَراً بإسنادٍ صحيح إلى تَرجُمان القرآن، فيُقدَّم كلامه في ذلك على مَن دونه، ويُؤيِّد ذلك أنَّ الآية دَلَّت على ذَمّ مُتَّبعي المتشابه، لوَصْفِهم بالزَّيغِ وابتغاء الفتنة، وصَرَّحَ بوَفْقِ ذلك حديث الباب، ودَلَّت الآية على مَدْح الذينَ فوَّضوا العلم إلى الله وسَلَّموا إليه، كما مَدَحَ الله المؤمنينَ بالغيب. وحكى الفَرّاء أنَّ في قراءة أُبيٍّ بن كعب مِثْل ذلك، أعني: ويقول الرّاسخونَ في العلم: آمَنّا به.

تنبيه: سَقَطَ جميع هذه الآثار من أوَّل السّورة إلى هنا لأبي ذرٍّ عن السَّرَخْسيّ، وثَبَتَ عند أبي ذرٍّ عن شيخه قبل قوله: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾: «باب» بغير ترجمة، ووَقَعَ عند أبي ذرٍّ آثار أُخرى؛ ففي أوَّل السّورة قوله: «تُقَاة وتَقيَّة واحد» هو تفسير أبي عُبيدة، أي: أنَّهما مَصدَران بمعنًى واحدٍ، وقد قرأَ عاصم في رواية عنه: «إلّا أن تَتَّقوا منهم تُقْية».

قوله: «التُّسْتَريّ» بضمِّ المثنّاة وسكون المهمَلة وفتح المثنّاة.

قوله: «عن ابن أبي مُلَيكةَ عن القاسم بن محمَّد عن عائشة» قد سمعَ ابن أبي مُلَيكةَ من عائشة كثيراً، وكثيراً أيضاً ما يُدخِل بينها وبينه واسطة، وقد اختُلِفَ عليه في هذا الحديث، فأخرجه التِّرمِذيّ (٢٩٩٣) من طريق أبي عامر الخَزّاز عن ابن أبي مُلَيكةَ عن عائشة، ومن طريق زيد بن إبراهيم ـ كما في الباب ـ بزيادة القاسم، ثمَّ قال: روى غيرُ واحد هذا الحديث عن ابن أبي مُلَيكةَ عن عائشة ولم يَذكُروا القاسم، وإنَّما ذكره يزيد بن إبراهيم. انتهى، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي الوليد الطَّيالسيّ عن يزيد بن إبراهيم وحمَّاد

ابن سَلَمةَ جميعاً عن ابن أبي مُلَيكةَ عن القاسم، فلم يَنفَرِد يزيد بزيادة القاسم. وممَّن رواه عن ابن أبي مُلَيكةَ بغير ذِكْر القاسم: أيوبُ ـ أخرجه ابن ماجه (٤٧) من طريقه ـ ونافع بن عمر وابن جُرَيج وغيرهما[١].

قوله: «تَلَا رسول الله ﷺ» أي: قرأ «هذه الآية: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾» قال أبو البَقَاء: أصل المتشابه أن يكون بين اثنَين، فإذا اجتَمَعَت الأشياء المتشابهة كان كلٌّ منها مُشابهاً للآخرِ، فصَحَّ وصفها بأنَّها متشابهة، وليس المراد أنَّ الآية وحدها متشابهة في نفسها. وحاصله أنَّه ليس من شرط صِحّة الوصف في الجمع صِحّة انبساط مُفرَدات الأوصاف على مُفرَدات الموصوفات، وإن كان الأصلُ ذلك.

قوله: «فإذا رأيت الذينَ يَتَّبعونَ ما تَشابَهَ منه» قال الطَّبَرِيُّ: قيل: إنَّ هذه الآية نزلت في الذينَ جادَلُوا رسول الله ﷺ في أمر عيسى، وقيل: في أمر مُدّة هذه الأُمّة، والثّاني أولى؛ لأنَّ أمر عيسى قد بيَّنه الله لنبيِّه فهو معلوم لأُمَّتِه، بخِلَاف أمر هذه الأمّة، فإنَّ عِلمَه خَفيٌّ عن العِباد. وقال غيره: المحكَم من القرآن ما وَضَحَ معناه، والمتشابه نقيضه، وسُمّيَ المحكَم بذلك لوُضوحِ مُفرَدات كلامه وإتقان تركيبه، بخِلَاف المتشابه. وقيل: المحكَم ما عُرِفَ المراد منه إمّا بالظُّهورِ وإمّا بالتَّأويلِ، والمتشابه ما استأثرَ الله بعِلمِه كقيام الساعة، وخروج الدَّجّال، والحروف المقطَّعة في أوائل السّوَر. وقيل في تفسير المحكَم والمتشابه أقوال أُخرى غير هذه نحو العشرة، ليس هذا موضع بَسطِها، وما ذكرته أشهَرُها وأقربها إلى الصَّواب./ وذكر الأُستاذ أبو منصور البغداديّ أنَّ الأخير هو الصَّحيح عندنا، وابنُ السَّمعانيِّ أنَّه أحسن الأقوال والمختار على طريقة أهل السُّنّة، وعلى القول الأوّل جَرَى المتأخِّرونَ، والله أعلم.

٨/٢١١

وقال الطِّيبيُّ: المراد بالمحكَم: ما اتَّضَحَ معناه، والمتشابه بخِلَافه، لأنَّ اللَّفظ الذي يقبل معنًى إمّا أن يحتمل[٢] غيره أو لا، الثّاني النَّصّ، والأوّل إمّا أن تكون دلالته على ذلك المعنى

---

(١) أخرجه الطبري ٣/ ١٧٨ من طريق نافع بن عمر الجمحي وخالد بن نزار، كلاهما عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عائشة.

(٢) في (س): يقبل، والمثبت من (أ) و(ع).

راجِحةً أو لا، والأوَّل هو الظّاهر، والثّاني إمّا أن يكون مُساويه أو لا، والأوّل هو المجمَل، والثّاني المؤوَّل. فالمشترَك بين النَّصّ والظاهرِ هو المحكَم[١]، والمشترَك بين المجمَل والمؤوَّل هو المتشابه. ويُؤيِّد هذا التَّقسيم أنَّه سبحانه وتعالى أوقعَ المحكَم مُقابِلاً للمتَشابِه، فالواجب أن يُفسَّر المحكَم بما يُقابله، ويُؤيِّد ذلك أُسلوب الآية وهو الجمع معَ التَّقسيم، لأنَّه تعالى فرَّقَ ما جَمَعَ في معنى الكتاب بأن قال: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ أراد أن يُضيف إلى كلّ منهما ما شاءَ منهما من الحُكم فقال أوّلاً: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ إلى أن قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، وكان يُمكِن أن يقال: وأمَّا الذينَ في قلوبهم استقامة فيَتَّبعونَ المحكَم، لكنَّه وضَعَ موضع ذلك «الرّاسخونَ في العلم» لإثبات[٢] لفظ الرُّسوخ؛ لأنَّه لا يَحصُل إلّا بعد التتبُّع التامّ والاجتِهاد البَليغ، فإذا استَقامَ القلب على طريق الرَّشاد ورَسَخَ القَدَم في العلم أفصَحَ صاحبه النُّطق بالقولِ الحقّ، وكَفَى بدعاءِ الرّاسخينَ في العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا...﴾ إلى آخره، شاهداً على أنَّ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مقابلٌ لقولِه: وأمَّا ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ وفيه إشارة على أنَّ الوَقْف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تامٌّ، وإلى أنَّ عِلم بعض المتشابه مُختَصٌّ بالله تعالى، وأنَّ مَن حاوَلَ مَعرِفَته هو الذي أشارَ إليه في الحديث بقوله: «فاحذَرُوهم».

وقال بعضهم: العقل مُبتَلًى باعتقادِ حقيقة المتشابه كابتلاءِ البَدَن بأداءِ العبادة، كالحَكيم إذا صَنَّفَ كتاباً أجمَل فيه أحياناً ليكونَ موضع خُضوع المتعلِّم لأُستاذِه، وكالملِكِ يَتَّخِذ علامةً يَمْتاز بها مَن يُطلِعه على سِرِّه. وقيل: لو لم يُبْتَلَ[٣] العقل الذي هو أشرَفُ البَدَن لاستَمرَّ العالِم في أُبَّهة العلم على التَّمَرُّد، فبذلك يَستأنِس إلى التَّذَلُّل بعِزِّ العُبوديَّة، والمتشابه هو موضع خُضوع العقول لباريها استسلاماً واعترافاً بقُصورها، وفي خَتْم الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ

---

(١) تحرفت هذه العبارة في (س) إلى: «فالمشترك هو النص، والظاهر هو المحكم» وهو خطأ واضح، والتصويب من (أ) و(ع).

(٢) كذا في (ع)، وفي (أ) و(س): لإتيان.

(٣) في (أ) و(ع) و(س): يقبل، وهو تحريف، والتصويب من «كشف الأسرار عن أصول البزدوي» لعلاء الدين البخاري ١/ ٥٨.

﴿أُولُوا ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ تعريضٌ بالزّائغينَ، ومَدحٌ للرّاسخِينَ، يعني: مَن لم يَتَذكَّر ويَتَّعِظ ويُخالِف هَوَاه فليس من أُولي العقول، ومِن ثَمَّ قال الرّاسخونَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ إلى آخر الآية، فخَضَعوا لباريهم لاسْتِراكِ العلم اللَّدُنِّي بعد أن استعاذوا به من الزَّيغ النَّفسانيّ، وبالله التوفيق.

وقال غيره: دَلَّت الآية على أنَّ بعض القرآن مُحكَم وبعضه متشابه، ولا يعارض ذلك قوله: ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾، ولا قوله: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ حتَّى زَعَمَ بعضهم أنَّ كلّه مُحكَم، وعَكَسَ آخرونَ، لأنَّ المراد بالإحكام في قوله: ﴿أُحْكِمَتْ﴾: الإتقان في النَّظم، وأنَّ كلّها حَقٌّ من عند الله، والمراد بالمتشابه كَوْنه يُشبه بعضه بعضاً في حُسن السّياق والنَّظم أيضاً، وليس المراد اشتِباه معناه على سامعه. وحاصل الجواب أنَّ المحكَم وَرَدَ بإزاءِ مَعنيَينِ، والمتشابه وَرَدَ بإزاءِ مَعنيَينِ، والله أعلم.

قوله: «فهم الذينَ سَمَّى اللهُ فاحذَرُوهم» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فاحذَرْهم» بالإفرادِ، والأُولى أَولى، والمراد التَّحذير من الإصغاء إلى الذينَ يَتَّبعونَ المتشابه من القرآن، وأوَّل ما ظَهَرَ ذلك من اليهود - كما ذَكَره ابن إسحاق - في تأويلهم الحروف المقطَّعة، وأنَّ عَدَدها بالجُمَّلِ مِقدار مُدّة هذه الأُمّة، ثمَّ أوَّل ما ظَهَرَ في الإسلام من الخوارج حتَّى جاء عن ابن عبَّاس أنَّه فَسَّرَ بهم الآية، وقِصّة عمر في إنكاره على صَبِيغ لمَّا بَلَغَه أنَّه يَتَّبع المتشابه فضَرَبَه على رأسه حتَّى أدماه، أخرجها الدَّارِميُّ (١٤٤) وغيره.

وقال الخطَّابيُّ: المتشابه على ضربينِ: أحدهما ما إذا رُدَّ إلى المحكَم واعتُبرَ به عُرِفَ معناه، والآخر ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يَتَّبعه أهل الزَّيغ فيَطلُبونَ تأويله،/ ولا يَبلُغونَ كُنْهَه، فيَرتابُونَ فيه فيُفتَنونَ، والله أعلم. ٨/٢١٢

٢- بابٌ

﴿وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران:٣٦]

٤٥٤٨- حدَّثني عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيّب، عن أبي هريرةَ ﷺ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ما من مولودٍ يولدُ إلا والشَّيطانُ يَمَسُّه

حينَ يولدُ، فيَستَهِلُّ صارخاً من مَسِّ الشَّيطان إيّاه، إلا مريمَ وابنَها» ثمَّ يقول أبو هريرةَ: واقرَؤُوا إن شئتُم: ﴿ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾.

قوله: «بابٌ ﴿ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾» أورَدَ فيه حديث أبي هريرة: «ما من مولود يولد إلّا والشَّيطان يَمَسّه» الحديث، وقد تقدَّم الكلام على شرحه واختلاف ألفاظه في أحاديث الأنبياء (٣٤٣١).

وقد طَعَنَ صاحب «الكَشّاف» في معنى هذا الحديث وتَوَقَّفَ في صِحَّته فقال: إن صَحَّ هذا الحديث فمعناه: أنَّ كلّ مولود يَطمَع الشَّيطانُ في إغوائه، إلّا مريم وابنها فإنَّهما كانا معصومينِ، وكذلك مَن كان في صِفَتهما، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠] قال: واستهلال الصَّبيّ صارخاً من مَسِّ الشَّيطان تخييلٌ لطَمَعِه فيه، كأنَّه يَمَسّه ويَضرِب بيَدِه عليه ويقول: هذا ممَّن أُغويه. وأمَّا صفة النَّخْس كما يَتَوهَّمه أهل الحَشْوِ فلا، ولو مَلَكَ إبليسُ على الناس نَخْسَهم لامتَلأت الدُّنيا صُراخاً. انتهى، وكلامه مُتَعقَّب من وجوه، والذي يقتضيه لفظ الحديث لا إشكال في معناه، ولا مُخالَفةَ لمَا ثَبَتَ من عِصْمة الأنبياء، بل ظاهر الخبر أنَّ إبليس مُمكَّنٌ من مَسّ كلّ مولود عند وِلادَته، لكن مَن كان مِن عِباد الله المخلَصينَ لم يَضُرّه ذلك المسّ أصلاً، واستَثنَى من المخلَصينَ مريمَ وابنَها، فإنَّه ذهب يَمَسُّ على عادته فحِيلَ بينه وبين ذلك، فهذا وجه الاختصاص، ولا يَلزَم منه تَسَلُّطه على غيرهما من المخلَصينَ. وأمَّا قوله: «لو مَلَكَ إبليس...» إلى آخره، فلا يَلزَم من كَوْنه جُعِلَ له ذلك عند ابتداء الوَضع أن يَستَمِرّ ذلك في حَقّ كلّ أحد، وقد أورَدَ الفَخْر الرّازيُّ هذا الإشكال وبالَغَ في تقريره على عادته وأجمَلَ الجواب، فما زاد في[1] تقريره أنَّ الحديث خَبرُ واحد وَرَدَ على خِلَاف الدَّليل، لأنَّ الشَّيطان إنَّما يُغوي مَن يَعرِف الخير والشرّ، والمولود بخِلَاف ذلك، وأنَّه لو مُكِّنَ من هذا القَدر لَفَعَلَ أكثر من ذلك من إهلاك وإفساد، وأنَّه لا اختصاص لمريم وعيسى بذلك دون غيرهما، إلى آخر كلام «الكَشّاف». ثمَّ أجابَ بأنَّ هذه

---

(١) في (أ): من، وفي (س): على، والمثبت من (ع).

الوجوه مُحتَمَلة، ومع الاحتمال لا يجوز دفعُ الخبر. انتهى، وقد فتَحَ الله تعالى بالجواب كما تقدَّم، والجواب عن إشكال الإغواء يُعرَف ممَّا تقدَّم أيضاً، وحاصله أنَّ ذلك جُعِلَ علامةً في الابتداء على مَن يتمكَّن من إغوائِه، والله أعلم.

٣- بابٌ

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران:٧٧]: لا خيرَ

﴿أَلِيمٌ ﴾[٧٧]: مُؤْلِمٌ مُوجِعٌ منَ الألَمِ، وهو في موضع مُفْعِلٍ.

٤٥٤٩، ٤٥٥٠- حدَّثنا حَجّاجُ بنُ مِنْهالٍ، حدَّثنا أبو عَوانةَ، عن الأعمَشِ، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن حَلَفَ يَمِينَ صَبْرٍ ليَقْتَطِعَ بها مالَ امرِئٍ مسلم، لَقِيَ/ الله وهو عليه غَضْبانُ» فأنزَلَ الله تَصْدِيقَ ذلك: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَـٰٓئِكَ لَا خَلَـٰقَ لَهُمْ ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ، قال: فدَخَلَ الأشعَثُ بنُ قيسٍ، وقال: ما يُحدِّثُكُم أبو عبدِ الرَّحمنِ؟ قُلْنا: كذا وكذا، قال: فيَّ أُنزِلَت، كانت لي بِئرٌ في أرضِ ابنِ عَمٍّ لي، قال النبيُّ ﷺ: «بَيِّنَتُكَ، أو يَمِينُه» فقلتُ: إذاً يَحلِفَ يا رسولَ الله، فقال النبيُّ ﷺ: «مَن حَلَفَ على يَمِينِ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بها مالَ امرِئٍ مسلمٍ، وهو فيها فاجِرٌ، لَقِيَ الله وهو عليه غَضْبانُ».

٢١٣/٨

٤٥٥١- حدَّثنا عليٌّ ـ هو ابنُ أبي هاشمٍ ـ سمعَ هُشَيماً، أخبرنا العَوّامُ بنُ حَوْشَبٍ، عن إبراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن عبدِ الله بنِ أبي أَوْفَى رضي الله عنهما: أنَّ رجلاً أقامَ سِلْعةً في السّوقِ، فحَلَفَ فيها لقد أَعطَى بها ما لم يُعْطِه، لِيُوقِعَ فيها رجلاً منَ المسلمينَ فنزلت: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ.

٤٥٥٢- حدَّثنا نَصْرُ بنُ عليِّ بنِ نَصْرٍ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ داودَ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ: أنَّ امرأتينِ كانتا تَخْرِزانِ في بيتٍ، وفي الحُجْرةِ، فخرجت إحداهما وقد أُنفِذَ بإشْفًى في كَفِّها، فادَّعَت على الأُخرَى، فرُفِعَ إلى ابنِ عبَّاسٍ، فقال ابنُ عبَّاسٍ: قال رسولُ الله ﷺ: «لو يُعْطَى الناسُ بدَعْواهم، لذَهَبَ دِماءُ قومٍ وأموالُهم» ذَكِّروها بالله، واقرَؤُوا عليها: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ

بِعَهۡدِ ٱللَّهِ ﴾، فذكَّروها فاعْتَرفَت، فقال ابنُ عبَّاسٍ: قال النبيُّ ﷺ: «اليَمِينُ على المدَّعَى عليه».

قوله: «باب ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ ﴾: لا خيرَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ مِنۡ خَلَٰقٖ ﴾، أي: نصيب من خير.

قوله: «﴿أَلِيمٌ﴾: مُؤْلِم مُوجِعٌ، من الألَم، وهو في موضع مُفْعِل» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً، واستَشهَدَ بقولِ ذي الرُّمّة:

يَصُكُّ وُجوهَها وَهَجٌ أليم [1]

ثمَّ ذكر حديث ابن مسعود: «مَن حَلَفَ يمين صَبْر»، وفيه قول الأشعَث: أنَّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا ﴾ نزلت فيه وفي خَصْمه حين تَحاكَما في البئر، وحديث عبد الله بن أبي أوفَى: أنَّها نزلت في رجلٍ أقامَ سِلعة في السّوق فحَلَفَ لقد أَعطَى بها ما لم يُعطَه، وقد تقدَّما جميعاً في الشَّهادات[2]، وأنَّه لا مُنافاةَ بينهما، ويُحمَل على أنَّ النُّزول كان بالسَّببَينِ جميعاً، ولفظ الآية أعَمُّ من ذلك، ولهذا وَقَعَ في صَدْر حديث ابن مسعود ما يقتضي ذلك.

وذَكَر الطَّبَريُّ (٣/ ٣٢٠) من طريق عِكْرمة أنَّ الآية نزلت في حُيَيِّ بن أخطَبَ وكعب ابن الأشرَف وغيرهما من اليهود الذينَ كَتَموا ما أنزَلَ الله في التوراة من شأن النبيّ ﷺ، وقالوا وحَلَفوا أنَّه من عند الله، وقَصَّ الكَلْبيّ في «تفسيره» في ذلك قِصَّةً طويلة وهي مُحتَمَلة أيضاً، لكن المعتمَد في ذلك ما ثَبَتَ في «الصَّحيح».

وسنذكر ما يَتعلَّق بحُكمِ اليمين في كتاب الأيمان والنُّذورِ (٦٦٧٥و٦٦٧٦) إن شاء الله تعالى.

قوله: «حدَّثنا نَصْر بن عليّ» هو الجَهضَميُّ بجيمٍ ومُعجَمة، وعبد الله بن داود: هو

---

(١) صدر هذا البيت هو: ونَرفَعُ من صُدورِ شَمَردَلاتٍ. والشمردلات: النوق الطوال السراع، والمعنى: أننا نرفع من صدورها في السير. يصكُّ: يضرب.

(٢) سلفا معاً في باب واحد برقم (٢٦٧٥) و(٢٦٧٦)، وحديث ابن مسعود سيأتي الكلام عليه مستوفى في الأيمان والنذور برقم (٦٦٧٦).

الخُرَيبيُّ، بمُعجَمةٍ وموحَّدة مُصغَّر.

قوله: «أنَّ امرأتينِ» سيأتي تسميتُهما في كتاب الأيمان والنُّذور معَ شرح الحديث، وإنَّما أورَدَه هنا لقولِ ابن عبَّاس: «اقرَؤُوا عليها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ الآية» فإنَّ فيه الإشارة إلى العَمَل بما دَلَّ عليه عموم الآية لا خصوص/ سبب نزولها، وفيه أنَّ الذي تَتَوَجَّه عليه اليمين يُوعَظ بهذه الآية ونحوها. ٢١٤/٨

قوله: «في بيت وفي الحُجْرة» كذا للأكثرِ بواوِ العَطْف، وللأَصِيليِّ وحده: «في بيت أو في الحُجرة» بـ«أو»، والأوَّل هو الصَّواب، وسبب الخطأ في رواية الأَصِيليِّ أنَّ في السِّياق حذفاً بيَّنه ابن السَّكَن في روايته حيثُ جاء فيها: «في بيت، وفي الحُجرة حُدّاثٌ» فالواو عاطِفة، أو الجملة حاليَّة، لكن المبتَدَأ محذوف، وحُدّاثٌ بضمِّ المهمَلة والتَّشديد وآخره مُثلَّثة، أي: ناسٌ يَتحدَّثونَ.

وحاصله أنَّ المرأتينِ كانتا في البيت وكان في الحُجْرة المجاوِرة للبيت ناس يَتحدَّثونَ، فسَقَطَ المبتَدَأ من الرِّواية فصارَ مُشكِلاً، فعَدَلَ الراوي عن «الواو» إلى «أو» التي للتَّرديدِ؛ فِراراً من استحالة كَوْن المرأتينِ في البيت وفي الحُجرة معاً. على أنَّ دَعوَى الاستحالة مردودة، لأنَّ له وجهاً ويكون من عَطْف الخاصّ على العامّ، لأنَّ الحُجرة أخصّ[1] من البيت، لكن رواية ابن السَّكَن أفصَحَت عن المراد فأغنَت عن التَّقدير، كذا ثَبَتَ مثله في رواية الإسماعيليّ، والله أعلم.

٤- باب قوله تعالى:
﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤]

سواءً: قَصْداً.

٤٥٥٣- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، عن هشام، عن مَعمَر (ح) وحدَّثني عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني عُبيدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ عُتْبَة،

(١) في (ع): بعض، والمثبت من (أ) و(س).

قال: حدَّثني ابنُ عبَّاسٍ، قال: حدَّثني أبو سفيانَ من فيهِ إلى فيَّ، قال: انطلَقْتُ في المدَّةِ التي كانت بيني وبينَ رسولِ الله ﷺ، قال: فبَيْنا أنا بالشَّامِ إذ جِيءَ بكتابٍ منَ النبيِّ ﷺ إلى هِرَقْلَ، قال: وكان دَحيةُ الكَلْبيُّ جاء به، فدَفَعَه إلى عظيمِ بُصْرَى، فدَفَعَه عظيمُ بُصْرَى إلى هِرَقْلَ، قال: فقال هِرَقْلُ: هل هاهنا أحدٌ من قومِ هذا الرجلِ الذي يَزعُمُ أنَّه نبيٌّ؟ فقالوا: نعم، قال: فدُعِيتُ في نَفَرٍ من قُريشٍ، فدَخَلْنا على هِرَقْلَ، فأُجلِسْنا بينَ يَدَيه، فقال: أيُّكم أقربُ نَسَباً من هذا الرجلِ الذي يَزعُمُ أنَّه نبيٌّ؟ فقال أبو سفيانَ: فقلتُ: أنا، فأجْلَسوني بينَ يَدَيه، وأجْلَسوا أصحابي خَلْفي.

ثمَّ دَعَا بتَرْجُمانِه، فقال: قل لهم: إنِّي سائلٌ هذا عن هذا الرجلِ الذي يَزعُمُ أنَّه نبيٌّ، فإن كَذَبَني فكذِّبوه، قال أبو سفيانَ: وايمُ الله لولا أن يُؤْثَرَ عليَّ الكَذِبُ لكَذَبتُ، ثمَّ قال لِتَرْجُمانه: سَلْه كيفَ حَسَبُه فيكم؟ قال: قلتُ: هو فينا ذو حَسَبٍ، قال: فهَل كان من آبائه مَلِكٌ؟ قال: قلتُ: لا، قال: فهَل كنتُم تَتَّهمونَه بالكَذِبِ قبلَ أن يقولَ ما قال؟ قلتُ: لا، قال: أيَتَّبِعُه أشرافُ الناسِ أم ضُعَفاؤُهم؟ قال: قلتُ: بل ضُعَفاؤُهم، قال: يَزيدونَ أم يَنقُصونَ؟ قال: قلتُ: لا، بل يَزيدونَ، قال: هل يَرْتَدُّ أحدٌ منهم عن دِينِه بعدَ أن يَدخُلَ فيه سَخْطةً له؟ قال: قلتُ: لا، قال: فهَل قاتَلْتُموه؟ قال: قلتُ: نعم، قال: فكيفَ كان قتالُكُم إيّاه؟ قال: قلتُ: تكونُ الحربُ بينَنا وبينَه سِجالاً، يُصِيبُ مِنّا ونُصِيبُ منه، قال: فهَل يَغْدِر؟ قال: قلتُ: لا، ونحنُ مِنْه في هذه المدّةِ لا نَدْري ما هو صانعٌ فيها، قال: والله ما أمكَنَني من كلمةٍ أُدْخِلُ فيها شيئاً غيرَ هذه، قال: فهَلْ قال هذا القولَ/ أحدٌ قبلَه؟ قلتُ: لا. ٢١٥/٨

ثمَّ قال لِتَرْجُمانه: قل له: إنِّي سألتُكَ عن حَسَبِه فيكم، فزَعَمْتَ أنَّه فيكم ذو حَسَبٍ، وكذلك الرُّسُلُ تُبعَثُ في أحساب قومِها، وسألتُكَ: هل كان في آبائه مَلِكٌ؟ فزَعَمْتَ أن لا، فقلتُ: لو كان من آبائه مَلِكٌ، قلتُ: رجلٌ يَطلُبُ مُلْكَ آبائه، وسألتُكَ عن أتْباعه: أضُعَفاؤُهم أم أشرافُهم؟ فقلتَ: بل ضُعَفاؤُهم، وهم أتْباعُ الرُّسُلِ، وسألتُكَ هل كنتُم تَتَّهمونَه بالكَذِبِ قبلَ أن يقولَ ما قال؟ فزَعَمْتَ أن لا، فعرَفْتُ أنَّه لم يكن ليَدَعَ الكَذِبَ على الناسِ، ثمَّ يَذْهَبَ فيَكذِبَ على الله، وسألتُكَ: هل يَرْتَدُّ أحدٌ منهم عن دِينِه بعدَ أن يَدخُلَ فيه سَخْطةً له؟ فزَعَمْتَ أن لا، وكذلك الإيمانُ إذا خالَطَ بَشاشةَ القلوبِ، وسألتُكَ: هل يَزيدونَ أم يَنقُصونَ؟ فزَعَمْتَ أنَّهم يَزيدونَ

وكذلك الإيمانُ حتَّى يَتِمَّ، وسألتُكَ: هل قاتَلْتُموه؟ فزَعَمْتَ أَنَّكُم قاتَلْتُموه، فتكونُ الحربُ بينكُم وبينَه سِجالاً يَنالُ منكم، وتَنالونَ منه، وكذلك الرُّسُلُ تُبتَلَى، ثمَّ تكونُ لهمُ العاقبةُ، وسألتُكَ: هل يَغْدِر؟ فزَعَمْتَ أنَّه لا يَغْدِرُ، وكذلك الرُّسُلُ لا تَغْدِرُ، وسألتُكَ: هل قال أحدٌ هذا القولَ قبلَه؟ فزَعَمْتَ أن لا، فقلتُ: لو كان قال هذا القولَ أحدٌ قبلَه، قلتُ: رجلٌ ائْتَمَّ بقولٍ قيل قبلَه.

قال: ثمَّ قال: بمَ يأمُرُكُم؟ قال: قلتُ: يأمُرُنا بالصلاةِ، والزكاةِ، والصِّلةِ، والعَفاف، قال: إن يَكُ ما تقولُ فيه حَقّاً، فإنَّه نبيٌّ، وقد كنتُ أعلم أنَّه خارجٌ، ولم أكُ أظنُّه منكم، ولو أنّي أعلم أنّي أخلُصُ إليه لأحبَبتُ لِقاءَه، ولو كنتُ عندَه لَغَسَلْتُ عن قَدَمَيه، ولَيَبْلُغَنَّ مُلْكُه ما تحتَ قَدَميَّ، قال: ثمَّ دَعَا بكتاب رسولِ الله ﷺ، فقرأه فإذا فيه: «بِسْم الله الرَّحمنِ الرَّحِيم من محمَّدٍ رسولِ الله إلى هِرَقْلَ عظيمِ الرّومِ، سَلامٌ على مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أمَّا بَعْدُ، فإنّي أدْعوكَ بدِعايةِ الإسلامِ، أسلم تَسْلَم، وأسلم يُؤْتِكَ الله أجْرَكَ مرَّتَينِ، فإن تَوَلَّيتَ فإنَّ عليكَ إثْمَ الأرِيسِيِّينَ و﴿ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ إلى قوله: ﴿ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾».

فلمَّا فرغَ من قراءةِ الكتاب ارتَفَعَتِ الأصواتُ عندَه، وكَثُرَ اللَّغَطُ، وأُمِرَ بنا فأُخرِجْنا، قال: فقلتُ لأصحابي حينَ خَرَجْنا: لقد أَمِرَ أمرُ ابنِ أبي كَبْشةَ، إنَّه لَيَخافُه مَلِكُ بني الأصفَرِ. فما زِلْتُ موقِناً بأمرِ رسولِ الله ﷺ أنَّه سَيَظْهَرُ حتَّى أدْخَلَ الله عليَّ الإسلامَ.

قال الزُّهْريُّ: فدَعَا هِرَقْلُ عُظَماءَ الرّومِ، فجمعهم في دارٍ له، فقال: يا مَعْشَرَ الرّومِ هل لكُم في الفَلاح والرَّشَدِ آخِرَ الأبدِ وأن يَثْبُتَ لكُم مُلْكُكُم؟ قال: فحاصوا حَيصةَ حُمُرِ الوَحْشِ إلى الأبواب، فوَجَدوها قد غُلِّقَت، فقال: عليَّ بهم، فدَعَا بهم فقال: إنّي إنَّما اختبَرْتُ شِدَّتَكُم على دِينِكُم، فقد رأيتُ منكمُ الذي أحبَبتُ، فسَجَدوا له ورَضُوا عنه.

٢١٦/٨ قوله: «باب قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾» كذا للأكثرِ، ولأبي ذرٍّ: «وَبَيْنَكُمْ.. الآية».

قوله: «سواءً: قَصْداً» كذا لأبي ذرٍّ بالنَّصب، ولغيره بالجرِّ فيهما، وهو أظهَر على الحكاية، لأنَّه يُفسِّر قوله: ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾، وقد قُرِئَ في الشَّواذّ: «سواءً» بالنَّصب، وهي قراءة

الحسن البصريّ، قال الحَوْفيُّ: انتَصَبَ على المصدَر، أي: استوَت استواءً. والقَصْد بفتح القاف وسكون المهمَلة: الوَسَط المعتَدِل. قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾، أي: عَدْل. وكذا أخرجه الطَّبَريُّ (٣/ ٣٠٣-٣٠٤) وابن أبي حاتم (٢/ ٦٧٠) من طريق الرَّبيع ابن أنس، وأخرج الطَّبَريُّ عن قَتادة مثله، ونَسَبها الفَرّاء إلى قراءة ابن مسعود، وأخرج عن أبي العاليَة: أنَّ المراد بالكلمة: لا إله إلّا الله، وعلى ذلك يدلّ سِياق الآية الذي تَضَمَّنَه قوله: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فإنَّ جميع ذلك داخل تحت كلمة الحقّ، وهي: لا إله إلّا الله، والكلمة على هذا بمعنى الكلام، وذلك سائغ في اللُّغة، فتُطلَق الكلمة على الكلمات، لأنَّ بعضها ارتَبطَ ببعضٍ، فصارت في قوّة الكلمة الواحدة، بخِلَاف اصطِلاح النُّحاة في تَفريقهم بين الكلمة والكلام.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث أبي سفيان في قِصّة هِرَقلَ بطوله، وقد شرحته في بَدْء الوحي (٧)، وأحَلْت بَقيَّة شرحه على الجهاد (٢٩٤١)، فلم يُقدَّر إيراده هناكَ، فأورَدته هُنا. وهشام في أوَّل الإسناد: هو ابن يوسف الصَّنعانيّ.

قوله: «حدَّثني أبو سُفْيان من فيه إلى فِيَّ» إنَّما لم يَقُل: إلى أُذُني؛ يشير إلى أنَّه كان مُتمكِّناً من الإصغاء إليه بحيثُ يُجيبُه إذا احتاجَ إلى الجواب، فلذلك جَعَلَ التَّحديث مُتعلِّقاً بفَمِه، وهو في الحقيقة إنَّما يَتَعلَّق بأُذُنِه. واتَّفَقَ أكثر الرُّواة[1] على أنَّ الحديث كلَّه من رواية ابن عبَّاس عن أبي سفيان إلّا ما وَقَعَ من رواية صالح بن كَيْسانَ عن الزُّهْريّ في الجهاد، فإنَّه ذكر أوَّل الحديث عن ابن عبَّاس إلى قوله: «فلمَّا جاء قَيصَرَ كتابُ رسول الله ﷺ قال حين قرأَه: التَمِسوا لي هاهُنا أحداً من قومه لأسألهم عنه، قال ابن عبَّاس: فأخبرني أبو سفيان أنَّه كان بالشّام» الحديث. وكذا وَقَعَ عند أبي يَعْلى (٢٦١٧) من رواية الوليد بن محمَّد عن الزُّهْريّ، وهذه الرِّواية المفصَّلة تُشعِر بأنَّ فاعل «قال» الذي وَقَعَ هنا من قوله: «قال: وكان دِحْية...» إلى آخره، هو ابن عبَّاس لا أبو سفيان، وفاعل «قال: وقال هِرَقلُ: هل هاهُنا أَحد» هو أبو سفيان.

---

(١) كذا في (ع)، وفي (أ) و(س): الروايات.

قوله: «هِرَقْل» بكسرِ الهاء وفتح الرّاء وسكون القاف على المشهور في الرِّوايات، وحكى الجَوْهريّ وغير واحد من أهل اللُّغة سكون الرّاء وكسر القاف، وهو اسم غير عربيّ فلا يَنصَرِف للعَلَميَّة والعُجْمة.

قوله: **«فدُعِيتُ في نَفَر من قُرَيش فدَخَلْنا على هِرَقْلَ»** فيه حذفٌ تقديره: فجاءنا رسوله، فتوَجَّهنا معه، فاستأذَنَ لنا فأُذِنَ فدَخَلْنا؛ وهذه الفاء تُسمَّى الفصيحة، وهي الدَّالّة على محذوف قبلها هو سببٌ لمَا بعدها، سُمّيَت فصيحةً لإفصاحها عمّا قبلها. وقيل: لأنّها تَدُلّ على فصاحة المتكلِّم بها فوُصِفَت بالفَصَاحة على الإسناد المجازيّ، ولهذا لا تقع إلّا في كلام بَلِيغ. ثمَّ إنَّ ظاهر السّياق أنَّ هِرَقلَ أرسَلَ إليه بعينِه، وليس كذلك، وإنّما كان المطلوب مَن يُوجَد من قُرَيش. ووَقَعَ في الجهاد (٢٩٤١): «قال أبو سفيان: فوَجدَنا رسولُ قَيْصَر ببعضِ الشّام، فانطُلِقَ بي وبأصحابي حتَّى قَدِمْنا إلى إيلِياء»، وتقدَّم في بَدْء الوحي أنَّ المراد بالبعضِ: غَزّة، وقَيصَر: هو هِرَقلُ، وهِرَقلُ اسمه، وقَيصَر لَقَبُه.

قوله: **«فدَخَلْنا على هِرَقْل»** تقدَّم في بَدْء الوحي بلفظ: «فأَتَوه وهو بإيلياء» وفي رواية هناكَ: «وهم بإيلياء»، واستُشكِلَت ووُجِّهَت أنَّ المراد: الرّوم معَ مَلِكهم، والأوَّل أصوَب.

قوله: **«فأُجْلِسْنا بين يَدَيه فقال: أيّكُم أقرَبُ نَسَباً من هذا الرجل الذي يَزعُم أنَّه نبيّ؟ فقال أبو سُفْيان: فقلت: أنا. فأجْلَسوني بين يَدَيه، وأجْلَسوا أصحابي خَلْفي، ثمَّ دَعَا بتَرْجُمانِهِ»** وهذا يقتضي أنَّ هِرَقل خاطَبَهم أوَّلاً بغير تَرجُمان، ثمَّ دَعَا بالتَّرجُمان،/ لكن وَقَعَ في الجهاد بلفظ: «فقال لتَرجُمانه: سَلْهم أيّهم أقرَبُ نَسَباً...» إلى آخره، فيُجمَع بين هذا الاختلاف بأنَّ قوله: «ثمَّ دَعَا بتَرجُمانه» أي: فأجلَسَه إلى جنب أبي سفيان، لا أنَّ المراد أنَّه كان غائباً فأرسَلَ في طلبه فحَضَرَ، وكأنَّ التَّرجُمان كان واقفاً في المجلِس كما جَرَت به عادة ملوك الأعاجِم، فخاطَبَهم هِرَقلُ بالسُّؤال الأوَّل، فلمَّا تَحرَّرَ له حال الذي أراد أن يُخاطِبه من بين الجماعة أمر التَّرجُمان بالجلوسِ إليه ليُعبِّر عنه بما أرادَ، والتَّرجُمان: مَن يُفسِّر لغةً بلغةٍ، فعلى هذا لا يقال ذلك لمن فَسَّرَ كلمة غريبةً بكلمةٍ واضحة، فإن اقتَضَى معنى التَّرجُمان ذلك

٢١٧/٨

فليُعرَف أنَّه الذي يُفسِّر لفظاً بلفظٍ. وقد اختُلِفَ هل هو عربيّ أو مُعرَّب؟ والثّاني أشهَر، وعلى الأوَّل فنونه زائدة اتِّفاقاً. ثمَّ قيل: هو من ترجيم الظَّنّ، وقيل: من الرَّجْم، فعلى الثّاني تكون التاء أيضاً زائدة، وتوجيه[1] كَوْنه من الرَّجم أنَّ الذي يُلقي الكلام كأنَّه يَرجُم الذي يُلقيه إليه.

قوله: «أقرَب نَسَباً من هذا الرجل» «من» كأنَّها ابتدائيَّة، والتَّقدير: أيّكُم أقرَبُ نَسَباً مَبدَؤُه من هذا الرجل، أو هي بمعنى الباء، ويُؤيِّده أنَّ في الرِّواية التي في بَدْء الوحي: «بهذا الرجل»، وفي رواية الجهاد: إلى هذا الرجل، ولا إشكالَ فيه، فإنَّ «أقرَب» يَتَعَدَّى بـ«إلى»، قال الله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦] والمفضَّل عليه محذوف تقديره: من غيره، ويحتمل أن يكون في رواية الباب بمعنى الغاية، فقد ثَبَتَ وُرودها للغاية معَ قِلَّةٍ.

قوله: «وأجْلَسوا أصحابي خَلْفي» في رواية الجهاد: «عند كَتِفي» وهيَ أَخَصُّ، وعند الواقديِّ: فقال لتَرجُمانِه: قل لأصحابه: إنَّما جَعَلتُكُم عند كَتِفَيه لتَرُدّوا عليه كَذِباً إن قالَه.

قوله: «عن هذا الرجل» أشارَ إليه إشارة القُرْب لقُرب العَهد بذِكْره، أو لأنَّه معهودٌ في أذهانهم لاشتِراكِ الجميع في مُعاداتِه. ووَقَعَ عند ابن إسحاق من الزّيادة في هذه القِصّة: قال أبو سفيان: فجَعَلت أُزهِّدُه في شأنه وأُصَغِّر أمرَه وأقول: إنَّ شأنه دون ما بَلَغَك، فجَعَلَ لا يَلتَفِت إلى ذلك.

قوله: «فإنْ كَذَبني» بالتَّخفيفِ «فكَذِّبوه» بالتَّشديدِ، أي: قال لتَرجُمانه: يقول لكُم ذلك. ولمَّا جَرَت العادة أنَّ مَجالس الأكابر لا يواجَه أحدٌ فيها بالتَّكذيب احتراماً لهم، أذِنَ لهم هِرَقلُ في ذلك للمَصلَحة التي أرادَها.

قال محمَّد بن إسماعيل التَّيْميُّ: كَذَبَ بالتَّخفيفِ يَتَعَدَّى إلى مفعولَينِ مِثل: صَدَقَ، تقول: كَذَبَني الحديثَ وصَدَقَني الحديثَ، قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الفتح:٢٧]، وكَذَّبَ بالتَّشديدِ يَتَعَدَّى إلى مفعول واحد، وهما من غرائب الألفاظ لمخالَفَتِها الغالب، لأنَّ الزّيادة تُناسب الزّيادة وبالعكس، والأمر هنا بالعكس.

---

(١) في (س): ويوجب، والمثبت من (أ) و(ع).

قوله: «وايم الله» بالهمزة وبغير الهمزة، وفيها لُغات أُخرى تقدَّمت.

قوله: «يُؤْثَر» بفتح المثلَّثة، أي: يُنقَل.

قوله: «كيف حَسَبُه» كذا هنا، وفي غيرها: «كيف نَسَبه؟» والنَّسَب: الوجه الذي يَحصُل به الإدْلاءُ من جهة الآباءِ، والحَسَب: ما يَعُدّه المرء من مَفاخر آبائِه.

وقوله «هو فينا ذو حَسَب» كذا هنا، وفي غيرها: «ذو نَسَب»، واستُشكِلَ الجواب، لأنَّه لم يَزِدْ على ما في السُّؤال؛ لأنَّ السُّؤال تَضمَّنَ أنَّ له نَسَباً أو حَسَباً، والجواب كذلك، وأُجيبَ بأنَّ التَّنوين يدلّ على التَّعظيم، كأنَّه قال: هو فينا ذو نَسَبٍ كبيرٍ أو حَسَبٍ رفيع. ووَقَعَ في رواية ابن إسحاق: «كيف نَسَبه فيكم؟ قال: في الذِّرْوة» وهي ـ بكسرِ المعجَمة وسكون الرّاء ـ: أعلى ما في البعير من السَّنام، فكأنَّه قال: هو من أعلانا نَسَباً. وفي حديث دِحْية عند البزَّار[1]: حَدِّثني عن هذا الذي خرج بأرضِكُم ما هو؟ قال: شابٌّ، قال: كيفَ حَسَبه فيكم؟ قال: هو في حَسَب ما لا يَفضُل عليه أحد، قال: هذه آية.

قوله: «هل كان في آبائه مَلِكٌ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «من آبائِه»، و«مَلِكٌ» هنا بالتَّنوين، وهي تُؤيِّد أنَّ الرِّواية السابقة في بَدْء الوحي بلفظ: «مِن مَلِكٍ» ليست بلفظ الفِعل الماضي.

قوله: «قال: يزيدونَ أم يَنقُصونَ» كذا فيه بإسقاطِ همزة الاستفهام، وقد جَزَمَ ابن مالك بجوازِه مُطلَقاً، خِلَافاً لمن خَصَّه بالشِّعرِ.

٢١٨/٨ قوله: «قال: هل يَرْتَدّ...» إلى آخره، إنَّما لم/ يَستَغنِ هِرَقل بقوله: «بل يزيدونَ» عن هذا السُّؤال، لأنَّه لا مُلازَمة بين الارتداد والنَّقص، فقد يَرتَدّ بعضهم ولا يَظهَر فيهم النَّقص باعتبار كَثْرة مَن يَدخلُ وقِلّة مَن يَرتَدُّ مثلاً.

قوله: «سَخْطةً له» يريد أنَّ مَن دَخَلَ في الشَّيء على بَصيرةٍ يَبعُد رُجوعُه عنه، بخِلَاف مَن لم يكن ذلك من صَميم قلبه فإنَّه يَتزَلزَل بسُرعةٍ، وعلى هذا يُحمَل حال مَن ارتَدَّ من قُرَيش، ولهذا لم يُعرِّج أبو سفيان على ذِكْرهم، وفيهم صِهره زوج ابنَتِهِ أمّ حبيبة وهو عُبيد الله

---

(١) كما في «كشف الأستار» (٢٣٧٤).

ابن جَحْش، فإنَّه كان أسلَمَ وهاجَرَ إلى الحَبَشة بزوجَتِه ثمَّ تَنَصَّرَ بالحبشة وماتَ على نَصرانيَّته، وتزوَّجَ النبيّ ﷺ أمَّ حَبيبةَ بعده، وكأنَّه ممَّن لم يكن دَخَلَ في الإسلام على بَصيرَة، وكان أبو سفيان وغيره من قُرَيش يَعرِفونَ ذلك منه، ولذلك لم يُعرِّج عليه خَشْية أن يُكذِّبوه، ويحتمل أن لا[1] يكونوا عَرَفوا ما وَقَعَ له من التَّنصُّر وفيه بُعد، أو المراد بالارتدادِ: الرُّجوع إلى الدِّين الأوَّل، ولم يقع ذلك لعُبيدِ الله بن جَحْش، أو لم[2] يَطَّلِعْ أبو سفيان على مَن وَقَعَ له ذلك. زاد في حديث دِحْية: أرأيتَ مَن خرج من أصحابه إليكم هل يَرجِعونَ إليه؟ قال: نعم.

قوله: «**فهل قاتَلْتُموه**» نَسَبَ ابتداء القتال إليهم، ولم يَقُل: قاتَلكُم فيَنْسُبُ ابتداء القتال إليه، مُحافَظةً على احترامه، أو لاطِّلاعِه على أنَّ النبيّ لا يَبدَأ قومَه بالقتال حتَّى يقاتلوه، أو لمَا عَرَفَه من العادة من حَمِيَّة مَن يُدعَى إلى الرُّجوع عن دينه. وفي حديث دِحْية: هل ينكَبُّ إذا قاتَلكُم؟ قال: قد قاتَلَه قومٌ فهَزَمَهم وهَزَموه، قال: هذه آية.

قوله: «**يُصِيب مِنّا ونُصِيب منه**» وَقَعَت المقاتَلة بين النبيّ ﷺ وبين قُرَيش قبل هذه القِصّة في ثلاثة مَواطِن: بدر وأُحُد والخندق، فأصاب المسلمونَ من المشرِكينَ في بدر، وعكسه في أُحُد، وأُصيب من الطائفتَينِ ناسٌ قليل في الخندق، فصَحَّ قول أبي سفيان: «يُصيب مِنّا ونُصيب منه» ولم يُصِب مَن تَعقَّبَ كلامه، وأنَّ فيه دَسيسة لم يُنبِّه عليها كما نَبَّهَ على قوله: «ونحنُ منه في مُدَّةٍ لا ندري ما هو صانعٌ فيها»، والحقّ أنَّه لم يَدُسَّ في هذه القِصّة شيئاً، وقد ثَبَتَ مِثلُ كلامه هذا من لفظ النبيّ ﷺ كما أشرتُ إليه في بَدْء الوحي.

قوله: «**إنِّي سألتُك عن حَسَبِه فيكم**» ذكر الأسئلة والأجوبة على ترتيب ما وَقَعَت، وأجابَ عن كلّ جوابٍ بما يقتضيه الحال، وحاصل الجميع ثبوتُ علامات النُّبوّة في الجميع، فالبعض ممَّا تَلَقَّفَه من الكتب، والبعض ممَّا استقرأه بالعادة، ووَقَعَ في بَدْء الوحي إعادة الأجوبة مُشوَّشة التَّرتيب، وهو من الراوي، بدليلِ أنَّه حَذَفَ منها واحدة وهي قوله: «هل قاتَلْتُموه...» إلى آخره، ووَقَعَ في رواية الجهاد شيء خالَفَت فيه ما في الموضعينِ، فإنَّه أضافَ قولَه: «بمَ يأمركُم» إلى

---

(١) لفظة «لا» سقطت من (أ) و(س)، وأثبتناها من (ع)، وهو الصواب، إذ لا يستقيم المعنى إلا بها.

(٢) كذا في (ع)، وفي (أ) و(س): ولم.

بَقيَّة الأسئلة فكَمُلَت بها عشرة، وأمَّا هنا فإنَّه أخَّرَ قوله: «بمَ يأمركُم» إلى ما بعد إعادة الأسئلة والأجوبة وما رَتَّب عليها.

وقوله: «**قال لتَرجُمانه: قل له ـ أي: قل لأبي سفيان ـ: إنّي سألتُك**» أي: قل له حاكياً عن هِرَقلَ: إنّي سألتُك، أو المراد: إنّي سألتُك على لسان هِرَقلَ، لأنَّ التَّرجُمان يُعيد كلام هِرَقلَ ويُعيد لِهِرَقل كلام أبي سفيان، ولا يَبعُد أن يكون هِرَقل كان يَفقَه بالعربيَّة، ويأنَف من التكلُّم بغير لسان قومه كما جَرَت به عادةُ الملوكِ من الأعاجِم.

قوله: «**قلت: لو كان من آبائِه**» أي: قلت في نفسي، وأطلقَ على حديث النَّفس: قولاً.

قوله: «**مُلْك أبيهِ**»[1] أفرَدَه ليكونَ أعذَرَ في طلب المُلك، بخِلَاف ما لو قال: «مُلْك آبائهِ» أو المراد بالأب: ما هو أعَمُّ من حقيقته ومَجازِه.

قوله: «**وكذلك الإيمان إذا خالَطَ**» يُرجِّح أنَّ الرِّواية التي في بَدْء الوحي بلفظ: «حتَّى يُخالِط» وهمٌ، والصَّواب: «حين» كما للأكثرِ.

قوله: «**قلت: يأمرنا بالصلاةِ...**» إلى آخره، في بَدْء الوحي: «فقلت: يقول: اعبُدوا الله...» إلى آخره، واستُدِلَّ به على إطلاق الأمر على صيغة افعَل، وعلى عكسه، وفيه نظر، لأنَّ الظّاهر أنَّه من تَصَرُّف الرُّواة، ويُستَفاد منه أنَّ المأمورات كلّها كانت معروفةً عند هِرَقل، ولهذا لم يَستَفسِره عن حقائقها.

قوله: «**إنْ يَكُ**[2] **ما تقول فيه حَقّاً فإنَّه نبيّ**» وَقَعَ في رواية الجهاد: «وهذه صفة نبيٍّ»، وفي/ مُرسَل سعيد بن المسيّب عند ابن أبي شَيْبة (٣٧٧٨٢): «فقال: هو نبيّ». ٨/٢١٩

ووَقَعَ في «أمالي المَحامِليِّ» رواية الأصبهانيِّين من طريق هشام بن عُرْوة عن أبيه عن أبي سفيان: أنَّ صاحب بُصْرَى أخَذَه وناساً معه وهم في تجارة، فذكر القِصّة مختصرة دون الكتاب وما فيه، وزاد في آخرها: قال: فأخبِرني هل تَعرِف صورتَه إذا رأيتَها؟ قلت: نعم، فأُدخِلتُ

---

(١) قوله: «ملك أبيه» كذا أورده بالإفراد، والذي في نسخ الصحيح في هذا الموضع: «ملك آبائه» كما في اليونينية وشرح القسطلاني، وسلف الحديث برقم (٧) بلفظ: «ملك أبيه».

(٢) في (أ) و(ع): «فإن كان»، والمثبت من (س) ومتن اليونينية.

كنيسةً لهم، فيها الصُّوَر فلم أرَه، ثمَّ أُدخِلت أُخرى فإذا أنا بصورة محمَّدٍ وصورة أبي بكر إلّا أنَّه دونه. وفي «دلائل النُّبوّة» لأبي نُعَيم بإسنادٍ ضعيف: أنَّ هِرَقلَ أخرج لهم سَفَطاً من ذهب عليه قُفْلٌ من ذهب، فأخرج منه حَريرةً مَطويَّةً فيها صور، فعَرَضَها عليهم إلى أن كان آخرها صورة محمَّد، فقلنا بأجمَعِنا: هذه صورة محمَّد، فذكر لهم أنَّها صُوَر الأنبياء وأنَّه خاتَمُهم ﷺ.

قوله: «وقد كنت أعلم أنَّه خارج، ولم أكُ أظنُّه منكم» أي: أعلم أنَّ نبيّاً سيُبعَثُ في هذا الزَّمان، لكن لم أعلم تعيين جِنْسه. وزَعَمَ بعض الشُّرّاح أنَّه كان يَظُنّ أنَّه من بني إسرائيل لكَثْرة الأنبياء فيهم، وفيه نظر، لأنَّ اعتماد هِرَقل في ذلك كان على ما اطَّلَعَ عليه من الإسرائيليّات، وهي طافحةٌ بأنَّ النبيّ الذي يخرج في آخر الزَّمان من ولد إسماعيل، فيُحمَل قوله: لم أكُن أظنّ أنَّه منكم، أي: من قُرَيش.

قوله: «لَأحْبَبتُ لقاءَه»، في بَدْء الوحي: «لَتَجَشَّمتُ» بجيمٍ ومُعجَمة، أي: تَكلَّفتُ، ورَجَّحَها عياض، لكن نَسَبها لرواية مسلم خاصّةً[1]، وهي عند البخاريّ أيضاً. وقال النَّوَويّ: قوله: «لَتَجَشَّمت لقاءَه» أي: تَكلَّفت الوصول إليه وارتَكَبتُ المشَقّة في ذلك، ولكنّي أخاف أن أُقتَطَع دونه. قال: ولا عُذر له في هذا لأنَّه عَرَفَ صفة النبيّ، لكنَّه شَحَّ بمُلكِه ورَغِبَ في بَقاء رياسَتِه فآثَرَها. وقد جاء مُصرَّحاً به في «صحيح البخاريّ»، قال شيخنا شيخ الإسلام[2]: كذا قال، ولم أرَ في شيء من طرق الحديث في البخاريّ ما يدلُّ على ذلك. قلت: والذي يَظهَر لي أنَّ النَّوَويّ عَنَى ما وَقَعَ في آخر الحديث عند البخاريّ دون مسلم من القِصّة التي حكاها ابن النّاطور، وأنَّ في آخرها في بَدْء الوحي: أنَّ هِرَقل قال: إنّي قلت مَقالتي آنِفاً أختَبِرُ بها شِدَّتكُم على دينكم، فقد رأيت. وزاد في آخر حديث الباب: فقد رأيت الذي أحبَبتُ. فكأن النووي أشارَ إلى هذا، والله أعلم. وقد وَقَعَ التَّعبير بقوله: «شَحَّ بمُلكِه» في الحديث الذي أخرجه.

---

(١) هذا ذهول من الحافظ ابن حجر رحمه الله، فالذي عند مسلم (١٧٧٣): «لأحببت» كما ذكره القاضي عياض في «المشارف» ١/ ١٦٠، وكذا شرح عليه النووي.

(٢) يعني: سراج الدين البلقيني.

قوله: «ثمَّ دَعَا بكتابِ رسولِ الله ﷺ فقرأَه» ظاهره أنَّ هِرَقل هو الذي قرأ الكتاب، ويحتمل أن يكون التَّرجُمان قرأه، ونُسِبَت قراءته إلى هِرَقل مجازاً لكَوْنه الآمِرَ به، وقد تقدَّم في رواية الجهاد بلفظ: ثمَّ دَعَا بكتاب رسول الله ﷺ فقُرِئَ، وفي مُرسَل محمَّد بن كعب القُرَظيِّ عند الواقديِّ في هذه القِصّة: فدَعَا التَّرجُمان الذي يقرأ بالعربيَّة فقرأه، ووَقَعَ في رواية الجهاد ما ظاهره: أنَّ قراءة الكتاب وَقَعَت مرَّتَين، فإنَّ في أوَّله: «فلمَّا جاء قَيصَرَ كتاب رسول الله ﷺ قال حين قرأَه: التَمِسوا لي هاهُنا أحداً من قومه لأسألهم عنه، قال ابن عبَّاس: فأخبرني أبو سفيان أنَّه كان بالشّام في رجالٍ من قُرَيش» فذكر القِصّة إلى أن قال: ثمَّ دَعَا بكتاب رسول الله ﷺ فقُرِئَ، والذي يَظهَر لي أنَّ هِرَقل قرأه لنفسه[1] أوَّلاً، ثمَّ لمَّا جَمَعَ قومَه وأحضَرَ أبا سفيان ومَن معه وسألَه وأجابَه أمَرَ بقراءة الكتاب على الجميع، ويُحتمَل أن يكون المراد بقوله أوَّلاً: «فقال حين قرأَه» أي: قرأ عِنوان الكتاب، لأنَّ كتاب النبيّ ﷺ كان مختوماً بخَتْمِه، وخَتْمه: «محمَّد رسول الله»[2]، ولهذا قال إنَّه يسأل عن هذا الرجل الذي يَزعُم أنَّه نبيٌّ، ويُؤيِّد هذا الاحتمال أنَّ من جُملة الأسئلة قول هِرَقل: بمَ يأمركُم؟ فقال أبو سفيان: يقول: اعبُدوا الله ولا تُشرِكوا به شيئاً، وهذا بعَينِه في الكتاب، فلو كان هِرَقل قرأه أوَّلاً ما احتاجَ إلى السُّؤال عنه ثانياً، نعم يحتمل أن يكون سأَلَ عنه ثانياً مُبالَغة في تقريره.

قال النَّوَويّ: في هذه القِصّة فوائد، منها: جواز مُكاتَبة الكفَّار، ودُعاؤُهم إلى الإسلام قبل القتال، وفيه/ تفصيل: فمَن بَلَغَته الدَّعوة وجَبَ إنذارهم قبل قتالهم، وإلّا استُحِبَّ. ومنها: وجوب العَمَل بخَبَرِ الواحد، وإلّا لم يكن في بعث الكتاب معَ دِحْية وحده فائدة. ومنها وجوب العَمَل بالخطِّ إذا قامَت القرائن بصِدْقِه. ٨/٢٢٠

قوله: «فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم» قال النَّوَويّ: فيه استحبابُ تصدير الكتب ببِسْم الله الرَّحمن الرحيم، وإن كان المبعوث إليه كافراً، ويُحمَل قوله في حديث أبي هريرة: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدَأُ فيه بحَمْدِ الله، فهو أقطَعُ» أي: بذِكْر الله كما جاء في رواية أُخرى،

---

(١) في (س) بنفسه، وهو خطأ.

(٢) في ختم النبي ﷺ انظر ما سلف برقم (٦٥).

فإنَّه روي على أوجُه: بِذِكْر الله، بِبِسْمِ الله، بحَمدِ الله. قال: وهذا الكتاب كان ذا بالٍ من المُهِمّات العِظام ولم يُبدَأْ فيه بلفظ الحمد بل بالبسملة. انتهى، والحديث الذي أشارَ إليه أخرجه أبو عَوَانة في «صحيحه»[١] وصَحَّحَه ابن حِبّان أيضاً (١و٢)، وفي إسناده مقال، وعلى تقدير صِحَّته فالرِّواية المشهورة فيه بلفظ: «حَمْد الله»، وما عَدَا ذلك من الألفاظ التي ذَكَرها النَّوَويّ ورَدَت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية. ثمَّ اللَّفظ وإن كان عامّاً لكن أُريدَ به الخصوص، وهي الأُمور التي تحتاج إلى تَقَدُّم الخُطبة، وأمَّا المراسَلات فلم تَجرِ العادة الشَّرعيَّة ولا العُرفيَّة بابتدائها بذلك، وهو نَظِير الحديث الذي أخرجه أبو داود (٤٨٤١) من حديث أبي هريرة أيضاً بلفظ: «كلّ خُطبة ليس فيها شهادةٌ فهي كاليَدِ الجَذماء»، فالابتداء بالحمدِ واشتِراط التَّشَهُّد خاصّ بالخُطبة، بخِلَاف بَقيَّة الأُمور المهمّة فبعضها يُبدَأ فيه بالبسملة تامّة كالمراسَلات، وبعضها بِبِسْم الله فقط، كما في أوَّل الجِماع[٢] والذَّبيحة[٣]، وبعضها بلفظٍ من الذِّكر مخصوصٍ كالتَّكبيرِ، وقد جمعتُ كُتبَ النبيّ ﷺ إلى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحدٍ منها البِداءة بالحمدِ، بل بالبسملة، وهو يُؤيِّد ما قَرَّرته ، والله أعلم. وقد تقدَّم في الحيض[٤] استدلال المصنِّف بهذا الكتاب على جواز قراءة الجُنُب القرآن وما يَرِدُ عليه، وكذا في الجهاد[٥] الاستدلالُ به على جواز السَّفَر بالقرآن إلى أرض العدوّ، وما يَرِدُ عليه بما أغنى عن الإعادة، ووَقَعَ في مُرسَل سعيد بن المسيّب عند ابن أبي شَيْبة (٣٧٧٨٢): أنَّ هِرَقل لمَّا قرأ الكتاب قال: هذا كتابٌ لم أسمَعْه بعد سليمان عليه السلام. كأنَّه يريد الابتداء بِبِسْم الله الرَّحمن الرحيم، وهذا يُؤيِّد ما قَدَّمناه أنَّه كان عالماً بأخبار أهل الكتاب.

قوله: «من محمَّدٍ رسولِ الله ﷺ» وَقَعَ في بَدْء الوحي، وفي الجهاد: من محمَّدٍ عبد الله[٦]

---

(١) ذكره في «إتحاف المهرة» (٢٠٤٠٤).

(٢) سلف عند البخاري برقم (١٤١).

(٣) سيأتي عند البخاري برقم (٥٤٩٨).

(٤) باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، قبل الحديث (٣٠٥).

(٥) باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو، عند شرح الحديث (٢٩٩٠).

(٦) في (س): «محمد بن عبد الله» وهو خطأ، والمثبت من (أ) و(ع).

ورسوله، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ رُسُل الله وإن كانوا أكرَم الخلق على الله، فهم معَ ذلك مُقِرُّون بأنَّهم عَبِيدُ الله، وكأنَّ فيه إشارة إلى بُطْلان ما تَدَّعيه النَّصارَى في عيسى عليه السلام. وذكر المدائنيّ أنَّ القارئ لمَّا قرأ: «مِن محمَّدٍ رسولِ الله إلى عظيم الرُّوم» غَضِبَ أخو هِرَقل واجتَذَبَ الكتاب، فقال له هِرَقل: ما لَكَ؟ فقال: بَدَأَ بنفسِه وسَمّاك صاحبَ الرّوم، فقال هِرَقل: إنَّك لَضعيفُ الرَّأي، أتريدُ أن أرميَ بكتابٍ قبل أن أعلم ما فيه؟ لَئِن كان رسولَ الله إنَّه لَأحقُّ أن يَبدَأ بنفسِه، ولقد صَدَقَ، أنا صاحب الرُّوم، واللهُ مالِكي ومالِكُهم. وأخرج الحسن بن سفيان في «مُسنَده» من طريق عبد الله بن شَدّاد عن دِحْية: بَعَثَني النبيّ ﷺ بكتاب إلى هِرَقل، فقَدِمتُ عليه فأعطَيتُه الكتاب، وعنده ابن أخٍ له أحمر أزرَق، سَبِطُ الرَّأس، فلمَّا قرأ الكتاب نَخَرَ ابنُ أخيه نَخْرةً فقال: لا تقرأْ، فقال قَيصَر: لِمَ؟ قال: لأنَّه بَدَأ بنفسِه وكتب[1]: صاحب الرُّوم، ولم يَقُل: مَلِك الرّوم، قال: اقرأ، فقرؤوا الكتاب.

قوله: «إلى هِرَقْلَ عظيمِ الرُّوم» عظيم بالجرِّ على البَدَل، ويجوز الرَّفع على القطع، والنَّصب على الاختصاص، والمراد مَن تُعظِّمه الرّوم وتُقَدِّمه للرِّياسة عليها.

قوله: «أمَّا بَعْدُ» تقدَّم في كتاب الجمعة في «باب مَن قال في الخُطبة بعد الثَّناء: أمَّا بعد»[2] الإشارةُ إلى عَدَد مَن روى من الصَّحابة هذه الكلمة، وتوجيهُها، ونَقَلتُ هناكَ أنَّ سِيبَويه قال: إنَّ معنى «أمَّا بعد»: مهما يكن من شيءٍ. وأقول هُنا: سيبويه لا يَخُصّ ذلك بقولِنا: «أمَّا بعد» بل كلّ كلام أوَّله «أمَّا» وفيه معنى الجزاء، قاله في مِثل: أما عبد الله فمنطلق، والفاء لازمة في أكثر الكلام،/ وقد تحذف وهو نادر. قال الكرماني: فإنْ قلت: «أما» للتفصيل، فأين القَسيم؟ ثمَّ أجابَ بأنَّ التَّقدير: أمَّا الابتداء فهو بسمِ الله، وأمَّا المكتوب فهو من محمَّد ... إلى آخره، وأمَّا المكتوب به فهو ما ذُكِرَ في الحديث. وهو توجيهٌ مقبول، لكنَّه لا يَطَّرِد في كلّ موضع، ومعناها: الفَصل بين الكلامَين. ٨/٢٢١

واختُلِفَ في أوَّل مَن قالها، فقيلَ: داودُ عليه السلام، وقيل: يَعرُب بن قَحْطان، وقيل:

(١) كذا في (أ) و(ع)، وفي (س): وقال.

(٢) باب رقم (٢٩).

كعب بن لُؤَيّ، وقيل: قُسُّ بن ساعِدة، وقيل: سَحْبان. وفي «غرائب مالك» للدّارَقُطنيِّ: أنَّ يعقوب عليه السلام قالها، فإن ثَبَتَ وقلنا: إنَّ قَحْطان من ذُرّيَّة إسماعيل، فيعقوب أوَّل مَن قالها مُطلَقاً، وإن قلنا: إنَّ قَحْطان قبل إبراهيم عليه السلام، فيَعْرُب أوَّل مَن قالها، والله أعلم.

قوله: «أسلِمْ تَسْلَمْ» فيه بِشارةٌ لمن دَخَلَ في الإسلام أنَّه يَسْلَمُ من الآفات؛ اعتباراً بأنَّ ذلك لا يَختَصُّ بهِرَقل، كما أنَّه لا يَختَصّ بالحُكمِ الآخر وهو قوله: «أسلِمْ يُؤتِك الله أجرَك مرَّتَينِ» لأنَّ ذلك عامٌّ في حَقّ مَن كان مُؤمِناً بنبيِّه ثمَّ آمَنَ بمحمَّدٍ ﷺ.

قوله: «وأسلِمْ يُؤْتِك» فيه تقويةٌ لأحدِ الاحتمالَينِ المتقدِّمَينِ في بَدْء الوحي، وأنَّه أعادَ «أسْلِم» تأكيداً، ويحتمل أن يكون قوله: «أسلِمْ» أوَّلاً، أي: لا تَعتَقِد في المسيح ما تَعتَقِدُه النَّصارَى، و«أسلِمْ» ثانياً، أي: ادخُل في دين الإسلام، فلذلك قال بعد ذلك: «يُؤتِك الله أجرك مرَّتَينِ».

تنبيه: لم يُصرِّح في الكتاب بدُعائه إلى الشَّهادة للنبيِّ ﷺ بالرِّسالة، لكن ذلك مُنطَوٍ في قوله: «والسَّلام على مَن اتَّبَعَ الهُدَى»، وفي قوله: «أدعوك بدِعايةِ الإسلام»، وفي قوله: «أسلِم»، فإنَّ جميع ذلك يَتَضَمَّن الإقرار بالشَّهادتَينِ.

قوله: «إثم الأَرِيسيِّينَ» تقدَّم ضبطه وشرحه في بَدْء الوحي، ووجدتُه هناكَ في أصل مُعتمَد بتشديد الرّاء، وحكى هذه الرِّواية أيضاً صاحب «المشارق» وغيره، وفي أُخرى: «الأريسينَ» بتحتانيَّةٍ واحدة، قال ابن الأعرابيّ: أرَسَ يأْرِسُ بالتَّخفيفِ فهو أَريسٌ، وأرَّسَ بالتَّشديدِ يُؤَرِّس فهو إرِّيس، وقال الأزهَريّ: الأريس بالتَّخفيفِ وبالتَّشديدِ: الأكّار، لغة شاميَّة، وكان أهلُ السَّواد أهل فِلاحة، وكانوا مَجُوساً، وأهل الرّوم أهل صِناعة فأُعلموا بأنَّهم وإن كانوا أهل كتاب، فإنَّ عليهم إن لم يُؤمِنوا من الإثم إثمَ المجوس. انتهى، وهذا توجيه آخر لم يَتقدَّم ذِكْره. وحكى غيرُه أنَّ الأريسيِّينَ يُنسَبونَ إلى عبد الله بن أريس: رجلٍ كانت تُعظِّمه النَّصارَى، ابتَدَعَ في دينهم أشياءَ مخالفةً لدينِ عيسى، وقيل: إنَّه من قومٍ بُعِثَ إليهم نبيٌّ فقتَلوه، فالتَّقدير على هذا: فإنَّ عليك مِثلَ إثم الأَرِيسيِّينَ. وذكَر ابن حَزْم أنَّ أتباع عبدِ الله بن أريس كانوا أهل مملكة هِرَقل، وردَّه بعضهم بأنَّ الأريسيِّينَ كانوا قليلاً

وما كانوا يُظهِرونَ رأيَهم، فإنَّهم كانوا يُنكِرونَ التَّثليث. وما أظنُّ قولَ ابن حَزْم إلّا عن أصلٍ، فإنَّه لا يُجازِف في النَّقل. ووَقَعَ في رواية الأَصِيليِّ: اليَريسيِّين بتحتانيَّةٍ في أوَّله، وكأنَّه بتسهيل الهمزة. وقال ابنُ سِيدَه في «المُحكَم»: الأَرِيس: الأكّار عند ثَعلَب، والأمين عند كُرَاع، فكأنَّه من الأضداد، أي: يقال للتّابع والمتبوع، والمعنى في الحديث صالح على الرَّأيينِ، فإن كان المراد التابع، فالمعنى: إنَّ عليك مِثلَ إثم التابع لك على تَرْك الدُّخول في الإسلام، وإن كان المراد المتبوع، فكأنَّه قال: فإنَّ عليك إثمَ المتبوعينَ، وإثمُ المتبوعينَ يُضاعَف باعتبار ما وَقَعَ لهم من عَدَم الإذعان إلى الحقّ من إضلال أتباعِهم.

وقال النَّوويّ: نَبَّهَ بذِكْر الفلّاحينَ على بَقيَّة الرَّعيَّة لأنَّهم الأغلَب، ولأنَّهم أسرَع انقياداً. وتُعقِّبَ بأنَّ من الرَّعايا غيرَ الفلّاحينَ مَن له صَرامة وقوّة وعَشيرة، فلا يَلزَم من دخول الفلّاحينَ في الإسلام دخول بَقيَّة الرَّعايا حتَّى يَصِحّ أنَّه نَبَّهَ بذِكْرهم على الباقينَ، كذا تَعقَّبَه شيخنا شيخ الإسلام. والذي يَظهَر أنَّ مُراد النَّوويّ أنَّه نَبَّهَ بذكر طائفةٍ من الطَّوائف على بَقيَّة الطَّوائف، كأنَّه يقول: إذا امتَنَعْتَ كان عليك إثم كلّ مَن امتَنَعَ بامتِناعِك وكان يُطيع لو أطَعْتَ، كالفلّاحينَ، فلا وجه للتَّعقُّب عليه.

٢٢٢/٨ نَعم قول أبي عُبيد في «كتاب الأموال»: ليس المراد/ بالفلّاحينَ الزَّرّاعين فقط، بل المراد به جميع أهل المملكة، إن أراد به على التَّقرير الذي قَرَّرتُ به كلامَ النَّوويّ فلا اعتراض عليه، وإلّا فهو مُعتَرَض. وحكى أبو عُبيد أيضاً أنَّ الأريسيّينَ هم الخَوَل والخَدَم، وهذا أخَصّ من الذي قبله، إلّا أن يُريد بالخَوَلِ ما هو أعَمّ بالنِّسبة إلى مَن يَحكُم المِلك عليه.

وحكى الأزهَريّ أيضاً أنَّ الأريسيّينَ قومٌ من المجوس كانوا يَعبُدونَ النار ويُحرِّمونَ الزِّنى وصِناعَتهم الحِراثة، ويُخرِجونَ العُشر ممّا يَزرَعونَ، لكنَّهم يأكلونَ الموقوذة. وهذا إنْ ثَبَتَ فمعنى الحديث: فإنَّ عليك مِثلَ إثم الأَرِيسيِّينَ، كما تقدَّم.

قوله: «فلمَّا فَرَغَ» أي: القارئ، ويحتمل أن يُريد: هِرَقل، ونَسَبَ إليه ذلك مَجازاً لكَوْنِه الآمِر به، ويُؤيِّده قوله بعده: «عنده»، فإنَّ الضَّمير فيه وفيما بعده لهِرَقل جَزماً.

قوله: «ارتَفَعَت الأصواتُ عنده وكَثُرَ اللَّغَط» ووَقَعَ في الجهاد: فلمَّا أن قَضَى مقالته عَلَت أصواتُ الذينَ حوله من عُظَماء الرّوم وكَثُرَ لَغَطُهم، فلا أدري ما قالوا، لكن يُعرَف من قرائِن الحال أنَّ اللَّغَط كان لمَا فهموه من هِرَقل من مَيلِه إلى التَّصديق.

قوله: «لقد أَمِرَ أَمْرُ ابن أبي كَبْشة» تقدَّم ضبطه في بَدْء الوحي، وأنَّ «أَمِرَ» الأوَّل بفتح الهمزة وكسر الميم، والثّاني بفتح الهمزة وسكون الميم، وحكى ابن التِّين أنَّه رويَ بكسرِ الميم أيضاً. وقد قال كُراع في «المجرَّد»: وَرِعٌ أَمِرٌ، بفتحٍ ثمَّ كسر، أي: كثير، فحينئذٍ يصير المعنى: لقد كَثُرَ كثيرُ ابن أبي كَبْشة، وفيه قلقٌ، وفي كلام الزَّمَخشَريِّ ما يُشعِر بأنَّ الثّاني بفتح الميم، فإنَّه قال: أَمَرة على وزن بَرَكة: الزّيادة، ومنه قول أبي سفيان: لقد أَمِرَ أَمَرُ محمَّد. انتهى، هكذا أشارَ إليه شيخُنا شيخ الإسلام سِراج الدِّين في شرحه ورَدَّه، والذي يَظهَر لي أنَّ الزَّمَخشَريَّ إنَّما أراد تفسير اللَّفظة الأولى وهي «أَمِرَ» بفتحٍ ثمَّ كسر وأنَّ مصدَرها أَمَرٌ بفتحتَين، والأَمَر بفتحتَين: الكَثْرة والعِظَم والزِّيادة، ولم يُرِدْ ضبط اللَّفظة الثّانية، والله أعلم.

قوله: «قال الزُّهْريّ: فدَعَا هِرَقْل عُظَماء الرّوم فجمعهم...» إلى آخره، هذه قِطعة من الرِّواية التي وَقَعَت في بَدْء الوحي عَقِب القِصّة التي حكاها ابن النّاطور، وقد بيَّن هناكَ أنَّ هِرَقل دَعَاهم في دَسكَرةٍ له بحِمْص، وذلك بعد أنَّ رَجَعَ هذا من بيت المقدِس وكاتَبَ صاحبَه الذي برُوميَّةَ، فجاءه جوابُه يوافقه على خروج النبيِّ ﷺ، وعلى هذا فالفاء في قوله: «فدَعَا» فصيحة، والتَّقدير: قال الزُّهْريّ: فسارَ هِرَقلُ إلى حِمص فكَتَبَ إلى صاحبه برومِيَّةَ فجاءه جوابه فدَعَا الرّوم.

تنبيه: وَقَعَ في «سيرة ابن إسحاق» من روايته عن الزُّهْريّ بإسناد حديث الباب إلى أبي سفيان بعض القِصّة التي حكاها الزُّهْريّ عن ابن النّاطور، والذي يَظهَر لي أنَّه دَخَلَ عليه حديث في حديث، ويُؤيِّده أنَّه حكى قِصّة الكتاب عن الزُّهْريّ، قال: حدَّثني أُسقُفٌّ من النَّصارَى قد أدرَكَ ذلك الزَّمان. قلت: وهذا هو ابن النّاطور، وقِصّة الكتاب إنَّما ذَكَرها الزُّهْريّ من طريق أبي سفيان، وقد فصَّلَ شُعَيب بن أبي حمزة عن الزُّهْريّ الحديث تفصيلاً واضحاً، وهو أوثَق من ابن إسحاق وأتقَن، فروايته هي المحفوظة ورواية ابن إسحاق

شاذّة. ومحَلّ هذا التَّنبيه أن يُذكَر في الكلام على الحديث في بَدْء الوحي، لكن فاتَ ذِكْره هناكَ فاستَدرَكته هُنا.

قوله: «**فجمعهم في دارٍ له فقال**» تقدَّم في بَدْء الوحي أنَّه جمعهم في مكان، وكان هو في أعلاه، فاطَّلَعَ عليهم، وصَنَعَ ذلك خَوفاً على نفسه أن يُنكِروا مقالتَه فيُبادِروا إلى قتله.

قوله: «**آخِرَ الأَبَد**» أي: يَدُوم مُلكُكُم إلى آخر الزَّمان، لأنَّه عَرَفَ من الكتب أن لا أمّةَ بعد هذه الأُمّة ولا دِينَ بعد دينها، وأنَّ مَن دَخَلَ فيه آمَنَ على نفسه، فقال لهم ذلك.

قوله: «**فقال: عليَّ بهم، فدَعَا بهم فقال**» فيه حذف تقديره: فرَدُّوهم فقال.

قوله: «**فقد رأيت منكم الذي أحْبَبتُ**» يُفسِّر ما وَقَعَ مختصراً في بَدْء الوحي مُقتَصِراً على قوله: «فقد رأيتُ» واكتَفَى بذلك عمّا بعده.

قوله: «**فسَجَدوا له ورَضُوا عنه**» يُشعِر بأنَّه كان من عادتهم السُّجودُ لملوكِهم، ويحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى تقبيلهم الأرض حقيقةً؛ فإنَّ الذي/ يَفعَل ذلك رُبَّما صارَ غالباً كَهَيئة الساجِد، وأطلقَ أنَّهم رَضُوا عنه بناء على رُجوعهم عمّا كانوا همُّوا به عند تَفرُّقهم عنه من الخروج، والله أعلم. ٨/٢٢٣

وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدَّم: البِداءة باسم الكاتب قبل المكتوب إليه، وقد أخرج أحمد (١٨٩٨٦)، وأبو داود (٥١٣٤) عن العلاء بن الحَضرَميّ أنَّه كَتَبَ إلى النبيّ ﷺ وكان عاملَه على البحرَينِ فبَدَأ بنفسِه: من العلاء إلى محمَّد رسول الله. وقال ميمون: كانت عادة ملوك العَجَم إذا كَتَبوا إلى ملوكهم بَدَؤوا باسم ملوكهم، فتَبعَتهم بنو أُميَّة. قلت: وسيأتي في الأحكام: أنَّ ابن عمر كَتَبَ إلى معاوية فبَدَأ باسم معاوية[1]، وإلى عبد الملِك كذلك (٧٢٠٥)، وكذا جاء عن زيد بن ثابت إلى معاوية[2]، وعند البزّار بسندٍ ضعيف عن

---

(١) كتاب ابن عمر إلى معاوية سلف ذِكرُه عند الحافظ في كتاب الاستئذان: باب رقم (٢٥): بمن يُبدأ في الكتاب، وعزاه هناك للبخاري في «الأدب المفرد»، وهو فيه برقم (١١٢٤).

(٢) عند البخاري في «الأدب المفرد» (١١٢٢) و(١١٢٧) و(١١٣١)، والطبراني في «الكبير» (٤٨٦٠)، والبيهقي ٦/ ٢٤٦ و٢٤٨.

حَنْظَلَةَ الكاتب: أنَّ النبيَّ ﷺ وَجَّهَ علياً وخالدَ بنَ الوليد فكَتَبَ إليه خالدٌ، فبَدَأَ بنفسِه وكَتَبَ إليه عليٌّ فبَدَأَ برسولِ الله ﷺ فلم يَعِبْ على واحدٍ منهما، وقد تقدَّم الكلام على «أمَّا بعد» في كتاب الجمعة (٩٢٢).

٥- بابٌ
﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ الآية [آل عمران:٩٢]

٤٥٥٤- حدَّثنا إسماعيلُ، قال: حدَّثني مالكٌ، عن إسحاقَ بنِ عبدِ الله بنِ أبي طَلْحة، أنَّه سمعَ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ يقول: كان أبو طَلْحةَ أكثرَ أنصاريٍّ بالمدينةِ نَخْلاً، وكان أَحَبَّ أموالِه إليه بَيرُحاءَ، وكانت مُسْتَقبِلةَ المسجدِ، وكان رسولُ الله ﷺ يَدخُلُها ويَشْرَبُ من ماءٍ فيها طيِّبٍ، فلمَّا أُنزِلَت ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قامَ أبو طَلْحةَ فقال: يا رسولَ الله، إنَّ الله يقول: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإنَّ أَحَبَّ أموالي إليَّ بَيرُحاءَ، وإنَّها صَدَقةٌ لله، أرجو بِرَّها وذُخْرَها عندَ الله، فضَعْها يا رسولَ الله حيثُ أراكَ الله، قال رسولُ الله ﷺ: «بَخ ذلك مالٌ رايحٌ، ذلك مالٌ رايحٌ، وقد سمعتُ ما قلتَ، وإنِّي أرَى أن تَجْعَلَها في الأقرَبينَ» قال أبو طَلْحةَ: أفعلُ يا رسولَ الله. فقَسَمَها أبو طَلْحةَ في أقاربِه وبني عَمِّه.

قال عبدُ الله بنُ يوسفَ، ورَوْحُ بنُ عُبَادةَ، عن مالك، قال: « رابح».

حدَّثنا يحيى بنُ يحيى، قال: قرأتُ على مالكٍ: «رايحٌ».

قوله: «باب ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: إلى ﴿بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث أنس في قِصّة بَيرُحاءَ، وقد تقدَّم ضبطها في الزكاة (١٤٦١)، وشرح الحديث في الوَقف (٢٧٦٩).

قوله: «وقال عبد الله بن يوسف ورَوْح بن عُبادةَ، عن مالك قال: رابح» يعني: أنَّ المذكورَينِ رَوَيا الحديث عن مالك بإسناده فوافَقا فيه إلّا في هذه اللَّفظة، فأمَّا رواية عبد الله بن يوسف

فوَصَلَها المؤلِّف في الوَقْف[1] عنه، ووَقَعَ عند المِزّيِّ أنَّه أورَدَها في التَّفسير موصولة عن عبد الله بن يوسف أيضاً، وأمَّا رواية رَوْح بن عُبَادة فتقدَّم في الوَكالة (٢٣١٨) أنَّ أحمد وَصَلَها عنه، وذكرتُ هناكَ ما وَقَعَ للرُّواة عن مالك في ضبط هذه اللَّفظة، وهل هي «رابح» بالموحَّدة أو التَّحتانيَّة معَ الشَّرح.

قوله: **«حدَّثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك: رايح»** كذا اختَصَرَه، وكان قد ساقَه بتمامه من هذا الوجه في كتاب الوَكالة (٢٣١٨).

٢٢٤/٨ تنبيه: وَقَعَ هنا لغير أبي ذرٍّ:

٤٥٥٥- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله الأنصاريُّ، قال: حدَّثني أَبي، عن ثُمامةَ، عن أنسٍ ﷺ قال: فجَعَلَها لحسَّانَ وأُبيِّ بنِ كعبٍ، وأنا أقرَبُ إليه منهما، ولم يَجعَلْ لي منها شيئاً.

وهذا طَرَف من الحديث، وقد تقدَّم بتمامه في الوَقْف معَ شرحه، وأغفَلَ المِزّيُّ التَّنبيه على هذا الطَّريق هنا.

وممَّن عَمِلَ بالآية ابن عمر، فروى البزَّار[2] من طريقه أنَّه قرأها، قال: فلم أجِد شيئاً أحَبّ إليَّ من مَرْجانةَ جاريةٍ لي روميَّة، فقلت: هي حُرّة لوجه الله، فلولا أنّي لا أعود في شيء جَعَلتُه لله لَتزوَّجتها.

٦- بابٌ

﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [آل عمران:٩٣]

٤٥٥٦- حدَّثني إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثنا أبو ضَمْرةَ، حدَّثنا موسى بنُ عُقْبَةَ، عن نافعٍ، عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنَّ اليهودَ جاؤوا إلى النبيِّ ﷺ برجُلٍ منهم وامرأةٍ قد زَنَيا، فقال لهم: «كيفَ تَفْعَلونَ بمَن زَنَى منكم؟» قالوا: نُحَمِّمُها ونَضْرِبُها، فقال: «لا تَجِدونَ في التوْراةِ الرَّجْمَ؟» فقالوا: لا نَجِدُ فيها شيئاً، فقال لهم عبدُ الله بنُ سَلامٍ: كَذَبتُم فأْتُوا بالتوْراةِ

---

(١) بل في الزكاة (١٤٦١)، أما الرواية التي في الوقف برقم (٢٧٥٢) فهي مختصرة وليس فيها هذه اللفظة.

(٢) كما في «كشف الأستار» (٢١٩٤).

فاتْلوها إن كنتُم صادِقِينَ. فوَضَعَ مِدْراسُها الذي يُدَرِّسُها منهم كَفَّه على آيةِ الرَّجْمِ، فطَفِقَ يقرأُ ما دونَ يدِه وما وراءَها، ولا يقرأُ آيةَ الرَّجْمِ، فنَزَعَ يدَه عن آيةِ الرَّجْمِ، فقال: ما هذه؟ فلمَّا رَأَوْا ذلك قالوا: هي آيةُ الرَّجْمِ، فأمَرَ بهما فرُجِما قريباً من حيثُ موضعُ الجنائز عندَ المسجدِ، فرأيتُ صاحبها يَجْنأُ عليها يَقِيها الحجارةَ.

قوله: «باب ﴿فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾» ذكر فيه حديث ابن عمر في قِصّة اليهوديَّينِ اللَّذينِ زَنَيا، وسيأتي شرحه في الحدود (٦٨١٩و٦٨٤١).

وقوله في هذه الرِّواية: «كيف تَفعَلونَ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «كيف تَعمَلونَ».

وقوله: «نُحَمِّمُهما» بمُهمَلةٍ ثمَّ ميم مُثقَّلة، أي: نَسكُب عليهما الماء الحَمِيم، وقيل: نجعل في وجوههما الحُمَة بمُهمَلة وميم خفيفة، أي: السَّواد، وسيأتي ما في ذلك عند شرح الحديث.

وقوله: «فوَضَعَ مِدْراسُها» بكسرِ أوَّله، كذا للكُشْمِيهنيِّ، ولغيره: «مُدارِسُها» بضمِّ أوَّله وتقديم الألف بوَزنِ المفاعلة من الدِّراسة، والأوَّل أوجَه.

قوله: «فلمَّا رَأَوْا ذلك قالوا» في رواية الكُشْمِيهنيِّ بالإفرادِ فيهما.

قوله: «يَجْنأ» بجيمٍ ساكنة ثمَّ نون مفتوحة ثمَّ همزة، وللكُشْمِيهنيِّ: «يَحْنِي» بالمهمَلة وكسر النُّون بغير همز.

٧- بابٌ
﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]

٤٥٥٧- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، عن سفيانَ، عن مَيسَرةَ، عن أبي حازِمٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال: خيرُ الناسِ للنّاسِ؛ تَأتونَ بِهِم في السَّلاسِلِ في أعناقِهم حتَّى يَدخُلوا في الإسلامِ.

قوله: «باب ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾» ذكر فيه حديث أبي هريرة في تفسيرها غير مرفوع، وقد تقدَّم في أواخر الجهاد (٣٠١٠) من وجه آخر مرفوعاً، وهو يَـرُدّ قول مَن تَعقَّبَ البخاريّ فقال: هذا موقوف لا معنى لإدخاله في/ المسنَد.

٢٢٥/٨

قوله: «سُفْيان» هو الثَّوريّ.

قوله: «عن مَيسَرة» هو ابن عمّار الأشجَعيُّ، كوفيّ ثقة، ما له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث، وآخر تقدَّم في بَدْء الخلق (٣٣٣١)، ويأتي في النّكاح (٥١٨٥)، وشيخه أبو حازِم بمُهمَلةٍ ثمَّ زاي: هو سُليمان الأشجَعيّ.

وقوله: «خير الناس للنّاسِ»: أي: خير بعض الناس لبعضِهم، أي: أنفَعهم لهم، وإنَّما كان ذلك لكَوْنِهم كانوا سبباً في إسلامهم، وبهذا التَّقدير[1] يَندَفِع تعقُّب مَن زَعَمَ بأنَّ التَّفسير المذكور ليس بصحيحٍ. وروى ابن أبي حاتم (٣/ ٧٣٢) والطَّبَريُّ (٤/ ٤٢) من طريق السُّدّيِّ قال: قال عمر: لو شاءَ الله لقال: أنتم خيرُ أمّةٍ، فكنَّا كلُّنا، ولكِن قال: «كنتُم» فهي خاصّة لأصحاب محمَّد ومَن صَنَعَ مِثل صَنِيعهم، وهذا مُنقَطِع. وروى عبد الرَّزّاق[2]، وأحمد (٢٤٦٣)، والنَّسائيُّ (ك١١٠٠٦)، والحاكم (٢/ ٢٩٤) من حديث ابن عبَّاس بإسنادٍ جيِّد قال: هم الذينَ هاجَروا معَ النبيّ ﷺ، وهذا أَخَصُّ من الذي قبله. وللطبري[3] (٤/ ٤٢) من طريق ابن جُرَيج عن عِكْرمة قال: نزلت في ابن مسعود وسالم مولى أبي حُذَيفة وأُبيٍّ بن كعب ومعاذ بن جبل. وهذا موقوف فيه انقطاع، وهو أخَصّ ممَّا قبله. وروى الطَّبَريُّ (٤/ ٤٤) من طريق مجاهد قال: معناه على الشَّرط المذكور: تأمُرونَ بالمعروفِ... إلى آخره، وهذا أعَمُّ، وهو نحو الأوَّل.

وجاء في سبب هذا الحديث ما أخرجه الطَّبَريُّ[4] وابن أبي حاتم (٣/ ٧٣٢) من طريق عِكْرمة قال: كان مَن قبلكُم لا يأمَن هذا في بلاد هذا، ولا هذا في بلاد هذا، فلمَّا كنتُم أنتم أمِن فيكم الأحمر والأسوَد. ومن وجهٍ آخر عنه (٣/ ٧٣٣) قال: لم تكن أمّةٌ دَخَلَ فيها من أصناف الناس مِثلَ هذه الأُمّة. وعن أُبيٍّ بن كعب قال: لم تكن أمّةٌ أكثرَ استجابة في الإسلام

---

(١) تحرف في (س) إلى: «التقرير».

(٢) في «التفسير» ١/ ١٣٠.

(٣) تحرف في (س) إلى: وللطبراني.

(٤) لم نقف عليه عند الطبري.

من هذه الأُمّة، أخرجه الطَّبَريُّ (٤/ ٤٣) بإسنادٍ حسن عنه[1]. وهذا كلّه يقتضي حملها على عموم الأُمّة، وبه جَزَمَ الفَرّاء واستَشهَدَ بقوله: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال:٢٦] وقوله: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف:٨٦] قال: وحذفُ «كان» في مِثل هذا وإظهارُها سواء. وقال غيره: المراد بقوله: ﴿كُنتُمْ﴾ في اللَّوح المحفوظ أو في عِلم الله تعالى. ورَجَّحَ الطَّبَريُّ أيضاً (٤/ ٤٤) حمل الآية على عموم الأُمّة، وأيَّدَ ذلك بحديثِ بَهز ابن حَكيم عن أبيه عن جَدّه: سمعت رسول الله ﷺ يقول في هذه الآية: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال: «أنتم مُتِمّونَ سبعينَ أمّة، أنتم خيرُها وأكرَمُها على الله»، وهو حديث حسن صحيح، أخرجه التِّرمذيّ وحسّنه (٣٠٠١)، وابن ماجه (٤٢٨٧و٤٢٨٨)، والحاكم (٤/ ٨٤) وصَحَّحَه، وله شاهد مُرسَل عن قَتَادة عند الطَّبَريِّ (٤/ ٤٤) رجاله ثقات. وفي حديث عليٍّ عند أحمد (٧٦٣) بإسنادٍ حسن: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «وجُعِلَت أمّتي خيرَ الأُمَمِ».

٨- بابٌ

﴿إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران:١٢٢]

٤٥٥٨- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ قال: قال عَمْرٌو: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما يقول: فينا نزلت: ﴿إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ قال: نحنُ الطّائفَتان بنو حارثةَ، وبنو سَلِمةَ، وما نُحِبُّ - وقال سفيانُ مرَّةً: وما يَسُرُّني - أنَّها لم تُنْزَل؛ لقولِ الله: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾.

قوله: «باب ﴿إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾» ذكر فيه حديث جابر، وقد تقدَّم مشروحاً في غزوة أُحُد (٤٠٥١).

وقوله: «﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾» ذكر الفَرّاء أنَّ في قراءة ابن مسعود: «والله وليّهم» قال: وهو كقوله: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات:٩].

---

(١) وقع في النسخ المطبوعة من«تفسير الطبري» هذا الأمر من قول الربيع بن أنس، ولعله خطأ قديم. وجاء في «تفسير ابن أبي حاتم» ٣/ ٧٣٣ من طريق الربيع، عن أبي العاليـة، عن أبي بن كعب، فذكره. والله أعلم بالصواب.

٩- بابٌ

﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ [آل عمران:١٢٨]

٤٥٥٩- حدَّثنا حِبّانُ بنُ موسى، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: حدَّثني سالمٌ، عن/ أبيه: أنَّه سمعَ رسولَ الله ﷺ إذا رَفَعَ رأسَه منَ الرُّكوعِ في الرَّكْعةِ الآخِرةِ منَ الفجرِ، يقول: «اللهمَّ العَنْ فلاناً وفلاناً وفلاناً» بعدَما يقول: «سمعَ الله لمن حَمِدَه، رَبَّنا ولَكَ الحمد» فأنزَلَ الله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾.

٢٢٦/٨

رواه إسحاقُ بنُ راشدٍ، عن الزُّهْريِّ.

٤٥٦٠- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، حدَّثنا ابنُ شِهابٍ، عن سعيدِ بنِ المسيّب وأبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي هريرةَ ﷺ: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا أرادَ أن يَدْعوَ على أحدٍ، أو يَدْعوَ لأحدٍ قَنَتَ بعدَ الرُّكوعِ، فرُبَّما قال إذا قال: «سمعَ الله لمن حَمِدَه، اللهمَّ رَبَّنا لكَ الحمدُ: اللهمَّ أَنْجِ الوليدَ بنَ الوليدِ، وسَلَمةَ بنَ هشامٍ، وعيّاشَ بنَ أبي رَبيعةَ، اللهمَّ اشدُد وطْأتكَ على مُضَرَ، واجْعَلْها سنينَ كَسِني يوسفَ» يَجْهَرُ بذلك، وكان يقول في بعضِ صَلاتِه في صلاةِ الفجرِ: «اللهمَّ العَنْ فلاناً وفلاناً» لأحياءٍ منَ العربِ، حتَّى أنزَلَ الله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ الآيَةَ.

قوله: «باب ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «أخبَرَنا عبد الله» هو ابن المبارَك.

قوله: «فلاناً وفلاناً وفلاناً» تقدَّمت تسميتُهم في غزوة أُحُد (٤٠٧٠) من روايةٍ مُرسَلةٍ أورَدَها المصنِّف عَقِب هذا الحديث بعينِه، عن حَنظَلة بن أبي سفيان عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يَدعُو على صفوان بن أُميَّة وسُهَيل بن عمرو[١] والحارث بن هشام، فنزلت. وأخرَج أحمد (٥٦٧٤)، والتِّرمِذيّ (٣٠٠٤) هذا الحديث موصولاً من رواية عمر[٢] بن حمزة عن سالم عن أبيه، فسَمّاهم، وزاد في آخر الحديث: «فتِيبَ عليهم كلِّهم»، وأشارَ بذلك إلى قوله في

---

(١) تحرف في (س) إلى: عمير.

(٢) تحرف في (أ) و(س) إلى: عمرو.

بَقيَّة الآية: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾، ولأحمد (٥٨١٢) أيضاً من طريق محمَّد بن عَجْلان عن نافع عن ابن عمر: «كان رسول الله ﷺ يَدعُو على أربعة، فنزلت، قال: وهَداهم الله للإسلام» وكان الرّابعَ عَمْرو بنُ العاص، فقد عَزاه السُّهَيليُّ لرواية التِّرمذيّ، لكن لم أرَه فيه، والله أعلم.

قوله: «**رواه إسحاق بن راشد عن الزُّهْريّ**» أي: بالإسناد المذكور، وهو موصول عند الطبرانيِّ في «المعجَم الكبير» (١٣١١٣) من طريقه.

قوله: «**كان إذا أرادَ أن يَدْعو على أحدٍ أو يَدْعوَ لأحدٍ**» أي: في صلاته.

قوله: «**قنَتَ بَعْد الرُّكوع**» تمَسَّكَ بمفهومِه مَن زَعَمَ أنَّ القُنوت قبل الرُّكوع، قال: وإنَّما يكون بعد الرُّكوع عند إرادة الدُّعاء على قومٍ أو لقومٍ، وتُعقِّبَ باحتمال أنَّ مفهومَه أنَّ القُنوت لم يقع إلّا في هذه الحالة، ويُؤيِّده ما أخرجه ابن خُزَيمةَ (٦٢٠) بإسنادٍ صحيح عن أنس: أنَّ النبيّ ﷺ كان لا يَقنُت إلّا إذا دَعَا لقومٍ أو دَعَا على قوم. وقد تقدَّم بيان الاختلاف في القُنوت وفي مَحلّه في آخر «باب الوِتر» (١٠٠١-١٠٠٣).

قوله: «**الوليد بن الوليد**» أي: ابن المغيرة، وهو أخو خالد بن الوليد، وكان ممَّن شَهِدَ بدراً معَ المشرِكينَ، وأُسِرَ وفَدَى نفسه، ثمَّ أسلَمَ فحُبِسَ بمكَّة، ثمَّ تواعَدَ هو وسَلَمةُ وعيّاشٌ المذكورونَ معه وهَرَبوا من المشرِكينَ، فعَلمَ النبيّ ﷺ بمَخرَجِهم فدَعَا لهم، أخرجه عبد الرَّزّاق (٤٠٣١) بسندٍ مُرسَل، وماتَ الوليد المذكور لمَّا قَدِمَ على النبيّ ﷺ، رُوِّينا ذلك في «الفوائد الزّيادات» من حديث الحافظ أبي بكر بن زياد النَّيسابوريّ بسَندِهِ عن جابرٍ قال: رَفَعَ رسول الله ﷺ رأسه من الرَّكعة الأخيرة من صلاة الصُّبح صَبيحة خمسَ عشرةَ من رمضان فقال: «اللهمَّ أَنْجِ الوليد بن الوليد» الحديث، وفيه: فدَعَا بذلك خمسة عشر يوماً، حتَّى إذا كان / صَبيحة يوم الفِطْر تَرَكَ الدُّعاء، فسألَه عمر فقال: «أوَما عَلمت أنَّهم قَدِموا؟» قال: بينَما هو ٢٢٧/٨ يَذكُرهم انفتَحَ عليهم الطَّريقُ يَسوقُ بهم الوليد بن الوليد قد نُكِبَتْ إصبعُه بالحَرَّة، وساقَ بهم ثلاثاً على قَدَمَيه، فنَهَجَ بين يَدَي النبيّ ﷺ حتَّى قَضَى، فقال النبيّ ﷺ: «هذا الشَّهيد، أنا على هذا شهيد». ورَثَتْه أمّ سَلَمةَ زوج النبيّ ﷺ بأبياتٍ مشهورة.

قوله: «**وسَلَمةَ بن هشام**» أي: ابن المغيرة، وهو ابن عمّ الذي قبله، وهو أخو أبي جهل،

وكان من السابقينَ إلى الإسلام، واستُشهِدَ في خِلَافة أبي بكر بالشّام سنة أربع عشرة.

قوله: «وعيّاش» هو بالتَّحتانيَّة ثمَّ المعجَمة، وأبوه أبو ربيعة: اسمه عَمْرو بن المغيرة، فهو عَمّ الذي قبله أيضاً، وكان من السابقينَ إلى الإسلام أيضاً وهاجَرَ الهجرتَين، ثمَّ خَدَعَه أبو جهل فرَجَعَ إلى مكَّة فحُبِسَ بها، ثمَّ فرَّ معَ رَفيقَيه المذكورَينِ، وعاشَ إلى خِلَافة عمر، فماتَ[1] سنة خمس عشرة، وقيل: قبل ذلك، والله أعلم.

قوله: «وكان يقول في بعض صَلاته في صلاة الفجر» كأنَّه يشير إلى أنَّه لا يُداوِم على ذلك.

قوله: «اللهمَّ العَنْ فلاناً وفلاناً، لأحْياءٍ من العرب» وَقَعَ تسميَتُهم في رواية يونس عن الزُّهْريّ عند مسلم (٦٧٩) بلفظ: «اللهمَّ الْعَن رِعلاً وذَكْوانَ وعُصَيَّة».

قوله: «حتَّى أنزَلَ الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾» تقدَّم استشكاله في غزوة أُحُد، وأنَّ قِصّة رِعْلٍ وذَكْوانَ كانت بعد أُحُد، ونزول ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ كان في قِصّة أُحُد، فكيف يَتأَخَّر السَّبَب عن النُّزول؟ ثمَّ ظَهَرَ لي عِلّةُ الخبر، وأنَّ فيه إدراجاً، وأنَّ قوله: «حتَّى أنزَلَ الله» مُنقَطِع من رواية الزُّهْريّ عمَّن بَلَّغَه، بيَّن ذلك مسلم في رواية يونس المذكورة فقال: هنا قال ـ يعني الزُّهْريّ ـ: ثمَّ بَلَغَنا أنَّه تَرَكَ ذلك لمَّا نزلت. وهذا البَلاغ لا يَصِحّ لمَا ذكرتُه، وقد وَرَدَ في سبب نزول الآية شيءٌ آخر لكنَّه لا يُنافي ما تقدَّم، بخِلَاف قِصّة رِعْلٍ وذَكْوانَ، فعند أحمد (١١٩٥٦)، ومسلم (١٧٩١) من حديث أنس: أنَّ النبيّ ﷺ كُسِرَت رَباعِيَته يوم أُحُد، وشُجَّ وجهه حتَّى سالَ الدَّم على وجهه، فقال: «كيف يُفلِح قومٌ فعَلوا هذا بنبيِّهم وهو يَدعُوهم إلى رَبّهم!» فأنزَلَ الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية. وطريق الجمع بينَه وبين حديث ابن عمر: أنَّه ﷺ دعَا على المذكورينَ بعد ذلك في صَلاته، فنزلت الآية في الأمرَينِ معاً، فيما وَقَعَ له من الأمر المذكور وفيما نَشَأ عنه من الدُّعاء عليهم، وذلك كلّه في أُحُد، بخِلَاف قِصّة رِعلٍ وذَكْوانَ فإنَّها أجنبيَّة، ويحتمل أن يقال: إنَّ قِصَّتهم كانت عَقِب ذلك، وتأَخَّرَ نزول الآية عن سببها قليلاً، ثمَّ نزلت في جميع ذلك، والله أعلم.

---

(١) زاد هنا في (س) لفظة «كان»، والصواب بدونها، كما في (أ) و(ع).

١٠ - باب قوله تعالى:
﴿وَٱلرَّسُولُ يَدۡعُوكُمۡ فِيٓ أُخۡرَىٰكُمۡ﴾ [آل عمران:١٥٣]:
وهو تأنيث آخِركُم

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِ﴾ [التوبة:٥٢]: فتْحاً أو شهادةً.

٤٥٦١ - حدَّثنا عَمْرو بنُ خالدٍ، حدَّثنا زُهَيرٌ، حدَّثنا أبو إسحاقَ، قال: سمعتُ البراءَ بنَ عازِبٍ رضي الله عنهما قال: جعَلَ النبيُّ ﷺ على الرَّجّالةِ يومَ أُحُدٍ عبد الله بنَ جُبَيرٍ، وأقبَلوا مُنهَزِمينَ، فذاكَ إذ يَدْعوهمُ الرَّسولُ في أُخراهم، ولم يَبْقَ معَ النبيِّ ﷺ غيرُ اثنَي عَشَرَ رجلاً.

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّسُولُ يَدۡعُوكُمۡ فِيٓ أُخۡرَىٰكُمۡ﴾ وهو تأنيث آخِركُم» كذا وَقَعَ فيه، وهو تابع لأبي عُبيدة؛ فإنَّه قال: أُخراكُم: آخِركُم، وفيه نظر، لأنَّ أُخرى تأنيث آخَر بفتح الخاء لا كسرها، وقد حكى الفَرّاء أنَّ من العرب مَن يقول: في أُخراتكُم بزيادة المثنّاة.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِ﴾: فتْحاً أو شهادة» كذا وَقَعَ هذا التَّعليق بهذه الصّورة، ومحَلّه في سورة براءة، ولعلَّه أورَدَه هنا للإشارة إلى أنَّ ﴿إِحۡدَى ٱلۡحُسۡنَيَيۡنِ﴾ وَقعَت في أُحُد/ وهي الشَّهادة، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن طلحة عن ابن عبَّاس مثله. ٨/٢٢٨

ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث البراء في قِصّة الرُّماة يوم أُحُد، وقد تقدَّم بتمامه معَ شرحه في المغازي (٤٠٤٣).

١١ - بابٌ
﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران:١٥٤]

٤٥٦٢ - حدَّثني إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ أبو يعقوبَ، حدَّثنا حُسَينُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا شَيْبانُ، عن قَتادةَ، حدَّثنا أنسٌ، أنَّ أبا طَلْحةَ قال: غَشِيَنا النُّعاسُ ونحنُ في مَصافِّنا يومَ أُحُدٍ، قال: فجعَلَ سيفي يَسْقُطُ من يَدي وآخُذُه، ويَسْقُطُ وآخُذُه.

قوله: «باب قوله: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ حدَّثني إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن أبو يعقوب» هو بغداديّ لَقَّبه لُؤلُؤ، ويقال: يُؤيُؤ بتحتانيَّتَينِ، وهو ابن عمّ أحمد بن مَنيع، وليس له في

البخاريّ سِوَى هذا الحديث، وآخر في كتاب الرِّقاق (٦٤٥٥)، وهو ثقة باتِّفاقٍ، وعاشَ بعد البخاريّ ثلاث سنينَ، ماتَ سنة تسع وخمسين.

ثمَّ ذكر حديث أبي طلحة في النُّعاس يوم أُحُد، وقد تقدَّم في المغازي (٤٠٦٨) من وجه آخر عن قَتَادة معَ شرحه.

١٢- باب قوله تعالى:

﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٧٢]

﴿ٱلْقَرْحُ﴾: الجِرَاح.

﴿ٱسْتَجَابُوا۟﴾: أجابوا ﴿وَيَسْتَجِيبُ﴾ [الشورى: ٢٦]: يُجِيب.

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾» ساقَ الآية إلى ﴿عَظِيمٌ﴾.

قوله: «القَرْح: الجِراح» هو تفسير أبي عُبيدة[1]، وروى سعيد بن منصور[2] بإسناد جيِّد عن ابن مسعود أنَّه قرأ: «القُرح» بالضَّمِّ، قلت: وهيَ قراءة أهل الكوفة[3]. وذَكَر أبو عُبيد عن عائشة أنَّها قالت: أقرأُها بالفتح لا بالضَّمِّ، قال الأخفَش: القُرح بالضَّمِّ وبالفتح المصدَر، فالضَّمّ لغة أهل الحِجاز، والفتح لغة غيرهم، كالضَّعفِ والضُّعف، وحكى الفَرّاء أنَّه بالضَّمِّ: الجُرح، وبالفتح: أَلَـمُهُ، وقال الرّاغِب: القَرح بالفتح: أثر الجِراحة، وبالضَّمِّ: أثرها من داخل.

قوله: «استَجابوا: أجابوا، ويَستَجيب: يُجيب» هو قول أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى:

---

(١) زاد هنا في (س) عبارة: «وكذا أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير مثله» وهذه العبارة لم ترد في (أ) و(ع). قلنا: ولم نقف عليه عند ابن جرير الطبري في «التفسير».

(٢) في «تفسيره» (٥٤١).

(٣) الضم قراءة عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة، والكسائي، وقرأ حفص عن عاصم وابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: «قَرْح» بالفتح. انظر «السبعة» لابن مجاهد ص٢١٦.

﴿فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، أي: أجابَهم، تقول العرب: استجَبتُك، أي: أجَبتُك، قال كعب الغَنَويُّ:

وداعٍ دَعَا: يا مَن يُجيبُ إلى النَّدَى　　فلم يَستجِبْه عند ذاكَ مُجيبُ

وقال في قوله تعالى: ﴿وَيَسۡتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الشورى: ٢٦] أي: يُجيب الذينَ آمنوا، وهذه في سورة الشّورَى، وإنَّما أورَدَها المصنِّف استشهاداً للآية الأُخرى.

تنبيه: لم يَسُق البخاريّ في هذا الباب حديثاً، وكأنَّه بيَّضَ له، واللّائق به حديث عائشة أنَّها قالت لعُرْوةَ في هذه الآية: يا ابن أُختي كان أبَواك منهم: الزُّبَير وأبو بكر. وقد تقدَّم في المغازي معَ شرحه (٤٠٧٧). وروى ابن عُيَينَةَ عن عَمْرو بن دينار عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: لمَّا رَجَعَ المشرِكونَ عن أُحُد قالوا: لا محمَّداً قتَلتُم، ولا الكَواعِبَ أَرْدَفتُم[1]، بئسَما صَنعتُم، فرجعوا، فنَدَبَ رسول الله ﷺ الناس فانتُدِبوا حتَّى بَلَغَ حمراء الأسَد، فبَلَغَ المشرِكينَ، فقالوا: نَرجِع مِن قابلٍ، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية. أخرجه النَّسائيُّ (ك١١٠١٧)، وابن مَرْدويه، ورجاله رجال الصَّحيح، إلّا أنَّ المحفوظ إرساله عن عِكْرمة ليس فيه ابن عبَّاس،/ ومن الطَّريق المرسَلة أخرجه ابن أبي حاتم (٤٥١٠) وغيره. ٢٢٩/٨

١٣ - باب قوله:

﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾ [آل عمران: ١٧٣]

٤٥٦٣ - حدَّثنا أحمدُ بنُ يونُس، أُراه قال: حدَّثنا أبو بَكرٍ، عن أبي حَصِينٍ، عن أبي الضُّحَى، عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ قالها إبراهيمُ عليه السلام حينَ أُلْقِيَ في النار، وقالها محمَّدٌ ﷺ حينَ قالوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾.

[طرفه في: ٤٥٦٤]

---

(١) في (س): ردفتم، والمثبت من (أ) و(ع)، وهو الموافق لما في النسائي.

٤٥٦٤ - حدَّثنا مالكُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا إسرائيلُ، عن أبي حَصِينٍ، عن أبي الضُّحَى، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: كان آخِرَ قولِ إبراهيمَ حينَ أُلْقِيَ في النار: حسبيَ الله ونِعْمَ الوَكِيل.

قوله: «باب قوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾» في رواية أبي ذرٍّ: «باب ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾» وزاد غيره: «الآية».

قوله: «حدَّثنا أحمد بن يونس، أُراه قال: حدَّثنا أبو بَكْر» كذا وَقَعَ، القائل «أُراه»: هو البخاريّ، وهو بضمِّ الهمزة بمعنى: أظنُّه، وكأنَّه عَرَضَ له شَكٌّ في اسم شيخ شيخه، وقد أخرجه الحاكم (٢/ ٢٩٨) من طريق أحمد بن إسحاق: «عن أحمد بن يونس، حدَّثنا أبو بكر ابن عيّاش» بإسناده المذكور بغير شَكٍّ، لكن وهِمَ الحاكم في «استدراكه».

قوله: «عن أبي حَصين» بفتح المهمَلة، واسمه: عثمان بن عاصم. ولأبي بكر بن عيّاش في هذا الحديث إسناد آخر، أخرجه ابن مَرْدويه من وجه آخر عنه عن حُميد[1] عن أنس: أنَّ النبيّ ﷺ قيل له: إنَّ الناس قد جَمَعوا لكُم فاخشَوهم، فنزلت هذه الآية.

قوله: «عن أبي الضُّحَى» اسمه: مُسلِم بن صُبَيح، بالتَّصغير.

قوله: «قالها إبراهيم عليه السلام حين أُلْقِيَ في النار» في الرِّواية التي بعدها: أنَّ ذلك آخِرُ ما قال، وكذا وَقَعَ في رواية الحاكم المذكورة، ووَقَعَ عند النِّسائيّ (ك١٠٣٦٤) من طريق يحيى بن أبي بُكَير عن أبي بكر كذلك، وعند أبي نُعَيم في «المستَخرَج» من طريق عُبيد الله[2] بن موسى عن إسرائيل بهذا الإسناد: «أنَّها أوَّل ما قال»، فيُمكِن أن يكون أوَّلَ شيء قال، وآخِرَ شيء قال، والله أعلم.

قوله: «حين قالوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ﴾» فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن إسحاق مُطوَّلاً في هذه القِصّة، وأنَّ أبا سفيان رَجَعَ بقُرَيشٍ بعد أن تَوَجَّهَ من أُحُد، فلَقيَه مَعبَد الخُزَاعيُّ، فأخبَرَه أنَّه رأى النبيّ ﷺ في جمع كثير، وقد اجتَمَعَ معه مَن كان تَخلَّفَ عن أُحُد، ونَدِموا،

---

(١) قوله: «عن حميد» سقط من (س)، وهو مثبت في (أ) و(ع)، وهو الصواب، فقد ساق إسناد ابن مردويه هذا بتمامه ابنُ كثير في «تفسيره» ٢/ ١٤٧ وذكر فيه حُميداً.

(٢) تحرف في (أ) و(ع) إلى: عبد الله، والصواب: عُبيد الله مصغراً، وهو عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي.

فثنَى[1] ذلك أبا سفيان وأصحابه فرجعوا، وأرسَلَ أبو سفيان ناساً فأخبَروا النبيّ ﷺ أنَّ أبا سفيان وأصحابه يَقصِدونَهم، فقال: «حَسْبُنا الله ونِعمَ الوَكيل». ورواه الطَّبَريُّ (٤/ ١٧٩) من طريق السُّدّيِّ نحوه ولم يُسمِّ مَعبَداً، قال: «أعرابيّاً»، ومن طريق ابن عبَّاس موصولاً لكن بإسنادٍ لَيِّن، لكن[2] قال: استَقبَلَ أبو سفيان عِيراً واردةَ المدينة، ومن طريق مجاهد: أنَّ ذلك كان من أبي سفيان في العام المقبل بعد أُحُد، وهي غزوة بَدْر الموعِد، ورَجَّحَ الطَّبَريُّ الأوَّل. ويقال: إنَّ الرَّسول بذلك كان نُعَيم بن مسعود الأشجَعيّ، ثمَّ أسلَمَ نُعَيم فحَسُنَ إسلامه.

قيل: إطلاق الناس على الواحد لكَوْنِه من جِنسهم، كما يقال: فلان يَركَب الخيل وليس له إذ ذاكَ إلّا فرَس واحد. قلت: وفي صِحّة هذا المِثال نظر.

٢٣٠/٨

١٤ - بابٌ

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ الآية

﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾: كقولِكَ: طَوَّقْتُه بطَوْقٍ.

٤٥٦٥ - حدَّثني عبدُ الله بنُ مُنيرٍ، سمعَ أبا النَّضْرِ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ، هو ابنُ عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن أبيه، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن آتاه الله مالاً، فلم يُؤَدِّ زَكاتَه، مُثِّلَ له مالُه شُجاعاً أقرَعَ له زَبِيبَتان، يُطَوَّقُه يومَ القيامةِ، يأخُذُ بلِهْزِمَتَيه - يعني: بشِدْقَيه - يقول: أنا مالُكَ، أنا كَنْزُكَ» ثمَّ تلا هذه الآيةَ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ [آل عمران: ١٨٠].

قوله: «باب ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ الآية» ساقَ غيرُ أبي ذرٍّ إلى قوله: ﴿خَبِيرٌ﴾، قال الواحديّ: أجمَع المفسِّرونَ على أنَّها نزلت في مانِعِي الزكاة، وفي صِحّة هذا النَّقل نظر، فقد قيل: إنَّها نزلت في اليهود الذينَ كَتَموا صفة محمَّد، قاله ابن جُرَيج، واختارَه الزَّجّاج، وقيل: فيمَن يَبخَل بالنَّفَقة في الجهاد، وقيل: على العيال وذي

---

(١) كذا في (أ) و(س) و«سيرة ابن هشام»، وفي (ع): «فساء»، وكلاهما محتمل.

(٢) «لكن» الثانية سقطت من (س).

الرَّحِم المحتاج، نعم الأوَّل هو الرّاجِح وإليه أشارَ البخاريّ.

قوله: «﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾، كقولِك: طَوَّقْتُه بطَوْقٍ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أي: يُلزَمونَ، كقولِك: طَوَّقته بالطَّوقِ. وروى عبد الرَّزّاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النَّخَعيِّ بإسنادٍ جيِّدٍ في هذه الآية ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾ قال: بطَوقٍ من النار.

ثمَّ ذكر حديث أبي هريرة فيمَن لم يُؤَدِّ الزكاة، وقد تقدَّم معَ شرحه في أوائل كتاب الزكاة (١٤٠٣)، وكذا الاختلافُ في التطويق المذكور هل يكون حِسّيّاً أو مَعنَويّاً. وروى أحمد (٣٥٧٧)، والتِّرمذيّ (٣٠١٢)، والنَّسائيُّ (٢٢٣٣)، وصَحَّحَه ابن خُزَيمةَ (٢٢٥٦) من طريق أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً: «لا يَمنَع عبدٌ زكاةَ مالِه إلّا جُعِلَ له شُجاعاً أقرَع يُطَوَّق في عُنُقه»، ثمَّ قرأ مِصْداقَه في كتاب الله: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾.

وقد قيل: إنَّ الآية نزلت في اليهود الذينَ سُئِلوا أن يُخبِروا بصفة محمَّد ﷺ عندهم فبَخِلوا بذلك وكَتَموه، ومعنى قوله: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِۦ﴾ أي: بإثمِه.

١٥ - بابٌ ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦]

٤٥٦٦ - حدَّثنا أبو اليَمان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني عُرْوةُ بنُ الزُّبَير، أنَّ أُسامةَ بنَ زيدٍ رضي الله عنهما أخبَره: أنَّ رسولَ الله ﷺ رَكِبَ على حِمارٍ على قَطيفةٍ فدَكيَّةٍ، وأردَفَ أُسامةَ بنَ زيدٍ وراءَه، يعودُ سعدَ بنَ عُبادةَ في بني الحارثِ بنِ الخزْرَجِ قبلَ وقْعةِ بَدْرٍ، قال: حتَّى مرَّ بمَجْلِسٍ فيه عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ ابنُ سَلولَ، وذلك قبلَ أن يُسلمَ عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ، فإذا في المجْلِسِ أخلاطٌ منَ المسلمينَ والمشركينَ عَبَدةِ الأوْثان، واليهودِ، والمسلمينَ، وفي المجْلِسِ عبدُ الله بنُ رواحةَ، فلمَّا غَشِيَتِ المجْلِسَ عَجاجةُ الدّابّةِ خَمَّرَ عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ أنفَه بِردائه، ثمَّ قال: لا تُغَبِّروا علينا، فسَلَّمَ رسولُ الله ﷺ عليهم، ثمَّ وقَفَ فنزلَ فدَعاهم إلى الله، وقرأ عليهمُ القرآنَ، فقال عبدُ الله بنُ أُبَيٍّ ابنُ سَلولَ: أيُّها المَرْءُ إنَّه لا أحسنَ ممَّا تقولُ إن كان حَقّاً، فلا تُؤْذِنا به/ في مَجْلِسِنا، ارجع إلى رَحْلِكَ، فمَن جاءَكَ فاقصُص عليه، فقال عبدُ الله بنُ رواحةَ: بلى يا رسولَ الله، فاغْشَنا ٨/٢٣١

به في مَجالِسِنا، فإنّا نُحِبُّ ذلك، فاستَبَّ المسلمونَ والمشركونَ واليهودُ، حتَّى كادوا يَتثاوَرونَ، فلم يزلِ النبيُّ ﷺ يُخفِّضُهم حتَّى سَكَنوا، ثمَّ رَكِبَ النبيُّ ﷺ دابَّتَه فسارَ حتَّى دَخَلَ علَى سعدِ بنِ عُبادةَ، فقال له النبيُّ ﷺ: «يا سعدُ ألَم تَسْمَع ما قال أبو حُبَابٍ؟» يُرِيدُ عبد الله بنَ أُبَيٍّ «قال: كذا وكذا» قال سعدُ بنُ عُبادةَ، يا رسولَ الله اعْفُ عنه، واصْفَح عنه، فوالذي أنزَلَ عليكَ الكتابَ، لقد جاء الله بالحقِّ الذي أنزَلَ عليكَ، ولقد اصْطَلَحَ أهلُ هذه البَحْرةِ على أن يُتوِّجوه، فيُعَصِّبوهُ بالعِصابةِ، فلمَّا أَبَى الله ذلك بالحقِّ الذي أعطاكَ الله شَرِقَ بذلك، فذلك فعَلَ به ما رأيتَ، فعَفا عنه رسولُ الله ﷺ، وكان النبيُّ ﷺ وأصحابُه يَعفونَ عن المشركينَ وأهلِ الكتاب، كما أمَرَهمُ الله، ويَصْبِرونَ على الأذَى، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَتَسۡمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَذٗى كَثِيرٗا﴾ الآيةَ، وقال الله: ﴿وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا حَسَدٗا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ إلى آخِرِ الآيةِ [البقرة: ١٩]، وكان النبيُّ ﷺ يَتأوَّلُ العفْوَ ما أمَرَه الله به حتَّى أذِنَ الله فيهم، فلمَّا غَزَا رسولُ الله ﷺ بَدْراً، فقتَلَ الله به صَنادِيدَ كفَّار قُريشٍ، قال ابنُ أُبَيٍّ ابن سَلولَ ومَن معه منَ المشركينَ وعَبَدةِ الأوْثان: هذا أمرٌ قد تَوَجَّهَ، فبايَعوا الرَّسولَ ﷺ على الإسلامِ، فأسلَموا.

قوله: «باب ﴿وَلَتَسۡمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَذٗى كَثِيرٗا﴾» ذكر عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن الزُّهريّ عن عبد الرَّحمن بن كعب بن مالك: أنَّها نزلت في كعب بن الأشرَف فيما كان يَهجو به النبيَّ ﷺ وأصحابَه من الشِّعر، وقد تقدَّم في المغازي خَبَره (٤٠٣٧)، وفيه شرح حديث «مَن لكعب بن الأشرَف، فإنَّه آذَى اللهَ ورسولَه»، وروى ابن أبي حاتم (٣/ ٨٢٨-٨٢٩)، وابن المنذِر بإسنادٍ حسن عن ابن عبَّاس: أنَّها نزلت فيما كان بين أبي بكر وبين فِنحاص اليهوديّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾ [آل عمران:١٨١] تعالى الله عن قوله، فغَضِبَ أبو بكر، فنزلت.

قوله: «على قَطِيفة فدَكيَّة» أي: كِساءٍ غَليظٍ منسوب إلى فَدَك بفتح الفاء والدّال، وهي بَلَد مشهور على مَرحَلتَينِ من المدينة.

قوله: «يعود سعدَ بنَ عُبادةَ» فيه عِيادة الكبير بعضَ أتباعه في داره.

وقوله: «في بني الحارث بن الخزْرَج» أي: في منازِل بني الحارث، وهم قوم سعد بن عُبَادة.

قوله: «قبل وقْعة بَدْرٍ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «وَقِيعَة».

قوله: «وذلك قبل أن يُسلِم عبدُ الله بنُ أُبيٍّ» أي: قبل أن يُظهِر الإسلام.

قوله: «فإذا في المجْلِس أخلاطٌ من المسلمينَ والمشركينَ عَبَدةِ الأوْثان واليهودِ والمسلمينَ» كذا فيه تَكرار لفظ المسلمينَ آخِراً بعد البِداءة به، والأَولى حذف أحدهما، وسَقطَت الثّانية من رواية مسلم وغيره[1]. وأمّا قوله: «عَبَدة الأوثان» فعلى البَدَل من المشرِكينَ، وقوله: «اليهود» يجوز أن يكون معطوفاً على البَدَل أو على المُبدَل منه وهو أظهَر، لأنَّ اليهود مُقِرّونَ بالتوحيدِ، نَعم مِن لازِم قول مَن قال منهم: عُزَيرٌ ابن الله ـ تعالى الله عن قولهم ـ الإشراكُ، وعَطْفُهم على أحد التَّقديرَينِ تنويهاً بهم في الشرّ، ثمَّ ظَهَرَ لي رُجْحان أن يكون عَطفاً على البدل، لا[2] على المبدَل منه، كأنَّه فَسَّرَ المشرِكينَ بعَبَدة الأوثان وباليهودِ، ومنه يَظهَر توجيه إعادة لفظ المسلمينَ،/ كأنَّه فَسَّرَ الأخلاط بشيئينِ: المسلمينَ والمشرِكينَ، ثمَّ لمَّا فَسَّرَ المشرِكينَ بشيئينِ رأى إعادة ذِكْر المسلمينَ تأكيداً، ولو كان قال أولاً: من[3] المسلمينَ والمشرِكينَ واليهود، ما احتاجَ إلى إعادة، وإطلاق المشرِكينَ على اليهود لكَوْنِهم يُضاهونَ قولَهم ويُرجِّحونَهُ[4] على المسلمينَ، ويوافقونَهم في تكذيب الرَّسول عليه الصلاة والسَّلام ومُعاداتِه وقتالِه بعدَما تَبيَّنَ لهم الحقّ، ويُؤيِّد ذلك أنَّه قال في آخر الحديث: «قال عبد الله بن أُبيٍّ ابنُ سَلول ومَن معه من المشرِكينَ وعَبَدة الأوثان» فعَطَفَ عَبَدة الأوثان على المشرِكينَ، وبالله التوفيق. (٢٣٢/٨)

قوله: «عَجَاجة» بفتح المهمَلة وجيمَينِ الأولى خفيفة، أي: غُبارها.

وقوله: «خَمَّرَ» أي: غَطَّى.

---

(١) عند أحمد (٢١٧٦٧)، ومسلم (١٧٩٨)، والترمذي (٢٧٠٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٤٦٠)، وابن حبان (٦٥٨١).

(٢) عبارة «على البدل، لا» سقطت من (أ) و(س)، وأثبتناها من (ع)، وهو الصواب، إذ لا يستقيم المعنى إلا بها.

(٣) تحرفت في (س) إلى: أُولاهُنّ.

(٤) كذا في (أ)، وفي (ع) و(س): ويرجحونهم.

وقوله: «أنفَه» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «وجهه».

قوله: «فسَلَّمَ رسولُ الله ﷺ عليهم» يُؤخَذ منه جواز السَّلام على المسلمينَ إذا كان معهم كفَّارٌ، ويَنوي حينئذٍ بالسَّلام المسلمينَ، ويحتمل أن يكون الذي سَلَّمَ به عليهم صيغة عمومٍ فيها تخصيص، كقوله: السَّلام على مَن اتَّبَعَ الهُدَى.

قوله: «ثمَّ وقَفَ فنزلَ» عَبَّرَ عن انتِهاء مَسِيره بالوقوفِ.

قوله: «إنَّه لا أحْسَنَ ممَّا تقول» بنصب أحسن وفتح أوَّله على أنَّه أفعَل تفضيل، ويجوز في «أحسن» الرَّفع على أنَّه خَبَرَ «لا» والاسم محذوف، أي: لا شيءَ أحسنُ من هذا، ووَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيِّ: بضمِّ أوَّله وكسر السّين وضمّ النّون، ووَقَعَ في رواية أُخرى: «لَأحسَنُ» بحذفِ الألف لكن بفتح السّين وضمّ النُّون على أنَّها لام القَسَم، كأنَّه قال: أحسنُ من هذا أن تَقعُد في بيتك، حكاه عِياض عن أبي عليّ واستَحسَنَه، وحكى ابن الجَوْزيّ: لا أحسّ[1]، بتشديد السّين المهمَلة بغير نون من الحِسّ، أي: لا أعلم منه شيئاً.

قوله: «يَتَثاورونَ» بمُثلَّثة، أي: يَتواثَبونَ، أي: قارَبوا أن يَثِب بعضهم على بعض فيَقتَتِلوا، يقال: ثارَ إذا قامَ بسُرعةٍ وانزِعاج.

قوله: «حتَّى سَكَنوا» بالنّونِ، كذا للأكثرِ، وعند الكُشْمِيهنيِّ بالمثنّاة، ووَقَعَ في حديث أنس أنَّه نزلَ في ذلك: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ الآية، وقد قَدَّمت ما فيه من الإشكال وجوابَه عند شرح حديث أنس في كتاب الصُّلح (٢٦٩١).

قوله: «يا[2] سعد» في رواية مسلم: «أي سعد».

قوله: «أبو حُبَاب» بضمِّ المهمَلة وبموحَّدتَينِ الأوَّل خفيفة، وهي كُنية عبد الله بن أُبيٍّ، وكَنّاه النبيّ ﷺ في تلكَ الحالة لكَوْنه كان مشهوراً بها، أو لـمَصلَحة التَّألُّف.

---

(١) قوله: «لا أُحِسُّ» أثبتناها من (ع) فقط، ووقعت العبارة في (أ) و(س): وحكى ابن الجوزي تشديد السين، وكلاهما متوجه.

(٢) في (أ) و(س): «أيا»، والمثبت من (ع) وسائر نسخ الصحيح على ما في النسخة اليونينية.

قوله: «ولَقد اصْطَلَحَ» بثُبوتِ الواو للأكثرِ، وبحذفِها لبعضِهم.

قوله: «أهل هذه البَحْرة» في رواية الحَمُّوِيِّ «البُحَيرة» بالتَّصغيرِ، وهذا اللَّفظ يُطلَق على القرية وعلى البَلَد، والمراد به هنا المدينة النبويَّة، ونَقَلَ ياقوت أنَّ البَحْرة من أسماء المدينة النبويَّة.

قوله: «على أن يُتوِّجوه فيُعَصِّبوه بالعِصابةِ» يعني: يُرَئِّسوه عليهم ويُسوِّدوه، وسُمِّي الرَّئيس مُعَصَّباً لمَا يُعصَب برأسِه من الأمور، أو لأنَّهم يُعصِّبونَ رُؤوسهم بعِصابةٍ لا تَنبَغي لغيرهم يَمتازونَ بها، ووَقَعَ في غير البخاريّ: «فيُعصِّبونَه» والتَّقدير: فهم يُعصِّبونه أو فإذا هم يُعصِّبونَه، وعند ابن إسحاق: لقد جاءنا الله بك وإنّا لَنَنظِم له الخَرز لنُتوِّجه، فهذا تفسير المراد، وهو أولى ممَّا تقدَّم.

قوله: «شَرِقَ بذلك» بفتح المعجَمة وكسر الرّاء، أي: غَصَّ به، وهو كِناية عن الحَسَد، يقال: غَصَّ بالطَّعام وشَجَى بالعَظمِ وشَرِقَ بالماءِ: إذا اعتَرَضَ شيءٌ من ذلك في الحَلق فمَنَعَه الإساغة.

قوله: «وكان النبيّ ﷺ وأصحابه يَعفُونَ عن المشركينَ وأهل الكتاب» هذا حديث آخر أفرَدَه ابن أبي حاتم في «التَّفسير» (٣/ ٨٣٤) عن الذي قبله وإن كان الإسناد مُتَّحِداً، وقد أخرج مسلم (١٧٩٨) الحديث الذي قبله مُقتَصِراً عليه، ولم يُخرج شيئاً من هذا الحديث الآخر.

قوله: «وقال الله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ إلى آخر الآية»، ساقَ في رواية أبي نُعَيم في «المستَخرَج» من وجه آخر عن أبي اليَمَان بالإسناد المذكور الآية، وبها بعدَ ما ساقَه المصنِّف منها تَتبَيَّن المناسَبة وهو قوله تعالى: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ﴾.

قوله: «حتَّى أذِنَ الله فيهم» أي: في قتالهم، أي: فتَرَكَ العفوَ عنهم، وليس المراد أنَّه تَرَكَه أصلاً، بل بالنِّسبة إلى تَرْك القتال أوّلاً، ووقوعه آخِراً، وإلّا فعفوُه ﷺ عن كثير من المشرِكينَ واليهود/ بالمنِّ والفِداء، وصَفْحُه عن المنافقينَ، مشهورٌ في الأحاديث والسِّيَر. ٨/٢٣٣

قوله: «صَناديد» بالمهمَلة ثمَّ نون خفيفة جمع صِنديد بكسرٍ ثمَّ سكون: وهو الكبير في قومه.

قوله: «هذا أمرٌ قد تَوَجَّهَ» أي: ظَهَرَ وجهُه.

قوله: «فبايَعوا» بلفظ الماضي، ويحتمل أن يكون بلفظ الأمر، والله أعلم.

١٦- بابٌ

﴿ لَا يَحۡسِبَنَّ[1] ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ ﴾ [آل عمران:١٨٨]

٤٥٦٧- حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي مريمَ، أخبرنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، قال: حدَّثني زيدُ بنُ أسلَمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ: أنَّ رجالاً منَ المنافِقِينَ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ كان إذا خَرَج رسولُ الله ﷺ إلى الغَزْوِ تَخلَّفوا عنه، وفَرِحوا بمَقْعَدِهم خِلَافَ رسولِ الله ﷺ، فإذا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ اعْتَذَروا إليه، وحَلَفوا، وأحَبّوا أن يُحْمَدوا بما لم يَفْعَلوا، فنزلت: ﴿ لَا يَحۡسِبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ ﴾ الآيةَ.

٤٥٦٨- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ: أنَّ ابنَ جُرَيجٍ أخبَرهم، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ: أنَّ عَلْقمةَ بنَ وَقّاصٍ أخبَره أنَّ مَرْوانَ قال لِبوّابه: اذهب يا رافعُ إلى ابنِ عبّاسٍ، فقُل: لَئِن كان كلُّ امرِئٍ فرِحَ بما أوتِيَ، وأحَبَّ أن يُحْمَدَ بما لم يَفْعَل مُعَذَّباً، لَنُعَذَّبَنَّ أجْمَعونَ! فقال ابنُ عبّاسٍ: وما لكُم ولِهذه، إنَّما دَعَا النبيُّ ﷺ يهودَ فسألهم عن شيءٍ، فكَتَموه إيّاه، وأخبَروه بغيرِه، فأرَوْه أن قد استَحْمَدوا إليه بما أخبَروه عنه فيما سألهم، وفَرِحوا بما أَتَوا من كِتْمانِهم، ثمَّ قرأ ابنُ عبّاسٍ: ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ كذلك حتَّى قوله: ﴿ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ ﴾ [آل عمران: ١٨٧-١٨٨].

تابَعه عبدُ الرَّزّاق، عن ابنِ جُرَيجٍ.

٤٥٦٨/ م- حدَّثنا ابنُ مُقاتلٍ، أخبرنا الحجّاجُ، عن ابنِ جُرَيجٍ، أخبرني ابنُ أبي مُلَيكةَ، عن حُميدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ: أنَّه أخبَره، أنَّ مَرْوانَ... بهذا.

قوله: «باب ﴿ لَا يَحۡسِبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ ﴾» سَقَطَ لفظ: «باب» لغير أبي ذرٍّ.

---

(١) كذا هي بالياء وكسر السين، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي من السبعة، وقرأ الباقون «تَحسَبَنَّ» بالتاء وفتح السين. «السبعة» ص١٩١ و٢١٩.

قوله: «حدَّثنا محمَّد بن جعفر» أي: ابن أبي كثير المدنيّ، والإسناد كلّه مَدَنيّونَ إلّا[1] شيخ البخاريّ.

قوله: «إنَّ رجالاً من المنافقينَ» هكذا ذكره أبو سعيد الخُدْريُّ في سبب نزول الآية، وأنَّ المراد مَن كان يَعتَذِر عن التَّخَلُّف من المنافقينَ، وفي حديث ابن عبَّاس الذي بعدَه أنَّ المراد مَن أجابَ من اليهود بغير ما سُئِلَ عنه وكَتَموا ما عندهم من ذلك، ويُمكِن الجمع بأن تكون الآية نزلت في الفريقَينِ معاً، وبهذا أجابَ القُرطُبيّ وغيره، وحكى الفَرّاء أنَّها نزلت في قول اليهود: نحنُ أهل الكتاب الأوَّل والصلاة والطاعة، ومع ذلك لا يُقِرّونَ بمحمَّدٍ، فنزلت: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾، وروى ابن أبي حاتم من طرق أُخرى عن جماعة من التابعينَ نحو ذلك ورَجَّحه الطَّبَريّ، ولا مانع أن تكون نزلت في كلّ ذلك، أو نزلت في أشياء خاصّة وعمومُها يَتَناوَل كلَّ مَن أتى بحَسنةٍ ففَرِحَ بها فرَحَ إعجابٍ، وأحَبَّ أن يَحمَده الناسُ ويُثنوا عليه بما ليس فيه، والله أعلم.

قوله: «أخبَرَنا هشام» هو ابن يوسف الصَّنعانيّ.

٨/٢٣٤ قوله: «عن ابن أبي مُلَيكةَ» في رواية/ عبد الرَّزّاق[2] عن ابن جُرَيج: «أخبرني ابن أبي مُلَيكةَ»، وسيأتي، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم (٣/ ٨٣٦) من طريق محمَّد بن ثَور عن ابن جُرَيج.

قوله: «أنَّ عَلْقَمة بن وقّاص» هو اللَّيثيُّ من كِبار التابعينَ، وقد قيل: إنَّ له صُحْبةً. وهو راوي حديث الأعمال عن عمر[3].

قوله: «أنَّ مَرْوان» هو ابن الحَكَم بن أبي العاص الذي وليَ الخِلَافة، وكان يومَئذٍ أمير المدينة من قِبَل معاوية.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: «إلى»، والتصويب من (أ) و(ع)، فشيخ البخاري وهو سعيد بن أبي مريم مصريٌّ وليس مدنيّاً.

(٢) في «التفسير» ١/ ١٤١-١٤٢.

(٣) سلف برقم (١).

قوله: «**قال لبوَّابه: اذهب يا رافع إلى ابن عبَّاس فقُل**» رافع هذا لم أرَ له ذِكْراً في كتاب الرُّواة إلّا بما جاء في هذا الحديث، والذي يَظهَر من سياق الحديث أنَّه تَوَجَّهَ إلى ابن عبَّاس فبَلَّغَه الرِّسالة ورَجَعَ إلى مروان بالجواب، فلولا أنَّه مُعتَمَد عند مروان ما قَنَعَ برسالَتِه، لكن قد أَلزَم الإسماعيليُّ البخاريَّ أن يُصَحِّح حديث بُسرة بنت[1] صفوان في نَقضِ الوُضوء من مَسّ الذَّكَر، فإنَّ عُروة ومروان اختَلَفا في ذلك، فبَعَثَ مروان حَرَسيَّه إلى بُسرة فعادَ إليه بالجواب عنها، فصارَ الحديث من رواية عُرْوة عن رسول مروان عن بُسرة[2]، ورسول مروان مجهول الحال، فتَوَقَّفَ عن القول بِصِحّة الحديث جماعة من الأئمَّة لذلك، فقال الإسماعيليّ: إنَّ القِصّة التي في حديث الباب شَبيهةٌ بحديثِ بُسرة، فإن كان رسولُ مروان مُعتَمَداً في هذه فليُعتَمَد في الأُخرى، فإنَّه لا فرق بينهما، إلّا أنَّه في هذه القِصّة سَمَّى رافعاً ولم يُسمِّ الحَرَسيّ، قال: ومع هذا فاختُلِفَ على ابن جُرَيج في شيخ شيخه، فقال

---

(١) تحرفت في (أ) و(س) إلى: «يُسرة بن»، والتصويب من (ع)، وهي بُسرة بنت صفوان الأسدية، صحابية لها سابقة وهجرة.

(٢) وفيه قصة الاختلاف بين عروة ومروان فيه كما ساقها الإسماعيلي، أخرجه أحمد (٢٧٢٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٥٩).

لكن الحديث أخرجه مالك في «الموطأ» ١/ ٤٢، وأحمد (٢٧٢٩٣)، وأبو داود (١٨١)، والنسائي (١٥٩) من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم، فتذاكرنا ما يكون منه الوضوء، فقال مروان: ومن مس الذكر الوضوء، فقال عروة: ما علمت هذا، فقال مروان بن الحكم: أخبرتني بسرة بنت صفوان: فذكره، ليس فيه قصة إرسال حرسه إلى بسرة.

وأخرجه ابن ماجه (٤٧٩)، والترمذي (٨٣)، وابن حبان (١١١٤) و(١١١٩)، والحاكم (١/ ١٣٧) من طرق عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان بن الحكم، عن بسرة، ليس فيه قصة عروة مع مروان. زاد الحاكم في روايته: قال عروة: فسألت بسرة فصدقته. قال الحاكم: وقد روي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة والتابعين، عن بسرة... فذكرهم، ثم قال: وقد رُوِّينا إيجاب الوضوء من مس الذكر عن جماعة من الصحابة والصحابيات عن رسول الله ﷺ... فذكرهم. قلنا: انظر حديث عبد الله بن عمرو في «المسند» (٧٠٧٦) وشواهده والكلام عليه هناك.

وأخرجه الترمذي (٨٢) و(٨٤)، والنسائي (٤٤٥)، وابن حبان (١١٥١) من طرق عن عروة بن الزبير، عن بسرة بنت صفوان، وليس فيه مروان بن الحكم.

عبد الرَّزّاق وهشام عنه: عن ابن أبي مُلَيكةَ عن عَلقَمة، وقال حَجّاج بن محمَّد عن ابن جُرَيج: عن ابن أبي مُلَيكةَ عن حُميدِ بن عبد الرَّحمن، ثمَّ ساقَه من رواية محمَّد بن عبد المِلك ابن جُرَيج عن أبيه عن ابن أبي مُلَيكةَ عن حُميدِ بن عبد الرَّحمن، فصارَ لهشامٍ مُتابع وهو عبد الرَّزّاق، ولحَجّاجِ بن محمَّد مُتابع وهو محمَّد، وأخرجه ابن أبي حاتم (٣/ ٨٣٦) من طريق محمَّد بن ثَور عن ابن جُرَيج كما قال عبد الرَّزّاق.

والذي يَتَحَصَّل لي من الجواب عن هذا الاحتمال: أن يكون عَلقَمة بن وقّاص كان حاضراً عند ابن عبَّاس لمَّا أجابَ، فالحديث من رواية عَلقَمة عن ابن عبَّاس، وإنَّما قَصَّ عَلقَمة سبب تحديث ابن عبَّاس بذلك فقط، وكذا أقول في حُميدِ بن عبد الرَّحمن، فكأنَّ ابن أبي مُلَيكةَ حَمَلَه عن كلٍّ منهما، وحدَّث به ابن جُرَيج عن كلٍّ منهما؛ فحدَّث به ابن جُرَيج تارةً عن هذا وتارةً عن هذا. وقد روى ابن مَرْدويه في حديث أبي سعيد ما يدلُّ على سبب إرساله لابنِ عبَّاس، فأخرج من طريق اللَّيث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسْلَمَ قال: كان أبو سعيد وزيد بن ثابت ورافع بن خَديج عند مروان فقال: يا أبا سعيد، أرأيت قول الله ـ فذكر الآية ـ فقال: إنَّ هذا ليس من ذاكَ، إنَّما ذاكَ أنَّ ناساً من المنافقينَ ـ فذكر نحو حديث الباب، وفيه ـ: فإن كان لهم نَصرٌ وفتحٌ حَلَفوا لهم على سُرورهم بذلك ليَحمَدوهم على فرَحهم وسُرورهم، فكأنَّ مروان تَوَقَّفَ في ذلك، فقال أبو سعيد: هذا يَعلم بهذا، فقال: أكذلك يا زيد؟ قال: نعم صَدَقَ. ومن طريق مالكٍ عن زيد بن أسلَمَ عن رافع بن خَديج: أنَّ مروان سألَه عن ذلك فأجابَه بنحوِ ما قال أبو سعيد، فكأنَّ مروان أراد زيادة الاستظهار، فأرسَلَ بوَّابه رافعاً إلى ابن عبَّاس يسأله عن ذلك، والله أعلم.

وأمَّا قول البخاريّ عَقِب الحديث: تابَعَه عبد الرَّزّاق عن ابن جُرَيج، فيريد أنَّه تابَعَ هشام بن يوسف على روايته إيّاه عن ابن جُرَيج عن ابن أبي مُلَيكةَ عن عَلقَمة، ورواية عبد الرَّزّاق وَصَلَها في التَّفسير (١/ ١٤١-١٤٢)، وأخرجها الإسماعيليّ والطَّبَريُّ (٤/ ٢٠٦) وأبو نُعَيم وغيرهم من طريقه، وقد ساقَ البخاريّ إسناد حَجّاج عَقِب هذا ولم

يَسُق المتن، بل قال: عن حُميدِ بن عبد الرَّحمن بن عَوْف أنَّه أخبَرَه أنَّ مروان.. بهذا، وساقَه مسلم (٢٧٧٨)، والإسماعيليّ من هذا الوجه بلفظ: أنَّ مروان قال لبوَّابه: اذهَب يا رافعُ إلى ابن عبَّاس فقل له.. فذكر نحو حديث هشام.

قوله: «لَنُعَذَّبَنَّ أجْمَعونَ» في رواية حَجّاج بن محمَّد: لَنُعَذَّبَنَّ أجمَعينَ.

قوله: «إنَّما دَعَا النبيّ ﷺ يهودَ فسألَهم عن شيء» في رواية حَجّاج بن محمَّد: إنَّما نزلت هذه الآية في أهل/ الكتاب. ٨/٢٣٥

قوله: «فأرَوْه أن قد استَحْمَدوا إليه بما أخبَروه عنه فيما سألَهم» في رواية حَجّاج بن محمَّد: فخَرَجوا قد أرَوه أنَّهم أخبَروه بما سألَهم عنه واستَحمَدوا بذلك إليه، وهذا أوضَح.

قوله: «بما أتَوْا» كذا للأكثرِ بالقصرِ بمعنى جاؤوا، أي: بالذي فعَلوه، وللحَمُّويِّ: «بما أُوتُوا» بضمِّ الهمزة بعدها واو، أي: أُعطوا، أي: من العلم الذي كَتَموه، كما قال تعالى: ﴿فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم﴾ [غافر: ٨٣]، والأوَّل أَولى لموافَقَتِه التِّلاوة المشهورة، على أنَّ الأُخرى قراءة السُّلَميِّ وسعيد بن جُبَير، وموافَقة المشهور أَولى معَ موافَقَته لتفسير ابن عبَّاس.

قوله: «ثمَّ قرأ ابن عبَّاس: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾» فيه إشارة إلى أنَّ الذينَ أخبر الله عنهم في الآية المسؤولِ عنها هم المذكورونَ في الآية التي قبلها، وأنَّ الله ذَمَّهم بكِتمان العلم الذي أمَرَهم أن لا يَكتُموه، وتَوَعَّدَهم بالعذاب على ذلك، ووَقَعَ في رواية محمَّد بن ثَور المذكورة: فقال ابن عبَّاس: قال الله جلَّ ثَناؤُه في التوراة: إنَّ الإسلام دين الله الذي افتَرَضَه على عِباده وإنَّ محمَّداً رسولُ الله.

تنبيه: الشَّيء الذي سألَ النبيُّ ﷺ عنه اليهود لم أرَه مُفَسَّراً، وقد قيل: إنَّه سألَهم عن صِفَته عندهم بأمرٍ واضح، فأخبَروه عنه بأمرٍ مُجمَل. وروى عبد الرَّزّاق[1] من طريق سعيد بن جُبَير في قوله: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ قال: محمَّد، وفي قوله: ﴿يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ﴾ قال: بكِتمانهم محمَّداً. وفي قوله: ﴿أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ قال: قولهم: نحنُ على دين إبراهيم.

---

(١) في «التفسير» ١/ ١٤١.

١٧ - باب قوله:

﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠]

٤٥٦٩ - حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي مريمَ، أخبرنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، قال: أخبرني شَريكُ بنُ عبدِ الله ابنِ أبي نَمِرٍ، عن كُرَيبٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: بِتُّ عندَ خالَتي ميمونةَ، فتَحدَّث رسولُ الله ﷺ معَ أهلِه ساعةً، ثمَّ رَقَدَ، فلمَّا كان ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ قَعَدَ، فنَظَرَ إلى السماءِ فقال: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ ثمَّ قامَ فتَوضَّأَ واستَنَّ، فصَلَّى إحدَى عشْرةَ رَكْعةً، ثمَّ أذَّنَ بلالٌ فصَلَّى رَكْعتَينِ، ثمَّ خرج فصَلَّى الصُّبْحَ.

قوله: «باب قوله: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾» ساقَ إلى ﴿ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾، وذكر حديث ابن عبَّاس في بيت ميمونة، أورَدَه مختصراً، وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في أبواب الوِتر (٩٩٢).

ووَرَدَ في سبب نزول هذه الآية ما أخرجه ابن أبي حاتم (٣/ ٨٤١) والطبرانيُّ (١٢٣٢٢) من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس: أتت قُريش اليهود فقالوا: بما جاء به موسى؟ قالوا: العَصا ويَده.. الحديث، إلى أن قال: فقالوا للنبيِّ ﷺ: اجعَل لنا الصَّفا ذهباً، فنزلت هذه الآية، ورجاله ثقات، إلّا الحِمّانيَّ فإنَّه تُكلِّمَ فيه. وقد خالَفَه الحسن ابن موسى، فرواه عن يعقوب عن جعفر عن سعيد مُرسَلاً، وهو أشْبَه، وعلى تقدير كَوْنه محفوظاً وصْلُه، ففيه إشكال من جهة أنَّ هذه السّورة مَدَنيَّة، وقُرَيش من أهل مكَّة. قلت: ويحتمل أن يكون سؤالهم لذلك بعد أن هاجَرَ النبيّ ﷺ إلى المدينة ولا سيَّما في زمن الهُدْنة.

١٨ - بابٌ

﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الآية [آل عمران: ١٩١]

٢٣٦/٨ **٤٥٧٠ - حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ، عن مالكِ بنِ أنسٍ، عن مَخْرَمةَ بنِ سليمانَ، عن كُرَيبٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: بِتُّ عندَ خالَتي ميمونةَ،**

فقلتُ: لأنظُرَنَّ إلى صلاةِ رسولِ الله ﷺ، فطُرِحَت لِرسولِ الله ﷺ وِسادةٌ، فنامَ رسولُ الله ﷺ في طولها، فجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عن وجهِه، فَقَرأَ الآيات العَشْرَ الأواخرَ من آلِ عِمْرانَ حتَّى خَتَمَ، ثمَّ أتى شَنّاً مُعلَّقاً، فأخَذه فتَوضَّأ، ثمَّ قامَ يُصَلِّي، فقُمْتُ فصَنَعْتُ مِثلَ ما صَنَعَ، ثمَّ جِئتُ فقُمْتُ إلى جَنْبِه، فوَضَعَ يدَه على رأسي، ثمَّ أخَذَ بأُذُني فجعَلَ يَفْتِلُها، ثمَّ صَلَّى رَكْعَتَينِ، ثمَّ صَلَّى رَكْعَتَينِ، ثمَّ صَلَّى رَكْعَتَينِ، ثمَّ صَلَّى رَكْعَتَينِ، ثمَّ صَلَّى رَكْعَتَينِ، ثمَّ صَلَّى رَكْعَتَينِ، ثمَّ أوْتَرَ.

قوله: «باب ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ الآية» أورَدَ فيه حديث ابن عبَّاس من وجهٍ آخر عن كُرَيبٍ عنه مُطوَّلاً، وقد تقدَّمت فوائده أيضاً[1].

ووَقَعَ في هذه الرِّواية: «فقرأ الآيات العشر الأواخر من آل عِمران حتَّى خَتَمَ» فلهذا تَرجَمَ ببعضِ الآية المذكورة.

واستُفيدَ من الرِّواية التي في الباب قبله أنَّ أوَّل المقروء قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾.

١٩ - بابٌ
﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾ [آل عمران:١٩٢]

٤٥٧١ - حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا مَعْنُ بنُ عيسى، حدَّثنا مالكٌ، عن مَخْرَمةَ بنِ سليمانَ، عن كُرَيبٍ مولى عبدِ الله بنِ عبَّاسٍ، أنَّ عبد الله بنَ عبَّاسٍ أخبَره: أنَّه باتَ عندَ ميمونةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ - وهيَ خالتُه - قال: فاضْطَجَعْتُ في عَرْضِ الوِسادةِ، واضْطَجَعَ رسولُ الله ﷺ وأهلُه في طولها، فنامَ رسولُ الله ﷺ حتَّى انتَصَفَ اللَّيلُ، أو قبلَه بقَليلٍ، أو بعدَه بقَليلٍ، ثمَّ استيَقَظَ رسولُ الله ﷺ، فجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عن وجهِه بيَدَيه، ثمَّ قرأ العَشْرَ الآياتِ الخواتِمَ من سورةِ آلِ عِمْرانَ، ثمَّ قامَ إلى شَنٍّ مُعلَّقةٍ فتوضَّأ منها، فأحسنَ وُضوءَه، ثمَّ قامَ يُصَلِّي، فصَنَعْتُ مِثلَ ما صَنَعَ، ثمَّ ذهبتُ فقُمْتُ إلى جَنْبِه، فوَضَعَ رسولُ الله ﷺ يدَه اليُمْنَى على رأسي، وأخَذَ بأُذُني بيدِه اليُمْنَى يَفْتِلُها، فصَلَّى رَكْعَتَينِ، ثمَّ رَكْعَتَينِ، ثمَّ رَكْعَتَينِ، ثمَّ رَكْعَتَينِ، ثمَّ

(١) انظر الباب السابق.

رَكْعَتَينِ، ثمَّ أوْتَرَ، ثمَّ اضْطَجَعَ حتَّى جاءه المؤَذِّنُ، فقامَ فصَلَّى رَكْعَتَينِ خَفِيفَتَينِ، ثمَّ خرج فصَلَّى الصُّبْحَ.

قوله: «باب ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾» ذكر فيه حديث ابن عبَّاس المذكور[1]، وليس فيه إلّا تغيير شيخ شيخه فقط، وسياق الرِّواية في هذا الباب أتمُّ من تلكَ. ووَقَعَ في رواية الأَصِيليِّ هنا: «وأخَذَ بيَدي اليُمنَى» وهو وهمٌ، والصَّواب: «بأُذُني» كما في سائر الرِّوايات.

٨/٢٣٧

٢٠- بابٌ

﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ ﴾ الآية [آل عمران:١٩٣]

٤٥٧٢- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، عن مالكٍ، عن مَخْرَمةَ بنِ سليمانَ، عن كُرَيبٍ مولى ابنِ عبَّاسٍ، أنَّ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما أخبَره: أنَّه باتَ عندَ ميمونةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ ـ وهيَ خالَتُه ـ قال: فاضْطَجَعْتُ في عَرْضِ الوِسَادةِ، واضْطَجَعَ رسولُ الله ﷺ وأهلُه في طولها، فنامَ رسولُ الله ﷺ حتَّى إذا انتَصَفَ اللَّيلُ، أو قبلَه بقَلِيلٍ، أو بعدَه بقَلِيلٍ استَيقَظَ رسولُ الله ﷺ، فجَلَسَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عن وجهِه بيَدِه، ثمَّ قرأ العَشْرَ الآيات الخواتمَ من سورةِ آلِ عِمْرانَ، ثمَّ قامَ إلى شَنٍّ مُعلَّقةٍ فتوَضَّأ منها فأحسنَ وُضوءَه، ثمَّ قامَ يُصَلِّي، قال ابنُ عبَّاسٍ: فقُمْتُ فصَنَعْتُ مِثلَ ما صَنَعَ، ثمَّ ذهبتُ فقُمْتُ إلى جَنْبِه، فوَضَعَ رسولُ الله ﷺ يدَه اليُمْنَى على رأسي، وأخَذَ بأُذُني اليُمْنَى يَفْتِلُها، فصَلَّى رَكْعَتَينِ، ثمَّ رَكْعَتَينِ، ثمَّ رَكْعَتَينِ، ثمَّ رَكْعَتَينِ، ثمَّ رَكْعَتَينِ، ثمَّ أوْتَرَ، ثمَّ اضْطَجَعَ حتَّى جاءه المؤَذِّنُ، فقامَ فصَلَّى رَكْعَتَينِ خَفِيفتَينِ، ثمَّ خرج فصَلَّى الصُّبْحَ.

قوله: «باب ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَـٰنِ ﴾ الآية» ذكر فيه الحديث المذكور[2] عن شيخٍ له آخر عن مالك، وساقَه أيضاً بتمامه.

---

(١) المذكور في البابين السابقين.

(٢) المذكور في الأبواب الثلاثة السابقة.

٤- سورة النِّساء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال ابنُ عبَّاسٍ: يَسْتَنكِفُ: يَستكبِرُ.

قِوَاماً: قِوامُكُم من مَعايِشِكُم.

﴿لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [١٥]: يعني: الرَّجْمَ للثَّيِّبِ، والجَلْدَ للبِكْرِ.

وقال غيرُه: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [٣] يعني: اثنَتَينِ وثلاثاً وأربعاً، ولا تُجاوِزُ العربُ رُباعَ.

قوله: «سورة النِّساء - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ» سَقَطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «قال ابن عبَّاس: يَستَنكِفُ: يَستكبِرُ» وَقَعَ هذا في رواية المُستَملي والكُشْمِيهنيِّ حَسْب، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١١٢٤) بإسنادٍ صحيح من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٢] قال: يَستَكبر، وهو عَجيبٌ، فإنَّ في الآية عَطْفَ الاستكبارِ على الاستنكاف، فالظَّاهر أنَّه غيرُه، ويُمكِن أن يُحمَل على التوكيد. وقال الطَّبَريُّ: معنى يَستَنكِف: يأنَفُ، وأَسنَدَ (٦/ ٣٨) عن قَتَادة قال: يَحتَشِم. وقال الزَّجّاج: هو استفعال من النَّكف وهو الأَنَفَة، والمراد دَفعُ ذلك عنه، ومنه: نَكَفتُ الدَّمع بالإصبَع: إذا مَنَعته من الجَرْي على الخدّ.

قوله: «قِواماً: قِوامكُم من مَعايِشكُم» هكذا وَصَلَه ابن أبي حاتم (٣/ ٨٦٤) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، ووَصَلَه الطَّبَريُّ (٤/ ٢٤٩) من هذا الوجه بلفظ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ [النساء: ٥] يعني: قِوامكُم[١] من مَعايِشكُم، يقول: لا تَعْمَد إلى مالِكَ الذي جعله الله لك مَعيشةً فتُعطِيه امرأتك ونحوها. وقوله: ﴿قِيَٰمًا﴾ القراءة المشهورة بالتَّحتانيَّة بَدَل الواو[٢]، لكِنهما بمعنًى، قال أبو عُبيدة: يقال: قيام أمرِكُم

---

(١) كذا في (أ) و(س)، وفي (ع): قيامكم.

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي من السبعة، وقرأ نافع وابن عامر «قِيَماً» بغير ألف. انظر «السبعة في القراءات» ص٢٢٦.

وقِوام أمركُم، والأصل بالواو فأبدَلوها ياءً لكسرة القاف، قال بعض الشُّرّاح: فأورَدَه المصنِّف على الأصل. قلت: ولا حاجة لذلك لأنَّه ناقل لها عن ابن عبَّاس، وقد وَرَدَ عنه كِلا الأمرَين، وقيل: إنَّها أيضاً قراءة ابن عُمر[١] ـ أعني بالواو ـ وقد قُرِئَ في المشهور عن أهل المدينة أيضاً: «قِيَماً» بلا أَلِف، وفي/ الشَّواذّ قراءات أُخرى. وقال أبو ذرٍّ الهَرَويُّ: قوله: «قِوامكُم» إنَّما قاله تفسيراً لقوله: ﴿قِيَمًا﴾ على القراءة الأُخرى. قلت: ومن كلام أبي عُبيدة يَحصُل جوابه. ٢٣٨/٨

قوله: «﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ **يعني: اثنتَينِ وثلاثاً وأربعاً، ولا تُجاوِز العرب رُباع**» كذا وَقَعَ لأبي ذرٍّ، فأوهَمَ أنَّه عن ابن عبَّاس أيضاً كالذي قبله، ووَقَعَ لغيره: وقال غيره: مَثنَى... إلى آخره، وهو الصَّواب، فإنَّ ذلك لم يُروَ عن ابن عبَّاس، وإنَّما هو تفسير أبي عُبيدة، قال: لا تنوينَ في «مَثنَى» لأنَّه مصروف عن حَدّه، والحَدّ أن يقولوا: اثنَينِ وكذلك ثُلاث ورُباع لأنَّه مصروف عن[٢] ثَلاثٍ وأربعٍ، ثمَّ أنشَدَ شواهد لذلك، ثمَّ قال: ولا تُجاوِز العرب رُباع، غير أنَّ الكُمَيت قال:

فلم يَسْتَريثوكَ حتَّى رَمَيـ ـتَ فوق الرِّجال خِصالاً عُشَارا[٣]

انتَهى، وقيل: بل يجوز إلى سُدَاس، وقيل: إلى عُشار. قال الحَريريّ في «دُرّة الغَوّاص»: غَلِطَ المتنبّي في قوله:

أُحادٌ أم سُداسٌ في أُحادِ[٤]

لم يُسمَع في الفصيح إلّا مَثنَى وثُلَاث ورُبَاع، والخِلَاف في خُماس إلى عُشار. ويُحكَى عن

---

(١) تحرفت في (ع) إلى: أبي عمرو، وهي خطأ فقراءة أبي عمرو تقدَّم أنها «قياماً» بالياء والألف.

(٢) عبارة «مصروف عن» سقطت من (أ) و(س)، وأثبتناها من (ع).

(٣) قال ابن السِّيد في «الاقتضاب» شرح «أدب الكاتب» كما في «خزانة الأدب» ١/ ١٧١: ومعنى يستريثوك: يجدونك رائثاً، أي: بطيئاً. ورميت: زدت، يقال: رمى على الخمسين، وأرمى: إذا زاد. يقول: لمَّا نشأتَ نشأ الرجال، أسرعت في بلوغ الغاية التي يبلغها طلاب المعالي، ولم يقنعك ذلك حتى زدت عليهم بعشر خصال فقت بها السابقين. وأيأست الذي راموا أن يكونوا لك لاحقين.

(٤) هو صدر لبيت قاله المتنبي في «ديوانه» ١/ ٣٥٣ في قصيدة يمدح فيها علي بن إبراهيم التنوخي، وعجزه:

لُيَيلَتُنا المنوطةُ بالتَّنادِ

خَلَف الأحمر أنَّه أنشَدَ أبياتاً من خُماس إلى عُشار. وقال غيره: في هذه الألفاظ المعدولة هل يُقتَصر فيها على السَّماع أو يُقاسُ عليها؟ قولان، أشهُرهما الاقتِصار، قال ابن الحاجِب: هذا هو الأصحّ، ونَصَّ عليه البخاريّ في «صحيحه». كذا قال، قلت: وعلى الثّاني يُحمَل بيت الكُمَيت، وكذا قول الآخر:

ضَرَبْتُ خُماسَ ضَرْبةَ عَبْشَميٍّ أدارَ[1] سُداسَ أن لا تَستَقيما

وهذه المعدولات لا تقع إلّا أحوالاً كهذه الآية، أو أوصافاً كقوله تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر:١]، أو أخباراً كقوله عليه الصلاة والسَّلام: «صلاة اللَّيل مَثنَى» ولا يقال فيها: مَثْناة وثلاثة، بل تَجري مجرًى واحداً، وهل يقال: مَوحَد كما يقال: مَثْنَى؟ الفصيح لا. وقيل: يجوز، وكذا مَثلَث... إلى آخره، وقول أبي عُبيدة أنَّ معنى مَثنَى: اثنتَين، فيه اختصار، وإنَّما معناه: اثنتَينِ اثنتَينِ وثلاثَ ثلاثَ، وكأنَّه تَركَ ذلك لشُهرَتِه، أو كان لا يرى التَّكرار فيه، وسيأتي ما يَتعلَّق بعَدَدِ ما يُنكَح من النِّساء في أوائل النِّكاح[2] إن شاء الله تعالى.

قوله: «﴿لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ يعني: **الرَّجْم للثَّيِّب، والجَلْد للبكْرِ**» ثَبَتَ هذا أيضاً في رواية المُستَمْلي والكُشْمِيهنيِّ حَسْب، وهو من تفسير ابن عبَّاس أيضاً، وَصَلَه عبد بن حُميدٍ عنه بإسنادٍ صحيح، وروى مسلم (١٦٩٠) وأصحاب السُّنَن[3] من حديث عُبادة بن الصّامت: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «خُذوا عنِّي، قد جَعَلَ الله لهنَّ سبيلاً، البكر بالبكرِ جَلْدُ مئة وتَغريبُ عام، والثَّيِّب بالثَّيِّب جَلْدُ مئة والرَّجم»، والمراد الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾، وقد روى الطبرانيُّ (١٢٠٣٣) من حديث ابن عبَّاس قال: فلمَّا نزلت سورة النِّساء قال رسول الله ﷺ: «لا حَبس بعد سورة النِّساء». وسيأتي البحث في الجمع بين الجَلْد والرَّجم للثَّيِّب في كتاب الحدود (٦٨١٢) إن شاء الله تعالى.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: أراد.

(٢) باب (١٩)، قبل الحديث (٥٠٩٨).

(٣) أبو داود (٤٤١٥)، والترمذي (١٤٣٤)، وابن ماجه (٢٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٠٥).

١ - بابٌ

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ ﴾ [النساء:٣]

٤٥٧٣ - حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ، عن ابنِ جُرَيجٍ، قال: أخبرني هشامُ بنُ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ رجلاً كانت له يَتِيمةٌ فنكَحَها، وكان لها عَذْقٌ، وكان يُمْسِكُها عليه، ولم يكن لها من نفسِه شيءٌ، فنزلت فيه: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ ﴾ أحسِبُه قال: كانت شَرِيكتَه في ذلك العَذْقِ/ وفي ماله. ٨/٢٣٩

قوله: «باب ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ ﴾» سَقطَت هذه التَّرجمة لغير أبي ذرٍّ، ومعنى ﴿ خِفْتُمْ ﴾: ظَنَنتُم، ومعنى ﴿ تُقْسِطُوا ﴾: تَعدِلوا، وهو من أقسَطَ، يقال: قَسَطَ إذا جارَ، وأقسَطَ إذا عَدَلَ، وقيل: الهمزة فيه للسَّلب، أي: أزالَ القِسط، ورَجَّحه ابن التِّين بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٨٢]، لأنَّ أفعَل في أبنية المبالَغة لا تكون في المشهور إلّا من الثُّلاثيّ، نعم حكى السِّيرافيُّ جواز التَّعَجُّب بالرُّباعيِّ، وحكى غيره أنَّ أقسَطَ من الأضداد، والله أعلم.

قوله: «**أخبَرَنا هشام**» هو ابن يوسف، وهذه التَّرجمة من لَطائف أنواع الإسناد، وهي: ابن جُرَيج عن هشام وعنه هشام، الأعلى: هو ابن عُرْوة، والأدنى: ابن يوسف.

قوله: «**أنَّ رجلاً كانت له يَتيمَة فنكَحَها**» هكذا قال هشام عن ابن جُرَيج، فأوهَمَ أنَّها نزلت في شَخص مُعيَّن، والمعروف عن هشام بن عُرْوة التَّعميم، وكذلك أخرجه الإسماعيليّ من طريق حَجّاج بن محمَّد عن ابن جُرَيج، ولفظه: أُنزِلَت في الرجل يكون عنده اليَتيمة... إلى آخره، وكذا هو عند المصنِّف في الرِّواية التي تَلي هذه من طريق ابن شِهاب عن عُرْوة، وفيه شيء آخر نَبَّهَ عليه الإسماعيليّ وهو قوله: «فكان لها عَذْقٌ فكان يُمسِكها عليه»، فإنَّ هذا نزلَ في التي يَرغَب عن نِكاحها، وأمَّا التي يَرغَب في نِكاحها فهي التي يُعجِبه مالها وجمالها، فلا يُزوِّجها لغيره، ويريد أن يَتزوَّجها بدونِ صَدَاقِ مثلها، وقد وَقَعَ في رواية ابن شِهاب التي بعد هذه التَّنصيصُ على القِصَّتَينِ، ورواية حَجّاج بن محمَّد

سالمةٌ من هذا الاعتراض، فإنَّه قال فيها: أُنزِلَت في الرجل يكون عنده اليَتيمةُ وهي ذات مال... إلى آخره، وكذا أخرجه المصنِّف في أواخر هذه السّورة (٤٦٠٠) من طريق أبي أُسامة، وفي النِّكاح (٥١٢٨) من طريق وكيع، كلاهما عن هشام.

قوله: «عَذْق» بفتح العين المهمَلة وسكون المعجَمة: النَّخلة، وبالكسرِ: الكِباسَة والقِنْو، وهو من النَّخلة كالعُنقودِ من الكَرْمة، والمراد هنا الأوَّل. وأغرَبَ الدّاووديُّ ففَسَّرَ العَذْق في حديث عائشة هذا بالحائطِ.

قوله: «وكان يُمْسِكها عليه» أي: لأجلِه، وفي رواية الكُشْمِيهَنيِّ: «فيُمسِك[1] بسببه».

قوله: «أحْسِبه قال: كانت شَرِيكَتَه في ذلك العَذْق» هو شَكٌّ من هشام بن يوسف، ووَقَعَ مُبيَّناً مجزوماً به في رواية أبي أُسامة، ولفظه: هو الرجل يكون/ عنده اليَتيمة، هو وليّها، ٨/٢٤٠ وتَشْرَكُه في ماله حتَّى في العَذْق، فيَرغَب أن يَنكِحها ويَكرَه أن يُزوِّجها رجلاً فيَشرَكَه في ماله، فيَعضِلُها، فنُهوا عن ذلك، ورواية ابن شِهاب شاملة للقِصَّتَينِ، وقد تقدَّمت في الوَصايا (٢٧٥٣) من رواية شُعَيب عنه.

٤٥٧٤- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن صالحِ بنِ كَيْسانَ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ: أنَّه سألَ عائشةَ عن قولِ الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾ فقالت: يا ابنَ أُختي هذه اليَتيمةُ تكونُ في حَجْرِ وليِّها تَشْرَكُه في ماله، ويُعْجِبُه مالُها وجمالُها، فيُرِيدُ وليُّها أن يَتزوَّجَها بغيرِ أن يُقسِطَ في صَداقها، فيُعْطِيَها مِثلَ ما يُعْطِيها غيرُه، فنُهوا عن ذلك، إلا أن يُقسِطوا لهنَّ، ويَبْلُغوا بهِنَّ أعلى سُنَّتِهِنَّ في الصَّداق، فأُمِروا أن يَنكِحوا ما طابَ لهم منَ النِّساءِ سواهُنَّ، قال عُرْوةُ: قالت عائشةُ: وإنَّ الناسَ استَفْتَوْا رسولَ الله ﷺ بعدَ هذه الآيةِ، فأنزَلَ الله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧] قالت عائشةُ: وقولُ الله تعالى في آيةٍ أُخرَى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] رَغْبةُ أحدِكُم عن يَتِيمَتِه حينَ تكونُ قَليلةَ المالِ والجمالِ، قالت: فنُهوا أن يَنكِحوا عمَّن رَغِبوا في مالِه

---

(١) في (أ) و(ع): فيمسكه، والمثبت من (س).

وجمالِه في يَتامَى النِّساءِ، إلا بالقِسْطِ من أجْلِ رَغْبَتِهم عنهنَّ، إذا كُنَّ قَلِيلاتِ المالِ والجمالِ.

قوله: «**اليَتيمة**» أي: التي ماتَ أبوها.

قوله: «**في حَجْر وليِّها**» أي: الذي يَلِي مالها.

قوله: «**بغيرِ أن يُقسِط في صَداقها**» في النِّكاح (٥٠٩٢) من رواية عَقيل عن ابن شِهاب: ويريد أن يَنتَقِص من صَداقها.

قوله: «**فيُعْطيَها مِثْلَ ما يُعطِيها غيرُه**» هو معطوف على معمول «بغير»، أي: يريد أن يَتزوَّجها بغير أن يُعطِيها مِثل ما يُعطيها غيرُه، أي: ممَّن يَرغَب في نِكاحها سواه، ويدلّ على هذا قوله بعد ذلك: «فنُهوا عن ذلك إلّا أن يَبلُغوا بهنَّ أعلى سُنَّتهنَّ في الصَّداق»، وقد تقدَّم في الشَّرِكة (٢٤٩٤) من رواية يونس عن ابن شِهاب[١] بلفظ: بغير أن يُقسِط في صَداقها، فيُعطيها مِثلَ ما يُعطيها غيرُه.

قوله: «**فأُمِروا أن يَنْكِحوا ما طابَ لهم من النِّساء سواهُنَّ**» أي: بأيِّ مَهْر تَوافَقوا عليه، وتأويل عائشة هذا جاء عن ابن عبَّاس مثلُه، أخرجه الطَّبَريّ[٢]، وعن مجاهد[٣] مُناسَبة تَـرَتُّب قوله: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ على قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ شيءٌ آخر، قال في معنى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، أي: إذا كنتُم تَخافونَ أن لا تَعدِلوا في مال اليَتامَى فتَحرَّجتُم أن لا تَلوها، فتَحرَّجوا من الزِّنى، وانكِحوا ما طابَ لكُم من النِّساء، وعلى تأويل عائشة يكون المعنى: وإن خِفتُم أن لا تُقسِطوا في نِكاح اليَتامَى.

قوله: «**قال عُرْوة: قالت عائشة**» هو معطوف على الإسناد المذكور وإن كان بغير أداة عَطْف، وفي رواية عَقيل وشُعَيب المذكورَينِ: قالت عائشة: فاستَفتَى الناس... إلى آخره.

قوله: «**بَعْد هذه الآية**» أي: بعد نزول هذه الآية بهذه القِصّة، وفي رواية عَقيل: «بعد ذلك».

---

(١) رواية يونس، عن ابن شهاب معلقة عنده، وهي مقرونة بطريق صالح بن كيسان، وعن ابن شهاب.

(٢) لم نقع على تأويل ابن عباس هذا في «تفسير الطبري».

(٣) عند الطبري ٤/ ٢٣٥.

قوله: «فأنزَلَ الله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ﴾ قالت عائشة: وقول الله تعالى في آيةٍ أُخرى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾» كذا وَقَعَ في رواية صالح، وليس ذلك في آيةٍ أُخرى، وإنَّما هو في نفس الآية وهي قوله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ﴾، ووَقَعَ في رواية شُعَيب وعَقيل: «فأنزَلَ الله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ﴾ ـ إلى قوله ـ ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾» ثمَّ ظَهَرَ لي أنَّه سَقَطَ من رواية البخاريّ شيءٌ اقتَضَى هذا الخطأ، ففي «صحيح مسلم» (٣٠١٨)، والإسماعيليّ، والنَّسائيِّ (ك١١٠٢٤) واللَّفظ له من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الإسناد في هذا الموضع: «فأنزَلَ الله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَـٰبِ فِي يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ فذكر الله أنَّه يُتلَى عليكم في الكتاب الآية الأولى وهي قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَـٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ قالت عائشة: وقول الله في الآية الأُخرى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ رَغبة أحدكُم... إلى آخره، كذا أخرجه مسلم من طريق يونس عن ابن شِهاب، وتقدَّم للمصنِّفِ أيضاً في الشَّرِكة من طريق يونس عن ابن شِهاب مقروناً بطريق صالح بن كَيْسانَ المذكورة هنا، فوَضَح بهذا في رواية صالح أنَّ في الباب اختصاراً، وقد تَكلَّفَ له بعض الشُّرّاح فقال: معنى قوله: «في آية أُخرى» أي: بعد قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾، وما أورَدناه أوضَح، والله أعلم.

تنبيه: أغفَلَ المِزّيُّ في «الأطراف» عَزو هذه الطَّريق، أي: طريق صالح عن ابن شِهاب إلى كتاب التَّفسير، واقتَصَرَ على عَزوها إلى كتاب الشَّرِكة.

قوله: «﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾، رَغْبةُ أحدكُم عن يَتيمَته» فيه تعيين أحد الاحتمالَينِ في قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ﴾، لأنَّ رَغِبَ يَتغيَّر معناه بمُتعلَّقِه، يقال: رَغِبَ فيه: إذا أرادَه، ورَغِبَ عنه: إذا لم يُرِدْه، لأنَّه يحتمل أن تُحذَف «في» وأن تُحذَف «عن»، وقد تأوَّلَه سعيد بن جُبَير على المعنَيينِ فقال: نزلت في الغَنيَّة والمُعدِمة. والمرويّ هنا عن عائشة أوضَحُ في أنَّ الآية الأولى نزلت في الغَنيَّة، وهذه الآية نزلت في الـمُعدِمة.

قوله: «فنُهوا» أي: نُهوا/ عن نِكاح المرغوب فيها لجمالها ومالها لأجلِ زُهدِهم فيها إذا ٨/٢٤١

كانت قليلة المال والجمال، فينبغي أن يكون نِكاح اليَتيمَتَينِ على السَّواء في العَدل.

وفي الحديث اعتبار مَهر المِثل في المحجورات، وأنَّ غيرهنَّ يجوز نِكاحها بدونِ ذلك، وفيه أنَّ للوَليِّ أن يَتزوَّج مَن هي تحت حِجْره لكن يكون العاقد غيرُه، وسيأتي البحث فيه في النِّكاح، وفيه جواز تزويج اليَتامَى قبل البُلوغ، لأنَّهُنَّ بعد البُلوغ لا يُقال لهنَّ يَتيمات إلّا أن يكون أُطلِقَ استصحاباً لحالِهنَّ، وسيأتي البحث فيه أيضاً في كتاب النِّكاح (٥١٤٠).

٢- بابٌ

﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ [النساء:٦]

﴿وَبِدَارًا﴾ [٦]: مُبادَرةً.

﴿أَعْتَدْنَا﴾ [١٨]: أعدَدْنا أفعَلْنا منَ العَتادِ.

٤٥٧٥- حدَّثني إسحاقُ، أخبرنا عبدُ الله بنُ نُمَير، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، في قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أنَّها نزلت في مالِ اليَتيمِ إذا كان فقِيراً أنَّه يأكلُ مِنْه مكان قِيامِه عليه بمَعْروفٍ.

قوله: «باب ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾» ساقَ إلى قوله: ﴿حَسِيبًا﴾.

قوله: «وبداراً: مُبادَرةً» هو تفسير أوَّل الآية المترجَم بها، وقال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾: الإسراف: الإفراط، وبِداراً: مُبادَرة، وكأنَّه فَسَّرَ المصدَر بأشهَر منه، يقال: بادَرتُ بِداراً ومُبادَرة. وأخرج الطَّبَريُّ (٤/ ٢٥٤) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: يعني: يأكل مال اليَتيم ويُبادِر إلى أن يَبلُغ فيَحُول بينه وبين ماله.

قوله: «أعتَدْنا: أعدَدْنا، أفعَلْنا من العَتاد» كذا للأكثرِ، وهو تفسير أبي عُبيدة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيِّ: «اعتَدَدْنا: افتَعَلنا» والأوَّل هو الصَّواب، والمراد أنَّ أعتَدنا وأعدَدنا بمعنًى واحد، لأنَّ العَتيد هو الشَّيء المُعَدّ.

تنبيه: وَقَعَت هذه الكلمة في هذا الموضع سَهواً من بعض نُسّاخ الكتاب، ومَحلُّها بعد

هذا قبل «باب ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء:١٩]».

قوله: «**حدَّثني إسحاق**» هو ابن راهويه، وأمَّا أبو نُعَيم في «المستَخرَج» فأخرجه من طريق ابن راهويه، ثمَّ قال: أخرجه البخاريّ عن إسحاق بن منصور.

قوله: «**في مال اليَتيم**» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «في والي اليَتيم» والمراد بوالي اليَتيم: المتصَرِّف في ماله بالوَصيَّة ونحوها، والضَّمير في «كان» على الرِّواية الأولى يَنصَرِف إلى مَصرِف المال بقَرينة المقام، ووَقَعَ في البُيوع (٢٢١٢) من طريق عثمان بن فرْقَد عن هشام بن عُرْوة بلفظ: أُنزِلَت في والي اليَتيم الذي يقوم عليه ويُصلِح ماله، إن كان فقيراً أكَلَ منه بالمعروفِ.

وفي الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود (٢٨٧٢)، والنَّسائيُّ (ك٦٤٦٢)، وابن ماجه (٢٧١٨)، وابن خُزَيمةَ، وابن الجارود (٩٥٢)، وابن أبي حاتم (٤٨٢٤) من طريق حُسَين المكتِب عن عَمْرو بن شُعَيب عن أبيه عن جَدِّه قال: جاء رجل إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ عندي يَتيماً له مال، وليس عندي شيء، أفآكُل من ماله؟ قال: «بالمعروفِ»، وإسناده قويّ.

قوله: «**إذا كان فقيراً**» مَصيرٌ منه إلى أنَّ الذي يُباح له الأُجرة من مال اليَتيم مَن اتَّصَفَ بالفَقرِ، وقد قَدَّمتُ البحث في ذلك في كتاب الوَصايا (٢٧٦٤)، وذكر الطَّبَريُّ (٤/ ٢٥٧) من طريق السُّدِّيِّ، أخبرني مَن سمعَ ابن عبَّاس يقول في قوله: ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ قال: بأطراف أصابعه، ومن طريق عِكْرمة: يأكل ولا يَكتَسي، ومن طريق إبراهيم النَّخَعيِّ: يأكل ما سَدَّ الجَوعة ويَلبَس ما وارَى العَورة، وقد مضى بَقيَّة نقل الخِلَاف فيه في الوَصايا. وقال الحسن بن حَيّ: يأكل وصيُّ الأب بالمعروفِ، وأمَّا قَيِّم الحاكم فله أُجرةٌ فلا يأكل شيئاً، وأغرَبَ ربيعة فقال:/ المراد خِطاب الوَلِيِّ بما يصنع باليَتيمِ ٢٤٢/٨ إن كان غَنيّاً وسَّعَ عليه، وإن كان فقيراً أنفَقَ عليه بقَدره، وهذا أبعَدُ الأقوال كلِّها.

تنبيه: وَقَعَ لبعضِ الشُّرّاح ما نَصّه: قوله: «فمَن كان غنياً فليَسْتَعفِفْ» التِّلاوة: «ومَن كان» بالواو. انتهى، وأنا ما رأيته في النُّسَخ التي وقعتُ[1] عليها إلّا بالواو.

---

(١) كذا في (أ) و(ع)، وفي (س): وقفتُ، وكلاهما بمعنًى.

٣- بابٌ

﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ ﴾ الآية

٤٥٧٦ - حدَّثنا أحمدُ بنُ حُميدٍ، أخبرنا عُبيدُ الله الأشجَعيُّ، عن سفيانَ، عن الشَّيبانيِّ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ ﴾ [النساء:٨] قال: هي مُحكَمةٌ وليست بمنسوخةٍ.

تابَعَه سعيدُ بن جُبير، عن ابنِ عبَّاسٍ.

قوله: «باب ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ ﴾ الآية» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «حدَّثنا أحمد بن حُميدٍ» هو القُرَشيّ الكوفيّ، صِهر عُبيد الله بن موسى، يقال له: دارُ أمّ سَلَمةَ، لُقِّبَ بذلك لجمعِه حديث أمّ سَلَمةَ وتَتبُّعه لذلك، وقال ابن عَديّ: كان له اتِّصال بأُمِّ سَلَمةَ ـ يعني زوج السَّفّاح الخليفة ـ فلُقِّبَ بذلك، ووَهمَ الحاكم فقال: يُلقَّب جار أمّ سَلَمةَ، ووثَّقه مُطَيَّن، وقال: كان يُعَدّ في حُفّاظ أهل الكوفة، وماتَ سنة عشرينَ ومئتَينِ، ووَهمَ مَن قال خِلَاف ذلك، وما له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث الواحد. وشيخُه عُبيد الله الأشجَعيُّ: هو ابن عُبيد الرَّحمن الكوفيّ، وأبوه فرد في الأسماء مشهور في أصحاب سفيان الثَّوريّ، والشَّيبانيُّ: هو أبو إسحاق، والإسناد إلى عِكْرمة كوفيّونَ.

قوله: «هيَ مُحْكَمة وليست بمنسوخةٍ» زاد الإسماعيليّ من وجه آخر عن الأشجَعيِّ: وكان ابن عبَّاس إذا وليَ رَضَخَ، وإذا كان في المال قِلّة اعتَذَرَ إليهم، فذلك القول بالمعروفِ. وعند الحاكم (٢/ ٣٠٢-٣٠٣) من طريق عَمْرو بن أبي قيس عن الشَّيبانيِّ بالإسناد المذكور في هذه الآية قال: يُرضَخُ لهم، وإن كان في المال تقصير اعتُذِرَ إليهم.

قوله: «تابَعَه سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس» وَصَلَه في الوَصايا (٢٧٥٩) بلفظ: إنَّ ناساً يَزعُمونَ أنَّ هذه الآية نُسِخَت، ولا والله ما نُسِخَت، ولكنَّها ممَّا تَهاوَنَ الناس بها، هما واليان: والٍ يَرِث وذلك الذي يُرزَق، ووالٍ لا يَرِث وذلك الذي يقال له بالمعروفِ، يقول:

لا أملِك لك أن أُعطيك، وهذان الإسنادان الصَّحيحان عن ابن عبَّاس هما المعتمَدان، وجاءت عنه روايات من أوجُهٍ ضعيفة عند ابن أبي حاتم وابن مَرْدويه أنَّها منسوخة، نَسَخَتها آية الميراث، وصَحَّ ذلك عن سعيد بن المسيّب، وهو قول القاسم بن محمَّد وعِكْرمة وغير واحد، وبه قال الأئمَّة الأربعة وأصحابهم، وجاء عن ابن عبَّاس قولٌ آخر أخرجه عبد الرَّزّاق[1] بإسنادٍ صحيحٍ عن القاسم بن محمَّد: أنَّ عبد الله بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر قَسَمَ ميراث أبيه عبد الرَّحمن في حياة عائشة، فلم يَدَع في الدّار ذا قَرابة ولا مِسْكيناً إلّا أعطاه من ميراث أبيه، وتلا الآية، قال القاسم: فذكرته لابنِ عبَّاس فقال: ما أصاب، ليس ذلك له، إنَّما ذلك إلى الوَصيّ، وإنَّما ذلك في الوصيَّة[2]، أي: نُدِبَ الميِّتُ أن يوصِيَ لهم. قلت: وهذا لا يُنافي حديث الباب، وهو أنَّ الآيَةَ مُحكَمةٌ وليست بمنسوخةٍ.

وقيل: معنى الآية: وإذا حَضَرَ قِسمةَ الميراث قَرابة الميِّت ممَّن لا يَرِث، واليَتامَى والمساكينُ فإنَّ نفوسَهم تَتَشَوَّف إلى أخذ شيء منه، ولاسيَّما إن كان جَزيلاً، فأمَرَ الله سبحانه أن يُرضَخَ لهم بشيءٍ على سبيل البرّ والإحسان.

واختَلَفَ مَن قال بذلك هل الأمر فيه على النَّدب أو الوجوب؟ فقال مجاهد وطائفة: هي على الوجوب، وهو قول ابن حَزْم؛ أنَّ على الوارث أن يُعطي هذه الأصناف ما طابَت به نفسُه. ونَقَلَ ابن الجَوْزيّ عن أكثر أهل العلم، أنَّ المراد/ بأولي القَرابة: مَن لا يَرِث، وأنَّ معنى ﴿فَٱرۡزُقُوهُم﴾: أعطوهم من المال. ٢٤٣/٨

وقال آخرونَ: أطعِموهم، وأنَّ ذلك على سبيل الاستحباب، وهو المعتمَد، لأنَّه لو كان على الوجوب لاقتَضى استحقاقاً في التَّرِكة ومُشارَكة في الميراث بجهةٍ مجهولة فيُفضي إلى التَّنازُع والتَّقاطُع، وعلى القول بالنَّدب فقد قيلَ: يَفعَل ذلك وليّ المحجور، وقيل: لا بل يقول: ليس المال لي وإنَّما هو لليَتيم، وأنَّ هذا هو المراد بقوله: ﴿وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا﴾، وعلى هذا فتكون

---

(١) في «التفسير» ١/ ١٤٩.

(٢) تحرف في (س) إلى: العصبة.

الواو في قوله: ﴿وَقُولُوا﴾ للتَّقسيم. وعن ابن سِيرين وطائفة: المراد بقوله: ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾: اصنَعوا لهم طعاماً يأكلونَه، وأنَّها على العموم في مال المحجور وغيره، والله أعلم.

٤- بابٌ
﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ﴾ [النساء:١١]

٤٥٧٧- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، أخبَرنا هشامٌ، أنَّ ابنَ جُرَيج أخبَرهم، قال: أخبرني ابنُ المُنْكَدِر، عن جابرٍ ﷺ قال: عادَني النبيُّ ﷺ وأبو بَكْرٍ في بني سَلِمةَ ماشيَين، فوَجَدَني النبيُّ ﷺ لا أعقِلُ، فدَعَا بماءٍ فتَوضَّأ منه، ثمَّ رَشَّ عليَّ فأفَقْتُ فقلتُ: ما تَأمُرُني أن أصنَعَ في مالي يا رسولَ الله؟ فنزلت ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ﴾.

قوله: «باب ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ﴾» سَقَطَ لغير أبي ذرٍّ «باب» و«في أولادكُم»، والمراد بالوَصيَّة هنا: بيانُ قِسْمة الميراث.

قوله: «أخبَرَنا هشام» هو ابن يوسف، وابن المنكَدِر: هو محمَّد.

قوله: «عن جابر» في رواية شُعْبة عن ابن المنكَدِر: «سمعت جابراً»، وتقدَّمت في الطَّهارة (١٩٤).

قوله: «عادَني النبيُّ ﷺ» سيأتي ما يَتَعلَّق بذلك في كتاب المرضَى قُبَيل كتاب الطِّبّ (٥٦٥١).

قوله: «في بني سَلِمة» بفتح المهمَلة وكسر اللّام: هم قوم جابر، وهم بطنٌ من الخَزرَج.

قوله: «لا أعقِل» زاد الكُشْمِيهنيُّ: «شيئاً».

قوله: «ثمَّ رَشَّ عليَّ» بيَّنتُ في الطَّهارة الردّ على مَن زَعَمَ أنَّه رَشَّ عليه من الذي فضَلَ، وسيأتي في الاعتصام (٧٣٠٩) التَّصريح بأنَّه صَبَّ عليه نفس الماء الذي تَوضَّأ به.

قوله: «فقلت: ما تَأمُرني أن أصنَع في مالي» في رواية شُعْبة المذكورة: «فقلت: يا رسول الله لمن الميراث؟ إنَّما يَرِثني كلالة»، وسيأتي بيانُ ذلك في الفرائض (٦٧٢٣).

قوله: «فنزلت ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾» هكذا وَقَعَ في رواية ابن جُرَيج، وقيل: إنَّه وهِمَ في ذلك، وأنَّ الصَّواب أنَّ الآية التي نزلت في قِصّة جابر هذه الآية الأخيرة من النِّساء وهي ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾ [النساء:١٧٦] لأنَّ جابراً يومَئذٍ لم يكن له وَلدٌ ولا والد، والكَلالة مَن لا وَلَد له ولا والد، وقد أخرجه مسلم (١٦١٦/ ٥) عن عَمْرو الناقد، والنَّسائيُّ (ك١١٠٦٩) عن محمَّد بن منصور، كلاهما عن ابن عُيَينَةَ عن ابن المنكَدِر، فقال في هذا الحديث: حتَّى نزلت عليه آية الميراث: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ﴾، ولمسلمٍ أيضاً (١٦١٦/ ٨) من طريق شُعْبة عن ابن المنكَدِر قال في آخر هذا الحديث: فنزلت آية الميراث، فقلت لمحمَّدِ بن المنكَدِر: يَستَفتونَك قل الله يُفتيكُم في الكلالة؟ قال: هكذا أُنزِلَت، وقد تَفطَّنَ البخاريّ بذلك فترَجَمَ في أوَّل الفرائض «قوله: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾» ثمَّ ساقَ حديث جابر المذكور عن قُتَيبة عن ابن عُيَينةَ، وفي آخره: حتَّى نزلت آية الميراث، ولم يَذكُر ما زادَه الناقد، فأشعَرَ بأنَّ الزّيادة عنده مُدرَجة من كلام ابن عُيَينةَ، وقد أخرجه أحمد (١٤٢٩٨) عن ابن عُيَينةَ مِثل رواية الناقد، وزاد في آخره: كان ليس له ولدٌ وله أخَوات[1]، وهذا من كلام ابن عُـيَينةَ أيضاً، وقد اضطَرَبَ فيه؛ فأخرجه/ ابن خُزَيمةَ (١٠٦) عن عبد الجبّار بن ٨/٢٤٤ العلاء عنه بلفظ: حتَّى نزلت آية الميراث: إن امرُؤٌ هَلَكَ ليس له ولدٌ، وقال مرَّة: حتَّى نزلت آية الكلالة، وأخرجه عبد بن حُميدٍ، والتِّرمذيّ (٣٠١٥) عنه عن يحيى بن آدم عن ابن عُيَينةَ بلفظ: حتَّى نزلت ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾، وأخرجه الإسماعيليّ من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل عنه، فقال في آخره: حتَّى نزلت آية الميراث: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾.

فمُراد البخاريّ بقوله في التَّرجمة: «إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾» الإشارة إلى أنَّ مُراد جابر من آية الميراث قوله: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾، وأمَّا الآية الأُخرى وهي قوله:

---

(١) لفظه عند أحمد: فقلت: يا رسول الله، كيف أصنع في مالي، ولي أخوات؟

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ فسيأتي في آخر تفسير هذه السّورة (٤٦٠٥) أنَّها من آخر ما نزلَ، فكأنَّ الكلالة لمَّا كانت مُجمَلة[1] في آية المواريث استَفتَوا عنها فنزلت الآية الأخيرة. ولم يَنفرِد ابن جُرَيج بتعيينِ الآية المذكورة، فقد ذَكَرها ابن عُيَينَة أيضاً على الاختلاف عنه، وكذا أخرجه التِّرمذيّ (٢٠٩٦)، والحاكم (٢/ ٣٠٣) من طريق عَمْرو بن أبي قيس عن ابن المنكَدِر، وفيه نزلت: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾، وقد أخرجه البخاريّ أيضاً عن ابن المَدِينيّ (٧٣٠٩) وعن الجُعْفيِّ (٥٦٥١) مِثل رواية قُتَيبة بدونِ الزّيادة، وهو المحفوظ، كذا أخرجه مسلم (١٦١٦/ ٧) من طريق سفيان الثَّوريّ عن ابن المنكَدِر بلفظ: حتَّى نزلت آية الميراث، فالحاصل أنَّ المحفوظ عن ابن المنكَدِر أنَّه قال: آية الميراث أو آية الفرائض، والظّاهر أنَّها ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ كما صَرَّحَ به في رواية ابن جُرَيج ومَن تابَعَه.

وأمَّا مَن قال: إنَّها ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ فعُمدَته أنَّ جابراً لم يكن له حينئذٍ ولد، وإنَّما يورَث كَلالة، فكان المناسب لِقِصَّتِه نزول الآية الأخيرة، لكن ليس ذلك بلازِمٍ، لأنَّ الكَلالة مُختَلَفٌ في تفسيرها، فقيلَ: هي اسم المال الموروث، وقيل: اسم الميِّت، وقيل: اسم الإرث، وقيل ما تقدَّم. فلمَّا لم يُعيّن تفسيرها بمَن لا ولد له ولا والد لم يَصِحّ الاستدلال، لمَا قَدَّمتُه أنَّها نزلت في آخر الأمر، وآية المواريث نزلت قبل ذلك بمدة، كما أخرج أحمد وأصحاب «السُّنَن» وصَحَّحَه الحاكم[2] من طريق عبد الله بن محمَّد بن عَقيل عن جابر قال: جاءت امرأة سعد بن الرَّبيع فقالت: يا رسول الله، هاتان ابنَتا سعد بن الرَّبيع قُتِلَ أبوهما مَعَك في أُحُد، وإنَّ عَمّهما أخَذَ مالَهما. قال: فقال: «يقضِي الله في ذلك» فنزلت آية المواريث. فأرسَلَ إلى عَمِّهما[3] فقال: «أعطِ ابنتَي سعد الثُّلثَينِ وأُمّهما الثُّمن، فما بَقيَ فهو لك»، وهذا ظاهر في تَقَدُّم نزولها، نعم وبه احتَجَّ مَن قال: إنَّها لم تَنزِل في قِصّة جابر، إنَّما نزلت في قِصّة ابنتَي

---

(١) في (ع): محتملة، والمثبت من (أ) و(س).

(٢) أخرجه أحمد (١٤٧٩٨)، وأبو داود (٢٨٩١) و(٢٨٩٢)، وابن ماجه (٢٧٢٠)، والترمذي (٢٠٩٢)، والحاكم ٤/ ٣٣٣-٣٣٤.

(٣) تحرفت في (س) إلى: عمها.

سعد بن الرَّبيع، وليس ذلك بلازِمٍ إذ لا مانع أن تَنزِل في الأمرَينِ معاً، ويحتمل أن يكون نزول أوَّلها في قِصّة البنتَينِ، وآخرها وهي قوله: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ في قِصّة جابر، ويكون مُراد جابر فنزلت ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾ أي: ذِكر الكَلالَة المتَّصِل بهذه الآية ، والله أعلم. وإذا تَقرَّرَ جميع ذلك ظَهَرَ أنَّ ابن جُرَيج لم يَهِم كما جَزَمَ به الدِّمياطيّ ومَن تَبعَه، وأنَّ مَن وهَّمَه هو الواهم ، والله أعلم.

وسيأتي بَقيَّة ما يَتَعلَّق بشرحِ هذا الحديث في الفرائض إن شاء الله تعالى.

٥- باب قولِهِ:

﴿وَلَكُمۡ نِصۡفُ مَا تَرَكَ أَزۡوَٰجُكُمۡ﴾ [النساء:١٢]

٤٥٧٨- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، عن وَرْقاءَ، عن ابنِ أبي نَجِيح، عن عطاءٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: كان المالُ للولدِ، وكانتِ الوَصِيَّةُ للوالدَينِ، فنَسَخَ الله من ذلك ما أحَبَّ، فجَعَلَ للذَّكَرِ مِثلَ حَظِّ الأُنثَيَينِ، وجَعَلَ للأبوَينِ لكلِّ واحدٍ منهما السُّدُسَ والثُّلثَ، وجَعَلَ للمرأةِ الثُّمُنَ والرُّبُعَ، وللزَّوْجِ الشَّطْرَ والرُّبُعَ.

قوله: «**باب قوله:** ﴿وَلَكُمۡ نِصۡفُ مَا تَرَكَ أَزۡوَٰجُكُمۡ﴾» سَقَطَ قوله: «باب» لغير أبي ذرٍّ، وثَبَتَ قوله: «قوله» للمستَمْلي فقط. ٨/٢٤٥

قوله: «**كان المال للولدِ**» يشير إلى ما كانوا عليه قبلُ، وقد روى الطَّبَريُّ (٤/ ٢٧٥) من وجه آخر عن ابن عبَّاس: أنَّها لمَّا نزلت قالوا: يا رسول الله، أتُعطي الجارية الصَّغيرة نصفَ الميراث وهي لا تَركَب الفرس ولا تَدفَعُ[1] العدوَّ؟ قال: وكانوا في الجاهليَّة لا يُعطُونَ الميراث إلّا لمن قاتَلَ القوم.

قوله: «**فنَسَخَ الله من ذلك ما أحَبَّ**» هذا يدلُّ على أنَّ الأمر الأوَّل استَمرَّ إلى نزول الآية، وفيه رَدّ على مَن أنكَرَ النَّسخ، ولم يُنقَل ذلك عن أحد من المسلمينَ إلّا عن أبي مسلم الأصبَهانيِّ صاحب «التَّفسير» فإنَّه أنكَرَ النَّسخ مُطلَقاً، ورُدَّ عليه بالإجماع على أنَّ شَريعة

(١) كذا في (أ) و(ع)، وفي (س): تدافع، وفي الطبري: تقاتل.

الإسلام ناسخة لجميع الشَّرائع، أُجيبَ عنه بأنَّه يرى أنَّ الشَّرائع الماضية مُستَقِرّة الحُكم إلى ظُهور هذه الشَّريعة، قال: فيُسَمَّى ذلك تخصيصاً لا نَسخاً، ولهذا قال ابن السَّمعانيِّ: إن كان أبو مسلم لا يَعترِف بوقوع الأشياء التي نُسِخَت في هذه الشَّريعة فهو مُكابر، وإن قال: لا أُسَمّيه نَسخاً كان الخِلَاف لفظيّاً، والله أعلم.

قوله: «وجَعَلَ للأبوَينِ لكلِّ واحد منهما السُّدُسَ والثُّلثَ» قال الدِّمياطيّ: قوله: «والثُّلث» زيادة هنا، وقد أخرج المصنِّف هذا الحديث بهذا الإسناد في كتاب الفرائض (٦٧٣٩) فلم يَذكُرها. قلت: اختَصَرَها هناكَ، ولكنَّها ثابتة في «تفسير» محمَّد بن يوسف الفِرْيابيِّ شيخه فيه، والمعنى: أنَّ لكلِّ واحد منهما السُّدُسَ في حال، وللأُمِّ الثُّلث في حال، ووِزَانُ ذلك ما ذكره في بَقيَّة الحديث «وللزَّوجِ النِّصف والرُّبُع» أي: كلّ منهما في حال.

٦- باب قولِهِ:

﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ الآية [النساء:١٩]

وَيُذكَرُ عن ابنِ عبَّاسٍ «لا تَعضُلُوهُنَّ»: لا تَقْهَروهُنَّ.

﴿حُوبًا﴾ [٢]: **إثماً.**

﴿تَعُولُوا۟﴾ [٣]: **تَمِيلوا.**

﴿نِحْلَةً﴾ [٤]: **فالنِّحْلةُ: المَهْر.**

٤٥٧٩ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ مُقاتلٍ، حدَّثنا أَسْباطُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا الشَّيبانيُّ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ. قال الشَّيبانيُّ: وذكره أبو الحسنِ السُّوائيُّ، ولا أظنُّه ذكره إلا عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ قال: كانوا إذا ماتَ الرجلُ كان أوْلِياؤه أحقَّ بامرأتِه؛ إن شاءَ بعضُهم تزوَّجَها، وإن شاؤوا زَوَّجوها، وإن شاؤوا لم يُزوِّجوها، وهم أحقُّ بها من أهلِها، فنزلت هذه الآيةُ في ذلك.

[طرفه في: ٦٩٤٨]

قوله: «باب قوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ الآية» سَقَطَ «باب» وما بعد «كَرْهاً» لغير أبي ذرٍّ، وقوله: «كَرهاً» مصدَر في موضع الحال، قرأها حمزة والكِسائيّ بالضَّمِّ والباقونَ بالفتح.

قوله: «ويُذكَر عن ابن عبَّاس: لا تَعْضُلوهُنَّ: لا تَقْهَروهُنَّ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «تنتهِروهُنَّ» بنونٍ بعدها مُثنّاة من الانتِهار، وهي رواية القابِسيّ أيضاً، وهذه الرِّواية وهمٌ، والصَّواب ما عند الجماعة. وهذا الأثر وَصَلَه الطَّبَريُّ (٤/ ٣٠٧) وابن أبي حاتم (٣/ ٩٠٣) من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿لَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾: لا تَقهَروهُنَّ ﴿لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ يعني: الرجل تكون له المرأة وهو كاره لصُحبَتِها، ولَها عليه مَهرٌ، فيَضُرّها لتَفتَديَ، وأسنَدَ عن السُّدّيِّ والضَّحّاك نحوه. وعن مجاهد: أنَّ المخاطَب بذلك أولياء المرأة، كالعَضْلِ المذكور/ في سورة البقرة، ثمَّ ضَعَّفَ ذلك ورَجَّحَ الأوَّل. ٨/٢٤٦

قوله: «﴿حُوبًا﴾: إثْماً» وَصَلَه ابن أبي حاتم (٣/ ٨٥٦) بإسناد صحيح عن داود بن أبي هِند عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا﴾ قال: إثماً عظيماً. ووَصَلَه الطَّبَريُّ (٤/ ٢٣١) من طريق مجاهد والسُّدّيِّ والحسن وقَتَادة مثله. والجمهور على ضَمّ الحاء، وعن الحسن أنه قرأ[1] بفتحها.

قوله: «﴿تَعُولُواْ﴾: تَميلوا» وَصَلَه سعيد بن منصور بإسنادٍ صحيح عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ قال: أن لا تَـميلوا. ورُوِّيناه في «فوائد أبي بكر الآجُرّيِّ» بإسنادٍ آخر صحيح إلى الشَّعبيّ عن ابن عبَّاس، ووَصَلَه الطَّبَريُّ (٤/ ٢٣٩، ٢٤٠) من طريق الحسن ومجاهد وعِكْرمة والنَّخَعيِّ والسُّدّيِّ وقَتَادة وغيرهم مثله، وأنشَدَ في رواية عِكْرمة لأبي طالب من أبيات:

بِميزانِ صِدْقٍ وَزنُه غيرُ عائلِ

---

(١) قوله: «أنه قرأ» سقط من (أ) و(س).

وجاء مثله مرفوعاً صَحَّحَه ابن حِبّان (٤٠٢٩) من حديث عائشة[1]، وروى ابن المنذِر عن الشافعيّ: «أن لا تعولوا»: أن لا يَكثُر عيالكُم، وأنكَرَه المبَرّد وابن داود والثَّعلَبيّ وغيرهم، لكن قد جاء عن زيد بن أسلَمَ نحو ما قال الشافعيّ، أسنَدَه الدّارَقُطنيّ (٣٨٥١)، وإن كان الأوَّل أشهَر، واحتَجَّ مَن رَدَّه أيضاً من حيثُ المعنى بأنَّه أُحِلَّ من مِلْك اليمين ما شاءَ الرجل بلا عَدَد، ومِن لازِم ذلك كَثْرة العيال، وإنَّما ذكر النِّساء وما يَحِلّ منهنَّ، فالجَوْر والعَدْل يَتَعلَّق بهنَّ. وأيضاً فإنَّه لو كان المراد كَثْرة العِيال لكان أعالَ يُعيل من الرُّباعيّ، وأمَّا تَعُولوا فمن الثُّلاثيّ، لكن نَقَلَ الثَّعلَبيّ عن أبي عَمْرو الدُّوريّ ـ قال: وكان من أئمَّة اللُّغة ـ أنّه قال: هي لغة حِمْيَر. ونُقِلَ عن طلحة بن مُصرِّف أنَّه قرأ: «أن لا تُعيلوا».

قوله: «نِحْلة، فالنِّحْلة: المَهْر» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره بغير فاءٍ. قال الإسماعيليّ: إن كان ذلك من تفسير البخاريّ ففيه نظر، فقد قيل فيه غير ذلك، وأقرَب الوجوه أنَّ النِّحلة: ما يُعطونَه من غير عِوَض، وقيل: المراد نِحلة يَنتَحِلونَها، أي: يَتَدَيَّنونَ بها ويَعتَقِدونَ ذلك. قلت: والتَّفسير الذي ذكره البخاريّ قد وَصَلَه ابن أبي حاتم (٣/ ٨٦١) والطَّبَريُّ (٤/ ٢٤١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةً﴾ قال: النِّحلة: المهر. وروى الطَّبَريُّ عن قَتَادة قال: نِحلة، أي: فريضة. ومن طريق عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلَمَ قال: النِّحلة في كلام العرب: الواجب، قال: ليس ينبغي لأحدٍ أن يَنكِحَ إلّا بصَداقٍ. كذا قال، والنِّحلة في كلام العرب: العَطيَّة، لا كما قال ابن زيد، ثمَّ قال الطَّبَريُّ: وقيل: إنَّ المخاطَب بذلك أولياء النِّساء، كان الرجل إذا زَوَّجَ امرأةً[2] أخَذَ صَداقها دونها، فنُهوا عن ذلك، ثمَّ أسنَدَه إلى سَيّار عن أبي صالح بذلك، واختارَ الطَّبَريُّ القول الأوَّل، واستَدَلَّ لَه.

تنبيه: مَحَلّ هذه التَّفاسير من قوله: ﴿حُوبًا﴾ إلى آخرها في أوَّل السّورة، وكأنَّه من بعض نُسّاخ الكتاب كما قَدَّمناه غير مرَّة، وليس هذا خاصّاً بهذا الموضع، ففي التَّفسير في غالب

---

(١) عن النبي ﷺ في قوله: ﴿أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ قال: «أن لا تجوروا».

(٢) في (ع): آيمة.

السُّوَر أشباه هذا.

قوله: «حدَّثنا أَسْباط بن محمَّد» هو بفتح الهمزة وسكون المهمَلة بعدها موحَّدة، كوفيّ ثقة، ليس له في «البخاريّ» سِوَى هذا الحديث. وأورَدَه في كتاب الإكراه (٦٩٤٨) عن حُسَين بن منصور عنه أيضاً، وقد قال الدّوريّ عن ابن مَعِين: كان يُخطِئ عن سفيان، فذكره لأجلِ ذلك ابن البَرْقي[1] في «الضُّعَفاء»، لكن قال: كان ثَبتاً فيما يَروي عن الشَّيبانيِّ ومُطَرِّف. وذكره العُقَيليُّ وقال: «رُبَّما وهِمَ في الشَّيء»، وقد أدرَكَه البخاريّ بالسِّنِّ لأنَّه ماتَ في أوَّل سنة مئتَينِ.

قوله: «قال الشَّيبانيّ» سَمّاه في كتاب الإكراه: سليمان بن فيروز.

قوله: «وذكره أبو الحسن السُّوائيُّ، ولا أظنّه ذكره إلّا عن ابن عبَّاس» حاصله أنَّ للشَّيبانيِّ فيه طريقَينِ: إحداهما موصولة، وهي عِكْرمة عن ابن عبَّاس، والأُخرى مَشكوك في وصلها، وهي أبو الحسن السُّوائيُّ عن ابن عبَّاس. والشَّيبانيُّ: هو أبو إسحاق، والسُّوائيُّ بضمِّ المهمَلة وتخفيف الواو ثمَّ ألف ثمَّ همزة، واسمه عطاء، ولم أقِفْ له على ذِكْر إلّا في هذا الحديث.

قوله: «كانوا إذا ماتَ الرجل» في رواية السُّدّيِّ تقييد/ ذلك بالجاهليَّة، وفي رواية الضَّحّاك تخصيص ذلك بأهلِ المدينة، وكذلك أورَدَه الطَّبَريُّ (٤/ ٣٠٧) من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس، لكن لا يَلزَم من كَوْنه في الجاهليَّة أن لا يكون استَمرَّ في أوَّل الإسلام إلى أن نزلت الآية، فقد[2] روى الطَّبَريُّ (٤/ ٣٠٦) من طريق ابن جُرَيج عن عِكْرمة أنَّها نزلت في قِصّة خاصّة قال: نزلت في كُبَيشة بنت مَعْن بن عاصم من الأوس، وكانت تحت أبي قيس بن الأسلَت، فتُوُفِّي عنها، فجَنَحَ عليها ابنه، فجاءت النبيّ ﷺ فقالت: يا نبيّ الله، لا

٢٤٧/٨

---

(١) في (س): «ابن الجوزي»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتنا كما في (أ) و(ع)، وابن البرقي هذا هو محمد بن عبد الله ابن عبد الرحيم الزهري مولاهم، توفي سنة ٢٤٩هـ، صاحب كتاب «الضعفاء»، وقد نقل قوله هذا في أسباط بن محمد ابن حجر في «تهذيب التهذيب» وغير واحد من الأئمة، والله أعلم.

(٢) زاد بعد هذا في (س): « جَزَمَ الواحديّ أنَّ ذلك كان في الجاهليَّة وفي أوَّل الإسلام، وساقَ القِصّة مُطوَّلة، وكأنَّه نَقَلَه من «تفسير الشَّعبيّ» ونَقَلَ عن «تفسير مُقاتل» نحوه، إلّا أنَّه خالَفَ في اسم ابن أبي قيس، فالأوَّل قال: قيس، ومُقاتل قال: حُصَينٌ»، ولم يرد هذا النص في الأصلين عندنا، وسياق الكلام تامٌّ بدونها.

أنا ورِثت زوجي، ولا تُرِكت فأُنكَح، فنزلت هذه الآية. وبإسنادٍ حسن (٤/ ٣٠٥) عن أبي أُمامةَ بن سَهل بن حُنَيفٍ عن أبيه قال: لمَّا تُـوُفِّي أبو قيس بن الأسلَت أراد ابنه أن يَتزوَّج امرأته، وكان ذلك لهم في الجاهليَّة، فأنزَلَ الله هذه الآية.

قوله: «**كان أوْلياؤُه أحقّ بامرأتِهِ**» في رواية أبي معاوية[١] عن الشَّيبانيِّ عن عِكْرمة وحده عن ابن عبَّاس في هذا الحديث تخصيص ذلك بمن ماتَ زوجها قبل أن يَدخُل بها.

قوله: «**إن شاءَ بعضهم تزوَّجَها، وإن شاؤوا زَوَّجوها، وإن شاؤوا لم يُزوِّجوها، وهم أحقّ بها من أهلها**» في رواية أبي معاوية المذكورة: حَبَسَها عَصَبَتُه أن تَنكِح أحداً حتَّى تَموت فيرثونها، قال الإسماعيليّ: هذا مخالف لرواية أسباط. قلت: ويُمكِن رَدُّها إليها بأن يكون المراد: أن تَنكِح أحداً[٢] إلّا منهم أو بإذنِهم، نعم هي مخالفة لها في التَّخصيص السابق، وقد روى الطَّبَريُّ (٤/ ٣٠٧) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: كان الرجل إذا ماتَ وتَرَكَ امرأة ألقَى عليها حَميمُه ثوباً، فمَنَعَها من الناس، فإن كانت جميلة تزوَّجَها، وإن كانت دَميمةً حَبَسَها حتَّى تَموت ويَرِثها، وروى الطَّبَريُّ (٤/ ٣٠٥) أيضاً من طريق الحسن والسُّدّيِّ وغيرهما: كان الرجل يَرِث امرأة ذي قَرابَته، فيَعضُلها حتَّى تَموت أو تَرُدّ إليه الصَّداق، وزاد السُّدّيُّ: إن سَبَقَ الوارث فألقَى عليها ثوبه كان أحقّ بها، وإن سَبَقَت هي إلى أهلها فهي أحقّ بنفسِها.

٧- بابٌ

﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَٱلَّذِينَ عَاقَدَتْ[٣] أَيْمَٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾

وقال مَعمَرُ: ﴿مَوَالِيَ﴾: أولياءَ ورَثةً، «عاقَدَت أيمانكم»: هو مولى اليَمِينِ، وهو الحَلِيفُ،

---

(١) لم يَجْرِ ذكرٌ لرواية أبي معاوية هذه قبل هذا، ويُفهم من كلام الحافظ ابن حجر اللاحق أنها عند الإسماعيلي في «المستخرج»، والله أعلم.

(٢) لفظة «أحداً» سقطت من (س).

(٣) «عاقَدَتْ» بالألف، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، من السبعة، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: «عَقَدَت» بغير ألف. «السبعة في القراءات» ص٢٣٣.

والمَوْلَى أيضاً: ابنُ العَمِّ، والمَوْلَى: المنعِمُ المعتِقُ، والمَوْلَى: المعتَقُ، والمَوْلَى: المَلِيكُ، والمَوْلَى: مَوْلًى في الدِّينِ.

٤٥٨٠ - حدَّثني الصَّلْتُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن إدْرِيسَ، عن طَلْحةَ بنِ مُصرِّفٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾ قال: ورَثةً ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ كان المهاجِرونَ لمَّا قَدِموا المدينةَ يَرِثُ المهاجِرِيُّ الأنصاريَّ دونَ ذَوي رَحِمِه، للأُخوّةِ التي آخَى النبيُّ ﷺ بينَهم، فلمَّا نزلت ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾ نُسِخَت ثمَّ قال: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ منَ النَّصْرِ والرِّفادةِ والنَّصِيحةِ، وقد ذهب المِيراثُ ويوصِي لَه.

سمعَ أبو أُسامةَ إدْرِيسَ، وسمعَ إدْرِيسُ طَلْحةَ.

قوله: «باب ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾» ساقَ إلى قوله: ﴿ شَهِيدًا ﴾ [النساء:٣٣]، وسَقَطَ ذلك لغير أبي/ ذرٍّ. ٢٤٨/٨

قوله: «وقال مَعمَر: ﴿ مَوَالِيَ ﴾: أولياءَ وَرَثةً، (عاقَدَت أيمانُكُم) هو مولى اليمين، وهو الحَليف، والمولَى أيضاً: ابن العَمّ، والمولَى: المنعِم المعتِق - أي: بكسرِ المثنّاة - والمولَى: المعتَق - أي: بفتحها - والمولَى: المليك، والمولَى: مولًى في الدِّين» انتهى، ومَعمَر هذا بسكونِ المهمَلة، وكنت أظنّه مَعمَر بن راشد إلى أن رأيت الكلام المذكور في «المجاز» لأبي عُبيدة، واسمه: مَعمَر بن المثنَّى، ولم أرَه عن مَعمَر بن راشد، وإنَّما أخرج عبد الرَّزّاق (٥٥٢) عنه في قوله: ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾ قال: الموالي: الأولياء؛ الأب والأخ والابن وغيرهم من العَصَبة. وكذا أخرجه إسماعيل القاضي في «الأحكام» من طريق محمَّد بن ثَور عن مَعمَر، وقال أبو عُبيدة: ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾: أولياء ورَثة، «والذينَ عاقَدَت أيمانُكُم» فالمولَى: ابن العَمّ. وساقَ ما ذكره البخاريّ، وأنشَدَ في المولَى ابن العَمّ[1]:

مَهلاً بني عَمِّنا مَهلاً مَوالِينا

---

(١) القائل هو الفضل بن عباس بن عُتبة اللَّهَبي كما في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة ١/ ١٢٥.

وممَّا لم يَذكُره وذكره غيرُه من أهل اللُّغة: المولى: المحِبّ، والمولى: الجار، والمولى: الناصر، والمولى: الصِّهر، والمولى: التابع، والمولى: القَرار[١]، والمولى: الوَلِيّ، والمولى: المُوازي. وذكَروا أيضاً: العَمّ والعبد وابنَ الأخ والشَّريك والنَّديم، ويَلتَحِق بهم مُعلِّم القرآن جاء فيه حديثٌ مرفوع: «مَن عَلَّمَ عبداً آيةً من كتاب الله فهو مولاه»، الحديث أخرجه الطبرانيُّ (٧٥٢٨) من حديث أبي أُمامةَ[٢]، ونحوه قول شُعْبة: مَن كَتَبتُ عنه حديثاً فأنا له عبد، وقال أبو إسحاق الزَّجّاج: كلُّ مَن يَلِيك أو والاكَ فهو مَولًى.

قوله: «**حدَّثنا الصَّلْت بن محمَّد**» تقدَّم هذا الحديث سنداً ومَتناً في الكَفالة (٢٢٩٢)، وأُحيلَ بشرحِه على هذا الموضع.

قوله: «**عن إدْريس**» هو ابن يزيد الأَوْديُّ بفتح الألف وسكون الواو؛ والد عبد الله بن إدريس الفقيه الكوفيّ، وإدريس ثقة عندهم، وما له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث. ووَقَعَ في رواية الطَّبَريِّ (٥/ ٥٠) عن أبي كُرَيبٍ عن أبي أُسامة: حدَّثنا إدريس بن يزيد[٣].

قوله: «**عن طَلْحة بن مُصرِّف**» وَقَعَ في الفرائض (٦٧٤٧): عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي أُسامة عن إدريس حدَّثنا طلحة.

قوله: «**ولِكلٍّ جَعَلْنا مَواليَ، قال: ورَثة**» هذا مُتَّفَق عليه بين أهل التَّفسير من السَّلَف، أسنَدَه الطَّبَريُّ (٥/ ٥٠، ٥١) عن مجاهد وقَتَادة والسُّدّيِّ وغيرهم، ثمَّ قال: وتأويل الكلام: ولِكلِّكُم أيّها الناس جَعَلنا عَصَبة يَرِثونَه ممَّا تَرَكَ والده وأقربوه من ميراثهم لَه. وذكر غيره للآية تقديراً غير ذلك، فقيل: التَّقدير: جَعَلنا لكلِّ ميِّت ورَثة تَرِث ممَّا تَرَكَ الوالدان والأقربونَ، وقيل: التَّقدير: ولِكلِّ مال ممَّا تَرَكَ الوالدان والأقربونَ جَعَلنا وَرَثة يَحوزونَه.

---

(١) هكذا وقعت هذه الكلمة في (أ) و(س)، آخرها راء مهملة، وفي (ع) وقع آخرها نون أو باء فهي غير منقوطة، فتحتمل: القران، وتحتمل: القراب، وعلى جميع هذه الأحوال لم نستطع أن نتبين معناها، فلم تذكر كتب اللغة أياً من هذه الألفاظ لمعاني المولى، ولعلها تكون محرَّفة عن لفظ: القريب، والله أعلم.

(٢) وفي إسناده عبيد بن رزين اللاذقي، أبو عبيدة الألهاني، قال الهيثمي في «المجمع» ١/ ١٢٨: ولم أر من ذكره.

(٣) في المطبوع: إدريس، غير منسوب، كما هي رواية البخاري.

فعلى هذا «كلّ» مُتعلِّقة بجعَلَ، و«ممَّا تَرَكَ» صفة لكلٍّ، و«الوالدان» فاعل تَرَكَ، ويلزم عليه الفَصْل بين الموصوف وصِفَته، وقد سُمِعَ كثيراً، وفي القرآن: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ فإنَّ «فاطِر» صفةٌ لله اتِّفاقاً، وقيل: التَّقدير: ولِكلٍّ قوم جَعَلناهم مَواليَ[1] ـ أي: وَرَثة ـ نصيبٌ ممَّا تَرَكَ والداهم وأقربوهم، وهذا يقتضي أنَّ «لكلٍّ» خَبَر مُقدَّم، و«نصيب» مُبتَدَأ مُؤَخَّر، و«جعلناهم» صفة لقوم، و«مما تَرَك» صفة للمبتَدَأ الذي حُذِفَ وبَقيَت[2] صِفَته، وكذا حُذِفَ ما أُضيفَت إليه «كلّ» وبَقيَت صِفَته، وكذا حُذِفَ العائد على الموصوف، هذا حاصل ما ذكره المعرِبونَ، وذَكَروا غير ذلك ممَّا ظاهره التكلُّف. وأوضَحُ من ذلك أنَّ الذي يُضاف إليه «كلّ» هنا: هو ما تقدَّم في الآية التي قبلها، وهو قوله: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ﴾ ثمَّ قال: ﴿وَلِكُلٍّ﴾، أي: من الرِّجال والنِّساء ﴿جَعَلْنَا﴾، أي: قَدَّرنا «نَصيباً»، أي: ميراثاً ﴿مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ۚ وَٱلَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾، أي: بالحَلِفِ أو الموالاة أو المؤاخاة ﴿فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ خِطاب لمن يَتولَّى ذلك، أي: مَن وُلِّيَ على ميراث أحد فليُعطِ لكلِّ مَن يَرِثه نصيبه، وعلى هذا المعنى المتَّضِح ينبغي أن يقع الإعراب ويُترَك ما عَداه من التَّعَسُّف.

قوله: «والذينَ عاقَدَت أيمانكُم: كان المهاجِرونَ لمَّا قَدِموا المدينة يَرِث المهاجِريُّ/ الأنصاريَّ دون ذَوي رَحِمه، للأُخوَّةِ» ٨/٢٤٩ هكذا حَمَلَها ابن عبَّاس على مَن آخى النبيّ ﷺ بينَهم، وحَمَلَها غيره على أعَمّ من ذلك، فأسنَدَ الطَّبَريُّ (٥/ ٥٢) عنه قال: كان الرجل يُحالف الرجل ليس بينهما نَسَب، فيَرِث أحدهما الآخر، فنُسِخَ ذلك. ومن طريق سعيد بن جُبَير قال: كان الرجل يُعاقِد الرجل فيَرِثُه، وعاقَدَ أبو بكرٍ مَولًى فورِثَه.

قوله: «فلمَّا نزلت ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ﴾ نُسِخَت» هكذا وَقَعَ في هذه الرِّواية أنَّ ناسخ ميراث الحَليف هذه الآية، وروى الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: كان الرجل يُعاقد الرجل، فإذا ماتَ ورِثَه الآخر، فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ

---

(١) تحرفت في (س) إلى: مولًى.

(٢) تحرفت في (س) إلى: و﴿نَصِيبٌ﴾.

بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا ﴾ [الأحزاب:٦]، يقول: إلّا أن تُوصُوا لأوليائكُم الذينَ عاقَدتُم. ومن طريق قَتادةَ: كان الرجل يُعاقِد الرجل في الجاهليَّة فيقول: دَمي دَمُك وتَرِثني وأرِثُك، فلمَّا جاء الإسلام أُمِروا أن يُؤتُوهم نصيبَهم من الميراث وهو السُّدُس، ثمَّ نُسِخَ ذلك بالميراثِ فقال: ﴿ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾، ومن طرق شَتَّى عن جماعة من العلماء كذلك، وهذا هو المعتمَد. ويحتمل أن يكون النَّسخ وَقَعَ مرَّتَينِ: الأولى حيثُ كان المعاقِد يَرِث وحده دون العَصَبة، فنزلت ﴿وَلِكُلٍّ﴾ وهي آية الباب، فصاروا جميعاً يَرِثونَ، وعلى هذا يتنزَّل حديث ابن عبَّاس، ثمَّ نَسَخَ ذلك آيةُ الأحزاب، وخُصَّ الميراث بالعَصَبة وبَقِيَ للمعاقِدِ النَّصر والإرفادُ ونحوهما، وعلى هذا يتنزَّل بَقيَّة الآثار، وقد تَعرَّضَ له ابن عبَّاس في حديثه أيضاً، لكن لم يَذكُر الناسخ الثّاني، ولا بُدّ منه، والله أعلم.

قوله: «ثمَّ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ عاقدت أَيْمَٰنُكُمْ﴾ من النَّصر والرِّفادة والنَّصيحة، وقد ذهب الميراث ويوصِي له» كذا وَقَعَ فيه، وسَقَطَ منه شيء بيَّنه الطَّبَريُّ (٥/ ٥٣) في روايته عن أبي كُرَيبٍ عن أبي أُسامة بهذا الإسناد، ولفظه: ثمَّ قال: ﴿ وَٱلَّذِينَ عاقَدَت أَيْمَٰنُكُمْ فَـَٔاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾من النَّصر... إلى آخره، فقوله: «من النَّصر» يَتعلَّق بآتوهم لا بعاقَدَتْ ولا بأيمانكم، وهو وجه الكلام، و«الرِّفادة» بكسرِ الرّاء بعدها فاءٌ خفيفة: الإعانة بالعَطيَّة.

قوله: «سمعَ أبو أُسامة إدْريسَ، وسمعَ إدْريسُ طَلْحة» وَقَعَ هذا في رواية المُستَمْلي وحده، وقد قَدَّمت التَّنبيه على مَن وَقَعَ عنده التَّصريح بالتَّحديثِ لأبي أُسامة عن إدريس، ولإدريس عن طلحة في هذا الحديث بعينِه، وإلى ذلك أشارَ المصنِّف، والله أعلم.

٨- باب قوله:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [النساء:٤٠] يعني: زِنَةَ ذَرَّةٍ

٤٥٨١- حَدَثَني مُحمَّدُ بنُ عبدِ العزيزِ، حدَّثنا أبو عمرَ حفصُ بنُ مَيسَرةَ، عن زيدِ بنِ أسلَمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ: أنَّ أُناساً في زَمَنِ النبيِّ ﷺ قالوا: يا رسولَ الله

هل نَرَى رَبَّنا يومَ القيامةِ؟ قال النبيُّ ﷺ: «نعم، هل تُضارّونَ في رُؤْيةِ الشمس بالظَّهِيرةِ ضَوْءٌ، ليس فيها سَحابٌ؟» قالوا: لا، قال: «وهل تُضارّونَ في رُؤْيةِ القمرِ ليلةَ البَدْرِ ضَوْءٌ، ليس فيها سَحابٌ؟» قالوا: لا، قال النبيُّ ﷺ: «ما تُضارُّونَ في رُؤْيةِ الله عزَّ وجلَّ يومَ القيامةِ، إلا كما تُضارُّونَ في رُؤْيةِ أحدِهما، إذا كان يومُ القيامةِ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ: تَتْبَعُ كلُّ أمّةٍ ما كانت تَعبُدُ، فلا يَبْقَى مَن كان يَعبُدُ غيرَ الله منَ الأصنامِ والأنصاب إلّا يَتَساقَطونَ في النار، حتَّى إذا لم يَبْقَ إلا مَن كان يَعبُدُ الله بَرٌّ أو فاجِرٌ، وغُبَّراتُ أهلِ الكتاب، فيُدْعَى اليهودُ فيقال لهم: مَن كنتُم / تَعبُدونَ؟ قالوا: كنَّا نَعبُدُ عُزَيرَ ابنَ الله، فيقال لهم: كَذَبتُم ما اتَّخذَ الله من صاحبةٍ ولا ولدٍ، ٨/٢٥٠ فماذا تَبْغونَ؟ فقالوا: عَطِشْنا رَبَّنا فاسْقِنا، فيُشارُ ألا تَرِدونَ، فيُحْشَرونَ إلى النار كأنَّها سَرابٌ يَحْطِمُ بعضُها بعضاً، فيَتَساقَطونَ في النار، ثمَّ يُدْعَى النَّصارَى فيقال لهم: مَن كنتُم تَعبُدونَ؟ قالوا: كنَّا نَعبُدُ المسيحَ ابنَ الله، فيقال لهم: كَذَبتُم ما اتَّخذَ الله من صاحبةٍ ولا ولدٍ، فيقال لهم: ماذا تَبْغونَ؟ فكذلك مِثلَ الأوَّلِ، حتَّى إذا لم يَبْقَ إلا مَن كان يَعبُدُ الله من بَرٍّ أو فاجرٍ أتاهم رَبُّ العالَمِينَ في أدْنَى صورةٍ مِنِ التي رَأَوْه فيها، فيقال: ماذا تَنتَظِرونَ؟ تَتْبَعُ كلُّ أمّةٍ ما كانت تَعبُدُ، قالوا: فارَقْنا الناسَ في الدُّنْيا على أفقرِ ما كنَّا إليهم، ولم نُصاحبْهم ونحنُ نَنتَظِرُ رَبَّنا الذي كنَّا نَعبُدُ، فيقول: أنا رَبُّكُم، فيقولون: لا نُشرِكُ بالله شيئاً، مرَّتَينِ أو ثلاثاً».

قوله: «باب قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ يعني: زِنَة ذَرّة» هو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ أي: زِنة ذَرّة. ويقال: هذا مِثقال هذا، أي: وزنه، وهو مِفعالٌ من الثِّقَل، والذَّرّة: النَّملة الصَّغيرة، ويقال: واحدة الهَباء، والذَّرّة يقال: زِنَتُها رُبْع وَرَقة نُخالة، ووَرَقة النُّخالة وزن رُبع خَردَلة، وزِنة الخَردَلة رُبع سِمسِمة، ويقال: الذَّرّة لا وزن لها، وإن شَخصاً تَـرَكَ رَغيفاً حتَّى عَلاه الذَّرّ فوَزَنَه فلم يَزِد شيئاً، حكاه الثَّعلَبيّ.

ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد في الشَّفاعة، وسيأتي شرحه مُستوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٧٤) إن شاء الله تعالى معَ حديث أبي هريرة المذكور هناكَ (٦٥٧٣)، وهو بطوله في معناه، وقد وَقَعَ ذِكْرهما بتمامهما مُتَواليَينِ في كتاب التوحيد (٧٤٣٧ و٧٣٣٩).

وشيخه محمَّد بن عبد العزيز: هو الرَّمليّ، يُعرَف بابنِ الواسطيِّ، وثَّقه العِجليُّ وليَّنه أبو زُرْعة وأبو حاتم، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث وآخر في الاعتصام (٧٣٢٠).

٩- بابٌ ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ [النساء:٤١]

المُخْتالُ والخَتّالُ واحدٌ.

﴿نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾ [٤٧]: نُسوِّيَها حتَّى تعودَ كأقفائهم، طَمَسَ الكتابَ: محَاه.

﴿بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [٥٥]: وُقوداً.

٤٥٨٢- حدَّثنا صَدَقةُ، أخبرنا يحيى، عن سفيانَ، عن سليمانَ، عن إبراهيمَ، عن عَبِيدةَ، عن عبدِ الله. قال يحيى: بعضُ الحديثِ عن عَمْرِو بنِ مُرّةَ قال: قال لي النبيُّ ﷺ: «اقرَأ عليَّ» قلتُ: آقْرَأُ عليكَ وعليكَ أُنزِلَ؟ قال: «فإنّي أُحِبُّ أن أسمَعَه من غيري» فقرأتُ عليه سورةَ النِّساءِ حتَّى بَلَغْتُ ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ قال: «أمسِكْ» فإذا عيناه تَذْرِفان.

[أطرافه في: ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦]

قوله: «باب ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾» وَقَعَ في الباب تَفاسير لا تتعلَّق بالآية، وقد قَدَّمت الاعتذار عن ذلك (٤٥٧٩).

قوله: «المُخْتال والخَتّال واحد» كذا للأكثرِ بمُثنّاةٍ فوقانيَّة ثقيلة، وفي رواية الأَصِيليِّ: «المختال والخال واحد» وصَوَّبَه ابن مالك، وكذا هو في كلام أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿مُخْتَالًا فَخُورًا﴾: المختال: ذو الخُيَلاء، والخال واحد. قال: ويَجيءُ مصدَراً، قال العَجّاج:

والخالُ: ثوبٌ من ثِيابِ الجهّالْ[1]

---

(١) هو صَدْرٌ لبيت من الرّجز، عجزُه:

والدَّهرُ فيه غَفْلةٌ للغُفّالْ

انظر: «الصحاح» للجوهري، و«تاج العروس شرح القاموس» للزَّبيدي، مادة (خيَل).

قلت: والخال يُطلَق لـمَعانٍ كثيرة نَظَمَها بعضهم في قَصيدة فبَلَغَ نحواً من العشرينَ، ويقال: إنَّه وُجِدَت قَصيدة تَزيد على ذلك عشرينَ أُخرى، وكلام عِياض يقتضي أنَّ الذي في رواية الأكثر بالمثنّاة التَّحتانيَّة لا الفَوْقانيَّة،/ ولهذا قال: كلّه صحيح، لكنَّه أورَدَه في الخاء والتاء الفَوْقانيَّة، والخَتّال بمُثنّاةٍ فوقانيَّة لا معنى له هنا كما قال ابن مالك، وإنَّما هو فعّال من الخَتْل وهو الغَدْر، ولأنَّ عينه ياء تحتانيَّة لا فوقانيَّة، والاسم الخُيلاء[1]، والمعنى أنَّه يَتَخيَّلُ[2] في صورة مَن هو أعظَم منه على سبيل التكبُّر والتَّعاظُم. ٢٥١/٨

قوله: «﴿نَّطۡمِسَ وُجُوهٗا﴾ نُسوِّيها حتَّى تعود كأقفائهم، طَمَسَ الكتاب: مَحاه» هو مختصر من كلام أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن نَّطۡمِسَ وُجُوهٗا﴾، أي: نُسوّيها حتَّى تعود كأقفائهم، يقال للرّيحِ: طَمَسَت الآثار، أي: محَتها، وطَمَسَ الكتاب، أي: مَحاه. وأسنَدَ الطَّبَريُّ عن قَتَادة: المراد أن تعود الأوجُه في الأقْفِية. وقيل: هو تمثيل، وليس المراد حقيقته حِسّاً.

قوله: «﴿بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾: وقوداً» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، قال في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ أي: وقوداً. وأخرج ابن أبي حاتم (٥٤٨٩) من طريق السُّدّيِّ عن أبي مالك مثله.

تنبيه: هذه التَّفاسير ليست لهذه الآية، وكأنَّه من النُّسّاخ كما نَبَّهت عليه غير مرَّة.

قوله: «حدَّثنا صَدَقة» هو ابن الفضل، ويحيى: هو القَطّان، وسفيان: هو الثَّوريّ، وسُليمان: هو الأعمَش، وإبراهيم: هو النَّخَعيّ، وعَبيدة ـ بفتح أوَّله ـ: هو ابن عَمْرو، وعبد الله: هو ابن مسعود، والإسناد كلّه سِوَى شيخ البخاريّ وشيخِه كوفيّونَ، فيه ثلاثة من التابعينَ في نَسَق، أوَّلهم الأعمَش.

قوله: «قال يحيى» هو القَطّان، وهو موصول بالإسناد المذكور.

قوله: «بعض الحديث عن عَمْرو بن مُرّة» أي: من رواية الأعمَش عن عَمْرو بن مُرّة

---

(١) تحرفت في (س) إلى: «الخلاء»، والمثبت من (أ) و(ع).

(٢) تحرفت في (س) إلى: «يختل»، والمثبت من (أ) و(ع)، وهو الصواب، لأن معنى يتخيل: يتكبر، كما في «القاموس»، ولا تدل لفظة «يختل» على هذا المعنى.

عن إبراهيم، وقد وَرَدَ ذلك واضحاً في فضائل القرآن (٥٠٥٥) حيثُ أخرجه المصنِّف عن مُسدَّد عن يحيى القَطّان بالإسناد المذكور، وقال بعده: قال الأعمَشُ: وبعضَ الحديث حدَّثني عَمْرو بنُ مُرّة عن إبراهيم. يعني: بإسناده، ويأتي شرح الحديث هناكَ إن شاء الله تعالى. وقال الكِرْمانيُّ: إسناد عَمْرو مقطوع، وبعض الحديث مجهول. قلت: عَبَّرَ عن المنقطِع بالمقطوع لِقلّة اكتِراثه بمُراعاة الاصطِلاح، وأمّا قوله: «مجهول» فيُريد ما حدَّثه به عَمْرو بن مُرّة، فكأنَّه ظنَّ أنَّه أراد أنَّ البعض عن هذا والبعض عن هذا، وليس كذلك، وإنَّما هو عنده كلّه في الرِّواية الآتية، وبعضه في أثنائه أيضاً.

١٠- باب قولِهِ:

﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ ﴾ [النساء:٤٣]

﴿صَعِيدًا﴾: وجْهُ الأرضِ.

وقال جابرٌ: كانتِ الطَّواغِيتُ التي يَتَحاكَمونَ إليها: في جُهَينةَ واحدٌ، وفي أسلَمَ واحدٌ، وفي كلِّ حَيٍّ واحدٌ، كُهّانٌ يَنزِلُ عليهمُ الشَّيطان.

وقال عمرُ: الجِبْت: السِّحْرُ، والطّاغُوتُ [النساء:٥١]: الشَّيطان.

وقال عِكْرمةُ: الجِبتُ بِلِسان الحَبَشةِ: شيطانٌ، والطّاغوتُ: الكاهن.

٤٥٨٣- حدَّثني محمَّدٌ، أخبرنا عَبْدةُ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: هَلَكَت قِلادةٌ لأسماءَ، فبَعَثَ النبيُّ ﷺ في طَلَبِها رجالاً، فحَضَرَتِ الصلاةُ وليسوا على وُضوءٍ، ولم يَجِدوا ماءً، فصَلَّوْا وهم على غيرِ وُضوءٍ، فأنزَلَ اللهُ - يعني - آيةَ التيمُّمِ.

قوله: «باب قوله: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾» هذا القَدر مُشتَرَك في آيتَي النِّساء والمائدة، وإيراد المصنِّف له في تفسير سورة النِّساء يُشعِر بأنَّ آية النِّساء نزلت في قِصّة عائشة، وقد سَبَقَ ما فيه في كتاب التيمُّم (٣٣٤).

قوله: «صَعيداً: وجْهُ الأرض» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾: تيمَّموا، أي:/ تَعمَّدوا. قال: والصَّعيد: وجه الأرض. قال الزَّجّاج: لا أعلم خِلافاً بين أهل ٨/٢٥٢

اللُّغة أنَّ الصَّعيد وجه الأرض، سواء كان عليها تراب أم لا، ومنه قوله تعالى: ﴿صَعِيدًا جُرُزًا﴾[الكهف: ٨] و﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾[الكهف: ٤٠]، وإنَّما سُمّيَ صعيداً، لأنَّه نهايةُ ما يُصعَد إليه[1] من الأرض. وقال الطَّبَريُّ ـ بعد أن روى من طريق قَتَادة قال: الصَّعيد: الأرض التي ليس فيها شَجَر ولا نَبات، ومن طريق عَمْرو بن قيس قال: الصَّعيد: التُّراب، ومَن طريق ابن زيد قال: الصَّعيد: الأرض المستَوية ـ: الصَّواب أنَّ الصَّعيد: وجهُ الأرض المستَوية الخالية من الغَرْس والنَّبات والبناء.

وأمَّا الطَّيِّب فهو الذي تَمسَّكَ به مَن اشتَرَطَ في التيمُّم التُّراب، لأنَّ الطيِّب هو التُّراب الـمُنبِت، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ [الأعراف: ١٥٠]. وروى عبد الرَّزّاق (٨١٤) من طريق ابن عبَّاس: الصَّعيد الطيِّب: الحَرْث.

قوله: «وقال جابر: كانت الطَّواغيت التي يَتَحاكَمونَ إليها: في جُهَينة واحدٌ، وفي أسلَمَ واحدٌ، وفي كلّ حَيٍّ واحدٌ، كُهّان يَنزِل عليهم الشَّيطان» وَصَلَه ابن أبي حاتم[2] من طريق وَهْب بن مُنبِّه قال: سألت جابر بن عبد الله عن الطَّواغيت، فذكر مثله، وزاد: وفي هلالٍ واحدٌ. وقد تقدَّم نَسَب جُهَينة وأسلَمَ في غزوة الفتح، وأمَّا هلال: فقبيلة يَنتَسِبونَ إلى هلال بن عامر بن صَعصَعة، منهم: ميمونة بنت الحارث أمّ المؤمنينَ وجماعة من الصَّحابة وغيرهم.

قوله: «الجِبتُ: السِّحْر، والطّاغُوتُ: الشَّيطان» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ في «تفسيره» ومُسدَّد في «مُسندَه» وعبد الرَّحمن رُسْته[3] في كتاب «الإيمان»، كلّهم من طريق أبي إسحاق عن حسَّان ابن فائد عن عمر مثله، وإسناده قويّ، وقد وَقَعَ التَّصريح بسماع أبي إسحاق له من حسَّان وسماع حسَّان من عمر في[4] رواية رُسته، وحسَّان بن فائد ـ بالفاءِ ـ عَبْسيٌّ

---

(١) لفظة «إليه» سقطت من (س).

(٢) لم نقع عليه في المطبوع من «تفسير ابن أبي حاتم»، ولكن وصله الحافظ نفسه من طريقه في «تغليق التعليق» ٤/ ١٩٥.

(٣) في الأصلين و(س): عبد الرحمن بن رُسْتَه، وهو خطأ، والصواب ما أثبتنا كما في كتب التراجم، فاسمه: عبد الرحمن بن عمر بن يزيد الزهري، ولقبه: رُسْتَه.

(٤) في (س): «وفي» وهو خطأ، والتصويب من الأصلين.

ـ بالموحَّدة ـ قال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حِبّان في «الثِّقات». وروى الطَّبَريُّ (٥/ ١٣١) عن مجاهد مِثل قول عمر، وزادَ: والطاغوت: الشَّيطان في صورة إنسان يَتَحاكَمونَ إليه، ومن طريق سعيد بن جُبَير وأبي العاليَة قال: الجِبت: الساحر، والطاغوت: الكاهن، وهذا يُمكِن رَدّه بالتَّأويلِ إلى الذي قبله.

قوله: «**وقال عِكْرمة: الجِبْت بِلِسان الحَبَشة: شيطان، والطّاغوت: الكاهن**» وَصَلَه عبد ابن حُميدٍ بإسنادٍ صحيح عنه، وروى الطَّبَريُّ من طريق قَتَادة مثله بغير ذِكْر الحَبَشة قال: كنَّا نَتَحَدَّث أنَّ الجِبت: الشَّيطان، والطاغوت: الكاهن. ومن طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس قال: الجِبت: الأصنام، والطَّواغيت: الذينَ كانوا يُعبِّرونَ عن الأصنام بالكَذِب. قال: وزَعَمَ رجال أنَّ الجِبْت: الكاهن، والطاغوت: رجل من اليهود يُدعَى كعب بن الأشرَف، ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: الجِبت: حُيَيُّ بن أخطَب، والطاغوت: كعب بن الأشرَف، واختارَ الطَّبَريُّ أنَّ المراد بالجِبتِ والطاغوت: جِنس من كان يُعبَد من دون الله، سواء كان صَنَماً أو شيطاناً، جِنّيّاً أو آدَميّاً، فيَدخُل فيه الساحر والكاهن، والله أعلم.

وأمَّا قول عِكْرمة: إنَّ الجِبت بلسان الحَبَشة: الشَّيطان، فقد وافَقَه سعيد بن جُبَير على ذلك، لكن عَبَّرَ عنه بالساحرِ، أخرجه الطَّبَريُّ بإسنادٍ صحيحٍ عن سعيد بن جُبَير قال: الجِبت: الساحر بلسان الحَبَشة، والطاغوت: الكاهن. وهذا مَصير منهما إلى وقوع المعرَّب في القرآن، وهي مسألة اختُلِفَ فيها، فبالَغَ الشافعيّ وأبو عُبيدة اللُّغَويّ وغيرهما في إنكار ذلك، فحَمَلوا ما وَرَدَ من ذلك على تَوارُد اللُّغَتَينِ، وأجازَ ذلك جماعة، واختارَه ابن الحاجِب، واحتَجَّ له بوقوع أسماء الأعلام فيه كإبراهيم، فلا مانع من وقوع أسماء الأجناس، وقد وَقَعَ في «صحيح البخاريّ» جُملة من هذا، وتَتبَّعَ القاضي تاج الدّين السُّبكيُّ ما وَقَعَ في القرآن من ذلك ونَظَمَه في أبيات ذكرها في شرحه على «المختصر»، وعَبَّرَ بقوله: يجمعها هذه الأبيات فذَكَرها، وقد تَتبَّعتُ بعده زيادةً كثيرةً على ذلك تَقرُب من عِدّة ما أورده، ونَظَمتها أيضاً، وليس جميع ما أورَدَه هو مُتَّفَقاً على أنَّه من ذلك، لكن اكتَفَى بإيرادِ ما نُقِلَ

في الجملة، فتَبعتُه في ذلك، وقد رأيت إيرادَ الجميع للفائدة، فأوّل بيت منها من نَظْمي، والخمسة التي تَليه له، وباقيها لي أيضاً، فقلت:

٢٥٣/٨

مِن المعَرَّب عَدَّ التَّاجُ «كز» وقد ... أَلحقتُ «كد» وضمَّتها الأساطيرُ

السَّلسبيلُ وطَه كُوِّرَتْ بِيَعٌ ... رُومٌ وطُوبَى وسِجّيلٌ وكافورُ

والزَّنجَبيلُ ومِشكاةٌ سُرادِقُ مَع ... إستَبرَقٍ صَلَواتٌ سُندُسٌ طُورُ

كذا قَراطيسُ رَبّانِيِّهم وغَسّا ... قٌ ثمَّ دينارٌ القِسْطاسُ مشهورُ

كذاك قَسْوَرةٌ واليَمُّ ناشِئةٌ ... ويُؤْتَ كِفلَينِ مذكورٌ ومسطورُ

له مَقَاليدُ فِردَوسٌ يُعَدُّ كذا ... فيما حكى ابن دُرَيدٍ منه تَنّورُ

وزِدتُ حَرَمَ ومُهْلَ والسِّجِلَّ كذا ... السَّرِيُّ والأبُّ ثمَّ الجِبْتُ مذكورُ

وقِطَّنا وإنَاهُ ثمَّ مُتَّكأً ... دارَسْتَ يُصهَرُ منه فهو مصهورُ

وهَيْتَ والسَّكَر الأوّاه مَعْ حَصَب ... وأوِّبي مَعَهُ والطاغوتُ منظورُ

صُرْهُنَّ إصرِي وغِيضَ الماءُ مَعَ وِزْر ... ثمَّ الرَّقيمُ مَناصٌ والسَّنا النّورُ

والمراد بقولي: «كز» أنَّ عِدّة ما ذكره التاج سبعة وعِشرونَ، وبقولي: «كد» أنَّ عِدّة ما ذكرته أربعة وعِشرونَ[1]، وأنا مُعتَرِف أنَّني لم أستَوعِب ما يُستَدرَك عليه، فقد ظَفِرت بعد نَظمي هذا بأشياء تقدَّم منها في هذا الشَّرح: الرَّحمن، وراعِنا، وقد عَزَمتُ أنِّي إذا أتيت على آخر شرح هذا التَّفسير إن شاء الله تعالى، أُلحِقُ ما وقفتُ عليه من زيادة في ذلك منظوماً إن شاء الله تعالى.

ثمَّ أورَدَ المصنِّف طَرَفاً من حديث عائشة في سُقوط عِقدها ونزول آية التيمُّم، وقد مضى شرحه مُستوفًى في كتاب التيمُّم.

---

(١) وذلك على حساب الجُمّل.

١١- بابٌ

﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]: ذوي الأمر

٤٥٨٤- حدَّثنا صَدَقةُ بنُ الفَضْلِ، أخبرنا حَجّاجُ بنُ محمَّدٍ، عن ابنِ جُرَيج، عن يَعْلَى بنِ مسلمٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾.

قال: نزلت في عبدِ الله بنِ حُذافةَ بنِ قيسِ بنِ عَدِيٍّ، إذ بَعَثَه النبيُّ ﷺ في سَرِيَّةٍ.

قوله: «باب ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾: ذوي الأمر»، كذا لأبي ذرّ، ولغيره: «أولي الأمر منكم: ذَوي الأمر» وهو تفسير أبي عُبيدة، قال ذلك في هذه الآية وزادَ: «والدَّليل على ذلك أنَّ واحدها ذو»، أي: واحد أولي، لأنَّها لا واحد لها من لفظها.

قوله: «حدَّثنا صَدَقة بن الفَضْل» كذا للأكثرِ، وفي رواية ابن السَّكَن وحده عن الفِرَبْريِّ عن البخاريّ: «حدَّثنا سُنَيدٌ» وهو ابن داود المِصّيصيُّ، واسمه: الحسين، وسُنَيدٌ لَقَب، وهو من حُفّاظ الحديث، وله تفسير مشهور، لكن ضَعَّفَه أبو حاتم والنَّسائيّ، وليس له في البخاريّ ذِكْر إلّا في هذا الموضع إن كان ابن السَّكَن حَفِظَه، ويحتمل أن يكون البخاريّ أخرج الحديث عنهما جميعاً، واقتَصَرَ الأكثر على صَدَقة لإتقانه، واقتَصَرَ ابن السَّكَن على سُنَيدٍ بقَرِينة التَّفسير، وقد ذكر أحمد أنَّ سُنَيداً لزم[1] حَجّاجاً ـ يعني: حَجّاجَ بن محمَّدٍ شيخَه في/ هذا الحديث ـ إلّا أنَّه كان يَحمِله على تَدليس التَّسوية، وعابَه بذلك، وكأنَّ هذا هو السَّبَب في تضعيف مَن ضَعَّفَه، والله أعلم. ٨/٢٥٤

قوله: «عن يَعْلَى بن مسلم» في رواية الإسماعيليّ من طرق عن حَجّاج[2] عن ابن جُرَيج: أخبرني يَعْلى بن مسلم.

قوله: «نزلت في عبد الله بن حُذافة» كذا ذكره مختصراً، والمعنى: نزلت في قِصّة عبد الله ابن حُذافة، أي: المقصود منها في قِصَّته قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ الآية، وقد

---

(١) تحرفت في (س) إلى: ألزم.

(٢) وقعت العبارة في (س): من طريق حجاج.

غَفَلَ الدّاووديُّ عن هذا المراد فقال: هذا وهمٌ على ابن عبَّاس، فإنَّ عبد الله بن حُذافة خرج على جيشٍ فغَضِبَ، فأوقَدوا ناراً وقال: اقتَحِموها، فامتَنَعَ بعضٌ، وهَمّ بعضٌ أن يَفعَل. قال: فإن كانت الآية نزلت قبلُ، فكيفَ يُخَصّ عبد الله بن حُذافة بالطاعة دون غيره؟ وإن كانت نزلت بعدُ، فإنَّما قيل لهم: إنَّما الطاعة في المعروف، وما قيل لهم: لِمَ لم تُطيعوا؟ انتهى، وبالحَمْلِ الذي قَدَّمته يَظهَر المراد، ويَنتَفي الإشكال الذي أبداه، لأنَّهم تَنازَعوا في امتِثال ما أمَرَهم به، وسببه أنَّ الذينَ همُّوا أن يُطيعوه وَقَفوا عند امتثال الأمر بالطاعة، والذينَ امتَنَعوا عارَضَه عندهم الفِرار من النار، فناسَبَ أن يَنزِل في ذلك ما يُرشِدهم إلى ما يَفعَلونَه عند التَّنازُع وهو الردّ إلى الله وإلى رسوله، أي: إن تَنازَعتُم في جواز الشَّيء وعَدَم جوازه فارجِعوا إلى الكتاب والسُّنّة، والله أعلم.

وقد روى الطَّبَريُّ (٥/ ١٤٨) أنَّ هذه الآية في قِصّة جَرَت لعمَّار بن ياسر معَ خالد بن الوليد، وكان خالد أميراً، فأجارَ عمّار رجلاً بغير أمرِه، فتَخاصَما فنزلت، فالله أعلم.

وقد تقدَّم شرح حال هذه السَّرِيَّة[1] والاختلاف في اسم أميرها في المغازي بعد غزوة حُنَينٍ بقليلٍ (٤٣٤٠).

واختُلِفَ في المراد بأولي الأمر في الآية؛ فعن أبي هريرة قال: هم الأُمَراء، أخرجه الطَّبَريُّ بإسنادٍ صحيح، وأخرج عن ميمون بن مِهرانَ وغيره نحوه، وعن جابر بن عبد الله قال: هم أهل العلم والخير، وعن مجاهد وعطاء والحسن وأبي العاليَة: هم العلماء، ومن وجه آخر أصحّ منه عن مجاهد قال: هم الصَّحابة، وهذا أخَصّ. وعن عِكْرمة قال: أبو بكر وعمر، وهذا أخَصّ من الذي قبله، ورَجَّحَ الشافعيّ الأوَّل، واحتَجَّ له بأنَّ قُرَيشاً كانوا لا يَعرِفونَ الإمارة ولا يَنقادونَ إلى أمير، فأُمِروا بالطاعة لمن وليَ الأمر، ولذلك قال ﷺ: «مَن أطاعَ أميري فقد أطاعَني» مُتَّفَق عليه[2]، واختارَ الطَّبَريُّ حَمْلها على العموم وإن نزلت في سبب خاصّ، والله أعلم.

---

(١) يعني سرية عبد الله بن حذافة.

(٢) سلف برقم (٢٩٥٧)، وهو عند مسلم (١٨٣٥).

١٢- بابٌ

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء:٦٥]

٤٥٨٥- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوة قال: خاصَمَ الزُّبَيرُ رجلاً منَ الأنصار في شَرِيجٍ منَ الحَرّةِ، فقال النبيُّ ﷺ: «اسقِ يا زُبَيرُ، ثمَّ أرسِلِ الماءَ إلى جارِكَ» فقال الأنصاريُّ: يا رسولَ الله أن كان ابنَ عَمَّتِكَ؟ فتَلَوَّنَ وجهُه، ثمَّ قال: «اسقِ يا زُبَيرُ، ثمَّ احبِسِ الماءَ حتَّى يَرجِعَ إلى الجَدْرِ، ثمَّ أرسِلِ الماءَ إلى جارِكَ» واستَوْعَى النبيُّ ﷺ للزُّبَيرِ حَقَّه في صَرِيحِ الحُكْمِ حينَ أحفَظَه الأنصاريُّ، وكان أشارَ عليهما بأمرٍ لهما فيه سَعةٌ.

قال الزُّبَيرُ: فما أحسِبُ هذه الآيات، إلا نزلت في ذلك ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾.

قوله: «باب ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ، وذكر فيه قِصّة الزُّبَير معَ الأنصاريّ الذي خاصَمَه في شِراج الحَرّة، وقد تقدَّم شرحُه مُستَوفًى في كتاب الشُّرب (٢٣٥٩-٢٣٦٢)، بيَّنت هناكَ الاختلاف على/ عُرْوة في وصله وإرساله بحَمدِ الله تعالى. ٨/٢٥٥

وقوله هنا: «أن كان ابنَ عمَّتك» بفتح «أن» للجميعِ، أي: من أجل، ووَقَعَ عند أبي ذرٍّ: «وأن» بزيادة واو، وفي روايته عن الكُشْمِيهنيِّ: «آن» بزيادة همزة ممدودة، وهي الاستفهام، ولم يُنبِّه عِياض ومن تبعه على هذه الرواية[١].

١٣- بابٌ

﴿ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ ﴾ [النساء:٦٩]

٤٥٨٦- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ حَوْشَبٍ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن أبيه، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ما من نبيٍّ يَمْرَضُ، إلَّا خُيِّرَ بينَ الدُّنْيا والآخِرةِ».

---

(١) قوله: «ولم ينبه عياض... إلخ» سقط من (أ) و(س)، وأثبتناه من (ع).

وكان في شَكْواه الذي قُبِضَ فيه أخَذَته بُحّةٌ شديدةٌ، فسمعتُه يقول: «﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ﴾» فعَلمْتُ أنّه خُيِّرَ.

قوله: «باب ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾» ذكر فيه حديث عائشة، وقد تقدَّم شرحه في الوفاة النبويَّة (٤٤٣٥) ولله الحمد.

وقوله: «في شَكواه الذي قُبضَ فيه» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «التي قُبضَ فيها».

١٤- باب قوله:

﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إلى: ﴿ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]

٤٥٨٧- حدَّثني عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا سفيانُ، عن عُبيدِ الله، قال: سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ قال: كنتُ أنا وأُمِّي منَ المستَضْعَفِينَ.

٤٥٨٨- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ: أنَّ ابنَ عبَّاسٍ تلا: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ قال: كنتُ أنا وأُمِّي ممَّن عَذَرَ اللهُ.

وَيُذكَرُ عن ابنِ عبَّاسٍ ﴿حَصِرَتْ﴾ [٩٠]: ضاقَتْ.

﴿تَلْوُۥٓا۟﴾ [١٣٥]: ألسِنَتكُم بالشَّهادةِ.

وقال غيرُه: المراغَمُ: المهاجَرُ، راغَمْتُ: هاجَرْتُ قومِي.

﴿مَّوْقُوتًا﴾ [١٠٣]: مُوَقَّتاً، وَقَّتَه عليهم.

قوله: «باب قولِهِ: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ إلى: ﴿ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾» ولأبي ذرٍّ: ﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ﴾ الآية، والأظهَر أنَّ المستضعَفِينَ مجرور بالعَطْفِ على اسم الله، أي: وفي سبيل المستَضعَفينَ، أو على «سبيل الله»، أي: وفي خَلاص المستَضعَفينَ، وجَوَّزَ الزَّمَخشَريُّ أن يكون منصوباً على الاختصاص.

قوله: «عن عُبيد الله» هو ابن أبي يزيد، وفي «مُسنَد أحمد» (١٩٣٩) عن سفيان: حدَّثني عُبيد الله بن أبي يزيد.

قوله: «كنت أنا وأُمِّي من المستَضْعَفينَ» كذا للأكثرِ، زاد أبو ذرٍّ: «من المستَضعَفينَ من

الرِّجال والنِّساء والوِلدان»، وأراد حكاية الآية، وإلّا فهو من الوِلْدان، وأُمّه من المستَضعَفينَ[1]، ولم يَذكُر في هذا الحديث من الرِّجال أحداً، وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق إسحاق بن موسى عن ابن عُيَينةَ بلفظ: كنتُ أنا وأُمّي من المستَضعَفينَ: أنا من الوِلدان، وأُمّي من النِّساء.

قوله في الطَّريق الأُخرَى: «أنَّ ابن عبَّاس تَلا» في رواية المُستَمْلي: «عن ابن عبَّاس أنَّه تَلا».

قوله: «كنت أنا وأُمّي ممَّن عَذَرَ الله» أي: في الآية المذكورة، وفي رواية لأبي نُعَيم في «المستَخرَج» من طريق محمَّد بن عُبيد عن حمَّاد بن زيد: «كنت أنا وأُمّي من المستَضعَفينَ»، قلت: واسم أمّه: لُبابة بنت الحارث الهِلاليّة، أمّ الفَضْل، أُختُ مَيمونةَ زوج النبيّ ﷺ./ قال الدّاووديُّ: فيه دليل لمن قال: إنَّ الولد يَتبَع المسلم من أبَوَيه. ٨/٢٥٦

قوله: «ويُذكَر عن ابن عبَّاس: ﴿حَصِرَتۡ﴾: ضاقَت» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾ قال: ضاقَت، وعن الحسن أنَّه قرأ: «حَصِرَةٌ[2] صُدُورُهم» بالرَّفع حكاه الفَرّاء، وهو على هذا خَبَر بعد خَبَر. وقال المبَرّد: هو على الدُّعاء، أي: أحصَرَ الله صُدورهم، كذا قال، والأوَّل أولَى. وقد روى ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٢٨) من طريق مجاهد: أنَّها نزلت في هلال بن عُوَيمِرٍ الأسلَميِّ، وكان بينه وبين المسلمينَ عَهد، وقَصَدَه ناس من قومه فكَرِهَ أن يقاتل المسلمينَ، وكَرِهَ أن يقاتل قومه.

قوله: «تَلْوُوا ألسِنَتكُم بالشَّهادةِ» وَصَلَه الطَّبَريُّ (٥/ ٣٢٣) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ﴾ قال: تَلووا ألسِنَتكُم بشهادةٍ

---

(١) كذا في الأصلين و(س)، ولعله سبق قلم قديم، وإلا فالأظهر أن يقول: «وأمه من النساء».

(٢) تحرفت في (ع) و(س) إلى: حصرت، بالتاء المفتوحة، وهو خطأ، والمثبت من (أ).

أما قول الحافظ رحمه الله إن قراءة الحسن «حصرةٌ» بالرفع، فليس كذلك، فما نُقل عن الحسن: أنه قرأ «حصرةً» بالنصب على الحال، ذكر ذلك الطبري في «تفسيره» ٥/ ١٩٩، والنحاس في «إعراب القرآن» ١/ ٢٣١، وابن الجوزي في «زاد المسير» ٢/ ١٥٩، والسمين في «الدر المصون» ٤/ ٦٧-٦٨، والبناء في «إتحاف فضلاء البشر» ص١٩٣. أما نسبة الرفع للفراء، فقد ذكر الفراء قراءة الحسن في «معاني القرآن» ١/ ٢٨٢ بالهاء المربوطة، ولم يذكر فيها رفعاً ولا نصباً. أما قراءة الرفع فذكرها السمين في «الدر المصون» ولم ينسبها لأحد، قال: وقرئ «حصرةٌ» بالرفع على أنه خبر مقدم و«صدورهم» مبتدأ، والجملة حال.

أو تُعرِضوا عنها. وروى عبد الرَّزّاق[١] عن مَعمَر عن قَتَادة قال: أن تُدْخِل في شهادتك ما يُبطِلها أو تُعرِض عنها فلا تَشهَدها، وقرأ حمزة وابن عامر: «وَإِنْ تَلُوا» بواوٍ واحدة ساكنة، وصَوَّبَ أبو عُبيدٍ قراءة الباقينَ، واحتَجَّ بتفسير ابن عبَّاس المذكور وقال: ليس للوِلاية هنا معنًى. وأجابَ الفَرّاء بأنَّها بمعنى اللَّيّ، كقراءة الجماعة، إلّا أنَّ الواو المضمومة قُلِبَت همزة ثمَّ سُهِّلَت. وأجابَ الفارسيّ بأنَّها على بابها من الوِلاية، والمراد: إن تَوَلَّيتُم إقامة الشَّهادة.

قوله: «وقال غيره: المراغَم: المهاجَر، راغمتُ: هاجَرْتُ قومي» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء:١٠٠]: والمراغَم والـمُهاجَر واحدٌ، تقول: هاجَرت قومي وراغَمتُ قومي، قال الجَعْديّ:

عَزيزِ المُراغَم والمَهرَبِ

وروى عبد الرَّزّاق[٢] عن مَعمَر عن الحسن في قوله: ﴿مُرَٰغَمًا﴾ قال: مُتَحوَّلاً، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٤٩) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

قوله: «﴿مَّوْقُوتًا﴾: موَقَّتاً، وقَّتَه عليهم» لم يقع هذا في رواية أبي ذرٍّ، وهو قول أبو عُبيدة أيضاً، قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾، أي: موَقَّتاً، وقَّتَه الله عليهم، وروى ابن أبي حاتم (٤/ ١٠٥٧) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿مَّوْقُوتًا﴾ قال: مفروضاً.

١٥- بابٌ

﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم﴾ [النساء:٨٨]

قال ابنُ عبَّاسٍ: بَدَّدَهم.

«فِئَةٌ»: جماعةٌ.

---

(١) في «التفسير» ١/ ١٧٦.

(٢) في «التفسير» ١/ ١٦٩-١٧٠.

٤٥٨٩- حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ وعبدُ الرَّحمنِ، قالا: حدَّثنا شُعْبةُ، عن عَدِيٍّ، عن عبدِ الله بنِ يَزِيدَ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ ﷺ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾: رَجَعَ ناسٌ من أصحاب النبيِّ ﷺ من أُحُدٍ، وكان الناسُ فيهم فِرْقَتَينِ، فرِيقٌ يقول: اقتُلْهم، وفَرِيقٌ يقول: لا، فنزلت: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ وقال: «إنَّها طَيبةُ تَنْفي الخَبَثَ كما تَنْفي النارُ خَبَثَ الفِضّةِ».

قوله: «باب ﴿فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ﴾، قال ابن عبَّاس: بَدَّدَهم» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٥/ ١٩٤) من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ﴾ قال: بَدَّدهم[1]، ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: أوقَعَهم، ومن طريق قَتَادة قال: أهلكَهم، وهو تفسير باللّازِمِ، لأنَّ الرَّكس: الرُّجوع، فكأنَّه/ رَدَّهم إلى حُكمهم الأوَّل. ٢٥٧/٨

قوله: «**فِئة: جماعة**» روى الطَّبَرِيُّ (٣/ ١٩٣) من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران:١٣] قال: الأُخرى كفَّار قُرَيش. وقال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾ [البقرة:٢٤٩] قال: الفِئة: الجماعة.

قوله: «**حدَّثنا غُندَر**» هو محمَّد بن جعفر.

قوله: «**وعبد الرَّحمن**» هو ابن مَهديّ.

قوله: «**عن عَديّ**» هو ابن ثابت.

قوله: «**عن عبد الله بن يزيد**» هو الخَطْميُّ بفتح المعجَمة ثمَّ سكون المهمَلة، وهو صحابيٌّ صغير.

قوله: «**رَجَعَ ناس من أُحُد**» هم عبد الله بن أُبيٍّ ابنُ سَلُولَ ومَن تَبِعَه، وقد تقدَّم بيان ذلك في غزوة أُحُد من كتاب المغازي مُستَوفًى (٤٠٥٠).

وقوله في آخره: «**خَبَث الفِضّة**» في رواية الحَمُّوِيِّ: «خَبَث الحديد»، وقد تقدَّم بيان الاختلاف في قوله: «تنفي الخَبَث» في فضل المدينة (١٨٧١).

(١) كذا وقع هنا في الأصلين و(س)، ووقع في النسخ المطبوعة من «تفسير الطبري»: رَدَّهم.

١٦- بابٌ

﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾ [النساء:٨٣]

أي: أفْشَوهُ.

﴿يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ [٨٣]: يَستَخْرِجونَه.

﴿حَسِيبًا﴾ [٨٦]: كافياً.

﴿إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [١١٧]: يعني: المَواتَ حجراً أو مَدراً، أو ما أشبَهَه.

﴿ مَّرِيدًا ﴾ [١١٧]: مُتمرِّداً.

﴿ فَلَيُبَتِّكُنَّ ﴾ [١١٩]: بَتَّكَه: قَطَّعَه.

﴿قِيلًا ﴾ [١٢٢] وقولاً واحدٌ.

﴿طَبَعَ ﴾ [١٥٥]: خَتَمَ.

قوله: «باب ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾، أي: أفْشَوْه» وَصَلَه ابن المنذِر عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿أَذَاعُوا۟ بِهِۦ﴾أي: أفشوه.

قوله: «﴿ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ ﴾: يَستَخْرِجونَه» قال أبوعُبيدة في قوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾: أي: يَستَخرِجونَه، يقال للرَّكِيَّة إذا استُخرِجَ ماؤُها: هي نَبَطٌ، إذا أَمْهاها[1].

قوله: «﴿حَسِيبًا﴾: كافياً» وَقَعَ هنا لغير أبي ذرٍّ وقد تقدَّم في الوصايا[2].

قوله: «﴿إِلَّآ إِنَٰثًا﴾: يعني: المَوَات حَجَراً أو مَدراً أو ما أشبَهَه» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا ﴾ إلّا الموات حجراً أو مَدراً أو ما أشبَهَ ذلك، والمراد بالموات: ضِدّ الحيوان. وقال غيره: قيل لها: إناث؛ لأنَّهم سَمَّوها مَناةَ واللّات والعُزَّى

---

(١) هكذا في الأصلين و(س) و«مجاز القرآن» ١/ ١٣٤: «أمهاها» أي: استخرج ماءها بكثرة، وهو من المقلوب، والأصل: أمَاهَها، كما في كتب اللغة.

(٢) في باب قول الله تعالى: ﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ ﴾ بعد الحديث رقم (٢٧٦٣).

وإسافَ ونائلة ونحو ذلك. وعن الحسن البصريّ: لم يكن حَيّ من أحياء العرب إلّا ولهم صَنَم يَعبُدونَه يُسَمَّى أُنثَى بني فلان، وسيأتي في الصّافّات (٤٨٠٤) حكايةً عنهم: أنَّهم كانوا يقولون: الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك. وفي رواية عبد الله بن أحمد في «مُسنَد» أبيه (٢١٢٣١) عن أُبيٍّ بن كعب في هذه الآية قال: مَعَ كلّ صَنَم جِنّيَّة، ورواته ثقات، ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي حاتم (٤/ ١٠٦٧).

قوله: «﴿مَّرِيدًا﴾: مُتَمرِّداً» وَقَعَ هذا للمستَمْلي وحده، وهو تفسير أبي عُبيدة بلفظه، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق (٣٢٦٨)، ومعناه: الخروج عن الطاعة. وروى ابن أبي حاتم من طريق قَتَادة في قوله: ﴿مَّرِيدًا﴾ قال: مُتَمرِّداً على معصية الله.

قوله: «﴿فَلَيُبَتِّكُنَّ﴾، بَتَّكَه: قَطَّعَه» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ يقال: بَتَّكَه: قَطَّعَه. وقال عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عن قَتَادة: كانوا يُبَتِّكونَ آذانها لطَواغيتِهم.

قوله: «﴿قِيلًا﴾ وقولاً واحد» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾: وقيلاً وقولاً واحد.

قوله: «﴿طَبَعَ﴾: خَتَمَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾، أي: خَتَمَ.

تنبيه: ذكر في هذا الباب آثاراً ولم يَذكُر فيه حديثاً، وقد وَقَعَ عند مسلم (١٤٧٩) من حديث عُمَر في سبب نزولها: أنَّ النبيّ ﷺ لمَّا هَجَرَ نساءَه وشاعَ أنَّه طَلَّقهنَّ، وأنَّ عمر جاءه فقال: أطَلَّقتَ نساءَك؟ قال: «لا» قال: فقُمت على باب المسجد فنادَيت بأعلى صوتي: لم يُطَلِّق نساءَه، فنزلت هذه الآية، فكنت أنا استَنبَطتُ ذلك الأمر. وأصل هذه القِصّة عند البخاريّ أيضاً (٢٤٦٨)، لكن بدونِ هذه الزّيادة، فليست على شرطِه، فكأنَّه أشارَ إليها بهذه التَّرجمة.

---

(١) في «التفسير» ١/ ١٧٣.

١٧ - بابٌ

﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء:٩٣]

٤٥٩٠ - حدَّثنا آدمُ بنُ أبي إياسٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا مُغِيرةُ بنُ النُّعْمان، قال: سمعتُ سعيدَ بنَ جُبَيرٍ قال: آيةٌ اختَلَفَ فيها أهلُ الكوفةِ، فرَحَلْتُ فيها إلى ابنِ عبَّاسٍ، فسألتُه عنها، فقال: نزلت هذه الآيةُ ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾، هي آخِرُ ما نزلَ، وما نَسَخَها شيءٌ.

قوله: «**باب ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾**» يقال: نزلت في مِقْيَس بن صُبابة. وكان أسلَمَ هو وأخوه هشام، فقتَلَ هشاماً رجل من الأنصار غِيْلةً فلم يُعرَف، فأرسَلَ إليهم النبيّ ﷺ رجلاً يأمرهم أن يَدفَعوا إلى مِقْيَس دية أخيه، ففَعَلوا، فأخَذَ الدِّيةَ وقَتَل الرَّسولَ ولحِقَ بمكَّة مُرتَدّاً، فنزلت فيه، وهو ممَّن أهدَرَ النبيّ ﷺ دمه يوم الفتح، أخرجه ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٣٧) من طريق سعيد بن جُبَير. ٢٥٨/٨

قوله: «**حدثنا**[1] **شُعْبة، حدَّثنا مُغيرة بن النُّعْمان**» لِشُعْبَةَ فيه شيخ آخر، وهو منصور، كما سيأتي في سورة الفُرقان (٤٧٦٤ و٤٧٦٦).

قوله: «**آيةٌ اختَلَفَ فيها أهلُ الكوفة، فرَحَلْتُ فيها إلى ابن عبَّاس فسألتُه عنها**» سَقَطَ لفظ: «آية» لغير أبي ذرٍّ، وسيأتي مَزيد فيه في الفُرقان، وَقَعَ في تفسير الفُرقان (٤٧٦٣) من طريق غُندَر عن شُعْبة بلفظ: اختَلَفَ أهل الكوفة في قتل المؤمن، فدَخَلْتُ فيه إلى ابن عبَّاس، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فرَحَلْتُ» بالرّاءِ والمهمَلة وهي أصوَب، وسيأتي شرح الحديث مُستَوفًى هناكَ إن شاء الله تعالى.

وقوله: «**هيَ آخر ما نزلَ**» أي: في شأن قتل المؤمن عَمداً بالنِّسبة لآية الفُرقان.

---

(١) لفظة «حدثنا» من (ع) فقط، ولم ترد في (أ) و(س).

١٨- بابٌ

﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء:٩٤]

السَّلَمُ والسَّلام والسِّلْم واحدٌ.

٤٥٩١- حدَّثني عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، عن عطاءٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ قال: قال ابنُ عبَّاسٍ: كان رجلٌ في غُنَيمةٍ له، فلَحِقَه المسلمونَ، فقال: السَّلامُ عليكم، فقتَلوه وأخَذوا غُنَيمَتَه، فأنزَلَ الله في ذلك إلى قوله: ﴿عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: تلكَ الغُنَيمةُ، قال: قرأ ابنُ عبَّاسٍ: «السَّلام».

قوله: «باب ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ السَّلَم والسَّلام والسِّلْم واحد» يعني: أنَّ الأوَّل بفتحتَينِ والثّالث بكسرٍ ثمَّ سكون، فالأوَّل قراءة نافع وابن عامر وحمزة، والثّاني قراءة الباقينَ، والثّالث قراءة رُويَت عن عاصم بن أبي النَّجود. وروِيَ عن عاصم الجَحْدَريِّ بفتح ثمَّ سكون، فأمَّا الثّاني فمن التَّحيَّة، وأمَّا ما عَداه فمن الانقياد.

قوله: «عن عَمْرو» هو ابن دينار، وفي رواية ابن أبي عمر عن سفيان: حدَّثنا عَمْرو بن دينار، كذا أخرجها أبو نُعَيم في «مُستَخرَجه» من طريقه.

قوله: «كان رجل في غُنَيمة» بالتَّصغيرِ، وفي رواية سِماك عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس عند أحمد (٢٠٢٣)، والتِّرمذيّ (٣٠٣٠) وحَسَّنَه، والحاكم (٢/ ٢٣٥) وصَحَّحَه: مرَّ رجل من بني سُلَيم بنَفَرٍ من الصَّحابة وهو يَسوق غَنَماً له فسَلَّمَ عليهم.

قوله: «فقتَلوه» زاد في رواية سِماك: وقالوا ما سَلَّمَ علينا إلّا ليَتعَوَّذ مِنّا.

قوله: «وأخَذوا غُنَيمَته» في رواية سِماك: وأَتَوا بغَنَمِه النبيَّ ﷺ فنزلت، وروى البزَّار (٢٢٠٢) من طريق حبيب بن أبي عَمْرة عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس في سبب نزول هذه الآية قِصّة أُخرى قال: بَعَثَ رسول الله ﷺ سَرِيَّةً فيها المِقداد، فلمَّا أَتَوا القوم وجَدوهم قد تَفرَّقوا، وبَقِيَ رجل له مال كثير فقال: أشهَد أن لا إله إلّا الله، فقَتَلَه المِقداد، فقال له النبيّ ﷺ: «كيف لك بلا إله إلّا الله غداً؟». وأنزَلَ الله هذه الآية، وهذه القِصّة يُمكِن الجمع

بينها وبين التي قبلها، ويُستَفاد منها تسمية القاتل، وأمَّا المقتول فروى الثَّعلَبيّ من طريق الكَلْبيّ عن أبي صالح عن ابن عبَّاس، وأخرجه عبد بن حُميدٍ من طريق قَتادة نحوه، واللَّفظ للكَلبيِّ: أنَّ اسم المقتول مِرداس بن نَهِيك من أهل فَدَك، وأنَّ اسم القاتل أُسامة ابن زيد، وأنَّ اسم أمير السَّريَّة غالب بن فَضالة اللَّيثيّ، وأنَّ قوم مِرداس لمَّا انهزَموا بَقيَ هو وحده، وكان ألجأ غَنَمَه بجبلٍ، فلمَّا لَحِقوه قال: لا إله إلّا الله محمَّد رسول الله، السَّلام عليكم، فقَتَلَه أُسامة بن زيد، فلمَّا رجعوا نزلت الآية. وكذا/ أخرج الطَّبَريُّ (٥/ ٢٢٤) ٢٥٩/٨ من طريق السُّدّيِّ نحوه، وفي آخر رواية قَتادة: لأنَّ تَحيَّة المسلمينَ السَّلام، بها يَتعارَفونَ. وأخرج ابن أبي حاتم (٣/ ١٠٤٠) من طريق ابن لَهيعة عن أبي الزُّبَير عن جابر قال: أُنزِلَت هذه الآية ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ﴾ في مِرداس. وهذا شاهد حسن.

ووَرَدَ في سبب نزولها عن غير ابن عبَّاس شيء آخر، فروى ابن إسحاق في «المغازي»، وأخرجه أحمد (٢٣٨٨١) من طريقه عن عبد الله بن أبي حَدرَدٍ الأسلَميِّ قال: بَعَثَنا رسولُ الله ﷺ في نَفَر من المسلمينَ فيهم أبو قَتادة ومُحلِّم بن جَثّامة، فمرَّ بنا عامر بن الأضبَط الأشجَعيُّ فسَلَّمَ علينا، فحَمَلَ عليه مُحلِّم فقتَلَه، فلمَّا قَدِمنا على النبيّ ﷺ وأخبَرناه الخبر نزلَ القرآن، فذكر هذه الآية. وأخرجها ابن إسحاق من طريق ابن عمر أتمّ سياقاً من هذا، وزاد: أنَّه كان بين عامر ومُحلِّم عَداوة في الجاهليَّة. وهذه عندي قِصّة أُخرى، ولا مانع أن تَنزِل الآية في الأمرَينِ معاً.

قوله في آخر الحديث: «قال: قرأ ابن عبَّاس: السَّلام» هو مَقُول عطاء، وهو موصول بالإسناد المذكور، وقد قَدَّمت أنَّها قراءة الأكثر.

وفي الآية دليل على أنَّ مَن أظهَر شيئاً من علامات الإسلام لم يَحِلّ دمه حتَّى يُختبَر أمره، لأنَّ السَّلام تَحيَّة المسلمينَ، وكانت تَحيَّتهم في الجاهليَّة بخِلَاف ذلك، فكانت هذه علامة. وأمَّا على قراءة السّلم على اختلاف ضبطه فالمراد به الانقياد وهو علامة الإسلام، لأنَّ معنى الإسلام في اللُّغة الانقياد، ولا يَلزَم من الذي ذكرته الحُكم بإسلام مَن اقتصَرَ على ذلك، وإجراء أحكام المسلمينَ عليه، بل لا بدَّ من التلفُّظ بالشَّهادتَينِ على تفاصيلَ في ذلك بين أهل الكتاب وغيرهم، والله أعلم.

١٩- بابٌ

﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ الآية [النساء: ٩٥]

٤٥٩٢ - حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الله، قال: حدَّثني إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ قال: حدَّثني سَهْلُ بنُ سعدٍ الساعدِيُّ: أنَّه رَأى مَرْوانَ بنَ الحَكَم في المسجدِ، فأقبَلْتُ حتَّى جَلَسْتُ إلى جَنْبِه، فأخبَرَنا أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ أخبَرَه: أنَّ رسولَ الله ﷺ أملَى عليه: «لا يَستَوِي القاعِدُونَ مِنَ المُؤْمنينَ والمُجاهِدونَ في سَبِيلِ الله» فجاءه ابنُ أمِّ مكتومٍ وهو يُمِلُّها عليَّ، قال: يا رسولَ الله، والله لو أستَطِيعُ الجهادَ لجَاهَدْتُ ـ وكان أعمَى ـ فأنزَلَ الله على رسولِه ﷺ، وفَخِذُه على فخِذي، فثَقُلَت عليَّ حتَّى خِفْتُ أن تَرُضَّ فخِذي، ثمَّ سُرِّيَ عنه، فأنزَلَ الله: ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾.

٨/٢٦٠ **قوله:** «باب ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «والمجاهدونَ في سبيل الله».

واختلَفَت القراءة في ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عَمْرو وعاصم بالرَّفع؛ على البَدَل من «القاعِدونَ»، وقرأ الأعمَش بالجرِّ؛ على الصِّفة للمؤمنينَ، وقرأ الباقونَ بالنَّصب على الاستثناء.

قوله: «عن صالح» هو ابن كَيْسانَ.

قوله: «حدَّثني سَهْل بن سعد» كذا قال صالح، وتابَعَه عبد الرَّحمن بن إسحاق عن ابن شِهاب عند الطَّبَريّ (٥/ ٢٢٩)، وخالَفَهما مَعمَر فقال: عن ابن شِهاب عن قَبِيصة بن ذُؤَيب عن زيد بن ثابت. أخرجه أحمد (٢١٦٠١).

قوله: «أنَّه رَأى مَرْوان بن الحَكَم» أي: ابن أبي العاص أمير المدينة، الذي صارَ بعد ذلك خليفة.

قوله: «فأقبَلْت حتَّى جَلَسْت إلى جَنْبه. فأخبَرَنا» قال التِّرمذيّ (٣٠٣٣): في هذا الحديث رواية رجل من الصَّحابة، وهو سَهلُ بن سعد عن رجل من التابعينَ، وهو مروان بن الحَكَم،

ولم يَسمَع من رسول الله ﷺ فهو من التابعينَ. قلت: لا يَلزَم من عَدَم السَّماع عَدَم الصُّحبة، والأَولى ما قال فيه البخاريّ: لم يَرَ النبيَّ ﷺ، وقد ذكره ابن عبد البَرّ في الصَّحابة لأنَّه وُلِدَ في عَهد النبيّ ﷺ قبل عام أُحُد، وقيل: عامَ الخندق، وثَبَتَ عن مروان أنَّه قال لمَّا طلبَ الخِلَافة، فذَكَروا له ابنَ عمر فقال: ليس ابن عمر بأفقَهَ منِّي، ولكنَّه أَسَنّ منِّي، وكانت له صُحْبة. فهذا اعتراف منه بعَدَمِ صُحبَته، وإنَّما لم يَسمَع من النبيّ ﷺ، وإن كان سماعه منه ممُكِناً، لأنَّ النبيّ ﷺ نَفَى أباه إلى الطائف، فلم يَرُدَّه إلّا عثمان لمَّا استُخلِفَ، وقد تقدَّمت روايته عن النبيّ ﷺ في كتاب الشُّروط (٢٧١١و٢٧١٢) مقرونة برواية[1] المِسوَرِ بن مَخرَمَةَ، ونَبَّهتُ هناكَ أيضاً على أنَّها مُرسَلة، والله الموفِّق.

قوله: «أنَّ النبيّ ﷺ أملَى عليه: لا يَستَوي القاعِدونَ من المؤمنينَ والمجاهدونَ في سَبيلِ الله» في رواية قَبيصة المذكورة عن زيد بن ثابت: كنت أكتُب لرسولِ الله ﷺ، وفي رواية خارجة بن زيد ابن ثابت عن أبيه: إنّي لَقاعِدٌ إلى جَنْب النبيّ ﷺ إذ أوحِيَ إليه، وغَشيَته السَّكينة، فوَضَعَ فخِذه على فخِذي، قال زيد: فلا والله ما وجَدت شيئاً قَطُّ أثقَل منها[2]، وفي حديث البراء بن عازِب الذي في الباب بعد هذا: لمَّا نزلت قال النبيّ ﷺ: «ادعُ لي فلاناً» فجاءه ومعه الدَّواة واللَّوح والكَتِف[3]، وفي الرِّواية الأُخرى عنه في الباب أيضاً: دَعا زيداً فكَتَبَها، فيُجمَع بينهما بأنَّ المراد بقوله: «لمَّا نزلت» كادَت أن تَنزِل، لتصريحِ رواية خارجة بأنَّ نزولها كان بحَضْرة زيد.

قوله: «فجاءه ابن أمّ مكتوم» في رواية قَبيصة المذكورة: فجاء عبد الله ابن أمّ مكتوم، وعند التِّرمِذيّ من طريق الثَّوريّ (٣٠٣١) وسليمان التَّيْميِّ (١٦٧٠) كلاهما عن أبي إسحاق عن البراء: جاء عَمْرو ابن أمّ مكتوم، وقد نَبَّهَ التِّرمذيّ على أنَّه يقال له: عبد الله وعَمْرو، وأنَّ اسم أبيه زائدة، وأنَّ أمّ مكتوم أمّه. قلت: واسمها عاتكة، وقد تقدَّم شيء من خبره في كتاب الأذان (٦١٧).

---

(١) قوله: «برواية» سقط من (س)، وأثبتناه من الأصلين.

(٢) أخرجه أحمد (٢١٦٦٤)، وأبو داود (٢٥٠٧) و (٣٩٧٥).

(٣) الرواية: «أو الكتف»، والمثبت هنا كما في الأصلين و(س).

قوله: «وهو يُمِلُّها» بضمٍّ أوَّله وكسر الميم وتشديد اللّام هو مِثل يُمليها، يُملي ويُملِل بمعنًى، ولعلَّ الياء مُنقَلِبة من إحدى اللّامَين.

قوله: «والله لو أستَطيع الجهاد مَعَك لَجاهَدْت» أي: لو استطَعت، وعَبَّرَ بالمضارع إشارةً إلى الاستمرار واستحضاراً/ لصورة الحال، قال: «وكان أعمَى»، هذا يُفسِّر ما في حديث البراء: فشَكا ضَرارَته، وفي الرِّواية الأُخرى عنه: فقال: أنا ضَرير، وفي رواية خارجة: فقامَ حين سمعَها ابنُ أمّ مكتوم ـ وكان أعمَى ـ فقال: يا رسول الله، فكيفَ بمَن لا يستطيع الجهاد ممَّن هو أعمَى وأشباه ذلك؟ وفي رواية قَبيصة: فقال: إنّي أُحِبّ الجهاد في سبيل الله، ولكِن بي من الزَّمانة ما تَرَى، ذهب بَصري. ٢٦١/٨

قوله: «أن تَرُضّ فخِذي» أي: تَدُقّها.

قوله: «ثمَّ سُرّيَ» بضمٍّ المهمَلة وتشديد الرّاء، أي: كُشِفَ.

قوله: «فأنزَلَ الله: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾» في رواية قَبيصة: ثمَّ قال: «اكتُب: لا يَستَوي القاعِدونَ من المؤمنينَ غير أُولي الضَّرَر»، وزاد في رواية خارجة بن زيد: قال زيد بن ثابت: فوالله لكأنِّي أنظُر إلى مُلحَقِها عند صَدعٍ كان في الكَتِف.

٤٥٩٣ - حدَّثنا حفصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، عن البَراءِ ﷺ قال: لمَّا نزلت: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ دَعَا رسولُ الله ﷺ زيداً فكتَبَها، فجاء ابنُ أمِّ مكتومٍ فشَكا ضَرارَتَه، فأنزَلَ الله: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾.

٤٥٩٤ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن البراءِ، قال: لمَّا نزلت: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ قال النبيُّ ﷺ: «ادْعوا فلاناً» فجاءه ومعه الدَّواةُ واللَّوْحُ ـ أو الكَتِفُ ـ فقال: «اكْتُب: لا يَستَوي القاعِدونَ من المؤمنينَ والمجَاهِدُون في سَبيلِ الله» وخَلْفَ النبيِّ ﷺ ابنُ أمِّ مكتومٍ، فقال: يا رسولَ الله أنا ضَريرٌ! فنزلت مكانها: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾.

قوله في الحديثِ الثّاني: «عن أبي إسحاق» هو السَّبيعيّ.

قوله: «عن البراء» في رواية محمَّد بن جعفر عن شُعْبة عن أبي إسحاق: أنَّه سمعَ البراء، أخرجه أحمد (١٨٤٨٥) عنه، ووَقَعَ في رواية الطبرانيِّ (٥/ ٢٢٧-٢٢٨) من طريق أبي سِنان الشَّيبانيِّ عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقَم، وأبو سِنان اسمه: ضِرار بن مُرَّة، وهو ثقة، إلّا أنَّ المحفوظ: عن أبي إسحاق عن البراء، كذا اتَّفَقَ الشَّيخان عليه من طريق شُعْبة ومن طريق إسرائيل، وأخرجه التِّرمذيُّ (٣٠٣١) وأحمد (١٨٥٥٦) من رواية سفيان الثَّوريّ، والتِّرمذيُّ أيضاً (١٦٧٠) والنَّسائيُّ (٣١٠١) وابن حِبّان (٤١) من رواية سليمان التَّيْميِّ، وأحمد أيضاً (١٨٦٧٩) من رواية زُهَير، والنَّسائيُّ أيضاً (٣١٠٢) من رواية أبي بكر بن عيّاش، وأبو عوانةَ (٧٤٢٥ و٧٤٢٦) من طريق زَكَريّا بن أبي زائدة ومِسْعَر، ثمانيَتهم عن أبي إسحاق.

قوله: «ادْعوا فلاناً» كذا أبهَمَه إسرائيل في روايته، وسَمّاه غيره كما تقدَّم.

قوله: «وخَلْفَ النبيِّ ﷺ ابنُ أمّ مكتوم» كذا في رواية إسرائيل، وفي رواية شُعْبة التي قبلها: دَعا زيداً فكَتبَها فجاء ابن أمّ مكتوم، فيُجمَع بأنَّ معنى قوله: «جاء» أنَّه قامَ من مقامه خَلْفَ النبيّ ﷺ حتَّى جاء مُواجِهَه فخاطَبَه.

قوله: «فنزلت مكانها» قال ابن التِّين: يقال: إنَّ جِبْريل هَبَطَ ورَجَعَ قبل أن يَجِفّ القَلَم.

قوله: «﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾» قال ابن المنيِّر: لم يَقتَصِر الراوي في الحال الثّاني على ذِكْر الكلمة الزّائدة وهي ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾، فإن كان الوحي نزلَ بزيادةِ قولِه: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ فَقَط فكأنَّه رأى إعادة الآية من أوَّلها حتَّى يَتَّصِل الاستثناء بالمستثنَى منه، وإن كان الوحي نزلَ بإعادة الآية بالزّيادة بعد أن نزلَ بدونِها، فقد حكى الراوي صورة الحال. قلت: الأوَّل أظهَر، فإنَّ في رواية سَهل بن سعد: فأنزَلَ الله ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾، وأوضَح من ذلك رواية خارجة بن زيد عن أبيه ففيها: ثمَّ سُرِّيَ عنه فقال: «اقرأ» فقرأت عليه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فقالَ النبيّ ﷺ: «﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾»، وفي حديث الفَلَتان ـ بفتح الفاء واللّام وبمُثنّاةٍ فَوقانيَّة ـ ابن عاصم

في هذه القِصّة: قال: فقال الأعمى: ما ذَنبنا؟ فأنزَلَ الله، فقلنا له: إنَّه يوحَى إليه، فخافَ أن يَنزِل في أمره شيء، فجَعَلَ يقول: أتوب إلى الله، فقال النبيّ ﷺ للكاتب: «اكتُب ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾» أخرجه البزّار (٢٢٠٣) والطبرانيُّ (١٨/ ٣٣٤) وصَحَّحَه ابن حِبّان (٤٧١٢)، ووَقَعَ في غير هذا الحديث ما يُؤيِّد الثّاني، وهو في حديث البراء بن عازِب: فأُنزِلَت هذه الآية: حافظوا على الصَّلَوات وصلاة العصر، فقرأناها ما شاءَ الله، ثمَّ نزلت ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[1].

الحديث الثالث:

٤٥٩٥- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ، أنَّ ابنَ جُرَيج أخبَرهم (ح) وحدَّثني إسحاقُ، أخبرنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا ابنُ جُرَيج: أخبرني عبدُ الكَرِيم، أنَّ مِقْسَماً مولى عبدِ الله ابنِ الحارثِ أخبَره: أنَّ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما أخبَره ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ عن بَدْرٍ والخارجونَ إلى بَدْرٍ.

قوله: «**وحدَّثني إسحاق**» جَزَمَ أبو نُعَيم في «المستَخرَج» وأبو مسعود في «الأطراف» بأنَّه إسحاق بن منصور، وكنت أظنّ أنَّه ابن راهويه لقوله: أخبرنا عبد الرَّزّاق، ثمَّ رأيت في أصل النَّسَفيِّ: حدَّثني إسحاق، حدَّثنا عبد الرَّزّاق، فعَرَفت أنَّه ابن منصور، لأنَّ ابن راهويه لا يقول في شيء من حديثه: «حدَّثنا».

قوله: «**أخبَرَني عبد الكريم**» تقدَّم في غزوة بدر (٣٩٥٤) أنَّه الجَزَريّ.

قوله: «**أنَّ مِقْسَماً مولى عبد الله بن الحارث أخبَرَه**» أمَّا مِقسَم فتقدَّم/ ذِكْره في غزوة بدر، ٢٦٢/٨ وأمَّا عبد الله بن الحارث فهو ابن نَوفَل بن الحارث بن عبد المطَّلِب، لأبيه ولجدِّه صُحْبة، وله هو رُؤية، وكان يُلقَّب: «بَبّة» بموحَّدتَينِ مفتوحَتَينِ الثّانية ثقيلة.

قوله: «**﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ عن بَدْر والخارجونَ إلى بَدْر**» كذا أورَدَه مختصراً، وظَنَّ ابن التِّين أنَّه مُغايِر لحديثَي سَهل والبراء، فقال: القرآن يَنزِل في الشَّيء ويَشتَمِل على

(١) أخرجه مسلم (٦٣٠).

ما في معناه، وقد أخرجه التِّرمذيّ (٣٠٣٢) من طريق حَجّاج بن محمَّد عن ابن جُرَيج بهذا مثله، وزاد: «لمَّا نزلت غزوة بدر قال عبد الله بن جَحْش وابن أمّ مكتوم: إنا أعميان يا رسول الله، هل لنا رُخصة؟ فنزلت ﴿لَّا يَسْتَوِى الْقَٰعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى الضَّرَرِ وَالْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ فهؤلاءِ القاعِدونَ غير أولي الضَّرَر ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَٰهِدِينَ عَلَى الْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ﴾ [النساء: ٩٥-٩٦] على القاعِدينَ من المؤمنينَ غير أولي الضَّرَر» هكذا أورَدَه سياقاً واحداً، ومن قوله: «درجة...» إلى آخره، مُدرَج في الخبر من كلام ابن جُرَيج، بيَّنه الطَّبَريُّ (٥/ ٢٢٩)، فأخرج من طريق حَجّاج نحو ما أخرجه التِّرمذيّ إلى قوله: «درجة»، ووَقَعَ عنده: «فقال عبد الله ابن أمّ مكتوم وأبو أحمد بن جَحْش» وهو الصَّواب في ابن جَحْش فإنَّ عبد الله أخوه، وأمَّا هو فاسمه عبد بغير إضافة وهو مشهور بكُنْيتِه. ثمَّ أخرجه بالسَّنَدِ المذكور عن ابن جُرَيج قال: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَٰهِدِينَ عَلَى الْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ﴾ قال: على القاعِدينَ من المؤمنينَ غير أُولي الضَّرَر. وحاصل تفسير ابن جُرَيج أنَّ المفضَّل عليه غير أولي الضَّرَر، وأمَّا أولو الضَّرَر فمُلحَقونَ في الفضل بأهلِ الجهاد إذا صَدَقَت نيّاتهم، كما تقدَّم في المغازي (٤٤٢٣) من حديث أنس: «إنَّ بالمدينة لأقواماً ما سِرتُم من مَسيرٍ ولا قَطَعتُم من وادٍ إلّا وهم معكم حَبَسهم العُذر».

ويحتمل أن يكون المراد بقوله: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ أي: من أولي الضَّرَر وغيرهم، وقوله: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَٰهِدِينَ عَلَى الْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ﴾ أي: على القاعِدينَ من غير أولي الضَّرَر، ولا يُنافي ذلك الحديث المذكور عن أنس، ولا ما دَلَّت عليه الآية من استواء أولي الضَّرَر معَ المجاهدينَ، لأنَّها استثنَت أولي الضَّرَر من عَدَم الاستواء، فأفهَمَت إدخالهم في الاستواء، إذ لا واسطة بين الاستواء وعَدَمه، لأنَّ المراد منه استواؤُهم في أصل الثَّواب لا في المضاعَفة لأنَّها تتعلَّق بالفِعلِ، ويحتمل أن يَلتَحِق بالجهاد في ذلك سائرُ الأعمال الصالحة.

وفي أحاديث الباب من الفوائد أيضاً: اتِّخاذ الكاتب، وتقريبه، وتقييد العلم بالكتابة.

٢٠- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ﴾ الآية [النساء:٩٧]

٤٥٩٦- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يَزِيدَ المُقرِئُ، حدَّثنا حَيْوةُ وغيرُه، قالا: حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ أبو الأسوَدِ قال: قُطِعَ على أهلِ المدينةِ بَعْثٌ فاكْتُتِبتُ فيه، فلَقِيتُ عِكْرمةَ مولى ابنِ عبَّاسٍ، فأخبَرْتُه فنَهاني عن ذلك أشَدَّ النَّهْيِ، ثمَّ قال: أخبَرني ابنُ عبَّاسٍ أنَّ ناساً منَ المسلمينَ كانوا معَ المشركينَ يُكَثِّرونَ سوادَ المشركينَ على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ، يأتي السَّهْمُ يُرْمَى به فيُصِيبُ أحدَهم فيَقْتُلُه، أو يُضْرَبُ فيُقْتَلُ، فأنزَلَ الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآيةَ.

رواه اللَّيثُ، عن أبي الأسوَدِ.

[طرفه في: ٧٠٨٥]

٢٦٣/٨ **قوله:** «﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى: «فتُهاجِروا فيها» وليس عند الجميع لفظ «باب».

قوله: «حدَّثنا حَيْوة» بفتح المهمَلة وسكون التَّحتانيَّة وفتح الواو: وهو ابن شُرَيحٍ المِصريّ، يُكْنى أبا زُرْعة.

قوله: «وغيره» هو ابن لَهيعة، أخرجه الطبراني (١١٥٠٥)، وقد أخرجه إسحاق بن راهويه عن المقرِئ عن حَيْوةَ وحده، وكذا أخرجه النَّسائيُّ (ك١١٠٥٤) عن زَكَريّا بن يحيى عن إسحاق، والإسماعيليّ من طريق يوسف بن موسى عن المقرِئ كذلك.

قوله: «قالا: حدَّثنا محمَّد بن عبد الرَّحمن» هو أبو الأسوَد الأسَديُّ يَتيم عُروة بن الزُّبَير.

قوله: «قُطِعَ» بضمِّ أوَّله.

قوله: «بَعْثٌ» أي: جيشٌ، والمعنى: أنَّهم أُلزِموا بإخراجِ جيش لقتال أهل الشّام، وكان ذلك في خِلَافة عبد الله بن الزُّبَير على مكَّة.

قوله: «فاكتُتِبْتُ» بضمِّ المثنّاة الأولى وكسر الثّانية بعدها موحَّدة ساكنة على البناء للمجهولِ.

قوله: «أنَّ ناساً من المسلمينَ كانوا معَ المشركينَ يُكَثِّرونَ سواد المشركينَ» سُمّيَ منهم في

رواية أشعَث بن سَوّار عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس: قيسُ بن الوليد بن المغيرة، وأبو قَيْس ابن الفاكِه بن المغيرة، والوليدُ بن عُتبةَ بن ربيعة، وعَمْرو بن أُميَّة بن سفيان، وعليُّ بن أُميَّة ابن خَلَف، وذُكِر في شأنهم أنَّهم خَرَجوا إلى بدر، فلمَّا رأوا قِلّة المسلمينَ دَخَلَهم شَكّ وقالوا: غَرَّ هؤلاءِ دينُهم فقُتِلوا ببَدرٍ. أخرجه ابن مَرْدويه، ولابنِ أبي حاتم (٣/ ١٠٤٦) من طريق ابن جُرَيج عن عِكْرمة نحوه، وذَكَر فيهم: الحارثَ بن زَمعةَ بن الأسوَد والعاصَ ابن مُنبِّه بن الحجّاج، وكذا ذكرهما ابنُ إسحاق.

قوله: «يُرْمَى به» بضمِّ أوَّله على البناء للمجهول.

قوله: «﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ﴾» هكذا جاء في سبب نزولها، وفي رواية عَمْرو بن دينار عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس عند ابن المنذِر والطَّبَريِّ (٥/ ٢٣٣-٢٣٤): كان قوم من أهل مكَّة قد أسلَموا، وكانوا يُخفونَ الإسلام، فأخرجهم المشرِكونَ معهم يوم بدر، فأُصيبَ بعضهم، فقال المسلمونَ: هؤلاءِ كانوا مسلمينَ فأُكرِهوا فاستَغفِروا لهم، فنزلت، فكَتَبوا بها إلى مَن بَقيَ بمكَّة منهم وأنَّهم لا عُذر لهم، فخَرَجوا فلَحِقَهم المشرِكونَ ففَتَنوهم فرجعوا، فنزلت: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠] فكَتَبَ إليهم المسلمونَ بذلك فتحزَّنوا، فنزلت: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟﴾ الآية [النحل: ١١٠]، فكَتَبوا إليهم بذلك، فخَرَجوا فلَحِقوهم، فنَجا مَن نَجا وقُتِلَ مَن قُتِلَ.

قوله: «رواه اللَّيث عن أبي الأسوَد» وَصَلَه الإسماعيليّ والطبرانيُّ في «الأوسط» (٨٦٣٨) من طريق أبي صالح كاتب اللَّيث عن اللَّيث عن أبي الأسوَد عن عِكْرمة، فذكره بدونِ قِصّة أبي الأسوَد، قال الطبرانيُّ: لم يَروِه عن أبي الأسوَد إلّا اللَّيث وابن لَهيعة. قلت: ورواية البخاريّ من طريق حَيْوةَ تَرُدّ عليه، ورواية ابن لَهيعة أخرجها ابن أبي حاتم أيضاً (٣/ ١٠٤٥)[1].

وفي هذه القِصّة دلالة على براءة عِكْرمة ممَّا يُنسَب إليه من رأي الخوارج؛ لأنَّه بالَغَ في

(١) وأخرجها أيضاً الطبراني نفسه في «الأوسط» (٣٥٨).

النَّهي عن قتال المسلمينَ وتكثير سواد مَن يقاتلهم، وغَرَض عِكرمة أنَّ الله ذَمّ مَن كَثَّر سواد المشرِكينَ معَ أنَّهم كانوا لا يريدونَ بقلوبهم موافقَتهم، قال: فكذلك أنتَ لا تُكثِّر سواد هذا الجيش وإن كنت لا تريد موافقَتهم، لأنَّهم لا يقاتلونَ في سبيل الله.

وقوله: «﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾» سؤال تَوبيخ وتقريع، واستَنبَطَ سعيد بن جُبَير من هذه الآية وجوبَ الهجرة من الأرض التي يُعمَل فيها بالمعصية.

٢١- ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء:٩٨]

٤٥٩٧- حدَّثنا أبو النُّعْمان، حدَّثنا حَمَّادٌ، عن أيوبَ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾: قال: كانت أمّي ممَّن عَذَرَ الله.

٢٦٤/٨ قوله: «﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ﴾ الآية» فيه مَعذِرة مَن اتَّصفَ بالاستضعاف من المذكورينَ، وقد ذُكروا في الآية الأُخرى في سياق الحثّ على القتال عنهم، وتقدَّم حديث ابن عبَّاس المذكور والكلام عليه قبل ستّة أبواب (٤٥٨٨).

٢٢- باب قولِه: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ الآية [النساء:٩٩]

٤٥٩٨- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا شَيْبانُ، عن يحيى، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هريرةَ ﷺ قال: بَينا النبيُّ ﷺ يُصَلّي العِشاءَ إذ قال: «سمعَ الله لمن حَمِدَه» ثمَّ قال قبلَ أن يَسجُدَ: «اللهمَّ نَجِّ عيّاشَ بنَ أبي رَبيعةَ، اللهمَّ نَجِّ سَلَمةَ بنَ هشامٍ، اللهمَّ نَجِّ الوليدَ بنَ الوليدِ، اللهمَّ نَجِّ المستَضْعَفِينَ منَ المؤمنينَ، اللهمَّ اشدُد وطْأتكَ على مُضَرَ، اللهمَّ اجْعَلْها سنينَ كَسِني يوسفَ».

قوله: «باب قوله: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «فعَسَى الله أن يَعفوَ عنهم وكان الله عَفوّاً غَفوراً»، كذا وَقَعَ عند أبي نُعَيم في «المستَخرَج» وهو خطأ من النُّسّاخ، بدليلِ وقوعه على الصَّواب في رواية أبي ذرٍّ: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ﴾

وهي التِّلاوة، ووَقَعَ في «تنقيح الزَّركَشيِّ» هنا: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٠٠] قال: وهو خطأ أيضاً. قلت: لكن لم أقِفْ عليه في رواية.

ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة في الدُّعاء للمستَضعَفينَ، وقد تقدَّم الكلام عليه في أوَّل الاستسقاء (١٠٠٦).

٢٣- بابٌ

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ﴾ الآية [النساء:١٠٢]

٤٥٩٩- حدَّثنا محمَّدُ بنُ مُقاتلٍ أبو الحسنِ، أخبرنا حَجّاجٌ، عن ابنِ جُرَيج، قال: أخبرني يَعْلَى، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾ قال: عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوْفٍ، وكان جَرِيحاً.

قوله: «**بابٌ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ﴾ الآية**» كذا لأبي ذرٍّ، وله عن المُستَمْلي: باب قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ ...﴾ إلى آخره، وسَقَطَ لغيره «باب»، وزادوا: ﴿أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓاْ أَسْلِحَتَكُمْ﴾ .

قوله: «**حَجّاج**» هو ابن محمَّد، و«**يَعْلى**»: هو ابن مسلم.

قوله: «**﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾، قال: عبد الرَّحمن بن عَوْف وكان جَرِيحاً**» في رواية: «كان» بغير واو، كذا وَقَعَ عنده مختصراً، ومَقُول ابن عبَّاس ما ذُكِرَ عن عبد الرَّحمن.

وقوله: «**كان جَريحاً**» أي: فنزلت الآية فيه، وقال الكِرْمانيُّ: يحتمل هذا، ويحتمل أنَّ التَّقدير: قال ابن عبَّاس: وعبد الرَّحمن بن عَوْف يقول: مَن كان جريحاً فحُكمُه كذلك، فكان عَطف الجريح على المريض إلحاقاً به على سبيل القياس، أو لأنَّ الجُرح نوع من المرض فيكون كلّه مَقُول عبد الرَّحمن، وهو مَرويّ عن ابن عبَّاس. قلت: وسياق ما أورَدَه غير البخاريّ يَدفَع هذا الاحتمال، فقد وَقَعَ عند أبي نُعَيم في «المستَخرَج» من طريق إبراهيم ابن سعيد الجَوْهريّ عن حَجّاج بن محمَّد قال: كان عبد الرَّحمن بن عَوْف

جَريحاً، وهو ظاهر في أنَّ فاعل «قال» هو ابن عبَّاس، وأنَّه لا رواية لابنِ عبَّاس في هذا عن عبد الرَّحمن.

قوله في الآية الكَريمة: ﴿أَن تَضَعُوٓاْ أَسْلِحَتَكُمْ﴾ رَخَّصَ لهم في وضع السِّلاح لِثِقَلِها عليهم،/ بسبب ما ذكره من المطر أو المرض، ثمَّ أمَرَهم بأخذِ الحَذَر خَشْية أن يَغفُلوا فيَهجُمَ العدوُّ عليهم. ٨/٢٦٥

٢٤- بابٌ

﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:١٢٧]

٤٦٠٠- حدَّثنا عُبيدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، قال: حدَّثنا هشامُ بنُ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ إلى قوله: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ قالت عائشةُ: هو الرجلُ تكونُ عندَه اليَتيمةُ، هو وليُّها ووارثُها، فأشرَكَتْه في ماله حتَّى في العَذْقِ، فيَرْغَبُ أن يَنْكِحَها، ويَكْرَه أن يُزوِّجَها رجلاً، فيَشْرَكُه في ماله بما شَرِكَتْه، فيَعْضُلُها، فنزلت هذه الآية.

قوله: «باب ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ فِى يَتَـٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وله عن غير المُستَمْلي: «باب يَستفتونَك» وسَقَطَ لغيره: «باب».

وقوله: «يَستَفتونَك» أي: يَطلُبونَ الفُتيا أو الفَتوَى، وهما بمعنًى واحد، أي: جواب السُّؤال عن الحادثة التي تُشكِل على السائل، وهي مُشتَقّة من الفَتاء، ومنه: الفَتِيُّ، وهو الشّابُّ القويّ.

ثم ذكر حديث عائشة في قِصّة الرجل يكون عنده اليَتيمة فتُشرِكه في ماله، وقد تقدَّم الكلام عليه في أوائل هذه السّورة مُستَوفًى (٤٥٧٤)، وروى ابن أبي حاتم (٤/ ١٠٧٧-١٠٧٨) من طريق السُّدّيِّ قال: كان لجابرٍ بنت عَمّ دَميمة، ولَها مال ورِثَته عن أبيها، وكان جابر يَرغَب عن نِكاحها ولا يُنكِحُها خَشْية أن يذهب الزَّوج بمالها، فسأل النبيّ ﷺ عن ذلك فنزلت.

٢٥ - ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النساء:١٢٨]

وقال ابنُ عبَّاسٍ: شِقاقٌ: تَفاسُدٌ ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [١٢٨] قال: هَوَاهُ في الشَّيءِ يَحرِصُ عليه.

﴿كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ [١٢٩]: لا هي أيِّمٌ، ولا ذاتُ زَوْجٍ.

﴿نُشُوزًا﴾: بُغْضاً.

٤٦٠١ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ مُقاتلٍ، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا هشامُ بنُ عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ قالت: الرجلُ تكونُ عندَه المرأةُ ليس بمُستكثِرٍ منها يُرِيدُ أن يُفارقَها، فتقولُ: أجْعَلُكَ من شأني في حِلٍّ، فنزلت في ذلك.

قوله: «﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾» كذا للجميع بغير «باب».

قوله: «وقال ابن عبَّاس: شِقاقٌ: تَفاسُد» وصَلَه ابن أبي حاتم (٣/ ٤٩٥) من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، وقال غيره: الشِّقاق: العَداوة، لأنَّ كلًّا من المتعادِيَين في شِقٍّ خِلَافَ شِقِّ صاحبه.

قوله: «وأُحْضِرَت الأنفُسُ الشُّحَّ، قال: هَواه في الشَّيء يَحْرِص عليه» وصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١٠٨٢) أيضاً بهذا الإسناد عن ابن عبَّاس.

قوله: «كالمعلَّقةِ: لا هي أيِّمٌ ولا ذاتُ زَوْج» وصَلَه ابن أبي حاتم بإسنادٍ صحيح من طريق يزيد النَّحويّ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾: قال: لا هي أيِّم ولا ذات زوج. انتهى، والأيِّم بفتح الهمزة وتشديد التَّحتانيَّة: هي التي لا زوج لها.

قوله: «نُشُوزاً: بُغْضاً» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ قال: يعني البُغض،/ وقال الفَرّاء: النُّشوز يكون من قِبَل المرأة والرجل، وهو هنا من قِبَل الرجل. ٢٦٦/٨

قوله: «عبد الله» هو ابن المبارَك.

قوله: «قالت: الرّجلُ تكونُ عندَه المرأةُ ليسَ بمُسْتكْثِرٍ مِنْها» أي: في المحبّة والمعاشَرة والملازَمة.

قوله: «فتقول: أجْعَلُكَ مِن شأني في حِلٍّ» أي: وتَترُكني من غير طَلاق.

قوله: «فنزلَتْ في ذلك» زاد أبو ذرٍّ عن غير المُستَمْلي: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ الآية، وعن عليّ: نزلت في المرأة تكون عند الرجل تَكرَه مُفارَقته، فيَصطَلِحان على أن يَجيئها كلّ ثلاثة أيام أو أربعة، وروى الحاكم من طريق ابن المسيّب عن رافع بن خَديج: «أنّه كانت تحته امرأة، فتزوَّجَ عليها شابّة، فآثَرَ البكر عليها، فنازَعَته فطَلَّقها، ثمَّ قال لها: إن شِئت راجَعتُك وصَبَرتِ، فقالت: راجِعني، فراجَعَها، ثمَّ لم تَصبر فطَلَّقَها» قال: فذلك الصُّلح الذي بَلَغَنا أنَّ الله أنزَلَ فيه هذه الآية. وروى التِّرمذيّ (٣٠٤٠) من طريق سِماك عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: خَشِيَت سودة أن يُطَلِّقها رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله لا تُطَلِّقني، واجعَل يومي لعائشة، ففعَلَ، ونزلت هذه الآية، وقال: حسن غريب. قلت: وله شاهد في «الصحيحينِ» من حديث عائشة بدونِ ذِكْر نزول هذه الآية[1].

٢٦- بابٌ

﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء:١٤٥]

وقال ابنُ عبَّاسٍ: أسفَلَ النارِ.

﴿نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥]: سَرَباً.

٤٦٠٢ - حدَّثنا عمرُ بنُ حفصٍ، حدَّثنا أَبي، حدَّثنا الأعمَشُ، قال: حدَّثني إبراهيمُ، عن الأسوَدِ قال: كنَّا في حَلْقةِ عبدِ الله، فجاء حُذَيفةُ حتَّى قامَ علينا فسَلَّمَ، ثمَّ قال: لقد أُنزِلَ النِّفاقُ على قومٍ خيرٍ منكم، قال الأسوَدُ: سُبْحانَ الله، إنَّ الله يقول: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾، فتبَسَّمَ عبدُ الله، وجَلَسَ حُذَيفةُ في ناحيةِ المسجدِ، فقامَ عبدُ الله فتفَرَّقَ أصحابُه، فرَمَاني بالحَصَا فأتيتُه، فقال حُذَيفةُ: عَجِبتُ من ضَحِكِه وقد عَرَفَ ما قلتُ، لقد أُنزِلَ النِّفاقُ على قومٍ كانوا خيراً منكم، ثمَّ تابوا فتابَ الله عليهم.

---

(١) سلف برقم (٢٥٩٣)، وهو عند مسلم (١٤٦٣).

قوله: «باب ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَ لغيره «باب».

قوله: «قال ابن عبَّاس: أسفَلَ النار» وَصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١٠٩٨) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: الدَّرْك الأسفَل: أسفَل النار. قال العلماء: عذاب المنافق أشدّ من عذاب الكافر؛ لاستهزائه بالدِّين.

قوله: «﴿نَفَقًا﴾: سَرَباً» وَصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٨٤) من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس به، وهذه الكلمة ليست من سورة النِّساء، وإنَّما هي من سورة الأنعام، ولعلَّ مُناسَبة ذِكْرها هنا للإشارة إلى اشتِقاق النِّفاق، لأنَّ النِّفاق إظهار غير ما يُبطِن، كذا وجَّهَه الكِرْمانيّ، وليس ببعيدٍ ممَّا قالوه في اشتِقاق النِّفاق أنَّه من النافِقاءِ: وهو جُحْر اليَرْبُوع، وقيل: هو من النَّفَق: وهو السَّرَب، حكاه في «النِّهاية».

قوله: «إبراهيم» هو النَّخَعيّ، والأسوَد خاله: وهو ابن يزيد النَّخَعيّ.

قوله: «كنَّا في حَلْقة عبد الله» يعني: ابن مسعود.

قوله: «فجاء حُذَيفة» هو ابن اليَمَان.

قوله: «لقد أُنزِلَ النِّفاقُ على قومٍ خَيرٍ منكُم» أي: ابتُلوا به؛ لأنَّهم كانوا من طبقة الصَّحابة فهم خير من طبقة التابعينَ، لكنَّ الله ابتَلاهم فارتَدّوا ونافَقوا فذهبَت الخيريَّة منهم، ومنهم مَن تابَ فعادت له الخيريَّة، فكأنَّ حُذَيفة حَذَّرَ الذينَ خاطَبَهم وأشارَ لهم أن لا يَغتَرّوا، فإنَّ القلوب تَتَقَلَّب، فحَذَّرَهم من/ الخروج من الإيمان لأنَّ الأعمال بالخاتمة، وبيَّن لهم أنَّهم ٢٦٧/٨ وإن كانوا في غاية الوُثوق بإيمانهم فلا ينبغي لهم أن يأمَنوا مَكْرَ الله، فإنَّ الطَّبقة الذينَ من قبلهم وهم الصَّحابة كانوا خيراً منهم، ومع ذلك وُجِدَ بينهم مَن ارتَدَّ ونافَقَ، فالطَّبقة التي هي مِن بعدِهم أمكَنُ من الوقوع في مِثل ذلك.

وقوله: «فتبسَّمَ عبدُ الله» كأنَّه تَبَسَّم تَعَجُّباً من صِدق مقالته.

قوله: «فرَمَاني» أي: حُذَيفة رَمَى الأسوَد يستدعيه إليه.

قوله: «عَجِبتُ من ضَحِكِه» أي: من اقتصارِه على ذلك «وقد عَرَفَ ما قلتُ» أي: فَهِمَ مُرادي وعَرَفَ أنَّه الحقّ.

قوله: «ثُمَّ تابوا فتابَ الله عليهم» أي: رجعوا عن النِّفاق.

ويُستَفاد من حديث حُذَيفة أنَّ الكفر والإيمان والإخلاص والنِّفاق كلٌّ بخَلقِ الله تعالى وتقديره وإرادته.

ويُستَفاد من قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَٱعۡتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخۡلَصُواْ دِينَهُمۡ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء:١٤٦] صِحّة تَوبة الزِّنديق وقَبُولها على ما عليه الجمهور، فإنَّها مُستَثناة من المنافقينَ من قوله: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾، وقد استَدَلَّ بذلك جماعة، منهم أبو بكر الرّازيُّ في «أحكام القرآن» والله أعلم.

٢٧- باب قولِهِ: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَ﴾ [النساء:١٦٣]

٤٦٠٣- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن سفيانَ، قال: حدَّثني الأعمَشُ، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ الله، عن النبيِّ ﷺ قال: «ما يَنبَغي لأحدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتَّى».

٤٦٠٤- حدَّثنا محمَّدُ بنُ سِنانٍ، حدَّثنا فُلَيحٌ، حدَّثنا هلالٌ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَن قال: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتَّى، فقد كَذَبَ».

قوله: «باب قوله: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وزاد في رواية أبي الوَقْت: ﴿إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾، والباقي سواء، لكن سَقَطَ لغير أبي ذرٍّ: «باب».

قوله: «ما يَنبَغي لأحدٍ» في رواية المُستَمْلي والحَمُّويِّ: «لعبدٍ».

قوله: «أن يقول: أنا خيرٌ من يونس» يحتمل أنَّ يكون المراد أنَّ العبد القائل هو الذي لا ينبغي له أن يقول ذلك، ويحتمل أن يكون المراد بقوله: «أنا» رسول الله ﷺ، وقاله تَواضُعاً، ودَلَّ حديث أبي هريرة ثاني حديثَي الباب على أنَّ الاحتمال الأوَّل أولَى.

قوله: «فقد كَذَبَ» أي: إذا قال ذلك بغير توقيف، وقد تقدَّم شرح هذا الحديث في أحاديث الأنبياء (٣٤١٢-٣٤١٦) بما أغنى عن إعادته هنا، والله المستعان.

٢٨- بابٌ

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ [النساء:١٧٦]

والكَلَالةُ: مَن لم يَرِثْه أبٌ ولا ابنٌ، وهو مَصْدَرٌ مِن: تكلَّلَه النَّسَبُ.

٤٦٠٥- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، سمعتُ البراءَ ﷺ قال: آخِرُ سورةٍ نزلت «بَراءةٌ»، وآخِرُ آيةٍ نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾.

قوله: «باب ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾» ساقوا الآية إلى قوله: ﴿إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ وَسَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ. والمراد بقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ أي: عن مَواريث الكلالة، وحُذِفَ لِدلالة السّياق عليه في قوله:/ ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾. ٢٦٨/٨

قوله: «**والكلالة: مَن لم يَرِثه أبٌ ولا ابن**» هو قول أبي بكر الصِّدّيق، أخرجه ابن أبي شَيْبة (٣٢٢٥٥) عنه، وجُمهورِ العلماء من الصَّحابة والتابعينَ ومَن بعدهم، وروى عبد الرَّزّاق[١] عن مَعمَر عن أبي إسحاق عن عَمْرو بن شُرَحبيل قال: ما رأيتهم إلّا تَواطَؤوا على ذلك، وهذا إسناد صحيح، وعَمْرو بن شُرَحبيل: هو أبو مَيسَرة، وهو من كِبار التابعينَ، مشهور بكُنْيتِه أكثر من اسمه.

قوله: «**وهو مَصْدَر مِن: تَكلَّلَه النَّسَبُ**» هو قول أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾ قال: هو مصدر من: تكلَّله النسبُ[٢]، أي: تَعطَّفَ النَّسَب عليه، وزاد غيره: كأنَّه أخَذَ طَرَفَيه من جهة الولد والوالد وليس له منهما أحد، وهو قول البصريّينَ، قالوا: هو مأخوذ من الإكليل، كأنَّ الوَرَثة أحاطوا به وليس له أبٌ ولا ابن،

(١) في «التفسير» ١/ ١٧٧.

(٢) من قوله: «هو قول أبي عبيدة قال» إلى هنا سقط من (أ) و(س).

وقيل: هو مِن كَلَّ يَكِلّ، يقال: كَلَّت الرَّحِمُ: إذا تَباعَدَت وطالَ انتِسابها. وقيل: الكلالة مَن سِوَى الولد، وزاد الدّاووديُّ: ووَلَد الولد، وقيل: مَن سِوَى الوالد، وقيل: هم الإخوة، وقيل: من الأُمّ، وقال الأزهَريّ: سُمّيَ الميِّت الذي لا والد له ولا ولد: كلالة، وسُمّيَ الوارث: كلالة، وسُمّيَ الإرث: كلالة. وعن عطاء: الكلالة: هي المال، وقيل: الفريضة، وقيل: الوَرَثة والمال، وقيل: بنو العَمّ ونحوهم، وقيل: العَصَبات وإن بَعُدوا، وقيل غير ذلك، ولِكَثْرة الاختلاف فيها صَحَّ عن عمر أنَّه قال: لم أقُل في الكلالة شيئاً.

قوله: «آخِر سورة نزلت براءة، وآخِر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾» تقدَّم الكلام على الأخيرة في تفسير البقرة (٤٥٤٤)، وللتِّرمِذيِّ (٣٠٤١) من طريق أبي السَّفَر عن البراء قال: «آخِر آية نزلت أو آخر[1] شيء نزلَ» فذكرها. وفي النَّسائيِّ (ك٦٢٩٠، ٦٢٩١، ٧٤٧١) من طريق أبي الزُّبَير عن جابر قال: اشتَكَيتُ، فدَخَلَ عليَّ رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله أُوصِي لأخَواتي بالثُّلثين[2]؟ قال: «أحسِن» قلت: بالشَّطرِ؟ قال: «أحسِن» ثمَّ خرج، ثمَّ دَخَلَ عليَّ فقال: «لا أراك تَموتُ من وجَعك هذا، إنَّ الله أنزَلَ وبيَّن ما لأخَواتك وهو الثُّلثان» فكان جابر يقول: نزلت هذه الآية فيَّ ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾. قلت: وهذه قِصّة أُخرى لجابر غير التي تقدَّمت في أوَّل تفسير سورة النِّساء (٤٥٧٧) فيما يَظهَر لي، وقد قَدَّمتُ المستَنَد في ذلك واضحاً في أوائل هذه السّورة، والله أعلم.

قال الدّاووديُّ: في الآية دليل على أنَّ الأُخت تَرِث معَ البنت، خِلَافاً لابنِ عبَّاس حيثُ قال: لا تَرِث الأُخت إلّا إذا لم تكن بنتٌ، لقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾ قال: والحُجّة عليه في بَقيَّة الآية ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ كذا قال، وسأذكرُ البحث في ذلك واضحاً في الفرائض (٦٧٤٣).

---

(١) في الأصلين و(س): «وآخر»، والمثبت من «جامع الترمذي».

(٢) في (أ) و(س): «بالثلث»، والمثبت من (ع) و«السنن الكبرى».

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٥- سورة المائدة

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ [١٣]: فبِنَقْضِهِم.

﴿ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ ﴾ [٢١]: جَعَلَ الله.

﴿وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [١]، واحدُها حَرامٌ.

﴿تَبُوٓأَ﴾ [٢٩]: تَحمِل.

﴿دَآئِرَةٌ﴾ [٥٢]: دَوْلةٌ.

وقال غيرُه: الإغراءُ: التَّسْليطُ.

﴿أُجُورَهُنَّ﴾ [٥]: مُهورَهُنَّ.

﴿عُثِرَ﴾ [١٠٧]: ظَهَرَ، ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾: واحدُها أَوْلَى.

﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [٣]: مَجَاعةٍ.

«مَن أَحْياها» [٣٢]: يعني مَن حَرَّم قَتْلَها إلا بحَقٍّ حَيِيَ النَّاسُ منه جميعاً.

قال سفيانُ: ما في القُرآنِ آيةٌ أشَدُّ عليَّ من ﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [٦٨].

﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [٤٨]: سَبيلاً وسُنَّةً.

المُهَيمِنُ [٤٨]: الأمِينُ، القرآنُ أمِينٌ على كلِّ كتابٍ قبلَه.

قوله: «بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ـ سورة المائدة» سَقطَت البسملة لأبي ذرٍّ، والمائدة: فاعلة بمعنى مفعولة، أي: مِيدَ بها صاحبُها، وقيل: على بابها، وسيأتي ذِكْر ذلك مُبيَّناً بعدُ[1].

قوله: «﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾: فبِنَقْضِهم» هو تفسير قَتادة، أخرجه الطَّبَريُّ (٦/ ١٥٤) من طريقه، وكذا قال أبو عُبيدة ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ أي: فبنَقضِهم، قال: والعرب تَستعمِل «ما»

(١) عند «باب قوله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾» بين يدي الحديث (٤٦٢٣).

٢٦٩/٨ في كلامها توكيداً، فإن كان الذي قبلها يَجُرّ أو يَرفَع أو يَنصِب/ عَمِلَ فيما بعدها.

قوله: «﴿ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ ﴾: جَعَلَ الله»، قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾ أي: جَعَلَ الله لكُم وقَضى، وعن ابن إسحاق: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾ أي: وَهَبَ لكم، أخرجه الطَّبَريّ (٦/ ١٧٣)، وأخرج من طريق السُّدّيِّ أنَّ معناه: أمَرَ، قال الطَّبَريُّ: والمراد أنَّه قَدَّرَها لسُكنَى بني إسرائيل في الجملة، فلا يَرِد كَوْن المخاطَبين بذلك لم يَسكُنوها، لأنَّ المراد جِنسُهم، بل قد سَكَنَها بعض أولئكَ كَيُوشَع، وهو ممَّن خوطِبَ بذلك قطعاً.

قوله: «﴿ وَأَنتُمۡ حُرُمٌ ﴾، واحدُها حَرام» هو قول أبي عُبيدة، وزادَ: حَرامٌ بمعنى مُحرِم. وقرأ الجمهور بضمِّ الرّاء، ويحيى بن وثّاب بإسكانها، وهي لغة كَرُسُلٍ ورُسْل[1].

قوله: «﴿ تَبُوٓأَ ﴾: تَحمِل» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثۡمِى وَإِثۡمِكَ ﴾ أي: تَحمِل إثمي وإثمَك. قال: وله تفسير آخر: تَبوء، أي: تُقِرّ، وليس مُراداً هُنا. وروى الطَّبَريُّ (٦/ ١٩٣) من طريق مجاهد قال: ﴿ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ ﴾: أن تكون عليك خطيئتك ودَمي، قال: والجمهور على أنَّ المراد بقوله: «إثمي»، أي: إثم قتلي، ويحتمل أن يكون على بابه من جهة أنَّ القتل يَمحُو خَطايا المقتول، وتُحمَل على القاتل إذا لم تكن له حسنات يوَفّى منها المقتول.

قوله: «وقال غيره: الإغراء: التَّسليط» هكذا وَقَعَ في النُّسَخ التي وقَفتُ عليها، ولم أعرِف الغير ولا مَن عادَ عليه الضَّمير، لأنَّه لم يُفصِح بنَقلِ ما تقدَّم عن أحد، نعم سَقَطَ: «وقال غيره» من رواية النَّسَفيِّ، وكأنَّه أصوَب، ويحتمل أن يكون المعنى: وقال غير مَن فَسَّرَ ما تقدَّم ذِكرُه، وفي رواية الإسماعيليّ عن الفِرَبْريِّ بالإجازة: «وقال ابن عبَّاس: مَخمَصة: مَجاعة. وقال غيره: الإغراء: التَّسليط» وهذا أوجَه، وتفسير المخمَصة وَقَعَ في النُّسَخ الأُخرى بعد هذا، وقد

---

(١) ذكر ذلك ابن جنِّي في «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» ١/ ٢٠٥، وزاد نسبة هذه القراءة إلى الحسن البصري وإبراهيم النخعي، وقال: هذه اللغة تميمية، تقول في رُسُل: رُسْل.

وَصَلَه ابن أبي حاتم[1] من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، وكذا فَسَّرَه أبو عُبيدة، والحاصل أنَّ التَّقديم والتَّأخير في وضع هذه التَّفاسير وَقَعَ مِن نُسَّاخ كتاب البخاريّ كما قَدَّمناه غير مرَّة، ولا يَضُرّ ذلك غالباً. وتفسير الإغراء بالتَّسليطِ بلازِم[2] معنى الإغراء، لأنَّ حقيقة الإغراء كما قال أبو عُبيدة: التَّهييج للإفساد، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله: ﴿ فَأَغْرَيْنَا ﴾ قال: ألقَينا، وهذا تفسير بما وَقَعَ في الآية الأُخرى.

قوله: «﴿أُجُورَهُنَّ﴾: مُهورَهنَّ» هو تفسير أبي عُبيدة.

قوله: «﴿عُثِرَ﴾: ظَهَرَ، ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾: واحدُهما أَوْلَى» أي: أحقّ به طعامهم وذَبائحهم، كذا ثَبَتَ في بعض النُّسَخ هنا، وقد تقدَّم في الوَصايا[3] إلّا الأخير فسيأتي في الذَّبائح.

قوله: «مَن أَحْياها: يعني: مَن حَرَّمَ قَتْلها إلّا بحَقٍّ حَيِيَ الناسُ منه جميعاً» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

قوله: «وقال سُفْيان: ما في القرآن آيةٌ أَشَدُّ عليَّ من ﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم﴾» يعني: أنَّ مَن لم يعمل بما أنزَلَ الله في كتابه فليس على شيءٍ، ومُقتَضاه أنَّ مَن أخَلَّ ببعضِ الفرائض فقد أخَلَّ بالجميعِ، ولأجلِ ذلك أطلقَ كَوْنها أشدّ من غيرها، ويحتمل أن يكون هذا ممَّا كان على أهل الكتاب من الإصْر.

وقد روى ابن أبي حاتم (١/ ٢٤٨) أنَّ الآية نزلت في سبب خاصّ، فأخرج بإسنادٍ حسن من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: جاء مالك بن الصَّيف وجماعة من الأحبار، فقالوا: يا محمَّد ألست تَزعُم أنَّك على مِلّة إبراهيم، وتُؤمِن بما في التوراة، تَشهَد أنَّها حَقّ؟ قال: «بَلَى، ولكنَّكُم كَتَمتُم منها ما أُمِرتُم ببيانه، فأنا أبرأ ممَّا أحدَثتُموه»، قالوا: فإنّا نَتَمَسَّك بما في أيدينا من الهُدَى والحقّ، ولا نُؤمِن بك ولا بما جِئت به، فأنزَلَ الله هذه الآية.

---

(١) في «تفسيره» ٦/ ١٩٠٨، لكن في المطبوع منه: عن الضحاك عن ابن عباس، وليس من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، والله أعلم.

(٢) تصحفت في (س) إلى: يُلازم.

(٣) بين يدي الحديث رقم (٢٧٨٠).

٨/٢٧٠ وهذا يدلُّ على أنَّ المراد بـ«ما أُنزِلَ إليكم/ من رَبِّكُم» أي: القرآن، ويُؤيِّد هذا التَّفسير قوله تعالى في الآية التي قبلها: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾ إلى قوله: ﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ﴾ الآية [المائدة:٦٠-٦٦].

تنبيه: سفيان المذكور وَقَعَ في بعض النُّسَخ أنَّه الثَّوريّ، ولم يقع لي إلى الآن موصولاً[١].

قوله: «﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: سَبيلاً وسُنَّة» وقد تقدَّم في الإيمان[٢]. وقال أبو عُبيدة: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً﴾ أي: سُنّة ﴿وَمِنْهَاجًا﴾ أي: سبيلاً بَيِّناً واضحاً.

قوله: «المُهَيمِنُ: الأمينُ، القرآن أمين على كلّ كتاب قبله» أورَدَ ابن أبي حاتم (٤/ ١١٥٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨] قال: القرآن أمين على كلّ كتاب كان قبله.

وروى عبد بن حُميدٍ من طريق أربَدة التَّميميّ عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ قال: مُؤتَمَناً عليه. وقال ابن قُتَيبة وتَبِعَه جماعة: مُهيمِن: مُفَيعِل من أيمَن، قُلِبَت همزتُه هاءً، وقد أنكَرَ ذلك ثَعلَب فبالَغَ حتَّى نَسَبَ قائله إلى الكفر، لأنَّ المَهيمِن من الأسماء الحُسنَى، وأسماء الله تعالى لا تُصَغَّر، والحقّ أنَّه أصل بنفسِه ليس مُبدَلاً من شيء، وأصل الهَيمَنة: الحِفظ والارتقاب، تقول: هَيمَنَ فلان على فلان: إذا صارَ رَقيباً عليه فهو مُهَيمِن، قال أبو عُبيدة: لم يَجِئ في كلام العرب على هذا البناء إلّا أربعة ألفاظ: مُبَيطِر ومُسَيطِر ومُهَيمِن ومُبَيقِر.

١ - باب قولِه:
﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٧]

وقال ابنُ عبَّاسٍ ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]: مَجاعةٍ.

٤٦٠٦ - حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ، حدَّثنا سفيانُ، عن قيسٍ، عن طارقٍ

---

(١) لكن سبق للحافظ نفسه رحمه الله أن سمّاه في كتاب الرقاق: باب الرجاء مع الخوف، قبل الحديث رقم (٦٤٦٩): سفيان بن عيينة، وكذلك فعل العيني رحمه الله في «عمدة القاري» ٢٣/ ٦٦.

(٢) في الباب الأول.

ابنِ شِهابٍ: قالت اليهودُ لِعمرَ: إنَّكُم تَقْرَؤُونَ آيةً لو نزلت فينا لاتَّخَذْناها عِيداً، فقال عمرُ: إنِّي لَأَعلمُ حيثُ أُنزِلَت، وأينَ أُنزِلَت، وأينَ رسولُ الله ﷺ حيثُ أُنزِلَت: يومَ عَرَفةَ، وإنّا والله بعَرَفةَ، قال سفيانُ: وأَشُكُّ كان يومَ الجمُعةِ أم لا ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

قوله: «**باب قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾**» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: مَخْمَصة: مَجاعة**» كذا ثَبَتَ لغير أبي ذرٍّ هنا، وتقدَّم قريباً.

قوله: «**حدَّثنا عبد الرَّحمن**» هو ابن مَهديّ.

قوله: «**عن قَيْس**» هو ابن مُسلم.

قوله: «**قالت اليهود**» في رواية أبي العُمَيسِ عن قيس في كتاب الإيمان (٤٥): أنَّ رجلاً من اليهود، وقد قدَّمتُ تسميتَه هناكَ وأنَّه كعب الأحبار، واحتَمَلَ أن يكون الراوي حيثُ أفرَدَ السائل أراد تعيينه، وحيثُ جَمَعَ أراد باعتبار مَن كان معه على رأيه، وأَطلقَ على كعب هذه الصِّفة إشارة إلى أنَّ سؤاله عن ذلك وَقَعَ قبل إسلامه، لأنَّ إسلامه كان في خِلَافة عمر على المشهور، أو أَطلقَ عليه ذلك باعتبار ما مضى.

قوله: «**إنّي لَأَعلم**» وَقَعَ في هذه الرِّواية اختصار، وقد تقدَّم في الإيمان من وجهٍ آخر عن قَيْس بن مُسلم: فقال عمر: أيُّ آية... إلى آخره[1].

قوله: «**حيثُ أُنزِلَت، وأينَ أُنزِلَت**» في رواية أحمد (٢٧٢) عن عبد الرَّحمن بن مَهديّ: «حيثُ أُنزِلَت، وأيّ يوم أُنزِلَت». وبها يَظهَر أن لا تَكرار في قوله: حيثُ وأينَ، بل أراد بإحداهما المكان، وبالأُخرى الزَّمان.

قوله: «**وأينَ رسول الله ﷺ حيثُ أُنزِلَت يوم عَرَفة**» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «حين» بَدَل «حيث»، وفي رواية أحمد (٢٧٢): «وأين رسول الله ﷺ حين أُنزِلَت، أُنزِلَت يوم عَرَفة» بتَكرار: «أُنزِلَت» وهي أوضَح، وكذا لمسلمٍ (٣٠١٧/ ٣) عن محمَّد بن المثنَّى عن عبد الرَّحمن

---

(١) هي رواية أبي العميس عن قيس بن مسلم السالفة برقم (٤٥).

في الموضعينِ.

قوله: «وإنّا والله بعَرَفة» كذا للجميعِ، وعند أحمد: «ورسول الله ﷺ واقف بعَرَفة» وكذا لمسلمٍ، وكذا أخرجه الإسماعيليّ من طريق محمَّد بن بشَّار بُندار شيخ البخاريّ فيه.

قوله: «قال سُفْيان: وأشُكّ كان يوم الجمُعة أم لا» قد تقدَّم في الإيمان (٤٥) من وجه آخر عن قيس بن مسلم الجزم بأنَّ ذلك كان يوم الجمعة، وسيأتي الجزم بذلك من رواية مِسعَر عن قيس في كتاب الاعتصام (٧٢٦٨)، وقد تقدَّم في كتاب الإيمان بيان مُطابقة جواب عمر للسُّؤال، لأنَّه سألَه عن اتِّخاذه عيداً فأجابَ بنزولها بعَرَفة يوم الجمعة، ومُحصّله أنَّ في بعض الرِّوايات: وكلاهما بحَمدِ الله لنا عيد[1]، قال الكِرْمانيُّ: أجابَ بأنَّ النُّزول كان يوم عَرَفة، ومن المشهور أنَّ اليوم الذي بعد عَرَفة هو عيد للمسلمينَ، فكأنَّه قال:/ جَعَلناه عيداً بعد إدراكنا استحقاق ذلك اليوم للتَّعَبُّدِ فيه، قال: وإنَّما لم يجعله يوم النُّزول؛ لأنَّه ثَبَتَ أنَّ النُّزول كان بعد العصر، ولا يَتحقَّق العيد إلّا من أوَّل النَّهار، ولهذا قال الفقهاء: إنَّ رُؤية الهلال نهاراً تكون للَّيلة المستقبَلة. انتهى، والتَّنصيص على أنَّ تسمية يوم عَرَفة يوم عيد يُغني عن هذا التكلُّف، فإنَّ العيد مُشتَقّ من العَوْد، وقيل له ذلك؛ لأنَّه يعود في كلّ عام. وقد نَقَلَ الكِرْمانيُّ عن الزَّمَخشَريِّ أنَّ العيد هو السُّرور العائد، وأقَرَّ ذلك، فالمعنى: أنَّ كلّ يوم شُرِعَ تعظيمه يُسَمَّى عيداً. انتهى، ويُمكِن أن يقال: هو عيد لبعضِ النّاس دون بعض، وهو للحُجّاجِ خاصّة، ولهذا يُكرَه لهم صومه، بخِلَاف غيرهم فيُستَحَبّ، ويوم العيد لا يُصام. وقد تقدَّم في شرح هذا الحديث في كتاب الإيمان بيان مَن روى في حديث الباب أنَّ الآية نزلت يوم عيد، وأنَّه عند التِّرمذيّ من حديث ابن عبَّاس، وأمَّا تعليله لتَركِ جَعلِه عيداً بأنَّ نزول الآية كان بعد العصر، فلا يَمنَع أن يُتَّخَذ عيداً، ويُعظَّم ذلك اليوم من أوّله لوقوع مُوجِب التَّعظيم في أثنائه، والتَّنظير الذي نَظَّرَ به ليس بمستقيمٍ، لأنَّ مَرجِع ذلك من جهة سَيْر الهلال، وإنّي لَأتعجَّبُ من خَفاء ذلك عليه.

وفي الحديث بيان ضعف ما أخرجه الطَّبَريُّ (٦/ ٨٣) بسندٍ فيه ابن لَهيعة عن ابن عبَّاس: أنَّ

---

(١) سلف تخريج هذه الرواية في الجزء الأول ص٢٢٦.

٨/ ٢٧١

هذه الآية نزلت يوم الاثنَينِ، وضَعْفِ ما أخرجه من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس: أنَّ اليوم المذكور ليس بمعلومٍ، وعلى ما أخرجه البيهقيُّ[١] بسندٍ مُنقَطِع: أنَّها نزلت يوم التَّروية ورسول الله ﷺ بفِناءِ الكعبة فأمَرَ الناس أن يَروحُوا إلى مِنًى، وصَلَّى الظُّهر بها، قال البيهقيُّ: حديث عمر أَولى. وهو كما قال.

واستُدِلَّ بهذا الحديث على مَزِيَّة الوقوف بعَرَفة يوم الجمعة على غيره من الأيام، لأنَّ الله تعالى إنَّما يَختار لرسولِه الأفضل، وأنَّ الأعمال تَشرُف بشَرَفِ الأزمِنة[٢] كالأمكِنة، ويوم الجمعة أفضل أيام الأُسبوع، وقد ثَبَتَ في «صحيح مسلم» (٨٥٤) عن أبي هريرة مرفوعاً: «خير يوم طَلَعَت فيه الشمس يوم الجمعة» الحديث، ولأنَّ في يوم الجمعة الساعة المستَجاب فيها الدُّعاء، ولا سيَّما على قول مَن قال: إنَّها بعد العصر، وأمَّا ما ذكره رَزِين في «جامعه» مرفوعاً: «خير يوم طَلَعَت فيه الشمس يوم عَرَفة وافَقَ يوم الجمعة، وهو أفضل من سبعينَ حَجّة في غيرها»، فهو حديث لا أعرِف حاله، لأنَّه لم يَذكُر صَحابيَّه ولا مَن أخرجه، بل أدرَجَه في حديث «الموطَّأ» (١/ ٤٢٢) الذي ذكره مُرسَلاً عن طلحة بن عُبيد الله[٣] بن كَرِيزٍ، وليست الزِّيادة المذكورة في شيء من «المَوطَّآت» فإن كان له أصل احتَمَلَ أن يُراد بالسَّبعينَ التَّحديد أو المبالَغة، وعلى كلٍّ منهما فثَبَتَت المزيَّة بذلك، والله أعلم.

---

(١) في «معرفة السنن والآثار» له (١٠٠٧١) من طريق الشافعي: أخبرنا ابن أبي يحيى، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن الحسن بن مسلم بن يَنّاق قال؛ فذكره. وهو في «مسند الشافعي» ١/ ١٥١، وقد نقل البيهقي عن أحمد بن حنبل قوله: هذا منقطع، وقال عنه ابن حزم بعد أن ساقه في «المحلى» ٥/ ٣١٥ من طريق ابن أبي يحيى المذكور: هذا خبرٌ موضوع، فيه كل بليّة، إبراهيم بن أبي يحيى مذكور بالكذب متروك من الكل، ثم هو مرسل... ثم قال: الكذب فيه ظاهر، لأن يوم التروية في حجّة النبي عليه السلام إنما كان يوم الخميس، وكان يوم عرفة يوم الجمعة. ثم ذكر حديث البخاري السالف برقم (٤٥) عن عمر الذي يقول في آخره: وهو (أي: النبي ﷺ) قائمٌ بعرفة يوم الجمعة.

(٢) تحرفت في (ع) إلى: الأدعية.

(٣) تحرفت في الأصلين و(س) إلى: عبد الله.

٢- باب قوله:
﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة:٦]

تَيَمَّمُوا: تَعَمَّدوا، ﴿ءَآمِّينَ﴾ [٢]: عامِدِينَ، أَمَّمْتُ وتَيَمَّمْتُ واحدٌ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: «لَمَسْتُم» [٦] و﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة:٢٣٦، والأحزاب:٤٩] و﴿ٱلَّٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء:٢٣] والإِفْضاءُ [النساء:٢١]: النِّكاحُ.

٤٦٠٧- حدَّثنا إسماعيلُ، قال: حدَّثني مالكٌ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ القاسمِ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها زَوْجِ النبيِّ ﷺ قالت: خَرَجْنا معَ رسولِ الله ﷺ في بعضِ أسفاره، حتَّى إذا كنَّا بالبَيداءِ، أو بذات الجيشِ انقطَعَ عِقْدٌ لي، فأقامَ رسولُ الله ﷺ على التِماسِه، وأقامَ الناسُ معه، وليسوا على ماءٍ، وليس معهم ماءٌ، فأتى الناسُ إلى أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ، فقالوا: ألا تَرَى ما صَنَعَت عائشةُ، أقامَت برسولِ الله ﷺ وبالناسِ، وليسوا على ماءٍ، وليس معهم ماءٌ، فجاء أبو بَكْرٍ ورسولُ الله ﷺ واضعٌ رأسَه على فخِذي قد نامَ، فقال: حَبَسْتِ رسولَ الله ﷺ والناسَ وليسوا على ماءٍ، وليس معهم ماءٌ؟ قالت عائشةُ: فعاتَبني أبو بَكْرٍ وقال ما شاءَ الله أن يقولَ، وجَعَلَ/ يَطْعُنُني بيدِه في خاصِرَتي، ولا يَمْنَعُني منَ التَّحَرُّكِ إلا مكانُ رسولِ الله ﷺ على فخِذي، فقامَ رسولُ الله ﷺ حتَّى أصبَحَ على غيرِ ماءٍ، فأنزَلَ الله آيةَ التيمُّمِ، فقال أُسَيدُ ابنُ حُضَيرٍ: ما هي بأوَّلِ بَرَكَتِكُم يا آلَ أبي بكرٍ، قالت: فبعَثْنا البَعِيرَ الذي كنتُ عليه، فإذا العِقْدُ تحتَه. ٨/٢٧٢

٤٦٠٨- حدَّثنا يحيى بنُ سليمانَ، قال: حدَّثني ابنُ وَهْب، قال: أخبرني عَمْرٌو، أنَّ عبد الرَّحمنِ ابنَ القاسمِ حدَّثه، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها: سَقَطَت قِلادةٌ لي بالبَيداءِ ـ ونحنُ داخلونَ المدينةَ ـ فأناخَ النبيُّ ﷺ، ونزلَ فثنَى رأسَه في حَجْري راقداً، أقبَلَ أبو بَكْرٍ فلكَزَني لَكْزةً شديدةً، وقال: حَبَسْتِ الناسَ في قِلادةٍ؟ فبِيَ الموتُ لمكانِ رسولِ الله ﷺ، وقد أَوْجَعَني، ثمَّ إنَّ النبيَّ ﷺ استيقَظَ، وحَضَرَتِ الصُّبْحُ، فالتُمِسَ الماءُ فلم يُوجَد، فنزلت ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآيةَ [المائدة:٦]، فقال أُسَيدُ بنُ حُضَيرٍ: لقد باركَ الله للنّاسِ فيكم يا آلَ أبي بكرٍ، ما أنتم إلا بَرَكةٌ لهم.

قوله: «باب قوله: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾» كذا في الأُصول، وزَعَمَ ابن التِّين وتبعَه بعض الشُّرّاح المتأخِّرينَ أنَّه وَقَعَ هنا: «فَإِن لمْ تَجِدُوا مَاءً» ورُدَّ عليه بأنَّ التِّلاوة: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً﴾، وهذا الذي أشارَ إليه إنَّما وَقَعَ في كتاب الطَّهارة (٣٣٦)، وهو في بعض الرِّوايات دون بعض كما تقدَّم التَّنبيه عليه.

قوله: «تيمَّموا: تَعمَّدوا، آمِّينَ: عامِدينَ، أمَّمْتُ وتَيمَّمْتُ واحد» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا﴾، أي: فتعَمَّدوا، وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾، أي: ولا عامدينَ، ويقال: أمَّمت، وبعضهم يقول: يَمَّمتُ[1]، قال الشّاعر:

إنِّي كَــذاكَ إذا مــا ســاءَني بَلَــدٌ ... يَمَّمــتُ صَـدْرَ بعـيري غـيرَه بَلَـدا

تنبيه: قرأ الجمهور: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ﴾ بإثبات النّون، وقرأ الأعمَشُ بحذفِ النُّون مُضافاً، كقوله: ﴿مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة:١].

قوله: «وقال ابن عبَّاس: لَمَسْتُم[2]، وتَمَسّوهُنَّ، واللّاتي دَخَلْتُم بهنَّ، والإفْضاءُ: النِّكاح» أمَّا قوله: «لَمَستُم» فروى إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» من طريق مجاهد عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ قال: هو الجِماع. وأخرجه ابن أبي حاتم (٣/ ٩٦١) من طريق سعيد بن جُبَير بإسنادٍ صحيح، وأخرجه عبد الرَّزّاق[3] عن مَعمَر عن قَتادة عن ابن عبَّاس قال: هو الجِماع، ولكن الله يَعِفُّ[4] ويَكْني.

وأمَّا قوله: ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ فروى ابن أبي حاتم (٢/ ٤٤٢) من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾، أي: تَنكِحوهُنَّ.

وأمَّا قوله: ﴿دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ فروى ابن أبي حاتم (٣/ ٩١٢) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿ٱلَّـٰتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ قال: الدُّخول: النِّكاح.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: تَيمَّمتُ.

(٢) سيذكر المصنف القراءات في هذه الكلمة قريباً.

(٣) في «التفسير» ١/ ١٨٥.

(٤) تحرف في (س) إلى: يعفو.

وأمَّا قوله: «والإفضاء» فروى ابن أبي حاتم (٣/ ٩٠٨) من طريق بكر بن عبد الله المُزَنيِّ عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء:٢١] قال: الإفضاء: الجِماع. وروى عبد بن حُميدٍ من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: الملامَسة والمباشَرة والإفضاء والرَّفَث والغَشَيان والجِماع كلّه: النِّكاح، ولكنَّ الله يُكَنّي. وروى عبد الرَّزّاق (١٠٨٢٦) من طريق بكر المُزَنيِّ عن ابن عبَّاس: إنَّ الله حَييٌّ كريمٌ يُكَنّي عمَّا شاءَ، فذكر مثله، لكن قال: «التَّغَشّي» بَدَل الغَشَيان، وإسناده صحيح. قال إسماعيل[1]: أراد بالتَّغَشّي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ [الأعراف:١٨٩]، وسيأتي شيء من هذا في النِّكاح.

٢٧٣/٨ والذي يَتعلَّق/ بالباب قوله: «لَمَستُم» وهي قراءة الكوفيّينَ: حمزة والكِسائيّ والأعمَش ويحيى بن وَثّاب، وخالَفَهم عاصم من الكوفيِّينَ فوافَقَ أهل الحِجاز فقَرَؤوا ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ﴾ بالألفِ، ووافَقَهم أبو عَمْرو بن العلاء من البصريِّين.

ثم ذكر المصنِّف حديث عائشة في سبب نزول الآية المذكورة من وجهَينِ، وقد تقدَّم الكلام عليها مُستوفًى في كتاب التيمُّم (٣٣٤)، واستَدَلَّ به على أنَّ قيام اللَّيل لم يكن واجباً عليه ﷺ، وتُعقِّبَ باحتمال أن يكون ﷺ صَلَّى أوَّلَ ما نزلَ ثمَّ نامَ، وفيه نظر؛ لأنَّ التَّهَجُّد: القيامُ إلى الصلاة بعد هَجعة، نَعَم[2] يحتمل أنَّه هَجَعَ فلم يَنتَقِض وُضوؤُه، لأنَّ قلبه لا يَنام، ثمَّ قامَ فصَلَّى ثمَّ نامَ، والله أعلم.

٣- باب قولِهِ:

﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة:٢٤]

٤٦٠٩ - حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا إسرائيلُ، عن مُخارِقٍ، عن طارِقِ بنِ شِهابٍ، سمعتُ ابنَ مسعودٍ ﷺ، قال: شَهِدْتُ منَ المِقْدادِ (ح)

وحدَّثني حَمدانُ بنُ عمرَ، حدَّثنا أبو النَّضْرِ، حدَّثنا الأشجَعيُّ، عن سفيانَ، عن مُخارِقٍ، عن

---

(١) تحرفت في (س) إلى: الإسماعيلي، والتصويب من الأصلين، وقد جاء عزو هذا الكلام بعينه لإسماعيل القاضي عند الكيا الهراسي في «أحكام القرآن» ٢/ ٤٦٤.

(٢) كذا في (ع)، وفي (أ) و(س): «ثم».

طارقٍ، عن عبدِ الله قال: قال المِقْدادُ يومَ بَدْرٍ: يا رسولَ الله، إنّا لا نقولُ لكَ كما قالت بنو إسرائيلَ لموسى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ ولكنِ امضِ ونحنُ مَعَكَ. فكأنَّه سُرِّيَ عن رسولِ الله ﷺ.

ورواه وكِيعٌ، عن سفيانَ، عن مُخارقٍ، عن طارقٍ: أنَّ المِقْدادَ قال ذلك للنبيِّ ﷺ.

قوله: «باب قوله: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾» كذا للمستَمْليّ، ولغيره: «باب فاذهَب...» إلى آخره، وأغرَبَ الدّاووديُّ فقال: مُرادهم بقولهم: «وربُّك» أخوه هارون؛ لأنَّه كان أكبر منه سِنّاً، وتعقَّبه ابن التِّين بأنَّه خِلَاف قول أهل التَّفسير كلِّهم.

قوله: «**وحدَّثني حَمدان بن عمر**» هو أبو جعفر البغداديّ، واسمه أحمد، وحَمدان لَقَبه، وليس له في البخاريّ إلّا هذا الموضع، وهو من صِغار شيوخه وعاشَ بعد البخاريّ سنتَينِ، وقد تقدَّم الكلام على الحديث في غزوة بدر (٣٩٥٢).

قوله: «**ورواه وكيع عن سُفْيان...**» إلى آخره، يريد بذلك أنَّ صورة سياقه أنَّه مُرسَل، بخِلَاف سياق الأشجَعيِّ، لكن استظهرَ المصنِّف لرواية الأشجَعيِّ الموصولة برواية إسرائيل التي ذكرها قبلُ. وطريق وكيع هذه وَصَلَها أحمد (١٨٨٢٧) وإسحاق في «مُسنَديهما» عنه، وكذا أخرجها ابن أبي خَيْثمةَ من طريقه.

تنبيه: وَقَعَ قوله: «ورواه وكيع...» إلى آخره، مُقدَّماً في الباب على بَقيَّة ما فيه عند أبي ذرٍّ، مُؤَخَّراً عند الباقينَ، وهو أشبَه بالصَّواب.

٤ - بابٌ
﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا﴾ الآية [المائدة:٣٣]

المحارَبةُ لله: الكُفْرُ به.

٤٦١٠- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله الأنصاريُّ، حدَّثنا ابنُ عَوْنٍ، قال: حدَّثني سَلْمانُ أبو رَجاءٍ مولى أبي قِلابةَ، عن أبي قِلابةَ: أنَّه كان جالساً خَلْفَ عمرَ بنِ

عبدِ العزيزِ، فذَكَروا وذَكَروا، فقالوا وقالوا: قد أقادَت بها الخُلَفاءُ، فالتَفَتَ إلى أبي قِلابةَ وهو خَلْفَ ظَهْرِه، فقال: ما تقولُ يا عبدَ الله بنَ زيدٍ؟ـ أو قال: ما تقولُ يا أبا قِلابةَ؟ـ قلتُ: ما عَلِمْتُ نفساً حَلَّ قَتْلُها في الإسلامِ إلا رجلٌ زَنَى بعدَ إحصانٍ، أو قَتَلَ نفساً/ بغيرِ نفسٍ، أو حارَبَ الله ورسولَه ﷺ. ٨/٢٧٤

فقال عَنْبَسةُ: حدَّثنا أنسٌ بكذا وكذا، قلتُ: إيّايَ حدَّث أنسٌ، قال: قَدِمَ قومٌ على النبيِّ ﷺ فكَلَّموه، فقالوا: قد استَوْخَمْنا هذه الأرضَ، فقال: «هذه نَعَمٌ لنا تَخْرُجُ، فاخرُجوا فيها، فاشرَبوا من ألبانها وأبوالها» فخَرَجوا فيها فشَرِبوا من أبوالها وألبانها، واستَصَحّوا، ومالوا على الرّاعي، فقَتَلوه واطَّرَدوا النَّعَمَ، فما يُستَبْطَأُ من هؤلاءِ؟! قَتَلوا النَّفْسَ، وحارَبوا اللهَ ورسولَه، وخَوَّفوا رسولَ الله ﷺ. فقال: سُبحانَ الله! فقلتُ: تَتَّهِمُني، قال: حدَّثنا بهذا أنسٌ، قال: وقال: يا أهلَ كذا، إنَّكُم لن تزالوا بخيرٍ ما أُبقِيَ هذا فيكم، أو مِثْلُ هذا.

قوله: «بابٌ ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَها غيره.

قوله: «المحارَبةُ للهِ: الكُفْر به» هو قول سعيد بن جُبَير والحسن، وَصَلَه ابن أبي حاتم عنهما، وفَسَّرَه الجمهور هنا بالذي يَقطَع الطَّريق على الناس مسلماً أو كافراً، وقيل: نزلت في النَّفَر العُرَنيّينَ، وقد تقدَّم في مكانه (٢٣٣).

قوله: «حدَّثنا عليّ بن عبد الله» هو ابن المدِينيّ، ومحمَّد بن عبد الله الأنصاريّ: هو من كِبار شيوخ البخاريّ، ورُبَّما حدَّث عنه بواسطةٍ كَهذا.

قوله: «حدَّثني سَلْمان» كذا للأكثرِ بالسُّكونِ، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: سُليمان بالتَّصغيرِ، وكذا ذكر أبو عليّ الجَيّانيُّ أنَّه وَقَعَ في رواية القابِسيّ: عن أبي زيد المروَزيِّ، قال: والأوَّل هو الصَّواب.

وقوله «هذه نَعَمٌ لنا» مُغايِر لقوله في الطَّريق المتقدِّمة (١٥٠١): «اخرُجوا إلى إبل الصَّدَقة»، ويُجمَع بأنَّ في قوله: «لَنا» تَجوُّزاً سوَّغَه أنَّه كان يَحكُم عليها، أو كانت له نَعَمٌ تَرعَى مَعَ إبل

الصَّدَقة، وفي سياق بعض طرقه ما يُؤيِّد هذا الأخير حيثُ قال فيه: «هذه نَعَمٌ لنا تَخرُج فاخرُجوا فيها»، وكأنَّ نَعَمَه في ذلك الوقت كان يريد إرسالها إلى الموضع الذي تَرعَى فيه إبل الصَّدَقة فخرَجوا صُحْبة النَّعَم.

قوله: «فذَكَروا وذَكَروا» أي: القَسامة، وسيأتي ذلك واضحاً في كتاب الدّيات (٦٨٠٢) معَ بَقيَّة شرح الحديث.

وقوله: «واستَصَحّوا» بفتح الصّاد المهمَلة وتشديد الحاء، أي: حَصَلَت لهم الصِّحّة.

وقوله: «واطَّرَدوا» بتشديد الطاء، أي: أخرَجوها طَرداً، أي: سَوقاً.

وقوله: «فما يُسْتَبْطَأ» بضمِّ أوَّله استفعال من البُطء، وفي الرِّواية الأُخرى بالقاف بَدَل الطاء.

وقوله: «حدَّثنا أنس بكذا وكذا» أي: بحديثِ العُرَنيّينَ.

وقوله: «وقال: يا أهل كذا» في الرِّواية الآتية عن ابن عَوْن المنَبَّه عليها في الدّيات: «يا أهل الشّام».

قوله: «ما أُبقيَ مِثلُ هذا فيكم» كذا للأكثرِ بضمِّ الهمزة من «أُبقيَ»، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «ما أبقَى اللهُ مِثلَ هذا» فأبرزَ الفاعلَ.

٥- باب قوله:
﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة:٤٥]

٤٦١١- حدَّثني محمَّدُ بنُ سَلامٍ، أخبرنا الفَزاريُّ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ ﷺ قال: كَسَرَتِ الرُّبَيِّعُ ـ وهيَ عَمّةُ أنسِ بنِ مالكٍ ـ ثَنِيَّةَ جاريةٍ منَ الأنصار، فطَلَبَ القومُ القِصاصَ، فأتَوُا النبيَّ ﷺ، فأمَرَ النبيُّ ﷺ بالقِصاص، فقال أنسُ بنُ النَّضْرِ ـ عَمُّ أنسِ بنِ مالكٍ ـ: لا واللهِ لا تُكْسَرُ سِنُّها يا رسولَ الله، فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ، كتابُ اللهِ القِصاصُ» فرَضِيَ القومُ وقَبِلوا الأَرْشَ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ من عِبادِ اللهِ مَن لو أقسَمَ على اللهِ لأَبرَّه».

قوله: «باب قوله: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾» كذا للمُستَمْلي، ولغيره: بابٌ ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾. ٢٧٥/٨

وأورَدَ فيه حديث أنس: «أنَّ الرُّبَيِّع» ـ أي: بالتَّشديدِ ـ عَمَّته «كَسَرَت ثَنيَّة جارية» الحديث، وسيأتي شرحه مُستَوفًى في الدِّيات (٦٨٩٤).

تنبيه: الفَزَاريُّ المذكور في هذا الإسناد: هو مروان بن معاوية، ووَهِمَ مَن زَعَمَ أنَّه أبو إسحاق.

٦- بابٌ

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]

٤٦١٢- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن إسماعيلَ، عن الشَّعْبيِّ، عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: مَن حدَّثكَ أنَّ محمَّداً ﷺ كَتَمَ شيئاً ممَّا أنزَلَ اللهُ عليه، فقد كَذَبَ، واللهُ يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ الآيةَ.

قوله: «باب ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾» ذكر فيها طرفاً من حديث عائشة: مَن حدَّثك أنَّ محمَّداً كَتَمَ شيئاً ممَّا أنزَلَ الله عليه فقد كَذَبَ، وسيأتي بتمامه مع كمال شرحه في كتاب التوحيد (٧٥٣١) إن شاء الله تعالى.

٧- باب قوله:

﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [المائدة:٨٩]

٤٦١٣- حدَّثنا عليُّ بنُ عَبدِ الله، حدَّثنا مالكُ بنُ سُعَيرٍ، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أُنزِلَت هذه الآيةُ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ في قولِ الرجلِ: لا والله، وبَلَى والله.

[طرفه في: ٦٦٦٣]

٤٦١٤- حدَّثنا أحمدُ بنُ أبي رَجاءٍ، حدَّثنا النَّضْرُ، عن هشام، قال: أخبرني أبي، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ أباها كان لا يَحنَثُ في يَمِينٍ، حتَّى أنزَلَ الله كفَّارةَ اليَمِينِ.

قال أبو بَكْرٍ: لا أرَى يَمِيناً أرَى غيرَها خيراً منها، إلا قَبِلْتُ رُخصةَ الله، وفَعَلْتُ الذي هو خيرٌ.

[طرفه في: ٦٦٢١]

قوله: «باب قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾» سَقَطَ «باب قوله»: لغير أبي ذرٍّ.

وفَسَّرَت عائشة لَغو اليمين: بما يَجري على لسان المكلَّف من غير قصد، وقيل: هو الحَلِف على غَلَبَة الظَّنّ، وقيل: في الغضب، وقيل: في المعصية، وفيه خِلَاف آخر سيأتي بيانه في الأيمان والنُّذور (٦٦٦٣) إن شاء الله تعالى.

وقولها: «لا والله، وبَلَى والله» أي: كلّ واحد منهما إذا قالها لَغوٌ، فلو أنَّ رجلاً قال الكَلمَتَينِ معاً، فالأولى لَغو والثّانية مُنعَقِدة، لأنَّها استدراك مقصود، قاله الماوَرْديّ.

قوله: «حدَّثنا عليّ بن عبد الله» كذا لأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيِّ والحَمُّوِيِّ، وله عن المُستَمْلي: «حدَّثنا عليّ بن سَلَمَة» وهي رواية الباقينَ إلّا النَّسَفيَّ فقال: «حدَّثنا عليٌّ» فلم يَنسُبه، وعليّ بن سَلَمَةَ هذا يقال له: اللَّبَقيُّ بفتح اللّام والموحَّدة الخفيفة بعدها قاف خفيفة، وهو ثقة من صِغار شيوخ البخاريّ، ولم يقع له عنده ذِكْر إلّا في هذا الموضع، كذا قيل، وقد نَبَّهت على موضع آخر في الشُّفعة (٢٢٥٩)، ويأتي آخر في الدَّعَوات (٦٣٢٧).

قوله: «حدَّثنا مالك بن سُعَيرٍ» بمُهمَلَتَينِ مُصغَّر، ضَعَّفَه أبو داودَ، وقال أبو حاتم وأبو زُرْعة والدّارَقُطنيُّ: صَدوق، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث وآخر في الدَّعَوات، وأبوه:/ هو ابن الخِمْس، بكسرِ الخاء المعجَمة وسكون الميم وآخره مُهمَلة. ٢٧٦/٨

قوله: «في قول الرجل: لا والله، وبَلَى والله» سيأتي البحث فيه في الأيمان والنُّذور (٦٦٦٣)، وكذلك الحديث الذي بعده.

وقوله: «كان أبو بكر...» إلى آخره، أخرجه ابن حِبّان (٤٣٥٣) من طريق محمَّد بن عبد الرَّحمن الطُّفاويِّ عن هشام بن عُرْوة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا حَلَفَ على يمين لم يَحنَث... إلى آخره، والمحفوظ ما وَقَعَ في «الصحيح»[1] أنَّ ذلك فِعلُ أبي بكر وقوله، والله أعلم. وحكى ابن التِّين عن الدّاووديِّ أنَّ الحديث الثّاني يُفسِّر الأوَّل،

(١) في (س): «الصحيحين» وهو خطأ، فلم يُخرج مسلم هذا الحديث، والمثبت من الأصلين.

وتَعقَّبَه، والحقّ أنَّ الأوَّل في تفسير لَغْو اليمين، والثّاني في تفسير عَقْد اليمين.

قوله: «**قال أبو بَكْر: لا أَرَى يميناً أُرَى غيرها خيراً مِنْها**» بفتح الهمزة في الموضعينِ من الرُّؤية بمعنى: الاعتقاد، وفي الثّاني بالضَّمِّ بمعنى: الظَّنّ، وقد أخرجه في أوَّل الأيمان والنُّذور (٦٦٢١) من رواية عبد الله بن المبارَك عن هشام بلفظ: لا أحلِف على يمين فرأيتُ غيرها خيراً منها.

قوله: «**إلّا قبلْتُ رُخْصة الله**» أي: في كفَّارة اليمين، وفي رواية ابن المبارَك: إلّا أتيت الذي هو خير منه.

٨- باب قولِه تعالى:
﴿لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة:٨٧]

٤٦١٥- حدَّثنا عَمْرو بنُ عَوْنٍ، حدَّثنا خالدٌ، عن إسماعيلَ، عن قيسٍ، عن عبدِ الله ﷺ قال: كنَّا نَغْزو معَ النبيِّ ﷺ وليس مَعَنا نساءٌ، فقُلْنا: ألا نَخْتَصي؟ فنهانا عن ذلك، فرَخَّصَ لنا بعدَ ذلك أن نَتزوَّجَ المرأةَ بالثَّوْبِ، ثمَّ قرأ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾.

[طرفه في: ٥٠٧١، ٥٠٧٥]

قوله: «**باب قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾**» سَقَطَ «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «**خالد**» هو ابن عبد الله الطَّحّان، وإسماعيل: هو ابن أبي خالد، وقيس: هو ابن أبي حازِم، وعبد الله: هو ابن مسعود. وسيأتي شرح الحديث في كتاب النِّكاح (٥٠٧٥).

وفي التِّرمذيّ (٣٠٥٤) مُحَسَّناً من حديث ابن عبَّاس: «أنَّ رجلاً أتى النبيّ ﷺ فقال: يا رسول الله، إذا أكَلتُ من هذا اللَّحم انتَشَرتُ، وإنِّي حَرَّمت عليَّ اللَّحم، فنزلت»، وروى ابن أبي حاتم (٤/ ١١٨٧) من وجه آخر عن ابن عبَّاس: أنَّها نزلت في ناس قالوا: نَترُك شَهَوات الدُّنيا ونَسيح في الأرض.. الحديث. وسيأتي ما يَتعلَّق به أيضاً في كتاب النِّكاح إن شاء الله تعالى.

٩- باب قوله:

﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [المائدة:٩٠]

وقال ابنُ عبَّاسٍ: الأزْلام: القِداحُ يَقْتَسِمونَ بها في الأُمورِ، والنُّصُبُ: أنصابٌ يَذْبَحونَ عليها.

وقال غيرُه: الزَّلَمُ: القِدْحُ لا رِيشَ له، وهو واحدُ الأزْلامِ، والاستِقْسامُ: أن يُجِيلَ القِداحَ، فإن نَهَتْه انتهى، وإن أمَرَتْه فعَلَ ما تَأمُرُه. يُجِيل: يُدِير. وقد أعلَمُوا القِداحَ أعلاماً بضُروبٍ يَستَقْسِمونَ بها، وفعَلْتُ مِنْه قَسَمْتُ، والقُسومُ المصْدَر.

قوله: «**باب قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ - ساقَ إلى: ﴿مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾**» وَسَقَطَ «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ، ووَقَعَ بينهم في سياق ما قبل الحديث المرفوع تقديم وتأخير. ٢٧٧/٨

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: الأزْلام: القِداح يَقْتَسِمونَ بها في الأُمور**» وصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١١٩٨) من طريق عطاء عن ابن عبَّاس مثله، وقد تقدَّم في حديث الهجرة (٣٩٠٦) قول سُراقة بن مالك لمَّا تَتبَّعَ النبيَّ ﷺ وأبا بكر قال: استَقسَمتُ بالأزلام هل أضُرُّهم أم لا؟ فخرج الذي أكره. وقال ابن جَرير: كانوا في الجاهليَّة يَعمِدونَ إلى ثلاثة سِهام على أحدها مكتوب: «افعَل»، وعلى الثّاني: «لا تَفعَل»، والثّالث: «غُفْل»[١]. وقال الفَرّاء: كان على الواحد: «أمَرَني رَبِّي»، وعلى الثّاني: «نَهاني رَبِّي»، وعلى الثّالث: «غُفْل»، فإذا أراد أحدُهم الأمر أخرج واحداً، فإن طَلَعَ الآمرُ فَعَلَ، أو الناهي تَرَكَ، أو الغُفْل أعادَ. وذكر ابن إسحاق: أنَّ أعظَمَ أصنام قُريش كان هُبَل وكان في جوف الكعبة، وكانت الأزلام عنده، يَتَحاكَمونَ عنده فيما أشكَلَ عليهم، فما خرج منها رجعوا إليه.

قلت: وهذا لا يَدفَع أن يكون آحادهم يَستَعمِلونَها مُنفَرِدينَ كما في قِصّة سُراقة. وروى الطَّبَريُّ (٦/ ٧٦) من طريق سعيد بن جُبَير قال: الأزلام: حَصًى بِيضٌ، ومن طريق مجاهد قال: حجارة مكتوب عليها، وعنه: كانوا يَضرِبونَ بها[٢] لكلِّ سَفَرٍ وغَزوٍ وتجارة، وهذا

---

(١) الغُفْل: الذي لا يُرجى خيره ولا شره. انظر «النهاية» ٣/ ٣٧٥.

(٢) كذا في (س): «بها»، وفي (أ): «عليها»، ولم ترد هذه اللفظة في (ع) ولا في بعض النسخ المخطوطة من «تفسير الطبري»، وفي «تفسير مجاهد» ص٣٠٠: «يضربونها»، والله أعلم.

محمولٌ على غير التي كانت في الكعبة.

والذي تحصَّلَ من كلام أهل النَّقل: أنَّ الأزلام كانت عندهم على ثلاثة أنحاء: أحدها: لكلِّ أحد، وهي ثلاثة كما تقدَّم، وثانيها: للأحكام، وهي التي عند الكعبة، وكان عند كلّ كاهنٍ وحاكمٍ للعَرَب مِثل ذلك، وكانت سبعة مكتوب عليها؛ فواحد عليه: «مِنكُم»، وآخر: «مُلصَق»، وآخر: «فيه العقول والدّيات» إلى غير ذلك من الأُمور التي يَكثُر وقوعها، وثالثها: قِداح الميسِر وهي عشرة: سبعة مُخطَّطة وثلاثة غُفْل، وكانوا يَضرِبونَ بها مُقامَرة، وفي معناها كلّ ما يُتَقامَر به كالنَّردِ والكِعَاب وغيرها.

قوله: «والنُّصُب: أنصاب[1] يَذْبَحونَ عليها» وَصَلَه ابن أبي حاتم أيضاً من طريق عطاء عن ابن عبَّاس، وقال أبو عُبيدة: النُّصب واحد/ الأنصاب. وقال ابن قُتَيبة: هي حجارة كانوا يَنصِبونَها ويَذبَحونَ عندها فيَنصَبّ عليها دِماء الذَّبائح. والأنصاب أيضاً: جمع نَصْب بفتح أوَّله ثمَّ سكون: وهي الأصنام. ٢٧٨/٨

قوله: «وقال غيره: الزَّلَم: القِدْح لا رِيش له، وهو واحد الأزْلام» قال أبو عُبيدة: واحد الأزلام زَلَم بفتحَتَينِ، وزُلَم بضمٍّ أوَّله وفتح ثانيه لُغَتان وهو القِدْح، أي: بكسرِ القاف وسكون الدّال.

قوله: «والاستِقْسام: أن يُجيل القِداح، فإن نَهَتْه انتهى، وإن أمَرَتْه فعَلَ ما تَأمُره» قال أبو عُبيدة: الاستقسام من: قَسمتُ أمري بأن أُجيلَ القِداح لتَقسِمَ لي أمري أأُسافرُ أم أُقيم، وأغزو أم لا أغزو، أو نحو ذلك فتكون هي التي تأمُرني وتَنهاني، ولِكلِّ ذلك قِدح معروف، قال الشّاعر:

ولـم أَقسِم فتَحبِسَني[2] القُسُـومُ

---

(١) في (ع): «والنصيب: واحد أنصاب...»، بزيادة لفظة «واحد»، وهذه اللفظة لم ترد في (أ) و(س) و«تغليق التعليق» ٤/ ٢٠٤ حيث وصل المصنف هناك أثر ابن أبي حاتم عن ابن عباس.

(٢) تحرفت في (س) إلى: فتحسبني، والمثبت من الأصلين. وقد ذكر الحافظ رحمه الله هذه الكلمة بالمعنى، وإلا فهي في البيت: «فترَبُثَني»، وهي بمعنى: تحبِسُني، قال في «مختار الصحاح»: رَبَثه عن حاجته: حَبَسه. =

والحاصل أنَّ الاستقسام استفعال من القِسم بكسرِ القاف، أي: استدعاء ظُهور القسم، كما أنَّ الاستسقاء طلب وقوع السَّقي، قال الفَرّاء: الأزلام سِهام كانت في الكعبة يَستَقْسِمون[1] بها في أُمورهم.

قوله: «يُجيل: يُدير» ثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ وحده، وهو شرح لقوله: يُجيل القِداح.

قوله: «وقد أعلموا القِداحَ أعلاماً بضُروبٍ يَستَقْسِمونَ بها» بيَّن ذلك ابن إسحاق كما تقدَّم قريباً.

قوله: «وفَعَلْتُ منه قَسَمْت، والقُسوم المصْدَر» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾ هو استَفعَلت من قَسَمت أمري.

٤٦١٦- حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أخبرنا محمَّدُ بنُ بشْرٍ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، قال: حدَّثني نافعٌ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: نزلَ تَحريمُ الخمرِ، وإنَّ في المدينةِ يومَئذٍ لَخمسةَ أشربةٍ ما فيها شرابُ العِنَبِ.

[طرفه في: ٥٥٧٩]

٤٦١٧- حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا ابنُ عُليَّةَ، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ صُهَيبٍ قال: قال أنسُ بنُ مالكٍ ﷺ: ما كان لنا خمرٌ غيرُ فضِيخِكُم هذا الذي تُسمّونَه الفَضِيخَ، فإنّي لَقائمٌ أسقي أبا طَلْحةَ وفلاناً وفلاناً، إذ جاء رجلٌ فقال: وهل بَلَغَكُمُ الخبرُ؟ فقالوا: وما ذاكَ؟ قال:

= وهذا الشعر هو عجزٌ لبيت هو:

أمِـتُ بهـا الطريـقَ فُويـق نعـلٍ		ولم أقسِـمْ فتَربُثَنـي القُسُومُ

وقائله هو حاجز بن عوف بن الحارث بن الأخثم بن عبد الله بن ذهل بن مالك بن سلامان بن مفرج، في قصيدة مطلعها:

سـألتُ فلـم تكلِّمْنـي الرُّسـومُ		فظَلْـتُ كـأنني فيهـا سَـقيمُ

انظر: «منتهى الطلب من أشعار العرب» لمحمد بن المبارك البغدادي، والبيت ذكره أيضاً أبو عُبيدة في «مجاز القرآن» ١/ ١٥٢، والطبري في «تفسيره» ٦/ ٧٦ ولم ينسباه إلى أحد.

(١) تحرفت في (س) إلى: يقسمون، وفي (ع) إلى: يقتسمون، والمثبت من (أ) وهو الصواب.

حُرِّمَتِ الخمرُ، قالوا: أهرِقْ هذه القِلالَ يا أنسُ، قال: فما سألوا عنها، ولا راجَعُوها بعدَ خَبَرِ الرجلِ.

٤٦١٨- حدَّثنا صَدَقةُ بنُ الفَضْلِ، أخبرنا ابنُ عُيَينَةَ، عن عَمرٍو، عن جابرٍ قال: صَبَّحَ أُناسٌ غَدَاةَ أُحُدٍ الخمرَ، فقُتِلوا من يومِهم جميعاً شُهَداءَ، وذلك قبلَ تحريمِها.

٤٦١٩- حدَّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحَنْظَلِيُّ، أخبرنا عيسى وابنُ إدْرِيسَ، عن أبي حَيّانَ، عن الشَّعْبيِّ، عن ابنِ عمرَ قال: سمعتُ عمرَ ﷺ على مِنْبرِ النبيِّ ﷺ يقول: أمَّا بَعْدُ، أيُّها الناسُ إنَّه نزلَ تحرِيمُ الخمرِ، وهيَ من خمسةٍ: منَ العِنَبِ، والتَّمْرِ، والعَسَلِ، والحِنْطةِ، والشَّعِيرِ، والخمرُ ما خامَرَ العَقْلَ.

[أطرافه في: ٥٥٨١، ٥٥٨٨، ٥٥٨٩، ٧٣٣٧]

قوله: «حدَّثنا إسحاقُ بن إبراهيم» هو ابن راهويه.

قوله: «نزلَ تحريمُ الخمر وإنَّ في المدينة يومئذٍ لَخمسةَ أشربة، ما فيها شراب العِنَب» يريد بذلك أنَّ الخمر لا يَختصّ بماءِ العِنَب، ثم أيَّد ذلك بقول أنس: ما كان لنا خمرٌ غير فَضِيخكم.

ثم ذكر حديث جابر في الذينَ صَبَّحوا الخمر ثمَّ قُتِلوا بأُحُدٍ وذلك قبل تحريمها، ويُستَفاد منه أنَّها كانت مُباحَة قبل التَّحريم.

ثم ذكر حديث عمر أنَّه نزلَ تحريم الخمر وهي من خمسة، وذكر منها العِنَب، وظاهره يعارض حديث ابن عمر المذكور أوَّل الباب، وسنذكر وجه الجمع بينهما في كتاب الأشرِبة (٥٥٧٩-٥٥٨٤) معَ شرح أحاديث الباب إن شاء الله تعالى[١].

وقوله في هذه الرِّواية[٢]: «أُهريقَت» أنكرَه ابن التِّين وقال: الصَّواب «هُريقَت» بالهاءِ بَدَل الهمزة ولا يُجمَع بينهما، وأثبتَ غيره من أئمَّة اللُّغة ما أنكرَه.

---

(١) حديث جابر سلف الكلام عليه في الجهاد (٢٨١٥) والمغازي (٤٠٤٤)، ولم يروَ في الأشربة.

(٢) يعني الآتية في الباب التالي.

وقد أخرج أحمد (١٥٦٧) ومسلم (٤/ ١٨٧٧-١٨٧٨) في سبب نزول هذه الآية عن سعد بن أبي وقّاص قال: صَنَعَ رجل من الأنصار طعاماً، فدعانا فشَرِبنا الخمر قبل أن تُحرَّم حتَّى سَكِرنا، فتَفاخَرْنا، إلى أن قال: فنزلت: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾.

١٠- بابٌ

﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ الآية [المائدة:٩٣]

٤٦٢٠- حدَّثنا أبو النُّعْمان، حدَّثنا حَمَّادُ بنُ زيدٍ، حدَّثنا ثابتٌ، عن أنسٍ ﷺ: أنَّ الخمرَ التي أُهْرِيقَتِ الفَضِيخُ.

وزادَني محمَّدٌ البِيكنديّ عن أبي النُّعْمان قال: كنتُ ساقيَ القومِ في مَنزِلِ أبي طَلْحةَ، فنزلَ تَحرِيمُ الخمرِ، فأمَرَ مُنادِياً فنادَى، فقال أبو طَلْحةَ: اخرُج فانظُر ما هذا الصَّوْت؟ قال: فخَرَجْتُ فقلتُ: هذا مُنادٍ ينادي: ألا إنَّ الخمرَ قد حُرِّمَت، فقال لي: اذهَبْ فأهرِقْها، قال: فجَرَت في سِكَكِ المدينةِ، قال: وكانت خمرُهم يومَئذٍ الفَضِيخَ، فقال بعضُ القومِ: قُتِلَ قومٌ وهيَ في بُطونِهم، قال: فأنزَلَ الله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾.

قوله: «باب ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، وذكر فيه حديث أنسٍ: أنَّ الخمر التي هُرِيقَت الفضيخ، وسيأتي شرحه في الأشربة (٥٥٨٢). ٨/ ٢٧٩

وقوله: «وزادَني محمَّد البِيكَنديُّ عن أبي النُّعمان» كذا ثَبَتَ لأبي ذرٍّ، وسَقَطَ لغيره البِيكَنديّ، ومُراده أنَّ البِيكَنديَّ سمعَه من شيخهما أبي النُّعمان بالإسناد المذكور فزادَ فيه زيادة. والحاصل أنَّ البخاريّ سمعَ الحديث من أبي النُّعمان مختصراً ومن محمَّد بن سَلّام البِيكَنديِّ عن أبي النُّعمان مُطوَّلاً، وتَصَرَّفَ الزَّرْكَشيُّ فيه غافلاً عن زيادة أبي ذرٍّ فقال: القائل «وزادَني» هو الفِرَبْريّ، ومحمَّد: هو البخاريّ، وليس كما ظنَّ رحمه الله، وإنَّما هو كما قَدَّمتُه.

وقوله: «فنَزَل تحريم الخمر، فأمَرَ مُنادياً» الآمِر بذلك هو النبيّ ﷺ، والمنادي لم أرَ التَّصريح باسمِه، والوقت الذي وَقَعَ ذلك فيه زَعَمَ الواحديّ أنَّه عَقِب قول حمزة: إنَّما أنتم عَبيد لأبي، وحديث جابر يَرُدّ عليه[1]. والذي يَظهَر أنَّ تحريمها كان عام الفتح سنة ثمان، لمَا روى أحمد (٢٠٤١) من طريق عبد الرَّحمن بن وَعْلة قال: سألت ابن عبَّاس عن بيع الخمر فقال: كان لرسولِ الله ﷺ صديق من ثَقيفٍ أو دَوْس، فلَقيَه يوم الفتح براوية خَمر يُهديها إليه، فقال: «يا فلان أما عَلمتَ أنَّ الله حَرَّمَها» فأقبَلَ الرجل على غلامه فقال: بعها. فقال: «إنَّ الذي حَرَّمَ شُربها حَرَّمَ بيعها». وأخرجه مسلم (١٥٧٩) من وجه آخر عن ابن وَعْلة نحوه، ولكِن ليس فيه تعيين الوقت.

وروى أحمد (١٨٩٦٠) من طريق نافع بن كَيْسانَ الثَّقَفيّ عن أبيه: أنَّه كان يَتَّجِر في الخمر، وأنَّه أقبَلَ من الشّام فقال: يا رسول الله إنّي جِئتُك بشرابٍ جيِّد، فقال: «يا كَيسانُ إنَّها حُرِّمَت بعدك» قال: فأبيعها؟ قال: «إنَّها حُرِّمَت وحُرِّمَ ثَمَنها».

وروى أحمد (١٧٩٩٥) وأبو يَعْلى[2] من حديث تَميم الدّاريِّ أنَّه كان يُهدي لرسولِ الله ﷺ كلّ عام راوية خَمر، فلمَّا كان عام حُرِّمَت جاء براويةٍ، فقال: «أشعَرتَ أنَّها قد حُرِّمَت بعدك؟» قال: أفَلا أبيعُها وأنتَفِع بثَمَنِها؟ فنَهاه.

ويُستَفاد من حديث كَيْسانَ تسمية المبهَم في حديث ابن عبَّاس، ومن حديث تَميم تأييد الوقت المذكور، فإنَّ إسلام تَميم كان بعد الفتح.

وقوله: «فقال بعض القوم: قُتِلَ قومٌ وهي في بُطونهم، فأنزَلَ الله تعالى...» إلى آخره، لم أقِفْ على اسم القائل.

---

(١) قول حمزة سلف ضمن حديث مطول برقم (٣٠٩١)، وحديث جابر الذي يرد عليه سلف في الباب السابق (٤٦١٨).

(٢) كما في «المطالب العالية» لابن حجر ٨/ ٦١٦ رقم (١٨٠٥)، و«إتحاف الخيرة» للبوصيري ٤/ ٣٤٩ رقم (٣٧٢٤).

فائدة: في رواية الإسماعيليّ عن ابن ناجية عن أحمد بن عَبْدَةَ[1] ومحمَّد بن موسى عن حمَّاد في آخر هذا الحديث: «قال حمَّاد: فلا أدري هذا في الحديث ـ أي: عن أنس ـ أو قاله ثابت» أي: مُرسَلاً يعني قوله: «فقال بعض القوم» إلى آخر الحديث. وكذا عند مسلم (٣/١٩٣٠) عن أبي الرَّبيع الزَّهرانيِّ عن حمَّاد نحو هذا. وتقدَّم للمصنِّفِ في المظالم (٢٤٦٤) عن أنس بطوله من طريق عَفّانَ عن حمَّاد كما وَقَعَ عنده في هذا الباب فالله أعلم. وأخرجه ابن مَرْدويه من طريق قَتَادة عن أنس بطوله وفيه الزّيادة المذكورة.

وروى النَّسائيُّ (ك١١٠٨٦) والبيهقيُّ (٨/ ٢٨٥-٢٨٦) من طريق ابن عبَّاس قال: نزلَ تحريم الخمر في ناس شَرِبوا، فلمَّا ثَمِلوا عَبَثوا، فلمَّا صَحَوا جَعَلَ بعضهم يرى الأثر بوجه الآخر، فنزلت، فقال ناس من المتكلِّفينَ: هي رِجس وهي في بطن فلان وقد قُتِلَ بأُحُدٍ، فنزلت: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ ﴾ إلى آخرها. وروى البزّار من حديث جابر[2]: أنَّ الذينَ قالوا ذلك كانوا من اليهود.

وروى أصحاب «السُّنَن»[3] من طريق أبي مَيسَرة عن عمر أنَّه قال: اللهمَّ بَيِّن لنا في الخمر بياناً شافياً، فنزلت الآية التي في البقرة: ﴿ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ فقُرِئَت عليه، فقال: اللهمَّ بَيِّن لنا في الخمر بياناً شافياً، فنزلت الآية التي في النِّساء: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [٤٣] فقُرِئَت عليه، فقال: اللهمَّ بَيِّن لنا في الخمر بياناً شافياً، فنزلت التي في المائدة: ﴿فَٱجْتَنِبُوهُ ﴾ إلى قوله: ﴿مُّنتَهُونَ ﴾ [٩٠-٩١]، فقال عمر: انتَهَينا انتَهَينا، وصَحَّحه عليّ بن المَدِينيّ والتِّرمذيّ.

وأخرج أحمد (٨٦٢٠) من حديث أبي هريرة نحوه دون قِصّة عمر، لكن قال عند نزول آية البقرة: فقال الناس: ما حُرِّمَ علينا، فكانوا/ يَشرَبونَ، حتَّى أمَّ رجل أصحابه في المغرب ٨/٢٨٠ فخَلَطَ في قراءته، فنزلت الآية التي في النِّساء، فكانوا يَشرَبونَ ولا يَقرَب الرجل الصلاة

(١) تحرف في (س) إلى: عبيدة.

(٢) أخرجه البزار (١٥١٣)، لكن ليس من حديث جابر كما قال الحافظ، وإنما من حديث عبد الله بن مسعود.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٧٠)، والترمذي (٣٠٤٩)، والنسائي في «المجتبى» (٥٥٤٠).

حتَّى يُفيق، ثمَّ نزلت آية المائدة، فقالوا: يا رسول الله، ناس قُتِلوا في سبيل الله وماتوا على فُرُشهم وكانوا يَشرَبونَها، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ﴾ الآية، فقال النبيّ ﷺ: «لو حُرِّمَ عليهم لَتَرَكوه كما تَرَكتُموه».

وفي «مُسنَد الطَّيالسيِّ» (٢٠٦٩) من حديث ابن عمر نحوه، وقال: في الآية الأولى قيل: حُرِّمَت الخمر، فقالوا: دَعنا يا رسول الله نَنتَفِع بها، وفي الثّانية فقيلَ: حُرِّمَت الخمر، فقالوا: لا، إنّا لا نَشرَبها قُرب الصلاة، وقال في الثّالثة: فقال رسول الله[1] ﷺ: «حُرِّمَت الخمر».

قال ابن التِّين وغيره: في حديث أنس وجوب قَبُول خَبَر الواحد والعَمَل به في النَّسخ وغيره، وفيه عَدَم مشروعيَّة تَخليل الخمر، لأنَّه لو جازَ لمَا أراقوها، وسيأتي مَزيدٌ لذلك في الأشرِبة إن شاء الله تعالى.

تنبيه: في رواية عبد العزيز بن صُهَيبٍ[2]: أنَّ رجلاً أخبَرَهم أنَّ الخمر حُرِّمَت، فقالوا: أرِقْ يا أنس.

وفي رواية ثابت عن أنس[3]: أنَّهم سمعوا المنادي، فقال أبو طلحة: اخرُج يا أنس فانظُر ما هذا الصَّوت. وظاهرهما التَّعارُض لأنَّ الأوَّل يُشعِر بأنَّ المناديَ بذلك شافَهَهم، والثّاني يُشعِر بأنَّ الذي نَقَلَ لهم ذلك عنه[4] أنس، فنَقَلَ ابن التِّين عن الدّاووديِّ أنَّه قال: لا اختلاف بين الرِّوايتَين، لأنَّ الآتيَ أخبر أنساً وأنس أخبر القوم. وتَعقَّبَه ابن التِّين بأنَّ نَصَّ الرِّواية الأولى أنَّ الآتيَ أخبر القوم مُشافَهة بذلك. قلت: فيُمكِن الجمع بوجهٍ آخر، وهو أنَّ المناديَ غير الذي أخبَرَهم، وأنَّ أنساً لمَّا أخبَرَهم عن المنادي جاء المنادي أيضاً في إثْرِه فشافَهَهم.

---

(١) في (س): «فقالوا يا رسول الله»، وهو خطأ، والمثبت من الأصلين و«مسند الطيالسي».

(٢) سلفت برقم (٤٦١٧).

(٣) وهي رواية الباب.

(٤) تحرفت في (س) إلى: «غير»، والمثبت من (ع).

١١- باب قوله:
﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠١]

٤٦٢١- حدَّثنا مُنْذِرُ بنُ الوليدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ الجارُودِيُّ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا شُعْبَةُ، عن موسى بنِ أنسٍ، عن أنسٍ ﷺ قال: خَطَبَ النَّبيُّ ﷺ خُطْبَةً ما سمعتُ مِثلَها قَطُّ، قال: «لو تعلمونَ ما أعلم لَضَحِكْتُم قَلِيلاً ولَبَكَيتُم كثيراً» قال: فغَطَّى أصحابُ رسولِ الله ﷺ وجوهَهم لهم حَنِينٌ، فقال رجلٌ: مَن أبي؟ قال: «أبوك فلانٌ» فنزلت هذه الآيةُ ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.

رواه النَّضْرُ ورَوْحُ بنُ عُبادَةَ، عن شُعْبَةَ.

قوله: «باب قوله: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾» سَقَطَ: «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ، وقد تَعلَّقَ بهذا النَّهي مَن كَرِهَ السُّؤال عمَّا لم يقع، وقد أسنَدَه الدَّارِميُّ في مُقدِّمة كتابه عن جماعة من الصَّحابة والتابعينَ. وقال ابن العربيّ: اعتَقَدَ قوم من الغافلينَ مَنْعَ أسئلة النَّوازِل حتَّى تقع؛ تَعلُّقاً بهذه الآية، وليس كذلك، لأنَّها مُصرِّحة بأنَّ المنهيّ عنه ما تقع الإساءة[1] في جوابه، ومسائل النَّوازِل ليست كذلك. وهو كما قال، إلّا أنَّه أساءَ في قوله: «الغافلينَ» على/ عادته، كما نَبَّهَ عليه القُرطُبيّ. وقد روى مسلم (٢٣٥٨) عن سعد بن أبي ٨/٢٨١ وقّاص رَفَعَه: «أعظَمُ المسلمينَ بالمسلمينَ جُرماً، مَن سألَ عن شيء لم يُحرَّم، فحُرِّمَ من أجل مَسألَته»، وهذا يُبيِّن المراد من الآية، وليس ممَّا أشارَ إليه ابن العربيّ في شيء.

قوله: «حدَّثنا مُنْذِر بن الوليد بن عبد الرَّحمن» أي: ابن حبيب بن علياء بن حبيب بن الجارود العبديُّ البصريّ الجاروديُّ نِسبة إلى جَدّه الأعلى، وهو ثقة، وليس له في البخاريّ إلّا هذا الحديث، وآخَر في كفَّارات الأيمان (٦٧١٣)، وأبوه ما له في البخاريّ ذِكْر إلّا في هذا الموضع، ولا رأيت عنه راوياً إلّا ولده، وحديثه هذا في المتابَعات، فإنَّ المصنِّف أورَدَه في الاعتصام (٧٢٩٥) من رواية غيره كما سأُبيِّنُه.

(١) في (س): المساءة، والمثبت من (ع).

تنبيه: وَقَعَ في كلام أبي عليّ الغَسّانيّ ـ فيما حكاه الكِرْمانيُّ ـ أنَّ البخاريّ روى هذا الحديث عن محمَّد غير منسوب عن مُنذِر هذا، وأنَّ محمَّداً المذكور: هو ابن يحيى الذُّهْليّ، ولم أرَ ذلك في شيء من الرِّوايات التي عندنا من البخاريّ، وأظنّه وَقَعَ في بعض النُّسَخ: «حدَّثنا محمَّد» غير منسوب، والمراد به البخاريّ المصنِّف، والقائل ذلك الراوي عنه، وظَنّوه شيخاً للبخاريِّ، وليس كذلك، والله أعلم.

قوله: «عن أنس» في رواية رَوْح بن عُبادة عن شُعْبة في الاعتصام (٧٢٩٥): «أخبرني موسى قال: سمعت أنس بن مالك يقول».

قوله: «خَطَبَ النبيّ ﷺ خُطْبة ما سمعت مِثْلها قَطُّ، قال: لو تعلمونَ ما أعلم» وَقَعَ عند مسلم (٢٣٥٩/ ١٣٤) من طريق النَّضر بن شُمَيلٍ عن شُعْبة في أوَّله زيادة يَظهَر منها سبب الخُطبة، ولفظه: «بَلَغَ النّبيَّ ﷺ شيء عن أصحابه، فخَطَبَ فقال: عُرِضَت عليَّ الجنَّة والنار فلم أرَ كاليومِ في الخير والشرّ، ولو تَعلَمونَ ما أعلم».

قوله: «لَضَحِكْتُم قليلاً ولَبَكَيتُم كَثيراً، قال: فغَطَّى» في رواية النَّضر بن شُمَيلٍ: «قال: فما أتى على أصحاب رسول الله ﷺ يوم كان أشدّ من ذلك، غَطَّوا رُؤوسَهم».

قوله: «لهم حَنين» بالحاءِ المهمَلة للأكثرِ، وللكُشْمِيهنيِّ بالخاءِ المعجَمة، والأوَّل الصَّوت الذي يَرتَفِع بالبُكاءِ من الصَّدر، والثّاني من الأنف. وقال الخطّابيُّ: الحَنين: بُكاء دون الانتِحاب، وقد يجعلونَ الحَنين والخَنين واحداً إلّا أنَّ الحَنين من الصَّدر، أي: بالمهمَلة، والخَنين من الأنف بالمعجَمة. وقال عياض: وعندي هو الصواب[1].

قوله: «فقال رجل: مَن أبي؟ قال: أبوك فلان» تقدَّم في العلم (٩٣): أنّه عبد الله بن حُذَافة. وفي رواية للعَسكَريِّ: نزلت في قيس بن حُذافة، وفي رواية للإسماعيليِّ يأتي التَّنبيه عليها في كتاب الفتن (٧٠٨٩): خارجة بن حُذافة، والأوَّل أشهَر، وكلّهم له صُحْبة، وتقدَّم فيه

(١) عبارة: «وعندي هو الصواب» لم ترد في (أ) و(س)، وبيّض مكانها فيهما، وأثبتناها من (ع)، وانظر: «مشارق الأنوار» ١/ ٢٠٤.

أيضاً (٩٢) زيادة من حديث أبي موسى، وأَحَلتُ بشرحِه على كتاب الاعتصام، وسيأتي إن شاء الله تعالى، فاقتَصَرَ هنا على بيان الاختلاف في سبب نزول الآية.

قوله: «فنزلت هذه الآية» هكذا أطلقَ، ولم يقع ذلك في سياق الزُّهْريّ عن أنس، معَ أنَّه أشبَع سياقاً من رواية موسى بن أنس، كما تقدَّم في أوائل المواقيت (٥٤٠)، وكذا لم يَذكُر ذلك هلال بن عليّ عن أنس، كما سيأتي في كتاب الرِّقاق (٦٤٦٨). ووَقَعَ في الفتن من طريق قَتادةَ عن أنس في آخر هذا الحديث بعد أن ساقَه مُطوَّلاً قال: فكان قَتادةُ يَذكُر هذا الحديث عند هذه الآية ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ ﴾، وروى ابن أبي حاتم (٤/ ١٢١٨) من وجه آخر عن قَتادة عن أنس قال: سألوا رسول الله ﷺ حتَّى أحفَوه بالمسألة، فصَعِدَ المِنبَر فقال: «لا تسألوني عن شيء إلّا أنبَأتُكم به»، فجَعَلتُ ألتفِتُ عن يمين وشِمال، فإذا كلُّ رجل لافٌّ ثوبه برأسِه يبكي، الحديث، وفيه قِصّة عبد الله بن حُذافة، وقول عمر، وروى الطَّبَريُّ (٧/ ٨١-٨٢) من طريق أبي صالح عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ غضبان مُحمارٌّ وجهُه حتَّى جَلَسَ على المِنبَر، فقامَ إليه رجل فقال: أين أنا[1]؟ قال: «في النار»، فقامَ آخر فقال: مَن أَبي؟ فقال: «حُذافة»، فقامَ عمر؛ فذكر كلامه وزاد فيه: وبالقرآن إماماً، قال: فسَكَنَ غَضَبه ونزلت هذه الآية، وهذا شاهد جيِّد لحديثِ موسى بن أنس/ المذكور. ٨/٢٨٢

وأمَّا ما روى التِّرمِذيّ (٨١٤) من حديث عليّ قال: لمَّا نزلت ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾ قالوا: يا رسول الله في كلّ عام؟ فسَكَتَ، ثمَّ قالوا: يا رسول الله في كلّ عام؟ فقال: «لا، ولو قلت: نعم، لوَجَبَت»، فأنزَلَ الله ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ ﴾، فهذا لا يُنافي حديث أبي هريرة لاحتمال أن تكون نزلت في الأمرَينِ، ولعلَّ مُراجَعَتهم له في ذلك هي سبب غَضَبه. وقد روى أحمد (١٠٦٠٧) من حديث أبي هريرة، والطَّبَريُّ (٧/ ٨٢-٨٣) من حديث أبي أُمامةَ نحو حديث عليٍّ هذا، وكذا أخرجه من وجه ضعيف ومن آخَر مُنقَطِعٍ عن ابن عبَّاس.

---

(١) في (ع): «أين أبي»، والمثبت من (أ) و(س) وبعض نسخ «تفسير الطبري» و«تفسير ابن كثير».

وجاء في سبب نزولها قول ثالث، وهو ما يدلُّ عليه حديث ابن عبَّاس في الباب عَقِبَ هذا وهو أصحّ إسناداً، لكن لا مانع أن يكون الجميع سَببَ نزولها، والله أعلم.

وجاء في سبب نزولها قولان آخران، فأخرج الطَّبَريُّ (٧/ ٨٤) وسعيد بن منصور[1] من طريق خُصَيفٍ عن مجاهد عن ابن عبَّاس: أنَّ المراد بالأشياءِ: البَحِيرة والوَصِيلة والسَّائبة والحام. قال: فكان عِكْرمة يقول: إنَّهم كانوا يسألونَ عن الآيات، فنُهوا عن ذلك. قال: والمراد بالآيات نحو سؤال قُرَيش أن يجعل الصَّفا لهم ذهباً، وسؤال اليهود أن يُنزِل عليهم كتاباً من السماء، ونحو ذلك.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الكريم عن عِكْرمة قال: نزلت في الذي سألَ عن أبيه. وعن سعيد بن جُبَير: في الذينَ سألوا عن البَحيرة وغيرها، وعن مِقسَم: فيما سألَ الأُمَم أنبياءَها عن الآيات. قلت: وهذا الذي قاله مُحتَمَل، وكذا ما أخرج ابن أبي حاتم من طريق عَطيَّة قال: نُهوا أن يسألوا مِثل ما سألَ النَّصارَى من المائدة فأصبَحوا بها كافرينَ، وقد رَجَّحَه الماوَرْديّ، وكأنَّه من حيثُ المعنى، لوقوع قِصّة المائدة في السّورة بعد ذلك، واستَبعدَ نزولها في قِصّة مَن سألَ عن أبيه أو عن الحجّ كلّ عام، وهو إغفال منه لمَا في «الصَّحيح»، ورَجَّحَ ابن المنيِّر نزولها في النَّهي عن كَثْرة المسائل عمّا كان وعمّا لم يكن، واستَنَدَ إلى كثير ممَّا أورَدَه المصنِّف (٧٢٨٩-٧٢٩٧) في «باب ما يُكرَه من كَثْرة السُّؤال» في كتاب الاعتصام، وهو مُتَّجِه، لكن لا مانع أن تَتَعَدَّد الأسباب، وما في «الصَّحيح» أصحّ.

وفي الحديث إيثار السَّتر على المسلمينَ، وكَراهةُ التَّشديد عليهم، وكَراهةُ التَّنقيب عمّا لم يقع، وكراهة[2] الأجوبة له لمن لم يَقصِد بذلك التَّمَرُّن على التفقُّه، والله أعلم. وسيأتي مَزيد لذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى.

قوله: «رواه النَّضْر» هو ابن شُمَيلٍ **«ورَوْح بن عُبَادة عن شُعْبة»** أي: بإسناده، ورواية

---

(١) في «التفسير» (٨٣٩).

(٢) كذا في (أ)، وفي (ع) و(س): «وتكلف» بدل «وكراهة».

النَّضر وَصَلَها مسلم (٢٣٥٩/ ١٣٤)، ورواية رَوْح بن عُبادة وَصَلَها المؤلِّف في كتاب الاعتصام (٧٢٩٥).

٤٦٢٢ - حدَّثني الفَضْلُ بنُ سَهْلٍ، حدَّثنا أبو النَّضْرِ، حدَّثنا أبو خَيْثمةَ، حدَّثنا أبو الجُوَيرِيةِ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: كان قومٌ يَسْألونَ رسولَ الله ﷺ استِهْزاءً، فيقول الرجلُ: مَن أبي؟ ويقول الرجلُ تَضِلُّ ناقتُه: أينَ ناقتي؟ فأنزَلَ الله فيهم هذه الآيَةَ: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ حتَّى فَرَغَ منَ الآيةِ كلِّها.

قوله: «**حدَّثني الفَضْل بن سَهْل**» هو البغداديّ، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الموضع وشيء تقدَّم في الصلاة[1]، و«أبو النَّضر»: هو هاشم بن القاسم، و«أبو خَيْثمةَ»: هو زُهَير ابن معاوية، و«أبو الجُوَيرِية» بالجيم مُصغَّر اسمه: حِطّان ـ بكسرِ المهمَلة وتشديد الطاء ـ ابن خُفاف ـ بضمِّ المعجَمة وفاءَينِ الأولى خفيفة ـ ثقة، ما له في البخاريّ سِوَى هذا الحديث وآخر تقدَّم في الزكاة (١٤٢٢)، ويأتي في الأشرِبة له ثالث (٥٥٩٨).

قوله: «**عن ابن عبَّاس**» في رواية ابن أبي حاتم (٤/ ١٢١٧-١٢١٨) من طريق أبي النَّضر عن أبي خَيْثمةَ: حدَّثنا أبو الجُوَيرِية سمعت أعرابيّاً من بني سُلَيم سألَه، يعني: ابن عبَّاس.

قوله: «**كان قوم يَسْألونَ رسول الله ﷺ استِهْزاءً**» قد تقدَّم طريق الجمع بينه وبين الذي قبله، والحاصل أنَّها نزلت بسبب كَثْرة المسائل، إمّا على سبيل الاستهزاء أو الامتِحان، وإمّا على سبيل التَّعَنُّت عن الشَّيء الذي لو لم يُسأل عنه لكان على الإباحة، وفي أوَّل رواية الطَّبَرِيِّ (٧/ ٨٠) من طريق حفص بن بُغَيل[2] عن أبي خَيْثمةَ عن أبي الجُوَيرِية: قال ابن عبَّاس: قال أعرابيّ من بني سُلَيم: هل تدري فيمَ أُنزِلَت هذه الآية؟ فذكره. ووَقَعَ عند أبي نُعَيم في «المستَخرَج» من وجه آخر عن أبي خَيْثمةَ عن أبي الجُوَيرِية عن ابن عبَّاس أنَّه سُئِلَ عن الضّالّة، فقال ابن عبَّاس: مَن أكَلَ الضّالّة فهو ضالّ.

---

(١) برقم (٦٩٤)، وآخر في الجهاد (٢٩٦٩).

(٢) تحرف في الأصلين و(س) إلى: نفيل، والصواب ما أثبتنا، وهو حفص بن بُغَيل ـ بالموحدة والمعجمة مصغراً ـ الهَمْداني الـمُرْهبي. كذا ضبطه الحافظ ابن حجر في «التقريب».

٢٨٣/٨

١٢ - بابٌ

﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾ [المائدة:١٠٣]

﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٦] يقول: قال الله، و«إذ» هاهُنا صِلةٌ.

المائدةُ: أصلُها مَفْعولةٌ، كعِيشةٍ راضيةٍ، وتَطْلِيقةٍ بائنةٍ، والمعْنَى: مِيدَ بها صاحبُها من خيرٍ، يقال: مادَني يَمِيدُني.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]: مُمِيتُكَ.

٤٦٢٣ - حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن صالحِ بنِ كَيْسانَ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدِ بنِ المسيّب، قال: البَحِيرةُ: التي يُمْنَعُ دَرُّها للطَّواغِيت، فلا يَحْلُبُها أحدٌ منَ الناسِ، والسائبةُ: كانوا يُسَيِّبونَها لآلهَتِهم، لا يُحْمَلُ عليها شيءٌ ـ قال: وقال أبو هريرةَ: قال رسولُ الله ﷺ: «رأيتُ عَمْرَو بنَ عامرٍ الخُزَاعيَّ يَجُرُّ قُصْبَه في النار، كان أوَّلَ مَن سَيَّبَ السَّوائبَ» ـ والوَصِيلةُ: الناقةُ البِكْرُ تُبكِّرُ في أوَّلِ نِتاجِ الإبل بأُنثَى، ثمَّ تُثنّي بَعْدُ بأُنثَى، وكانوا يُسَيِّبونَها لِطَواغِيتِهم، إن وصَلَت إحداهما بالأُخرَى ليس بينَهما ذَكَرٌ، والحامِ: فحْلُ الإبلِ يَضْرِبُ الضِّرابَ المعْدودَ، فإذا قَضَى ضِرابَه، ودَعوه للطَّواغِيتِ، وأعفَوْه منَ الحملِ، فلم يُحْمَل عليه شيءٌ، وسَمَّوْه الحامِيَ.

وقال لي أبو اليَمَان: أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، سمعتُ سعيداً يُخْبِرُه بهذا، قال: وقال أبو هريرةَ: سمعتُ النبيَّ ﷺ... نحوَه.

ورواه ابنُ الهادِ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ: سمعتُ النبيَّ ﷺ.

٤٦٢٤ - حدَّثني محمَّدُ بنُ أبي يعقوبَ أبو عبدِ الله الكِرْمانيُّ، حدَّثنا حسَّانُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا يونسُ، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «رأيتُ جَهنَّمَ يَحْطِمُ بعضُها بعضاً، ورأيتُ عَمْراً يَجُرُّ قُصْبَه، وهو أوَّلُ مَن سَيَّبَ السَّوائبَ».

قوله: «باب ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾» أي: ما حَرَّمَ، ولم يُرِد حقيقة الجَعل لأنَّ الكلّ خلْقُه وتقديرُه، ولكنَّ المراد بيان ابتداعهم ما صَنَعوه من ذلك.

قوله: «﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾ يقول: قال الله، و«إذ» هاهُنا صِلَة» كذا ثَبَتَ هذا وما بعده هنا، وليس بخاصٍّ به، وهو على ما قَدَّمنا من ترتيب بعض الرُّواة، وهذا الكلام ذكره أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:١١٦] قال: مَجازُه: يقول الله، و«إذ» من حُروف الزَّوائد، وكذلك قوله: ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ﴾ [المائدة:١١٠]، أي: وعَلَّمتُك.

قوله: «المائدة أصلها مَفْعولة، كَعِيشةٍ راضية، وتَطْليقة بائنة، والمعْنَى: مِيدَ بها صاحبُها من خير، يقال: مادَني يَمِيدُني» قال ابن التِّين: هو قول أبي عُبيدة، وقال غيره: هي من يَميدُ يَمتَدّ: إذا تَحَرَّكَ، وقيل: من مادَ يَميدُ: إذا أطعَمَ. قال ابن التِّين: وقوله: «تَطليقة بائنة» غير واضح إلّا أن يريد أنَّ الزَّوج أبانَ المرأة بها، وإلّا فالظّاهر أنَّها فرَّقت بين الزَّوجَينِ فهي فاعل على بابها.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: مُميتُك» هكذا ثَبَتَ هذا هنا، وهذه اللَّفظة إنَّما هي في سورة آل عِمران، فكأنَّ بعض الرُّواة ظَنَّها من سورة المائدة فكَتَبَها فيها، أو ذَكَرها المصنِّف هنا لمناسَبة قوله في هذه السّورة: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة:١١٧].

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث ابن/ شِهاب عن سعيد بن المسيّب في تفسير البَحيرة والسائبة، ٢٨٤/٨ والاختلاف في وقفه ورفعه.

قوله: «البَحيرة: التي يُمْنَعُ دَرُّها للطَّواغيتِ» وهيَ الأصنام «فلا يَحلُبُها أحد من الناس»، والبَحيرة فَعِيلة بمعنى مفعولة: وهي التي بُحِرَت أُذُنها، أي: خُرِمت. قال أبو عُبيدة: جعلها قوم من الشّاة خاصّة، إذا ولدَت خمسة أبطُن بَحَروا أُذُنها، أي: شَقّوها، وتُرِكَت فلا يَمَسّها أحد. وقال آخرونَ: بل البَحيرة: الناقة كذلك، وخَلَّوا عنها فلم تُركَب ولم يَضرِبها فحل.

وأمَّا قوله: «فلا يَحْلُبها أحد من الناس» فهكذا أَطلقَ نفي الحَلْب، وكلام أبي عُبيدة يدلّ على أنَّ المنفيّ إنَّما هو الشُّرب الخاصّ، قال أبو عُبيدة: كانوا يُحرِّمونَ وبَرها ولحمها وظَهرها ولَبَنها على النِّساء، ويُحِلّونَ[1] ذلك للرِّجال، وما ولدَت فهو بمَنزِلَتِها، وإن ماتت اشتَرَكَ الرِّجال والنِّساء في أكل لحمها.

(١) في (ع): ويجعلون، والمثبت من (أ) و(س) و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة.

وروى عبد الرَّزّاق[١] عن مَعمَر عن قَتادة قال: البَحيرة من الإبل: كانت الناقة إذا نُتِجَت خمسة بُطون، فإن كان الخامس ذَكَراً كان للرِّجال دون النِّساء، وإن كانت أُنثى بُتِكَت أُذُنها، ثمَّ أُرسِلَت فلم يَجُزّوا لها وبَراً، ولم يَشرَبوا لها لبناً، ولم يَركَبوا لها ظَهراً، وإن تكن مَيتةً فهم فيه شُرَكاء الرِّجال والنِّساء.

ونَقَلَ أهل اللُّغة في تفسير البَحيرة هَيئات أُخرى تَزيد بها ذكرتُ على العشر. وهي فعيلة بمعنى مفعولة، والبَحرُ: شَقّ الأُذُن، كأن ذلك علامة لها.

قوله: «والسائبة: كانوا يُسَيِّبونَها لآلهَتِهم فلا يُحْمَل عليها شيء» قال أبو عُبيدة: كانت السائبة من جميع الأنعام، وتكون من النُّذور للأصنام، فتُسَيَّب فلا تُحبَس عن مَرعًى ولا عن ماءٍ ولا يَركَبُها أحد، قال: وقيل: السائبة لا تكون إلّا من الإبل، كان الرجل يَنذُر إن بَرِئَ من مرضه أو قَدِمَ من سَفَره لَيُسَيِّبَنَّ بعيراً.

وروى عبد الرَّزّاق[٢] عن مَعمَر عن قَتادة قال: السائبة كانوا يُسَيِّبونَ بعض إبلهم فلا تُمنَع حَوضاً أن تشرب فيه.

قوله: «قال: وقال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: رأيت عَمْرو بن عامر الخُزَاعيَّ...» إلى آخره، هكذا وَقَعَ في هذه الرِّواية إيراد القَدْر المرفوع من الحديث في أثناء الموقوف، وسأُبيِّنُ ما فيه بعدُ.

قوله: «والوَصِيلة: الناقة البكْر تُبَكِّر في أوَّل نِتاج الإبل بأُنثَى، ثمَّ تُثنِّي بَعْدُ بأُنثَى» هكذا أورَدَه مُتَّصِلاً بالحديث المرفوع، وهو يُوهِم أنَّه من جُملة المرفوع، وليس كذلك، بل هو بَقيَّة تفسير سعيد بن المسيّب، والمرفوع من الحديث إنَّما هو ذِكْر عَمْرو بن عامر فقط، وتفسير البَحيرة وسائر الأربعة المذكورة في الآية عن سعيد بن المسيّب، ووَقَعَ في رواية الإسماعيليّ من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الإسناد مِثل رواية الباب،

(١) في «التفسير» ١/ ١٩٨.
(٢) في «التفسير» ١/ ١٩٨.

إلّا أنّه بعد إيراد المرفوع قال: «وقال ابن المسيّب: والوَصيلة: الناقة...» إلى آخره، فأوضَحَ أنَّ التَّفسير جميعَه موقوف، وهذا هو المعتمَد، وهكذا أخرجه ابن مَرْدويه من طريق يحيى ابن سعيد وعُبيد الله بن زياد عن ابن شِهاب مُفَصَّلاً.

قوله: «إنْ وَصَلَت» أي: من أجْل. وقال أبو عُبيدة: كانت السائبة مهما ولدَته فهو بمَنزِلة أمّها إلى ستّة أولاد، فإن ولدَت السابع أُنثيَينِ تُرِكتا فلم تُذبَحا، وإن ولدَت ذَكَراً ذُبحَ وأكَلَه الرِّجال دون النِّساء، وكذا إذا ولدَت ذكرينِ، وإن أتت بتَوأمٍ ذَكَر وأُنثى سَمَّوا الذَّكَر وصيلة فلا يُذبَح لأجلِ أُخته، وهذا كلّه إن لم تَلِد ميْتاً، فإن ولدَت بعد البطن السابع ميتاً أكَلَه النِّساء دون الرِّجال[1].

وروى عبد الرَّزّاق[2] عن مَعمَر عن قَتادة قال: الوَصيلة: الشّاة كانت إذا ولدَت سبعة فإن كان السابع ذَكَراً ذُبحَ وأُكِلَ، وإن كان أُنثَى تُرِكَت، وإن كان ذَكَراً وأُنثَى قالوا: وصَلَت أخاها فتُرِكَ ولم يُذبَح.

قوله: «والحام: فحْلُ الإبل يَضرِبُ الضِّراب المعْدود...» إلى آخره، وكلام أبي عُبيدة يدلّ على أنَّ الحام إنَّما يكون من ولد السائبة. وقال أيضاً: كانوا إذا ضَرَبَ فحلٌ من ولد البَحيرة فهو عندهم حامٍ، وقال أيضاً: الحام: من فُحول الإبل خاصّة إذا نَتَجوا منه عشرة أبطُن قالوا: قد حَمَى ظَهره، فاحموا ظَهره ووَبَره وكلّ شيء منه، فلم يُركَب ولم يُطرَق، وعُرِفَ بهذا بيان العَدَد المبهَم في رواية سعيد. وقيل: الحام: فحل الإبل إذا رُكِبَ ولد ولده، قال الشّاعر:

حَماهـا أبـو قـابوسَ في غـير مِلكِـهِ ... كـما قـد حَمَـى أولادُ أولادِهِ الفَحْـلا		٨/ ٢٨٥

وقال الفَرّاء: اختُلِفَ في السائبة فقيلَ: كان الرجل يُسَيِّب من ماله ما شاءَ يذهب به إلى السَّدَنة، وهم الذينَ يقومونَ على الأصنام. وقيل: السائبة: الناقة إذا ولدَت عشرة أبطُن

---

(١) الذي في «مجاز» أبي عُبيدة ١/ ١٧٨-١٧٩: وكذلك إن وضعت ذكراً ميتاً بعد البطن السابع أكله الرجال دون النساء، وهو يخالف ما نقله الحافظ.

(٢) في «التفسير» ١/ ١٩٨.

كلّهنَّ إناث سُيِّبت فلم تُركَب ولم يُجزّ لها وبَرٌ ولم يُشرَب لها لبن، وإذا ولدَت بنتها بُحِرَت، أي: شُقَّت أُذُنها، فالبَحيرة: ابنة السائبة وهي بمَنزِلة أمّها، والوَصيلة من الشّاة: إذا ولدَت سبعة أبطُن إذا ولدَت في آخرها ذَكَراً وأُنثَى، قيل: وصَلَت أخاها فلا تشرب النِّساء لبن الأُمّ وتشربه الرِّجال، وجَرَت مجَرَى السائبة إلّا في هذا، وأمَّا الحام: فهو فحل الإبل كان إذا لَقِحَ ولدُ ولدِه قيل: حَمَى ظَهره، فلا يُركَب ولا يُجزّ له وبَر، ولا يُمنَع من مَرعًى.

قوله: «وقال لي أبو اليَمَان» عند غير أبي ذرٍّ: «وقال أبو اليَمَان» بغير مُجاوَرة.

قوله: «سمعت سعيداً يُخبِره بهذا قال: وقال أبو هريرة: سمعتُ النبيّ ﷺ نحوه» هكذا للأكثرِ «يُـخبِرُه» بصيغة الفِعل المضارع من الخبر مُتَّصِل بهاءِ الضَّمير، ووَقَعَ لأبي ذرٍّ عن الحَمُّوِيِّ والمُستَمْلي «بَحِيرة» بفتح الموحَّدة وكسر المهمَلة، وكأنَّه أشارَ إلى تفسير البَحيرة وغيرها كما في رواية إبراهيم بن سعد، وأنَّ المرفوع منه عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ ذكر عَمْرو بنَ عامر حَسب، وهذا هو المعتمَد، فإنَّ المصنِّف أخرجه في مناقب قُرَيش (٣٥٢١) قال: حدَّثنا أبو اليَمَان أخبرنا شُعَيب عن الزُّهْريّ سمعتُ سعيد بن المسيّب قال: البَحِيرة: التي يُمنَع دَرُّها... إلى آخره، لكنَّه أورَدَه باختصارٍ قال: وقال أبو هريرة عن النبيّ ﷺ: «رأيت عَمْرو بن عامر...» إلى آخره.

قوله: «ورواه ابن الهادِ، عن ابن شِهاب، عن سعيد، عن أبي هريرة سمعت النبيّ ﷺ» أمَّا طريق ابن الهادِ فأخرجها ابن مَرْدويه من طريق خالد بن حُميدٍ[1] الـمَهريِّ عن ابن الهاد ـ وهو يزيد بن عبد الله بن أُسامة بن الهادِ اللَّيثيُّ ـ بهذا الإسناد، ولفظ المتن: أُريتُ عَمْرو بن عامر الخُزَاعيَّ يَـجُرّ قُصبَه في النار، وكان أوَّل مَن سَيَّبَ السَّوائب، والسائبة: التي كانت تُسَيَّب فلا يُحمَل عليها شيء... إلى آخر التَّفسير المذكور، وقد أخرجه أبو عوانةَ[2] وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٤٥) والبيهقيُّ (١٠/ ٩) والطبرانيُّ[3] من طرق عن اللَّيث عن ابن الهادِ

---

(١) في الأصلين: «حميد بن خالد» وهو خطأ، والتصويب من (س).

(٢) في صفة النار من «مسنده» كما في «إتحاف المهرة» ١٤/ ٧٩١.

(٣) في «الأوسط» (٨٧٧٤).

بالمرفوع فقط، وظَهَرَ أنَّ في رواية خالد بن حُميدٍ إدراجاً، وأنَّ التَّفسير من كلام سعيد بن المسيّب، والله أعلم.

وقوله في المرفوع: «وهو أوَّل مَن سَيَّبَ السَّوائب»، زاد في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند مسلم: «وبَحَرَ البَحيرة وغَيَّرَ دين إسماعيل»[(١)] وروى عبد الرَّزّاق[(٢)] عن مَعمَر عن يزيد بن أسلَمَ مُرسَلاً: «أوَّل مَن سَيَّبَ السَّوائب عَمْرو بن لُحَيٍّ، وأوَّل مَن بَحَرَ البَحائر رجلٌ من بني مُدلِج جَدَعَ أُذُن ناقته وحَرَّمَ شُرب ألبانها» والأوَّل أصحّ، والله أعلم.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث عائشة: «رأيت جَهَنَّم يَحطِم بعضها بعضاً، ورأيت عَمراً يَجُرّ قُصْبَه في النار، وهو أوَّل مَن سَيَّبَ السَّوائب» هكذا وَقَعَ هنا مختصراً، وتقدَّم في أبواب العَمَل في الصلاة (١٢١٢) من وجه آخر عن يونس بن يزيد[(٣)] مُطوَّلاً وأوَّله: خَسَفَت الشمس، فقامَ رسول الله ﷺ فقرأ سورة طويلة... الحديث وفيه: «لقد رأيت في مقامي هذا كلّ شيء»، وفيه القَدْر المذكور هنا، وأورَدَه في أبواب الكُسوف (١٠٤٦) من وجه آخر عن يونس بدونِ الزّيادة، وكذا من طريق عُقَيل عن الزُّهَريِّ، وقد تقدَّم بيان نَسَب عَمْرو الخُزاعيِّ في مناقب قُرَيش[(٤)]، وكذا بيان كيفيَّة تغييره لِمِلّة إبراهيم عليه السلام ونصبه الأصنام وغير ذلك.

١٣ - بابٌ

﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾ الآية [المائدة:١١٧]

٤٦٢٥ - حدَّثنا أبو الوليدِ، حدَّثنا شُعْبةُ، أخبرنا المغِيرةُ بنُ النُّعْمان، قال: سمعتُ سعيدَ بنَ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: خَطَبَ رسولُ الله ﷺ فقال: «يا أيُّها الناسُ، إنَّكُم ٨/ ٢٨٦

---

(١) رواية أبي صالح عن أبي هريرة أخرجها مسلم (٢٨٥٦) (٥٠)، وابن أبي عاصم في «الأوائل» (٨٤)، والطبري ٧/ ٨٧، وليس فيها الزيادة التي ذكرها الحافظ، ووجدنا في رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند أبي يعلى (٦١٢١)، والطبري ٧/ ٨، وابن حبان (٧٤٩٠)، والحاكم ٤/ ٦٠٥ زيادة: «وغيَّر عهد إبراهيم».

(٢) في «التفسير» ١/ ١٩٧.

(٣) تحرفت في (س) إلى: عن زيد.

(٤) بل في باب قصة خزاعة (٣٥٢٠).

محشورونَ إلى الله حُفاةً عُراةً غُرْلاً» ثمَّ قال: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾» إلى آخِرِ الآيةِ [الأنبياء: ١٠٤] ثمَّ قال: «ألا وإنَّ أَوَّلَ الخَلائقِ يُكْسَى يومَ القيامةِ إبراهيمُ، ألا وإنَّه يُجاءُ برجالٍ من أُمَّتي فيُؤْخَذُ بهم ذاتَ الشِّمال، فأقولُ: يارَبِّ، أُصَيحابي، فيقال: إنَّكَ لا تَدْري ما أحدَثوا بعدَكَ، فأقولُ كما قال العبدُ الصالحُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ فيقال: إنَّ هؤلاءِ لم يزالوا مُرْتَدِّينَ على أعقابهم منذُ فارَقْتَهم».

قوله: «باب ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾» ذكر فيه حديث ابن عبَّاس: «إنَّكُم مَحشورونَ[1] إلى الله حُفاة» الحديث، وسيأتي شرحه في الرِّقاق (٦٥٢٦)، والغرض منه: «فأقول كما قال العبد الصالح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾».

وقوله: «أُصَيحابي» كذا للأكثرِ بالتَّصغيرِ، وللكُشْمِيهنيِّ بغير تصغير، قال الخطَّابيُّ: فيه إشارة إلى قِلّة عَدَد مَن وَقَعَ لهم ذلك، وإنَّما وَقَعَ لبعضِ جُفاة العرب، ولم يقع من أحد الصَّحابة المشهورينَ.

١٤- باب قولِهِ:

﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية [المائدة:١١٨]

٤٦٢٦- حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثير، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا المغِيرةُ بنُ النُّعْمان، قال: حدَّثني سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «إنَّكُم محشورونَ، وإنَّ ناساً يُؤْخَذُ بهم ذاتَ الشِّمال، فأقولُ كما قال العبدُ الصالحُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية» ذكر فيه حديث ابن عبَّاس المذكور قبلُ، أورَدَه مختصراً.

---

(١) في الأصلين: «تحشرون»، والمثبت من (س).

٦- سورة الأنعام

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [٢٣]: مَعْذِرَتُهم.

﴿مَّعْرُوشَٰتٍ﴾ [١٤١]: ما يُعْرَشُ منَ الكَرْمِ وغيرِ ذلك.

﴿وَلَلَبَسْنَا﴾ [٩]: لَشَبَّهْنا.

﴿حَمُولَةً﴾ [١٤٢]: ما يُحْمَلُ عليها.

﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾ [١٩]: أهل مكة.

﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [٢٦]: يَتَباعَدونَ.

تُبسَلُ: تُفْضَحُ، ﴿أُبْسِلُوا۟﴾ [٧٠]: أُفْضِحوا.

﴿بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾ [٩٣]: البَسْطُ: الضَّرْب.

﴿ٱسْتَكْثَرْتُم﴾ [١٢٨]: أضْلَلْتُم كثيراً.

﴿مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ﴾ [١٣٦]: جَعَلوا لله من ثَمَراتِهم ومالِهم نَصِيباً، وللشَّيطان والأوْثان نَصِيباً.

أكِنَّةٌ [٢٥]، واحدها: كِنان.

وَقْرٌ [٢٥]: صَمَمٌ، وأمَّا الوِقْرُ: فإنَّه الحِمْل.

﴿أَسَٰطِيرُ﴾ [٢٥]: واحدُها أُسْطُورةٌ، وإسْطارةٌ، وهي/ التُّرَّهات. ٢٨٧/٨

البَأْساءُ [٤٢]: منَ البَأسِ، ويكونُ منَ البُؤْسِ.

﴿جَهْرَةً﴾ [٤٧]: مُعايَنةً.

الصُّوَرُ: جماعةُ صورةٍ، كقولك: سُورةٌ وسُوَرٌ.

﴿سَرْمَدًا﴾ [القصص: ٧١]: دائماً.

يُقال: على الله حُسْبانُه، أي: حِسابُه.

﴿تَعَالَىٰ﴾ [١٠٠]: عَلَا.

﴿حُسۡبَانٗا﴾ [٩٦]: مَرامِيَ ورُجُوماً للشَّياطين.

﴿جَنَّ﴾ [٧٦]: أظْلَمَ.

مُستَقَرٌّ: في الصُّلْبِ، ومُستَودَعٌ: في الرَّحِمِ.

القِنْوُ: العِذْقُ، والاثنانِ قِنْوانِ، والجماعةُ أيضاً قِنْوانٌ، مِثلُ: صِنْوٍ وصِنْوانِ وصِنْوانٌ.

مَلَكُوتٌ ومُلْكٌ، رَهَبُوتٌ رَحَمُوتٌ، ويُقال: تُرهَبُ خيرٌ من أن تُرحَمَ.

﴿وَإِن تَعۡدِلۡ﴾ [٧٠]: تُقسِط، لا يُقبَل منها في ذلك اليومِ.

﴿أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [١٤٣]: يعني: هل تَشْتَمِلُ إلا على ذَكَرٍ أو أُنثى، فلِمَ تُحَرِّمونَ بعضاً وتُحِلّونَ بعضاً؟

﴿مَّسۡفُوحًا﴾ [١٤٥]: مُهْراقاً.

صَدَفَ: أعرَضَ.

أُبْلِسوا: أُويِسوا. وَ﴿أُبۡسِلُواْ﴾ [٧٠]: أُسْلموا.

﴿ٱسۡتَهۡوَتۡهُ﴾ [٧١]: أضَلَّتْه.

﴿تَمۡتَرُونَ﴾ [٢]: تَشُكّونَ.

يُقال: على الله حُسْبانُه، أي: حِسابُه.

قوله: «سورة الأنعام ـ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «قال ابن عبَّاس: ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ﴾: مَعْذِرَتهم» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عنه، وقال مَعمَر عن قَتادة: فِتْنتهم: مقالتهم، قال: وسمعت مَن يقول «مَعذِرَتهم» أخرجه عبد الرَّزّاق[1]، وأخرج عبد بن حُميدٍ عن يونس عن شَيْبانَ عن قَتادة في قوله: ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ﴾ قال: مَعذِرَتهم.

---

(١) في «التفسير» ١/ ٢٠٦.

قوله: «﴿مَّعۡرُوشَٰتٖ﴾: ما يُعْرَشُ من الكَرْم وغير ذلك» كذا ثَبَتَ لغير أبي ذرٍّ، وقد وصَلَه ابن أبي حاتم أيضاً من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ﴾ قال: ما يُعرَشُ من الكُروم ﴿وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ﴾: ما لا يُعرَش، وقيل: المعروش ما يقوم على ساق، وغير المعروش: ما يُبسَط على وجه الأرض.

قوله: «﴿وَلَلَبَسۡنَا﴾: لَشَبَّهْنا» وصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٦٧) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ﴾ يقول: لَشَبَّهنا عليهم.

قوله: «﴿حَمُولَةٗ﴾: ما يُحْمَلُ عليها» وصَلَه ابن أبي حاتم (٥/ ١٤٠٠) أيضاً من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿حَمُولَةٗ وَفَرۡشٗا﴾ فأمَّا الحَمُولة فالإبل والخيل والبغال والحَمير وكلّ شيء يُحمَل عليه، وقال أبو عُبيدة: الفَرْش: صِغار الإبل التي لم تُدرّ ولم يُحمَل عليها. وقال مَعمَر عن قَتَادة عن الحسن: الحَمُولة: ما حُمِلَ عليه منها، والفَرْش: حَوَاشيها، يعني: صِغارَها. قال قَتَادة: وكان غير الحسن يقول: الحَمُولة الإبل والبقر، والفَرْش: الغنم، أحسِبه ذكره عن عِكْرمة أخرجه عبد الرَّزّاق[1]، وعن ابن مسعود: الحَمولة ما حُمِلَ من الإبل، والفَرش الصِّغار، أخرجه الطَّبَريُّ (٨/ ٦٣) وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٣١٧).

قوله: «﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾: أهل مكَّة» هكذا رأيته في «مُستَخرَج أبي نُعَيم» في هذا الموضع، وكذا ثَبَتَ عند النَّسَفيِّ، وقد وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾ يعني: أهل مكَّة. وقوله: ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ قال: ومَن بَلَغَه هذا القرآن من الناس، فهو له نَذيرٌ.

قوله: «﴿وَيَنۡـَٔوۡنَ﴾: يَتباعَدونَ» وصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٧٨) من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ عَنۡهُ وَيَنۡـَٔوۡنَ عَنۡهُ﴾ قال: يَتباعَدونَ، وكذا قال أبو عُبيدة[2] ﴿وَيَنۡـَٔوۡنَ عَنۡهُ﴾ أي: يَتبَاعَدونَ عنه، وكذا قال عبد الرَّزّاق[3] عن مَعمَر

---

(١) في «التفسير» ١/ ٢٢٠.

(٢) تحرفت في (س) إلى: عبيد، والمثبت من الأصلين، وانظر: «مجاز القرآن» ١/ ١٨٩.

(٣) في «التفسير» ١/ ٢٠٥.

عن قَتَادة، وأخرجه من وجه آخر عن ابن عبَّاس: نزلت في أبي طالب كان يَنهَى المشرِكينَ عن أذَى رسول الله ﷺ، ويَتَباعَد عمَّا جاء به. وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٣١٥) من هذا الوجه.

قوله: «تُبْسَلُ: تُفْضَح» وصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١٣١٨) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ﴾ [الأنعام: ٧٠] يعني: أن تُفضَح. وروى عبد بن حُميدٍ من طريق مجاهد ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ﴾ أي: تُسلَم، ومن طريق قَتَادة: تُحبَس.

قوله: «﴿أُبْسِلُوا۟﴾: أُفْضِحوا» كذا فيه من الرُّباعيّ وهي لغة، يقال: فُضِحَ وأُفْضِح، وروى ابن أبي حاتم أيضاً من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُوا۟ بِمَا كَسَبُوا۟﴾ يعني: فُضِحوا، وقد/ مضى كما تَرَى لهذه الكلمة تفسير آخر عن غير ابن عبَّاس، وأنكَرَ الإسماعيليّ هذا التَّفسير الأوَّل، فكأنَّه لم يَعرِف أنَّه عن ابن عبَّاس. ٨/ ٢٨٨

قوله: «﴿بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾: البَسْط الضَّرْب» وصَلَه ابن أبي حاتم أيضاً (٤/ ١٣٤٨) من هذا الوجه عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾ قال: هذا عند الموت، والبَسط الضَّرب.

قوله: «﴿ٱسْتَكْثَرْتُم﴾: أضلَلتُم كثيراً» وصَلَه ابن أبي حاتم أيضاً كذلك (٤/ ١٣٨٧).

قوله: «﴿مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ﴾: جَعَلوا لله من ثَمراتهم ومالهم نصيباً، وللشَّيطان والأوْثان نصيباً» وصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١٣٩٠) أيضاً عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا﴾ الآية، قال: جَعَلوا لله، فذكر مثله، وزاد: فإن سَقَطَ من ثَمَرِه ما جَعَلوا لله في نصيب الشَّيطان تَركوه، وإن سَقَطَ ممَّا جَعَلوا للشَّيطان في نصيب الله لَقَطوه، وروى عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: كانوا يُسَمّونَ لله جُزءاً من الحَرث ولِشُركائهم جُزءاً، فما ذهبَت به الرّيح ممَّا سَمَّوا لله إلى جُزء أوثانهم تَركوه وقالوا: الله غَنيّ عن هذا، وما ذهبَت به الرّيح من جُزء أوثانهم إلى جُزء الله أخَذوه.

والأنعام التي سَمَّى الله هي البَحيرة والسائبة كما تقدَّم تفسيرها في المائدة (٤٦٢٣)، وقد تقدَّم في أخبار الجاهليَّة (٣٥٢٤) قول ابن عبَّاس: إن سَرَّك أن تعلم جهل العرب، فأشارَ إلى هذه الآية.

قوله: «أَكِنَّةٌ، واحدها: كِنان» ثَبتَ هذا لأبي ذرٍّ عن المُستَمْلي، وهو قول أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]: واحدها كِنان، أي: أغطية، ومثله أعِنّة وعِنان، وأسِنّة وسِنان.

قوله: «وَقْرٌ: صَمَمٌ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗا﴾ [الأنعام: ٢٥]، أي: الثِّقَل والصَّمَم وإن كانوا يَسمَعونَ، لكنَّهم صُمٌّ عن الحقّ والهُدَى. وقال مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ أَكِنَّةً أَن يَفۡقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٗا﴾ قال: يَسمَعونَ بآذانهم ولا يعونَ منها شيئاً، كمَثَلِ البَهيمة تَسمَع القول ولا تَدري ما يقال لها، وقرأ الجمهور بفتح الواو، وقرأ طلحة بن مُصرِّف بكسرها.

قوله: «وأمّا الوِقْر» أي: بكسرِ الواو **«فإنّه الحِمل»** هو قول أبي عُبيدة، قاله مُتَّصِلاً بكلامه الذي قبله، فقال: الوِقر: الحِمل إذا كَسرتَه. وأفادَ الرّاغِب[1] أنَّ الوِقر: حِمل الحِمار، والوَسْق: حِمل الجَمَل، والمعنى على قراءة الكسر: إنَّ في آذانهم شيئاً يَسُدّها عن استماع القول ثقيلاً كوِقرِ البعير.

قوله: «﴿أَسَٰطِيرُ﴾: واحدها أُسْطورة وإسطارة، وهي التُّرَّهات» هو كلام أبي عُبيدَة أيضاً، قال في قوله: ﴿إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾: واحدها أُسطورة وإسطارة، ومجازُها: التُّرَّهات. انتهى، والتُّرَّهات بضمِّ أوَّله وتشديد الرّاء: أصلها: بُنَيَّات الطَّريق[2]، وقيل: إنَّ تاءَها مُنقَلِبة من واو وأصلها: الوَرَه، وهو الحُمق.

---

(١) في «المفردات في غريب القرآن» ص٨٧١ و٨٨٠.

(٢) بُنَيّات الطريق، بالضم مصغراً: هي الطرق الصغار التي تتشعب من الجادة. انظر «الصحاح» للجوهري ٦/ ٢٢٨٧ مادة (بني).

قوله: «**البَأْساءُ: من البَأس ويكون من البُؤْس**» هو معنى كلام أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ﴾ [الأنعام: ٤٢] هي البَأس من الخير والشرّ، والبُؤس. انتهى، والبَأس: الشِّدّة، والبُؤس: الفقر، وقيل: البَأس: القتل، والبُؤس: الضُّرّ.

قوله: «﴿**جَهْرَةً**﴾: **مُعايَنة**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً﴾، أي: فجأة وهم لا يَشعُرونَ، ﴿أَوْ جَهْرَةً﴾، أي: عَلانية وهم يَنظُرونَ.

قوله: «**الصُّوَرُ: جماعة صُورة، كقولِك: سُورة وسوَر**» بالصّادِ أوّلاً، وبالسِّين ثانياً، كذا للجميع إلّا في رواية أبي أحمد الجُرجانيِّ، ففيها: «كقولك: صُورة وصُوَر» بالصّادِ في الموضعينِ، والاختلاف في سكون الواو وفتحها، قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ[1] يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣] يقال: إنَّها جمع صُورة، يُنفَخ فيها روحها فتَحيا، بمَنزِلة قولهم: سُوَر المدينة واحدها: سُورة، قال النابغة:

٢٨٩/٨ ألم تَـرَ أنَّ اللهَ أعطـاكَ سُـورةً تَـرَى كـلّ مَلْـكٍ دونهـا يَتَذَبـذَبُ[2]

انتَهى، والثّابت في الحديث أنَّ الصّور قَرن يُنفَخ فيهِ[3]، وهو واحد، لا اسم جمع، وحكى الفرّاء الوجهَينِ، وقال في الأوّل: فعلى هذا فالمراد النَّفخ في الموتَى، وذكر الجَوْهريّ في «الصِّحاح» أنَّ الحسن قرأها بفتح الواو، وسَبَقهُ النَّحّاس فقال: ليست بقراءةٍ، وأثبتَها أبو البَقاء العُكبَريُّ قراءةً في كتابه «إعراب الشَّواذّ»، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الرِّقاق (٦٥١٧) إن شاء الله تعالى.

قوله: «﴿**سَرْمَدًا**﴾: **دائماً**» كذا وَقَعَ هنا، وليس هذا في الأنعام، وإنَّما هو في سورة القَصَص، قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: سَرمَداً، أي: دائماً، قال: وكلّ شيء لا يَنقَطِع فهو سَرمَدٌ. وقال الكِرْمانيُّ: كأنَّه ذكرها هنا لمناسَبة قوله تعالى في هذه السّورة: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

---

(١) في الأصلين و(س): ويوم، بالواو، والذي في سورة الأنعام بدون واو.

(٢) «ديوانه» ص٧٣، والبيت من الطويل.

(٣) انظر حديث أبي سعيد الخدري في «مسند أحمد» (١١٠٣٩).

قوله: «**يقال: على الله حُسْبانُه، أي: حِسابه**» تقدَّم هذا في بَدْء الخلق (٣١٩٩)، وروى عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عن قَتادة في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[الأنعام: ٩٦] قال: يَدوران في حِساب. وعن الأخفَش قال: حُسبان: جمع حِساب، مِثل شُهبان جمع شِهاب.

قوله: «**تَعالَى**[2]**: عَلا**» وَقَعَ في «مُستَخرَج أبي نُعَيم»: تعالى الله: عَلا الله، وهو في رواية النَّسَفيِّ أيضاً.

قوله: «﴿**حُسْبَانًا**﴾**: مَراميَ ورُجوماً للشَّياطينِ**» تقدَّم الكلام عليه في بَدْء الخلق.

قوله: «﴿**جَنَّ**﴾**: أظْلَمَ**» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾، أي: غَطَّى عليه وأظلَمَ، وما جَنَّك من شيء فهو جِنان لك، أي: غِطاء.

قوله: «**مُسْتَقَرٌّ: في الصُّلْب، ومُسْتَوْدَع: في الرَّحِم**» هكذا وَقَعَ هنا، وقد قال مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [الأنعام: ٩٨] قال: مُستقَرّ في الرَّحِم ومُستودَع في الصُّلب، أخرجه عبد الرَّزّاق[3]، وأخرَج سعيد بن منصور[4] من حديث ابن عبَّاس مثله بإسنادٍ صحيح، وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٥٠٨-٥٠٩)، وقال أبو عُبيدة: مُستَقَرّ في صُلب الأب، ومُستودَع في رَحِم الأُمّ، وكذا أخرج عبد بن حُميدٍ من حديث محمَّد ابن الحنفيَّة، وهذا موافق لمَا عند المصنِّف مخالف لمَا تقدَّم. وأخرج عبد الرَّزّاق عن ابن مسعود قال: مُستَقَرّها في الدُّنيا ومُستودَعها في الآخِرة، وللطَّبَرانيِّ (٩٠١٦) من حديثه: المستَقَرّ: الرَّحِم، والمستَودَع: الأرض.

تنبيه: قرأ أبو عَمْرو وابن كثير: «فمُسْتَقِرّ» بكسرِ القاف، والباقونَ بفتحها، وقرأ الجميع «مُستَودَع» بفتح الدَّال إلّا رواية عن أبي عَمْرو فبكسرها.

---

(١) في «التفسير» ١/ ٢١٤.

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

(٣) في «التفسير» ١/ ٢١٤.

(٤) في قسم التفسير من «سننه» (٨٩٢).

قوله: «القِنْو: العِذْق، والاثنان قِنْوان، والجماعة أيضاً قِنْوانٌ، مِثْل صِنْوٍ[١] وصِنْوانِ وصِنْوانٌ» كذا وَقَعَ لأبي ذرٍّ تَكرير صِنوان، الأولى مَجرورة النُّون والثّانية مرفوعة، وسَقَطَت الثّانية لغير أبي ذرٍّ. ويوَضِّح المراد كلام أبي عُبيدة الذي هو منقول منه، قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٌ﴾ [الأنعام:٩٩] قال: القِنو: هو العِذق بكسرِ العين يعني: العُنقود، والاثنان قِنوانِ، والجمع قِنوانٌ كَلفظ الاثنَين، إلّا أنَّ الاثنَينِ مَجرورة، ونون الجمع يَدخُله الرَّفع والنَّصب والجرّ، ولم نَجِد مثله غير صِنو وصِنوانِ والجمع صِنوانٌ.

وحاصله أنَّ مَن وقَفَ على قِنوان وصِنوان وَقَعَ الاشتِراك اللَّفظيّ في إرادة التَّثنية والجمع، فإذا وصَلَ ظَهَرَ الفَرق، فيقع الإعراب على النُّون في الجمع دون التَّثنية، فإنَّها مكسورة النُّون خاصّة، ويقع الفَرق أيضاً بانقلاب الألف في التَّثنية حال الجرّ والنَّصب بخِلَافها في الجمع، وكذا بحذفِ نون التَّثنية في الإضافة بخِلَاف الجمع.

تنبيه: قرأ الجمهور ﴿قِنۡوَانٌ﴾ بكسرِ القاف، وقرأ الأعمَش والأعرَج - وهي رواية عن أبي عَمرو - بضمِّها وهي لغة قيس، وعن أبي عَمْرو رواية أيضاً بفتح القاف، وخَرَّجَها ابن جِنّيّ على أنَّها اسم جمعٍ لِقِنوٍ لا جمع، وفي الشَّواذّ قراءة أُخرى.

قوله: «مَلكوتٌ ومُلْكٌ، رَهَبوتٌ رَحَموتٌ، ويُقال: تُرْهَبُ خيرٌ من أن تُرْحَم» كذا لأبي ذرٍّ، وفيه تَشويش، ولغيره: «مَلَكوتٌ: مُلكٌ، مِثل: رَهَبوت خير من رَحَموت، وتقول: تُرهَب خير من أن تُرحَم»، وهذا هو الصَّواب. فَسَّرَ معنى «مَلكوت» بمُلكٍ وأشارَ إلى أنَّ وزنه: رَهَبوت ورَحَموت، ويُوضحه كلام أبي عُبيدة، فإنَّه قال في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٧٥]، أي: مُلك السَّماوات، خرج مَخرَج قوله في المَثَل: رَهَبوت خير من رَحَموت، أي: رَهبةٌ/ خير من رحمة. انتهى، وقرأ الجمهور ﴿مَلَكُوتَ﴾ بفتح اللّام، وقرأ أبو السَّمّال[٢] بسكونها، وروى عبدُ بن حُميدٍ والطَّبَريُّ (٧/ ٢٤٥) عن ٨/ ٢٩٠

---

(١) لفظة «صنو» سقطت من (س).

(٢) في (أ) و(س): السماك، بالكاف، وهو تصحيف، وأبو السَّمّال: هو قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري المقرئ، قال عنه الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٥٣٤: له حروف شاذة لا يعتمد على نقله ولا يوثق به، =

عِكْرمة قال: ﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: مُلك السَّموات والأرض، وهي بالنَّبطيَّة «مَلْكُوثا»، أي: بسكونِ اللّام وبالمثلَّثة وزيادة أَلِف، وعلى هذا فيحتمل أن تكون الكلمة مُعرَّبة، والأولى ما تقدَّم وأنَّها مُشتَقّة من مُلك، وَرَدَ مِثلُه في رَهبوت وجَبَروت.

قوله: «﴿وَإِن تَعْدِلْ﴾: تُقْسِط، لا يُقْبَل منها في ذلك اليوم» وَقَعَ هذا في رواية أبي ذرٍّ وحده، وقد حكاه الطَّبَريُّ واستَنكَرَه، وفَسَّرَ أبو عُبيدة العَدل بالتوبة قال: لأنَّ التوبة إنَّما تَنفَع في حال الحياة، والمشهور ما روى مَعمَر عن قَتَادة في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾، أي: لو جاءت بمِلءِ الأرض ذهباً لم يُقبَل، فجعله من العِدل بمعنى المِثل وهو ظاهر، أخرجه عبد الرَّزّاق[1] وغيره.

قوله: «﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾، يعني: هل تَشْتَمِل إلّا على ذَكَر أو أُنثَى، فلِمَ تُحرِّمونَ بعضاً وتُحِلّونَ بعضاً؟» كذا وَقَعَ لأبي ذرٍّ هنا، ولغيره في أوائل التَّفاسير وهو أصوَب، وهو إردافه على تَفاسير ابن عبَّاس، فقد وصَلَه ابن أبي حاتم (٥/ ١٤٠٣) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مثله، ووَقَعَ عند كثير من الرُّواة «فلمَ تُحرِّموا ولمَ تُحِلُّوا» بغير نون فيهما، وحذفُ النُّون بغير ناصب ولا جازِم لغةٌ.

وقال الفَرّاء: قوله: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ يقول: أجاءكُم التَّحريم فيما حَرَّمتُم من السائبةِ والبَحيرةِ والوَصيلةِ والحامِ من قِبَل الذَّكَرينِ أم من الأُنثيَينِ؟ فإن قالوا: من قِبَل الذَّكر لَزِمَ تحريم كلّ ذَكَر، أو من قِبَل الأُنثَى فكذلك، وإن قالوا: من قِبَل ما اشتَمَلَ عليه الرَّحِم لَزِمَ تحريم الجميع، لأنَّ الرَّحِم لا يَشتَمِل إلّا على ذَكَر أو أُنثَى، وقد تقدَّم في أخبار الجاهليَّة (٣٥٢٤) قول ابن عبَّاس: إن سَرَّكَ أن تَعلمَ جهلَ العَرب، فاقرأ الثلاثينَ ومئةً من سورةِ الأنعام، يعني: الآيات المذكورة.

قوله: «﴿مَّسْفُوحًا﴾: مُهْراقاً» وَقَعَ هذا للكُشْمِيهنيِّ، وهو تفسير أبي عُبيدة في قوله

= ووقعت تسميته في «المغني في الضعفاء» ٢/ ٧٨٩، و«المقتنى في سرد الكنى» له ١/ ٢٩٣: قَعنب بن هلال.

(١) في «التفسير» ١/ ٢١٢.

تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾، أي: مُهراقاً مَصبوباً، ومنه قولهم: سَفَحَ الدَّمُ[1]، أي: سالَ.

قوله: «صَدَفَ: أعرَضَ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام:٤٦]، أي: يُعرِضونَ، يقال: صَدَفَ عنِّي بوجهه، أي: أعرَضَ[2]، وروى عبد الرَّزّاق[3] عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿يَصْدِفُونَ﴾، أي: يُعرِضونَ عنها.

قوله: «أُبْلِسوا: أُويِسُوا» كذا للكُشْمِيهنيِّ، ولغيره: «أُيِسوا» بغير واو، قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ المُبلِس: الحَزين النادِم، قال رُؤْبة بن العَجّاج:

وفي الوجوهِ صُفرة وإبْلاسْ[4]

أي: اكتِئاب[5] وحُزن، وقال الفَرّاء: قوله: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ المُبلِس: البائس المنقَطِع رَجاؤُه، وكذلك يقال للّذي يَسكُت عند انقطاع حُجَّته فلا يُجيب: قد أبلَسَ، قال العَجّاج:

يا صاحِ هل تَعرِف رَسْماً دارسا[6] قال نعم أعرِفه وأبلَسا

وتفسير المُبْلِس بالحَزينِ وبالبائسِ مُتَقارب.

قوله: «﴿أُبْسِلُوا﴾: أُسْلِموا» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُوا۟ بِمَا

---

(١) في (س): الدمع، والمثبت من (ع).

(٢) وفي سورة الأنعام قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا﴾ الآية: ١٥٧.

(٣) في «التفسير» ١/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٤) وصدره:

وحضَرَتْ يومَ خميسِ الأخماسْ

(٥) كذا في (س): «اكتئاب»، وفي (أ): «صفرة».

(٦) كذا في الأصلين و(س)، والذي في كتب اللغة: رَسْماً مُكرَساً، قال في «شرح القاموس» مادة (كرس): ورَسْمٌ مُكرَسٌ ـ كمُكرَم ـ بَعَرَتْ فيه الإبل وبوَّلَتْ، فركب بعضُه بعضاً، قيل: ومنه سميت الكُرَّاسة. انتهى، وانظر: «لسان العرب»، و«الصحاح»، و«مقاييس اللغة» مادة (كرس).

قلنا: ولعله اختلط هذا البيت على الحافظ رحمه الله ببيت الشماخ:

أتعرفُ رَسْماً دارساً قد تغيَّرا بذَرْوَةَ أقوى بعدَ ليلى وأقْفَرا

كما في «أدب الكاتب» لأبي بكر الصولي ص١٢٠، و«تاج العروس» مادة (عرض).

كَسَبُواْ ﴾، أي: أُسلموا، وقوله في الآية الأُخرى[1]: ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ ﴾ أي: تُرتَهَن وتُسلَم، قال عَوف بن الأحوَص:

وإبسالي بنيَّ بغير جُرمٍ[2]

وروى مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ ﴾ قال: تُحبَس، قال قَتادةُ وقال الحسن: أي: تُسلم، أي: إلى الهلاك، أخرجه عبد الرَّزّاق[3]، وقد تقدَّم لهذه الكلمة تفسير آخر، والمعنى مُتَقارب.

قوله: «﴿ٱسْتَهْوَتْهُ ﴾: أَضَلَّتْه» هو تفسير قَتادة، أخرجه عبد الرَّزّاق[4]، وقال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴾: هو الذي تُشَبِّه له الشَّياطين فيَتبَعها حتَّى يهوي في الأرض فيَضِلّ.

قوله: «﴿ تَمْتَرُونَ ﴾: تَشُكّونَ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾ أي: تَشُكّونَ. وكذا أخرجه الطَّبَريُّ (٧/ ١٤٨) من طريق أسباط عن/ السُّدّيِّ. ٢٩١/٨

قوله: «يقال: على الله حُسْبانه، أي: حِسابه» كذا لأبي ذرٍّ، أعادَه هنا وقد تقدَّم قبلُ.

١ - بابٌ
﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام:٥٩]

٤٦٢٧- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سالم بنِ عبدِ الله، عن أبيه، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مفاتحُ الغيبِ خمسٌ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ

(١) بل في الآية نفسها، وهي الآية ٧٠ من سورة الأنعام.

(٢) عجزه: بَعَوناهُ ولا بِدمٍ مُراقِ

انظر: «العين» للفراهيدي ٢/ ٢٦٥، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس ١/ ٢٤٨.

(٣) لم نقف عليه في «تفسير عبد الرزاق» ولا في «مصنفه»، ولكن هذا الأثر أخرجه من طريق عبد الرزاق: الطبري ٧/ ٢٣٢، وابن أبي حاتم في «تفسيره» ٤/ ١٤١٨.

(٤) في «التفسير» ١/ ٢١٢.

بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان: ٣٤]».

قوله: «باب ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾» المفاتح جمع مِفتَح بكسرِ الميم: الآلة التي يُفتَح بها، مِثل مِنجَل ومَناجِل، وهي لغة قليلة في الآلة، والمشهور مِفتاح بإثبات الألف، وجمعه مفاتيح بإثبات الياء، وقد قُرِئَ بها في الشَّواذّ، قرأ ابن السَّمَيفَع: «وعندَهُ مفاتيحُ الغَيب»، وقيل: بل هو جمع مَفتَح بفتح الميم وهو المكان، ويُؤيِّده تفسير السُّدّيِّ فيما رواه الطَّبَريُّ (٧/ ٢١٢) قال: مفاتح الغيب: خزائن الغيب، وجَوَّزَ الواحديُّ أنَّه جمع مَفتَح بفتح الميم على أنَّه مصدَر بمعنى الفتح، أي: وعنده فُتوح الغيب، أي: يَفتَح الغيب على مَن يَشاء من عِباده، ولا يَخفَى بُعد هذا التَّأويل، للحديثِ المذكور في الباب، وأنَّ مَفاتح الغيب لا يَعلَمها أحد إلّا الله سبحانه وتعالى.

وروى الطَّبَريُّ (٧/ ٢١٢) من طريق ابن مسعود قال: أُعطيَ نبيّكُم ﷺ عِلم كلّ شيء إلّا مفاتح الغيب.

ويُطلَق المِفتاح على ما كان محسوساً ممَّا يَحِلّ غَلقاً كالقُفلِ، وعلى ما كان مَعنَويّاً كما جاء في الحديث «إنَّ من الناس مفاتِيح للخيرِ» الحديث صَحَّحَه ابن حِبّان من حديث أنس[1].

ثمَّ ذكر المصنِّف في الباب حديث ابن عمر: «مفاتح الغيب خمس» أورَدَه مختصراً، وساقَه في تفسير سورة لُقمان مُطوَّلاً[2]، وسيأتي شرحه هناكَ مُستَوفًى إن شاء الله تعالى.

٢- بابٌ

﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ﴾ الآية [الأنعام: ٦٥]

﴿يَلْبِسَكُمْ﴾ [٦٥]: يَخْلِطَكُم، منَ الالتِباسِ.

﴿يَلْبِسُوٓا۟﴾ [٨٢]: يَخْلِطوا.

﴿شِيَعًا﴾ [٦٥، ١٥٩]: فِرَقاً.

---

(١) لم نقف على هذا الحديث في «صحيح ابن حبان»، وإنما أخرجه الطيالسي (٢١٩٥)، وابن ماجه (٢٣٧) بإسناد ضعيف، فيه محمد بن أبي حميد، ضعفه أحمد والبخاري وابن معين وابن أبي حاتم.

(٢) مطولاً برقم (٤٧٧٧) من حديث أبي هريرة، ومختصراً برقم (٤٧٧٨) من حديث ابن عمر كما هو هنا.

٤٦٢٨ - حدَّثنا أبو النُّعمان، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن جابرٍ ﷺ قال: لمَّا نزلت هذه الآيةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال رسولُ الله ﷺ: «أعوذُ بوَجْهِكَ» قال: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «أعوذُ بوَجْهِكَ» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ قال رسولُ الله ﷺ: «هذا أهوَنُ، أو هذا أيسَر».

[طرفاه في: ٧٣١٣، ٧٤٠٦]

قوله: «باب ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ الآية، ﴿يَلْبِسَكُمْ﴾: يَخْلِطكُم، من الالتِباس، ﴿يَلْبِسُوٓا۟﴾: يَخْلِطوا» هو من كلام أبي عُبيدة في الموضعينِ، وعند ابن أبي حاتم (٤/ ١٣٩٣) من طريق أسباط بن نَصر عن السُّدّيِّ مثله.

قوله: «﴿شِيَعًا﴾: فِرَقاً» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً، وزادَ: واحدتها شِيعة، وللطَّبَريِّ (٧/ ٢٢١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن/ عبَّاس في قوله: ﴿شِيَعًا﴾ قال: الأهواء المختَلِفة. ٢٩٢/٨

قوله: «عن جابر» وَقَعَ في الاعتصام (٧٣١٣) من وجه آخر: عن ابن عُيَينة عن عَمْرو ابن دينار سمعت جابراً، وكذا للنَّسائيِّ (ك١١١٠٠) من طريق مَعمَر عن عَمْرو بن دينار.

قوله: «﴿عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال: أعوذ بوَجْهِك» زاد الإسماعيليّ من طريق حمَّاد بن زيد عن عَمْرو: «الكريم» في الموضعينِ.

قوله: «هذا أهوَن، أو هذا أيسَر» هو شَكٌّ من الراوي، والضَّمير يعود على الكلام الأخير. ووَقَعَ في الاعتصام: «هاتان أهوَن أو أيسَر» أي: خَصْلة الالتِباس وخَصْلة إذاقة بعضهم بأس بعض، وقد روى ابن مَرْدويه[1] من حديث ابن عبَّاس ما يُفسَّر به حديث جابر، ولفظه عن النبيّ ﷺ قال: «دَعَوتُ الله أن يَرفَع عن أمَّتي أربعاً، فرَفَعَ عنهم اثنتينِ، وأبَى أن يَرفَع عنهم اثنَتَينِ: دَعَوت الله أن يَرفَع عنهم الرَّجم من السماء، والخسف من

(١) وأخرجه أيضاً الطبراني في «الكبير» (١٢٠٤٩)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٥٢) من طريق محمد بن عبد الله المروزي، عن أبي الدرداء عبد العزيز بن المنيب، عن إسحاق بن عبد الله بن كيسان، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» ١/ ١١٧: ومن عدا عكرمة لم أعرفهم، ولم أر من ذكرهم.

الأرض، وأن لا يَلبسهم شيَعاً، ولا يُذيق بعضَهم بأس بعض، فرَفَعَ الله عنهم الخسف والرَّجم، وأبَى أن يَرفَع عنهم الأُخرَيَين».

فيُستَفاد من هذه الرِّواية المراد بقوله: ﴿مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾، ويُستأنَس له أيضاً بقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنتُمۡ أَن يَخۡسِفَ بِكُمۡ جَانِبَ ٱلۡبَرِّ أَوۡ يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا﴾ [الإسراء:٦٨] ووَقَعَ أصَرح من ذلك عند ابن مَرْدويه من حديث أُبيٍّ بن كعب قال في قوله تعالى: ﴿عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ قال: الرَّجم ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾ قال: الخسف.

وروى ابن أبي حاتم (٤/ ١٣١٠، ١٣١١) من طريق السُّدّيِّ عن شيوخه أيضاً أنَّ المراد بالعذاب من فوق: الرَّجم، ومن تَحت: الخسف، وأخرج من طريق ابن عبَّاس أنَّ المراد بالفَوقِ: أئمَّة السّوء، وبالتَّحتِ: خَدَم السّوء. وقيل: المراد بالفَوقِ: حَبْس المطر، وبالتَّحتِ: مَنْع الثَّمرات. والأوَّل هو المعتمَد.

وفي الحديث دليل على أنَّ الخسف والرَّجم لا يقعان في هذه الأُمّة، وفيه نظر، فقد روى أحمد (٢١٢٢٧)، والطَّبَريُّ (٧/ ٢٢٦) من حديث أُبيٍّ بن كعب في هذه الآية ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ الآية قال: هُنَّ أربع، وكلّهنَّ واقع لا مَحالة، فمَضَت اثنَتان بعد وفاة نبيّهم بخمسٍ وعشرينَ سنة: أُلبِسوا شيَعاً وذاقَ بعضُهم بأس بعض، وبَقيَت اثنَتان واقعَتان لا مَحالة: الخسف والرَّجم. وقد أُعِلَّ هذا الحديث بأنَّ أُبيَّ بن كعب لم يُدرِك سنة خمس وعشرينَ من الوفاة النبويَّة، فكأنَّ حديثه انتهى عند قوله: لا مَحالة، والباقي من كلام بعض الرُّواة، وأُعِلَّ أيضاً بأنّه مخالف لحديثِ جابر وغيره[1].

وأُجيبَ بأنَّ طريق الجمع أنَّ الإعاذة[2] المذكورة في حديث جابر وغيره مُقيَّدة بزمان

---

(١) قلنا: وإسناد أحمد والطبري ضعيف، فيه عيسى بن ماهان أبو جعفر الرازي، سيِّئ الحفظ، ولا يحتمل تفرده.

وقد أخرج الطبري ٧/ ٢٢٢ عن محمد بن عيسى الدامغاني، عن ابن المبارك، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، من قوله، وهذا إسناد جيد، وهو أولى بالصواب، وهذا يؤيد ما ذهب إليه الحافظ رحمه الله.

(٢) في (أ) و(س): الإعادة، وهو تصحيف.

مخصوص وهو وُجود الصَّحابة والقُرون الفاضلة، وأمَّا بعد ذلك فيجوز وقوع ذلك فيهم، وقد روى أحمد (١٤٦٦)، والتِّرمذيّ (٣٠٦٦) من حديث سعد بن أبي وقّاص قال: سُئِلَ رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ إلى آخرها فقال: «أما إنَّها كائنة ولم يأتِ تأويلها بعد»[١]، وهذا يحتمل أن لا يُخالف حديث جابر بأنَّ المراد بتأويلِها ما يَتَعلَّق بالفتنِ ونحوها.

وعند أحمد (١٥٩٥٦) بإسنادٍ صحيح[٢] حديث صُحارٍ ـ بالمهمَلَتينِ أوَّله مضموم معَ التَّخفيف ـ العبديِّ رَفَعَه قال: «لا تقوم الساعة حتَّى يُخسَف بقَبائل» الحديث، وسيأتي في كتاب الأشرِبة (٥٥٩٠) في الكلام على حديث أبي مالك الأشعَريِّ ذِكْر الخسف والمسخ أيضاً، وللتِّرمِذيِّ (٢١٨٥) من حديث عائشة مرفوعاً: «يكون في آخر هذه الأُمّة خَسْف ومَسْخ وقَذْف»، ولابنِ أبي خَيْثمةَ[٣] من طريق هشام بن الغازي بن ربيعة الجُرَشيِّ عن أبيه عن جَدّه رَفَعَه: «يكون في أمَّتي الخسفُ والمسخُ والقَذف» الحديث. ووَرَدَ فيه أيضاً عنده[٤] عن عليّ وعن أبي هريرة مثله[٥] وعن عثمان عند...[٦] وعن ابن مسعود وابن عمر وابن عَمْرو وسَهْل بن سعد عند ابن ماجه (٤٠٥٩-٤٠٦٢)، وعن أبي أُمامةَ عند أحمد (٢٢٢٣١)، وعن عُبادة عند ولده (٢٢٧٩٠)، وعن/ أنس عند البزَّار (٣٤٠٤)، وعن عبد الله بن بُسر ٢٩٣/٨ وسعيد بن أبي راشد عند الطبرانيِّ في «الكبير»[٧]، وعن ابن عبَّاس وأبي سعيد عنده في «الصَّغير»

---

(١) وهذا أيضاً إسناده ضعيف، فيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف، ثم هو منقطع.

(٢) بل ضعيف، فيه عبد الرحمن بن صُحار، وهو مجهول.

(٣) في السفر الثاني من «تاريخه الكبير» (٢٨٥٥).

(٤) في (ع) و(س): عنه، والمثبت من (أ)، والضمير في «عنده» يعود إلى الترمذي، وهو عنده برقم (٢٢١٠)، وفيه الفرج بن فضالة وهو ضعيف.

(٥) كذا في (أ): «مثله»، وفي (ع): «عنه»، وفي (س): «عند» وأشير في هامشها أن بعدها بياض في الأصل. قلنا: وحديث أبي هريرة هو مثل حديث علي، وهو عند الترمذي (٢٢١١)، وفي إسناده رُمَيح الجذامي وهو مجهول.

(٦) هنا بياض في نسخة (أ)، وكذلك في هامش (س) أشير إلى أن هنا بياضاً في أصلها.

(٧) حديث سعيد بن أبي راشد عند الطبراني في «الكبير» (٥٥٣٧)، أما حديث عبد الله بن بُسْر فلم نجده فيه، وإنما في «مسند الشاميين» (١٠٣٥).

(١٦٨ و٩٧٣)، وفي أسانيدها مقال غالباً، لكن يدلّ مجموعها على أنَّ لذلك أصلاً.

ويحتمل في طريق الجمع أيضاً أن يكون المراد أنَّ ذلك لا يقع لجميعِهم، وإن وَقَعَ لأفرادٍ منهم غير مُقيَّد بزمانٍ كما في خَصْلة العدوّ الكافر، والسَّنة العامّة، فإنَّه ثَبَتَ في «صحيح مسلم» (٢٨٨٩) من حديث ثوبان رَفَعَه في حديث أوَّلُه: «إنَّ الله زَوَى لي مَشارق الأرض ومَغاربها، وسَيَبلُغُ مُلك أمَّتي ما زُويَ لي منها» الحديث، وفيه: «وإنّي سألت رَبِّي أن لا يُهلِك أمَّتي بسَنةٍ عامّة، وأن لا يُسَلِّط عليهم عدوّاً من غير أنفُسهم، وأن لا يَلبِسهم شيَعاً ويُذيق بعضهم بأس بعض[١]، فقال: يا محمَّد، إنّي إذا قَضَيتُ قَضاءً فإنَّه لا يُردّ، وإنّي أعطَيتُك لأُمَّتِك أن لا أُهلِكهم بسَنةٍ عامّة، وأن لا أُسَلِّط عليهم عدوّاً من غيرهم يَستَبيح بَيضَتهم حتَّى يكون بعضهم يُهلِك بعضاً»، وأخرج الطَّبَريُّ (٧/ ٢٢٣) من حديث شَدّاد نحوه بإسنادٍ صحيح.

فلمَّا كان تَسليط العدوّ الكافر قد يقع على بعض المؤمنينَ لكنَّه لا يقع عموماً، فكذلك الخَسف والقَذف، ويُؤيِّد هذا الجمع ما روى الطبري[٢] (٧/ ٢٢٤-٢٢٥) من مُرسَل الحسن قال: لمَّا نزلت ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ الآية، سألَ النبيّ ﷺ ربّه، فهَبَطَ جِبْريل فقال: «يا محمَّد، إنَّك سألت رَبّك أربعاً فأعطاك اثنتَينِ ومَنَعَك اثنتَينِ: أن يأتيهم عذابٌ من فوقهم أو من تحت أرجُلهم، فيَستأصِلَهم كما استأصَلَ الأُمَم الذينَ كَذَّبوا أنبياءَهم، ولكنَّه يَلبسُهم شيَعاً ويُذيقُ بعضَهم بأس بعض» وهذان عذابان لأهلِ الإقرار بالكتاب والتَّصديق بالأنبياءِ. انتهى، وكأنَّ من قوله: «وهذان...» إلى آخره، من كلام الحسن.

وقد ورَدَت الاستعاذة من خِصال أُخرى: منها عن ابن عبَّاس عند ابن مَرْدويه مرفوعاً: «سألت رَبّي لأُمَّتي أربعاً، فأعطاني اثنتَينِ ومَنَعَني اثنتَينِ: سألته أن يَرفَع عنهم الرَّجم من

(١) قوله: «وأن لا يلبسهم شيعاً، ويذيق بعضهم بأس بعض» ليس في رواية مسلم، وإنما هي من حديث ثوبان عند ابن ماجه (٣٩٥٢) و(٦٧١٤).

(٢) تحرف في (أ) و(س) إلى: الطبراني، والمثبت من (ع).

السماء، والغَرَق من الأرض، فرَفَعَها» الحديث[1].

ومنها حديث سعد بن أبي وقّاص عند مسلم (٢٨٩٠) مرفوعاً: «سألت رَبِّي أن لا يُهلِك أمَّتي بالغَرَقِ فأعطانيها، وسألته أن لا يُهلِكهم بالسَّنة فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بَأسهم بينهم فمَنَعَنيها»، وعند الطبري[2] من حديث جابر بن سَمُرة نحوه، لكن بلفظ: «أن لا يَهلِكوا جوعاً»، وهذا ممَّا يُقوِّي أيضاً الجمع المذكور، فإنَّ الغَرَق والجوع قد يقع لبعضٍ دون بعض، لكن الذي حَصَلَ منه الأمان أن يقع عامّاً.

وعند التِّرمِذيّ (٢١٧٥) وابن مَرْدويه من حديث خَبّابٍ نحوه، وفيه: «وأن لا يُهلِكنا بما أهلكَ به الأُمَم قبلنا»[3].

وكذا في حديث نافع بن خالد الخُزَاعيِّ عن أبيه عند الطبرانيِّ[4] (٤١١٢)، وعند أحمد (٢٧٢٢٤) من حديث أبي بَصرة ـ بالباءِ والصّاد المهمَلة ـ نحوه، لكن قال بَدَل خَصْلة الإهلاك: «أن لا يجمعهم على ضَلالة»، وكذا للطَّبَرِيِّ (٧/ ٢٢٤) من مُرسَل الحسن، ولابنِ أبي حاتم (٤/ ١٣١٢) من حديث أبي هريرة رَفَعَه: «سألت رَبِّي لأُمَّتي أربعاً، فأعطاني ثلاثاً ومَنَعَني واحدة: سألته أن لا تَكفُر أمَّتي جُملة فأعطانيها، وسألته أن لا يُظهِر عليهم عدوّاً من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يُعذِّبهم بما عَذَّبَ به الأُمَم قبلهم فأعطانيها، وسألته أن لا يجعل بَأسَهم بينهم فمَنَعَنيها»، وللطبري (٧/ ٢٢٤) من طريق السُّدّيِّ مُرسَلاً نحوه.

ودَخَلَ في قوله: «بما عَذَّبَ به الأُمَم قبلهم»: الغَرَق؛ كقومِ نوح وفِرعَون، والهلاك بالرِّيحِ؛ كعادٍ، والخَسف؛ كقومِ لوط وقارون، والصَّيحة؛ كَثَمُودَ وأصحاب مَديَن، والرَّجم؛ كأصحاب الفيل، وغير ذلك ممَّا عُذِّبَت به الأُمَم عموماً. وإذا جُمِعت الخِصال

---

(١) وهو عند الطبراني (١٢٠٤٩).

(٢) كذا وقع في الأصلين و(س)، ولم نقع عليه في «تفسيره»، وإنما رواه الطبراني في «الكبير» (١٧٩) من حديث جابر بن سمرة عن علي بن أبي طالب، رفعه.

(٣) هذا اللفظ ليس في رواية الترمذي، وهو عند النسائي (١٦٣٨).

(٤) تحرفت في (ع) إلى: «الطبري»، والمثبت من (أ) و(س).

المستعاذ منها من هذه الأحاديث التي سُقتُها بَلَغَت نحو العشرة.

وفي حديث الباب أيضاً أنَّه ﷺ سأَلَ رفع الخَصلَتَينِ الأخيرتَينِ، فأُخبرَ بأن ذلك قد قُدِّرَ من قَضاء الله وأنَّه لا يُردّ، وأمَّا ما زادَه الطبراني[1] من طريق أبي الزُّبَير عن جابر في حديث الباب بعد قوله: «هذا أيسر» قال: «ولو استعاذَه لَأعاذَه» فهو محمول على أنَّ جابراً لم يَسمَع بَقيَّة الحديث، وحَفِظَه سعد بن أبي وقّاص وغيره، ويحتمل أن يكون قائل: «ولو استعاذَه... إلى آخره» بعض رواته دون جابر، والله أعلم.

٢٩٤/٨

٣- بابٌ

﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام:٨٢]

٤٦٢٩- حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا ابنُ أبي عَدِيٍّ، عن شُعْبَةَ، عن سليمانَ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله ، قال: لمَّا نزلت: ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ قال أصحابُه: وأيُّنا لم يَظلم؟ فنزلت: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣].

قوله: «باب ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾» ذكر فيه حديث سليمان: وهو الأعمَش، عن إبراهيم: وهو النَّخَعيّ، عن عَلقَمة: وهو ابن يزيد، عن عبد الله: وهو ابن مسعود قال: لمَّا نزلت ﴿ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ قال أصحابه، أي: أصحاب النبيّ ﷺ. وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في كتاب الإيمان (٣٢) بما أغنى عن إعادته.

٤- باب قولِه:

﴿وَيُونُسَ وَلُوطًاۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام:٨٦]

٤٦٣٠- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا ابنُ مَهْدِيٍّ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن قَتادةَ، عن أبي العاليَةِ، قال: حدَّثني ابنُ عَمِّ نبيِّكُم - يعني: ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما - عن النبيِّ ﷺ قال: «ما يَنبَغي لعبدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتَّى».

٤٦٣١- حدَّثنا آدمُ بنُ أبي إياسٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، أخبرنا سعدُ بنُ إبراهيمَ، قال: سمعتُ

(١) في «المعجم الأوسط» (٩٠٦٨).

حُميدَ بنَ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «ما يَنبَغي لعبدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ من يونُسَ بنِ مَتَّى».

قوله: «باب قوله: ﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا ﴾» ذكر فيه حديثَي ابن عبَّاس وأبي هريرة: «ما ينبغي لعبدٍ أن يقول: أنا خيرٌ من يونس بن مَتَّى»، وقد تقدَّم شرحه في أحاديث الأنبياء (٣٤١٢-٣٤١٦).

٥- باب قولِهِ:
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام:٩٠]

٤٦٣٢- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ: أنَّ ابنَ جُرَيج أخبَرهم، قال: أخبرني سليمانُ الأحوَلُ، أنَّ مجاهداً أخبَره، أنَّه سأَلَ ابنَ عبَّاسٍ: أفي ﴿ صٓ ﴾ سَجْدةٌ؟ فقال: نعم، ثمَّ تَلا: ﴿ وَوَهَبْنَا ﴾ إلى قوله: ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ ثمَّ قال: هو منهم.

زادَ يَزيدُ بنُ هارونَ ومحمَّدُ بنُ عُبيدٍ وسَهْلُ بنُ يوسفَ، عن العَوّامِ، عن مجاهدٍ: قلتُ لابنِ عبَّاسٍ، فقال: نبيُّكُم ﷺ ممَّن أُمِرَ أن يَقْتَدِيَ بهم.

قوله: «باب قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾» ذكر فيه حديث ابن عبَّاس في السُّجود في ﴿ صٓ ﴾ وسيأتي شرحُه في تفسير ص (٤٨٠٦ و٤٨٠٧).

قوله: «زادَ يزيد بن هارون ومحمَّد بن عُبيد وسَهْل بن يوسف عن العَوّام» هو ابن حَوشَبٍ: «عن مجاهد: قلت لابنِ عبَّاس، فقال: نبيّكُم ﷺ ممَّن أُمِرَ أن يَقتَديَ بهم» حاصله أنَّ الزّيادة لفظيَّة، وإلّا فالكلام/ المذكور داخل في قوله في الرِّواية الأولَى: «هو منهم» أي: داودُ ممَّن أُمِرَ نبيُّكُم أن يَقتَديَ به في قوله تعالى: ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾، وطريق يزيد بن هارون المذكورة وصَلَها الإسماعيليّ، وطريق محمَّد بن عُبيد وصَلَها المصنِّف في تفسير ص (٤٨٠٧)، وطريق سَهل بن يوسف وصَلَها المصنِّف في أحاديث الأنبياء (٣٤٢١). ٨/٢٩٥

وقد اختُلِفَ: هل كان عليه الصلاة والسَّلام مُتَعَبَّداً بشَرع مَن قبلَه حتَّى يَنزِلَ عليه ناسخُه؟ فقيلَ: نعم، وحُجَّتُهم هذه الآية ونحوُها. وقيل: لا، وأجابوا عن الآية بأنَّ المراد اتِّباعُهم فيما

أُنزِلَ عليه وِفاقُه ولو على طريق الإجمال، فيَتبَعُهم في التَّفصيل، وهذا هو الأصحّ عندَ كثير من الشافعيَّة، واختارَه إمام الحَرَمَينِ ومَن تَبعَه، واختارَ الأوَّل ابن الحاجِب، والله أعلم.

٦- بابٌ
﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾ [الأنعام:١٤٦]

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾: البَعِيرُ والنَّعامةُ. ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾: المَبْعَر.

وقال غيرُه: ﴿هَادُواْ﴾: صاروا يهوداً، وأمَّا قولُه: ﴿هُدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٥٦]: تُبْنا، هائدٌ: تائبٌ.

٤٦٣٣- حدَّثنا عَمْرو بنُ خالدٍ، حدَّثنا اللَّيثُ، عن يَزِيدَ بنِ أبي حبيبٍ، قال عطاءٌ: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما، سمعتُ النبيَّ ﷺ قال: «قاتَلَ الله اليهودَ، لمَّا حَرَّمَ الله عليهم شُحومَها جَمَلوه، ثمَّ باعوه فأكَلوها».

وقال أبو عاصمٍ: حدَّثنا عبدُ الحميدِ، حدَّثنا يَزِيدُ، كَتَبَ إليَّ عطاءٌ، سمعتُ جابراً، عن النبيِّ ﷺ.

قوله: «باب ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾» زاد أبو ذرٍّ في روايته إلى قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾.

قوله: «﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾: البعير والنَّعامة» وصَلَه ابن جَرِير (٨/ ٧٢) من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس مِثله، ورَوَى من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد مثله، وروى ابن أبي حاتم (٥/ ١٤١٠) من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: كلّ ذي ظُفُر هو الذي ليس بمُنفَرِجِ الأصابع ـ يعني ليس بمَشقوقِ الأصابع ـ منها الإبل والنَّعام، وإسناده حسن، وأخرجه ابن جَرِير (٨/ ٧٢) من طريق سعيد بن جُبَير مثله مُفرَّقاً، وليس فيه ابن عبَّاس، ومن طريق قَتَادة قال: البعير والنَّعامة وأشباهه من الطَّير والحيوانات والحيتان.

قوله: «الحَوَايا: المَبْعَر» في رواية أبي الوَقْت: المباعر، وَصَلَه ابن جَرِير (٢/ ٧٥) من طريق

عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، قال: الحَوَايا هو المبعَر، وأخرجه عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عن قَتَادة مثله. وقال سعيد بن جُبَير: الحَوَايا المباعر، أخرجه ابن جَرِير، وقال: الحَوَايا جمع حَوِيَّة: وهي ما تَحَوَّى واجتَمَعَ واستَدارَ من البطن وهي بَناتُ[2] اللَّبَن، وهي المباعر وفيها الأمعاء. قال: ومعنى الكلام: إلّا ما حَمَلَت ظُهورُهما وإلّا ما حَمَلَت الحَوايا، أي: فهو حلال لهم.

تنبيه: المَبعَر بفتح الميم ويجوز كسرُها.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث جابر: «قاتَلَ الله اليهود حُرِّمَت عليهم شُحومُها» الحديثَ، وقد تقدَّم شرحه في أواخرِ كتاب البيوع (٢٢٣٦)، وقد تقدَّم أيضاً بيان مَن وَصَلَ رواية أبي عاصم المذكور هنا، ونَبَّهَ ابن التِّين على أنَّه وَقَعَ في الرِّواية هنا: «لُحومها» قال: والصَّواب شُحومُها.

قوله: « ﴿هَادُوا﴾: تابُوا[3]، ﴿هُدْنَآ﴾: تُبْنا، هائدٌ: تائبٌ» هو كلام أبي عُبيدة، وقد تقدَّم في أوائلِ الهجرة[4].

٧- باب قولِه تعالى:

﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام:١٥١]

٤٦٣٤- حدَّثنا حفصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا شُعْبَةُ، عن عَمرٍو، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ الله ﷺ، قال:/ «لا أحدَ أغيرُ منَ الله، ولذلك حَرَّمَ الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ، ولا شيءَ أَحَبُّ ٢٩٦/٨

---

(١) في «التفسير» ١/ ٢٢١، وتحرف في المطبوع هناك «المبعر» إلى: البقر.

(٢) تصحفت في (س) إلى: نبات.

(٣) كذا في الأصلين و(س): «تابوا»، وهو خطأ، صوابه: «صاروا يهوداً» كما أثبتناه في المتن من الطبعة السلطانية، ومن «شرح العيني»، وهو الموافق لكلام أبي عبيدة في «مجاز القرآن» ١/ ١٦٦ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١] قال: وهو هنا من الذين تهوَّدوا فصاروا يهوداً. انتهى. قلنا: وأما هادوا بمعنى: تابوا، فهو في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ...﴾ الآية [البقرة: ٦٢] فقد فسرها أبو عبيدة بقوله: أي الذين تابوا ممن تهوَّد، أي هدنا إلى ربنا. والله أعلم.

(٤) بين يدي الحديث رقم (٣٩٤١).

إليه المَدْحُ منَ الله، ولذلك مَدَحَ نفسَه».

قلتُ: سمعتَه من عبدِ الله؟ قال: نعم، قلتُ: ورَفَعَه؟ قال: نعم.

[أطرافه في: ٤٦٣٧، ٥٢٢٠، ٧٤٠٣]

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾» ذكر فيه حديث ابن مسعود: «لا أحدَ أغيَرُ من الله»، وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد (٧٤٠٣) إن شاء الله تعالى.

٨- باب قولِه:
﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠]

لغةُ أهلِ الحِجازِ: هَلُمَّ، للواحدِ والاثنَينِ والجَمعِ.

﴿وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ١٠٢]: حفيظٌ مُحيطٌ به.

﴿قُبُلًا﴾ [١١١]: جمع قَبيلٍ، والمعْنَى: أنَّه ضُروبٌ للعذاب كلُّ ضَرْبٍ منها قَبيلٌ.

﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾ [١١٢]: كلُّ شيءٍ حَسَّنْتَه وزَيَّنْتَه وهو باطِلٌ فهو زُخْرُفٌ.

﴿وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [١٣٨]: حَرامٌ، وكلُّ ممنوعٍ فهْوَ حِجْرٌ محجورٌ، والحِجْرُ: كلُّ بناءٍ بَنَيتَه، ويقال للأُنثَى منَ الخيلِ: حِجْرٌ، ويقال للعَقْلِ: حِجْرٌ وحِجًى، وأمَّا الحِجْرُ، فموضعُ ثَمُودَ، وما حَجَّرْتَ عليه منَ الأرضِ فهو حِجْرٌ، ومِنْه سُمِّيَ حَطِيمُ البيتِ حِجْراً، كأنَّه مُشتَقٌّ من محطومٍ، مِثلُ قَتِيلٍ من مقتولٍ، وأمَّا حَجْرُ اليَمامةِ فهْوَ مَنزِلٌ.

قوله: «باب قوله: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ لغة أهل الحِجاز، هَلُمَّ للواحدِ والاثنَينِ والجمع» هو كلام أبي عُبيدة بزيادة: والذَّكَر والأُنثَى سواء، وأهل نَجْد يقولون للواحدِ: هَلُمَّ، وللمرأة: هَلُمِّي، وللاثنَينِ: هَلُمَّا، وللقومِ هَلُمّوا، وللنِّساءِ: هَلْمُمْنَ، يجعلونَها من هَلَمَمتُ. وعلى الأوَّل فهو اسم فِعل معناه طلب الإحضار، وشُهَداءَكُم مفعول به، والميم في هَلُمَّ مَبنيَّة على الفتح في اللُّغة الأولى، واختُلِفَ هل هي بَسيطة أو مُرَكَّبة، ولِبَسطِ ذلك موضع

غير هذا[1].

قوله: «﴿ وَكِيلٌ ﴾: حَفيظٌ مُحيطٌ به» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [هود: ١٢][2] أي: حَفيظٌ مُحيطٌ.

قوله: «﴿ قُبُلًا ﴾: جمع قبيلٍ، والمعْنَى: أنَّه ضُروب للعذاب كلّ ضَرْب منها قَبيل» انتهى. هو من كلام أبي عُبيدة أيضاً لكن بمعناه، قال في قوله تعالى: ﴿ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا ﴾، قال: فمعنى «حَشَرنا»: جَمَعنا، و«قُبُلاً» جمع قبيل، أي: صِنف.

وروى ابن جَرير (٨/ ٣) عن مجاهد قال: قُبُلاً، أي: أفواجاً، قال ابن جَرير: أي: حَشَرنا عليهم كلّ شيء قبيلةً قبيلةً، صِنفاً صِنفاً، وجماعةً جماعةً، فيكون القُبُل جمع قَبيلٍ الذي جمع قَبيلة، فيكون القُبُل جمع الجمع. قال أبو عُبيدة: ومَن قرأها «قِبَلاً» أي: بكسرِ القاف فإنَّه يقول: معناها: عِياناً. انتهى، ويجوز أن يكون بمعنى ناحية؛ تقول: لي قُبُلَ فلان كذا، أي: من جِهَته، فهو نصبٌ على الظَّرفيَّة. وقال آخرونَ: قُبُلاً، أي: مقابلاً، انتهى.

وقد روى ابن أبي حاتم (٤/ ١٣٧٠) وابن جَرير (٨/ ٢) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: «كل شيء قُبلاً»، أي: مُعاينةً، فكأنَّه قرأها بكسرِ القاف، وهي قراءة أهل المدينة وابن عامر[3]، معَ أنَّه يجوز أن يكون بالضَّمِّ، ومعناه: المعاينة، تقول: أتيتك قُبُلاً لا دُبُراً: إذا أتيته من قِبَلِ وجهه، وتَستَوي على هذا القراءتان. قال ابن جَرير: ويحتملُ أن يكون القُبُلُ جمع قَبيل: وهو الضَّمينُ والكَفيل، أي: وحَشَرنا عليهم كلّ شيء

(١) وسيأتي في شرح حديث أبي هريرة في الرقاق (٦٥٠٦).

(٢) كذا ذكر الحافظ ابن حجر هذه الآية هنا من سورة هود، كما في الأصلين و(س)، وهو سبق قلم منه رحمه الله، وإلا فالآية التي يشرح عليها هنا و التي شرح عليها أبو عبيدة في «مجاز القرآن» ١/ ٢٠٣ هي آية الأنعام ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴾ [الأنعام:١٠٢].

(٣) قرأ نافع وابن عامر: «قِبَلاً» بكسر القاف وفتح الباء في آيتي الأنعام والكهف، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: «قُبُلاً» مضمومة القاف والباء فيهما أيضاً، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: «قُبُلاً» بضم القاف والباء في آية الأنعام، و«قِبَلاً» بكسر القاف وفتح الباء في آية الكهف. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٢٦٦.

كَفيلاً يَكفُلونَ لهم أنَّ الذي نَعِدُهم حَقٌّ، وهو بمعنى قوله في الآية الأُخرى: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء:٩٢] انتهى. ولم أرَ مَن فَسَّرَ بأصناف العذاب، فليُحرَّر هذا.

تنبيه: ثَبَتَ هذا والذي بعدَه لأبي ذرٍّ عن الـمُستَمْلي والكُشْمِيهنيّ حَسْب.

قوله: «﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾: كلُّ شيءٍ حسَّنتَه، وزَيَّنْته وهو باطِل فهو زُخْرُف» هو كلام أبي عُبيدة، وزادَ: يقال: زَخرَفَ فلان كلامه وشهادته. وقيل: أصل الزُّخرُف في اللُّغة: التَّزيينُ والتَّحسين، ولذلك سَمَّوا الذَّهَب زُخرُفاً.

قوله: «﴿وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾: حَرام...» إلى آخره، تقدَّم الكلام عليه في قِصّة ثَمُودَ من أحاديث الأنبياء مُستَوفًى[1]، وسَقَطَ هنا من رواية أبي ذرٍّ والنَّسَفيِّ وهو أولَى.

٩- بابٌ

﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ [الأنعام:١٥٨]

٤٦٣٥- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا عبدُ الواحدِ، حدَّثنا عُمَارةُ، حدَّثنا أبو زُرْعةَ، حدَّثنا أبو هريرةَ/ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تقومُ الساعةُ حتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ من مَغْرِبها، فإذا رآها الناسُ آمَنَ مَن عليها، فذاكَ حينَ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾». ٢٩٧/٨

٤٦٣٦- حدَّثني إسحاقُ، أخبرنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن همَّام، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تقومُ الساعةُ حتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ من مَغْرِبها، فإذا طَلَعَت ورآها الناسُ آمنوا أجمَعونَ، وذلك حينَ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾» ثمَّ قرأ الآيةَ.

قوله: «باب ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾» ذكر فيه حديث أبي هريرة في طُلوع الشمس من المغرب، وسيأتي شرحُه مُستوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٠٦) إن شاء الله تعالى.

وإسحاق في الطَّريق الأُخرى جَزَمَ خَلَفٌ بأنَّه ابن نَصْر، وأبو مسعود بأنَّه ابن منصور، وقول خَلَفٍ أقوى، والله أعلم.

---

(١) بين يدي الحديث (٣٣٧٧).

٧- سورة الأعراف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال ابنُ عبَّاسٍ: «ورِيَاشاً» [٢٦]: المال.

﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [٥٥]: في الدُّعاء.

﴿نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾ [١٧١]: رَفَعْنا.

انبَجَسَت: انفَجَرَت.

﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [١٢]، يقول: ما مَنَعَكَ أن تَسجُدَ.

﴿يَخْصِفَانِ﴾ [٢٢]: أخَذا الخِصافَ من ورَقِ الجنَّةِ، يؤَلِّفان الورَقَ: يَخصِفان الوَرَقَ بعضَه إلى بعضٍ.

﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [٢٠]: كِنايةٌ عن فرْجَيهما.

﴿ٱدَّارَكُواْ﴾ [٣٨]: اجْتَمَعوا.

﴿ٱلْفَتَّاحُ﴾ [سبأ: ٢٦]: القاضي، ﴿ٱفْتَحْ﴾ [الأعراف:٨٩]: اقضِ.

﴿طَٰٓئِرُهُمْ﴾ [١٣١]: حَظُّهم.

﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [٢٤]: هو هاهنا إلى القِيامةِ، والحِينُ عندَ العَرَبِ: من ساعةٍ إلى ما لا يُحصَى عَدَدُها.

الرِّياشُ والرِّيشُ واحدٌ، وهو ما ظَهَرَ من اللِّباسِ.

قَبيلُه: جِيلُه الَّذي هو منهم.

ومَشَاقُّ الإنسانِ والدّابَّةِ كلُّها تُسَمَّى سُمُوماً، واحدُها سَمٌّ، وهي عيناهُ، ومَنخِراه، وفَمُه، وأُذُناه، ودُبُره، وإحليلُه.

﴿غَوَاشٍ﴾ [٤١]: ما غُشُّوا به.

﴿نَكِدًا﴾ [٥٨]: قليلاً.

طوفانٌ[١] منَ السَّيلِ، ويقال للموتِ الكَثيرِ: الطُّوفان.

القُمَّلُ[٢]: الحُمْنانُ شِبْهُ صِغارِ الحَلَمِ.

عُروشٌ وعَرِيشٌ[٣]: بناءٌ.

﴿سُقِطَ﴾ [١٤٩]: كلُّ مَن نَدِمَ فقد سُقِطَ في يدِه.

﴿مُتَبَّرٌ﴾ [١٣٩]: خُسْرانٌ.

﴿ءَاسَىٰ﴾ [٩٣]: أحزَن، ﴿تَأْسَ﴾ [المائدة: ٢٦]: تَحْزَن.

﴿عَفَواْ﴾ [٩٥]: كَثُروا.

﴿نَشْرًا﴾ [٥٧]: مُتَفرِّقةً.

﴿يَغْنَوْاْ﴾ [٩٢]: يَعِيشوا.

﴿حَقِيقٌ﴾ [١٠٥]: حَقٌّ.

استَرْهَبُوهم[٤]: منَ الرَّهْبةِ.

﴿تَلْقَفُ﴾ [١١٧]: تَلْقَم.

الأسباطُ[٥]: قَبائلُ بني إسرائيلَ.

﴿يَعْدُونَ فِي ٱلسَّبْتِ﴾ [١٣٦]: يَتعَدَّوْنَ ثُمَّ يَتَجاوَزونَ، ﴿تَعْدُ﴾ [الكهف: ٢٨]: تُجاوِز.

﴿شُرَّعًا﴾ [١٦٣]: شوارعَ.

﴿بَـِٔيسٍ﴾ [١٦٥]: شديد.

٢٩٨/٨ ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [١٧٦]: قَعَدَ/ وتَقاعَسَ.

---

(١) الآية رقم (١٣٣): ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ﴾.

(٢) الآية السابقة.

(٣) الآية رقم (١٣٧): ﴿وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾.

(٤) الآية رقم (١١٦): ﴿سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ﴾.

(٥) الآية رقم (١٦٠): ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾.

﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ [١٨٢]: نأتِيهم من مأمَنِهم، كقوله تَعالى: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ﴾ [الحشر: ٢].

﴿مِّن جِنَّةٍ﴾ [١٨٤]: من جنونٍ.

﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [١٨٧]: متى خروجُها.

﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ [١٨٩]: استَمرَّ بها الحملُ فأتَمَّتْه.

﴿يَنزَغَنَّكَ﴾ [٢٠٠]: يَستَخِفَّنَّكَ.

«طَيفٌ»: مُلِمٌّ به لَمَمٌ، ويقال: ﴿طَٰٓئِفٌ﴾ [٢٠١] وهو واحدٌ.

﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾: يُزَيِّنونَ.

﴿وَخِيفَةً﴾ [٢٠٥]: خَوْفاً، ﴿وَخُفْيَةً﴾ [٥٥] من الإخْفاءِ.

الآصال[1]: واحدُها أصِيلٌ وهو ما بينَ العَصْرِ إلى المغربِ، كقولكَ: ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥].

قوله: «سورةُ الأعراف» اختُلِفَ في المراد بالأعراف في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ﴾ [الأعراف:٤٦] فقال... [2]، وعن أبي مِجلَزٍ: هم ملائكة وُكِّلوا بالصّورِ ليُميِّزوا[3] المؤمن من الكافر، واستُشكِلَ بأنَّ الملائكة ليسوا ذُكوراً ولا إناثاً، فلا يقال لهم: رجال، وأُجيبَ بأنَّه مِثلُ قوله في حَقّ الجِنّ: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن:٦] كذا ذكره القُرطُبيّ في «التَّذكِرة» وليس بواضحٍ، لأنَّ الجِنّ يَتَوالَدونَ، فلا يَمتَنِع أن يقال: فيهم الذُّكور والإناث، بخِلَاف الملائكة.

قوله: «بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقَطَت البسملةُ لغير أبي ذرٍّ.

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ [٢٠٥].

(٢) هنا بياض في الأصلين و(س)، وانظر الخلاف في معنى الأعراف في «تفسير الطبري» ٨/ ١٨٨، و«تفسير ابن أبي حاتم» ٥/ ١٤٨٣، فهما من مصادر المصنف في ذلك.

(٣) كذا في (س)، وفي الأصلين: ليتميَّز.

قوله: «قال ابن عبَّاس: (وَرِيَاشاً)[1]: المال» وَصَلَه ابن جَرِير (٨/ ١٤٨) من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: «ورِياشاً» قال: مالاً، ومن طريق مجاهد والسُّدِّيّ فرَّقَهما؛ قال في قوله: «ورِياشاً» قال: المال، ومن وجه آخر عن ابن عبَّاس قال: الرّيَاش: اللِّباس والعَيش والنَّعيم، ومن طريق مَعبَد الجُهَنيِّ قال: الرّياش: المعاش، وقال أبو عُبيدة: الرّياش: ما ظَهَرَ من اللِّباس والشارة[2]، والرّياش أيضاً: الخِصب والمعاش[3]، وقد تقدَّم شيء من هذا في أوَّل أحاديث الأنبياء[4].

تنبيه: قرأ «ورِيَاشاً» عاصمٌ وأبو عَمْرو[5]، والباقونَ في المشهور: ﴿وَرِيشًا﴾.

قوله: «﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ في الدُّعاءِ» زاد أبو ذرٍّ عن الحَمُّوِيِّ والكُشْمِيهنيّ: «وفي غيره»، وعندَ النَّسَفيِّ: «ولا في غيره»، وكذا أخرج ابن جَرِير (٨/ ٢٠٧) من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس.

وقد جاء نحو هذا مرفوعاً أخرجه أحمد (١٥٨٤)، وأبو داود (١٤٨٠) من حديث سعد بن أبي وقّاصٍ أنَّه سمعَ ابناً له يَدعُو فقال: إنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنَّه سَيكُون قوم يَعتَدونَ في الدُّعاء» وقرأ هذه الآيَةَ.

وأخرج أيضاً ابن ماجه (٣٨٦٤) من حديث عبد الله بن مُغَفَّل أنَّه سمعَ ابناً له يقول:

---

(١) قرأ «رِياشاً» عثمان وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والسلمي وعلي بن الحسين وابنه زيد وأبو رجاء وزر بن حبيش وعاصم وأبو عمرو في رواية عنهما. أفاد ذلك السَّمين الحلبي في «الدر المصون» ٥/ ٢٨٧، قال الطبري في «التفسير» ٨/ ١٤٧: والصواب من القراءة في ذلك قراءة من قرأ «ورِيشاً» بغير ألف، لإجماع الحجة من القَرَأة عليها.

(٢) تحرفت في (س) إلى: الستارة، والمثبت من الأصلين و«مجاز القرآن»، والشارة: هي الهيئة والجمال.

(٣) في (س): في المعاش، والمثبت من (ع)، وهو الموافق لما في كتب اللغة في معنى الرياش.

(٤) بين يدي الحديث رقم (٣٣٢٦).

(٥) عاصم من روايتي أبان والمفضل الضبي عنه، وأبو عمرو من رواية الحسين بن علي الجعفي عنه. انظر: «زاد المسير» ٣/ ١٨١، و«تفسير القرطبي» ٤/ ١٨٤.

اللهمَّ إنّي أسألُك القَصر الأبيضَ عن يمين الجنَّـة، فذكر نحوه[١]، لكن لم يَقُل: وقرأ الآيةَ.

والاعتداءُ في الدُّعاء يقع بزيادة الرَّفع فوقَ الحاجة، أو بطلَب ما يَستَحيلُ حُصولُه شَرْعاً، أو بطَلَب معصيةٍ، أو يَدعُو بما لم يُؤثَر، خصوصاً ما ورَدَت كَراهَته كالسَّجع المتكلَّف وتَركِ المأثور[٢]، وسيأتي مَزيد لذلك في كتاب الدَّعَوات (٦٣٣٧) إن شاء الله تعالى.

قوله: «﴿نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾: رَفَعْنا. انبَجَسَتْ: انفجَرَت» تقدَّم شرحُهما في أحاديث الأنبياء[٣].

قوله: «﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، يقول: ما مَنَعَك أن تَسجُدَ» كذا لأبي ذرٍّ، فأوهَمَ أنَّه وما بعدَه من تفسير ابن عبَّاس كالذي قبلَه، وليس كذلك. ولغير أبي ذرٍّ: «وقال غيره: ما مَنَعَك...» إلى آخره، وهو الصَّواب؛ فإنَّ هذا كلام أبي عُبيدة، وقد تقدَّم في أوَّل أحاديث الأنبياء[٤]، ونَقَلَ ابن جَرير عن بعض الكوفيّينَ أنَّ المنع هنا بمعنى القول، والتَّقدير: مَن قال لك: لا[٥] تَسجُد. قال: وأُدخِلَت «أن» قبلَ «لا» كما دَخَلت في قولهم: نادَيت أن لا تَقُم، وحَلَفت أن لا تَجلِسَ. ثمَّ اختارَ ابن جَرير أنَّ في هذا الكلام حذفاً تقديره: ما مَنَعَك من السُّجود وحَمَلك على أن لا تَسجُدَ؟ قال: وإنَّما حُذِفَ لدلالة السّياق عليه.

قوله: «﴿يَخْصِفَانِ﴾: أخَذا الخِصاف من ورَق الجنَّة، يُؤَلِّفان الوَرَقَ: يَخصِفان الوَرَق بعضَه إلى بعض» كذا لأبي عُبيدة لكن باختصارٍ.

وروى ابن جَرِير (٨/ ١٤٢) بإسنادٍ حسنٍ عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾/ قال: جَعَلا يأخُذان من ورَق الجنَّة فيجعلان على سوآتِهما، ومن طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد في قوله: ﴿يَخْصِفَانِ﴾ قال: يُرقِّعان كَهيئة الثَّوب، ومن طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: أخَذا من ورَق التّين. وأخرجه الحاكم ٢٩٩/٨

(١) وهو عند أحمد (١٦٧٩٦)، وأبي داود (٩٦).

(٢) في (س): المأمور، والمثبت من (ع).

(٣) بين يدي الحديث رقم (٣٣٩٨).

(٤) بين يدي الحديث رقم (٣٣٢٦).

(٥) في (س): «أن لا»، والمثبت من الأصلين، وهو الصواب يدل عليه السياق.

(٢/ ٣١٩) من هذا الوجه، ومن طريق قَتَادة قال: كان لباس آدَمَ في الجَنَّة ظُفراً كلّه، فلمَّا أكَلَ من الشَّجَرة كُشِطَ عنه وبَدَت سَوأتُه، ومن طريق ابن عُيَينَةَ عن عَمْرو بن دينار عن وَهْب بن مُنَبِّه قال: كان لباس آدَمَ وحَوّاءَ النّور، فكان أحدهما لا يرى عَوْرَةَ الآخرِ. وقد تقدَّم شيء من هذا في أحاديث الأنبياء أيضاً[1].

قوله: «﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ كِنايةٌ عن فرْجَيهما» هو كلام أبي عُبيدة، ولم يقع في رواية أبي ذرٍّ.

قوله: «﴿ادَّارَكُوا﴾: اجتَمَعوا» هو كلام أبي عُبيدة، وزادَ: ويقال: تَدارَكَ لي عليه شيءٌ، أي: اجتَمَعَ، والتاء مُدغَمة في الدّال. انتهى، وهي قراءة الجمهور، والأصل: تَدارَكوا، وقد قرأ بها الأعمَشُ ورُوِيَت عن أبي عَمْرو بن العلاء أيضاً.

قوله: «﴿الْفَتَّاحُ﴾: القاضي، ﴿افْتَحْ﴾: اقضِ» كذا وَقَعَ هنا، و«الفتّاح» لم يقع في هذه السّورة وإنّما هو في سورة سَبَأ، وكأنَّه ذكره هنا تَوطِئةً لتفسير قوله في هذه السّورة: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾ ولعلَّه وَقَعَ فيه تقديم وتأخير من النُّسّاخ؛ فقد قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا﴾، أي: احكُم بينَنا وبينَ قومِنا، قال الشّاعر[2]:

ألا أبلِغْ بني عُصْمٍ رسولا فإنّي عن فُتاحَتِكُم غَنيُّ

الفَتّاح: القاضي. انتهى كلامه، ومنه يَنقُل البخاريّ كثيراً. وروى ابن جَرِير (٩/ ٣) من طرق عن قَتَادة عن ابن عبَّاس قال: ما كنت أدري ما معنى قوله: ﴿افْتَحْ بَيْنَنَا﴾ حتّى سمعت بنت ذي يَزَنَ تقول لزوجِها: انطَلِق أُفاتحك. ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس ﴿افْتَحْ بَيْنَنَا﴾، أي: اقضِ بينَنا، ومن طريق قَتَادة والسُّدّيِّ وغيرهما مِثله.

قوله: «﴿طَائِرُهُمْ﴾: حَظُّهم» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ قال: حَظُّهم ونصيبهم.

---

(١) بين يدي الحديث (٣٣٢٦).

(٢) قيل: هو الأسعر الجعفي، انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري ٤/ ٢٥٩، و«لسان العرب» ١٥/ ١٦٩، و«تاج العروس» ٢٩/ ٧٢ مادة (رسل).

قوله: «﴿ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾...» إلى آخره، تقدَّم في بَدْء الخلق[١].

قوله: «**الرِّياش والرِّيش واحدٌ...**» إلى آخره، تقدَّم أيضاً في أوَّل أحاديث الأنبياء، ورواه ابن المنذِر من طريق الكِسائيِّ، أي: قال: الرِّيش والرِّياش: اللِّباس.

قوله: «**قَبيلُه: جيلُه الذي هو منهم**» هو كلام أبي عُبيدة، وروى ابن جَرِير (٨/ ١٥٣) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: «قبيلُه» قال: الجِنُّ والشَّياطين[٢]، وهو بمعناه، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[٣].

قوله: «**ومَشاقُّ الإنسان والدّابّة كلّها تُسمَّى سُموماً، واحدها سَمٌّ، وهي عيناه ومَنْخِراه وفَمه وأُذُناه ودُبُره وإحليله**» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾[الأعراف:٤٠]، أي: ثُقب الإبرة، وكلّ ثُقب من عين أو أنف أو أُذُن أو غير ذلك فهو سَمٌّ، والجمعُ سُمومٌ. ووَقَعَ في بعض النُّسَخ: «مَسامُّ الإنسان» بَدَل مَشاقّ وهي بمعناه.

قوله: «﴿ غَوَاشٍ ﴾: **ما غُشّوا به**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾: واحدتها غاشيةٌ وهي ما غَشّاهم فغَطّاهم من فوقِهم، وروى ابن جَرِير (٨/ ١٨٢) من طريق السُّدّيِّ قال: المِهاد لهم كهَيْئة الفِراش، والغَوَاشي يَتَغَشّاهم من فوقِهم. ومن طريق محمَّد بن كعب قال: المِهادُ: الفُرُش، ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ قال: اللُّحُف.

قوله: «﴿ نَكِدًا ﴾: **قليلاً**» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾ أي: قليلاً عَسِراً في شِدّة، قال الشّاعر:

لا تُنجِزُ الوَعدَ إن وعَدتَ وإنْ ... أَعطَيتَ أعطَيتَ تافِهاً نَكِدا[٤]

---

(١) تقدم في باب خلق آدم وذريته، وهو الباب الأول من كتاب أحاديث الأنبياء، قبل الحديث (٣٣٢٦)، وليس في بدء الخلق.

(٢) في (ع): أو الشياطين، والمثبت من (أ) و(س).

(٣) بل في أحاديث الأنبياء، في الموضع الذي أشرنا إليه آنفاً.

(٤) البيت من المنسرح، وقد استشهد به أهل اللغة وأهل التفسير، ولم نقع على اسم صاحبه.

وروى ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٠٤) من طريق السُّدّيِّ قال: النَّكِدُ: الشَّيء القليل الذي لا يَنفَع.

٨/ ٣٠٠ **قوله: «طُوفان من السَّيل، ويقال/ للموتِ الكَثير: الطُّوفان»** قال أبو عُبيدة: الطّوفان من السَّيل، ومن الموت: البالغ الذَّريع السريع[١]، كأنّه مأخوذ من أطافَ به: إذا عَمَّه بالهلاكِ. وعن الأخفَش: الطّوفان واحدته طوفانةٌ، وقيل: هو مصدر كالرُّجحان والنُّقصان، فلا واحدَ له.

وروى ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: أُرسِلَ عليهم المطر حتَّى خافوا الهلاك، فأتوا موسى فدَعَا الله، فرُفِعَ، ثمَّ عادوا. وعندَ ابن مَرْدويه بإسنادَين ضعيفَين عن عائشة مرفوعاً: «الطّوفان: الموت».

قوله: «القُمَّل: الحُمْنان» بضمِّ المهمَلة[٢] وسكون الميم **«شبهُ صِغار الحَلَم»** بفتح المهمَلة واللّام، قال أبو عُبيدة: القُمَّلُ عندَ العرب: هو الحمنان، والحمنان: ضربٌ من القِردان واحدتُها حمنانةٌ، وقد تقدَّم معَ الذي قبلَه في بَدْء الخلق[٣].

واختُلِفَ في تفسير القُمَّل اختلافاً كثيراً: قيل: السّوس، وقيل: الدَّبا بفتح المهمَلة والموحَّدة مُخَفَّف وهو صِغار الجَراد، وقال الرّاغِب: وقيل: دَوابُّ سودٌ صِغار، وقيل: صِغار الذَّرِّ، وقيل: هو القَملُ المعروف، وقيل: دابّة أصغر من الطَّير لها جناحٌ أحمرُ، ومن شأنه أن يَمَصَّ الحَبَّ من السُّنبُلة فتَكبَرَ السُّنبُلةُ ولا حَبَّ فيها، وقيل فيه غير ذلك.

قوله: «عُروشٌ وعَريشٌ: بناءٌ» وقال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا۟ يَعۡرِشُونَ﴾ أي: يَبنونَ، وعُرُش مكَّةَ: خيامُها، وقد تقدَّم في سورة الأنعام[٤] تفسير ﴿مَّعۡرُوشَٰتٍ﴾ [١٤١].

---

(١) لفظة «السريع» سقطت من (س)، وأثبتناها من الأصلين.

(٢) الذي في «اللسان» و«القاموس» بفتح الحاء المهملة، وقال القسطلاني في «شرحه» ٧/ ١٢٥: بفتح الحاء المهملة، ضبطه البرماوي والدماميني كالكرماني، وضبطه ابن حجر بضمها كالفرع وأصله.

(٣) في أحاديث الأنبياء، بعد الحديث رقم (٣٣٩٩).

(٤) قبل الحديث رقم (٤٦٢٧).

قوله: «﴿ سُقِطَ ﴾: كلّ مَن نَدِمَ فقد سُقِطَ في يَده» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ يقال لكلِّ مَن نَدِمَ وعَجَزَ عن شيء: سُقِطَ في يد فلان، وقد تقدَّم في أحاديث الأنبياء (٣٤٠٠) ذكرها استطراداً[1].

قوله: «﴿مُتَبَّرٌ﴾: خُسْرانٌ» تقدَّم في أحاديث الأنبياء أيضاً (٣٤٠٦).

قوله: «﴿ ءَاسَىٰ ﴾: أحْزَنُ، ﴿ تَأۡسَ ﴾: تَحْزَن» تقدَّم في أحاديث الأنبياء (٣٤١٢) تفسير اللفظتين جميعاً، والأولى في الأعراف والثّانية في المائدة ذكرها استطراداً.

قوله: «﴿ عَفَواْ ﴾: كَثُروا» زاد غير أبي ذرٍّ: «وكَثُرَت أموالهم». قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾، أي: كَثُروا، وكذلك كلّ نَبات وقوم وغيره إذا كَثُروا فقد عَفَوا، قال الشّاعر[2]:

ولكنّا نُعِضُّ السَّيف منها بأسْوُقِ: عافياتِ الشَّحْمِ كُومِ

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾، أي: حتَّى سُرّوا بذلك.

قوله: «﴿نَشۡرَا﴾: مُتَفرِّقة» تقدَّم في بَدْء الخلق (٣٢٠٥).

قوله: «﴿ يَغۡنَوۡاْ ﴾: يعيشوا» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا ﴾، أي: لم يَنزِلوها ولم يعيشوا فيها، ومنه قولهم: مَغاني الدّيار، واحدتها مَغنًى، قال الشّاعر:

أتعرِفُ مَغنى دِمنةٍ ورُسومِ

وقال عبدُ الرَّزّاق[3] عن مَعمَر عن قَتَادة: ﴿ كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَا ﴾، أي: كأن لم يعيشوا، أو كأن لم يَتَنَعَّموا.

قوله: «﴿ حَقِيقٌ ﴾: حَقٌّ» تقدَّم في أحاديث الأنبياء (٣٤٠٠).

---

(١) عبارة «ذكرها استطراداً» سقطت من (س)، وأثبتناها من (ع).

(٢) هو لبيد بن أبي ربيعة، والبيت من الوافر، انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري ١/ ٦٥٩، و«لسان العرب» ١٥/ ٧٦.

(٣) في «التفسير» ١/ ٢٣٣ و٣١٢.

قوله: «استَرْهَبُوهم: من الرَّهْبة» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ﴾ [الأنعام: ١١٦] هو من الرَّهبة، أي: خَوَّفوهم.

قوله: «﴿تَلۡقَفُ﴾: تَلْقَم» تقدَّم في أحاديث الأنبياء[١].

قوله: «الأسباط: قَبائلُ بني إسرائيل» هو قول أبي عُبيدة، وزادَ: واحدهم سِبْط، تقول: من أي سِبط أنتَ؟ أي: من أي قبيلة وجِنس؟ انتهى، والأسباط في ولد يعقوب كالقبائلِ في ولد إسماعيل، واشتِقاقه من السَّبط وهو التَّابُع، وقيل: من السَّبَطِ بالتَّحريكِ وهو الشَّجَرُ الملتفّ، وقيل للحسنِ والحسين: سِبْطا رسول الله ﷺ؛ لانتِشار ذُرِّيَّتِهما، ثمَّ قيل لكلِّ ابن بنتٍ: سِبْط.

قوله: «﴿يَعۡدُونَ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾: يَتَعَدَّوْنَ ثمَّ يَتَجاوَزونَ» تقدَّم في أحاديث الأنبياء[٢] وهو قول أبي عُبيدة، ووَقَعَ هنا في رواية أبي ذرٍّ بدلَ قوله: «ثمَّ يَتَجاوَزونَ»: «تَجاوُزٌ بعد تَجاوُزٍ» وهو بالمعنى.

قوله: «﴿شُرَّعٗا﴾: شوارعَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا﴾ أي: شوارعَ. انتهى، وشُرَّعٌ وشوارعُ جمعُ شارعٍ، وهو الظّاهر على وجه الماء. وروى عبد الرَّزّاق[٣] عن ابن جُرَيج عن رجل عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا﴾/ أي: بِيضاً سِماناً فتَنبَطِح بأفنِيَتِهم ظُهورُها لبُطونِها. ٨/٣٠١

قوله: «﴿بَـِٔيسِۭ﴾: شديدٍ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ﴾، أي: شديد، و«بَئيس» بفتح أوَّله وكسر الهمزة: هي القراءة المشهورة، وفيها قراءاتٌ كثيرةٌ في المشهورة والشّاذّة لا نُطيل بها[٤].

---

(١) بين يدي الحديث (٣٣٩٢).

(٢) بين يدي الحديث (٣٤١٧).

(٣) في «التفسير» ١/ ٢٤١.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: «بَئِيْس» على وزن فَعِيل. وقرأ نافع: «بِيْس» بكسر الباء من=

قوله: «﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾: قَعَدَ وتَقاعَسَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: لَزِمَها وتَقاعَسَ وأبطأَ، يقال: فلان مُخْلِدٌ، أي: بَطيءُ الشباب[1]. وروى عبد الرَّزّاق[2] عن مَعمَر عن قَتادة: أخلَدَ إلى الأرض: مالَ إلى الدُّنيا. انتهى، وأصل الإخلاد اللُّزوم، فالمعنى لَزِمَ الميلَ إلى الأرض.

قوله: «﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾: نأتيهم من مأمَنِهم، كقوله تعالى: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ﴾» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾: الاستدراجُ: أن يأتيَه من حيثُ لا يعلم ومن حيثُ يَتَلَطَّف له حتَّى يَغْتَرَّه[3]، انتهى. وأصل الاستدراج التَّقريب مَنزِلةً مَنزِلةً من الدَّرج، لأنَّ الصّاعِد يَرقَى درجةً درجةً.

قوله: «﴿مِّن جِنَّةٍ﴾: من جنون» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ أي: من جنون، وقيل: المراد بالجِنّة: الجِنّ، كقوله: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس:٦] وعلى هذا فيُقدَّر محذوف، أي: مَسّ جِنّة.

قوله: «﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾: متى خروجُها» هو قول أبي عُبيدة أيضاً. وروى الطَّبَريُّ (٩/ ١٣٨) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ أي: مُنتَهاها، ومن طريق قَتادة قال: قيامها.

= غير همز، وروى أبو قُرَّة عن نافع: «بَيِّيس» على وزن فَعيل مثل حمزة، وروى أبو خارجة عنه: «بَيْسٍ» بفتح الباء من غير همز منون ساكن الياء على وزن فَعْلٍ، وقرأ ابن عامر «بِئْسٍ» على وزن فِعْلٍ مثل نافع غير أنه مهموز، وروى حفص والأعمش عن عاصم: «بَئِيسٍ» مثل حمزة، وقرأ أبو بكر عن عاصم: «بَيْئَسٍ» على وزن فَيْعَلٍ بفتح الهمز، قال أبو بكر: ثم جاءَني منها شك، فتركت روايتها عن عاصم، وأخذتها عن الأعمش «بَئِيس» مثل حمزة. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٢٩٦-٢٩٧.

(١) كذا في الأصلين و(س)، والذي في «مجاز القرآن» ١/ ٢٣٣: الشيب.

(٢) في «التفسير» ١/ ٢٤٤، إلا أن عنده: عبد الرزاق عن معمر عن الكلبي، ولعله سبق نظر من الحافظ إلى ما بعده، والله أعلم.

(٣) تصحفت في (س) إلى: يغيره.

قوله: «﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾: استمرَّ بها الحمل فأتمَّتْه» تقدَّم في أحاديث الأنبياء[1]، ولم يقع هنا في رواية أبي ذرٍّ.

قوله: «﴿يَنزَغَنَّكَ﴾: يَستخِفَّنَّكَ» هو قول أبي عُبيدة، وزادَ: منه قوله: نَـزَغَ الشَّيطان بينَهم، أي: أفسَدَ.

قوله: «طَيفٌ: مُلمٌّ به لَمَمٌ، ويقال: طائفٌ، وهو واحد» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ﴾، أي: لَمٌّ، انتهى. واللَّمَم يُطلَق على ضربٍ من الجنون وعلى صِغار الذُّنوب، واختَلَفَ القُرّاء، فمنهم مَن قرأ طائف ومنهم مَن قرأ طَيفٌ[2]، واختارَ ابن جَرِير الأولى، واحتَجَّ بأنَّ أهل التَّأويل فَسَّروه بمعنى الغضب أو الزَّلّة، وأمَّا الطَّيف: فهو الخَيال، ثمَّ حكى عن بعض أهل العربيَّة أنَّ الطَّيف والطائف بمعنًى واحد، وأسنَدَ (٩/ ١٥٨) عن ابن عبَّاس قال: الطائف: اللَّمّة من الشَّيطان.

قوله: «﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾: يُزيِّنونَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ﴾ أي: يُزَيِّنونَ لهم الغيّ والكفر.

قوله: «﴿وَخِيفَةً﴾: خَوْفاً، ﴿وَخُفْيَةً﴾ من الإخْفاء» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾، أي: خَوفاً، وذهبَت الواوُ لكسرة الخاء، وقال ابن جُرَيج في قوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ أي: سِرّاً، أخرجه ابن المنذِر، وقوله: من الإخفاء فيه تَجوُّزٌ، والمعروف في عُرف أهل الصَّرف[3] من الخَفاء، لأنَّ المزيد مُشتَقّ من الثُّلاثيّ، ويُوَجَّه الذي هنا بأنَّه أراد انتِظام الصِّيغتَينِ[4] من معنًى واحد.

قوله: «والآصال: واحدُها أصيلٌ وهو ما بينَ العَصْر إلى المغْرِب، كقولِك: ﴿بُكْرَةً

---

(١) بين يدي الحديث (٣٣٢٦).

(٢) قرأ «طيف» بغير ألف من السبعة: ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وقرأ الباقون «طائف» بألف وهمزة. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٣٠١.

(٣) في (ع): «العربية» بدل «الصرف»، والمثبت من (أ) و(س).

(٤) كذا في (ع)، وفي (أ) و(س): الصفتين.

وَأَصِيلًا ﴾» هو قول أبي عُبيدة أيضاً بلفظِهِ[1]، قال ابن التِّين: ضُبطَ في نُسخةٍ «أُصُلٌ» بضمَّتَينِ، وفي بعضها «أصيلٌ» بوزنِ عظيم، وليس ببَيِّنٍ إلّا أن يريد أنَّ الآصال جمع أصيل فيَصِحّ. قلت: وهو واضح في كلام المصنِّف. وقال عبد الرَّزّاق[2] عن مَعمَر عن قَتَادة: الآصال العَشيّ. وقال ابن فارس: الأصيل واحد الأُصُل، وجمعُ الأُصُل آصالٌ، فهو جمع الجمع، والأصائل جمع أصيلة، ومنه قوله: ﴿ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾.

١ - باب قولِ الله تعالى:

﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ [الأعراف:٣٣]

٤٦٣٧ - حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عَمْرِو بنِ مُرّةَ، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ الله ﷺ قال: قلتُ: أنتَ سمعتَ هذا من عبدِ الله؟ قال: نعم ورَفَعَه، قال: «لا أحدَ أغيَرُ منَ الله، فلذلك حَرَّمَ/ الفواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ، ولا أحدَ أحَبُّ إليه المِدْحةُ منَ الله، فلذلك مَدَحَ نفسَه». ٣٠٢/٨

قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾» ذكر فيه حديث ابن مسعود: «لا أحدَ أغيَرُ من الله فلذلك حَرَّمَ الفواحش»، وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد (٧٤٠٣).

وقد حكى ابن جَرِير أنَّ أهل التَّأويل اختلفوا في المراد بالفواحشِ، فمنهم مَن حَمَلَها على العموم، وساقَ ذلك عن قَتَادة قال: المراد سِرّ الفواحش وعَلانيَتها، ومنهم مَن حَمَلَها على نوع خاصّ، وساقَ عن ابن عبَّاس قال: كانوا في الجاهليَّة لا يَرَونَ بالزِّنى بَأساً في السِّرّ ويَستَقبحونَه في العَلانية، فحَرَّمَ الله الزِّنى في السِّرّ والعَلانية.

ومن طريق سعيد بن جُبَير ومجاهد: ما ظَهَرَ: نِكاح الأُمَّهات، وما بَطَنَ: الزِّنى. ثمَّ

---

(١) الذي في «المجاز» ١/ ٢٣٩ لأبي عبيدة: والآصال واحدتها أُصُل، وواحد الأُصُل أَصِيل،وهو كمثل ما سيذكره الشارح عن ابن فارس بعد قليل.

(٢) في «التفسير» ١/ ٢٤٦.

اختارَ ابن جَرِير القول الأوَّل، قال: وليس ما رُويَ عن ابن عبَّاس وغيره بمَدفوعٍ، ولكنَّ الأَولى الحَمْل على العموم، والله أعلم.

٢- بابٌ

﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ الآية

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿أَرِنِىٓ ﴾: أعطِني.

٤٦٣٨- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمْرِو بنِ يحيى المازِنيِّ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ قال: جاء رجلٌ منَ اليهودِ إلى النبيِّ ﷺ قد لُطِمَ وجهُه، وقال: يا محمَّدُ، إنَّ رجلاً من أصحابكَ منَ الأنصار لَطَمَ في وجهي، قال: «ادْعُوه» فدَعَوْه، قال: «لِمَ لَطَمْتَ وجْهَه؟» قال: يا رسولَ الله إنّي مَرَرْتُ باليهودِ، فسمعتُه يقول: والذي اصْطَفَى موسى على البَشَرِ، فقلتُ: وعلى محمَّدٍ؟ وأخَذَتْني غَضْبةٌ، فلَطَمْتُه، قال: «لا تُخَيِّروني من بينِ الأنبياءِ، فإنَّ الناسَ يَصْعَقونَ يومَ القيامةِ، فأكونُ أوَّلَ مَن يُفيقُ، فإذا أنا بموسى آخِذٌ بقائمةٍ من قوائمِ العَرْشِ، فلا أدْري أَفاقَ قبلي، أم جُزِيَ بصَعْقةِ الطُّور».

قوله: «باب ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ الآيَةَ [الأعراف: ١٤٣]، **قال ابن عبَّاس: ﴿أَرِنِىٓ﴾ أعطِني**». وصَلَه ابن جَرِير (٩/ ٤٩) من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ قال: أعطِني. وأخرج من طريق السُّدّيِّ قال: لمَّا كَلَّمَ الله موسى أَحَبَّ أن يَنظُرَ إليه قال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾.

تكملة: تَعلَّقَ بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ نُفاة رُؤية الله تعالى مُطلَقاً من المعتزِلة فقالوا: «لَن» لتأكيدِ النَّفي الذي يدلّ عليه «لا»، فيكون النَّفي على التَّأبيد. وأجابَ أهل السُّنّة بأنَّ التَّعميم في الوقت مُختَلَف فيه، سَلَّمنا لكن خُصَّ بحالة الدُّنيا التي وَقَعَ فيها الخِطاب، وجازَ في الآخِرة، لأنَّ أبصار المؤمنينَ فيها باقية فلا استحالة أن يُرَى الباقي بالباقي، بخِلَاف حالة الدُّنيا فإنَّ أبصارهم فيها فانية فلا يُرَى الباقي بالفاني، وتَواتَرَت الأخبار النبويَّة بوقوع هذه الرُّؤية للمؤمنينَ في الآخِرة وبإكرامهم بها في الجنَّة، ولا استحالة فيها،

فوَجَبَ الإيمان بها، وبالله التوفيق.

وسيأتي مَزيد لهذا في كتاب التوحيد (٧٤٣٤) إن شاء الله تعالى، حيثُ تَرجَمَ المصنِّف ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣].

قوله: «جاء رجل من اليهود إلى النبيّ ﷺ قد لُطِمَ وجهُه» الحديث، تقدَّم شرحُه مُستوفًى في أحاديث الأنبياء (٣٣٩٨)، وقوله فيه: «أم جُزِيَ» كذا للأكثر، ولأبي ذرٍّ/ عن الحَمُّوِيِّ ٣٠٣/٨ والمُستَمْلي: «جُوزيَ» وهو المشهور في غير هذا الموضع.

٣- ﴿ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [الأعراف: ١٦]

٤٦٣٩- حدّثنا مسلمٌ، حدّثنا شُعْبة، عن عبدِ الملك، عن عَمْرو بن حُرَيثٍ، عن سعيد بن زيدٍ، عن النبيّ ﷺ، قال: «الكَمْأَةُ مِن المَنّ، وماؤُها شِفاءٌ من العَينِ».

قوله: ﴿ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ ذكر فيه حديث سعيد بن زيد في الكَمْأة، وسيأتي شرحه في الطِّبّ (٥٧٠٨).

وقوله: «شِفاءٌ من العين» أي: من وَجَع العين، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «شِفاءٌ للعينِ». وتقدَّم شرح المنّ والسَّلوَى في تفسير البقرة (٤٤٧٨)، وهو مشهورٌ في غير هذه.

وقوله في أوّل الإسناد: «حدَّثنا مسلم» وَقَعَ لأبي ذرٍّ غير منسوب، وعندَ غيره: مسلم بنُ إبراهيم.

٤- بابٌ

﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الأعراف:١٥٨]

٤٦٤٠- حدَّثني عبدُ الله، حدَّثنا سليمانُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ وموسى بنُ هارونَ، قالا: حدَّثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ العلاءِ بنِ زَبْرٍ، قال: حدَّثني بُسْرُ بنُ عُبيدِ الله، قال: حدَّثني أبو إدْرِيسَ الخَوْلانيُّ، قال: سمعتُ أبا الدَّرْداءِ يقول: كانت بينَ أبي بكرٍ وعمرَ

مُحاوَرةٌ، فأغضَبَ أبو بَكْرٍ عمرَ، فانصَرَفَ عنه عمرُ مُغْضَباً، فاتَّبَعَه أبو بَكْرٍ يَسْأَلُه أن يَستَغْفِرَ له، فلم يَفْعَل، حتَّى أغلَقَ بابَه في وجهِه، فأقبَلَ أبو بَكْرٍ إلى رسولِ الله ﷺ ـ فقال أبو الدَّرْداءِ: ونحنُ عندَه ـ فقال رسولُ الله ﷺ: «أمَّا صاحبُكُم هذا فقد غامَرَ» قال: ونَدِمَ عمرُ على ما كان منه، فأقبَلَ حتَّى سَلَّمَ وجَلَسَ إلى النبيِّ ﷺ، وقَصَّ على رسولِ الله ﷺ الخبرَ، قال أبو الدَّرْداءِ: وغَضِبَ رسولُ الله ﷺ، وجَعَلَ أبو بَكْرٍ يقول: والله يا رسولَ الله، لَأنا كنتُ أظْلَمَ، فقال رسولُ الله ﷺ: «هل أنتُم تارِكُو لي صَاحِبي؟ هل أنتُم تارِكُو لي صَاحِبي؟ إنِّي قلتُ: يا أيُّها الناسُ إنِّي رسولُ الله إليكم جميعاً، فقلتُم: كَذَبْتَ، وقال أبو بَكْرٍ: صَدَقْتَ».

قال أبو عبد الله: غامَرَ: سَبَقَ بالخير.

قوله: «باب ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾» ذكر فيه حديث أبي الدَّرداء فيما كان بينَ أبي بكر وعمرَ، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في مناقب أبي بكر (٣٦٦١).

وقوله في أوَّل الإسناد: «حدَّثني عبد الله» كذا وَقَعَ غير منسوب عندَ الأكثر، ووَقَعَ عندَ ابن السَّكَن عن الفِرَبْريِّ عن البخاريّ: «حدَّثني عبد الله بن حمَّاد» وبذلك جَزَمَ الكَلاباذيُّ وطائفة، وعبد الله بن حمَّاد هذا: هو الآمُليُّ ـ بالمدِّ وضمِّ الميم الخفيفة ـ يُكْنَى أبا عبد الرَّحمن، قال الأَصِيليُّ: هو من تَلامذة البخاريّ، وكان يورِّقُ بينَ يَدَيه. قلت: وقد شارَكَه في كثير من شيوخه، وكان من الحُفّاظ، ماتَ قبلَ السَّبعينَ أو بعدَها، فقال غُنجارُ في «تاريخ بُخارَى»: ماتَ سنةَ تسع وستِّينَ، وقيل: سنةَ ثلاث وسبعينَ.

وسليمان بن عبد الرَّحمن: هو الدِّمَشقيّ، من شيوخ البخاريّ، وأمَّا موسى بن هارون: فهو البُنِّي ـ بضمِّ الموحَّدة وتشديد النّون ـ والبُرْديّ وهو بضمِّ الموحَّدة وسكون الرّاء، كوفيّ قَدِمَ مِصرَ ثمَّ سَكَنَ الفَيّومَ وماتَ بها سنةَ أربع وعشرينَ ومئتَينِ، وما له في/ البخاريّ سِوَى هذا الموضع. ٣٠٤/٨

قوله: «قال أبو عبد الله: غامَرَ: سَبَقَ بالخيرِ» تقدَّم شرحُه أيضاً في مناقب أبي بكر.

٥- باب قوله: ﴿حِطَّةٌ﴾ [الأعراف:١٦١]

٤٦٤١- حدَّثَني إسحاقُ، أخبرنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن همَّام بنِ مُنبِّهٍ، أنَّه سمعَ أبا هريرةَ ﷺ يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «قيل لِبَني إسرائيلَ: ادخُلُوا البابَ سُجَّداً ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَيَٰكُمْ﴾ فبَدَّلوا فدخلوا يَزْحَفونَ على أسْتاهِهِم، وقالوا: حَبَّةٌ في شَعَرةٍ».

قوله: «باب قوله: ﴿حِطَّةٌ﴾. حدَّثني إسحاق» هو ابن إبراهيم الحَنظَليُّ ابن راهويه.

قوله: «قيلَ لبني إسرائيلَ: ادخُلُوا البابَ سُجَّداً وقولوا حِطَّة» قال عبد الرَّزّاق[1] عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ قال الحسن: أي: احطُط عَنّا خَطايانا، وهذا يَليق بقراءة مَن قرأ «حِطّةً» بالنَّصب، وهي قراءةُ إبراهيمَ بن أبي عَبلةَ، وقرأ الجمهور بالرَّفع على أنَّه خَبَرَ لمبتَدَأٍ محذوف، أي: مسألَتُنا حِطّةٌ، وقيل: أُمِروا أن يقولوا[2] على هذه الكيفيَّة، فالرَّفع على الحكاية، وهي في مَحَلّ نصب بالقولِ، وإنَّما مَنَعَ النَّصب حركة الحكاية، وقيل: رُفِعَت لتُعطي معنى الثَّبات كقوله: سَلامٌ.

واختُلِفَ في معنى هذه الكلمة، فقيلَ: هي اسم للهَيئة من الحَطّ كالجِلسة، وقيل: هي التوبة، كما قال الشّاعر:

فــازَ بالحِطّــة التــي صَيَّــرَ اللّـــ ـــهُ بهــا ذَنْــبَ عبــدهِ مَغفُــورا

وقيل: لا يُدرَى معناها، وإنَّما تُعُبِّدوا بها. وروى ابن أبي حاتم (١/ ١١٨، ٥/ ١٥٩٤) عن ابن عبَّاس وغيره قال: قيل لهم: قولوا مَغفِرة.

قوله: «فبَدَّلوا» أي: غَيَّروا، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩][3] التَّقدير: فبَدَّلَ الذينَ ظَلَموا بالذي قيل لهم قولاً غيرَ الذي قيل لهم، ويحتمل أن يكون ضمّن «بدَّل» معنى قال.

---

(١) في «التفسير» ١/ ٤٧.

(٢) في الأصلين: يقولها، والمثبت من (س) وهو أوجه.

(٣) كذا ذُكرت آية البقرة هذه في الأصلين و(س)، أما آية الأعراف فهي ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾ [١٦٢]، بزيادة كلمة «منهم».

قوله: «فدخلوا يَزْحَفونَ على أستاهِهم، وقالوا: حَبَّةٌ في شَعَرَةٍ» كذا للأكثرِ، وكذا في رواية الحسن المذكورة، بفتحَتَينِ، وللكُشْمِيهنيّ: «في شَعيرةٍ» بكسرِ المهمَلة وزيادة تحتانيَّة بعدَها. والحاصل أنَّهم خالَفوا ما أُمِروا به من الفِعل والقول، فإنَّهم أُمِروا بالسُّجودِ عندَ انتِهائهم؛ شُكراً لله تعالى، وبقولهم: حِطّة، فبَدَّلوا السُّجود بالزَّحفِ، وقالوا: حِنطةٌ، بدلَ: حِطّة، أو قالوا: حِطّةٌ، وزادوا فيها: حَبّة في شَعرةٍ. وروى الحاكم (٢/ ٣٢١) من طريق السُّدّيِّ عن مُرّةَ عن ابن مسعود قال: «قالوا: هطى سمقاثا» وهي بالعربيَّة: حِنطة حمراء قويَّة فيها شعرة سوداء.

ويُستَنبَط منه أنَّ الأقوال المنصوصة إذا تُعُبِّدَ بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافَقَ المعنى. وليست هذه مسألة الرِّواية بالمعنى بل هي مُتفرِّعة منها، وينبغي أن يكون ذلك قَيداً في الجواز، أعني يُزاد في الشَّرط أن لا يقع التَّعَبُّد بلفظه ولا بُدَّ منه، ومَن أطلقَ فكلامه محمول عليه.

٦- بابٌ

﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [الأعراف:١٩٩]

العُرْفُ: المعروف.

٤٦٤٢- حدَّثنا أبو اليَمان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني عُبيدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ، أنَّ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قَدِمَ عُيَينةُ بنُ حِصْنِ بنِ حُذَيفةَ، فنزلَ على ابنِ أخيه الحُرِّ بنِ قيسٍ، وكان منَ النَّفَرِ الَّذينَ يُدْنِيهم عمرُ، وكان القُرّاءُ أصحابَ مَجالسِ عمرَ ومُشاوَرَتِه كُهولاً كانوا أو شُبّاناً، فقال عُيَينةُ لابنِ أخيه: يا ابنَ أخي، لكَ وجهٌ عندَ هذا الأميرِ، فاستَأذِن لي عليه، قال: سأستَأذِنُ لكَ عليه. قال ابنُ عبَّاسٍ: فاستَأذَنَ/ الحُرُّ لِعُيَينةَ، فأذِنَ له عمرُ، فلمَّا دَخَلَ عليه قال: هِيْ يا ابنَ الخطَّاب! فوالله ما تُعْطينا الجَزْلَ، ولا تَحكُمُ بيننا بالعَدْل، فغَضِبَ عمرُ حتَّى هَمَّ أن يُوقِعَ به، فقال له الحُرُّ: يا أميرَ المؤمنينَ، إنَّ الله تعالى قال لِنبيِّه ﷺ: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ وإنَّ هذا منَ الجاهلِينَ، والله ما جاوَزَها عمرُ حينَ تَلَاها عليه، وكان وَقّافاً عندَ كتابِ الله. ٨/ ٣٠٥

[طرفه في: ٧٢٨٦]

٤٦٤٣- حدَّثني يحيى، حدَّثنا وكِيعٌ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن ابنِ الزُّبَيرِ: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ ﴾ قال: ما أنزَلَ الله إلَّا في أخلاق الناسِ.

[طرفه في: ٤٦٤٤]

٤٦٤٤- وقال عبدُ الله بنُ بَرّادٍ: حدَّثنا أبو أُسامةَ، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن عبدِ الله بنِ الزُّبَيرِ، قال: أمَرَ الله نبيَّه ﷺ أن يأخُذَ العفْوَ من أخلاق الناسِ، أو كما قال.

قوله: «باب ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ العُرف: المعروف» وصَلَه عبد الرَّزّاق[1] من طريق هشام بن عُرْوة عن أبيه بهذا، وكذا أخرجه الطَّبَريُّ (٩/ ١٥٤) من طريق السُّدّيِّ وقَتادة.

قوله في حديث عمر: «أو شُبّاناً» بضمِّ أوَّله وتشديد الموحَّدة وبعدَ الألف نون للأكثرِ، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ بفتح أوَّله وبموحَّدتَينِ الأولى خفيفة، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الاعتصام (٧٢٨٦).

قوله: «حدَّثني يحيى» نَسَبَه ابن السَّكَن فقال: يحيى بنُ موسى، ونَسَبَه المُستَمْلي فقال: يحيى بن جعفر، ولا يَخرُج عن واحد منهما، والأشبَه ما قال المُستَمْلي.

قوله: «عن هشام» هو ابن عُرْوة، وابن الزُّبَير: هو عبدُ الله.

قوله: «ما أنزَلَ اللهُ» أي: هذه الآيةَ «إلّا في أخلاق الناس» وكذا أخرجه ابن جَرِير عن ابن وكيع عن أبيه بلفظ: «ما أنزَلَ الله هذه الآيةَ إلّا في أخلاق الناس»[2]، وكذا أخرجه ابن أبي شَيْبةَ عن وكيع[3]، وأخرج ابن جَرِير (٩/ ١٥٤) أيضاً من طريق وَهْب بن كَيْسانَ عن

---

(١) في «التفسير» ١/ ٢٤٥.

(٢) لم نجد هذا اللفظ من طريق ابن وكيع عن أبيه عند الطبري ولا عند غيره، وإنما رواه الطبري ٩/ ١٥٤ من طريق معمر عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير، ولعله سبق نظر من الحافظ، فقد جاء عند الطبري بإثر رواية ابن الزبير: حدثنا ابن وكيع، حدثنا محمد بن بكر، عن ابن جريج قال: بلغني عن مجاهد ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾ من أخلاق الناس وأعمالهم بغير تحسين.

(٣) وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة ١٣/ ٣٨٨ عن عبد الله بن نمير، عن هشام، عن أبيه، عن ابن الزبير، وليس عن وكيع، والله أعلم.

عبد الله بن الزُّبَير نحوَه.

قوله: «**وقال عبد الله بن بَرّادٍ**» بموحَّدةٍ وتثقيل الرّاء، وبَرّاد اسم جَدِّه، وهو عبد الله ابن عامر بن بَرّاد بن يوسف بن أبي بُرْدة بن أبي موسى الأشعَريّ، ما له في البخاريّ سِوَى هذا الموضع.

قوله: «**أمَرَ الله نبيَّه أن يأخُذَ العَفْو من أخلاق الناس، أو كما قال**» وقد اختُلِفَ على هشام في هذا الحديث، فوَصَلَه مَن ذَكَرنا عنه، وتابَعَهم عبدةُ بن سليمانَ عن هشام عندَ ابن جَرِير (٩/ ١٥٤) والطُّفاويّ عن هشام عندَ الإسماعيليّ.

وخالَفَهم مَعمَر وابن أبي الزِّناد وحمَّاد بن سَلَمةَ عن هشام بن عُرْوة عن أبيه من قوله موقوفاً.

وقال أبو معاوية: عن هشام عن وَهْب بن كَيْسانَ عن ابن الزُّبَير، أخرجه سعيد بن منصور عنه[١].

وقال عَبدُ الله[٢] بن عمر: عن هشام عن أبيه عن ابن عمر أخرجه البزّار والطبرانيُّ[٣] وهي شاذّةٌ، وكذا رواية حمَّاد بن سَلَمةَ عن هشام عن أبيه عن عائشة عندَ ابن مَرْدويه. وأمَّا رواية أبي معاوية فشاذّة أيضاً معَ احتمال أن يكون لهشامٍ فيه شيخان، وأمَّا رواية مَعمَر ومَن

(١) سعيد بن منصور في «التفسير» (٩٧٥)، والطبري ٩/ ١٥٣.

(٢) في (س): عُبيد الله، والمثبت من الأصلين.

(٣) أخرجه البزار في «مسنده» (٢١٨١)، والطبراني في «الأوسط» (١٢١٦)، لكن وقع للحافظ ابن حجر رحمه الله هنا وهمان:

الأول: أن الراوي عن هشام بن عروة عندهما هو محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وليس عبد الله بن عمر، بل لم نجد في سائر مصادر التخريج أن عبد الله بن عمر روى هذا الحديث عن هشام بن عروة.

الثاني: أن رواية البزار من حديث ابن الزبير وليست من حديث ابن عمر، ويؤيد ذلك أن الهيثمي لم ينسبه في «المجمع» ٧/ ٢٥ إلى البزار وإنما إلى الطبراني في «الأوسط» فحسب، وكذلك السيوطي في «الدر المنثور» ٣/ ٢٦٨ نسب حديث ابن عمر هذا إلى ابن أبي حاتم ٥/ ١٦٣٧، وأبي الشيخ، والطبراني في «الأوسط»، وابن مردويه، والحاكم ١/ ٢١٣، والله أعلم.

تابَعَه فمَرجُوحة بأنَّ زيادة مَن خالَفَهما مقبولة لكَوْنِهم حُفّاظاً.

وإلى ما ذهب إليه ابن الزُّبَير من تفسير الآية ذهب مجاهد، وخالَفَ في ذلك ابن عبَّاس فروى ابن جَرِير (٩/ ١٥٤) من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه قال: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ يعني: خُذ ما عَفا لك من أموالهم، أي: ما فضَلَ، وكان ذلك قبلَ/ فرْض الزكاة، وبذلك قال السُّدِّيُّ ٨/٣٠٦ وزادَ: نَسَخَتها آية الزكاة، وبنحوِه قال الضَّحّاك وعطاء وأبو عُبيدة، ورَجَّحَ ابن جَرِير الأوَّل، واحتَجَّ لَه، ورَوَى عن جعفر الصّادِق قال: ليس في القرآن آية أجمَعُ لمكارِم الأخلاق منها. ووَجَّهوه بأنَّ الأخلاق ثلاثة بحَسَب القوى الإنسانيَّة: عقليَّة وشَهْويَّةٌ وغَضَبيَّةٌ، فالعقليَّة: الحكمة، ومنها الأمر بالمعروفِ، والشَّهْويَّةُ: العِفّة، ومنها أخذ العفو، والغضَبيَّة: الشَّجاعة، ومنها الإعراض عن الجاهلينَ. وروى الطَّبَرِيُّ (٩/ ١٥٥) مُرسَلاً، وابنُ مَرْدويه موصولاً من حديث جابر وغيره: لمَّا نزلت: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ سأَلَ جِبْريلَ، فقال: لا أعلم حتَّى أسأَله، ثمَّ رَجَعَ فقال: إنَّ رَبَّك يأمرُك أن تَصِلَ مَن قَطَعَك، وتُعطيَ مَن حَرَمَك، وتَعفُوَ عَمَّن ظَلَمَك.

٨- سورة الأنفال

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال ابنُ عبَّاسٍ: الأنفالُ: المغانم.

نافلةٌ: عَطِيَّةٌ.

﴿يُثْخِنَ﴾ [٦٧]: يَغْلِبَ.

﴿وَإِن جَنَحُواْ﴾ [٦١]: طَلَبوا.

السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلامُ واحدٌ.

وقال مجاهدٌ: ﴿مُكَآءً﴾: إدْخالُ أصابعِهم في أفواهِهم ﴿وَتَصْدِيَةً﴾ [٣٥]: الصَّفِير.

قال قَتادةُ: ﴿رِيحُكُمْ﴾ [٤٦]: الحربُ.

﴿ٱلشَّوۡكَةِ﴾ [٧]: الحَدّ.

﴿مُرۡدِفِينَ﴾ [٩]: فَوْجاً بعدَ فَوْجٍ، رَدِفَني وأردَفَني: جاء بَعْدِي.

﴿فَيَرۡكُمَهُۥ﴾ [٣٧]: يَجْمَعه.

«شَرِّدْ» [٥٧]: فَرِّقْ.

﴿لِيُثۡبِتُوكَ﴾ [٣٠]: ليَحْبِسوكَ.

﴿ذُوقُواْ﴾ [٥٠]: باشِروا وجَرِّبوا، وليس هذا من ذَوْقِ الفَمِ.

٤٦٤٥- حدَّثني محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحيمِ، حدَّثنا سعيدُ بنُ سليمانَ، أخبرنا هُشَيمٌ، أخبرنا أبو بِشْرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال: قلتُ لابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: سورةُ الأنفال؟ قال: نزلت في بَدْرٍ.

قوله: «سورة الأنفال بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» سَقَطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «قال ابن عبَّاس: الأنفال: المغانم» وصَلَه ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٤٩) من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: الأنفال: المغانم، كانت لِرسولِ الله ﷺ خالصةً ليس لأحدٍ فيها شيء.

وروى أبو داود (٢٧٣٧) والنَّسائيُّ (ك١١١٣٣) وابن حِبّان (٥٠٩٣) من طريق داود ابن أبي هِند عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس، قال: لمَّا كان يومُ بدر قال رسول الله ﷺ: «مَن صَنَعَ كذا فله كذا»، الحديث، فنزلت: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِ﴾.

قوله: «نافلةٌ: عَطيَّةٌ» قال في رواية النَّسَفيِّ: يقال، فذكره. وقد قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ﴾ أي: غَنيمة.

قوله: «﴿يُثۡخِنَ﴾ أي: يَغلِب» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ يُثخِنُ، أي: يُبالغُ ويَغلِب.

قوله: «﴿وَإِن جَنَحُواْ﴾: طَلَبوا» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ﴾ أي: رجعوا

إلى المسالَمَة وطلبوا الصُّلح.

قوله: «السِّلْم والسَّلْم والسَّلامُ واحدٌ» ثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ وحدَه، وقد تقدَّم في تفسير سورة النِّساء[1].

قوله: «وقال مجاهد: ﴿مُكَآءً﴾: إدْخالُ أصابعِهم في أفواههم» وصَلَه عبد بن حُميدٍ والفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد.

قوله: «﴿وَتَصۡدِيَةً﴾: الصَّفير» وصَلَه عبد بن حُميدٍ أيضاً كذلك.

تنبيه: وَقَعَ هذا في رواية أبي ذرٍّ مُتَراخياً عن الذي قبلَه، وعندَ غيره بعَقِبه وهو أولى، وقد قال الفِرْيابيُّ: حدَّثنا وَرْقاءُ عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ قال: إدخالُهم أصابعَهم في أفواههم. ﴿وَتَصۡدِيَةً﴾: الصَّفير، يَخلِطونَ على محمَّد صَلاتَه.

وقال أبو عُبيدة: المكاءُ: الصَّفيرُ، والتَّصديةُ: صَفْقُ الأكُفِّ./ ووَصَلَه ابن مَرْدويه من حديث ابن عمر، مثله من قوله. ٣٠٧/٨

قوله: «وقال قَتادةُ: ﴿رِيحُكُمۡ﴾: الحرب» تقدَّم في الجهاد[2].

قوله: «﴿ٱلشَّوۡكَةِ﴾: الحَدّ» ثَبَتَ لغير أبي ذرٍّ، قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيۡرَ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ تَكُونُ لَكُمۡ﴾ مجازُ الشَّوكةِ: الحَدّ، يقال: ما أشدَّ شَوكة بني فلان، أي: حَدَّهم.

قوله: «﴿مُرۡدِفِينَ﴾: فَوْجاً بعدَ فَوْجٍ، يقال: رَدِفَني وأردَفَني: جاء بَعْدي» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿مُرۡدِفِينَ﴾ بكسرِ الدّال، فاعلينَ مِن أردَفُوا، أي: جاؤُوا بعدَ قوم قبلَهم، وبعضهم يقول: رَدِفَني: جاء بعدي، وهما لُغَتان، ومَن قرأَ بفتح الدّال فهو من: أردَفَهم الله مِن بعدِ مَن قبلَهم، انتهى.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٤٥٩١).

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٠٣٨).

وقراءة الجمهور بكسرِ الدّال، ونافع بفتحها. وقال الأخفَش: بنو فلان يَردِفونَنا[١]، أي: يجيؤونَ بعدَنا.

قوله: «﴿فَيَرْكُمَهُۥ﴾: يَجْمعَه» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا﴾ أي: فيجمعَه بعضَه فوقَ بعضٍ.

قوله: «شَرِّد: فرِّق» هو قول أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: «﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾: لِيحْبِسُوك» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن عطاء[٢]، وروى أحمد (٣٢٥١) والطبرانيُّ (١٢١٥٥) من حديث ابن عبَّاس قال: تَشاوَرَت قُرَيش، فقال بعضهم: إذا أصبَحَ محمَّد فأثبِتوه بالوَثاق، الحديثَ.

قوله: «﴿ذُوقُوا۟﴾: باشِروا وجَرِّبوا، وليس هذا من ذَوْق الفَم» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، ونَظِيرُه قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾.

قوله: «حدَّثني محمَّد بن عبد الرحيم» كذا ثَبَتَ هذا الحديث في آخِرِ هذه التَّفاسير عندَ أبي ذرٍّ، وثَبَتَ عندَ غيره في أثنائها، والخَطْب فيه سَهلٌ. والحديث المذكور سيأتي بأتـمَّ من هذا في تفسير سورة الحَشر (٤٨٨٢)، ويأتي شرحه هناكَ، وقد تقدَّم طَرَفٌ منه أيضاً في المغازي (٤٠٢٩).

١ - ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال:٢٢]

٤٦٤٦ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسفَ، حدَّثنا وَرْقاءُ، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ قال: هم نَفَرٌ مِن بني عبدِ الدّار.

قوله: «إنَّ شَرَّ الدَّوابِّ» ذكر فيه حديث مجاهد عن ابن عبَّاس، قال: هم نَفَرٌ من بني

---

(١) كذا قرأ نافع وحده من السبعة. انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٣٠٤.

(٢) زاد في (ع) و(س) بعده: عنه، وهي مُقحَمة، إذ لم يتقدم ذكر أحدٍ حتى يعود الضمير إليه.

عبد الدّار، وفي رواية الإسماعيليّ: نزلت في نَفَر. زاد ابن جَرِير (٩/ ٢١٢) من طريق شِبْل بن عبّاد عن ابن أبي نَجِيح: لا يَتّبِعونَ الحقّ. ثمَّ أورَدَ (٩/ ٢١٢) من طريق وَرْقاءَ عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿لَا يَعۡقِلُونَ﴾: لا يَتّبعونَ الحقّ، قال مجاهد: قال ابن عبّاس: هم نَفَر من بني عبد الدّار.

٢- بابٌ
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾ الآية [الأنفال:٢٤]

﴿ٱسۡتَجِيبُواْ﴾: أجيبوا.

﴿لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾: لمَا يُصلِحُكم.

٤٦٤٧- حدَّثني إسحاقُ، أخبرنا رَوْحٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن خُبَيبِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، سمعتُ حفصَ بنَ عاصمٍ يُحدِّثُ، عن أبي سعيدِ بنِ المُعلَّى ﷺ، قال: كنتُ أُصَلّي فمرَّ بي رسولُ الله ﷺ، فدَعاني فلم آتِه حتّى صَلَّيتُ، ثمَّ أتيتُه، فقال: «ما مَنعَكَ أن تَأتيَ؟ ألم يَقُلِ الله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ ﴾» ثمَّ قال: «لأُعَلِّمَنَّكَ أعظَمَ سورةٍ في القرآنِ قبلَ أن أخرُجَ» فذهب رسولُ الله ﷺ ليَخرُجَ، فذَكَرْتُ له.

وقال معاذٌ: حدَّثنا شُعْبةُ، عن خُبَيبِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، سمعَ حفصاً، سمعَ أبا سعيدٍ رجلاً من أصحاب/ النبيِّ ﷺ... بهذا، وقال: «هِيَ الحمدُ لله رَبِّ العالَمِينَ، السَّبْعُ المَثاني». ٣٠٨/٨

قوله: «﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ﴾: أجيبوا. ﴿لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾: لما يُصلِحُكُم» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ﴾ أي: أجيبوا اللهَ، يقال: استجبت له واستَجَبتُه بمعنًى، وقوله: ﴿لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾ أي: لمَا يَهديكُم ويُصلِحُكُم، انتهى. وقد تقدَّم في آل عِمرانَ[١] شيء من هذا في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾.

قوله: «**حدَّثني إسحاق**» هو ابن راهويه، وقد تقدَّم شرحُ الحديث في تفسير الفاتحة (٤٤٧٤).

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٤٥٦٣).

قوله: «وقال معاذٌ» هو ابن معاذ العَنبَريّ البصريّ. وقد وصَلَه الحسن بن سفيان في «مُسنَده» عن عُبيد الله بن معاذ عن أبيه. وفائدة إيرادِه ما وَقَعَ فيه من تصريح حفص بسماعِه من أبي سعيد بن المعلَّى.

٣- باب قوله:

﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ ﴾ الآية

قال ابنُ عُيَينةَ: ما سَمَّى الله تعالى مَطَراً في القرآنِ إلّا عذاباً، وتُسمِّيه العربُ: الغيثَ، وهو قولُه تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ﴾ [الشورى:٣٨].

٤٦٤٨- حدَّثني أحمدُ، حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ معاذٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عبدِ الحميدِ صاحبِ الزِّياديِّ، سمعَ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ: قال أبو جَهْلٍ: اللهمَّ إن كان هذا هو الحقَّ من عندِكَ، فأمطِرْ علينا حجارةً منَ السماءِ، أو ائْتِنا بعذابٍ أليمٍ، فنزلت: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ إلى ﴿عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ الآيةَ.

[طرفه في: ٤٦٤٩]

قوله: «**باب قوله: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ ﴾ الآيةَ [الأنفال: ٣٢]**» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيرُه الآيةَ.

قوله: «**قال ابن عُيَينةَ**» إلى آخره، كذا في «تفسير ابن عُيَينةَ» رواية سعيد بن عبد الرَّحمن المخزوميّ عنه، قال: ويقول ناس: ما سَمَّى الله المطر في القرآن إلّا عذاباً، ولكِن تُسمّيه العرب: الغيثَ، يريد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ كذا وَقَعَ في تفسير ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾.

وقد تُعقِّبَ كلام ابن عُيَينةَ بوُرودِ المطر بمعنى الغَيث في القرآن في قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ﴾ [النساء:١٠٢] فالمراد به هنا الغَيث قطعاً، ومعنى التَّأذّي به: البَلَل الحاصل منه للثَّوب والرِّجل وغير ذلك، وقال أبو عُبيدة: إن كان من العذاب فهو أَمطَرَت، وإن كان من الرَّحمة فهو مَطَرَت. وفيه نظرٌ أيضاً.

قوله: «**حدَّثني أحْمَد**» كذا في جميع الرِّوايات غير منسوب، وجَزَمَ الحاكمان أبو أحمد وأبو

عبد الله أنَّه ابن النَّضر بن عبد الوهَّاب النَّيسابوريّ، وقد روى البخاريُّ الحديث المذكور بعينِه عَقِبَ هذا عن محمَّد بن النَّضْر أخي أحمدَ هذا، قال الحاكم: بَلَغَني أنَّ البخاريّ كان يَنزِل عليهما، ويُكثِر الكَوْن[1] عندَهما إذا قَدِمَ نَيسابورَ.

قلت: وهما من طبقة مسلم وغيره من تَلامذة البخاريّ وإن شارَكوه في بعض شيوخه.

وقد أخرج مسلمٌ هذا الحديث بعينِه (٢٧٩٦) عن شيخهما عُبيد الله بن معاذ نفسه، وعُبيد الله بن معاذ المذكور من الطَّبقة الوُسطَى من شيوخ البخاريّ، فنزلَ في هذا الإسناد دَرَجَتَينِ، لأنَّ عندَه الكثير عن أصحاب شُعْبة بواسطةٍ واحدةٍ بينَه وبينَ شُعْبة، قال الحاكم: أحمد بن النَّضْر يُكنَى أبا/ الفضل وكان من أركان الحديث. انتهى، وليس له في البخاريّ ٨/٣٠٩ ولا لأخيه سِوَى هذا الموضع، وقد روى البخاريّ عن أحمد في «التاريخ الصَّغير» ونَسَبَه.

قوله: «عن عبد الحميد صاحب الزِّياديِّ» هو عبد الحميد بن دينار تابعيّ صغير، ويقال له: ابن كُرْدِيدٍ، بضمِّ الكاف وسكون الرّاء وكسر الدّال المهمَلة ثمَّ تحتانيَّة ساكنة ثمَّ دال أُخرى، ووَقَعَ كذلك في بعض النُّسَخ، والزِّياديُّ الذي نُسِبَ إليه من ولدِ زيادٍ الذي يقال له: ابن أبي سفيان.

قوله: «قال أبو جَهْل: اللهمَّ إن كان هذا» إلى آخره، ظاهرٌ في أنَّه القائل ذلك، وإن كان هذا القولُ نُسِبَ إلى جماعة فلعلَّه بَدَأ به ورضي الباقونَ فنُسِبَ إليهم، وقد روى الطبرانيُّ[2] من طريق ابن عبَّاس أنَّ القائلَ ذلك هو النَّضر بن الحارث، قال: فأنزَلَ الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾. وكذا قال مجاهد وعطاء والسُّدّيّ. ولا يُنافي ذلك ما في «الصَّحيح» لاحتمال أن يكونا قالاه، ولكنَّ نِسبتَه إلى أبي جهل أولَى. وعن قَتَادة قال: قال ذلك سَفَهةُ هذه الأُمّة وجَهَلَتُها.

وروى ابن جَرِير من طريق يزيدَ بن رُومانَ أنَّهم قالوا ذلك، ثمَّ لمَّا أمسَوْا نَدِموا

---

(١) المثبت من الأصلين، وفي (س): الكُمون. وهما بمعنًى.

(٢) لم نقف عليه في شيء من معاجم الطبراني، وجاء عند النسائي في «الكبرى» (١١٥٥٦) عن ابن عباس أن قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ المراد به النضر بن الحارث، لكن ليس فيه نص سؤال النضر ذلك.

فقالوا: غُفرانَك اللهمَّ، فأنزَلَ الله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾. وروى ابن أبي حاتم (٥/ ١٦٩٢) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس أنَّ معنى قوله: ﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، أي: مَن سَبَقَ له من الله أنَّه سيُؤمِن.

وقيل: المراد مَن كان بينَ أظهُرهم حينئذٍ من المؤمنينَ، قاله الضَّحّاك وأبو مالك. ويُؤيِّده ما أخرجه الطَّبَرِيُّ (٩/ ٢٣٤) من طريق ابن أبزَى، قال: كان رسول الله ﷺ بمكَّة، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ ثمَّ خرج إلى المدينة، فأنزَلَ الله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ وكان مَن بَقيَ من المسلمينَ بمكَّة يَستَغفِرونَ، فلمَّا خَرَجوا أنزَلَ الله ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآيَةَ، فأذِنَ الله في فتح مكَّةَ، فهو العذاب الذي وعَدَهم الله تعالى.

وروى التِّرمِذيُّ (٣٠٨٢) من حديث أبي موسى رفعَه قال: «أنزَلَ الله على أمَّتي أمانَينِ» فذكر هذه الآيَةَ. قال: «فإذا مَضَيتُ تَرَكتُ فيهم الاستغفار». وهو يُقوِّي القول الأوَّل والحَمْل عليه أولَى، وأنَّ العذاب حَلَّ بهم لمَّا تَرَكوا النَّدَم على ما وَقَعَ منهم، وبالَغوا في مُعانَدة المسلمينَ ومُحارَبَتهم، وصَدِّهم عن المسجد الحرام، والله أعلم.

٤- باب قوله:

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال:٣٣]

٤٦٤٩- حدَّثنا محمَّدُ بنُ النَّضرِ، حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ معاذٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عبدِ الحميدِ صاحبِ الزِّياديِّ، سمعَ أنسَ بنَ مالكٍ، قال: قال أبو جَهْلٍ: اللهمَّ إن كان هذا هو الحقَّ من عندِكَ، فأمطِر علينا حجارةً منَ السماءِ، أو ائتِنا بعذابٍ أليمٍ، فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۝٣٣ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآيَةَ.

قوله: «باب قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾» تقدَّم شرحه في الذي قبلَه.

٥- باب ﴿ وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال:٣٩]

٤٦٥٠- حدَّثني الحسنُ بنُ عبدِ العزيزِ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ يحيى، أخبرَنا حَيْوةُ، عن بكرِ ابنِ عَمرٍو، عن بُكَير، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنَّ رجلاً جاءه، فقال: يا أبا عبدِ الرَّحمنِ، ألا تَسْمَعُ ما ذكر اللهُ في كتابه:/ ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ إلى آخرِ الآيةِ [الحجرات: ٩]، فما يَمْنَعُكَ أن لا تُقاتلَ كما ذكر اللهُ في كتابه؟ فقال: يا ابنَ أخي، أُعَيَّرُ بهذه الآيةِ ولا أُقاتِلُ، أحَبُّ إليَّ من أن أُعَيَّرَ بهذه الآيةِ التي يقول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ﴾ إلى آخرِها، قال: فإنَّ الله يقول: ﴿ وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾؟ قال ابنُ عمرَ: قد فعَلْنا على عَهْدِ رسولِ الله ﷺ إذ كان الإسلامُ قَليلاً، فكان الرجلُ يُفْتَنُ في دِينِه، إمّا يَقْتُلونَه وإمّا يوثِقونَه، حتَّى كَثُرَ الإسلامُ، فلم تكن فِتْنةٌ، فلمَّا رَأى أنَّه لا يُوافِقُه فيما يُرِيدُ، قال: فما قولُكَ في عليٍّ وعثمانَ؟ قال ابنُ عمرَ: ما قولي في عليٍّ وعثمانَ؟! أمَّا عثمانُ فكان الله قد عَفا عنه، فكَرِهْتُم أن تَعفوَ عنه، وأمَّا عليٌّ فابنُ عَمِّ رسولِ الله ﷺ، وخَتَنُه ـ وأشارَ بيدِه ـ وهذه ابنَتُه ـ أو بيتُهُ ـ حيثُ تَرَوْنَ. ٣١٠/٨

٤٦٥١- حدَّثنا أحمدُ بنُ يونُسَ، حدَّثنا زُهَيرٌ، حدَّثنا بيانٌ، أنَّ وبَرَةَ حدَّثه، قال: حدَّثني سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، قال: خرج علينا ـ أو إلينا ـ ابنُ عمرَ، فقال رجلٌ: كيفَ تَرى في قتالِ الفِتْنةِ؟ قال: وهل تَدْري ما الفِتْنة؟ كان محمَّدٌ ﷺ يقاتِلُ المشركينَ، وكان الدُّخولُ عليهم فِتْنةً، وليس بِقتالِكُم على المُلْكِ.

قوله: «باب ﴿ وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾» سَقطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «حدَّثنا عبد الله بن يحيى» هو البُرُلُّسيُّ، يُكْنى أبا يحيى، صَدُوق، أدركَه البخاريّ ولكن روى عنه بواسطةٍ هنا، وفي تفسير سورة الفتح فقط (٤٨٣٧)، وقد تقدَّمت الإشارة إلى حال بَقيَّة الإسناد في تفسير سورة البقرة (٤٥١٤).

قوله: «عن ابن عمر أنَّ رجلاً جاءه» تقدَّم في تفسير سورة البقرة ما أخرج سعيد بن منصور من أنَّ السائل هو حِبّان صاحب الدُّثَيْنة[١]، وروى أبو بكر النَّجّاد في «فوائده» أنَّه الهَيثَم بن حَنَش، وقيل: نافع بن الأزرَق، وسأذكرُ في الطَّريق التي بعدَ هذه قولاً آخرَ، ولعلَّ السائلينَ عن ذلك جماعة، أو تَعَدَّدَت القِصّة.

قوله: «فما يَمنَعُك أن لا تُقاتلَ» «لا» زائدةٌ، وقد تقدَّم تقريره في تفسير الأعراف عندَ قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾.

قوله: «أُعيِّر» بمُهمَلةٍ وتحتانيَّةٍ ثقيلةٍ للكُشْمِيهنيِّ في الموضعينِ، ولغيره بفتح الهمزة وسكون الغَين المعجَمة وتخفيفِ المثنّاة الفَوْقانيَّة وتشديد الرّاء فيهما، والحاصل أنَّ السائل كان يرى قتال مَن خالَفَ الإمام الذي يَعتَقِد هو طاعَتَه، وكان ابنُ عمر يرى تَرْكَ القتال فيما يَتَعلَّق بالـمُلكِ، وسيأتي مَزيد من ذلك في كتاب الفتن (٧٠٩٥).

قوله: «فكان الرجل يُفتَنُ في دينه، إمّا يَقتُلُوه وإمّا يُوثِقُوه» كذا للأكثرِ، وزَعَمَ بعض الشُّرّاح أنَّه غَلَطٌ، وأنَّ الصَّواب بإثبات النُّون فيهما، لأنَّ «إمّا» التي تَجزِم هي الشَّرطيَّة وليست هنا شرطيَّة. قلت: وهي رواية أبي ذرٍّ، ووُجِّهَت رواية الأكثر بأنَّ النُّون قد تُحذَف بغير ناصب ولا جازِمٍ في لغة شَهيرة، وتقدَّم في تفسير البقرة بلفظ: «إمّا قَتَلُوهُ وإمّا يُعَذِّبُونَه»[٢]. وقد مضى القول فيه هناكَ.

وأمَّا قوله: «فما قولُك في عليّ وعثمان» فيُؤيِّد أنَّ السائل من الخوارج، فإنَّهم كانوا يَتَوَلَّونَ الشَّيخَينِ ويُخطِّئونَ[٣] عثمان وعليّاً، فرَدَّ عليه ابن عمر بذِكْر مناقبهما ومَنزِلَتِهما من النبيِّ ﷺ، والاعتذار عمَّا عابوا به عثمان من الفِرار يومَ أُحُدٍ، فإنَّ الله تعالى صَرَّحَ في القرآن بأنَّه عَفا عنهم، وقد تقدَّم في مناقب عثمان (٣٦٩٨) سؤال السائل لابنِ عمر عن عثمان وأنَّه فرَّ

(١) تصحف في (س) إلى: حيان صاحب الدثنية.

(٢) تحرف في الأصلين و(س) إلى: إما يُعذِّبوه وإما يقتلوه. والتصويب من شرح الحديث (٤٥١٤)، حيث ضبطه الحافظُ هناك.

(٣) في (س): ويحطون.

يوم أُحُدٍ وغابَ عن بدر وعن بيعة الرِّضوان، وبيان ابن عمر له عُذر عثمان في ذلك، فيحتمل أن يكون هو السائل هنا،/ ويحتمل أن يكون غيره، وهو الراجح، لأنَّه لم يَتعرَّض ٣١١/٨ هناكَ لذِكْر عليّ، وكأنَّه كان رافضيّاً، وأمَّا عَدَم ذِكْره للقتال فلا يقتضي التعدُّد لأنَّ الطَّريق التي بعدَها قد ذكر فيها القتال ولم يَذكُر قِصّة عثمان، والأولى الحَمل على التعدُّد، لاختلاف الناقلينَ في تسمية السائلينَ وإن اتَّحَدَ المسؤول، والله أعلم.

قوله: «فكَرِهتُم أن تَعْفُوا عنه» بالمثنّاة الفَوْقانيَّة[1] وبصيغة الجمع، ومضى في تفسير البقرة بلفظ: أن يَعْفُوَ، بالتَّحتانيَّة أوَّله والإفراد، أي: الله.

وقوله «وهذه ابنَتُه أو بَيتُه» كذا للأكثرِ بالشكِّ، ووافَقَهم الكُشْمِيهنيُّ، لكن قال: أو أبْيُته، بصيغة جمع القِلّة في البيت، وهو شاذٌّ، وقد تقدَّم في مناقب عليّ (٣٧٠٤) من وجه آخرَ بلفظ: فقال: هو ذاكَ بيتُه حيث تَرَون أوسَط بُيوت النبيّ ﷺ. وفي رواية النَّسائيِّ: ولكِن انظُر إلى مَنزِلَته من نبيّ الله ﷺ، ليس في المسجد غير بيته. وهذا يدلُّ على أنَّه تَصَحَّفَ على بعض الرُّواة بيتُه، فقرأها: بنتَه، بموحَّدةٍ ثمَّ نون، ثمَّ طَرَأ له الشكّ فقال: بنته أو بيته، والمعتمَد أنَّه البيت فقط، لمَا ذَكَرنا من الرِّوايات المصَرِّحة بذلك. وتقدَّم أيضاً في مناقب أبي بكر (٣٦٥٤) أشياء تتعلَّق ببيتِ عليّ، واختصاصه بكَوْنِه بينَ بُيوت أزواج النبيّ ﷺ.

قوله: «حدَّثنا أحمد بن يونس» هو أحمد بن عبد الله بن يونس، نُسِبَ لجدِّه، وشيخه زُهَير: هو ابن معاوية الجُعْفيّ، وشيخه بيان: هو ابن بشر، وشيخه وبَرة، بفتح الواو والموحَّدة: هو ابن عبد الرَّحمن.

قوله: «فقال رجل: كيفَ تَرَى في قتال الفِتْنة» وَقَعَ في رواية البيهقيِّ (٨/ ١٩٢) من وجه آخرَ عن أحمد بن يونس شيخ البخاريّ فيه: يُقالُ له: حَكيم، وكذا في «مُستَخرَج أبي نُعَيم» من وجه آخرَ عن زُهَير بن معاوية، والحديث المذكور مختصر من الذي قبلَه، أو هما واقعَتان، كما تقدَّمتِ الإشارة إليه.

---

(١) كذا ضبطه الحافظ، وكذلك العيني والقسطلّاني بتاء الخطاب للجمع، والذي في اليونينية دون حكاية خلاف بالتحتانية بصيغة الإفراد، أي: الله.

٦- بابٌ
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ ﴾ الآية [الأنفال:٦٥]

٤٦٥٢- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: لمَّا نزلت: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ﴾، فكُتِبَ عليهم أن لا يَفِرَّ واحدٌ من عَشَرةٍ ـ فقال سفيانُ غيرَ مرَّةٍ: أن لا يَفِرَّ عِشْرونَ من مئتين ـ ثمَّ نزلت: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾ الآية، فكَتَبَ أن لا يَفِرَّ مئةٌ من مئتين.

وزادَ سفيانُ مرَّةً: نزلت: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾.

قال سفيانُ: وقال ابنُ شُبْرُمةَ: وأُرَى الأمرَ بالمعْروفِ والنَّهْيَ عن المنْكرِ مِثلَ هذا.

[طرفه في: ٤٦٥٣]

قوله: «باب ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾ الآيَةَ» ساقَ غيرُ أبي ذرٍّ الآيةَ إلى ﴿يَفْقَهُونَ﴾ وسَقَطَ عندَهم «باب».

قوله: «عن عَمرٍو» هو ابن دينار.

قوله: «فكُتِبَ عليهم أن لا يَفِرَّ» أي: فُرِضَ عليهم، والسّياق وإن كان بلفظ الخبر لكنَّ المراد منه الأمر، لأمرَينِ:

أحدهما: أنَّه لو كان خَبَراً مَحْضاً لَلَزِمَ وقوعُ خِلَاف المخبَر به، وهو مُحال، فدَلَّ على أنَّه أمر.

والثّاني: لقَرينةِ التَّخفيف، فإنَّه لا يقع إلّا بعدَ تكليف. والمراد بالتَّخفيفِ هنا التَّكليفُ بالأخَفِّ لا رفعُ الحُكم أصلاً.

قوله: «أن لا يَفِرَّ واحد من عَشَرة، وقال سُفْيان غيرَ مرَّةٍ: أن لا يَفِرَّ عِشْرونَ من مئتَينِ» أي: أنَّ سفيان كان يَرويه بالمعنى، فتارةً يقول باللَّفظِ الذي وَقَعَ في القرآن مُحافَظةً على التِّلاوة، وهو الأكثر، وتارةً يَرويه بالمعنى،/ وهو أن لا يَفِرَّ واحد من العشرة. ويحتمل أن يكونَ سمعَه باللَّفظَينِ، ويكون التَّأويل من غيره، ويُؤيِّده الطَّريق التي بعدَ هذه، فإنَّ ذلك ظاهر في أنَّه

٣١٢/٨

من تَصَرُّف ابن عبَّاس.

وقد روى الطَّبَرِيُّ (١٠/ ٣٧-٣٨) من طريق ابن جُرَيج عن عَمْرو بن دينار عن ابن عبَّاس قال: جُعِلَ على الرجل عشرة من الكفَّار، ثمَّ خُفِّفَ عنهم فجُعِلَ على الرجل رجلان. وروى أيضاً الطَّبَرِيُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة، ومن طريق العَوْفيِّ وغيرهما، عن ابن عبَّاس، نحوه مُطوَّلاً ومختصراً.

قوله: «وزادَ سُفْيان» كأنَّه حدَّث مرَّةً بالزِّيادة ومرَّةً بدونها. وقد روى ابن مَرْدويه من طريق محمَّد بن مسلم عن عَمْرو بن دينار عن ابن عبَّاس قال: كان الرجل لا ينبغي له أن يَفِرّ من عشرة، ثمَّ أنزَلَ الله ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾ الآيَةَ، فجُعِلَ الرجل منهم لا ينبغي له أن يَفِرّ من اثنَين. وهذا يُؤيِّد ما قلناه أنَّه من تَصَرُّف ابن عبَّاس لا ابن عُيَينَةَ، فكأنَّه سمعَه من عَمْرو بن دينار باللَّفظَين، وسأذكرُ ما فيه في الباب الذي يَليه إن شاء الله تعالى.

قوله: «قال سُفْيان: وقال ابن شُبْرُمَةَ» هو عبد الله قاضي الكوفة. وهو موصول، ووَهِمَ مَن زَعَمَ أنَّه مُعلَّق، فإنَّ في رواية ابن أبي عمر عن سفيان عندَ أبي نُعَيم في «المستَخرَج»: قال سفيان: فذكرتُه لابنِ شُبرُمَةَ، فذكر مِثلَه.

قوله: «وأُرَى الأمر بالمعْروفِ والنَّهْي عن المنْكَر مِثلَ هذا» أي: أنَّه عندَه في حُكم الجهاد، لجامع ما بينَهما من إعلاء كلمة الحقّ وإخماد كلمة الباطِل.

٧- بابٌ
﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ الآية

٤٦٥٣- حدَّثنا يحيى بنُ عبدِ الله السُّلَمِيُّ، أخبرنا عبدُ الله بنُ المبارَكِ، أخبرنا جَرِيرُ بنُ حازِمٍ، قال: أخبرني الزُّبَيرُ بنُ الخِرِّيت، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: لمَّا نزلت: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ شَقَّ ذلك على المسلمينَ، حينَ فُرِضَ عليهم أن لا يَفِرَّ واحدٌ من عَشَرةٍ، فجاء التَّخْفِيفُ، فقال: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ [الأنفال:٦٦] قال: فلمَّا خَفَّفَ الله

عنهم منَ العِدّةِ نَقَصَ منَ الصَّبْرِ بقَدْرِ ما خُفِّفَ عنهم.

قوله: «باب ﴿ ٱلْـَٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ الآيةَ» زاد غيرُ أبي ذرٍّ: إلى قوله: ﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾.

قوله: «أخبرَني الزُّبَير بن الخِرِّيت» بكسرِ المعجَمة وتشديد الرّاء بعدَها تحتانيَّةٌ ساكنةٌ ثمَّ مُثنّاة فوقانيَّة، بصريّ ثقة من صِغار التابعينَ، وقد تقدَّم ذِكرُه في كتاب المظالم (٢٤٧٣).

ولجرير بن حازِم راوي هذا الحديث عن الزُّبَير بن الخِرِّيت شيخ آخر، أخرجه ابن مَرْدويه من طريق إسحاق بن إبراهيم بن راهويه في «تفسيره» عن وَهْب بن جَرِير بن حازِم عن أبيه عن محمَّد بن إسحاق حدَّثني عبد الله بن أبي نَجِيح عن عطاء عن ابن عبَّاس.

وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق زياد بن أيوب عن وَهْب بن جَرِير عن أبيه عن الزُّبَير. وهو ممَّا يُؤيِّد أنَّ لجرير فيه طريقين.

ولفظ رواية عطاء: افترَضَ الله عليهم أن يقاتلَ الواحدُ عشرةً، فشَقَّ عليهم، فوَضَعَ الله عنهم إلى أن يقاتلَ الواحدُ الرجلينِ، ثمَّ ذكر الآية. وزاد بعدَها: ثمَّ قال: ﴿ لَّوْلَا كِتَـٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾، فذكر تفسيرها، ثمَّ قال ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّمَن فِىٓ أَيْدِيكُم مِّنَ ٱلْأَسْرَىٰٓ ﴾ [الأنفال:٧٠]، فذكر قول العباس في العشرينَ، وفي قوله: فأعطاني عشرينَ عبداً كلّهم قد تاجَرَ بمالي معَ ما أرجوه من مَغفِرة الله تعالى. قلت: وفي سند طريق عطاء محمَّد بن إسحاق، وليست هذه القِصّة عندَه[1] مُسنَدةً، بل مُعضَلةٌ، وصنيع إسحاق[2]، وتَبِعَه الطبري (١٠/ ٣٨) وابن مَرْدويه، يقتضي أنَّها موصولة، والعلم عندَ الله تعالى.

٣١٣/٨ قوله:/ «شَقَّ ذلك على المسلمينَ» زاد الإسماعيليّ من طريق شيبان[3] بن أبي شَيْبة عن جَرِير: جَهَدَ الناسَ ذلك وشَقَّ عليهم.

قوله: «فجاء التَّخْفيف» في رواية الإسماعيليّ: فنزلت الآيةُ الأُخرى. وزاد: ففُرِضَ عليهم

---

(١) انظر «سيرة ابن هشام» ١/ ٦٧٦-٦٧٧.

(٢) في (س): ابن إسحاق. بزيادة لفظة «ابن»، وهي زيادة مقحمة. والمقصود إسحاق بن راهويه.

(٣) تحرف في (س) إلى: سفيان. وشيبان هذا هو ابن فَرُّوخ.

أن لا يَفِرَّ رجل من رجلينِ ولا قوم من مثلَيهم.

واستُدِلَّ بهذا الحديث على وجوب ثَبات الواحد المسلم إذا قاوَمَ رجلينِ من الكفَّار، وتحريم الفِرار عليه منهما، سواء طَلَباه أو طلبَهما، سواء وَقَعَ ذلك وهو واقف في الصَّفّ مع العَسكَر، أو لم يكن هناكَ عَسكَر، وهذا هو ظاهر تفسير ابن عبَّاس، ورَجَّحَه ابن الصَّبّاغ من الشافعيَّة، وهو المعتمَد، لوُجودِ نَصِّ الشافعيّ عليه في «الرِّسالة» الجديدة رواية الرَّبيع، ولفظه ـ ومن نُسخةٍ عليها خَطّ الرَّبيع نَقَلْتُ ـ قال بعدَ أن ذكر الآية: أبانَ[1] في كتابه أنَّه وُضِعَ عنهم أن يقومَ الواحد بقتال العشرة، وأثبَتَ عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنَينِ. ثمَّ ذكر حديث ابن عبَّاس المذكور في الباب، وساقَ الكلام عليه.

لكنَّ المنفَرِد لو طلباه وهو على غير أُهبةٍ جازَ له التوَلّي عنهما جَزماً، وإن طلبَهما فهَل يَحرُم؟ وجهان أصحُّهما عندَ المتأخِّرينَ لا، لكن ظاهر هذه الآثار المتظافرة[2] عن ابن عبَّاس يأباه، وهو تَرجُمان القرآن وأعرَفُ الناس بالمراد. لكن يحتمل أن يكون ما أطلقَه إنَّما هو في صورة ما إذا قاوَمَ الواحدُ المسلمُ من جُملة الصَّفّ في عَسكَر المسلمينَ اثنَينِ من الكفَّار، أمَّا المنفَرِد وحدَه بغير العَسكَر فلا، لأنَّ الجهاد إنَّما عُهِدَ بالجماعة دونَ الشَّخص المنفَرِد. وهذا فيه نظرٌ، فقد أرسَلَ النبيّ ﷺ بعض أصحابه سَريَّة وحدَه.

وقد استوعَبَ الطَّبَريُّ وابن مَرْدويه طرق هذا الحديث عن ابن عبَّاس، وفي غالبها التَّصريح بمَنع تَوَلّي الواحد عن الاثنَينِ، واستَدَلَّ ابن عبَّاس في بعضها بقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٠٧] وبقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤].

قوله: «فلمَّا خَفَّفَ الله عنهم من العِدّة نَقَصَ من الصَّبْر» كذا في رواية ابن المبارَك، وفي رواية وَهْب بن جَرِير عن أبيه عندَ الإسماعيليّ: نَقَصَ من النَّصر. وهذا قاله ابن عبَّاس توقيفاً على ما يَظهَر، ويحتمل أن يكون قاله بطريق الاستقراء.

---

(١) تحرفت العبارة في (س) إلى: بعد أن ذكر للآية آيات.

(٢) في (س): المتضافرة، وكلاهما بمعنًى، أي: المجتمعة.

٩- سورة براءة

﴿مَرْصَدٍ﴾ [٥]: طريقٌ.

﴿إِلًّا﴾ [٨] الإلُّ: القَرابةُ والذِّمّةُ والعَهْد.

﴿وَلِيجَةً﴾ [١٦]: كلُّ شيءٍ أدْخَلْتَه في شيءٍ.

﴿ٱلشُّقَّةُ﴾ [٤٢]: السَّفرُ.

الخَبالُ: الفسادُ، والخَبالُ: الموتُ.

﴿وَلَا تَفْتِنِّي﴾ [٤٩]: لا تُوبِّخْني.

﴿كَرْهًا﴾ [٥٣] وكُرْهاً، واحدٌ.

﴿مُدَّخَلًا﴾ [٥٧]: يُدْخَلونَ فيه.

﴿يَجْمَحُونَ﴾ [٥٧]: يُسرِعُونَ.

﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ﴾ [٧٠] ائْتَفَكَت: انقلَبَت بها الأرضُ.

﴿أَهْوَىٰ﴾ [النجم:٥٣]: ألقاه في هُوّةٍ.

﴿عَدْنٍ﴾ [٧٢]: خُلْدٍ، عَدَنْتُ بأرضٍ، أي: أَقَمْتُ، ومِنْه: مَعْدِنٌ، ويقال: في مَعْدِنِ صِدْقٍ: في مَنْبِتِ صِدْقٍ.

﴿ٱلْخَوَالِفِ﴾ [٩٣] الخالفُ: الذي خَلَفَني فقَعَدَ بَعْدي، ومنه: يَخْلُفُه في الغابرِينَ، ويجوزُ أن يكونَ النِّساءُ مِنَ الخالفةِ، فإن كان جَمْعَ الذُّكورِ، فإنَّه لم يُوجَد على تقديرِ جَمْعِه إلا حَرْفان: فارسٌ وفوارسُ، وهالكٌ في الهَوالِكِ.

﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [٨٨]: واحدُها خَيرةٌ، وهي الفواضِل.

﴿مُرْجَوْنَ﴾ [١٠٦]: مُؤَخَّرونَ.

الشَّفا: الشَّفِيرُ، وهو حَدُّه.

والجُرُفُ: ما تَجرَّفَ منَ السُّيولِ والأَوْدِيةِ.

﴿هَارٍ﴾[١٠٩]: هائرٍ، يقال: تَهَوَّرَتِ البِئْرُ: إذا انْهَدَمَتْ، وانْهارَ مثلُهُ.

﴿لَأَوَّٰهٌ﴾[١١٤] شَفَقاً وفَرَقاً، وقال الشاعرُ:

إذا مـا قُمْـتُ أَرحَلُهـا بِلَيْـلٍ		تَـأَوَّهُ آهَـةَ الرجـلِ الحَزِيـنِ

قوله: «سورةُ براءة» هي سورة التوبة، وهي أشهَرُ أسمائها، ولَها أسماءٌ أُخرى تَزيد على ٣١٤/٨ العشرة، واختُلِفَ في تَركِ البسملة أوَّلَها، فقيلَ: لأنَّها نزلت بالسَّيفِ، والبسملةُ أمانٌ، وقيل: لأنَّهم لمَّا جَمَعوا القرآن شَكُّوا هل هي والأنفال واحدةٌ أو ثِنْتان، ففَصَلوا بينَهما بسَطرٍ لا كتابةَ فيه، ولم يَكتُبوا فيه البسملة. وروى ذلك ابنُ عبَّاس عن عثمان، وهو المعتمَد، وأخرجه أحمد (٣٩٩)، والحاكم (٢/ ٢٢١ و٣٣٠)، وبعض أصحاب السُّنَن[1].

قوله: «﴿مَرْصَدٍ﴾: طريقٍ» كذا في بعض النُّسَخِ، وسَقَطَ للأكثرِ، وهو قول أبي عُبيدة قال في قوله تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾، أي: على كلّ طريق، والمراصد: الطُّرق.

قوله: «﴿إِلًّا﴾ الإلُّ: القَرابةُ والذِّمّةُ والعَهْد» تقدَّم في الجِزية[2].

قوله: «﴿وَلِيجَةً﴾: كلّ شيء أدْخَلْتَه في شيء» تقدَّم في بَدْء الخلق[3]. وسَقَطَ هو والذي قبلَه لأبي ذرٍّ.

قوله: «﴿الشُّقَّةُ﴾: السَّفَر» هو كلام أبي عُبيدة، وزاد: البعيد. وقيل: الشُّقّة: الأرض التي يَشُقُّ سُلوكُها.

قوله: «الخَبالُ: الفساد» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]: الخَبالُ: الفساد.

قوله: «والخَبالُ: الموت» كذا لهم، والصَّواب المُوتَةُ، بضمِّ الميم وزيادة هاء في آخره: وهو ضَرْب من الجنون.

---

(١) أبو داود (٧٨٦) و(٧٨٧) والترمذي (٣٠٨٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩٥٣). وإسناده ضعيف.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣١٦٣).

(٣) في «باب في النجوم» بعد الحديث (٣١٩٨).

قوله: «﴿وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾: لا توبِّخني» كذا للأكثرِ، بالموحَّدة والخاء المعجَمة، من التوبيخ، وللمستَمْلي والجُرجانيِّ: تُوهِنِّي، بالهاءِ وتشديد النُّون من الوَهَن: وهو الضَّعف، ولابنِ السَّكَن: تُؤَثِّمْني، بمُثلَّثةٍ ثقيلة وميم ساكنة، من الإثم، قال عياض: وهو الصَّواب، وهي الثّابتة في كلام أبي عُبيدة الذي يُكثِر المصنِّف النَّقل عنه.

وأخرجه الطَّبَريُّ (١٠/ ١٤٩) من طريق سعيد عن قَتَادة في قوله: ﴿وَلَا تَفْتِنِّيٓ﴾ قال: لا تُؤَثِّمني ﴿أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾: ألا في الإثمِ سَقطوا.

قوله: «﴿كَرْهًا﴾ وكُرْهاً، واحدٌ» أي: بالضَّمِّ والفتح، وهو كلام أبي عُبيدة أيضاً، وسَقَطَ لأبي ذرٍّ، وبالضَّمِّ قرأ الكوفيّونَ حمزة والأعمَش ويحيى بن وَثّاب والكِسائيّ، والباقونَ بالفتح.

قوله: «﴿مُدَّخَلًا﴾: يُدخَلونَ فيهِ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿مَلْجَـًٔا﴾ يَلْجؤونَ إليه ﴿أَوْ مَغَـٰرَٰتٍ أَوْ مُدَّخَلًا﴾ يُدخَلونَ فيه ويَتغيَّبونَ. انتهى، وأصل ﴿مُدَّخَلًا﴾ مُدْتَخَلاً، فأُدغِمَ، وقرأ الأعمَش وعيسى بن عمر بتشديد الخاء أيضاً، وقرأ ابن كثير في رواية: مَدخَلاً، بفتحَتَينِ بينَهما سكون.

قوله: «﴿يَجْمَحُونَ﴾: يُسرِعونَ» هو قول أبي عُبيدة، وزادَ: لا يَرُدّ وجوهَهم شيءٌ، ومنه: فرَسٌ جَموحٌ.

قوله: «﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَـٰتِ﴾ ائْتَفَكَت: انقلَبَت بها الأرضُ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَـٰتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم﴾: هم قوم لوط، ائتَفَكَت بهم الأرض، أي: انقلَبَت بهم.

قوله: «﴿أَهْوَىٰ﴾: ألقاه في هوّةٍ» هذه اللَّفظة لم تقع في سورة براءة، وإنَّما هي في سورة النَّجم، ذكرها المصنِّف هنا استطراداً من قوله: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ﴾ [النجم: ٥٣].

قوله: «﴿عَدْنٍ﴾: خُلْدٍ» إلى آخره، واقتَصَرَ أبو ذرٍّ على ما هنا، قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿جَنَّـٰتِ عَدْنٍ﴾، أي: خُلدٍ، يقال: عَدَنَ فلانٌ بأرضٍ كذا، أي: أقامَ، ومنه: المعدِن، عَدَنْتُ بأرضٍ: أقمتُ، ويقال: في مَعدِن صِدقٍ: في مَنبِت صِدْق.

قوله: «﴿ٱلْخَوَالِفِ﴾: الخالف: الذي خَلَفَني فقعَدَ بَعْدي، ومنه: يَخلُفه في الغابرينَ» قال

أبو عُبيدة في قوله: ﴿مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ﴾: الخالف: الذي خَلَفَ بعدَ شاخص فقعَدَ في رَحْله، وهو مَن تَخلَّفَ عن القوم، ومنه: اللهمَّ اخلُفني في ولدي. وأشارَ بقوله: ومنه: يَخلُفه في الغابرينَ. إلى حديث عَوف بن مالك في الصلاة على الجِنازة[1].

قوله: «ويجوز أن يكون النِّساءُ من الخالِفة، فإن كان جَمْعَ الذُّكور، فإنَّه لم يُوجَد على تقدير جَمعِه إلّا حَرْفان: فارسٌ وفوارسُ، وهالكٌ في الهَوَالِكِ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾: يجوز أن يكون الخوالف هاهُنا النِّساء، ولا يَكادونَ يَجمعونَ الرِّجال على فَواعِل، غيرَ أنَّهم قد قالوا: فارس وفوارس، وهالك وهَوالك. انتهى.

وقد استَدرَكَ عليه ابن مالك: شاهق وشواهق، وناكِس ونَواكِس، وداجِن ودَواجِن، وهذه الثلاثة معَ الاثنَينِ جمع فاعل، وهو شاذّ، والمشهور في فواعِل أنه جمع فاعلة، فإن كان من صفة النِّساء فواضح، وقد تُحذَف الهاء في صفة المفرَد/ من النِّساء، وإن كان من صفة الرِّجال فالهاء للمبالَغة يقال: رجل خالِفة لا خير فيهِ. والأصلُ في جمعِه بالنّونِ. ٣١٥/٨

واستَدرَكَ بعض الشُّرّاح على الخمسة المتقدِّمة: كاهِل وكَواهل، وجامح وجَوامح[2]، وغارِب وغَوارب، وغاشٍ وغَواشٍ، ولا يَرِد شيء منها، لأنَّ الأوَّلَينِ لَيسا من صفات الآدميّينَ، والآخَرين جمع غارِبة وغاشية، والهاء للمبالَغة إن وُصِفَ بها المذَكَّر، وقد قال المبَرّدُ في «الكامل» في قول الفَرَزدَق:

وإذا الرِّجالُ رأوا يَزِيدَ رأَيتَهم　　خُضْعَ الرِّقابِ نَواكِسَ الأذقانِ[3]

احتاجَ الفَرَزدَق لضَرُورة الشِّعر فأجرَى «نَواكِس» على أصله، ولا يكون مِثلُ هذا أبداً إلّا

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦٣).

(٢) وقع في الأصلين و(س): وجانح وجوانح، غير أنه في (س) بالهمز بدل النون، وأهمل في (ع)، فلم يظهر، وإنما أثبتنا جامح وجوامح، لأنه لم يرد في لسان العرب جائح مفرد جوائح، ولا جانح مفرد جوانح، لكن جاء وصفُ جامح، وأنه يستعمل للفرس، الذكر والأنثى فيه سواء، والله تعالى أعلم.

(٣) كذا في (ع) و(س): الأذقان، ولم يرد البيت برُمّته في (أ)، والصحيح: الأبصار، لأن القصيدة رائية. انظر: «الأغاني» ٢١/ ٣٤٦.

في ضَرُورةٍ، ولا تَجمَع النُّحاة ما كان من فاعل نَعتاً على فواعِل، لئَلّا يَلتَبس بالمؤنَّثِ. ولم يأتِ إذاً[1] إلّا في حرفَينِ: فارس وفوارس، وهالك وهَوالك.

أمَّا الأوَّل: فإنَّه لا يُستعمَل في المؤنّث[2]، فأُمِن فيه اللَّبس، وأمَّا الثّاني: فلأنَّه جَرَى مجرَى المَثَل، يقولون: هالكٌ في الهوالك، فأجرَوه على أصله لكَثْرة الاستعمال.

قلت: فظَهَرَ أنَّ الضّابط في هذا أن يُؤمَنَ اللَّبسُ، أو يَكثُرَ الاستعمال، أو تكون الهاء للمبالَغة، أو يكون في ضَرُورة الشِّعر، والله أعلم.

وقال ابن قُتَيبة: الخوالف: النِّساء، ويقال: خِساسُ الناسِ[3] ورُذالَتُهم، ويقال: فلان خالِفةُ أهلِه: إذا كان دَنِيّاً[4] فيهم. والمراد بالخوالفِ في الآية: النِّساء والرِّجال العاجِزونَ والصِّبيان، فجُمِعَ جمعَ المؤنَّث تَغليباً لكَوْنِهِنَّ أكثرَ في ذلك من غيرهنَّ.

وأمَّا قوله: ﴿مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ﴾ فجُمِعَ جمعَ الذُّكور تَغليباً، لأنَّه الأصل.

قوله: «﴿ٱلْخَيْرَٰتُ﴾: واحدُها خَيرةٌ، وهي الفواضل» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ﴾: جمع خَيرة، ومعناها: الفاضلة من كلّ شيء.

قوله: «﴿مُرْجَوْنَ﴾: مُؤَخَّرونَ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ.

قوله: «الشَّفا: الشَّفيرُ، وهو حَدُّه» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: وهو حَرْفُه.

قوله: «والجُرُفُ: ما تَجَرَّفَ من السُّيول والأَوْدية» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ﴾ [التوبة:١٠٩] الشَّفا: الشَّفير، والجُرُفُ: ما لم يُبْنَ من الرَّكايا، قال: والآية على التَّمثيل، لأنَّ الذي يُبْنَى على الكفر فهو على شَفا جُرُف، وهو ما تَجَرَّفَ من السُّيول والأودية، ولا يَثبُتُ البناء عليه.

قوله: «﴿هَارٍ﴾: هائرٍ، يقال: تَهَوَّرَت البئْر: إذا انهَدَمَت، وانهارَ مِثلُه» قال أبو عُبيدة في

(١) تحرف في (س) إلى: ذا.

(٢) تحرف في (س) إلى: المفرد.

(٣) تحرف في (س) إلى: النساء.

(٤) تصحف في (س) إلى: دينا، بتقديم الياء.

قوله تعالى: ﴿هَارٍ﴾، أي: هائر: والعرب تَنزِع الياء التي في الفاعل، وقيل: لا قلبَ فيه، وإنَّما هو بمعنى ساقِطٍ، وقد تقدَّم شيء من هذا في تفسير آل عِمرانَ.

قوله: «﴿لَأَوَّٰهٌ﴾: **شَفَقاً وفَرَقاً، قال الشّاعر:**

**إذا ما قُمْتُ أَرحَلُها بِلَيلٍ		تَأَوَّهُ آهَةَ الرجُلِ الحَزينِ»**

قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ﴾: هو فَعَّال من التَّأَوُّه، ومعناه: مُتَضَرِّعٌ شَفَقاً وفَرَقاً لطاعة رَبّه، قال الشّاعر، فذكره.

وقوله: «**أرحَلُها**» هو بفتح الهمزة والحاء المهمَلة.

وقوله: «آهَةَ» بالمدِّ للأكثرِ، وفي رواية الأَصِيليِّ بتشديد الهاء، بلا مَدٍّ.

تنبيه: هذا الشِّعر للمُثقِّب العبديِّ، واسمه: شأس[١] بنُ عائذٍ، وقيل: ابن نَهارٍ[٢]، وهو من جُملة قَصيدة، أوَّلُها:

أفاطمُ قبلَ بينِكِ مَتِّعيني		ومَنعُكِ ما سألتُ كأن تَبيني

ولا تَعِدِي مَواعِدَ كاذِباتٍ		تَمُرُّ بها رياحُ الصَّيفِ دُوني

فإنّي لو تُخالِفُني شِمالي		لَمَا أتبَعتها أبداً يَميني

ويقول فيها:

فإمّا أنْ تكونَ أخي بِحَقٍّ		فأعرِفَ منكَ غَثّي مِن سَمِيني

وإلّا فاطَّرِحْني واتَّخِذْني		عَدُوّاً أتَّقِيكَ وتَتَّقِيني

وهيَ كثيرة الحِكَم والأمثال، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لو كان الشِّعر مثلها، وَجَبَ على الناس أن يَتعلَّموه. ٣١٦/٨

---

(١) في (ع) و(س): جحاش. والمثبت من (أ)، موافقاً لما في «معجم الشعراء» للمرزُباني ص٣٠٣.

(٢) كذا قال الحافظ، والمعروف أن شأس بن نهار هو شاعر آخر لقبة الـمُمزَّق العبدي، وهو ابن أخت المثقِّب كما قال الثعالبي في «لباب الآداب» ص١٢٤. لكن ذكر المرزُباني قولاً في اسم المثقِّب أنه نهار بن شأس.

١ - باب قوله:

﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:١]

أَذَانٌ: إعلامٌ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿أُذُنٌ﴾ [٦١]: يُصدِّقُ.

﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [١٠٣] ونحوُها كثيرٌ، والزكاةُ: الطّاعةُ والإخلاص.

﴿لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت:٧]: لا يَشهَدونَ أن لا إلهَ إلّا الله.

﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [٣٠]: يُشَبِّهونَ.

٤٦٥٤ - حدَّثنا أبو الوليدِ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعتُ البراءَ ﷺ يقول: آخِرُ آيةٍ نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، وآخِرُ سورةٍ نزلت «براءةٌ».

قوله: «**باب قوله: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾. أذانٌ: إعْلامٌ**» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ [التوبة:٣] قال: عِلمٌ من الله، وهو مصدَر من قولِك: آذنْتُهم، أي: أعلمتُهم.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: أُذُنٌ: يُصدِّق**» وصَلَه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢٧) من طريق عليّ ابن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ يعني: أنَّه يَسمَع من كلّ أحد، قال الله: ﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ يعني: يُصدِّقُ بالله. فظَهرَ أنَّ «يُصدِّق» تفسير «يُؤمِن» لا تفسير «أُذُن» كما يُفهِمه صنيع المصنِّف، حيثُ اختصَرَه.

قوله: «**﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ ونحوُها كثيرٌ**» وفي بعض النُّسَخ: ومِثل هذا كثير، أي: في القرآن، ويقال: التَّزكية «**والزكاة: الطّاعة والإخلاص**» وصَلَه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٧٦) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ قال: الزكاة: طاعة الله والإخلاص.

قوله: «**﴿لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾: لا يَشهَدونَ أن لا إله إلّا الله**» وَصَلَه ابن أبي حاتم من

طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ قال: هم الذينَ لا يَشهَدونَ أن لا إله إلّا الله.

وهذه الآية من تفسير فُصِّلَت ذكرها هنا استطراداً.

وفي تفسير ابن عبَّاس الزكاةَ بالطاعة والتوحيد: دَفْعٌ لاحتجاجِ مَن احتَجَّ بالآية على أنَّ الكفَّار مُخاطَبونَ بفُروع الشَّريعة.

قوله: «﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾: يُشبِّهون» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، أي: يُشبِّهونَ. وقال أبو عُبيدة: المضاهاة: التَّشبيه.

ثمَّ ذكر حديث البراء في آخر آيةٍ نزلت وآخِرِ سورةٍ نزلت.

فأمَّا الآية فتقدَّم حديث ابن عبَّاس في سورة البقرة (٤٥٤٤)، وأنَّ آخر آيةٍ نزلت آيةُ الرِّبا. ويُجمَع بأنَّهما لم يَنقُلاه، وإنَّما ذَكَراه عن استقراءٍ بحَسَب ما اطَّلَعا عليه، وأولى من ذلك أنَّ كلًّا منهما أراد آخِريَّةً مخصوصةً.

وأمَّا السّورة فالمراد بعضها أو مُعظَمها، وإلّا ففيها آياتٌ كثيرةٌ نزلت قبلَ سَنة الوفاة النبويَّة، وأوضَحُ من ذلك أنَّ أوَّل براءة نزلَ عَقِبَ فتح مكَّة في سنة تسعٍ عامَ حَجِّ أبي بكر، وقد نَزَلت ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، وهي في المائدة [٣] في حَجّة الوَداع سنةَ عشرٍ، فالظّاهر أنَّ المراد مُعظَمها، ولا شَكَّ أنَّ غالبها نزلَ في غزوة تَبوكَ، وهي آخِرُ غَزَوات النبيِّ ﷺ، وسيأتي في تفسير ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ أنَّها آخِرُ سورةٍ نزلت، وأذكُرُ الجمع هناكَ إن شاء الله تعالى.

وقد قيل في آخِريَّة نزول براءة: إنَّ المراد بعضُها، فقيلَ: قوله: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ الآيَةَ، وقيل: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [١٢٨]. وأصحّ/ الأقوال في آخِريَّة الآية قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة:٢٨١]، كما تقدَّم في البقرة، ونَقَلَ ابن عبد السَّلام: آخِر آية نزلت آية الكلالة، فعاشَ بعدَها خمسين يوماً، ثمَّ نزلت آية البقرة، والله أعلم.

٣١٧/٨

٢- بابٌ

﴿ فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [التوبة:٢]

﴿فَسِيحُواْ﴾: سِيروا.

٤٦٥٥- حدَّثنا سعيدُ بنُ عُفَيرٍ، قال: حدَّثني اللَّيثُ، عن عُقَيلٍ، عن ابنِ شِهابٍ، وأخبرني حُمَيدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، أنَّ أبا هريرةَ ﷺ قال: بَعَثَني أبو بَكرٍ في تلكَ الحَجّةِ، في مُؤَذِّنِينَ بَعَثَهم يومَ النَّحْرِ، يُؤَذِّنونَ بمِنًى: لا يَحُجُّ بعدَ العامِ مُشْرِكٌ، ولا يَطوفُ بالبيتِ عُرْيانٌ.

قال حُمَيدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ: ثمَّ أردَفَ رسولُ الله ﷺ بعليِّ بنِ أبي طالبٍ، فأمَرَه أن يُؤَذِّنَ ببراءةَ، قال أبو هريرةَ: فأذَّنَ مَعَنا عليٌّ يومَ النَّحْرِ في أهلِ مِنًى ببراءةَ، وأن لا يَحُجَّ بعدَ العامِ مُشْرِكٌ، ولا يَطوفَ بالبيتِ عُرْيانٌ.

قوله: «باب ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ ساقَ إلى ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. ﴿فَسِيحُواْ﴾: سيروا» هو كلام أبي عُبيدة، بزيادة: قال في قوله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ قال: سيروا وأقبِلوا وأدبِروا.

قوله: «حدَّثني اللَّيث عن عُقَيل» في الرِّواية التي بعدَها: حدَّثني اللَّيث، حدَّثني عُقَيل. وللَّيثِ فيه شيخٌ آخر تقدَّم في كتاب الحجّ (١٦٢٢): عن يحيى بن بُكَير عن اللَّيث عن يونس.

قوله: «عن ابن شِهاب وأخبَرَني حُمَيدٌ» قال الكِرْمانيُّ: بواوِ العَطْفِ إشعاراً بأنَّه أخبَرَه أيضاً بغير ذلك قَبْلُ[1]، فهو عَطفٌ على مُقدَّر.

قلت: لم أرَ في طرق حديث أبي هريرة عن أبي بكر الصِّدّيق زيادةً إلّا ما وَقَعَ في رواية شُعَيب عن الزُّهْريّ، فإنَّ فيه: كان المشرِكونَ يوافُونَ بالتِّجارة، فيَنتَفِعُ بها المسلمونَ، فلمَّا حَرَّمَ الله على المشرِكينَ أن يَقربوا المسجدَ الحرام وجَدَ المسلمونَ في أنفُسهم ممَّا قُطِعَ عنهم من التِّجارة، فنزلت: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ الآيةَ [التوبة:٢٨]، ثمَّ أحَلَّ في الآية الأُخرى

---

(١) تصحفت في (ع) و(س) إلى: قيل.

الجِزيةَ، الحديث. أخرجه الطبرانيُّ[1] وابن مَرْدويه مُطوَّلاً من طريق شُعَيب، وهو عندَ المصنِّف في كتاب الجِزية (٣١٧٧) من هذا الوجه.

قوله: «**أنَّ أبا هريرة ﷺ قال: بَعَثَني**» في رواية صالح بن كَيْسانَ عن ابن شِهاب في الباب الذي يَليه: أنَّ أبا هريرة أخبَرَه.

قوله: «**قال أبو هريرة: فأذَّنَ مَعَنا عليّ**» كذا للأكثرِ، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ وحده: قال أبو بكر: فأذَّنَ مَعَنا. وهو غَلَط فاحِش مخالف لرواية الجميع، وإنَّما هو كلام أبي هريرة قطْعاً، فهو الذي كان يُؤَذِّن بذلك.

وذكر عياض أنَّ أكثر رواة الفِرَبْريِّ وافَقوا الكُشْمِيهنيَّ، قال: وهو غَلَط.

٣- بابٌ

﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ **إلى قوله:** ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة:٣، ٤]

٤٦٥٦- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ، حدَّثنا اللَّيثُ، حدَّثني عُقَيلٌ، قال ابنُ شِهابٍ: فأخبرني حُميدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، أنَّ أبا هريرةَ قال: بَعَثَني أبو بَكْرٍ ﷺ في تلكَ الحَجّةِ في المؤَذِّنِينَ، بَعَثَهم يومَ النَّحْرِ يُؤَذِّنونَ بمِنًى: أن لا يَحُجَّ بعدَ العامِ مُشْرِكٌ، ولا يَطوفَ بالبيتِ عُرْيانٌ.

قال حُميدٌ: ثمَّ أردفَ النبيُّ ﷺ/ بعليٍّ، فأمَرَه أن يُؤَذِّنَ ببراءةَ، قال أبو هريرةَ: فأذَّنَ مَعَنا عليٌّ في أهلِ مِنًى يومَ النَّحْرِ ببراءةَ، وألّا يَحُجَّ بعدَ العامِ مُشْرِكٌ، ولا يَطوفَ بالبيتِ عُرْيانٌ. ٣١٨/٨

قوله: «**باب** ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ **إلى** ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾» أورَدَ فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبلَه من وجهَين.

قوله: «**بَعَثَني أبو بَكْر في تلكَ الحَجّة**» في رواية صالح بن كَيْسانَ التي بعدَ هذه: الحجّة التي أمَّرَه رسولُ الله ﷺ عليها قبلَ حَجّة الوَداع. وروى الطَّبَريُّ من طريق ابن

---

(١) وهو في «مسند الشاميين» (٣٠٦٧).

عبَّاس[١] قال: بَعَثَ رسول الله ﷺ أبا بكر أميراً على الحجّ، وأمَرَه أن يُقيم للنّاس حَجَّهم، فخرج أبو بكر.

قوله: «**يُؤَذِّنونَ بمِنًى: أن لا يَحُجَّ بعدَ العام مُشْرِك**» في رواية ابن أخي الزُّهْريّ عن عَمّه في أوائل الصلاة (٣٦٩): في مُؤَذِّنينَ، أي: في جماعةٍ مُؤَذِّنينَ، والمراد بالتَّأذينِ: الإعلام، وهو اقتِباس من قوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾ أي: إعلامٌ.

وقد وقَفتُ ممَّن سُمّيَ ممَّن كان معَ أبي بكر في تلكَ الحجّة على أسماء جماعة: منهم سعد ابن أبي وقّاصٍ فيما أخرجه الطَّبَريُّ من طريق الحَكَم عن مُصعَب بن سعد عن أبيه قال: بَعَثَ رسول الله ﷺ أبا بكر، فلمَّا انتَهَينا إلى ضَجْنانَ أتبعَه عليّاً. ومنهم جابر روى الطَّبَريُّ[٢] من طريق عبد الله بن عثمان بن خُثَيمٍ عن أبي الزُّبَير عن جابر: أنَّ النبيّ ﷺ بَعَثَ أبا بكر على الحجّ فأقبَلْنا معه.

قوله: «**ألّا يَحُجَّ**» بفتح الهمزة وإدغام النُّون في اللّام. قال الطَّحاويُّ في «مُشكِل الآثار»: هذا مُشكِلٌ، لأنَّ الأخبار في هذه القِصّة تَدُلّ على أنَّ النبيّ ﷺ كان بَعَثَ أبا بكر بذلك، ثمَّ أتبعَه عليّاً، فأمَرَه أن يُؤَذِّنَ، فكيفَ يَبعَث أبو بكر أبا هريرة ومَن معه بالتَّأذين معَ صَرْف الأمر عنه في ذلك إلى عليٍّ؟ ثمَّ أجابَ بما حاصله: أنَّ أبا بكر كان الأميرَ على الناس في تلكَ الحجّة بلا خِلَاف، وكان عليّ هو المأمور بالتَّأذينِ بذلك، وكأنَّ عليّاً لم يُطِقِ التَّأذين بذلك وحدَه، واحتاجَ إلى مَن يُعينُه على ذلك، فأرسَلَ معه أبو بكر أبا هريرة وغيرَه ليُساعِدوه على ذلك.

ثمَّ ساقَ (٣٥٩٣) من طريق المحرَّر بن أبي هريرة عن أبيه قال: كنت معَ عليّ حينَ بَعَثَه النبيّ ﷺ ببراءة إلى أهل مكّة، فكنت أُنادي معه بذلك حتَّى يَصْحَلَ صوتي، وكان هو

---

(١) لم نقف عليه في شيء من كتب الطبري المسندة المطبوعة، وكذا لم نقف على حديث سعد بن أبي وقاص وحديث جابر الآتيين قريباً، فلعله في بعض كتب الطبري الأخرى التي لم تصل إلينا، منها «المسند» و«الفضائل» وغيرهما، والله تعالى أعلم.

(٢) كذا عزاه الحافظ هنا للطبري وحده، مع أنه سيذكره مرة أخرى في آخر شرح هذا الحديث مُتوسِّعاً في تخريجه، وأما الطبري فلم نقف عليه عنده في شيء من كتبه المطبوعة، فلعله في جملة ما لم يصلنا من كتبه، والله أعلم.

ينادي قبلي حتَّى يُعيي» وأخرجه أحمد أيضاً وغيره[١] من طريق مُحرَّر بن أبي هريرة.

فالحاصل أنَّ مُباشَرة أبي هريرة لذلك كانت بأمرِ أبي بكر، وكان ينادي بما يُلقيه إليه عليٌّ ممَّا أُمِرَ بتبليغِه.

قوله: «**بعدَ العام**» أي: بعدَ الزَّمان الذي وَقَعَ فيه الإعلام بذلك.

قوله: «**ولا يَطوفَ**» بفتح الفاءِ عَطفاً على الحجّ.

قوله: «**قال حُميدٌ**» هو ابن عبد الرَّحمن بن عَوْف «**ثمَّ أردَفَ النبيُّ ﷺ بعليٍّ، فأمَرَه أن يُؤَذِّنَ ببراءةَ**» هذا القَدْر من الحديث مُرسَل، لأنَّ حُميداً لم يُدرِك ذلك، ولا صَرَّحَ بسماعِه له من أبي هريرة، لكن قد ثَبَتَ إرسال عليٍّ من عِدّة طرق:

فروى الطَّبَريُّ[٢] من طريق أبي صالح عن عليّ قال: بَعَثَ رسول الله ﷺ أبا بكر ببراءةَ إلى أهل مكَّة وبَعَثَه على الموسِم، ثمَّ بَعَثَني في أثره، فأدرَكتُه فأخذتُها منه، فقال أبو بكر: ما لي؟ قال: «خيرٌ أنتَ، صاحبي في الغار، وصاحبي على الحوض، غير أنَّه لا يُبَلِّغ عنِّي غيري، أو رجل منِّي»، ومن طريق عَمْرو بن عَطيَّةَ عن أبيه عن أبي سعيد مِثلَه، ومن طريق العمريّ عن نافع عن ابن عمر كذلك[٣].

وروى التِّرمِذيّ (٣٠٩١) من حديث مِقسَمٍ عن ابن عبَّاس مِثلَه مُطوَّلاً، وعندَ الطبري[٤] من حديث أبي رافع نحوُه، لكن قال: فأتاه جِبْريل، فقال: إنَّه لَن يُؤَدِّيَها عنك إلّا أنتَ أو رجلٌ مِنك.

وروى التِّرمِذيّ (٣٠٩٠) وحَسَّنَه، وأحمد (١٣٢١٤) من حديث أنس قال: بَعَثَ النبيّ ﷺ

---

(١) أخرجه أحمد (٧٩٧٧)، والنسائي (٢٩٥٨).

(٢) لم نقف عليه عند الطبري، وقد أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٧٧) عن أبي صالح مرسلاً، ودون قوله فيه: «غير أنه لا يبلِّغ عنِّي غيري أو رجل منِّي».

(٣) لم نقف عليهما عند الطبري، فلعلهما في بعض كتبه التي لم تصل إلينا، وأغلب الظن أنه في «الفضائل».

(٤) في (أ) و(س): الطبراني، والمثبت من (ع)، وهو الأظهر، لأن مسند أبي رافع موجود في «المعجم الكبير»، وليس فيه هذا الحديث، ولأن الحافظ خرَّج من الطبري عدة أحاديث هنا، فالظاهر أنه أراد الطبري، والله أعلم.

براءة معَ أبي بكر، ثمَّ دَعَا علياً فأعطاها إيّاه، وقال: «لا ينبغي لأحدٍ أن يُبَلِّغَ هذا إلّا رجل من أهلي».

٣١٩/٨ وهذا يوضِّحُ قوله في الحديث الآخر: «لا/ يُبلِّغ عنِّي»، ويُعرَف منه أنَّ المراد خصوصُ القِصّة المذكورة لا مُطلَقُ التَّبليغ.

وروى سعيد بن منصور (١٠٠٥) والتِّرمذيّ (٨٧١ و٨٧٢) والنَّسائيُّ[1]، والطَّبَريُّ (١٠/ ٦٤) من طريق أبي إسحاق عن زيد بن يُثَيعٍ قال: سألت علياً: بأيِّ شيء بُعِثت؟ قال: بأنَّه لا يَدخُل الجنَّة إلّا نفسٌ مُؤمِنة، ولا يَطوف بالبيت عُريانٌ، ولا يَجتَمِع مسلمٌ معَ مُشرِك في الحجّ بعدَ عامهم هذا، ومَن كان له عَهد فعَهدُه إلى مُدَّتِه، ومَن لم يكن له عَهد فأربعةُ أشهُرٍ.

واستُدِلَّ بهذا الكلام الأخير على أنَّ قوله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ يَختَصّ بمَن لم يكن له عَهد مُؤَقَّت، أو لم يكن له عَهد أصلاً، وأمَّا مَن له عَهد مُؤَقَّت، فهو إلى مُدَّته.

فروى الطَّبَريُّ (١٠/ ٥٩) من طريق ابن إسحاق، قال: هم صِنفان: صِنف كان له عَهد دونَ أربعة أشهُر، فأُمهِلَ إلى تمام أربعة أشهُر، وصِنف كانت مدَّة عَهْده بغير أجَلٍ، فقُصِرَت على أربعة أشهُر.

وروى أيضاً (١٠/ ٦٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: أنَّ الأربعة الأشهُر أجَل مَن كان له عَهْد مؤقَّت بقَدْرها أو يزيد عليها، وأمَّا مَن ليس له عهد فانقضاؤُه إلى سَلْخ المحرَّم لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

ومن طريق عُبَيد بن سليمان[2] سمعت الضَّحّاك: أنَّ رسول الله ﷺ عاهَدَ ناساً من

---

(١) أخرجه النسائي (٢٩٥٨)، لكن من طريق المحرَّر بن أبي هريرة، عن أبيه بنحوه مختصراً، ولم يخرجه من حديث علي. وطريق محرر عن أبيه سلفت الإشارة إليها قريباً، وسيوردها الحافظ ويخرجها في شرحه على الحديث التالي.

(٢) تحرف في (أ) و(س) إلى: عبيدة بن سلمان، وتحرف اسم الأب فقط في (ع) إلى: سلمان.

المشرِكينَ من أهل مكَّةَ وغيرهم فنزلت براءة، فنَبَذَ إلى كلّ أحدٍ عَهْدَه، وأجَّلَهم أربعةَ أشهُرٍ، ومَن لا عَهدَ له فأجَلُه انقضاءُ الأشهُر الحُرُم. ومن طريق السُّدّيِّ نحوه (١٠/ ٥٩ و٦٠).

ومن طريق مَعمَر عن الزُّهْريّ (١٠/ ٦٢) قال: كان أوَّل الأربعة أشهُرٍ عندَ نزول براءة في شوّال، فكان آخرها آخر المحرَّم.

فبذلك يُجمَع بينَ ذِكْر الأربعة أشهُر وبينَ قوله: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾، واستَبعَدَ الطَّبَريُّ ذلك من حيثُ إنَّ بُلوغَهم الخبرَ إنَّما كان عندَما وَقَعَ النِّداء به في ذي الحِجّة، فكيف يقال لهم: سِيحُوا أربعة أشهر، ولم يَبقَ منها إلّا دونَ الشَّهرَينِ؟ ثمَّ أَسنَدَ (١٠/ ٦١) عن السُّدّيِّ وغير واحد التَّصريحَ بأنَّ تمام الأربعة الأشهُر في ربيع الآخِر.

قوله: «أن يُؤَذِّن ببراءةَ» يجوز فيه التَّنوين بالرَّفع على الحِكاية وبالجرِّ، ويجوز أن يكون علامة الجرّ فتحة، وهو الثّابت في الرِّوايات.

قوله: «قال أبو هريرة: فأذَّنَ مَعَنا عليّ» هو موصول بالإسناد المذكور، وكأنَّ حُميدَ بن عبد الرَّحمن حَمَلَ قِصّة تَوَجُّه عليّ من المدينة إلى أن لَحِقَ أبا بكر عن غير أبي هريرة، وحَمَلَ بَقيَّة القِصّة كلّها عن أبي هريرة.

وقوله: **«فأذَّنَ مَعَنا عليّ في أهل مِنًى يومَ النَّحْر...»** إلى آخره، قال الكِرْمانيُّ: فيه إشكال، لأنَّ عليّاً كان مأموراً بأن يُؤَذِّنَ ببراءةَ، فكيف يُؤَذِّن بأن لا يَحُجّ بعدَ العام مُشرِك؟ ثمَّ أجابَ بأنَّه أذَّنَ ببراءةَ، ومن جُملة ما اشتَمَلَت عليه أن لا يَحُجّ بعدَ العام مُشرِك، من قوله تعالى فيها: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾ ويحتمل أن يكون أُمِرَ أن يُؤَذِّن ببراءةَ، وبما أُمِرَ أبو بكر أن يُؤَذِّن به أيضاً.

قلت: وفي قوله: «يُؤَذِّن ببراءةَ» تجوُّزٌ، لأنَّه أُمِرَ أن يُؤَذِّن ببضعٍ وثلاثينَ آيةً، مُنتَهاها عندَ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ فروى الطَّبَريُّ (١٠/ ٦١) من طريق أبي مَعشَر عن محمَّد بن كعب وغيره قال: بَعَثَ رسول الله ﷺ أبا بكر أميراً على الحجّ سنة

تسعٍ، وبعَثَ علياً بثلاثينَ أو أربعينَ آيةً من براءةَ. وروى الطَّبَرِيُّ (١٠/ ٦٧-٦٨) من طريق أبي الصَّهباء، قال: سألت علياً عن يوم الحجّ الأكبر، فقال: إنَّ رسول الله ﷺ بَعَثَ أبا بكر يُقيم للنّاس الحجّ، وبَعَثَني بعدَه بأربعينَ آيةً من براءةَ، حتَّى أتى عَرَفةَ، فخَطَبَ ثمَّ التَفَتَ إليَّ فقال: يا عليّ، قُم فأدِّ رسالة رسول الله ﷺ، فقُمت فقرأت أربعينَ آيةً من أوَّل براءة، ثمَّ صَدَرنا حتَّى رَمَينا الجَمْرة، فطَفِقتُ/ أَتَتبَّع بها الفَساطِيطَ أقرؤُها عليهم، لأنَّ الجميع لم يكونوا حَضَروا خُطبة أبي بكر يومَ عَرَفة. ٨/ ٣٢٠

قوله: «وأن لا يَحُجّ بعدَ العام مُشْرِك» هو مُنتَزَع من قوله تعالى: ﴿فَلَا يَقۡرَبُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ بَعۡدَ عَامِهِمۡ هَٰذَاۚ﴾، والآية صريحة في مَنعِهم دخول المسجد الحرام ولو لم يَقصِدوا الحجّ، ولكِن لمَّا كان الحجّ هو المقصود الأعظَم صَرَّحَ لهم بالمنع منه، فيكون ما وراءَه أولى بالمنعِ.

والمراد بالمسجدِ الحرام هنا الحَرَمُ كلُّه، وأمَّا ما وَقَعَ في حديث جابر فيما أخرجه الطَّبَرِيُّ[1] وإسحاق في «مُسنَده» والنَّسائيُّ (٢٩٩٣) والدَّارِميُّ (١٩١٥) كلاهما عنه، وصَحَّحَه ابن خُزَيمةَ (٢٩٧٤) وابن حِبّان (٦٦٤٥) من طريق ابن جُرَيج، حدَّثني عبد الله ابن عثمان بن خُثَيمٍ عن أبي الزُّبَير عن جابر: أنَّ النبيّ ﷺ حينَ رَجَعَ من عمرة الجِعرانة بَعَثَ أبا بكر على الحجّ، فأقبَلنا معه حتَّى إذا كنَّا بالعَرْجِ ثَوَّبَ بالصُّبحِ، فسمعَ رَغوةَ ناقةِ النبيّ ﷺ، فإذا عليٌّ عليها، فقال له: أمير أو رسول؟ فقال: بل أرسَلَني رسول الله ﷺ ببراءةَ أقرؤُها على الناس، فقَدِمنا مكّةَ، فلمَّا كان قبلَ يومِ التَّروية بيومٍ قامَ أبو بكر فخَطَبَ الناس بمَناسكِهم، حتَّى إذا فَرَغَ قامَ عليّ فقرأ على الناس براءةَ حتَّى خَتَمَها، ثمَّ كان يومُ النَّحر كذلك، ثمَّ يوم النَّفْر كذلك.

فيُجمَعُ بأنَّ علياً قرأها كلّها في المواطِن الثلاثة، وأمَّا في سائر الأوقات فكان يُؤذِّن بالأُمورِ المذكورة: أن لا يَحُجّ بعدَ العام مُشرِك... إلى آخره، وكان يستعين بأبي هريرة وغيره

---

(١) لم نقف عليه فيما طبع من كتب الطبري، فلعله فيما لم يطبع بعدُ.

في الأذان بذلك.

وقد وَقَعَ في حديث مِقسَمٍ عن ابن عبَّاس عندَ التِّرمذيّ (٣٠٩١): أنَّ النبيّ ﷺ بَعَثَ أبا بكر، الحديث، وفيه: فقامَ عليّ أيامَ التَّشريق فنادَى: ذِمّة الله وذِمّة رسوله بَريئة من كلّ مُشرِك، فسِيحُوا في الأرض أربعة أشهُر، ولا يَحُجَّن بعدَ العام مُشرِك، ولا يَطوفَنَّ بالبيت عُريانٌ، ولا يَدخُل الجنَّة إلّا مُؤمِن، فكان عليّ ينادي بها، فإذا بُحَّ قامَ أبو هريرة فنادَى بها.

وأخرج أحمدُ (١٣٢١٤) بسندٍ حسن عن أنس: أنَّ النبيّ ﷺ بَعَثَ ببراءةَ معَ أبي بكر، فلمَّا بَلَغَ ذا الحُلَيفة قال: «لا يُبلِّغُها إلّا أنا أو رجل من أهل بيتي» فبَعَثَ بها معَ عليّ. قال التِّرمذيّ (٣٠٩٠): حسن غريب.

ووَقَعَ في حديث عليٍّ عندَ أحمد[1] (١٢٩٧): لمَّا نزلت عشرُ آيات من براءة بَعَثَ بها النبيّ ﷺ معَ أبي بكر ليقرأها على أهل مكَّة، ثمَّ دَعاني فقال: «أدرِك أبا بكر فحيثُما لَقيته فخُذ منه الكتاب» فرَجَعَ أبو بكر، فقال: يا رسول الله نزلَ فيَّ شيء؟ فقال: «لا، إلّا أنَّه لَن يُؤَدّيَ ـ أو لكن جِبْريل قال: لا يُؤَدّي ـ عنك إلّا أنتَ أو رجل مِنك». قال العِماد بن كثير: ليس المراد أنَّ أبا بكر رَجَعَ مِن فَوره، بل المراد رَجَعَ من حَجَّته. قلت: ولا مانع من حَمْله على ظاهره لقُرب المسافة، وأمَّا قوله: عشر آيات، فالمراد أوَّلها: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾.

٤٦٥٧- حدَّثني إسحاقُ، حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا أبي، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ، أنَّ حُميدَ بنَ عبدِ الرَّحمنِ أخبرَه، أنَّ أبا هريرةَ أخبرَه: أنَّ أبا بَكرٍ ﷺ بعَثَه في الحَجّةِ التي أمَّرَه رسولُ الله ﷺ عليها، قبلَ حَجّةِ الوَداع، في رَهْطٍ يُؤذِّنُ في الناسِ: أن لا يَحُجَّنَّ بعدَ العامِ مُشْرِكٌ، ولا يَطوفَ بالبيتِ عُرْيانٌ. فكان حُميدٌ يقول: يومُ النَّحْرِ يومُ الحَجِّ الأكبرِ، من أجْلِ حديثِ أبي هريرةَ.

قوله: «حدَّثني إسحاق» هو ابن منصور، كما جَزَمَ به المِزّيُّ. ويعقوب بن إبراهيم، أي: ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عَوْف. وصالح: هو ابن كَيْسانَ. وقد تقدَّم في أوائل

(١) بل هو في زيادات عبد الله بن أحمد (١٢٩٧).

٣٢١/٨ الصلاة (٣٦٩) من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن/ ابن أخي ابن شِهاب عن عَمِّه. فله فيه طريقان، وسياقه عن ابن أخي ابن شِهاب موافق لسياق عُقَيل (٤٦٥٥).

وأمَّا رواية صالح فوَقَعَ في آخرها: فكان حُميدٌ يقول: يوم النَّحر يوم الحجّ الأكبر، من أجل حديث أبي هريرة. وهذه الزّيادة قد أدرَجَها شُعَيب عن الزُّهْريّ كما تقدَّم في الجِزية (٣١٧٧)، ولفظه عن أبي هريرة: بَعَثَني أبو بكر فيمَن يُؤَذِّن يوم النَّحر بمِنًى: لا يَحُجّ بعدَ العام مُشرِك، ولا يَطوف بالبيت عُريان، ويوم الحجّ الأكبر يوم النَّحر، وإنَّما قيل: الأكبر، من أجل قول الناس: الحجّ الأصغَر، فنَبَذَ أبو بكر إلى الناس في ذلك العام فلم يَحُجّ عامَ حَجّة الوَداع التي حَجَّ فيها النبيّ ﷺ مُشرِك. انتهى.

وقوله: «ويوم الحجّ الأكبر يوم النَّحْر» هو قول حُميدِ بن عبد الرَّحمن، استَنبَطَه من قوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ ﴾ ومن مُناداة أبي هريرة بذلك بأمرِ أبي بكر يوم النَّحر، فدَلَّ على أنَّ المراد بيومِ الحجّ الأكبر يوم النَّحر، وسياق رواية شُعَيب يوهمُ أنَّ ذلك ممَّا نادَى به أبو بكر، وليس كذلك، فقد تَظافَرَت[1] الرِّوايات عن أبي هريرة بأنَّ الذي كان ينادي به هو ومَن معه من قِبَلِ أبي بكر شيئان: مَنع حَجّ المشرِكينَ، ومَنع طَواف العُريان، وأنَّ عليّاً أيضاً كان ينادي بهما، وكان يزيد: مَن كان له عَهد فعَهْده إلى مُدَّتِه، وأن لا يَدخُل الجنَّة إلّا مسلم. وكأنَّ هذه الأخيرة كالتوطِئة لأن لا يَحُجّ البيت مُشرِك، وأمَّا التي قبلَها فهي التي اختَصَّ عليّ بتَبليغِها.

ولهذا قال العلماء: إنَّ الحكمة في إرسال عليّ بعدَ أبي بكر: أنَّ عادة العرب جَرَت بأن لا يَنقُضَ العَهدَ إلّا مَن عَقَدَه، أو مَن هو مِنه بِسبيلٍ مِن أهل بيته، فأجراهم في ذلك على عادتهم، ولهذا قال: «لا يُبَلِّغ عنِّي إلّا أنا أو رجل من أهل بيتي».

وروى أحمد (٧٩٧٧) والنَّسائيُّ (٢٩٥٨) من طريق مُحرَّر بن أبي هريرة عن أبيه قال: كنت معَ عليّ حينَ بَعَثَه رسول الله ﷺ إلى مكَّة ببراءةَ، فكنَّا نُنادي أن لا يَدخُلَ الجنَّة إلّا

---

(١) في (س): تضافرت، وكلاهما بمعنًى.

نفسٌ مسلمة، ولا يطوفَ بالبيت عُريانٌ، ومَن كان بينَه وبينَ رسول الله ﷺ عَهد فأجَلُه أربعةُ أشهُر، فإذا مَضَت فإنَّ الله بَريء من المشرِكينَ ورسولُه، ولا يَـحُجّ بعدَ العام مُشرِك. فكنت أُنادي حتَّى صَحِلَ صوتي.

وقوله: «**وإنَّما قيل: الأكبر...**» إلى آخره، في حديث ابن عمر عندَ أبي داود (١٩٤٥) وأصله في هذا «الصَّحيح» رفعه: «أيُّ يوم هذا؟» قالوا: هذا يوم النَّحر، قال: «هذا يوم الحجّ الأكبر»[1].

واختُلِفَ في المراد بالحجِّ الأصغَر، فالجمهور على أنَّه العمرة، وصَلَ ذلك عبد الرَّزّاق من طريق عبد الله بن شَدّاد أحد كِبار التابعينَ، ووَصَلَه الطَّبَريُّ عن جماعة منهم عطاء والشَّعبيّ.

وعن مجاهد: الحجّ الأكبر: القِران، والأصغَر: الإفراد.

وقيل: يوم الحجّ الأصغَر يومُ عَرَفةَ، ويوم الحجّ الأكبر يوم النَّحر، لأنَّ فيه تَتَكَمَّل بَقيَّةُ المناسك.

وعن الثَّوريّ: أيام الحجّ تُسمَّى يوم الحجّ الأكبر، كما يقال: يوم الفتح. وأيَّدَه السُّهَيليُّ بأنَّ علياً أُمِرَ بذلك في الأيام كلّها. وقيل: لأنَّ أهل الجاهليَّة كانوا يَقِفونَ بعرَفةَ، وكانت قُرَيش تَقِف بالمزدَلِفة، فإذا كان صبيحةُ النَّحر وقَفَ الجميع بالمزدَلِفة، فقيلَ له: الأكبر، لاجتِماع الكلّ فيه. وعن الحسن: سُمّيَ بذلك لاتِّفاق حَجّ جميع المِلَل فيه.

وروى الطَّبَريُّ (١٠/ ٦٨) من طريق أبي جُحَيفةَ وغيره[2]: أنَّ يوم الحجّ الأكبر: يومُ عَرَفةَ.

ومن طريق سعيد بن جُبَير أنَّه يوم النَّحر، واحتَجَّ بأنَّ يوم التاسع، وهو يوم عَرَفة، إذا انسَلَخَ قبلَ الوقوف لم يَفُتِ الحجُّ، بخِلَاف العاشر، فإنَّ اللَّيل إذا انسَلَخَ قبلَ الوقوف فاتَ.

وفي رواية التِّرمِذيّ (٩٥٨ و٣٠٨٨ و٣٠٨٩) من حديث عليّ مرفوعاً وموقوفاً: يوم الحجّ الأكبر يوم النَّحر. ورَجَّحَ الموقوف.

---

(١) انظر ما سلف برقم (١٧٣٩-١٧٤٢).

(٢) ومنهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وغيرهم.

وقوله: «فنَبَذَ أبو بكر...» إلى آخره، وهو أيضاً مُرسَل من قول حُميدِ بن عبد الرَّحمن، والمراد: أنَّ أبا بكر أفصَحَ لهم بذلك، وقيل: إنَّما لم يَقتَصِر النبيُّ ﷺ على تَبليغ أبي بكر عنه ببراءة لأنَّها تَضمَّنَت مَدْح أبي بكر، فأراد أن يَسمَعُوها من غير أبي بكر، وهذه غَفْلة من قائله حَمَلَه عليها ظنُّه أنَّ المراد تَبليغُ براءةَ كلِّها، وليس الأمر كذلك/ لمَا قَدَّمناه، وإنَّما أُمِرَ بتَبليغِه منها أوائلها فقط، وقد قَدَّمتُ حديث جابر، وفيه: أنَّ علياً قرأها حتَّى خَتمَها، وطريقَ الجمع فيه. ٣٢٢/٨

واستُدِلَّ به على أنَّ حَجّة أبي بكر كانت في ذي الحِجّة على خِلَاف المنقول عن مجاهد وعِكْرمة بن خالد، وقد قَدَّمتُ النَّقلَ عنهما بذلك في المغازي[1]. ووجه الدّلالة أنَّ أبا هريرة قال: بَعَثَني أبو بكر في تلكَ الحجّة يوم النَّحر. وهذا لا حُجّة فيه، لأنَّ قول مجاهد إن ثَبَتَ فالمراد بيومِ النَّحر الذي هو صبيحة يوم الوقوف، سواء كان الوقوف وَقَعَ في ذي القَعْدة أو في ذي الحِجّة.

نعم روى ابن مَرْدويه من طريق عَمْرو بن شُعَيب عن أبيه عن جَدّه قال: كانوا يجعلونَ عاماً شهراً وعاماً شهرَينِ. يعني: يَحُجّونَ في شهر واحد مرَّتَينِ في سنتَينِ ثمَّ يَحُجّونَ في الثّالث في شهر آخرَ غيره، قال[2]: فلا يقع الحجّ في أيام الحجّ إلّا في كلّ خمسٍ وعشرينَ سنةً، فلمَّا كان حَجّ أبي بكر وافَقَ ذلك العامُ شهرَ الحجّ، فسَمّاه الله الحجّ الأكبر.

تنبيه: اتَّفَقَت الرِّوايات على أنَّ حَجّة أبي بكر كانت سنة تسع، ووَقَعَ في حديثٍ لعبد الرَّزّاق[3] عن مَعمَر عن الزُّهْريّ عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة في قوله: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾ قال: لمَّا كان زمن حنين[4] اعتَمَرَ رسول الله ﷺ من الجِعرانة، ثمَّ أمَّر أبا بكر الصِّدّيق على تلكَ الحجّة. قال الزُّهْريّ: وكان أبو هريرة يُحدِّث أنَّ أبا بكر أمَرَه أن

---

(١) قبل شرح الحديث (٤٣٦٣).

(٢) القائل هو عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٣) أخرجه من طريقه ابن خزيمة (٣٠٧٨)، وابن حبان (٣٧٠٧). وهو في «تفسير عبد الرزاق» ١/ ٢٦٥ لكن دون ذكر أبي هريرة في إسناده، فصار من رواية ابن المسيب مرسلاً.

(٤) تحرف في (أ) و(س) إلى: خيبر.

يُؤَذِّنَ ببراءةَ، ثمَّ أتبعَ النبيُّ ﷺ عليّاً، الحديث.

قال الشَّيخ عِماد الدِّين بن كثير: هذا فيه غرابة من جهة أنَّ الأمير في سنة عُمْرة الجِعرانة كان عَتّابَ بن أَسِيدٍ، وأمَّا حَجّة أبي بكر فكانت سنةَ تسع.

قلت: يُمكِن رفع الإشكال بأنَّ المراد بقوله: ثمَّ أَمَّرَ أبا بكر، يعني: بعدَ أن رَجَعَ إلى المدينة وطَوَى ذِكْر مَن وَلِيَ الحجّ سنة ثمانٍ. فإنَّ النبيّ ﷺ لمَّا رَجَعَ من العمرة إلى الجِعرانة فأصبَحَ بها تَوَجَّهَ هو ومَن معه إلى المدينة، إلى أن جاء أوان الحجّ فأمَّرَ أبا بكر، وذلك سنة تسع، وليس المراد أنَّه أمَرَ أبا بكر أن يَحُجّ في السَّنة التي كانت فيها عُمْرة الجِعرانة. وقوله: على تلكَ الحجّة، يريد الآتيةَ بعدَ رُجوعهم إلى المدينة.

٤- باب قوله تعالى:
﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ ﴾ [التوبة:١٢]

٤٦٥٨- حدَّثنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا يحيى، حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثنا زيدُ بنُ وَهْب، قال: كنَّا عندَ حُذَيفةَ، فقال: ما بَقِيَ من أصحاب هذه الآيةِ إلا ثلاثةٌ، ولا منَ المنافقِينَ إلا أربعةٌ ـ فقال أعرابيٌّ: إنَّكُم أصحابَ محمَّدٍ ﷺ تُخْبِروننا، فلا نَدْري، فما بالُ هؤلاءِ الَّذِينَ يَبْقُرونَ بُيوتَنا، ويَسْرِقونَ أعلاقَنا؟ ـ قال: أولئكَ الفُسّاقُ، أجَل لم يَبْقَ منهم إلا أربعةٌ، أحدُهم شيخٌ كَبيرٌ، لو شَرِبَ الماءَ البارِدَ لمَا وجَدَ بَرْدَه.

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَيِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ ﴾» قرأ الجمهور ٣٢٣/٨ بفتح الهمزة من «أيمان» أي: لا عُهودَ لهم، وعن الحسن البصريّ بكسرِ الهمزة، وهي قراءةٌ شاذّةٌ، وقد روى الطَّبَريُّ (١٠/ ٨٩) من طريق عمّار بن ياسر وغيره في قوله: ﴿إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ ﴾، أي: لا عَهْدَ لهم، وهذا يُؤيِّد قراءة الجمهور.

قوله: «حدَّثنا يحيى» هو ابن سعيدٍ، وإسماعيل: هو ابن أبي خالد.

قوله: «ما بَقيَ من أصحاب هذه الآيةِ إلّا ثلاثة» هكذا وَقَعَ مُبهَماً، ووَقَعَ عندَ الإسماعيليّ من رواية ابن عُيَينةَ عن إسماعيل بن أبي خالد، بلفظ: ما بَقيَ من المنافقينَ من أهل هذه الآية

﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ الآيةَ [الممتحنة:١] إلّا أربعةُ نَفَرٍ، إنَّ أحدهم لَشيخٌ كبير. قال الإسماعيليّ: إن كانت الآية ما ذُكِرَ في خَبَر ابن عُيَينَةَ فحَقّ هذا الحديث أن يُخَرَّج في سورة الممتَحَنة، انتهى.

وقد وافَقَ البخاريَّ على إخراجها عندَ آية براءة: النَّسائيُّ (ك١١١٥١) وابنُ مَرْدويه، فأخرَجاه من طرق عن إسماعيل، وليس عندَ أحد منهم تعيين الآية، وانفرَدَ ابن عُيَينَةَ بتعيينِها، إلّا أنَّ عندَ الإسماعيليّ من رواية خالدٍ الطَّحّان عن إسماعيل في آخر الحديث: قال إسماعيل: يعني الذينَ كاتَبوا المشرِكينَ. وهذا يُقوِّي رواية ابن عُيَينَةَ.

وكأنَّ مُستَنَد مَن أخرجها في آية براءة ما رواه الطَّبَريُّ (١٠/ ٨٨) من طريق حبيب بن حسَّانَ عن زيد بن وَهْب قال: كنَّا عندَ حُذَيفة فقرأ هذه الآية ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾، قال: ما قُوتِلَ أهل هذه الآية بعدُ. ومن طريق الأعمَش عن زيد بن وَهْب نحوه. والمراد بكَوْنِهم لم يقاتَلُوا: أنَّ قتالهم لم يقع لِعَدَم وقوع الشَّرط، لأنَّ لفظ الآية ﴿وَإِن نَّكَثُوا أَيْمَانَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا﴾ فلمَّا لم يقع منهم نَكْثٌ ولا طَعنٌ لم يقاتَلُوا.

وروى الطَّبَريُّ من طريق السُّدّيِّ قال: المراد بأئمَّة الكفر: كفَّار قُرَيش. ومن طريق الضَّحّاك قال: أئمَّة الكفر رُؤوس المشرِكينَ من أهل مكَّة.

قوله: «إلّا ثلاثة» سُمّيَ منهم في رواية أبي بشر عن مجاهد: أبو سفيان بن حَرْب، وفي رواية مَعمَر عن قَتَادة: أبو جهل بن هشام وعُتبةُ بن ربيعة وأبو سفيان وسُهَيل بن عَمْرو. وتُعقِّبَ بأنَّ أبا جهل وعُتبةَ قُتِلا ببدرٍ، وإنَّما يَنطَبقُ التَّفسير على مَن نزلت الآية المذكورة وهو حَيٌّ، فيَصِحّ في أبي سفيان وسُهَيل بن عَمْرو، وقد أسلَما جميعاً.

قوله: «ولا من المنافقينَ إلّا أربعة» لم أَقِفْ على تسميَتِهم.

قوله: «فقال أعرابيّ» لم أَقِفْ على اسمِه.

قوله: «إنَّكُم أصحابَ محمَّد ﷺ» بنصب «أصحاب» على النِّداء معَ حذف الأداة، أو هو بَدَل من الضَّمير في «إنَّكُم».

قوله: «تُخْبرونَنا فلا نَدْري» كذا وَقَعَ. وفي رواية الإسماعيليّ: تُخبرونَنا عن أشياءَ.

قوله: «يَبْقُرونَ» بموحَّدةٍ ثمَّ قافٍ، أي: يَنقُبونَ. قال الخطَّابيُّ: وأكثر ما يكون النَّقر في الخشب والصُّخور. يعني: بالنّونِ[1].

قوله: «أعْلاقنا» بالعين المهمَلة والقاف، أي: نَفائس أموالنا، وقال ابن التِّين: وجَدته في بعض الرِّوايات مضبوطاً بالغَينِ المعجَمة، ولا وجه له، انتهى.

ووُجِدَ في نُسخة الدِّمياطيّ بخَطِّه بالغَينِ المعجَمة أيضاً، ذكره شيخنا ابن الملقِّن. ويُمكِن توجيهُه بأنَّ الأغلاقَ جمع غَلَقٍ بفتحَتَينِ: وهو الباب الذي يُغلَق على البيت ويُفتَح بالمِفتاح، ويُطلَق الغَلَق على الحديدة التي تُجعَل في الباب ويُعمَل فيها القُفْل، فيكون قوله: ويَسرِقوا أَغْلاقَنا، إمّا على الحقيقة، فإنَّه إذا تمكَّنَ من سَرِقة الغَلَق تَوَصَّلَ إلى فتح الباب، أو فيه مَجازُ الحذفِ، أي: يَسرِقونَ ما في أغلاقنا.

قوله: «أولئكَ الفُسّاق» أي: الذينَ يَبقُرونَ ويَسرِقونَ، لا الكفَّارُ ولا المنافقونَ[2].

قوله: «أحدهم شيخ كبير» لم أقِفْ على تسميَتِه.

قوله: «لو شَرِبَ/ الماءَ الباردَ لمَا وجَدَ بَرْدَه» أي: لِذهاب شَهوَتِه وفساد مَعِدَته، فلا يُفرِّق بينَ الألوان ولا الطُّعوم. ٣٢٤/٨

٥- باب قوله:

﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾ [التوبة:٣٤]

٤٦٥٩- حدَّثنا الحَكَمُ بنُ نافعٍ، أخبرنا شُعَيبٌ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، أنَّ عبدَ الرَّحمنِ الأعرَجَ حدَّثه، أنَّه قال: حدَّثني أبو هريرةَ ﷺ، أنَّه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «يكونُ كَنْزُ أحدِكُم يومَ

---

(١) أراد الحافظُ رحمه الله أن ينبِّه بذلك على أن رواية الخطابي إنما هي بالنون بدل الباء الموحدة.

(٢) قوله: لا الكفار ولا المنافقون، أثبتناه من (س)، ولم يرد في الأصلين.

القيامةِ شُجاعاً أقرَعَ».

٤٦٦٠- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن حُصَينٍ، عن زيدِ بنِ وَهْب، قال: مَرَرْتُ على أبي ذرٍّ بالرَّبَذةِ، فقلتُ: ما أنزلَكَ بهذه الأرضِ؟ قال: كنَّا بالشَّامِ، فقرأتُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ قال معاويةُ: ما هذه فينا، ما هذه إلا في أهلِ الكتاب، قال: قلتُ: إنَّها لَفِينا وفِيهم.

قوله: «باب قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾ الآيةَ».

قوله: «يكون كَنْز أحدكُم يومَ القيامة شُجاعاً أقرَعَ» كذا أورَدَه مختصراً، وهو عندَ أبي نُعَيم في «المستَخرَج» من وجه آخرَ عن أبي اليَمَان، وزاد: «يَفِرّ منه صاحبه ويَطلُبه، أنا كَنزُك، فلا يزال به حتَّى يُلقِمَه إصبَعه» وكذا أخرجه النَّسائيُّ (٢٤٤٨) من طريق عليّ بن عيّاش عن شُعَيب. وقد تقدَّم من وجه آخرَ عن أبي هريرة في كتاب الزكاة معَ شرح الحديث (١٤٠٣).

ثم ذكر حديث أبي ذرٍّ في قِصَّته مع معاوية في تأويل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وقد تقدَّم في الزكاة (١٤٠٦) أيضاً معَ شرحه.

٦- باب قوله عز وجل:
﴿يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ﴾ الآية [التوبة:٣٥]

٤٦٦١- وقال أحمدُ بنُ شَبِيبِ بنِ سعيدٍ، حدَّثنا أبي، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، عن خالدِ بنِ أسلَمَ، قال: خَرَجْنا معَ عبدِ الله بنِ عمرَ، فقال: هذا قبلَ أن تُنْزَلَ الزكاةُ، فلمَّا أُنزِلَت جعلها الله طُهْراً للأموال.

قوله: «باب قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا﴾ الآيَةَ».

قوله: «وقال أحمد بن شَبيب» كذا أورَدَه مختصراً، وتقدَّم بأتـمَّ منه في كتاب الزكاة مع شرحه (١٤٠٤).

٧- باب قوله:

﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾ [التوبة:٣٦]

﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾: هو القائم.

٤٦٦٢- حدَّثنا عبدُ الله بنُ عبدِ الوهَّاب، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن محمَّدٍ، عن ابنِ أبي بَكْرةَ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ الزَّمانَ قد استَدارَ كَهيئتِه يومَ خَلَقَ الله السَّماوات والأرضَ، السَّنةُ اثنا عَشَرَ شَهْراً، منها أربعةٌ حُرُمٌ، ثلاثٌ مُتَوالياتٌ: ذو القَعْدةِ، وذو الحِجّةِ، والمحرَّمُ، ورَجَبُ مُضَرَ الذي بينَ جُمادَى وشَعْبانَ».

قوله: «باب قوله: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾» أي: أنَّ الله سبحانه وتعالى لمَّا ابتَدأ خَلْقَ السَّماوات والأرض جَعَلَ السَّنة اثْنَي عشرَ شهراً.

قوله: «﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾**»** قد ذُكِرَ تفسيرها في حديث الباب.

قوله: «﴿ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾: **هو القائم»** قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ مجازُه: القائمُ، أي: المستَقيم، فخرج مَخرَج سَيِّد، مِن سادَ يَسُود، كَقامَ يقوم.

قوله: «﴿ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾**»** أي: في الأربعة باستحلال القتال، وقيل: بارتكاب المعاصي.

قوله: «إنَّ الزَّمان قد استَدارَ كهَيئتِه» تقدَّم الكلامُ عليه في أوائل بَدْء الخلق (٣١٩٧)، وأنَّ المراد بالزَّمان: السَّنة.

وقوله: «كَهيئتِه» أي: استَدارَ استِدارةً مِثلَ حالَته. ولفظ «الزَّمان» يُطلَق على قليل الوقت وكثيره، والمراد باستدارَته: وقوع تاسع ذي الحِجّة في الوقت الذي حَلَّت فيه الشمس بُرْجَ الحَمَل، حيثُ يَستَوي اللَّيل والنَّهار.

وَوَقَعَ في حديث ابن عمر عندَ ابن مَرْدويه: «إنَّ الزَّمان قد استَدارَ، فهو اليومَ كهَيئتِه يومَ خَلَقَ الله السَّماوات والأرض».

٣٢٥/٨ قوله: «السَّنة اثنا عَشَرَ شَهْراً» أي: السَّنة العربيَّة الهلاليَّة،/ وذكر الطَّبَريُّ في سبب ذلك من طريق حُصَينِ بن عبد الرَّحمن عن أبي مالك: كانوا يجعلونَ السَّنة ثلاثة عشرَ شهراً. ومن وجه آخر: كانوا يجعلونَ السَّنة اثْني عشرَ شهراً وخمسةً وعشرينَ يوماً، فتَدور الأيام والشُّهور كذلك.

قوله: «ثلاثٌ مُتَواليات» هو تفسير الأربعة الحُرُم، قال ابن التِّين: الصَّواب ثلاثة مُتَوالية، يعني: لأنَّ المميَّزَ الشَّهرُ، قال: ولعلَّه أعادَ على المعنى، أي: ثلاث مُدَد مُتَواليات. انتهى، أو باعتبار العِدّة معَ أنَّ الذي لا يُذكَر التَّمييزُ معه يجوز فيه التَّذكير والتَّأنيث. وذِكْرها من سنتَينِ لِـمصلَحة التوالي بينَ الثلاثة، وإلّا فلو بَدَأ بالمحرَّمِ لَفَاتَ مقصود التوالي. وفيه إشارة إلى إبطال ما كانوا يَفعَلونَه في الجاهليَّة من تأخير بعض الأشهُر الحُرُم، فقيلَ: كانوا يجعلونَ المحرَّم صَفَراً، ويجعلونَ صَفَراً المحرَّمَ لئَلّا يَتَوالَى عليهم ثلاثة أشهُر لا يَتعاطَونَ فيها القتال، فلذلك قال: «مُتَواليات».

وكانوا في الجاهليَّة على أنحاءٍ: منهم مَن يُسَمّي المحرَّمَ صَفَراً، فيُحِلّ فيه القتالَ، ويُحرِّم القتال في صَفَر ويُسَمّيه المحرَّمَ. ومنهم مَن كان يجعل ذلك سنةً هكذا وسنةً هكذا. ومنهم مَن يجعله سنتَينِ هكذا وسنتَينِ هكذا. ومنهم مَن يُؤَخِّر صَفَراً إلى ربيع الأوَّل وربيعاً إلى ما يَليه، وهكذا إلى أن يصير شوّال ذا القَعدة وذو القَعدة ذا الحِجّة، ثمَّ يعود فيُعيْد العَدَد على الأصل.

قوله: «ورَجَبُ مُضَر» أضافَه إليهم لأنَّهم كانوا مُتَمَسِّكينَ بتعظيمِه، بخِلاف غيرهم فيقال: إنَّ ربيعة كانوا يجعلونَ بدلَه رمضان، وكان من العرب مَن يجعل في رَجَبٍ وشعبانَ ما ذُكِرَ في المحرَّم وصَفَر، فيُحِلّونَ رَجَباً ويُحَرِّمونَ شعبانَ.

ووَصَفَه بكَوْنِه بينَ جُمادَى وشعبان تأكيداً، وكان أهل الجاهليَّة قد نَسَؤُوا بعض الأشهُر

الحُرُم، أي: أخَّروها، فيُحِلّونَ شهراً حَراماً ويُحرِّمونَ مكانه آخر بدلَه، حتَّى رُفِضَ تخصيص الأربعة بالتَّحريمِ أحياناً، ووَقَعَ تحريمُ أربعةٍ مُطلَقةٍ من السَّنة، فمعنى الحديث أنَّ الأشهُر رَجَعَت إلى ما كانت عليه وبَطَلَ النَّسيء.

وقال الخطَّابيُّ: كانوا يُخالفونَ بينَ أشهُر السَّنة بالتَّحليلِ والتَّحريم، والتَّقديم والتَّأخير لأسبابٍ تَعرِض لهم، منها استعجال الحرب، فيَستَحِلّونَ الشَّهر الحرام ثمَّ يُحرِّمونَ بَدَله شهراً غيره، فتَتَحوَّل في ذلك شُهور السَّنة وتَتبدَّل، فإذا أتى على ذلك عِدّة من السِّنينَ استَدارَ الزَّمان وعادَ الأمر إلى أصله، فاتَّفقَ وقوع حَجّة النبيِّ ﷺ عندَ ذلك.

تنبيه: أبدَى بعضهم لمَا استقرَّ عليه الحالُ من ترتيب هذه الأشهُر الحُرُم مُناسَبةً لطيفةً، حاصلُها: أنَّ للأشهُرِ الحُرُم مَزيَّةً على ما عَداها، فناسَبَ أن يُبدَأ بها العامُ وأن تَتَوسَّطه وأن تُختَمَ به، وإنَّما كان الختم بشهرَينِ لوقوع الحجّ خِتامَ الأركان الأربع، لأنَّها تَشتَمِل على عَمَل مالٍ مَحْضٍ، وهو الزكاة، وعَمَل بَدَنٍ مَحضٍ، وذلك تارةً يكون بالجوارحِ، وهو الصلاة، وتارة بالقلب، وهو الصوم، لأنَّه كَفٌّ عن المفطِّرات، وتارةً عملٌ مُركَّب من مالٍ وبَدَنٍ، وهو الحجّ، فلمَّا جمعها ناسَبَ أن يكون له ضِعفُ ما لواحدٍ منهما، فكان له من الأربعة الحُرُم شهران، والله أعلم.

٨- باب قوله:

﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة:٤٠]

أي: ناصرُنا، السَّكِينةُ: فعِيلةٌ منَ السُّكونِ.

٤٦٦٣- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا حَبّانُ، حدَّثنا هَمّامٌ، حدَّثنا ثابتٌ، حدَّثنا أنسٌ، قال: حدَّثني أبو بَكْرٍ ﷺ، قال: كنتُ معَ النبيِّ ﷺ في الغار، فرأيتُ آثارَ المشركينَ، قلتُ: يا رسولَ الله، لو أنَّ أحدَهم رَفَعَ قَدَمَه رآنا، قال: «ما ظَنُّكَ باثنَينِ اللهُ ثالثُهما».

٤٦٦٤- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا ابنُ عُيَينةَ، عن ابنِ جُرَيج، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ، ٣٢٦/٨

عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، أنَّه قال حينَ وقَعَ بينَه وبينَ ابنِ الزُّبَيرِ: قلتُ: أبوه الزُّبَيرُ، وأُمُّه أسماءُ، وخالَتُه عائشةُ، وجَدُّه أبو بَكْرٍ، وجَدَّتُه صَفِيَّة.

فقلتُ لِسفيانَ: إسنادَه. فقال: حدَّثنا، فشَغَلَه إنسانٌ، ولم يَقُلِ: ابنُ جُرَيج.

[طرفاه في: ٤٦٦٥، ٤٦٦٦]

٤٦٦٥ - حدَّثني عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، قال: حدَّثني يحيى بنُ مَعِينٍ، حدَّثنا حَجّاجٌ، قال ابنُ جُرَيجٍ: قال ابنُ أبي مُلَيكَةَ: وكان بينَهما شيءٌ، فغَدَوْتُ على ابنِ عبَّاسٍ، فقلتُ: أتريدُ أن تُقاتلَ ابنَ الزُّبَيرِ، فتُحِلَّ ما حَرَّمَ الله؟ فقال: مَعاذَ الله، إنَّ الله كَتَبَ ابنَ الزُّبَيرِ وبني أُميَّةَ مُحِلِّينَ، وإنّي واللهِ لا أُحِلُّه أبداً، قال: قال الناسُ: بايِعْ لابنِ الزُّبَيرِ، فقلتُ: وأينَ بهذا الأمرِ عنه؟! أمّا أبوه فحَوَاريُّ النبيِّ ﷺ - يريدُ الزُّبَيرَ - وأمّا جَدُّه فصاحبُ الغار - يريدُ أبا بَكْرٍ - وأُمُّه فذاتُ النِّطاق - يريدُ أسماءَ - وأمّا خالتُه فأُمُّ المؤمنينَ - يريدُ عائشةَ - وأمّا عَمَّتُه فزَوجُ النبيِّ ﷺ - يريدُ خَدِيجةَ - وأمّا عَمَّةُ النبيِّ ﷺ فجَدَّتُه - يريدُ صَفِيَّةَ - ثمَّ عَفِيفٌ في الإسلامِ، قارئٌ للقرآنِ، واللهِ إن وَصَلُوني وَصَلُوني مِن قريبٍ، وإن رَبُّوني رَبُّوني أكْفاءٌ كِرامٌ، فآثَرَ التُّوَيْتاتِ، والأُسامات، والحُميدات - يريدُ أبطُناً من بني أسَدٍ: بني تُوَيتٍ، وبني أُسامةَ، من أسَدٍ - إنَّ ابنَ أبي العاص بَرَزَ يَمْشي القُدَمِيَّةَ - يعني عبدَ الملِكِ بنَ مَرْوان - وإنَّه لَوَّى ذَنَبَه - يعني ابنَ الزُّبَيرِ -.

٤٦٦٦ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ عُبَيدِ بنِ ميمونٍ، حدَّثنا عيسى بنُ يونُسَ، عن عمرَ بنِ سعيدٍ، قال: أخبرني ابنُ أبي مُلَيكَةَ: دَخَلْنا على ابنِ عبَّاسٍ، فقال: ألا تَعْجَبونَ لابنِ الزُّبَيرِ قامَ في أمرِه هذا؟ فقلتُ: لأُحاسِبَنَّ نفسي له ما حاسَبتُها لأبي بكرٍ ولا لِعمرَ، ولَهُما كانا أَوْلَى بكلِّ خيرٍ منه، وقلتُ: ابنُ عَمّةِ النبيِّ ﷺ، وابنُ الزُّبَيرِ، وابنُ أبي بكرٍ، وابنُ أخي خَدِيجةَ، وابنُ أُختِ عائشةَ، فإذا هو يَتَعلّى عنّي ولا يُريدُ ذلك، فقلتُ: ما كنتُ أظنُّ أنّي أعرِضُ هذا من نفسي فيَدَعُه، وما أُراه يُرِيدُ خيراً، وإن كان لا بُدَّ، لَأنْ يَرُبَّني بنو عَمّي، أحَبُّ إليَّ من أن يَرُبَّني غيرُهم.

قوله: «باب قوله: ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ أي: ناصِرنا» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ أي:

ناصِرنا وحافِظُنا.

قوله: «السَّكينة فَعيلَة من السُّكون» هو قولُ أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: «حدَّثنا عبد الله بن محمَّد» هو الجُعْفيُّ، وهو المذكور في جميع أحاديث الباب إلّا الطَّريق الأخير، وفي شيوخه عبد الله بن محمَّد جماعةٌ، منهم أبو بكر بن أبي شَيْبة، ولكِن حيثُ يُطلَق ذلك فالمراد به الجُعْفيُّ لاختصاصه به وإكثاره عنه. وحَبّانُ، بفتح أوَّله ثمَّ الموحَّدة الثَّقيلة: هو ابن هلال، وقد تقدَّم الحديث معَ شرحه في مناقب أبي بكر (٣٦٥٣).

قوله: «حينَ وَقَعَ بينَه وبينَ ابن الزُّبَير» أي: بسبب البيعة، وذلك أنَّ ابن الزُّبَير حينَ ماتَ معاويةُ امتنَعَ من البيعة/ ليزيدَ بن معاوية، وأصَرَّ على ذلك حتَّى أغرَى يزيدُ بنُ معاوية مسلمَ ٣٢٧/٨ ابنَ عُقبة بالمدينة، فكانت وقعةُ الحَرَّة، ثمَّ تَوَجَّهَ الجيش إلى مكَّةَ، فماتَ أميرُهم مسلم بن عُقْبة، وقامَ بأمرِ الجيش الشّاميّ حصين بن نُمَير، فحَصَرَ ابنَ الزُّبَير بمكَّةَ، ورَمَوا الكعبةَ بالمَنجَنيق حتَّى احتَرَقَت. ففَجِئَهُمُ الخبرُ بموتِ يزيد بن معاوية فرجعوا إلى الشّام، وقامَ ابن الزُّبَير في بناء الكعبة، ثمَّ دَعَا إلى نفسه فبويِعَ بالخِلَافة، وأطاعَه أهل الحِجاز ومِصر والعراق وخُراسان وكثير من أهل الشّام، ثمَّ غَلَبَ مروان على الشّام، وقُتِلَ الضَّحّاك بن قيس الأمير من قِبَل ابن الزُّبَير بمَرجِ راهِط، ومضى مروان إلى مِصر فَغَلَبَ عليها، وذلك كلّه في سنة أربع وستّينَ، وكَمُلَ بناء الكعبة في سنة خمس، ثمَّ ماتَ مروان في سنة خمس وستّينَ وقامَ عبد المِلك ابنُه مقامَه، وغَلَبَ المختار بن أبي عُبيد على الكوفة، ففَرَّ منه مَن كان من قِبَل ابن الزُّبَير، وكان محمَّد بن عليّ بن أبي طالب المعروف بابنِ الحنفيَّة وعبد الله بن عبَّاس مُقيمينِ بمكَّة مُنذُ قَتْلِ الحسين، فدَعاهما ابن الزُّبَير إلى البيعة له فامتَنَعا، وقالا: لا نُبايِع حتَّى يَجتمِعَ الناس على خليفة، وتَبِعَهما جماعة على ذلك، فشَدَّدَ عليهم ابنُ الزُّبَير وحَصَرَهم، فبَلَغَ المختارَ، فجَهَّزَ إليهم جيشاً فأخرَجوهما، واستأذَنوهما في قتال ابن الزُّبَير فامتَنَعا، وخَرَجا إلى الطائف، فأقاما بها حتَّى ماتَ ابن عبَّاس سنة ثمان وستّينَ، ورَحل ابن الحنفيَّة بعدَه إلى جهة رَضْوَى، جبلِ يَنبُعَ فأقامَ هناكَ، ثمَّ أراد دخول الشّام، فتَوَجَّهَ إلى نحو

أيلةَ، فماتَ في آخر سنة ثلاث أو أوَّل سنة أربع وسبعينَ، وذلك عَقِبَ قتل ابن الزُّبَير على الصَّحيح، وقيل: عاشَ إلى سنة ثمانينَ أو بعدَ ذلك، وعندَ الواقديِّ: أنَّه ماتَ بالمدينة سنة إحدى وثمانينَ. وزَعَمَت الكَيسانيَّة أنَّه حَيّ لم يَمُت، وأنَّه المهديّ، وأنَّه لا يموت حتَّى يَملِك الأرضَ، في خُرافات لهم كثيرة ليس هذا موضعها.

وإنَّما لخَّصتُ ما ذكرته من «طَبَقات ابن سعد» و«تاريخ الطَّبَريِّ» وغيره لبيان المراد بقولِ ابن أبي مُليكة: حينَ وَقَعَ بينَه وبينَ ابن الزُّبَير، ولقوله في الطَّريق الأُخرى: فغَدَوت على ابن عبَّاس فقلت: أتريدُ أن تُقاتل ابن الزُّبَير؟ وقول ابن عبَّاس: قال الناس: بايِعْ لابنِ الزُّبَير، فقلت: وأين بهذا الأمر عنه؟! أي: أنَّه مُستَحِقّ لذلك لمَا له من المناقب المذكورة، ولكِن امتَنَعَ ابن عبَّاس من المبايعة له لمَا ذَكَرناه.

وروى الفاكِهيّ من طريق سعيد بن محمَّد بن جُبَير بن مُطعِم عن أبيه قال: كان ابن عبَّاس وابن الحنفيَّة بالمدينة ثمَّ سَكَنا مكَّةَ، وطلبَ منهما ابن الزُّبَير البيعة، فأبَيا حتَّى يَجتَمِع الناس على رجل، فضَيَّقَ عليهما، فبَعثا رسولاً إلى العراق، فخرج إليهما جيش في أربعة آلاف فوَجَدوهما محصورَينِ، وقد أُحضِرَ الحطبُ، فجُعِلَ على الباب يُخوِّفُهما بذلك، فأخرَجوهما إلى الطائف. وذكر ابن سعد أنَّ هذه القِصّة وَقَعَت بينَ ابن الزُّبَير وابن عبَّاس في سنة ستّ وستّينَ.

قوله: «وأُمّه أسماء» أي: بنت أبي بكر الصِّدّيق.

وقوله: «وجَدَّته صَفيَّة» أي: بنت عبد المطَّلب.

وقوله في الرِّواية الثّانية: «وأمَّا عَمَّته فزوج النبيّ ﷺ، يريد خديجة» أطلقَ عليها عَمَّته تجوُّزاً، وإنَّما هي عَمّة أبيه، لأنَّها خديجة بنت خُوَيلِدٍ، أي: ابن أسَد، والزُّبَير: هو ابن العَوّام ابن خُوَيلِدِ بن أسَد، وكذا تَجوَّزَ في الرِّواية الثّالثة حيثُ قال: ابن أبي بكر. وإنَّما هو ابن بنته، وحيثُ قال: ابن أخي خديجة، وإنَّما هو ابن ابن أخيها العَوّام.

قوله: «فقلت لسُفْيانَ: إسنادَه» بالنَّصب، أي: اذكُر إسناده، أو بالرَّفعِ، أي: ما هو إسنادُه.

فقال: «**حدَّثنا، فشَغَلَه إنسان ولم يَقُل: ابن جُرَيج**» ظاهر هذا أنَّه صَرَّحَ له بالتَّحديثِ، لكن لمَّا لم يَقُل: ابن جُرَيج، احتملَ أن يكون أراد أن يُدخِل بينَهما واسطةً، واحتملَ عَدَم الواسطة، ولذلك استظهرَ البخاريّ بإخراجِ الحديث من وجه آخر عن ابن جُرَيج، ثمَّ من وجه آخر عن شيخه.

قوله في الطَّريق الثّانية: «حَجّاج» هو ابن محمَّد المِصِّيصيّ.

قوله: «قال ابن أبي مُليكة: وكان بينَهما شيء» كذا أعادَ الضَّمير بالتَّثنية على غير مذكور اختصاراً،/ ومُراده ابن عبَّاس وابن الزُّبَير، وهو صريح في الرِّواية الأولى حيثُ قال: قال ٣٢٨/٨ ابن عبَّاس حينَ وَقَعَ بينَه وبينَ ابن الزُّبَير.

قوله: «فتُحِلّ ما[1] حَرَّمَ الله» أي: من القتال في الحَرَم.

قوله: «كَتَبَ» أي: قَدَّرَ.

قوله: «مُحِلِّين» أي: أنَّهم كانوا يُبيحونَ القتال في الحَرَم، وإنَّما نَسَبَ ابنَ الزُّبير إلى ذلك وإن كان بنو أُميَّةَ هم الذينَ ابتَدَؤوه بالقتال وحَصَروه، وإنَّما بَدَأ منه أوَّلاً دَفعُهم عن نفسه، لأنَّه بعدَ أن رَدَّهم الله عنه حَصَرَ بني هاشم ليُبايِعوه، فشَرَعَ فيما يُؤذِن بإباحتِه القتالَ في الحَرَم، وكان بعض الناس يُسَمّي ابنَ الزُّبَير المُحِلَّ، لذلك، قال الشّاعر[2] يَتغزَّل في أُخته رَمْلَةَ:

ألا مَــن لِقلــبِ مُعنَّــى غَــزِلْ   بحُــبِّ المُحِلّــة أُخــت المُحِــلّ

وقوله: «لا أُحِلُّه أبداً» أي: لا أُبيحُ القتال فيه، وهذا مذهب ابن عبَّاس، أنَّه لا يقاتل في الحَرَم ولو قُوتِلَ فيه.

قوله: «قال: قال الناس» القائل هو ابن عبَّاس، وناقل ذلك عنه ابن أبي مُلَيكة، فهو مُتَّصِل،

---

(١) حرف «ما» ليس في اليونينية، وهو ثابت في النسخة التي اعتمدها الحافظ رحمه الله، وهو ثابت أيضاً في النسخة التي اعتمدها الحميدي في «الجمع بين الصحيحين»، وكذا ابن الأثير في «جامع الأصول».

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة. انظر: «تاريخ دمشق» ٤٥/ ١٠٥، و«الروض الأنف» ١/ ٢٢٧.

والمراد بالناس مَن كان من جهة ابن الزُّبَير.

وقوله: «بايِع» بصيغة الأمر.

وقوله: «وأينَ بهذا الأمر» أي: الخِلَافة، أي: ليست بعيدة عنه لمَا له من الشَّرَف بأسلافه الذينَ ذكرهم، ثمَّ صِفَته التي أشارَ إليها بقوله: عَفيفٌ في الإسلام قارئ للقرآنِ. وفي رواية ابن قُتَيبة من طريق محمَّد بن الحَكَم عن عَوَانة[1]، ومن طريق يحيى بن سعيد عن الأعمَش قال: قال ابن عبَّاس لمَّا قيل له: بايِع لابنِ الزُّبَير: أين المذهب عن ابن الزُّبَير. وسيأتي الكلام على قوله في الرِّواية الثّانية: ابن أبي بكر. في تفسير الحُجُرات (٤٨٤٥).

قوله: «والله إن وَصَلوني وصَلوني من قريب» أي: بسبب القَرابة.

قوله: «وإن رَبُّوني» بفتح الرّاء وضمِّ الموحَّدة الثَّقيلة، من التَّربية[2].

قوله: «رَبّوني» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: رَبَّني، بالإفرادِ.

وقوله: «أكفَاء» أي: أمثال، واحدها كُفءٌ.

وقوله: «كِرام» أي: في أحسابهم، وظاهر هذا أنَّ مُراد ابن عبَّاس بالمذكورِينَ بنو أسَد رَهط ابن الزُّبَير، وكلام أبي مِخنَفٍ الأخباريّ يدلّ على أنَّه أراد بني أُميَّة، فإنَّه ذكر من طريق أُخرى: أنَّ ابن عبَّاس لمَّا حَضَرَته الوفاة بالطائفِ جَمَعَ بَنِيه، فقال: يا بَنِيَّ، إنَّ ابن الزُّبَير لمَّا خرج بمكَّة شَدَدتُ أزْرَه، ودَعَوتُ النّاس إلى بَيعَتِه، وتَرَكتُ بني عمِّنا من بني أُميَّة الذينَ إن قتلونا قتلونا أكْفاءً، وإن رَبُّونا رَبُّونا كِراماً، فلمَّا أصاب ما أصاب جَفَاني.

ويُؤيِّد هذا ما في آخر الرِّواية الثّالثة حيثُ قال: وإن كان لا بُدَّ، لَأن يَرُبَّني بنو عَمّي أحَبُّ إليَّ من أن يَرُبَّني غيرهم. فإنَّ بني عمِّه هم بنو أُميَّة بن عبد شَمس بن عبد مَنافٍ،

---

(١) في (ع): أبي عوانة، وهو خطأ، وعَوانة المذكور: هو ابن الحكم بن عِياض الكَلْبي. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٧/ ٢٠١.

(٢) كذا قال الحافظ، وتبعه العيني في «عمدة القاري» ١٨/ ٢٦٨، وهو وهم منهما رحمهما الله، وإنما هو بضم الموحدة الثقيلة من الرَّبّ، وبفتحها من التربية، كما بيّنه الكِرماني في «الكواكب الدراري» ١٧/ ١٣٥.

لأنه من بني عبد المطلب بن هاشم بن عبد مَنافٍ، فعبد المطلب جَدّ عبد الله بن عبَّاس بن عبد المطلب ابن عمّ أُميَّة جَدّ مروان بن الحَكَم بن أبي العاص، وكان هاشم وعبد شَمس شَقِيقَين، قال الشّاعر[1]:

عبدُ شَمسٍ كان يَتلُو هاشِماً وهُما بَعْدُ لأُمٍّ ولأبْ

وأصرح من ذلك ما في خَبَر أبي مِخنَفٍ، فإنَّ في آخره أنَّ ابن عبَّاس قال لبنيه: فإذا دَفَنتُموني فالْحَقوا ببَني عَمّكُم بني أُميَّة. ثمَّ رأيت بيان ذلك واضحاً فيما أخرجه ابن أبي خَيْثمةَ في «تاريخه» في الحديث المذكور، فإنَّه قال بعدَ قوله: ثمَّ عَفيف في الإسلام، قارئ للقرآنِ: وتَرَكت بني عَمّي إن وصَلُوني وصَلُوني عن قريب. أي: أذعَنتُ له، وتَرَكتُ بني عَمّي، فآثَرَ عليَّ غيري. وبهذا يستقيم الكلام.

وأصرَح من ذلك في رواية ابن قُتَيبة المذكورة أنَّ ابن عبَّاس قال لابنِه عليّ: الْحَقْ بابنِ عَمّك، فإنَّ أنفَكَ مِنك وإن كان أجدَعَ، فلَحِقَ عليّ بعبد المِلك، فكان آثَرَ الناسِ عندَه.

قوله: «فآثَرَ[2]» بصيغة الفِعل الماضي من الأثرة، ووَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيِّ: فأين، بتحتانيَّة ساكنة ثمَّ نون، وهو/ تصحيفٌ، وفي رواية ابن قُتَيبة المذكورة: فشَدَدتُ على عَضُده، فآثَرَ عليَّ فلم أرضَ بالهَوَان. ٣٢٩/٨

قوله: «التُّوَيتات والأُسامات والحُمَيدات، يريد أبطُناً من بني أسَد» أمَّا التُّوَيتات فنِسبة إلى بني تُوَيت بن أسَد، ويقال: تُوَيت بن الحارث[3] بن [أسَد بن][4] عبد العُزَّى بن قُصي،

---

(١) هو عَتَّاب بن عبد الله بن عَنبَسة الأُموي. انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٨٢.

(٢) أُقحم في (س) بعدها: عَلَيَّ، ولعلها في بعض الأصول لهذا الشرح من بَيان الحافِظِ للمؤاثِر عليه، وليس من الرواية.

(٣) كذا قال الحافظ رحمه الله، وقد سبقه إلى ذلك الحازمي في «العُجالة»، حيث نقل في نسبة الحميدي عن الأزرقي أن تويتاً ابنٌ للحارث بن أسد بن عبد العزى، وإنما المعروف عند أهل النسب كالكلبي ومصعب الزبيري والزبير بن بكار والبلاذري وابن حزم وغيرهم أنه ابن حبيب بن أسد بن عبد العزى.

(٤) ما بين معقوفين ذهل الحافظ رحمه الله عن ذكره هنا، وسيُفْصِحُ عنه بعد قليل.

وأمَّا الأُسامات فنِسبة إلى بني أُسامة[١] بن أسَد بن عبد العُزَّى، وأمَّا الحُميدات فنِسبة إلى بني حُميدِ بن زُهَير بن الحارث بن أسَد بن عبد العُزَّى.

قال الفاكِهيّ: حدَّثنا الزُّبَير بن بَكّارٍ عن محمَّد بن الضَّحّاك في آخِرينَ: أنَّ زُهَير بن الحارث دُفِنَ في الحِجر. قال: وحدَّثنا الزُّبَير قال: كان حُميدُ بن زُهَير أوَّلَ مَن بَنَى بمكَّة بيتاً مُرَبَّعاً، وكانت قُرَيش تَكرَه ذلك لمضاهاة الكعبة، فلمَّا بَنَى حُميدٌ بيتَه قال قائلهم:

اليوم يُبنَى لِحُميدٍ بيتُه ... إمّا حياتُه وإمّا موتُهُ

فلمَّا لم يُصِبْه شيء تابَعوه على ذلك.

وتَجتَمِع هذه الأبطُن معَ خوَيلِدِ بن أسَد جَدّ ابن الزُّبَير. قال الأزرَقيّ: كان ابن الزُّبَير إذا دَعَا الناسَ في الإذْن بَدَأ ببني أسَد على بني هاشم وبني عبد شَمس وغيرهم، فهذا معنى قول ابن عبَّاس: فآثَرَ عليَّ التُّوَيتات... إلى آخره.

قال: فلمَّا وليَ عبد الملِك بن مروان قَدَّمَ بني عبدِ شَمس، ثمَّ بني هاشم وبني المُطَّلب وبني نَوفَل، ثمَّ أعطَى بني الحارث بن فِهْر قبلَ بني أسَد، وقال: لأُقَدِّمَنَّ عليهم أبعَدَ بطنٍ من قُرَيش، فكان يصنع ذلك مُبالَغة منه في مُخالَفة ابن الزُّبَير.

وجَمَعَ ابن عبَّاس البُطون المذكورة جمع القِلّة تَحقيراً لهم.

قوله: «يريد أَبطناً من بني أسَد بن[٢] تُوَيت» كذا وَقَعَ، وصوابه: يريد أَبطناً من بني توَيت ابن أسَد... إلى آخره، نَبَّهَ على ذلك عياض، قلت: وكذا وَقَعَ في «مُستَخرَج أبي نُعَيم» على

(١) كذا نسب الحافظُ رحمه الله أسامة هنا إلى أسد، وإنما هو أسامة بن عبد الله بن حميد بن زهير بن الحارث بن أسد ابن عبد العزى. وقد أفصح عنه في «الإصابة» ١/ ١٨٠ في ترجمة أسامة المذكور.

(٢) كذا وقعت الرواية للحافظ هنا: بني أسد بن تويت، ووهَّمها مبيناً وجهَ الصواب نقلاً عن عياض بأنها: بني تويت بن أسد، ومنشأ ذلك وقوع التحريف في لفظة «بني» قبل تويت، حيث تحرفت إلى: «بن» فأشكل الأمر، وإلا فإن الذي في اليونينية: بني تويت على الصواب، فلعل ما وقع للحافظ وللقاضي عياض قبله من نسخة غير معتمدة، والله تعالى أعلم. قال القسطلاني: وهذا عجيب فإن خط الحافظ على كثير من الفروع المقابلة على اليونينية بالقراءة والسماع.

الصَّواب، وفي رواية أبي مِخنَفٍ المذكورة: أفخاذاً صِغاراً من بني أَسَد بن عبد العُزَّى. وهذا صواب.

قوله: «إنَّ ابن أبي العاص» يعني: عبد الملك بن مروان بن الحَكَم بن أبي العاص.

قوله: «بَرَزَ» أي: ظَهَرَ.

قوله: «يَمْشِي القُدَمِيَّة» بضمِّ القاف وفتح الدّال وقد تُضَمّ أيضاً وقد تُسكَّن، وكسر الميم وتشديد التَّحتانيَّة، قال الخطَّابيُّ وغيره: معناها: التَّبَختُر، وهو مَثَلٌ، يريد أنَّه بَرَزَ يَطلُب مَعاليَ الأُمور.

قال ابن الأثير: الذي في البخاريّ: القُدَمِيَّة، وهي التَّقْدِمة في الشَّرَف والفضل، والذي في كتب الغريب «اليَقدُميَّة» بزيادة تحتانيَّة في أوَّله، ومعناها التَّقْدِمَة في الشَّرَف، وقيل: التَّقَدُّم بالهمّة والفِعل. قلت: وفي رواية أبي مِخنَفٍ مِثل ما وَقَعَ في «الصَّحيح».

قوله: «وإنَّه لَوَّى ذَنَبه» يعني: ابن الزُّبَير، لَوَّى بتشديد الواو وبتخفيفها، أي: ثَناه، وكَنَى بذلك عن تأخُّره وتَخلُّفه عن مَعالي الأُمور، وقيل: كَنَى به عن الجُبن وإيثار الدَّعَة، كما تَفعَل السِّباع إذا أرادَت النَّوم، والأوَّل أَولى، وفي مثله قال الشّاعر(١):

مَشَى ابن الزُّبَيرِ القَهقَرَى وتقدَّمتْ		أُميَّةُ حتَّى أَحْرَزُوا القَصَباتِ

وقال الدّاووديُّ: المعنى: أنَّه وقَفَ فلم يَتقدَّم ولم يَتأخَّر، ولا وَضَعَ الأشياء مواضعَها، فأدنَى الناصح وأقصَى الكاشِح.

وقال ابن التِّين: معنى لَوَّى ذَنَبه: لم يَتِمَّ له ما أرادَه. وفي رواية أبي مِخنَفٍ المذكورة: وأنَّ ابن الزُّبَير يَمشي القَهقَرَى، وهو المناسب لقوله في عبد المِلك: يَمشي القُدَمِيَّة، وكان الأمر كما قال ابن عبَّاس، فإنَّ عبد المِلك لم يَزَل في تَقَدُّم من أمره إلى أن استَنقَذَ العراقَ من ابن الزُّبَير وقتل أخاه مصعباً، ثمَّ جَهَّزَ العساكر إلى ابن الزُّبَير بمكَّة، فكان من الأمر ما كان، ولم يَزَل أمرُ ابن الزُّبَير في تأخُّرٍ إلى أن قُتِلَ رحمه الله تعالى.

---

(١) هو عبد الله بن الزَّبِير الأسدي، أسد خزيمة. انظر: «تاريخ دمشق» ٢٨/ ١٦٧.

قوله في الرِّواية الثّالثة: «عن عمر بن سعيد» أي: ابن أبي حُسَين المكِّيّ.

وقوله: «لَأُحاسِبَنَّ نفسي» أي: لَأُناقِشَنَّها في مَعُونَته ونُصحه، قاله الخطَّابيّ، وقال الدّاووديُّ: معناه: لَأذكُرَنّ من مناقبه ما لم أذكُر من مناقبهما، وإنَّما صَنَعَ ابنُ عبَّاس ذلك لاشتِراك/ الناس في مَعرِفة مناقب أبي بكر وعمر، بخِلَاف ابن الزُّبَير فما كانت مناقبه في الشُّهرة كمناقبهما، فأظهَرَ ذلك ابنُ عبَّاس وبيَّنه للنّاس، إنصافاً منه له، فلمَّا لم يُنصِفْه هو رَجَعَ عنه. ٨/٣٣٠

قوله: «فإذا هو يَتَعلَّى عنِّي» أي: يَتَرَفَّعُ عليَّ مُتَنَحِّياً عنِّي.

قوله: «ولا يريدُ ذلك» أي: لا يريد أن أكون من خاصَّته.

وقوله: «ما كنت أظنّ أنّي أَعرِض هذا من نفسي» أي: أبدَؤُه بالخُضوع له ولا يَرضَى منِّي بذلك.

وقوله: «وما أُراه يريد خيراً» أي: لا يريد أن يصنع بي خيراً، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: وإنَّما أُراه يريد خيراً، وهو تصحيف، يُوضحه ما تقدَّم.

وقوله: «لَأن يَرُبَّني» أي: يكون عليَّ رَبّاً، أي: أميراً، أو رَبَّه بمعنى: رَبّاه، وقامَ بأمره ومَلكَ تَدبيره، قال التَّيْميُّ: معناه: لَأن أكون في طاعة بني أُميَّة، أحبُّ إليَّ من أن أكون في طاعة بني أَسَد، لأنَّ بني أُميَّة أقرَبُ إلى بني هاشم من بني أسد، كما تقدَّم، والله أعلم.

٩- باب قوله:
﴿ وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ ﴾ [التوبة: ٦٠]

قال مجاهدٌ: يَتَألَّفُهم بالعَطِيَّةِ.

٤٦٦٧- حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثير، أخبرنا سفيانُ، عن أبيه، عن ابنِ أبي نُعْمٍ، عن أبي سعيدٍ ﷺ، قال: بُعِثَ إلى النبيِّ ﷺ بشيءٍ، فقَسَمَه بينَ أربعةٍ، وقال: «أتألَّفُهم» فقال رجلٌ: ما عَدَلْتَ! فقال: «يَخرُجُ من ضِئْضِئِ هذا قومٌ يَمْرُقونَ منَ الدِّينِ».

قوله: «باب قوله: ﴿وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ قال مجاهد: يَتألَّفُهم بالعَطيَّة» وصَلَه الفِرْيابيُّ عن وَرْقاءَ عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد. وسَقَطَ قوله: ﴿وَفِى ٱلرِّقَابِ﴾ من غير

رواية أبي ذرٍّ، وهو أوجَه، إذ لم يَذكُر ما يَتعلَّق بالرِّقاب.

ثم ذكرَ حديث أبي سعيد: بُعِثَ إلى النبيِّ ﷺ بشيءٍ، فقَسَمَه بينَ أربعة، وقال: «أتألَّفهم» فقال رجل: ما عَدَلت. أورَدَه مختصراً جدّاً، وأبهَمَ الباعِث والمبعوث، وتسميةَ الأربعة، والرجلَ القائل، وقد تقدَّم بيان جميع ذلك في غزوة حُنَينٍ من المغازي (٤٣٥١).

١٠- باب قوله:

﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾

﴿يَلۡمِزُونَ ﴾: يَعِيبونَ.

و﴿ جُهۡدَهُمۡ﴾ وجَهْدَهُم: طاقَتَهم.

٤٦٦٨- حدَّثني بِشرُ بنُ خالدٍ أبو محمَّدٍ، أخبرنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، عن شُعْبَةَ، عن سليمانَ، عن أبي وائلٍ، عن أبي مسعودٍ، قال: لمَّا أُمِرْنا بالصَّدَقةِ كنَّا نَتَحامَلُ، فجاء أبو عَقِيلٍ بنِصْفِ صاعٍ، وجاء إنسانٌ بأكثرَ مِنْه، فقال المنافقونَ: إنَّ الله لَغَنِيٌّ عن صَدَقةِ هذا، وما فعَلَ هذا الآخَرُ إلّا رِئاءً، فنزلت: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ﴾ الآية [التوبة:٧٩].

٤٦٦٩- حدَّثني إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، قال: قلتُ لأبي أُسامةَ: أحدَّثكم زائدةُ، عن سليمانَ، عن شَقِيقٍ، عن أبي مسعودٍ الأنصاريِّ، قال: كان رسولُ الله ﷺ يأمرُ بالصَّدَقةِ، فيَحْتالُ أحدُنا حتَّى يَجِيءَ بالمُدِّ، وإنَّ لأحدِهمُ اليومَ مئةَ ألفٍ، كأنَّه يُعرِّضُ بنفسِه.

قوله: «باب قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ ﴿يَلۡمِزُونَ ﴾: يَعيبونَ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في الزكاة (١٤١٥). ٨/٣٣١

قوله: «﴿ جُهۡدَهُمۡ﴾ وجَهْدَهم: طاقَتَهم» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ﴾: مضموم ومفتوح سواء، ومعناه: طاقَتهم، يقال: جُهْدُ المُقِلّ [وجَهْدُه][1]،

---

(١) ما بين معقوفين زيادة من «مجاز القرآن» لأبي عبيدة، والسياق يقتضيها.

وقال الفَرّاء: الجُهْد بالضَّمِّ لغة أهل الحِجاز، ولغة غيرهم الفتح، وهذا هو المعتمَد عندَ أهل العلم باللِّسان. قاله الطَّبَريّ، وحُكيَ عن بعضهم أنَّ معناهما مُختَلِف: قيل: بالفتح: المشَقّة، وبالضَّمِّ: الطاقة. وقيل غيرُ ذلك.

قوله: «**عن سليمان**» هو الأعمَش، وأبو مسعود: هو عُقْبة بن عَمْرو البدريّ.

قوله: «**لمَّا أُمِرْنا بالصَّدَقةِ**» تقدَّم في الزكاة بلفظ: لمَّا نزلت آية الصَّدَقة، وقد تقدَّم بيانُه هناكَ.

قوله: «**كنَّا نَتَحامَل**» أي: يَحمِل بعضُنا لبعضٍ بالأُجرة، وقد تقدَّم في الزكاة من وجه آخرَ عن شُعْبة بلفظ: نُحامِل، أي: نُؤاجِر أنفُسَنا في الحَمْل، وتقدَّم بيان الاختلاف في ضبطه، وقال صاحب «المحكَم»: تَحامَلَ في الأمر، أي: تَكلَّفَه على مَشَقّة، ومنه تَحامَلَ على فلان، أي: كَلَّفَه ما لا يُطيق.

قوله: «**فجاء أبو عَقِيل بنِصْفِ صاع**» اسم أبي عَقِيل هذا، وهو بفتح أوَّله: حَبحابٌ، بمُهمَلَتَينِ بينَهما موحَّدة ساكنة وآخره مثلها، ذكره عبد بن حُميدٍ، والطَّبَريُّ (١٠/ ١٩٥)، وابن مَندَهْ (١/ ٤٠٧-٤٠٨) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتَادة، قال في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ قال: جاء رجل من الأنصار يقال له: الحَبحابُ أبو عَقيل، فقال: يا نبيّ الله بتّ أجُرّ الجرير[1] على صاعَينِ من تَمر، فأمَّا صاع فأمسَكتُه لأهلي، وأمَّا صاع فها هو ذا. فقال المنافقونَ: إن كان الله ورسوله لَغَنيَّينِ عن صاع أبي عَقيل، فنزلت. وهذا مُرسَل.

ووَصَلَه الطبرانيُّ (٣٥٩٨)، والباوَرْدِيّ[2]، والطَّبَريُّ (١٠/ ١٩٦) من طريق موسى بن عُبيدة عن خالد بن يَسار عن ابن أبي عَقيل عن أبيه، بهذا، ولكِن لم يُسَمّوه. وذكر السُّهَيليُّ

---

(١) الجَرير، بفتح الجيم: الحَبْل يُجعَل للبعير والفَرَس.

(٢) تحرفت في (س) إلى: البارودي. بتقديم الراء على الواو. والباوَرْدي نسبة إلى بلدة بنواحي خراسان يقال: أبيورد، وتخفف فيقال: باورد.

أنَّه رآه بخَطِّ بعض الحُفّاظ مضبوطاً بجيمَينِ.

وروى الطبرانيُّ في «الأوسط» (٨١٦٧)، وابن مَندَهْ من طريق سعيد بن عثمان البَلَويّ عن جَدَّته بنت عَديّ أنَّ أمّها عَمِيرةَ بنت سَهل بن رافع صاحب الصّاع الذي لَمَزه المنافقونَ خرج بزَكاته صاع تمرٍ وبابنتِه عَمِيرةَ إلى النبيّ ﷺ، فدَعَا لهما بالبَركة.

وكذا ذكر ابن الكَلْبيّ أنَّ سَهل بن رافع هو صاحب الصّاع الذي لَمَزَه المنافقونَ.

وروى عبد بن حُميدٍ من طريق عِكْرمة قال في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾: هو رِفاعة بن سَهل. ووَقَعَ عندَ ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٥٢): رِفاعة بن سعد، فيحتمل أن يكون تصحيفاً، ويحتمل أن يكون اسم أبي عَقيل سَهل، ولَقَبه حَبحابٌ، أو هما اثنان.

وفي الصَّحابة أبو عَقيل بن عبد الله بن ثَعْلبة البَلَويّ بدريّ، لم يُسمِّه موسى بن عُقْبة، ولا ابن إسحاق، وسَمّاه الواقديُّ عبدَ الرَّحمن، قال: واستُشهِدَ باليَمامة. وكلام الطَّبَريِّ يدلّ على أنَّه هو صاحب الصّاع عندَه وتَبِعَه بعض المتأخِّرينَ، والأوَّل أولَى. وقيل: هو عبد الرَّحمن ابن سيحانَ[١].

وقد ثَبَتَ في حديث كعب بن مالك في قِصّة تَوبَته، قال: وجاء رجل يَزُول به السَّراب، فقال النبيّ ﷺ: «كُنْ أبا خَيْثمةَ» فإذا هو أبو خَيْثمةَ، وهو صاحب الصّاع الذي لَمَزَه المنافقونَ[٢]. واسم أبي خَيْثمةَ هذا: عبد الله بن خَيْثمةَ من بني سالم من الأنصار. فهذا يدلُّ على تعدُّد مَن جاء بالصّاعِ. ويُؤيِّد ذلك أنَّ أكثر الرِّوايات فيها أنَّه جاء بصاعٍ، وكذا وَقَعَ في الزكاة: فجاء رجل فتَصَدَّقَ بصاعٍ، وفي حديث الباب: فجاء أبو عَقيل بنصفِ صاع.

وجَزَمَ الواقديُّ بأنَّ الذي جاء بصَدَقة ماله: هو زيد بن أسلَمَ العَجْلانيّ، والذي جاء

---

(١) تحرف في (س) إلى: سمحان، بالميم بدل الياء. وذكر الحافظُ في «الإصابة» ٤/ ٣٢٥ في ترجمته أن المعروف في ضبط اسمه: بيجان، يعني بالباء والجيم.

(٢) هذه رواية مسلم (٢٧٦٩)، وأحمد (٢٧١٧٥)، وابن حبان (٣٣٧٠).

بالصّاع: هو عُلْبة[١] بن زيد الحارثي[٢]، وسَمّى من الذينَ قالوا: إنَّ هذا مُراءٍ وإنَّ الله غَنيٌّ عن صَدَقة هذا: مُعتّب بن قُشَير وعبد الله بن نَبْتَلٍ، وأورَدَه الخطيب في «المبهَمات» من طريق الواقديِّ، وفيه عبد الرَّحمن بن نَبْتَلٍ، وهو بنونٍ ثمَّ موحَّدة ثمَّ مُثنّاة ثمَّ لام، بوَزنِ / جعفر، وسيأتي أيضاً ما يدلُّ على تعدُّد مَن جاء بأكثر من ذلك. ٣٣٢/٨

قوله: «**وجاء إنسان بأكثر منه**» تقدَّم في الزكاة بلفظ: وجاء رجل بشيءٍ كثير.

وروى البزَّار (٨٦٧١) و(٨٦٧٢) من طريق عمر بن أبي سَلَمةَ بن عبد الرَّحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «تَصَدَّقوا فإنّي أُريدُ أن أبعَث بَعثاً» قال: فجاء عبد الرَّحمن بن عَوْف فقال: يا رسول الله، عندي أربعة آلاف: ألفَينِ أُقرِضُهما رَبّي، وألفَينِ أُمسِكُهما لعيالي، فقال: «بارَكَ الله لك فيما أعطَيت وفيما أمسَكت» قال: وباتَ رجل من الأنصار فأصاب صاعينِ من تَمر، الحديثَ. قال البزّار: لم يُسنِده إلّا طالوتُ بن عبّاد عن أبي عَوَانة عن عمر، قال: وحدَّثناه أبو كامل عن أبي عَوَانة فلم يَذكُر أبا هريرة فيه.

وكذلك أخرجه عبد بن حُميدٍ عن يونس بن محمَّد عن أبي عَوَانة، وأخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٥١)، والطَّبَريُّ (١٠/ ١٩٥-١٩٦)، وابن مَرْدويه من طرق أُخرى عن أبي عَوَانة مُرسَلاً، وذكره ابن إسحاق في «المغازي» بغير إسناد، وأخرجه الطَّبَريُّ (١٠/ ١٩٧) من طريق يحيى بن أبي كثير، ومن طريق سعيد عن قَتَادة (١٠/ ١٩٥)، وابن أبي حاتم (٦/ ١٨٥١) من طريق الحَكَم بن أبانٍ عن عِكْرمة، والمعنى واحد، قال: وحَثَّ رسول الله ﷺ على الصَّدَقة ـ يعني: في غزوة تَبُوكَ ـ فجاء عبد الرَّحمن بن عَوْف بأربعة آلاف، فقال: يا رسول الله، مالي ثمانية آلاف، جِئتُك بنصفِها وأمسَكت نصفَها، فقال: «بارَكَ الله لك فيما أمسَكتَ وفيما أعطَيت»، وتَصَدَّقَ يومَئذٍ عاصم بن عَديّ بمئة وَسْقٍ من تَمر، وجاء أبو عَقيل بصاعٍ من تمر، الحديثَ.

(١) تصحفت في (س) إلى: علية، وقد ضبطه الحافظُ في «الإصابة» ٤/ ٥٤٦.

(٢) تحرف في (س) إلى: المحاربي.

وكذا أخرجه الطَّبَرِيُّ (١٠/ ١٩٤) من طريق العَوْفِيِّ عن ابن عبَّاس نحوه، ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: جاء عبد الرَّحمن بن عَوْف بأربعينَ أوقيَّة من ذهب، بمعناه.

وعندَ عبد بن حُميدٍ، وابن أبي حاتم (٦/ ١٨٥١) من طريق الرَّبيع بن أنس قال: جاء عبد الرَّحمن بن عَوْف بأربع مئة أوقيَّة من ذهب، فقال: إنَّ لي ثمانَ مئة أوقيَّة من ذهب، الحديث.

وأخرجه عبد الرَّزّاق (١/ ٢٨٣) عن مَعمَر عن قَتادة فقال: ثمانية آلاف دينار[١]، ومثله لابنِ أبي حاتم (٦/ ١٨٥٠) من طريق مجاهد.

وحكى عياض في «الشِّفاء»: أنَّه جاء يومَئذٍ بسبع[٢] مئة بعير. وهذا اختلافٌ شديد في القَدْر الذي أحضَرَه عبد الرَّحمن بن عَوْف، وأصحّ الطُّرق فيه ثمانية آلاف دِرهَم[٣]. وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق حمَّاد بن سَلَمةَ عن ثابت عن أنس أو غيره، والله أعلم.

ووَقَعَ في «مَعاني الفَرّاء»: أنَّ النبيّ ﷺ حَثَّ الناس على الصَّدَقة، فجاء عمر بصَدَقةٍ، وعثمان بصَدَقةٍ عظيمة، وبعض أصحاب النبيّ ﷺ - يعني: عبد الرَّحمن بن عَوْف[٤] - ثمَّ جاء أبو عَقيل بصاعٍ من تَمر، فقال المنافقونَ: ما أخرج هؤلاءِ صَدَقاتِهم إلّا رياءً، وأمَّا أبو عَقيل فإنَّما جاء بصاعِه ليُذكِّر بنفسِه، فنزلت.

ولابنِ مَرْدويه من طريق أبي سعيد: فجاء عبد الرَّحمن بن عَوْف بصَدَقَتِه، وجاء المطَّوِّعونَ من المؤمنينَ، الحديث.

---

(١) هذا ذهول من الحافظ رحمه الله، لأن المذكور في رواية قتادة وكذا في رواية مجاهد أن ابن عوف كان ماله ثمانية آلاف دينار، ولكنه تصدق بنصفها لا بكلها، فتتفق روايتهما مع رواية الأكثرين.

(٢) في (س): بتسع مئة، والمثبت من الأصلين، يوافق ما في الطبعات المحققة لكتاب «الشفا» للقاضي عياض.

(٣) لا ندري ما وجه تقديم الحافظ لرواية الثمانية آلاف درهم! مع أنه لم يَرِدْ ذكر هذه الرواية عن أحد، أو لعله أراد أن يقول: أربعة آلاف دينار، فسبق قلمُهُ فذكر الثمانية آلاف درهم، والله تعالى أعلم.

(٤) هذا من قول الحافظ رحمه الله، فإنه لم يُصرَّح بذكره عند الفراء.

قوله: «فنزلت: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ ﴾» قراءة الجمهور بتشديد الطاء والواو، وأصله: المتطوِّعينَ، فأُدغِمَت التاء في الطاء، وهم الذينَ يَغزُونَ بغير استعانةٍ برِزقٍ من سُلطان أو[1] غيره.

وقوله: «﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ﴾» معطوف على المطَّوِّعينَ، وأخطأ مَن قال: إنَّه معطوف على ﴿ ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ﴾ لاستلزامه فسادَ المعنى، وكذا مَن قال: معطوف على ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ لأنَّه يُفهَم منه أنَّ الذينَ لا يَجِدونَ إلّا جُهدهم ليسوا بمُؤمِنينَ، لأنَّ الأصل في العَطْف المغايَرة، فكأنَّه قيل: الذينَ يَلمِزونَ المطَّوِّعينَ من هذَينِ الصِّنفَينِ المؤمنينَ والذينَ لا يَجِدونَ إلّا جُهدهم، فكأنَّ الأوّلين مُطَّوِّعونَ مُؤمِنونَ، والثّاني: مُطَّوِّعونَ غير مُؤمِنينَ، وليس بصحيحٍ، فالحقّ أنَّه معطوف على ﴿ٱلۡمُطَّوِّعِينَ ﴾ ويكون من عَطف الخاصّ على العامّ، والنُّكتة فيه التَّنويه بالخاصّ، لأنَّ السُّخرية من الـمُقِلّ أشدّ من المكثِر غالباً، والله أعلم.

٣٣٣/٨ قوله في الحديث الثاني: «فيَحْتال أحدُنا/ حتَّى يَجيءَ بالمُدِّ» يعني: فيَتَصَدَّقَ به. في رواية الزكاة (١٤١٦): فيَنطَلِقُ أحدنا إلى السّوق فيُحامِلُ. فأفادَ بيانَ المراد بقوله في هذه الرِّواية: فيحتال.

قوله: «وإنَّ لأحدِهم اليومَ مئةَ ألفٍ» في رواية الزكاة: وإنَّ لبعضِهم اليومَ لَـمِئةَ ألف. و«مئةَ» بالنَّصب على أنَّها اسمُ «إنَّ»، والخبر لأحدِهم أو لبعضِهم، واليوم ظَرف، ولم يُذكَر مُميِّز المئة ألف، فيحتملُ أن يريد الدَّراهم أو الدَّنانير أو الأمداد.

قوله: «كأنَّه يُعَرِّض بنفسِهِ» هو كلام شَقِيقٍ الراوي عن أبي مسعود، بيَّنه إسحاق بن راهويه في «مُسنَده»، وهو الذي أخرجه البخاريّ عنه. وأخرجه ابن مَرْدويه من وجه آخرَ عن إسحاق فقال في آخره: وإنَّ لأحدِهم اليومَ لَـمِئةَ ألفٍ، قال شَقِيق: كأنَّه يُعرِّض بنفسِه. وكذا أخرجه الإسماعيليّ من وجه آخر، وزاد في آخر الحديث: قال الأعمَش: وكان أبو

(١) تحرف في (س) إلى: أي.

مسعود قد كَثُرَ ماله.

قال ابن بَطّال: يريد أنَّهم كانوا في زمن الرَّسول ﷺ يَتصَدَّقونَ بما يَجِدونَ، وهؤلاءِ مُكثِرونَ ولا يَتصَدَّقونَ. كذا قال، وهو بعيدٌ.

وقال الزَّين بن المنيِّر: مُراده أنَّهم كانوا يَتصَدَّقونَ معَ قِلّة الشَّيء، ويتكلَّفونَ ذلك، ثمَّ وسَّعَ الله عليهم فصاروا يَتصَدَّقونَ من يُسرٍ ومع عَدَم خَشْية عُسرٍ. قلت: ويحتمل أن يكون مُراده أنَّ الحِرص على الصَّدَقة الآنَ لسُهولة مأخذها بالتوَسُّع الذي وُسِّعَ عليهم أولى من الحِرص عليها معَ تكلُّفِهم، أو أراد الإشارة إلى ضيق العَيش في زمن الرَّسول ﷺ وذلك لقِلّة ما وَقَعَ من الفُتوح والغنائم في زمانه، وإلى سَعة عَيشهم بعدَه لكَثْرة الفُتوحِ والغنائم.

١١ - باب قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]

٤٦٧٠ - حدَّثني عُبيدُ بنُ إسماعيلَ، عن أبي أُسامةَ، عن عُبيدِ الله، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: لمَّا تُوفِّيَ عبدُ الله بن أُبيّ، جاء ابنُه عبدُ الله بنُ عبدِ الله إلى رسولِ الله ﷺ، فسألَه أن يُعطِيَه قَمِيصَه يُكَفِّنُ فيه أباه، فأعطاه، ثمَّ سألَه أن يُصَلِّيَ عليه، فقامَ رسولُ الله ﷺ لِيُصَلِّيَ عليه، فقامَ عمرُ، فأخَذَ بثوبِ رسولِ الله ﷺ، فقال: يا رسولَ الله أتصلِّي عليه، وقد نَهاكَ رَبُّكَ أن تُصَلِّيَ عليه؟! فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّما خَيَّرَني اللهُ، فقال: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ وسَأَزيدُه على السَّبْعِينَ» قال: إنَّه مُنافقٌ، قال: فصَلَّى عليه رسولُ الله ﷺ، فأنزَلَ الله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٨٤].

٤٦٧١ - حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل - وقال غيرُه: حدَّثني اللَّيثُ، حدَّثني عُقَيلٌ - عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني عُبيدُ الله بنُ عبدِ الله، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن عمرَ ابنِ الخطَّاب ﵁، أنَّه قال: لمَّا ماتَ عبدُ الله بنُ أُبيٍّ ابنُ سَلُولَ دُعِيَ له رسولُ الله ﷺ لِيُصَلِّيَ عليه، فلمَّا قامَ رسولُ الله ﷺ، وثَبْتُ إليه، فقلتُ: يارسولَ الله، أتصَلِّي على ابنِ أُبيٍّ، وقد قال يومَ كذا: كذا وكذا؟ قال: أُعَدِّدُ عليه قولَه، فتبَسَّمَ رسولُ الله ﷺ، وقال: «أَخِّرْ عنِّي يا عمرُ»،

فلمَّا أكثرْتُ عليه، قال: «إنّي خُيِّرْتُ فاختَرْتُ، لو أعلم أنّي إن زِدْتُ على السَّبْعِينَ يُغْفَرْ له، لَزِدْتُ عليها» قال: فصَلَّى عليه رسولُ الله ﷺ، ثمَّ انصَرَفَ، فلم يَمْكُثْ إلا يَسِيراً، حتَّى نزلتِ الآيتان من براءة: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ قال: فعَجِبتُ بَعْدُ من جُرْأتي على رسولِ الله ﷺ، واللهُ / ورسولُه أعلمُ. ٣٣٤/٨

قوله: «باب قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، ورواية غيره مختصرة.

قوله: «عن عُبيدِ الله» هو ابن عمر.

قوله: «لمَّا تُوُفِّي عبد الله بن أُبيٍّ» ذكر الواقديُّ ثمَّ الحاكم في «الإكليل»: أنَّه ماتَ بعدَ مُنصَرَفِهم من تَبُوكَ، وذلك في ذي القَعدة سنةَ تسع، وكانت مُدّةُ مرضه عشرينَ يوماً ابتداؤُها من لَيالٍ بَقيَت من شوّال، قالوا: وكان قد تَخلَّفَ هو ومَن تَبعَه عن غزوة تَبُوكَ، وفيهم نزلت: ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ﴾ [التوبة:٤٧]، وهذا يَدفَع قول ابن التِّين أنَّ هذه القِصّة كانت في أوّل الإسلام قبلَ تقرير الأحكام.

قوله: «جاء ابنه عبد الله بن عبد الله» وَقَعَ في رواية الطَّبَريِّ (١٠/ ١٩٩) من طريق الشَّعبيّ: لمَّا احتُضِرَ عبد الله جاء ابنه عبد الله إلى النبيّ ﷺ فقال: يا نبيّ الله، إنَّ أبي قد احتُضِرَ، فأُحِبّ أن تَشهَدَه وتُصَلّيَ عليه، قال: «ما اسمُك؟» قال: الحُبَاب ـ يعني: بضمِّ المهمَلة وموحَّدتَينِ مُخفَّفاً ـ قال: «بل أنتَ عبد الله، الحُبَاب اسمُ الشَّيطان».

وكان عبد الله بن عبد الله بن أُبيٍّ هذا من فُضَلاء الصَّحابة، وشَهِدَ بدراً وما بعدَها، واستُشهِدَ يومَ اليَمامة في خِلَافة أبي بكر الصِّدّيق، ومن مناقبه أنَّه بَلَغَه بعض مقالات أبيه، فجاء إلى النبيّ ﷺ يَستأذِنه في قتله، قال: «بل أحسِنْ صُحبتَه» أخرجه ابن مَندَهْ من حديث أبي هريرة، بإسنادٍ حسن.

وفي الطبرانيِّ من طريق عُرْوة بن الزُّبَير عن عبد الله بن عبد الله بن أُبيٍّ: أنَّه استأذَنَ... نحوه، وهذا مُنقَطِع، لأنَّ عُرْوة لم يُدرِكه.

وكأنَّه كان يَحمِل أمر أبيه على ظاهر الإسلام، فلذلك التَمَسَ من النبيّ ﷺ أن يَحضُرَ عندَه ويُصَلّيَ عليه، لا سيَّما وقد وَرَدَ ما يدلُّ على أنَّه فعَلَ ذلك بعَهْدٍ من أبيه، ويُؤيِّد ذلك ما أخرجه عبد الرَّزّاق (١/ ٢٨٥) عن مَعمَر، والطَّبَريُّ (١٠/ ٢٠٦) من طريق سعيد، كلاهما عن قَتَادة قال: أرسَلَ عبدُ الله بن أُبيٍّ إلى النبيّ ﷺ، فلمَّا دَخَلَ عليه قال: «أهلكَكَ حُبّ يهود» فقال: يا رسول الله، إنَّما أرسَلت إليك لتَستَغفِرَ لي، ولم أُرسِلْ إليك لتُوَبِّخَني! ثمَّ سأَلَه أن يُعطيَه قميصَه يُكَفَّنَ فيه، فأجابَه. وهذا مُرسَلٌ معَ ثقة رجاله.

ويَعضُدهُ ما أخرجه الطبرانيُّ (١١٥٩٨) من طريق الحَكَم بن أبانٍ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: لمَّا مَرِضَ عبد الله بن أُبيٍّ جاءه النبيّ ﷺ فكَلَّمَه، فقال: قد فهمتُ ما تقول، فامنُن عليَّ فكَفِّنّي في قميصك، وصَلِّ عليَّ، ففعَلَ.

وكأنَّ عبد الله بن أُبيٍّ أراد بذلك دَفع العار عن ولده وعشيرته بعدَ موته، فأظهَرَ الرَّغبة في صلاة النبيّ ﷺ عليه، ووَقَعَت إجابته إلى سؤاله بحَسَب ما ظَهَرَ من حاله، إلى أن كَشَفَ الله الغِطاء عن ذلك كما سيأتي، وهذا من أحسن الأجوبة فيما يَتَعلَّق بهذه القِصّة.

قوله: **«فقامَ رسول الله ﷺ ليُصَلّيَ عليه، فقامَ عمر، فأخَذَ بثوب رسول الله ﷺ»** في حديث ابن عبَّاس عن عمر ثاني حديث الباب: فلمَّا قامَ رسول الله ﷺ ـ وفي حديث التِّرمذيّ (٣٠٩٧) من هذا الوجه: فقامَ إليه فلمَّا وقَفَ عليه يريد الصلاة عليه ـ وثَبْتُ إليه فقلت: يا رسول الله، أتُصَلّي على ابن أُبيٍّ وقد قال يومَ كذا: كذا وكذا؟! أعدِّدُ عليه قوله. يشير بذلك إلى مِثل قوله: ﴿لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون:٧]، وإلى مِثل قوله: ﴿لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّ﴾ [المنافقون:٨]، وسيأتي بيانه في تفسير المنافقينَ (٤٩٠٥-٤٩٠٧).

قوله: **«فقال: يا رسول الله، أتُصَلّي عليه، وقد نَهاك رَبُّك أن تُصَلّي عليه؟!»** كذا في هذه الرِّواية إطلاق النَّهي عن الصلاة، وقد استُشكِلَ جدّاً، حتَّى أقدَمَ بعضهم، فقال: هذا وهمٌ من بعض رواته، وعاكَسَه غيره، فزعَمَ أنَّ عمر اطَّلَعَ على نَهيٍ خاصّ في ذلك. وقال القُرطُبيّ: لعلَّ ذلك وَقَعَ في خاطِر عمر، فيكون من قبيل الإلهام، ويحتمل أن يكون فهمَ ذلك من

قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن يَسْتَغْفِرُوا۟ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:١١٣]. قلت: الثّاني - يعني ما قاله القُرطُبيّ - أقرَب من الأوَّل، لأنَّه لم يَتقدَّم النَّهي عن الصلاة على المنافقينَ، بدليلِ أنَّه قال في آخر هذا الحديث:/ «قال: فأنزَلَ الله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾» والذي يَظهَر أنَّ في رواية الباب تَجوُّزاً بيَّنَتْه الرِّواية التي في الباب بعدَه من وجه آخر عن عُبيد الله ابن عمر بلفظ: فقال: تُصَلِّي عليه وقد نَهاكَ الله أن تَستَغفِر لهم؟!

٣٣٥/٨

وروى عبد بن حُميدٍ والطَّبَريُّ من طريق الشَّعْبيّ عن ابن عمر عن عمر[1] قال: أراد رسول الله ﷺ أن يُصَلِّي على عبد الله بن أُبيٍّ فأخذت بثوبه، فقلت: والله ما أمَرَكَ الله بهذا، لقد قال: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾.

ووَقَعَ عندَ ابن مَرْدويه[2] من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس: فقال عمر: أتُصَلِّي عليه، وقد نَهاكَ الله أن تُصَلِّي عليه؟! قال: «أينَ؟!» قال: قال: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ الآيةَ، وهذا مِثل رواية الباب.

فكأنَّ عمر قد فَهِمَ من الآية المذكورة ما هو الأكثر الأغلَبُ من لسان العرب من أنَّ «أو» ليست للتَّخييرِ، بل للتَّسوية في عَدَم الوصف المذكور، أي: أنَّ الاستغفار لهم وعَدَم الاستغفار سواءٌ، وهو كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون:٦]، لكن الثّانية أصرَح، ولهذا وَرَدَ أنَّها نزلت بعدَ هذه القِصّة كما سأذكرُه.

وفَهِمَ عمر أيضاً من قوله: ﴿سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ أنَّها للمبالَغة، وأنَّ العَدَد المعيَّن لا مفهوم له، بل المراد نفيُ المغفِرة لهم، ولو كَثُرَ الاستغفار، فيَحصُل من ذلك النَّهيُ عن الاستغفار فأطلقَه.

وفَهِمَ أيضاً أنَّ المقصود الأعظَم من الصلاة على الميِّت طلبُ المغفرة للميِّتِ، والشَّفاعة له، فلذلك استَلزَمَ عندَه النَّهيُ عن الاستغفار تَركَ الصلاة، فلذلك جاء عنه في هذه الرِّواية إطلاق النَّهي عن الصلاة. ولهذه الأُمور استَنكَرَ إرادة الصلاة على عبد الله بن أُبيٍّ.

---

(١) لم نقف عليه عند الطبري ولا عند غيره بهذا اللفظ وهذا الإسناد الموصول، وقد جاء بهذا اللفظ عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٦/ ١٨٥٣-١٨٥٤ من طريق الشعبي عن عمر منقطعاً.

(٢) وأخرجه من هذا الطريق أيضاً الطبراني في «الكبير» (١٢٢٤٤)، وفي إسناده لِينٌ.

هذا تقرير ما صَدَرَ عن عمر معَ ما عُرِفَ من شِدّة صَلابَته في الدِّين، وكَثْرة بُغضه للكفَّار والمنافقينَ، وهو القائل في حَقّ حاطِب بن أبي بَلتَعةَ معَ ما كان له من الفضل، كَشُهودِه بدراً وغير ذلك، لكَوْنِه كاتَبَ قُرَيشاً قبلَ الفتح: دَعني يا رسول الله أضرِبْ عُنُقَه فقد نافَقَ[1]. فلذلك أقدَمَ على كلامه للنبيِّ ﷺ بما قال، ولم يَلتَفِت إلى احتمال إجراء الكلام على ظاهره لمَا غَلَبَ عليه من الصَّلابة المذكورة.

قال الزَّين بن المنيِّر: وإنَّما قال ذلك عمر عَرْضاً على النبيّ ﷺ ومَشورةً لا إلزاماً، وله عَوائدُ بذلك، ولا يَبعُد أن يكون النبيّ كان أذِنَ له في مِثل ذلك، فلا يَستَلزِم ما وَقَعَ من عمر أنَّه اجتَهَدَ معَ وُجود النَّصّ، كما تَمَسَّكَ به قوم في جواز ذلك، وإنَّما أشارَ بالذي ظَهَرَ له فقط، ولهذا احتَمَلَ منه النبيّ ﷺ أخْذَه بثوبه ومُخاطَبَتَه له في مِثل ذلك المقام، حتَّى التَفَتَ إليه مُتَبَسِّماً كما في حديث ابن عبَّاس بذلك في هذا الباب.

قوله: «إنَّما خَيَّرَني الله، فقال: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾، وسأزِيدُه على السَّبْعينَ» في حديث ابن عبَّاس عن عمر من الزِّيادة: فتبَسَّمَ رسول الله ﷺ، وقال: «أخِّر عنِّي يا عمر» فلمَّا أكثرتُ عليه قال: «إنِّي خُيِّرتُ فاختَرت» أي: خُيِّرت بينَ الاستغفار وعَدمه.

وقد بيَّن ذلك حديثُ ابن عمر، حيثُ ذكر الآية المذكورة.

وقوله في حديث ابن عبَّاس عن عمر: «لو أعلم أنِّي إن زِدت على السَّبعينَ يُغفَرْ له لَزِدتُ عليها»، وحديث ابن عمر جازِم بِقصّة الزِّيادة.

وآكَدُ منه ما روى عبد بن حُميدٍ من طريق قَتَادة قال: لمَّا نزلت: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ قال النبيّ ﷺ: «قد خَيَّرَني رَبِّي، فوالله لأزيدَن على السَّبعينَ».

وأخرجه الطَّبَريُّ (١٠/ ١٩٩) من طريق مجاهد مثله، والطَّبَريُّ (١٠/ ١٩٩) أيضاً وابن أبي حاتم (٦/ ١٨٥٤) من طريق هشام بن عُرْوة عن أبيه مثله.

---

(١) سلف برقم (٣٠٨١) من حديث علي بن أبي طالب.

وهذه طرق وإن كانت مَراسيلَ فإنَّ بعضها يَعضُدُ بعضاً. وقد خَفيَت هذه اللَّفظة على مَن خَرَّجَ أحاديث «المختصر» والبَيْضاويّ، واقتَصَروا على ما وَقَعَ في حديثَي الباب.

ودَلَّ ذلك على أنَّه ﷺ أطالَ في حال الصلاة عليه من الاستغفار له، وقد وَرَدَ ما يدلُّ على ذلك، فذكر الواقديُّ أنَّ مُجمِّع بن جارية قال: ما رأيت رسول الله ﷺ أطالَ على جِنازةٍ قَطُّ ما أطالَ على جِنازةِ عبد الله بن أُبيٍّ من الوقوف.

٣٣٦/٨ وروى الطَّبَريُّ (١٠/ ١٩٩) من طريق مُغيرة عن الشَّعبيّ[1] قال:/ قال النبيّ ﷺ: «قال الله ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ فأنا أستَغفِر لهم سبعينَ وسبعينَ وسبعينَ».

وقد تمَسَّكَ بهذه القِصّة مَن جَعَلَ مفهوم العَدَد حُجّةً، وكذا مفهوم الصِّفة من باب الأولَى. ووجه الدّلالة أنَّه ﷺ فهمَ أنَّ ما زاد على السَّبعينَ بخِلَاف السَّبعينَ، فقال: «سَأزيدُ على السَّبعينَ»، وأجابَ مَن أنكرَ القول بالمفهومِ بما وَقَعَ في بَقيَّة القِصّة، وليس ذلك بدافعٍ للحُجّة، لأنَّه لو لم يَقُمِ الدَّليل على أنَّ المقصود بالسَّبعينَ المبالَغة، لكان الاستدلال بالمفهومِ باقياً.

قوله: «قال: إنَّه مُنافق، فصَلَّى عليه» أمَّا جَزمُ عمر بأنَّه مُنافق فجَرَى على ما كان يَطَّلِع عليه من أحواله، وإنَّما لم يأخُذِ النبيّ ﷺ بقوله وصَلَّى عليه إجراءً له على ظاهر حُكم الإسلام كما تقدَّم تقريره، واستصحاباً لظاهرِ الحُكم، ولما فيه من إكرام ولده الذي تَحقَّقَت صَلاحيَّته، ومَصلَحة الاستئلاف لقومِه ودَفع المفسَدة، وكان النبيّ ﷺ في أوّل الأمر يَصبر على أذى المشرِكينَ ويَعفو ويَصفَح، ثمَّ أُمِرَ بقتال المشرِكينَ فاستَمرَّ صَفحُه وعَفوُه عَمّن يُظهِر الإسلامَ ولو كان باطِنُه على خِلَاف ذلك لمصلَحة الاستئلاف وعَدَم التَّنفير عنه، ولذلك قال: «لا يَتحدَّث الناس أنَّ محمَّداً يَقتُل أصحابه»[2]، فلمَّا حَصَلَ الفتح ودَخَلَ المشرِكونَ في الإسلام، وقَلَّ أهلُ الكفر وذَلُّوا، أُمِرَ بمُجاهَرة المنافقينَ وحَمْلهم على حُكم مُرِّ الحقّ، ولا سيَّما وقد كان ذلك قبلَ نزول النَّهي الصَّريح عن الصلاة على المنافقينَ، وغير ذلك ممَّا أُمِرَ فيه

---

(١) هذا اللفظ الذي ساقه الحافظ لفظُ رواية مغيرة عن شِباكٍ الضبّي عن الشعبي، وهو عند الطبري من طريق مغيرة عن الشعبي مباشرة، لكن بلفظ: «لأستغفرن له سبعين وسبعين».

(٢) قال ذلك ﷺ في شأن عبد الله بن أبيٍّ ابنُ سَلُولَ أيضاً كما سيأتي برقم (٤٩٠٥) في تفسير سورة المنافقون.

بمجاهرتِهم. وبهذا التَّقرير يَندَفِع الإشكال عمَّا وَقَعَ في هذه القِصّة بحَمْدِ الله تعالى.

قال الخطَّابيُّ: إنَّما فعَلَ النبيّ ﷺ معَ عبد الله بن أُبيٍّ ما فعَلَ لكمال شَفَقَته على مَن تَعلَّقَ بطَرَفٍ من الدِّين، ولِتَطييب قلب ولده عبد الله الرجل الصالح، ولِتألُّفِ قومه من الخَزرَج لرياسَتِه فيهم، فلو لم يُجِب سؤالَ ابنه وتَرَكَ الصلاة عليه قبلَ وُرود النَّهي الصَّريح لكان سُبّةً على ابنه، وعاراً على قومه، فاستعملَ أحسنَ الأمرَينِ في السّياسة إلى أن نُهيَ فانتَهى.

وتَبِعَه ابن بَطّال وعَبَّرَ بقوله: ورَجا أن يكون مُعتَقِداً لبعضِ ما كان يُظهِر من الإسلام. وتَعقَّبَه ابن المنيِّر بأنَّ الإيمان لا يَتَبعَّض. وهو كما قال، لكنَّ مُراد ابن بَطّال أنَّ إيمانه كان ضعيفاً.

قلت: وقد مالَ بعض أهل الحديث إلى تصحيح إسلام عبد الله بن أُبيٍّ لكَوْنِ النبيّ ﷺ صَلَّى عليه، وذَهَلَ عن الوارد من الآيات والأحاديث المصرِّحة في حَقّه بما يُنافي ذلك، ولم يَقِف على جواب شافٍ في ذلك، فأقدَمَ على الدَّعوَى المذكورة، وهو مَحجوج بإجماع مَن قبلَه على نقيض ما قال، وإطباقهم على تَرك ذِكْره في كتب الصَّحابة معَ شُهرَته وذِكْر مَن هو دونَه في الشَّرَف والشُّهرة بأضعافٍ مُضاعَفة.

وقد أخرج الطَّبَريُّ (١٠/ ٢٠٦) من طريق سعيد عن قَتادة في هذه القِصّة قال: فأنزَلَ الله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ [التوبة:٨٤] قال: فذكر لنا أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: «وما يُغني عنه قميصي من الله[1]، وإنّي لأَرجو أن يُسلِمَ بذلك ألفٌ من قومه».

قوله: «فأنزَلَ الله: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾» زاد مُسدَّد في حديثه عن يحيى القَطّان عن عُبيد الله بن عمر في آخره: فتَرَكَ الصلاة عليهم[2]. أخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٥٧) عن أبيه عن مُسدَّد وحمَّاد بن زاذانَ عن يحيى.

---

(١) وفيه زيادة: وصلاتي.

(٢) عجباً للحافظ رحمه الله تعالى كيف عزا هذه الزيادة لابن أبي حاتم، وذَهَل عن وجودها عند البخاري فيما سيأتي برقم (٥٧٩٦) عن صدقة بن الفضل عن يحيى القطان.

وقد أخرجه البخاريّ (١٢٦٩) في الجنائز عن مُسدَّد، بدونِ هذه الزّيادة، وفي حديث ابن عبَّاس: فصَلَّى عليه ثمَّ انصَرَفَ، فلم يَمكُث إلّا يسيراً حتَّى نزلت.

زاد ابن إسحاق في «المغازي»[1] قال: حدَّثني الزُّهْريّ بسندِه في ثاني حديثَي الباب قال: فما صَلَّى رسول الله ﷺ على مُنافقٍ بعدَه حتَّى قَبَضَه الله.

ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي حاتم[2] (٦/ ١٨٥٨)، وأخرجه الطَّبَريُّ (١٠/ ٢٠٥-٢٠٦) من وجه آخر عن ابن إسحاق فزاد فيه: ولا قام على قبره. وروى عبد الرَّزّاق (١/ ٢٨٤) عن مَعمَر عن قَتَادة قال: لمَّا نزلت: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ﴾ قال النبيّ ﷺ: «لأزيدَن على السَّبعينَ» فأنزَلَ الله تعالى: «﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾»/ ٣٣٧/٨ ورجاله ثقات معَ إرساله، ويحتمل أن تكون الآيتان معاً نزلتا في ذلك.

الحديث الثاني: قوله: «حدَّثنا يحيى بن بُكَير حدَّثنا اللَّيث عن عُقيل، وقال غيره: حدَّثني اللَّيث حدَّثني عُقيل» كذا وَقَعَ هنا، والغير المذكور هو أبو صالح كاتب اللَّيث، واسمه عبد الله بن صالح، أخرجه الطَّبَريُّ (١٠/ ٢٠٦) عن المثنَّى بن معاذ عنه عن اللَّيث قال: حدَّثني عُقيل.

قوله: «لمَّا ماتَ عبد الله بن أُبيٍّ ابنُ سَلُولَ» بفتح المهمَلة وضمّ اللّام وسكون الواو بعدَها لامٌ، هو اسم امرأة، وهي والدة عبد الله المذكور وهي خُزاعيَّة، وأمَّا هو فمن الخَزرَج أحد قبيلَتَي الأنصار، وابنُ سَلولَ يُقرأ بالرَّفع لأنَّه صفة عبد الله لا صفة أبيه.

قوله: «فتبَسَّمَ رسول الله ﷺ وقال: أخِّر عنِّي» أي: كلامَك، واستَشكَلَ الدّاوديُّ تبَسُّمه ﷺ في تلكَ الحالة، معَ ما ثَبَتَ أنَّ ضَحِكَه ﷺ كان تبَسُّماً، ولم يكن عندَ شُهود

(١) كما في «سيرة ابن هشام» ٢/ ٥٥٢.

(٢) ذهل الحافظ رحمه الله تعالى عن وجود رواية ابن إسحاق هذه عند الترمذي (٣٠٩٧)، وعنده تلك الزيادة التي نسبها للطبري.

الجنائز يَستَعمِل ذلك، وجوابه أنَّه عَبَّرَ عن طَلاقة وجهه بذلك تأنيساً لعمر وتطييباً لقلبه كالمعتَذِرِ عن تَرك قَبُول كلامه ومَشُورَته.

قوله: «إن زِدْت على السَّبْعينَ يُغْفَرْ له» كذا للأكثرِ «يُغفَرْ» بسكونِ الرّاء، جواباً للشَّرطِ، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: «فغُفِرَ له» بفاءٍ، وبلفظ الفِعل الماضي وضمِّ أوَّله والرّاء مفتوحة. والأوَّل أوجَهُ.

قوله: «فعَجِبْت بَعْدُ» بضمِّ الدّال **«من جُرْأتي»** بضمِّ الجيم وسكون الرّاء بعدَها همزة، أي: إقدامي عليه، وقد بيَّنّا توجيهَ ذلك.

قوله: «والله ورسوله أعلم» ظاهره أنَّه قول عمر، ويحتمل أن يكون قولَ ابن عبَّاس، وقد روى الطبراني[1] (١١٥٩٨) من طريق الحَكَم بن أبانٍ عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس في نحو هذه القِصّة: قال ابن عبَّاس: فالله أعلمُ أيَّ صلاة كانت، وما خادَعَ محمَّد أحداً قَطّ.

وقال بعض الشُّرّاح: يحتمل أن يكون عمر ظنَّ أنَّ النبيّ ﷺ حينَ تقدَّم للصلاة على عبد الله بن أُبيٍّ كان ناسياً لمَا صَدَرَ من عبد الله بن أُبيٍّ. وتُعقِّبَ بما في السّياق من تكرير المراجَعة فهي دافعة لاحتمال النِّسيان، وقد صَرَّحَ في حديث الباب بقوله: فلمَّا أكثرت عليه قال. فدَلَّ على أنَّه كان ذاكِراً.

١٢- بابٌ
﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ﴾ [التوبة:٨٤]

٤٦٧٢- حدَّثني إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثنا أنسُ بنُ عِياضٍ، عن عُبيدِ الله، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: لمَّا توفِّيَ عبدُ الله بنُ أُبيٍّ جاء ابنُه عبدُ الله بنُ عبدِ الله إلى رسولِ الله ﷺ، فأعطاه قَميصَه، فأمَرَهُ أن يُكفِّنَه فيه، ثمَّ قامَ يُصلِّي عليه، فأخَذَ عمرُ بنُ الخطَّاب بثوبِه، فقال: تُصَلِّي عليه وهو مُنافقٌ؟ وقد نَهاكَ الله أن تَسْتَغْفِرَ لهم، قال: «إنَّما خَيَّرَني اللهُ ـ أو

(١) تحرف في الأصلين إلى: الطبري. والتصويب من شرح الحافظ نفسه، حيث أشار إلى هذه الطريق المذكورة أول هذا الباب، وعزاها للطبراني، ولم نقف عليها عند الطبري.

أخبَرَني اللهُ ـ فقال: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾» فقال: «سَأَزِيدُه على سبعِينَ» قال: فصَلَّى عليه رسولُ الله ﷺ، وصَلَّينا معه، ثمَّ أُنْزِلَ عليه: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾.

قوله: «باب ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾» ظاهرُ الآية أنَّها نزلت في جميع المنافقينَ، لكن وَرَدَ ما يدلُّ على أنَّها نزلت في عَدَد مُعيَّن منهم.

قال الواقديّ: أخبرنا مَعمَر عن الزُّهْريّ قال: قال حُذَيفة: قال لي رسول الله ﷺ: «إنِّي مُسِرٌّ إليك سِرّاً، فلا تَذكُرْه لأحدٍ، إنِّي نُهيت أن أُصَلِّي على فلان وفلان» رَهطٍ ذَوي عَدَد من/ المنافقينَ، قال: فلذلك كان عمر إذا أراد أن يُصَلِّي على أحدٍ استَتبَعَ حُذَيفة، فإن مَشَى معه وإلّا لم يُصَلِّ عليه. ٣٣٨/٨

ومن طريق أُخرى عن جُبَير بن مُطعِم[1]: أنَّهم اثنا عشرَ رجلاً، وقد تقدَّم حديث حُذَيفة قريباً: أنَّه لم يَبقَ منهم غير رجل واحد[2].

ولعلَّ الحكمة في اختصاص المذكورِينَ بذلك أنَّ الله عَلِمَ أنَّهم يموتونَ على الكفر، بخِلَاف مَن سواهم فإنَّهم تابوا.

ثمَّ أورَدَ المصنِّف حديث ابنِ عمر المذكور في الباب قبلَه من وجه آخرَ، وقوله فيه: «إنَّما خَيَّرَني الله أو أخبرني الله»، كذا وَقَعَ بالشكِّ، والأوَّل: بمُعجَمةٍ مفتوحة وتحتانيَّة ثقيلة، من التَّخيير، والثّاني: بموحَّدةٍ من الإخبار. وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق إسماعيل بن أبي أُوَيس عن أبي ضَمْرة الذي أخرجه البخاريّ من طريقه بلفظ: «إنَّما خَيَّرَني الله» بغير شَكّ، وكذا في أكثرِ الرِّوايات بلفظ التَّخيير، أي: بينَ الاستغفار وعَدَمه كما تقدَّم.

---

(١) كذا في الأصلين و(س)، وإنما هو عند الواقدي ٣/ ١٠٤٥ عن نافع بن جبير بن مطعم مرسلاً، وكذلك رواه ابنُ سعد كما في «تهذيب الكمال» ٥/ ٥٠٥ في ترجمة حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٢) الذي تقدم عن حذيفة برقم (٤٦٥٨): أنه لم يبق منهم إلا أربعة أحدهم شيخ كبير لو شرب الماء البارد لما وجَدَ بَرْدَهُ. فلا ندري من أين جاء الحافظ رحمه الله بقوله: غير رجلٍ واحدٍ!!

واستُشكِلَ فهم التَّخيير من الآية حتَّى أقدَمَ جماعة من الأكابر على الطَّعن في صِحّة هذا الحديث معَ كَثْرة طرقه، واتِّفاق الشَّيخَينِ وسائر الذينَ خرَّجوا الصَّحيح على تصحيحه، وذلك يُنادي على مُنكِري صِحَّتِه بعَدَمِ مَعرِفة الحديث، وقِلّة الاطِّلاع على طرقه.

قال ابن المنيِّر: مفهوم الآية زَلَّت فيه الأقدام، حتَّى أنكَرَ القاضي أبو بكر صِحّة الحديث، وقال: لا يجوز أن يُقبَل هذا، ولا يَصِحّ أنَّ الرَّسول قاله، انتهى.

ولفظ القاضي أبي بكر الباقلّانيّ في «التَّقريب»: هذا الحديث من أخبار الآحاد التي لا يُعلَم ثُبوتُها. وقال إمام الحَرَمَينِ في «مختصره»: هذا الحديث غير مُخرَّج في «الصَّحيح». وقال في «البُرهان»: لا يُصَحِّحه أهلُ الحديث.

وقال الغَزاليّ في «المستَصفَى»: الأظهَر أنَّ هذا الخبر غير صحيح.

وقال الدّاووديّ الشّارح: هذا الحديث غير محفوظ.

والسَّبَب في إنكارهم صِحَّتَه ما تَقرَّرَ عندَهم ممَّا قَدَّمناه، وهو الذي فهمَه عمر ﵁ من حَمل ﴿أَوۡ﴾[1] على التَّسوية لمَا يقتضيه سياق القِصّة، وحَمل السَّبعينَ على المبالَغة.

قال ابن المنيِّر: ليس عندَ أهلِ البيان تَرَدُّد أنَّ التَّخصيص بالعَدَدِ في هذا السّياق غير مُراد. انتهى.

وأيضاً فشرط القول بمفهومِ الصِّفة وكذا العَدَد عندَهم مُماثَلة المنطوق للمَسكوتِ، وعَدَم فائدة أُخرى، وهُنا للمبالَغة فائدة واضحة، فأشكَلَ قوله: «سَأزيدُ على السَّبعينَ» معَ أنَّ حُكم ما زاد عليها حُكمها.

وقد أجابَ بعض المتأخِّرينَ عن ذلك بأنَّه إنَّما قال: «سَأزيدُ على السَّبعينَ» استمالة لقلوب عشيرته، لا أنَّه أراد إن زاد على السَّبعينَ يُغفَر له، ويُؤيِّده تَردُّده في ثاني حديثَي الباب حيثُ قال: «لو أعلم أنّي إن زِدت على السَّبعينَ يُغفَر له لَزِدتُ».

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ﴾.

لكن قَدَّمْنا أنَّ الرِّواية ثَبَتَت بقوله: «سأزيد»، ووَعدُه صادقٌ، ولا سيَّما وقد ثَبَتَ قوله: «لَأزيدَنَّ» بصيغة المبالَغة في التَّأكيد.

وأجابَ بعضهم باحتمال أن يكون فعَلَ ذلك استصحاباً للحال، لأنَّ جواز المغفِرة بالزِّيادة كان ثابتاً قبلَ مجيء الآية، فجازَ أن يكونَ باقياً على أصله في الجواز، وهذا جواب حسن، وحاصله: أنَّ العَمَل بالبَقاءِ على حُكم الأصل معَ فهم المبالَغة لا يَتنافَيان، فكأنَّه جَوَّزَ أنَّ المغفِرة تَحصُل بالزِّيادة على السَّبعينَ لا أنَّه جازِم بذلك، ولا يَخفَى ما فيه.

وقيل: إنَّ الاستغفار يتنزَّل مَنزِلة الدُّعاء، والعبد إذا سألَ رَبَّه حاجةً فسؤاله إيّاه عِبادةٌ تتنزَّل مَنزِلة الذِّكر، لكنَّه من حيثُ طلبُ تَعجيلِ حصول المطلوب ليس عبادةً، فإذا كان كذلك، والمغفِرةُ في نفسها مُمكِنة، وتَعلُّقُ العلم بعَدَمِ نَفعها لا يُغيِّر ذلك، فيكون طلبها لا لغَرَضِ حصولها بل لتعظيمِ المدعوّ، فإذا تَعذَّرَت المغفِرة عُوِّضَ الدّاعي عنها ما يَليق به من الثَّواب أو دَفعِ السّوء، كما ثَبَتَ في الخبر[(١)]، وقد يَحصُل بذلك عن المدعوّ لهم تخفيف كما في قِصّة أبي طالب[(٢)].

هذا معنى ما قاله ابن المنيِّر، وفيه نظر، لأنَّه يَستَلزِم مشروعيَّة طلب المغفِرة لمن تَستَحيل المغفِرة له شَرعاً، وقد وَرَدَ إنكار ذلك في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [التوبة:١١٣].

ووَقَعَ في أصلِ هذه القِصّة إشكال آخرُ، وذلك أنَّه ﷺ أطلقَ أنَّه خُيِّرَ بينَ الاستغفار لهم وعَدمه بقوله تعالى: ﴿ ٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ أَوۡ لَا تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ﴾،/ وأخَذَ بمفهومِ العَدَد من ٨/٣٣٩

(١) ثبت من حديث عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «ما على الأرض مسلم يدعو الله تعالى بدعوة إلا آتاه الله إياها، أو صرف عنه من السوء مثلها، ما لم يدعُ بإثم أو قطيعة رحم». أخرجه الترمذي (٣٥٧٣)، وبنحوه من حديث جابر عنده أيضاً برقم (٣٣٨١).

(٢) كما سلف في حديث العباس بن عبد المطلب عند البخاري (٣٨٨٣) أنه قال للنبي ﷺ: ما أغنَيتَ عن عمك، فإنه كان يحوطُك ويغضب لك؟ قال: «هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار». ومن حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري أيضاً (٣٨٨٥) أنه ﷺ قال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغُه».

السَّبعينَ فقال: «سَأزيدُ عليها»، معَ أنَّه قد سَبَقَ قبلَ ذلك بمُدّةٍ طويلة نزول قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ﴾، فإنَّ هذه الآية كما سيأتي في تفسير هذه السّورة قريباً (٤٦٧٥) نزلت في قِصّة أبي طالب حينَ قال ﷺ «لَأستَغفِرَنَّ لك ما لم أُنْهَ عنك» فنزلت، وكانت وفاة أبي طالب بمكَّةَ قبلَ الهجرة اتِّفاقاً، وقِصّة عبد الله بن أُبيٍّ هذه في السَّنة التاسعة من الهجرة كما تقدَّم، فكيفَ يجوز معَ ذلك الاستغفار للمنافقينَ معَ الجزم بكفرهم في نفسِ الآية؟! وقد وقَفت على جواب لبعضِهم عن هذا حاصله: أنَّ المنهيّ عنه استغفارٌ تُرجَى إجابته حتَّى يكون مقصوده تحصيل المغفِرة لهم كما في قِصّة أبي طالب، بخِلَاف الاستغفار لِمثلِ عبد الله بن أُبيٍّ فإنَّه استغفار لقصدِ تَطييب قلوب مَن بَقيَ منهم، وهذا الجواب ليس بمَرضيٍّ عندي.

ونحوُه قول الزَّمَخْشَريّ فإنَّه قال: فإن قلت: كيف خَفيَ على أفصَحِ الخلق وأخبَرِهم بأساليب الكلام وتمثيلاته أنَّ المراد بهذا العَدَد أنَّ الاستغفار ولو كَثُرَ لا يُجدي، ولا سيَّما وقد تَلاه قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ الآيةَ، فبيَّن الصّارفَ عن المغفِرة لهم؟ قلت: لم يَخْفَ عليه ذلك، ولكنَّه فعَلَ ما فعَلَ وقال ما قال إظهاراً لغاية رحمته ورأفَته على مَن بُعِثَ إليه، وهو كقولِ إبراهيم عليه السلام: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم:٣٦] وفي إظهار النبيّ ﷺ الرَّأفة المذكورة لُطف بأُمَّتِه، وباعِث على رحمة بعضهم بعضاً، انتهى.

وقد تَعقَّبَه ابنُ المنير وغيره وقالوا: لا يجوز نِسبة ما قاله إلى الرَّسول، لأنَّ الله أخبر أنَّه لا يَغفِرُ للكفَّار، وإذا كان لا يُغفَر لهم فطلبُ المغفِرة لهم مُستَحيل، وطلب المستَحيل لا يقع من النبيّ ﷺ.

ومنهم مَن قال: إنَّ النَّهيَ عن الاستغفار لمن ماتَ مُشرِكاً لا يَستَلزِم النَّهي عن الاستغفار لمن ماتَ مُظهِراً للإسلام، لاحتمال أن يكون مُعتَقَده صحيحاً، وهذا جواب جيِّد.

وقد قَدَّمتُ البحثَ في هذه الآية في كتاب الجنائز (١٢٦٩)، والتَّرجيح أنَّ نزولها كان مُتَراخِياً عن قِصّة أبي طالب جدّاً، وأنَّ الذي نزلَ في قِصَّته ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦]

وحَرَّرت دليل ذلك هناكَ، إلّا أنَّ في بَقيَّة هذه الآية من التَّصريح بأنَّهم كفروا بالله ورسوله ما يدلُّ على أنَّ نزول ذلك وَقَعَ مُتَراخياً عن القِصّة، ولعلَّ الذي نزلَ أوَّلاً وتَمَسَّكَ النبيّ ﷺ به قوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ إلى هنا خاصّة، ولذلك اقتصَرَ في جواب عمر على التَّخيير وعلى ذِكْر السَّبعينَ، فلمَّا وَقَعَت القِصّة المذكورة كَشَفَ الله عنهم الغِطاء، وفَضَحَهم على رُؤوس الملأ، ونادَى عليهم بأنَّهم كفروا بالله ورسوله.

ولعلَّ هذا هو السِّرّ في اقتِصار البخاريّ في التَّرجمة من هذه الآية على هذا القَدْر إلى قوله: ﴿فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾، ولم يقع في شيء من نُسَخ كتابه تَكميل الآية، كما جَرَت به العادة من اختلاف الرُّواة عنه في ذلك.

وإذا تأمَّلَ المتأمِّل المنصِف وجَدَ الحامل على مَن رَدَّ الحديث أو تَعَسَّفَ في التَّأويل ظنَّه بأنَّ قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ نزلَ معَ قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، أي: نزلت الآية كاملةً، لأنَّه لو فُرِضَ نزولها كاملةً لاقتَرَنَ بالنَّهي العِلّة، وهي صريحة في أنَّ قليل الاستغفار وكثيره لا يُجدي، وإلّا فإذا فُرِضَ ما حَرَّرتُه أنَّ هذا القَدر نزلَ مُتَراخياً عن صَدر الآية ارتَفَعَ الإشكال، وإذا كان الأمر كذلك فحُجّة المتمَسِّك من القِصّة بمفهومِ العَدَد صحيح، وكَوْن ذلك وَقَعَ من النبيّ ﷺ مُتَمَسِّكاً بالظّاهِرِ على ما هو المشروع في الأحكام إلى أن يقوم الدَّليل الصّارف عن ذلك لا إشكال فيه، فلله الحمد على ما ألْـهَمَ وعَلَّمَ.

وقد وقَفت لأبي نُعَيم الحافظ صاحب «حِلية الأولياء» على جُزء جَمَعَ فيه طرق هذا الحديث، وتَكلَّمَ على مَعانيه، فلخَّصتُه، فمن ذلك أنَّه قال: وَقَعَ في رواية أبي أُسامة[1] وغيره عن عُبيد الله العمريّ في قول عمر: أتُصَلِّي عليه وقد نَهاك الله عن/ الصلاة على المنافقينَ؟! ولم يُبيِّن مَحَلّ النَّهي، فوَقَعَ بيانه في رواية أبي ضَمْرة[2] عن العمريّ، وهو أنَّ ٣٤٠/٨

(١) سلفت في الباب السابق برقم (٤٦٧٠).

(٢) رواية الباب.

مُرادَه بالصلاة عليهم الاستغفارُ لهم، ولفظه: وقد نَهاك الله أن تَستَغفِر لهم. قال: وفي قول ابنِ عمر: فصَلَّى رسول الله ﷺ وصَلَّينا معه، أنَّ عمر تَرَكَ رأيَ نفسه وتابَعَ النبيَّ ﷺ. ونَبَّه على أنَّ ابنَ عمر حَمَلَ هذه القِصّة عن النبيّ ﷺ بغير واسطة، بخِلَاف ابنِ عبَّاس، فإنَّه إنَّما حَمَلَها عن عمر إذ لم يَشهَدها.

قال: وفيه جواز الشَّهادة على المرء بما كان عليه حَيّاً وميِّتاً، لقولِ عمر: إنَّ عبد الله مُنافق، ولم يُنكِر النبيّ ﷺ قوله.

ويُؤخَذ أنَّ المنهيّ عنه من سَبِّ الموتى ما قُصِدَ به الشَّتْم لا التَّعريف. وأنَّ المنافق تَجري عليه أحكام الإسلام الظّاهرة. وأنَّ الإعلام بوفاة الميِّت مُجرَّداً لا يَدخُل في النَّعي المنهيّ عنه.

وفيه جواز سؤال الـمُوسِر من المال مَن تُرجَى بَرَكَتُه، شيئاً من ماله لِضَرُورةٍ دينيَّة.

وفيه رِعاية الحيّ المطيع بالإحسان إلى الميِّت العاصي.

وفيه التَّكفين بالمَخِيطِ. وجواز تأخير البيان عن وقت النُّزول إلى وقت الحاجة. والعَمَل بالظّاهرِ إذا كان النَّصّ مُحتَمِلاً. وفيه جواز تنبيه المفضول للفاضلِ على ما يَظُنّ أنَّه سَهَا عنه، وتنبيه الفاضل المفضولَ على ما يُشكِل عليه. وجواز استفسار السائل المسؤول وعكسه عمَّا يحتمل ما دارَ بينهما. وفيه جواز التَّبَسُّم في حضور الجِنازة عندَ وُجود ما يقتضيه، وقد استَحَبَّ أهل العلم عَدَم التَّبَسُّم من أجل تمام الخُشوع، فيُستَثنَى منه ما تَدعو إليه الحاجة، وبالله التوفيق.

١٣- باب قوله:
﴿ سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُواْ عَنْهُمْ ﴾ الآية

٤٦٧٣- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ الله، أنَّ عبد الله بنَ كعبِ بنِ مالكٍ قال: سمعتُ كعبَ بنَ مالكٍ حينَ تَخلَّفَ عن تَبُوكَ: والله ما أنْعَمَ الله عليَّ من نِعْمةٍ بعدَ إذ هَداني، أعظَمَ من صِدْقي رسولَ الله ﷺ أن لا أكونَ كَذَبْتُه، فأهلِكَ كما هَلَكَ الَّذينَ كَذَبوا حينَ أُنزِلَ الوَحْيُ: ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾

إلى قوله: ﴿ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [التوبة:٨٤].

قوله: «باب قوله: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ إِذَا ٱنقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا۟ عَنْهُمْ﴾ الآيَةَ» سَقَطَ ﴿لَكُمْ﴾ من رواية الأَصِيليِّ والصَّواب إثباتها. ثمَّ ذكر فيه طَرَفاً من حديث كعب ابن مالك الطَّويل في قِصّة تَوبَته يَتعلَّق بالتَّرجمة.

وقوله فيه: «ما أنعَمَ الله عليَّ من نِعمة» كذا للأكثرِ، وللمستَمْلي وحدَه: على عبدٍ نِعمةً. والأوَّل هو الصَّواب، وقد سَبَقَ شرح الحديث بطوله في كتاب المغازي (٤٤١٨).

١٤- باب قوله: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ فَإِن تَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ [التوبة:٩٦]

قوله: «باب قوله: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ فَإِن تَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾» كذا ثبت لأبي ذر وحده الترجمة بغير حديث، وسقطت للباقين.

وقد أخرج ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٦٦) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد: إنما نزلت في المنافقين.

٨/٣٤١

١٥- باب قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ الآية [التوبة:٩٦]

٤٦٧٤- حدَّثنا مُؤَمَّلٌ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا عَوْفٌ، حدَّثنا أبو رَجاءٍ، حدَّثنا سَمُرةُ بنُ جُنْدُبٍ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ لنا: «أتاني اللَّيلةَ آتِيان، فابْتَعَثاني، فانْتَهَيا إلى مدينةٍ مَبنِيَّةٍ بلَبِنِ ذهبٍ ولَبِنِ فِضّةٍ، فتَلَقّانا رجالٌ، شَطْرٌ من خلقِهم كأحسنِ ما أنتَ راءٍ، وشَطْرٌ كأقبَحِ ما أنتَ راءٍ، قالا لهمُ: اذهبوا فقَعُوا في ذلك النَّهرِ، فوَقَعوا فيه، ثمَّ رجعوا إلينا قد ذهب ذلك السّوءُ عنهم، فصاروا في أحسنِ صورةٍ، قالا لي: هذه جَنّةُ عَدْنٍ، وهٰذاكَ مَنزِلُكَ، قالا: أمّا القومُ الَّذِينَ كانوا شَطْرٌ منهم حَسَنٌ، وشَطْرٌ منهم قَبِيحٌ، فإنّهم خَلَطوا عَمَلاً صالحاً وآخَرَ سَيِّئاً، تَجاوَزَ الله عنهم».

قوله: «باب قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ الآيَةَ» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره الآية إلى

﴿رَحِيمٌ﴾ وذكر فيه طَرَفاً من حديث سَمُرة بن جُندُب في المنام الطَّويل، وسيأتي بتمامه مع شرحِه في التَّعبير (٧٠٤٧).

قوله: «حدثنا مؤمَّل» زاد في رواية الأصيلي وغيره: هو ابن هشام. وإسماعيل بن إبراهيم: هو المعروف بابن عُلَيَّة.

وقوله فيه: «كانوا شطرٌ منهم حسَنٌ» قيل: الصوابُ حسناً، لأنه خبر «كان»، وخرَّجوه على أنَّ «كان» تامّةٌ، و«شطرٌ» و«حسنٌ» مبتدأ وخبره.

١٦- باب قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة:١١٣]

٤٦٧٥- حدَّثني إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أخبرنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيّب، عن أبيه، قال: لمَّا حَضَرَت أبا طالبٍ الوفاةُ، دَخَلَ عليه النبيُّ ﷺ، وعندَه أبو جَهْلٍ وعبدُ الله بنُ أبي أُميَّةَ، فقال النبيُّ ﷺ: «أي عَمِّ، قُل: لا إلهَ إلا الله، أُحاجُّ لكَ بها عندَ الله» فقال أبو جَهْلٍ وعبدُ الله بنُ أبي أُميَّةَ: يا أبا طالبٍ، أترْغَبُ عن مِلَّةِ عبدِ المطَّلِبِ؟ فقال النبيُّ ﷺ: «لأستَغْفِرَنَّ لكَ، ما لم أُنْهَ عنكَ» فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾» ذكر فيه حديث سعيد بن المسيّب عن أبيه في قِصّة وفاةِ أبي طالب، وقد سَبَقَ شرحه في كتاب الجنائز (١٣٦٠)، ويأتي الإلمام بشيءٍ منه في تفسير القَصَص (٤٧٧٢) إن شاء الله تعالى.

١٧- باب قوله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ الآية [التوبة:١١٧]

٤٦٧٦- حدَّثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، قال: حدَّثني ابنُ وَهْب، قال: أخبرني يونس. قال أحمدُ: وحدَّثنا/ عَنبَسةُ، حدَّثنا يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني عبدُ الرَّحمنِ بنُ كعبِ بنِ مالك، قال: أخبرني عبدُ الله بنُ كعبٍ -وكان قائدَ كعبٍ من بَنِيه حينَ عَمِيَ- قال: سمعتُ كعبَ بنَ مالكٍ ٣٤٢/٨

في حديثِه: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟﴾ [التوبة: ١١٨] قال في آخِرِ حديثِه: إنَّ من تَوْبَتي أن أَنخَلِعَ من مالي صَدَقةً إلى الله وإلى رسولِه، فقال النبيُّ ﷺ: «أمسِكْ بعضَ مالِكَ، فهو خيرٌ لكَ».

قوله: «باب قوله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ الآيَة» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيرُه الآية إلى ﴿رَّحِيمٌ﴾، ذكر فيه طَرَفاً من حديث كعبٍ الطَّويلِ في قِصّة تَوبَته. وقد سَبَقَ شرحه مُستَوفًى في كتاب المغازي (٤٤١٨)، والقَدر الذي اقتَصَرَ عليه هنا أيضاً في الوَصايا (٢٧٥٧).

وقوله هنا: «حدَّثنا أحمد بن صالح، حدَّثني ابن وَهْب، أخبرني يونس. قال أحمد: وحدَّثنا عَنبَسة، حدَّثنا يونس» مُراده أنَّ أحمد بن صالح روى هذا الحديث عن شيخَينِ عن يونس، لكن فرَّقَهما لاختلاف الصِّيغة. ثمَّ إنَّ ظاهره أنَّ السَّنَد عنهما مُتَّحِد، وليس كذلك، لأنَّ في رواية ابن وَهْب أنَّ شيخ ابن شِهاب هنا هو عبد الرَّحمن بن كعب كما في رواية عَنبَسة، وليس كذلك، بل هو في رواية ابن وَهْب عبد الرَّحمن بن عبد الله بن كعب[1]، كذلك أخرجه النَّسائيُّ عن سليمان بن داود المهريّ عن ابن وَهْب[2]، ولعلَّ البخاريّ بناه على أنَّ عبد الرَّحمن نُسِبَ لجدِّه فتَتَّحِد الرِّوايتان. نَبَّهَ على ذلك الحافظ أبو عليّ الصَّدَفيّ، فيما قرأته بخَطِّه بهامشِ نُسخَته.

قلت: قد أفرَدَ البخاريّ رواية ابن وَهْب بهذا الإسناد في النُّذور (٦٦٩٠)، فوَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ: عبد الرَّحمن بن عبد الله بن كعب. وإنَّما أخرج النَّسائيُّ بعض الحديث، وقد وجَدت بعض الحديث أيضاً في «سُنَن أبي داود» (٢٢٠٢و٣٣١٧) عن سليمان بن دواد

---

(١) وقد تقدم بعضُ هذا الحديث مختصراً أيضاً برقم (٣٨٨٩) من طريق أحمد بن صالح عن عنبسة عن يونس، فقال فيها: عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب. فتحقق الاحتمالُ الذي نقله الحافظ عن الجياني من أن البخاري بناه على أن عبد الرحمن نُسب هنا لجده.

(٢) أخرجه كذلك النسائي برقم (٣٤٢٢)، لكن أخرج بعضاً من هذه القصة برقم (٧٣١)، وبرقم (٣٨٢٤) من هذا الطريق نفسه فقال: عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وهذا أيضاً يؤيد الاحتمال المذكور بأن عبد الرحمن قد يُنسب لجدّه.

شيخ البخاريّ فيه كما في النَّسائيِّ، وعن أبي الطاهر بن السَّرْح عن ابن وَهْب كذلك (٢٢٠٢ و٢٧٧٣ و٤٦٠٠).

١٨ - بابٌ ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ الآية [التوبة:١١٨]

٤٦٧٧- حدَّثني محمَّدٌ، حدَّثنا أحمدُ بنُ أبي شُعَيبٍ، حدَّثنا موسى بنُ أَعْيَنَ، حدَّثنا إسحاقُ ابنُ راشدٍ، أنَّ الزُّهْريَّ حدَّثه، قال: أخبرني عبدُ الرَّحمنِ بنُ عبدِ الله بنِ كعبِ بنِ مالكٍ، عن أبيه، قال: سمعتُ أَبي كعبَ بنَ مالكٍ، وهو أحدُ الثَّلاثةِ الَّذِينَ تِيبَ عليهم: أنَّه لم يَتَخلَّف عن رسولِ الله ﷺ في غزوةٍ غَزاها قَطُّ، غيرَ غَزْوَتَينِ، غزوةِ العُسْرةِ، وغزوةِ بَدْرٍ، قال: فأَجْمَعْتُ صِدْقَ رسولِ الله ﷺ، وكان قَلَّما يَقْدَم من سَفرٍ سافرَه إلّا ضُحًى، وكان يَبْدَأُ بالمسجدِ، فيَرْكَعُ رَكْعتَينِ، ونَهَى النبيُّ ﷺ عن كلامي وكلامِ صاحبَيَّ، ولم يَنْهَ عن كلامِ أحدٍ منَ المتخلِّفينَ غيرِنا، فاجْتَنَبَ الناسُ كلامَنا، فلَبِثْتُ كذلك حتَّى طالَ عليَّ الأمرُ، وما من شيءٍ أَهَمُّ إليَّ من أن أموتَ، فلا يُصَلِّي عليَّ النبيُّ ﷺ، أو يموتَ رسولُ الله ﷺ، فأكونَ منَ الناسِ بتِلْكَ المَنزلةِ، فلا يُكلِّمُني أحدٌ منهم، ولا يُصَلِّي عليَّ، فأنزلَ الله تَوْبَتَنا على نبيِّه ﷺ حينَ بَقِيَ الثُّلثُ الآخِرُ منَ اللَّيلِ، ورسولُ الله ﷺ عندَ أمِّ سَلَمةَ، وكانت أمُّ سَلَمةَ مُحْسِنةً في شأني، مَعْنِيَّةً في أمري، فقال رسول الله ﷺ: «يا أمَّ/ سَلَمةَ، تِيبَ على كعبٍ» قالت: أفلا أُرسِلُ إليه فأُبَشِّرَه؟ قال: «إذاً يَحْطِمَكُمُ الناسُ، فيَمْنَعونَكُمُ النَّوْمَ سائرَ اللَّيلةِ» حتَّى إذا صَلَّى رسولُ الله ﷺ صلاةَ الفجرِ آذَنَ بتَوْبةِ الله علينا، وكان إذا استَبْشَرَ استَنارَ وجهُه، حتَّى كأنَّه قِطْعةٌ من القمَرِ، وكنَّا أيُّها الثَّلاثةُ الذينَ خُلِّفْنا عن الأمرِ الذي قُبِلَ من هَؤلاء الذين اعْتَذَروا، حينَ أنزلَ الله لنا التوبةَ، فلمَّا ذُكِرَ للَّذينَ كَذَبوا رسولَ الله منَ المتخلِّفِينَ، واعتَذَروا بالباطِلِ، ذُكِروا بشَرِّ ما ذُكِرَ به أحدٌ، قال الله سُبحانَه: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لَّا تَعْتَذِرُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٩٤].

٣٤٣/٨

قوله: «﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ الآية» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾.

قوله: «حدَّثني محمَّد حدَّثنا أحمد بن أبي شُعَيب» كذا للأكثرِ، وسَقَطَ محمَّد من رواية ابن السَّكَن فصارَ للبخاريِّ عن أحمد بن أبي شُعَيب بلا واسطة. وعلى قول الأكثر فاختُلِفَ في محمَّد؛ فقال الحاكم: هو محمَّد بن النَّضر النَّيسابُوريّ، يعني: الذي تقدَّم ذِكْره في تفسير الأنفال (٤٦٤٩)، وقال مرَّة: هو محمَّد بن إبراهيم البُوشَنْجِي، لأنَّ هذا الحديث وَقَعَ له من طريقه. وقال أبو عليّ الغَسّانيّ: هو الذُّهْليّ، وأيَّدَ ذلك أنَّ الحديث في «عِلَل حديث الزُّهْريّ» للذُّهْليّ، عن أحمد بن أبي شُعَيب، والبخاريّ يَستَمِدُّ منه كثيراً، وهو يُهمِل نَسَبَه غالباً.

وأمَّا أحمد بن أبي شُعَيب: فهو الحَرّانيّ، نَسَبَه المؤلِّف إلى جَدّه، واسم أبيه عبد الله بن مسلم، وأبو شُعَيب كُنية مُسلم لا كُنية عبد الله، وكُنية أحمد أبو الحسن، وهو ثِقة باتِّفاقٍ، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الموضع.

ثمَّ ذكر المصنِّف قِطْعاً من قِصّة تَوبة كعب بن مالك، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في المغازي (٤٤١٨).

وقوله: «فلا يُكلِّمُني أحد منهم ولا يُصَلّي عليّ» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: ولا يُسَلِّم. وحكى عياض أنَّه وَقَعَ لبعضِ الرُّواة: فلا يُكلِّمني أحد منهم ولا يُسَلِّمني. واستبعَدَه، لأنَّ المعروف أنَّ السَّلام إنَّما يَتَعَدَّى بحرفِ جَرّ، وقد يُوَجَّه بأن يكون إتْباعاً، أو يَرجِع إلى قول مَن فَسَّرَ السَّلام بأنَّ معناه: أنتَ مُسلَّم منِّي.

وقوله «وكانت أمّ سَلَمةَ مَعنيَّةً في أمري» كذا للأكثرِ، بفتح الميم وسكون المهمَلة وكسر النُّون بعدها تحتانيَّة ثقيلةٌ من الاعتناء، وفي رواية الكُشْمِيهنيِّ: مُعِيْنة، بضمِّ الميم وكسر العين وسكون التَّحتانيَّة بعدَها نون، من العَون. والأوَّل أنسَب.

وقوله: «يَحطِمُكُم» في رواية أبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيِّ والمُستَمْلي: يَخطَفُكُم.

١٩- بابٌ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾

٤٦٧٨- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ ابنِ عبدِ الله بنِ كعبِ بنِ مالكٍ، عن عبدِ الله بنِ كعبِ بنِ مالكٍ ـ وكان قائدَ كعبِ بنِ مالكٍ ـ قال: سمعتُ كعبَ بنَ مالكٍ يُحدِّثُ، حينَ تَخلَّفَ عن قِصّةِ تبُوكَ: فوالله ما أعلم أحداً أبْلاهُ الله في صِدْقِ الحديثِ أحسنَ ممَّا أبْلاني، ما تَعمَّدْتُ مُذْ ذَكَرْتُ ذلك لِرسولِ الله ﷺ إلى يومي هذا كَذِباً، وأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ على رسولِه ﷺ: ﴿ لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾.

قوله: «باب ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾» [التوبة:١١٩] ٣٤٤/٨ ذكر فيه طَرَفاً مختصراً من قِصّة تَوْبة كعبٍ أيضاً.

٢٠- باب قوله:

﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ الآية [التوبة:١٢٨] من الرّأْفة

٤٦٧٩- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني ابنُ السَّبّاق، أنَّ زيدَ ابنَ ثابتٍ الأنصاريَّ ﷺ ـ وكان ممَّن يَكْتُبُ الوَحْيَ ـ قال: أرسَلَ إليَّ أبو بَكْرٍ مَقْتَلَ أهلِ اليَمامةِ، وعندَه عمرُ، فقال أبو بَكْرٍ: إنَّ عُمَرَ أتاني، فقال: إنَّ القتلَ قد استحَرَّ يومَ اليَمامةِ بالناسِ، وإنّي أخشَى أن يَستَحِرَّ القتلُ بالقُرّاءِ في المَواطِنِ، فيَذْهَبَ كَثيرٌ منَ القرآنِ، إلا أن تَجْمَعُوه، وإنّي لأرَى أن يُجمَعَ القرآنُ، قال أبو بَكْرٍ: فقلتُ لِعُمرَ: كيفَ أفعلُ شيئاً لم يَفْعَلْه رسولُ الله ﷺ؟! فقال عمرُ: هو واللهِ خيرٌ، فلم يَزَل عمرُ يُراجِعُني فيه، حتَّى شَرَحَ الله لذلك صَدْري، ورأيتُ الذي رَأى عمرُ ـ قال زيدُ بنُ ثابتٍ: وعمرُ جالسٌ عندَه لا يتكلَّمُ ـ فقال أبو بَكْرٍ: إنَّكَ رجلٌ شابٌّ عاقِلٌ، لا نَتَّهِمُكَ، كنتَ تَكْتُبُ الوَحْيَ لِرسولِ الله ﷺ، فتَتَبَّعِ القرآنَ، فاجْمَعْه. فوالله لو كَلَّفَني نَقْلَ جبلٍ منَ الجبال، ما كان أثْقَلَ عليَّ ممَّا أمَرَني به من جَمْعِ القرآنِ، قلتُ: كيفَ تَفعَلان

شيئاً لم يَفْعَلْه رسُولُ الله ﷺ؟! فقال أبو بَكْرٍ: هو والله خيرٌ، فلم أزَل أُراجِعُه حتَّى شَرَحَ الله صَدْري للَّذي شَرَحَ الله له صَدْرَ أبي بكرٍ وعمرَ، فقُمْتُ فتَتَبَّعْتُ القرآنَ أجْمَعُه مِنَ الرِّقاع، والأكتاف، والعُسُبِ، وصُدورِ الرِّجال، حتَّى وجَدْتُ من سُورةِ التوبة آيتين معَ خُزَيمةَ الأنصاريِّ، لم أجِدْهما معَ أحدٍ غيرَه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ إلى آخرِهما.

وكانت الصُّحُفِ التي جُمِعَ فيها القُرآنُ عندَ أبي بكرٍ، حتَّى تَوَفَّاه الله، ثمَّ عندَ عمرَ حتَّى تَوَفَّاه الله، ثمَّ عند حفصة بنتِ عمرَ.

تابعَه عثمان بن عمرَ واللَّيث، عن يونسَ، عن ابنِ شِهابٍ.

وقال اللَّيثُ: حدَّثني عبدُ الرَّحمنِ بنُ خالدٍ، عن ابنِ شِهابٍ، وقال: معَ أبي خُزيمة الأنصاري.

وقال موسى: عن إبراهيم، حدَّثنا ابنُ شِهابٍ: معَ أبي خُزَيمةَ.

وتابَعَه يعقوب بنُ إبراهيم، عن أبيه.

وقال أبو ثابتٍ: حدَّثنا إبراهيم، وقال: مع خُزَيمةَ، أو أبي خُزَيمةَ.

قوله: «باب قوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ الآيَةَ» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيرُه إلى ﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

قوله: «مِن الرَّأفة» ثَبَتَ هذا لغير أبي ذرٍّ، وهو كلام أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ هو فَعُول من الرَّأْفة، وهي أشدُّ الرَّحمة.

قوله: «أخبَرَني ابنُ السَّبّاق» بمُهمَلة وتشديد الموحَّدة، اسمه عُبيد، وسيأتي شرح الحديث مُستَوفًى في فضائل القرآن (٤٩٨٦)، وتقدَّم في أوائلِ الجهاد (٢٨٠٧) التَّنبيهُ على اختلاف عُبيد بن السَّبّاق وخارجة بن زيد في تعيين الآية.

٣٤٥/٨ قوله: «تابَعَه عثمانُ بن عمر واللَّيث بن سعد عن/ يونس عن ابن شِهاب» أمَّا مُتابَعة عثمان ابن عمر فوَصَلَها أحمد (٧٦)، وإسحاق في «مُسنَدَيهما» عنه، وأمَّا مُتابَعة اللَّيث عن يونس

فوَصَلَها المؤلِّف في فضائل القرآن (٤٩٨٩)، وفي التوحيد (٧٤٢٥).

قوله: «**وقال اللَّيث: حدَّثني عبد الرَّحمن بن خالد عن ابن شِهاب، وقال: معَ أبي خُزَيمةَ**» يريد أنَّ لِلَّيث فيه شيخاً آخرَ عن ابن شِهاب، وأنَّه رواه عنه بإسناده المذكور لكن خالَفَ في قوله: مَعَ خُزَيمةَ الأنصاريّ، فقال: مَعَ أبي خُزَيمةَ. ورواية اللَّيث هذه وَصَلَها أبو القاسم البَغَويُّ في «مُعجَم الصَّحابة» (٨٤٦) من طريق أبي صالح كاتب اللَّيث عنه، به.

قوله: «**وقال موسى: عن إبراهيم، حدَّثنا ابن شِهاب: معَ أبي خُزَيمةَ. وتابَعَه يعقوب بن إبراهيم عن أبيه**» أمَّا موسى: فهو ابن إسماعيل، وأمَّا إبراهيم: فهو ابن سعد، ويعقوب: هو ولده. ومُتابَعة موسى وَصَلَها المؤلِّف في فضائل القرآن (٧٤٢٥). وقال في آية التوبة: مَعَ أبي خُزَيمةَ، وفي آية الأحزاب (٤٠٤٩): مَعَ خُزَيمةَ بن ثابت الأنصاريّ. وممَّا يُنَبَّهُ عليه أنَّ آية التوبة وَجَدَها زيد بن ثابت لمَّا جَمَعَ القرآن في عَهد أبي بكر، وآية الأحزاب وَجَدَها لمَّا نَسَخَ المصاحِف في عَهد عثمان، وسيأتي بيانُ ذلك واضحاً في فضائل القرآن.

وأمَّا رواية يعقوب بن إبراهيم فوَصَلَها أبو بكر بن أبي داود في «كتاب المصاحف» (٢٨) من طريقه، وكذا أخرجها أبو يَعْلى (٦٥) من هذا الوجه لكن باختصارٍ، ورواها الذُّهْليُّ في «الزُّهْريّات» عنه، لكن قال: مَعَ خُزَيمةَ، وكذا أخرجه الجَوزَقيُّ من طريقه.

قوله: «**وقال أبو ثابت: حدَّثنا إبراهيم، وقال: معَ خُزَيمةَ أو أبي خُزَيمةَ**» فأمَّا أبو ثابت: فهو محمَّد بن عُبيد الله المدنيّ، وأمَّا إبراهيم: فهو ابن سعد.

ومُراده أنَّ أصحاب إبراهيم بن سعد اختلفوا، فقال بعضهم: مَعَ أبي خُزَيمةَ، وقال بعضهم: مَعَ خُزَيمةَ، وشَكَّ بعضهم، والتَّحقيق ما قَدَّمناه عن موسى بن إسماعيل: أنَّ آية التوبة معَ أبي خُزَيمةَ، وآية الأحزاب معَ خُزَيمةَ. وسَتكونُ لنا عَودة إلى تحقيق هذا في تفسير سورة الأحزاب (٤٧٨٤) إن شاء الله تعالى.

ورواية أبي ثابت المذكورة وَصَلَها المؤلِّف في الأحكام (٧١٩١)، بالشكِّ كما قال.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

١٠ - سورة يونس

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿فَٱخْتَلَطَ﴾ [٢٤] فنبَتَ بالماءِ من كلِّ لَوْنٍ.

و﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلْغَنِيُّ﴾ [٦٨].

وقال زيدُ بنُ أسلَمَ: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾ [٢]: محمَّدٌ ﷺ، وقال مجاهِدٌ: خيرٌ.

يقال: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ﴾ [١]: يعني: هذه أعلامُ القرآنِ. ومِثلُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [٢٢]، المعْنَى: بكُم.

﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ [١٠]: دُعاؤُهم.

﴿أُحِيطَ بِهِمْ﴾ [٢٢]: دَنَوْا منَ الهَلَكةِ ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة:٨١].

وقال مجاهدٌ: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ﴾: قولُ الإنسان لِوَلَدِه ومالِه إذا غَضِبَ: اللهمَّ لا تُبارِك فيه والْعَنْه ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [١١]: لَأُهْلِكَ مَن دُعِيَ عليه ولَأَماتَه.

﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: مِثلُها حُسْنَى ﴿وَزِيَادَةٌ﴾ [٢٦]: مَغْفِرةٌ ورضوانٌ. وقال غيرُه: النظرُ إلى وجهِه.

﴿ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [٧٨]: المُلْك.

﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾ [٩٠] واتَّبَعَهُمْ واحدٌ.

﴿عَدْوًا﴾ [٩٠]: منَ العُدْوان.

قوله: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ - سورة يونس» أخَّرَ أبو ذرٍّ البسملةَ.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: فاختَلَطَ: فنبَتَ بالماءِ من كلِّ لَوْنٍ» وصَلَه ابن جَرير (١١/ ١٠١-١٠٢) من طريق ابن جُرَيج عن عطاء[1] عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ

(١) هو عطاء بن أبي مسلم الخُراساني، وليس ابن أبي رباح، وإن كان ابنُ جريج أخصَّ بعطاء بن أبي رباح، =

﴿ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخۡتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلۡأَرۡضِ﴾ قال: اختَلَطَ: فنَبَتَ بالماءِ كلّ لَون ممَّا يأكل الناس/ كالحِنطة والشَّعير وسائر حُبوب الأرض. ٨/٣٤٦

قوله: «و﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ﴾» كذا ثَبَتَ هذا لغير أبي ذرٍّ ترجمةً خاليةً من الحديث، ولم أرَ في هذه الآية حديثاً مُسنَداً، ولعلَّه أراد أن يُخرِّج فيها طريقاً للحديثِ الذي في التوحيد ممَّا يَتعلَّق بذَمِّ مَن زَعَمَ ذلك، فبيَّضَ لَه.

قوله: «**وقال زيد بن أسلَمَ**: ﴿أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾: **محمَّد ﷺ، وقال مجاهد**: خَير» أمَّا قول زيد بن أسلَمَ فوَصَلَه ابن جَرِير (١١/ ٨٢) من طريق ابن عُيَينةَ عنه، بهذا الحديث، وهو في «تفسير ابن عُيَينةَ»: أُخبِرتُ عن زيد بن أسلَم. وأخرج الطَّبَريُّ (١١/ ٨٢) من طريق الحسن أو قَتَادة قال: محمَّد ﷺ شَفيع لهم. وهذا وصَلَه ابن مَرْدويه من حديث عليّ، ومن حديث أبي سعيد، بإسنادَينِ ضعيفَينِ.

وأمَّا قول مجاهد فوَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ﴾ قال: خير، وروى ابن جَرِير (١١/ ٨١) من وجه آخر عن مجاهد في قوله: ﴿قَدَمَ صِدۡقٍ﴾ قال: صَلاتهم وصومهم وصَدَقَتهم وتسبيحهم، ولا تَنافي بينَ القولَينِ، ومن طريق الرَّبيع بن أنس: ﴿قَدَمَ صِدۡقٍ﴾ أي: ثوابَ صِدق، ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ﴾ قال: سَبَقَت لهم السَّعادة في الذِّكر الأوَّل.

ورَجَّحَ ابن جَرِير قول مجاهد ومَن تَبِعَه لقولِ العرب: لفلان قَدَم صِدق في كذا، أي: قَدَمٌ فيه خير، أو قَدَم سوء في كذا، أي: قَدَمٌ فيه شَرّ.

وجَزَمَ أبو عُبيدة بأنَّ المراد بالقَدَمِ السابِقة. وروى الحاكم (٢/ ٣٣٨) من طريق أنس

= وإنما أُهمل هنا لأن ابن جريج سمع من عطاء بن أبي رباح تفسير سورتي البقرة وآل عمران، وما سوى ذلك من التفسير فسمعه من الخراساني، كما نبّه عليه الحافظ في المقدمة في فصل الأحاديث المنتقدة عند الحديث الحادي والثمانين. وقد قُيِّد عند الطبري بالخُراساني.

عن أُبَيِّ بن كعب في قوله: ﴿قَدَمَ صِدْقٍ﴾ قال: سَلَف صِدقٍ. وإسناده صحيح[١].

تنبيه: ذكر عياض: أنَّه وَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ: وقال مجاهد بن جَبْر. قال: وهو خطأ.

قلت: لم أرَهُ في النُّسخة التي وَقَعَت لنا من رواية أبي ذرٍّ إلّا على الصَّواب كما قَدَّمتُه، نعم ذكر ابن التِّين: أنَّها وَقَعَت كذلك في رواية الشَّيخ أبي الحسن ـ يعني القابِسيَّ ـ ومجاهد هو ابن جَبْر ـ بفتح الجيم، وسكون الموحَّدة ـ لكنَّ المراد هنا أنَّه فَسَّرَ القَدَم بالخير، ولو كان وَقَعَ بزيادة «ابن» معَ التَّصحيف لكان عارياً عن ذِكْر القول المنسوب لمجاهدٍ في تفسير القَدَم.

قوله: «يقال: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ﴾ يعني: هذه أعلام القرآن. ومِثْلُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ المعنى: بكُم» هذا وَقَعَ لغير أبي ذرٍّ، وسيأتي للجميع في التوحيد[٢].

وقائلُ ذلك هو أبو عُبيدة بن المثنَّى، وفي «تفسير السُّدِّيِّ»: ﴿ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾: الأعلام. والجامع بينَهما أنَّ في كلّ منهما صَرْفَ الخِطاب عن الغَيبة إلى الحضور، وعكسه.

قوله: «﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾: دُعاؤُهم» هو قول أبي عُبيدة، قاله في معنى قوله: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾. وروى الطَّبَرَيُّ (١١/ ٩٠) من طريق الثَّوريّ قال في قوله: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا﴾ قال: إذا أرادوا الشَّيء قالوا: اللهمَّ، فيأتيهم ما دَعَوا به. ومن طريق ابن جُرَيج (١١/ ٨٩) قال: أُخبِرت، فذكر نحوَه، وسياقه أتـمّ. وكلّ هذا يُؤيِّد أنَّ معنى: ﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ دُعاؤُهم، لأنَّ «اللهمَّ» معناها: يا الله، أو معنى الدَّعوَى: العبادة، أي: كلامُهم في الجنَّة هذا اللَّفظُ بعينِه.

قوله: «﴿أُحِيطَ بِهِمْ﴾: دَنَوْا من الهَلَكة، ﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ﴾ أي: دَنَوْا لِلهَلَكة، يقال: قد أُحيطَ به، أي: أنَّه لَهالكٌ. انتهى، وكأنَّه من إحاطة العدوّ بالقومِ، فإنَّ ذلك يكون سبباً للهلاكِ غالباً فَجُعِل كِنايةً

---

(١) في (س): وإسناده حسن!

(٢) بين يدي الحديث رقم (٧٥٣٠).

عنه، ولهذا أردَفَه المصنِّف بقوله: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ إشارةً إلى ذلك.

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ﴾: قول الإنسان لولدِه ومالِه إذا غَضِبَ: اللهمَّ لا تُبارك فيه والْعَنْه**» وقوله: «**﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ أي: لَأُهلكَ مَن دُعيَ عليه ولَأماتَه**» هكذا وصَلَه الفِرْيابيُّ وعبد بن حُميدٍ وغيرهما، من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في تفسير هذه الآية، ورواه الطَّبَريُّ (١١/ ٩٢) بلفظٍ مختصر، قال: فلو يُعَجِّل الله لهم الاستجابةَ في ذلك كما يُستَجاب في الخير لَأهلكَهم. ومن طريق قَتادة قال: هو دعاء الإنسان على نفسه وماله بما يَكرَه أن يُستَجابَ له، انتهى.

وقد وَرَدَ في النَّهي عن/ ذلك حديثٌ مرفوع أخرجه مسلم (٣٠٠٩) في أثناء حديث ٣٤٧/٨ طويل، وأفرَدَه أبو داود (١٥٣٢) من طريق عبادة بن الوليد عن جابر عن النبيِّ ﷺ قال: «لا تَدعُوا على أنفُسِكُم، ولا تَدعُوا على أولادِكُم، ولا تَدعُوا على أموالِكُم، لا تُوافِقوا من الله ساعةً يُسأل فيها عطاءً، فيَستَجيبَ لكُم».

قوله: «**﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ﴾: مِثْلُها حُسْنَى ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: مَغفِرة ورِضْوان**» هو قول مجاهد، وَصَلَه الفِرْيابيُّ وعبدٌ وغيرُهما، من طريق ابن أبي نَجِيح عنه.

قوله: «**وقال غيرُه: النَّظَر إلى وجهه**» ثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ وأبي الوَقْت خاصّةً، والمراد بالغير هنا فيما أظنّ قَتادةُ، فقد أخرج الطَّبَريُّ (١١/ ١٠٦-١٠٧) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عنه قال: الحُسنَى: هي الجنَّة، والزّيادة: النَّظَر إلى وجه الرَّحمن. وعندَ عبد الرَّزّاق (١/ ٢٩٤) عن مَعمَر عن قَتادة: الحُسنَى: الجنَّة، والزّيادة فيما بَلَغَنا: النَّظَر إلى وجه الله. ولِسعيد بن منصور (١٠٥٩) من طريق عبد الرَّحمن بن سابطٍ مثله موقوفاً أيضاً. ولعبد بن حُميدٍ عن الحسن مثله. وله عن عِكْرمة قال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾ قالوا: لا إله إلّا الله، ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: الجنَّة، ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: النَّظَر إلى وجه الله الكريم.

وقد وَرَدَ ذلك في حديث مرفوع أخرجه مسلم (١٨١)، والتِّرمذيّ (٢٥٥٢ و٣١٠٥)،

وغيرهما[١] من طريق حمَّاد بن سَلَمةَ عن ثابت عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى عن صُهَيبٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دَخَلَ أهل الجنَّةِ الجنَّةَ نُودوا إنَّ لكُم عندَ الله مَوْعِداً، فيقولون: ألم يُبيِّض وجوهَنا ويُزَحْزِحنا عن النار ويُدخِلْنا الجنَّة؟ قال: فيَكشِف الحِجابَ فيَنظُرون إليه، فوالله ما أعطاهم شيئاً هو أحَبَّ إليهم منه» ثمَّ قرأ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾. قال التِّرمِذيّ: إنَّما أسنَدَه حمَّاد بنُ سَلَمةَ، ورواه سليمان بن المغِيْرة عن ثابت عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى[٢].

قلت: وكذا قال مَعمَر، أخرجه عبد الرَّزّاق (١/ ٢٩٦) عنه، وحمَّاد بن زيد عن ثابت، أخرجه الطَّبَريُّ (١١/ ١٠٥)، وأخرجه أيضاً (١١/ ١٠٥) من طريق أبي موسى الأشعَريّ نحوه موقوفاً عليه[٣]، ومن طريق كعب بن عُجْرة مرفوعاً قال: «الزّيادة النَّظَر إلى وجه الرَّبّ» (١١/ ١٠٧)، ولكِن في إسناده ضعف، ومن حديث حُذَيفة موقوفاً مثله (١١/ ١٠٥)، ومن طريق أبي إسحاق عن عامر بن سعد عن أبي بكر الصِّدّيق مثله (١١/ ١٠٤-١٠٥) وصَلَه قيس بن الرَّبيع[٤] وإسرائيل عنه، ووَقَفَه سفيان وشُعْبة وشَرِيك على عامر بن سعد.

وجاء في تفسير الزّيادة أقوال أُخَرُ: منها قول عَلقَمة والحسن[٥]: إنَّ الزّيادة التَّضعيف، ومنها قول عليّ[٦]: إنَّ الزّيادة غُرفة من لُؤلُؤة واحدة، لها أربعة أبواب أخرج جميع ذلك الطَّبَريّ (١١/ ١٠٧).

---

(١) وأخرجه أحمد (٢٣٩٢٥)، وابن ماجه (١٨٧)، وابن حبان (٣١٠٥).

(٢) يعني من قوله مقطوعاً. وقد أخرجه كذلك الطبري في «تفسيره» ١١/ ١٠٦، وابن خزيمة في «التوحيد» ٢/ ٤٤٩، والدارقطني في «رؤية الله» (٢١١).

(٣) وأخرجه أيضاً من طريق أخرى عن أبي موسى ورفعه، وكلاهما في إسناده رجل متروك.

(٤) زاد قيس بن الربيع بين عامر وأبي بكر سعيدَ بنَ نِمرانَ.

(٥) وروى الطبريُّ عنه أيضاً من وجه آخر صحيح ١١/ ١٠٦ بأنها النظر إلى وجه الربّ سبحانه.

(٦) وإسناده منقطع.

وأخرج عبد بن حُميدٍ رواية حُذَيفة ورواية أبي بكر من طريق إسرائيل أيضاً.

وأشارَ الطَّبَريُّ إلى أنَّه لا تَعارُض بينَ هذه الأقوال، لأنَّ الزّيادة تحتمِل كلًّا منها، والله أعلم.

قوله: ﴿ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾: الملْك» هو قول مجاهد، وصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه، وقال الفَرّاء: قوله: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ لأنَّ النبيّ إذا صُدِّقَ صارت مقاليدُ أمَّته ومُلكهم إليه.

قوله: «﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾ واتَّبعَهُم واحدٌ» يعني: بهمزة القطع والتَّشديد، وبالثّاني قرأ الحسن، وقال أبو عُبيدة: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾ مِثل تَبِعَهم بمعنًى واحد. وهو كَرَدِفْتُه وأرْدَفتُه بمعنًى. وعن الأصمَعيّ: المهموز بمعنى أدرَكَ، وغير المهموز بمعنى مضى وراءَه أدرَكَه أو لم يُدرِكْه، وقيل: اتَّبَعَه ـ بالتَّشديدِ ـ في الأمر: اقتَدَى به، وأتبَعَه ـ بالهمز ـ: تَلَاه.

قوله: «﴿عَدْوًا﴾: من العُدْوان» هو قول أبي عُبيدة أيضاً. وهو وما قبلَه[1] نعتان منصوبان على أنَّهما مصدَران، أو على الحال، أي: باغِينَ مُتَعَدّينَ، ويجوز أن يكونا مفعولَين، أي: لأجلِ البَغي والعُدوان، وقرأ الحسن بتشديد الواو وضمّ أوَّله.

١ - بابٌ

﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾

﴿نُنَجِّيكَ﴾ [٩٢]: نُلْقِيكَ على نَجْوةٍ منَ الأرضِ، وهو النَّشَزُ: المكانُ المرْتَفِع. ٣٤٨/٨

٤٦٨٠ - حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي بِشْرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ واليهودُ تصومُ عاشُوراءَ، فقالوا: هذا يومٌ ظَهَرَ فيه موسى على فِرْعَونَ، فقال النبيُّ ﷺ لأصحابه: «أنتم أحقُّ بموسى منهم فَصُومُوا».

قوله: «باب ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾ [يونس: ٩٠]» سَقَطَ للأكثرِ «باب»، وساقوا

---

(١) يعني في قوله تعالى: ﴿بَغْيًا وَعَدْوًا﴾.

الآيةَ إلى: ﴿مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾.

قوله: «﴿نُنَجِّيكَ﴾: **نُلْقيك على نَجْوة من الأرض، وهو النَّشَز: المكان المرْتَفِع**» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾، أي: نُلقيك على نَجْوة، أي: ارتفاع. انتهى، والنَّجْوة: هي الرَّبْوة المرتَفِعة، وجمعها نِجَاً بكسرِ النُّون والقصر، وليس قوله: ﴿نُنَجِّيكَ﴾ من النَّجاةِ بمعنى السَّلامة، وقد قيل: هو بمعناها، والمراد: ممَّا وَقَعَ فيه قومُك من قَعْر البحر، وقيل: هو[1].

وقد قرأ ابن مسعود وابن السَّمَيْفَعِ وغيرهما: «نُنَحّيك» بالتَّشديدِ والحاء المهمَلة، أي: نُلقيك بناحيةٍ.

ووَرَدَ سبب ذلك فيما أخرجه عبد الرَّزّاق (١/ ٢٩٨) عن ابن التَّيْميِّ عن أبيه عن أبي السَّلِيل عن قيس بن عُبَاد أو غيره، قال: قال بنو إسرائيل: لم يَمُت فِرعَون، فأخرجه الله إليهم يَنظُرونَ إليه كالثَّورِ الأحمر. وهذا موقوف[2] رجاله ثقات. وعن مَعمَر عن قَتَادة قال: لمَّا أغرَقَ الله فِرعَون لم يُصدِّق طائفةٌ من الناس بذلك فأخرجه الله ليكونَ لهم عِظَةً وآيةً. وروى ابن أبي حاتم (٦/ ١٩٨٣) من طريق الضَّحّاك عن ابن عبَّاس قال: فلمَّا خرج موسى وأصحابه، قال مَن تَخلَّفَ من قوم فِرعَون: ما غَرِقَ فِرعَون وقومه، ولكنَّهم في جَزائر البحر يَتَصَيَّدونَ. فأوحَى الله إلى البحر أن الْفِظ فِرعَونَ عُرْياناً، فلَفَظَه عُرياناً أصلَعَ أُخَينِسَ قصيراً، فهو قوله: ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾. ومن طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد ﴿بِبَدَنِكَ﴾ قال: بجسدِك. ومن طريق أبي صخر المدنيّ قال: البَدَن: الدِّرع الذي كان عليه.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث ابن عبَّاس في صيام عاشُوراء، وقد تقدَّم شرحه في الصيام (٢٠٠٤)، ومُناسَبتُه للتَّرجمة قوله في بعض طرقه: ذاكَ يوم نَجَّى اللهُ فيه موسى، وأَغرَقَ فِرعَون.

---

(١) بياض في الأصلين و(س).

(٢) بل مقطوع رجاله ثقات، لأن قيس بن عُباد الصحيح أنه تابعي مخضرم.

١١- سورة هودٍ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿عَصِيبٌ﴾ [٧٧]: شديدٌ.

﴿لَا جَرَمَ﴾ [٢٢]: بَلَى.

وقال غيرُه: ﴿وَحَاقَ﴾ [٨]: نزلَ ﴿يَحِيقُ﴾ [فاطر: ٤٣]: يَنزِل.

«يَئوسٌ» [٩]: فعولٌ من يَئِسْت.

وقال مجاهدٌ: ﴿تَبْتَئِسْ﴾ [٣٦]: تَحْزَنْ.

﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ [٥]: شَكٌّ وامتِراءٌ في الحقِّ ﴿لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ﴾: مِنَ الله إنِ استَطاعوا.

وقال أبو مَيسَرةَ: الأوّاه[1]: الرَّحِيمُ، بالحَبَشِيّة.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾ [٢٧]: ما ظَهَرَ لنا.

وقال مجاهدٌ: ﴿ٱلْجُودِىِّ﴾ [٤٤]: جبلٌ بالجزيرةِ.

وقال الحسنُ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ﴾ [٨٧]: يَستَهْزِئونَ به.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿أَقْلِعِى﴾ [٤٤]: أمسِكِي.

﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [٤٠]: نَبعَ الماء. وقال عِكْرِمةُ: وجه الأرضِ.

قوله: «سورة هود ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» ثبتت البسملة لأبي ذرٍّ.

قوله: «قال ابن عبَّاس: ﴿عَصِيبٌ﴾ شديد» وصَلَه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٦١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال في قوله: ﴿وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ قال: شديد. وأخرجه الطَّبَريُّ (١٢/ ٨٢) من طرق عن مجاهد وقَتادة وغيرهما مثله، وقال: ومنه قول الرّاجِز:

يومٌ عَصيب يَعصِبُ الأبطالا

---

(١) يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥].

ويقولون: عَصَبَ يومُنا يَعصِب عَصْباً، أي: اشتَدَّ.

٣٤٩/٨ قوله: «﴿لَا جَرَمَ﴾: بَلَى» وصَلَه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠١٩) من طريق/ عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾[1] [النحل:٢٣] قال: أي: بلى إنَّ الله يَعلَم، وقال الطَّبَريُّ: معنى جَرَمَ، أي: كَسَب الذَّنب، ثمَّ كَثُر استعماله في موضع «لا بدَّ» كقولهم: لا جَرَمَ أنَّك ذاهب، وفي موضع «حَقّاً» كقولِك: لا جَرَمَ لَيقومَنّ.

قوله: «وقال غيره: ﴿وَحَاقَ﴾: نزلَ ﴿يَحِيقُ﴾: يَنزِل» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِهِم﴾، أي: نزلَ بهم وأصابهم.

قوله: «﴿يَئُوسٌ﴾: فَعُول من يَئِسْت» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، قال في قوله تعالى: ﴿لَيَئُوسٌ كَفُورٌ﴾ هو فعُول من يَئِست.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿تَبْتَئِسْ﴾: تَحْزَن» وصَلَه الطَّبَريُّ (١٢/ ٣٣) من طريق ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد، قال في قوله: ﴿فَلَا تَبْتَئِسْ﴾ قال: لا تَحزَن، ومن طريق قَتَادة وغير واحد نحوه.

قوله: «﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾: شَكٌّ وامْتِراء في الحقّ ﴿لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾: من الله إن استطاعوا» وهو قول مجاهد أيضاً، قال في قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ قال: شَكّاً وامتِراءً في الحقّ، ليَستَخْفُوا من الله إن استطاعوا. وصَلَه الطَّبَريُّ (١١/ ١٨٣) من طرق عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، ومن طريق مَعمَر عن قَتَادة (١١/ ١٨٤) قال: أخفَى ما يكون الإنسان إذا أَسَرَّ في نفسه شيئاً، وتغطّى بثوبه، واللهُ معَ ذلك يعلم ما يُسِرّونَ وما يُعلِنونَ. ومن طريق عِكْرِمة عن ابن عبَّاس (١١/ ١٨٥) في قوله: ﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾: الشكّ في الله، وعَمَل السَّيِّئات، يَستَغشي بثيابه، ويَستَكِنُّ من الله، واللهُ يراه، ويعلمُ ما يُسِرّ وما يُعلِن. والثَّنْيُ يُعبَّر به عن الشكّ في الحقّ، والإعراض عنه. ومن طريق عبد الله بن شَدّاد

---

(١) لا ندري لِمَ عَدَلَ الحافظُ رحمه الله تعالى عن تفسير آية سورة هود إلى تفسير آية سورة النحل، مع أن هذا التفسير قد روي بهذا الإسناد المذكور لآية سورة هود، فلعله لم يقف عليه، والله أعلم.

(١١/ ١٨٣): أنَّها نزلت في المنافقينَ، كان أحدهم إذا مرَّ برسولِ الله ﷺ ثَنى صَدرَه، وطَأطَأ رأسه، وتَغَشَّى بثوبه، لئَلّا يراه. أسنَدَه الطَّبَريُّ من طرق عنه، وهو بعيد، فإنَّ الآية مكّيَّة، وسيأتي عن ابن عبَّاس ما يُخالِف القول الأوَّل، لكنَّ الجمع بينَهما مُمكِنٌ.

تنبيه: قُدِّمت هذه التَّفاسير من أوَّل السّورة إلى هنا في رواية أبي ذرٍّ، وهي عندَ الباقِينَ مُؤَخَّرة عمَّا سيأتي إلى قوله: ﴿أَقْلِعِي﴾: أمسِكي.

قوله: «وقال أبو مَيسَرَةَ: الأوّاه: الرحيم، بالحَبَشيَّةِ» تقدَّم في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء[١]، وسَقَطَ هنا من رواية أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾: ما ظَهَرَ لنا، وقال مجاهد: ﴿ٱلْجُودِيِّ﴾ جبل بالجزيرةِ. وقال الحسن: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾: يَستَهزِئونَ به. وقال ابن عبَّاس: ﴿أَقْلِعِي﴾: أمسِكي، ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾: نَبَعَ الماء. وقال عِكْرِمة: وجه الأرض» تقدَّم جميع ذلك في أحاديث الأنبياء[٢] وسَقَطَ هنا لأبي ذرٍّ.

١- بابٌ

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُواْ﴾ [هود:٥]

٤٦٨١- حدَّثنا الحسنُ بنُ محمَّدِ بنِ صَبّاحٍ، حدَّثنا حَجّاجٌ، قال: قال ابنُ جُرَيج: أخبرني محمَّدُ بنُ عبّادِ بنِ جعفرٍ: أنَّه سمعَ ابنَ عبَّاسٍ يقرأُ: «ألا إنَّهم يَثْنَوْني صُدورُهم» [٥]، قال: سألتُه عنها، فقال: أُناسٌ كانوا يَسْتَخْفُونَ أن يَتَخَلَّوْا فيُفْضُوا إلى السماءِ، وأن يُجامِعُوا نساءَهم فيُفْضُوا إلى السماءِ، فنزلَ ذلك فيهم.

[طرفاه في: ٤٦٨٢، ٤٦٨٣]

٤٦٨٢- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ، عن ابنِ جُرَيج، وأخبرني محمَّدُ بنُ عبّادِ بنِ جعفرٍ: أنَّ ابنَ عبَّاسٍ قرأ: «ألا إنَّهم تَثْنَوْني صُدُورُهم»، قلتُ: يا أبا العبَّاسِ، ما تَثْنَوْني

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٣٤٩).

(٢) بعد الحديث رقم (٣٣٣٦).

٨/٣٥٠ صُدورُهم؟ قال: كان الرجلُ يُجامِعُ/ امرأتَه، فَيَسْتَحْيِي، أو يَتَخلَّى، فَيَسْتَحْيِي فنزلت: «ألا إنَّهم تَثْنَونِي صُدُورُهُم».

٤٦٨٣- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عَمْرٌو، قال: قرأ ابنُ عبَّاسٍ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾.

وقال غيرُه عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿يَسْتَغْشُونَ﴾: يُغَطّونَ رؤوسَهم.

﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾: ساءَ ظَنُّه بقومِه ﴿وَضَاقَ بِهِمْ﴾ [٧٧]: بأضيافِهِ.

﴿بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [٨١]: بسَوادٍ.

وقال مجاهدٌ: «إليه أُنِيبُ» [٨٨]: أَرجِعُ.

﴿سِجِّيلٍ﴾ [٨٢]: الشَّدِيدُ الكَبِيرُ، سِجِّيلٌ وسِجِّينٌ واحد، واللّامُ والنّونُ أُختان، وقال تَمِيمُ بنُ مُقبِلٍ:

ورَجْلَـةٍ يَـضْرِبون البَـيضَ ضـاحيةً ضَرْبـاً تَـواصَى بـه الأبطـالُ سِـجِّينا

﴿استعمَرَكُم﴾ [٦١]: جَعَلَكُم عُمّاراً، أعمَرْتُه الدّارَ، فهي عُمْرَى: جَعَلْتُها لَه.

﴿نَكِرَهُمْ﴾ [٧٠]: وأنكرَهم واستَنكَرَهم واحدٌ.

﴿حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [٧٣]: كأنَّه فعِيلٌ من ماجِدٍ، محمودٌ من حَمِدَ.

﴿إِجْرَامِى﴾ [٣٥]: مَصْدَرٌ من أجْرَمْتُ، وبعضُهم يقول: جَرَمْتُ.

﴿ٱلْفُلْكَ﴾ [٣٧]: والفُلْكُ واحدٌ، وهي السَّفِينةُ والسُّفُن.

«مُجْرَاها» [٤١]: مَدْفَعُها، وهو مَصْدَرُ: أجْرَيتُ، وأرسَيتُ: حَبَسْتُ، وتُقْرَأُ: «مَجرَاها» مِنْ جَرَتْ هي، «ومَرْسَاها» مِن رَسَتْ، «ومُجرِيها ومُرْسِيها»: مِن فُعِـلَ بها، راسِيَاتٌ: ثابتاتٌ.

﴿عَنِيدٍ﴾ وعَنودٌ وعانِدٌ واحدٌ، وهو تَأكِيدُ التَّجَبُّرِ.

﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ [هود: ١٨]: واحده شاهد، مثل صاحب وأصحاب.

قوله: «باب ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾» سقط «باب» للأكثر.

قوله: «أخبَرَني محمَّد بن عبّاد بن جعفر» هكذا رواه هشام بن يوسف عن ابن جُرَيج، وتابَعَه حَجّاج عندَ أحمد[1]، وقال أبو أُسامة عن ابن جُرَيج عن ابن أبي مُلَيكة عن ابن عبَّاس، أخرجه الطَّبَريُّ (١١/ ١٨٥).

قوله: «أنَّه سمعَ ابن عبَّاس يقرأ: ألا إنهم يَثْنَوْني» بفتح أوَّله بتحتانيَّة ـ وفي رواية بفَوقانيَّة ـ وسكون المثلَّثة وفتح النُّون وسكون الواو وكسر النُّون بعدَها ياء، على وزن: يَفعَوعِل، وهو بناءُ مُبالَغة كاعْشَوشَبَ، لكن جُعِلَ الفِعل للصُّدورِ، وأنشَدَ الفَرّاء لعَنترَةَ:

وقولَـكَ للـشَّيءِ الَّـذي لا تَنالُـه		إذا مـا هـو احْلَـوْلَى ألا لَيـتَ ذا لِيـا

وحكى أهل القراءات عن ابن عبَّاس في هذه الكلمة قراءات أُخرى: وهي يَثنَوِنَّ، بفتح أوَّله وسكون المثلَّثة وفتح النُّون وكسر الواو وتشديد النُّون، من الثِّنِّ، بالمثلَّثة والنُّون: وهو ما هَشَّ وضَعُفَ من النَّبات، وقراءة ثالثة عنه أيضاً بوزنِ يَرْعَوي، وقال أبو حاتم السِّجِستانيُّ: هذه القراءة غَلَط إذ لا يقال: ثَنَوتُه فانثَوَى، كَرَعَوتُه فارْعَوى.

قلت: وفي الشَّواذّ قراءات أُخرى ليس هذا موضع بسطها.

قوله: «أُناس كانوا يَستَخْفُونَ أن يَتَخَلَّوْا» أي: أن يَقضُوا الحاجة في الخَلَاء، وهم عُراةٌ، وحكى ابن التِّين أنَّه روي «يَتَحَلَّوا» بالمهمَلة، وقال الشَّيخ أبو الحسن، يعني القابِسيّ: إنَّه أحسن، أي: يَرقُدُ على حَلاوة قَفَاه.

قلت: والأوَّل أَولى، وفي رواية أبي أُسامة: كانوا لا يأتونَ النِّساء ولا الغائط إلّا وقد تَغَشَّوا بثيابهم، كَراهة أن يُفْضُوا بفُروجِهم إلى السماء.

قوله في رواية: «عَمْرو» هو ابن دينار **«قال: قرأ ابن عبَّاس: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾»** ضبط

---

(١) يا عجباً للحافظ رحمه الله تعالى كيف نسب هذه المتابعة لأحمد، وهي إحدى طريقي البخاري هنا في الحديث الذي هو بصَددِ شرحه، ولم نقف عليه في «المسند»، ولا عزاه له هو في «أطراف المسند»، ولا في «إتحاف المهرة».

أوَّله بالياءِ التَّحتانيَّة وبنونٍ آخِرَه و﴿صُدُورَهُمْ﴾ بالنَّصب على المفعوليَّة، وهي قراءة الجمهور، كذا للأكثرِ، ولأبي ذرٍّ كالذي قبلَه، ولِسعيد بن منصور عن ابن عُيَينةَ «يَثْنَونِي» أوَّله تحتانيَّة وآخره تحتانيَّة أيضاً[١]. وزاد: وعن حُميدٍ الأعرَج عن مجاهد: أنَّه كان يقرؤُها كذلك.

قوله: «وقال غيره» أي: عن ابن عبَّاس «﴿يَسْتَغْشُونَ﴾: يُغَطُّون رُؤوسهم» الضَّمير في «غيره» يعود على عَمْرو بن دينار، وقد وصَلَه الطَّبَريُّ (١١/ ١٨٦) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

وتفسير التَّغَشِّي بالتَّغطية مُتَّفَق عليه. وتخصيص ذلك بالرَّأسِ يحتاج إلى توقيف، وهذا مقبول من مِثل ابن عبَّاس، يقال منه: استَغشَى بثوبه وتَغَشَّاه. قال الشّاعر[٢]:

وتارةً أتغَشَّى فَضْلَ أَطْمارِي

قوله: «﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾: ساءَ ظَنُّه بقومِه ﴿وَضَاقَ بِهِمْ﴾: بأَضْيافِهِ» هو تفسير ابن عبَّاس، وصَلَه الطَّبَريُّ (١٢/ ٨١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه في هذه الآية ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت:٣٣] ساءَ ظنّاً بقومِه وضاقَ ذَرْعاً بأضيافه. ويَلزَم منه اختلافُ الضَّميرَينِ، وأكثرِ المفسِّرينَ على اتِّحادهما. وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق الضَّحّاك[٣] قال: ساءَه مكانهم، لمَا رأى بهم من الجمال.

قوله: «﴿بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: بسَوادٍ» وصَلَه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٦٥) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس. وقال أبو عُبيدة: معناه: ببعضٍ من اللَّيل، وقال عبد الرَّزّاق (١/ ٣٠٩) عن مَعمَر عن قَتادة: بطائفةٍ من اللَّيل.

---

(١) كذا قال الحافظ رحمه الله تعالى، فالظاهر أنها وقعت له كذلك في نسخته من «تفسير سعيد بن منصور»، ووقع في المطبوع المحقق من هذا الكتاب برقم (١٠٧٩) أنها ﴿يَثْنُونَ﴾ يعني كرواية البخاري هنا، فالله تعالى أعلم.

(٢) هذا عجزُ بيت قالته الخنساءُ، صدره: أَرْعَى النُّجومَ وما كُلِّفْتُ رِعْيَتَها. انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة (رعى).

(٣) كذا نَسَبَ الحافظُ هذا التفسيرَ للضحّاك، وهو ذهولٌ منه رحمه الله، وإنما جاء هذا في «تفسير ابن أبي حاتم» ٩/ ٣٠٥٧ من قول كعب الأحبار، وليس في إسناده الضحّاك.

قوله: «**وقال مجاهد: إليه أُنِيبُ: أرجعُ**»/ كذا للأكثرِ، وسَقَطَ لأبي ذرٍّ نِسبَتُه إلى مجاهد، فأوهَمَ ٣٥١/٨ أنَّه عن ابن عبَّاس كما قبلَه، وقد وصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، بهذا.

ووَقَعَ للأكثرِ قُبَيلَ قوله: «باب وكان عَرشُه على الماء».

قوله: «**﴿سِجِّيلٍ﴾: الشَّديد الكبير، سِجّيلٌ وسِجّينٌ واحد، واللّام والنُّون أُختان. وقال تَميم بن مُقبِل:**

ورَجْلـةٍ يَـضرِبونَ البَـيْضَ ضَـاحِيَةً ... ضَرْبـاً تَـواصَى بـه الأبطـالُ سِـجّينا»

هو كلام أبي عُبيدة بمعناه، قال في قوله تعالى: ﴿حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾: هو الشَّديد من الحجارة الصُّلْبُ، ومن الضَّرب أيضاً، قال ابن مُقبل، فذكره. قال: وقوله: سِجّيلاً، أي: شديداً، وبعضهم يُحوِّل اللّام نوناً. وقال في موضع آخرَ: السِّجّيل: الشَّديد الكثير.

وقد تَعقَّبَه ابن قُتَيبة بأنَّه لو كان معنى السِّجّيل: الشَّديد، لمَا دَخَلَت عليه «مِن»، وكان يقول: حجارةً سِجّيلاً، لأنَّه لا يقال: حجارة من شديد، ويُمكِن أن يكون الموصوف حُذِفَ.

وأنشَدَ غيرُ أبي عُبيدة البيتَ المذكور، فأبدَلَ قوله: «ضاحِيَةً» بقوله: «عن عُرُضٍ»، وهو بضمَّتَينِ، وضاد مُعجَمة.

وسيأتي قولُ ابن عبَّاس ومَن تَبعَه أنَّ الكلمة فارسيَّة في تفسير سورة الفيل، وقد قال الأزهَريّ: إن ثَبَتَ أنَّها فارسيَّة فقد تَكلَّمَت بها العرب فصارت عربية، وقيل: هو اسم لسَماءِ الدُّنيا، وقيل: بحر مُعلَّق بينَ السماء والأرض، نزلت منه الحجارة، وقيل: هي جبال في السماء.

تنبيه: تَميم بن مُقبل[1]: هو ابن عوف بن حنيف[2] بن قُتَيبة بن العَجلان بن كعب بن

---

(١) كذا سماه الحافظ هنا، وفي «الإصابة»: تميم بن مُقبِل، وإنما هو تميم بن أُبَيّ بن مُقبِل، كما في «طبقات فحول الشعراء» لابن سلّام الجُمحي ١/ ١٤٣، و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٢٨٨، و«خزانة الأدب» للبغدادي ١/ ٢٣١، وغيرها. وإنما قال أبو عبيدة في «مجاز القرآن»: ابن مقبل، ولم يُسَمِّه.

(٢) تحرف في الأصلين و(س) إلى: حبيب، كذا ضبط في (ع)، ولم يظهر الضبط في (أ)، وضبط في (س) بالخاء المعجمة بدل الحاء المهملة، وقُلِب الاسم أيضاً في الأصلين و(س) إلى: حبيب بن عوف، والتصويب من «الإصابة» للحافظ نفسه، ومن المصادر المشار إليها في التعليق المتقدم.

عامر بن صَعصَعة العامريّ ثمَّ العَجلانيّ، شاعر مُخضرَم أدركَ الجاهليَّة والإسلام، وكان أعرابيّاً جافياً، وله قِصّة معَ عمر. ذكره المرزُبانيّ.

وقوله: رَجْلة، بفتح الرّاء، ويجوز كسرها، على تقدير ذَوي رِجْلةٍ، والجيم ساكنة، وحكى ابن التِّين في هذه الحاء المهمَلة.

و«البَيض» بفتح الموحَّدة، جمع بَيْضة: وهي الخُوذة، أو بكسرها، جمع أبيض: وهو السَّيف، فعلى الأوَّل المرادُ: مواضع البيض وهي الرُّؤوس، وعلى الثّاني المراد: يَضرِبونَ بالبَيضِ، على نَزْع الخافض. والأوَّل أوجَه.

و«ضاحية» أي: ظاهرة، أو المراد: في وقت الضَّحوة.

و«تَواصَى» أصله: تَتَواصَى، فحُذِفَت إحدى التاءَينِ، ورويَ: تَواصَت، بمُثنّاة بدلَ التَّحتانيَّة في آخره.

وقوله: «سِجّيناً» بكسرِ المهمَلة وتشديد الجيم، قال الحسن بن المظَفَّر: هو فِعِّيل من السَّجن، كأنَّه يُثْبِتُ مَن وَقَعَ فيه فلا يَبرَحُ مكانَه، وعن ابن الأعرابيّ أنَّه رواه بالخاءِ المعجَمة بدلَ الجيم، أي: ضَرْباً حارّاً.

قوله: «استَعْمَرَكُم: جَعَلكُم عُمّاراً، أعمَرْتُه الدّارَ، فهي عُمْرَى» سَقَطَ هذا لغير أبي ذرٍّ، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الهِبة[1].

قوله: «﴿نَكِرَهُمْ﴾: وأنكَرَهُم واستَنكَرَهُم واحدٌ» هو قول أبي عُبيدة، وأنشَدَ:

وأنكَرَتني وما كان الذي نَكِرَت ... مِن الحوادثِ إلّا الشَّيْبَ والصَّلَعا[2]

قوله: «﴿حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾: كأنَّه فَعِيل من ماجِدٍ، محمود من حَمِدَ» كذا وَقَعَ هنا، والذي في كلام أبي عُبيدة: ﴿حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾، أي: محمود ماجِد. وهذا هو الصَّواب، والحميد: فَعِيل من حَمِدَ، فهو حامد، أي: يَحمَدُ مَن يُطيعه، أو هو حَميد بمعنى محمود، والمجيد: فَعِيل من مَجُدَ،

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٢٦٢٥).

(٢) عجز هذا البيت زدناه من (ع)، ولم يرد في (أ) و(س)، وهو في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة.

بضمِّ الجيم، يَمجُد كَشَرُفَ يَشرُف، وأصله الرِّفعة.

قوله: «﴿إِجْرَامِى﴾: مَصْدَر أجْرَمْتُ، وبعضهم يقول: جَرَمْتُ» هو كلام أبي عُبيدة، وأنشَدَ[1]:

طَريــدُ عَــشيرةٍ ورَهِــينُ ذَنْــبٍ   بِـما جَرَمَـتْ يَـدي وجَنَـى لِـساني

وجَرَمَتْ بمعنى كَسَبَتْ. وقد تقدَّم قريباً.

قوله: «﴿ٱلْفُلْكَ﴾ والفُلْك واحد، وهي السَّفينة والسُّفُن» كذا وَقَعَ لبعضِهم، بضمِّ الفاء فيهما، وسكون اللّام في الأولى وفتحها في الثّانية، ولآخَرينَ بفتحَتَينِ في الأولى، وبضمٍّ ثمَّ سكون في الثّانية، ورَجَّحَه ابن التِّين، وقال: الأوَّل واحد، والثّاني جمعٌ مِثل أسَد وأُسد. قال عياض: ولِبعضِهم بضمٍّ ثمَّ سكون فيهما/ جميعاً، وهو الصَّواب، والمراد: أنَّ الجمعَ والواحد بلفظٍ واحد. وقد وَرَدَ ذلك في القرآن فقد قال في الواحد: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس:٤١] وقال في الجمع: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس:٢٢]. والذي في كلام أبي عُبيدة: الفُلْك واحدٌ وجمعٌ، وهي السَّفينة والسُّفُن. وهذا أوضَح في المراد. ٣٥٢/٨

قوله: «مُجْرَاها: مَدْفَعُها، وهو مَصْدَر أجْرَيتُ، وأرسَيتُ: حَبَسْتُ، وتُقْرَأُ: مَجْراها، من: جَرَت هي، ومَرْساها، من: رَسَت، ومُجْرِيها ومُرْسِيها، مِن فُعِلَ بها» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا﴾ أي: مَسيرها، وهي مِن جَرَت بهم، ومَن قرأها بالضَّمِّ فهو من أجرَيتُها أنا، ﴿وَمُرْسَىٰهَآ﴾ أي: وَقْفَها، وهو مصدَر، أي: أرسَيتُها أنا. انتهى.

ووَقَعَ في بعض الشُّروح: مُجراها: مَوقِفُها، بواوٍ وقافٍ وفاء، وهو تصحيف لم أرَه في شيء من النُّسَخ، ثمَّ وجَدت ابن التِّين حكاها عن رواية الشَّيخ أبي الحسن، يعني القابِسيَّ، قال: وليس بصحيحٍ، لأنَّه فاسدُ المعنى، والصَّواب ما في الأصل بدالٍ ثمَّ فاء ثمَّ عين.

تنبيه: الذي قرأ بضمِّ الميم في «مُجْراها» الجمهورُ، وقرأ الكوفيّونَ: حمزة والكِسائيّ

---

(١) نسَبَهُ أبو عبيدة للهَيرُدَانِ بن خَطّار السَّعْدي أحد لُصوص بني سعْد.

وحفص عن عاصم بالفتح[1]، وأبو بكر عن عاصم كالجمهورِ، وقَرَؤوا كلُّهم في المشهور بالضَّمِّ في «مُرْسَاها»، وعن ابن مسعود فتحها أيضاً، رواه سعيد بن منصور (١٠٨٩) بإسنادٍ حسن، وفي قراءة يحيى بن وثّاب: مُجرِيها ومُرسِيها: بضمِّ أوَّلهما وكسر الرّاء والسّين، أي: الله فاعلُ ذلك.

قوله: «راسياتٌ: ثابتاتٌ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾ [سبأ:١٣]، أي: ثِقالٍ ثابتاتٍ عِظام. وكأنَّ المصنِّف ذكرها استطراداً لمَّا ذكر مُرساها.

قوله: «﴿عَنِيدٍ﴾ وعَنود وعاند واحدٌ، وهو تَأكيد التَّجَبُّر» هو قول أبي عُبيدة بمعناه، لكن قال: وهو العادِل عن الحقّ. وقال ابن قُتَيبة: المعارض المخالف.

قوله: «﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾: واحدُه شاهدٌ، مِثلُ صاحبٍ وأصحابٍ» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً، واختُلِفَ في المراد بهم هنا، فقيلَ: الأنبياء. وقيل: الملائكة، أخرجه عبد بن حُميدٍ عن مجاهد. وعن زيد بن أسلم: الأنبياء والملائكة والمؤمنونَ. وهذا أعَمّ. وعن قَتَادة فيما أخرجه عبد الرَّزّاق (١/ ٣٠٤): الخلائق. وهذا أعَمّ من الجميع.

٢- باب قوله:
﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود:٧]

٤٦٨٤- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن رسولِ الله ﷺ قال: «قال الله عزَّ وجلَّ: أنفِق أُنفِق عليكَ» وقال: «يَدُ الله مَلْأى، لا تَغِيضُها نَفَقةٌ، سَحّاءُ اللَّيلَ والنَّهارَ» وقال: «أرأيتُم ما أنفَقَ مُذْ خَلَقَ السماءَ والأرضَ؟ فإنَّه لم يَغِضْ ما في يدِه، وكان عَرْشُه على الماء، وبيَدِه المِيزانُ، يَخْفِضُ ويَرفَع»[2].

[أطرافه في: ٥٣٢٥، ٧٤١١، ٧٤١٩، ٧٤٩٦]

---

(١) مع إمالة الألف أيضاً. انظر: «العُنْوان في القراءات السبْع» لأبي طاهر السَّرَقُسْطِيّ ص١٠٧، و«الإقناع» لابن الباذِش ص١٢٢-١٢٣.

(٢) جاء بعد هذا الحديث في اليونينية تفسير بعض ألفاظ من سورة هود، قدَّمنا بعضها إلى الباب الذي قبله، وبعضها إلى الباب التالي، وفقاً لشرح الحافظ رحمه الله تعالى.

قوله: «باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾» ذكر فيه حديث أبي هريرة، وفيه ٣٥٣/٨ قوله: «وكان عَرشه على الماء، وبيَدِه الميزان، يَخفِضُ ويَرفَع»، وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد (٧٤١٩) إن شاء الله تعالى.

وقوله: «لا تَغيضُها» بالغَينِ المعجَمة والضّاد المعجَمة الساقطة، أي: لا تَنقُصُها.

و«سَحّاءُ» بمُهمَلتَينِ مُثقَّلاً ممدوداً، أي: دائمة، ويُروَى «سَحّاً» بالتَّنوين، فكأنَّها لشِدّة امتِلائها تَفِيضُ[1] أبداً.

و«اللَّيل والنَّهار» بالنَّصب على الظَّرفيَّة.

و«الميزان» كِناية عن العَدل.

٣- باب قوله:
﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟﴾ الآية[2] [هود:١٨]

٤٦٨٥ - حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يَزيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا سعيدٌ وهشامٌ، قالا: حدَّثنا قَتادةُ، عن صَفْوانَ بنِ مُحْرِزٍ، قال: بينا ابنُ عمرَ يَطوفُ، إذ عَرَضَ رجلٌ، فقال: يا أبا عبدِ الرَّحمنِ ـ أو يا ابنَ عمرَ ـ سمعتَ النبيَّ ﷺ في النَّجْوَى؟ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «يُدْنَى المؤمنُ من رَبِّه ـ وقال هشامٌ: يَدْنُو المؤمنُ ـ حتَّى يَضَعَ عليه كَنَفَه، فيُقرِّرُه بذُنُوبِه، تَعْرِفُ ذَنْبَ كذا، يقول: أعرِفُ، يقول: رَبِّ أعرِفُ ـ مرَّتَينِ ـ فيقول: سَتَرْتُها في الدُّنْيا، وأغفِرُها لكَ اليومَ، ثمَّ يُعطَى[3] صَحِيفةَ حسناتِه، وأمَّا الآخَرونَ ـ أو الكفَّارُ ـ فيُنادَى على رؤوسِ الأشهادِ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾».

وقال شَيْبانُ عن قَتادةَ: حدَّثنا صَفْوانُ.

---

(١) تحرف في (س) إلى: تغيض.

(٢) جاء بعد هذه الآية في اليونينية بيان لفظ من الأشهاد من سورة هود، قدّمناه إلى ما بعد الحديث (٤٦٨٣) مع جملة ألفاظ أخرى من السورة، وفقاً لشرح الحافظ رحمه الله.

(٣) كذا في رواية الكُشميهني وحده، وفي رواية غيره: تُطوى، وصحح الحافظُ روايةَ الكشميهني وخطّأ رواية الباقين عند شرح الحديث (٦٠٧٠)!

﴿ٱعۡتَرَىٰكَ﴾ [٥٤]: افتعَلَكَ، من عَرَوْتُه، أي: أَصَبتُه، ومِنْه: يَعْرُوه، واعْتَراني.

﴿ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [٥٦] في مِلْكِه وسُلْطانِه.

﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ﴾ [هود:٨٤]: إلى أهلِ مَدْيَنَ، لأنّ مَدْيَنَ بلدٌ، ومثلُه: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ ﴿وَٱلۡعِيرَ﴾ [يوسف:٨٢] أي: أهلَ القريةِ وأصحابَ العِيرِ.

﴿وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيًّاۖ﴾ [هود:٩٢]: يقول: لم تَلْتَفِتوا إليه، يقال: إذا لم يَقْضِ الرجلُ حاجَتَه: ظَهَرْتَ بحَاجَتي، وجَعَلْتَني ظِهْرِيّاً، والظِّهْرِيُّ هاهنا: أن تَأْخُذَ معكَ دابّةً أو وِعاءً تَستَظهِرُ به.

﴿أَرَاذِلُنَا﴾ [٢٧]: سُقّاطُنا.

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ﴾ الآيةَ» ذكر فيه حديث ابن عمر في النَّجوَى يومَ القيامة، وسيأتي شرحه في كتاب الأدب (٦٠٧٠).

وقوله: «حدثنا مسدَّد، حدثنا يزيد بن زُرَيع» لمسدَّد فيه إسناد آخر يأتي في الأدب وفي التوحيد (٧٥١٤)، وهو أعلى من هذا، رواه عن مسدَّد عن أبي عَوَانة عن قتادة.

وقوله في الإسناد: «حدثنا سعيد وهشام» أما سعيد: فهو ابن أبي عَرُوبة، وأما هشام: فهو ابن أبي[1] عبد الله الدَّستُوائي، وصفوان بن محرز، بالحاء المهملة والراء ثم الزاي.

قوله: «وقال شيبان، عن قتادة: حدثنا صفوان» وصله ابن مَرْدويه من طريق شيبان، وسيأتي بيان ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

قوله: «﴿ٱعۡتَرَىٰكَ﴾: افتعَلك من عَرَوْته، أي: أصَبْته، ومنه يَعْروه واعْتَراني» هو كلام أبي عُبيدة، وقد تقدَّم شرحه في فرض الخمس، وثَبَتَ هنا للكُشْمِيهنيِّ وحدَه، ووَقَعَ في بعض ٣٥٤/٨ / النُّسَخ: «اعتَراك: افتَعَلت» بمُثنّاةٍ في آخره وهو كذلك عندَ أبي عُبيدة، واعتَرَى افتَعَلَ من عَراه يَعروه إذا أصابه، وقوله: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ﴾ ما بعدَ إلّا مفعول بالقولِ قبلَه، ولا يحتاج إلى تقدير محذوف كما قَدَّره بعضهم، أي: ما نقول إلّا هذا اللَّفظ، فالجملة محكيَّة، نحو: ما قلت: إلّا زيد قائم.

---

(١) لفظة «أبي» سقطت من (س).

قوله: «﴿ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾: في مِلْكِه وسُلْطانِه» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[1] وثَبَتَ هنا للكُشْمِيهنيِّ وحدَه.

قوله: «﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ﴾ أي: إلى أهْلِ مَديَن، لأنَّ مَدْيَن بَلَد، ومثله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ ﴿وَٱلْعِيرَ﴾ أي: أهل القرية وأصحاب العِيرِ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ مَدْيَن لا يَنصَرِف، لأنَّه اسم بَلَد مؤنَّث، ومَجازه مَجاز المختصر الذي فيه ضمير، أي: إلى أهل مَديَن، ومثله ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ أي: أهل القرية، ﴿وَٱلْعِيرَ﴾ أي: مَنْ في العير.

قوله: «﴿وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾: يقول: لم تَلتفِتوا إليه، يقال: إذا لم يَقْضِ الرجلُ حاجَتَه: ظَهَرْتَ بِحَاجَتي...» إلى آخره، ثَبَتَ هذا للكُشْمِيهنيِّ وحدَه، وقد تقدَّم شرحه في ترجمة شُعَيب عليه السلام من أحاديث الأنبياء[2].

قوله: «﴿أَرَاذِلُنَا﴾: سُقّاطُنا» بضمِّ المهمَلة وتشديد القاف، والأراذِل: جمع أَرْذَل[3]، إمّا على بابه كما جاء: «أحاسنُكُم أخلاقاً» أو جَرَى مجرَى الأسماء كالأبطَحِ، وقيل: أراذِل جمع أرذُل، بضمِّ الذّال، وهو جمع رَذْل، مِثلُ كَلْب وأكلُب وأكالِب.

٤ - باب قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود:١٠٢]

﴿ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [٩٩]: العَوْنُ المُعِينُ، رَفَدْتُه: أعَنْتُه.

﴿تَرْكَنُوٓاْ﴾ [١١٣]: تَمِيلُوا.

﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾ [١١٦]: فهَلّا كان.

﴿أُتْرِفُواْ﴾ [١١٦]: أُهْلِكوا.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [١٠٦]: شديدٌ وصوتٌ ضَعِيفٌ.

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٩٧).

(٢) قبل الحديث رقم (٣٤١٢).

(٣) تحرف في (س) إلى: أرذال.

٤٦٨٦ - حدَّثنا صَدَقةُ بنُ الفَضْلِ، أخبرنا أبو معاويةَ، حدَّثنا بُرَيدُ بنُ أبي بُرْدةَ، عن أبي بُرْدةَ، عن أبي موسى ﵁، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ لَيُمْلي للظّالمِ، حتَّى إذا أخَذَه لم يُفلِتْه» قال: ثمَّ قرأ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾» الكاف في ﴿كَذَٰلِكَ﴾ لتشبيه الأخذ المستقبَل بالأخذ الماضي، وأتى باللفظ الماضي موضع المضارعة على قراءة طلحة بن مُصَرِّف: «أَخَذَ» بفتحتين في الأول كالثاني مبالغةً في تحقُّقه.

قوله: «﴿ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ العَوْن المُعِين، رَفَدْتُه: أعنتُه» كذا وقع فيه. وقال أبو عبيدة: ﴿ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾: العون المُعِين، يقال: رفَدْتُه عند الأمير، أي: أعنتُه، قال الكرماني: وقع في النسخة التي عندنا: العون المُعِين، والذي يدل عليه التفسير «المُعان»، فإما أن يكون الفاعل بمعنى المفعول، أو المعنى: عونٌ ذو إعانة.

قوله: «﴿تَرْكَنُوٓا﴾: تميلوا» قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: لا تعدلوا إليهم ولا تميلوا، يقال: رَكِنْتُ إلى قولك، أي: أردتُه وقبِلتُه. وروى عبد بن حميد من طريق الربيع بن أنس ﴿لا تَرْكَنُوٓا إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: لا ترضَوا أعمالهم.

قوله: «﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾: فهلَّا كان» سقط هذا والذي قبله من رواية أبي ذر، وهو قول أبي عبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾ مجازه: فهلَّا كان من القرون، وروى عبد الرزاق (١/ ٢٩٨) عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿فَلَوْلَا﴾ قال: في حرف ابن مسعود: «فهلَّا».

قوله: «﴿أُتْرِفُوا﴾: أُهلِكوا» هو تفسير باللازم، أي: كان الترفُ سبباً لإهلاكهم، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مَآ أُتْرِفُوا فِيهِ﴾ أي: ما تجبَّروا وتكبَّروا / عن أمر الله وصَدُّوا عنه. ٨/٣٥٥

قوله: «﴿زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾...» إلى آخره، تقدَّم في بَدْء الخلق(١).

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٢٥٨).

قوله: «أنبأنا بُريد بن أبي بُرْدةَ عن أبيهِ» كذا وَقَعَ لأبي ذرٍّ[1]، ووَقَعَ لغيره: عن أبي بُـرْدة، بدلَ: عن أبيه، وهو أصوَبُ، لأنَّ بُريداً هو ابن عبد الله بن أبي بُـرْدة، فأبو بُـرْدة جَدُّه لا أبوه، لكن يجوز إطلاق الأب عليه مَجازاً.

قوله: «إنَّ الله لَيُمْلي للظّالِم» أي: يُمهِلُه. ووَقَعَ في رواية التِّرمِذيّ (٣١١٠) عن أبي كُرَيبٍ عن أبي معاوية: «إنَّ الله يُملي ـ ورُبَّما قال: يُمهِل ـ»، ورواه عن إبراهيم بن سعيد الجَوْهريّ عن أبي أُسامة عن بُرَيد[2] قال: «يُملي» ولم يَشُكّ.

قلت: قد رواه مسلم (٢٥٨٣) وابن ماجه (٤٠١٨) والنَّسائيُّ (ك١١١٨١) من طرق عن أبي معاوية: «يُملي» ولم يَشُكّ.

قوله: «حتَّى إذا أخَذَه لم يُفلِتْه» بضمِّ أوَّله من الرُّباعيّ، أي: لم يُخلِّصْه، أي: إذا أهلكَه لم يَرفَع عنه الهلاك، وهذا على تفسير الظُّلم بالشِّركِ على إطلاقه، وإن فُسِّرَ بما هو أعَمّ فيُحمَل كلٌّ على ما يَليق به، وقيل: معنى «لم يُفلِته»: لم يُؤَخِّره. وفيه نظرٌ، لأنَّه يَتَبادَر منه أنَّ الظّالم إذا صُرِفَ عن مَنصِبه وأُهِينَ لا يعود إلى عِزِّه، والمشاهَد في بعضهم بخِلَاف ذلك، فالأَولى حَمْله على ما قَدَّمتُه، والله أعلم.

٥- باب قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾ الآية [هود:١١٤]

﴿وَزُلَفًا﴾: ساعاتٍ بعدَ ساعاتٍ، ومِنه سُمِّيَتِ المُزْدَلِفةُ، الزُّلَفُ: مَنزِلةٌ بعدَ مَنزِلةٍ.

وأمَّا ﴿زُلۡفَىٰٓ﴾: فمَصْدَرٌ منَ القُرْبَى، ازْدَلَفُوا: اجْتَمَعُوا.

«أزْلَفْنا»: جَمَعْنا.

٤٦٨٧- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يَزيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا سليمانُ التَّيْميُّ، عن أبي عثمانَ، عن

---

(١) كذا نسبَ الحافظُ رحمه الله ذلك لأبي ذر، فلعل ذلك وقع له في نسخةٍ بروايته، وإلا فالذي في اليونينية والقسطلّاني دون حكاية خلاف بين رواة البخاري أنه: عن أبي بردة.

(٢) تصحف في (س) إلى: يزيد.

ابنِ مسعودٍ ﷺ: أنَّ رجلاً أصاب مِن امرأةٍ قُبلةً، فأتى رسولَ الله ﷺ فذكر ذلك له، فأُنزلَت عليه: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾، قال الرجلُ: أَلِيَ هذه؟ قال: «لمن عَمِلَ بها مِن أمَّتي».

قوله: «باب قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ الآيةَ» كذا لأبي ذرٍّ، وأكمَلَ غيرُه الآيةَ.

واختُلِفَ في المراد بطَرَفَي النَّهار، فقيلَ: الصُّبح والمغرب، وقيل: الصُّبح والعَصْر، وعن مالك وابن حبيب: الصُّبح طَرَفٌ، والظُّهر والعصر طَرَفٌ.

قوله: «﴿وَزُلَفًا﴾: ساعاتٍ بعدَ ساعاتٍ، ومنه سُمِّيَت المزدَلِفةُ، الزُّلَف: مَنزِلة بعدَ مَنزِلة، وأمَّا ﴿زُلْفَىٰٓ﴾ فمصدَرٌ من القُربَى، ازدَلَفُوا: اجتَمَعُوا، أزلَفْنا: جَمَعْنا». قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: ساعاتٍ، واحدتها: زُلفة، أي: ساعة ومَنزِلة وقُربة، ومنها سُمِّيَت المزدَلِفة، قال العَجّاج:

ناجٍ طَواه الأَينُ ممَّا وَجَفا طَيَّ اللَّيالي زُلَفاً فزُلَفا

وقال في قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الشعراء:٩٠]، أي: قُرِّبَت وأُدْنِيَت. وله عندي زُلْفَى، أي: قُرْبَى، وفي قوله: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾ [الشعراء:٦٤]، أي: جَمَعْنا، ومنه ليلة المزدَلِفة.

واختُلِفَ في المراد بالزُّلَفِ، فعن مالك: المغرب والعِشاء، واستَنبَطَ منه بعض الحنفيَّة وجوب الوِتر، لأنَّ زُلَفاً جمعٌ أقلُّه ثلاثة، فيُضاف إلى المغرب والعِشاء الوِترُ، ولا يَخفَى ما فيه.

وفي رواية مَعمَر المقدَّم ذكرُها[1]: قال قَتادةُ: ﴿طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾: الصُّبح والعصر، ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: المغرب والعِشاء.

قوله: «حدَّثنا مُسدَّد، حدَّثنا يزيد بن زُرَيعٍ، عن سليمانَ التَّيميِّ» كذا وَقَعَ فيه، وأخرجه

(١) يعني عند ذكر الاختلاف في معنى طرفي النهار قريباً دون التصريح باسم قتادة، وهي عند عبد الرزاق في «تفسيره» ١/ ٣١٤.

الطبرانيُّ (١٠٥٦٠) عن معاذ بن المثنَّى/ عن مُسدَّد عن سَلّام بن أبي مُطيع عن سليمان التَّيْميِّ. ٣٥٦/٨ وكأن لمسدَّدٍ فيه شَيخَين[١].

قوله: «عن أبي عثمان» هو النَّهْديّ، في رواية الإسماعيليِّ ولأبي نُعيم: حدَّثنا أبو عثمان.

قوله: «أنَّ رجلاً أصاب مِن امرأةٍ قُبْلةً، فأتى رسولَ الله ﷺ فذكر ذلك له» في رواية مُعتَمِر بن سليمان التَّيْميِّ عن أبيه عندَ مسلم (٢٧٦٣/ ٤٠) والإسماعيليّ: فذكر أنَّه أصاب من امرأةٍ قُبلةً أو مَسّاً بيَدٍ أو شيئاً، كأنَّه يَسألُ عن كفَّارةِ ذلك. وعندَ عبد الرَّزّاق (١/ ٣١٣) عن مَعمَر عن سليمان التَّيْميِّ بإسناده: ضَرَبَ رجلٌ على كَفَلِ امرأةٍ، الحديث، وفي رواية مسلم (٢٧٦٣/ ٤٢)، وأصحاب السُّنَن[٢] من طريق سِماك بن حَرْب عن إبراهيم النَّخَعيِّ عن عَلقَمة والأسوَد عن ابن مسعود: جاء رجل إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا رسول الله، إنّي وجَدتُ امرأةً في بُستان، ففَعَلت بها كلّ شيء غيرَ أنّي لم أُجامعها، قبَّلتُها ولَزِمتُها، فافعَل بي ما شِئتَ، الحديثَ.

وللطَّبَريِّ (١٢/ ١٣٥) من طريق الأعمَش عن إبراهيم النَّخَعيِّ قال: جاء فلان بن مُعتِّب الأنصاريّ، فقال: يا رسول الله، دَخَلتُ على امرأة، فنِلتُ منها ما يَنالُ الرجل من أهله، إلّا أنّي لم أُجامعها، الحديثَ. وأخرجه ابن أبي خَيْثمةَ لكن قال: إنَّ رجلاً من الأنصار يقال له: مُعتِّب.

وقد جاء أنَّ اسمه: كعب بن عَمْرو ـ وهو أبو اليَسَر، بفتح التَّحتانيَّة والمهمَلة ـ الأنصاريّ، أخرجه التِّرمذيّ (٣١١٥)، والنَّسائيُّ (ك٧٢٨٦) والبزّار (٢٣٠٠) من طريق موسى بن طلحة عن أبي اليَسَر بن عَمْرو: أنَّه أتته امرأة، وزوجُها قد بَعَثَه رسولُ الله ﷺ في بَعْث، فقالت له: بِعْني تَمراً بِدرهَمٍ، قال: فقلت لها ـ وأعجَبَتني ـ: إنَّ في البيت تَمراً أطيَبَ من هذا، فانطَلَقَ بها معه، فغَمَزَها وقَبَّلَها، ثمَّ فَزِع، فخرج فلَقيَ أبا بكر فأخبَرَه،

---

(١) في (س): وكان لمسدد فيه شيخان.

(٢) أبي داود (٤٤٦٨)، والترمذي (٣١١٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٨١-٧٢٨٣).

فقال: تُبْ ولا تَعُدْ. ثمَّ أتى النبيّ ﷺ، الحديث. وفي روايةٍ[١]: أنَّه صَلَّى معَ النبيّ ﷺ العصر فنزلت. وفي رواية ابن مَرْدويه من طريق ابن بُـرَيدة عن أبيه: جاءت امرأةٌ من الأنصار إلى رجلٍ يبيع التَّمر بالمدينة، وكانت حَسناءَ جميلةً، فلمَّا نظرَ إليها أعجَبَته، فذكر نحوه، ولم يُسمِّ الرجلَ ولا المرأةَ ولا زوجَها.

وذكر بعض الشُّرّاح في اسم هذا الرجل: نَبهانُ التَّـمّار، وقيل: عَمْرو بن غَزِيَّة، وقيل: أبو عَمْرو زيد بن عَمْرو بن غَزِيَّةَ، وقيل: عامر بن قيس، وقيل: عبّاد.

قلت: وقِصّة نَبْهان التَّـمّار ذكرها عبد الغني بن سعيد الثَّقَفيّ[٢] أحد الضُّعَفاء في «تفسيره» عن ابن عبَّاس، وأخرجه الثَّعلَبيّ وغيره من طريق مُقاتل عن الضَّحّاك عن ابن عبَّاس: أنَّ نَبهاناً التَّـمّار أتته امرأةٌ حَسناءُ جميلةٌ تَبتاع منه تَمراً، فضَرَبَ على عَجِيزَتها، ثمَّ نَدِمَ، فأتى النبيَّ ﷺ فقال: «إيّاكَ أن تكون امرأةَ غازٍ في سبيل الله» فذهب يبكي ويصوم ويقوم، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ ﴾ الآيةَ [آل عمران:١٣٥] فأخبَرَه، فحَمِدَ الله، وقال: يا رسول الله، هذه تَوبَتي قُبِلَت، فكيفَ لي بأن يُتَقبَّلَ شُكري؟ فنزلت: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾ الآيةَ.

قلت: وهذا إن ثَبَتَ حُمِلَ على واقعة أُخرى، لمَا بينَ السّياقَينِ من الـمُغايَرة.

وأمَّا قِصّة ابن غَزِيَّةَ فأخرجها ابن مَندَهْ من طريق الكَلْبيّ عن أبي صالح عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ ﴾ قال: نزلت في عَمْرو بن غَزِيَّة وكان يبيع التَّمر، فأتته امرأةٌ تَبتاع تَمراً فأعجَبَته. الحديثَ. والكَلْبيّ ضعيف[٣]، فإن ثَبَتَ حُمِلَ أيضاً على التعدُّد، وظَنَّ الزَّمَخشَريُّ أنَّ عَمْرو بن غَزِيَّـةَ اسم أبي اليَسَر، فجَزَمَ به، فوَهِمَ.

---

(١) تحرف في (ع) و(س) إلى: روايته، بعَودِ الضمير إلى رواية موسى بن طلحة عن أبي اليَسَر، وليس في هذه الرواية ذكر العصر، وإنما جاء ذكر العصر في روايةٍ أخرجها أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٩٠٨) و(٥٠٩٠)، وإسنادها تالفٌ بمَرّة.، وسُمي الرجلُ فيها عمرَو بنَ غَزِيّة.

(٢) ومن طريقه أخرجه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» ١/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) بل هو متهم بالكذب، والراوي عنه محمد بن مروان السديّ متروك الحديث واتهمه بعضهم.

وأمَّا ما أخرجه أحمد (٢٢٢٦٦) وعبد بن حُميدٍ وغيرهما[1]، من حديث أبي أُمامةَ، قال: جاء رجل إلى النبيّ ﷺ، فقال: إنّي أصبتُ حَدّاً فأقِمْه عليَّ، فسَكَتَ عنه ثلاثاً، فأُقيمتِ الصلاةُ فدَعَا الرَّجلَ، فقال: «أرأيتَ حينَ خَرَجتَ من بيتك، ألستَ قد تَوضَّأتَ فأحسنتَ الوُضوءَ؟» قال: بَلَى، قال: «ثمَّ شَهِدتَ الصلاةَ مَعَنا؟» قال: نعم. قال: «فإنَّ الله قد غَفَرَ لك» وتلا هذه الآية. فهي قِصّة أُخرى، ظاهر سياقها أنَّها مُتأخِّرةٌ عن نزول الآية، ولعلَّ الرَّجل ظنَّ أنَّ كلّ خطيئةٍ فيها حَدٌّ، فأطلقَ على ما فعَلَ حَدّاً، والله أعلم. وسيأتي مَزيد لهذا في كتاب الحدود (٦٨٢٣) إن شاء الله تعالى.

وأمَّا قِصّة عامر بن قيس/ فذكرها مُقاتل بن سليمان[2] في «تفسيره». ٨/٣٥٧

وأمَّا قِصّة عبّاد فحكاها القُرطُبيّ ولم يَعزُها، وعبّاد اسم جَدّ أبي اليَسَر، فلعلَّه نُسِبَ، ثمَّ سَقَطَ شيء. وأقوَى الجميع أنَّه أبو اليَسَر، والله أعلم.

قوله: «فأتى رسول الله ﷺ» في رواية عبد الرَّزّاق (١/ ٣١٣): أنَّه أتى أبا بكر وعمر أيضاً، وقال فيها: فكلُّ مَن سألَه عن كفَّارة ذلك، قال: أَمُغْزِيَةٌ[3] هيَ؟ قال: نعم. قال: لا أدري. حتَّى أنزَلَ، فذكر بَقيّة الحديث. وهذه الزّيادة وَقَعَت في حديث يوسف بن مِهرانَ عن ابن عبَّاس عندَ أحمد (٢٢٠٦) بمعناه، دونَ قوله: لا أدري.

قوله: «قال الرجل: أَليَ هذه»؟ أي: الآية، يعني خاصّةً بي بأنَّ صَلاتي مُذْهِبةٌ لمعصيَتي. وظاهر هذا أنَّ صاحب القِصّة هو السائل عن ذلك، ولأحمد (٢٢٠٦) والطبرانيِّ (١٢٩٣١) من حديث ابن عبَّاس: قال: يا رسول الله أَليَ خاصّةً، أم للنّاس عامّةً؟ فضَرَبَ عمر صَدَره، وقال: لا ولا نُعمَةَ عَينٍ، بل للنّاس عامّةً. فقال النبيّ ﷺ: «صَدَقَ عمرُ»، وفي

---

(١) ذهل الحافظ رحمه الله عن نسبة هذا الحديث إلى «صحيح مسلم»، وهو فيه برقم (٢٧٦٥).

(٢) وهو متروك الحديث، بل كذّبه بعضهم.

(٣) تصحفت في الأصلين و(س) إلى: أمعزبة، وجاءت على الصواب في مطبوع «تفسير عبد الرزاق»، قال ابن الأثير: المغزية: المرأة التي غزا زوجها وبقيت وحدها في البيت. قلنا: وقد روي الحديث من عدة روايات أورد معظمها الطبري في «تفسيره»، وفي بعضها: لا تكنِ امرأةَ غازٍ، أو لا تكونَنَّ امرأةَ غازٍ. وكذا جاء في حديث ابن عباس الذي سيذكره الحافظُ: لعلها مُغِيبٌ في سبيل الله؟

حديث أبي اليَسَر: فقال إنسان: يا رسول الله، له خاصّةً؟ وفي رواية إبراهيم النَّخَعيِّ عندَ مسلم: فقال معاذ: يا رسول الله، أَلَه وحدَه أم للنّاس كافّةً؟ وللدّارَقُطني مثله (٤٨٣) من حديث معاذ نفسه. ويُحمَل على تعدُّد السائلينَ عن ذلك.

وقوله: «أَلِيَ» بفتح الهمزة استفهاماً.

وقوله: «هذه» مُبتَدَأ تقدَّم خَبَره عليه، وفائدَتُه التَّخصيص.

قوله: **«قال: لمن عَمِلَ بها من أمّتي»** تقدَّم في الصلاة (٥٢٦) من هذا الوجه بلفظ: قال: «لجميع أمَّتي كلّهم».

وتَمَسكَ بظاهرِ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ المُرجِئةُ، وقالوا: إنَّ الحسنات تُكَفِّرُ كلّ سَيِّئة كبيرةً كانت أو صغيرةً، وحَمَلَ الجمهور هذا المطلَقَ على المقيَّدِ في الحديث الصَّحيح: «إنَّ الصلاة إلى الصلاة كفَّارة لمَا بينَهما ما اجتُنِبَتِ الكَبائر»[1]، فقال طائفة: إن اجتُنِبَت الكَبائر، كانت الحسنات كفَّارة لمَا عَدا الكَبائر من الذُّنوب، وإن لم تُجتَنَب الكَبائر لم تَحُطَّ الحسناتُ شيئاً. وقال آخرونَ: إن لم تُجتَنَب الكَبائر، لم تَحُطّ الحسنات شيئاً منها، وتَحُطّ الصَّغائرَ. وقيل: المراد أنَّ الحسنات تكون سبباً في تَرك السَّيِّئات، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥]، لا أنّها تُكفِّر شيئاً حقيقةً، وهذا قول بعض المعتَزِلة.

وقال ابن عبد البَرّ: ذهب بعض أهل العصر إلى أنَّ الحسنات تُكفِّرُ الذُّنوب، واستَدَلَّ بهذه الآية وغيرها من الآيات والأحاديث الظّاهرة في ذلك. قال: ويَرِد عليه الحثُّ على التوبة في آيٍ كثيرةٍ، فلو كانت الحسنات تُكفِّر جميع السَّيِّئات لمَا احتاجَ إلى التوبة.

واستُدِلَّ بهذا الحديث على عَدَم وجوب الحَدّ في القُبلة واللَّمس ونحوهما، وعلى سُقوط التَّعزير عَمَّن أتى شيئاً منها، وجاء تائباً نادِماً.

واستَنبَطَ منه ابنُ المنذِر: أنّه لا حَدّ على مَن وُجِدَ معَ امرأة أجنبيَّة في ثوب واحد.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٣)، وابن ماجه (١٠٨٦)، والترمذي (٢١٤) من حديث أبي هريرة.

١٢ - سورة يوسف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال فُضَيلٌ، عن حُصَينٍ، عن مُجاهدٍ: «مُتْكاً»[1]: الأُتْرُنْجُ بالحَبَشِيَّةِ مُتْكاً.

وقال ابنُ عُيَينةَ، عن رجلٍ، عن مُجاهدٍ: مُتْكاً: كلُّ شيءٍ قُطِعَ بالسِّكِّينِ.

والمُتَّكأُ: ما اتَّكأتَ عليه لِشرابٍ، أو لحديثٍ، أو لِطعامٍ، وأبطَلَ الذي قال: الأُتْرُجُّ، وليس في كلامِ العربِ/ الأُتْرُجُّ، فلمَّا احتُجَّ عليهم بأنَّ المتَّكأَ من نَمارِق، فَرُّوا إلى شَرٍّ منه، وقالُوا: إنَّما هو المُتْكُ ساكنَةَ التاء، وإنَّما المُتْكُ: طَرَفُ البَظْرِ، ومن ذلك قيل لها: مَتْكاءُ، وابنُ المَتْكاءِ، فإن كان ثَمَّ أُتْرجٌّ، فإنَّه بعدَ المُتَّكَأِ. ٣٥٨/٨

﴿أَشُدَّهُۥ﴾ [٢٢]: يقال: بَلَغَ أَشُدَّهُ: قبلَ أن يَأخُذَ في النُّقْصان، ويقال: بَلَغوا أَشُدَّهم، وقال بعضُهم: واحدُها: شَدٌّ.

وقال قَتادةُ: ﴿لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَـٰهُ﴾ [٦٨]: عامِلٌ بما عَلِمَ.

وقال سعيدُ بنُ جُبَيرٍ: ﴿صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾ [٧٢]: مَكّوكُ الفارسِيِّ الذي يَلْتَقي طَرَفاه، كانت تَشْرَبُ الأعاجِم به.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿تُفَنِّدُونِ﴾ [٩٤]: تُجَهِّلونِ.

﴿غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [١٠ و١٥]: كلُّ شيءٍ غَيَّبَ عنكَ شيئاً، فهو غَيابةٌ.

والجُبُّ: الرَّكِيَّةُ التي لم تُطْوَ.

﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [١٧]: بمُصَدِّقٍ.

﴿شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [٣٠]: يقال: بَلَغَ شِغافَها، وهو غِلافُ قَلْبِها وأما شَعَفَها، فمِن المَشْعُوفِ.

---

(١) كذا ضبطها الكرماني والقسطلّاني، وكذا ضبطه الحافظُ هنا في شرحه مُبيِّناً أنها قراءةٌ، قال: وهو الذي فسَّره مجاهِدٌ وغيره بالأُتْرُنْجِ أو غيره. قلنا: وبه يُعلَمُ أن ما وقع في الطبعة السلطانية: مُتْكأً، بالهمز، تصحيف، وبالله التوفيق.

﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ [٣٣]: أَمِيلُ إليهن، صَبَا: مالَ.

﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ [٤٤]: ما لا تَأوِيلَ له. الضِّغْث: مِلْءُ اليَدِ من حَشِيشٍ وما أشبَهَه. ومِنْه: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ [ص: ٤٤]، لا من قوله: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾، واحدها: ضِغْث.

﴿نَمِيرُ﴾ [٦٥]: منَ المِيرَة.

﴿وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ [٦٥]: ما يَحمِلُ بَعِيرٌ.

﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ﴾ [٦٥]: ضَمَّ إليه.

﴿ٱلسِّقَايَةَ﴾ [٧٠]: مِكْيالٌ.

﴿تَفْتَؤُا۟﴾ [٨٥]: لا تَزال.

«تَحَسَّسُوا» [٨٧]: تَخَبَّروا.

﴿غَٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [١٠٧]: عامَّةٌ مُجلِّلَةٌ.

﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [٨٨]: قَلِيلةٍ.

﴿حَرَضًا﴾ [٨٥]: مُحرَضاً، يُذِيبُكَ الهَمُّ.

﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾ [٨٠]: يَئسُوا «لا تَيأَسُوا من رَوْحِ الله» [٨٧]: معناه الرَّجاءُ.

﴿خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [٨٠]: اعتزَلُوا نَجِيّاً، والجمعُ: أَنْجِيةٌ، يَتَناجَونَ، الواحدُ: نَجِيٌّ، والإِثْنان، والجمع: نَجِيٌّ وأَنْجِيةٌ.

قوله: «سورة يوسف ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت البسملةُ لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «قال فُضَيل عن حُصَينٍ عن مجاهد: مُتْكاً: الأُتْرُنْجُ، بالحَبَشيَّةِ مُتْكاً» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «مُتْكاً: الأُترُجّ. قال فُضَيل: الأُترُجّ بالحَبَشيَّة مُتْكاً». وهذا وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق يحيى بن يَمان عن فُضَيل بن عياض[1]. وأمَّا روايته عن حُصَينٍ، فرُوِّيناه في «مُسنَد

(١) كذا وقع للحافظ رحمه الله هنا وفي «تغليق التعليق» ٤/ ٢٢٧ بأن قول فضيل هذا عند ابن أبي حاتم من طريق يحيى بن يمان عنه، مع أن الذي في المطبوع المحقق من «تفسير ابن أبي حاتم» ٧/ ٢١٣٢-٢١٣٣ =

مُسدَّد» رواية معاذ بن المثنَّى، عنه عن فُضَيل عن حُصَينٍ عن مجاهد عن ابن عباس[١] في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾ [يوسف:٣١] قال: أُترُجّ[٢]. ومن طريقه أخرجه الحافظ الضِّياء في «المختارة» (٣/ ١٥٧)، وقد روى عبد الرَّزّاق (١/ ٣٢٢) عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾ قال: طعاماً.

قوله: «وقال ابن عُيَينَةَ: عن رجل عن مجاهد: مُتْكاً: كلّ شيء قُطِعَ بالسِّكّينِ» هكذا رُوِّيناه في «تفسير ابن عُيَينَةَ» رواية سعيد بن عبد الرَّحمن المخزوميّ، عنه بهذا، وأخرج ابن أبي حاتم (٧/ ٢١٣٣) من وجه آخر عن مجاهد: المتَّكأ، بالتَّثقيلِ: الطَّعام، وبالتَّخفيفِ: الأُترُجّ. والرِّواية الأولى عنه أعَمّ.

قوله: «يقال: بَلَغَ أَشُدَّه: قبل أن يأخُذ في النُّقْصان. ويقال: بَلَغوا أَشُدّهم. وقال بعضهم: واحدها شَدٌّ. والمتَّكأ: ما اتَّكأت عليه لشرابٍ أو لحديثٍ أو لطعامٍ، وأبطَلَ الذي قال: الأُتْرُجّ، وليس في كلام العرب الأُتْرُجّ، فلمَّا احتُجَّ عليهم بأنَّ المتَّكأَ من نَمارِقَ، فرّوا إلى شَرٍّ منه، وقالوا: إنَّما هو المُتْك ساكنة التاء، وإنَّما المُتْكُ طَرَف البَظْر، ومن ذلك قيل لها: مَتْكاءُ، وابن المَتْكاءِ، فإن كان ثَمَّ أُترُجٌّ فإنَّه بعدَ المُتَّكَإِ» قلت: وَقَعَ هذا مُتَراخِياً عمَّا قبلَه عندَ الأكثر، والصَّواب إيرادُه تِلْوَه، فأمَّا الكلام على الأَشُدّ، فقال أبو عُبيدة: هو جمعٌ لا واحد له من لفظه، وحكى الطَّبَرِيُّ: أنَّه واحد لا نَظِير له في الآحاد، وقال سيبويه: واحدُه شِدَّة، وكذا

= أنه ليس من قول الفضيل، وإنما هو من رواية يحيى بن يمان عن المنهال بن خليفة عن سلمة بن تمام الشَّقَري، ويرجح ما في المطبوع من «تفسير ابن أبي حاتم» أن السيوطي أورده في «الدر المنثور» عن سلمة ابن تمام معزواً لابن أبي حاتم وأبي الشيخ، ولم يُورده عن فضيل. وتبين بذلك رجحان ما وقع في رواية أبي ذر الهروي على رواية غيره، والله أعلم.

(١) قوله: «عن ابن عباس» سقط من (س)، وأثبتناه من (ع)، وهو ثابت في «مسند مسدد»، إذ أورده الحافظ في «المطالب العالية» (٣٦٣٧) فذكر ابن عباس في سنده.

(٢) وقع في (أ) عزو هذه الرواية لابن مردويه في «تفسيره»، بدل عزوه لمسدد، فالظاهر أن الحافظ رحمه الله عزاه أولاً لابن مردويه، ثم لما اطلع عليه في «مسند مسدد» آثر عزوه إليه في مراجعاته اللاحقة، ولهذا اقتُصِر عليه في (ع)، وجُمِع في (س) بين ما وقع في الأصلين، ولكن قوله بعد عزوه لابن مردويه: فزاد فيه عن مجاهد عن ابن عباس، يأبى الجمع بينهما.

قال الكِسائيّ، لكن بلا هاء[1].

واختَلَفَ النَّقَلة في قَدْر الأشُدّ الذي بَلَغَه يوسف، فالأكثر: أنَّه الحُلُم، وعن سعيد بن جُبَير: ثماني عشرةَ، وقيل: سبعَ عشرةَ، وقيل: عِشرونَ، وقيل: خمسةٌ وعِشرونَ، وقيل: ما بينَ ثماني عشرةَ إلى ثلاثينَ.

وفي غيره: قال الأكثر: أربعونَ، وقيل: ثلاثونَ، وقيل: ثلاثة وثلاثونَ، وقيل: خمسة وثلاثونَ، وقيل: ثمانية وأربعونَ، وقيل: ستّونَ.

وقال ابن التِّين: الأظهَر أنَّه أربعونَ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [القصص:١٤] وكان النبيّ لا يُنبَّأ حتَّى يَبلُغ أربعينَ.

وتُعقِّبَ بأنَّ عيسى عليه السلام نُبِّئَ لِدونِ أربعينَ، ويحيى كذلك، لقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم:١٢]، وسليمان لقوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ﴾ [الأنبياء:٧٩] إلى غير ذلك.

٣٥٩/٨ والحقّ أنَّ المراد بالأشُدِّ: بلوغ سِنّ الحُلُم،/ ففي حَقّ يوسف عليه السلام ظاهر، ولهذا جاء بعدَه: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ وفي حَقّ موسى عليه السلام لعلَّه بعدَ ذلك كبُلوغِ الأربعينَ، ولهذا جاء بعدَه: ﴿وَٱسْتَوَىٰٓ﴾، ووَقَعَ قوله: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ في الموضعينِ، فدَلَّ على أنَّ الأربعينَ ليست حَدّاً لذلك.

وأمَّا المتَّكأُ، فقال أبو عُبيدة: أعتَدَتْ: أفعَلَتْ من العَتاد، ومعناه: أعتَدَت لهنَّ مُتَّكأً، أي: نُمرُقاً يُتَّكأ عليه، وزَعَمَ قوم: أنَّه التُّرُنجُ، وهذا أبطَلُ باطِلٍ في الأرض، ولكِن عَسَى أن يكون معَ المتَّكأ تُرُنجٌ يأكلونَه، ويقال: ألقَى له مُتَّكأً يَجلِس عليه. انتهى.

وقوله: «ليس في كلام العرب الأُتْرُجّ» يريد أنَّه ليس في كلام العرب تفسير «المتَّكأ» بالأُتْرُجِّ.

قال صاحب «المطالع»: وفي الأُترُجّ ثلاث لُغات، ثانيها بالنّونِ وثالثها مثلها بحذفِ الهمزة، وفي المفرَد كذلك.

---

(١) مع فتح الشين.

وعندَ بعض المفسِّرينَ: أعتَدَتْ لهنَّ البِطِّيخ والموز، وقيل: كان معَ الأُترُجّ عَسَل، وقيل: كان الطعام المذكور بَزْمَاوَرْد.

لكِن ما نَفاه المؤلِّف رَحِمَه الله تَبَعاً لأبي عُبيدة، قد أثبَتَه غيره. وقد روى عبد بن حُميدٍ من طريق عَوْف الأعرابيّ حديث ابن عبَّاس: أنَّه كان يقرأها: مُتْكاً، مُخفَّفةً، ويقول: هو الأُترُجّ، وقد حكاه الفَرّاء، وتَبعَه الأخفَش وأبو حنيفة الدِّينَوَريّ والقاليّ وابن فارس، وغيرهم، كصاحب «المحكَم» و«الجامع» و«الصِّحاح»، وفي «الجامع» أيضاً: أهل عُمان يُسَمّونَ السَّوسَن المُتْكَ، وقيل: بضمِّ أوَّله: الأُترُجّ، وبفتحه: السَّوسَن، وقال الجَوْهريّ: المُتكُ: ما تُبقيه الخاتِنة بعدَ الخِتان من المرأة، والمَتكاءُ التي لم تُختَن، وعن الأخفَش: المُتكُ: الأُترُجّ.

تنبيه: «مُتْكاً» بضمِّ أوَّله وسكون ثانيه وبالتَّنوين على المفعوليَّة: هو الذي فَسَّره مجاهد وغيره بالأُترُجِّ أو غيره، وهي قراءة، وأمَّا القراءة المشهورة، فهو ما يُتَّكأ عليه من وِسادة وغيرها، كما جَرَت به عادة الأكابر عندَ الضِّيافة. وبهذا التَّقرير لا يكون بينَ النَّقلَينِ تَعارُض. وقد روى عبد بن حُميدٍ من طريق منصور عن مجاهد قال: مَن قرأها مُثقَّلة قال: الطَّعام، ومَن قرأها مُخفَّفة قال: الأُترُجّ.

ثمَّ لا مانع أن يكون المُتْكُ مُشتَرَكاً بينَ الأُترُجّ وطَرَف البَظْر، والبَظْر بفتح الموحَّدة وسكون الظَّاء المُشَالة: موضع الخِتان من المرأة، وقيل: البَظْراء التي لا تَحبِس بَوْلَها. قال الكِرْمانيُّ: أراد البخاريّ أنَّ المتَّكأ في قوله: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾ اسم مفعول من الاتِّكاء، وليس هو مُتْكاً بمعنى الأُترُجّ، ولا بمعنى طَرَف البَظْر، فجاء فيها بعِباراتٍ مُعَجْرَفة. كذا قال، فوَقَعَ في أشدَّ ممَّا أنكرَه، فإنَّها إساءةٌ على مِثل هذا الإمام الذي لا يَليق بِمَن يَتَصدَّى لشرحِ كلامه.

وقد ذكر جماعة من أهل اللُّغة: أنَّ البَظْر في الأصل يُطلَق على ما له طَرَف من الجسد كالثَّدْيِ.

قوله: «وقال قَتادةُ: ﴿لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَـٰهُ﴾: عامِلٌ بما عَلِمَ» وصَلَه ابن أبي حاتم (٧/ ٢١٧٠)

من طريق ابن عُيَينةَ عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عنه بهذا.

قوله: «**وقال سعيد بن جُبَير: ﴿صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾: مَكّوكُ الفارسيِّ الذي يَلتَقي طَرَفاه، كانت تشربُ الأعاجِم به**» وصَلَه ابن أبي حاتم (٧/ ٢١٧٣) من طريق أبي عَوَانة عن أبي بشر عن سعيد بن جُبَير مثله، ورواه ابن مَندَهْ في «غرائب شُعْبة»، وابن مَرْدويه من طريق عَمْرو بن مرزُوق عن شُعْبة عن أبي بشر عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾ قال: كان كَهَيئة المكّوك من فِضّة يَشرَبونَ فيه، وقد كان للعبَّاس مثله في الجاهليَّة. وكذا أخرجه أحمد وابن أبي شَيْبة[1] عن محمَّد بن جعفر عن شُعْبة. وإسناده صحيح.

والمكّوك، بفتح الميم وكافَينِ الأولى مضمومة ثقيلة بينَهما واو ساكنة: هو مِكْيال معروف لأهلِ العراق.

تنبيه: قراءة الجمهور: ﴿صُوَاعَ﴾، وعن أبي هريرة أنَّه قرأ: «صاع المِلك»، وعن أبي رَجاء: «صَوْعَ المِلك» بسكونِ الواو، وعن يحيى بن يَعمَرَ مثله، لكن بغَينٍ مُعجَمة، حكاها الطَّبَريّ.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿تُفَنِّدُونِ﴾: تُجهِّلونِ**» وروى ابن أبي حاتم (٧/ ٢١٩٨) من طريق أبي سِنان عن عبد الله بن أبي الهُذَيلِ عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾/ ٨/٣٦٠ أي: تُسَفِّهونِ، وكذا قال أبو عُبيدة، وكذا أخرجه عبد الرَّزّاق، وأخرج أيضاً (١/ ٣٢٨) عن مَعمَر عن قَتَادة مثله، وأخرجه ابن مَرْدويه من طريق ابن أبي الهُذَيلِ أيضاً أتمَّ منه، قال في قوله: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف:٩٤] قال: لمَّا خرجتِ العير هاجَت ريحٌ فأتت يعقوبَ بريحِ يوسفَ فقال: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾ قال: لولا أن تُسَفِّهوني، قال: فوَجَدَ ريحَه من مَسيرة ثلاثة أيام.

وقوله: «**﴿تُفَنِّدُونِ﴾**»: مأخوذ من الفَنَد، محُرَّكاً: وهو الـهَرَم.

قوله: «**﴿غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾: كلّ شيء غَيَّبَ عنك شيئاً فهو غَيَابَة، والجُبّ: الرَّكيَّة التي لم**

---

(١) في «تفسيريهما» كما نص عليه الحافظ في «تغليق التعليق» ٤/ ٢٢٨، ومن طريق أحمد بن حنبل أخرجه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» ١٠/ (٩٣).

تُطْوَ» كذا وَقَعَ لأبي ذرٍّ، فأوهَمَ أنَّه من كلام ابن عبَّاس لعَطفِه عليه، وليس كذلك، وإنَّما هو كلام أبي عُبيدة كما سأذكرُه[١]. ووَقَعَ في رواية غير أبي ذرٍّ: وقال غيره: غَيابة... إلى آخره. وهذا هو الصَّواب.

قوله: «﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾: بمُصَدِّقٍ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ أي: بمُصَدِّقٍ.

قوله: «﴿شَغَفَهَا حُبًّا﴾: يقال: بَلَغَ شِغافَها[٢]، وهو غِلاف قَلْبها، وأمَّا شَعَفَها» يعني: بالعينِ المهْمَلة «فمن المَشْعُوفِ[٣]» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ أي: وصَلَ الحُبّ إلى شَغاف قلبها، وهو غِلافه، قال: ويقرأه قوم: «شَعَفَها» أي: بالعين المهمَلة، وهو من المَشْعُوف، انتهى.

والذي قرأها بالمهمَلة: أبو رَجاء والأعرَج وعَوف رواه الطَّبَريّ، ورُويَتْ عن عليّ، والجمهورُ بالمعجَمة، يقال: مَشعوف بفلانٍ: إذا بَلَغَ الحُبّ أقصَى المذاهب، وشِعافُ الجبال: أعلاها، والشَّغاف بالمعجَمة: حَبّة القلب، وقيل: عَلَقة سوداء في صَميمه.

وروى عبد بن حُميدٍ من طريق قُرّة عن الحسن قال: الشَّغَف ـ يعني بالمعجَمة ـ: أن يكون قُذِفَ في بطنها حُبُّه، والشَّعَف ـ يعني بالمهمَلة ـ: أن يكون مَشعوفاً بها.

وحكى الطَّبَريُّ عن عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلَمَ: أنَّ الشَّعَف، بالعين المهمَلة: البُغض، وبالمعجَمة: الحُبّ، وغَلَّطَه الطَّبَريُّ، وقال: إنَّ الشَّعَف، بالعين المهمَلة، بمعنى عموم الحُبّ أشهَرُ من أن يجهَلَه ذو عِلم بكلامهم.

---

(١) كذا أحال الحافظ هنا إلى أنه سيذكر كلام أبي عبيدة، فلعله أراد ما وقع في غير رواية أبي ذر من التصريح بأن هذا الكلام لغير ابن عباس، والله أعلم.

(٢) نقل القسطلّاني عن السفاقُسِيّ قوله: بكسر الشين المعجمة ضبطه المحدِّثون، وفي كتب اللغة بفتحها.

(٣) تحرف في الأصلين و(س) في الموضعين إلى: الشُّعوف، والتصويب من اليونينية و«إرشاد الساري»، وعليه يدل سياق كلام الحافظ، وبخاصةٍ نقلُه عن الحسن البصري الآتي، على أنه لم يُستعمل في اللغة الشُّعُوف من شعف لا اسماً ولا مصدراً، والله أعلم.

قوله: «﴿أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾: أميل إليهنَّ، صَبَا: مالَ[١]» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾، أي: أهواهُنَّ وأمِيل إليهنَّ، قال الشّاعر[٢]:

إلى هِنـــدٍ صَبَـــا قلبـــي وهِنـــدٌ مِثلُهـــا يُـــصْبِي

أي: مَالَ.

قوله: «﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾: ما لا تأويل له. الضِّغْث: مِلْء اليدِ من حَشيش وما أشبَهَه، ومنه ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾، لا من قوله: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾: واحدها ضِغْث» كذا وَقَعَ لأبي ذرٍّ، وتوجيهه أنَّه أراد أنَّ ضِغثاً في قوله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ بمعنى مِلء الكفّ من الحَشيش، لا بمعنى ما لا تأويل له، ووَقَعَ عندَ أبي عُبيدة في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾: واحدها ضِغْث، بالكسرِ، وهي: ما لا تأويل له من الرُّؤيا، وأراهُ جَماعاتٍ تُجمَع من الرُّؤيا، كما يُجمَع الحَشيشُ، فيُقال: ضِغث، أي: مِلء كَفٍّ منه، وفي آية أُخرى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ﴾.

وروى عبد الرَّزّاق (١/ ٣٢٤) عن مَعمَر عن قَتادة في قوله: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ قال: أخلاط أحلام، ولأبي يَعلى (٢٦٦٧) من حديث ابن عبَّاس في قوله: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ قال: هي الأحلام الكاذِبة.

قوله: «نَمِيرُ: من المِيرة ﴿وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾: ما يَحمِلُ بعيرٌ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَنَمِيرُ أَهْلَنَا﴾: من مِرْت تَـمِير مَيْراً، وهي الـمِيرة، أي: نأتيهم ونَشتَري لهم الطَّعام، وقوله: ﴿كَيْلَ بَعِيرٍ﴾ أي: حِمْل بعير، يُكال له ما حَمَلَ بَعيرٌ. وروى الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد قوله: ﴿كَيْلَ بَعِيرٍ﴾، أي: كَيل حِمار.

وقال ابن خالويه في كتاب «ليس»: هذا حرفٌ نادِرٌ، ذكر مُقاتل عن الزَّبُور: البعيرُ: كلّ ما يَحمِلُ، بالعِبرانيَّة، ويُؤيِّد ذلك أنَّ إخوة يوسف كانوا من أرض كَنْعانَ، وليس بها إبل.

٨/٣٦١ كذا/ قال.

---

(١) لفظة «مال» سقطت من الأصلين، واستدركناها من اليونينية و«إرشاد الساري»، ولعل إسقاطها من بعض النساخ عمداً، ظنها مكررة عن «قال» التي بعدها فحذفها، والله أعلم.

(٢) هو يزيد بن ضَبَّة. انظر: «تفسير الثعلبي» ٥/ ٢٢٠.

قوله: «﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ﴾: ضَمَّ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُ﴾ أي: ضَمَّه، آواه، فهو يُؤوي إليه إيواءً.

قوله: «﴿ٱلسِّقَايَةَ﴾: مِكْيال» هي الإناء الذي كان يَشربُ به. قيل: جعله يوسف عليه السلام مِكيالاً لئَلّا يَكتالوا بغيره فيُظلَموا، وروى عبد الرَّزّاق (١/ ٣٢٥) عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ ﴾ قال: إناء الملِك الذي يَشرَب به.

قوله: «﴿تَفۡتَؤُاْ﴾: لا تَزال» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾، أي: لا تَزالُ تَذكُره، وروى الطَّبَريُّ (١٣/ ٤١) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾، أي: لا تَفتُر عن حُبّه. وقيل: معنى ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾: تَزال، فحُذِفَ حرف النَّفي.

قوله: «تحَسَّسُوا: تَخَبَّروا» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ يقول: تَخبَّروا والْتَمِسُوا في الـمَظانّ.

قوله: «﴿غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾: عامّة مُجَلِّلَةٌ» بالجيم، وهو تأكيد لقوله: عامّة. وقال أبو عُبيدة: ﴿غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾: مُجَلِّلة. وهي بالجيم وتشديد اللّام، أي: تَعُمّهم. وروى عبد الرَّزّاق (١/ ٣٢٩) عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾، أي: وَقِيعةٌ تَغشاهم.

قوله: «﴿ مُّزۡجَىٰةٖ ﴾: قليلةٍ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿ وَجِئۡنَا بِبِضَٰعَةٖ مُّزۡجَىٰةٖ ﴾ أي: يسيرة قليلة. وقيل: رديئة[1]، وقيل: فاسدة. وروى عبد الرَّزّاق (١/ ٣٢٨) عن معمر عن قَتَادة في قوله: ﴿مُّزۡجَىٰةٖ ﴾ قال: يسيرة، ولِسعيد بن منصور (١١٣٩) عن عِكْرمة في قوله: ﴿ مُّزۡجَىٰةٖ ﴾ قال: قليلة.

واختُلِفَ في بضاعَتهم، فقيلَ: كانت من صوف ونحوه، وقيل: دَراهم رَديئة، وروى عبد الرَّزّاق بإسنادٍ حسن عن ابن عبَّاس، وسُئِلَ عن قوله: ﴿ بِبِضَٰعَةٖ مُّزۡجَىٰةٖ ﴾ قال: رَثّةُ الحبْل والغِرارة والشَّنّ.

(١) قوله: «وقيل: رديئة» سقط من (س).

قوله: «﴿حَرَضًا﴾: مُحْرَضاً، يُذيبُكَ الهَمّ» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ الحَرَض: الذي أذابَه الحُزن أو الحُبّ، وهو في موضعِ مُحْرَضٍ، قال الشّاعر[١]:

إنّي امرُؤ لَجَّ بي حُزن فأحرَضَني

أي: أذابَني.

قوله: «﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾: يَئِسوا «لا تَيأسُوا مِن رَوْحِ الله» معناهُ: الرَّجاء» ثَبتَ هذا لأبي ذرٍّ عن المُستَمْلي والكُشْمِيهنيّ، وسَقَطَ لغيرهما، وقد تقدَّم في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء[٢].

قوله: «﴿خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾: أي: اعْتَزَلوا نَجيّاً، والجمع أَنْجية، يَتَناجَوْنَ، الواحد نَجِيٌّ، والاثنان، والجمع نَجِيّ وأَنْجية» ثَبتَ هذا لأبي ذرٍّ عن المُستَمْلي والكُشْمِيهنيّ، ووَقَعَ في رواية المُستَمْلي: اعْتَرَفُوا، بَدَل: اعتَزَلوا. والصَّواب الأوَّل، قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾: أي: اعتَزَلُوا نَجِيّاً يَتَناجَونَ، والنَّجِيّ يقع لفظه على الواحد والجمع أيضاً، وقد يُجمَع فيقال: أنجِيةٌ.

١- باب قوله:

﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ الآية [يوسف:٦]

٤٦٨٨- حدَّثني عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا عبدُ الصَّمَد، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن أبيه، عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ قال: «الكَرِيمُ ابنُ الكَرِيمِ ابنِ الكَرِيمِ ابنِ الكَرِيمِ، يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ إبراهيمَ».

قوله: «باب قوله: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ الآيَةَ» ذكر فيه حديث ابن عمر: «الكريم ابن الكريم» الحديث، وأخرج الحاكم (٢/ ٣٤٦-٣٤٧ و٥٧٠-٥٧١) مثله من حديث أبي هريرة[٣]. وهو دالٌّ على فضيلةٍ خاصّةٍ وَقَعَت ليوسفَ عليه السلام، لم

---

(١) نسبه أبو عبيدة في «مجاز القرآن» للعَرْجي، وهو عبد الله بن عُمر بن عَمرو الأموي.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٣٩٠).

(٣) أراد الحافظُ رحمه الله أن الحاكم رواه بلفظ ابن عمر تماماً، فإن كان كذلك فقد فاته أن ينسبه لأحمد، إذ=

يَشْرَكه فيها أحد، ومعنى قوله: «أكرَمُ الناس»[1] أي: من جهة النَّسَب، ولا يَلزَم من ذلك أن يكون أفضلَ من غيره مُطلَقاً.

وقوله في أوَّل الإسناد: «حدَّثنا عبد الله بن محمَّد» هو الجُعْفيُّ شيخه المشهور، ووَقَعَ في «أطراف خَلَف» هُنا: وقال عبد الله بن محمَّد. والأوَّل أولَى.

٣٦٢/٨

٢- باب قوله:

﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف:٧]

٤٦٨٩- حدَّثني محمَّدٌ، أخبرنا عبدةُ، عن عُبيدِ الله، عن سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: أيُّ الناسِ أكرَمُ؟ قال: «أكرَمُهم عندَ الله أتْقاهُم» قالوا: ليس عن هذا نسألُكَ، قال: «فأكرَمُ الناسِ يوسفُ، نبيُّ الله ابنُ نبيِّ الله ابنِ نبيِّ الله ابنِ خَليلِ الله» قالوا: ليس عن هذا نسألُكَ، قال: «فَعن مَعادِنِ العربِ تَسْألونَني؟» قالوا: نعم، قال: «فخِيارُكُم في الجاهليَّةِ خِيارُكُم في الإسلامِ، إذا فَقُهوا».

تابَعَه أبو أُسامةَ عن عُبيدِ الله.

قوله: «**باب قوله:** ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾» ذكر ابن جَرِير وغيره أسماء إخوة يوسف، وهم: روبيل، وشمعون، ولاوِي، ويهوذا، وزبالون، ويشجر، ودان، ونفتالي، وجاد، وآشر، وبنيامين، وأكبرهم أوَّلهم.

ثمَّ ذكر المصنِّف فيه حديث أبي هريرة: سُئِلَ رسول الله ﷺ: أيُّ الناس أكرَم؟ الحديث، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في أحاديث الأنبياء (٣٣٧٤).

ومحمَّد في أوَّل الإسناد: هو ابن سَلَامٍ كما تقدَّم مُصرَّحاً به في أحاديث الأنبياء (٣٣٨٣)، وعبدة: هو ابن سليمان، وعُبيد الله: هو العمريّ.

= هو فيه برقم (٨٣٩١)، وإنما قلنا ذلك لأن البخاري أخرج حديث أبي هريرة بعد حديث ابن عمر هذا مباشرة في الباب التالي بنحو لفظ ابن عمر.

(١) هذا لفظ حديث أبي هريرة الآتي بعده، وليس لفظ ابن عمر.

وفي الجمع بينَ قول يعقوب: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ [يوسف:٦] وبين قوله: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف:١٣] غُموض، لأنَّه جَزَمَ بالاجتِباءِ، وظاهره فيما يُستقبَل، فكيفَ يَخاف عليه أن يَهلِكَ قبلَ ذلك؟ وأُجيبَ بأجوبةٍ:

أحدها: لا يَلزَم من جواز أكل الذِّئب له أكل جميعه بحيثُ يموت.

ثانيها: أراد بذلك دَفع إخوَته عن التوَجُّه به، فخاطَبَهم بما جَرَت عادتُهم لا على ما هو في مُعتَقَده.

ثالثها: أنَّ قوله: ﴿يَجْتَبِيكَ﴾ لفظه لفظ خَبَر، ومعناه الدُّعاء، كما يقال: فلان يرحمه الله، فلا يُنافي وقوعَ هلاكه قبلَ ذلك.

رابعها: أنَّ الاجتِباء الذي ذكر يعقوبُ أنَّه سَيَحصُلُ له، كان حَصَلَ له قبلَ أن يسأل إخوَتُه أباهم أن يوجِّهه معهم، بدليلِ قوله بعدَ أن ألقَوه في الجُبّ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف:١٥]، ولا بُعدَ في أن يُؤتَى النُّبوّة في ذلك السِّنّ، فقد قال اللهُ تعالى في قِصّة يحيى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم:١٢]، ولا اختصاص لذلك بيحيى، فقد قال عيسى وهو في المَهْد: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [مريم:٣٠]، وإذا حَصَلَ الاجتِباء الموعود به لم يَمتَنِع عليه الهلاك.

خامسها: أنَّ يعقوب أخبر بالاجتِباءِ مُستَنِداً إلى ما أوحِي إليه به، والخبر يجوز أن يَدخُلَه النَّسخ عندَ قوم، فيكون هذا من أمثِلَته، وإنَّما قال: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ تَجويزاً لا وقوعاً، وقريب منه أنَّه ﷺ أخبرنا بأشياءَ من علامات الساعة: كالدَّجّال[1]، ونزول عيسى[2]، وطُلوع الشمس من المغرب[3]، ومع ذلك فإنَّه خرج لمَّا كَسَفَت الشمس يَجُرّ رِداءَه فزِعاً يَخشَى أن تكون الساعةُ[4].

(١) انظر ما سيأتي برقم (٧١٢٢-٧١٣١).

(٢) انظر ما سلف برقم (٢٢٢٢).

(٣) انظر ما سلف برقم (٤٦٣٥).

(٤) انظر ما سلف برقم (١٠٥٩).

وقوله: «تابَعَه أبو أُسامة عن عُبيد الله» وصَلَه المؤلِّف في أحاديث الأنبياء (٣٣٨٣).

٣- باب قوله:

﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨]

﴿سَوَّلَتْ﴾: زَيَّنَتْ.

٤٦٩٠- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعْدٍ، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ. قال: وحدَّثنا الحَجّاجُ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ عمرَ النُّمَيرِيُّ، حدَّثنا يونسُ بنُ يَزيدَ الأيليُّ، قال: سمعتُ الزُّهْريَّ، سمعتُ عُرْوةَ بنَ الزُّبَيرِ وسعيدَ بنَ المسيّب وعَلْقمةَ بنَ وَقّاصٍ وعُبيد الله ابنَ عبدِ الله، عن حديثِ عائشةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ، حينَ قال/ لها أهلُ الإفْكِ ما قالوا، فبَرَّأها الله ٣٦٣/٨ ـ كلٌّ حدَّثني طائفةً منَ الحديثِ ـ قال النبيُّ ﷺ: «إن كنتِ بَريئةً فسَيُبَرِّئُكِ الله، وإن كنتِ ألْمَمْتِ بذَنْبٍ فاستَغْفِري الله وتوبي إليه» قلتُ: إنّي والله لا أجِدُ مثلاً إلا أبا يوسفَ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾، وأنزَلَ الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ العَشْرَ الآياتِ.

٤٦٩١- حدَّثنا موسى، حدَّثنا أبو عَوانةَ، عن حُصَينٍ، عن أبي وائلٍ، قال: حدَّثني مَسْروقُ ابنُ الأجْدَعِ، قال: حدَّثتْني أمُّ رُومانَ، وهيَ أمُّ عائشةَ، قالت: بينا أنا وعائشةُ أخَذَتْها الحُمَّى، فقال النبيُّ ﷺ: «لعلَّ في حديثٍ تُحُدِّثَ؟» قالت: نعم، وقَعَدَت عائشةُ، قالت: مَثَلي ومَثَلُكم كيَعقوبَ وبَنِيه: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾.

قوله: «باب قوله: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ سوَّلَت: زَيَّنَت» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾: أي: زَيَّنَت وحَسَّنَت. ثمَّ ذكر المصنِّف طَرَفاً من حديث الإفك، وسيأتي شرحه بتمامه في تفسير سورة النّور (٤٧٥٠). وذكر أيضاً من طريق مسروق: حدَّثتني أمّ رومان وهي أمّ عائشة، فذكر أيضاً من حديث الإفك طَرَفاً، وقد تقدَّم بأتمَّ سياقاً من هذا في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء (٣٣٨٨)، وتقدَّم شرح ما قيل في الإسناد المذكور من الانقطاع والجواب عنه مُستوفًى، ويأتي التَّنبيه على ما فيه من فائدة في تفسير سورة النّور إن شاء الله تعالى.

٤- باب قوله:
﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَ﴾ [يوسف:٢٣]

قال عِكْرمةُ: ﴿هَيۡتَ لَكَ﴾ بالحَوْرانيَّةِ: هَلُمَّ.

وقال ابنُ جُبَيرٍ: تَعالَهْ.

﴿مَثۡوَىٰهُ﴾ [٢١]: مُقامُهُ.

﴿وَأَلۡفَيَا﴾ [٢٥]: وجَدَا ﴿أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ﴾ [الصافات: ٦٩] ﴿أَلۡفَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٧٠].

وعن ابنِ مسعودٍ: «بَلْ عَجِبْتُ ويَسْخَرونَ» [الصافات: ١٢].

٤٦٩٢- حدَّثني أحمدُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا بِشرُ بنُ عُمرَ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن سليمانَ، عن أبي وائلٍ، عن ابنِ مسعودٍ، قال: ﴿هَيۡتَ لَكَ﴾: قال: وإنَّما نَقرؤُها كما عُلِّمْناها.

٤٦٩٣- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن مسلمٍ، عن مَسْروقٍ، عن عبدِ الله ﷺ: إنَّ قُريشاً لمَّا أبطَؤوا على النبيِّ ﷺ بالإسلامِ، قال: «اللهمَّ اكْفِنِيهِم بسَبْعٍ كَسَبْعِ يوسفَ» فأصابتْهم سَنَةٌ، حَصَّتْ كلَّ شيءٍ حتَّى أكَلُوا العِظامَ، حتَّى جَعَلَ الرجلُ يَنظُرُ إلى السماءِ، فيَرَى بينَه وبينَها مِثلَ الدُّخان، قال اللهُ: ﴿فَٱرۡتَقِبۡ يَوۡمَ تَأۡتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٖ مُّبِينٖ﴾ [الدخان: ١٠]، قال اللهُ: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلۡعَذَابِ قَلِيلًاۚ إِنَّكُمۡ عَآئِدُونَ﴾ [الدخان: ١٥]، أفَيُكْشَفُ عنهمُ العذابُ يومَ القيامةِ؟ وقد مضى الدُّخانُ، ومَضَتِ البَطْشَةُ.

قوله: «باب قوله: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾» اسم هذه المرأة في المشهور زَلِيخا، وقيل: راعِيل، واسم سَيِّدها العزيز: قِطْفِير بكسرِ أوَّله، وقيل: بهمزة بَدَل القاف.

٣٦٤/٨ قوله: «﴿وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ وَقَالَتۡ هَيۡتَ لَكَ﴾، قال عِكْرمة:/ ﴿هَيۡتَ﴾ بالحَوْرانيَّة: هَلُمَّ، وقال ابن جُبَير: تَعالَهْ» أمَّا قول عِكْرمة فوَصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريقه، وأخرج من وجه آخر عن عِكْرمة قال: «هُيِّئْتُ لك» يعني: بضمِّ الهاء وتشديد التَّحتانيَّة، بعدَها أُخرى

مَهموزة، وأخرج ابن مَرْدويه من طريق مسروق عن عبد الله قال: أقرأني رسولُ الله ﷺ ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ يعني: هَلُمَّ لك. وعندَ عبد الرَّزّاق (١/ ٣٢٠) من وجه آخر عن عِكْرمة، قال: معناها: تَهيَّأْتُ لك. وعن قَتادة قال: يقول بعضهم: هَلُمَّ لك.

وأمّا قول سعيد بن جُبَير فوَصَلَه الطَّبَريُّ (١٢/ ١٧٨) وأبو الشَّيخ من طريقه. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾، أي: هَلُمَّ، وأنشَدَني أبو عَمْرو بن العلاء:

أنَّ العِـــــراقَ وأهلَـــــهُ　　عُنُـــق إليـــكَ فَهَيْـــتَ هَيْتَـــا

قال: ولفظ «هيت» للواحدِ والاثنَينِ والجمع من الذَّكَر والأُنثى سواء، إلّا أنَّ العَدَد فيما بعده، تقول: هَيتَ لك، وهَيتَ لكُما. قال: وشَهِدت أبا عَمْرو بن العلاء وسأَله رجل عَمَّن قرأ «هِئتُ لك» أي: بكسرِ الهاء وضمّ المثنّاة مَهموزاً، فقال: باطِلٌ، لا يَعرِف هذا أحدٌ من العرب. انتهى.

وقد أثبَتَ ذلك الفَرّاء[١]، وساقَه من طريق الشَّعبيّ عن ابن مسعود، وسيأتي تحرير النَّقل عن ابن مسعود في ذلك قريباً.

قوله: «﴿مَثْوَىٰهُ﴾: مُقامُه» ثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ وحدَه، وكذا الذي بعدَه، قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَىٰهُ﴾، أي: مُقامَه الذي ثَوّاه، ويقال لمن نزلَ عليه الشَّخص ضَيفاً: أبو مَثْواه.

قوله: «﴿وَأَلْفَيَا﴾: وجَدا ﴿أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ﴾ وألفى[٢]» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ أي: وجَداه، وفي قوله: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ﴾ أي:/ وجَدُوا. ٨/٣٦٥

---

(١) في «معاني القرآن» ٢/ ٤٠. لكن لم يتعرض الفراء لضبط الكلمة في قراءة ابن مسعود، بل إن سياق كلامه يشير إلى أنه قرأها بدون الهمز، بعكس كلام الحافظ هنا، ويؤيد ذلك أن حفص بن عمر الدُّوري قد روى في «جزئه في قراءات النبي ﷺ» بإسناد الفراء نفسه عن الشعبي عن ابن مسعود، قال: أقرأني رسولُ الله ﷺ ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ نصب الهاء ولم يهمز. فصرح بترك الهمز فيها.

(٢) الذي في اليونينية و«إرشاد الساري» دون حكاية خلاف: ﴿أَلْفَيْنَا﴾، فالله تعالى أعلم.

وفي قوله: «ألفَى» أي: وجَدَ.

قوله: «عن سليمان» هو الأعمَش.

قوله: «عن ابنِ مسعود ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ وقال: إنَّما نَقرَؤُها كما عُلِّمناها» هكذا أورَدَه مختصراً.

وأخرجه عبد الرَّزّاق (١/ ٣٢٠) عن الثَّوريّ عن الأعمَش بلفظ: إنّي سمعت القَرَأَةَ فسمعتهم مُتَقاربينَ، فاقرَؤوا كما عُلِّمتُم وإيّاكُم والتَّنَطُّعَ والاختلافَ، فإنَّما هو كقولِ الرجل: هَلُمَّ وتَعالَ، ثمَّ قرأ: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ فقلت: إنَّ ناساً يَقرَؤونَها «هيتُ لك» قال: لَأن أقرأها كما عُلِّمتُ أحَبّ إليَّ. وكذا أخرجه ابن مَرْدويه من طريق شَيْبانَ[1] وزائدة عن الأعمَش نحوه.

ومن طريق طلحة بن مُصرِّف عن أبي وائل أنَّ ابن مسعود قرأها: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بالفتح، ومن طريق سليمان التَّيْميِّ عن الأعمَش بإسناده، لكن قال بالضَّمِّ.

وروى عبد بن حُميدٍ من طريق أبي وائل قال: قرأها عبد الله بالفتح، فقلت له: إنَّ الناس يَقرَؤونَها بالضَّمِّ، فذكره، وهذا أقوَى.

قلت: وقراءة ابن مسعود بكسرِ الهاء[2] وبالضَّمِّ وبالفتح بغير همز.

وروى عبد بن حُميدٍ عن أبي وائل أنَّه كان يقرؤُها كذلك، لكن بالهمزِ. وقد تقدَّم إنكار أبي عَمْرو ذلك، لكن ثَبَتَ ما أنكَرَه في قراءة هشام[3] في السَّبعة، وجاء عنه الضَّمّ والفتح أيضاً.

---

(١) وأخرجه أيضاً أبو داود (٤٠٠٤) من طريق شيبان، و(٤٠٠٥) من طريق أبي معاوية، كلاهما عن الأعمش، وقَيَّد الحافظُ في نسخته من «سنن أبي داود» القراءةَ التي قيل لابن مسعودٍ: إن ناساً يقرؤونها «هيتُ لك» بضم التاء، في الموضعين.

(٢) جاء عند الطبري ١٢/ ١٨٢ من طريق آدم العسقلاني، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق، عن ابن مسعود قال: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بنصب الهاء والتاء، وبلا همز وهذا يقتضي أن ابن مسعود قرأها أيضاً بفتح الهاء. وهو ظاهر ما في رواية البخاري هنا.

(٣) وهي أحد روايات عبد الله بن عامر الدمشقي. وهشام: هو ابن عمار.

وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وبالضَّمِّ، وقرأ نافع وابن ذَكوانَ بكسرِ أوَّله وفتح آخره، وقرأ الجمهور بفتحها، وقرأ ابن مُحَيصِن بفتح أوَّله وكسر آخره، وهي عن ابن عبَّاس أيضاً والحسن، وقرأ ابن أبي إسحاق[1]، أحد مشايخ النَّحو بالبَصرة، بكسرِ أوَّله وضمّ آخره، وحكى النَّحّاس: أنَّه قرأها بكَسْرِهَا[2].

وأمَّا ما نُقِلَ عن عِكْرمة: أنَّها بالحَوْرانيَّة فقد وافَقَه عليه الكِسائيّ والفَرّاء وغيرهما، كما تقدَّم، وعن السُّدّيِّ: أنَّها لغة قِبطيَّة معناها: هَلُمَّ لك، وعن الحسن: أنَّها بالسُّريانيَّة كذلك، وقال أبو زيد الأنصاريّ: هي بالعِبرانيَّة، وأصلُها: هَيْتَ لَجْ، أي: تَعالَهْ، فعُرِّبَت، وقال الجمهور: هي عربيَّة معناها: الحثّ على الإقبال، والله أعلم.

قوله: «وعن ابن مسعود: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾» هكذا وَقَعَ في هذا الموضع معطوفاً على الإسناد الذي قبلَه، وقد وصَلَه الحاكم في «المستدرَك» (٢/ ٤٣٠) من طريق جَرِير عن الأعمَش، بهذا.

وقد استُشْكِلَتْ مُناسَبةُ إيراد هذه الآية في هذا الموضع، فإنَّها من سورة «الصّافّات»، وليس في هذه السّورة من معناها شيء. لكن أورَدَ البخاريّ في الباب حديث عبد الله، وهو ابن مسعود: أنَّ قُرَيشاً لمَّا أبطؤوا على النبيّ ﷺ قال: «اللهمَّ اكفِنيهم بسبعٍ كَسبْع يوسف» الحديث. ولا تظهر مُناسَبته أيضاً للتَّرجمة المذكورة وهي قوله: «باب قوله: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾» وقد تَكلَّفَ لها أبو الأصبَغ[3] عيسى بن سَهل في «شرحه» فيما نَقَلته من «رِحلة أبي عبد الله بن رُشَيد» عنه ما مُلخَّصُه: تَرجَمَ البخاريّ «باب قوله: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾» وأدخَلَ حديث ابن مسعود: أنَّ قُرَيشاً لمَّا أبطؤوا الحديث، وأورَدَ قبلَ ذلك في التَّرجمة عن ابن مسعود: «بل عَجِبْتُ ويَسْخَرون» قال: فانتهى إلى موضع الفائدة

---

(١) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وهو في طبقة أبي عمرو بن العلاء البصري أحد السبعة.

(٢) أي: بكسر التاء، وتحرف في (ع) و(س) إلى: بكسرهما، وجاء على الصواب في (أ)، موافقاً لما في «إعراب القرآن» للنحاس ٢/ ١٩٨.

(٣) تصحفت في (س) إلى: الإصبع.

ولم يَذكُرها، وهو قوله: ﴿وَإِذَا ذُكِّرُوا۟ لَا يَذْكُرُونَ ۝١٣ وَإِذَا رَأَوْا۟ ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات:١٣-١٤] قال: ويُؤخَذ من ذلك مُناسَبة التَّبويب المذكورة، ووجهه أنَّه شَبَّهَ ما عَرَضَ ليوسف عليه السلام معَ إخوَته ومع امرأة العزيز، بما عَرَضَ لمحمَّدٍ ﷺ معَ قومه حينَ أخرَجوه من وطَنه، كما أخرج يوسفَ إخوَتُه وباعوه لمن استعبَدَه فلم يُعنِّفِ النبيُّ ﷺ قومه لمَّا فتحَ مكَّة كما لم يُعنِّف يوسفُ إخوَتَه حينَ قالوا له: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، ودعَا النبيّ ﷺ بالمطرِ لمَّا سألَه أبو سفيانَ أن يَستَسقيَ لهم[1]، كما دَعَا يوسف لإخوَتِه لمَّا جاؤوهُ نادِمينَ، فقال: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف:٩٢] قال: فمعنى الآية: بل عَجِبتَ من حِلْمي عنهم معَ سُخريَتِهم بك، وتَماديهم على غَيِّهم، وعلى قراءة ابن مسعود بالضَّمِّ: بل عَجِبتُ من حِلمك عن قومِك إذ أتوك مُتَوَسِّلينَ بك، فدَعَوتَ، فكُشِفَ عنهم، وذلك كَحِلْمِ يوسف عن إخوَته إذ أَتَوه مُحتاجينَ، وكَحِلْمِه عن امرأة العزيز، حيثُ أغرَتْ به سَيِّدَها وكَذَبَتْ عليه، ثمَّ سَجَنَتْه ثمَّ عَفا عنها بعدَ ذلك ولم يُؤاخِذْها. قال: فظَهَرَ تَناسُب ما بين الآيتَينِ في المعنى معَ بُعد الظّاهر بينَهما. قال: ومِثل هذا كثير في كتابه ـ ممَّا عابَه به مَن لم يَفتَحِ الله عليه ـ والله المستعان.

ومن تمام ذلك أن يقال: تظهر المناسَبة أيضاً بينَ القِصَّتَينِ من قوله في الصّافّات: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ ءَايَةً يَسْتَسْخِرُونَ﴾ [الصافات:١٤]، فإنَّ فيها إشارةً إلى تَماديهم على كفرهم وغَيِّهم، ومن قوله في قِصّة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف:٣٥].

وقول البخاريّ: «وعن ابن مسعود» هو موصول بالإسناد الذي قبلَه، وقد روى الطَّبَريُّ[2] وابن أبي حاتم من طريق الأعمَش عن أبي وائل عن شُرَيحٍ أنَّه أنكَرَ قراءة «عَجِبْتُ» بالضَّمِّ، ويقول: إنَّ الله لا يَعجَب، وإنَّما يَعجَب مَن لا يَعلَم، قال: فذكرته لإبراهيم النَّخَعيِّ، فقال: إنَّ شُرَيحاً كان مُعجَباً برأيه، وإنَّ ابن مسعود كان يقرؤُها بالضَّمِّ، وهو أعلم منه.

---

(١) جاء ذلك في رواية لهذا الحديث أتم من روايته هنا، وقد تقدمت برقم (١٠٢٠).

(٢) كذا عزاه الحافظ رحمه الله هنا للطبري، ولم نقف عليه عند الطبري، ولا نسبه إليه السيوطي في «الدر المنثور» عند تفسير الآية، في جملة من نسبَه إليهم، والله أعلم.

قال الكِرْمانيُّ: أورَدَ البخاريّ هذه الكلمة وإن كانت في الصّافّات هنا إشارةً إلى أنَّ ابن مسعود كان يقرؤُها بالضَّمِّ، كما يقرأ ﴿هَيْتَ﴾ بالضَّمِّ. انتهى، وهيَ مُناسَبة لا بأس بها، إلّا أنَّ الذي تقدَّم عن ابن سَهل أدَقُّ، والله أعلم.

وقرأ بالضَّمِّ أيضاً سعيد بن جُبَير وحمزة والكِسائيّ، والباقونَ بالفتح، وهو ظاهر، وهو ضمير الرَّسول، وبه صَرَّحَ قَتادة. ويحتمل أن يُراد به كلُّ مَن يَصِحّ منه. وأمَّا الضَّمّ فحكاية شُرَيحٍ تَدُلّ على أنَّه حَمَلَه على الله، وليس لإنكاره معنًى، لأنَّه إذا ثَبَتَ حُمل على ما يَليق به سبحانه وتعالى. ويحتمل أن يكون مصروفاً للسامعِ، أي: قل: بل عَجِبتُ ويَسخَرونَ. والأوَّل هو المعتمَد، وقد أقرَّه إبراهيم النَّخَعيُّ، وجَزَمَ بذلك سعيد بن جُبَير فيما رواه ابن أبي حاتم قال في قوله: «بل عَجِبتُ» اللهُ عَجِبَ، ومن طريق أُخرى عن الأعمَش عن أبي وائل عن ابن مسعود أنَّه قرأ: «بل عَجِبتُ» بالرَّفع، ويقول: نَظِيرها:/ ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، ومن طريق الضَّحّاك عن ابن عبَّاس قال: سبحانَ الله عَجِبَ! ونَقَلَ ابن أبي حاتم في «كتاب الردّ على الجَهْميَّة» عن محمَّد بن عبد الرَّحمن المقرئ، ولَقَبُه مَتٌّ قال: وكان يُفضِّل على الكِسائيّ في القراءة أنَّه قال: يُعجِبني أن أقرأ: «بل عَجِبتُ» بالضَّمِّ خِلَافاً للجَهميَّة. ٣٦٦/٨

قوله: «حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سُفْيان، عن الأعمَش، عن مسلم» وهو ابن صُبَيح بالتَّصغير، وهو أبو الضُّحَى، وهو بكُنْيتِه أشهَر.

ووَقَعَ في «مُسنَد الحُميديِّ» (١١٦) عن سفيان: أخبرني[1] الأعمَش، أو أُخبرت عنه، عن مسلم. كذا عندَه بالشكِّ، وكذا أخرجه أبو نُعَيم في «المستَخرَج» من طريقه، وأخرجه الإسماعيليّ من طريق ابن أبي عمر عن سفيان قال: سمعت من الأعمَش، أو أُخبِرتُه عنه، عن مسلم بن صُبَيح. وهذا الشكّ لا يَقدَح في صِحّة الحديث، فإنَّه قد تقدَّم في الاستسقاء (١٠٢٠)

(١) كذا وقع للحافظ رحمه الله، أن رواية الحميدي في «مسنده»: أخبرني الأعمش، وجاء في الطبعتين المحققتين منه: عن الأعمش، لكن يؤيد ما وقع للحافظ أن أبا إسماعيل الهروي روى بعض هذا الحديث في «ذم الكلام وأهله» (٥١٦) من طريق بشر بن موسى ـ وهو راوي «مسند الحميدي» ـ عنه، فقال: حدثنا الأعمش، فالظاهر أنها في بعض النسخ منه كذلك، وفي أخرى بالعنعنة، والله أعلم.

من طريق أُخرى عن الأعمَش من غير رواية ابن عُيَينَةَ، فتكون هذه مَعدودةً في المتابَعات، والله أعلم.

٥- باب قوله:

﴿فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾

إلى قوله: ﴿قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف:٥٠-٥١]

وَ﴿حَٰشَ﴾ وحاشَى: تَنزيهٌ واستِثْناءٌ.

﴿حَصۡحَصَ﴾ [٥١]: وَضَحَ.

٤٦٩٤- حدَّثني سعيدُ بنُ تَلِيدٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ القاسمِ، عن بكرِ بنِ مُضَرَ، عن عَمْرِو بنِ الحارثِ، عن يونُسَ بنِ يَزِيدَ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدِ بنِ المسيّب وأبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يرحَمُ الله لُوطاً، لقد كان يَأوِي إلى رُكْنٍ شديدٍ، ولو لَبِثْتُ في السِّجْنِ ما لَبِثَ يُوسفُ، لأجَبتُ الدّاعيَ، ونحنُ أحقُّ من إبراهيمَ إذ قال له: ﴿أَوَلَمۡ تُؤۡمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾» [البقرة:٢٦٠].

قوله: «باب قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ قَالَ ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ إلى قوله: ﴿قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾» كذا لأبي ذرٍّ، وكأنَّ التَّرجمة انقَضَت عندَ قوله: ﴿رَبِّكَ﴾، ثمَّ فَسَّرَ قوله: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾، وساقَ غيره من أوَّل الآية إلى قوله عن نفسه: ﴿قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾.

قوله: «﴿حَٰشَ﴾ وحَاشَى تَنْزيهٌ واستِثْناء» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ الشّين مفتوحة بغير ياء، وبعضهم يُدخِلُها في آخره، كقولِ الشّاعر[1]:

حاشَى أبي ثَوْبانَ إنَّ بهِ ... ضِنّاً على المَلْحاةِ والشَّتْمِ[2]

ومعناه: التَّنزيه والاستثناء عن الشرّ، تقول: حاشَيتُه، أي: استَثنَيتُه.

---

(١) هو سبْرة بن عمرو الأسدي. انظر: «لسان العرب» مادة (حشا).

(٢) سقط عُجز البيت من (أ) و(س)، وهو في أصل القصيدة عجز البيت الذي يلي هذا البيت، كما نبه عليه السمين الحلبي في «الدر المصون» ٦/ ٤٨٢.

وقد قرأ الجمهور بحذفِ الألف بعدَ الشّين، وأبو عَمْرو بإثباتها في الوَصل. وفي حذفِ الألف بعدَ الحاء لغة، وقرأ بها الأعمَش.

واختُلِفَ في أنَّها حرف أو اسم أو فِعل، وشرحُ ذلك يَطُول، والذي يَظهَر أنَّ مَن حَذَفَها رَجَّحَ فِعليَّتها بخِلَاف مَن أبقاها، ويُؤيِّد فِعليَّتها قولُ النابغة:

ولا أرى فاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُه　　ولا أُحَاشِي مِن الأقوامِ مِن أحدِ[1]

فإنَّ تَصَرُّف الكلمة من الماضي إلى المستقبَل دليل فِعليَّتها، واقتَضَى كلامه أنَّ إثبات الألف وحذفها سواءٌ لغةً، وقيل: إنَّ حذف الألف الأخيرة لغة أهل الحِجاز دونَ غيرهم.

تنبيه: قوله: «تنزيه» في رواية الأكثر بفتح أوَّله وسكون النُّون بعدَها زايٌ مكسورة ثمَّ تحتانيَّة ساكنة ثمَّ هاء، وفي رواية حكاها عياض بموحَّدةٍ ساكنة بعدَ أوَّله وكسر الرّاء بعدَها تحتانيَّة مفتوحة مَهموزة ثمَّ تاء تأنيث.

قوله: «﴿حَصۡحَصَ﴾: وضَحَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ﴾، أي: الساعةَ وضَحَ الحقُّ وتَبيَّن. وقال الخليل: معناه تَبيَّن وظَهَرَ بعدَ خَفاء، ثمَّ قيل: هو مأخوذ من الحِصّة، أي: ظَهَرَت حِصّة الحقّ/ من حِصّة الباطِل، وقيل: مِن حَصَّه: إذا قَطَعَه، ومنه: أحَصُّ الشَّعر، وحَصَّ وحَصْحَصَ مِثل: كَفَّ وكَفْكَفَ. ٣٦٧/٨

قوله: «حدَّثني سعيد بن تَلِيد» بفتح المثنّاة وكسر اللّام بعدَها تحتانيَّة ساكنة ثمَّ مُهمَلة: هو سعيد بن عيسى بن تَلِيد، مِصريٌّ يُكنى أبا عثمانَ، تقدَّم ذِكْره في بَدْء الخلق[2]، نَسَبَه البخاريّ إلى جَدِّه.

قوله: «حدَّثنا عبد الرَّحمن بن القاسم» هو العُتَقيّ، بضمِّ المهمَلة وفتح المثنّاة بعدَها قاف، المِصريّ الفقيه المشهور صاحب مالك، وراوي «المدَوَّنة» من عِلم مالك، وليس له في البخاريّ سِوَى هذا الموضع.

---

(١) سقط صدر هذا البيت من (أ) و(س).

(٢) بل في أحاديث الأنبياء (٣٣٥٧).

والإسناد مُسَلسَل بالمِصريّينَ إلى يونس بن يزيد، والباقونَ مَدَنيّون، وفيه رواية الأقران، لأنَّ عَمْرو بن الحارث المِصريّ الفقيه المشهور من أقران يونس بن يزيد، وقد تقدَّم شرح حديث الباب في ترجمتَي إبراهيم ولوط من أحاديث الأنبياء (٣٣٧٢ و٣٣٧٥).

٦- باب قوله:

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾ [يوسف:١١٠]

٤٦٩٥- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعْدٍ، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت له، وهو يَسْألُها عن قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾ قال: قلتُ: أَكُذِبُوا أم كُذِّبُوا؟ قالت عائشةُ: كُذِّبُوا، قلتُ: فقَدِ استيقَنُوا أنَّ قومَهم كَذَّبُوهم، فما هو بالظَّنِّ؟ قالت: أجَل لَعَمْري، لقد استيقَنُوا بذلك، فقلتُ لها: وظَنّوا أنَّهم قد كُذِبُوا؟ قالت: مَعاذَ الله! لم تكنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذلك بربِّها، قلتُ: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتْباعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنوا بربِّهم، وصَدَّقُوهم، فطالَ عليهمُ البَلاءُ، واستَأخَرَ عنهمُ النَّصْرُ، حتَّى إذا استيأَسَ الرُّسُلُ ممَّن كَذَّبَهم مِن قومِهم، وظَنَّتِ الرُّسُلُ أنَّ أتْباعَهم قد كَذَّبُوهم، جاءهم نَصْرُ الله عندَ ذلك.

٤٦٩٦- حدَّثنا أبو اليَمان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبرني عُرْوةُ: فقلتُ: لعلَّها ﴿ كُذِبُواْ ﴾ مُخفَّفةً، قالت: مَعاذَ الله. نحْوَه.

قوله: «باب قوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾» استيأَسَ: استفعَلَ، من اليأس، ضِدّ الرَّجاء، قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ ﴾ [يوسف:٨٠] استفعَلوا، مِن يَئِست، ومثله في هذه الآية. وليس مُراده باستَفعَلَ إلّا الوَزنَ خاصّةً، وإلّا فالسّين والتاء زائدَتان، واستَيأَسَ بمعنى يَئِسَ كاستَعجَبَ وعَجِبَ، وفَرَّقَ بينَهما الزَّمَخشَريُّ بأنَّ الزّيادة تقع في مِثل هذا للتَّنبيه على المبالَغة في ذلك الفِعل.

واختُلِفَ فيما تَعلَّقَت به الغاية من قوله: ﴿ حَتَّىٰٓ ﴾، فاتَّفَقوا على أنَّه محذوف، فقيلَ: التَّقدير: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم ﴾ [يوسف:١٠٩]، فتَراخَى النَّصرُ

عنهم ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾، وقيل: التَّقدير: فلم تُعاقَب أُممهم ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾، وقيل: فدَعَوا قومَهم فكَذَّبوهم، فطالَ ذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾.

قوله: «عن صالح» هو ابن كَيْسانَ.

قوله: «عن عائشة قالت له وهو يَسْأَلها عن قول الله عزَّ وجلَّ» في رواية عُقيل عن ابن شِهاب في أحاديث الأنبياء (٣٣٨٩): أخبرني عُرْوة أنَّه سأَلَ عائشة عن قوله تعالى، فذكره.

قوله: «قلتُ: أَكُذِبُوا أم كُذِّبُوا» أي: مُثقَّلة أو مُخفَّفة؟ ووَقَعَ ذلك صريحاً في رواية الإسماعيليّ من طريق صالح بن كَيْسانَ هذه.

قوله: «قالت عائشة: كُذِّبُوا» أي: بالتَّثقيلِ. في رواية الإسماعيليّ: مُثقَّلة.

قوله: «فما هو بالظَّنِّ؟ قالت: أجَل» زاد الإسماعيليّ: قلت: فهي مُخفَّفة، قالت: مَعاذَ الله. وهذا ظاهر في أنَّها/ أنكَرَتِ القراءة بالتَّخفيفِ، بناءً على أنَّ الضَّمير للرُّسُلِ، وليس الضَّمير ٣٦٨/٨ للرُّسُلِ على ما بيَّنتُه، ولا لإنكار القِراءةِ بذلك معنًى بعدَ ثُبوتها. ولعلَّها لم يَبلُغها ممَّن يُرجَع إليه في ذلك.

وقد قرأها بالتَّخفيفِ أئمَّة الكوفة من القُرّاء: عاصم ويحيى بن وثّاب والأعمَش وحمزة والكِسائيّ، ووافَقَهم من الحِجازيِّينَ أبو جعفر بن القعقاع، وهي قراءة ابن مسعود وابن عبَّاس وأبي عبد الرَّحمن السُّلَميِّ والحسن البصريّ ومحمَّد بن كعب القُرَظيِّ في آخرينَ.

وقال الكِرْمانيُّ: لم تُنكِر عائشة القراءة، وإنَّما أنكَرَت تأويل ابن عبَّاس[1]. كذا قال، وهو خِلَاف الظّاهر.

وظاهر السّياق أنَّ عُرْوة كان يوافق ابنَ عبَّاس في ذلك قبلَ أن يسأل عائشة، ثمَّ لا يُدرى رَجَعَ إليها أم لا.

روى ابن أبي حاتم (٧/ ٢٢١٢) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاريّ، قال: جاء رجل إلى القاسم بن محمَّد، فقال له: إنَّ محمَّد بن كعب القُرَظيَّ يقرأ ﴿كُذِبُواْ﴾ بالتَّخفيفِ،

---

(١) انظر تفصيل ذلك عند الرواية (٤٥٢٤) و(٤٥٢٥).

فقال: أخبِره عنِّي أنِّي سمعت عائشة تقول: «كُذِّبُوا» مُثقَّلة، أي: كَذَّبَتْهم أتباعُهم.

وقد تقدَّم في تفسير البقرة (٤٥٢٤) من طريق ابن أبي مُلَيكة، قال: قال ابن عبَّاس ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ خفيفة، قال: ذهب بها هُنالكَ. وفي رواية الأَصِيليِّ: بها هُنالكَ، بميمٍ بدلَ الهاء، وهو تصحيف.

وقد أخرجه النَّسائيُّ (ك١١١٩٢) والإسماعيليّ من هذا الوجه، بلفظ: ذهب هاهُنا - وأشارَ إلى السماء - وتلا ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾. وزاد الإسماعيليّ في روايته: ثمَّ قال ابن عبَّاس: كانوا بَشَراً ضَعُفوا وأَيِسوا وظَنّوا أنَّهم قد كُذِبوا.

وهذا ظاهره أنَّ ابن عبَّاس كان يذهب إلى أنَّ قوله: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ مَقُول الرَّسول، وإليه ذهب طائفة. ثمَّ اختلفوا فقيلَ: الجميع مَقُول الجميع، وقيل: الجملة الأولى مَقُول الجميع، والأخيرة من كلام الله. وقال آخرونَ: الجملة الأولى وهي ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ مَقُول الذينَ آمنوا معه. والجملة الأخيرة وهي ﴿أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ مَقُول الرَّسول، وقُدِّمَ الرَّسول في الذِّكر لشَرَفِه، وهذا أولى. وعلى الأوَّل فليس قول الرَّسول: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ شَكّاً، بل استبطاءً للنَّصرِ وطلباً له، وهو مِثل قوله ﷺ يومَ بدرٍ: «اللهمَّ أنجِز لي ما وعَدتَني»[1]. قال الخطَّابيُّ: لا شَكَّ أنَّ ابن عبَّاس لا يُجيز على الرُّسُل أنَّها تُكذِّب بالوحي، ولا يَشُكّ في صِدق المخبِر، فيُحمَل كلامه على أنَّه أراد أنهم لطول البلاء عليهم، وإبطاء النَّصر، وشِدّة استنجاز ما وعَدوه به، تَوهَّموا أنَّ الذي جاءهم من الوحي كان حِسباناً من عند أنفُسِهم، وظنُّوا عليها الغَلَط في تَلَقّي ما وَرَدَ عليهم من ذلك، فيكون الذي بُنيَ له الفِعلُ أنفُسَهم لا الآتيَ بالوحي، والمراد بالكَذِب الغَلَط لا حقيقة الكَذِب، كما يقول القائل: كَذَبَتْك نفسُك.

قلت: ويُؤيِّده قراءة مجاهد: «وظنُّوا أنَّهم قد كَذَبُوا» بفتح أوَّله معَ التَّخفيف، أي: غَلِطوا،

(١) أخرجه مسلم (١٧٦٣)، ضمن قصة بدرٍ مطولة، من حديث عمر بن الخطاب.

ويكون فاعل ﴿وَظَنُّوٓاْ﴾ الرُّسُلَ، ويحتمل أن يكون أتباعَهم.

ويُؤيِّده ما رواه الطَّبَريُّ (١٣/ ٨٢-٨٣) بأسانيدَ مُتَنَوِّعةٍ من طريق عِمرانَ بن الحارث وسعيد بن جُبَير وأبي الضُّحَى وعليّ بن أبي طلحة والعَوْفيّ، كلّهم عن ابن عبَّاس في هذه الآية قال: أَيِسَ الرُّسُل من إيمان قومهم، وظَنَّ قومُهم أنَّ الرُّسُل كَذَبُوا.

وقال الزَّمَخْشَريُّ: إن صَحَّ هذا عن ابن عبَّاس فقد أراد بالظَّنِّ ما يَخطُر بالبال ويَهجِس في النَّفس من الوَسوَسة وحديث النَّفس، على ما عليه البشريَّة، وأمَّا الظَّنّ، وهو ترجيح أحد الطَّرَفَين، فلا يُظَنّ بالمسلم فضلاً عن الرَّسول.

وقال أبو نَصر القُشَيريُّ: ولا يَبعُد أنَّ المراد: خَطَرَ بقلب الرُّسُل، فصَرَفوه عن أنفُسهم، أو المعنى: قَرُبوا من الظَّنّ، كما يقال: بَلَغتُ المنزِلَ: إذا قَرُبْتَ منه.

وقال التِّرمذيّ الحَكيم: وَجْهه أنَّ الرُّسُل كانت تَخاف بعدَ أن وعَدَهم الله النَّصرَ أن يَتَخلَّف النَّصرُ، لا من تُهمةٍ بوَعدِ الله، بل لتُهمة النُّفوس أن تكون قد أحدَثَت حَدَثاً يَنقُض ذلك الشَّرط، فكأنّ الأمر إذ طالَ واشتَدَّ البلاء عليهم، دَخَلَهم الظَّنّ من هذه الجهة.

قلت: ولا يُظَنّ بابنِ عبَّاس أنَّه يُجوِّز على الرَّسول أنَّ نفسَه تُحدِّثُه بأنَّ الله/ يُخلِف وعدَه، ٣٦٩/٨ بل الذي يُظَنّ بابنِ عبَّاس أنَّه أراد بقوله: كانوا بَشَراً... إلى آخر كلامه: مَن آمَنَ من أتباع الرُّسُل، لا نفس الرُّسُل، وقول الراوي عنه: ذهب بها هناكَ، أي: إلى السماء، معناه: أنَّ أتباع الرُّسُل ظنُّوا أنَّ ما وَعَدَهم به الرُّسُل على لسان المَلَك تَخلَّفَ، ولا مانعَ أن يقع ذلك في خَواطِر بعض الأتباع.

وعَجَبٌ لابنِ الأنباريّ في جَزمه بأنَّه لا يَصِحّ. ثمَّ للزَّمَخْشَريّ في تَوَقُّفه عن صِحّة ذلك عن ابن عبَّاس، فإنَّه صَحَّ عنه، لكن لم يأتِ عنه التَّصريح بأنَّ الرُّسُل هم الذينَ ظَنّوا ذلك، ولا يَلزَم ذلك من قراءة التَّخفيف، بل الضَّمير في: ﴿وَظَنُّوٓاْ﴾ عائد على المرسَل إليهم، وفي ﴿كُذِبُواْ﴾عائد على الرُّسُل، أي: وظَنَّ المرسَل إليهم أنَّ الرُّسُل كُذِبُوا. أو الضَّمائر للرُّسُلِ، والمعنى: يَئِسَ الرُّسُل من النَّصر، وتوَهَّموا أنَّ أنفُسهم كَذَبَتْهم حينَ حدَّثتهم بقُرب النَّصر، أو

كَذَبَهم رَجاؤُهم. أو الضَّمائر كلّها للمرسَلِ إليهم، أي: يَئِسَ الرُّسُل من إيمان مَن أُرسِلوا إليه، وظَنَّ المرسَل إليهم أنَّ الرُّسُل كَذَبوهم في جميع ما ادَّعَوه من النُّبوّة، والوَعدِ بالنَّصرِ لمن أطاعَهم، والوعيدِ بالعذاب لمن لم يُجِبْهم، وإذا كان ذلك مُحتَملاً وجَبَ تنزيه ابن عبَّاس عن تَجويزه ذلك على الرُّسُل، ويُحمَل إنكار عائشة على ظاهر مَساقِهم من إطلاق المنقول عنه.

وقد روى الطَّبَريُّ (١٣/ ٨٤) أنَّ سعيد بن جُبَير سُئِلَ عن هذه الآية، فقال: يَئِسَ الرُّسُل من قومهم أن يُصدِّقوهم، وظَنَّ المرسَل إليهم أنَّ الرُّسُل كَذَبوا. فقال الضَّحّاك بن مُزاحم لمَّا سمعَه: لو رَحَلتُ إلى اليمن في هذه لكان قليلاً. فهذا سعيد بن جُبَير وهو من أكابر أصحاب ابن عبَّاس العارفينَ بكلامه حَمَلَ الآية على الاحتمال الأخير الذي ذكرتُه.

وعن مسلم بن يَسار، أنَّه سألَ سعيد بن جُبَير فقال له: آية بَلَغَتْ منِّي كلَّ مَبلَغ، فقرأ هذه الآية بالتَّخفيفِ، قال: في هذا الـمَوتُ أن تَظُنّ الرُّسُلُ ذلك، فأجابَه بنحوِ ذلك، فقال: فرَّجْتَ عنِّي فرَّجَ الله عنك، وقامَ إليه فاعتَنَقَه.

وجاء ذلك من رواية سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس نفسه، فعندَ النَّسائيِّ (ك١١١٩٣) من طريق أُخرى عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿قَدْ كُذِبُوا﴾ قال: استَيأسَ الرُّسُلُ من إيمان قومهم، وظَنَّ قومُهم أنَّ الرُّسُل قد كَذَبُوهم. وإسناده حسن. فليكن هو المعتمَدَ في تأويل ما جاء عن ابن عبَّاس في ذلك، وهو أعلم بمُرادِ نفسه من غيره.

ولا يَرُدُّ على ذلك ما روى الطَّبَريُّ من طريق ابن جُرَيج في قوله: ﴿قَدْ كُذِبُوا﴾ خفيفة، أي: أُخلِفوا، لأنَّا إذا قَرَّرْنا أنَّ الضَّمير للمرسَلِ إليهم لم يَضُرَّ تفسير ﴿كُذِبُوا﴾ بأُخلِفُوا، أي: ظنَّ المرسَلُ إليهم أنَّ الرُّسُل أُخلِفوا ما وُعِدوا به، والله أعلم.

وروى الطَّبَريُّ (١٣/ ٨٥) من طريق تَميم بن حَذْلَمٍ، سمعت ابن مسعود يقول في هذه الآية: استَيأسَ الرُّسُل من إيمان قومهم، وظَنَّ قومهم حينَ أبطَأَ الأمرُ أنَّ الرُّسُلَ كَذَبُوهم.

ومن طريق عبد الله بن الحارث: استَيأسَ الرُّسُل من إيمان قومهم، وظَنَّ القوم أنَّهم قد كَذَبوا فيما جاؤوهم به.

وقد جاء عن ابن مسعود شيء مُوهِمٌ كما جاء عن ابن عبَّاس، فروى الطَّبَريُّ من طريقٍ صحيح عن مسروق عن ابن مسعود: أنَّه قرأ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ مُخَفَّفةً، قال عبد الله[1]: هو الذي تَكرهُ. وليس في هذا أيضاً ما يُقطَع به على أنَّ ابن مسعود أراد أنَّ الضَّمير للرُّسُلِ، بل يحتمل أن يكون الضَّمير عندَه لمن آمَنَ من أتباع الرُّسُل، فإنَّ صُدور ذلك ممَّن آمَنَ ممَّا تكرهُ سماعَه، فلم يَتعيَّن أنَّه أراد الرُّسُل.

قال الطَّبَريُّ: لو جازَ أن يَرتاب الرُّسُل بوَعدِ الله ويَشُكّوا في حقيقة خَبَرِه، لكان المرسَل إليهم أولى بجوازِ ذلك عليهم.

وقد اختارَ الطَّبَريُّ قراءة التَّخفيف، ووَجَّهَها بما تقدَّم، ثمَّ قال: وإنَّما اختَرتُ هذا لأنَّ الآية وَقَعَت عقِيبَ قوله: ﴿فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ فكان في ذلك إشارةٌ إلى أنَّ يأس الرُّسُل كان من إيمان قومِهم الذينَ كَذَّبوهم فهَلكوا، وأنَّ المضمَر في قوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ إنَّما هو للَّذينَ من قبلهم من الأُمَم/ الهالكة. ويزيد ذلك ٨/ ٣٧٠ وُضوحاً أنَّ في بَقيَّة الآية الخبرَ عن الرُّسُل ومَن آمَنَ بهم بقوله تعالى: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ أي: الذينَ هَلكوا هم الذينَ ظَنّوا أنَّ الرُّسُل قد كَذَبُوا فكَذَّبوهم، والرُّسُلُ ومَن اتَّبعَهم هم الذينَ نَجوا. انتهى كلامه، ولا يَخلو من نظر.

قوله: «قالت: أجَل» أي: نعم. ووَقَعَ في رواية عُقَيل في أحاديث الأنبياء (٣٣٨٩) في هذا الموضع: فقالت: يا عُرَيَّة، وهو بالتَّصغير، وأصله: عُرَيوة، فاجتَمَعَ حرفا عِلّة، فأُبدِلَت الواو ياء ثمَّ أُدغِمَت في الأُخرى.

قوله: «لَعَمْري لقد استيَقنُوا بذلك» فيه إشعار بحَملِ عُرْوةَ الظَّنَّ على حقيقته، وهو رُجْحان أحد الطَّرَفينِ، ووافقَته عائشة. لكن روى الطَّبَريُّ من طريق سعيد عن قَتادة: أنَّ المراد بالظَّنِّ هنا اليقين. ونَقَلَه نِفْطويه هنا عن أكثر أهل اللُّغة، وقال: هو كقوله في آية أُخرى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾ [التوبة:١١٨]، وأنكَرَ ذلك الطَّبَريُّ، وقال: إنَّ

---

(١) في (س): أبو عبد الله. وهو خطأ، والمراد عبد الله بن مسعود.

الظَّنّ لا تَستَعمِلُه العرب في موضع العلم إلّا فيما كان طريقه غيرَ المعاينة، فأمَّا ما كان طريقه المشاهَدة فلا، فإنَّها لا تقول: أظنُّني إنساناً، وأظنُّني حَيّاً، بمعنى أعلَمُني إنساناً أو حَيّاً.

قوله في الطَّريق الثّانية عن الزُّهْريّ: «أخبَرَني عُرْوة: فقلتُ: لعلَّها ﴿كُذِبُواْ﴾ مُخفَّفة قالت: مَعاذ الله. نحوه» هكذا أورَدَه مختصراً، وقد ساقَه أبو نُعَيم في «المستَخرَج» بتمامه، ولفظُه: عن عُرْوة، أنَّه سأَلَ عائشة، فذكر نحو حديث صالح بن كَيْسانَ.

فائدةٌ: قوله تعالى في بَقيَّة الآية: ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾ قرأ الجمهور: بنونَينِ الثّانية ساكنة والجيم خفيفة، وسكون آخره، مُضارع أَنْجى، وقرأ عاصم وابن عامر: بنونٍ واحدة وجيم مُشَدَّدة وفتح آخره، على أنَّه فِعلٌ ماضٍ مَبنيّ للمفعولِ و«مَن» قائمة مقام الفاعل. وفيها قراءات أُخرى.

قال الطَّبَريُّ: كلّ مَن قرأ بذلك[1] فهو مُنفَرِد بقراءتِه، والحُجّة في قراءة غيره. والله أعلم.

١٣ - سورة الرّعد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ﴾ [١٤]: مَثَلُ المشركِ الذي عَبَدَ معَ الله إلهاً آخَرَ غيرَه، كمَثَلِ العَطْشان الذي يَنظرُ إلى ظِلِّ خَيالِه في الماءِ مِن بَعِيدٍ، وهو يُرِيدُ أن يَتَناوَلَه ولا يَقدِرُ.

وقال غيرُه: ﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾[٦]: مُتدانِياتٌ.

وقال غيرُه: ﴿ٱلۡمَثُلَٰتُ﴾ [٦]: واحدُها مَثُلَةٌ: وهي الأَمْثالُ والأَشْباهُ، وقال: ﴿إِلَّا مِثۡلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ﴾ [يونس: ١٠٢].

﴿بِمِقۡدَارٍ﴾[٨]: بقَدَرٍ.

يقال: ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾ [١١]: ملائكةٌ حَفَظَةٌ تُعَقِّبُ الأُولى منها الأُخرَى، ومِنْه قيل: العَقِيبُ، أي: عَقَّبتُ في إثْرِه.

﴿ٱلۡمِحَالِ﴾[١٣]: العُقوبَة.

---

(١) يعني بقراءة عاصم وابن عامر.

﴿ كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ ﴾[١٤]: ليَقْبِضَ على الماءِ.

﴿رَّابِيٗا﴾[١٧]: من رَبا يَرْبُو.

﴿أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ مِّثۡلُهُۥ﴾[١٧] المَتاعُ: ما تَمَتَّعْتَ به.

﴿جُفَآءٗ﴾[١٧] يُقالُ: أجْفَأتِ القِدْرُ: إذا غَلَت فعَلاها الزَّبَدُ، ثمَّ تَسْكُنُ، فيَذْهَبُ الزَّبَدُ بلا مَنْفَعةٍ، فكذلك يُميِّزُ الحقُّ مِنَ الباطِلِ.

﴿ٱلۡمِهَادُ﴾[١٨]: الفِراش.

«يَدْرَؤون» [٢٢]: يَدْفَعونَ، دَرَأْتُه عنِّي: دَفَعْتُه.

﴿ٱلۡأَغۡلَٰلُ﴾ واحدها غُلٌّ، ولا تكونُ إلا في الأعْناقِ.

﴿ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم ﴾[٢٤] أي: يقولون: سَلامٌ عليكم.

و«المَتَابُ» [٣٠]: إليه تَوْبَتِي.

﴿أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ﴾[٣١]: أفلم يَتبيَّنْ؟

﴿ قَارِعَةٌ ﴾[٣١]: داهِيةٌ.

﴿فَأَمۡلَيۡتُ﴾[٣٢]: أطَلْتُ، مِنَ المَلِيِّ والمُلاوَةِ، ومنه: ﴿مَلِيّٗا﴾ [مريم: ٤٦]، ويقال للواسِعِ الطَّوِيلِ منَ الأرضِ: مَلاً.

﴿أَشَقُّ﴾[٣٤]: أشَدُّ، مِنَ المَشَقَّةِ.

﴿مُعَقِّبَ﴾[٤١]: مُغَيِّر.

وقال مجاهد: ﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٞ﴾[٤]: طيِّبُها وَخَبيثُها السِّباخُ.

﴿صِنۡوَانٞ﴾[٤]: النَّخْلَتان أو أكثرُ في أصلٍ واحد ﴿وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ﴾[٤]: وحدَها.

﴿يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ﴾[٤]: كصالحِ بني آدمَ/ وخَبيثِهم، أبوهم واحدٌ. ٣٧١/٨

﴿ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾[١٢]: الذي فيه الماءُ.

﴿ كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ ﴾[١٤]: يَدْعُو الماءَ بلِسانِه، ويُشِيرُ إليه بيَدِه، فلا يأتِيه أبداً.

﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [١٧]: تَمْلأُ بَطْنَ وادٍ.

﴿زَبَدًا رَّابِيًا﴾ [١٧]: الزَّبَدُ: السَّيلُ.

﴿زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [١٧]: خَبَثُ الحديدِ والحِلْيةِ.

قوله: «سورة الرَّعْد ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » ثبتت البسملةُ لأبي ذرٍّ وحدَه.

قوله: «قال ابن عبَّاس: ﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ﴾: مَثَل المشرِك الذي عَبَدَ مع الله إلهاً آخرَ غيرَه، كمَثَلِ العَطشان الذي يَنظُر إلى ظِلِّ خَيالِه في الماء من بَعيدٍ، وهو يريدُ أن يَتناولَه ولا يَقدِرُ» وصَلَه ابن أبي حاتم وابن جَرِير (١٣/ ١٣٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، في قوله: ﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ الآية، فذكر مثله، وقال في آخره: ولا يَقدِرُ عليه.

تنبيه: وَقَعَ في رواية الأكثر: فلا يَقدِر، بالرّاءِ، وهو الصَّواب، وحكى عياض أنَّ في رواية غير القابِسيّ: يُقدِم، بالميمِ، وهو تصحيف، وإن كان له وجهٌ من جهة المعنى.

وروى الطَّبَريُّ أيضاً (١٣/ ١٣٠) من طريق العَوفيِّ عن ابن عبَّاس، في هذه الآية قال: مَثَل الأوثان التي تُعبَد من دون الله، كمَثَلِ رجل قد بَلَغَه العَطَشُ، حتَّى كَرَبَه الموتُ، وكَفّاه في الماء قد وضَعَهما لا يَبلُغانِ فاهُ. يقول الله: لا تستجيب له الأوثان، ولا تَنفَعُه، حتَّى تَبلُغ كَفّا هذا فاهُ، وما هما ببالِغتَينِ فاهُ أبداً.

ومن طريق أبي أيوب عن عليّ (١٣/ ١٢٩) قال: كالرجلِ العَطشان يَمُدّ يده إلى البئر ليَرتَفِع الماءُ إليه، وما هو بمُرتَفِعٍ.

ومن طريق سعيد عن قَتَادة (١٣/ ١٣٠): الذي يَدعُو من دون الله إلهاً لا يَستَجيب له بشيءٍ أبداً من نَفع أو ضُرّ، حتَّى يأتيَه الموت، مَثَلُه كمَثَلِ الذي بَسَطَ كَفَّيه إلى الماء ليَبلُغ فاهُ، ولا يَصِلُ ذلك إليه، فيموت عَطَشاً.

ومن طريق مَعمَر عن قَتَادة نحوه، ولكِن قال: وليس الماء ببالغٍ فاهُ ما دامَ باسطاً كَفَّيه لا يَقبضهما.

وسيأتي قول مجاهد في ذلك فيما بعدُ.

قوله: «وقال غيره: ﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾: مُتَدانِيات، وقال غيره: ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾: واحدها مَثُلةٌ، وهي الأمثال والأشباه، وقال: ﴿إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾» هكذا وَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ، ولغيره: «وقال غيره: ﴿سَخَّرَ﴾: ذَلَّل، ﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾: مُتَدانِيات، ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾: واحدها مَثُلة...» إلى آخره، فجَعَلَ الكلَّ لقائلٍ واحدٍ.

وقوله: ﴿سَخَّرَ﴾ هو بفتح المهمَلة وتشديد الخاء المعجَمة. وذَلَّل، بالذّال المعجَمة وتشديد اللّام، تفسير ﴿سَخَّرَ﴾، وكلّ هذا كلام أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾ أي: ذَلَّلَهما فانْطَاعا، قال: والتَّنوين في ﴿كُلٌّ﴾ بَدَل من الضَّمير للشمس والقمر، وهو مرفوع على الاستئناف، فلم يعمل فيه ﴿وَسَخَّرَ﴾. وقال في قوله: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾، أي: مُتَدانيات مُتَقارِبات.

وقال في قوله: ﴿وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ قال: الأمثال[1].

وروى الطَّبَريّ (١٣/ ١٠٥) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ قال: الأمثال.

ومن طريق مَعمَر عن قَتادة قال: ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾: العُقوبات.

ومن طريق [ابن][2] زيد بن أسلَمَ: ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾: ما مَثَلَ اللهُ به من الأُمَم من العذاب، وهو جمع مَثُلة، كقطع الأُذُن والأنف.

تنبيه: المَثُلات والمَثُلة كلاهما بفتح الميم وضمّ المثلَّثة، مِثل: سَمُرة وسَمُرات، وسَكَّنَ يحيى بن وَثّاب المثلَّثة في قراءته وضمَّ الميم، وكذا طلحة بن مُصرِّف، لكن فتَحَ أوَّله، وقرأ الأعمَش بفتحهما، وفي روايةٍ عن[3] أبي بكر بن عيّاش بضمِّهما، وبها[4] قرأ عيسى بن عمر.

---

(١) زاد في (س): والأشباه والنظير، وليست في الأصلين، ولا في «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة.

(٢) لفظة «ابن» سقطت من الأصلين و(س)، وأثبتناها من «تفسير الطبري»، فلعلها سقطت من النساخ أو من قلم الحافظ رحمه الله سهواً، وابن زيد هذا: هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

(٣) لفظة «عن» سقطت من (س)، واستدركناها من الأصلين.

(٤) تحرف في (ع) و(س) إلى: وبهما، والمثبت على الصواب من (أ)، وكذا في «عمدة القاري» ١٨/ ٣١٠، =

قوله: «﴿بِمِقْدَارٍ﴾: بقَدَرٍ» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً. وزادَ: مِفعال من القَدَر.

وروى الطَّبَريُّ (١٣/ ١١٢) من طريق سعيد عن قَتَادة: أي: جَعَلَ لهم أجَلاً معلوماً.

قوله: «يقال: ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾: ملائكةٌ حَفَظَةٌ تُعَقِّبُ الأولى منها الأُخرَى، ومنه قيل: العَقِيبُ، أي: عَقَّبْتُ في إثْرِهِ» سَقَطَ لفظ «يقال» من رواية غير أبي ذرٍّ، وهو أولى، فإنَّه كلام أبي عُبيدة أيضاً قال في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ﴾، أي: ملائكة تُعَقِّبُ بعدَ ملائكة،/ حَفَظةٌ بالليلِ تُعَقِّبُ بعدَ حَفَظة النَّهار، وحَفَظةُ النَّهار تُعَقِّب بعدَ حَفَظة اللَّيل، ومنه قولهم: فلان عَقَّبني، وقولهم: عَقَّبت في إثْرِه. ٨/ ٣٧٢

وروى الطَّبَريُّ (١٣/ ١١٥) بإسنادٍ حسن عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾ قال: ملائكةٌ يحفَظونَه من بين يَدَيه ومن خَلفه، فإذا جاء قَدَرُه خَلَّوا عنه.

ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ يقول: بإذنِ الله، فالمعَقِّبات هُنَّ من أمر الله، وهي الملائكة.

ومن طريق سعيد بن جُبَير قال: حِفظُهم إيّاه بأمرِ الله.

ومن طريق إبراهيم النَّخَعيِّ قال: يحفَظونَه من الجِنّ.

ومن طريق كعب الأحبار قال: لولا أنَّ الله وَكَّل بكم ملائكةً يَذُبُّونَ عنكم في مَطعَمِكُم ومَشرَبكُم وعَوْراتِكُم لَتُخُطِّفتُم.

وأخرج الطَّبَريُّ (١٣/ ١١٥) من طريق كِنانةَ العَدَويِّ: أنَّ عثمان سألَ النبيّ ﷺ عن عَدَدِ الملائكة الموَكَّلة بالآدَميِّ، فقال: لكلِّ آدَميٍّ عشرةٌ باللَّيلِ وعشرةٌ بالنَّهار، واحدٌ عن يمينه، وآخر عن شِماله، واثنان مِن بينِ يَدَيه ومن خَلْفه، واثنان على عينيه[1]، وآخر قابض

= وهو ما حكاه ابن عطية في «المحرر الوجيز» ٣/ ٢٩٦، وأبو حيان في «البحر المحيط» ٥/ ٣٦٦، ولم يحكيا عن عيسى بن عمر فتح الميم والثاء.

(١) تحرف في الأصلين و(س) إلى: جنبيه. ولا معنى لها إزاء ذكر اليمين والشمال. والتصويب من الرواية عند الطبري، حيث جاء فيها: وملكان على عينيك، ونقلها عنه الزيلعي في «نصب الراية» ١/ ٤٣٥.

على ناصيتِه، فإن تَواضَعَ رَفَعَه وإن تَكبَّر وضَعَه، واثنان على شَفَتَيه ليس يَحفَظان عليه إلّا الصلاةَ على محمَّد، والعاشر يَحرُسه من الحيَّة أن تَدخُل فاهُ. يعني: إذا نامَ.

وجاء في تأويل ذلك قول آخر رَجَّحَه ابن جَرير، فأخرج (١٣/ ١١٦) بإسنادٍ صحيح[1] عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ﴾ قال: ذلك مَلِكٌ من ملوك الدُّنيا له حَرَس ومن دونِه حَرَس.

ومن طريق عِكْرمة في قوله: ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾ قال: المواكب[2].

تنبيه: عَقَّبْتُ: يجوز فيه تخفيف القاف وتشديدها، وحكى ابن التِّين عن رواية بعضهم: كسر القاف معَ التَّخفيف، فيُكشَفُ عن ذلك لاحتمال أن يكون لغةً.

قوله: «﴿ٱلْمِحَالِ﴾: العُقوبة» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد في قوله: ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾ قال: شديد القوّة، ومثله عن قَتادة، ونحوه عن السُّدّيِّ، وفي رواية عن مجاهد: شديد الانتِقام، وأصل المِحال ـ بكسرِ الميم ـ: القوّة، وقيل: أصله: المَحْل، وهو المكر، وقيل: الحِيلَة، والميم مَزيدة، وغَلَّطوا قائله. ويُؤيِّد التَّأويل الأوَّل قوله في الآية: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ﴾، وروى النَّسائيُّ (ك١١١٩٥) في سبب نزولها من طريق عليّ بن أبي سارَة عن ثابت عن أنس قال: بَعَثَ النبيّ ﷺ إلى رجل من فراعِنة العرب يَدعوه، الحديثَ، وفيه: فأرسَلَ الله صاعِقةً فذهبَت بقِحفِ رأسه، فأنزَلَ الله هذه الآية. وأخرجه البزّار (٧٠٠٧) من طريق أُخرى عن ثابت، والطبرانيُّ (١٠٧٦٠) من حديث ابن عبَّاس مُطوَّلاً.

قوله: «﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ﴾: ليَقْبِضَ على الماءِ» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً، قال في قوله: ﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾ أي: أنَّ الذي يَبسُط كَفَّيه ليقبض على الماء حتَّى

---

(١) أنّى له الصحةُ، وفي إسناده أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد، وهو ليس بالقوي، ويحيى بن يمان، وكان قد تغيّر، ولم يتابعهما أحدٌ.

(٢) تحرف في (أ) و(س) إلى: المراكب.

يُؤَدِّيَه إلى فمه لا يَتِمّ له ذلك، ولا تَجمَعُه أناملُه، قال ضابئ[1] بن الحارث:

وإنّي وإيّـــاكُم وشَـــوْقاً إلـــيكمُ   كَقـــابِضٍ مـــاءٍ لم تَـــسِقْه أنامِلُـــهْ

تَسِقْه، بكسرِ المهمَلة وسكون القاف، أي: لم تَجمَعْه.

قوله: «﴿رَّابِيًا﴾: من رَبا يَرْبو» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾: من رَبا يَربو، أي: يَنتَفِخ. وسيأتي تفسيرُ قَتادة قريباً.

قوله: «﴿أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾، المَتاعُ: ما تَمَتَّعْتَ به» هو قول أبي عُبيدة أيضاً. وسيأتي تفسير مجاهد لذلك قريباً.

قوله: «﴿جُفَآءً﴾: يقال: أجْفَأتِ القِدْرُ: إذا غَلَتْ، فعَلاها الزَّبَدُ، ثمَّ تَسْكُنُ، فيَذْهَب الزَّبَدُ بلا مَنْفَعة، فكذلك يُميِّزُ الحقُّ من الباطِل» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾: قال أبو عَمْرو بن العلاء: يقال: أجفَأتِ القِدْرُ: وذلك إذا غَلَتْ، وانتَصَبَ زَبَدُها، فإذا سَكَنَتْ لم يَبقَ منه شيءٌ. ونَقَلَ الطَّبَريُّ عن بعض أهل اللُّغة من البصريّينَ أنَّ معنى قوله: ﴿فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾: تَنشَفُه/ الأرضُ، يقال: جَفا الوادي وأجفَى في معنى نَشِفَ، وقرأ رُؤبة بن العَجّاج: «فيذهب جُفالاً» باللّام بَدَل الهمزة، وهي من: أجفَلَتِ الرِّيحُ الغَيمَ: إذا قطعته[2]. ٣٧٣/٨

قوله: «﴿ٱلْمِهَادُ﴾: الفِراش» ثَبَتَ هذا لغير أبي ذرٍّ. وهو قولُ أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: «يَدْرَؤُونَ»: يَدْفعون، دَرَأْتُه عنِّي: دَفَعْتُه» هو قولُ أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: «﴿ٱلْأَغْلَٰلُ﴾: واحدها غُلّ، ولا تكون إلّا في الأعناق» هو قول أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: «﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾: أي: يقولون: سَلامٌ عليكُم» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ﴾ قال: مجازه مَجازُ المختصَرِ الذي فيه ضمير، تقديره: يقولون: سَلامٌ عليكم.

وقال الطَّبَريُّ: حُذِفَت «يقولون» لدلالة الكلام، كما حُذِفَت في قوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ

---

(١) تصحف في الأصلين و(س) إلى: صابئ. بالصاد المهملة.

(٢) في (س): قشعته. والمثبت من الأصلين، وهما بمعنًى.

ﵟٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَاﵞ [السجدة:١٢].

والأَولى أنَّ المحذوف حالٌ من فاعل «يَدخُلونَ» أي: يَدخُلونَ قائلينَ، وقوله: ﵟبِمَا صَبَرۡتُمۡﵞ يَتَعلَّق بما يَتَعلَّق به «عليكم»، و«ما» مصدَريَّة، أي: بسبب صَبركُم.

قوله: «والمَتَاب: إليه تَوْبَتي» قال أبو عُبيدة: المتابُ: مصدَر تُبتُ إليه، وتَوْبَتي[1]. وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نَجيح في قوله: ﵟوَإِلَيۡهِ مَتَابِﵞ قال: تَوْبَتي.

قوله: «ﵟأَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِﵞ: أفلم يَتبيَّن؟» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﵟأَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْﵞ أي: أفلم يعلم ويَتبيَّن؟ قال سُحَيمٌ اليَربُوعيُّ:

ألم تَيأسُوا أنّي ابنُ فارسِ زَهْدَمِ

أي: لم تَتبيَّنوا.

وقال آخرُ[2]:

ألم يَيْـأسِ الأقـوامُ أنّي أنـا ابنُـهُ　　وإن كنتُ عن أرضِ العَشيرةِ نائيا

ونَقَلَ الطَّبَريُّ عن القاسم بن مَعْن: أنَّه كان يقول: إنَّها لغة هَوازِن، تقول: يَئِست كذا، أي: عَلمتُه، قال: وأنكَرَه بعض الكوفيّينَ ـ يعني الفَرّاء ـ لكنَّه سَلَّمَ أنَّه هنا بمعنى عَلِمْتُ، وإن لم يكن مَسمُوعاً، ورُدَّ عليه بأنَّ مَن حَفِظَ حُجّة على مَن لم يَحفَظ، ووَجَّهوه بأنَّ اليأس إنَّما استُعمِلَ بمعنى العلم، لأنَّ الآيِس عن الشَّيء عالم بأنَّه لا يكون.

وروى الطَّبَريُّ (١٣/ ١٥٥) من طرق عن مجاهد وقَتَادة وغيرهما: ﵟأَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِﵞ، أي: أفلم يَعلَم؟

وروى الطَّبَريُّ (١٣/ ١٥٤) وعبد بن حُميدٍ بإسنادٍ صحيح كلّهم من رجال البخاريّ عن ابن عبَّاس: أنَّه كان يقرؤُها: «أفلم يَتبيَّن» ويقول: كَتبَها الكاتبُ وهو ناعِسٌ.

---

(١) يعني أن هذا مصدرٌ ثانٍ لتُبْتُ.

(٢) هو رياح بن عدي، كما في «تفسير الماوَرْدي» ٣/ ١١٣.

ومن طريق ابن جُرَيج قال: زَعَمَ ابن كثير[(١)] وغيره أنَّها القراءة الأُولَى.

وهذه القراءة جاءت عن عليّ وابن عبَّاس وعِكْرمة وابن أبي مُلَيكة وعليّ بن بَذِيمة وشَهْر بن حَوشَب وعلي بن الحسين وابنه زيد وحفيده جعفر بن محمَّد في آخرين قَرؤوا كلّهم: «أفلم يَتبيَّن».

وأمَّا ما أسنَدَه الطَّبَريُّ عن ابن عبَّاس، فقد اشتَدَّ إنكار جماعة ممَّن لا عِلم له بالرِّجال صِحَّتَه، وبالَغَ الزَّمَخشَريُّ في ذلك كَعادتِه إلى أن قال: وهي واللهِ فِرْيَةٌ ما فيها مِرية. وتَبِعَه جماعة بعدَه. والله المستعان.

وقد جاء عن ابن عبَّاس نحو ذلك في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] قال: «ووَصَّى» التَزَقَت الواو في الصّاد، أخرجه سعيد بن منصور بإسنادٍ جيِّد عنه.

وهذه الأشياء وإن كان غيرُها المعتمَدَ، لكن تكذيب المنقول بعدَ صِحَّته ليس من دَأْب أهل التَّحصيل، فلْيُنظَر في تأويله بما يَليق به.

قوله: «﴿قَارِعَةٌ﴾: داهية» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ﴾ أي: داهيةٌ مُهلِكةٌ، تقول: قَرَعتُ عَظمَه، أي: صَدَعتُه. وفَسَّرَه غيره بأخَصَّ من ذلك.

فأخرج الطَّبَريُّ (١٣/ ١٥٦) بإسنادٍ حسن عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ﴾ قال: سَرِيَّة ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ قال: أنتَ يا محمَّد ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَ وَعْدُ ٱللَّهِ﴾ فتح مكَّة. ومن طريق مجاهد وغيره نحوه.

قوله: «﴿فَأَمْلَيْتُ﴾: أطَلْتُ، من المَلِيِّ والمُلاوَة، ومنه: ﴿مَلِيًّا﴾، ويقال للواسِعِ الطَّويل من الأرض: مَلاً» كذا فيه، والذي قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، أي: أطَلْتُ لهم، ومنه المَلِيُّ والمُلاوة من الدَّهر، ويقال للَّيلِ والنَّهار: المَلَوانِ، لطُولهما، ويقال للخَرْقِ الواسع من الأرض: مَلاً، قال الشّاعر[(٢)]:

---

(١) هو عبد الله بن كثير المكي أحد القراء السبعة.

(٢) هو حميد بن ثور الهلالي. انظر: «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني ٨/ ٢٦٠.

مَلاً لا تَـخَطّاه العُيـونُ رَغِيـبُ

انتهى، والمَلِيُّ: بفتحِ ثمَّ كسر ثمَّ تشديد بغير همزة. ٨/٣٧٤

قوله: «﴿أَشَقُّ﴾: أشَدّ، من المَشَقّة» هو قول أبي عُبيدة أيضاً. ومُراده: أنّه أفعَل تفضيل.

قوله: «﴿مُعَقِّبَ﴾: مُغيِّر» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ أي: لا رادَّ لـحُكمِه ولا مُغيِّـرَ له عن الحقّ، وروى ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم في قوله: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ أي: لا يَتعقَّب أحد حُكمه فيَرُدَّه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ طيِّبُها وخبيثُها السِّباخ» كذا للجميعِ، وسَقَطَ خَبَرَ «طيِّبها»، وقد وصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ قال: طيِّبُها عَذبُها، وخبيثُها السِّبَاخ.

وعندَ الطَّبَريِّ (١٣/ ٩٧) من وجه آخر عن مجاهد: القِطَع المتجاوِرات: العَذِيَة والسَّبِخة والمالح والطيِّب.

ومن طريق أبي سِنان عن ابن عبَّاس مثله.

ومن وجه آخر مُنقَطِع عن ابن عبَّاس مثله، وزادَ: تُنبِت هذه، وهذه إلى جَنْبِها لا تُنبِت.

ومن طريق أُخرى مُتَّصِلة عن ابن عبَّاس (١٣/ ٩٨) قال: تكون هذه حُلوة، وهذه حامضة، وتُسقَى بماءٍ واحد، وهُنَّ مُتَجاوِرات.

قوله: «﴿صِنْوَانٌ﴾: النَّخْلَتان أو أكثر في أصلٍ واحدٍ، ﴿وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾: وحْدَها ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ كَصالِح بني آدم وخبيثهم، أبوهم واحد» وصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً عن مجاهد مثله، لكن قال: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾، قال: بماءِ السماء. والباقي سواء. وروى الطَّبَريُّ (١٣/ ١٠٠) من طريق سعيد بن جُبَير في قوله: ﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾: مُجتَمِع وغير مُجتَمِع.

وعند سعيد بن منصور (١١٥٣) عن البراء بن عازِب قال: الصِّنوان: أن يكون أصلها واحداً ورُؤوسها مُتفرِّقة، وغير الصِّنوان: أن تكون النَّخلة مُنفَرِدةً ليس عندَها شيء. انتهى.

وأصل الصِّنْو المِثْل، والمراد به هنا: فَرْعٌ يجمعه وفَرْعاً آخرَ أو أكثر أصلٌ واحدٌ، ومنه:

«عَمُّ الرجل صِنوُ أبيه»[1] لأنَّهما يجمعهما أصلٌ واحدٌ.

قوله: «﴿ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾: الذي فيه الماء» وصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً عن مجاهد مِثلُه.

قوله: «﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ﴾: يَدْعُو الماء بلِسانه، ويشير إليه بيَدِه، فلا يأتيه أبداً» وصَلَه الفِرْيابيُّ والطَّبَريُّ (١٣/ ١٢٩) من طرق عن مجاهد أيضاً، وقد تقدَّم قول غيره في أوَّل السّورة.

قوله: «﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾: تَمْلأُ بَطْنَ وادٍ ﴿زَبَدًا رَّابِيًا﴾: الزَّبَد: السَّيلُ، ﴿زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾: خَبَث الحديد والحِلْية» وصَلَه الفِرْيابيُّ أيضاً عن مجاهد في قوله: ﴿زَبَدًا رَّابِيًا﴾ قال: الزَّبَد: السَّيل. وفي قوله: ﴿زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ قال: خَبَث الحِلية والحديد.

وأخرجه الطَّبَريُّ (١٣/ ١٣٦) من وجهَينِ عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ قال: بمِلئِها ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ قال: الزَّبَد: السَّيل ﴿وَمِمَّا تُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ قال: خَبَث الحديد والحِلية ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً﴾ قال: جُموداً في الأرض ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ قال: الماء، وهما مَثَلان للحقِّ والباطِل. وأخرج من طريقَينِ عن ابن عبَّاس نحوه، ووجه المماثَلة في قوله: ﴿زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ أنَّ كلًّا من الزَّبَدَينِ ناشئ عن الأكدار.

ومن طريق سعيد عن قَتَادة في قوله: ﴿بِقَدَرِهَا﴾ قال: الصَّغير بصِغَره والكبير بكِبَره. وفي قوله: ﴿رَّابِيًا﴾ أي: عالياً. وفي قوله: ﴿ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ﴾: الذَّهَب والفِضّة. وفي قوله: ﴿أَوْ مَتَٰعٍ﴾: الحديد والصُّفر الذي يُنتَفَع به. والجُفاء: ما يَتَعلَّق بالشَّجَر.

وهيَ ثلاثة أمثال ضَرَبَها الله في مَثَل واحد، يقول: كما اضمَحَلَّ هذا الزَّبَدُ فصارَ لا يُنتَفَع به، كذلك يَضمَحِلّ الباطِل عن أهله، وكما مَكَثَ هذا الماء في الأرض فأمرَعَتْ وأخرجَتْ نَباتها، كذلك يَبقَى الحقّ لأهلِه، ونَظِيره بَقاءُ خالصِ الذَّهَب والفِضّة، إذا أُدخِلَ

---

(١) هذه مقالةُ النبي ﷺ في حق عمه العباس بن عبد المطلب، قالها ﷺ لعمر بن الخطاب لما بعثه على الصدقة، فلم يعطه العباس، فقال عليه الصلاة والسلام: «هي عليَّ ومثلها معها» ثم قال: «أما شعرتَ يا عمر أن عم الرجل صنو أبيه» أخرجه مسلم (٩٨٣)، وذلك أن النبي ﷺ تعجّل صدقة العباس سنتين كما بسط الحافظ بيانه عند شرح الحديث (١٤٦٨).

النار وذهب خَبَثُه وبَقِيَ صَفْوُه، كذلك يَبقَى الحقّ لأهلِه، ويذهب الباطل.

تنبيه: وَقَعَ للأكثرِ: تَملَأ بطن وادٍ، وفي رواية الأَصِيليِّ: تَملَأ كلَّ وادٍ، وهو أشبَهُ، ويُروى: ماء بطن وادٍ.

١ - باب قوله:

﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ ﴾ [الرعد:٨]

«غِيضَ» [هود: ٤٤]: نُقِصَ.

٤٦٩٧ - حدَّثني إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثنا مَعْنٌ، قال: حدَّثني مالكٌ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مفاتِحُ الغيبِ خمسٌ لا يَعْلَمُها إلا اللهُ: لا يَعْلَمُ ما في غَدٍ إلّا اللهُ، ولا يَعْلَمُ ما تَغِيضُ الأرحامُ إلا اللهُ، ولا يَعْلَمُ متى يأتي المطرُ أحدٌ إلا اللهُ، ولا تَدْري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تَموتُ، ولا يَعْلَمُ متى تقومُ الساعةُ إلا اللهُ». ٨/٣٧٥

قوله: «**باب قوله: ﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ ﴾، (غِيضَ): نُقِصَ**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾، أي: ذهب وقَلَّ. وهذا في سورة هود، وإنَّما ذكره هنا لتفسير قوله: ﴿تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ﴾، فإنَّها من هذه المادّة. وروى عبد بن حُميدٍ من طريق أبي بشر عن مجاهد في قوله: ﴿ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُ ﴾ قال: إذا حاضَتِ المرأةُ وهي حاملٌ كان نُقصاناً من الولد، فإن زادَت على تسعة أشهُر كان تماماً لمَا نَقَصَ مِن ولدها.

ثمَّ روى من طريق منصور عن الحسن قال: الغَيْضُ ما دونَ تسعة أشهُر، والزّيادة ما زادَت عليها؛ يعني: في الوَضْع.

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث ابن عمر في مفاتِح الغيب، وقد تقدَّم في سورة الأنعام (٤٦٢٧)، ويأتي في سورة لُقمان (٤٧٧٨)، ويُشرَح هناكَ إن شاء الله تعالى.

قوله: «**حدَّثني إبراهيم بن المنذِر، حدَّثنا مَعْن، عن مالك**» قال أبو مسعود: تفرَّد به إبراهيم بن المنذِر، وهو غريب عن مالك.

قلت: قد أخرجه الدّارَقُطنيُّ من رواية عبد الله بن جعفر البَرْمَكيّ عن مَعْن، ورواه أيضاً من طريق القَعنبيِّ عن مالك، لكنَّه اختَصَرَه.

قلت: وكذا أخرجه الإسماعيليّ من طريق ابن القاسم عن مالك[1]. قال الدّارَقُطنيُّ: ورواه أحمد بن أبي طَيبةَ[2] عن مالك عن نافع عن ابن عمر، فوَهِمَ فيه إسناداً ومَتناً.

١٤ - سورة إبراهيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]: داعٍ.

وقال مجاهدٌ: ﴿صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]: قَيحٌ ودَمٌ.

وقال ابنُ عُيَينةَ: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [٦]: أياديَ الله عندَكُم، وأيّامَه.

وقال مجاهدٌ: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [٣٤]: رَغِبتُم إليه فيه.

﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [٣]: تَلْتَمِسون لها عِوَجاً.

﴿وَلَا خِلَالٌ﴾ [٣١]: مَصْدَرُ: خالَلْتُه خِلالاً، ويجوزُ أيضاً جمعُ خُلَّةٍ وخِلالٍ.

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ [٧]: أعلمَكُم: آذنَكُم.

﴿أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [٩] هذا مَثَلٌ: كَفُّوا عمّا أُمِروا به.

﴿مَقَامِي﴾ [١٤]: حيثُ يُقِيمُه الله بينَ يَدَيه.

﴿مِّن وَرَائِهِ﴾: قُدّامه ﴿جَهَنَّمُ﴾ [١٦].

﴿لَكُمْ تَبَعًا﴾ [٢١]: واحدُها تابعٌ، مِثلُ: غَيَبٍ وغائبٍ.

﴿بِمُصْرِخِكُمْ﴾ [٢٢] استَصْرَخَني: استَغاثَني ﴿يَسْتَصْرِخُهُ﴾ [القصص:١٨]: منَ الصُّراخ.

---

(١) وأخرج ابنُ عبد البر في «التمهيد» هذا الحديث من طريق يحيى بن بكير وسعيد بن عُفَير، كلاهما عن مالك، به، موقوفاً على ابن عمر. قال: وقد روي مرفوعاً عن مالك. قلت: لكنه لم يسنده.

(٢) أخرجه من طريقه أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد» ٢/ ٧٨٩.

﴿ ٱجۡتُثَّتۡ ﴾[٢٦]: استُؤْصِلَتْ.

قوله: «سورة إبراهيم ـ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿هَادٍ﴾: داعٍ» كذا في جميع النُّسَخ، وهذه الكلمة إنَّما وَقَعَت في السّورة التي قبلَها في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾.

واختَلَفَ أهل التَّأويل في تفسيرها بعدَ اتِّفاقهم على أنَّ المراد بالمنذِرِ محمَّد ﷺ: فروى الطَّبَريُّ (١٣/ ١٠٨) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾ أي: داعٍ.

ومن طريق قَتَادة مثله (١٣/ ١٠٦).

ومن طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس قال: الهادي: الله (١٣/ ١٠٧)، وهذا بمعنى الذي قبلَه، كأنَّه لَـحَظَ قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ [يونس:٢٥]. ٣٧٦/٨

ومن طريق أبي العاليَـة (١٣/ ١٠٨) قال: الهادي: القائد.

ومن طريق مجاهد وقَتَادة أيضاً: الهادي: نبيّ. وهذا أخَصُّ من الذي قبلَه. ويُحمَل القومُ في الآية في هذه الأقوال على العموم.

ومن طريق عِكْرمة وأبي الضُّحَى ومجاهد[١] أيضاً قال: الهادي: محمَّد، وهذا أخَصّ من الجميع، والمراد بالقومِ على هذا الخصوصُ، أي: هذه الأُمّة.

والمستَغرَب ما أخرجه الطَّبَريُّ (١٣/ ١٠٧) بإسنادٍ حسن[٢] من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: لمَّا نزلت هذه الآية وَضَعَ رسول الله ﷺ يدَه على صَدْره، وقال: «أنا

---

(١) لم يذكر الطبريُّ عن مجاهد أنه فسَّرها بمحمد ﷺ. وقد أخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٧/ ٢٢٢٤ بإسناد حسن عن السدي عن عكرمة عن ابن عباس، قال: هو المنذر، وهو الهاد، يعني النبي ﷺ.

(٢) هذا تساهلٌ من الحافظ رحمه الله، فإن هذا الخبر يرويه معاذ بن مسلم الكوفي، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير به، ومعاذ هذا ترجمه الذهبي في «السير» ٧/ ٤٣٢، وقال عنه: ما هو بمعتمَد في الحديث، وأشار إلى هذا الحديث في ترجمته في «الميزان» أيضاً، وقال: له عن عطاء بن السائب خبر باطل سُقْناه في الحسن بن الحسين. قلنا: يعني ترجمة الراوي عنه الحسن بن الحسين العُرني الكوفي، وكلاهما كان شيعياً.

المنذِر» وأومأ إلى عليٍّ وقال: «أنتَ الهادي، بك يَهتَدي المهتَدُونَ بعدي»، فإن ثَبَتَ هذا فالمراد بالقومِ أَخَصُّ من الذي قبلَه، أي: بني هاشم مثلاً.

وأخرج ابن أبي حاتم (٧/ ٢٢٢٥) وعبد الله بن أحمد في زيادات «المسنَد» (١٠٤١) وابن مَرْدويه من طريق السُّدّيّ عن عبدِ خير عن عليّ قال: الهادي رجل من بني هاشم. قال بعض رواته: هو عليٌّ. وكأنَّه أخَذَه من الحديث الذي قبلَه، وفي إسناد كلٍّ منهما بعض الشِّيعة، ولو كان ذلك ثابتاً ما تَخالَفَتْ رُواتُه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿صَدِيدٍ﴾: قَيحٌ ودَمٌ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ. وصَلَه الفِرْيابيُّ بسندِه إليه في قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ قال: قَيح ودَم.

قوله: «وقال ابن عُيَينةَ: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: أياديَ الله عندَكُم وأيامَه» وصَلَه الطَّبَريُّ (٦/ ١٦٨) من طريق الحُميديِّ عنه، وكذا رُوِّيناه في «تفسير ابن عُيَينةَ» رواية سعيد بن عبد الرَّحمن عنه.

وأخرج عبد الله بن أحمد في زيادات «المسنَد» (٢١١٢٠) والنَّسائيّ (ك١١١٩٦)[١]، وكذا ذكره ابن أبي حاتم من طريق ابن عبَّاس عن أُبيِّ بن كعب، قال: إنَّ الله أوحَى إلى موسى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ قال: نِعَم الله.

وأخرجه عبد الرَّزّاق (١/ ٤٠٦) من حديث ابن عبَّاس بإسنادٍ صحيح فلم يَقُل: عن أُبيِّ بن كعب[٢].

---

(١) يا عجباً للحافظ رحمه الله، كيف ذهل عن وجود هذا الحديث في «صحيح مسلم»، إذ هو فيه برقم (٢٣٨٠) مطولاً بذكر قصة موسى والخضر، مع أنه سيخرجه منه عند شرح الحديث (٤٧٢٦)، ثم هو عند البخاري أيضاً مطولاً لكن دون تفسير قوله: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِ﴾ في عدة مواضع، منها الموضع المذكور، ثم إن الحديث عندهم جميعاً مرفوع، فلا ندري لِمَ لَم يُنبِّه الحافظ على رفعه!!

(٢) كلام الحافظ هذا يُوهم أن الاختلاف في ذكر أبي بن كعب في الإسناد اختلافٌ معتبر، لكن هذا الحديث قد رواه البخاري وغيره من عدة طرق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ومن طرق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس، فجعلوه جميعاً عن ابن عباس عن أبي بن كعب، وعليه فما عند عبد الرزاق مخالفة غير معتبرة، كيف وهي من رواية معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير، وفي رواية معمر عن العراقيين كلام.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾: رَغِبتُم إليه فيهِ» وصَلَه الفِرْيابيُّ في قوله: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ قال: رَغِبتُم إليه فيه.

قوله: «﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: تَلْتَمِسونَ لها عِوَجاً» كذا وَقَعَ هنا للأكثرِ، ولأبي ذرٍّ قبلَ الباب الذي يَليه، وصنيعهم أَولى، لأنَّ هذا من قول مجاهد فذِكْرُه معَ غيره من تَفاسيره أولى، وقد وصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٨٦] قال: تَلتَمِسونَ لها الزَّيْغ.

وذكر يعقوب بن السِّكِّيت: أنَّ العِوَج بكسرِ العين، في الأرض والدِّين، وبفتحها في العُود ونحوه ممَّا كان مُنتَصِباً.

قوله: «﴿وَلَا خِلَٰلٌ﴾: مَصْدَر خالَلْتُه خِلالاً، ويجوز أيضاً جمع خُلّة وخِلال» كذا وَقَعَ فيه، فأوهَمَ أنَّه من تفسير مجاهد، وإنَّما هو من كلام أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾، أي: لا مُخالّة خليل، قال: وله معنًى آخر: جمع خُلّة، مِثل جُلّة والجمع جِلال، وقُلّة والجمع قِلال.

وروى الطَّبَريُّ (١٣/ ٢٢٤-٢٢٥) من طريق قَتادة قال: عَلمَ الله أنَّ في الدُّنيا بُيوعاً وخِلالاً يَتَخالُّونَ بها في الدُّنيا، فمَن كان يُخالِلُ الله فليَدُم عليه، وإلّا فسَينقَطِعُ ذلك عنه، وهذا يوافق مَن جَعَلَ الخِلال في الآية جمع خُلّة.

قوله: «﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾: أعلمَكُم: آذنَكُم» كذا للأكثرِ، ولأبي ذرٍّ: أعلمَكُم ربّكُم. قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ «إذ» زائدة[1]، و«تأذَّنَ»: تَفَعَّلَ من آذَنَ، أي: أعلمَ. وهو قول أكثر أهل اللُّغة: أنَّ «تأذَّنَ» من الإيذان[2]، وهو الإعلام،

---

(١) ذكر ابن هشام في «مغني اللبيب» أن ابن قتيبة تبعه، وقال: وليس قولهما بشيء. وهذا مثل قوله في «إذ» في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، وقد سلف في أحاديث الأنبياء بين يدي الحديث (٣٣٢٦)، وانظر رد الحافظ عليه هناك.

(٢) كذا قال الحافظ رحمه الله، وإنما الإيذان مصدر آذَنَ لا تَأذَّن، فالصواب أن يقال: من التأذين. أفاده العيني في «عمدة القاري» ١٩/ ٣.

ومعنى تَفعَّلَ: عَزَمَ عَزْماً جازِماً، ولهذا أُجيبَ بها يُجاب به القَسَم. ونَقَلَ أبو عليّ الفارسيّ أنَّ بعض العرب يجعل آذَنَ وتأذَّنَ بمعنًى واحد. قلت: ومثله قولهم: تَعلَّمَ موضع أعلَمَ، وأوعَدَ وتَوَعَّدَ. وقد قيل: إنَّ «إذ» زائدة، فإنَّ المعنى: اذكُروا حينَ تأذَّنَ رَبّكُم. وفيه نظر.

قوله: «﴿أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾: هذا مَثَلٌ: كَفّوا عمّا أُمِروا به» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿رَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ مجازه مجاز المثَل، ومعناه: كَفّوا[1] عمّا أُمِروا بقَبُولِه من الحقّ، ولم يُؤمِنوا به، يقال: رَدَّ يدَه في فمه: إذا أمسَكَ ولم يُجِب.

٣٧٧/٨ وقد تَعقَّبوا كلام أبي عُبيدة فقيلَ: لم يُسمَع/ من العرب: رَدَّ يده في فيه إذا تَرَكَ الشَّيء الذي كان يريد أن يَفعَلَه، وقد روى عبد بن حُميدٍ من طريق أبي الأحوَص عن عبد الله قال: عَضُّوا على أصابعهم. وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٣٥٠-٣٥١) وإسناده صحيح، ويُؤيِّده الآية الأُخرى ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وقال الشّاعر:

يَـرُدّونَ في فيه غَيظ[2] الـحَسودِ

أي: يَغِيظونَ الحَسودَ حتَّى يَعَضَّ على أصابعه. وقيل: المعنى رَدَّ الكفَّارُ أيديَ الرُّسُل في أفواهم، بمعنى: أنَّهم امتَنَعوا من قَبُول كلامهم.

أو المراد بالأيدي: النِّعَم، أي: رَدّوا نِعمة الرُّسُل ـ وهي نَصائحُهم ـ عليهم، لأنَّهم إذا كَذَّبوها كأنَّهم رَدُّوها من حيثُ جاءت.

قوله: «﴿مَقَامِي﴾: حيثُ يُقيمه اللهُ بينَ يَدَيِهِ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾ قال: حيثُ أُقيمُه بينَ يَدَيَّ للحِساب. قلت: وفيه قول آخر، قال الفَرّاء أيضاً: إنَّه مصدَرٌ، لكن قال: إنَّه مُضافٌ للفاعلِ، أي: قيامي عليه بالحِفظ.

---

(١) تحرف في (س) إلى: كقوله.

(٢) جميع من روى هذا البيت ذكره بلفظ: عشر الحَسُود. يعني أصابعه العشرة. انظر «المعاني الكبير» لابن قتيبة ٢/ ٨٣٤، و«تهذيب اللغة» للأزهري ١٤/ ١٧٠، و«زاد المسير» لابن الجوزي ٢/ ٥٠٦.

قوله: «﴿مِّن وَرَآئِهِۦ﴾: قُدّامه ﴿جَهَنَّمُ﴾» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ مجازه: قُدّامه وأمامَه، يقال: الموت من ورائك، أي: قُدّامَك، وهو اسمٌ لكلِّ ما توارَى عن الشَّخص، نَقَلَه ثَعلَب، ومنه قولُ الشّاعر[1]:

ألَيسَ ورائي إن تَراخَتْ مَنِيَّتي لُزومُ العَصا تُحنَى عليها الأصابعُ

وقولُ النابغة:

وليس وراءَ الله للمَرءِ مذهبُ

أي: بعدَ الله. ونَقَلَ قُطرُبٌ وغيره: أنَّه من الأضداد، وأنكرَه إبراهيم بن عَرَفةَ نِفْطويه وقال: لا يقع وراءَ بمعنى أمامَ إلّا في زمان أو مكان.

قوله: «﴿لَكُمْ تَبَعًا﴾: واحدها تابعٌ، مِثْل: غَيَبٍ وغائبٍ» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، و«غَيَب» بفتح الغَين المعجَمة والتَّحتانيَّة بعدَها موحَّدة.

قوله: «﴿بِمُصْرِخِكُمْ﴾: استصْرَخَني: استغاثَني ﴿يَسْتَصْرِخُهُۥ﴾ يستَصْرِخُه من الصُّراخ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ. قال أبو عُبيدة ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ﴾، أي: ما أنا بمُغِيثكم، ويقال: استَصرَخَني فأصْرَختُه، أي: استَغاثَني فأغَثْتُه.

قوله: «﴿اجْتُثَّتْ﴾: استُؤْصِلَت» هو قول أبي عُبيدة أيضاً، أي: قُطِعَت جُثَّتُها بكمالها.

وأخرجه الطَّبَريُّ (١٣/ ٢١٢) من طريق سعيد عن قَتادة مثله.

ومن طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس: ضَرَبَ الله مَثَلَ الشَّجَرة الخبيثة بمَثَلِ الكافر، يقول: الكافر لا يُقبَل عَمَلُه ولا يَصعَد، فليس له أصلٌ ثابتٌ في الأرض ولا فَرْعٌ في السماء.

ومن طريق الضَّحّاك قال في قوله: ﴿مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ أي: ما لها أصلٌ ولا فَرْعٌ ولا ثَمَرةٌ ولا مَنفَعةٌ، كذلك الكافر ليس يعمل خيراً ولا يقول خيراً، ولم يجعل الله فيه بَرَكةً ولا مَنفَعةً.

---

(١) هو لَبيد بن ربيعة. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ١/ ٢٧١.

١ - باب قوله:

﴿ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ ﴾ الآية [إبراهيم:٢٤-٢٥]

٤٦٩٨ - حدَّثنا عُبيدُ بنُ إسماعيلَ، عن أبي أُسامةَ، عن عُبيدِ الله، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: كنَّا عندَ رسولِ الله ﷺ، فقال: «أخبِروني بشَجَرةٍ شِبْهِ ـ أو: كالرجُلِ ـ المسلمِ، لا يَتحاتُّ ورَقُها ولا ولا ولا. تُؤْتي أُكْلَها كلَّ حِينٍ» قال ابنُ عمرَ: فوَقَعَ في نفسي أنَّها النَّخْلةُ، ورأيتُ أبا بَكْرٍ وعمرَ لا يتكلَّمانِ، فكَرِهْتُ أن أتكلَّمَ، فلمَّا لم يقولوا شيئاً قال رسولُ الله ﷺ: «هِيَ النَّخْلةُ» فلمَّا قُمْنا قلتُ لِعمرَ: يا أبتَاهْ، والله لقد كان وقَعَ في نفسي أنَّها النَّخْلةُ، فقال: ما مَنعَكَ أن تَكلَّمَ؟ قال: لم أَرَكُم تَكلَّمونَ، فكَرِهْتُ أن أتكلَّمَ أو أقولَ شيئاً، قال عمرُ: لأن تكونَ قُلتَها أحبُّ إليَّ مِن كذا وكذا.

قوله: «باب قوله: ﴿ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ ﴾ الآيةَ» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى ﴿حِينٍ﴾ وسَقَطَ عندَهم/ «باب قوله». ثمَّ ذكر حديث ابن عمر. ٣٧٨/٨

قوله: «شِبْهِ أو كالرجلِ المسلم» شَكٌّ من أحد رواته، وأخرجه الإسماعيليّ من الطَّريق التي أخرجها منها البخاريّ بلفظ: «شِبْهِ الرجلِ المسلم» ولم يَشُكَّ، وقد تقدَّم شرح الحديث مُستَوفًى في كتاب العلم (٦١)، وقد تقدَّم هناكَ البيانُ الواضح بأنَّ المراد بالشَّجَرة في هذه الآية النَّخلة، وفيه رَدٌّ على مَن زَعَمَ أنَّ المراد بها شَجَرةُ الجوز الهنديّ. وقد أخرجه ابن مَرْدويه من حديث ابن عبَّاس بإسنادٍ ضعيف في قوله: ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ قال: هي شَجَرة جَوْز الهند لا تَتَعطَّل من ثَمَرة تَحمِل كلَّ شهر.

ومعنى قوله: ﴿طَيِّبَةٍ﴾، أي: لَذيذة الثَّمَر، أو حَسنة الشَّكل، أو نافعة، فتكون طيِّبة بما يؤولُ إليه نَفعُها.

وقوله: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾، أي: لا يَنقَطِع.

وقوله: ﴿وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، أي: هي نِهاية في الكمال، لأنَّها إذا كانت مُرتَفِعة بَعُدَت عن عُفونات الأرض. وللحاكمِ من حديث أنس: «الشَّجَرة الطيِّبة النَّخلة، والشَّجَرة الخبيثة

الحَنظَلة»[1].

٢- بابٌ

﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾ [إبراهيم:٢٧]

٤٦٩٩- حدَّثنا أبو الوليدِ، حدَّثنا شُعْبةُ، قال: أخبرني عَلْقمةُ بنُ مَرْثَدٍ، قال: سمعتُ سعدَ ابنَ عُبيدةَ، عن البراءِ بنِ عازِبٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «المسلمُ إذا سُئِلَ في القَبْرِ يَشهَدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله، فذلك قولُه: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ﴾».

قوله: «باب: ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾ ذكر فيه حديث البراء مختصراً، وقد تقدَّم في الجنائز (١٣٦٩) أتـمَّ سياقاً واستوفَيت شرحَه في ذلك الباب.

٣- بابٌ

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾ [إبراهيم: ٢٨]

﴿ أَلَمْ تَـرَ ﴾ ألم تعلَمْ كقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ﴾ [إبراهيم: ٢٤] ﴿ أَلَمْ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

﴿ٱلْبَوَارِ ﴾: الهلاكُ، بارَ يَبُورُ بَوْراً ﴿ قَوْمًۢا بُورًا ﴾ [الفرقان: ١٨]: هالِكِينَ.

٤٧٠٠- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، عن عطاءٍ، سمعَ ابنَ عبَّاسٍ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾ قال: هم كفَّارُ أهلِ مكَّةَ.

قوله: «باب ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا ﴾ ﴿ أَلَمْ تَرَ﴾: ألم تعلَمْ، كقوله: ﴿ أَلَمْ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ ﴾» زاد غير أبي ذرٍّ :﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ﴾[2]، وهذا قول أبي عُبيدة

---

(١) الحديث أخرجه الحاكم ٢/ ٣٥٢ لكن دون ذكر الشجرة الخبيثة، وذهل الحافظ رحمه الله تعالى عن وجود هذا الحديث في «جامع الترمذي»، إذ هو فيه برقم (٣١١٩)، وهو مختلف في رفعه ووقفه كما بينه الترمذي.

(٢) كذا ذكر الحافظ رحمه الله تعالى أن غير أبي ذر زاد هذه الآية، مع أنه لم يُذكر في اليونينية ولا في «إرشاد=

بلفظه.

قوله: «﴿ٱلْبَوَارِ﴾: الهلاك، بارَ يَبُور بَوْراً ﴿قَوْمًا بُورًا﴾: هالكينَ» هو كلام أبي عُبيدة.

ثمَّ ذكر حديث ابن عبَّاس فيمَن نزلت فيه الآية مختصراً. وقد تقدَّم مُستَوفًى معَ شرحه في غزوة بدر (٣٩٧٧).

وروى الطَّبَريُّ (١٣/ ٢١٩) من طريق أُخرى عن ابن عبَّاس[١]: أنَّه سأَلَ عمرَ عن هذه الآية، فقال: مَن هم؟ قال: هم الأفجَران من بني مَخزوم وبني أُميَّةَ، أخوالي وأعمامك، فأمَّا أخوالي فاستأصَلَهم الله يومَ بدر، وأمَّا أعمامك فأمْلَى الله لهم إلى حينٍ.

ومن طريق عليّ[٢] (١٣/ ٢٢٠) قال: هم الأفجَران بنو أُميَّة وبنو المغيرة، فأمَّا بنو المغيرة فقطَعَ الله دابِرَهم يومَ بدر، وأمَّا بنو أُميَّة فمُتِّعوا إلى حينٍ.

وهو عندَ عبد الرَّزّاق[٣] أيضاً (١/ ٣٤٢) والنَّسائيِّ (ك١١٢٠٣)، وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٣٥٢).

قلت: والمراد بعضهم لا جميع بني أُميَّة وبني مَخزوم، فإنَّ بني مَخزوم لم يُستأصَلوا يوم بدر، بل المراد بعضهم، كأبي جهل من بني مَخزوم، وأبي سفيان من بني أُميَّة.

= الساري» أية إشارة إلى وجود خلاف بين رواة البخاري في ذكرها، فالله أعلم.

(١) يرويه عنه عمرو بن مرة المرادي، ولم يسمع منه.

(٢) يرويه عنه عمرو ذو مُرّ، وهو مجهول لا يُعرف.

(٣) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن وهب بن عبد الله بن أبي دبي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن علي. وخالف عبدَ الرزاق محمدُ بنُ ثور الصنعاني، فرواه عن معمر بإسناده، وقال في روايته: الأفجران. ولم يُسمِّهما. أخرجه من طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٧٢٦). وهو في رواية النسائي التي ذكرها الحافظ من طريق القاسم بن أبي بَزّة عن أبي الطفيل عن علي، أنه قال: هم كفار قريش يوم بدرٍ، ولم يُسمِّ أحداً بعينه، وأخرجه الطبري ١٣/ ٢٢١ من طريق بسام الصيرفي عن أبي الطفيل، عن علي، قال: منافقو قريش. ولم يسمِّ أحداً أيضاً، فتبين بذلك ضعف رواية من قيّده ببني مخزوم وبني أمية، والله أعلم. وأما الحاكم فروايته من طريق عمرو ذي مر، وهو مجهول.

٨/٣٧٩

١٥ - تفسير سورة الحِجْر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [٤١]: الحقُّ يَرجِعُ إلى الله، وعليه طريقُه.

﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [٧٩]: على الطَّريق.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [٧٢]: لَعَيشُكَ.

﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾: أنكَرهم لوطٌ.

﴿كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [٤]: أجَلٌ.

﴿لَّوْ مَا﴾ [٧]: هَلَّا تأتينا.

﴿شِيَعِ﴾ [١٠]: أُمَمٌ، والأولياءُ أيضاً: شِيَعٌ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿يُهْرَعُونَ﴾ [هود: ٧٨]: مُسْرِعِينَ.

﴿لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [٧٥]: للنّاظِرينَ.

﴿سُكِّرَتْ﴾ [١٥]: غُشِّيَتْ.

﴿لَعَمْرُكَ﴾: لَعَيشُك.

﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [٩]: قال مجاهد: عندنا.

﴿بُرُوجًا﴾ [١٦]: منازِلَ للشمس والقمرِ.

﴿لَوَٰقِحَ﴾ [٢٣]: مَلاقِحَ.

﴿حَمَإٍ﴾ [٢٦]: جماعةُ حَمْأةٍ، وهو: الطِّينُ المتغيِّرُ، والمَسْنونُ: المَصْبوب.

﴿لَا تَوْجَلْ﴾ [٥٣]: لا تَخَفْ.

﴿دَابِرَ﴾ [٦٦]: آخِرَ.

﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [٧٩] الإمامُ: كلُّ ما ائْتَمَمْتَ به واهْتَدَيت.

﴿ٱلصَّيْحَةُ﴾ [٨٣]: الهَلَكةُ.

قوله: «تفسير سورة الحِجْر - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ» كذا لأبي ذرٍّ عن المُستَمْلي، وله عن

غيره بدونِ لفظ «تفسير» وسَقَطَت البسملةُ للباقينَ.

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾: الحق يَرجِعُ إلى الله، وعليه طريقُه**» وصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٤/ ٣٣) من طرق عنه مِثلَه، وزاد: لا يُعرِّج[1] على شيءٍ. ومن طريق قَتَادة ومحمَّد ابن سِيرِين وغيرهما: أنَّهم قَرَؤوا: «عَلِيٌّ» بالتَّنوين، على أنَّه صِفة للصِّراطِ، أي: رفيعٌ. قلت: وهي قراءة يعقوب.

قوله: «**﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾: على الطَّريق**» وروى الطَّبَرِيُّ (١٤/ ٤٩) من طرق عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ قال: بطريقٍ مُعلَمٍ. ومن رواية سعيد عن قَتَادة قال: طريق واضح، وسيأتي له تفسيرٌ آخرُ.

تنبيه: سَقَطَ هذا والذي قبلَه لأبي ذرٍّ إلّا عن المُستَمْلي.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿لَعَمْرُكَ﴾: لَعَيشُكَ**» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

قوله: «**﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾: أنكَرَهم لُوطٌ**» وصَلَه ابن أبي حاتم أيضاً من الوجه المذكور.

تنبيه: سَقَطَ هذا والذي قبلَه لأبي ذرٍّ.

قوله: «**﴿كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾: أجَلٌ**» كذا لأبي ذرٍّ، فأوهَمَ أنَّه من تفسير مجاهد، ولغيره: وقال غيره: ﴿كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾: أجَلٌ؛ وهو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ﴾ أي: أجَلٌ ومُدّةٌ ﴿مَّعْلُومٌ﴾ أي: مُؤَقَّت.

قوله: «**﴿لَّوْمَا﴾: هَلّا تَأتِينا**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿لَّوْمَا تَأْتِينَا﴾ مَجازها: هَلّا تأتينا.

قوله: «**﴿شِيَعِ﴾: أُمَم، والأَوْلياء أيضاً: شِيَعٌ**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، أي: أُمَمِ الأوَّلينَ، واحدتها شِيْعة، والأولياء أيضاً: شِيَعٌ. أي: يقال لهم: شِيَعٌ. وروى الطَّبَرِيُّ (١٤/ ٨) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ يقول: أُمَمِ الأوَّلينَ. قال الطَّبَرِيّ: ويقال لأولياءِ الرجل أيضاً: شِيعة.

---

(١) تحرف في (س) إلى: يعرض.

قوله: «وقال ابن عبَّاس ﴿يُهْرَعُونَ﴾: مُسْرِعينَ» كذا أورَدَها هنا، وليست من هذه السّورة، وإنَّما هي في سورة هود، وقد وصَلَه ابن أبي حاتم (٦/ ٢٠٦١) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

قوله: «﴿لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾: للنّاظرينَ» تقدَّم شرحُه في قِصّة لوط من أحاديث الأنبياء[1].

تنبيه: سَقَطَ هذا والذي قبلَه لأبي ذرٍّ أيضاً.

قوله: «﴿سُكِّرَتْ﴾: غُشّيَت» كذا لأبي ذرٍّ فأوهَمَ أنَّه من تفسير مجاهد، وغيره يُوهِم أنَّه من تفسير ابن عبَّاس، لكنَّه هو قول أبي عُبيدة، وهو بمُهمَلةٍ ثمَّ بمُعجمةٍ[2]. وذكر الطَّبَريُّ عن أبي عَمْرو بن العلاء أنَّه كان يقول: هو مأخوذ من سُكْرِ الشَّراب، قال: ومعناه غَشَّى أبصارَنا/ مِثلَ السُّكْر. ومن طريق مجاهد والضَّحّاك قوله: ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾ قال: سُدَّت. ٨/ ٣٨٠ ومن طريق قَتَادة قال: سُحِرَت. ومن وجه آخر عن قَتَادة، قال: ﴿سُكِّرَتْ﴾ بالتَّشديد: سُدَّت، وبالتَّخفيفِ: سُحِرَت، انتهى.

وهما قراءتان مشهورتان، فقرأها بالتَّشديدِ الجمهورُ، وابنُ كثير بالتَّخفيفِ، وعن الزُّهْريّ: بالتَّخفيفِ، لكن بناها للفاعلِ.

قوله: «﴿لَعَمْرُكَ﴾: لَعَيشُك» كذا ثَبَتَ هنا لبعضِهم، وسيأتي لهم في الأيمان والنُّذُور معَ شرحه[3].

قوله: «﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]: قال مجاهد: عندَنا» وصَلَه ابن المنذِر من طريق ابن أبي نَجِيح عنه. وهو في بعض نُسَخ «الصَّحيح».

قوله: «﴿بُرُوجًا﴾: منازِلَ للشمس والقمر. ﴿لَوَٰقِحَ﴾: مَلاقِحَ[4]. ﴿حَمَإٍ﴾: جماعة حَمْأةٍ،

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٣٧٦).

(٢) بمهملة، أي: في سكرت، ثم بمعجمةٍ، أي: في غشيت. انتهى من هامش الأصل (س).

(٣) بين يدي الحديث رقم (٦٦٦٢).

(٤) زاد بعدها في (ع) وحدها: جماعة ملقح، ولم يرد في شيء من روايات البخاري. لكن جاء في بدء الخلق قبل الحديث (٣٢٠٥): مَلاقِح مُلْقِحة، يعني أن مفردها ملقحة، فالظاهر أن ما وقع في (ع) من بعض نسخ «الفتح» كُرِّر هنا، ثم تحرف من مُلقحة إلى: ملقح، والله أعلم.

وهو الطِّين المتغيِّر، والمَسْنُون: المصبُوب» كذا ثَبَتَ لغير أبي ذرٍّ وسَقَطَ له، وقد تقدَّم معَ شرحه في بَدْء الخلق.

قوله: «﴿لَا تَوْجَلْ﴾: لا تَخَف. ﴿دَابِرَ﴾: آخِرَ» تقدَّم شرح الأوَّل في قِصَّة إبراهيم[1]، وشرح الثّاني في قِصّة لوط من أحاديث الأنبياء[2]، وسَقَطَ لأبي ذرٍّ هُنا.

قوله: «﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾: الإمام كُلُّ ما ائْتَمَمْتَ به واهْتَدَيتَ» هو تفسير أبي عُبيدة.

قوله: «﴿ٱلصَّيْحَةُ﴾: الهَلَكَةُ» هو تفسير أبي عُبيدة، وقد تقدَّمت الإشارة إليه في قِصّة لوط من أحاديث الأنبياء[3].

١- باب قوله:

﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾ [الحجر:١٨]

٤٧٠١- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، عن عِكْرمةَ، عن أبي هريرةَ، يَبْلُغُ به النبيَّ ﷺ، قال: «إذا قُضِيَ الأمرُ في السماءِ، ضَرَبَتِ الملائكةُ بأجْنِحَتِها خُضْعاناً لقوله، كأنه سِلْسِلَةٌ على صَفْوانٍ ـ قال عليٌّ: وقال غيرُه: صَفْوانٍ يَنفُذُهم ذلك ـ فإذا فُزِّعَ عن قُلُوبِهم قالوا: ماذا قال ربُّكم؟ قالوا لِلَّذي قال: الحَقُّ، وهو العليُّ الكبيرُ، فيَسْمَعُها مُسْتَرِقُو السَّمْعِ، ومُسْتَرِقُ السَّمْعِ هكذا واحدٌ فوقَ آخَرَ ـ ووَصَفَ سفيانُ بيَدِه ففَرَّجَ بينَ أصابعِ يدِه اليُمْنَى، نَصَبَها بعضَها فوقَ بعضٍ ـ فرُبَّما أدْرَكَ الشِّهابُ المستَمِعَ قبلَ أن يُرْمى بها إلى صاحبِه، فيُحْرِقُه، ورُبَّما لم يُدْرِكْه حتَّى يُرْمى بها إلى الذي يَلِيهِ إلى الذي هو أسفَلَ منه، حتَّى يُلْقُوها إلى الأرضِ ـ ورُبَّما قال سفيانُ: حتَّى تَنتَهِيَ إلى الأرضِ ـ فتُلْقَى على فَمِ الساحرِ، فيَكذِبُ معها مئةَ كَذْبةٍ، فيَصَدُقُ، فيقولون: ألم يُخبِرْنا يومَ كذا وكذا: يكونُ كذا وكذا؟ فوَجَدْناه حَقّاً للكلمةِ التي سُمِعَت منَ السماءِ».

---

(١) بين يدي الحديث (٣٣٧٢).

(٢) بين يدي الحديث (٣٣٧٦).

(٣) بين يدي الحديث (٣٣٧٦).

حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عَمْرٌو، عن عِكْرمَةَ، عن أبي هريرَةَ: «إذا قَضَى اللهُ الأمرَ» وزادَ: «والكاهنِ».

حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، فقال: قال عَمْرٌو: سمعتُ عِكْرمةَ، حدَّثنا أبو هريرَةَ، قال: «إذا قَضَى اللهُ الأمرَ»، وقال: «على فَمِ الساحرِ». قلتُ لِسفيانَ: آنْتَ سمعتَ عَمراً قال: سمعتُ عِكْرمَةَ، قال: سمعتُ أبا هريرَةَ؟ قال: نعم.

قلتُ لِسفيانَ: إنَّ إنساناً روى عنكَ عن عَمرٍو، عن عِكْرمَةَ، عن أبي هريرَةَ، ويرفعُه: أنَّه قرأ: فُرِّغَ، قال سفيانُ: هكذا قرأ عَمْرٌو، فلا أدْري سمعَه هكذا أم لا؟

قال سفيانُ: وهي قراءتُنا.

[طرفاه في: ٤٨٠٠، ٧٤٨١]

قوله: «باب قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾» ذكر فيه حديث أبي هريرة في قِصّة مُستَرِقي السَّمعِ،/ أورَدَه أوّلاً مُعنعَناً ثمَّ ساقَه بالإسناد بعينِه مُصرَّحاً فيه بالتَّحديثِ ٨/٣٨١ وبالسَّماع في جميعه، وذكر فيه اختلاف القراءة في: ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، وسيأتي شرحه في تفسير سورة سَبَأ (٤٨٠٠) ويأتي الإلمام به في أواخر الطِّبّ (٥٧٦٢) وفي كتاب التوحيد (٧٤٨١) إن شاء الله تعالى.

٢- باب قوله:
﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الحجر: ٨٠]

٤٧٠٢- حَدَّثني إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثنا مَعْنٌ، قال: حدَّثني مالكٌ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لأصحاب الحِجْرِ: «لا تَدْخُلُوا على هؤلاءِ القومِ إلّا أن تكونوا باكِينَ، فإن لم تكونوا باكِينَ فلا تَدْخُلوا عليهم، أن يُصِيبَكُم مِثلُ ما أصابَهُم».

قوله: «باب قوله: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾» ذكر فيه حديث ابن عمر في النَّهي عن الدُّخول على المعذَّبينَ.

وقوله: «إلّا أن تكونوا باكينَ» ذكر ابن التِّين أنَّه عندَ الشَّيخ أبي الحسن: «بائينَ» بهمزةٍ بدلَ الكاف، قال: ولا وجهَ لَه.

٣- باب قوله:

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ [الحجر:٨٧]

٤٧٠٣- حَدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن خُبَيبِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن حفصِ بنِ عاصمٍ، عن أبي سعيدِ بنِ المُعلَّى، قال: مرَّ بيَ النبيُّ ﷺ وأنا أُصَلِّي فدَعاني، فلم آتِهِ حتَّى صَلَّيتُ، ثمَّ أتيتُ، فقال: «ما مَنعَكَ أن تَأتِيَني؟» فقلتُ: كنتُ أُصلِّي، فقال: «ألم يَقُلِ اللهُ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾؟ ألا أُعَلِّمُكَ أعظَمَ سورةٍ في القرآنِ قبلَ أن أخرُجَ منَ المسجدِ؟» فذهب النبيُّ ﷺ ليَخْرُجَ، فذَكَّرْتُه، فقال: «﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾، هي السَّبْعُ المَثَاني، والقرآنُ العظيمُ الذي أوتيتُه».

٤٧٠٤- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا ابنُ أبي ذِئْبٍ، حدَّثني سعيدٌ المقبُريُّ، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أُمُّ القرآنِ هي السَّبْعُ المَثَاني، والقرآنُ العظيمُ».

قوله: «باب قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾» ذكر فيه حديث أبي سعيد بن المُعلَّى في ذكر فاتحة الكتاب. وقد سبق في أول التفسير (٤٤٧٤) مشروحاً.

ثم ذكر حديث أبي هريرة مختصراً بلفظ: «أُمُّ القرآن هي السبعُ المثاني»، في رواية الترمذي[1] (٣١٢٤) من هذا الوجه: «الحمدُ لله أمُّ القرآن وأمُّ الكتاب والسبعُ المثاني»، وقد تقدم في تفسير الفاتحة[2] من وجه آخر عن أبي هريرة أتمَّ من هذا، وللطبري (١٤/ ٥٨-٥٩) من وجه آخر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رفعه: «الركعة التي لا يُقرأُ فيها كالخِدَاج» قال: فقلت لأبي هريرة: فإن لم يكن معي إلّا أم القرآن؟ قال: هي حسبُك، هي أمُّ الكتاب، وهي أمُّ القرآن، وهي السبعُ المَثاني.

---

(١) وهو أيضاً عند أبي داود (١٤٥٧).

(٢) ذكره الحافظ عند شرح الحديث (٤٤٧٤).

قال الخطابي: وفي الحديث ردٌّ على ابن سِيرين، حيث قال: إن الفاتحة لا يقال لها: أم القرآن، وإنما يقال لها: فاتحة الكتاب، ويقول: أم الكتاب: هو اللوح المحفوظ. قال: وأمُّ الشيء أصلُه، وسميتِ الفاتحةُ أمَّ القرآن لأنها أصلُ القرآن، وقيل: لأنها متقدمةٌ كأنها تَؤمُّه.

قوله: «هي السبع/ المثاني، والقرآن العظيم» هو معطوف على قوله: «أم القرآن»، وهو ٣٨٢/٨ مُبتَدَأ وخَبَره محذوف أو خَبَر مُبتَدَأ محذوف تقديره: والقرآن العظيم ما عَداها، وليس هو معطوفاً على قوله: «السَّبع المثاني» لأنَّ الفاتحة ليست هي القرآن العظيم، وإنَّما جازَ إطلاق القرآن عليها لأنَّها من القرآن، لكنَّها ليست هي القرآنَ كلَّه.

ثمَّ وجَدت في «تفسير ابن أبي حاتم» من طريق أُخرى عن أبي هريرة مثله، لكن بلفظ: «والقرآن العظيم الذي أُعطيتُموه» أي: هو الذي أُعطيتُموه، فيكون هذا هو الخبر.

وقد روى الطَّبَريُّ (١٤/ ٥٤) بإسنادَينِ جيِّدَينِ عن عمر ثمَّ عليّ، قال: السَّبع المثاني فاتحة الكتاب، زاد عن عمر: تُثنَّى في كلّ ركعة.

وبإسنادٍ مُنقَطِع عن ابن مسعود مثله (١٤/ ٥٥)، وبإسنادٍ حسن عن ابن عبَّاس: أنَّه قرأ الفاتحة، ثمَّ قال: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ قال: هي فاتحة الكتاب، وبسمِ الله الرَّحمن الرحيم الآيةُ السابعةُ.

ومن طريق جماعة من التابعينَ: السَّبع المثاني هي فاتحة الكتاب.

ومن طريق أبي جعفر الرّازيِّ عن الرَّبيع بن أنس عن أبي العاليَة قال: السَّبع المثاني فاتحة الكتاب. قلت للرَّبيعِ: إنَّهم يقولون: إنَّها السَّبع الطِّوال، قال: لقد أُنزِلَت هذه الآية، وما نزلَ من الطِّوال شيءٌ.

وهذا الذي أشارَ إليه هو قول آخرُ مشهورٌ في السَّبع الطُّوَلِ، وقد أسنَدَه النَّسائيُّ (٩١٥) والطَّبَريُّ (١٤/ ٥٢) والحاكم (٢/ ٣٥٤-٣٥٥)[1] عن ابن عبَّاس أيضاً بإسنادٍ قويٍّ، وفي لفظ للطَّبَريِّ (١٤/ ٥٢): البقرة وآلُ عِمرانَ والنِّساء والمائدة والأنعام والأعراف، قال

---

(١) فات الحافظ رحمه الله تعالى أن يُخرِّج الحديث من «سنن أبي داود»، وهو فيه برقم (١٤٥٩).

الراوي: وذكر السابعة فنَسيتُها.

وفي رواية صحيحة عندَ ابن أبي حاتم عن مجاهد وسعيد بن جُبَير: أنَّها يونس.

وعندَ الحاكم (٢/ ٣٥٥): أنَّها الكهف، وزادَ: قيل له: ما المثاني؟ قال: تُثنَّى فيهِنَّ القَصَص[1].

ومثله عن سعيد بن جُبَير عند سعيد بن منصور.

وروى الطَّبَريُّ (١٤/ ٥٧) أيضاً من طريق خُصَيف عن زياد بن أبي مريم قال في قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى ﴾ قال: مُرْ، وانْهَ، وبَشِّر، وأنذِر، واضرِبِ الأمثال، واعدُد النِّعَم، والأنباء.

ورَجَّحَ الطَّبَريُّ القول الأوَّل لصِحّة الخبر فيه عن رسول الله ﷺ، ثم ساقه من حديث أبي هريرة في قِصّة أُبيٍّ بن كعب، كما تقدَّم في تفسير الفاتحة[2].

٤- باب قوله:
﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر:٩١]

﴿ ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴾ [٩٠]: الَّذِينَ حَلَفُوا. ومنه ﴿لَآ أُقْسِمُ ﴾ [القيامة:١] أي: أُقْسِمُ، وتُقْرَأُ: «لأُقْسِم». ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ ﴾ [الأعراف: ٢١]: حَلَفَ لهما، ولم يَحلِفا له. وقال مجاهدٌ: ﴿ تَقَاسَمُوا۟ ﴾ [النمل: ٤٩]: تَحالَفوا.

٤٧٠٥- حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا هُشَيمٌ، أخبرنا أبو بِشْرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ قال: هم أهلُ الكتاب، جَزَّؤوهُ أجْزاءً، فآمَنُوا ببعضِه، وكَفَروا ببعضِه.

---

(١) كذا قال الحافظ رحمه الله بأن هذه الزيادة في رواية الحاكم التي ذُكرت فيها سورة الكهف، ولكننا لم نقف عليها في «المستدرك» في الرواية المذكورة، ولا ذكرها السيوطي في «الدر المنثور» بعد أن عزاه للحاكم والبيهقي، فالله أعلم.

(٢) عند شرح الحديث (٤٤٧٤).

٤٧٠٦ - حدَّثنا عُبيدُ الله بنُ موسى، عن الأعمَشِ، عن أبي ظَبْيانَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿كَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَى ٱلۡمُقۡتَسِمِينَ﴾ قال: آمَنُوا ببعضٍ وكَفَروا ببعضٍ، اليهودُ والنَّصارَى.

قوله: «باب قوله: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ﴾» قيل: إنَّ ﴿عِضِينَ﴾ جمع عُضو، فروى الطَّبَرِيُّ (١٤/ ٦٤) من طريق الضَّحّاك قال في قوله: ﴿جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ﴾، أي: جَعَلوه أعضاءً كأعضاءِ الجَزُور[1].

وقيل: هي جمعُ عِضَةٍ، وأصلها: عِضْهَة، فحُذِفَت الهاء كما حُذِفَت من الشَّفَة، وأصلها: شَفْهَة، وجُمِعَت بعدَ الحذف على عِضِينَ، مِثل: بُرَة وبُرِينَ، وكُرَة وكُرِين.

وروى/ الطَّبَرِيُّ (١٤/ ٦٦) من طريق قَتَادة قال: ﴿عِضِينَ﴾ عَضَهُوه وبَهَتُوه. ومن طريق عِكْرِمة قال: العِضَهُ: السِّحرُ بلسان قُرَيش، تقول للساحرة: العاضِهَة، أخرجه ابن أبي حاتم. ٣٨٣/٨

وروى ابن أبي حاتم أيضاً من طريق عطاء مِثل قول الضَّحّاك ولفظه: عَضَّوُا القرآنَ أعضاءً، فقال بعضهم: ساحر، وقال آخر: مجنون، وقال آخر: كاهن، فذلك العِضِينَ.

ومن طريق مجاهد مثله وزاد: وقالوا: أساطير الأوَّلينَ.

ومن طريق السُّدّيّ قال: قَسَّموا القرآنَ واستَهزَؤوا به، فقالوا: ذكر محمَّدٌ البعوضَ والذُّبابَ والنَّملَ والعنكبوتَ، فقال بعضهم: أنا صاحب البعوض، وقال آخر: أنا صاحب النَّمل، وقال آخر: أنا صاحب العنكبوت، وكان المستهزئون خمسة: الأسوَد بن عبد يَغُوثَ، والأسوَد بن المطَّلِب، والعاصي بن وائل، والحارث بن قيس، والوليد بن المغيرة.

ومن طريق عِكْرمة وغيره في عَدِّ المستَهزِئينَ، مثله.

ومن طريق الرَّبيع بن أنس مثله، وزاد بيانَ كيفيَّة هلاكهم في ليلةٍ واحدةٍ.

قوله: «﴿ٱلۡمُقۡتَسِمِينَ﴾: الذينَ حَلَفُوا، ومنه: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ أي: أُقسِمُ، وتُقرأ: (لَأُقسِمُ)،

---

(١) كذا اقتصر الحافظ رحمه الله على عزو هذا التفسير للضحاك، مع أنه روي عند الطبري ١٤/ ٦١ و٦٢ من عدة طرق عن ابن عباس!

﴿ وَقَاسَمَهُمَآ ﴾: حَلَفَ لهما ولم يَحلِفا له، وقال مجاهد: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾: تَحالَفُوا» قلت: هكذا جَعَلَ المقتَسِمينَ من القَسَم بمعنى الحَلِف، والمعروف أنَّه من القِسْمة، وبه جَزَمَ الطَّبَرِيُّ وغيره، وسياق الكلام يدلُّ عليه، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ﴾ هو صفة للمقتَسِمينَ، وقد ذَكَرنا أنَّ المراد أنَّهم قَسَّمُوه وفَرَّقُوه. وقال أبو عُبيدة: ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ ﴾: حَلَفَ لهما، وقال أيضاً أبو عُبيدة الذي يُكثِر المصنِّف نقل كلامه: من ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴾: الذينَ اقتَسَموا وفَرَّقوا. قال: وقوله: ﴿ عِضِينَ ﴾، أي: فرَّقُوه وعَضَّوه أعضاءً. قال رُؤْبة:

وليس دينُ اللهِ بالـمُعَضَّى

أي: بالمفَرَّقِ.

وأمَّا قوله: ومنه ﴿ لَآ أُقْسِمُ ﴾... إلى آخره، فليس كذلك، أي: فليس هو من الاقتِسام بل هو من القَسَم، وإنَّما قال ذلك بناءً على ما اختارَه من أنَّ المقتَسِمينَ من القَسَم. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾: مَجازها: أُقسِم بيومِ القيامة.

واختَلَفَ الـمُعرِبونَ في «لا»، فقيلَ: زائدة، وإلى هذا يشير كلام أبي عُبيدة، وتُعقِّبَ بأنَّها لا تُزاد إلّا في أثناء الكلام، وأُجيبَ بأنَّ القرآن كلّه كالكلام الواحد، وقيل: هي جواب شيء محذوف، وقيل: هي[1] على بابها، وجوابها محذوف، والمعنى: لا أُقسِم بكذا، بل بكذا.

وأمَّا قراءة «لَأُقسِمُ» بغير ألِفٍ فهي روايةٌ عن ابن كثير[2]، واختُلِفَ في اللّام فقيلَ: هي لام القَسَم، وقيل: لام التَّأكيد، واتَّفقوا على إثبات الألف في التي بعدَها: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة:٢]، وعلى إثباتها في ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد:١] اتِّباعاً لرَسْمِ المصحَف في ذلك.

وأمَّا قول مجاهد: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾: تَحالَفوا، فهو كما قال، وقد أخرجه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه في قوله: ﴿ قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾: قال: تَحالَفوا على هلاكِه، فلم يَصِلُوا إليه

(١) في (س): نفي.

(٢) بل هي القراءة المشهورة لابن كثير المعدودة في القراءات العشر. انظر: «حجة القراءات» ص٧٣٥.

حتَّى هَلَكوا جميعاً، وهذا أيضاً لا يَدخُل في المقتَسِمينَ إلّا على رأي ابن[1] زيد بن أسلَم، فإنَّ الطَّبَريَّ روى عنه أنَّ المراد بقوله: ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ قوم صالح الذينَ تَقاسَمُوا على هلاكه، فلعلَّ المصنِّف اعتَمَدَ على ذلك.

قوله: «**عن ابن عبَّاس:** ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾» يعني: في تفسير هذه الكلمة، وقد ذكرتُ ما قيل في أصل اشتِقاقها أوَّلَ الباب.

قوله: «**هم أهل الكتاب**» فَسَّرَه في الرِّواية الثّانية فقال: اليهودُ والنَّصارَى.

وقوله: «**جَزَّؤوه أجزاءً**» فَسَّرَه في الرِّواية الثّانية، فقال: آمَنُوا ببعضٍ وكفَروا ببعضٍ.

قوله في الرِّواية الثّانية: «**عن أبي ظَبْيان**» بمُعجَمةٍ ثمَّ موحَّدة: هو حُصَين بن جُندُب، وليس له في البخاريّ عن ابن عبَّاس سِوَى هذا الحديث.

٥- باب قوله:

﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر:٩٩]

قال سالمٌ: ﴿ٱلْيَقِينُ﴾: **الموتُ.**

قوله: «**باب قوله:** ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ **قال سالمٌ:** ﴿ٱلْيَقِينُ﴾ **الموتُ**» وصَلَه الفِرْيابيُّ وعبدُ بن حُميدٍ وغيرهما من طريق طارق بن عبد الرَّحمن عن سالم بن أبي الجَعْد[2]، بهذا.

وأخرجه الطَّبَريُّ من طرق عن مجاهد وقَتادة/ وغيرهما مثله. ٣٨٤/٨

واستَشهَدَ الطَّبَريُّ (١٤/ ٧٤) لذلك بحديثِ أمّ العلاء في قِصّة عثمان بن مَظعون: «أمَّا هو فقد جاءه اليقينُ، وإنّي لَأرجو له الخير»، وقد تقدَّم في الجنائز (١٢٤٣) مشروحاً.

---

(١) لفظة «ابن» سقطت من (س)، وابن زيد هذا اسمع عبد الرحمن.

(٢) كذا قيّده الحافظُ هنا وفي «تغليق التعليق» ٤/ ٢٣٤ بأنه ابنُ أبي الجعد! مع أنه جاء في «الزهد» لوكيع (٤٢)، وكذا في «تفسير سفيان الثوري» رواية أبي حذيفة النهدي (٤٨٣)، وفي «تفسير الطبري» ١٤/ ٧٤ مقيّداً بابن عبد الله بن عمر بن الخطاب. فهذا هو الصواب، ولذلك جزم به ابنُ كثير في «تفسيره»، وكذا السيوطي في «الدر المنثور»، والله أعلم.

وقد اعتَرَضَ بعض الشُّرّاح على البخاريّ لكَوْنِه لم يُخرِّج هنا هذا الحديث، وقال: كان ذِكْرُه أليَقَ من هذا، قال: ولأنَّ اليقين ليس من أسماء الموت. قلت: لا يَلزَم البخاريّ ذلك، وقد أخرج النَّسائيُّ[1] (ك٨٧٧٩) حديث بَعْجةَ عن أبي هريرة رَفَعَه: «خير ما عاشَ الناس به رجل مُمسِكٌ بعِنان فرَسه» الحديثَ، وفي آخره: «حتَّى يأتِيه اليقينُ، ليس هو من الناس إلّا في خير» فهذا شاهد جيِّد لقولِ سالم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰ أَتَىٰنَا الْيَقِينُ﴾ [المدثر:٤٦-٤٧] وإطلاق اليقين على الموت مَجاز، لأنَّ الموت لا يُشَكُّ فيه.

١٦- سورة النّحل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [١٠٢]: جِبْرِيلُ ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣].

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿فِي تَقَلُّبِهِمْ﴾ [٤٦]: اختِلافِهم.

وقال مجاهدٌ: ﴿تَمِيدَ﴾ [١٥]: تكَفَّأُ.

﴿مُفْرَطُونَ﴾ [٦٢]: مَنْسِيُّونَ.

﴿فِي ضَيْقٍ﴾ [١٢٧]: يقال: أمرٌ ضَيْقٌ وأمرٌ ضَيِّقٌ، مِثلُ: هَيْنٍ وهَيِّنٍ، ولَيْنٍ ولَيِّنٍ، ومَيْتٍ وميِّتٍ.

قال ابنُ عبَّاسٍ: «تَتَفَيَّأُ ظِلالُهُ» [٤٨]: تَتَهيَّأُ.

﴿سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا﴾ [٦٩]: لا يَتوعَّرُ عليها مكانٌ سَلَكَتْه.

وقال غيرُه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [٩٨]: هذا مُقَدَّمٌ ومُؤَخَّرٌ، وذلك أنَّ الاستِعاذةَ قبلَ القراءة، ومَعْناها: الاعْتِصامُ بالله.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿تُسِيمُونَ﴾ [١٠]: تَرْعَوْنَ.

---

(١) فات الحافظ رحمه الله أن يخرجه من «صحيح مسلم»، وهو فيه برقم (١٨٨٩)، وهو كذلك عند ابن ماجه (٣٩٧٧).

﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]: ناحيَتِه.

﴿قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [٩]: البيانُ.

الدِّفْءُ: ما استَدْفَأْتَ بِهِ.

﴿تَخَوُّفٍ﴾ [٤٧]: تَنَقُّصٍ.

﴿تُرِيحُونَ﴾ [٦]: بالعَشِيِّ، و﴿تَسۡرَحُونَ﴾: بالغَداةِ.

﴿ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةً﴾ [٦٦]: وهي تُؤنَّثُ وتُذكَّرُ، وكذلك النَّعَمُ. و﴿ٱلۡأَنۡعَٰمُ﴾، جماعةُ النَّعَمِ.

أَكْنَانٌ: واحدُها كِنٌّ، مِثلُ: حِمْلٍ وأحمالٍ.

﴿بِشِقِّ﴾ [٧]: يعني: المَشَقَّةَ.

﴿سَرَٰبِيلَ﴾: قُمُصٌ ﴿تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ وأمّا ﴿سَرَابيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡ﴾ [٨١]: فإنَّها الدُّرُوع.

﴿دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ﴾ [٩٢ و٩٤]: كلُّ شيءٍ لم يَصِحَّ فهو دَخَلٌ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: «حَفَدَةً» [٧٢]: مَنْ وَلَدَ الرجُلُ.

السَّكَرُ: ما حُرِّم من ثَمَرَتِها، والرِّزْقُ الحسنُ: ما أُحِلَّ.

وقال ابن عُيَينةَ، عن صَدَقَةَ: ﴿أَنكَٰثًا﴾ [٩٢]: هي خَرْقاءُ، كانت إذا أبرَمَتْ غَزْلَهَا نَقَضَتْه.

وقال ابنُ مسعودٍ: الأمّةُ: مُعلِّمُ الخيرِ.

والقانتُ: المُطيع.

قوله: «سورة النَّحل ـ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سَقَطَتِ البسملةُ لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «﴿رُوحُ ٱلۡقُدُسِ﴾: جِبْرِيلُ، ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾» أمَّا قوله: ﴿رُوحُ ٱلۡقُدُسِ﴾: جِبْريل، فأخرجه ابن أبي حاتم (١/ ١٦٨) بإسنادٍ رجاله ثقات عن عبد الله بن مسعود.

وروى الطَّبَرِيُّ من طريق محمَّد بن كعب القُرَظِيِّ قال: ﴿رُوحُ ٱلۡقُدُسِ﴾: جِبْريل.

وكذا جَزَمَ به أبو عُبيدة وغيرُ واحد.

وأمَّا قوله: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ فذكره استشهاداً لِصحّة هذا التَّأويل، فإنَّ المراد به جِبْريل اتِّفاقاً، وكأنَّه أشارَ إلى رَدِّ ما روى الضَّحّاك عن ابن عبَّاس قال: ﴿رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾: الاسم الذي كان عيسى يُحيِي به الموتَى، أخرجه ابن أبي حاتم (١/ ١٦٩) وإسناده ضعيف.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿فِي تَقَلُّبِهِمْ﴾: اختِلافِهم» وصَلَه الطَّبَريُّ (١٤/ ١١٢) من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه مثله، ومن طريق سعيد عن قَتَادة: ﴿فِي تَقَلُّبِهِمْ﴾ يقول: في أسفارهم.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿تَمِيدَ﴾: تَكَفَّأُ» هو بالكاف وتشديد الفاء مَهموز، وقيل: بضمِّ أوَّله وسكون الكاف.

وقد وصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل:١٥] قال: تَكَفَّأُ بكُم، ومعنى تَكَفَّأ: تَقلَّب.

٣٨٥/٨ وروى/ الطَّبَريُّ (١٤/ ٩٠) من حديث عليّ بإسنادٍ حسن موقوفاً، قال: لمَّا خَلَقَ الله الأرض قَمَصَت، قال: فأرسَى الله فيها الجبالَ. وهو عندَ أحمد (١٢٢٥٣)، والتِّرمِذيّ (٣٣٦٩) من حديث أنس مرفوع.

قوله: «﴿مُّفْرَطُونَ﴾: مَنْسِيّونَ» وصَلَه الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ﴾ قال: مَنسِيّونَ. ومن طريق سعيد بن جُبَير قال: ﴿مُّفْرَطُونَ﴾ أي: مَترُوكونَ في النار مَنسِيّونَ فيها.

ومن طريق سعيد عن قَتَادة قال: مُعَجَّلونَ.

قال الطَّبَريُّ: ذهب قَتَادة إلى أنَّه من قولهم: أفرَطْنا فلاناً: إذا قَدَّمُوه، فهو مُفرَط، ومنه: «أنا فرَطُكُم على الحوض»[1].

قلت: وهذا كلّه على قراءة الجمهور بتخفيفِ الرّاء وفتحها، وقرأها نافع بكسرها،

---

(١) سيأتي بالأرقام (٦٥٧٥) و(٦٥٨٣) و(٦٥٨٩) من أحاديث ابن مسعود وسهل وجندب بن عبد الله.

وهو من الإفراط، وقرأها أبو جعفر بن القعقاع بفتح الفاء وتشديد الرّاء مكسورة، أي: مُقَصِّرونَ في أداء الواجب، مُبالِغونَ في الإساءة.

قوله: «﴿فِي ضَيْقٍ﴾: **يقال: أمرٌ ضَيْق وأمر ضَيِّقٌ، مِثْل هَيْن وهَيِّن، ولَين ولَيِّن، ومَيْت وميِّت**» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ بفتح أوَّله وتخفيف الياء، ضَيِّق، كَمَيِّتٍ وهَيِّن ولَيِّن، فإذا خَفَّفتَها قلتَ: مَيْت وهَيْن ولَيْن. فإذا كَسَرت أوَّله فهو مصدرُ ضَيِّق، انتهى.

وقرأ ابنُ كثير هنا وفي النَّمل بالكسرِ، والباقونَ: بالفتح، فقيلَ: هما لُغتان، وقيل: المفتوح مُخفَّف من ضَيِّق، أي: في أمرٍ ضَيِّق. واعترَضَه الفارسيّ: بأنَّ الصِّفة غير خاصّة بالموصوفِ فلا يُدَّعى الحذفُ.

قوله: «**قال ابن عبَّاس**: «**تَتَفَيَّأُ ظِلالُهُ**»: **تَتَهيَّأُ**» كذا فيه، والصَّواب: تَتَميَّل، وقد تقدَّم بيانه في كتاب الصلاة (٥٣٩).

قوله: «﴿سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا﴾: **لا يَتوعَّرُ عليها مكانٌ سَلَكَتْه**» رواه الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد مثله، و«يَتوعَّرُ» بالعين المهمَلة، و﴿ذُلُلًا﴾ حالٌ من السُّبُل، أي: ذَلَّلَها الله لها، وهو جمعُ ذَلُول، قال تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا﴾ [الملك:١٥].

ومن طريق قَتَادة في قوله تعالى: ﴿ذُلُلًا﴾، أي: مُطيعة. وعلى هذا فقوله: ﴿ذُلُلًا﴾ حال من فاعل «اسلُكي»، وانتِصاب ﴿سُبُلَ﴾ على الظَّرفيَّة، أو على أنَّه مفعول به.

قوله: «**القانت: المطيع**» سيأتي في آخر السّورة.

قوله: «**وقال غيره**: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ **هذا مُقدَّمٌ ومُؤَخَّرٌ، وذلك أنَّ الاستعاذة قبلَ القراءة**» المراد بالغير أبو عُبيدة، فإنَّ هذا كلامه بعينِه، وقَرَّرَه غيره، فقال: «إذا» وَصْلَةٌ بينَ الكلامَينِ، والتَّقدير: فإذا أخذتَ في القراءة فاستَعِذ. وقيل: هو على أصله، لكن فيه إضمار، أي: إذا أردتَ القراءة لأنَّ الفِعل يُوجَد عندَ القصد من غير فاصِلٍ.

وقد أخَذَ بظاهرِ الآية ابنُ سِيرِين، ونُقِلَ عن أبي هريرة، وعن مالك، وهو مذهب حمزة

الزَّيّات، فكانوا يستعيذونَ بعدَ القراءة، وبه قال داودُ الظّاهريّ[١].

قوله: «ومَعْناها» أي: معنى الاستعاذة «الاعْتِصام بالله» هو قولُ أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿تُسِيمُونَ﴾: تَرْعَوْنَ» روى الطَّبَريُّ (١٤/ ٨٦) من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ قال: تَرعَونَ فيه أنعامَكُم. ومن طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: ﴿تُسِيمُونَ﴾، أي: تَرعَونَ، ومن طريق عِكْرمة مولى ابن عبَّاس مثله، وقال أبو عُبيدة، أَسَمْتُ الإبلَ: أَرْعَيتُها[٢]، وسامَتْ هي: رَعَتْ.

قوله: «﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾: ناحيَته» كذا وَقَعَ هنا، وإنَّما هو في السّورة التي تَليها، وقد أعادَه فيها.

ووَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ عن الحَمُّوِيِّ: «نيَّته» بدلَ «ناحيَته»، وسيأتي الكلام عليها هناكَ.

قوله: «﴿قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾: البيان» وصَلَه الطَّبَريُّ (١٤/ ٨٤) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن أبي عبَّاس في قوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ قال: البيانُ. ومن طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس مثله، وزادَ: البيان، بيان الضَّلالة والهُدَى.

قوله: «الدِّفْء: ما استَدْفَأتَ به» قالَ أبو عُبيدة: الدِّفءُ: ما استَدْفَأتَ به من أَوبارِها ﴿وَمَنَٰفِعُ﴾: ما سِوَى ذلك، وروى الطَّبَريُّ (١٤/ ٧٩) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] قال: الثّياب.

ومن طريق مجاهد قال: لباسٌ يُنسَجُ.

ومن طريق قَتَادة مثله.

٨/٣٨٦ قوله: «﴿تَخَوُّفٍ﴾: تَنَقُّصٍ» وصَلَه الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في/ قوله:

(١) لا يصح شيء في هذا عمن نُقِلَ عنهم ذلك، ولا ما استُدِلَّ به لهم، وقد فصَّل ابنُ الجزري في «النشر» ١/ ٢٥٥-٢٥٦ في ردِّ ذلك بما لا مَزيد عليه، فراجعه يحصل لك الرضا.

(٢) كذا في الأصلين، وفي (س) ومطبوع «مجاز القرآن»: رَعَيتُها، وكلاهما بمعنًى، لأنهما من باب فعل وأفعل. انظر: «الأفعال» لابن القطاع ٢/ ٦٦.

﴿ أَوۡ يَأۡخُذَهُمۡ عَلَىٰ تَخَوُّفٖ ﴾ قال: على تَنَقُّصٍ. وروى بإسنادٍ فيه مجهول عن عمر: أنَّه سأَلَ عن ذلك فلم يُجَب، فقال عمر: ما أُرى إلّا أنَّه على ما يُتَنَقَّصُونَ من مَعاصي الله، قال: فخرج رجل، فلَقيَ أعرابيّاً فقال: ما فعَلَ فلان؟ قال: تَخَوَّفته ـ أي: تَنَقَّصتُه ـ فرَجَعَ فأخبر عمر، فأعجَبَه. وفي شِعر أبي كبير الـهُذَليِّ ما يَشهَد لَه[١].

وروى ابن أبي حاتم من طريق الضَّحّاك عن ابن عبَّاس ﴿عَلَىٰ تَخَوُّفٖ﴾ قال: على تَنَقُّص من أعمالهم.

وقيل: التَّخَوُّف تَفَعُّلٌ من الخوف.

قوله: «﴿ تُرِيحُونَ ﴾: بالعَشيِّ و﴿تَسۡرَحُونَ﴾: بالغَداةِ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ وَلَكُمۡ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ ﴾ أي: بالعَشيِّ، ﴿وَحِينَ تَسۡرَحُونَ﴾ أي: بالغَداة.

قوله: «﴿ ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗ ﴾: وهي تُؤنَّث وتُذكَّر، وكذلك النَّعَم: و﴿ٱلۡأَنۡعَٰمُ ﴾: جماعة النَّعَم[٢]» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾: فذَكَّر وأنَّثَ، فقيلَ: الأنعام تُذكَّر وتُؤنَّث، وقيل: المعنى على النَّعَم، فهي تُذكَّر وتُؤنَّث، والعرب تُظهِر الشَّيء ثمَّ تُخبر عنه بما هو منه بسببٍ، وإن لم يُظهِروه كقولِ الشّاعر[٣]:

قَبائِلُنـــا سَـــبْعٌ وأنـــتم ثلاثـــةٌ		ولَلسَّبْعُ أَزْكى[٤] مـن ثـلاثٍ وأَطْيَـبُ

أي: ثلاثة أحياء، ثمَّ قال: من ثلاث، أي: قَبائل، انتهى.

وأنكَرَ الفَرّاء تأنيث النَّعَم، وقال: إنَّما يقال: هذا نَعَم، ويُجمَع على نُعمان، بضمِّ أوَّله:

---

(١) يعني بذلك قوله:

تَـخَوَّف الرَّحْـلُ منهـا تامِكـاً قَـرِداً		كـما تخـوَّفَ عُـودَ النَّبْعـةِ الـسَّفَنُ

قال الشهاب الخفاجي في «حاشيته» على البيضاوي ٥/ ٣٣٤: والبيت من قصيدة لأبي كبير الهذلي مذكورة في شعر هذيل.

(٢) قوله: ﴿ٱلۡأَنۡعَٰمُ ﴾: جماعة النَّعَم، هو نصُّ قولِ أبي عبيدة أيضاً في «مجاز القرآن» ١/ ٨٩.

(٣) هو القَتّال الكلابي. انظر: «الكتاب» لسيبويه ٣/ ٥٦٥.

(٤) تحرف في (س) إلى: أولى.

مِثل: حَمَل وحُمْلان.

قوله: «أَكْنَانٌ: واحدها كِنّ، مِثْل حِمْل وأَحْمال» هو تفسير أبي عُبيدة.

وروى الطَّبَرِيُّ (١٤/ ١٥٥) من طريق سعيد عن قَتَادة في قوله: ﴿أَكْنَـٰنًا﴾ [النحل: ٨١] قال: غِيْراناً من الجبال يُسكَن فيها.

قوله: «﴿بِشِقِّ﴾: يعني: المَشَقّة» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿لَّمْ تَكُونُواْ بَـٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ﴾، أي: بمَشَقّة ﴿ٱلْأَنفُسِ﴾.

وروى الطَّبَرِيُّ (١٤/ ٨٠) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ قال: المشَقّة عليكم.

ومن طريق سعيد عن قَتَادة ﴿إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ﴾ قال: بجَهْدِ الأنفُس.

تنبيه: قرأ الجمهور بكسرِ الشّين من شِقّ، وقرأها أبو جعفر بن القعقاع بفتحها، قال أبو عُبيدة: هما بمعنًى، وأنشَدَ[1]:

وذو إِبـلٍ يَسـعَى ويَـحْسَبُها[2] لـه أخو نَـصَبٍ مِـن شَـقِّها ودَؤوبِ

قال الأَثْرَمُ صاحب أبي عُبيدة: سمعته بالكسرِ والفتح، وقال الفَرّاء: معناهما مُختَلِف، فبالكسرِ معناه: ذابَت حتَّى صارت على نصف ما كانت، وبالفتح: المشَقّة. انتهى.

وكلام أهل التَّفسير يُساعِد الأوَّلَ.

قوله: «﴿سَرَٰبِيلَ﴾: قُمُصٌ ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، وأمّا ﴿وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾: فإنَّها الدُّروع» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾، أي: قُمُصاً ﴿وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾، أي: دُروعاً.

وروى الطَّبَرِيُّ من طريق سعيد عن قَتَادة في قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾

---

(١) الشاعر هو النَّمِر بن تَوْلَب. انظر: «الكامل» للمبرد ١/ ٤٧٩.

(٢) تحرف في (س) إلى: ويحبسها.

قال: القُطن والكتّان ﴿وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡ﴾ قال: دُروع من حديد.

قوله: «﴿دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ﴾: كلّ شيء لم يَصِحّ فهو دَخَلٌ» هو قول أبي عُبيدة أيضاً. وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قَتَادة قال: ﴿دَخَلَۢا﴾: خيانةً، وقيل: الدَّخَل: الدّاخِل في الشَّيء ليس منه.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: (حَفَدَةً): مَن وَلَدَ الرجلُ» وَصَلَه الطَّبَريُّ (١٤/ ١٤٦) من طريق سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ قال: الولد، ووَلَد الولد. وإسناده صحيح.

وفيه عن ابن عبَّاس قولٌ آخر أخرجه من طريق العَوْفيِّ عنه قال: هم بنو امرأة الرجل.

وفيه (١٤/ ١٤٤) عنه قولٌ ثالث أخرجه من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: الحَفَدةُ: الأصهار.

ومن طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: الأُخْتان.

وأَخرَجَ هذا الأخيرَ عن ابن مسعود بإسنادٍ صحيحٍ.

ومن طريق أبي الضُّحَى وإبراهيم وسعيد بن جُبَير وغيرهم مثله، وصحَّحه الحاكم (٢/ ٣٥٥) من حديث/ ابن مسعود. ٣٨٧/٨

وفيه قولٌ رابع عن ابن عبَّاس أخرجه الطَّبَريُّ من طريق أبي حمزة، عنه، قال: مَن أعانَك فقد حَفَدَك.

ومن طريق عِكْرمة قال: الحَفَدة: الخُدّام.

ومن طريق الحسن قال: الحَفَدة: البَنُونَ وبنو البنينَ، ومَن أعانَك من أهلٍ أو خادمٍ فقد حَفَدَك.

وهذا أجمَع الأقوال، وبه تَجتَمِع، وأشارَ إلى ذلك الطَّبَريّ. وأصل الحَفْد: مُدارَكة الخَطْوِ، والإسراع في المشي، فأُطلِقَ على مَن يَسعَى في خِدمة الشَّخص ذلك.

قوله: «السَّكَر: ما حُرِّمَ من ثَمَرَتها، والرِّزْق الحسن: ما أُحِلَّ» وصَلَه الطَّبَريُّ (١٤/ ١٣٤)

بأسانيدَ من طريق عَمْرو بن سفيان عن ابن عبَّاس مثله. وإسناده صحيح[١].

وهو عندَ أبي داود في «الناسخ»، وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٣٥٥).

ومن طريق سعيد بن جُبَير عنه قال: الرِّزق الحسن: الحلال، والسَّكَر: الحرام.

ومن طريق سعيد بن جُبَير ومجاهد مثله، وزاد: أنَّ ذلك كان قبلَ تحريم الخمر. وهو كذلك، لأنَّ سورة النَّحل مكّيَّة.

ومن طريق قَتَادة: السَّكَر: خُمُور الأعاجِم.

ومن طريق الشَّعبيّ وقيل له في قوله: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل:٦٧]: أهو هذا الذي تَصنَع النَّبَط؟ قال: لا، هذا خَمْر، وإنَّما السَّكَر: نَقِيع الزَّبيب والخلّ[٢]، والرِّزق الحسن: التَّمر والعِنَب. واختارَ الطَّبَريُّ هذا القول وانتَصَرَ لَه.

قوله: «وقال ابن عُيَينةَ، عن صَدَقة: ﴿أَنكَٰثًا﴾: هي خَرْقاءُ، كانت إذا أبرَمَتْ غَزْلها نَقَضَتْه» وصَلَه ابن أبي حاتم عن أبيه عن ابن[٣] أبي عمر العَدَنيّ، والطَّبَريُّ (١٤/ ١٦٦) من طريق الحُميديِّ، كلاهما عن ابن عُيَينَةَ عن صَدَقة عن السُّدّيّ قال: كانت بمكَّةَ امرأة تُسمَّى[٤] خَرقاءَ، فذكر مثله.

وفي «تفسير مُقاتل»: أنَّ اسمها رَيْطة بنت عَمْرو بن كعب بن سعد بن زيد مَناة بن تَميم، وعندَ البَلاذُريّ: أنَّها والدة أسَد بن عبد العُزَّى بن قُصَيّ، وأنَّها بنت سعد بن

---

(١) كذا صحح الحافظُ رحمه الله إسناده، مع أن عمرو بن سفيان هذا مجهول! وقد أورد الحافظ نفسه هذا التفسير في ترجمته في «تهذيب التهذيب»، ونقل عن النحاس قوله: هي رواية ضعيفة لأجل راويها عمرو ابن سفيان. قلنا: لكن رواه بمعناه عن ابن عباس جماعةٌ منهم علي بن أبي طلحة وسعيد بن جبير وعطية العَوفي. انظر رواياتهم عند الطبري ١٤/ ١٣٥-١٣٧. والظاهر أن البخاري رحمه الله تعالى جزم بنسبته لابن عباس بمجموع ذلك، والله أعلم.

(٢) قوله: «والخل» سقط من (س).

(٣) لفظة «ابن» سقطت من (أ) و(س). وهو محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني، صاحب «المسند».

(٤) استعمل الحافظ رحمه الله هنا التسمية وأراد بها الوصف، وإلا فليس في الخبر أن اسمها خرقاء. وإنما الخرقاء: المرأة الحمقاء التي لا تُحسِنُ العمل.

تَـيْم[1] بن مُـرّة. وفي «غُرَر التِّبيان»: أنَّها كانت تَغزِل هي وجَواريها من الغَداة إلى نصف النَّهار، ثمَّ تأمُرهُنَّ بنَقضِ ذلك، هذا دَأْبُها لا تَـكُفُّ عن الغَزل ولا تُبقِي ما غَزَلَت.

وروى الطَّبَريُّ من طريق ابن جُرَيج عن عبد الله بن كثير مِثل رواية صَدَقة المذكور.

ومن طريق سعيد عن قَتَادة قال: هو مَثَلٌ ضَرَبَه الله تعالى لمن نَـكَثَ عَهْدَه.

وروى ابن مَرْدويه بإسنادٍ ضعيف عن ابن عبَّاس: أنَّها نزلت في أمّ زُفَر الآتي ذِكرُها في كتاب الطِّبّ (٥٦٥٢)، والله أعلم.

و«صَدَقة» هذا لم أرَ مَن ذكره في رجال البخاريّ، وقد أقدَم الكِرْمانيُّ فقال: صَدَقة هذا: هو ابن الفضل المروَزيُّ شيخ البخاريّ، وهو يَروي عن سفيان بن عُيَينَة، وهُنا روى عنه سفيان.

ولا سَلَف له فيما ادَّعاه من ذلك، ويكفي في الردّ عليه ما أخرَجناه من تفسيرَي ابن جَرير وابن أبي حاتم من رواية صَدَقة هذا عن السُّدّيِّ، فإنَّ صَدَقة بن الفضل المروَزِيَّ ما أدرَكَ السُّدّيّ ولا أصحابَ السُّدّيِّ، وكنت أظنّ أنَّ صَدَقة هذا: هو ابن أبي عِمران قاضي الأهواز، لأنَّ لابنِ عُيَينَةَ عنه روايةً، إلى أن رأيت في «تاريخ البخاريّ»: صَدَقة أبو الـهُذَيلِ، روى عن السُّدّيِّ قولَه، روى عنه ابن عُيَينَةَ، وكذا ذكره ابن حِبّان في «الثِّقات» من غير زيادة، وكذا ابن أبي حاتم عن أبيه، لكن قال: صَدَقة بن عبد الله بن كثير القارئ صاحب مجاهد، فظَهَرَ أنَّه غير ابن أبي عِمران، ووَضَحَ أنَّه من رجال البخاريّ تعليقاً، فيُستدرَك على مَن صَنَّفَ في رجاله، فإنَّ الجميع أغفَلُوه، والله أعلم.

قوله: «**وقال ابن مسعود: الأُمّة: مُعلِّم الخير، والقانِتُ: المطيع**» وصَلَه الفِرْيابيُّ وعبد الرَّزّاق (١/ ٣٦٠-٣٦١) وأبو عبيد[2] في «المواعِظ» (٣٢) والحاكم (٢/ ٣٥٨) كلُّهم من طريق الشَّعبيّ عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال: قُرِئَت عندَه هذه الآية ﴿ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ ﴾ [النحل: ١٢] فقال ابن مسعود: إنَّ معاذاً كان أمّة قانتاً لله، فسُئِلَ عن ذلك فقال:

---

(١) تحرف في (س) إلى: تميم.

(٢) تحرف في (س) إلى: وأبو عبيد الله. وإنما هو أبو عبيد القاسم بن سلّام الإمام.

هل تَدرُونَ ما الأُمّة؟ الأُمّة: الذي يُعلِّم الناس الخير، والقانت: الذي يُطيع الله ورسوله.

١- باب قوله:

﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ﴾ [النحل:٧٠]

٤٧٠٧- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا هارونُ بنُ موسى أبو عبدِ الله الأعوَرُ، عن شُعَيبٍ، عن أنسِ/ بنِ مالكٍ ﷺ: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يَدْعو: «أعوذُ بكَ منَ البُخْلِ، والكَسَلِ، وأرذَلِ العُمُرِ، وعذاب القَبْرِ، وفِتْنةِ الدَّجّال، وفِتْنةِ المَحْيا والمَمات». ٣٨٨/٨

قوله: «باب قوله: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ﴾» ذكر فيه حديث أنس في الدُّعاء بالاستعاذة من ذلك وغيره، وسيأتي شرحه في الدَّعَوات (٦٣٦٧). وشُعَيب الراوي عن أنس: هو ابن الحَبْحاب، بمُهمَلتَينِ وموحَّدتَينِ، وروى ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ قال: أرذَل العُمُر: هو الخَرَف. وروى ابن مَرْدويه من حديث أنس أنَّه مئة سنة.

١٧- سورة بني إسرائيل

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٤٧٠٨- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعتُ عبد الرَّحمنِ بنَ يَزِيدَ، قال: سمعتُ ابنَ مسعودٍ ﷺ، قال في بني إسرائيلَ والكَهْفِ ومريمَ: إنَّهُنَّ مِنَ العِتاق الأُوَلِ، وهُنَّ من تِلادِي.

[طرفاه في: ٤٧٣٩، ٤٩٩٤]

﴿فَسَيُنۡغِضُونَ إِلَيۡكَ رُءُوسَهُمۡ﴾ [الإسراء: ٥١] قال ابنُ عبَّاسٍ: يَهُزُّونَ.

وقال غيرُه: نَغَضَت سِنُّكَ، أي: تَحرَّكَتْ.

﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [٤]: أخبَرْناهم أنَّهم سَيُفْسِدونَ. والقضاءُ على وجوهٍ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [٢٣]: أمَرَ، ومنه الحُكْمُ ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُمۡ﴾ [يونس: ٩٣]، ومنه الخَلْقُ ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ﴾ [فصلت: ١٢]: خَلَقَهنَّ.

﴿ نَفِيرًا ﴾ [٦]: مَن يَنْفِرُ معه.

﴿مَيْسُورًا ﴾ [٢٨]: لَيِّناً.

﴿ خِطْئًا ﴾ [٣١]: إثْماً، وهو اسمٌ من خَطِئْتَ، والخَطَأُ ـ مفتوحٌ ـ مَصْدَرُه، منَ الإثْمِ، خَطِئْتُ بمعنى أخطَأْتُ.

﴿ حَصِيرًا ﴾ [٨]: مَحْبِساً مَحْصَراً.

﴿حَقَّ ﴾ [١٦]: وجَبَ[1].

﴿ تَخْرِقَ ﴾ [٣٧]: تَقْطَعَ.

﴿ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ ﴾ [٤٧]: مَصْدَرٌ من ناجَيتُ، فوَصَفَهم بها، والمعْنَى: يَتَناجَوْنَ.

«رُفاتاً» [٤٩ و٩٨]:/ حُطاماً. ٣٨٩/٨

﴿ وَٱسْتَفْزِزْ ﴾ [٦٤]: استَخِفَّ.

﴿ بِخَيْلِكَ ﴾ [٦٤]: الفُرْسان. والرَّجْلُ: الرَّجّالةُ، واحدُها راجِلٌ، مِثْلُ: صاحبٍ وصَحْبٍ، وتاجِرٍ وتَجْرٍ.

﴿حَاصِبًا ﴾ [٦٨]: الرِّيحُ العاصِفُ، والحاصبُ أيضاً: ما تَرْمي به الرِّيحُ، ومِنْه: ﴿ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء: ٩٨]: يُرْمَى به في جَهَنَّمَ، وهُم حَصَبُها، ويقال: حَصَبَ في الأرضِ: ذهبَ، والحَصَبُ مُشتَقٌّ منَ الحَصْباءِ الحجارةِ.

﴿ تَارَةً ﴾ [٦٩]: مرَّةً، وجماعَتُه: تِيَرَةٌ وتاراتٌ.

﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ﴾ [٦٢]: لأستأصِلَنَّهم، يقال: احتَنَكَ فلانٌ ما عندَ فلانٍ من عِلْمٍ: استَقْصاه.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: كلُّ سُلْطانٍ في القرآنِ، فهو حُجّةٌ.

﴿وَلِيٌّ مِنَ ٱلذُّلِّ ﴾ [١١١]: لم يُحالِف أحداً.

---

(١) تفسير هذه الكلمة ثابت في جميع روايات البخاري دون خلاف، كما في اليونينية و«إرشاد الساري»، ومع ذلك لم يتعرض لها الحافظ رحمه الله في الشرح!

قوله: «سورة بني إسرائيلَ ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » ثَبَتَت البسملةُ لأبي ذرٍّ.

قوله: «سمعت ابنَ مسعود قال في بني إسرائيل والكَهْف ومريم: إنَّهُنَّ من العِتاق» بكسرِ المهمَلة وتخفيف المثنّاة: جمع عَتيق، وهو القديم، أو هو كلّ ما بَلَغَ الغاية في الجَوْدة، وبالثّاني جَزَمَ جماعةٌ في هذا الحديث، وبالأوّلِ جَزَمَ أبو الحسين بن فارس.

وقوله: «الأُوَل» بتَخْفيفِ الواو.

وقوله: «هُنَّ مِن تِلادي» بكسرِ المثنّاة وتخفيف اللّام، أي: ممَّا حُفِظَ قديماً، والتِّلاد: قديم المال، وهو بخِلَاف الطارِف، ومُراد ابن مسعود: أنَّهُنَّ من أوَّل ما تَعَلَّمَ من القرآن، وأنَّ لهنَّ فضلاً لمَا فيهِنَّ من القَصَص وأخبار الأنبياء والأُمَم، وسيأتي الحديث في فضائل القرآن بأتَـمَّ من هذا السّياق (٤٤٩٤) إن شاء الله تعالى.

قوله: «﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾، قال ابن عبَّاس: يَهُزّونَ» وصلَه الطَّبَريُّ (١٥/ ١٠٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس. ومن طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس (١٥/ ١٠٠) قال: يُحرِّكونَها استهزاءً.

ومن طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس نحوه.

ومن طريق سعيد عن قَتَادة مثله.

قوله: «وقال غيره: نَغَضَت سِنُّك، أي: تَحَرَّكَت» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ أي: يُحرِّكونَها استهزاءً، يقال: قد نَغَضَت سِنُّه، أي: تَحَرَّكَت وارتَفَعَت من أصلها. وقال ابن قُتَيبة: المراد أنَّهم يُحرِّكونَ رُؤوسَهم استِبعاداً.

وروى سعيد بن منصور من طريق محمَّد بن كعب في قوله: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ قال: يُحرِّكونَ.

قوله: «﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: أخبَرْناهم أنَّهم سَيُفْسِدونَ، والقضاء على وجوه: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ أمَرَ، ومنه: الحُكم ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم﴾، ومنه: الخَلْق ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾: خَلَقَهُنَّ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أي: أخبَرْناهم،

وفي قوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ أي: أمَرَ، وفي قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم﴾ أي: يحكُم، وفي قوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ أي: خلقَهُنَّ.

وقد بيَّن أبو عُبيدة بعض الوجوه التي يَرِدُ بها لفظ القضاء، وأغفَلَ كثيراً منها، واستوعَبَها إسماعيل بن أحمد النَّيسابُوريّ في «كتاب الوجوه والنَّظائر» فقال: لفظة «قَضى» في الكتاب العزيز جاءت على خمسةَ عشرَ وجهاً: الفراغ ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ﴾ [البقرة:٢٠٠]، والأمر ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ [آل عمران:٤٧]، والأجل ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ [الأحزاب:٢٣]، والفَصْل ﴿لَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٥٨]، والمُضِيّ ﴿لِّيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال:٤٢]، والهلاك ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس:١١]، والوجوب ﴿لَمَّا قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [إبراهيم:٢٢]، والإبرام ﴿فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ [يوسف:٦٨]، والإعلام ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء:٤]، والوَصيَّة ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]، والموت ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص:١٥]، والنُّزول ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ:١٤]، والخَلْق ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت:١٢]، والفِعل ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس:٢٣] يعني: حَقّاً لم يَفعَل، والعَهْد ﴿إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾ [القصص:٤٤].

وذكر غيرُه: القَدَر: المكتوب في اللَّوح المحفوظ كقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٢١]، والفِعل ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، والوجوب ﴿إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [مريم:٣٩] أي: وَجَبَ لهم العذاب، والوَفاء كفائتِ العبادة[١]، والكِفاية: «ولن يَقْضِيَ عن أحدٍ من بَعدِك»[٢]، انتهى.

وبعض هذه الأوجُه مُتداخِلٌ. وأغفلَ أنَّه يَرِدُ بمعنى الانتهاء ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ [الأحزاب:٣٧]. وبمعنى الإتمام ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام:٢]. وبمعنى كَتَبَ ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ [آل عمران:٤٧]. وبمعنى الأداء، وهو ما ذُكِرَ بمعنى الفَراغ، ومنه قَضَى دَينَه.

---

(١) يعني: كوفاء فائت العبادة.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (١٨٥٣٣)، والنسائي (٤٣٩٤) من حديث البراء بن عازب، والمراد الجَذَعة.

وتفسير «قضى ربُّك أن لا تعبُدوا» بمعنى: وَصَّى، منقول من مُصحَف أُبيٍّ بن كعب، أخرجه الطَّبَريّ (١٥/ ٦٢).

وأخرجه أيضاً من طريق قَتَادة قال: هي في مُصحَف ابن مسعود: «ووَصَّى». ومن طريق مجاهد في قوله: ﴿وَقَضَىٰ﴾ قال: وأَوْصَى. ومن طريق الضَّحّاك أنَّه قرأ: «ووَصَّى»، وقال: لصِقَتِ الواو بالصّادِ فصارت قافاً، فقُرِئَت: وقَضَى. كذا قال[1]، واستَنكَروه منه.

وأمَّا تفسيره بالأمرِ كما قال أبو عُبيدة، فوَصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٥/ ٦٢) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

ومن طريق الحسن وقَتَادة مثله.

وروى ابن أبي حاتم من طريق ضَمْرة عن الثَّوريّ قال: معناه: أَمَرَ، ولو قَضَى لَمضى، يعني: لو حَكَمَ.

وقال الأزهَرِيّ: القضاء مَرجِعُه إلى انقضاء الشَّيء وتمامه، ويُمكِن رَدّ ما وَرَدَ من ذلك كلّه إليه. وقال الأزهَريّ أيضاً: كلّ ما أحكَمَ عَمَله أو خَتَمَ أو/ أكمَلَ أو أوجَبَ أو أَلهَمَ أو أنفَذَ أو أمضى فقد قَضَى. وقال في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، أي: أعلمناهم عِلماً قاطِعاً، انتهى. ٨/ ٣٩٠

والقضاء يَتَعَدَّى بنفسِه، وإنَّما تَعَدَّى بالحرفِ في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ لتَضَمُّنِه معنى أوْحَينا.

قوله: «﴿نَفِيرًا﴾: مَن يَنْفِرُ معه» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ قال: الذينَ يَنفِرونَ معه. وروى الطَّبَرِيُّ من طريق سعيد عن قَتَادة في قوله: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾، أي: عَدداً.

ومن طريق أسباط عن السُّدّيِّ مثله.

---

(١) وقد روي ذلك أيضاً عن ابن عباس عند أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري (٧٧٣٣) وضعف إسنادَه بفرات بن السائب أحد رواته. قلنا: بل هو متروك، فالإسناد واهٍ بمرّة.

قوله: «﴿مَّيْسُورًا﴾: لَيِّناً» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾، أي: لَـيِّناً.

وروى الطَّبَرِيُّ من طريق إبراهيم النَّخَعيِّ في قوله: ﴿فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾، أي: لَيِّناً[١] تَعِدُهم.

ومن طريق عِكْرمة قال: عِدْهم عِدةً حَسنة.

وروى ابن أبي حاتم[٢] من طريق محمَّد بن أبي موسى عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾ قال: العِدة.

ومن طريق السُّدِّيِّ قال: تقول: نَعمْ وكَرَامة، وليس عندَنا اليوم.

ومن طريق الحسن: تقول: سَيكون إن شاء الله تعالى.

قوله: «﴿خِطْـًٔا﴾: إثْماً، وهو اسم من خَطِئْتُ، والخَطأ - مفتوحٌ - مَصْدَرُه من الإثْم، خَطِئْت بمعنى أخطأت» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾، أي: إثماً، وهو اسم من خَطِئتُ، فإذا فتحته فهو مصدَر، قال الشَّاعر[٣]:

دَعِيني إنَّما خَطَئي وصَوْبي ... عَلَيَّ وإنَّ ما أَهلكْتُ مالي

ثمَّ قال: وخَطِئْتُ وأخطَأت لُغَتان، وتقول العرب: خَطِئت إذا أذنَبت عَمداً، وأخطَأتُ: إذا أذنَبت على غير عَمد. واختارَ الطَّبَرِيُّ القراءة التي بكسرٍ ثمَّ سكون، وهي المشهورة. ثمَّ أسنَدَ عن مجاهد في قوله: ﴿خِطْـًٔا﴾ قال: خَطيئةً، قال: وهذا أولى، لأنَّهم كانوا يَقتُلونَ أولادهم على عَمْدٍ لا خطأٍ، فنُهوا عن ذلك.

وأمَّا القراءة بالفتح فهي قراءة ابن ذَكْوانَ[٤]، وقد أجابوا عن الاستبعاد الذي أشارَ إليه

---

(١) تحرف في (س) إلى: لصام.

(٢) وهو أيضاً عند البخاري في «الأدب المفرد» (٥١).

(٣) هو أوس بن غلفاء التميمي. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ٢/ ٦٢١.

(٤) أي في روايته عن ابن عامر الدمشقي من السبعة، ووافقه في هذه القراءة أبو جعفر المدني من العشرة، وقرأ ابن كثير من السبعة بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها. انظر: «النشر» لابن الجزري ٢/ ٣٠٧.

الطَّبَرِيُّ بأنَّ معناها: إنَّ قتْلَهم كان غيرَ صواب، تقول: أخطَأ يُخطِئ خَطأً: إذا لم يُصِب.

وأمَّا قول أبي عُبيدة الذي تَبعَه فيه البخاريّ حيثُ قال: خَطِئت بمعنى أخطَأت، ففيه نَظَر، فإنَّ المعروف عندَ أهل اللُّغة أنَّ خَطِئَ بمعنى: أَثِم، وأخطَأ: إذا لم يَتعَمَّد، أو إذا لم يُصِب.

قوله: «﴿حَصِيرًا﴾: مَحْبِساً مَحْصَراً» أمَّا مَحبِساً، فهو تفسير ابن عبَّاس، وصَلَه ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ قال: مَحبِساً.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿حَصِيرًا﴾ قال: مَحصَراً.

قوله: «﴿تَخْرِقَ﴾: تَقْطَع» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ﴾ قال: لَن تَقطَع.

قوله: «﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾: مَصْدَرٌ من ناجَيتُ، فوَصَفَهم بها، والمعْنَى: يَتَناجَوْنَ» كذا فيه، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ هو مصدَر ناجَيتُ، أو اسم منها، فوَصَفَ بها القوم، كقولهم: هم عذاب، فجاءت «نَجْوَى» في موضع مُتَناجِينَ. انتهى، ويحتمل أن يكون على حذف مُضاف، أي: وهم ذَوو نَجوَى، أو هو جمع نَجيٍّ، كقَتيلٍ وقَتْلَى.

قوله: «رُفاتاً: حُطاماً» قال أبو عُبيدة في قوله: «رُفاتاً»، أي: حُطاماً، أي: عِظاماً مُحَطَّمة.

وروى الطَّبَرِيُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا﴾ قال: تراباً.

قوله: «﴿وَٱسْتَفْزِزْ﴾: استَخِفَّ. ﴿بِخَيْلِكَ﴾: الفُرْسان. والرَّجْل والرِّجال[1]: الرَّجّالة،

(١) كذا في الأصلين و(س): والرَّجْل والرِّجال، والذي في اليونينية و«إرشاد الساري» أن قوله: والرِّجال، إنما جاء في رواية أبي ذر الهروي بدل قوله: والرَّجْل، فجمع الحافظُ رحمه الله بينهما، ولم يَرِدا مجموعَين في شيءٍ من روايات البخاري. والمراد من ذلك بيان قوله تعالى: ﴿وَرَجِلِكَ﴾، وكذا قرأها حفصٌ عن عاصم، وقرأها الباقون: «ورَجْلِك» بإسكان الجيم. انظر: «النشر» ٢/ ٣٠٨. وأما القراءة بكسر الراء =

واحدُها راجِل، مِثْل: صاحبٍ وصَحْبٍ، وتاجِرٍ وتَجْرٍ» هو كلام أبي عُبيدة بنَصِّه، وتقدَّم شرحه في بَدْء الخَلق[1].

وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ﴾ قال: استنزِلْ.

قوله: «﴿حَاصِبًا﴾: الرِّيح العاصفُ، والحاصبُ أيضاً ما تَرْمي به الرِّيح، ومنه ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ يُرْمَى به في جَهَنَّم، وهم حَصَبُها، ويقال: حَصَبَ في الأرض: ذهب، والحَصَبُ مُشتقّ من الحَصْباء الحجارة» تقدَّم في صفة النار من بَدْء الخلق[2]، قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾/ أي: ريحاً عاصفاً تَحصِب، ويكون الحاصب من الجليد أيضاً، ٣٩١/٨ قال الفَرَزدَق:

بحاصبٍ كنَديفِ القُطن مَنثُورِ

وفي قوله: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾: كلّ شيء ألقَيتَه في النار، فقد حَصَبتَها به. وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قَتَادة قال: ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ قال: حجارة من السماء.

ومن طريق السُّدّيِّ قال: رامِياً يرميكُم بحجارةٍ.

قوله: «﴿تَارَةً﴾: أي: مرَّةً، والجمع تِيَرٌ وتارات» هو كلام أبي عُبيدة أيضاً.

وقوله: «والجمع تِيَر» بكسرِ المثنّاة الفَوْقانيَّة وفتح المثنّاة التَّحتانيَّة.

وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد[3] عن قَتَادة في ﴿تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ قال: مرَّة أُخرى.

قوله: «﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾: لَأستأصِلَنَّهم، يقال: احتَنَكَ فلان ما عندَ فلان مِن عِلمٍ: استقْصاه»

= بعدها جيم خفيفة ثم ألف بعدها لام فهي قراءة شاذة قرأ بها أبو المتوكل وأبو الجوزاء وعكرمة. انظر: «زاد المسير» ٣/ ٣٧.

(١) قبل الحديث (٣٢٦٨).

(٢) قبل الحديث (٣٢٥٨).

(٣) تحرف في (أ) و(س) إلى: شعبة. والمثبت على الصواب من (ع)، موافقاً لما جاء في «تفسير الطبري» ١٥/ ١٢٤، وكذا جاء هذا التفسير عن سعيد عن قتادة عند الطبري عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ من سورة طه.

تقدَّم شرحه في بَدْء الخلق[1]. وروى سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾ قال: لَأحتوِيَن، قال: يعني: شِبه الزِّناق.

قوله: «**وقال ابن عبّاس: كلّ سُلْطانٍ في القرآن فهو حُجّة**» وصَلَه ابن عُيَينَة في «تفسيره» عن عَمْرو بن دينار عن عِكْرمة عن ابن عبّاس. وهذا على شرط الصَّحيح. ورواه الفِرْيابيُّ بإسنادٍ آخر عن ابن عبَّاس، وزاد: وكلّ تسبيح في القرآن فهو صلاة.

قوله: «**﴿وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾: لم يُحالِفْ أحداً**» وروى الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ قال: لم يُحالِف أحداً.

١- باب قوله:
﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء:١]

٤٧٠٩- حدَّثنا عَبْدانُ، أخبَرَنا عبدُ الله، حدَّثنا يونس (ح) وحدَّثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا عَنْبَسةُ، حدَّثنا يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، قال ابنُ المسيّب: قال أبو هريرةَ: أُتِيَ رسولُ الله ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ به بإيلِياءَ بقَدَحَينِ من خمْرٍ ولَبَنٍ، فنظَرَ إليهما، فأخَذَ اللَّبَنَ، فقال جِبْريلُ: الحمدُ لله الذي هَداكَ للفِطْرةِ، لو أخَذْتَ الخمْرَ غَوَت أمّتُكَ.

٤٧١٠- حدَّثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا ابنُ وَهْب، قال: أخبرني يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، قال أبو سَلَمةَ: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «لمَّا كَذَّبَتْني قُرَيشٌ قُمْتُ في الحِجْرِ، فجَلَّى الله لي بيتَ المقدِسِ، فطَفِقْتُ أُخبِرُهم عن آياته، وأنا أنظرُ إليه».

زادَ يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا ابنُ أخي ابنِ شِهابٍ، عن عَمِّه: «لمَّا كَذَّبتْني قُرَيشٌ، حينَ أُسْرِيَ بي إلى بيتِ المقدِسِ»... نحوَه.

قوله: «**باب قوله: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾**» لم يَختلِف القُرّاء في

(١) قبل الحديث (٣٢٦٨).

﴿أَسۡرَىٰ﴾ بخِلَاف قوله في قِصّة لوط: ﴿فَأَسۡرِ﴾ [هود:٨١]، فقُرِئَت بالوجهَين[١]. وفيه تَعقُّب على مَن قال من أهل اللُّغة: إنَّ أسرَى وسَرَى بمعنًى واحدٍ.

قال السُّهيليُّ: السُّرَى: من سَرَيتُ: إذا سِرْتَ ليلاً، يعني فهو لازِم، والإسراء يَتعَدَّى في المعنى، لكن حُذِفَ مفعوله حتَّى ظَنَّ مَن ظَنَّ أنَّهما بمعنًى واحد، وإنَّما معنى ﴿أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ جَعَلَ البُراقُ يَسري به، كما تقول: أمضَيتُ كذا، بمعنى: جَعَلتُه يمضي، لكن حَسُنَ حذف المفعول لقوّة الدّلالة عليه أو للاستِغْناءِ عن ذِكْره، لأنَّ المقصود بالذِّكرِ المصطفى لا الدّابّةُ التي سارَت به.

وأمَّا قِصّة لوط فالمعنى سِرْ بهم على ما يَتحمَّلونَ عليه من دابّة ونحوها، هذا معنى القراءة بالقطعِ، ومعنى الوَصل سِرْ بهم ليلاً، ولم يأتِ مِثل ذلك في الإسراء لأنَّه لا يجوز أن يقال: سَرَى بعبده بوجهٍ من/ الوجوه، انتهى. ٣٩٢/٨

والنَّفي الذي جَزَمَ به إنَّما هو من هذه الحيثيَّة التي قَصَدَ فيها الإشارة إلى أنَّه سارَ ليلاً على البُراق، وإلّا فلو قال قائل: سَرَيتُ بزيدٍ، بمعنى: صاحَبتُه، لكان المعنى صحيحاً.

ذكر فيه حديث أبي هريرة: أُتيَ رسول الله ﷺ ليلةَ أُسريَ به بإيلياءَ بقَدَحَينِ، وقد تقدَّم شرحه في السِّيرة النبويَّة (٣٨٨٧)، ويأتي في الأشرِبة (٥٥٧٦ و٥٦٠٣).

وذكر فيه أيضاً حديث جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لمَّا كَذَّبَتني قُرَيش» كذا للأكثرِ، وللكُشْمِيهنيّ: «كَذَّبَني» بغير مُثنّاة.

قوله: «فجلّى الله لي بيت المقدس» تقدم شرحه أيضاً في السيرة النبوية (٣٨٨٦) والذي اقترحَ على النبي ﷺ أن يصفَ لهم بيت المقدس هو المُطعِم بن عَديٍّ، أخرجه أبو يعلى[٢] من حديث أم هانئ، وأخرج النسائي (ك١١٢٢١) من طريق زرارة بن[٣] أوفى عن ابن

---

(١) قرأ ابن كثير ونافع بالوصل، وقرأ الباقون بالقطع. انظر «السبعة» لابن مجاهد ص٣٣٨.

(٢) في «مسنده» الذي برواية ابن المقرئ، كما في «المطالب العالية» للحافظ (٤٢٣٥).

(٣) في (س): زرارة بن أبي أوفى، بإقحام لفظة «أبي»، وهو خطأ.

عباس هذه القصة مطوَّلة، وقد ذكرتُ طرفاً منها في أول شرح حديث الإسراء معزوّاً إلى أحمد (٢٨١٩) والبزار (٥٣٠٥)، ولفظ النسائي: «لـمَّا كان ليلة أُسريَ بي ثم أصبحتُ بمكة فَظِعْتُ بأمري، وعرفتُ أن الناس مُكذِّبِيَّ، فقعدتُ معتزِلاً حزيناً» فمرَّ به عدوُّ الله أبو جهل، فجاء حتى جلس إليه، فقال له كالمستهزئ: هل كان مِن شيء؟ قال: «نعم» قال: ما هو؟ قال: «إني أُسريَ بي الليلةَ» قال: إلى أين؟ قال: «إلى بيت المقدس» قال: ثم أصبحتَ بين أظهرنا؟ قال: «نعم» قال: فلم يَرَ أن يُكذِّبَه مخافةَ أن يَجحَد ما قال إن دعا قومَه، قال: إن دعوتُ قومَك لك تحدِّثهم؟ قال: «نعم» قال أبو جهل: يا معشر بني كعب بن لؤي، هلمَّ، قال: فانتَفَضَت المجالسُ، فجاؤوا حتى جَلَسُوا إليهما، قال: حدِّث قومَك بما حدَّثْتَني، فحدَّثَهم، قال: فمِن مُصفِّقٍ ومن واضِعٍ يدَه على رأسِه متعجِّباً، وفي القوم مَن سافر إلى ذلك البلد، ورأى المسجدَ، قال: فهل تستطيع أن تَنعَتَ لنا المسجدَ، قال النبيُّ ﷺ: «فذهبتُ أنعَتُ لهم» قال: «فما زلتُ أنعَتُ حتى التبَسَ عليَّ بعضُ النَّعْت، فجيء بالمسجد حتى وُضِعَ فنعتُّه وأنا أنظُر إليه»، قال: «فقال القوم: أمَّا النعتُ فقد أصابَ».

قوله: «زاد يعقوب بن إبراهيم، حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمِّه: لـمَّا كذَّبتْني قريشٌ حين أُسريَ بي إلى بيت المقدس» وَصَلَه الذُّهْلي في «الزهريات» عن يعقوب، بهذا الإسناد. وأخرجه قاسم بن ثابت في «الدلائل» من طريقه، ولفظه: جاء ناسٌ من قريش إلى أبي بكر، فقالوا: هل لك في صاحبِك يزعُم أنه أتى بيتَ المقدس، ثم رجعَ إلى مكة مِن ليلةٍ واحدةٍ؟ قال أبو بكر: أوَ قال ذلك؟ قالوا: نعم، قال: لقد صدق.

وروى الذُّهْلي أيضاً وأحمد في «مسنده» (١٥٠٣٤) جميعاً عن يعقوب بن إبراهيم المذكور عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب، بسنده: «لـمَّا كذَّبتْني قريشٌ» الحديث، فلعله دخل إسناد في إسناد، أو لمّا كان الحديثان في قصة واحدة أطلَقَ[1] ذلك.

---

(١) في (س): أدخل، والمثبت من الأصلين.

٢- باب قوله تعالى:

﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧٠]

كرّمنا وأكرمنا واحدٌ.

﴿ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ﴾ [٧٥]: عذابَ الحياةِ وعذابَ المَماتِ.

﴿خِلَٰفَكَ﴾ [٧٦] وخَلْفَكَ سَواءٌ.

﴿وَنَـَٔا﴾ [٨٣]: تَباعَدَ.

﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾ [٨٤]: ناحِيَتِه، وهي مِن شَكَلْتُه.

﴿صَرَّفۡنَا﴾ [٤١]: وجَّهْنا.

﴿قَبِيلًا﴾ [٩٢]: مُعايَنةً ومُقابَلةً، وقِيلَ: القابِلةُ، لأنَّها مُقابِلَتُها، وتَقبَلُ ولَدَها.

﴿خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِ﴾ [١٠٠]: أنفقَ الرجُلُ: أملَقَ، ونَفِقَ الشَّيءُ: ذهبَ.

﴿قَتُورًا﴾ [١٠٠]: مُقتِّراً.

﴿لِلۡأَذۡقَانِ﴾ [١٠٧ و١٠٩] أي: مُجْتَمَعُ اللَّحْيَينِ، الواحدُ: ذَقَنٌ.

وقال مجاهدٌ: ﴿مَّوۡفُورًا﴾ [٦٣]: وافِراً.

﴿تَبِيعًا﴾ [٦٩]: ثائراً. وقال ابنُ عبَّاسٍ: نَصِيراً.

«لا تُبذِّرْ» [٢٦]: لا تُنْفِق في الباطِلِ.

﴿ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٍ﴾ [٣٨]: رِزْقٍ.

﴿مَثۡبُورًا﴾ [١٠٢]: مَلْعُوناً.

﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ﴾ [١٠٧ و١٠٩]: للوُجُوه.

﴿فَجَاسُواْ﴾ [٥]: تيمَّمُوا.

﴿يُزۡجِي لَكُمُ ٱلۡفُلۡكَ﴾ [٦٦]: يُجْري الفُلْكَ.

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ كَرَّمنا وأكرَمنا واحدٌ» أي: في الأصل، وإلّا ٣٩٣/٨

فبالتَّشْدِيدِ أبلَغ، قال أبو عُبيد: كَرَّمْنا، أي: أكرَمنا، إلّا أنَّها أشدّ مُبالَغةً في الكَرامة. انتهى.

وهو من كَرُمَ بضمِّ الرّاء، مِثل: شَرُفَ، وليس من الكَرَم الذي هو في المال.

قوله: «﴿ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾: عذابَ الحياة وعذابَ المَمات» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ﴾: مختصرٌ، والتَّقدير: ضِعف عذاب الحياة وضِعف عذاب الممات.

وروى الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله: ﴿ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ﴾ قال: عذابها ﴿وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ قال: عذاب الآخِرة.

ومن طريق عليّ بن أبي طلحة[1] عن ابن عبَّاس قال: ضِعف عذاب الدُّنيا والآخِرة.

ومن طريق سعيد عن قَتَادة مثله.

وتوجيه ذلك أنَّ عذاب النار يُوصَف بالضِّعفِ، قال تعالى: ﴿عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف:٣٨]، أي: عذاباً مُضاعَفاً، فكأنَّ الأصل: لَأذَقْناك عذاباً ضِعْفاً في الحياة، ثمَّ حَذَفَ الموصوف وأقامَ الصِّفة مَقامَه، ثمَّ أُضيفَتِ الصِّفةُ إضافةَ الموصوف، فهو كما لو قيل: أَلِيمَ الحياةِ مَثَلاً.

قوله: «﴿خِلَٰفَكَ﴾ وخَلْفَك سواءٌ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾، أي: بعدَك. قال: ﴿خِلَٰفَكَ﴾ وخَلفك سواء، وهما لُغتان بمعنًى، وقُرِئَ بهما.

قلت: والقراءتان مشهورتان، فقرأ: «خَلْفَك» الجمهورُ، وقرأ: ﴿خِلَٰفَكَ﴾ ابن عامر والأخوان[2]، وهي رواية حفص عن عاصم.

قوله: «﴿وَنَـَٔا﴾: تباعَدَ» هو قول أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾، أي: تباعَدَ.

قوله: «﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾: ناحيَته، وهي من شَكَلْتُه» وصَلَه الطَّبَريُّ (١٥/ ١٥٤) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ قال: على ناحيَته.

---

(١) كذا ذكر الحافظ أنه من رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهو ذهولٌ منه رحمه الله، لأن الذي في «تفسير الطبري» ١٥/ ١٣١ أنه من رواية عطية العَوْفي عن ابن عباس.

(٢) هما حمزة والكسائي الكوفيان، والمراد بالأخوة هنا أخوة العلم والمسكن، لا أخوة النسب.

ومن طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد قال: على طَبيعَته وعلى حِدَته. ومن طريق سعيد عن قَتَادة قال: يقول: على ناحيَته وعلى ما يَنوي.

وقال أبو عُبيدة: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾، أي: على ناحيَته وخَليقَتِه، ومنها قولهم: هذا مِن شَكْل هذا.

قوله: «﴿صَرَّفْنَا﴾: وجَّهْنا» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾، أي: وجَّهْنا وبيَّنّا.

قوله: «﴿ حَصِيرًا ﴾: مَحْبِساً»[1] هو قول أبي عُبيدة أيضاً، وهو بفتح الميم وكسر الموحَّدة، وروى ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: ﴿حَصِيرًا﴾، أي: سِجناً.

قوله: «﴿قَبِيلًا ﴾: مُعاينَةً ومُقابَلةً. وقيل: القابِلة، لأنَّها مقابِلَتُها، وتَقبَل ولدَها» قال أبو عُبيدة: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ﴾ مَجازُه: مُقابَلة، أي: مُعايَنة، قال الأعشَى:

كَصَرْخة حُبلَى بَشَّرتْها قبيلُها

أي: قابِلَتُها.

وقال ابن التِّين: ضبطَه بعضهم: تَقبُل ولدها، بضمِّ الموحَّدة، وليس ببيِّنٍ.

وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد، عن قَتَادة: ﴿قَبِيلًا ﴾: أي: جُنداً نُعايِنُهم مُعايَنةً.

قوله: «﴿خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾: يقال: أنفَقَ الرجلُ: أمْلَقَ، ونَفِقَ الشَّيءُ: ذهبَ» كذا ذكره هنا، والذي قاله أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾ [الأنعام:١٥١]، أي: من ذهابِ مالٍ، يقال: أمْلَقَ فلانٌ: ذهبَ مالُه، وفي قوله: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾[الإسراء:٣١]، أي: فقْرٍ.

وقوله: «نَفِقَ الشَّيءُ: ذهبَ» هو بفتح الفاء ويجوز كسرها، هو قول أبي عُبيدة.

---

(١) تفسير هذه الكلمة تقدم عند البخاري في أول تفسير سورة الإسراء، وشرح عليه الحافظ هناك، ولم يرد هنا في شيء من روايات البخاري، حسب ما في اليونينية و«إرشاد الساري»، فلا ندري لم أعاد ذكره الحافظ رحمه الله هنا! على أن فيه من الفوائد ما لم يذكره الحافظ هناك.

وروى ابن أبي حاتم من طريق السُّدّيِّ قال: خَشْية الإنفاق، أي: خَشْية أن يُنفِقُوا فيَفْتَقِروا.

قوله: «﴿قَتُورًا﴾: مُقتِّراً» هو قول أبي عُبيدة أيضاً.

قوله: «﴿لِلْأَذْقَانِ﴾ أي: مُجتَمَعُ اللَّحْيَينِ، الواحد ذَقَنٌ» هو قول أبي عُبيدة أيضاً: وسيأتي له تفسير آخرُ قريباً. واللَّحيَينِ، بفتح اللّام ويجوز كسرها: تَثنية لَحْيٍ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿مَّوْفُورًا﴾: وافِراً» وصَلَه الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه سواءً.

قوله: «﴿تَبِيعًا﴾: ثائراً، وقال ابن عبَّاس: نَصِيراً» أمَّا قول مجاهد فوَصَلَه الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عنه في قوله: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾/ أي: ثائراً، وهو اسم فاعل من الثَّأْرِ، يقال لكلِّ طالبِ ثَأْرٍ وغيره: تَبيع وتابع. ٨/٣٩٤

ومن طريق سعيد عن قَتَادة، أي: لا نَخافُ أن نُتْبَع بشيءٍ من ذلك.

وأمَّا قول ابن عبَّاس، فوَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عنه في قوله: ﴿تَبِيعًا﴾ قال: نَصيراً.

قوله: «لا تُبَذِّرْ: لا تُنْفِق في الباطِل» وصَلَه الطَّبَريُّ (١٥/ ٧٤) من طريق عطاءٍ الخُراسانيّ، عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ﴾: لا تُنفِق في الباطِل، والتَّبذير: السَّرَف في غير حَقّ.

ومن طريق عِكْرمة عن ابن عباس[1] قال: المبَذِّر: المنفِقُ في غير حَقّ.

ومن طرق مُتَعَدِّدة عن أبي العُبَيدَينِ ـ وهو بلفظ التَّصغير والتَّثنية ـ عن ابن مسعود، مثله، وزاد في بعضها: كنَّا أصحابَ محمَّدٍ نَتَحَدَّث أنَّ التَّبذيرَ النَّفَقةُ في غير حَقّ.

قوله: «﴿ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ﴾: رِزْقٍ» وصَلَه الطَّبَريُّ من طريق عطاء[2] عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ قال: ابتغاء رِزقٍ.

ومن طريق عِكْرمة مثله. ولابنِ أبي حاتم من طريق إبراهيم النَّخَعيِّ في قوله: ﴿ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا﴾: قال: فضلاً.

---

(١) قوله: «عن ابن عباس» سقط من (س).

(٢) هو ابن أبي مسلم الخُراساني.

قوله: «﴿مَثۡبُورٗا﴾: **مَلْعُوناً**» وصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٥/ ١٧٥) من طريق عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبَّاس.

ومن وجه آخر عن سعيد بن جُبَير، عنه.

ومن طريق العَوْفِيِّ، عنه، قال: مَغلوباً.

ومن طريق الضَّحّاك مثله.

ومن طريق مجاهد قال: هالكاً.

ومن طريق قَتَادة قال: مُهلكاً.

ومن طريق عَطيَّة قال: مُغيَّراً مُبَدِّلاً.

ومن طريق ابن زيد بن أسلَمَ قال: مَخْبُولاً، لا عقْلَ لَه.

قوله: «﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ﴾: **للوُجوهِ**» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٥/ ١٨٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة، عنه.

وكذا أخرجه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة، مثله. وعن مَعمَر عن الحسن: لِلِّحَى. وهذا يوافق قول أبي عُبيدة الماضي، والأوَّل على المجازِ.

قوله: «﴿فَجَاسُواْ﴾: **تيمَّمُوا**» أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾، أي: فمَشَوْا. وقال أبو عُبيد[1]: جاسَ يَجُوس، أي: نَقَّبَ.

وقيل: نزلَ، وقيل: قتَل، وقيل: تَرَدَّدَ، وقيل: هو طلب الشَّيء باستقصاءٍ، وهو بمعنى نَقَّبَ.

قوله: «﴿يُزۡجِي﴾ **الفُلْكَ: يُجْري الفُلْكَ**» وصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٥/ ١٢٢) من طريق عليّ بن

---

(١) تحرف في الأصلين و(س) إلى: أبو عبيدة، والتصويب من «الدر المصون» للسَّمين الحلبي ٧/ ٣١٤، و«اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل الحنبلي ١٢/ ٢١٠.

أبي طلحة عنه، به.

ومن طريق سعيد عن قَتَادة: ﴿يُزْجِى﴾ الفُلْك، أي: يُسَيِّرُها في البحر.

٣ ـ بابٌ

﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ الآية [الإسراء:١٦]

٤٧١١ - حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، أخبرنا منصورٌ، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ الله، قال: كنَّا نقولُ للحَيِّ إذا كَثُروا في الجاهليَّةِ: أَمِرَ بنو فلانٍ.

حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، وقال: أمَرَ.

قوله: «باب ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ الآية» ذكر فيه حديث عبد الله ـ وهو ابن مسعود ـ: كنَّا نقول للحَيِّ إذا كَثُروا في الجاهليَّة: أَمِرَ بنو فلان، ثمَّ ذكره عن شيخ آخر عن سفيان ـ يعني بسندِه ـ قال: أَمَرَ؛ فالأُولى بكسرِ الميم، والثّانية بفتحها، وكلاهما لُغتان، وأنكَرَ ابن التِّين فتح الميم في «أمَرَ» بمعنى: كَثُرَ، وغَفَلَ في ذلك، ومَن حَفِظَه حُجّة عليه، كما سأُوضحُه.

وضَبَطَ الكِرْمانيُّ أحدَهما بضمِّ الهمزة، وهو غَلَطٌ منه.

وقراءة الجمهور بفتح الميم، وحكى أبو جعفر عن ابن عبَّاس: أنَّه قرأها بكسرِ الميم، وأثبتَها أبو زيد لغةً، وأنكرَها الفرّاء، وقرأ أبو رَجاء في آخِرينَ بالمدِّ وفتح الميم، ورُويَت عن أبي عَمْرو وابن كثير وغيرهما[١]، واختارَها يعقوب، ووَجَّهَها الفرّاء بما وَرَدَ من تفسير ابن مسعود، وزَعَمَ أنّه لا يقال: أمَرْنا، بمعنى: كَثَّرْنا، إلّا بالمدِّ، واعتَذَرَ عن حديث: «أفضل المال مُهرةٌ مأمُورةٌ»[٢]، فإنّها ذُكِرَت للمُزاوَجة لقوله فيه: «أو سِكّةٌ مأبُورةٌ»، وقرأ أبو عثمان النَّهْديُّ كالأوَّل لكن بتشديد الميم، بمعنى الإمارة.

واستَشهَدَ الطَّبَريُّ بما أسنَدَه من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله:

---

(١) لكن القراءة المعتمدة عنهما كالجمهور. انظر: «النشر» لابن الجزري ٢/ ٣١٢.

(٢) أخرجه أحمد (١٥٨٤٥) من حديث سويد بن هُبيرة، وإسناده ضعيف.

﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾ قال: سَلَّطنا/ شِرارَها. ثمَّ ساقَ عن أبي عثمان وأبي العاليـة ومجاهد أنَّهم ٨/٣٩٥ قَرَؤوا بالتَّشديد.

وقيل: التَّضعيف للتَّعدية، والأصل: أمَرْنا، بالتَّخفيفِ، أي: كَثَّرْنا، كما وَقَعَ في هذا الحديث الصَّحيح، ومنه حديث: «خير المال مُهرةٌ مأمورَةٌ» أي: كثيرة النِّتاج، أخرجه أحمد (١٥٨٤٥).

ويقال: أَمِرَ بنو فلانٍ، أي: كَثُروا، وأَمَرَهم اللهُ: كَثَّرَهم، فأَمِرُوا، أي: كَثُروا. وقد تقدَّم قول أبي سفيان في أوَّل هذا الشَّرح (٧) في قِصَّة هِرَقلَ حيثُ قال: لقد أَمِرَ أَمْرُ ابن أبي كَبْشة؛ أي: عَظُمَ.

واختارَ الطَّبَريُّ قراءة الجمهور، واختارَ في تأويلها حَمْلَها على الظّاهر، وقال: المعنى: أمَرنا مُترَفِيها بالطاعة، فعَصَوْا. ثمَّ أسنَدَه عن ابن عبَّاس، ثمَّ عن سعيد بن جُبَير.

وقد أنكَرَ الزَّمَخشَريُّ هذا التَّأويلَ وبالَغَ كعادتِه، وعُمْدة إنكاره: أنَّ حذف ما لا دليل عليه غير جائز. وتُعقِّبَ بأنَّ السِّياق يدلّ عليه، وهو كقولِك: أَمَرْتُه فعَصَاني، أي: أَمَرْته بطاعَتي فعصاني، وكذا أمَرتُه فامتَثَل.

٤ - بابٌ
﴿ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾ [الإسراء:٣]

٤٧١٢ - حدَّثنا محمَّدُ بنُ مُقاتِلٍ، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا أبو حَيّانَ التَّيْميُّ، عن أبي زُرْعةَ ابنِ عَمْرِو بنِ جَرير، عن أبي هريرةَ ﷺ، قال: أُتِيَ رسولُ الله ﷺ بلحْمٍ، فرُفِعَ إليه الذِّراعُ، وكانت تُعجِبُه، فنَهَسَ منها نَهْسةً، ثمَّ قال: «أنا سَيِّدُ الناسِ يومَ القيامةِ، وهل تَدْرُونَ مِمَّ ذلك؟ يُجمَعُ الناسُ الأوَّلينَ والآخِرينَ في صَعيدٍ واحدٍ، يُسمِعُهمُ الدّاعي، ويَنفُذُهمُ البَصَرُ، وتَدْنو الشمسُ، فيَبْلُغُ الناسَ مِنَ الغَمِّ والكَرْبِ ما لا يُطِيقونَ ولا يَحْتَمِلونَ، فيقول الناسُ: ألا تَرَوْنَ ما قد بَلَغَكُم؟ ألا تَنظُرونَ مَن يَشْفَعُ لكُم إلى رَبِّكُم؟ فيقول بعضُ الناسِ لبعضٍ: عليكم بآدَمَ، فيأتونَ آدَمَ عليه السلام، فيقولون له: أنتَ أبو البَشَرِ، خَلَقَكَ الله بيَدِه، ونَفَخَ فيكَ من رُوحِه، وأمَرَ الملائكةَ فسَجَدُوا لكَ، اشفَع لنا إلى رَبِّكَ، ألا تَرَى إلى ما نحنُ فيه؟ ألا تَرَى إلى ما قد بَلَغَنا؟ فيقول آدَمُ:

إنَّ رَبِّي قد غَضِبَ اليومَ غَضَباً لم يَغْضَب قبلَه مِثلَه، ولا يَغْضَبُ بعدَه مِثلَه، وإنَّه قد نَهاني عن الشَّجَرةِ فعَصَيتُه، نفْسي نفْسي نفْسي، اذهبوا إلى غَيري، اذهبوا إلى نوحٍ.

فيأتونَ نُوحاً، فيقولون: يا نوحُ، إنَّكَ أنتَ أوَّلُ الرُّسُلِ إلى أهلِ الأرضِ، وقد سَمّاكَ الله عبداً شَكوراً، اشْفَعْ لنا إلى رَبِّكَ، ألا تَرَى إلى ما نحنُ فيه؟ فيقول: رَبِّي عزَّ وجلَّ قد غَضِبَ اليومَ غَضَباً، لم يَغْضَب قبلَه مِثلَه، ولن يَغْضَبَ بعدَه مِثلَه، وإنَّه قد كانَ لي دَعْوةٌ دَعَوْتُها على قومي، نفْسي نفْسي نفْسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى إبراهيمَ.

٣٩٦/٨ فيأتونَ إبراهيمَ، فيقولون: يا إبراهيمُ، أنتَ نبيُّ الله، وخليلُه من أهلِ الأرضِ، اشفَع لنا/ إلى رَبِّكَ، ألا تَرَى إلى ما نحنُ فيه؟ فيقول لهم: إنَّ رَبِّي قد غَضِبَ اليومَ غَضَباً لم يَغْضَب قبلَه مِثلَه، ولن يَغْضَبَ بعدَه مِثلَه، وإنّي قد كنتُ كَذَبتُ ثلاثَ كَذَباتٍ ـ فذكرهُنَّ أبو حَيّانَ في الحديثِ ـ نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى موسى.

فيأتونَ موسى، فيقولون: يا موسى، أنتَ رسولُ الله، فضَّلَكَ الله برسالَتِه، وبِكلامِه على الناسِ، اشفَع لنا إلى رَبِّكَ، ألا تَرَى إلى ما نحنُ فيه؟ فيقول: إنَّ رَبِّي قد غَضِبَ اليومَ غَضَباً لم يَغْضَب قبلَه مِثلَه، ولن يَغْضَبَ بعدَه مِثلَه، وإنّي قد قَتَلْتُ نفْساً لم أومَر بقَتْلِها، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى ابنِ مَريَمَ.

فيأتونَ عيسى، فيقولون: يا عيسى، أنتَ رسولُ الله، وكَلِمَتُه ألقاها إلى مريمَ، وروحٌ منه، وكَلَّمْتَ الناسَ في المَهْدِ صَبِيّاً، اشفَع لنا، ألا تَرَى إلى ما نحنُ فيه؟ فيقول عيسى: إنَّ رَبِّي قد غَضِبَ اليومَ غَضَباً لم يَغْضَب قبلَه مِثلَه قَطُّ، ولن يَغْضَبَ بعدَه مِثلَه، ولم يَذكُر ذَنْباً، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمَّدٍ.

فيأتونَ محمَّداً، فيقولون: يا محمَّدُ، أنتَ رسولُ الله، وخاتمُ الأنبياءِ، وقد غَفَرَ الله لكَ ما تقدَّم من ذَنْبِكَ وما تَأخَّرَ، اشفَع لنا إلى رَبِّكَ، ألا تَرَى إلى ما نحنُ فيه؟ فأنْطَلِقُ، فآتي تحتَ العَرْشِ، فأقَعُ ساجِداً لِرَبِّي عزَّ وجلَّ، ثمَّ يَفْتَحُ الله عليَّ مِن مَحامِدِه، وحُسْنِ الثَّناءِ عليه شيئاً، لم يَفْتَحْه على أحدٍ قبلي، ثمَّ يقال: يا محمَّدُ، ارفَع رأسَكَ، سَل تُعْطَه، واشفَع تُشَفَّع، فأرفَعُ رأسي،

فأقولُ: أمَّتي يا رَبِّ، أمَّتي يا رَبِّ، أمَّتي يا ربِّ فيقال: يا محمَّدُ، أدْخِل من أمَّتِكَ مَن لا حِسابَ عليهم منَ الباب الأيمَنِ من أبواب الجنَّةِ، وهم شُرَكاءُ الناسِ فيما سِوَى ذلك منَ الأبواب» ثمَّ قال: «والذي نفسي بيَدِه، إنَّ ما بينَ المِصْراعَينِ من مَصاريعِ الجنَّةِ كما بينَ مكَّةَ وحِمْيَرَ، أو كما بينَ مكَّةَ وبُصْرَى».

قوله: باب «﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾» ذكر فيه حديث أبي هريرة في الشَّفاعة من طريق أبي زُرْعة بن عَمْرو، عنه، وسيأتي شرحه في الرِّقاق (٦٥٦٥).

وأورَدَه هنا لقوله فيه: «يقولون: يا نوح، أنتَ أوَّل الرُّسُل إلى أهل الأرض، وقد سَمّاك اللهُ عبداً شَكوراً» وقد مضى البحث في كَوْنه أوَّلَ الرُّسُل في كتاب التيمُّم (٣٣٥).

وقوله فيه في ذِكْر إبراهيم: «وإنّي قد كنت كَذَبتُ ثلاث كَذباتٍ ـ فذكرهُنَّ أبو حَيّانَ في الحديث ـ» يشير إلى أنَّ مَن دونَ أبي حَيّانَ اختصَرَ ذلك، وأبو حَيّان هو الراوي له عن أبي زُرْعة، وقد مضى بيانُ ذلك في أحاديث الأنبياء (٣٣٦١).

وفي الحديث رَدٌّ على مَن زَعَمَ أنَّ الضَّمير في قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ لموسى عليه السلام، وقد صَحَّحَ ابن حِبّان[1] من حديث سَلمان الفارسيّ: كان نوحٌ إذا طَعِمَ أو لَبِسَ حَمِدَ الله، فسُمّيَ عبداً شَكوراً. وله شاهد عند ابن مَرْدويه من حديث معاذ بن أنس، وآخر من حديث أبي فاطمة.

وقوله: «يَنفُذُهم البَصَر» بفتح أوَّله وضمّ الفاء من الثُّلاثيّ، أي: يَخرِقُهم، وبضمِّ أوَّله وكسر الفاء من الرُّباعيّ، أي: يُحيط بهم.

والذّال مُعجَمة في الرِّواية، وقال أبو حاتم السِّجِستانيُّ: أصحاب الحديث يقولونه

---

(١) كذا قال الحافظُ رحمه الله، وهو ذهول منه، لأن الحديث لم يذكره ابنُ حبان، ولا عزاه إليه هو في «إتحاف المهرة»، وإنما عزاه في «إتحاف المهرة» (٥٩٥٣) إلى الحاكم، وهو عنده ٢/ ٣٦٠، ولعله أراد أن يذكر الحاكم، فسبق قلمه فذكر ابنَ حبان! ثم الحديث موقوف على سلمان الفارسي، ولم ينبّه عليه الحافظ رحمه الله.

بالمعجَمة، وإنَّما هو بالمهمَلة، ومعناه يَبلُغ أوَّلهم وآخرهم. وأُجيبَ: بأنَّ المعنى يُحيط بهم الرّائي، لا يَخفَى عليه منهم شيءٌ لاستواءِ الأرض، فلا يكون فيها ما يَستَتِر به أحدٌ من الرّائي، وهذا أولَى من قول أبي عُبيد[1]: يأتي عليهم بَصَرُ الرَّحمن؛ إذ رُؤية الله تعالى مُحيطة بجميعِهم في كلّ حال سواءٌ الصَّعيدُ المستَوي وغيره.

ويقال: نَفَذَه البَصَرُ: إذا بَلَغَه وجاوَزَه، والنَّفاذ: الجَواز، والخُلُوص من الشَّيء، ومنه: نَفَذَ السَّهمُ نفوذاً[2]: إذا خَرَقَ الرَّمِيَّةَ وخرج منها.

٣٩٧/٨

٥- بابٌ

﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء:٥٥]

٤٧١٣- حدَّثنا إسحاقُ بنُ نَصرٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن همَّام بن مُنبِّه، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «خُفِّفَ على داودَ القُرآنُ، فكان يأمُرُ بدابَّتِه لِتُسرَجَ، فكان يقرأُ قبلَ أن يَفْرُغَ» يعني القرآنَ.

قوله: «باب ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾» ذكر فيه حديث أبي هريرة: «خُفِّفَ على داود القرآن». وَوَقَعَ في روايةٍ لأبي ذرٍّ: «القِراءة».

والمراد بالقرآن: مصدَر القراءة، لا القرآن المعهودُ لهذه الأمّة. وقد تقدَّم إشباع القول فيه في ترجمة داود عليه السلام من أحاديث الأنبياء (٣٤١٧).

٦- بابٌ

﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ الآية [الإسراء:٥٦]

٤٧١٤- حدَّثنا عَمْرو بنُ عليٍّ، حدَّثنا يحيى، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثني سليمانُ، عن إبراهيمَ، عن أبي مَعمَر، عن عبدِ الله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ قال: كان ناسٌ منَ الإنسِ يَعْبُدونَ ناساً منَ الجِنِّ، فأسلَمَ الجِنُّ، وتَمَسَّكَ هؤلاءِ بدِينِهم.

---

(١) تحرف في الأصلين و(س) إلى: أبي عبيدة، وإنما هو قول أبي عبيد القاسم بن سلّام في «غريب الحديث» ٤/ ٥٢.

(٢) لفظة «نفوذاً» سقطت من (س).

زادَ الأشجَعيُّ، عن سفيانَ، عن الأعمَشِ: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم ﴾.

قوله: «**باب ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ ﴾ الآيَةَ**» كذا لأبي ذرٍّ، وساقَ غيره إلى: ﴿ تَحۡوِيلًا ﴾.

قوله: «**يحيى**» هو القطّان، وسفيان: هو الثَّوريّ، وسليمان: هو الأعمَش، وإبراهيم: هو النَّخَعيّ، وأبو مَعمَر: هو عبد الله الأزديّ، وعبد الله: هو ابن مسعودٍ.

قوله: «**عن عبد الله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ قال: كان ناس**» في رواية النَّسائيِّ (ك١١٢٢٥) من هذا الوجه عن عبد الله، في قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ قال: كان ناس ... إلى آخره.

والمراد بالوسيلة: القُرْبة، أخرجه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة. وأخرجه الطَّبَريُّ من طريق أُخرى عن قَتادة، ومن طريق ابن عبَّاس[1] أيضاً (١٥/ ١٠٦).

قوله: «**فأسلَمَ الجِنّ، وتَمَسَّكَ هؤلاءِ بدينِهم**» أي: استَمرَّ الإنس الذينَ كانوا يَعبُدونَ الجِنّ على عبادة الجِنّ، والجِنّ لا يَرضَونَ بذلك لكَوْنِهم أسلَموا، وهم الذينَ صاروا يَبتَغونَ إلى رَبِّهم الوسيلةَ.

وروى الطَّبَريُّ (١٥/ ١٠٤) من وجه آخر عن ابن مسعود، فزاد فيه: والإنسُ الذينَ كانوا يَعبُدونَهم لا يَشعُرونَ بإسلامهم. وهذا هو المعتمَد في تفسير هذه الآية.

وأمَّا ما أخرجه الطَّبَريُّ (١٥/ ١٠٥) من وجه آخر عن ابن مسعود قال: كان قَبائلُ من العرب يَعبُدونَ صِنْفاً من الملائكة، يقال لهم: الجِنّ، ويقولون: هم بنات الله، فنزلت هذه الآية. فإن ثَبَتَ[2]، فهو محمول على أنَّها نزلت في الفريقَينِ، وإلّا فالسّياق يدلّ على أنَّهم قبلَ الإسلام كانوا راضِينَ بعِبادَتِهم، وليست هذه من صفات الملائكة. وفي رواية سعيد بن منصور عن ابن مسعود في حديث الباب: فعَيَّرَهم الله بذلك. وكذا ما أخرجه من طريق

---

(١) لكنه منقطع، إذ رواه ابن جريج عن ابن عباس، ولم يُدركه.

(٢) في إسناده يحيى بن السكن البصري الرقي، ضعفه أبو حاتم وصالح جزرة، فلا يثبُت الخبر.

أُخرى ضعيفة عن ابن عبَّاس: أنَّ المراد مَن كان يَعبُد الملائكة والمسيح وعُزَيراً.

تنبيه: استَشكَلَ ابن التِّين قوله: ناساً من الجِنّ. من حيثُ إنَّ الناس ضِدّ الجِنّ. وأُجيبَ: بأنَّه على قول مَن قال: إنَّه مِن ناسَ: إذا تحرَّكَ، أو ذُكِرَ للتَّقابُلِ حيثُ قال: ناسٌ من الإنس وناسٌ من الجِنّ ويا لَيتَ شِعري على مَن يَعترِضُ.

قوله: «زادَ الأشجَعيّ» هو عُبيد الله بن عُبيد الرَّحمن، بالتَّصغير فيهما.

قوله: «عن سُفيان، عن الأعمَش: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم ﴾» أي: روى الحديث بإسناده، وزاد/ في أوَّله من أوَّل الآية التي قبلَها، وروى الطَّبَريُّ (١٥/ ١٠٤) من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم ﴾ إلى آخر الآية. قال: كان أهل الشِّرك يقولون: نَعبُد الملائكةَ. وهم الذينَ يَدعُونَ. ٣٩٨/٨

٧- باب قوله:

﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ الآية [الإسراء:٥٧]

٤٧١٥- حدَّثنا بِشرُ بنُ خالدٍ، أخبرنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، عن شُعْبَةَ، عن سليمانَ، عن إبراهيمَ، عن أبي مَعمَرٍ، عن عبدِ الله ﷺ، في هذه الآيةِ: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾، قال: ناسٌ منَ الجِنِّ يُعْبَدُونَ، فأسلَمُوا.

قوله: «باب قوله: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ الآيةَ» ذكر فيه الحديث قبلَه من وجهٍ آخرَ عن الأعمَش مختصراً، ومفعول يَدعونَ محذوف، تقديره: أولئكَ الذينَ يَدعُونَهم آلهةً يَبتَغونَ إلى رَبّهم الوسيلةَ، وقرأ ابن مسعود: «تَدْعُونَ» بالمثنّاة الفَوْقانيَّة، على أنَّ الخِطاب للكفَّار، وهو واضح.

وقوله: «﴿أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾» معناه: يَبتَغُونَ مَن هو أقربُ منهم إلى رَبِّهم، وقال أبو البَقَاء: مُبتَدَأ والخبر ﴿أَقْرَبُ﴾، وهو استفهام في موضع نصب بـ«يدعون»، ويجوز أن يكون بمعنى الذينَ، وهو بَدَل من الضَّمير في ﴿يَدْعُونَ ﴾. كذا قال، وكأنَّه ذهب إلى أنَّ فاعل ﴿يَدْعُونَ ﴾ و﴿يَبْتَغُونَ ﴾ واحدٌ، والله أعلم.

٨- بابٌ
﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء:٦٠]

٤٧١٦- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ ﷺ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ **قال: هي رُؤْيا عَينٍ، أُرِيَها رسولُ الله ﷺ ليلةَ أُسْرِيَ به.** ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾: **شَجَرةُ الزَّقُّومِ.**

قوله: «**باب** ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «**عن عَمْرو**» هو ابن دينارٍ.

قوله: «**هيَ رُؤْيا عَين أُرِيَها رسولُ الله ﷺ ليلةَ أُسْريَ به**» لم يُصرِّح بالمرئيِّ، وعندَ سعيد ابن منصور من طريق أبي مالك[1] قال: هو ما أُريَ في طريقه إلى بيت المقدِس. قلت: وقد بيَّنت ذلك واضحاً في الكلام على حديث الإسراء في السِّيرة النبويَّة من هذا الكتاب (٣٨٨٧).

قوله: «**أُرِيَها ليلةَ أُسْريَ به**» زاد سعيد بن منصور عن سفيان في آخر الحديث: وليست رُؤيا مَنامٍ.

وقوله: «**ليلة أُسْريَ به**» جاء فيه قول آخر: فروى ابن مَرْدويه من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس قال: أُريَ أنَّه دَخَلَ مكَّةَ هو وأصحابه، فلمَّا رَدَّه المشرِكونَ كان لبعضِ الناس بذلك فتنةً.

وجاء فيه قولٌ آخرُ: فروى ابن مَرْدويه من حديث الحسين بن عليّ رفعَه: «إنِّي رأيتُ كأنَّ بني أُميَّة يَتَعاورونَ مِنبَري هذا، فقيلَ: هي دُنيا تَنالهُم، ونزلت هذه الآية». وأخرجه ابن أبي حاتم من حديث عَمْرو بن العاص، ومن حديث يَعْلى بن مُرّة، ومن مُرسَل ابن المسيّب نحوه، وأسانيد الكلّ ضعيفة.

واستُدِلَّ به على إطلاق لفظ الرُّؤيا على ما يُرَى بالعين في اليَقَظة، وقد أنكرَه الحَريريّ

---

(١) هو غَزْوان الغفاري الكوفي.

تَبَعاً لغيره، وقالوا: إنَّما يقال: رُؤيا في المناميّة، وأمَّا التي في اليَقَظة فيقال رُؤية. وممَّن استعملَ الرُّؤيا في اليَقَظة المتنَبّي في قوله:

ورُؤياكَ أحلَى في العُيون من الغُمْضِ

٣٩٩/٨ وهذا التَّفسير يَرُدّ/ على مَن خَطَّأه.

قوله: «﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾ قال: شَجَرةُ الزَّقّومِ» هذا هو الصَّحيح، وذكره ابن أبي حاتم عن بضعةَ عشرَ نفساً من التابعينَ، ثمَّ روى من حديث عبد الله بن عَمْرو: أنَّ الشَّجَرة الملعونة الحَكَم بن أبي العاص ووَلَده. وإسناده ضعيف.

وأمَّا الزَّقّوم، فقال أبو حنيفة الدِّينَوَريّ في «كتاب النَّبات»: الزَّقّوم: شَجَرة غَبراء تَنبُتُ في السَّهل، صغيرة الوَرَق مُدَوَّرَتُه، لا شَوك لها، ذَفِرةٌ[1] مُرّة، ولَها نَوْرٌ أبيض ضعيف تَجرُسُه النَّحلُ، ورُؤوسها قِباح جدّاً.

وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة قال: قال المشرِكونَ: يُخبِرُنا محمَّد أنَّ في النار شَجَرةً، والنار تأكُل الشَّجَر، فكان ذلك فتنةً لهم.

وقال السُّهَيليُّ: الزَّقّوم: فَعّول من الزَّقْم، وهو اللَّقْم الشَّديد. وفي لغة تَميميَّة: كلّ طعام يُتَقَيَّأ منه يقال له: زَقّوم، وقيل: هو كلّ طعام ثقيل.

٩- باب قوله:

﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء:٧٨]

قال مجاهدٌ: صلاةَ الفجرِ.

٤٧١٧ - حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن أبي سَلَمةَ وابنِ المسيّب، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «فَضْلُ صلاةِ الجميعِ على صلاةِ الواحدِ خمسٌ وعِشْرونَ درجةً، وتَجْتَمِعُ ملائكةُ اللَّيلِ وملائكةُ النَّهار في صلاةِ الفَجْر».

يقول أبو هريرةَ: اقرَؤوا إن شئتُم: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾.

---

(١) تحرف في (س) إلى: زفرة.

قوله: «باب قوله: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ قال مجاهد: صلاة الفجر» وصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٥/ ١٤٠) من طريق ابن أبي نَجِيح عنه. وزادَ[1]: يَجتَمِع فيها ملائكة اللَّيل وملائكة النَّهار.

ومن طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس نحوه.

ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة، وقد تقدَّم شرحُه في صفة الصلاة (٦٤٧).

١٠ - باب قوله:
﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩]

٤٧١٨ - حدَّثنا إسماعيلُ بنُ أبانَ، حدَّثنا أبو الأحْوَصِ، عن آدمَ بنِ عليٍّ، قال: سمعتُ ابنَ عمرَ رضي الله عنهما، يقول: إنَّ الناسَ يَصِيرونَ يومَ القيامةِ جُثاً، كلُّ أمّةٍ تَتْبَعُ نبيَّها، يقولون: يا فلانُ اشفَعْ، يا فلانُ اشفَعْ، حتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفاعةُ إلى النبيِّ ﷺ، فذلك يومَ يَبْعَثُه اللهُ المقامَ المحمودَ.

رواه حمزةُ بنُ عبدِ الله، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

٤٧١٩ - حدَّثنا عليُّ بنُ عيّاشٍ، حدَّثنا شُعَيبُ بنُ أبي حمزةَ، عن محمَّدِ بنِ المنكَدِرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن قال حينَ يَسْمَعُ النِّداءَ: اللهمَّ رَبَّ هذه الدَّعْوةِ التامّةِ، والصلاةِ القائمةِ، آتِ محمَّداً الوَسِيلةَ والفَضِيلةَ، وابْعَثْه مقاماً محموداً الذي وعَدْتَه، حلَّت له شَفاعَتي يومَ القيامةِ».

قوله: «باب قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾» روى النَّسائيُّ (ك١١٢٣٠) بإسنادٍ صحيح من حديث حُذَيفة قال: يَجتَمِع الناس في صعيد واحد، فأوَّل مَدعوٍّ محمَّدٌ ﷺ فيقول: «لَبَّيكَ وسَعدَيكَ، والخير في يَدَيك، والشرّ ليس إليك، المهديُّ/ مَن هَدَيتَ، عبدك وابن عبدَيك، وبك وإليك، ولا مَلجَأ ولا مَنجا مِنك إلّا إليك، تَبارَكْتَ وتَعالَيتَ» ٨/٤٠٠

---

(١) هذه الزيادة عند الطبري ١٥/ ١٤٠ و١٤١ من طريق منصور عن مجاهد، وكذا من طريق ابن جريج عن مجاهد، وليست من طريق ابن أبي نجيح عنه.

فهذا قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾. وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٣٦٣-٣٦٤). ولا مُنافاة بينَه وبينَ حديث ابن عمر في الباب، لأنَّ هذا الكلام كأنَّه مُقدِّمة الشَّفاعة.

وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي هلال أنَّه بَلَغَه: أنَّ المقام المحمود الذي ذكره الله: أنَّ النبيّ ﷺ يكون يومَ القيامة بينَ الجبّار وبينَ جِبْريل، فيَغبِطُه لمقامه ذلك أهلُ الجمْع. ورجاله ثقات، لكنَّه مُرسَل.

ومن طريق عليّ بن الحسين بن عليّ أخبرني رجل من أهل العلم: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «تُمَدّ الأرض مَدَّ الأديم» الحديث وفيه: «ثمَّ يُؤذَن لي في الشَّفاعة فأقول: أي رَبِّ عِبادك عَبَدوك في أطراف الأرض» قال: «فذلك المقام المحمود». ورجاله ثقات، وهو صحيح إن كان الرجل صَحابيّاً.

وقد تقدَّم في كتاب الزكاة (١٤٧٥): أنَّ المراد بالمقام المحمود: أخذُه بحَلْقة باب الجنَّة، وقيل: إعطاؤُه لواءَ الحمد، وقيل: جُلوسُه على العَرش. أخرجه عبد بن حُميدٍ وغيره[1] عن مجاهد، وقيل: شَفاعَته رابع أربعة. وسيأتي بيانه في كتاب الرِّقاق (٦٥٦٥) إن شاء الله تعالى.

قوله: «حدَّثنا أبو الأحْوَصِ» بمُهمَلتَينِ: هو سَلّامُ بن سَليم.

قوله: «عن آدم بن عليّ» هو العِجْليُّ، بصريّ ثقة، وليس له في البخاريّ إلّا هذا الحديث، وقد تقدَّم في الزكاة من وجه آخر عن ابن عمر، وفيه تسمية بعض مَن أُبهِمَ هنا بقوله: «يا فلان».

وقوله: «جُثًا» بضمِّ أوَّله والتَّنوين، جمع جُثْوة كَخُطوةٍ وخُطًا، وحكى ابن الأثير أنَّه روي: جِثِيّ، بكسرِ المثلَّثة وتشديد التَّحتانيَّة: جمع جاثٍ، وهو الذي يَجلِس على رُكبَتَيه، وقال ابن الجَوْزيّ عن ابن الخشّاب: إنَّما هو: جُثًّى، بفتح المثلَّثة وتشديدها: جمع جاثٍ، مِثل غازٍ وغُزًّى.

قوله: «حتَّى تَنتَهي الشَّفاعةُ إلى النبيّ ﷺ» زاد في الرِّواية المعلَّقة في الزكاة: فيَشفَع ليُقضَى

---

(١) وأخرجه الطبري أيضاً ١٥/ ١٤٥، وقال بإثره: وأولى القولين في ذلك بالصواب ما صح به الخبر عن رسول الله ﷺ، ثم ذكر حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «هي الشفاعة».

بينَ الخلق. ويأتي شرح حديث الشَّفاعة مُستَوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٦٥) إن شاء الله تعالى.

قوله: «رواه حمزة بن عبد الله» أي: ابن عمر **«عن أبيهِ»** تقدَّم ذِكْر مَن وَصَلَه في كتاب الزكاة (١٤٧٥).

ثمَّ ذكر المصنِّف حديث جابر في الدُّعاء بعدَ الأذان، وقد تقدَّم شرحه في أبواب الأذان (٦١٤).

١١- بابٌ
﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ الآية [الإسراء:٨١]

يَزْهَقُ: يَهْلِكُ.

٤٧٢٠- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، عن ابنِ أبي نَجِيح، عن مجاهدٍ، عن أبي مَعمَر، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ ﷺ، قال: دَخَلَ النبيُّ ﷺ مكَّةَ، وحَوْلَ البيتِ سِتّونَ وثلاثُ مئةِ نُصُبٍ، فجَعَلَ يَطْعُنُها بعُودٍ في يدِه، ويقول: «﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾» [سبأ: ٤٩].

قوله: «باب ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ الآيَة. يَزهَقُ: يهلك» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿تَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة:٥٥ و٨٥]، أي: تَخرُج وتَموت وتَهلِك، ويقال: زَهَقَ ما عندَك، أي: ذهب كلُّه.

وروى ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾، أي: ذاهباً.

ومن طريق سعيد عن قَتادة ﴿زَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾، أي: هَلَكَ.

قوله: «عن ابن أبي نَجِيح» كذا لهم. وفي بعض النُّسَخ: حدَّثنا ابن أبي نَجِيح.

قوله: «دَخَلَ رسول الله ﷺ» في حديث أبي هريرة عندَ مسلمٍ (١٧٨٠) والنَّسائيِّ (ك١١٢٣٤) أنَّ ذلك كان في فتح مكَّةَ، وأوَّله في قِصّة فتح مكَّة، إلى أن قال: فجاء رسولُ الله

حتَّى طافَ بالبيت، فجعَلَ يَمُرّ بتلكَ الأصنام، فجعَلَ يَطعُنُها بسِيَةِ القَوس ويقول: «﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾»/ الحديث بطوله. وقد تقدَّم شرح ذلك مُستوفًى في غزوة الفتح بحَمدِ الله تعالى (٤٢٨٧). ٨/٤٠١

وقوله: «وحول البيت ستّونَ وثلاثُ مئة نُصُب» كذا للأكثرِ هنا بغيرِ ألِف، وكذا وَقَعَ في رواية سعيد بن منصور، لكن بلفظ: صَنَم. والأوجَه نصبه على التَّمييز، إذ لو كان مرفوعاً لكان صفةً، والواحد لا يقع صفةً للجمعِ[1]. ويحتمل أن يكون خَبَراً لمبتدَأٍ محذوف، والجملة صفة، أو هو منصوب لكنَّه كُتِبَ بغيرِ ألِف على بعض اللُّغات.

١٢- بابٌ

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء:٨٥]

٤٧٢١- حدَّثنا عمرُ بنُ حفصِ بنِ غِياثٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، قال: حدَّثني إبراهيمُ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله ﷺ، قال: بينا أنا معَ النبيِّ ﷺ في حَرْثٍ، وهو مُتَّكِئٌ على عَسِيبٍ، إذ مرَّ اليهودُ، فقال بعضُهم لبعضٍ: سَلُوه عن الرّوحِ، فقال: ما رابَكُم إليه؟ وقال بعضُهم: لا يَستقبِلُكُم بشيءٍ تَكْرَهُونَه، فقالوا: سَلُوه، فسألُوه عن الرّوحِ، فأمسَكَ النبيُّ ﷺ، فلم يَرُدَّ عليهم شيئاً، فعَلِمْتُ أنَّه يوحَى إليه، فقُمْتُ مقامي، فلمَّا نزلَ الوَحْيُ، قال: «﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾».

قوله: «باب ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾» ذكر فيه حديث إبراهيم، وهو النَّخَعيُّ، عن

---

(١) هذا الكلام سبَقَ الحافظَ إليه الزركشيُّ والسَّفاقُسِيُّ، كما نبّه عليه القَسْطلّانيُّ في «إرشاد الساري» ٧/ ٢١٠، ونقل عن البدر الدَّمَامِينيّ صاحب «مصابيح الجامع» ردَّه على الزركشي بأن هنا عددين كلٌّ منهما يحتاج إلى مميِّز، فالأول مميِّزُه منصوب يعني ستون نُصباً، والثاني مُمَيِّزُه مجرور يعني ثلاث مئة نُصبٍ، فإن عَنَى أنه مميِّز لكلا العددين فخطأ، والظاهر أنه مجرورٌ كما وقع في بعض النسخ تمييزاً لثلاث مئة، ومميِّز ستون محذوف لوجود الدالِّ عليه. قلنا: وردَّ القسطلّاني على دعوى أن الرواية بالرفع بقوله: فيه نظر فليحرر، والذي رأيته في جملةٍ من الفروع المعتمدة المقابلة على اليونينية الـمُجمَع عليها في الإتقان وتحرير الضبط بالجر، ولم أرَ غيرَه في نسخةٍ.

عَلقَمة عن عبد الله: وهو ابن مسعود.

قوله: «في حَرْث» بفتح المهمَلة وسكون الرّاء بعدَها مُثلَّثة، ووَقَعَ في كتاب العلم (١٢٥) من وجهٍ آخرَ بخاءٍ مُعجَمةٍ وموحَّدةٍ، وضَبَطوه بفتح أوَّله وكسر ثانيه وبالعكس، والأوَّل أصوَب، فقد أخرجه مسلم (٢٧٩٤/ ٣٤) من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ: كان في نَخل. وزاد في رواية العلم: بالمدينة. ولابنِ مَرْدويه من وجه آخر عن الأعمَش: في حَرْثٍ للأنصار.

وهذا يدلُّ على أنَّ نزول الآية وَقَعَ بالمدينة، لكن روى التِّرمِذيّ (٣١٤٠) من طريق داود بن أبي هِند عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: قالت قُرَيش لليهودِ: أعطُونا شيئاً نسأَلُ هذا الرجلَ، فقالوا: سَلُوه عن الرّوح، فسألوه، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾» ورجاله رجالُه[1]، وهو عندَ ابن إسحاق[2] من وجه آخرَ عن ابن عبَّاس نحوه.

ويُمكِن الجمع بأن يَتَعَدَّد النُّزول، ويُحمَلُ سكوتُه في المرَّة الثّانية على تَوقُّع مَزيدِ بيانٍ في ذلك، وإن ساغَ هذا، وإلّا فما في «الصَّحيح» أصحّ.

قوله: «يَتَوكَّأ»[3] أي: يَعتَمِد.

قوله: «على عَسِيبٍ» بمُهمَلتَينِ وآخره موحَّدة، بوَزنِ عظيمٍ: وهي الجَريدة التي لا خُوصَ فيها. ووَقَعَ في رواية ابن حِبّان: ومعه جَريدة[4].

قال ابن فارس: العَسَبَات[5] من النَّخل كالقُضبان من غيرها.

قوله: «إذ مرَّ اليهودُ» كذا فيه: اليهود، بالرَّفع على الفاعليَّة، وفي بَقيَّـة الرِّوايات في العلم

---

(١) المثبت من (أ)، وفي (ع) و(س): ورجاله رجال مسلم. والمراد بقوله: رجاله رجاله، أي: في الثقة والعدالة، فهي عبارة عن متانتهم في الرواية.

(٢) ومن طريقه أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» ٢/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٣) هذا لفظ الرواية السالفة في العلم (١٢٥)، وإلا فلا خلاف هنا بين رواة البخاري أنها: مُتَّكِئٌ.

(٤) الحديث عند ابن حبان (٩٧ و٩٨) وليس فيه ما ذكره الحافظ.

(٥) في (ع) و(س): العسبان، والمثبت من (أ) موافقاً لما في «مجمل اللغة» لابن فارس ١/ ٦٦٧.

(١٢٥) والاعتصام (٧٢٩٧) والتوحيد (٧٤٦٢)، وكذا عندَ مسلم (٢٧٩٤/ ٣٢): إذ مرَّ بنَفَرٍ من اليهود. وعندَ الطَّبَرِيِّ (١٥/ ١٥٤) من وجه آخر عن الأعمَش: إذ مَرَرنا على يهود.

ويُحمَل هذا الاختلاف على أنَّ الفريقَين تَلاقَوا فيَصدُق أنَّ كلًّا مرَّ بالآخرِ، وقوله: يهود، هذا اللَّفظ مَعرِفة تَدخُله اللّام تارةً وتارةً يَتَجَرَّد، وحَذَفوا منه ياء النِّسبة ففَرَّقوا بينَ مُفرَده وجمعه، كما قالوا: زِنْج وزِنْجيّ، ولم أقِفْ في شيء من الطُّرق على تسمية أحد من هؤلاءِ اليهود.

قوله: «ما رابَكُم إليه» كذا للأكثرِ بصيغة الفِعل الماضي من الرَّيب، ويقال فيه: رابَه كذا وأرابَه كذا، بمعنًى، وقال أبو زيد: رابَه إذا عَلِمَ/ منه الرَّيب، وأرابَه إذا ظَنَّ ذلك به. ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّوِيِّ وحدَه بهمزةٍ وضمّ الموحَّدة، من الرَّأْب: وهو الإصلاح، يقال فيه: رأبَ بينَ القوم: إذا أصلَحَ بينَهم. وفي توجيهه هنا بُعدٌ. ٤٠٢/٨

وقال الخطَّابيُّ: الصَّواب: ما أرَبُكُم، بتقديم الهمزة وبفتحتين، من الأَرَب، وهو الحاجة.

وهذا واضح المعنى لو ساعَدَتْه الرِّواية. نعم رأيتُه في رواية المسعوديّ عن الأعمَش عندَ الطَّبَرِيِّ (١٥/ ١٥٥) كذلك.

وذكر ابن التِّين أنَّ رواية القابِسيّ كَرواية الحَمُّوِيِّ، لكن بتحتانيَّةٍ بدلَ الموحَّدة من الرَّأي، والله أعلم.

قوله: «وقال بعضهم: لا يَستَقْبِلُكُم بشيءٍ تَكرَهونَه» في رواية العلم: لا يَجيء فيه بشيءٍ تَكرَهُونَه، وفي الاعتصام: لا يُسمِعكُم ما تَكرَهونَ. وهي بمعنًى، وكلّها بالرَّفع على الاستئناف، ويجوز السُّكون وكذا النَّصب أيضاً.

قوله: «فقالوا: سَلُوه» في رواية التوحيد: فقال بعضهم: لَنسأَلَنَّه. واللّام جواب قَسَم محذوف.

قوله: «فسأَلُوه عن الرّوح» في رواية التوحيد: فقامَ رجل منهم فقال: يا أبا القاسم، ما الرّوح؟ وفي رواية العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس عندَ الطَّبَرِيِّ (١٥/ ١٥٦): فقالوا: أخبرنا ما الرّوح؟

قال ابن التِّين: اختَلَفَ الناس في المراد بالرّوحِ المسؤول عنه في هذا الخبر على أقوال:

الأوَّل: روح الإنسان، الثّاني: روح الحيوان، الثّالث: جِبْريل، الرّابع: عيسى، الخامس: القرآن، السادس: الوحي، السابع: مَلكٌ يقوم وحده صَفّاً يومَ القيامة، الثّامن: مَلكٌ له أحدَ عشرَ ألف[1] جناح و[ألف][2] وجه.

وقيل: مَلك له سبعونَ ألف لسان، وقيل: له سبعونَ ألف وجه، في كلّ وجه سبعونَ ألف لسان، لكلِّ لسان ألف لغة، يُسبِّح الله تعالى، يَخلُق الله بكلِّ تسبيحة مَلكاً يَطير معَ الملائكة[3]، وقيل: مَلك رِجلاه في الأرض السُّفلَى ورأسه عندَ قائمة العَرش، التاسع: خلق كَخلقِ بني آدم، يقال لهم: الرّوح يأكلونَ ويَشرَبونَ، لا يَنزِل مَلك من السماء إلّا نزلَ معه، وقيل: بل هم صِنف من الملائكة يأكلونَ ويَشرَبونَ. انتهى كلامه مُلخَّصاً بزياداتٍ من كلام غيره.

وهذا إنَّما اجتَمَعَ من كلام أهل التَّفسير في معنى لفظ الرُّوح الوارد في القرآن، لا خصوص هذه الآية، فمن الذي في القرآن: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣]، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾ [الشورى:٥٢]، ﴿يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ﴾ [غافر:١٥]، ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾ [المجادلة:٢٢]، ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ﴾ [النبأ:٣٨]، ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر:٤]: فالأوَّل: جِبْريل، والثّاني: القرآن، والثّالث: الوحي، والرّابع: القوّة، والخامس والسادس مُحتَمِل لجِبْريل ولغيره.

---

(١) كذا قال الحافظُ رحمه الله، وهو خطأ سبقَ الحافظَ إليه أبو جعفر النحاس في «معاني القرآن» ٤/ ١٨٩ حيث نَسبَ هذا القول إلى عطاء عن ابن عباس، والصواب في الرواية: ملك واحدٌ له عشرة آلاف... كذلك أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٤٠٩)، والجُوزقاني في «الأباطيل» (٧١٩) من رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. وعطاء هذا: هو ابن أبي مسلم الخراساني، وليس بابن أبي رباح، لأن ابن جريج لم يسمع من ابن أبي رباح غير تفسير سورتي البقرة وآل عمران، وما عدا ذلك من التفسير فسمعه من الخراساني، كما نبّه عليه الحافظ في مقدمة هذا الكتاب، والخراساني لم يسمع من ابن عباس.

(٢) لفظة «ألف» سقطت من الأصلين و(س)، وهي ثابتة في الرواية، وذكرها العيني في «عمدة القاري» ٢/ ٢٠١.

(٣) أخرجه الطبري ١٥/ ١٥٦ وغيره من حديث علي بن أبي طالب، وإسناده ضعيف لإبهام الراوي عن علي، وتفرد كاتب الليث به.

ووَقَعَ إطلاق روح الله على عيسى. وقد روى إسحاق[١] في «تفسيره» بإسنادٍ صحيح عن ابن عبَّاس قال: الرّوح من الله، وخلق من خلق الله، وصُوَر كبني آدَم، لا يَنزِل مَلَك إلّا ومعه واحد من الرّوح.

وثَبَتَ عن ابن عبَّاس: أنَّه كان لا يُفسِّر الرّوح[٢]، أي: لا يُعيِّنُ المراد به في الآية.

وقال الخطَّابيُّ: حَكَوا في المراد بالرّوحِ في الآية أقوالاً: قيل: سألوه عن جِبْريل، وقيل: عن مَلك له ألسِنةٌ. وقال الأكثر: سألوه عن الرّوح التي تكون بها الحياة في الجسد. وقال أهل النَّظَر: سألوه عن كيفيَّة مَسلَك الرّوح في البَدَن وامتِزاجه به، وهذا هو الذي استأثَرَ اللهُ بعِلْمِه.

وقال القُرطُبيّ: الرّاجح أنَّهم سألوه عن روح الإنسان، لأنَّ اليهود لا تَعترِف بأنَّ عيسى روحُ الله، ولا تَجهَلُ أنَّ جِبْريل مَلَكٌ، وأنَّ الملائكة أرواح.

وقال الإمام فخر الدّين الرّازيُّ: المختار أنَّهم سألوه عن الرّوح الذي هو سبب الحياة، وأنَّ الجواب وَقَعَ على أحسن الوجوه، وبيانه: أنَّ السُّؤال عن الرّوح يُحتمَل عن ماهيَّته، وهل هي مُتَحيِّزة أم لا، وهل هي حالّة في مُتَحيِّز أم لا، وهل هي قديمة أو حادثة، وهل تَبقَى بعدَ انفِصالها من الجسد أو تَفنَى، وما حقيقة تَعذيبها وتَنعيمها، وغير ذلك من مُتعلَّقاتها. قال: وليس في السُّؤال ما يُخصِّصُ أحد هذه المعاني، إلّا أنَّ الأظهَر أنَّهم سألوه عن الماهيَّة، وهل الرّوح قديمة أو حادثة، والجواب يدلّ على أنَّها شيء موجود مُغايِر للطَّبائع والأخلاط وتركيبها، فهو جَوهَر بَسيط مُجرَّد لا يَحدُث إلّا بمُحدِثٍ،/ وهو قوله ٨/٤٠٣

---

(١) في (س): ابن إسحاق، بإقحام لفظة «ابن» وكذا أُلحق في هامش (أ) بخطٍّ مُغاير لخط الناسخ، والمثبت على الصواب من الأصلين. وإسحاق هذا هو ابن راهويه، وقد وقع تفسيره هذا للحافظ رحمه الله، إذ ذكر إسناده إلى مصنفه في «المعجم المفهرس» (٣٧٠). وهو في «تفسير آدم بن أبي إياس» المطبوع باسم «تفسير مجاهد» في تفسير سورة النبأ.

(٢) أشار إليه ابن القيم رحمه الله في كتاب «الروح» ص١٥٣، وأفصح عن بعض إسناده، وفيه خصيف بن عبد الرحمن الجزري، وهو ضعيف يعتبر به، وقد تابعه قتادة عند عبد الرزاق في «تفسيره» ١/ ٣٨٨، حيث قال: وكان ابن عباس يكتمه. وقتادة لم يسمع ابن عباس، لكن متابعته هذه تصلح للاعتبار.

تعالى: ﴿كُن﴾ فكأنَّه قال: هي موجودة مُحْدَثةٌ بأمرِ الله وتكوينِه، ولها تأثير في إفادة الحياة للجسدِ، ولا يَلزَم من عَدَم العلم بكيفيَّتِها المخصوصة نفيه. قال: ويحتمل أن يكون المراد بالأمرِ في قوله: ﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ الفِعل، كقوله: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٧]، أي: فِعلُه، فيكون الجواب: الرّوح من فِعل ربّي، وإن كان السُّؤال هل هي قديمة أو حادثة؟ فيكون الجواب: إنَّها حادثة. إلى أن قال: وقد سَكَتَ السَّلَف عن البحث في هذه الأشياء والتَّعمُّق فيها. انتهى.

وقد تَنَطَّعَ قوم فتَباينَت أقوالهم، فقيلَ: هي النَّفَس الدّاخل والخارج، وقيل: الحياة، وقيل: جِسم لطيف يَحُلّ في جميع البَدَن، وقيل: هي الدَّم، وقيل: هي عَرَضٌ، حتَّى قيل: إنَّ الأقوال فيها بَلَغَت مئة.

ونَقَلَ ابن مَنْدَهْ عن بعض المتكلِّمينَ: أنَّ لكلِّ نبيّ خمسة أرواح، وأنَّ لكلِّ مُؤمِن ثلاثة، ولِكلِّ حَيّ واحدة.

وقال ابن العربيّ: اختلفوا في الرّوح والنَّفس، فقيلَ: مُتَغايِران، وهو الحقّ، وقيل: هما شيء واحد، قال: وقد يُعبَّر بالرّوحِ عن النَّفس وبالعكس، كما يُعبَّر عن الرّوح وعن النَّفس بالقلب وبالعكس، وقد يُعبَّر عن الرّوح بالحياة حتَّى يَتَعَدَّى ذلك إلى غير العُقَلاء، بل إلى الجماد مجازاً.

وقال السُّهَيليُّ: يدلّ على مُغايرة الرّوح والنَّفس قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾[الحجر:٢٩]، وقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة:١١٦] فإنَّه لا يَصِحّ جَعْل أحدِهما موضعَ الآخر، ولولا التَّغايُر لَساغَ ذلك.

قوله: «فأمسَكَ النبيّ ﷺ فلم يَرُدّ عليهم» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: عليه، بالإفراد، وفي رواية العلم[1]: فقامَ مُتَوَكِّئاً على العَسيب وأنا خَلْفَه.

قوله: «فعَلِمْت أنَّه يوحَى إليه» في رواية التوحيد (٧٤٥٦): فظَنَنتُ أنَّه يوحَى إليه، وفي

(١) بل في رواية التوحيد (٧٤٥٦).

الاعتصام[1]: فقلت: إنَّه يُوحَى إليه. وهي مُتَقاربة، وإطلاق العلم على الظَّنّ مشهور، وكذا إطلاق القول على ما يقع في النَّفس.

ووَقَعَ عندَ ابن مَرْدويه من طريق ابن إدريس[2] عن الأعمَش: فقامَ وحَنَى من رأسه، فظَنَنتُ أنَّه يُوحَى إليه.

قوله: «فقُمْت مقامي» في رواية الاعتصام: فتأخَّرتُ عنه. أي: أدَباً معه لئَلّا يَتَشَوَّش بقُرْبي منه.

قوله: «فلمَّا نزلَ الوَحْيُ قال» في رواية الاعتصام: حتَّى صَعِدَ الوحيُ فقال، وفي رواية العلم: فقُمت، فلمَّا انجَلَى.

قوله: «﴿مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾» قال الإسماعيليّ: يحتمل أن يكون جواباً، وأنَّ الرّوح من جُملة أمر الله، وأن يكون المراد أنَّ الله اختَصَّ بعِلْمِه، ولا سؤالَ لأحدٍ عنه.

وقال ابن القَيِّم: ليس المراد هنا بالأمرِ الطَّلَبَ اتِّفاقاً، وإنَّما المراد به المأمورُ، والأمر يُطلَق على المأمور كالخَلْق على المخلوق، ومنه: ﴿لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود:١٠١]، وقال ابن بَطّال: مَعرِفة حقيقة الرّوح ممَّا استأثرَ الله بعِلْمِه بدليلِ هذا الخبر، قال: والحكمة في إبهامه اختبار الخَلْق ليُعرِّفَهم عَجْزَهم عن عِلْم ما لا يُدرِكونَه، حتَّى يَضطَرَّهم إلى رَدِّ العلم إليه.

وقال القُرطُبيّ: الحكمة في ذلك إظهار عَجز المرء، لأنَّه إذا لم يعلم حقيقةَ نفسِه معَ القطع بوُجودِه، كان عَجزُه عن إدراك حقيقة الحقّ أَولَى.

وجَنَحَ ابن القَيِّم في «كتاب الرّوح» إلى ترجيح أنَّ المراد بالرّوحِ المسؤولِ عنها في الآية

(١) بل في كتاب العلم (١٢٥).

(٢) تحرف في (ع) إلى: أبي أويس، وفي (أ): إدريس، بإسقاط لفظة «ابن»، وابن إدريس هو عبد الله بن إدريس الأَوْدي، وروايته عن الأعمش مشهورة، وقد روى عنه هذا الحديث أيضاً مسلم (٢٧٩٤)، لكن روايته عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود، ولم ينبه على ذلك الحافظ رحمه الله. وقال الدارقطني في «العلل» سؤال (٨٦١): لعل الطريقين صحيحان، وابن إدريس من الأثبات، ولم يتابَع على هذا القول.

ما وَقَعَ في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ﴾ [النبأ:٣٨] قال: وأمَّا أرواح بني آدم، فلم يقع تسميتُها في القرآن إلّا نفساً.

كذا قال، ولا دلالة في ذلك لمَا رَجَّحَه، بل الرّاجِح الأوّل، فقد أخرج الطَّبَرِيُّ (١٥/ ١٥٦) من طريق العَوْفِيِّ، عن ابن عبَّاس في هذه القِصّة: أنَّهم قالوا: أخبِرنا عن الرّوح، وكيف تُعذَّب الرُّوحُ التي في الجسد، وإنَّما الرّوح من الله؟ فنزلت الآية.

وقال بعضهم: ليس في الآية دلالة على أنَّ الله لم يُطْلِع نبيَّه على حقيقة الرّوح، بل يحتمل أن يكون أطلَعَه، ولم يأمره أن يُطلِعَهم، وقد قالوا في عِلم الساعة نحو هذا، والله أعلم.

وممَّن رأى الإمساك عن الكلام في الرّوح أُستاذ الطائفة أبو القاسم[١]، فقال فيما نَقَلَه في «عَوارف المعارف» عنه بعدَ أن نَقَلَ كلام الناس في الرّوح: وكان الأوْلَى الإمساك عن ذلك، والتَّأدُّب بأدَب النبيّ ﷺ.

ثمَّ نَقَلَ عن الجُنَيد/ أنَّه قال: الرّوح استأثَرَ الله تعالى بعِلْمِه، ولم يُطلِع عليه أحداً من خلْقه، ٤٠٤/٨ فلا تجوز العِبارة عنه بأكثرَ من موجود. وعلى ذلك جَرَى ابن عَطيَّة وجمعٌ من أهل التَّفسير.

وأجابَ مَن خاضَ في ذلك: بأنَّ اليهود سألوا عنها سؤالَ تَعجيزٍ وتَغليطٍ، لكَوْنه يُطلَق على أشياء، فأضمَروا أنَّه بأيِّ شيء أجابَ، قالوا: ليس هذا المراد، فرَدَّ الله كَيدَهم، وأجابَهم جواباً مُجمَلاً مُطابِقاً لسؤالهم المجمَلِ.

وقال السُّهرَوَرديّ في «العَوارف»: يجوز أن يكون مَن خاضَ فيها سَلكَ سبيل التَّأويل لا التَّفسير، إذ لا يَسُوغ التَّفسير إلّا نَقلاً، وأمَّا التَّأويل فتَمتَدّ العقول إليه بالباع الطَّويل، وهو ذِكْر ما لا تحتمل الآيةُ من غير قَطْع بأنَّه المراد، فمن ثَمَّ يكون القول فيه، قال: وظاهر الآية المنع من القول فيها، لخَتْمِ الآية بقوله: ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾، أي: اجعَلوا حُكم الرّوح من الكثير الذي لم تُؤتَوه، فلا تسألوا عنه، فإنَّه من الأسرار. وقيل: المراد

---

(١) هو أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن القُشَيري النيسابُوري، والمقصود بالطائفةِ الصوفيةُ، انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٢٧.

بقوله: ﴿أَمْرِ رَبِّي﴾ كَوْن الرّوح من عالَـم الأمْر الذي هو عالم الـمَلَكوت، لا عالَم الخَلْق الذي هو عالَـم الغَيْب والشَّهادة.

وقد خالَفَ الجُنَيدَ ومَن تَبعَه من الأئمَّة جماعةٌ مِن مُتأخِّري الصّوفيَّة، فأكثروا من القول في الرُّوح، وصَرَّحَ بعضهم بمَعرِفة حقيقتها، وعابَ مَن أمسَكَ عنها.

ونَقَلَ ابن مَندَهْ في «كتاب الرّوح» له عن محمَّد بن نَصْر المروَزيِّ الإمامِ المطَّلِع على اختلاف الأحكام من عَهد الصَّحابة إلى عَهد فقهاء الأمصار: أنَّه نَقَلَ الإجماع على أنَّ الرّوح مخلوقة، وإنَّما يُنقَل القولُ بقِدَمِها عن بعض غُلاة الرّافضة والمتصوِّفة.

واختُلِفَ هل تَفنَى عندَ فَناء العالَمَ قبلَ البعث أو تَستَمِرّ باقيةً؟ على قولَين، والله أعلم.

ووَقَعَ في بعض التَّفاسير: أنَّ الحكمة في سؤال اليهود عن الرّوح: أنَّ عندَهم في التوراة أنَّ روح بني آدم لا يَعلَمها إلّا الله، فقالوا: نسأله، فإن فَسَّرَها فهو نبيّ، وهو معنى قولهم: لا يَجيء بشيءٍ تَكرَهونَه، وروى الطَّبَريُّ (١٥/ ١٥٦) من طريق مُغيرةَ، عن إبراهيم في هذه القِصّة: فنزلت الآية فقالوا: هكذا نَجِدُه عندَنا. ورجاله ثقات، إلّا أنَّه سَقَطَ من الإسناد عَلقَمة.

قوله: «﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾» كذا للكُشْمِيهنيِّ هنا، وكذا لهم في الاعتصام، ولغير الكُشْمِيهنيِّ هنا: «وما أوتوا»، وكذا لهم في العلم، وزاد: قال الأعمَش: هكذا قراءتُنا. وبيَّن مسلمٌ (٢٧٩٤) اختلافَ الرُّواة عن الأعمَش فيها، وهي مشهورة عن الأعمَش، أعني بلفظ: «وما أوتوا»، ولا مانعَ أن يَذكُرَها بقراءة غيره، وقراءةُ الجمهورِ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾، والأكثرُ على أنَّ المخاطَب بذلك اليهودُ، فتَتَّحِد القراءتان. نعم وهي تَتَناوَل جميع عِلم الخلق بالنِّسبة إلى عِلم الله.

ووَقَعَ في حديث ابن عبَّاس الذي أشرت إليه أوَّلَ الباب: أنَّ اليهود لمَّا سمعوها، قالوا: أُوتينا عِلْماً كثيراً التوراةَ، ومَن أوتيَ التوراة فقد أوتيَ خيراً كثيراً، فنزلت: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ [الكهف:١٠٩] الآيَة. قال التِّرمِذيّ (٣١٤٠): حسن صحيح.

قوله: «﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾» هو استثناءٌ من العلم، أي: إلّا عِلْماً قليلاً، أو من الإعطاء، أي: إلا

عطاءً قليلاً، أو من ضمير المخاطَب، أو الغائب على القراءتَين، أي: إلّا قليلاً منهم أو منكم.

وفي الحديث من الفوائد غيرُ ما سَبَقَ: جواز سؤال العالم في حال قيامه ومَشْيه، إذا كان لا يَثقُل ذلك عليه. وأدبُ الصَّحابة معَ النبيّ ﷺ. والعَمَل بما يَغلِب على الظَّنّ، والتوقُّف عن الجواب بالاجتِهادِ لمن يَتوقَّع النَّصّ. وأنَّ بعض المعلومات قد استأثرَ الله بعِلْم حقيقتهِ[1]، وأنَّ الأمر يَرِد لغير الطَّلَب، والله أعلم.

١٣ - بابٌ

﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]

٤٧٢٢ - حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا هُشَيمٌ، أخبرنا أبو بشْرٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ قال: نزلت ورسولُ الله ﷺ مُختَفٍ بمكَّةَ،/ كان إذا صَلَّى بأصحابه رَفَعَ صوتَه بالقرآنِ، فإذا سمعَه المشركونَ سَبُّوا القرآنَ، ومَن أنزلَه، ومَن جاء به، فقال الله عزَّ وجلَّ لِنبيِّه ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أي: بقراءتِكَ، فيَسْمَعَ المشركونَ، فيَسُبُّوا القرآنَ ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ عن أصحابكَ، فلا تُسْمِعُهم ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾. ٤٠٥/٨

[أطرافه في: ٧٤٩٠، ٧٥٢٥، ٧٥٤٧]

٤٧٢٣ - حدَّثنا طَلْقُ بنُ غَنّامٍ، حدَّثنا زائدةُ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: أُنزِلَ ذلك في الدُّعاءِ.

[طرفاه في: ٦٣٢٧، ٧٥٢٦]

قوله: «**باب ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾**» سَقَطَ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «**حدَّثنا يعقوبُ بن إبراهيم**» هو الدَّورَقيّ.

قوله: «**أخبَرَنا أبو بِشْر**» في رواية غير أبي ذرٍّ: حدَّثنا أبو بشر؛ وهو جعفر بن أبي وحشيَّةَ، وذكر الكِرْمانيُّ: أنَّه وَقَعَ في نُسخَته «يونس» بدلَ قوله: أبو بشر، وهو تصحيف.

---

(١) في (س): بعلمه حقيقة. والمثبت من الأصلين أجود وأحسن.

قال الفِرَبريّ: أخبرنا محمَّد بن عيّاش قال: لم يُخرِّج محمَّد بن إسماعيل البخاريّ في هذا الكتاب من حديث هُشَيمٍ إلّا ما صَرَّحَ فيه بالإخبار.

قلت: يريد في الأُصول، وسبب ذلك أنَّ هُشَيماً مذكور بتدليسِ الإسناد.

قوله: «عن ابن عبَّاس» كذا وصَلَه هُشَيمٌ، وأرسَلَه شُعْبة، أخرجه التِّرمذيّ (٣١٤٥) من طريق الطَّيالسيِّ عن شُعْبة وهُشَيم مُفَصَّلاً.

قوله: «نزلت ورسول الله ﷺ مُختَفٍ بمكَّةَ» يعني في أوَّل الإسلام.

قوله: «رَفَعَ صوتَه بالقرآنِ» في رواية الطَّبَريِّ (١٥/ ١٨٥) من وجه آخرَ عن ابن عبَّاس: فكان إذا صَلَّى بأصحابه أسمَعَ المشرِكينَ، فآذَوه. وفَسَّرَت رواية الباب الأذى بقوله: سَبُّوا القرآن. وللطَّبَريِّ من وجه آخرَ عن سعيد بن جُبَير: فقالوا له: لا تَجهَر فتُؤذيَ آلِهَتَنا، فنَهجُوَ إلٰهَك.

ومن طريق داود بن الحُصَين، عن عِكْرِمة، عن ابن عبَّاس: كان النبيّ ﷺ إذا جَهَرَ بالقرآن وهو يُصَلّي تَفرَّقَ عنه أصحابه، وإذا خَفَضَ صوته لم يَسمَعْه مَن يريد أن يَسمَعَ قراءته، فنزلت.

قوله: «﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أي: بقراءتِك» وفي رواية الطَّبَريِّ: ﴿ولَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أي: لا تُعلِن بقراءة القرآن إعلاناً شديداً فيَسمَعَك المشرِكونَ فيُؤذونَك ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾، أي: لا تَخفِض صوتك حتَّى لا تُسمِع أُذُنَيك ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾، أي: طريقاً وسَطاً.

قوله: «حدَّثنا طَلْق» بفتح المهمَلة وسكون اللّام «ابن غَنّام» بالمعجَمة والنُّون: وهو النَّخَعيّ، من كِبار شيوخ البخاريّ، وروايته عنه في هذا الكتاب قليلة. وشيخه زائدة: هو ابن قُدامةَ.

قوله: «عن عائشة» تابَعَه الثَّوريّ[1] عن هشام، وأرسَلَه سعيد بن منصور عن يعقوب

---

(١) أخرجه من طريقه البزار ١٨/ (٧٣)، و الطحاوي في «أحكام القرآن» (٤٦٩)، وعجبٌ صنيعُ الحافظ رحمه الله كيف أغفل تتبُّع متابعاته على عادته في الاستقراء التامّ! وقد تابعه عند البخاري مالكُ بن سُعَير =

ابن عبد الرحمن[١] الإسكَنْدَراني عن هشام، وكذلك أرسَلَه مالك (٢/ ٣٠٤).

قوله: «**أُنزِلَ ذلك في الدُّعاء**» هكذا أطلقَت عائشة، وهو أعَمّ من أن يكون ذلك داخلَ الصلاة أو خارجَها.

وقد أخرجه الطَّبَرِيُّ (١٥/ ١٨٧)، وابن خُزَيمةَ (٧٠٧)، والمَعْمَري[٢]، والحاكم (١/ ٢٣٠) من طريق حفص بن غياث عن هشام، فزاد في الحديث: في التَّشَهُّد[٣].

ومن طريق عبد الله بن شَدّاد، قال: كان أعرابٌ من بني تَميم إذا سَلَّمَ النبيّ ﷺ قالوا: اللهمَّ ارزُقنا مالاً ووَلَداً[٤].

ورَجَّحَ الطَّبَرِيُّ حديث ابن عبَّاس، قال: لأنَّه أصحّ مَخرَجاً. ثمَّ أسنَدَ عن عطاء قال: يقول قوم: إنَّها في الصلاة، وقوم: إنَّها في الدُّعاء.

وقد جاء عن ابن عبَّاس نحو تأويل عائشة، أخرجه الطَّبَرِيُّ (١٥/ ١٨٣) من طريق أشعَثَ ابن سوَّار عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: نزلت في الدُّعاء.

ومن وجه آخرَ عن ابن عبَّاس مثله (١٥/ ١٨٤).

ومن طريق عطاء ومجاهد وسعيد ومكحول، مثله.

ورَجَّحَ النَّوَويّ وغيره قولَ ابن عبَّاس كما رَجَّحَه الطَّبَرِيّ، لكن/ يحتمل الجمع بينَهما ٤٠٦/٨ بأنَّها نزلت في الدُّعاء داخل الصلاة، وقد روى ابن مَرْدويه من حديث أبي هريرة[٥] قال:

= وأبو أسامة (٦٣٢٧، ٧٥٢٦)، وتابعه أيضاً على وصله خارج «الصحيح» حمادُ بن زيد ووكيعٌ وأبو معاوية ويحيى بن زكريا عند مسلم (٤٤٧)، وعَبْدةُ بن سليمان ويحيى القطانُ عند النسائي (١١٢٣٨).

(١) تحرف في (أ) و(س) إلى: عبد الرحيم، والمثبت على الصواب من (ع).

(٢) تحرف في (ع) و(س) إلى: العُمري. والمَعْمَري: هو الحسن بن علي بن شبيب الحافظ، صاحب كتاب «عمل اليوم والليلة»، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٥١٠.

(٣) قال الحافظ في «نتائج الأفكار» ٢/ ١٨٣: صحيح السند غريبُ بعضِ المتنِ. ثم قال: فإن كان حفصٌ حفظَه، فهو أخصُّ ما ورد في ذلك.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٤٤١، والطبري ١٥/ ١٨٤، وعبد الله بن شداد تابعي.

(٥) أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (١٧٤١) مبيّناً أن في إسناده إبراهيم الهَجَريّ، وهو ضعيف.

كان رسول الله ﷺ إذا صَلَّى عندَ البيت رَفَعَ صوته بالدُّعاءِ، فنزلت.

وجاء عن أهل التَّفسير في ذلك أقوال أُخَرُ: منها ما روى سعيد بن منصور من طريق صَحابيٍّ[1] لم يُسمَّ رفعَه في هذه الآية: «لا تَرفَع صوتَك في دُعائك، فتَذكُرَ ذُنوبَك، فتُعيَّرَ بها».

ومنها ما روى الطَّبَرِيُّ (١٥/ ١٨٧) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أي: لا تُصَلِّ مُراءاة للنّاس ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ أي: لا تَترُكها مَخافةً منهم.

ومن طرق عن الحسن البصريّ، نحوه.

وقال الطَّبَرِيُّ: لولا أنَّنا لا نَستَجيزُ مُخالَفة أهل التَّفسير فيما جاء عنهم، لاحتَمَلَ أن يكون المراد: ﴿لَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أي: بقراءتِك نهاراً ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ أي: ليلاً، وكان ذلك وجهاً لا يَبعُد من الصِّحّة. انتهى، وقد أثبتَه بعض المتأخِّرينَ قولاً.

وقيل: الآية في الدُّعاء، وهي منسوخة بقوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف:٥٥] يأتي مزيد لذلك في كتاب التوحيد.

١٨ - سورة الكهف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهدٌ: ﴿تَّقْرِضُهُمْ﴾ [١٧]: تَترُكُهم.

وقال مجاهدٌ: «وكانَ لَهُ ثُمُرٌ» [٣٤]: ذهبٌ وفِضّةٌ، وقال غيرُه: جماعةُ الثَّمَرِ.

﴿بَٰخِعٌ﴾ [٦]: مُهْلِكٌ.

﴿أَسَفًا﴾ [٦]: نَدماً.

الكَهْفُ: الفَتْحُ في الجبلِ، والرَّقِيمُ [٩]: الكتابُ، ﴿مَّرْقُومٌ﴾ [المطففين:٢٠]: مكتوبٌ، مِن الرَّقْمِ.

﴿أَمَدًا﴾ [١٢]: غايةً، ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦].

---

(١) تحرف في (أ) إلى: مجاهد.

وقال سعيدٌ، عن ابنِ عبَّاسٍ: الرَّقِيمُ: لَوْحٌ من رَصَاصٍ، كَتَبَ عامِلُهم أسماءَهم ثمَّ طَرَحه في خِزانَتِه، فضَرَبَ اللهُ على آذانِهم، فنامُوا.

وقال غيره: «رَبَطْنا على قُلوبِهم» [١٤]: أَلْهَمْناهم صَبْراً، ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠].

﴿مِّرْفَقًا﴾ [١٦]: كلُّ شيءٍ ارتَفَقْتَ به.

﴿تَّزَٰوَرُ﴾ [١٧]: من الزَّوَرِ، والأَزْوَرُ: الأَمْيَلُ.

﴿فَجْوَةٍ﴾ [١٧]: مُتَّسَعٍ، والجمعُ: فَجَواتٌ وفِجَاءٌ، كقَولِك: رَكَوَاتٌ ورِكاءٌ.

﴿شَطَطًا﴾ [١٤]: إفْراطاً.

الوَصِيدُ [١٨]: الفِناءُ، جمعُه: وَصَائدُ ووُصُدٌ، ويقال: الوَصِيدُ: البابُ، ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠]: مُطْبَقةٌ، آصَدَ البابَ وأَوصَدَ.

﴿بَعَثْنَٰهُمْ﴾ [١٩]: أحيَيْناهُم.

﴿أَزْكَىٰ﴾ [١٩]: أكثرُ، ويقال: أَحلُّ، ويقال: أكثرُ رَيْعاً.

وقال غيره: «لم تَظْلِمْ» [٣٣]: لم تَنْقُصْ.

وقال مجاهدٌ: ﴿ مَوْبِلًا ﴾ [٥٨]: مَحرِزاً، وأَلَتْ تَئِلُ: تَنْجُو.

﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [١٠] أي: لا يَعْقِلونَ.

قوله: «سورة الكهف ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» ثبتت البسملةُ لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿تَّقْرِضُهُمْ﴾: تترُكُهم» وصَلَه الفِرْيابيُّ عنه، وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة نحوه. وسَقَطَ هنا لأبي ذرٍّ.

قوله: «وقال مجاهد: وكَانَ لَهُ ثُمُرٌ: ذهب وفِضّة» وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظه، وأخرج الفَرّاء من وجه آخر عن مجاهد قال: ما كان في القرآن «ثُمُرٌ» بالضَّمِّ: فهو المال، وما كان بالفتح: فهو النَّبات.

قوله: «وقال غيره: جماعةُ الثَّمَر» كأنَّه عَنَى به قَتَادةَ، فقد أخرج الطَّبَرِيُّ من طريق أبي سفيانَ المعمَرِيّ عن مَعمَر عن قَتَادة قال: الثُّمُر المال كلّه، وكلّ مالٍ إذا اجتَمَعَ فهو ثُمُرٌ، إذا كان من لَون الثَّمَرة وغيرها من المال كلّه.

وروى ابن المنذِر من وجه آخر عن قَتَادة قال: قرأ ابن عبَّاس: ﴿ثَمَرٌ﴾ يعني بفتحَتَينِ[1]، وقال: يريد أنواع المال، انتهى.

والذي قرأ هنا بفتحَتَينِ: عاصم، وبضمٍّ ثمَّ سكون: أبو عَمْرو، والباقونَ بضمَّتَينِ.

قال ابن التِّين: معنى قوله: جماعة الثَّمَر: أنَّ ثَمَرة يُجمَع على ثِمار، وثِمار على ثُمُر.

قوله: «﴿بَٰخِعٌ﴾: مُهْلِكٌ» هو قول أبي عُبيدة، وأنشَدَ لذي الرُّمّة:

ألا أيُّهذا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ

وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: ﴿بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ أي: قاتلٌ نَفسَك.

قوله: «﴿أَسَفًا﴾: نَدَماً» هو قول أبي عُبيدة، وقال قَتَادةُ: حَزَناً.

٨/٤٠٧ قوله: «الكَهْفُ: الفَتْحُ في الجبل، والرَّقِيمُ: الكتابُ، ﴿مَّرْقُومٌ﴾: مَكتُوب، من الرَّقْم» تقدَّم جميع ذلك في أحاديثِ الأنبياء مشروحاً[2].

قوله: «﴿أَمَدًا﴾: غايةً، ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ﴾» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وهو قول أبي عُبيدة، وروى عبد بن حُميدٍ من طريق مجاهد في قوله: ﴿أَمَدًا﴾ قال: عَدَداً.

قوله: «وقال سعيد» يعني ابنَ جُبَير «عن ابن عبَّاس: الرَّقيمُ: لَوْحٌ من رَصَاصٍ كَتَبَ عامِلُهم أسماءَهم، ثمَّ طَرَحَه في خِزانَتِه، فضَرَبَ الله على آذانهم» وَصَلَه عبد بن حُميدٍ من

---

(١) كذا قالَ الحافظُ رحمه الله، والظاهر أن هذا من ضبطه، لأن الطبري ١٥/ ٢٤٥ قد أخرج قول قتادة هذا، وقال: بالضَّمِّ، ونسبه السيوطي في «الدر المنثور» أيضاً لأبي عبيد وابن أبي حاتم، وقال الطبري: وكأن الذين وجَّهوا معناها إلى أنها أنواع من المال، أرادوا أنها جَمْعُ ثِمار جُمِعَ ثُمُراً، كما يُجمَع الكِتاب كُتُباً، والحمارُ حُمُراً. قلنا: وما نقله الحافظ عن مجاهد عند الفراء يؤيده، فبان خطأ ما عند الحافظ رحمه الله.

(٢) بين يدي الحديث (٣٤٦٥).

طريق يَعْلى بن مسلم عن سعيد بن جُبَير مُطوَّلاً، وقد لخَّصتُه في أحاديث الأنبياء، وإسناده صحيح على شرط البخاريّ.

وقد روى ابن مَرْدويه من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس أنَّه قال: ما كنت أعرِف الرَّقيم، ثمَّ سألتُ عنه، فقيلَ لي: هي القرية التي خَرَجوا منها. وإسناده ضعيف.

قوله: «وقال غيره: رَبَطْنا على قُلُوبِهِم: أَلهَمْناهم صَبْراً» تقدَّم شرحُه في أحاديث الأنبياء.

قوله: «﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾» أي: ومن هذه المادّة هذا الموضعُ، ذكره استِطْراداً، وإنَّما هو في سورة القَصَص. وهو قول أبي عُبيدة أيضاً.

وروى عبد الرَّزّاق، عن مَعمَر، عن قَتادة قال: ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ بالإيمان.

قوله: «﴿مِّرْفَقًا﴾[1]: كلُّ شيء ارتَفَقْتَ به» هو قول أبي عُبيدة، وزادَ: ويَقْرؤه قومٌ بفتح الميم وكسر الفاء. انتهى، وهي قراءة نافع وابن عامر. واختُلِفَ هل هما بمعنًى أم لا؟ فقيلَ: هو بكسرِ الميم للجارِحة، وبفتحها للأمرِ الذي يُرتَفَق به[2]، وقد يُستَعمَل أحدهما موضعَ الآخر. وقيل: لُغَتان فيما يُرتَفَق به، وأمَّا الجارحة فبالكسرِ فقط. وقيل: لُغَتان في الجارحة أيضاً. وقال أبو حاتم: هو بفتح الميم: الموضع، كالمسجِدِ، وبكسرها: الجارحة.

قول: «﴿تَّزَاوَرُ﴾: من الزَّوَرِ، والأَزْوَرُ: الأَمْيَلُ» هو قول أبي عُبيدة.

قوله: «﴿فَجْوَةٍ﴾ مُتَّسَعٌ، والجمع: فَجَواتٌ وفِجَاء[3]، كقولِك: رَكَوَاتٌ ورِكَاءٌ[4]» هو قول أبي عُبيدة أيضاً.

---

(١) لم يَرِدْ تفسير هذه الكلمة والكلمتين بعدها في اليونينية هنا، ولا في «إرشاد الساري»، مع أن كلام الحافظ الآتي قريباً يفيد أنها ثابتة عند غير أبي ذرٍّ الهروي، فالله تعالى أعلم.

(٢) قوله: الذي يرتفق به، سقط من (أ) و(س)، وأثبتناه من (ع).

(٣) تحرف في (س) إلى: وفجى.

(٤) تحرف في (أ) و(س) إلى: زكوات وزكاة. والمثبت على الصواب من (ع). وقد تقدم هذا الكلام بعينه في الحج في باب السير إذا دفع من عرفة بإثر الحديث (١٦٦٦)، لكنه جاء بلفظ: رَكْوة ورِكاء، يعني بذكر المفرد وأحد الجمعين، وهُنا ذكر الجمعين معاً.

قوله: «﴿شَطَطًا﴾: إفراطاً. الوَصيدُ: الفِناء...» إلى آخره، تقدَّم كلّه في أحاديث الأنبياء[1].

قوله: «﴿بعَثْنَهُمْ﴾: أحيَيْناهُم» هو قول أبي عُبيدة. وروى عبد الرَّزّاق من طريق عِكْرمة قال: كان أصحاب الكهف أولادَ مُلوك اعتَزَلُوا قومَهم في الكهف، فاختلفوا في بعث الرّوح والجسد، فقال قائل: يُبعَثان، وقال قائل: تُبعَث الرّوح فقط، وأمَّا الجسد فتأكُله الأرض، فأماتَهم الله ثمَّ أحياهم، فذكر القِصّة.

قوله: «﴿أَزْكَىٰ﴾: أكثر، ويقال: أحَلُّ، ويقال: أكثرُ رَيْعاً» تقدَّم أيضاً، وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس: أحَلُّ ذَبيحةً، وكانوا يَذبَحونَ للطَّواغِيتِ.

تنبيه: سَقَطَ من قوله: «الكهف: الفتح» إلى هنا، من رواية أبي ذرٍّ هنا، وكأنَّه استَغْنى بتقديم جُلِّ ذلك هناكَ.

قوله: «وقال غيره: تَظْلِمْ: لم تَنْقُصْ» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: وقال ابن عبَّاس، فذكره، وقد وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن عطاء[2] عن ابن عبَّاس، وكذا الطَّبَريُّ من طريق سعيد عن قَتَادة.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿مَوْبِلًا﴾: مَحْرِزاً» وصَلَه الفِرْيابيّ.

وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿مَوْبِلًا﴾ قال: مَلجَأً، ورَجَّحَه ابن قُتَيبة، وقال: هو مِن وَأَلَ: إذا لَجَأَ إليه. وهو هنا مصدَر، وأصل المَوئِل: المَرجِع.

قوله: «وأَلَتْ تَئِلُ: تَنْجُو» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿مَوْبِلًا﴾: مَلجَأً ومَنْجاً، قال الشّاعر[3]:

فلا وَأَلَتْ نفسٌ عليها تُحاذِرُ

أي: لا نَجَت.

---

(١) بين يدي الحديث (٣٤٦٥).

(٢) عطاء هذا: هو الخراساني، وهو الذي سمع منه ابن جريج تفسير القرآن سوى سورتي البقرة وآل عمران، فسمعهما ابن جريج من عطاء بن أبي رباح، كما نبَّه عليه الحافظ في مقدمة الشرح، والخراساني لم يسمع ابن عباس.

(٣) هو خُراشة بن عمرو العَبْسي، انظر: «العقد الفريد» لابن عبد ربه ٦/ ٢٦-٢٧.

قوله: «﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾» أي: لا يَعقِلونَ» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهدٍ، مثله.

١- بابٌ

﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف:٥٤]

٤٧٢٤- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ بنِ سعدٍ، حدَّثنا أبي، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني عليُّ بنُ حُسَينٍ، أنَّ حُسَينَ بنَ عليٍّ أخبَره، عن عليٍّ ﷺ: أنَّ رسولَ الله ﷺ طَرَقَه وفاطمةَ،/ وقال: «ألا تُصلِّيانِ». ٨/٤٠٨

﴿رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ﴾ [٢٢]: لم يَستبِنْ.

﴿فُرُطًا﴾ [٢٨]: نَدَماً.

﴿سُرَادِقُهَا﴾ [٢٩]: مِثلُ السُّرادِقِ والحُجْرةِ التي تُطِيفُ بالفَساطِيطِ.

﴿يُحَاوِرُهُۥ﴾ [٣٤ و٣٧]: منَ المحاوَرةِ.

﴿لَّـٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [٣٨]: أي: لكن أنا هُوَ اللهُ رَبِّي، ثمَّ حَذَفَ الألفَ، وأدْغَمَ إحدَى النّونَينِ في الأُخرَى.

﴿وَفَجَّرْنَا خِلَـٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [٣٣]: يقول: بينهما.

﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ﴾ [٤٤]: مَصْدَرُ ولِيَ الوَلِيُّ وَلاءً.

﴿عُقْبًا﴾ [٤٤]: عاقبةٌ وعُقْبى وعُقْبةٌ واحدٌ: وهي الآخِرة.

﴿قُبُلًا﴾ [٥٥]: وقِبَلاً وقَبَلاً: استِئْنافاً.

﴿لِيُدْحِضُوا۟﴾ [٥٦]: لِيُزيلوا، الدَّحَضُ: الزَّلَق.

قوله: «باب ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾» ذكر فيه حديث عليّ مختصراً، ولم يَذكُر مقصودَ الباب على عادتِه في التَّعْميَة، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في صلاة اللَّيل (١١٢٧)، وفيه ذِكْر الآية المذكورة.

وقوله في آخره: «ألا تُصلّيانِ» زاد في نُسخة الصَّغَانيِّ[1]: وذكر الحديث والآية إلى قوله:

---

(١) في (أ): نسخة للصغاني.

﴿أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾.

قوله: «﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾: لم يَستَبِن» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ هنا، وقد تقدَّم في أحاديث الأنبياء[1].

ولِقَتَادة عندَ عبد الرَّزّاق: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ قال: قَذْفاً بالظَّنِّ.

قوله: «﴿فُرُطًا﴾: نَدَماً» وصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٥/ ٢٣٦) من طريق داود بن أبي هِند في قوله: ﴿فُرُطًا﴾ قال: نَدامةً.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾، أي: تَضييعاً وإسرافاً. وللطَّبَرِيِّ عن مجاهد قال: ضَياعاً.

وعن السُّدّيِّ قال: إهلاكاً.

وعن ابن جُرَيج: نزلت في عُيَينةَ بن حِصْن بن حُذَيفة بن بدْر الفَزّاريِّ قبلَ أن يُسلِم.

قوله: «﴿سُرَادِقُهَا﴾: مِثلُ السُّرَادِقِ والحُجْرة التي تُطِيفُ بالفَساطِيطِ» هو قول أبي عُبيدة، لكنَّه تَصَرَّفَ فيه، قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ كَسُرادِقِ الفُسطاط، وهي الحُجرة التي تُطِيفُ بالفُسطاطِ، قال الشّاعر[2]:

يـا حَكَـمَ بـنَ المُنذِرِ بـن الجـارُودْ[3] سُرادِقُ المجـدِ عليـكَ مَمـدُودْ

وروى الطَّبَرِيُّ من طريق ابن عبَّاس بإسنادٍ مُنقَطِع قال: ﴿سُرَادِقُهَا﴾: حائط من نار.

قوله: «﴿يُحَاوِرُهُ﴾: مِن المحاوَرة» قال أبو عُبيدة: يُحاوِره، أي: يُكلِّمُه، مِن المحاوَرة، أي: المراجَعَة.

قوله: «﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾: أي: لكن أنا هو الله رَبّي، ثمَّ حَذَفَ الألفَ وأَدْغَمَ إحدَى

---

(١) بين يدي الحديث (٣٤٦٥).

(٢) في «مجاز القرآن» المطبوع: قال رُؤْبة. قلنا: هو ابن العَجَّاج، وفي «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ٢/ ٦٧٤ أنه للكذاب الحِرْمَازِي.

(٣) صدر البيت أثبتناه من (ع) وحدها.

النّونَينِ في الأُخرَى» هو قول أبي عُبيدة. وقال الفَرّاء: تَرْك همزة[١] الألف من «أنا» كثير في الكلام، ثمَّ أُدغِمَت نون «أنا» في نون «لكِن»، وأنشَدَ:

وتَرمُقُني بالطَّرْفِ، أي أنتَ مُذنِبٌ   وتَقْلِينَني لكنَّ إيّاكِ لا أَقْلِي

أي: لكن أنا إيّاكِ لا أقلي. قال: ومن العرب مَن يُشبِع أَلِف «أنا»، فجاءت القراءة[٢] على تلكَ اللُّغة.

قوله: «﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾: يقول: بينَهما» ثَبَتَ لأبي ذرٍّ، وهو قول أبي عُبيدة. وقراءة الجمهور بالتَّشديدِ، ويعقوب وعيسى بن عمر بالتَّخفيفِ.

قوله: «﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ﴾: مَصْدَر وليَ الوَليُّ وَلاءً» كذا لأبي ذرٍّ، وللباقينَ: مصدَرُ الوَليّ. وهو أصوَب، وهو قول أبي عُبيدة، قاله في تفسير سورة البقرة[٣]. وقرأ الجمهور بفتح الواو، والأخَوان[٤] بكسرها، وأنكَرَه أبو عَمْرو والأصمَعيّ، لأنَّ الذي بالكسرِ: الإمارةُ، ولا معنى له هُنا. وقال غيرهما: الكسر لغةٌ بمعنى الفتح، كالدّلالة، بفتح دالها وكسرها بمعنًى.

تنبيه: يأتي قوله: ﴿وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ في الدَّعَوات[٥].

قوله: ﴿قُبُلًا﴾ وقِبَلاً وقَبَلاً[٦]: استِئنافاً» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا﴾، أي: أوّلاً، فإن فتَحوا أوَّلها فالمعنى استئنافاً. وغَفَلَ ابن التِّين فقال: لا أعرِفُ للاستئناف هنا

---

(١) لفظة «همزة» سقطت من (س).

(٢) يعني بإثبات الألف وصْلاً، وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر ويعقوب الحضرمي في رواية رُوَيسٍ عنه. انظر: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري ٢/ ٣١١.

(٣) بل في تفسير هذه السورة، وتمام كلامه: مصدر الوليّ، فإذا كسرتَ الواو فهو مصدر وليت العمل والأمر تَليه.

(٤) هما حمزة والكسائي.

(٥) لم نقف للحافظ على كلام على هذا الحرف في كتاب الدعوات، فالله تعالى أعلم.

(٦) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر بضم القاف والباء، وقرأ الباقون بكسر القاف وفتح الباء. انظر: «النشر» لابن الجزري ٢/ ٣١١.

معنًى، وإنَّما هو استقبالاً، وهو يعود على قَبَلاً بفتح القاف. انتهى، والمؤتَنِف قريب من المقبِل، فلا معنى لإعادة تعبيره[1].

٤٠٩/٨ قوله: «﴿لِيُدْحِضُواْ﴾: ليُزيلُوا، الدَّحَضُ: الزَّلَق» قال أبو عُبيدة في قوله:/ ﴿لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾: أي: ليُزيلوا، يقال: مكانٌ دَحَضٌ، أي: مُزِلٌّ مُزلِقٌ لا يَثبُتُ فيه خُفٌّ ولا حافِرٌ.

٢- بابٌ
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴾ [الكهف:٦٠]: زماناً، وجمْعُه: أحقابٌ

٤٧٢٥- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عَمْرو بنُ دِينارٍ، قال: أخبرني سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، قال: قلتُ لابنِ عبَّاسٍ: إنَّ نَوْفاً البِكالِيَّ يَزعُمُ أنَّ موسى صاحبَ الخَضِرِ ليس هو موسى صاحبَ بني إسرائيلَ، فقال ابنُ عبَّاسٍ: كَذَبَ عدوُّ الله، حدَّثني أُبيُّ بنُ كعبٍ، أنَّه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ موسى قامَ خَطِيباً في بني إسرائيلَ، فسُئِلَ: أيُّ الناسِ أعلمُ؟ فقال: أنا، فعتَبَ اللهُ عليه، إذ لم يَرُدَّ العِلْمَ إليه، فأوْحى الله إليه: إنَّ لي عبداً بمَجْمَعِ البحرَينِ، هو أعلمُ منكَ، قال موسى: يارَبِّ، فكيفَ لي به؟ قال: تَأْخُذُ مَعَكَ حُوتاً، فتَجْعَلُه في مِكْتَلٍ، فحيثُما فَقَدْتَ الحوتَ فهو ثَمَّ.

فأخَذَ حُوتاً، فجعَله في مِكْتَلٍ، ثمَّ انطلَقَ وانطلَقَ معه بفَتاهُ يُوشَعَ بنِ نُونٍ، حتَّى إذا أتيا الصَّخْرةَ وَضَعا رؤوسَهما فناما، واضْطَرَبَ الحوتُ في المِكْتَلِ، فخرج منه، فسَقَطَ في البحرِ ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾ وأمسَكَ الله عن الحوتِ جِرْيَةَ الماءِ، فصارَ عليه مِثلَ الطّاق، فلمَّا استيقَظَ نَسِيَ صاحبُه أن يُخْبِرَه بالحُوتِ، فانطَلَقا بَقيَّةَ يومِهما وليلَتَهُما، حتَّى إذا كان مِن الغَدِ قال موسى لِفَتاهُ: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ قال: ولم يَجِدْ موسى النَّصَبَ حتَّى جاوَزَ المكانَ الذي أمَرَ اللهُ به، فقال له فتاهُ: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ قال: فكان للحوتِ

---

(١) المثبت من (أ)، وسقطت العبارة برمتها من (ع)، وفي (س): لادعاء تفسيره، وما أثبتناه أوجَه.

سَرَباً، ولموسى ولِفَتاهُ عَجَباً.

فقال موسى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾، قال: رَجعا يَقُصّان آثارَهما، حتَّى انتهَيا إلى الصَّخْرةِ، فإذا رجلٌ مُسَجًّى بثَوبٍ، فسَلَّمَ عليه موسى، فقال الخَضِرُ: وأنَّى بأرضِكَ السَّلام؟! قال: أنا موسى، قال موسى بني إسرائيلَ؟ قال: نعم، أتيتُكَ لِتُعلِّمَني ممَّا عُلِّمْتَ رَشَداً ﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾، يا موسى إنّي على عِلْمٍ من عِلْمِ الله، عَلَّمَنيه لا تعلمُه أنتَ، وأنتَ على عِلْمٍ من عِلْمِ الله، عَلَّمَكَ اللهُ لا أعلمُه، فقال موسى: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾، فقال له الخَضِرُ: ﴿فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾.

فانطلَقا يَمْشِيان على ساحلِ البحرِ، فمرَّت سَفِينةٌ فكَلَّمُوهم أن يَحْمِلوهم، فعَرَفوا الخَضِرَ، فحُمِلُوا بغيرِ نَوْلٍ، فلمَّا رَكِبا في السَّفِينةِ لم يَفْجأ إلا والخَضِرُ قد قَلَعَ لَوْحاً من ألواح السَّفِينةِ بالقَدُومِ، فقال له موسى: قومٌ قد حَمَلونا بغيرِ نَوْلٍ، عَمَدْتَ إلى سَفِينَتِهم فخَرَقْتَها ﴿لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ﴿٧١﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِى مِنْ أَمْرِى عُسْرًا﴾/ قال: وقال رسولُ الله ﷺ: «وكانتِ الأولَى من موسى نِسْياناً» قال: وجاء عُصْفورٌ فوَقَعَ على حَرْفِ السَّفِينة، فنقَرَ في البحرِ نَقْرةً، فقال له الخَضِرُ: ما عِلْمي وعِلْمُكَ من عِلْم الله، إلا مِثْلُ ما نَقَصَ هذا العُصْفورُ من هذا البحرِ. ٨/٤١٠

ثمَّ خَرَجا مِن السَّفِينةِ، فبينما هما يَمْشِيان على الساحلِ، إذ أبصَرَ الخَضِرُ غلاماً يَلْعَبُ معَ الغِلْمان، فأخَذَ الخَضِرُ برأسِهِ، فاقتلَعه بيدِه، فقتَلَه، فقال له موسى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَاكِيَةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ قال: وهذه أشَدُّ مِن الأُولَى، ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍۭ بَعْدَهَا فَلَا تُصَـٰحِبْنِى قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾.

﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْا۟ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ قال: مائلٌ، فقالَ الخَضِرُ بيدِه ﴿فَأَقَامَهُۥ﴾، فقال موسى: قومٌ أتيناهُم فلم يُطْعِمُونا ولم يُضَيِّفونا ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾ قَالَ هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِى وَبَيْنِكَ﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ

تأويلُ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ فقال رسولُ الله ﷺ: «ودِدْنا أنَّ موسى كان صَبرَ حتَّى يَقُصَّ اللهُ علينا من خَبَرِهما».

قال سعيدُ بنُ جُبَيرٍ: فكان ابنُ عبَّاسٍ يقرأُ: «وكان أمامَهم مَلِكٌ يأخُذُ كلَّ سَفِينةٍ صالحةٍ غَصْباً»، وكان يقرأُ: «وأمَّا الغلامُ فكان كافراً وكان أبَواه مُؤْمِنَينِ».

قوله: «باب ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾» اختُلِفَ في مكان مَجمَع البحرَينِ: فروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة قال: بحرُ فارسَ والرّوم. وعن الرَّبيع بن أنس مِثله، أخرجه عبد بن حُميدٍ، وروى ابن أبي حاتم من طريق السُّدّيِّ قال: هما الكرُّ والرَّسُّ[1] حيثُ يَصُبّان في البحر.

قال ابن عَطيَّة: مَجمَع البحرَينِ: ذِراعٌ في أرض فارس من جهة أذرَبِيجانَ يَخرُج من البحر المحيط من شِمالِيِّه إلى جَنوبيِّه، وطَرَفُه ممَّا يَلي بَرَّ الشّام.

وقيلَ: هما بحر الأُردُنّ والقُلْزُم.

وقال محمَّد بن كعب القُرَظيّ: مَجمَع البحرَينِ بطَنْجةَ.

وعن ابن المبارَك قال: قال بعضهم: بحر إرْمِينِيَةَ.

وعن أُبيِّ بن كعب قال: بإفريقيةَ. أخرجهما ابن أبي حاتم، لكن السَّنَد إلى أُبيِّ بن كعب ضعيف، وهذا اختلاف شديد.

وأغرَبُ من ذلك ما نَقَلَه القُرطُبيّ عن ابن عبَّاس قال: المراد بمَجمَع البحرَينِ: اجتماع موسى والخَضِر، لأنَّهما بحرا عِلْمٍ، وهذا غير ثابت، ولا يقتضيه اللَّفظ، وإنَّما يَحسُنُ أن يُذكَر في مُناسَبة اجتماعهما بهذا المكان المخصوص، كما قال السُّهَيليُّ: اجتمَعَ البحرانِ بمَجمَع البحرَينِ.

قوله: «﴿أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾: زماناً، وجمعُه: أحْقابٌ» هو قول أبي عُبيدة، قال: ويقال فيه

(١) هما نهران يَصُبَّان في بحر قزوين. انظر: «بلدان الخلافة الشرقية» ص٢١٣.

أيضاً: حِقبة، أي: بكسرِ أوَّله، والجمع: حِقَب.

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادة: الحُقُب: الزَّمان.

وعن ابن عبَّاس: الحُقُب: الدَّهر.

وعن سعيد بن جُبَير: الحُقُب: الحينُ. أخرجهما ابنُ المنذِر.

وجاء تقديره عن غيرهم، فروى ابن المنذِر عن عبد الله بن عَمْرو بن العاص: أنَّه ثمانونَ سنةً. وروى عبد بن حُميدٍ عن مجاهد: أنَّه سبعونَ.

ثمَّ ذكر المصنِّفُ قِصّة موسى والخَضِر، وسأذكرُ شرح ذلك في الباب الذي يَليه.

٣- بابٌ ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾ [الكهف:٦١]

مَذْهَباً، يَسْرُبُ: يَسْلُكُ، ومنه: ﴿وَسَارِبُۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد:١٠].

٤٧٢٦- حدَّثني إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامُ بنُ يوسفَ، أنَّ ابنَ جُرَيجٍ أخبرَهُم، قال: أخبرني يَعْلَى بنُ مسلمٍ وعَمْرو بنُ دِينارٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ - يزيدُ أحدُهما على صاحبِه، وغيرُهما قد سمعتُه يُحدِّثُه، عن سعيدِ بن جُبَير - قال: إنّا لَعِندَ ابنِ عبَّاسٍ في بيتِه، إذ قال: سَلُوني، قلتُ: أي أبا عبَّاسٍ، جَعَلَني الله فِداءَكَ، إنّ بالكوفةِ رجلاً قاصّاً يقال له: نَوْفٌ، يَزعُمُ أنَّه ليس بموسى بني إسرائيلَ، أمَّا عَمْرٌو فقال لي: قد كَذَبَ عدوُّ الله، وأمَّا يَعْلَى فقال لي: قال ابنُ عبَّاسٍ: حدَّثني أُبَيُّ بنُ كعبٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «موسى رسولُ الله عليه السلام» قال: «ذَكَّرَ الناسَ يوماً، حتَّى إذا فاضَتِ العُيونُ، ورَقَّتِ القُلوبُ، ولَّى فأدْرَكَه رجلٌ، فقال: أي رسولَ الله، هل في الأرضِ أحدٌ أعلمُ منكَ؟ قال: لا، فعَتَبَ عليه إذ لم يَرُدَّ العِلْمَ إلى الله، قيل: بَلَى، قال: أي رَبِّ، فأينَ؟ قال: بمَجْمَعِ البحرَينِ. ٨/٤١١

قال: أي رَبِّ، اجْعَل لي عَلَماً أعلَمُ ذلك به، قال لي عَمْرٌو: قال: حيثُ يُفارِقُكَ الحوت، وقال لي يَعْلَى: قال: خُذْ حُوتاً ميِّتاً حيثُ يُنفَخُ فيه الرّوحُ، فأخَذَ حُوتاً، فجعله في مِكتَلٍ، فقال لِفَتاهُ: لا أُكلِّفُكَ إلا أن تُخبِرَني بحيثُ يُفارِقُكَ الحوتُ، قال: ما كَلَّفْتَ كثيراً، فذلك قولُه جلَّ

ذِكرُه: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَـٰهُ ﴾ يُوشَعَ بنِ نونٍ ـ ليست عن سعيدٍ ـ قال: فبينَما هو في ظِلِّ صَخْرةٍ في مكانٍ ثَرْيانَ، إذ تَضَرَّبَ الحوتُ وموسى نائمٌ، فقال فتاهُ: لا أُوقِظُه، حتَّى إذا استيقَظَ، فَنسِيَ أن يُخْبِرَه، وتَضَرَّبَ الحوتُ حتَّى دَخَلَ البحرَ، فأمسَكَ الله عنه جِرْيَةَ البحرِ، حتَّى كأنَّ أثَرَه في حَجَرٍ ـ قال لي عَمْرٌو: هكذا كأنَّ أثَرَه في حجرٍ ـ وحَلَّقَ بينَ إبهامَيه والتي تَلِيانِهما ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ﴾ قال: قد قَطَعَ الله عنكَ النَّصَبَ ـ ليست هذه عن سعيدٍ ـ أخبَرَه، فرَجَعا فوَجَدا خَضِراً ـ قال لي عثمانُ بنُ أبي سليمانَ: «على طِنْفِسةٍ خَضْراءَ على كَبِدِ البحرِ». قال سعيدُ بنُ جُبَيرٍ: ـ مُسَجًّى بثوبِه، قد جَعَلَ طَرَفَه تحتَ رِجْلَيه، وطَرَفَه تحتَ رأسِه، فسَلَّمَ عليه موسى، فكَشَفَ عن وَجْهِه، وقال: هل بأرضي من سَلامٍ؟! مَن أنتَ؟ قال: أنا موسى، قال: موسى بني إسرائيلَ؟ قال: نعم، قال: فما شأنُكَ؟ قال: جِئْتُ لِتُعلِّمَني مِمَّا عُلِّمْتَ رَشَداً، قال: أما يَكْفِيكَ أنَّ التوْراةَ بيَدَيكَ؟ وأنَّ الوَحْيَ يأتيكَ؟ يا موسى، إنَّ لي عِلماً لا يَنبَغي لكَ أن تعلَمَه، وإنَّ لكَ عِلْماً لا يَنبَغي لي أن أعلَمَه، فأخَذَ طائرٌ بمِنْقاره مِن البحرِ، فقال: واللهِ، ما عِلْمي وما عِلْمُكَ في جَنْبِ عِلْمِ الله، إلّا كما أخَذَ هذا الطّائرُ بمِنْقاره مِن البحرِ.

حتَّى إذا رَكِبا في السَّفِينةِ وجَدا مَعابِرَ صِغاراً، تَحمِلُ أهلَ هذا الساحلِ إلى أهلِ هذا الساحلِ الآخَرِ، عَرَفوه، فقالوا: عبدُ الله الصالحُ ـ قال: قُلْنا لِسعيدٍ: خَضِرٌ؟ قال: نعم ـ لا نَحمِلُه بأجْرٍ فخَرَقَها، وَتَّدَ فيها وتِداً، قال موسى: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا ﴾ قال مجاهدٌ: مُنْكَراً ﴿ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴾ كانتِ/ الأُولَى نِسْياناً، والوُسْطَى شَرْطاً، والثّالثةُ عَمْداً، ﴿ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِى بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِى مِنْ أَمْرِى عُسْرًا ﴾. ٤١٢/٨

لَقِيا غلاماً فقتَلَه. قال يَعْلَى: قال سعيدٌ: وجَدَ غِلْماناً يَلْعَبونَ، فأخَذَ غلاماً كافراً ظَرِيفاً، فأضْجَعَه، ثمَّ ذَبَحَه بالسِّكِّينِ. ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ لم تعمَلِ الحِنْثَ ـ وابنُ عبَّاسٍ قرأَها: ﴿زَكِيَّةً ﴾ زاكِيةً: مُسلِمةً، كقولِكَ: غلاماً زَكِيّاً.

فانطَلَقا فوَجَدا جِداراً يُريدُ أن يَنْقَضَّ فأقامَه ـ قال سعيدٌ بيَدِه هكذا ـ ورَفَعَ يدَه فاستَقامَ ـ قال يَعْلَى: حَسِبتُ أنَّ سعيداً قال: فمَسَحَه بيَدِه فاستَقامَ ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾. قال سعيدٌ: أجْراً نأكُلُه.

﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ ـ وكان أمامَهم، قرأها ابنُ عبَّاسٍ: «أمامَهم مَلِكٌ» يَزعُمونَ عن غيرِ سعيدٍ: أنَّه هُدَدُ بنُ بُدَدَ، والغلامُ المقتولُ: اسمُه يَزعُمونَ جَيسورٌ ـ ﴿مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ فأَرَدْتُ إذا هي مرَّت به أن يَدَعَها لِعَيبِها، فإذا جاوَزُوا أصلَحُوها، فانتَفَعوا بها، ومنهم مَن يقول: سَدّوها بقارورةٍ، ومنهم مَن يقول: بالقارِ. كان أَبَواه مُؤْمِنَينِ، وكان كافراً ﴿فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾ ـ أن يَحْمِلَهما حُبُّه على أن يُتابعاه على دِينِه ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً﴾ لقوله: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾. ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ ـ هما به أرحَمُ منهما بالأوَّلِ الذي قَتَلَ خَضِرٌ.

وزَعَمَ غيرُ سعيدٍ: أنَّهما أُبدِلا جاريةً.

وأمَّا داودُ بنُ أبي عاصمٍ، فقال عن غيرِ واحدٍ: إنَّها جاريةٌ.

قوله: «باب ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾» وَوَقَعَ في رواية الأَصِيليِّ: «فلمَّا بَلَغَ مجمَع بينِهما»، والأوَّل هو الموافق للتِّلاوة.

قوله: «﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾: مَذْهَباً، يَسْرُب: يَسْلُك، ومنه: ﴿وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾» قال أبو عُبيدة في قوله تعالى: ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾، أي: مَسلكاً ومذهباً يَسرُب فيه، وفي آية أُخرى: ﴿وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾. وقال أيضاً في قوله: ﴿وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾: سالِكٌ في سَرَبِه، أي: مَذهَبِه، ومنه: أصبَحَ فلان آمِناً في سَرْبِه، ومنه: انسَرَبَ فلانٌ: إذا مضى.

قوله: «يزيد أحدهما على صاحبه» يُستَفاد بيان زيادة أحدهما على الآخر من الإسناد الذي قبلَه، فإنَّ الأوَّل من رواية سفيان عن عَمْرو بن دينار فقط وهو أحد شيخَي ابن جُرَيج فيه.

قوله: «وغيرهما قد سمعتُه يُحدِّثه» أي: يُحدِّث الحديثَ المذكورَ، وعَدّاه بغير الباء. ووَقَعَ في رواية الكُشْمِيهنيّ[1]: يُحدِّث، بحذفِ المفعول، وقد عَيَّنَ ابنُ جُرَيج بعضَ مَن أبهَمَه، كَعثمانَ بن أبي سليمان. وروى شيئاً من هذه القِصّة عن سعيد بن جُبَير من مشايخ ابن

---

(١) في (أ): في روايةِ غير الكُشْمِيهَنيّ، ونظنها تحرفت عن: روايةٍ عن الكشميهني، فيجتمع ما في الأصلين.

جُرَيج: عبد الله بن عثمان بن خُثَيمٍ وعبد الله بن هُرمُزَ[1] وعبد الله بن عُبيد بن عُمَير.

ومِمَّن روى هذا الحديث عن سعيد بن جُبَير: أبو إسحاق السَّبيعيُّ، وروايته عندَ مسلم (٢٣٨٠/ ١٧١-١٧٢و٢٦٦١) وأبي داود (٤٧٠٥) وغيرهما، والحَكَمُ بن عُتَيبة وروايته في «السِّيرة الكُبرى» لابنِ إسحاق[2]، وسأذكرُ بيان ما في رواياتهم من فائدة.

قوله: **«إذ قال: سَلُوني»** فيه جواز قول العالم ذلك، ومَحَلُّه إذا أَمِن العُجْبَ، أو دَعَتِ الضَّرورة إليه، كخَشْية نِسيان العلم.

قوله: **«أيْ أبا عبَّاس»** هي كُنيةُ عبد الله بن عبَّاس.

وقوله: **«جَعَلَني الله فِداءَك»** فيه حُجّة لمن أجازَ ذلك خِلَافاً لمن مَنَعَه، وسيأتي البحثُ فيه في كتاب الأدب (٦١٨٥).

قوله: **«إنَّ بالكوفةِ رجلاً قاصّاً»** في رواية الكُشْمِيهنيِّ: بالكوفة رجلٌ قاصٌّ، بحذفِ «إنَّ» من أوَّله، والقاصّ، بتشديد المهمَلة: الذي يَقُصّ على الناس الأخبارَ من المواعِظ وغيرها.

٤١٣/٨ قوله: **«يقال له: نَوْفٌ»** بفتح النُّون وسكون الواو/ بعدَها فاء، وفي رواية سفيان: إنَّ نَوفاً البكاليّ. وهو بكسرِ الموحَّدة مُخفَّفاً، وبعدَ الألف لامٌ، ووَقَعَ عندَ بعض رواة مسلم (٢٣٨٠/ ١٧٠) بفتح أوَّله والتَّشديد، والأوَّل هو الصَّواب، واسم أبيه: فضالة، بفتح الفاء وتخفيف المعجَمة، وهو منسوب إلى بني بِكال بن دُعْمِيّ بن سعد بن عَوْفٍ، بطن من حِمْيَر، ويقال: إنَّه ابنُ امرأة كعب الأحبار: وقيلَ: ابن أخيه، وهو تابعيّ صَدوق.

وفي التابعينَ: جَبْر - بفتح الجيم وسكون الموحَّدة - بن نَوْف البَكِيليّ، بفتح الموحَّدة وكسر الكاف مُخفَّفاً بعدَها تحتانيَّة بعدَها لام، منسوب إلى بَكِيل بطنٍ من هَمْدانَ، ويُكْنى أبا الوَدّاك - بتشديد الدّال - وهو مشهور بكُنْيته، ومَن زَعَمَ أنَّه ولدُ نَوْف البِكَاليّ فقد وَهِمَ.

---

(١) يغلب على الظن أنه عبد الله بن مسلم بن هرمز المكي، وقد يُنسبُ لجده، وهو ضعيف.

(٢) ومن طريقه أخرجه الطبري في «تفسيره» ١٥/ ٢٧٩-٢٨٠. ورواية ابن إسحاق عن الحسن بن عُمارة عن الحكم بن عتيبة، والحسن بن عمارة متروك الحديث.

قوله: «يَزعُم أنَّه ليس بموسى بني إسرائيل» في رواية سفيان: يَزعُم أنَّ موسى صاحبَ الخَضِر ليس هو موسى صاحبَ بني إسرائيل. ووَقَعَ في رواية ابن إسحاق[1] عن سعيد بن جُبَير عندَ النَّسائيِّ[2] قال: كنت عندَ ابن عبَّاسٍ، وعندَه قومٌ من أهل الكتاب، فقال بعضهم: يا أبا عبَّاس، إنَّ نَوفاً يَزعُم عن كعب الأحبار: أنَّ موسى الذي طلبَ العِلم إنَّما هو موسى بن مِيشا، أي: ابن أفراييم بن يوسف عليه السلام، فقال ابن عبَّاس: أسمعتَ ذلك منه يا سعيد؟ قلت: نعم. قال: كَذَبَ نَوف. وليس بينَ الرِّوايتَينِ تَعارُض، لأنَّه يُحمَل على أنَّ سعيداً أبهَمَ نفسه في هذه الرِّواية، ويكون قوله: فقال بعضهم، أي: بعضُ الحاضرينَ، لا أهلُ الكتاب. ووَقَعَ عندَ مسلم من هذا الوجه: قيلَ لابنِ عبَّاس، بدلَ قوله: فقال بعضهم، وعندَ أحمد (٢١١١٨) في رواية أبي إسحاق: وكان ابن عبَّاس مُتَّكِئاً فاستَوى جالساً، وقال: أكذاك يا سعيد؟ قلت: نعم أنا سمعته. وقال ابن إسحاق في «المبتَدَأ»: كان موسى بن مِيشا قبلَ موسى بن عِمران نبيّاً في بني إسرائيل، ويَزعُم أهلُ الكتاب أنَّه الذي صَحِبَ الخَضِر.

قوله: «أمَّا عَمْرو ـ ابن دينار ـ فقال لي: كَذَبَ عدوّ الله» أراد ابن جُرَيج: أنَّ هذه الكلمة وقَعَت في رواية عَمْرو بن دينار دونَ رواية يَعْلى بن مسلم، وهو كما قال، فإنَّ سفيان رواها أيضاً عن عَمْرو بن دينار كما مضى، وسَقَطَ ذلك من رواية يَعْلى بن مسلم.

وقوله: «كَذَبَ»، وقوله: «عدوّ الله» محمولان على إرادة المبالَغة في الزَّجر والتَّنفير عن تصديق تلكَ المقالة، وقد كانت هذه المسألة دارَت أوَّلاً بينَ ابن عبَّاس والحُرّ بن قيس الفَزاريِّ، وسألا عن ذلك أُبيَّ بن كعب، لكن لم يُفصَحْ في تلكَ الرِّواية ببيان ما تَنازَعا فيه، وقد تقدَّم بيان ذلك في كتاب العلم (٧٤).

---

(١) هو من روايته عن الحسن بن عُمارة عن الحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير، كما في «تفسير الطبري» ١٥/ ٢٧٩- ٢٨٠. وقد رواه أيضاً أبو إسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير، لكن بلفظ آخر غير اللفظ الذي ساقه الحافظ رحمه الله.

(٢) قوله: عند النسائي، سبقُ قلمٍ من الحافظ رحمه الله، فليست رواية ابن إسحاق عنده، ولكنها عند الطبري في «تفسيره» ١٥/ ٢٧٩-٢٨٠، وفي إسناده الحسن بن عمارة شيخ ابن إسحاق، وهو متروك الحديث.

قوله: «قال رسول الله ﷺ» في رواية سفيانَ: أنَّه سمعَ رسول الله ﷺ.

قوله: «قال: ذَكَّرَ» هو بتشديد الكاف، أي: وعَظَهم، وفي رواية أبي[1] إسحاق عندَ النَّسائيِّ (ك١١١٩٦): «فذكَّرَهم بأيام الله. وأيام الله: نَعماؤُه»، ولمسلمٍ من هذا الوجه: «يُذكِّرُهم بأيام الله، وأيامُ[2] الله: نَعماؤُه وبَلاؤُه»، وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك في تفسير سورة إبراهيم[3]، وفي رواية سفيان: «قامَ خطيباً في بني إسرائيل».

قوله: «حتَّى إذا فاضَت العُيون ورَقَّتِ القلوبُ» يَظهَر لي أنَّ هذا القَدر من زيادة يَعْلى بن مسلم على عَمْرو بن دينار، لأنَّ ذلك لم يقع في رواية سفيان عن عَمْرو، وهو أثبَتُ الناس فيهِ. وفيه أنَّ الواعِظ إذا أثَّرَ وعْظُه في السامعينَ فخَشَعوا وبَكَوا ينبغي أن يُخفِّفَ لئَلّا يَملّوا.

قوله: «فأدْرَكَه رجلٌ» لم أقِفْ على اسمه، وهو يقتضي أنَّ السُّؤال عن ذلك وَقَعَ بعدَ أن فَرَغَ من الخُطبة وتَوَجَّهَ، ورواية سفيان تُوهِمُ أنَّ ذلك وَقَعَ في الخُطبة، لكن يُمكِن حَمْلها على هذه الرِّواية، فإنَّ لفظهُ: «قامَ خطيباً في بني إسرائيل فسُئِلَ» فيُحمل على أنَّ فيه حذفاً تقديره: قامَ خطيباً فخَطَبَ ففَرَغَ فتَوَجَّهَ فسُئِلَ، والذي يَظهَر أنَّ السُّؤال وَقَعَ وموسى بعدُ لم يُفارقِ المجلِسَ، ويُؤيِّده أنَّ في مُنازَعة ابن عبَّاس والحُرّ بن قيس: «بينَما موسى في مَلَأ من بني إسرائيل جاءه رجل فقال: هل تعلم أحداً أعلمَ مِنك» الحديثَ.

قوله: «هل في الأرض أحدٌ أعلمُ مِنْك؟ قال: لا» في رواية سفيان: «فسُئِلَ: أيُّ الناس أعلم؟ فقال: أنا» وبينَ الرِّوايتَينِ فرْقٌ،/ لأنَّ رواية سفيان تقتضي الجزم بالأعلميَّة له، ورواية الباب تنفي الأعلميَّة عن غيره عليه، فيَبقَى احتمال المساواة، ويُؤيِّد رواية الباب أنَّ في قِصّة الحُرّ بن قيس: «فقال: هل تعلم أحداً أعلمَ مِنك؟ قال: لا»، وفي رواية أبي إسحاق عندَ مسلم: «فقال: ما أعلمُ في الأرض رجلاً خيراً وأعلمَ منِّي، فأوحَى الله إليه: إنِّي أعلمُ بالخير عندَ مَن هو، وإنَّ في الأرض رجلاً هو أعلمُ مِنك».

٨/٤١٤

---

(١) تحرف في (أ) و(س) إلى: ابن.

(٢) في الأصلين و(س): وآلاء، وهو سبق قلم من الحافظ رحمه الله، أو مَن بَعْده من النُّسَّاخ.

(٣) في مقدمة شرحه للسورة، بين يدي الحديث رقم (٤٦٩٨).

وقد تقدَّم في كتاب العلم البحثُ عمَّا يَتعلَّق بقولِهِ: «فعَتَبَ الله عليه»، وهذا اللَّفظ في العلم (١٢٢)، ووَقَعَ هنا: «فعَتَبَ» بحذفِ الفاعل.

وقوله في رواية الباب: «قيلَ: بَلَى» وَقَعَ في رواية سفيان: «فأوحَى الله إليه: إنَّ لي عبداً بمَجمَع البحرَينِ هو أعلم مِنك»، وفي قِصّة الحُرّ بن قيس: «فأوحَى الله إلى موسى: بلى، عبدُنا خَضِرٌ»، وفي رواية أبي إسحاق عندَ مسلم: «إنَّ في الأرض رجلاً هو أعلمُ مِنك». وعندَ عبد بن حُميدٍ من طريق هارونَ بن عَنتَرَةَ عن أبيه عن ابن عبَّاس: «أنَّ موسى قال: أيْ رَبّ، أيُّ عِبادك أعلمُ؟ قال: الذي يَبتَغي عِلمَ الناس إلى عِلْمه، قال: مَن هو؟ وأين هو؟ قال: الخَضِر، تَلْقاهُ عندَ الصَّخرة» وذكر له حِليَتَه. وفي هذه القِصّة: «وكان موسى حدَّث نفسَه بشيءٍ من فضْل عِلْمِه أو ذكرَه على مِنبَره» وتقدَّم في كتاب العلم شرح هذه اللَّفظة، وبيان ما فيها من إشكال، والجواب عنه مُستَوفًى.

ووَقَعَ في رواية أبي إسحاق[1] عندَ النَّسائيِّ: «إنَّ من عِبادي مَن آتَيتُه مِن العلم ما لم أوتِكَ»، وهو يُبيِّنُ المراد أيضاً.

وعندَ عبد بن حُميدٍ من طريق أبي العاليَة ما يدلُّ على أنَّ الجواب وَقَعَ في نفس موسى قبلَ أن يُسأَلَ، ولفظه: «لمَّا أوتيَ موسى التوراة، وكَلَّمَه الله، وجَدَ في نفسه أن قال: مَن أعلم منِّي»، ونحوه عندَ النَّسائيِّ من وجه آخر عن ابن عبَّاس، وأنَّ ذلك وَقَعَ في حال الخُطبة، ولفظه: «قامَ موسى خطيباً في بني إسرائيل فأبلَغَ في الخُطبة، فعَرَضَ في نفسه أنَّ أحداً لم يُؤتَ من العلم ما أُوتيَ»[2].

قوله: «قال: فأينَ؟» في رواية سفيان: «قال: يا رَبّ، فكيفَ لي به؟» وفي رواية النَّسائيِّ المذكورة: «قال: فادلُلْني على هذا الرجل حتَّى أتعلَّمَ منه».

---

(١) بل في رواية عبد الله بن عبيد الأنصاري، عن سعيد بن جبير، كما ذكره الحافظ على الصواب في كتاب العلم، وهي عند النسائي برقم (١١٢٤٣).

(٢) هي رواية عبد الله بن عبيد نفسُها.

قوله: «اجْعَل لي عَلَماً» بفتح العين واللّام، أي: علامة، وفي قِصّة الحُرّ بن قيس (٧٤): «فجَعَلَ اللهُ له الحوتَ آيةً»، وفي رواية سفيان (٤٧٢٥): «فكيف لي به؟»، وفي قِصّة الحُرّ ابن قيس: «فسألَ موسى السَّبيلَ إلى لُقيّه».

قوله: «أعلمُ ذلك به» أي: المكان الذي أطلُبُه فيه.

قوله: «فقال لي عَمْرو» هو ابن دينارٍ، والقائل: هو ابن جُرَيج.

قوله: «قال: حيثُ يُفارِقُك الحوتُ» يعني: فهو ثَمَّ، ووَقَعَ ذلك مُفَسَّراً في رواية سفيان عن عَمْرو: قال: «تأخُذ مَعَك حوتاً فتجعله في مِكتَلٍ، فحيثُما فقَدتَ الحوتَ فهو ثَمَّ»، ونحوه في قِصّة الحُرّ بن قيس، ولفظه: «وقيلَ له: إذا فقَدتَ الحوتَ فارجِع، فإنَّك سَتَلقاهُ».

قوله: «وقال لي يَعْلَى» هو ابن مسلمٍ، والقائل أيضاً: هو ابن جُرَيج.

قوله: «قال: خُذ حُوتاً» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «نوناً»، وفي رواية أبي إسحاق عندَ مسلم (٢٣٨٠/ ١٧٢): «فقيلَ له: تزوَّدْ حُوتاً مالحاً، فإنَّه حيثُ تَفقِدُ الحوتَ».

ويُستَفاد من هذه الرِّواية أنَّ الحوت كان ميّتاً، لأنَّه لا يُمْلَح وهو حَيّ، ومنه تُعلمُ الحكمةُ في تخصيص الحوت دونَ غيره من الحيوانات، لأنَّ غيره لا يُؤكَل ميّتاً، ولا يَرِدُ الجَراد لأنَّه قد يُفقَد وُجودُه لا سيَّما بمِصرَ.

قوله: «حيثُ يُنفَخ فيه الرّوح» هو بيان لقوله في الرِّوايات الأُخرى: «حيثُ تَفقِده».

قوله: «فأخَذَ حوتاً، فجعله في مِكْتَل» في رواية الرَّبيع بن أنس[1] عندَ ابن أبي حاتم: «أنَّهما اصطاداه» يعني: موسى وفَتاه.

قوله: «فقال لفَتاه» في رواية سفيان: «ثمَّ انطَلَقَ وانطَلَقَ معه بفَتاه».

قوله: «ما كلَّفتَ كَثيراً» للأكثرِ بالمثلَّثة، وللكُشْمِيهنيّ بالموحَّدة.

قوله: «فذلك قوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَـٰهُ ﴾ يُوشَعَ بنِ نُون، ليست عن سعيد»

(١) روايته مقطوعة من قوله، كما هو ظاهرٌ في «الدر المنثور» للسيوطي.

القائل: ليست عن سعيد: هو ابن جُرَيج، ومُراده: أنَّ تسمية الفَتَى ليست عندَه في رواية سعيد بن جُبَير، ويحتمل أن يكون الذي نَفاهُ صورةَ السّياق، لا التَّسميةَ، فإنَّها وقَعَت في رواية سفيان عن عَمْرو بن دينار عن سعيد بن جُبَير ولفظه: «ثمَّ انطَلَقَ،/ وانطَلَقَ معه بفتاه يُوشَعَ بن نُون». ٤١٥/٨

وقد تقدَّم بيان نَسَب يُوشَع في أحاديث الأنبياء[1]، وأنَّه الذي قامَ في بني إسرائيل بعدَ موت موسى، ونَقَلَ ابن العربيّ: أنَّه كان ابنَ أُخت موسى.

وعلى القول الذي نَقَلَه نَوْف بن فَضَالة من أنَّ موسى صاحب هذه القِصّة ليس هو ابن عِمرانَ، فلا يكون فتاه يُوشَع بن نون، وقد روى الطَّبَريُّ (١٥/ ٢٨١) من طريق عِكْرمة قال: قيل لابنِ عبَّاس: لم نَسمَع لفَتَى موسى بذِكْرٍ من حين لَقِيَ الخَضِر، فقال ابن عبَّاس: إنَّ الفَتَى شَرِبَ من الماء الذي شَرِبَ منه الحوت فخَلَد، فأخَذَه العالِمُ، فطابَقَ به بين لَوحَين، ثمَّ أرسَلَه في البحر، فإنَّها لَتَموجُ به إلى يومِ القيامة، وذلك أنَّه لم يكن له أن يَشرَبَ منه.

قال أبو نَصر بن القُشَيريِّ: إن ثَبَتَ هذا فليس هو يُوشَع.

قلت: لم يَثبُتْ، فإنَّ إسناده ضعيفٌ[2].

وزَعَمَ ابن العربيّ أنَّ ظاهر القرآن يقتضي أنَّ الفَتَى ليس هو يُوشَع، وكأنَّه أخذه من لفظ الفَتَى، وأنَّه خاصّ بالرَّقيق. وليس بجيِّدٍ، لأنَّ الفَتَى مأخوذ من الفَتاءِ، وهو الشَّباب، وأُطلِقَ ذلك على مَن يَخدُم المرء، سواء كان شابّاً أو شيخاً، لأنَّ الأغلَب أنَّ الخَدَم تكون شُبّاناً.

قوله: «فبينَما هو في ظِلِّ صَخْرةٍ» في رواية سفيان: «حتَّى إذا أتيا الصَّخرةَ وضَعا رُؤوسهما فناما».

قوله: «في مكانٍ ثَرْيانَ» بمُثلَّثةٍ مفتوحة وراءٍ ساكنة ثمَّ تحتانيَّة، أي: مبلُول.

---

(١) بل في مقدمة شرحه، حيث قال: يوشع بن نون بن أفراييم بن يوسف.

(٢) بل إسناده واهٍ بمرةٍ، فيه الحسن بن عمارة وهو متروك الحديث وأبوه عمارة بن المضرب، وهو مجهول، ثم إن راويه عن الحسنِ بنِ عمارة محمدُ بنُ إسحاق قد رواهُ عنه بالعنعنة.

قوله: «إذ تَضَرَّبَ الحوتُ» بضادٍ مُعجَمة وتشديد، وهو تَفَعَّلَ من الضَّرب في الأرض، وهو السَّير، وفي رواية سفيان: «واضْطَرَبَ الحوت في المِكتَل، فخرج منه، فسَقَطَ في البحر»، وفي رواية أبي إسحاق عندَ مسلمٍ: «فاضطَرَبَ الحوتُ في الماء»، ولا مُغايرةَ بينَهما، لأنَّه اضطَرَبَ أوَّلاً في المِكتَل، فلمَّا سَقَطَ في الماء اضطَرَبَ أيضاً، فاضطِرابُه الأوَّل في مَبدَأ ما حَيِيَ، والثّاني في سَيره في البحر حيثُ اتَّخذَ فيه مَسلَكاً.

وفي رواية قُتَيبة عن سفيان في الباب الذي يَليه من الزّيادة: قال سفيان: وفي غير حديث عَمْرو: «وفي أصل الصَّخرة، عينٌ يقال لها: الحياةُ، لا يُصيب من مائها شيءٌ[1] إلّا حَيِيَ، فأصاب الحوتَ من ماء تلكَ العَين، فتَحرَّكَ وانسَلَّ من المِكتَل، فدَخَلَ البحر»، وحَكَى ابن الجَوْزيّ: أنَّ في روايته في البخاريّ: «الحَيَا» بغير هاء، قال: وهو ما يَحيَا به الناس. وهذه الزّيادة التي ذكر سفيانُ أنَّها في حديث غيرِ عَمْرو قد أخرجها ابن مَرْدويه من رواية إبراهيم بن بشّار[2] عن سفيان مُدرَجة في حديث عَمْرو، ولفظه: «حتَّى انتَهَينا إلى الصَّخرة، فقالَ موسى عندَها ـ أي: نامَ، قال: وكان عندَ الصَّخرة عين ماء يقال لها: عين الحياة، لا يُصيب من ذلك الماء ميِّت إلّا عاشَ، فقَطرَت من ذلك الماء على الحوت قَطرة فعاشَ ـ وخرج من المِكتَل فسَقَطَ في البحر»، وأظنّ أنَّ ابن عُيَينَةَ أخَذَ ذلك عن قَتادة، فقد أخرج ابن أبي حاتم من طريقه قال: «فأتى على عَينٍ في البحر يقال لها: عين الحياة، فلمَّا أصابَ تلكَ العينَ، رَدَّ الله روحَ الحوت إليه»، وقد أنكرَ الدّاووديُّ فيما حكاه ابن التِّين هذه الزّيادة، فقال: لا أرَى هذا يَثبُتُ، فإن كان محفوظاً فهو من خَلْق الله وقُدرَتِه. قال: لكن في دُخولِ الحوت العَيْنَ دلالة على أنَّه كان حَيِيَ قبلَ دُخوله، فلو كان كما في هذا الخبر لم يَحتَجْ إلى العين. قال: والله قادِر على أن يُحييَه بغير العين. انتهى، قال: ولا يَخفَى ضعف كلامِه دَعوَى واستدلالاً، وكأنَّه ظنَّ أنَّ الماء الذي دَخَلَ فيه الحوت هو ماء العين، وليس كذلك،

---

(١) في (أ): لا تُصيب من مائها شيئاً. وهي رواية أبي ذر الهروي عن المستملي والكشميهني، والمثبت هو رواية أبي ذر عن الحموي، كرواية بقية رواة البخاري.

(٢) تصحف في (س) إلى: يسار.

بل الأخبار صريحة في أنَّ العين عندَ الصَّخرة، وهي غير البحر، وكأنَّ الذي أصاب الحوتَ من الماء كان شيئاً من رَشَاشٍ، ولعلَّ هذه العين ـ إن ثَبَتَ النَّقل فيها ـ مُستَنَدُ مَن زَعَمَ: أنَّ الخَضِر شَرِبَ من عين الحياة فخلدَ، وذلك مذكور عن وَهْب بن مُنَبِّه وغيره ممَّن كان يَنقُل من الإسرائيليّات. وقد صَنَّفَ أبو جعفر بن الـمُنادي[1] في ذلك كتاباً، وقَرَّرَ أنَّه لا يوثَق بالنَّقْلِ فيما يُوجَد من الإسرائيليّات.

قوله: «وموسى نائم، فقال فتاهُ: لا أُوقِظُه، حتَّى إذا استيقَظَ، فنَسِيَ أن يُخبِرَه» في الكلام حذف تقديره: حتَّى إذا استيقَظَ سارَ، فنَسيَ. وأمَّا قوله تعالى: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ فقيلَ: نُسِبَ / النِّسيانُ إليهما تَغليباً، والناسي هو الفَتَى، نَسِيَ أن يُخبرَ موسى كما في هذا الحديث. ٤١٦/٨ وقيلَ: بل المراد أنَّ الفَتَى نَسيَ أن يُخبرَ موسى بِقِصّة الحوت، ونَسيَ موسى أن يَستَخبِرَه عن شأن الحوت بعدَ أن استيقَظَ، لأنَّه حينئذٍ لم يكن معه، وكان بصَدَدِ أن يسأله: أين هو؟ فنَسيَ ذلك. وقيلَ: بل المراد بقولِه: ﴿نَسِيَا﴾ أخَّرا، مأخوذ من النِّسْي ـ بكسرِ النُّون ـ وهو التَّأخير، والمعنى أنَّهما أخَّرا افتِقاده لعَدَمِ الاحتياج إليه، فلمَّا احتاجا إليه ذَكَراه. وهو بعيد، بل صريح الآية يدلّ على صِحّة صريح الخبر، وأنَّ الفَتَى اطَّلَعَ على ما جَرَى للحوتِ، ونَسيَ أن يُخبِر موسى بذلك. ووَقَعَ عندَ مسلم في رواية أبي إسحاق: «أنَّ موسى تقدَّم فتاهُ لمَّا استيَقَظَ، فسارَ، فقال فتاهُ: ألا ألـحَقُ نبيّ الله فأُخبِرَه، قال: فنُسِّيَ أن يُخبرَه».

وذكر ابن عَطيَّة: أنَّه رأى سَمَكةً أحد جانبَيها شَوك وعَظم، وجِلد رَقيق على أحشائها، ونصفها الثّاني صحيح، ويَذكُر أهلُ ذلك المكان أنَّها من نَسل حوت موسى، إشارةً إلى أنَّه لمَّا حَيِيَ بعدَ أن أُكِلَ منه استمرَّت فيه تلكَ الصِّفة، ثمَّ في نَسلِه، والله أعلم.

قوله: «فأمسَكَ الله عنه جِرْيةَ البحر، حتَّى كان أثَرُه في حَجَر» كذا فيه بفتح الحاء المهمَلة

---

(١) كذا قال الحافظ رحمه الله: أبو جعفر بن المُنادي، وهو سَبْق قلمٍ منه، لأن الذي صنَّف في الخضر إنما هو أبو الحسين بن المُنادي، حفيد أبي جعفر، وقد ذكره الحافظ على الصواب في «الإصابة» ٢/ ٢٩٩ في ترجمة الخضر. وقد نقل بعضَ كلامه في الخضر ابنُ الجوزي في «المنتظم» ١/ ٣٦٣.

والجيم، وفي روايةٍ: «جُحْر» بضمِّ الجيم وسكون المهمَلة، وهو واضح.

قوله: «قال لي عَمْرو: هكذا» القائل: هو ابن جُرَيج **«كأنَّ أثره في حَجَر، وحَلَّق بينَ إبهامَيه والتي»** في رواية الكُشْمِيهنيِّ: **«واللَّتَينِ تَليانهما»** يعني: السَّبّابَتَينِ، وفي رواية سفيان عن عَمْرو: «فصارَ عليه مِثلَ الطاق»، وهو يُفسِّر ما أشارَ إليه من الصِّفة، وفي رواية أبي إسحاق عندَ مسلم: «فاضطَرَبَ الحوت في الماء، فجَعَلَ لا يَلتَئِم عليه، صارَ مِثلَ الكُوَّة».

قوله: «﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾» كذا وَقَعَ هنا مختصراً، وفي رواية سفيان: «فانطَلَقا بَقيَّةَ يومِهما وليلتَهما، حتَّى إذا كان من الغَد قال موسى لفَتاه: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾» قال الدّاووديُّ: هذه الرِّواية وهمٌ. وكأنَّه فهمَ أنَّ الفتَى لم يُخبر موسى إلّا بعدَ يومٍ وليلةٍ، وليس ذلك المراد، بل المراد أنَّ ابتداءَها من يومِ خَرَجا لطَلَبه، ويوَضِّح ذلك ما في رواية أبي إسحاق عندَ مسلم: «فلمَّا تَجاوَزا قال لفَتاه: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ قال: ولم يُصِبْه نَصَبٌ حتَّى تَجاوَزا»، وفي رواية سفيان المذكورة: «ولم يَجِد موسى النَّصَبَ حتَّى جاوَزَ المكان الذي أمَرَ الله به».

قوله: «قال: قد قَطَعَ الله عنك النَّصَبَ ـ ليست هذه عن سعيد ـ» هو مَقُولُ ابن جُرَيج، ومُراده: أنَّ هذه اللَّفظة ليست في الإسناد الذي ساقَه.

قوله: «أَخَرَة» كذا عندَ أبي ذرٍّ: بهمزةٍ ومُعجَمة وراء وهاء، ثمَّ في نُسخة منه: بمَدِّ الهمزة وكسر الخاء وفتح الرّاء بعدَها هاءٌ ضميرٌ، أي: إلى آخِر الكلام، وأحالَ ذلك على سياق الآية، وفي أُخرى: بفَتَحاتٍ وتاء تأنيث مُنوَّنةٌ منصوبةٌ، وفي رواية غير أبي ذرٍّ: أخبَرَه، بفتح الهمزة وسكون الخاء ثمَّ موحَّدة: مِن الإخبار، أي: أخبر الفتَى موسى بالقِصّة، ووَقَعَ في رواية سفيان: «فقال له فتاه: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾ فساقَ الآية إلى: ﴿عَجَبًا﴾، قال: فكان للحوتِ سَرَباً، ولموسى عَجَباً»، ولابنِ أبي حاتم من طريق قَتَادة قال: عَجِب موسى أن يَسرُبَ حوتٌ مُمْلَحٌ في مِكتَل.

قوله: «فرَجَعا فوَجَدا خَضِراً» في رواية سفيان: «فقال موسى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾» أي:

نَطلُب. وفي روايةٍ للنَّسائيِّ[1] (ك١١٢٤٣): «هذه حاجتنا، وذكر موسى ما كان اللهُ عَهِدَ إليه» يعني في أمر الحوت.

قوله: «﴿ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ قال: رَجعا يَقُصّان آثارهما»[2] أي: آثار سَيْرهما «**حتَّى انتهَيا إلى الصَّخرة**» زاد النَّسائيُّ في رواية له (ك١١٢٤٣): «التي فعَلَ فيها الحوت ما فعَلَ»، وهذا يدلُّ على أنَّ الفتَى لم يُخبر موسى حتَّى سارا زماناً، إذ لو أخبَرَه أوَّلَ ما استَيقَظَ ما احتاجا إلى اقتِصاص آثارهما.

قوله: «فوَجَدا خَضِراً» تقدَّم ذِكرُ نَسَبِه وشرح حاله في أحاديث الأنبياء (٣٤٠٢)، وفي ٤١٧/٨ رواية سفيان: «حتَّى انتهَيا إلى الصَّخرة فإذا رجلٌ»، وزَعَمَ الدّاووديُّ أنَّ هذه الرِّواية وهمٌ، وأنَّهما إنَّما وجَداه في جَزيرة البحر.

قلت: ولا مُغايَرة بينَ الرِّوايتَين، فإنَّ المراد أنَّهما لمَّا انتهَيا إلى الصَّخرة تَتبَّعاهُ، إلى أن وجَدَاه في الجزيرة.

ووَقَعَ في رواية أبي إسحاق عندَ مسلم (٢٣٨٠/ ١٧٢): «فأراه مكانَ الحوت فقال: هاهُنا وُصِفَ لي، فذهب يَلتَمِس، فإذا هو بالخَضِرِ».

وروى ابن أبي حاتم من طريق الرَّبيع بن أنس قال: انْجابَ الماءُ عن مَسلك الحوت، فصارَ كُوَّةً، فدَخَلَها موسى على أثر الحوت، فإذا هو بالخَضِرِ.

وروى ابن أبي حاتم من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس قال: فرَجَعَ موسى حتَّى أتى الصَّخرةَ، فوَجَدَ الحوتَ، فجَعَلَ موسى يُقدِّم عَصاه، يُفرِّج بها عنه الماء ويَتبَع الحوتَ، وجَعَلَ الحوتُ لا يَمَسّ شيئاً من البحر إلّا يَبِسَ حتَّى يصيرَ صخرةً، فجَعَلَ موسى يَعجَب من ذلك، حتَّى انتهى إلى جزيرةٍ في البحر، فلَقِيَ الخَضِر.

---

(١) في الأصلين: رواية النسائي، على الإضافة، والمثبت من (س) هو الأصح، لأن النسائي أخرج هذا الحديث من عدة روايات، ومنها الرواية المذكورة.

(٢) هذا الكلام جاء في رواية سفيان بن عيينة (٤٧٢٥)، وليس في هذه الرواية.

ولابنِ أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ قال: بَلَغَنا عن ابن عبَّاس: أنَّ موسى دَعَا رَبَّه، ومعه ماء في سِقاءٍ يَصُبّ منه في البحر، فيصير حجراً فيأخُذُ فيه، حتَّى انتهى إلى صخرة، فصَعِدَها وهو يَتَشوَّف هل يرى الرجلَ، ثمَّ رآه.

قوله: «قال سعيد بن جُبَير: مُسَجًّى بثوبه» هو موصول بالإسناد المذكور، وفي رواية سفيان: «فإذا رجل مُسَجًّى بثوبٍ»، وفي رواية مسلم: «مُسَجًّى ثوباً، مُستَلقياً على القَفا»، ولعبد بن حُميدٍ من طريق أبي العاليَة: «فوَجَدَه نائماً في جَزيرة من جَزائر البحر، مُلْتَفّاً بكِساءٍ»، ولابنِ أبي حاتم من وجه آخر عن السُّدِّيِّ: «فرأى الخَضِرَ وعليه جُبّة من صوف وكِساء من صُوف، ومعه عَصاً قد ألقَى عليها طعامه، قال: وإنَّما سُمّيَ الخَضِرَ لأنَّه كان إذا أقامَ في مكان نَبَتَ العُشب حولَه» انتهى، وقد تقدَّم في أحاديث الأنبياء (٣٤٠٢) حديث أبي هريرة رفعه: «إنَّما سُمّيَ الخَضِرَ لأنَّه جَلَسَ على فروةٍ بيضاءَ، فإذا هي تَهتَزّ تحته خَضراءَ» والمراد بالفَروة: وجه الأرض.

قوله: «قال لي عثمان بن أبي سليمان: على طِنْفِسةٍ خَضْراءَ» القائل: هو ابن جُرَيج، وعثمان: هو ابن أبي سليمان بن جُبَير بن مُطعِم، وهو ممَّن أخَذَ هذا الحديث عن سعيد بن جُبَير، وروى عبد بن حُميدٍ من طريق ابن المبارَك عن ابن جُرَيج عن عثمان بن أبي سليمان قال: رأى موسى الخَضِر على طِنفِسةٍ خَضراءَ على وجه الماء. انتهى.

والطِّنفِسة: فَرْشٌ صغير، وهي بكسرِ الطاء والفاء بينَهما نونٌ ساكنة، وبضمِّ الطاء والفاء، وبكسرِ الطاء وبفتح الفاء، لُغاتٌ.

قوله: «فسَلَّمَ عليه موسى، فكَشَفَ عن وجهه» في رواية أبي إسحاق عندَ مسلم (٢٣٨٠/ ١٧١): «فقال: السَّلام عليكُم، فكَشَفَ الثَّوبَ عن وجهه، وقال: وعليكُم السَّلام».

قوله: «وقال: هل بأرضي من سَلام؟!» في رواية الكُشْمِيهنيِّ: «بأرضٍ» بالتَّنوين، وفي رواية سفيان: «قال: وأنّى بأرضِك السَّلام؟!» وهي بمعنى: أين أو كيف، وهو استفهام استبعادٍ يدلُّ على أنَّ أهل تلكَ الأرض لم يكونوا إذ ذاكَ مسلمينَ. ويُجمَع بينَ الرِّوايتَينِ بأنَّه

استفهَمَه بعدَ أن رَدَّ عليه السلام.

قوله: «مَن أنتَ؟ قال: أنا موسى، قال: موسى بني إسرائيل؟ قال: نعم» وسَقَطَ من رواية سفيان قوله: «مَن أنتَ؟»، وفي رواية أبي إسحاق: «قال: مَن أنتَ؟ قال: موسى، قال: مَن موسى؟ قال: موسى بني إسرائيل». ويُجمَع بينَهما بأنَّ الخَضِر أعادَ ذلك تأكيداً.

وأمَّا ما أخرجه عبد بن حُميدٍ من طريق الرَّبيع بن أنس في هذه القِصّة: «فقال موسى: السَّلام عليك يا خَضِرُ، فقال: وعليك السَّلام يا موسى، قال: وما يُدريك أنّي موسى؟ قال: أدراني بك الذي أدراك بي» وهذا إن ثَبَتَ فهو من الحُجَج على أنَّ الخَضِر نبيٌّ، لكن يُبعِد ثُبوتَه قولُه في الرِّواية التي في «الصَّحيح»: «مَن أنتَ؟ قال: أنا موسى، قال: موسى بني إسرائيل؟» الحديثَ.

قوله: «قال: فما شأنُك؟» في رواية أبي إسحاق: «قال: مجيء[1] ما جاء بك؟».

قوله: «جِئْت لتُعلِّمَني ممَّا عُلِّمْتَ رَشَداً» قرأ أبو عَمْرو بفتحتَينِ، والباقونَ كلّهم بضمِّ أوَّله وسكون ثانيه، والجمهور على أنَّهما/ بمعنًى، كالبُخلِ والبَخَل، وقيلَ: بفتحتَينِ: الدِّين، وبضمٍّ ثمَّ سكون: صَلاح النَّظَر، وهو منصوب على أنَّه مفعولٌ ثانٍ لتُعلِّمَني، وأبعَدَ مَن قال: إنَّه لِقولِهِ: «عُلِّمت». ٤١٨/٨

قوله: «أما يَكْفيك أنَّ التوْراة بيَدَيكَ، وأنَّ الوَحْيَ يأتيك؟» سَقَطَت هذه الزِّيادة من رواية سفيان، فالذي يَظهَر أنَّها من رواية يَعْلى بن مسلم.

قوله: «يا موسى، إنَّ لي عِلْماً لا يَنبَغي لك أن تَعْلَمَه» أي: جميعَه **«وإنَّ لك عِلْماً لا ينبغي لي أن أَعْلَمَه»** أي: جميعَه. وتقدير ذلك مُتعيِّن، لأنَّ الخَضِر كان يَعرِف من الحُكم الظّاهر ما لا غِنَى بالمكلَّفِ عنه، وموسى كان يَعرِف من الحُكم الباطِن ما يأتيه بطريق الوحي، ووَقَعَ في رواية سفيان: «يا موسى، إنّي على عِلْمٍ من عِلْمِ الله عَلَّمَنِيه، لا تَعلَمُه أنتَ» وهو بمعنى

---

(١) لفظة «مجيء» سقطت من (أ) و(س)، وأثبتناها من (ع). قال القاضي عياض في «المشارق» ١/ ٣٧١: معناه: مجيء أمر عظيم جاء بك على الاستعظام والتهويل، أو مجيء طلب شأنٍ جاء بك.

الذي قبلَه، وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك في كتاب العلم (١٢٢).

قوله في رواية سُفْيان: «﴿ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾» كذا أطلَقَ بالصّيغة الدّالّة على استمرار النَّفي لِـمَا أطلَعَه اللهُ عليه من أنَّ موسى لا يَصبِر على تَرْك الإنكار إذا رأى ما يُخالِف الشَّرع، لأنَّ ذلك شأنُ عِصمَته، ولذلك لم يسأله موسى عن شيء من أُمور الدّيانة، بل مَشَى معه ليُشاهِدَ منه ما يطَّلِعُ به على مَنزِلَته في العلم الذي اختُصَّ به.

وقوله: «﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ ﴾؟» استفهام عن سؤال تقديره: لـمَ قلتَ: إنّي[١] لا أصبِر، وأنا سَأصبِر؟ قال: كيف تَصبر؟

وقوله: «﴿ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِي لَكَ ﴾» قيلَ: استَثنَى في الصَّبر فصَبَرَ، ولم يَستَثْنِ في العِصيان فعَصاه. وفيه نظر، وكأنَّ المراد بالصَّبرِ: أنَّه صَبر على[٢] اتِّباعه والمشي معه وغير ذلك، لا الإنكار عليه فيما يُخالِف ظاهرَ الشَّرْع.

وقوله: ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾ في رواية العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس[٣]: «حتَّى أُبيِّن لك شأنَه».

قوله: «فأخَذَ طائرٌ بمِنْقارِه» تقدَّم شرحه في كتاب العلم (١٢٢)، وظاهر هذه الرِّواية أنَّ الطائر نَقَرَ في البحر عَقِبَ قول الخَضِر لموسى ما يَتَعلَّق بعِلْمِهما، وفي رواية سفيان مقتضى أنَّ ذلك وَقَعَ بعدَما خَرَقَ السَّفينة، ولفظه: «كانت الأُولى من موسى نِسياناً، قال: وجاء عُصفورٌ فوَقَعَ على حَرْف السَّفينة، فنَقَرَ في البحر نَقْرة، فقال له الخَضِر...» إلى آخره. فيُجمَع بأنَّ قوله: «فأخَذَ طائر بمِنقاره» مُعَقِّبٌ لمحذوفٍ[٤]، وهو رُكوبهما السَّفينة لتصريحِ سفيان بذِكْر السَّفينة، وروى النَّسائيُّ (ك١١٢٤٣) من وجه آخر عن ابن عبَّاس: أنَّ الخَضِر قال لموسى: «أتدري ما يقول هذا الطائر؟ قال: لا. قال: يقول: ما عِلمُكُما الذي تَعلَمانِ في

---

(١) الضمير هنا للخضر.

(٢) تحرف في (س) إلى: عن.

(٣) عند الطبري ١٥/ ٢٨١.

(٤) تحرف في الأصلين و(س) إلى: معقّبٌ بمحذوف. بالباء بدل اللام.

عِلم الله إلّا مِثلَ ما أَنْقُصُ بمِنقاري من جميع هذا البحر»، وفي رواية هارون بن عَنتَرةَ عندَ عبْد بن حُميدٍ في هذه القِصّة قال: «أرسَلَ رَبّك الخُطّاف، فجَعَلَ يأخُذ بمِنقاره من الماء»، ولابنِ أبي حاتم من طريق السُّدّيِّ قال: الخُطّاف. ولعبد بن حُميدٍ من طريق أبي العاليَة قال: رأى هذا الطائر الذي يقال له: النُّغَر، ونَقَلَ بعضُ مَن تكلَّمَ على البخاريّ: أنَّه الصُّرَد.

قوله: «وجَدا مَعابِرَ» هو تفسير لقولِهِ: ﴿رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ﴾ لا أنَّ قوله: «وجَدا» جواب «إذا»، لأنَّ وُجودهما المعابرَ كان قبلَ رُكوبهما السَّفينة، ووَقَعَ في رواية سفيان: «فانطَلَقا يمشيان على ساحل البحر، فمَرَّتْ سَفينةٌ، فكَلَّموهم أن يَحمِلوهم».

والمعابِر، بمُهمَلةٍ وموحَّدة: جمع مَعبَر، وهي السُّفُن الصِّغار. ولابنِ أبي حاتم من طريق الرَّبيع بن أنس قال: «مرَّت بهم سَفينة ذاهبة[1]، فناداهم خَضِر».

قوله: «عَرَفوه فقالوا: عبد الله الصالح، قال: قُلْنا لسعيدِ بن جُبَير: خَضِرٌ؟ قال: نعم» القائل فيما أظنّ: يَعْلى بن مسلم، وفي رواية سفيان عن عَمْرو بن دينار: «فكَلَّموهم أن يَحمِلوهم، فعَرَفوا الخَضِر فحُمِلوا».

قوله: «بأجْرٍ» أي: أُجْرة. وفي رواية سفيان: «فحُمِلوا بغير نَول» بفتح النُّون وسكون الواو: وهو الأُجرة، ولابنِ أبي حاتم من رواية الرَّبيع بن أنس: «فناداهم خَضِر، وبيَّن لهم أن يُعطيَ عن كلّ واحد ضِعفَ ما حَمَلوا به غيرَهم، فقالوا لصاحبهم: إنّا نَرَى رجالاً في مكان مَخُوف، نَخشَى أن يكونوا لُصوصاً، فقال: لَأحمِلَنَّهم، فإنِّي أرَى على وجوههم النّور، فحَمَلَهم بغير أُجرة» وذكر النَّقّاش في «تفسيره»: أنَّ أصحاب السَّفينة/ كانوا سبعة، بكلِّ واحد زَمانةٌ[2] ليست في الآخر. ٤١٩/٨

قوله: «فخَرَقَها، وَتَّدَ فيها» بفتح الواو وتشديد المثنّاة، أي: جَعَلَ فيها وتِداً، وفي رواية سفيان: «فلمَّا رَكِبا في السَّفينة لم يَفجَأ إلّا والخَضِر قد قَلَعَ لَوحاً من ألواح السَّفينة بالقُدومِ».

---

(١) تحرف في (س) إلى: ذاهب.

(٢) الزمانة: مرض يدوم زماناً طويلاً.

والجمع بينَ الرِّوايتَينِ: أنَّه قَلَعَ اللَّوح وجَعَلَ مكانه وتِداً، وعندَ عبد بن حُميدٍ من رواية ابن المبارَك عن ابن جُرَيج عن يَعْلى بن مسلم: «جاء بوَدٍّ حينَ خَرَقَها» والوَدّ، بفتح الواو وتشديد الدّال: لغة في الوَتِد، وفي رواية أبي العاليَة: «فخَرَقَ السَّفينة فلم يَرَه أحد إلّا موسى، ولو رآه القوم لَحالُوا بينَه وبينَ ذلك».

قوله: «﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾: **قال مجاهد: مُنْكَراً**» هو من رواية ابن جُرَيج عن مجاهد، وقيلَ: لم يَسمَع منه، وقد أخرجه عبد بن حُميدٍ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد مِثله. وروى ابن أبي حاتم من طريق خالد بن قيس عن قَتادة في قوله: ﴿إِمْرًا﴾ قال: عَجَباً. ومن طريق أبي صخر في قوله: ﴿إِمْرًا﴾ قال: عظيماً. وفي رواية الرَّبيع بن أنس عندَ ابنِ أبي حاتم: «أنَّ موسى لمَّا رأى ذلك امتَلأ غَضَباً وشَدَّ ثيابَه، وقال: أردتَ هلاكَهم، سَتَعلَمُ أنَّك أوَّلُ هالك، فقال له يُوشَع: ألا تَذكُر العَهد؟ فأقبَلَ عليه الخَضِر، فقال: ألم أقُل لك؟ فأدرَكَ موسى الحِلْمُ، فقال: لا تُؤاخذني. وأنَّ الخَضِر لمَّا خَلَصُوا قال لصاحب السَّفينة: إنَّما أردتُ الخير، فحَمِدوا رأيَه، وأصلَحَها الله على يَدِه».

قوله: «**كانت الأُولَى نِسْياناً، والوُسْطَى شَرْطاً، والثّالثة عَمْداً**» في رواية سفيان قال: وقال رسول الله ﷺ: «وكانت الأولَى من موسى نِسياناً» ولم يَذكُر الباقيَ. وروى ابن مَرْدويه من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس مرفوعاً، قال: «الأولَى نِسيان، والثّانية عُذْر، والثّالثة فِراق»، وعندَ ابن أبي حاتم من طريق الرَّبيع بن أنس قال: «قال الخَضِر لموسى: إن عَجِلتَ عليَّ في ثلاث، فذلك حينَ أُفارِقُك».

وروى الفَرّاء من وجه آخر عن أُبيِّ بن كعب قال: «لم يَنسَ موسى، ولكنَّه من مَعاريض الكلام». وإسناده ضعيف، والأوَّل هو المعتمَد، ولو كان هذا ثابتاً لاعتَذَرَ موسى عن الثّانية وعن الثّالثة بنحوِ ذلك.

قوله: ﴿لَقِيَا غُلَٰمًا﴾، في رواية سفيان: «فبينَما هما يَمشيان على الساحل، إذ أبصَرَ الخَضِرُ غلاماً».

قوله: «﴿فَقَتَلَهُۥ﴾» الفاء عاطِفة على ﴿لَقِيَا﴾ وجزاء الشَّرطِ ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ﴾، والقتل من جُملة الشَّرط إشارة إلى أنَّ قتل الغلام بِعَقِبِ لُقاهُ من غير مُهْلة، وهو بخِلَاف قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ فإنَّ الخَرْق وَقَعَ جوابَ الشَّرط، لأنَّه تَراخَى عن الرُّكوب.

قوله: «قال يَعْلَى» هو ابن مسلم وهو بالإسناد المذكور «قال سعيد» هو ابن جُبَير «وجَدَ غِلماناً يَلعَبونَ، فأخَذَ غلاماً كافراً ظَريفاً» في رواية أُخرى عن ابن جُرَيج عندَ عبد بن حُميدٍ: «غلاماً وضيءَ الوجْه، فأضجَعَه، ثمَّ ذَبَحَه بالسِّكّينِ»، وفي رواية سفيان: «فأخَذَ الخَضِر برأسِه، فاقتَلَعَه بيَدِه، فقَتَلَه» وفي روايته في الباب الذي يَليه «فقَطَعَه». ويُجمَع بينَهما بأنَّه ذَبَحَه ثمَّ اقتَلَعَ رأسَه، وفي رواية أُخرى عندَ الطَّبَريِّ[1]: «فأخَذَ صخرة فثَلَغَ رأسَه» وهي بمُثلَّثةٍ ثمَّ مُعجَمة، والأوَّل أصحّ. ويُمكِن أن يكون ضَرَبَ رأسه بالصَّخْرة، ثمَّ ذَبَحه وقَطَعَ رأسه.

قوله: «قال: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةَۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾: لم تَعمَل الحِنْثَ» بكسرِ المهمَلة وسكون النُّون وآخره مُثلَّثة، ولأبي ذرٍّ: بفتح المعجَمة والموحَّدة.

وقوله: «لم تَعمَل» تفسير لقوله: ﴿زَكِيَّةَۢ﴾، والتَّقدير: أقَتَلتَ نفساً زَكيَّة لم تَعمَلِ الحِنْثَ بغير نفس.

قوله: «وابن عبَّاس قرأها» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: وكان ابن عبَّاس يقرؤها «﴿زَكِيَّةَۢ﴾» وهي قراءة الأكثر، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عَمْرو: زاكية، والأُولَى أبلَغ، لأنَّ فَعِيلة من صِيَغ المبالَغة.

قوله: «زاكِية: مسلمة، كقولِك: غلاماً زاكياً[2]» هو تفسير من الراوي، ويشير إلى القراءتَين،

---

(١) كذا نسب الحافظ رحمه الله الرواية المذكورة للطبري، وإنما جاء عند الطبري ١٥/ ٢٨٠ بلفظ: أخذ حجراً، فضرب به رأسَه، حتى دمَغَه فقتله. وقد تبع الحافظُ في ذلك السهيليَّ، حيث أشار إلى ذلك في «التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء في القرآن» ص١٠٥.

(٢) كذا جاء في الأصلين و(س)، وهو خلاف ما في اليونينية و«إرشاد الساري»، حيث جاء فيهما: زكيّاً، دون حكاية خِلافٍ بين رواة البخاري.

أي: أنَّ قراءة ابن عبَّاس بصيغة المبالَغة، والقراءة الأُخرى باسم الفاعل بمعنى مُسلِمة، وإنَّما أطلقَ ذلك موسى على حَسَب ظاهر حالِ الغلام، لكن اختُلِفَ في ضبط «مسلمة» فالأكثر: بسكونِ السّين وكسر اللّام، ولبعضِهم بفتح السّين/ وتشديد اللّام المفتوحة، وزاد سفيان في روايته هنا: «﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ قال: وهذه أشدُّ من الأُولَى»، زاد مسلم (٢٣٨٠/ ١٧٢) من رواية أبي إسحاق عن سعيد بن جُبَير في هذه القِصّة: فقال النبيّ ﷺ: «رحمة الله علينا وعلى موسى، لولا أنَّه عَجِلَ لَرأى العَجَب، ولكنَّه أخذَته ذَمامة[1] من صاحبه فقال: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾» ولابنِ مَرْدويه[2] من طريق عبد الله ابن عُبيد بن عُمَير عن سعيد بن جُبَير: «فاستَحيا عندَ ذلك موسى، وقال: إن سألتُك عن شيء بعدَها»، وهذه الزّيادة وَقَعَ مِثلها في رواية عَمْرو بن دينار من رواية سفيان في آخِر الحديث: قال رسول الله ﷺ: «ودِدنا أنَّ موسى صَبَرَ حتَّى يَقُصَّ الله علينا من أمرهما»، زاد الإسماعيليّ من طريق عثمان بن أبي شَيْبة عن سفيان: «أكثر ممَّا قَصَّ».

٤٢٠/٨

قوله: «﴿فَانطَلَقَا﴾ فوَجَدا جِداراً» في رواية سفيان: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾، وفي رواية أبي إسحاق عندَ مسلم، «أهلَ قريةٍ لئاماً، فطافا في المجالس فاستَطْعَما أهلها» قيل: هي الأُبُلَّة، وقيلَ: أنطاكية، وقيلَ: أَذْرَبيجان، وقيلَ: بَرْقة، وقيلَ: ناصرة، وقيلَ: جَزيرة الأندَلُس، وهذا الاختلاف قريب من الاختلاف في المراد بمَجمَع البحرَينِ، وشِدّةُ المباينة في ذلك تقتضي أن لا يُوثَق بشيءٍ من ذلك.

قوله: «قال سعيد بيَدِه هكذا ـ ورَفَعَ يدَه فاستَقامَ ـ» هو من رواية ابن جُرَيج عن عَمْرو ابن دينار عن سعيد، ولهذا قال بعدَه: قال يَعْلى ـ هو ابن مسلم ـ: حَسِبت أنَّ سعيداً قال: فمَسَحَه بيَدِه فاستَقامَ، وفي رواية سفيان: «﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ ـ قال: مائل ـ فقال الخَضِر بيَدِه ﴿فَأَقَامَهُۥ﴾»، وذكر الثَّعلَبيّ: أنَّ عَرْض ذلك الجِدار كان خمسين ذِراعاً

---

(١) قال النووي: هي بفتح الذال المعجمة، أي: استحياء لتكرار مخالفته، وقيل: ملامة. والأول هو المشهور.

(٢) هذه الرواية عند النسائي أيضاً في «سننه الكبرى» (١١٢٤٣)، فلا ندري كيف ذهل عنه الحافظ، وقد أشار إلى روايته غير مرةٍ في هذا البحث!

في مئة ذِراعٍ بذِراعِهم.

قوله: «﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ قال سعيد: أجْراً نأكُلُه» زاد سفيان في روايته: «فقال موسى: قوم أتيناهم فلم يُطعِمُونا ولم يُضَيِّفونا ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾»، وفي رواية أبي إسحاق: «﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ فأخَذَ موسى بطرَفِ ثوبه، فقال: حَدِّثني»[1]، وذكر الثَّعلَبيّ: أنَّ الخَضِر قال لموسى: أتلومُني على خَرْق السَّفينة، وقتل الغلام، وإقامة الجِدار، ونَسِيتَ نَفْسك حينَ أُلقِيتَ في البحر، وحينَ قَتَلتَ القِبطيَّ، وحينَ سَقَيت أغنام ابنتَي شُعَيبٍ احتِساباً؟!

قوله: «﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ وكان أمامَهم، قرأها ابنُ عبَّاس: أمامَهم مَلِك» وفي رواية سفيان: وكان ابن عبَّاس يقرأ: وكان أمامَهم مَلِكٌ يأخُذُ كلَّ سَفينةٍ صالحةٍ غَصْباً»، وقد تقدَّم الكلام في «وراء» في تفسير إبراهيم[2].

قوله: «يَزعُمونَ عن غير سعيد: أنَّه هُدَد بن بُدَدَ» القائلُ ذلك: هو ابن جُرَيج، ومُراده: أنَّ تسمية المِلك الذي كان يأخذ السُّفُن لم تقع في رواية سعيد.

قلت: وقد عَزاه ابن خالويه في «كتاب ليس» لمجاهدٍ، قال: وزَعَمَ ابن دُرَيدٍ: أنَّ هُدَد اسم مَلِك من ملوك حِمْيَر زَوَّجَه سليمانُ بنُ داود بِلْقِيس.

قلت: إن ثَبَتَ هذا حُمِلَ على التعدُّد والاشتِراك في الاسم، لبُعْدِ ما بينَ مُدّة موسى وسليمان.

وهُدَد في الرِّوايات: بضمِّ الهاء ـ وحَكَى ابن الأثير فتحها ـ والدّال مفتوحة اتِّفاقاً، ووَقَعَ عندَ ابن مَرْدويه بالميمِ بَدَل الهاء، وأبوه بُدَد بفتح الموحَّدة[3]، وجاء في «تفسير مُقاتل»: أنَّ

---

(١) هذا في رواية أبي إسحاق عند أحمد (٢١١١٨)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨١٣)، وأما عند مسلم، فلم يزد على قوله: وأخذ بثوبه.

(٢) في أول الكلام عليها.

(٣) هذا تبعَ فيه الحافظُ رحمه الله ابنَ الأثير في «جامع الأصول» في قسم التراجم منه ص٩٩٢، وإلا فلم يُذكر في اليونينية ولا في «إرشاد الساري» أي خلاف بين رواة البخاري أنها بضم الموحَّدة.

اسمه مَنولة بن الجُلَنْدى بن سعيد الأزديِّ، وقيلَ: هو الجُلَندى، وكان بجَزيرة الأندَلُس.

قوله: «والغلام المقتولُ اسمُه يَزعُمونَ: جَيسور» القائلُ ذلك: هو ابن جُرَيج، و«حَيْسور» في رواية أبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيِّ: بفتح المهمَلة أوَّله ثمَّ تحتانيَّة ساكنة ثمَّ مُهمَلة مضمومة، وكذا في رواية ابن السَّكَن، وفي روايته عن غيره، بجيمٍ أوَّله، وعندَ القابِسيّ: بنونٍ بَدَل التَّحتانيَّة، وعند عبدوس: بنونٍ بدلَ الرّاء، وذكر السُّهَيليُّ أنَّه رآه في نُسخةٍ بفتح المهمَلة والموحَّدة، وبِنُونَينِ، الأولَى مضمومة، بينَهما الواو الساكنة، وعندَ الطَّبَريِّ من طريق شُعَيب الجَبَئيّ كالقابِسيِّ، وفي «تفسير الضَّحّاك بن مُزاحم»: اسمه حَشرَد، ووَقَعَ في «تفسير الكَلْبيّ»: اسم الغلام شَمعون.

٤٢١/٨ قوله: «﴿مَّلِكٌ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾» في رواية النَّسائيِّ (ك ١١٢٤٣): وكان/ أُبيٌّ يقرأ: «يأخُذُ كلَّ سَفينةٍ صالحةٍ غَصْباً»، وفي رواية إبراهيم بن بشّار[1] عن سفيان: وكان ابن مسعود يقرأ: «كلّ سَفينةٍ صحيحةٍ غَصباً».

قوله: «فأرَدْت إذا هي مرَّت به أن يَدَعَها لِعَيبها» في رواية النَّسائيِّ (ك ١١٢٤٣): «﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾ حتَّى لا يأخُذَها».

قوله: «فإذا جاوَزُوا أصلَحُوها، فانتَفَعُوا بها» في رواية النَّسائيِّ: «فإذا جاوَزوه رَقَعُوها، فانتَفَعوا بها، وبَقِيَت لهم».

قوله: «ومنهم مَن يقول: سَدُّوها بقارُورةٍ، ومنهم مَن يقول: بالقار» أمَّا القارُ فهو بالقاف: وهو الزِّفْتُ، وأمَّا قارورة، فضُبطَت في الرِّوايات بالقاف، لكن في رواية ابن مَرْدويه ما يدلّ على أنَّها بالفاءِ، لأنَّه وَقَعَ في روايته: «ثارورة» بالمثلَّثة، والمثلَّثة تقع في موضع الفاء في كثير من الأسماء، ولا تقع بدلَ القاف، قال الجَوْهريّ: يقال: فارَ فورة، مِثلَ: ثارَ ثَوْرة، فإن كان محفوظاً فلعلَّه فاعولة من ثَوَران القِدْر التي[2] يُغلى فيها القار أو غيره، وقد وُجِّهَت

---

(١) تصحف في (س) إلى: يسار. وهذه الرواية نسبها الحافظ قبل ذلك لابن مردويه. وإبراهيم بن بشار هو الرمادي، وكان ممن يلازم ابن عيينة سنين.

(٢) في (أ) و(س): الذي. وإنما القِدْرُ مؤنثةٌ، فما في (ع) هو الصواب.

رواية القارورة ـ بالقاف ـ: بأنَّها فاعولة من القار، وأمَّا التي من الزُّجاج فلا يُمكِنُ السَّدُّ بها، وجوَّزَ الكِرْمانيُّ احتمال أن يُسحَق الزُّجاج، ويُلَتّ بشيءٍ ويُلصَق به ولا يَخفَى بُعدُه، ووَقَعَ في رواية مسلم (٢٣٨٠/ ١٧٢): «وأصلَحوها بخَشَبةٍ»، ولا إشكال فيها.

قوله: «كانَ أبَواهُ مؤمنَين: وكان كافراً» يعني الغلامَ المقتولَ، في رواية سفيان[1]: «وأمَّا الغلام فطُبِعَ يومَ طُبِعَ كافراً، وكان أبواه قد عَطَفا عليه»، وفي «المبتَدَأ» لوَهْب بن مُنبِّه: كان اسم أبيه ملاس واسم أمّه رحما، وقيلَ: اسم أبيه كاروى، واسم أمّه سهوى.

قوله: «﴿فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا﴾: أن يَحْمِلَهما حُبُّه على أن يُتابِعاه على دينه» هذا من تفسير ابن جُرَيج عن يَعْلى بن مسلم عن سعيد بن جُبَير.

وأخرج ابن المنذِر من طريق سالم الأفطَس عن سعيد بن جُبَير مِثلَه.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿يُرْهِقَهُمَا﴾، أي: يَغشاهما.

قوله: «﴿خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً﴾: لقولِهِ: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾» يعني أنَّ قوله: «زكاة» ذُكِرَ للمناسَبة المذكورة.

وروى ابن المنذِر من طريق حَجّاج بن محمَّد عن ابن جُرَيج في قوله: ﴿خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً﴾ قال: إسلاماً.

ومن طريق عَطيَّة العَوْفيِّ قال: دِيناً.

قوله: «﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾: هما به أرحَمُ منهما بالأوَّلِ الذي قَتَلَ خَضِرٌ» وروى ابن المنذِر من طريق إدريس الأوديّ عن عَطيَّة نحوه.

وعن الأصمَعيّ قال: الرَّحِم، بكسرِ الحاء: القَرابة، وبسكونِها: فرْج الأُنثَى، وبضمِّ الرّاء ثمَّ السُّكون: الرَّحمة.

وعن أبي عُبيد القاسم بن سَلّامٍ: الرُّحْم والرَّحْم ـ يعني بالضَّمِّ والفتح معَ السُّكون

---

(١) هذا سبْقُ قلمٍ من الحافظ رحمه الله. لأن الرواية المذكورة هي رواية أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عند مسلم (٢٣٨٠) (١٧٢) وغيره.

فيهما - بمعنًى، وهو مِثل: العُمْر والعَمْر. وسيأتي قوله: «رُحْمًا» في الباب الذي بعدَه أيضاً.

قوله: «وزَعَمَ غيرُ سعيد: أنَّهما أُبدِلا جارية» هو قول ابن جُرَيج. وروى ابن مَرْدويه من وجه آخر عن ابن جُرَيج قال: وقال يَعْلى بن مسلم أيضاً عن سعيد بن جُبَير: إنَّها جارية. وفي رواية الإسماعيليّ من هذا الوجه، قال: ويقال أيضاً عن سعيد بن جُبَير: إنَّها جارية.

وللنَّسائيِّ من طريق أبي إسحاق عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس[١]: فأبدَلَهما رَبُّهما خيراً منه زكاة، قال: أبدَلَهما جارية فوَلَدَت نبيّاً من الأنبياء.

وللطَّبَرَيِّ من طريق عَمْرو بن قيس نحوه.

ولابنِ المنذِر من طريق بِسْطام بن جَميل[٢] قال: أبدَلَهما مكانَ الغلام جاريةً ولدَت نبيَّيْنِ.

ولعبد بن حُميد من طريق الحَكَم بن أبّان عن عِكْرمة: ولدَت جارية.

ولابنِ أبي حاتم من طريق السُّدِّيّ قال: ولدَت جارية فوَلَدَت نبيّاً، وهو الذي كان بعد موسى، فقالوا له: ابعَث لنا مَلِكاً نُقاتل في سبيل الله، واسم هذا النبيّ شَمعون، واسم أمّه حنة.

وعند ابن مَرْدويه من حديث أُبيٍّ بن كعب: أنَّها ولدَت غلاماً. لكن إسناده ضعيف.

وأخرجه ابن المنذِر بإسنادٍ حسن عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس نحوه.

وفي «تفسير ابن الكَلْبيّ»: ولدَت جاريةً ولدَت عِدّة أنبياء، فهَدَى الله بهم أُمَماً. وقيلَ: عِدّة مَن جاء من ولدها من الأنبياء سبعونَ نبيّاً.

قوله: «وأمَّا داودَ بن أبي عاصم فقال عن غيرِ واحدٍ: إنَّها جاريةٌ» هو قول ابن جُرَيج أيضاً.

---

(١) لم نقف عليه عند النسائي ولا عند غيره بهذا الإسناد، لكن جاء في الجزء الخامس من «الخِلَعيات» (٦) من طريق أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. وفي آخره: قال محمد بن يوسف: إنها ولدت جارية، وأن الجارية ولَدَت نبياً يقال له: إسماعيل. قلنا: ومحمد بن يوسف هذا هو الفريابي أحد رواة الحديث عند الخِلَعي، ولعل هذا الحديث عند الفريابي في «تفسيره».

(٢) ذكر صاحب «الدر المنثور» أنه عند ابن المنذر من طريق بسطام بن جميل عن عمر بن يوسف من قوله. كذا سماه: عمر بن يوسف. وإنما هو في «التاريخ الكبير» للبخاري ٢/ ١٢٦ وغيره: يوسف بن عمر.

٤٢٢/٨ وروى الطَّبَرِيُّ من طريق حَجّاج/ بن محمَّد عن ابن جُرَيج أخبرني إسماعيل بن أُمَيَّة[١] عن يعقوب بن عاصم: أنَّها أُبدِلا جارية. قال: وأخبرني عبد الله بن عثمان بن خُثَيمٍ عن سعيد ابن جُبَير: أنَّها جارية. قال ابن جُرَيج: وبَلَغَني أنَّ أمّه يومَ قُتِلَ كانت حُبلَى بغلامٍ.

ويعقوب بن عاصم: هو أخو داود، وهما ابنا عاصم بن عُرْوة بن مسعود الثَّقَفيّ، وكلّ منهما ثقة من صِغار التابعينَ.

وفي الحديث من الفوائد غيرُ ما تقدَّم: استحباب الحِرص على الازدياد من العلم، والرِّحلة فيه، ولِقاء المشايخ، وتَجشُّم المشاقّ في ذلك، والاستعانة في ذلك بالأتْباعِ. وإطلاق الفَتَى على التابع. واستخدام الحُرّ. وطَوَاعية الخادِم لمخدومِه. وعَذْر الناسي، وقَبُول الهِبة من غير المسلم.

واستُدِلَّ به على أنَّ الخَضِر نبيٌّ لعِدّة مَعانٍ قد نبَّهتُ عليها فيما تقدَّم، كقوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾، وكاتِّباع موسى رسولِ الله له ليَتَعلَّم منه، وكإطلاق أنَّه أعلمُ منه، وكإقدامه على قتل النَّفس لِـمَا شَرَحَه بعدُ، وغير ذلك.

وأمَّا مَن استَدَلَّ به على جواز دَفع أغلَظ الضَّرَرَينِ بأخَفِّهما، والإغضاء على بعض المنكَرات مَخافةَ أن يَتولَّد منه ما هو أشدّ، وإفساد بعض المال لإصلاح مُعظَمه، كَخِصاءِ البَهيمة للسِّمَنِ وقطع أُذُنها للتمييز، ومن هذا مُصانَعةُ[٢] وليِّ اليَتيم السُّلطانَ على بعض مال اليَتيم خَشْيةَ ذهابه بجميعِه، فصحيح، لكن فيما لا يعارِض منصوص الشَّرع، فلا يَسُوغ الإقدام على قتل النَّفس ممَّن يُتوَقَّع منه أن يَقتُل أنفُساً كثيرةً قبلَ أن يَتعاطَى شيئاً من ذلك، وإنَّما فعَلَ الخَضِر ذلك لإطْلاع الله تعالى عليه.

---

(١) كذا وقع للحافظ رحمه الله، والذي في طبعة التركي لتفسير الطبري وغيرها من الطبعات: سليمان بن أمية. وهو الصحيح، فقد جاء في «العلل» لأحمد برواية ابنه عبد الله (٥٦٨٥)، وكذا في «التاريخ الكبير» للبخاري ٤/ ١ أن ابن جريج يروي عن رجل اسمه سليمان بن أمية الثقفي، وعند البخاري أنه من ولد عروة بن مسعود الثقفي. وابن جريج وإن كان معروفاً بالرواية عن إسماعيل بن أمية الأموي، لكنه هنا روى عن سليمان بن أمية الثقفي. فلعل ما وقع للحافظ هنا سبْق قلم، والله أعلم.

(٢) في (س): مصالحة. والمثبت من الأصلين. والمصانعة: كناية عن الرشوة.

وقال ابن بَطّال: قول الخَضِر: وأمَّا الغلام فكان كافراً، هو باعتبار ما يَؤول إليه أمره أن لو عاشَ حتَّى يَبلُغ، واستحباب مِثل هذا القتل لا يَعلَمه إلّا الله، ولله أن يَحكُم في خَلْقه بما يَشاء قبلَ البُلوغ وبعدَه، انتهى.

ويحتمل أن يكونَ جواز تكليف المميِّز قبلَ أن يَبلُغَ كان في تلكَ الشَّريعة، فيَرتَفِع الإشكال.

وفيه جواز الإخبار بالتَّعَب، ويَلحَق به الألم من مرض ونحوه، ومَحَلّ ذلك إذا كان عن غير سَخَط على المقدور.

وفيه أنَّ المتوَجِّه إلى رَبّه يُعان، فلا يُسرِع إليه النَّصَبُ والجوعُ، بخِلَاف المتوَجِّه إلى غيره، كما في قِصّة موسى في تَوَجُّهه إلى ميقات رَبّه، وذلك في طاعة رَبّه، فلم يُنقَل عنه أنَّه تَعِبَ ولا طلبَ غَداءً ولا رافَقَ أحداً، وأمَّا في تَوَجُّهه إلى مَدينَ، فكان في حاجة نفسه فأصابه الجوع، وفي تَوَجُّهه إلى الخَضِر لحاجة نفسه أيضاً، فتَعِبَ وجاعَ.

وفيه جواز طلب القوت وطلب الضّيافة. وفيه قيام العُذر بالمرّة الواحدة، وقيام الحُجّة بالثّانية، قال ابن عَطيَّة: يُشبه أن يكون هذا أصل مالكٍ في ضرب الآجال في الأحكام إلى ثلاثة أيام، وفي التَّلَوُّم، ونحو ذلك.

وفيه حُسن الأدب معَ الله، وأن لا يُضافَ إليه ما يُستَهجَن لفظه، وإن كان الكلّ بتقديره وخلقه، لقولِ الخَضِر عن السَّفينة: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ وعن الجِدار: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾، ومِثل هذا قوله ﷺ: «والخيرُ كلُّه بيدَيْكَ، والشرُّ ليس إليك»(١).

٤ - بابٌ ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾
إلى قوله: ﴿قَصَصًا﴾ [الكهف:٦٢-٦٤]

﴿يَنقَضَّ﴾ [٧٧]: يَنْقاضُ كما تَنْقاضُ السِّنّ.

﴿نُّكْرًا﴾ [٧٤]: داهيةً.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٦٠)، و(٧٦١)، والترمذي (٣٤٢٢)، والنسائي (٨٩٧). من حديث علي بن أبي طالب.

«لَتَخِذْتَ» [٧٧] واتَّخَذْتَ واحدٌ.

﴿رُحْمًا﴾ [٨١]: مِن الرُّحْمِ، وهي أَشَدُّ مُبالَغَةً مِن الرَّحْمَةِ، ويُظَنُّ أنَّه مِن الرَّحِيمِ، وتُدْعَى مكَّةُ: أَمَّ رُحْمٍ، أي: الرَّحْمَةُ تَنزِلُ بها.

٥- بابٌ

﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾ [الكهف: ٦٣].

٤٧٢٧- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، قال: حدَّثنا سفيانُ بنُ عُيَينَةَ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال:/ قلتُ لابنِ عبَّاسٍ: إنَّ نَوْفاً البِكاليَّ يَزعُمُ أنَّ موسى بني إسرائيلَ ليس ٨/٤٢٣ بموسى الخَضِرِ، فقال: كَذَبَ عدوُّ الله، حدَّثنا أُبيُّ بنُ كعبٍ، عن رسولِ الله ﷺ، قال: «قامَ موسى خَطِيباً في بني إسرائيلَ، فقيل له: أيُّ الناسِ أعلمُ؟ فقال: أنا، فعَتَبَ الله عليه، إذ لم يَرُدَّ العِلْمَ إليه، وأَوْحَى إليه: بَلَى، عبدٌ من عِبادي بمَجْمَعِ البحرَينِ، هو أعلمُ منكَ، قال: أي رَبِّ، كيفَ السَّبِيلُ إليه؟ قال: تَأخُذُ حوتاً في مِكْتَلٍ، فحيثُما فقَدْتَ الحوتَ فاتَّبِعْه، قال: فخرج موسى ومعه فتاهُ يُوشَعُ بنُ نُونٍ، ومعهما الحوتُ، حتَّى انتهَيا إلى الصَّخْرةِ، فنزلا عندَها، قال: فوَضَعَ موسى رأسَه فنامَ - قال سفيانُ: وفي حديثِ غيرِ عَمرٍو قال: وفي أصلِ الصَّخْرةِ عَينٌ، يقال لها: الحياةُ، لا يُصِيبُ من مائها شيءٌ إلَّا حَيِيَ، فأصاب الحوتَ من ماءِ تلكَ العينِ، قال: فتَحرَّكَ وانسَلَّ مِن المِكْتَلِ، فدَخَلَ البحرَ - فلمَّا استيقَظَ موسى ﴿قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾ الآيةَ، قال: ولم يَجِدِ النَّصَبَ حتَّى جاوَزَ ما أُمِرَ به، قال له فتاهُ يُوشَعُ بنُ نُونٍ: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ الآيةَ، قال: فرَجَعا يَقُصَّان في آثارهما، فوَجَدا في البحرِ كالطَّاقِ مَمَرَّ الحوتِ، فكان لِفَتاه عَجَباً، وللحوتِ سَرَباً، قال: فلمَّا انتهَيا إلى الصَّخْرةِ إذ هما برَجُلٍ مُسَجًّى بثوبٍ، فسَلَّمَ عليه موسى، قال: وأنَّى بأرضِكَ السَّلام؟ فقال: أنا موسى، قال: موسى بني إسرائيلَ؟ قال: نعم، قال: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً﴾ فقال له الخَضِرُ: يا موسى، إنَّكَ على عِلْمٍ من عِلْمِ الله عَلَّمَكه اللهُ لا أعلمُه، وأنا على عِلْمٍ من عِلْمِ الله، عَلَّمَنيه اللهُ لا تعلَمُه، ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ﴾ ﴿قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ

مِنْهُ ذِكْرًا﴾ فانطَلَقا يَمْشِيان على الساحلِ، فمرَّت بهم سَفِينةٌ، فعُرِفَ الخَضِرُ، فحَمَلوهم في سَفِينَتِهم بغيرِ نَوْلٍ - يقول: بغيرِ أجْرٍ - فرَكِبا في السَّفِينةِ، قال: ووَقَعَ عُصْفورٌ على حَرْفِ السَّفِينة، فغَمَسَ مِنْقارَه في البحرِ، فقال الخَضِرُ: يا موسى، ما عِلْمُكَ وعِلْمي وعِلْمُ الخَلائقِ في عِلْمِ الله إلّا مِقْدارُ ما غَمَسَ هذا العُصْفورُ مِنْقارَه، قال: فلم يَفْجَأ موسى إذ عَمَدَ الخَضِرُ إلى قَدُوم، فخَرَقَ السَّفِينةَ، فقال له موسى: قومٌ حَمَلونا بغيرِ نَوْل عَمَدْتَ إلى سَفِينَتِهم فخَرَقْتَها ﴿لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾، فانطَلَقا، إذا هما بغلامٍ يَلْعَبُ معَ الغِلْمان، فأخَذَ الخَضِرُ برأسِه فقطَعَه، قال له موسى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ إلى قوله: ﴿فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ فقال بيَدِه هكذا، فأقامَه، فقال له موسى: إنّا دَخَلْنا هذه القَرْيةَ فلم يُضَيِّفونا، ولم يُطْعِمونا: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٧﴾ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾».

فقال رسولُ الله ﷺ: «وَدِدْنا أنَّ موسى صَبَرَ، / حتَّى يُقَصَّ علينا من أمرِهما». ٨/٤٢٤

قال: وكان ابنُ عبَّاسٍ يقرأُ: «وكان أمامَهم مَلِكٌ يأخُذُ كلَّ سَفِينةٍ صالحةٍ غَصْباً، وأمَّا الغلامُ فكان كافراً».

قوله: «باب ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾ إلى قوله: ﴿قَصَصًا﴾» ساقَ فيه قِصّة موسى عن قُتَيبة عن سفيان، وقد نَبَّهتُ على ما فيه من فائدة زائدة في الذي قبلَه.

وقوله: «عن عَمْرو بن دينار» تقدَّم قبلُ بباب من رواية الحُميديِّ عن سفيان: حدَّثنا عَمْرو بن دينار. وروى التِّرمذيّ (٣١٤٩) من طريق عليّ بن المَدِينيّ قال: حَجَجتُ حَجّةً وليس لي هِمّةٌ إلّا أن أسمعَ من سفيان الخبرَ في هذا الحديث، حتَّى سمعتُه يقول: حدَّثنا عَمْرو. وكان قبلَ ذلك يقوله بالعَنعَنة.

قوله: «﴿يَنقَضَّ﴾ يَنْقاضُ كما يَنْقاضُ السِّنّ» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: الشَّيء، بمُعجَمةٍ وتحتانيَّة. وهو قول أبي عُبيدة، قال في قوله: ﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾، أي: يقع، يقال: انقَضَّتِ

الدّار: إذا انهَدَمَت، قال: وقَرَأَهُ قوم: «يَنقاضَ» أي: يَنقَلِعُ مِن أصلِه، كقولِك: انقاضَتِ السِّنُّ: إذا انقَلَعَت من أصلها. وهذا يُؤيِّد رواية أبي ذرٍّ.

وقراءة: «يَنقاضَ» مَرويَّة عن الزُّهْريّ، واختُلِفَ في ضادها، فقيلَ: بالتَّشديدِ بوَزنِ يَحمارَّ، وهو أبلَغُ من يَنقَضّ، ويَنقَضُّ بوَزنِ يَفعَلُّ من انقضاض الطائر إذا سَقَطَ إلى الأرض، وقيلَ: بالتَّخفيفِ، وعليه يَنطَبِقُ المعنى الذي ذكره أبو عُبيدة.

وعن عليّ أنَّه قرأ: «يَنقاصَ» بالمهمَلة، وقال ابن خَالويه: يقولون: انقاصَتِ السِّنّ: إذا انشَقَّت طُولاً، وقيلَ: إذا تَصَدَّعَت كيف كان. وقال ابن فارس: قيل: معناه كالذي بالمعجَمة، وقيلَ: الشَّقُّ طُولاً. وقال ابن دُرَيدٍ: انقاضَ، بالمعجَمة: انكَسَرَ، وبالـمُهمَلة: انصَدَعَ.

وقرأ الأعمَش تَبَعاً لابنِ مسعود: «يريد لِيُنقَضَ» بكسرِ اللّام وضمّ التَّحتانيَّة وفتح القاف وتخفيف الضّاد، من النَّقض.

قوله: «﴿نُّكۡرٗا﴾: داهيةً» كذا فيهِ، والذي عندَ أبي عُبيدة في قوله: ﴿لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـًٔا إِمۡرٗا﴾: داهية، و﴿نُّكۡرٗا﴾، أي: عظيماً.

واختُلِفَ في أيِّها أبلَغُ، فقيلَ: ﴿إِمۡرٗا﴾ أبلَغ من ﴿نُّكۡرٗا﴾ لأنَّه قالها بسبب الخَرْق الذي يُفضي إلى هلاك عِدّة أنفُس، وتلكَ بسبب نفس واحدة. وقيلَ: ﴿نُّكۡرٗا﴾ أبلَغ، لكَوْنِ الضَّرَر فيها ناجِزاً، بخِلَاف ﴿إِمۡرٗا﴾ لكَوْنِ الضَّرَر فيها مُتَوَقَّعاً. ويُؤيِّد ذلك أنَّه قال في ﴿نُّكۡرٗا﴾: ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكَ﴾، ولم يَقُلها في ﴿إِمۡرٗا﴾.

قوله: «لَتَخِذْتَ: واتَّخَذْتَ واحدٌ» هو قول أبي عُبيدة. ووَقَعَ في رواية مسلم (٢٣٨٠) عن عَمْرو بن محمَّد عن سفيان في هذا الحديث: أنَّ النبيّ ﷺ قرأها: «لَتَخِذْتَ»، وهي قراءة أبي عَمْرو[1]، ورواية غيره: ﴿لَتَّخَذۡتَ﴾.

قوله: «﴿رُحۡمٗا﴾: من الرُّحْم، وهي أشَدّ مُبالَغةً من الرَّحْمة، ويُظَنُّ أنَّه من الرَّحيم، وتُدْعَى مكَّة أمَّ رُحْم، أي: الرَّحْمةُ تَنزِل بها» هو من كلام أبي عُبيدة، ووَقَعَ عندَه مُفرَّقاً، وقد تقدَّم في

---

(١) وهي أيضاً قراءة ابن كثير ويعقوب الحضرمي من العشرة. انظر: «النشر» ٢/ ٣١٤.

الحديث الذي قبلَه، وحاصل كلامه: أنَّ رُحماً من الرَّحِم التي هي القَرابة. وهي أبلَغ من الرَّحمة التي هي رِقّة القلب، لأنَّها تَستَلزِمُها غالباً من غير عَكس.

وقوله: «ويُظَنّ» مَبنيّ للمجهولِ.

وقوله: «مُشتَقّ من الرَّحْمة» أي: التي اشتُقَّ منها الرحيم.

وقوله: «أُمّ رُحْم» بضمِّ الرّاء والسُّكون، وذلك لتَنزُّل الرَّحمة بها، ففيه تَقويةٌ لمَا اختارَه من أنَّ الرُّحْم من القَرابة، لا من الرِّقّة.

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾» إلى آخره. ثبتت هذه الترجمة لأبي ذرّ، وذكر فيه قصة موسى والخضر، عن قتيبة عن سفيان بن عيينة، وقد تقدمت عن عبد الله بن محمد عن سفيان بن عيينة في كتاب العلم (١٢٢).

وقوله في آخرها: «قال رسول الله ﷺ: وَدِدْنا أن موسى صَبَرَ حتى يَقُصّ الله علينا من أمرهما».

تنبيه: تقدم في العلم (١٢٢) بلفظ: «يرحمُ اللهُ موسى لَودِدنا لو صَبَرَ»، وتقدم في أحاديث الأنبياء (٣٤٠١) عن علي بن عبد الله بن المدينيِّ عن سفيان كرواية قُتيبة، لكن قال بعدها: قال سفيان: قال رسول الله ﷺ: «يرحمُ اللهُ موسى» إلى آخره. فهذا يحتمِل أن تكون هذه الزيادة وهي: «يرحمُ اللهُ موسى» لم تكن عند ابن عيينةَ، بهذا الإسناد، ولكنّه أرسلها، ويحتمل أن يكون عليّ سمعه منه مرتين،/ مرةً بإثباتها ومرةً بحذْفها، وهو أَولى، ٨/٤٢٥ فقد أخرجه مسلم (٢٣٨٠/ ١٧٠) عن إسحاق بنِ راهويه وعمرو بنِ محمد الناقد وابنِ أبي عمر وعُبيدِ الله بن سعيد، والترمذيُّ (٣١٤٩) عن ابن أبي عمر، والنّسائيُّ عن ابن أبي عمر[1]، كلُّهم عن سفيان بلفظ: «يرحمُ اللهُ موسى...» إلى آخره. متَّصلاً بالخبر، وأخرجه مسلم (٢٣٨٠/ ١٧٢) من طريق رقبةَ عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير بزيادةٍ، ولفظه: «ولو صبر لرأى العجَبَ» وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء، بدأ بنفسه: «رحمة الله علينا وعلى

---

(١) رواية النسائي في «الكبرى» (١١٢٤٥) عن قتيبة، عن سفيان، بلفظ: وددنا أن موسى صبر حتى يقص علينا... إلى آخره. ومتصلاً بالخبر.

أخي كذا» وأخرجه الترمذيُّ (٣٣٨٥) والنَّسائيُّ (ك ١١٢٤٨) من طريق حمزةَ الزَّيَّات، عن أبي إسحاق مختصراً، وأبو داود من هذا الوجه مطولاً[١] (٣٩٨٤) ولفظه: وكان إذا دعا بدأ بنفسه، وقال: «رحمة الله علينا وعلى موسى».

وقد ترجم المصنِّف في الدعوات (٦٣٣١): من خَصَّ أخاه بالدعاء دونَ نفسِه، وذكر فيه عِدَّة أحاديث، وكأنه أشار إلى أن هذه الزيادة، وهي: كان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بَدَأ بنفسه. لم تثبت عنده.

وقد سُئل أبو حاتم الرازي عن زيادةٍ وقعتْ في قصة موسى والخَضِر من رواية أبي إسحاق هذه عن سعيدِ بن جُبَير، وهي قوله في صِفة أهل القرية: «أتيا أهلَ قريةٍ لِئاماً، فطافا في المجالس»[٢] فأنكرها، وقال: هي مُدرَجة في الخبر، فقد يقال: وهذه الزيادةُ مدرَجة فيه أيضاً، والمحفوظ رواية ابن عيينة المذكورة، والله أعلم.

٦- بابٌ

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ الآية [الكهف:١٠٣]

٤٧٢٨- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عَمْرو بن مُرَّةَ، عن مُصْعَبِ بن سَعْدٍ، قال: سألتُ أبي: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ همُ الحَرُورِيَّةُ، قال: لا، همُ اليهودُ والنَّصارَى، أمَّا اليهودُ فكَذَّبوا محمَّداً ﷺ، وأمَّا النَّصارَى كفروا بالجنَّةِ، وقالوا: لا طعامَ فيها ولا شرابَ، والحَرُورِيَّةُ ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧]،

---

(١) كذا وقع في الأصلين و(س): مطولاً، وهو وهم من النُّسّاخ فيما يغلب على ظننا، لأن الرواية عند أبي داود في كتاب الحروف: كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه، وقال: «رحمة الله علينا وعلى موسى، لو صبَرَ لرأى مِن صاحبه العجب، ولكنه قال: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍۭ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى﴾ طوّلها حمزة. فقوله: طوّلها، يعني به ضم الدال وتشديد النون في قراءة كلمة ﴿لَّدُنِّى﴾، وبهذا يظهر أن قوله: مطولاً، وهم، لأنه يُوهم أن الرواية عند أبي داود مطولة، وليس الأمر كذلك، ولا نخال أن مثل ذلك مما يخفى على الحافظ رحمه الله.

(٢) عند مسلم (٢٣٨٠) (١٧٢).

وكان سعدٌ يُسمِّيهمُ الفاسِقِينَ.

قوله: «باب ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا﴾» ذكر فيه حديث مُصعَب بن سعْد: سألت أبي - يعني سعد بن أبي وقّاص - عن هذه الآية. وهذا الحديثُ رواه جماعةٌ من أهل الكوفة عن مُصعَب بن سعْد بألفاظٍ مُختَلِفة، نُنَبِّه على ما تيسَّر منها.

ووَقَعَ في رواية يزيد بن هارون عن شُعْبة، بهذا الإسناد، عندَ النَّسائيِّ (ك١١٢٥١): سألَ رجلٌ أبي. فكأنَّ الراويَ نَسيَ اسمَ السائل فأبهَمَه، وقد تَبيَّن من روايةِ غيره: أنَّه مُصعَبٌ راوي الحديث.

قوله: «هم الحَرُوريَّة؟» بفتح المهمَلة وضمّ الرّاء: نِسبةً إلى حَرُوراءَ، وهي القرية التي كان ابتداءُ خروج الخوارج على عليّ منها.

ولابنِ مَرْدويه من طريق حُصَينٍ عن[1] مُصعَب: لمَّا خرجتِ الحَرُوريَّةُ، قلت لأبي: أهؤلاءِ الذينَ أنزَلَ الله فيهم؟

وله من طريق القاسم بن أبي بَزّةَ عن أبي الطُّفَيل عن عليّ، في هذه الآية قال: أظنّ أنَّ بعضَهم الحَرُوريَّةُ.

وللحاكمِ من وجه آخر عن أبي الطُّفَيل، قال: قال عليّ: منهم أصحابُ النَّهْروانِ. وذلك قبلَ أن يَخرُجُوا.

وأصله عندَ عبد الرَّزّاق[2] بلفظ: قامَ ابن الكوّاء إلى عليّ، فقال: ما الأخسَرينَ أعمالاً؟ قال: ويلك، منهم أهل حَروراءَ. ولعلَّ هذا هو السَّبَب في سؤال مُصعَبٍ أباه عن ذلك، وليس الذي قاله عليٌّ ببعيدٍ، لأنَّ اللَّفظ يَتناوَله وإن كان السَّبَب مَخصُوصاً.

قوله: «قال: لا، هم اليهود والنَّصارَى» وللحاكمِ (٢/ ٣٧٠): قال: لا، أولئكَ أصحاب الصَّوامع.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: بن. وحُصين المذكور هو ابن عبد الرحمن السُّلَمي.

(٢) في «تفسيره» ١/ ٤١٣.

ولابنِ أبي حاتم من طريق هلال بن يِساف عن مُصعَب: هم أصحاب الصَّوامع.

وله من طريق أبي خَمِيصةَ، بفتح المعجَمة وبالصّادِ المهمَلة، واسمُه عبد الله[1] بن قيس قال: هم الرُّهبان الذينَ حبَسوا أنفُسهم في السَّواري.

قوله: «**وأمّا النَّصارَى، كفروا بالجنَّةِ، وقالوا: ليس فيها طعامٌ ولا شرابٌ**»/ في رواية ابن ٤٢٦/٨ أبي حاتم من طريق عَمْرو بن مُرّة عن مُصعَب قال: هم عُبّاد النَّصارَى، قالوا: ليس في الجنَّة طعامٌ ولا شرابٌ.

قوله: «**والحَروريَّة ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ﴾...**» إلى آخره. في رواية النَّسائيِّ: والحَرُوريَّة الذينَ قال الله: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ إلى الفاسقين، قال يزيد: هكذا حَفِظتُ.

قلت: وهو غَلَط منه، أو ممَّن حَفِظَه عنه[2]، وكذا وَقَعَ عندَ ابن مَرْدويه: «﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾» والصَّواب ﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، ووَقَعَ على الصَّواب كذلك في رواية الحاكم (٢/ ٣٧٠).

قوله: «**وكان سعد يُسَمّيهم الفاسِقينَ**» لعلَّ هذا السَّبَب في الغَلَط المذكور، وفي رواية للحاكمِ: «الخوارج قوم زاغوا فأزاغَ الله قلوبهم» وهذه الآية هي التي آخرها: ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ فلعلَّ الاختصار اقتَضَى ذلك الغَلَط، وكأنَّ سعداً ذكر الآيتَينِ معاً، التي في البقرة والتي في الصَّفّ[3]، وقد روى ابن مَرْدويه من طريق أبي عَوْن عن مُصعَب قال: نَظَرَ رجل من الخوارج إلى سعد، فقال: هذا من أئمَّة الكفر، فقال له سعد: كَذَبتَ، أنا قاتَلتُ أئمَّةَ الكفر.

---

(١) تحرف في (س) إلى: عُبيد الله.

(٢) كذا جزم الحافظ رحمه الله بأن هذا غلط، وليس الأمر كذلك، لأن قوله: إلى الفاسقين، إنما هو من قول سعد بن أبي وقاصٍ، ولم يُرد الراوي أن سعداً قرأ إلى قوله: الفاسقين، ولكن سعداً عقّب ذكر الآية بقوله: إلى الفاسقين، ولهذا قال يزيد بعد أن ذكر ذلك: هكذا حفظتُ: كان سعد يسميهم الفاسقين، ويؤيده رواية الحاكم التي أشار إليها الحافظُ، حيث جاء فيها: ولكن الخوارج هم الفاسقون ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ فذكر الآية، فاستعمل سعد آخر لفظة من الآية التي قبل الآية التي ذكرها.

(٣) عجباً للحافظ كيف ذهل عن أن آخر الآية التي قبل الآية التي ذكرها سعد هو قوله: ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ وذكر بدلها آيةَ الصفِّ!

فقال له آخر: هذا من الأخسَرينَ أعمالاً، فقال له سعد: كَذَبت، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾ الآيةَ». قال ابن الجَوْزيّ: وجه خُسرانهم: أنَّهم تَعَبَّدوا على غير أصلٍ، فابتَدَعُوا، فخَسِروا الأعمار والأعمال.

٧- بابٌ

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ﴾ الآية

٤٧٢٩- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي مريمَ، أخبرنا المغِيرةُ بنُ عبد الرحمنِ، قال: حدَّثني أبو الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هريرةَ ﷺ، عن رسولِ الله ﷺ، قال: «إنَّه لَيأتي الرجلُ العظيمُ السَّمِينُ يومَ القيامةِ، لا يَزِنُ عندَ الله جَناحَ بَعُوضةٍ»، وقال: «اقرَؤوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا﴾».

وعن يحيى بنِ بُكَير، عن المغِيرةِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي الزِّنادِ... مِثلَه.

قوله: «باب ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ وَلِقَآئِهِۦ﴾ الآيةَ [الكهف:١٠٥]» تقدَّم من حديث سعد بن أبي وقّاص في الذي قبلَه بيان أنَّها نزلت في الأخسَرينَ أعمالاً.

قوله: «حدَّثنا محمَّد بن عبد الله» هو الذُّهْليُّ، نَسَبَه إلى جَدّ أبيه.

وقوله: «حدَّثنا سعيد بن أبي مريم» هو شيخ البخاريّ، أكثرَ عنه في هذا الكتاب، ورُبَّما حدَّث عنه بواسطةٍ كما هُنا.

قوله: «الرجل العظيم السَّمين» في رواية ابن مَرْدويه من وجه آخر عن أبي هريرة: «الطَّويل العظيم الأكُول الشَّرُوب».

قوله: «وقال: اقرَؤُوا ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَزۡنٗا﴾» القائل يُحتمل أن يكون الصَّحابيَّ، أو هو مرفوعٌ من بَقيَّة الحديث.

قوله: «وعن يحيى بن بُكَير» هو معطوف على سعيد بن أبي مريم، والتَّقدير: حدَّثنا محمَّد ابن عبد الله عن سعيد بن أبي مريم، وعن يحيى بن بُكَير، وبهذا جَزَمَ أبو مسعود.

ويحيى بن بُكَير: هو ابن عبد الله بن بُكَير، نُسِبَ لجدِّه، وهو من شيوخ البخاريّ أيضاً،

ورُبَّما أدخَلَ بينَهما واسطةً كَهذا، وجَوَّزَ غير أبي مسعود أن تكون طريق يحيى هذه مُعلَّقةً[1]، وقد وَصَلَها مسلم (٢٧٨٥) عن محمَّد بن إسحاق الصَّغَانيِّ عنه.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

١٩- سورة ﴿كٓهيعٓصٓ﴾

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [٣٨]: الله يقوله، وهمُ اليومَ لا يَسْمَعونَ ولا يُبصِرونَ.

﴿فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [٣٨]: يعني قولَه تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [٣٨]: الكفَّارُ يومَئذٍ أسمَعُ شيءٍ وأبصَرُه.

﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [٤٦]: لأشتِمَنَّكَ.

﴿وَرِءْيًا﴾ [٧٤]:/ مَنْظَراً. ٤٢٧/٨

وقال أبو وائلٍ: عَلِمَت مريمُ أنَّ التَّقيَّ ذو نُهْيَةٍ، حتَّى قالت: ﴿إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾.

وقال ابنُ عُيَينَةَ: ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾: تُزْعِجُهم إلى المعاصي إزْعاجاً.

وقال مجاهدٌ: ﴿إِدًّا﴾ [٨٩]: عِوَجاً.

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿وِرْدًا﴾ [٨٦]: عِطاشاً.

﴿أَثَٰثًا﴾ [٧٤]: مالاً.

﴿إِدًّا﴾ [٨٩]: قولاً عظيماً.

﴿غَيًّا﴾ [٥٩]: خُسْراناً.

﴿رِكْزًا﴾ [٩٨]: صَوتاً.

وقال غيرُه: ﴿بُكِيًّا﴾ [٥٨]: جماعةُ باكٍ.

«صُلِيًّا» [٧٠]: صَلِيَ يَصْلَى.

---

(١) بل جزم به ابن كثير في «النهاية في الفتن والملاحم» ٢/ ٢٨.

﴿نَدِيًّا﴾ [٧٣]، والنادي واحِدٌ: مَجْلِساً.

وقال مجاهدٌ: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ [٧٥]: فلْيَدَعْه.

قوله: «**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ - سورة ﴿كٓهيعٓصٓ﴾**[1]» سَقَطَت البسملة لغير أبي ذرٍّ، وهي له بعدَ التَّرجمة.

وروى الحاكم (٢/ ٣٧١-٣٧٢) من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس قال: الكافُ من كَرِيم، والهاءُ من هادِي، والياءُ من حَكيم، والعين من عَلِيم، والصّاد من صادِق.

ومن وجهٍ آخرَ عن سعيد نحوه، لكن قال: يمين، بَدَل: حَكيم، وعَزيز، بَدَل: عليم.

وللطَّبَريِّ (١٦/ ٤١) من وجه آخر عن سعيد نحوه، لكن قال: الكاف من: الكبير.

وروى الطَّبَريُّ (١٦/ ٤٤) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس قال: كهيعص قَسَمٌ، أقسَمَ الله به، وهو من أسمائه.

ومن طريق فاطمة بنت عليّ قالت: كان عليّ يقول: يا كهيعص، اغفِر لي.

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: هي اسم من أسماء القرآن.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ الله يقوله، وهم اليوم لا يَسْمَعونَ ولا يُبصِرونَ ﴿فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ يعني قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾: الكفَّار يومَئذٍ أسمَعُ شيءٍ وأبصَرُه**» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عبَّاس. وعندَ عبد الرَّزّاق عن قَتَادة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ يعني: يومَ القيامة.

زاد الطَّبَريُّ من وجه آخر عن قَتَادة: سمعوا حينَ لا يَنفَعهم السَّمع، وأبصَروا حينَ لا يَنفَعهم البَصَر.

قوله: «**﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾: لَأشتِمَنَّك**» وصَلَه ابن أبي حاتم بإسناد الذي قبلَه. ومن وجه

---

(١) في (أ): سورة مريم.

آخر عن ابن عبَّاس قال: الرَّجمُ: الكلام[(١)].

قوله: «﴿وَرِءْيًا﴾: **مَنْظَراً**» وصَلَه الطَّبَريُّ (١٦/ ١١٧) من طريق عليِّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، به.

ولابنِ أبي حاتم من طريق أبي ظَبيان عن ابن عبَّاس قال: الأثاث: المتاع، والرِّئي: المنظَر.

ومن طريق أبي رَزين، قال: الثِّياب.

ومن طريق الحسن البصريِّ، قال: الصّوَر.

وسيأتي مِثله عن قَتادة.

قوله: «**وقال أبو وائل...**» إلى آخره، تقدَّم في أحاديثِ الأنبياء[(٢)].

قوله: «**وقال ابن عُيَينةَ**: ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾: **تُزعِجُهم إلى المعاصي إزعاجاً**» كذا هو في «تفسير ابن عُيَينةَ»، ومِثله عندَ عبد الرَّزّاق عن قتادة[(٣)].

وذكره عبد بن حُميدٍ عن عُمر[(٤)] بن سعد ـ وهو أبو داود الحَفَريّ ـ عن سفيان، وهو الثَّوريّ، قال: تُغريهم إغراءً.

ومِثله عندَ ابن أبي حاتم عن عليِّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

ومن طريق السُّدِّيِّ: تُطغِيهم طُغياناً.

قوله: «**وقال مجاهدٌ**: ﴿إِدًّا﴾: **عِوَجاً**» سَقَطَ هذا من رواية أبي ذرٍّ. وقد وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد، مِثله.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس**: ﴿وِرْدًا﴾: **عِطاشاً**» تقدَّم في بَدْء الخلق[(٥)].

---

(١) يعني بالسبِّ والقولِ القبيح.

(٢) بين يدي الحديث (٣٤٣٦).

(٣) قوله: عن قتادة، سقط من (س).

(٤) تحرف في (أ) و(س) إلى: عمرو.

(٥) بين يدي الحديث (٣٢٥٨).

قوله: ﴿أَثَٰثًا﴾: **مالاً**» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة، عنه.

وقال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن قَتادة: ﴿أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ قال: أكثر أموالاً، وأحسن صُوَراً.

قوله: «﴿ إِدًّا ﴾: **قولاً عظيماً**» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحةَ عن ابن عبَّاس.

قوله: «﴿غَيًّا﴾: **خُسْراناً**» ثَبَتَ لغير أبي ذرٍّ. وقد وصَلَه الطَّبَريُّ من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس.

وقال ابن مسعود: الغَيّ: وادٍ في جَهَنَّم بعيدُ القَعْر. أخرجه الحاكم (٢/ ٣٧٤) والطَّبَرِيّ (١٦/ ١٠٠).

ومن طريق عبد الله بن عَمْرو بن العاص، مِثله.

ومن طريق أبي أُمامةَ مرفوعاً، مِثله وأتمّ منه.

قوله: «﴿ رِكْزًا ﴾: **صوتاً**» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس. وعندَ عبد الرَّزّاق عن قَتادة مِثله.

وقال الطَّبَريُّ: الرِّكْز في كلام العرب: الصَّوت الخَفيّ.

قوله: «**وقال غيره**: ﴿بُكِيًّا﴾: **جماعة باكٍ**» هو قول أبي عُبيدة. وتُعقِّبَ بأنَّ قياسَ جمع باكٍ بُكَاة، مِثل: قاضٍ وقُضاة، وأجابَ الطَّبَريُّ بأنَّ أصله: بُكوّاً/ بالواو الثَّقيلة، مِثل: قاعِد ٤٢٨/٨ وقُعود، فقُلِبَت الواو ياءً لمَجيئِها بعدَ كسرة[1]. وقيل: هو مَصدَر على وزن فُعول، مِثل جَلَسَ جُلوساً. ثمَّ قال: يجوز أن يكون المراد بالبُكيِّ نفس البُكاء. ثمَّ أَسْنَدَ (١٦/ ٩٨) عن

---

(١) كذا نقل الحافظ رحمه الله عن الطبري في بيان الإعلال الذي حصل في جمع فاعل الذي هو على وزن فُعُول، كقاعد وقعود، وهذا الذي نقله مغاير لكلام الطبري، لأن الذي قاله الطبري في «تفسيره» ١٦/ ٩٨ أن القياس أن يقول: بُكُوياً، ولكن كُرِهَتِ الواو بعد الضمة، فقُلبت ياءً. قلنا: يعني فاجتمعت ياءان، ثم أُدغمت الياء الأولى في الياء الثانية، ثم كسرت الكاف لمناسبة الياء بعدها.

عمر: أنَّه قرأ هذه الآية فسَجَدَ، ثمَّ قال: وَيحَك، هذا السُّجودُ، فأين البكاءُ؟ كذا قال، وكلام عمر يحتمل أن يريد الجماعةَ أيضاً، أي: أين القومُ البُكِيّ؟

قوله: «**صُلِيّا: صَلِيَ يَصْلَى**» هو قول أبي عُبيدة، وزادَ: والصُّليّ فُعُول، ولكن انقَلَبَت الواوُ ياءً، ثمَّ أُدغِمَت.

قوله: «﴿نَدِيًّا﴾ **والنادي واحد: مَجْلِساً**» قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ قال: مَجلِساً.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾: أي: مَجلِساً. والنَّدِيّ والنَّادي واحدٌ، والجمع أنديةٌ. وقيلَ: أُخِذَ من النَّدَى: وهو الكرم، لأنَّ الكُرَماء يَجتَمِعونَ فيهِ، ثمَّ أُطلِقَ على كلّ مَجلِس. وقال ابن إسحاق في «السِّيرة» في قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾: النَّادي: المجلِس، ويُطلَق على الجُلَساء.

قوله: «**وقال مجاهد:** ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾: **فلْيَدَعْه**» هو بفتح الدّال وسكون العين.

وَصَلَه الفِرْيابيُّ بلفظ: فليَدَعْه اللهُ في طُغيانه، أي: يُمْهِلُه إلى مُدّة، وهو بلفظ الأمر، والمراد به الإخبار.

وروى ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن أبي ثابت قال: في حرف أُبيِّ بن كعب: «قُل مَن كان في الضَّلالة فإنَّ الله يزيدُه ضَلالةً».

١ - باب قوله:

﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾ [مريم:٣٩]

٤٧٣٠ - حدَّثنا عمرُ بنُ حفصِ بنِ غِياثٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثنا أبو صالحٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُؤْتَى بالموتِ كَهَيئةِ كَبْشٍ أملَحَ، فينادي مُنادٍ: يا أهلَ الجنَّةِ، فيَشْرَئِبُّونَ ويَنظُرونَ، فيقول: هل تَعرِفونَ هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموتُ، وكلُّهم قد رآه، ثمَّ ينادي: يا أهلَ النار، فيَشْرَئِبُّونَ ويَنظُرونَ، فيقول: هل تَعرِفونَ هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموتُ، وكلُّهم قد رآه، فيُذْبَحُ، ثمَّ يقول: يا أهلَ الجنَّةِ، خُلودٌ فلا مَوْتَ،

ويا أهلَ النار، خُلودٌ فلا مَوْتَ» ثمَّ قرأ: «﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ وهؤلاءِ في غَفْلَةٍ: أهلُ الدُّنيا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾».

قوله: «باب قوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾» ذكر فيه حديث أبي سعيد في ذَبْح الموت، وسيأتي في الرِّقاق مشروحاً (٦٥٤٨).

وقوله فيه: «فيَشرَئِبّونَ» بمُعجَمةٍ وراء مفتوحة ثمَّ همزة مكسورة ثمَّ موحَّدة ثقيلة مضمومة، أي: يَمُدّونَ أعناقهم يَنظُرونَ.

وقوله: «أملَح» قال القُرطُبيّ: الحكمة في ذلك أن يُجمَع بينَ صِفتَي أهل الجنَّة والنار: السَّواد والبياض.

قوله: «ثمَّ قرأ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾» في رواية سعيد بن منصور[1] عن أبي معاوية عن الأعمَش في آخِر الحديث: ثمَّ قرأ رسول الله ﷺ. فيُستَفاد منه انتِفاء الإدراج، وللتِّرمذيِّ (٣١٥٦) من وجه آخر عن الأعمَش في أوَّل الحديث: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾، فقال: «يُؤتَى بالموتِ...» إلى آخره.

٢- بابٌ
﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾

٤٧٣١- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا عمرُ بنُ ذرٍّ، قال: سمعتُ أَبي، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنه، قال: قال النبيُّ ﷺ لجِبْريلَ: «ما يَمْنَعُكَ أن تَزورَنا أكثرَ ممَّا تَزورُنا؟» فنزلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾.

٤٢٩/٨ قوله: «باب: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم:٦٤]» قال عبد الرَّزّاق: عن مَعمَر عن قَتادة: ﴿مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾: الآخِرة، ﴿وَمَا

(١) هي في «تفسيره» في القسم الذي لم يُطبع، وقد أخرجها عنه حربُ بن إسماعيل في «مسائله» ٣/ ١٠٩٦، وأخرجه كذلك أحمد (١١٠٦٦) عن أبي معاوية ومحمد بن عبيد، ومسلم (٢٨٤٩) من طريق أبي معاوية: أن رسول الله ﷺ قرأها.

خَلْفَنَا﴾: الدُّنيا، ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾: ما بينَ النَّفختَينِ.

قوله: «قال النبيّ ﷺ لجِبْريلَ: ما يَمْنَعُك أن تَزُورَنا» روى الطَّبَريُّ (١٦/ ١٠٢) من طريق العَوْفيِّ، وابن مَرْدويه من طريق سِماك بن حَرْب عن سعيد بن جُبَير، كلاهما عن ابن عبَّاس قال: احتَبسَ جِبْريلُ عن النبيّ ﷺ.

وروى عبد بن حُميدٍ وابن أبي حاتم من طريق عِكْرمة قال: أبطَأَ جِبْريل في النُّزول أربعينَ يوماً، فقال له النبيّ ﷺ: «يا جِبْريلُ، ما نزلتَ حتَّى اشتَقتُ إليك» قال: أنا كنت إليك أشوَقَ، ولكنّي مأمور، فأوحَى الله إلى جِبْريل: قل له: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾.

وروى ابن مَرْدويه في سبب ذلك من طريق زياد النُّمَيريّ عن أنس قال: سُئِلَ النبيّ ﷺ: أي البقاع أحَبُّ إلى الله، وأيّها أبغَضُ إلى الله؟ قال: «ما أدري حتَّى أسألَ» فنزلَ جِبْريل وكان قد أبطأ عليه، الحديث.

وعندَ ابن إسحاق[١] من وجه آخر عن ابن عبَّاس: أنَّ قُريشاً لمَّا سألُوا عن أصحاب الكهف، فمَكَثَ النبيّ ﷺ خمسَ عشرةَ ليلةً لا يُحدِثُ الله له في ذلك وَحْياً، فلمَّا نزلَ جِبْريل قال له: «أبطَأتَ» فذكره.

وحَكَى ابن التِّين للدّاوُوديِّ في هذا الموضع كلاماً في استشكال نزول الوحي في القَضايا الحادثة، معَ أنَّ القرآن قديم. وجوابه واضح، فلم أتشاغَل به هُنا، لكن ألـمَمتُ به في كتاب التوحيد[٢].

تنبيه: الأمر في هذه الآية معناه الإذن بدليلِ سبب النُّزول المذكور، ويحتمل الحُكم، أي: نَتَنَزَّل مُصاحبين لأمرِ الله عِباده بما أوجَبَ عليهم أو حَرَّمَ، ويحتمل أن يكون المراد ما هو أعَمّ من ذلك عندَ مَن يُـجِيزُ حَمْل اللَّفظ على جميع مَعانيه.

---

(١) أخرجه من طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» ٢/ ٢٦٩-٢٧١.

(٢) عند شرح ترجمة الحديث (٧٥٢٢).

٣- باب قوله:
﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾

٤٧٣٢- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ، قال: سمعتُ خَبّاباً، قال: جِئْتُ العاصَ بنَ وائلٍ السَّهْميَّ أتقاضاه حَقّاً لي عندَه، فقال: لا أُعْطِيكَ حتَّى تَكْفُرَ بمحمَّدٍ، فقلتُ: لا، حتَّى تَموتَ، ثمَّ تُبْعَثَ، قال: وإنِّي لَميِّتٌ ثمَّ مَبْعوثٌ؟ قلتُ: نعم، قال: إنَّ لي هناكَ مالاً ووَلَداً، فأقضِيكَهُ، فنزلت هذه الآيةُ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم:٧٧].

رواه الثَّوْرِيُّ وشُعْبةُ وحفصٌ وأبو معاويةَ ووَكِيعٌ، عن الأعمَشِ.

قوله: «**باب قوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾**» قرأ الأكثر بفتحَتَينِ، والكوفِيّونَ سِوَى عاصم بضمٍّ ثمَّ سكون[1]، قال الطَّبَريُّ: لعلَّهم أرادوا التَّفرِقة بينَ الواحد والجمع، لكنَّ قراءة الفتح أشمَل، وهي أعجَب إليَّ.

قوله: «**عن الأعمَش عن أبي الضُّحَى**» كذا رواه بشر بن موسى وغير واحد عن الحُميديِّ، وأخرجه ابن مَرْدويه من وجه آخر عن الحُميديِّ بهذا الإسناد، فقال: عن أبي وائل، بدلَ: أبي الضُّحَى. والأوَّل أصوَب، وشَذَّ حمَّاد بن شُعَيب، فقال أيضاً: عن الأعمَش عن أبي وائل. أخرجه ابن مَرْدويه أيضاً.

قوله: «**جِئْت العاصَ بن وائل السَّهْميّ**» هو والد عَمْرو بن العاص الصَّحابيّ المشهور، وكان له قَدر في الجاهليَّة، ولم يُوَفَّق للإسلام، قال ابن الكَلْبيّ: كان من حُكّام قُرَيش.

٤٣٠/٨ وقد تقدَّم في ترجمة عمر بن الخطَّاب أنَّه أجارَ عمر بن الخطَّاب حينَ أسلَمَ (٣٨٦٤). / وقد أخرج الزُّبَير بن بَكّارٍ هذه القِصّة مُطوَّلة، وفيها: أنَّ العاصَ بن وائل قال: رجلٌ اختارَ لنفسِه أمراً، فما لكم وله؟ فرَدَّ المشرِكينَ عنه. وكان موتُه بمكَّةَ قبلَ الهجرة، وهو أحد المستَهزِئينَ.

---

(١) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿وَوَلَدًا﴾.

قال عبد الله بن عَمْرو: سمعت أبي يقول: عاشَ أبي خمساً وثمانينَ، وإنَّه لَيَركَبُ حِماراً إلى الطائف فيَمشي عنه أكثر ممَّا يَركَب، ويقال: إنَّ حِماره رَماه على شَوكة أصابت رِجله، فانتَفَخَت فماتَ منها.

قوله: «أتقاضاه حَقّاً لي عندَه» بيَّن في الرِّواية التي بَعْدَهُ[1]: أنَّه أُجْرة سيفٍ[2] عَمِلَه له، وقال فيها: كنت قَيْناً. وهو بفتح القاف وسكون التَّحتانيَّة بعدَها نون: وهو الحَدّاد. ولأحمدَ (٢١٠٦٨) من وجه آخر عن الأعمَش: فاجتَمَعَت لي عندَ العاص بن وائل دَراهمُ.

قوله: «فقلت: لا» أي: لا أكفُر.

قوله: «حتَّى تَموتَ، ثمَّ تُبْعَثَ» مفهومه أنَّه يَكفُر حينئذٍ، لكنَّه لم يُرِدْ ذلك، لأنَّ الكفر حينئذٍ لا يُتصوَّر، فكأنَّه قال: لا أكفُرُ أبداً. والنُّكتة في تَعبيره بالبَعْث تعيير العاص بأنَّه لا يُؤمِن به. وبهذا التَّقرير يَندَفِع إيراد مَن استَشكَلَ قوله هذا، فقال: عَلَّقَ على الكُفْر، ومَن عَلَّقَ الكفر كَفَرَ، وأجابَ بأنَّه خاطَبَ العاصَ بما يَعتقِدُهُ، فعَلَّقَ على مُستَحيلٍ[3] بزَعْمِهِ. والتَّقرير الأوَّل يُغني عن هذا الجواب.

قوله: «فأقضيك[4]، فنزلت» زاد ابن مَرْدويه من وجه آخر عن الأعمَش: فذكرتُ ذلك لرسولِ الله ﷺ، فنزلت.

قوله: «رواه الثَّوْريّ وشُعْبة وحفص وأبو معاوية ووَكيع، عن الأعمَش» أمَّا رواية الثَّوريّ فوَصَلَها بعدَ هذا، وكذا رواية شُعْبة (٤٧٣٤) ووَكيع (٤٧٣٥)، وأمَّا رواية حفص - وهو ابن غِياث - فوَصَلَها في الإجارة (٢٢٧٥)، وأمَّا رواية أبي معاوية فوَصَلَها أحمد (٢١٠٧٥) قال: حدَّثنا أبو معاوية، حدَّثنا الأعمَش، به. وفيه: قال: فإنّي إذا مِتُّ ثمَّ بُعِثتُ، جِئتَني ولي ثَمَّ مالٌ ووَلَدٌ، فأُعطيك، فأنزَلَ الله: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ إلى قوله: ﴿فَرْدًا﴾» وأخرجه

---

(١) في (س): بعد هذه.

(٢) تحرف في (س) إلى: أجره سيفاً.

(٣) في (س): ما يستحيل.

(٤) هذا لفظ الرواية التالية، وإلا فلفظ هذه الرواية: فأقضيكَهُ. بزيادة ضمير المفعول.

مسلم (٢٧٩٥/ ٣٦) والتِّرمذيّ (٣١٦٢) والنَّسائيُّ (ك١١٢٦٠) من رواية أبي معاوية.

٤- بابٌ
﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم:٧٨]

قال: مَوْثِقاً.

٤٧٣٣- حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثير، أخبرنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ، عن خَبّابٍ، قال: كنتُ قَيناً بمكَّةَ، فعَمِلْتُ للعاص بنِ وائلٍ السَّهْميِّ سيفاً، فجِئْتُ أتقاضاه، فقال: لا أُعْطِيكَ حتَّى تَكْفُرَ بمحمَّدٍ، قلتُ: لا أكفُرُ بمحمَّدٍ، حتَّى يُمِيتَكَ الله، ثمَّ يُحْيِيَكَ، قال: إذا أماتَني الله، ثمَّ بَعَثَني ولي مالٌ ووَلَدٌ، فأنزَلَ الله: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝٧٧ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ قال: مَوْثِقاً.

لم يَقُلِ الأشجَعيُّ، عن سفيانَ: سيفاً، ولا مَوْثِقاً.

قوله: «باب ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ قال: مَوثِقاً» سَقَطَ قوله: «مَوْثِقاً» من رواية أبي ذرٍّ، وساقَ المؤلِّف الحديثَ من رواية الثَّوريّ، وقال في آخره: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾، قال: مَوْثِقاً. وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن أبيه عن محمَّد بن كثير شيخ البخاريّ فيه.

قوله: «لم يَقُلِ الأشجَعيُّ عن سُفْيان: سيفاً، ولا مَوْثِقاً» هو كذلك في «تفسير الثَّوريّ» رواية الأشجَعيِّ عنه[1].

٥- بابٌ
﴿كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾

٤٧٣٤- حدَّثنا بِشرُ بنُ خالدٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، حدَّثنا شُعْبَةَ، عن سليمانَ، سمعتُ أبا الضُّحَى يُحدِّثُ، عن/ مَسْروقٍ، عن خَبّابٍ، قال: كنتُ قَيناً في الجاهليَّةِ، وكان لي دَينٌ على ٨/٤٣١

(١) لكنه جاء في «تفسير الثوري» برواية أبي حذيفة النهدي عنه (٥٩٠) بذكر السيف، ولم يقل: موثقاً.

العاص بنِ وائلٍ، قال: فأتاه يَتقاضاه، فقال: لا أُعْطِيكَ حتَّى تَكْفُرَ بمحمَّدٍ ﷺ، فقال: واللهِ لا أكفُرُ حتَّى يُمِيتَكَ اللهُ، ثمَّ يَبْعثَكَ، قال: فذَرْني حتَّى أموتَ، ثمَّ أُبْعَثَ، فسوْفَ أُوتَى مالاً وولَداً، فأقضِيكَ، فنزلت هذه الآيةُ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

قوله: «باب ﴿كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم:٧٩]» ساقَ فيه الحديث المذكور من رواية شُعْبة عن الأعمَشِ.

٦- بابٌ
﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم:٨٠]

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿هَدًّا﴾ [٩٠]: هَدْماً.

٤٧٣٥- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا وكِيعٌ، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسْروقٍ، عن خَبّابٍ، قال: كنتُ رجلاً قَيْناً، وكان لي على العاصِ بنِ وائلٍ دَينٌ، فأتيتُه أتقاضاه، فقال لي: لا أقضِيكَ حتَّى تَكْفُرَ بمحمَّدٍ، قال: قلتُ: لَن أكفُرَ به حتَّى تَموتَ، ثمَّ تُبْعَثَ، قال: وإنّي لَمَبْعوثٌ من بَعْدِ الموتِ؟! فسوفَ أقضِيكَ إذا رَجعْتُ إلى مالٍ ووَلَدٍ، قال: فنزلت: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾.

قوله: «باب ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾» ساقَ فيه الحديثَ المذكور من رواية وكيع، وسياقه أتـمُّ كَسياق أبي معاوية، ويحيى شيخُه: هو ابن موسى.

ويُؤخَذ من هذا السّياق الجواب عن إيراد المصنِّف الآيات المذكور في هذه الأبواب معَ أنَّ القِصّة واحدة، فكأنَّه أشارَ إلى أنّها كلّها نزلت في هذه القِصّة بدليلِ هذه الرِّواية وما وافقَها.

قوله في الترجمة: «وقال ابن عبَّاس: ﴿هَدًّا﴾: هَدْماً» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ ابن أبي طلحة عنه.

٢٠- سورةُ ﴿طه﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال عِكرِمةُ والضحاكُ: بالنَّبَطِيَّةِ: أيْ طه: يا رجلُ.

وقال مجاهدٌ: ﴿أَلْقَى﴾ [٨٧]: صَنَعَ.

﴿أَزْرِى﴾ [٣١]: ظَهْرِي.

﴿فَيُسْحِتَكُم﴾ [٦١]: يُهْلِكَكُم.

﴿ٱلْمُثْلَىٰ﴾ [٦٣]: تأنيثُ الأمثَلِ، يقول: بدِينِكُم، يقال: خُذِ المُثْلَى: خُذِ الأَمثَلَ.

﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً﴾ [٦٧]: أضْمَرَ خَوْفاً، فذهبَتِ الواوُ من ﴿خِيفَةً﴾ لكَسْرةِ الخاءِ.

﴿فِى جُذُوعِ﴾ [٧١]: أي: على جُذوعِ النّخْلِ.

﴿خَطْبُكَ﴾ [٩٥]: بالُكَ.

﴿مِسَاسَ﴾ [٩٧]: مَصْدَرُ ماسَّه مِساساً.

﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾ [٩٧]: لَنَذْرِيَنَّه.

﴿قَاعًا﴾ [١٠٦]: يَعْلُوه الماءُ. والصَّفْصَفُ: المستَوي مِن الأرضِ.

وقال مجاهدٌ: ﴿أَوْزَارًا﴾: أثقالاً ﴿مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾ [٨٧]: الحُلِيُّ الذي استَعارُوا من آلِ فِرْعونَ، وهو الأَثْقالُ.

فَقَذَفْتُها: ألقيتُها.

﴿أَلْقَى﴾ [٨٧]: صَنَعَ.

﴿فَنَسِىَ﴾ [٨٨]: موسى، هم يقولونه: أخطأَ الرَّبَّ. ٨/٤٣٢

﴿لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [٨٩]: العِجْلُ.

﴿هَمْسًا﴾ [١٠٨]: حِسُّ الأقدامِ.

﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾: عن حُجَّتي ﴿وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ [١٢٥]: في الدُّنْيا.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿بِقَبَسٍ﴾ [١٠]: ضَلُّوا الطَّرِيقَ، وكانوا شاتِينَ، فقال: إن لم أجِد عليها مَن يَهدي الطَّرِيقَ، آتِكُم بنارٍ تُوقِدونَ.

وقال ابنُ عُيَينة: ﴿أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾ [١٠٤]: أعدَلُهم.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿هَضْمًا﴾ [١١٢]: لا يُظْلَمُ فيُهْضَمُ من حسَناتِه.

﴿عِوَجًا﴾ [١٠٧]: وادياً ﴿وَلَآ أَمْتًا﴾ [١٠٧]: رابيةً.

﴿ضَنكًا﴾ [١٢٤]: الشَّقاء.

﴿هَوَىٰ﴾ [٨١]: شَقِيَ.

﴿سِيرَتَهَا﴾ [٢١]: حالتَها الأُولى.

﴿ٱلنُّهَىٰ﴾ [٥٤]: التُّقَى.

﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [١٢]: المبارَكِ.

﴿طُوًى﴾ [١٢]: اسمُ وادٍ.

﴿بِمَلْكِنَا﴾ [٨٧]: بأمرِنا.

﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [٥٨]: مَنْصَفٌ بينَهم.

﴿يَبَسًا﴾ [٧٧]: يابساً.

﴿عَلَىٰ قَدَرٍ﴾: على مَوْعِدٍ.

﴿يَفْرُطَ﴾ [٤٥]: عقوبةً.

﴿لا تَنِيا﴾ [٤٢]: تَضْعُفا.

قوله: «سورة ﴿طه﴾ ـ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ . قال عِكْرمة والضَّحّاك: بالنَّبَطيَّة: أيْ طه: يا رجل» كذا لأبي ذرٍّ والنَّسَفيِّ، ولغيرهما: قال ابن جُبَير؛ أي: سعيد.

فأمَّا قول عِكْرمة في ذلك فوَصَلَه ابن أبي حاتم من رواية حُصَينِ بن عبد الرَّحمن عن عِكْرمة في قوله: ﴿طه﴾: أيْ طه: يا رجل.

وأخرجه الحاكم (٢/ ٣٧٨) من وجه آخر عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿طه﴾: قال: هو كقولِك: يا محمَّد، بالحَبَشيَّة.

وأمَّا قول الضَّحّاك فوَصَلَه الطَّبَريُّ من طريق قُرَّة بن خالد عن الضَّحّاك بن مُزاحِم في قوله: ﴿طه﴾: قال: يا رجل، بالنَّبَطيَّة.

وأخرجه عبد بن حُميدٍ من وجه آخرَ، قال: قال رجل من بني مازِن: ما يَخفَى عليَّ من القرآن شيءٌ، فقال له الضَّحّاك: ما طه؟ قال: اسم من أسماء الله تعالى[1]، قال: إنَّما هو بالنَّبَطيَّة: يا رجل. وسيأتي الكلام على النَّبَط في سورة الرَّحمن.

وأمَّا قول سعيد بن جُبَير، فرُوِّيناه في «الجَعْديّات» للبَغَويِّ، وفي «مُصنَّف ابن أبي شَيْبة» (١٠/ ٤٧٢) من طريق سالم الأفطَس عنه مِثل قول الضَّحّاك.

وزاد الحارث في «مُسنَده»[2] من هذا الوجه فيه: ابن عبَّاس.

وقال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن الحسن وعن قَتادة: قالا في قوله: ﴿طه﴾: قال: يا رجل.

وعندَ عبد بن حُميدٍ عن الحسن وعطاء مِثله.

ومن طريق الرَّبيع بن أنس قال: كان النبيّ ﷺ إذا صَلَّى قامَ على رِجلٍ ورَفَعَ أُخرى، فأنزَلَ الله تعالى ﴿طه﴾، أي: طَأِ الأرضَ.

ولابنِ مَرْدويه من حديث عليّ نحوه بزيادة: أنَّ ذلك لطُول قيام اللَّيل.

وقرأت بخَطِّ الصَّدَفيّ[3] في هامش نُسختَه: بَلَغَنا أنَّ موسى عليه السلام حينَ كَلَّمَه الله قامَ على أطراف أصابعه خَوفاً، فقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿طه﴾، أي: اطمَئِنَّ. وقال الخليل بن

---

(١) وبذلك فسّرها ابنُ عباس في رواية علي بن أبي طلحة عنه عند الطبري ١٦/ ١٣٦.

(٢) كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٧١٨)، وهو أيضاً عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٧/ ٢٤١٥.

(٣) المثبت من (ع) و(س). وفي (أ): الصغدي، والصدفي هو أبو علي الحُسين بن محمد بن حيون الأندلسي. انظر ترجمته في «بغية الملتمس» الترجمة (٦٥٥). وهذا المنقول ليس من قوله، وإنما هو قول الليث بن المظفّر، كما في «عمدة القاري» ١٩/ ٥٦.

أحمد: مَن قرأ «طَهْ» بفتحٍ ثمَّ سكون، فمعناه: يا رجل، وقد قيل: إنَّها لغة عَكٍّ[1]، ومَن قرأ بلفظ الحرفَينِ فمعناه: اطمَئِنَّ، أو طَأِ الأرض.

قلت: جاء عن ابن الكَلْبيّ أنَّه لو قيل لعَكّيٍّ: يا رجل، لم يُجِب، حتَّى يقال له: طه.

وقرأ بفتحٍ ثمَّ سكونٍ: الحسنُ وعِكْرمة، وهي اختيار وَرْش، وقد وجَّهوها أيضاً على أنَّها فِعل أمر من الوَطء، إمّا بقلب الهمزة أَلِفاً أو بإبدالها هاءً، فيوافق ما جاء عن الرَّبيع بن أنس، فإنَّه على قوله يكون قد أبدَلَ الهمزة أَلِفاً ولم يَحذِفها في الأمر نظراً إلى أصلها، لكن في قراءة ورش حذف المفعول البَتّة، وعلى ما نَقَلَ الرَّبيع بن أنس يكون المفعول هو الضَّمير، وهو للأرضِ، وإن لم يَتقدَّم لها ذِكْر لمَا دَلَّ عليه الفِعل، وعلى ما تقدَّم يكون اسماً.

وقد قيل: إنَّ طه من أسماء السّورة كما قيل في غيرها من الحروف المقَطَّعة.

قوله: «وقال مجاهد ﴿أَلْقَىٰ﴾: صَنَعَ. ﴿أَزْرِى﴾: ظَهْري. ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾: يُهْلِكَكُم» تقدَّم ذلك كلّه في قِصّة موسى من أحاديث الأنبياء[2].

قوله: «﴿ٱلْمُثْلَىٰ﴾: تأنيث الأمثَل...» إلى آخره، هو قول أبي عُبيدة، وقد تقدَّم شرحه في قِصّة موسى أيضاً، وكذلك قوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً﴾،/ وقوله: ﴿فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾، و﴿خَطْبُكَ﴾، و﴿مِسَاسَ﴾، و﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾ وكلُّه كلام أبي عُبيدة. ٤٣٣/٨

قوله: «﴿قَاعًا﴾: يَعْلُوه الماءُ. والصَّفْصَفُ: المستَوي من الأرض» قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: القاع الصَّفصَف: الأرض المستَوية.

وقال الفَرّاء: القاع: ما انبَسَطَ من الأرض، ويكون فيه السَّرابُ نصفَ النَّهار، والصَّفصَف: الأملَس الذي لا نَباتَ فيه.

قوله: «وقال مجاهد: ﴿أَوْزَارًا﴾: أثقالاً» ثَبَتَ هذا لأبي ذرٍّ، وهو عندَ الفِرْيابيِّ من طريقه.

قوله: «﴿مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾: الحُليّ الذي استعَاروا من آلِ فِرْعَون، وهو الأثقال» وَصَلَه

---

(١) هو عَكّ بن عُدْثان بن عبد الله بن الأزد. انظر «عجالة المبتدي» للحازمي ص٩٣.

(٢) بين يدي الحديث رقم (٣٣٩٣).

الفِرْيابيُّ أيضاً، وقد تقدَّم في قِصّة موسى.

وروى الحاكم (٢/ ٣٧٩-٣٨٠) من حديث عليّ قال: عَمَدَ السامريُّ إلى ما قَدَرَ عليه من الحُلِيّ فضَرَبَه عِجلاً، ثمَّ ألقَى القَبْضةَ في جَوفِه، فإذا هو عِجْلٌ له خُوار، الحديث، وفيه: فعَمَدَ موسى إلى العِجل فوَضَعَ عليه المَبارد على شَفير الماء فما شَرِبَ من ذلك أحدٌ ممَّن كان عَبَدَ العِجل إلّا اصفرَّ وجهُه.

وروى النَّسائيُّ (ك١١٢٦٣) في الحديث الطَّويل الذي يقال له: حديث الفُتون عن ابن عبَّاس قال: لمَّا تَوَجَّهَ موسى لميقات رَبّه خَطَبَ هارون بني إسرائيل فقال: إنَّكُم خَرَجتُم من مِصرَ ولِقومِ فِرعَون عندَكُم ودائع وعَوارٍ، وأنا أرَى أن نَحفِرَ حَفِيرةً ونُلقيَ فيها ما كان عندَكُم من مَتاعهم فنُحرقَه، وكان السامريّ من قوم يَعبُدونَ البقر، وكان من جيران بني إسرائيل، فاحتَمَلَ معهم، فرأى أثراً فأخَذَ منه قَبضةً فمرَّ بهارونَ، فقال له: ألا تُلقي ما في يَدِك؟ فقال: لا أُلقيها حتَّى تَدعوَ الله أن يكونَ ما أُريد، فدَعا له فألقاها فقال: أُريد أن يكون عِجلاً له جوفٌ يَخُور، قال ابن عبَّاس: ليس له روح، كانت الرّيح تَدخُل من دُبُره وتَخرُج من فيه، فكان الصَّوت من ذلك، فتفرَّقَ بنو إسرائيل عندَ ذلك فِرَقاً، الحديثَ بطوله.

قوله: «**فقَذَفْتها: ألقيتُها. ﴿أَلْقَى﴾: صَنَعَ. ﴿فَنَسِيَ﴾ موسى، هم يقولونه: أخطَأ الرَّبَّ. ﴿لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾: العِجْلُ**» تقدَّم كلّه في قِصّة موسى[1].

قوله: «**﴿هَمْسًا﴾: حِسُّ الأقدام**» وصَلَه الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد. وعن قَتَادة قال: صوتُ الأقدام، أخرجه عبد الرَّزّاق. وعن عِكْرمة قال: وطء الأقدام، أخرجه عبد بن حُميدٍ. وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿هَمْسًا﴾ قال: صوتاً خَفيّاً.

قوله: «**﴿حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ﴾: عن حُجَّتي ﴿وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ في الدُّنْيا**» وَصَلَه الفِرْيابيُّ من طريق مجاهد.

قوله: «**وقال ابن عبَّاس ﴿بِقَبَسٍ﴾: ضَلُّوا الطَّريق وكانوا شاتِينَ...**» إلى آخره، وَصَلَه ابن

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٣٣٩٣).

عُيَينَةَ[١] من طريق عِكْرمة عنه، وفي آخره: آتِكُمْ بنارٍ تُوقِدونَ. ووَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ: تَدْفَؤون.

قوله: «وقال ابن عُيَينةَ: ﴿أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾: أعدَلُهم» كذا هو في «تفسير ابن عُيَينةَ». وفي رواية للطَّبَريِّ عن سعيد بن جُبَير: أوفاهم عقلاً. وفي أُخرى عنه: أعلمُهم في أنفُسهم.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿هَضْمًا﴾: لا يُظلمُ فيُهْضَمُ من حسناته» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبّاس في قوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ قال: لا يَخاف ابنُ آدم يومَ القيامة أن يُظلم فيُزاد في سَيِّئاته، ولا يُهضَم فيُنقَص من حسناته.

وعن قَتَادة عندَ عبد بن حُميدٍ مِثله.

قوله: «﴿عِوَجًا﴾: وادياً ﴿وَلَآ أَمْتًا﴾: رابيةً» وصَلَه ابن أبي حاتم أيضاً عن ابن عبَّاس، وقال أبو عُبيدة: العِوَج، بكسرِ أوَّله: ما اعوَجَّ من المسايِل والأودية، والأمْتُ: الانثِناء، يقال: مَدَّ حَبلَه حتَّى ما تَرَكَ فيه أمْتاً.

قوله: «﴿ضَنكًا﴾: الشَّقاء» وصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، وللطَّبَريِّ عن عِكْرمة مِثله. ومن طريق قيس بن أبي حازِم في قوله: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ قال: رِزقاً في معصية.

وصَحَّحَ ابن حِبّان (٣١١٣و٣١١٩و٣١٢٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً في قوله: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ قال: «عذابُ القبر». أورَدَه من وجهَينِ مُطوَّلاً ومختصراً.

وأخرجه سعيد بن منصور والحاكم (٢/ ٣٨١) من حديث أبي سعيد الخُدْريِّ موقوفاً ومرفوعاً، والطبرانيُّ من حديث ابن مسعود (٩١٤٣) مرفوعاً[٢].

---

(١) في «تفسيره» كما في «تغليق التعليق» ٤/ ٢٥٤.

(٢) رواية الحاكم عن أبي سعيد مرفوعة، ورواية الطبراني عن ابن مسعود موقوفة.

ورَجَّحَ الطَّبَرِيُّ هذا مُستَنِداً إلى قوله في آخِر الآيات: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾.

٨/٤٣٤ وفي تفسير الضَّنْك أقوال أُخرى:/ قيل: الضِّيقُ، وهذا أشهَرُها، ويقال: إنَّها كلمة فارسيَّة معناها الضّيق، وأصلها: التَّنك، بمُثنّاةٍ فوقانيَّة بدلَ الضّاد فعُرِّبَت، وقيلَ: الحرام، وقيلَ: الكَسْب الخبيث.

قوله: «﴿هَوَىٰ﴾: شَقِيَ» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة أيضاً.

قوله: «﴿سِيرَتَهَا﴾: حالتَها الأُولَى».

وقوله: «﴿ٱلنُّهَىٰ﴾: التُّقَى. ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾: المبارَك. ﴿طُوًى﴾: اسم وادٍ» تقدَّم كلُّه في أحاديث الأنبياء[1].

قوله: «﴿بِمَلْكِنَا﴾: بأمرِنا. ﴿سُوًى﴾: مَنْصَفٌ بينَهم. ﴿يَبَسًا﴾: يابساً. ﴿عَلَىٰ قَدَرٍ﴾: على مَوْعِدٍ» سَقَطَ هذا كلّه لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في قِصّة موسى أيضاً.

قوله: «﴿يَفْرُطَ﴾: عُقوبةً» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾ قال: يُقدِم علينا بعُقوبةٍ، وكلّ مُتَقَدِّم أو مُتَعَجِّل فارِطٌ.

قوله: «﴿لَا تَنِيَا﴾: لا تَضْعُفا» وصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق قَتَادة مِثله. ومن طريق مجاهد كذلك. ومن طريق أُخرى ضعيفة عن مجاهد عن ابن عبَّاس.

وروى ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلَا تَنِيَا﴾: لا تُبطِئا.

١ - بابٌ
﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه:٤١]

٤٧٣٦ - حدَّثنا الصَّلْتُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثني مَهْدِيُّ بنُ ميمونٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ سِيرِينَ، عن أبي هريرةَ، عن رسولِ الله ﷺ، قال: «التَقَى آدمُ وموسى، قال موسى لآدَمَ: آنْتَ الذي أشقَيتَ

---

(١) بين يدي الحديث (٣٣٩٣).

الناسَ، وأخرَجْتَهم مِن الجنَّةِ؟ قال آدمُ: آنْتَ مُوسَى الذي اصْطَفَاكَ الله برسالَتِه، واصْطَفاكَ لنفسِه، وأنزَلَ عليكَ التَّوْراةَ؟ قال: نعم، قال: فوَجَدْتَه كُتِب عليَّ قبلَ أن يَخْلُقَني؟ قال: نعم. فحَجَّ آدمُ موسى».

قوله: «باب ﴿ وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾» وَقَعَ في رواية أبي أحمد الجُرجانيِّ: واصطَفَيتُك. وهو تصحيف، ولعلَّها ذُكِرَت على سبيل التَّفسير.

وذكر في الباب حديث أبي هريرة في مُحاجّة موسى وآدم عليهما السَّلامُ، وسيأتي شرحه في كتاب القَدَر (٦٦١٤).

٢- بابٌ

﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴿٧٨﴾ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طه: ٧٧-٧٩]

٤٧٣٧- حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا رَوْحٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا أبو بِشْرٍ، عن سعيدِ ابنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: لمَّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ، واليهودُ تصومُ يومَ عاشُوراءَ، فسألَهم، فقالوا: هذا اليومُ الذي ظَهَرَ فيه موسى على فِرْعَونَ، فقال النبيُّ ﷺ: «نحنُ أَوْلَى بموسى منهم، فصُومُوه».

﴿ ٱلْيَمِّ ﴾ [٧٨]: البَحْر.

قوله: «باب ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ ﴾....» إلى آخره، وَقَعَ عندَ غير أبي ذرٍّ: «وأوحَينا إلى موسى»، وهو خِلَاف التِّلاوة.

قوله: «﴿ ٱلْيَمِّ ﴾: البحر» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نَصْر عن السُّدّيِّ.

وذكر حديث ابن عبَّاس في صيام عاشُوراءَ. وقد سَبَقَ شرحُه في كتاب الصيام مُستَوفًى (٢٠٠٤).

٣- باب قوله:

﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه:١١٧]

٤٧٣٨- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا أيوبُ بنُ النَّجّار، عن يحيى بنِ أبي كَثير، عن أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن/ أبي هريرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «حاجَّ موسى آدَمَ، فقال له: أنتَ الذي أخرَجْتَ الناسَ مِن الجنَّةِ بذَنْبِكَ وأشقَيتَهم؟ قال: قال آدمُ: يا موسى، أنتَ الذي اصْطَفاكَ الله برسالَتِه وبِكلامِه، أتلومُني على أمرٍ كَتَبَه الله عليَّ قبلَ أن يَخلُقَني - أو قَدَّرَه عليَّ قبلَ أن يَخلُقَني -؟» قال رسولُ الله ﷺ: «فحَجَّ آدمُ موسى». ٨/٤٣٥

قوله: «باب قوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾» ذكر فيه حديث أبي هريرة في مُحاجّة موسى وآدم عليهما السَّلام، وسيأتي في القَدَر إن شاء الله تعالى (٦٦١٤).

٢١- سورة الأنبياءِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٤٧٣٩- حدَّثني محمَّدُ بنُ بشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعتُ عبدَ الرَّحمنِ بنَ يزيدَ، عن عبدِ الله، قال: بني إسرائيلَ، والكَهْفُ، ومريمُ، وطَه، والأنبِياءُ، هُنَّ منَ العِتاقِ الأُوَلِ، وهُنَّ من تِلادِي.

وقال قَتادةُ: ﴿جُذَٰذًا﴾ [٥٨]: قَطَّعَهُنَّ.

وقال الحسنُ: ﴿فِى فَلَكٍ﴾ [٣٣]: مِثلِ فَلْكةِ المِغْزَلِ ﴿يَسْبَحُونَ﴾ [٣٣]: يَدُورُونَ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿نَفَشَتْ﴾ [٧٨]: رَعَتْ ليلاً.

﴿يُصْحَبُونَ﴾ [٤٣]: يُمْنَعونَ.

﴿أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [٩٢]: قال: دِينُكم دِينٌ واحدٌ.

وقال عِكْرمةُ: ﴿حَصَبُ﴾ [٩٨]: حَطَبُ، بالحَبَشيَّةِ.

وقال غيرُه: ﴿أَحَسُّوا۟﴾ [١٢]: تَوَقَّعُوا، مِن أحسَسْتُ.

﴿خَٰمِدِينَ﴾ [١٥]: هامِدِينَ.

والحَصِيدُ: مُستأْصَلٌ، يَقَعُ على الواحدِ والاثنَينِ والجميعِ.

﴿لَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [١٩]: لا يُعْيُونَ، ومنه: ﴿حَسِيرٌ﴾ [الملك:٤]، وحَسَرْتُ بَعِيرِي.

عَميقٌ: بَعِيدٌ.

﴿نُكِسُوا۟﴾ [٦٥]: رُدُّوا.

﴿صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾ [٨٠]: الدُّرُوعُ.

«تَقَطَّعوا أمرَهُم» [٩٣]: اختَلَفُوا.

الحَسِيسُ، والحِسُّ، والجَرْسُ، والهَمْسُ واحدٌ: وهو منَ الصوتِ الخفيِّ.

﴿ءَاذَنَّٰكَ﴾ [فصلت:٤٧]: أعلَمْناكَ، ﴿ءَاذَنتُكُمْ﴾ [١٠٩]: إذا أعلَمْتَه، فأنتَ وهُوَ ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [١٠٩]: لم تَغْدِر.

وقال مجاهدٌ: ﴿لَعَلَّكُمْ تُسْـَٔلُونَ﴾ [١٣]: تُفْهَمونَ.

﴿ٱرْتَضَىٰ﴾ [٢٨]: رَضِيَ.

﴿ٱلتَّمَاثِيلُ﴾ [٥٢]: الأصنامُ.

﴿ٱلسِّجِلِّ﴾ [١٠٤]: الصَّحِيفةُ.

قوله: «سورة الأنبياء - بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ» ذكر فيه حديث ابن مسعود قال: بني إسرائيل. كذا فيهِ، وزَعَمَ بعض الشُّرّاح أنَّه وهمٌ، وليس كذلك، بل له وجه وهو أنَّ الأصل: سورة بني إسرائيل، فحُذِفَ المضاف وبَقيَ المضاف إليه على هيئته، ثمَّ وجَدت في رواية الإسماعيليّ: سمعت ابن مسعود يقول في بني إسرائيل...، إلى آخره. وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في تفسير سبحانَ (٤٧٠٨). وزاد في هذه الرِّواية ما لم يَذكُره في تلكَ، وحاصله أنَّه ذكر خمس سوَر مُتَوالية، ومُقتَضَى ذلك أنَّهُنَّ نزلنَ بمكَّةَ، لكن اختُلِفَ في بعض آيات منهنَّ: أمَّا في سبحان، فقوله: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ الآيةَ [طه:٣٣]، وقوله:

﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾ إلى: ﴿تَحْوِيلًا﴾» [الإسراء:٧٦-٧٧]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍ﴾ الآيةَ [الإسراء:١٠١]، وقوله: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِى مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾ الآية [الإسراء:٨٠]، وفي الكهفِ قوله: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾ الآيةَ [الكهف:٢٨]، وقيلَ: من أوَّلها إلى ﴿أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف:٧]، وفي مريم: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ الآيةَ [مريم:٧١]. وفي طَهَ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ الآية [طه:١٣٠]، وفي الأنبياء: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا﴾ الآيةَ [الأنبياء:٤٤]، قيل في جميع ذلك: إنَّه مَدَنيّ، ولا يَثبُت شيءٌ من ذلك، والجمهور على أنَّ الجميع مَكّيّات، وشَذَّ مَن قال خِلافَ ذلك.

قوله: «وقال قَتَادةُ: ﴿جُذَٰذًا﴾: قَطَّعَهُنَّ» وَصَلَه الطَّبَريُّ من طريق سعيد عن قَتادة في قوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا﴾، أي: قِطعاً.

٨/٤٣٦ تنبيه: قرأ الجمهور: ﴿جُذَٰذًا﴾ بضمِّ أوَّله: وهو اسم للشَّيءِ المكسَّر، كالحُطَام في المحطَّم، وقيل: جمع جُذَاذة كزُجاجٍ وزُجاجة. وقرأ الكِسَائيّ وابن مُحيصِن بكسرِ أوَّله، فقيل: هو جمع جَذيذٍ، ككِرَامٍ وكَريمٍ، وفيها قراءات أُخرى في الشَّوَاذّ.

قوله: «وقال الحسن: ﴿فِى فَلَكٍ﴾: مِثْل فَلْكةِ المِغْزَل» وَصَلَه ابن عُيَينةَ[1] عن عَمْرو عن الحسن، في قوله: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾: مِثل فَلْكة المِغزَل.

قوله: «﴿يَسْبَحُونَ﴾: يَدُورُونَ» وصَلَه ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ قال: يَدورُونَ حولَه.

ومن طريق مجاهد: ﴿فِى فَلَكٍ﴾: كهَيْئة حديدة الرَّحَى ﴿يَسْبَحُونَ﴾: يَجرُونَ.

وقال الفَرّاء: ﴿يَسْبَحُونَ﴾ لأنَّ السِّباحة من أفعال الآدميّينَ، فذُكِرَت بالنّونِ مِثل ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف:٤].

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿نَفَشَتْ﴾: رَعَتْ ليلاً» سَقَطَ «ليلاً» لغير أبي ذرٍّ. وقد وَصَلَه

---

(١) في «تفسيره» كما في «تغليق التعليق» ٤/ ٢٥٧.

ابن أبي حاتم من طريق ابن جُرَيج عن عطاء[1] عن ابن عبَّاس، بهذا. وهو قول أهل اللُّغة: نَفَشَت: إذا رَعَتْ ليلاً بلا راعٍ، وإذا رَعَت نهاراً بلا راعٍ قيل: هَمَلَت.

قوله: «﴿يُصْحَبُونَ﴾: يُمْنَعونَ» وَصَلَه ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ قال: يُمنَعونَ.

ومن وجه آخر مُنقَطِع عن ابن عبَّاس، قال[2]: يُنصَرونَ. وهو قول مجاهد. رواه الطَّبَريّ.

قوله: «﴿أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾: دينُكُم دينٌ واحدٌ» قال قَتادةُ في هذه الآية: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ﴾ قال: دينُكُم. أخرجه الطَّبَريُّ وابن المنذِر من طريقه.

قوله: «وقال عِكْرمة: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾: حَطَبُ، بالحَبَشةِ» سَقَطَ هذا لأبي ذرٍّ، وقد تقدَّم في بَدْء الخلق[3].

وروى الفَرّاء[4] بإسنادَينِ عن عليّ وعائشة: أنَّهما قرآ: حَطَب، بالطاءِ.

وعن ابن عبَّاس: أنَّه قرأها بالضّادِ الساقطة المنقوطة، قال: وهو ما هُيِّجَت به النار.

قوله: «وقال غيره: ﴿أَحَسُّواْ﴾: تَوَقَّعوا، مِن أحْسَسْتُ» كذا لهم، وللنَّسَفيِّ: وقال مَعمَر: ﴿أَحَسُّواْ﴾... إلى آخره، ومَعْمَر هذا: هو بالسُّكونِ، وهو أبو عُبيدة مَعمَر بن المثنَّى اللُّغَويّ، وقد أكثرَ البخاريّ نقلَ كلامه، فتارةً يُصرِّحُ بعزوِه إليه، وتارةً يُبهِمُه.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ﴾: لَقُوه، يقال: هل أحسَستَ فلاناً؟ أي: هل وجَدتَه، وهل أحسَستَ من نفسك ضعفاً أو شَرّاً؟

---

(١) هو عطاء الخُراساني، كما جاء مصرَّحاً به عند الطبري ١٧/ ٥٣. ثم إن ابن جريج لم يسمع من عطاء بن أبي رباح من التفسير أصلاً غير تفسير سورتي البقرة وآل عمران كما صرح ابن جريج بذلك، وقد بيّن ذلك الحافظُ في مقدمة شرحه. والخراساني لم يسمع من ابن عباسٍ.

(٢) في (أ) و(س): عن ابن عباس، قال: يُمنعون، قال: ينصرون. ولا معنى لقوله هنا: «يمنعون». إلا إن كانت «يمنعون» محرفة عن: «يُصحَبُون». ولم يرد هذا في (ع)، وهو الصواب.

(٣) بين يدي الحديث (٣٢٥٨).

(٤) في «معاني القرآن» ٢/ ٢١٢.

قوله: «﴿خَٰمِدِينَ﴾: هامِدينَ» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ مجاز خامد، أي: هامِد، كما يقال للنّار إذا طَفِئَتْ: خَمَدَت، قال: والحَصيد: المستأصَل، وهو يوصَف بلفظ الواحد والاثنَينِ والجمع من الذَّكَر والأُنثَى سواء، كأنَّه أُجريَ مُجرَى المصدَر، قال: ومِثله: ﴿كَانَتَا رَتْقًا﴾، ومِثله: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا﴾.

قوله: «والحَصيد: مُسْتَأصَل، يَقَع على الواحد والاثنَينِ والجميع» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره ﴿حَصِيدًا﴾: مُستأصَلاً. وهو قول أبي عُبيدة كما ذكرته قبلُ.

تنبيه: هذه القِصّة نزلت في أهل حَضُور ـ بفتح المهمَلة وضمّ المعجَمة ـ قرية بصَنعاءَ من اليمن، وبه جَزَمَ ابن الكَلْبيّ. وقيلَ: بناحية الحِجاز من جهة الشّام، بُعِثَ إليهم نبيّ من حِميَر ـ يقال له: شُعَيب وليس صاحبَ مَدْيَن ـ بينَ زمن سليمان وعيسى، فكَذَّبوه، فقَصَمَهم الله تعالى، ذكره ابن الكَلْبيّ.

وقد روى قِصَّته ابن مَرْدويه من حديث ابن عبَّاس، ولم يُسمِّه.

قوله: «﴿لَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾: لا يُعيُونَ[1]، ومنه: ﴿حَسِيرٌ﴾ وحَسَرْت بعيري» هو قول أبي عُبيدة أيضاً. وكذا روى الطَّبَريُّ من طريق سعيد عن قَتَادة في قوله: ﴿وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ قال: لا يُعيُون.

تنبيه: وَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ: يَعْيَونَ، بفتح أوَّله. ووَهّاهُ ابن التِّين، وقال: هو مِن أَعيَى، أي: الصَّواب بضمِّ أوَّله.

قوله: «﴿عَمِيقٍ﴾: بعيد» كذا ذكره هُنا، وإنَّما وَقَعَ ذلك في السّورة التي بعدَها، وهو قول أبي عُبيدة. وكأنَّه لمَّا وَقَعَ في هذه السّورة ﴿فِجَاجًا﴾ وجاء في التي بعدَها ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ كأنَّه استطرَدَ من هذه لهذه، أو كان في طُرّة، فنَقَلَها الناسخ إلى غير موضعِها.

قوله: «﴿نُكِسُوا﴾: رُدُّوا» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ثُمَّ نُكِسُوا عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ﴾، أي: قُلِبوا، وتقول: نَكَستُه على رأسه: إذا قَهَرتَه.

---

(١) تحرف في (أ) و(س) إلى: يعيبون.

وقال الفَرّاء: نُكِسوا: رجَعُوا. وتَعقَّبَه الطَّبَرِيُّ: بأنَّه لم يَتقدَّم شيء يَصِحّ أن يَرجِعوا ٤٣٧/٨ إليه[١]. ثمَّ اختارَ ما رواه ابن إسحاق، وحاصله: أنَّهم قُلِبوا في الحُجّة، فاحتَجّوا على إبراهيم بما هو حُجّة لإبراهيم عليه السلام. وهذا كلّه على قراءة الجمهور.

وقرأ ابن أبي عَبْلة: «نَكَسُوا» بالفتح[٢]، وفيه حذف تقديره: نَكَسوا أنفُسهم على رُؤوسهم.

قوله: «﴿صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾: الدُّروع» قال أبو عُبيدة: اللَّبوس: السِّلاح كلّه من دِرع إلى رُمح.

وروى عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتَادة: اللَّبوس: الدُّروع كانت صفائح، وأوَّل مَن سَرَدَها وحَلَّقَها داود.

وقال الفَرّاء: مَن قرأ ﴿لِتُحْصِنَكُم﴾ بالمثنّاة فلِتأنيثِ الدِّرع، ومَن قرأ بالتَّحتانيَّة فلِتذكير اللَّبُوس.

قوله: «تَقَطَّعُوا أمرَهُم: اختَلَفوا» هو قول أبي عُبيدة. وزادَ: وتَفرَّقوا.

وروى الطَّبَرِيُّ من طريق ابن[٣] زيد بن أسلم مِثله، وزاد: في الدِّين.

---

(١) كذا نقل الحافظ تعقُّبَ الطبري، فلم يُحسِن، فليس ذا تعقُّبَه على قول الفراء، وإنما هو معنى تعقبه على قول السّدي الذي قال: أي: نُكسوا في الفتنة على رؤوسهم، فتعقبه الطبري بقوله: إنهم لم يكونوا خرجوا من الفتنة قبل ذلك فنكسوا فيها.

وأما الفراء فإن الطبري نقل عنه أنه قال: معنى ذلك: أنهم رجعُوا عما عَرفوا من حجة إبراهيم، فتعقّبه الطبري بقوله: لو كان كذلك ما احتجوا عليه بما هو حجة له، بل كانوا يقولون له: لا تسألْهم، ولكن نسألُك، فأخبِرنا من فعل ذلك بها؟ وقد سمعنا أنك فعلتَ ذلك، ولكن صَدَقُوهُ القولَ، فقالوا: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ وليس ذلك رجوعاً عما كانوا عرفوا، بل هو إقرار به.

(٢) كذا نسب الحافظ قراءة الفتح لابن أبي عبلة، وهو وهم لم نقف عليه لغير الحافظ، لأن ابن أبي عبلة إنما قرأها بالتشديد مبنياً للمفعول، كما في «زاد المسير» لابن الجوزي ٣/ ١٩٩، و«البحر المحيط» لأبي حيان ٦/ ٣٢٥ وغيرهما. وعزوا قراءة الفتح لسعيد بن جبير وابن يعمر وعاصم الجحدري ورضوان بن عبد المعبود.

(٣) لفظة «ابن» سقطت من (أ) و(س)، وأثبتناها من (ع).

قوله: «**الحَسيس والحِسّ والجَرْس والهَمْس واحدٌ، وهو من الصَّوْت الخَفيّ**» سَقَطَ لأبي ذرٍّ: والهَمْس.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾، أي: صوتها، والحَسيس والحِسّ واحد، وقد تقدَّم في أواخر سورة مريم[1].

قوله: «**﴿ءَاذَنَّٰكَ﴾: أعلمْناك، ﴿ءَاذَنتُكُمْ﴾: إذا أعلمْته فأنتَ وهو ﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾: لم تَغْدِر**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾: إذا أنذَرتَ عدوَّك وأعلمتَه ذلك، ونَبذْتَ إليه الحربَ حتَّى تكون أنتَ وهو على سواء، فقد آذَنتَه. وقد تقدَّم في تفسير سورة إبراهيم عليه السلام[2].

وقوله: ﴿ءَاذَنَّٰكَ﴾ هو في سورة ﴿حمٓ﴾ فُصِّلَت، ذكره هنا استطراداً.

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿لَعَلَّكُمْ تُسْـَٔلُونَ﴾: تُفْهَمونَ**» وصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه.

ولابنِ المنذِر من وجه آخر عنه: تَفقَهونَ.

قوله: «**﴿ٱرْتَضَىٰ﴾: رضي**» وصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه بلفظ: رضي عنه. وسَقَطَ لأبي ذرٍّ.

قوله: «**﴿ٱلتَّمَاثِيلُ﴾: الأصنام**» وصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقِه أيضاً.

قوله: «**﴿ٱلسِّجِلِّ﴾: الصَّحيفة**» وصَلَه الفِرْيابيُّ من طريقه، وبه جَزَمَ الفَرّاء.

وروى الطَّبَريُّ (١٧/ ١٠٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ يقول: كَطَيِّ الصَّحيفة على الكتاب. قال الطَّبَريُّ: معناه: كَطَيِّ السِّجِلِّ على ما فيه من الكتاب.

وقيلَ: «على»[3] بمعنى «من»، أي: من أجل الكتاب، لأنَّ الصَّحيفة تَطوي حسناته لمَا

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٤٧٣٦).

(٢) بين يدي الحديث رقم (٤٦٩٨).

(٣) كذا قال الحافظ رحمه الله، وهو سبْق قلمٍ منه، أراد أن يقول: اللام، فقال: على. انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي ٣/ ٣١٦.

فيها من الكتابة[١].

وجاء عن ابن عبَّاس: أنَّ السِّجِلّ اسم كاتبٍ كان للنبيِّ ﷺ. أخرجه أبو داود (٢٩٣٥) والنَّسائيُّ (ك١١٢٧٢) والطَّبَريُّ (١٧/ ١٠٠) من طريق عَمْرو بن مالك عن أبي الجَوزاء عن ابن عبَّاس، بهذا[٢].

وله شاهد من حديث ابن عمر عندَ ابن مَرْدويه[٣].

وفي حديث ابن عبَّاس المذكور عندَ ابن مَرْدويهِ: والسِّجِلّ: الرجل، بلسان الحَبَش.

وعندَ ابن المنذِر من طريق السُّدّيِّ، قال: السِّجِلّ: المَلَك.

وعندَ الطَّبَريِّ من وجه آخر عن ابن عبَّاس[٤]، مِثله.

وعندَ عبد بن حُميدٍ من طريق عَطيَّة، مِثله.

وبإسنادٍ ضعيف عن عليٍّ، مِثله.

وذكر السُّهيليُّ عن النَّقّاش: أنَّه مَلك في السماء الثّانية، تَرفَع الحَفَظة إليه الأعمال كلَّ

---

(١) تفسير الحافظ هذا غير واضح، وأوضح منه قول علي بن فَضَّال المجاشعي في «النكت في القرآن الكريم» ص٣٣٤ حيث قال: التقدير: يوم نطوي السماء كطي السِّجلِّ للكتابة التي فيه، أي: من أجلها، ليصونها الطيُّ، وهذا كما تقول: فعلت ذلك لعيون الناس، أي: من أجل عيون الناس.

(٢) إسناده ضعيف لجهالة يزيد بن كعب العَوْذي راويه عن عمرو بن مالك النكري، وخالفه هارون بن موسى النحوي، وهو ثقة، فرواه ابن مردويه من طريقه عن عمرو بن مالك النكري، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس، بلفظ: السجل بلغة الحبشة: الرجل، أورده السيوطي في «المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب» ص٩٥ عن ابن مردويه بسنده، وكذلك رواه نوح بن قيس، عن عمرو بن مالك عند النسائي في «الكبرى» (١١٢٧٣) كلفظ هارون بن موسى. دون ذكر أنه اسم كاتب النبي ﷺ.

(٣) في إسناده حمدان بن سعيد، قال الذهبي في ترجمته في «الميزان»: أتى بخبر كذب عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: كان كاتب النبي ﷺ اسمه السجلّ، وممن كذَّب هذا الخبر في الجملة المزي وابن تيمية وابن كثير. انظر لزاماً «سنن أبي داود» (٢٩٣٥) بتحقيقنا.

(٤) كذا قال الحافظ رحمه الله، وهو سبق قلم منه، لأن الذي عند الطبري: عن ابن عمر. وفي إسناده إليه جعفر بن ميسرة الأشجعي وهو ضعيف جداً.

خَميس واثنَين.

وعندَ الطَّبَريِّ من حديث ابن عمر[١] بعض معناه.

وقد أنكرَ الثَّعلَبيّ والسُّهَيليّ أنَّ السِّجِلّ اسم الكاتب، بأنَّه لا يُعرَف في كُتّاب النبيّ ﷺ، ولا في أصحابه مَن اسمه السِّجِلّ، قال السُّهَيليُّ: ولا وُجِدَ إلّا في هذا الخبر، وهو حَصر مردود، فقد ذكره في الصَّحابة ابن مَندَهْ وأبو نُعَيم، وأورَدا من طريق ابن نُمَير عن عُبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: كان للنبيِّ ﷺ كاتب، يقال له: سِجِلّ. وأخرجه ابن مَرْدويه من هذا الوجه[٢].

١ - بابٌ[٣]
﴿ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ ﴾ [الأنبياء:١٠٤]

٤٧٤٠ - حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن المغِيرةِ بنِ النُّعْمان - شيخٌ مِن النَّخَعِ - عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: خَطَبَ النبيُّ ﷺ، فقال: «إنَّكم محشورونَ إلى الله، عُراةً غُرْلاً/ ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾، ثمَّ إنَّ أوَّلَ مَن يُكْسَى يومَ القيامةِ إبراهيمُ. ألا إنَّه يُجاءُ برجالٍ من أمَّتي، فيُؤْخَذُ بهم ذاتَ الشِّمال، فأقولُ: يا رَبِّ أصحابي! فيقال: لا تَدْري ما أحدَثوا بعدَكَ، فأقولُ كما قال العبدُ الصالحُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧] فيقال: إنَّ هؤلاءِ لم يزالوا مُرْتَدِّينَ على أعقابهم منذُ فارَقْتَهم». ٨/٤٣٨

ثمَّ ذكر المصنف حديث ابن عبَّاس: «إنَّكم مَحشُورونَ إلى الله عُراةً» الحديث. وسيأتي شرحه في كتاب الرِّقاق (٦٥٢٤) إن شاء الله تعالى.

---

(١) ذكره الحافظ قريباً، ونسبه لابن عباس خطأً كما نبهنا عليه.

(٢) ولكنه خبرٌ واهٍ كما نبّهنا عليه قريباً.

(٣) سقط عنوان هذا الباب من نسخة الحافظ رحمه الله، وهو ثابت في سائر روايات البخاري حسب ما في اليونينية والقسطلاني.

٢٢- سورة الحجّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قال ابنُ عُيَينةَ: ﴿ٱلْمُخْبِتِينَ﴾ [٣٤]: المطْمَئِنِّينَ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [٥٢]: إذا حدَّث ألقَى الشَّيطانُ في حديثِه، فيُبْطِلُ الله ما يُلْقِي الشَّيطانُ، ويُحْكِمُ آياتِه.

ويقال: ﴿أُمْنِيَّتِهِۦ﴾: قراءتُه. ﴿إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة: ٧٨]: يَقْرَؤُونَ ولا يَكْتُبونَ.

وقال مجاهدٌ: ﴿مَّشِيدٍ﴾ [٤٥]: بالقَصَّةِ، جِصٌّ.

وقال غيرُه: ﴿يَسْطُونَ﴾ [٧٢]: يَفْرُطونَ، مِن السَّطْوةِ، ويقال: ﴿يَسْطُونَ﴾: يَبْطِشونَ.

﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [٢٤]: الإسلامِ.

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿بِسَبَبٍ﴾ [١٥]: بحَبْلٍ إلى سَقْفِ البيتِ.

﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [٩]: مُستكبِرٌ.

﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [٢٤]: أُلْهِموا إلى القرآن.

﴿تَذْهَلُ﴾ [٢]: تُشْغَلُ.

قوله: «سورة الحَجِّ - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ».

قوله: «قال ابن عُيَينةَ: ﴿ٱلْمُخْبِتِينَ﴾: المطْمَئِنّينَ» هو كذلك في «تفسير ابن عُيَينةَ»، لكن أسنَدَه عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد.

وكذا هو عندَ ابن المنذِر من هذا الوجه.

ومن وجه آخر عن مجاهد، قال: المصَلّينَ.

ومن طريق الضَّحّاك، قال: المتواضعينَ.

والـمُخبت: من الإخبات، وأصله الخَبْت، بفتح أوَّله: وهو المطمَئِنُّ من الأرض.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾: إذا حدَّث ألقَى الشَّيطانُ

في حديثه، **فيُبطِلُ الله ما يُلقي الشَّيطان ويُحكِم آياتهِ**» وصَلَه الطَّبَرِيُّ (١٧/ ١٩٠) من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس، مُقَطَّعاً.

قوله: «ويقال: ﴿أُمْنِيَّتِهِۦ﴾: قراءته. ﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾: يقرؤون ولا يكْتُبونَ» هو قول الفَرّاء، قال: التَّمَنّي: التِّلاوة، قال: وقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ قال: الأمانيّ: أن يَفتَعِلَ الأحاديث، وكانت أحاديثَ يَسمَعونَها من كُبَرائهم، وليست من كتاب الله، قال: ومن شواهد ذلك قول الشّاعر:

تَمَنَّى كِتَابَ الله أوَّلَ لَيْلِهِ   تَمَنِّيَ داودَ الزَّبُورَ على رِسْلِ

قال الفَرّاء: والتَّمَنّي أيضاً: حديث النَّفس، انتهى.

قال أبو جعفر النَّحّاس في كتاب «مَعاني القرآن» له بعدَ أن ساقَ رواية عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في تأويل الآية: هذا من أحسن ما قيل في تأويل الآية وأعلاه وأجَلّه. ثمَّ أسنَدَ عن أحمد بن حَنبَل قال: بمِصرَ صحيفة في التَّفسير رواها عليّ بن أبي طلحة، لو رَحَلَ رجل فيها إلى مِصرَ قاصداً، ما كان كثيراً، انتهى.

وهذه النُّسخة كانت عندَ أبي صالح كاتب اللَّيث، رواها عن معاوية بن صالح عن عليّ ابن أبي طلحة/ عن ابن عبَّاس، وهي عندَ البخاريّ عن أبي صالح، وقد اعتَمَدَ عليها في «صحيحه» هذا كثيراً، على ما بيَّنّاه في أماكنه، وهي عندَ الطَّبَرِيِّ وابن أبي حاتم وابن المنذِر بوَسائطَ بينَهم وبينَ أبي صالح. انتهى.

٨/٤٣٩

وعلى تأويل ابن عبَّاس هذا يُحمَل ما جاء عن سعيد بن جُبَير، وقد أخرجه ابن أبي حاتم، والطَّبَرِيُّ (١٧/ ١٨٨-١٨٩)، وابن المنذِر من طرق عن شُعْبة عن أبي بشر، عنه قال: قرأ رسول الله ﷺ بمكَّةَ: ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ فلمَّا بَلَغَ ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم:١٩-٢٠] ألقَى الشَّيطان على لسانه: تلكَ الغرانيقُ العُلَى، وإنَّ شَفاعَتَهنَّ لَتُرْتَجى، فقال المشرِكونَ: ما ذكر آلهتَنا بخيرٍ قبلَ اليوم، فسَجَدَ وسَجَدوا، فنزلت هذه الآية.

وأخرجه البزَّارُ (٥٠٩٦) وابن مَرْدويه من طريق أُميَّة بن خالد، عن شُعْبة، فقال في إسناده: عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس ـ فيما أحسَب ـ ثمَّ ساقَ الحديث. وقال البزَّار: لا يُروَى مُتَّصِلاً إلّا بهذا الإسناد، تفرَّد بوَصلِه أُميَّة بن خالد، وهو ثقة مشهور[١]. قال: وإنَّما يُروَى هذا من طريق الكَلْبيّ، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس. انتهى. والكَلْبيّ مَتروك، ولا يُعتَمَد عليه.

وكذا أخرجه النَّحّاس[٢] بسندٍ آخر فيه الواقديّ. وذكره ابن إسحاق في «السِّيرة»[٣] مُطوَّلاً، وأسنَدَها عن محمَّد بن كعب. وكذلك موسى بن عُقْبَةَ في «المغازي» عن ابن شِهاب الزُّهْريّ، وكذا ذكره أبو مَعشَر في «السِّيرة» له عن محمَّد بن كعب القُرَظيِّ ومحمَّد ابن قيس، وأورَدَه من طريقه الطَّبَريّ، وأورَدَه ابن أبي حاتم من طريق أسباط عن السُّدّيِّ، ورواه ابن مَرْدويه من طريق عبّاد بن صُهَيبٍ[٤] عن يحيى بن كثير عن الكَلْبيّ[٥] عن أبي صالح، وعن أبي بكر الهُذَليِّ وأيوب عن عِكْرمة، وسليمان التَّيْميِّ عَمَّن حدَّثه، ثلاثتُهم عن ابن عبَّاس.

وأورَدَها الطَّبَريُّ (١٧/ ١٨٩) أيضاً من طريق العَوْفيِّ عن ابن عبَّاس، ومعناهم كلّهم في ذلك واحد، وكلّها سِوَى طريق سعيد بن جُبَير: إمّا ضعيف وإمّا مُنقَطِع، لكن كَثْرة

(١) تمام كلام البزار: وغير أمية يحدث به عن أبي بشر عن سعيد بن جبير مرسلاً. قلنا: ممن حدَّث به عن شعبة على الإرسال: عبد الصمد بن عبد الوارث ومحمد بن جعفر عن شعبة، عند الطبري ١٧/ ١٨٨- ١٨٩، وهما أثبت من أمية بن خالد، فقد قال الإمام أحمد في أمية هذا، فيما نقله عنه العقيلي في «الضعفاء» ١/ ١٢٨: إنما كان يحدّث من حفظه لا يُخرج كتاباً، وأورد له العقيلي في «الضعفاء» حديثاً آخر عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، انفرد هو بذكر عبد الله بن مسعود، وخالفه غيره فلم يذكروه، فقال العقيلي: رواه الناس عن شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة مرسلاً.

(٢) في «الناسخ والمنسوخ» ص٥٧١.

(٣) وأخرجه من طريقه الطبري في «تفسيره» ١٧/ ١٨٧-١٨٨.

(٤) قال الذهبي في ترجمته في «الميزان»: أحد المتروكين.

(٥) تقدم للحافظ أنه قال في الكلبي هذا: إنه متروك لا يعتمد عليه.

الطُّرق تَدُلّ على أنَّ للقِصّة أصلاً، معَ أنَّ لها طريقَينِ آخرَينِ مُرسَلَينِ، رجالُهما على شرط الصحيح: أحدهما: ما أخرجه الطَّبَرِيُّ (١٧/ ١٨٩) من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شِهاب، حدَّثني أبو بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام، فذكر نحوه. والثّاني: ما أخرجه أيضاً (١٧/ ١٨٨) من طريق المعتمِر بن سليمان وحمَّاد بن سَلَمةَ ـ فرَّقَهما ـ عن داود ابن أبي هِند، عن أبي العاليَة.

وقد تَـجَرَّأ أبو بكر بن العربيّ كَعادَتِه، فقال: ذكر الطَّبَرِيُّ في ذلك رواياتٍ كثيرةً باطِلة لا أصلَ لها، وهو إطلاقٌ مردود عليه. وكذا قول عياض: هذا الحديث لم يُخرِّجه أحدٌ مِن أهل الصِّحّة، ولا رواه ثقة بسندٍ سَليم مُتَّصِل، معَ ضعف نَقَلَتِه، واضطِراب رواياته، وانقطاع إسناده، وكذا قوله: ومَن حُمِلَت عنه هذه القِصّة من التابعينَ والمفسِّرينَ لم يُسنِدها أحد منهم ولا رَفَعَها إلى صاحبٍ، وأكثر الطُّرق عنهم في ذلك ضعيفة واهية، قال: وقد بيَّن البزّار أنَّه لا يُعرَف من طريق يجوز ذِكْره إلّا طريق أبي بشر عن سعيد بن جُبَير، معَ الشكِّ الذي وَقَعَ في وصله، وأمَّا الكَلْبيّ فلا تَجوز الرِّواية عنه لقوّة ضعفه. ثمَّ رَدَّه من طريق النَّظَر: بأنَّ ذلك لو وَقَعَ لارتَدَّ كثير ممَّن أسلَمَ. قال: ولم يُنقَل ذلك، انتهى.

وجميع ذلك لا يَتَمشَّى على القواعد، فإنَّ الطُّرق إذا كَثُرَت وتَباينَت مَخارِجُها، دَلَّ ذلك على أنَّ لها أصلاً، وقد ذكرتُ أنَّ ثلاثة أسانيد منها على شرط الصَّحيح، وهي مَراسيل يَحتَجّ بمِثلِها مَن يَحتَجّ بالمرسَلِ، وكذا مَن لا يَحتَجّ به لاعتضادِ بعضها ببعضٍ، وإذا تَقرَّرَ ذلك تَعيَّنَ تأويل ما وَقَعَ فيها ممَّا يُستَنكَر، وهو قوله: «ألقَى الشَّيطان على لسانِه: تلكَ الغرانيقُ العُلَى، وإنَّ شَفاعَتهنَّ لَتُرتَـجَى»، فإنَّ ذلك لا يجوز حَمْله على ظاهره، لأنَّه يَستَحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عَمْداً ما ليس منه، وكذا سَهواً إذا كان مُغايِراً لمَا جاء به من التوحيد، لمكان عِصمَته.

وقد سَلَكَ العلماءُ في ذلك مَسالك: فقيلَ: جَرَى ذلك على لسانه حينَ أصابته سِنَةٌ وهو لا يَشعُر، فلمَّا عَلمَ بذلك أحكَمَ الله آياته. وهذا أخرجه الطَّبَرِيُّ عن قَتادة. وردَّه عياض

بأنَّه لا يَصِحّ لكَوْنِه لا يجوز على النبيّ ﷺ ذلك، ولا/ وِلاية للشَّيطان عليه في النَّوم. ٨/٤٤٠

وقيلَ: إنَّ الشَّيطان ألجأه إلى أن قال ذلك بغير اختياره. ورَدَّه ابن العربيّ بقوله تعالى حكايةً عن الشَّيطان: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ الآية [إبراهيم:٢٢]، قال: فلو كان للشَّيطان قوّة على ذلك، لما بَقِيَ لأحدٍ قوّة في طاعة.

وقيلَ: إنَّ المشرِكينَ كانوا إذا ذَكَروا آلهتَهم وصَفوهم بذلك، فعَلِقَ ذلك بحِفظِه ﷺ، فجَرَى على لسانه لمَّا ذكرهم سَهواً. وقد رَدَّ ذلك عياضٌ فأجادَ.

وقيلَ: لعلَّه قالها توبيخاً للكفَّار، قال عياض: وهذا جائز إذا كانت هناكَ قَرِينة تَدُلّ على المراد، ولا سيَّما وقد كان الكلام في ذلك الوقت في الصلاة جائزاً. وإلى هذا نَحا الباقلّانيّ.

وقيلَ: إنَّه لمَّا وصَل إلى قوله: ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[النجم:٢٠]، خَشِيَ المشركونَ أن يأتيَ بعدَها بشيءٍ يَذُمُّ آلهتَهم به، فبادَروا إلى ذلك الكلام، فخَلَطوه في تِلاوة النبيّ ﷺ على عادَتِهم في قولهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ﴾ [فصلت:٢٦]، ونُسِبَ ذلك للشَّيطان، لكَوْنِه الحاملَ لهم على ذلك، أو المراد بالشَّيطان شيطانُ الإنس.

وقيلَ: المراد بالغرانيق العُلَى: الملائكة، وكان الكفَّار يقولون: الملائكة بناتُ الله، ويَعبُدونها، فسيقَ ذِكْرُ الكلّ ليُرَدَّ عليهم بقوله تعالى: ﴿أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾[النجم:٢١]، فلمَّا سمعَه المشرِكونَ حَمَلوه على الجميع وقالوا: قد عَظَّمَ آلهتَنا، ورَضُوا بذلك، فنَسَخَ الله تلكَ الكَلمَتَينِ، وأحكَمَ آياتِه.

وقيلَ: كان النبيّ ﷺ يُرَتِّل القرآن، فارتَصدَه الشَّيطان في سَكْتةٍ من السَّكَتات، ونَطَقَ بتلكَ الكلمات مُحاكياً نَغمَتَه، بحيثُ سمعَه مَن دَنا إليه، فظَنَّها من قوله، وأشاعَها. قال: وهذا أحسنُ الوجوه. ويُؤيِّدُه ما تقدَّم في صَدرِ الكلام عن ابن عبَّاس من تفسير ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾ بتَلا. وكذا استَحسَنَ ابن العربيّ هذا التَّأويل. وقال قبلَه: إنَّ هذه الآية نَصٌّ في مذهبنا في براءة النبيّ ﷺ ممَّا نُسِبَ إليه. قال: ومعنى قوله: ﴿فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾، أي: في تِلاوَته، فأخبر تعالى في هذه الآية أنَّ سُنَّتَه في رُسُله إذا قالوا قولاً زاد الشَّيطان فيه من قِبَلِ نفسه، فهذا نَصّ في أنَّ

الشَّيطان زادَه في قول النبيّ ﷺ، لا أنَّ النبيّ ﷺ قاله. قال: وقد سَبَقَ إلى ذلك الطَّبَريُّ لجلالة قَدره، وسَعَة عِلمه، وشِدّة ساعِده في النَّظَر، فصَوَّبَ على هذا المعنى وحَوَّمَ عليه.

تنبيه: هذه القِصّة وقَعَت بمكَّةَ قبلَ الهجرة اتِّفاقاً، فتَمَسَّكَ بذلك مَن قال: إنَّ سورة الحجّ مكّيَّةٌ. لكن تُعقِّبَ بأنَّ فيها أيضاً ما يدلّ على أنَّها مَدَنيَّة كما في حديث عليّ وأبي ذرٍّ في ﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ﴾ [١٩]، فإنَّها نزلت في أهل بدر، وكذا قوله: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ ﴾ الآية [٣٩]، وبعدَها: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ ﴾ [٤٠]، فإنَّها نزلت في الذينَ هاجَروا من مكَّةَ إلى المدينة، فالذي يَظهَر أنَّ أصلها مَكّيٌّ ونزلت منها آيات بالمدينة، ولَها نظائرُ، والله أعلم.

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿ مَّشِيدٍ ﴾: بالقَصّةِ، جِصٌّ**» وَصَلَه الطَّبَريُّ من طريق ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد في قوله: ﴿وَقَصۡرٍ مَّشِيدٍ ﴾ قال: بالقَصّة، يعني الجِصَّ.

والقَصّة، بفتح القاف وتشديد الصّاد: هي الجِصُّ، بكسرِ الجيم وتشديد المهمَلة.

ومن طريق عِكْرمة قال: المَشيد: المُجَصَّص. قال: والجِصّ في المدينة يُسَمَّى الشِّيْد، وأنشَدَ الطَّبَريُّ قول امرِئ القيس:

وتَـيْماءَ لم يَـترُكْ بهـا جِـذْعَ نَخْلـةٍ ولا أُجُمـاً إلّا مَـشِيداً بجَنْـدَلِ

ومن طريق قَتَادة، قال: كان أهلُه شَيَّدوه وحَصَّنوه.

وقِصّة القصر المَشِيد ذكر أهلُ الأخبار: أنَّه من بناء شَدّاد بن عادٍ، فصارَ مُعَطَّلاً بعدَ العُمْران، لا يستطيع أحد أن يَدنوَ منه على أميال، ممَّا يُسمَع فيه من أصوات الجنّ المنكَرة.

قوله: «**وقال غيره: ﴿يَسۡطُونَ ﴾: يَفرُطُونَ، من السَّطْوة، ويقال: ﴿يَسۡطُونَ ﴾ يَبطِشونَ**» قال أبو عُبيدة في قوله: ﴿ يَكَادُونَ يَسۡطُونَ ﴾ أي: يَفرُطونَ عليه، من السَّطْوة.

وقال الفَرّاء: كان مُشرِكو قُرَيش إذا سمعوا المسلم يَتلو القرآن كادوا يَبطِشونَ به. وتقدَّم في تفسير طه[1].

(١) لم يتقدم في تفسير سورة طه شيء يتصل بهذا.

وقال عبد بن حُميدٍ: أخبرني شَبابةُ، عن وَرْقاء، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد في تفسير: ﴿يَكَادُونَ﴾:/ أي: كفَّار قُرَيش ﴿يَسْطُونَ﴾ أي: يَبطِشونَ بالذين يَتْلونَ القرآن. ٨/٤٤١

وروى ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿يَسْطُونَ﴾ فقال: يَبطِشونَ.

قوله: «﴿ وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ﴾: الإسلامِ» هكذا لهم، وسيأتي تحريره من رواية النَّسَفيِّ قريباً.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿بِسَبَبٍ﴾: بحَبلٍ إلى سَقف البيت» وصَلَه عبد بن حُميدٍ من طريق أبي إسحاق، عن التَّميميّ[1]، عن ابن عبَّاس بلفظ: مَن كان يَظُنُّ أن لَن يَنصُرَ اللهُ محمَّداً في الدُّنيا والآخِرة، فليَمدُد بسببٍ ـ بحَبلٍ ـ إلى سَماء بيته فليَختَنِقْ به.

قوله: «﴿ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾: مُسْتكبِرٌ» ثَبَتَ هذا للنَّسَفيِّ، وسَقَطَ للباقينَ.

وقد وصَلَه ابن المنذِر من طريق عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾ قال: مُستَكبِرٌ في نفسه.

قوله: «﴿ وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾: أُلهِمُوا إلى القرآن» سَقَطَ قوله: إلى القرآن، لغير أبي ذرٍّ، ووَقَعَ في رواية النَّسَفيِّ: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ﴾: أُلهمُوا. وقال ابن أبي خالد[2]: إلى القرآن، ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ﴾: الإسلام. وهذا هو التَّحرير.

وقد أخرج الطَّبَريُّ (١٧/ ١٣٦) من طريق عليّ بن أبي طلحة، عن ابن عبَّاس في قوله: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ قال: أُلهموا.

وروى ابن المنذِر من طريق سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد في قوله: ﴿إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ قال: القرآن. وفي قوله: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡحَمِيدِ﴾: الإسلام.

---

(١) هو أَرِبدَة التميمي.

(٢) هو إسماعيل بن أبي خالد، ولم يذكر الحافظ رحمه الله تخريجه، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

قوله: «﴿تَذْهَلُ﴾: تُشْغَل» روى ابن المنذِر من طريق الضَّحّاك قال في قوله: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾ أي: تَسلُو[1] من شِدّة خَوف ذلك اليوم.

وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ﴾، أي: تَسلو، قال الشّاعر[2]:

صَحا قَلْبُه يا عَزَّ أو كادَ يَذْهَلُ

وقيلَ: الذُّهول: الاشتغال عن الشَّيء معَ دَهَش.

١- بابٌ
﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾ [الحج:٢]

٤٧٤١- حدَّثنا عمرُ بنُ حفصٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثنا أبو صالحٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «يقول الله عزَّ وجلَّ يومَ القيامةِ: يا آدمُ، يقول: لَبَّيكَ رَبَّنا وسعدَيكَ، فيُنادَى بصوتٍ: إنَّ الله يأمرُكَ أن تُخرِجَ من ذُرِّيَّتِكَ بَعْثاً إلى النار، قال: يا رَبِّ، وما بَعْثُ النار؟ قال: من كلِّ ألفٍ ـ أُراه قال ـ تسعَ مئةٍ وتسعةً وتسعينَ، فحِينَئذٍ تَضَعُ الحامِلُ حَمْلَها، ويَشِيبُ الوليدُ ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ وَلَـٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾» فشَقَّ ذلك على الناسِ حتَّى تَغيَّرت وجوهُهم، فقال النبيُّ ﷺ: «مِن يَأجُوجَ ومَأجُوجَ تسعَ مئةٍ وتسعةً وتسعينَ، ومِنكُم واحدٌ، ثمَّ أنتم في الناسِ كالشَّعْرةِ السَّوْداءِ في جَنْبِ الثَّوْرِ الأبيضِ، أو كالشَّعْرةِ البيضاءِ في جَنْبِ الثَّوْرِ الأسوَدِ، إنِّي لأرجو أن تكونوا رُبُعَ أهلِ الجنَّةِ» فكبَّرْنا، ثمَّ قال: «ثُلُثَ أهلِ الجنَّةِ» فكبَّرْنا، ثمَّ قال: «شَطْرَ أهلِ الجنَّةِ» فكبَّرْنا.

وقال أبو أُسامةَ، عن الأعمَشِ: ﴿سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾، وقال: «مِن كلِّ ألفٍ تسعَ مئةٍ وتسعةً وتسعينَ».

وقال جَريرٌ وعيسى بنُ يونُسَ وأبو معاويةَ: «سَكْرَى وما هُم بِسَكْرى».

قوله: «باب ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾» سَقَطَ الباب والتَّرجمة لغير أبي ذرٍّ، وقُدِّمَ عندَهم

---

(١) تحرف في الأصلين إلى: تسلى.

(٢) نسبه في «مجاز القرآن» لكُثيّر عَزَّة.

الطَّريق الموصول على/ التَّعاليق، وعُكِسَ ذلك في رواية أبي ذرٍّ، وسيأتي شرح الحديث ٤٤٢/٨ الموصول في كتاب الرِّقاق (٦٥٣٠) إن شاء الله تعالى.

قوله: «وقال أبو أُسامة، عن الأعمَش: ﴿سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾» يعني: أنَّه وافَقَ حفص بن غياث في رواية هذا الحديث عن الأعمَش بإسناده ومَتنه، وقد أخرجه أحمد (١١٢٨٤) عن وكيع، عن الأعمَشِ كذلك.

قوله: «وقال: من كلّ ألفٍ تسعَ مئةٍ وتسعةً وتسعينَ» أي: أنَّه جزَمَ بذلك، بخِلَاف حفص، فإنَّه وَقَعَ في روايته: «من كلّ ألف ـ أراه قال ـ» فذكره.

ورواية أبي أُسامة هذه وَصَلَها المؤلِّف في قِصّة يَأجُوجَ ومَأجُوجَ من أحاديث الأنبياء (٣٣٤٨).

قوله: «وقال جَرِير وعيسى بن يونس وأبو معاوية: سَكْرَى وما هُم بِسَكْرَى» يعني: أنَّهم رَوَوه عن الأعمَش بإسناده هذا ومَتنه، لكنَّهم خالَفوا في هذه اللَّفظة، فأمَّا رواية جَرِير فوَصَلَها المؤلِّف في الرِّقاق كما قال. وأمَّا رواية عيسى بن يونس فوَصَلَها إسحاق بن راهويه عنه كذلك. وأمَّا رواية أبي معاوية فاختُلِفَ عليه فيها، فرواها بلفظ: «سَكْرَى» أبو بكر بن أبي شَيْبة عنه، وقد أخرجها سعيد بن منصور عن أبي معاوية، والنَّسائيُّ (ك١١٢٧٦) عن أبي كُرَيبٍ، عن أبي معاوية، فقالا في روايتهما: ﴿سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾. وكذا عندَ الإسماعيليّ من طريق أُخرى عن أبي معاوية، وأخرجها مسلم (٢٢٢/ ٣٨٠) عن أبي كُرَيبٍ، عنه مقرونة برواية وكيع، وأحالَ بهما على رواية جَرِير.

وروى ابن مَرْدويه من طريق مُحاضر، والطَّبَريُّ (١٧/ ١١٢) من طريق المسعوديّ، كلاهما عن الأعمَش بلفظ: «سَكْرَى»[1].

---

(١) جاء في المطبوع من «تفسير الطبري» بلفظ: ﴿سُكَـٰرَىٰ﴾ هكذا برسم المصحف، على قراءة الجمهور، وإنما هو عند الطبري كما قال الحافظ بلفظ: «سَكْرى» على قراءة حمزة والكسائي، كالذي جاء في «تهذيب الآثار» للطبري، في مسند ابن عباس منه ١/ ٤٠٣.

وقال الفَرّاء: أجمَعَ القُرّاء على: ﴿سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾. ثمَّ روى بإسناده(١) عن ابن مسعود: «سَكْرَى وما هم بسَكْرَى» قال: وهو جيِّد في العربيَّة، انتهى.

ونَقلُه الإجماع عَجَب، معَ أنَّ أصحابه الكوفيِّينَ: يحيى بن وثّاب وحمزة والأعمَش والكِسائيّ قَرَؤوا بمِثلِ ما نُقِلَ عن ابن مسعود، ونَقَلَها أبو عُبيد أيضاً عن حُذَيفة وأبي زُرْعة بن عَمْرو، واختارَها أبو عُبيد.

وقد اختَلَفَ أهل العربيَّة في «سَكرَى» هل هي صيغة جمع على فَعْلَى مِثل: مَرْضَى، أو صيغة مُفرَد، فاستُغنِيَ بها عن وصفِ الجماعة.

٢- بابٌ

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾: شك [الحج: ١١-١٢]

«أتْرَفْناهم» [المؤمنون: ٣٣]: وسَّعْناهم.

٤٧٤٢- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ الحارثِ، حدَّثنا يحيى بنُ أبي بُكَير، حدَّثنا إسرائيلُ، عن أبي حَصِينٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما، قال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ قال: كان الرجلُ يَقْدَمُ المدينةَ، فإن ولدَتِ امرأتُه غلاماً، ونُتِجَت خيلُه، قال: هذا دِينٌ صالحٌ، وإن لم تَلِدِ امرأتُه، ولم تُنتَج خيلُه، قال: هذا دِينُ سَوءٍ.

قوله: «باب ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾: شَكٌّ» سَقَطَ لفظ «شَكّ» لغير أبي ذرٍّ. وأراد بذلك تفسير قوله: ﴿حَرْفٍ﴾ وهو تفسير مجاهد، أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه.

وقال أبو عُبيدة: كلّ شاكٍّ في شيء فهو على حَرْفٍ لا يَثبُت ولا يَدُوم.

وزاد غير أبي ذرٍّ بعدَ ﴿حَرْفٍ﴾: ﴿فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾.

قوله: «أتْرَفناهُمْ»: وسَّعْناهم» كذا وَقَعَ هنا عندَهم، وهذه الكلمة من السّورة التي تَليها. وهو تفسير أبي عُبيدة، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: مجازُه: وسَّعْنا

(١) في «معاني القرآن» ٢/ ٢١٤-٢١٥.

عليهم. وأُترِفُوا: بَغَوا وكفروا.

قوله: «يحيى بن أبي بُكَير» هو الكِرْمانيّ، وهو غير يحيى بن بُكَير المِصريّ،/ يَلتَبسان لكنَّهما ٨/٤٤٣ يَفتَرِقان من أربعة أوجُه: أحدها: النِّسبة، الثّاني: أبو هذا فيه أداة الكُنية بخِلَاف المِصريّ، الثّالث، ولا يَظهَر غالباً: أنَّ بُكَيراً جَدُّ المِصريّ وأبا بُكَير والد الكِرْمانيّ، الرّابع: المِصريّ شيخ المصنِّف والكِرْمانيّ شيخ شيخه.

قوله: «حدَّثنا إسرائيل» كذا رواه يحيى عنه بهذا الإسناد موصولاً، ورواه أبو أحمد الزُّبَيريُّ عن إسرائيل بهذا الإسناد، فلم يُجاوِز سعيد بن جُبَير. أخرجه ابن أبي شَيْبة عنه. وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق محمَّد بن إسماعيل بن سالم الصّائغ عن يحيى بن أبي بُكَير، كما أخرجه البخاريّ، وقال في آخره: قال محمَّد بن إسماعيل بن سالم: هذا حديث حسن غريب.

وقد أخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جُبَير، فذكر فيه: ابن عبَّاس.

قوله: «كان الرجل يَقْدَم المدينة فيُسلم[1]» في رواية جعفر: كان ناس من الأعراب يأتونَ النبيّ ﷺ فيُسلمونَ.

قوله: «فإن ولدَت امرأتُه غلاماً ونُتِجَت خيلُه» هو بضمِّ نون نُتِجَت، فهي مَنتُوجة، مِثل نُفِسَت، فهي مَنفُوسة.

زاد العوفيُّ عن ابن عبَّاس: وصَحَّ جِسمه. أخرجه ابن أبي حاتم.

ولابنِ المنذِر من طريق الحسن البصريّ: كان الرجل يَقدَم المدينة مُهاجِراً، فإن صَحَّ جِسمه، الحديث.

وفي رواية جعفر: فإن وَجَدوا عام خِصْبٍ وغَيثٍ ووِلادٍ.

---

(١) لفظة «فيسلم» لم ترد عند أحدٍ من رواةِ البخاري، بل ولا في شيء من روايات الحديث من هذا الطريق، وإنما جاءت في رواية جعفر بن أبي المغيرة التي أشار إليها الحافظ، بلفظ: يَأتونَ النبيّ ﷺ فيسلمون، فلعل قلم الحافظ سبَقَ إلى كتابتها سهواً، والله أعلم.

وقوله: «قال: هذا دين صالح» في رواية العَوْفِيِّ: رضي واطمأنَّ، وقال: ما أَصَبتُ في ديني إلّا خيراً.

وفي رواية الحسن: قال: لَنِعمَ الدِّينُ هذا. وفي رواية جعفر: قالوا: إنَّ دينَنا هذا لَصالحٌ، فتَمَسَّكوا به.

قوله: «وإن لم تَلِد...» إلى آخره، في رواية جعفر: وإن وجَدوا عام جَدْبٍ وقَحْطٍ ووِلادِ سوء، قالوا: ما في دينِنا هذا خيرٌ.

وفي رواية العَوْفِيِّ: وإن أصابه وجَعُ المدينة، ووَلَدَت امرأته جارية، وتأخَّرَت عنه الصَّدَقة أتاه الشَّيطان فقال: والله ما أَصَبتَ على دينِك هذا إلّا شَرّاً، وذلك الفتنة.

وفي رواية الحسن: فإن سَقِمَ جِسمُه وحُبِسَت عنه الصَّدَقة وأصابته الحاجة قال: والله ليس الدّينُ هذا، ما زِلت أتعرَّف النُّقصان في جِسمي وحالي.

وذكر الفَرّاء: أنَّها نزلت في أعاريب من بني أَسَد انتَقَلوا إلى المدينة بذَراريِّهم، وامتَنّوا بذلك على النبيّ ﷺ. ثمَّ ذكر نحو ما تقدَّم.

وروى ابن مَرْدويه من حديث أبي سعيد بإسنادٍ ضعيف: أنَّها نزلت في رجل من اليهود أسلَمَ فذهب بَصَره وماله ووَلَده، فتشاءَمَ بالإسلام فقال: لم أُصِب في ديني خيراً.

٣- بابٌ

﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج:١٩]

٤٧٤٣- حدَّثنا حَجّاجُ بنُ مِنْهالٍ، حدَّثنا هُشَيمٌ، أخبرنا أبو هاشمٍ، عن أبي مِجْلَزٍ، عن قيسِ بنِ عُبادٍ، عن أبي ذرٍّ ﷺ: أنَّه كان يُقسِمُ قَسَماً: إنَّ هذه الآيةَ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ نزلت في حمزةَ وصاحبَيه، وعُتْبةَ وصاحبَيه، يومَ بَرَزوا في يومِ بَدْرٍ.

رواه سفيانُ، عن أبي هاشمٍ.

وقال عثمانُ: عن جَرِيرٍ، عن منصورٍ، عن أبي هاشمٍ، عن أبي مِجْلَزٍ، قولَه.

٤٧٤٤ - حدَّثنا حَجّاجُ بنُ مِنْهالٍ، حدَّثنا مُعتَمِرُ بنُ سليمانَ، قال: سمعتُ أبي، قال: حدَّثنا أبو مِجْلَزٍ، عن قيسِ بنِ عُبادٍ، عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، قال: أنا أوَّلُ مَن يَجْثو بينَ يَدَيِ الرَّحمنِ للخصومةِ يومَ القيامةِ.

قال قيسٌ: وفِيهم نزلت: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ قال: همُ الَّذِينَ بارَزُوا يومَ بَدْرٍ:/ عليٌّ وحمزةُ وعُبيدةُ، وشَيْبةُ بنُ رَبِيعة، وعُتْبةُ بنُ رَبِيعةَ، والوليدُ بنُ عُتْبةَ. ٨/٤٤٤

قوله: «باب ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾» الخَصمان: تَثنية خَصْم، وهو يُطلَق على الواحد وغيره، وهو مَن تقع منه الـمُخاصَمة.

قوله: «يُقسِمُ قَسَماً» كذا للأكثرِ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيهنيِّ: يُقسِم فيها. وهو تصحيف.

قوله: «نزلت في حمزة» أي: ابن عبد المطَّلِب، وقد تقدَّم مشروحاً في غزوة بدر مُستَوفًى (٣٩٦٦)، ونَقتَصِر هنا على بيان الاختلاف في إسناده.

قوله: «رواه سُفْيان» أي: الثَّوريّ «عن أبي هاشم» أي: شيخ هُشَيمٍ فيهِ، وهو الرُّمّانيّ، بضمِّ الرّاء وتشديد الميم، أي: بإسناده ومَتنه، وقد تقدَّمت روايته موصولةً في غزوة بدر.

ولِسفيانَ فيه شيخ آخر أخرجه الطَّبَريُّ (١٧/ ١٣٠) من طريق محمَّد بن مُحَبَّب[1] عن سفيان عن منصور عن هلال بن يِساف قال: نزلت هذه الآية في الذينَ تَبارَزوا يومَ بدر.

قوله: «وقال عثمان» أي: ابن أبي شَيْبة «عن جَرير» أي: ابن عبد الحميد «عن منصور» أي: ابن المعتمِر «عن أبي هاشم عن أبي مِجْلَزٍ قوله» أي: موقوفاً عليه.

قوله: «عن قيس بن عُباد» بضمِّ المهمَلة وتخفيف الموحَّدة.

قوله: «عن عليّ قال: أنا أوَّل مَن يَجْثُو للخصومةِ بينَ يَدَي الرَّحمن يومَ القيامة. قال: قيس» هو ابن عُبَاد الراوي المذكور «وفيهم نزلت»، وهذا ليس باختلافٍ على قيس بن عُبَاد في الصَّحابيّ، بل رواية سليمان التَّيْميِّ عن أبي مِجْلَزٍ تقتضي أنَّ عندَ قيس عن عليّ هذا القَدرَ

(١) تصحف في (س) إلى: مجيب، وتحرف في (أ) إلى: عجيب، وضبط في (ع) على الصواب، وهو محمد بن محبَّب البصري.

المذكورَ هنا فقط، ورواية أبي هاشم عن أبي مِـجْلَزٍ تقتضي أنَّ عندَ قيس عن أبي ذرٍّ ما سَبَقَ. لكن يُعكِّر على هذا أنَّ النَّسائيَّ[1] (ك٨٥٩٦) أخرج من طريق يوسف بن يعقوب عن سليمان التَّيْميِّ، بهذا الإسناد، إلى عليّ قال: فينا نزلت هذه الآية وفي مُبارزَتِنا يومَ بدرٍ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾. ورواه أبو نُعَيم في «المستَخرَج» من هذا الوجه، وزاد في أوَّله ما في رواية مُعتَمِر ابن سليمان، وكذا أخرجه الحاكم (٢/ ٣٨٦) من طريق أبي جعفر الرّازيِّ، وكذا ذكر الدّارَقُطنيُّ في «العِلَل» أنَّ كَهمَسَ بن الحسن[2] رواه، كلاهما عن سليمان التَّيْميِّ[3]. وأشارَ الدّارَقُطنيُّ إلى أنَّ روايتهم مُدرَجة، وأنَّ الصَّواب رواية مُعتَمِر.

قلت: وقد رواه عبد بن حُميدٍ عن يزيد بن هارون وعن حمَّاد بن مُسعَدة، كلاهما عن سليمان التَّيْميِّ، كَرواية مُعتَمِر. فإن كان محفوظاً فيكون الحديث عندَ قيس عن أبي ذرٍّ وعن عليّ معاً، بدليلِ اختلاف سياقهما.

ثمَّ يُنظَر بعدَ ذلك في الاختلاف الواقع على أبي مِـجْلَزٍ في إرسالِ حديث أبي ذرٍّ ووَصْله، فوَصَلَه عنه أبو هاشم في رواية الثَّوريّ وهُشَيم عنه، وأمَّا سليمان التَّيْميُّ فوَقَفَه على قيس، وأمَّا منصور فوَقَفَه على أبي مِـجْلَزٍ، ولا يَخفَى أنَّ الحُكم للواصلِ إذا كان حافظاً، وسليمان وأبو هاشم مُتَقاربان في الحِفظ، فتُقَدَّم رواية مَن معه زيادة، والثَّوريّ أحفَظُ من منصور فتُقَدَّم روايتُه، وقد وافَقَه شُعْبة عن أبي هاشم، أخرجه الطبرانيُّ[4] (٢٩٥٤)، على أنَّ الطَّبَريَّ أخرجه من وجه آخر (١٧/ ١٣٢) عن جَرِير عن منصور موصولاً[5]. فبهذا التَّقرير يَرتَفِع اعتراض مَن ادَّعَى أنَّه مُضطَرِبٌ، كما أشرتُ إلى ذلك في المقدِّمة، وإنَّما أُعيدُ مِثلَ هذا لبُعدِ العَهد به، والله المستعان.

---

(١) ذهل الحافظ رحمه الله تعالى عن هذا الحديث في «صحيح البخاري»، وقد تقدم برقم (٣٩٦٧).

(٢) كذا قال الحافظ، وهو وهم منه رحمه الله، لأن الذي في «العلل» للدارقطني (٤٥٢) أنه عون بن كهمس ابن الحسن، فالرواية عن الابن وليست عن الأب.

(٣) ورواه أيضاً سفيان الثوري عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عُباد عن علي، عند الحاكم ٢/ ٣٨٦.

(٤) وهو أيضاً عند النسائي في «الكبرى» (٨٥٩٤)، وعند أبي داود الطيالسي (٤٨٣).

(٥) هذا يوهم أنه ذكره موصولاً عن أبي ذر، وإنما هو موصول بذكر قيس بن عُباد، كرواية التيمي عن أبي مجلز.

وقد روى الطَّبَرِيُّ من طريق العَوْفِيِّ عن ابن عبَّاس: أنَّها نزلت في أهل الكتاب والمسلمينَ. ومن طريق الحسن قال: هم الكفَّار والمؤمنونَ. ومن طريق مجاهد: هو اختصام المؤمن والكافر في البَعث. واختارَ الطَّبَرِيُّ هذه الأقوال في تعميم الآية، قال: ولا يُخالف المرويّ عن عليّ وأبي ذرٍّ، لأنَّ الذينَ تَبارَزوا ببدرٍ كانوا فريقَينِ: مُؤمِنينَ وكفَّار، إلّا أنَّ الآية إذا نزلت في سبب من الأسباب لا يَمتَنِع أن تكون عامّة في نَظِير ذلك السَّبَب.

٢٣- سورة المؤمنُون

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وقال ابنُ عُيَينةَ: ﴿سَبْعَ طَرَآئِقَ﴾ [١٧]: سبعَ سَماواتٍ.

﴿لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ [٦١]: سَبقَت لهمُ السَّعادةُ.

﴿وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [٦٠]:/ خائفِين. ٨/٤٤٥

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ [٣٦]: بَعِيدٌ بَعِيدٌ.

﴿فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾ [١١٣]: الملائكةَ.

﴿تَنكِصُونَ﴾ [٦٦]: تَستأخِرونَ.

﴿لَنَٰكِبُونَ﴾ [٧٤]: لَعادِلُونَ.

﴿كَٰلِحُونَ﴾ [١٠٤]: عابِسُونَ.

وقال غيرُه: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾ [١٢]: الولدُ. والنُّطْفةُ: السُّلالةُ. والجِنّةُ والجنونُ واحدٌ.

والغُثاءُ: الزَّبَدُ، وما ارتَفعَ عن الماءِ، وما لا يُنتَفَعُ به.

﴿يَجْـَٔرُونَ﴾: يرفعون أصواتَهمْ كما تجأرُ البقرةُ.

﴿عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾: رجعَ على عَقِبَيه.

﴿سَٰمِرًا﴾: منَ السَّمَر، والجميعُ السُّمَّار، والسامرُ هاهنا في موضع الجمع.

﴿تُسْحَرُونَ﴾: تَعمَون مِن السِّحْر.

قوله: «سورة المؤمنون ـ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ » سقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

قوله: «وقال ابن عيينة: ﴿سَبۡعَ طَرَآئِقَ﴾: سبع سماوات» هو في «تفسير ابن عيينة» من رواية سعيد[1] بن عبد الرحمن المخزومي عنه.

وأخرجه الطبري من طريق ابن زيد بن أسلم، مثله.

قوله: «﴿سَٰبِقُونَ﴾: سبقت لهم السعادةُ» ثبتت لغير أبي ذرٍّ، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس.

قوله: «﴿وَقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾: **خائفين**» وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿وَقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾ قال: يعملون خائفين. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿وَقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾ قال: خائفة. وللطبري من طريق يزيد النحوي عن عكرمة مثله.

وفي الباب عن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله، في قوله تعالى: ﴿وَقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾: أهو الرجل يزني ويسرق، وهو مع ذلك يخاف الله؟! قال: «لا، بل هو الرجل يصوم ويصلي، وهو مع ذلك يخاف الله»، أخرجه الترمذي (٣١٧٥) وأحمد (٢٥٢٦٣) وابن ماجه (٤١٩٨)، وصححه الحاكم (٢/ ٣٩٣-٣٩٤).

قوله: «وقال ابن عباس: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ﴾: بعِيدٌ بعيدٌ» وصله الطبري (١٨/ ٢٠) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، مثله.

وروى عبد بن حميد عن سعيد عن قتادة، قال: تباعَدَ ذلك في أنفسهم.

وقال الفرّاء: إنما دخلت اللام في ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ لأن «هيهات» أداة ليست بمأخوذة من فعل، بمنزلة قريب وبعيد، كما تقول: هلُمَّ لك، فإذا قلت: أقبِلْ، لم تقُل: لك.

قوله: «﴿فَسۡـَٔلِ ٱلۡعَآدِّينَ﴾: الملائكة» كذا لغير أبي[2] ذرٍّ، فأَوهَمَ أنه من تفسير ابن

---

(١) لفظة «ابن» سقطت من الأصلين، وأثبتناها على الصواب من (س).

(٢) تحرف في (س) إلى: لأبي ذرٍّ.

عباس، ولأبي ذرٍّ والنسفيِّ: وقال مجاهد: ﴿فَسْـَٔلِ﴾ إلى آخره، وهو أَولى، فقد أخرجه الفِرْيابي من طريقه.

وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾ قال: الحُسّاب، أي: بضمٍّ أوله والتشديد.

قوله: «﴿تَنكِصُونَ﴾: تستأخِرونَ» ثبت عند النسَفيّ وحدَه. وَصَلَه الطبري من طريق مجاهد.

قوله: «﴿لَنَٰكِبُونَ﴾: لَعادِلُونَ» في رواية أبي ذرٍّ: وقال ابن عباس: ﴿لَنَٰكِبُونَ﴾، إلى آخره. وصله الطبري (١٨/ ٤٤) من طريق علي بن أبي طلحة عنه.

وفي كلام أبي عبيدة، مثله. زاد: ويقال: نكَبَ عن الطريق، أي: عَدَل عنه.

قوله: «﴿كَٰلِحُونَ﴾: عابِسُون» وصله الطبري (١٨/ ٥٦) من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، مثله. ومن طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود، قال: مثل كلوح الرأس النِّضِيج[1] وكشر عن ثغره.

وأخرجه الحاكم (٢/ ٣٩٥) وصححه من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «تشويه النارُ فتقلِص شفتُه العليا وتسترخي السفلى».

قوله: «وقال غيره: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾: الولد. والنطفة: السلالة» سقط: وقال غيره، لغير أبي ذر، فأوهم أنه من تفسير بن عباس أيضاً، وليس كذلك، وإنما هو قول أبي عبيدة قال في قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ﴾: السلالة: الولد، والنطفة: السلالة، قال الشاعر[2]:

وهـل هنـدُ إلا مُهـرةٌ عَربيـةٌ　　سُـلالَةُ أَفـراسٍ تَـجلَّلها بَغـلُ

---

(١) تصحف في (س) إلى: النَّضيح. ولفظ الطبري: الرأس المُشَيَّط. قلنا: يعني المُحرَّق، وإنما جاء بلفظ: الرأس النضيج عند هناد في «الزهد» (٣٠٣)، والحاكم ٢/ ٣٩٥.

(٢) في «مجاز القرآن»: قالت بنت النعمان بن بشير الأنصارية. وسميت في بعض كتب اللغة هند. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري ٦/ ٤٠.

انتهى. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿مِن سُلَٰلَةٍ﴾: استُلَّ آدمُ من طين، وخُلقت ذرّيتُه من/ ماء مَهِين. ٨/٤٤٦

وقد استشكل الكِرْماني ما وقع في البخاري فقال: لا يصح تفسير السُّلالة بالولد، لأن الإنسان ليس من الولد، بل الأمر بالعكس. ثم قال: لم تفسَّر السلالةُ بالولد بل «الولد» مبتدأ وخبره «السلالة»، والمعنى: السلالة: ما يُستَلُّ من الشيء، كالولد والنطفة. انتهى.

وهو جوابٌ ممكنٌ في إيراد البخاري، وكلام أبي عبيدة يأباهُ، ولم يُرِدْ أبو عبيدة بتفسير السلالة بالولد أنه المراد في الآية، وإنما أشار إلى أن لفظ السلالة مشترَك بين الولد والنطفة، والشيء الذي يُستَلُّ من الشيء. وهذا الأخير هو الذي في الآية، ولم يذكره استغناءً بما ورد فيها، وتنبيهاً على أن هذه اللفظة تُطلق أيضاً على ما ذَكَر.

قوله: «والجِنَّة والجنُون واحدٌ» هو قول أبي عبيدة أيضاً.

قوله: «والغثاء: الزبَد، وما ارتفعَ عن الماء، وما لا يُنتفَع به» قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً﴾[المؤمنون:٤١]: الغُثاء: الزبَد، وما ارتفع عن الماء من الجِيَف مما لا يُنتفَع به. وفي رواية عنه: وما أشبه ذلك مما لا يُنتفعُ به في شيء.

وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿غُثَآءً﴾ قال: هو الشيء البالي.

قوله: «﴿يَجْـَٔرُونَ﴾: يرفعون أصواتَهم كما تجأرُ البقرةُ» ثبت هذا هنا للنسَفيّ، وتقدم في أواخر الزكاة[1]، وسيأتي في كتاب الأحكام (٧١٧٤) لغيره مثله.

قوله: «﴿عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾: رجَعَ على عقِبَيه» هو قول أبي عبيدة.

قوله: «﴿سَٰمِرًا﴾ من السَّمَر، والجميع السُّمارُ، والسَّامر هاهنا في موضع الجمع» ثبت هنا للنسفي، وقد تقدم في أواخر المواقيت[2].

قوله: «﴿تُسْحَرُونَ﴾: تَعْمَون مِن السِّحْر».

---

(١) بين يدي الحديث رقم (١٤٦٠).

(٢) بين يدي الحديث (٥٩٩).

تم بحمد الله وتوفيقه الجزء الثالث عشر من «فتح الباري»

ويليه الجزء الرابع عشر وأوله:

تتمة كتاب التفسير

فهرس الموضوعات

كتاب التفسير